

حاشية الرَّمْضِيَّ

المُسَمَّاةُ

المنهك العيم بحاشية المنهج القويم
وموهبة ذي الفضل
على شرح العلامة ابن حجر مقدِّمة بأفضل

تأليف

العالم العلامة الفقيه المذنب

الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الرَّمْضِيَّ

رحمته الله تعالى

المجلد الرابع

دار المنهاج



استاذة
مدرسة
الرياض
العلمية



حَاشِيَةُ الرَّسُولِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حاشية الترمذي

المُسَمَّاةُ

إنهـل العِـمِـم بِحَاشِيَةِ الْمَنهـجِ الْقَوِـمِ

وَمَوْهَبَةِ ذِي الْفَضْلِ
عَلَى شَرْحِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ حَجَرٍ مُقَدِّمَةً بِأَفْضَلِ

تَأَلِيفِ

الْعَالِمِ الْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الْمَدَقِّقِ

الْشَيْخِ مُحَمَّدٍ مَحْفُوظِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّرْمِذِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١٢٨٥ - ١٣٣٨ هـ)

عَنِ بَعْثِ

الْبَحْثَةِ الْعِلْمِيَّةِ

بِمَكْرَمَةِ دَارِ الْمَنَهْجِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ



دار المنهج

الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
جميع الحقوق محفوظة للناسر

دار المنهاج للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - جدة
حي الكندرة - شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون
هاتف رئيسي 6326666 - الإدارة 6300655
المكتبة 6322471 - فاكس 6320392
ص. ب 22943 - جدة 21416
www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com
ISBN: 978 - 9953 - 541 - 32 - 7



(فَضْلٌ)

في صفات الأئمة المستحبة

(أَحَقُّ النَّاسِ بِالإِمَامَةِ الْوَالِي) في محلِّ ولايته ، الأعلى فالأعلى ،

(فصل في صفات الأئمة المستحبة)

أي : أما الصفات المستحقة . . فقد تقدمت في (فصل شروط القدوة) .

والأئمة : جمع إمام فأصلها أئمة بوزن أمثلة أدغمت الميم في الميم بعد نقل حركتها إلى الهمزة ، فمن القراء من يقي الهمزة محققة على الأصل ، ومنهم من يسهلها على القياس بين ، ومنهم من أدخل ألفاً بين الهمزة الأولى والثانية ، وبعض النحويين يبدل الهمزة الثانية ياء محضة ، ولذا : قال الشاطبي رحمه الله :

وَأَتَمَّةٌ بِالْخُلْبِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا وَفِي النُّحُوِّ أَبْدَلًا^(١)

فضمير (مدَّ وحده) لهشام عن ابن عامر المذكور قبل هذا البيت ، فإنه قرأ بخلاف عنه بالمد بين الهمزتين كما لفظ في البيت ، وأشار بـ (سما) إلى نافع وابن كثير وأبي عمرو فإنهم قرؤوا بتسهيل الهمزة الثانية بين ين من غير مد ، والباقون قرؤوا بتحقيق الهمزتين من غير مد كأحد وجهي هشام ، وأما بالياء المحضة . . فليس في طريق « الشاطبية » .

نعم ؛ يقرأ بها من طريق « الطيبة » حيث قال فيها :

أئمةٌ سهَّلَ أَرَبْدَلُ حُطْ غِنَا حِرْمٌ وَمَدَّ لَاحَ بِالْخُلْفِ ثَنَا

مُسَهَّلًا وَالْأَصْهَانِي بِالْقَصَصِ فِي الثَّانِ وَالسَّجْدَةِ مَعَهُ الْمَدُّ نَصُّ^(٢)

وعليه : فيكون في (أئمة) خمسة أوجه : التسهيل ، والبذل ، والمد مع التسهيل ، والمد مع

التحقيق ، والتحقيق من غير مد ، فافهم .

قوله : (أحق الناس بالإمامة) أي : في غير صلاة الجنائزة ، أما فيها . . فالأحق : القريب على المعتمد ؛ لأن المقصود منها : الدعاء للميت ، ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة ؛ لتألمه وانكسار قلبه ، وسيأتي إن شاء الله تحرير ذلك .

قوله : (الوالي) أي : ولو فاسقاً أو جائراً ، تقدماً وتقديماً كما سيأتي .

قوله : (في محل ولايته) أي : بخلافه في غير محل ولايته فلا يكون الوالي أحق من غيره .

قوله : (الأعلى فالأعلى) أشار به إلى أنه يراعى في الولاية إذا اجتمعوا تفاوت الدرجة ؛ فيقدم

(١) حرز الأمانى (ص ١٦) .

(٢) طيبة النشر (ص ٤٤) .

وإن أختصَّ غيره بسائر الصفات الآتية ؛ للخبر الصحيح : « لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ » .
ومحلُّ ذلك : في غير مَنْ ولَّاهُ الإمامُ الأعظمُ أو نائبه ، أمَّا مَنْ ولَّاهُ أحدهما

الإمام الأعظم ، ثم مَنْ يليه بتفاوت القرب إليه ؛ كوزيره فوالي إقاييم فوالي بلد فوالي محلة منها ، قاله في « الإيعاب » .

قوله : (وإن اختلف غيره) أي : غير الوالي كالمالك والإمام الراتب وغيرهما .

قوله : (بسائر الصفات الآتية) أي : كالفقه والقراءة والورع وغيرها ، قال في « البهجة » : [من الرجز]

| | |
|---------------------------------|---|
| والندبُ أن يقدِّم أو يُقدِّمَنْ | مَنْ وليَ الأعلى ثالا على ثم مَنْ |
| رُتَّبَ والساكنُ بالحقِّ على | غير مُعِير البيت منه مثلاً |
| وسيدٍ غير مكاتبٍ فلو | لم يحضر الوالي ومَنْ له تَلَّوا |
| ففاضلٌ بالفقه والقرآن | فورع فالسنُّ في الإيمان |
| فنسبةٍ وهي التي تأتي في | أنكحةٍ فملبسٍ نظيفٍ |
| فحسنٍ صوتٍ فجمالٍ سابغٍ | كالعدل والحرِّ وشخصٍ بالغٍ |
| على سواهم وإن اختلفوا بما | مرَّ وسوَّ مبصراً بلدي عَمَى ^(١) |

قوله : (للخبر الصحيح) دليل لأحقية الوالي على غيره في الإمامة ، ولعموم سلطنته مع أن تقدم غيره بحضرته بغير إذنه لا يليق ببذل الطاعة ، وتقدم أن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج . « أسنى »^(٢) .

قوله : (« لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ ») المراد به : محل ولايته والموضع الذي يختص به ، والحديث رواه مسلم من حديث أبي مسعود البصري ، وتماهه : « ولا يقعد في بيته على تكريمته »^(٣) ، قال الشوبري : (هي بفتح التاء وكسر الراء : الفراش ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويختص به ، كذا في « تعليق السيوطي على مسلم » ، وقيل : ما اتخذهُ لنفسه من الفراش ، وقيل : الطعام ، ويحتمل أن يكون المراد : هما) انتهى .

قوله : (ومحل ذلك) أي : كون الوالي أحقَّ من غيره .

قوله : (في غير مَنْ ولَّاهُ الإمام الأعظم أو نائبه) أي : للإمامة في مسجد مثلاً .

قوله : (أما من ولَّاهُ أحدهما) أي : الإمام الأعظم أو نائبه ، قال (سم) : (شامل لقاضي البلد)^(٤) .

(١) بهجة الحاوي (ص ٣٥) .

(٢) أسنى المطالب (١ / ٢٢١) .

(٣) صحيح مسلم (٦٧٣) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢ / ٣٠٠) .

فِي مَسْجِدٍ . . . فَهُوَ أَوَّلِي مَنْ وَالِي الْبَلَدِ وَقَاضِيهَا ، وَفِيْمَنْ تَضَمَّنَتْ وَلايَتُهُ الْإِمَامَةَ عُرْفًا أَوْ نَصًّا بِخِلَافِ
نَحْوِ وَلاَةِ الْحُرُوبِ وَالشَّرْطَةِ ؛ فَلَاحَقَّ لَهُمْ

قال الشرواني : (فيقدم من ولاه قاضي البلد عليه ؛ لأن القاضي مجرد وسيلة فالموَلِّي حقيقة
منبيّه وهو الإمام الأعظم . خلافاً لما يأتي عن الرشدي)^(١) .

قوله : (في مسجد) أي : ولاه إمامة في مسجد أو جامع .

قوله : (فهو أولي) أي : أحق بالإمامة في ذلك المسجد والجامع .

قوله : (من والي البلد وقاضيه) زاد في « التحفة » : (بل يظهر : تقديمه على من عدا الإمام
الأعظم من الولاة)^(٢) ، نال الرشدي : (المراد بـ « نائب الإمام الأعظم » : وزيره ، قال : أما من
ولاه قاضي البلد . . . فلا شك في تقديم القاضي عليه ؛ لأنه موَلَّيه ، وعلى قياس هذا : ينبغي أن يكون
قول « التحفة » : « بل يظهر . . . » إلخ مفروضاً فيمن ولاه نفس الإمام ، تأمل) انتهى كلام الرشدي
ببعض نقص^(٣) ، قال الشرواني : (فيه تأمل ، والأوجه : حمله على إطلاقه كما مر عن « سم »)^(٤) .

قوله : (وفيمن تضمنت ولايته الإمامة) أي : ومحل ذلك أيضاً : فيمن تضمنت . . . إلخ ، فهو
عطف على (في غير من ولاه الإمام الأعظم) .

قوله : (عرفاً أو نصاً) أي : فلا يشترط في أحقية الولي على غيره في الإمامة التنصيص عليها ،
بل يكفي تضمن ولايته لها عرفاً على ما سيأتي في الإمام الراتب .

قوله : (بخلاف نحو ولاه الحروب) أي : أمراء الأجناد .

قوله : (والشرطة) بضم الشين وسكون الراء : قال في « المصباح » : (وزان غرفة وفتح الراء
مثال : رُطْبَةٌ لغة قليلة ، وصاحب الشرطة ؛ يعني : الحاكم ، والشرطة بالسكون والفتح أيضاً الجند
والجمع : شرط مثل رطب ، والشُرَطُ على لفظ الجمع : أعوان السلطان ؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم
علامات يعرفون بها للأعداء ، الواحد : شرطة ، مثل : غرف جمع غرفة ، وإذا نسب إلى هذا . .
قيل : شُرَطيّ ردّاً إلى واحده) ، تأمل^(٥) .

قوله : (فلا حق لهم) أي : ولاه الحروب والشرطة .



(١) حاشية الشرواني (٢٠٠/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٠٠/٢) .

(٣) حاشية الرشدي (١٨٦/٢) .

(٤) حاشية الشرواني (٣٠٠/٢) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (شرط) .

في الإمامة . وحيث كان الوالي أحق بالإمامة من غيره (. . . فَيَتَقَدَّمُ) بِنَسَبِهِ (أَوْ يُقَدَّمُ غَيْرُهُ) لِأَنَّ
الْحَقَّ لَهُ ، فَيُنِيبُ مَنْ يَشَاءُ (وَلَوْ) أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ (فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ) وقد رَضِيَ الْمَالِكُ بِإِقَامَتِهَا فِي
مِلْكِهِ ؛

قوله : (في الإمامة) أي : لأنهم إنما يولون على أمور مخصوصة فلم تشمل الإمامة عرفاً ، وبه
يعلم : أن محل ذلك : إذا لم ينص عليها .

قوله : (وحيث كان الوالي أحق بالإمامة من غيره) قال العلامة البرقاوي : (وقع السؤال عن
الإمام الأعظم إذا أراد الأذان . . هل يقدم على المؤذن الراتب ؟ الوجه : أن يقدم عليه ؛ إذ لا فرق
بينهما - أي : الأذان والإمامة - وأما عدم أذانه صلى الله عليه وسلم . . فللمعذر كما بينوه على أن عدم
أذانه لا ينافي أنه أحق به إذا أراده ، وأما مخالفة بعضهم محتجاً بأن الإمامة أعظم رتبة . . فينافيه أن
الأذان أعظم منها مع أن أعظمية الرتبة لا تقتضي فرقاً بينهما) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (فيتقدم بنفسه) أي : حيث كان مستوفياً لشروط الإمامة السابقة كما هو ظاهر .

قوله : (أو يقدم غيره) أي : بأن يأذن له في الإمامة ولو كان ذلك الغير مفضولاً .

قوله : (لأن الحق له) أي : للوالي ، تعليل لتقديم الغير .

قوله : (فينيب من يشاء) أي : لكن ممن كان أهلاً للإمامة ، قال (ع ش) : (فلو تقدم واحد
بنفسه من غير إذنه ولا ظن رضاه . . حرم عليه ذلك ؛ لأنه قد يتعلق غرضه بواحد مخصوص ، فلو
دلت القرينة على عدم تعلق غرضه بواحد منهم بل أراد الصلاة وأنهم يقدمون من شاؤوا . . فلا
حرمة) انتهى^(٢) ، ومعلوم : أن الأولى : استثنائه .

قوله : (ولو أقيمت الصلاة في ملك غيره) أي : الوالي ، غاية في استحقاقه التقدم والتقديم .

قوله : (وقد رضي المالك بإقامتها في ملكه) أي : بخلاف ما إذا لم يرض بها ، والتعبير بإقامة
الصلاة هو ما عبر به الإمام^(٣) وغيره ونقله في « المجموع » عن الأصحاب^(٤) ، فتعبير « الروضة »
بإقامة الجماعة^(٥) يحمل على إقامة الصلاة ؛ إذ اعتبار ذلك بلا حمل طريقة للماوردي على وجه آخر
حيث قال : (وليس لهم أن يجمعوا إلا بإذن المالك ، فإن أذن لأحدهم . . فهو أحق ، وإلا . . صلوا

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (١ / ٥٣١) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢ / ١٨٤) .

(٣) نهاية المطلب (٢ / ٤١٩) .

(٤) المجموع (٤ / ٢٤٧) .

(٥) روضة الطالبين (١ / ٣٥٧) .

لأنَّ تقدُّمَ المالكِ وغيره بحضرته مِنْ غير استئذانه لا يَلِيقُ ببذلِ الطَّاعَةِ لَهُ . (وَ) الْأَحَقُّ بَعْدَ الْوَالِي - فيما إذا أُقيمتِ الصَّلَاةُ في مملوكِ الرِّقْبَةِ أَوْ الْمُنْفَعَةِ - : (السَّاكِنُ) يعني : الْمُسْتَحِقُّ لِنَتِكَ الْمُنْفَعَةِ (بِمِلْكِهِ أَوْ إِعَارَةِ أَوْ إِجَارَةِ ، أَوْ وَقْفٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا)

فرادى^(١) ، ومن ثم : قل في « التحفة » : (الأذن في الصلاة في ملكه وإن لم يأذن في الجماعة ، بخلاف ما إذا لم يكن فيهم وال . . لا تقام الجماعة في ملكه إلا بإذنه فيها ؛ لئلا يلزم تقدم غيره غيره بإذنه ، وهو ممتنع ، وظاهر : أن محل الأول : إن لم يزد زمن الجماعة ، وإلا . . احتيج لإذنه فيها)^(٢) .

قوله : (لأن تقدم المالك وغيره بحضرته) أي : الوالي بعد إذن المالك في إقامة الصلاة في ملكه ، فهو تعليل للغاية .

قوله : (من غير استئذانه) أي : بخلافه بعد الاستئذان وقد أذن .

قوله : (لا يليق ببذل الطاعة له) بالذال المعجمة : قال في « المصباح » : (بذله بذلاً من باب قتل : سمح به وأعطاه ، وبذله : أباحه عن طيب نفس)^(٣) .

قوله : (والأحق بعد الوالي) أي : في الإمامة تقدماً وتقديماً .

قوله : (فيما إذا أقيمت الصلاة في مملوك الرقبة أو المنفعة) احتراز عما إذا أقيمت في مسجد مطروق أو أرض موات أو حوهما من الأمكنة المباحة .

قوله : (الساكن ؛ يعني : المستحق لتلك المنفعة) في هذا التفسير قصور ؛ فإنه لا يشمل المستعير والعبد الذي أسكنه سيده في ملكه فإنهما لا يستحقان المنفعة مع كونهما أولى ، وقد عبر النووي في « المنهاج » بقوله : (ومستحق المنفعة بملك ونحوه)^(٤) ، وفسره الشارح في « التحفة » بقوله : (يعني : من جاء له الانتفاع بمحل ؛ كما أشارت إليه عبارة « أصله ») انتهى^(٥) ، فلو فسرها هنا كذلك أو بساكن الموضع بحق . . لكان أولى ، فليتأمل .

قوله : (بملك أو إجارة أو وقف أو وصية أو نحوها) أي : كإذن سيد العبد ، والأصح : تقديم المكثري على المكثري ؛ لأنه مالك للمنفعة ، والثاني : يقدم المكثري ؛ لأنه مالك



(١) الحاوي الكبير (٢/ ٤٤٥) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/ ٣٠٠) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : بذل .

(٤) منهاج الطالبين (ص ١٢١) .

(٥) تحفة المحتاج (٢/ ٢٩٨) .

فحيثُذِ (يَتَقَدَّمُ) بِنَفْسِهِ (أَوْ يَتَقَدَّمُ) غَيْرُهُ لِمَا مَرَّ فِي الْوَالِي ، وَلَخْبَرُ أَبِي دَاوُودَ : « لَا يَزُومَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ » . وَالْحَاصِلُ : أَنَّ مَقْدَمَ الْمُقَدَّمِ هُنَا وَفِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي

لِلرَّقَبَةِ ، وَمَالِكُ الرَّقَبَةِ أَوْلَى مِنْ مَالِكِ الْمَنْفَعَةِ ، وَمَقْتَضَى التَّعْلِيلِ كَمَا قَالَ الْأَسْنَوِيُّ : جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِي الْمَوْصِي لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ مَعَ مَالِكِ الرَّقَبَةِ ، وَأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ إِذَا أُجِرَ لْغَيْرِهِ .. لَا يَقْدُمُ بِلَا خِلَافٍ . « مَغْنِي »^(١) ، وَمِثْلُ ذَلِكَ : مُقَرَّرٌ نَحْوُ النَّازِلِ عَلَى الْمَقَرَّرِ بِكَسْرِ الرَّاءِ .

قَوْلُهُ : (فَحَيْثُذِ) أَي : حِينَ إِذَا كَانَ السَّاكِنُ أَحَقَّ بَعْدَ الْوَالِي .

قَوْلُهُ : (يَتَقَدَّمُ بِنَفْسِهِ) أَي : إِمَاماً فِيمَا سَكَنَهُ بِحَقِّ ، فَيُؤْمَهُمْ إِنْ كَانَ أَهْلاً وَلَوْ نَحْوُ فَاسِقٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ؛ بِنَاءٍ عَلَى مَا هُوَ الْمَتَبَادَرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِ(الْأَهْلِ) : مَنْ تَصَحَّحَ إِمَامَتُهُ وَإِنْ كَرِهَتْ ، قَالَهُ فِي « التَّحْفَةِ »^(٢) .

قَوْلُهُ : (أَوْ يَقْدُمُ غَيْرُهُ) أَي : إِنْ لَمْ يَرِدْ أَنَّ يَتَقَدَّمُ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلاً ، وَعِبَارَةُ « الْمَغْنِي » مَعَ الْمُتَنِّ : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلاً لِإِمَامَةِ الْحَاضِرِينَ ؛ كَامْرَأَةٍ وَخَتْنِي لِرَجَالٍ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلاً لِلصَّلَاةِ ؛ كَكَاْفَرٍ .. فَلَهُ التَّقْدِيمُ اسْتِحْبَاباً - كَمَا فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » - لَنْ يَكُونَ أَهْلاً ؛ لِأَنَّهُ مُحَلُّ سُلْطَانِهِ ، هَذَا ؛ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعِبَارَةِ ، وَإِلَّا ؛ بَأَنَّ كَانَ صَبِيّاً أَوْ مُجَنُوناً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .. اسْتَوْذَنْ وَلِيَهُ ؛ فَإِنْ أَذِنَ لَهُمْ .. جَمَعُوا ، وَإِلَّا .. صَلُّوا فِرَادِي) انْتَهَى^(٣) ، وَسَيَأْتِي هُنَا مَا يَفِيدُهُ .

قَوْلُهُ : (لِمَا مَرَّ فِي الْوَالِي) أَي : مِنْ أَنَّ الْحَقَّ لَهُ فَيَنْبِى مِنْ شَاءَ ، فَهُوَ تَعْلِيلٌ لِلتَّقْدِيمِ .

قَوْلُهُ : (وَلَخْبَرُ أَبِي دَاوُودَ : « لَا يَزُومَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ ») ي : « وَلَا فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ »^(٤) ، هَذَا تَمَامُ الْحَدِيثِ ، فَلَفِظُ (فِي بَيْتِهِ) زَائِدٌ عَمَّا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ السَّابِقِ وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ .

قَوْلُهُ : (وَالْحَاصِلُ : أَنَّ مَقْدَمَ الْمُقَدَّمِ هُنَا) بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَشْدُودَةِ فِيهِمْ عَلَى أَنَّهُمَا اسْمَا مَفْعُولٍ ؛ أَي : الشَّخْصُ الَّذِي قَدِمَهُ مِنْ قَدَمِهِ الشَّارِعِ فِي الْإِمَامَةِ .

قَوْلُهُ : (وَفِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي) أَي : مِنْ أَحَقِّيَّتِهِ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ لَا بِاعْتِبَارِ الصِّفَاتِ ؛ كَالْإِمَامِ الرَّائِبِ وَالسَّيِّدِ وَالْمَكَاتِبِ ، لَا كَالْأَفْقِهِ وَالْأَقْرَأِ ، وَعِبَارَةُ « الْأَسْنَوِيُّ » : (وَمِنْ قَدَمِهِ الْمَقْدَمُ بِالْمَكَانِ وَكَانَ يَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ .. فَهُوَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهَا لَهُ ، فَاخْتَصَّ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّقْدِيمِ ، أَمَّا

(١) مَغْنِي الْمَحْتَاج (١/٣٧١) .

(٢) تَحْفَةُ الْمَحْتَاج (٢/٢٩٨) .

(٣) مَغْنِي الْمَحْتَاج (١/٣٧٠-٣٧١) .

(٤) سَنَنُ أَبِي دَاوُودَ (٥٨٢) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي مُسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

كالمقدم وإن كان من قدمه غير أهل للإمامة ؛ كالمراة المستحقة لمنفعة محل أقيمت الجماعة فيه .
والشريكان يعتبر إحداهما ، ولا يتقدم أو يقدم أحدهما إلا بإذن الآخر أو وكيله ،

المقدم بغير المكان كالأفقد والأقرأ . فلا يقدم مقدمه (١) .

قوله : (كالمقدم) خبر (أن) ، والدال مفتوحة مشددة أيضاً ؛ أي : مثله في أنه أحق من غيره وإن كان هنا أفضل منه ، قال (ع ش) : (وعليه : فلو قال لجمع : ليتقدم واحد منكم .. فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم وإن كان مفضولاً لعموم الإذن ؟ فيه نظر ، ولعل الثاني أظهر ؛ لأن إذنه لو حد مبهم تضمن إسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الأفضل أولى ، فلو تقدم غيره .. لم يحرم ما لم تدل القرينة على طلب واحد على ما مر ، فتنبه له (٢) .

قوله : (وإن كان من قدمه) أي : المقدم الثاني .

قوله : (غير أهل للإمامة) أي : فلا يشترط أن يكون أهلاً لها ؛ لأنه لم يباشرها ، بل الشرط أن يكون أهلاً للإذن على ما سيأتي .

قوله : (كالمراة المستحقة لمنفعة محل أقيمت الجماعة فيه) أي : والكافر كذلك ، قال البجيرمي : (اعترض بأن الكافر والمراة لا يقال لهما : « مقدمان » لأن المقدم من يسوغ له الصلاة بالقول ، وأجيب بأن هذين يقال لهما : « مقدمان » على فرض زوال المانع كما قاله الشمس الحفني (٣) .

قوله : (والشريكان) أي : اللذان يستحقان للمنفعة ، وأولى منهما اللذان يباح لهما الانتفاع بالمحل ؛ لما مروى يأتي .

قوله : (يعتبر إحداهما) خبر (والشريكان) فلا يكفي أحدهما .

قوله : (ولا يتقدم) أي : أحدهما بنفسه .

قوله : (أو يقدم أحدهما) أي : الغير .

قوله : (إلا بإذن الآخر) أي : في التقدم والتقديم ، فإن لم يأذن أحدهما للآخر .. صلى كل منفرداً ، قال (ع ش) : (ولا دخل للقرعة هنا ؛ إذ لا تأثير لها في ملك الغير) (٤) .

قوله : (أو وكيله) أي : إذن وكيل الآخر فيهما ، وعبارة « الأسنى » مع المتن : (ولا بد من



(١) أسنى المطالب (١/٢٢١) .

(٢) حاشية الشيراملسي (١٨٤/٢) .

(٣) التجريد لنفع العبيد (١/٣١٥) .

(٤) حاشية الشيراملسي (١٨٥/٢) .

ولا حقَّ لوليِّ المحجورِ في التَّقديمِ ولا التَّقدُّمِ . والسَّاكنُ أولىُّ كما تقدَّرَ ، (إلَّا) في مسائلٍ ،
منها :

إذن الشريكين لغيرهما في تقدمه ، ومن إذن أحدهما لصاحبه في ذلك ، عبارة « الأصل » - أي :
« الروضة » - : « ولو حضر الشريكان أو أحدهما والمستعير من الآخر .. فلا يتقدم غيرهما إلا
بإذنهما ، ولا أحدهما إلا بإذن الآخر ، والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه
بالجميع » ، وعلم من عبارة « الأصل » : أن المستعيرين من الشريكين كالشريكين ، فإن حضر
الأربعة .. كفى إذن الشريكين) انتهى^(١) .

قوله : (ولا حق لولي المحجور) أي : بجنون أو صبا أو نحوهما .

قوله : (في التقديم) أي : للغير .

قوله : (ولا التقدم) أي : بنفسه ، لهذا ما استوجهه في « فتح الجواد » قال : (وأنه حيث جاز
إقامة الجماعة في ملك المولى ؛ بأن حضروا فيه لحاجة أو مصلحة .. قدم بالصفات الآتية)
انتهى^(٢) ، وكذا اعتمده جمع من أرباب الحواشي ، لكن في « التحفة » و « النهاية » ما يصرح بخلافه
حيث قالوا - واللفظ لـ « التحفة » - : (أما المحجور عليه إذا دخلوا بيته مصلحة وكان زمنها بقدر
زمن الجماعة : فإن أذن وليه لواحد .. تقدم ، وإلا .. صلوا فرادى ، قاله الماوردي والصيمري ،
ونظر فيه القمولي ؛ وكأنه لمح أن هذا ليس حقاً مالياً حتى ينوب الولي عنه فيه ، وهو ممنوع ؛ لأن
سببه الملك فهو من توابع حقوقه وللولي دخل فيها) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (والسَّاكنُ أولىُّ كما تقرر) أي : في المتن ، وإنما ذكره الشارح هنا لأجل الدخول على
الاستثناء ، قال (سم) : (وليس للحاضرين في ملك إنسان أن يجمعوا إلا بإذنه إن كان حاضراً ؛
إذ لا يجوز لأحد التقدم عليه بغير إذنه أو علم رضاه ، وأما إذا لم يكن حاضراً وقد أذن لهم في
الصلاة في ملكه من غير نص على الجماعة .. فلا وجه لامتناع الجماعة حينئذ إلا إن زاد زمنها على
زمن الانفراد) انتهى^(٤) ، ومر عن « التحفة » ما يوافقه .

قوله : (إلا في مسائل) استثناء من أولوية الساكن كما علمت .

قوله : (منها) أي : من المسائل .

(١) أسنى المطالب (٢٢١/١) .

(٢) فتح الجواد (١٨٥/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٢٩٨-٢٩٩) ، نهاية المحتاج (١٨٤/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢٩٨/٢) .

(أَنَّ الْمُعِيرَ أَحَقُّ) بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّقَدُّمِ (مِنْ الْمُسْتَعِيرِ) لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِلْمَنْفَعَةِ وَلِلرُّجُوعِ فِيهَا مَتَى شَاءَ . .

قوله : (أَنَّ الْمُعِيرَ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّقَدُّمِ) أي : في الإمامة فيما يعيره .

قوله : (مِنْ الْمُسْتَعِيرِ) هذا هو الأصح كما في « المنهاج »^(١) ، قال في « التحفة » : (واختار السبكي تقديم المستعير : لشمول « في بيته » المار في الخبر له ، وإلا . . لزم تقديم نحو المؤجر أيضاً ، ويجاب عنه بأن الإضافة للملك أو الاختصاص وكلاهما متحقق في ملك المنفعة ، فدخل المستأجر وخرج المستعير ؛ لأنه غير مالك لها)^(٢) .

قال (سم) : (هذا لا يدل على الخروج ؛ لأن عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص ، وقد فرق ابن الخشاب بين الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني اللام ؛ بأن ما لا يصلح له التملك . . اللام معه لام الاختصاص ، وما يصلح له التملك ولكن أضيف إليه ما ليس بمملوك له . . اللام معه لام الاستحقاق ، وما عدا ذلك . . فاللام فيه للملك ، فإن أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى . . ورد عليه أن الإضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص بهذا المعنى ، وإن أراد به ما يشمل الاستحقاق . . فهو متحقق في المستعير) ، فتأمل^(٣) .

قوله : (لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِلْمَنْفَعَةِ) تعليل لأحقية المعير على المستعير في ذلك ، وهذا أفيد من قول غيره : مالك الرقبة والمنفعة ؛ لشمول ما هنا المستعير من المستأجر ، ومن الموصى له بالمنفعة ، ومن الموقوف عليه ، فهم مقدّمون على المستعير منهم وإن لم يملكوا الرقبة ، تأمل .

قوله : (وَلِلرُّجُوعِ فِيهَا) أي : ومالك للرجوع في العارية .

قوله : (مَتَى شَاءَ) أي : فهو قادر على منع المستعير ولو كانت عارية مقيدة بوقت قبل انتهائه ،

قال في « نهاية التدريب » :

وجائز توقيتها إلى أَجَلٍ كذا الرجوع قبل أن يُقْضَى الْأَجَلُ^(٤)

قال في « الإيعاب » : (لو أعار المستعير وجوزناه للعلم بالرضا به وحضرا . . فالذي يظهر : أن المستعير الأول أولى ؛ لأن الثاني فرعه ، ويحتمل استواءهما ؛ لأنه كالوكيل عن المالك في الإعارة ، ومن ثم : لو أعاره بإذن . . استويا فيما يظهر) انتهى .

ونظر فيه (ع ش) بأنه إن كانت إعارته للثاني بإذن من المالك . . انزل المستعير الأول بإعارة

(١) منهاج الطالبين (ص ٢١) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/ ٩٩) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/ ٢٩٩-٣٠٠) .

(٤) نهاية التدريب (ص ١٢) .



(و) منها : أَنَّ (السَّيِّدَ أَحَقُّ) بما ذُكِرَ (مِنْ عَبْدِهِ) أَي : قَنَهُ (الَّذِي لَيْسَ بِمُكَاتَبٍ) لِأَنَّهُ الْمَالِكُ ، بخلافِ الْمُكَاتَبِ كِتَابَةً صَحِيحَةً ؛ فَإِنَّهُ أَحَقُّ مِنَ السَّيِّدِ ؛

الثاني فيسقط حق المستعير الأول ، حتى لو رجع في الإعارة . . لم يصح رجوعه ، وإن كانت بإذن في أصل الإعارة بدون تعيين . . كان كما لو أعاره بعلمه برضا المالك ، وقد قدم فيه أن المستعير الأول أحق ؛ أي : لأنه متمكن من الرجوع متى شاء ، ولهذا بعينه موجود فيما لو أذن له في الإعارة بلا تعيين لأحد ، فلا وجه للتسوية بينهما فيه ؛ بناء على أنه بعلم الرضا يكون الحق للأول ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ومنها) أي : من المسائل .

قوله : (أن السيد أحق بما ذكر) أي : بالتقديم والتقدم .

قوله : (من عبده ؛ أي : قنه) أي : الساكن بملك السيد بإذنه ، وهو واضح ؛ لأنهما ملكه ، أو بغير ملكه كما قال الأسنوي : إنه المتجه وإن أذن له في التجارة أو ملك المسكن ؛ لرجوع فائدة سكنى العبد إلى السيد^(٢) .

قوله : (الذي ليس بمكاتب) أي : كتابة صحيحة ، أما المكاتب كتابة فاسدة . . فكالقن ؛ لعدم استقلاله .

قوله : (لأنه المالك) أي : السيد هو المالك للعبد والمسكن ، فهو تعليل للأحقية المذكورة .

قوله : (بخلاف المكاتب كتابة صحيحة) أي : وهي التي استوفت أركانها وشروطها ، فإن اختل ركن منها . . فباطلة ، وهي ملغاة إلا في تعليق معتبر ، وأما الكتابة الفسدة . . فهي التي اختلت بكتابة بعض ، أو فساد شرط أو عوض أو أجل ، ولكل من الثلاثة أحكام تخضع فراجعها من بابها .

قوله : (فإنه أحق من السيد) أي : بالتقدم والتقديم فيما استحق منفعة ولو بنحو إجارة وإعارة من غير السيد ؛ بدليل كلامه السابق ، فلا يقدم سيده عليه ؛ لأنه أجنبي عنه ، ويؤخذ منه بالأولى : أنه لا يقدم على قنه المبعوض فيما ملكه ببعضه الحر ، قاله في « التحفة »^(٣) ، ظاهره : وإن كان بينهما مهابة ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده ؛ لملكه الرقبة والمنفعة (ع ش) ، فليتأمل^(٤) .

(١) حاشية الشيرازي (١٨٥ / ٢) .

(٢) انظر « مغني المحتاج » (٣٧١ / ١) .

(٣) تحفة المحتاج (٢٩٩ / ٢) .

(٤) حاشية الشيرازي (١٨٥ / ٢) .

لأنَّه مستقلٌّ بالتَّصَرُّفِ . (وَالإِمَامُ الرَّائِبُ) بِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ (أَحَقُّ مِنْ غَيْرِ الْوَالِي) وَإِنْ اخْتَصَّ الْغَيْرُ
بِمَا يَأْتِي ،

قوله : (لأنه مستقل بالتصرف) أي : في نفسه وماله في غير التبرع ، قال في « نهاية
التدريب » :

وحيثُ صَحَّتْ صارَ مَعَ مولاه في كسبٍ ومالٍ مطلقاً التصرف
ما لم يكره في فعله تبرعاً أو خطرٌ فذاك منه يُمنع^(١)

قوله : (والإمام الراتب) مبتدأ ، خبره (أحق...) إلخ ، وهو : من ولاه الناظر أو كان بشرط
الواقف ، كذا في « النهاية »^(٢) ، وقضيته : أن ما يقع كثيراً من اتفاق أهل محلة على إمام يصلي بهم
من غير نصب الناظر . أنه لا حق له في ذلك فيقدم غيره عليه ، لكن في « الإيعاب » ما يخالفه ،
ونصه في « الكفاية » و « الجواهر » وغيرهما تبعاً للماوردي ما حاصله : تحصل وظيفة إمام غير
الجامع من مساجد المحافل والعشائر والأسواق بنصب الإمام شخصاً أو بنصب شخص نفسه لها برضا
جماعته ؛ بأن يتقدم بغير إذن الإمام ويؤمُّ بهم ، فإذا عرف به ورضيت جماعة المحل بإمامته . . فليس
لغيره التقدم عليه إلا بإذنه ، وتحصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذي في الشارع بتولية الإمام أو
نائبه فقط ؛ لأنها من الأمور العظام فاختصت بنظره ، فإن فقد . . فمن رضىه أهل البلد ؛ أي :
أكثرهم كما هو ظاهر ، تامل^(٣) .

قوله : (بمحل الجماعة) أي : حضر أو أحضر قبل فوت أول الوقت ، قاله في « فتح
الجواد »^(٤) .

قوله : (أحق من غير الوالي) أي : كما صرح به في « الروضة » وغيره^(٥) ، قال العلامة
البرماوي : (وهذا في مسجد غير مطروق ؛ ألا يصلي فيه كل وقت إلا جماعة واحدة ثم يقفل ،
وإلا . . فالراتب كغيره ووبحضرتة ، فلا تكره جماعة غيره لا معه ، ولا قبله ، ولا بعده) انتهى ،
وسياتي في الفصل بعد هذا بسطه .

قوله : (وإن اختص الغير بما يأتي) أي : من الصفات الفاضلة ؛ كالفقه والقراءة ونحوهما



(١) نهاية التدريب (ص ١٧٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/ ٨٣) .

(٣) انظر « حاشية الشيرازي » (٢/ ١٨٣-١٨٤) .

(٤) فتح الجواد (١/ ١٨٥) .

(٥) الروضة (١/ ٣٥٧) .

(فَيَقْدَمُ أَوْ يُقَدِّمُ) مَنْ تَصَحَّ إِمَامَتُهُ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ أَفْضَلُ مِنْهُ ؛ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ . وَلَوْ لَمْ يَحْضُرِ الرَّاتِبُ . . سُنَّ الْإِرْسَالُ إِلَيْهِ لِيَحْضُرَ أَوْ يَأْذَنَ ، فَإِنْ خِيفَ فَوْتُ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَلَا فِتْنَةٌ وَلَا تَأْذُلُ لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ

والراتب غير موصوف بها ، قال بعضهم : (ولو فاسقاً) .

قوله : (فيتقدم) أي : بنفسه إماماً بهم إن كان أهلاً .

قوله : (أو يقدم من تصح إمامته) أي : يندب له التقديم لمن تصح إمامته كما مر .

قوله : (وإن كان هناك أفضل منه) أي : من الإمام الراتب أو ممن قدمه ، قال في « فتح الجواد » : (وفي كون الراتب مثلاً مخاطباً ندباً بتقديم من شاء حتى غير الأفقه مثلاً عليه كما أفهمه المتن وغيره . . وقفة ظاهرة ، ويتجه أنه مع تسليم ندب التقديم له لا تحصل سسته إلا إن قدم من هو الأحق ؛ وإلا . . لم يثب على التقديم وإن كان مقدّمه المفضل مقدّمًا على غير الفاضل)^(١) .

قوله : (للخبر السابق) أي : قرب (الفصل) ، وهو : « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » ، وتقدم أن المراد بـ (سلطانه) : محل ولايته والموضع الذي يختص به ، فيدل على أحقية الإمام الراتب من غيره .

قوله : (ولو لم يحضر الراتب) أي : لمحل الجماعة ؛ كأن أبطأ في الحضور إليه .

قوله : (سن الإرسال إليه ليحضر) أي : بنفسه فيصلي بهم .

قوله : (أو يأذن) أي : لأحدهم ليؤم بهم ، ومر : أنه لو قال لجمع : ليتقدم واحد منكم . . يقدم أفضلهم بالصفات ، ولا يحرم تقدم غيره ، والأولى كما قاله (ع ش) : عدم التقدم حيث علم أن هناك أفضل منه ، وليس له الإذن لهذا الأفضل ، بل عليه الامتناع فقط : لأنه لم يأذن له في الإذن لغيره ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (فإن خيف فوت أول الوقت) أي : وقت الفضيلة أو وقت الاختيار .

قوله : (ولا فتنة ولا تأذُلُ لو تقدم غيره) أي : بخلاف ما إذا خيفت الفتنة أو تأذُلُ بتقديم غيره . . فإنهم يصلون فرادى ، ويسن لهم أن يعيدوا الصلاة مع الراتب إن حضر آخر الوقت ؛ جبراً لخاطره وتحصيلاً لثواب الجماعة ، قال في « الأسنى » : (ولا ينافي ذلك قول « المجموع » : « إذا خافوا الفتنة . . انتظروه ، فإن خافوا فوت الوقت كله . . صلوا جماعة » ؛ لأن م هنا فيما إذا خافوا فوت

(١) فتح الجواد (١٨٥ / ١) .

(٢) حاشية الشيرازي (١٨٤ / ٢) .

سُنَّ لَوَاحِدٍ أَنْ يُؤْمَّ بِالْقَوْمِ ، وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ كَانَ الْمَسْجِدُ مَطْرُوقًا . . جَمَّعُوا مطلقاً . (ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَوْلَى بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ ؛ كَأَنْ كَانُوا بِمَوَاتٍ ، أَوْ مَسْجِدٍ وَلَا إِمَامَ لَهُ رَاتِبٌ ، أَوْ لَهُ إِمَامٌ وَأَسْقَطَ حَقُّهُ وَجَعَلَهُ لِلْأَوْلَى

أول الوقت وأرادوا فضيلته ، وما في « المجموع » فيما إذا خافوا فوت كله ولم يريدوا ذلك (انتهى^(١) .

قوله : (سن لواحد أن يؤم بالقوم) أي : ليحوزوا فضيلة أول الوقت ، وكونه الأحب أولى كما سيأتي .

قوله : (ولو ضاق الوقت) أي : عن الصلاة .

قوله : (أو كان المسجد مطروحاً) أي : بأن يصلي فيه جماعة بعد أخرى ولم يقتصر على واحدة .

قوله : (جمعوا مطلقاً) أي : وإن خافوا فتنة ، بل يلزمهم حيث توقف الشعار عليه ، قاله في « فتح الجواد »^(٢) ، وسيأتي في الفصل الذي على الأثر في هذه المسألة ما هو أبسط مما هنا ، فانتظره .

قوله : (ثم إن لم يكن هناك) أي : في محل الجماعة .

قوله : (أولى باعتبار المكان) أي : بل كان هناك أولى باعتبار الصفات فقط .

قوله : (كأن كانوا بسوات) هو الأرض التي لم تعمر أصلاً أو عمرت جاهلية ، ولا هي حريم لمعمور ، ولا يشترط في نفي العمارة التحقق ، بل يكفي عدم تحققها ؛ ألا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدر وآثار وأتاد ونحوها ، قاله في « الأسنى »^(٣) .

قوله : (أو مسجد ولا إمام له راتب) أي : أو كانوا في غير موات ، بل في مسجد ولكن ليس له إمام راتب ، وأما إذا كان له راتب . . فقد مر حكمه : أنه مقدم على غيره وإن كان غير موصوف بالصفات الآتية والغير موصوف بها .

قوله : (أوله إمام وأسقط حقه) أي : في الإمامة ، سواء كان لعذر أو لا .

قوله : (وجعله للأولى) أي : الأحق في الإمامة باعتبار الصفات ، أو لم يجعله له بل فوض أمرها إليهم كما مر عن (ع ش) .



(١) أسنى المطالب (٢٢١/١) .

(٢) فتح الجواد (١٨٥/١) .

(٣) أسنى المطالب (٤٤٤/٢) .

(.. قُدِّمَ) (باعتبار الصِّفَةِ (الْأَفْقَةُ) بِأحكامِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ ؛ لاحتِياجِ الصَّلَاةِ إِلَى مُزِيدِ الْفَقْهِ ، بل مُزِيدُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَحْوِ الْقِرَاءَةِ

قوله : (قدم باعتبار الصفة) اقتصر هنا على التقدم ؛ لأن من يأتي لا حق له في التقديم ، قاله في « فتح الجواد »^(١) .

قوله : (الأفقه بأحكام الصلاة) نبه به على أن المراد بـ (الأفقه) هنا : الأفقه بمتعلقات الصلاة وإن لم يحفظ غير (الفاتحة) كما في « التحفة » و « النهاية » وغيرهما^(٢) .

قوله : (على من بعده) متعلق بـ (قدم) أي : فهو مقدم حتى على لأقرأ غير الأفقه وإن حفظ جميع القرآن ، وهذا هو الأصح ، والثاني : هما سواء ؛ لتقابل الفضيلين ، والثالث : أن الأقرأ أولى من الأفقه ، ونقله في « المجموع » عن ابن المنذر ؛ لخبر مسلم : (إذا كانوا ثلاثة . . فليؤمهم واحد منهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم »^(٣) ، وسيأتي الجواب عنه ، قال (ع ش) : (وظاهر ذلك : ولو عارياً وغيره مستوراً ، وينبغي خلافه ؛ لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العاري) ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (لاحتِياج الصلاة إلى مزيد الفقه) تعليل لتقديم الأفقه على غيره .

قوله : (بل مزيده) أي : الاحتياج إلى الفقه .

قوله : (أكثر من نحو القراءة) أي : كالورع ، لكن الواجب من القرآن في الصلاة محصور ، والحوادث فيها لا تنحصر ، بل في كل جزء من أجزائها محتاج إلى الفقه ، قال في « التحفة » : (ولأنه صلى الله عليه وسلم قدم أبا بكر على من هم أقرأ منه ؛ لخبر البخاري : « لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم إلا أربعة أنصار خزرجيون : زيد بن ثابت ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وأبو زيد رضي الله عنهم »^(٥) ، وخبر : « أحقهم بالإمامة أقرؤهم » محمول على عرفهم الغالب : أن الأقرأ أفقه ؛ لأنهم كانوا يضمون للحفظ معرفة فقه الآبة وعلومها .

نعم ؛ يتساوى قن فقيه وحر غير فقيه كما في « المجموع » ، وينبغي حمله على قن أفقه وحر فقيه ؛ لأن مقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعيدة ، بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها ؛

(١) فتح الجواد (١/١٨٥) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٢٩٥) ، نهاية المحتاج (٢/١٨٠) .

(٣) المجموع (٤/٢٤٤) ، والحديث في « صحيح مسلم » (٦٧٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) حاشية الشبراخيت (٢/١٨٠) .

(٥) صحيح البخاري (٥٠٠٣) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(ثُمَّ) إِنَّ أَسْتَوَى اثْنَانِ فِي أَلْفَقِهِ وَأَحَدُهُمَا أَقْرَأُ.. قُدِّمَ (الْأَقْرَأُ) أَي : الْأَحْفَظُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَشَدَّ حَتِاجًا إِلَيْهِ مِنَ الْأَوْرَعِ

توقف صحة الصلاة عليه دونها ، ثم رأيت السبكي أشار لذلك) ، تأمل^(١) .

قوله : (ثم إن استوى اثنان في الفقه) أي : في الأحكام المتعلقة بالصلاة .

قوله : (وأحدهما أقرأ) أي : من الآخر ، وفي هذا الصنيع إشارة إلى الجواب على ما استدركه الإمام النووي على الجواب السابق حيث قال : (لكن في قوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً .. فَأَعْلَمَهُمُ بِالسَّنَةِ »^(٢) دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً) انتهى^(٣) .

وأيضاً : في الجواب أنه قد علم أن المراد بـ (الأقرأ) في الخبر : الأفقه في القرآن ، فإذا استووا في القرآن .. فقد استووا في فقهه ، فإذا زاد أحدهم بفقه السنة .. فهو أحق ، فلا دلالة في الخبر على تقديم الأقرأ مطلقاً ، بل على تقديم الأقرأ الأفقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه ، فتأمله .

قوله : (قدم الأقرأ) أي : على الأورع ومن بعده .

قوله : (أي : الأحفظ) أي : لا الأكثر تلاوة ، خلافاً لمن وهم فيه .

نعم ؛ لا اعتبار للقراءة المشتملة على لحن مطلقاً ؛ لكراهة الاقتداء باللاحن ، والمجيد للقراءة من حيث تصحيح أداؤها ومخارج حروفها ومعرفة لحنها الخفي أولى من الأحفظ الذي لا يحسن ذلك على الأوجه ، كذا في « شرح الإرشاد »^(٤) ، وقال في « التحفة » : (والأوجه : أن المراد : الأصح قراءة ، فإن استوي في ذلك .. فالأكثر قراءة...) إلخ^(٥) ، وحمل في « الإيعاب » هذا على الأول قال : (وإلا .. فعمومه غير مراد) .

قوله : (لأن الصلاة أشد احتياجاً إليه) أي : إلى الأقرأ .

قوله : (من الأورع) أي : من احتياجها إليه ؛ لأن القراءة تتعلق بالركن ، بخلاف الورع ، قال في « التحفة » : (وبحث الأسنوي أن التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك - أي : الأصح قراءة - وتردد في قراءة مشتملة على لحن لا يغير المعنى ، ويتجه أنه لا عبرة بها) انتهى^(٦) ، فلا يقدم صاحبها على غيره ؛ لما تقرر من كراهة الصلاة خلف اللاحن .

(١) تحفة المحتاج (٢/٢٩٥) .

(٢) صحيح مسلم (٦٧٣) عن سيدنا أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) شرح صحيح مسلم (٥/١١٣) .

(٤) فتح الجواد (١/١٨٥) .

(٥) تحفة المحتاج (٢/٢٩٥) .

(٦) تحفة المحتاج (٢/٢٩٥) .

(ثُمَّ) إِنْ أَسْتَوِيَا فَقَهَّاءَ . . قَدْماً (الْأَوْرَعُ) أَي : الْأَكْثَرُ وَرَعاً ؛ وَهُوَ : اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ خَوْفاً مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ،

قال (ع ش) : (بقي ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكماله مثلاً ويصحح آيات قليلة ؛ كأواخر السور اطردت عاداته بالإمامة بها ، والآخر يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصححه بتمامه . . فمن يقدم منهما ؟ فيه نظر ، وإطلاقهم قد يقتضي تقديم من يحفظ النصف ، ولـ قيل : بتقديم من يحفظ الكل ؛ لأن المدار على صحة ما يصلي به . . لم يبعد) انتهى ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ثم إن استويا) أي : اثنان .

قوله : (فقهما وقراءة) أي : من جهة الفقه والقراءة ، فهما منصوبان على التمييز .

قوله : (قدم الأورع) أي : فهو بعد الأقرأ ، وهو المنقول عن النجاشي ، قال السيد عمر البصري : (في النفس شيء من تقديم الأقرأ على الأورع الذي يقرأ قراءة صحيحة وإن كان ذلك أصحَّ قراءة أو أكثر قرآنًا) انتهى ، وكأنه جنح إلى مقابل الأصح في مسألة الأفقه مع الأورع ، فإن فيها خلافاً كما في « المنهاج »^(٢) .

قال في « المغني » : (والثاني : يقدم الأورع على الأفقه ؛ إذ مقصود الصلاة : الخشوع ورجاء إجابة الدعاء : والأورع أقرب ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ ﴾ ، وفي الحديث : « ملاك الدين الورع »^(٣) ، وأما ما يخاف من حدوثه في الصلاة . . فأمر نادر فلا يفوت المحقق للمتوهم) انتهى^(٤) .

وإذا كان مع الأفقه كذلك . . فمع الأقرأ من باب أولى ، ثم رأيت الجرهزي قال : (لو كان اللاحن لحناً لا يغير المعنى ولياً . . لا يكره الاقتداء به ؛ لأنها تنجبر بنيل حبور من القرب والقبول المظنون ، بل الاقتداء به أفضل ما لم يعتمد اللحن المغيّر للمعنى ، لهذا ما أعتقده وأختره وإن كان ظاهر المذهب خلافاً) انتهى^(٥) .

قوله : (أي : الأكثر ورعاً) تفسير لـ (الأورع) .

قوله : (وهو) أي : الورع بفتح الحين .

قوله : (اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى) لهذا ما فسره في « التحقيق »

(١) حاشية الشبرايملي (١٨١ / ٢) .

(٢) منهاج الطالبين (ص ١٢١) .

(٣) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥٣٦٧) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٤) مغني المحتاج (٣٦٩ / ١) .

(٥) حاشية الجرهزي (٧٩ / ٢) .

وَمِنْ لَازِمِهِ حُسْنُ السَّيْرِ وَأَعِقَّةٌ . (ثُمَّ) إِنْ أَسْتَوِيَا فَقَهَّاءَ وَقِرَاءَةً وَوَرَعًا

و « المجموع »^(١) ، ويدل له ما رواه الطبراني في « المعجم الكبير » عن واثلة بن الأسقع : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الورع قال : « الذي يقف عند الشبهات »^(٢) ، وفسر في « أصل الروضة » بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة^(٣) ، وقد أشار الشارح إلى الجمع بينهما بقوله : (ومن لازمه . . .) إلخ ، فلا تخالف بينهما ، وقيل : الورع : ملازمة الأعمال الجليلة .

قوله : (ومن لازمه) أي : الورع .

قوله : (حسن السيرة والعفة) والمراد بـ (العفة) : ترك ما فيه شبهة ، وبـ (حسن السيرة) : الذكر بين الناس بالخير والصلاح ، وأعلى الورع الزهد ، وهو : ترك ما زاد على قدر الحاجة من الحلال ، وقيل : البعد عن الدنيا والإعراض عنها ، وقيل : ترك راحة الدنيا طلباً لراحة الآخرة ، وقيل : أن يخلو قلب الإنسان مما خلت منه يده ، قال القليوبي : (وفيه بحث دقيق وقيل مراتب ، ولعلها من أقسام الورع ؛ فيقدم منها الأعلى فالأعلى ، فصح التعبير بأفعل التفضيل حيث قال فيما مر ؛ أي : « الأكثر ورعاً » فيقدم به على غيره ؛ لأنه ليس بعده مرتبة أعلى منه) انتهى^(٤) ، وسيأتي ما يوافقه .

قوله : (ثم إن استويا) أي : اثنان .

قوله : (فقهاء وقراءة وورعاً) لم يذكروا الزهد في المرجحات واعتباره ظاهر ، حتى إذا اشتركا في الورع وامتناز أحدهما بالزهد . قدمناه ، قاله في « المهمات »^(٥) ، وهو ظاهر ؛ إذ بعض الأفراد للشيء قد يفضل بآقيه .

نعم ؛ عبارته توهم أن الزهد قسيم للورع ، وليس كذلك ، بل هو قسم منه .

والحاصل : أن الورع مقول بالتشكيك كالعدالة ؛ أي : يشك الناظر في الفردين المتفاوتين بأشدية أو نحوها ؛ أحقيتهما واحدة فيكونان من المتواطىء ، أو مختلفة فيكونان من المشترك ، ولذا : قال ابن التلمساني : (لا حقيقة للمشكك ؛ لأن ما به التفاوت إن دخل في التسمية . . فهو مشترك ، وإلا . . فهو متواطىء) ، لكن رده العلامة القرافي بأن كلاً من المتواطىء والمشكك

(١) المجموع (٢٤٤/٤) ، لتحقيق (ص ٢٧٣) .

(٢) المعجم الكبير (١٩٣) .

(٣) روضة الطالبين (٣٥٤/١) .

(٤) حاشية القليوبي (١/٣٣٤) .

(٥) المهمات (٣/٣١٦) .

قُدِّمَ (مَنْ سَبَقَ بِالْهِجْرَةِ) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ سَوَاءً كَانَ السَّابِقُ (هُوَ أَوْ أَحَدُ آبَائِهِ)

موضوع للقدر المشترك ، لكن التفاوت إن كان بأمور من جنس المسمى . . فهو المشكك ، أو بأمور خارجة عنه ؛ كالذكورة والأنوثة والعلم والجهل . . فهو المتواطىء ، والكلام مبسوط في موضعه^(١) .

قال في « التحفة » : (ولو تميز المفضول من هؤلاء الثلاثة ببلوغ أو إتمام أو عدالة أو معرفة نسب . . كان أولى)^(٢) .

قوله : (قدم من سبق بالهجرة) هي لغة : الترك ، وشرعاً : مفارقة دار الكفر إلى دار الإسلام ؛ خوفَ الفتنة ، وحقيقته : مفارقة ما يكرهه الله تعالى ؛ لحديث البخاري : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله تعالى عنه »^(٣) .

قوله : (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي : من أي بلدة كانت ، وكانت أول الإسلام ؛ إما من مكة إلى الحبشة وهي الهجرة الأولى ، أو منها ومن غيرها إلى المدينة ، وهذه قد انقطعت الآن .

قوله : (أو إلى دار الإسلام) أي : من دار الكفر ، قال في « فتح المبين » : (ووجوبها باق ، وخبر : « لا هجرة بعد الفتح »^(٤) المراد به : لا هجرة بعد فتح مكة منها ؛ لأنها صارت دار الإسلام) انتهى^(٥) ، والمراد من تقديم من سبق بالهجرة : إذا طوب كل منهما بها ، قال الحلبي : (فلا يقدم من هاجر إلى المدينة على من نشأ بها ، ولا من هاجر إلى دار الإسلام على من نشأ بها) ، تأمل .

قوله : (سواء كان السابق هو أو أحد آبائه) يعني : بالنسبة إلى آبائه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالنسبة لنفسه إلى دار الإسلام ، وقياس ما يأتي في الإسلام : تقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أحد آبائه وإن تأخرت هجرته ، وظاهر : تقديم من هاجر أحد أصوله إليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحد أصوله إلى دار الإسلام ، لا على من هاجر بنفسه إليها ، وهل يدخل في

(١) انظر « شرح تنقيح الفصول » (ص ٣١) .

(٢) تحفة المحتاج (٢ / ٢٩٦) .

(٣) صحيح البخاري (١٠) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٨٣) ، ومسلم (١٣٥٣) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٥) الفتح المبين (ص ١٣١) .

لخبرِ مسلم ، وجعلُ الهجرة هنا هو المعتمدُ . (ثُمَّ) بعدَ مَنْ ذُكِرَ يُقَدَّمُ الْأَسْنُ ؛ لخبرِ مسلم أيضاً ،

الأصول هنا الأثنى ومن أدلى بها كأبي الأم ؟ قياس الكفاءة : لا ، وقد يفرق بأن المدار ثُمَّ على شرف يظهر عادةً التفاخرُ به ، وهنا على أدنى شرف وإن لم يكن كذلك . انتهى من « الكردي »^(١) .
قوله : (لخبر مسلم) أي : عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً بلفظ : « يؤم القوم أقرؤهم ، فإن كانوا في القراءة سواءً . فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواءً . فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواءً . فأقدمهم سنًا » ، وفي رواية : « سلماً . . . » إلخ^(٢) ؛ أي : إسلاماً .
قوله : (وجعل الهجرة هنا) أي : قبل الأسن في الرتبة .

قوله : (هو المعتمد) أي : الذي في « التحقيق » و« المجموع » للخبر المذكور^(٣) ، خلافاً لما جرى عليه في « الروض » وفاقاً لما أشعر به « أصله » من تأخير الهجرة عن السن والنسب^(٤) ، وأما خبر مالك بن الحويرث الآتي . . فإنه إنما كان خطاباً له ولرفقته وكانوا متساوين نسباً وهجرة وإسلاماً ، وظاهره : أنهم كانوا متساوين أيضاً في الفقه والقراءة ؛ لأنهم هاجروا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقاموا عنده عشرين ليلة ، فالظاهر : تساويهم في الخصال إلا السن فلذا قدمه ، تأمل .
قوله : (ثم بعد من ذكر) أي : الأفقه والأقرء والأورع والأسبق في الهجرة ؛ بأن استويا في الفقه . . . إلخ ولكن أحدهما أسبق في الإسلام .

قوله : (يقدم الأسن) أي : على النسب ومن بعده ، لهذا هو القول الجديد ، وأما القديم . . فيقدم النسب على الأسن ، وعلمه الرافعي بأنه شرف بفضيلة اكتسبتها الآباء^(٥) ، والمعنى : أن الشرف الحاصل لهذا إنما سرى إليه بسبب فضيلة اكتسبتها آباؤه ؛ واستدل له من الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس تبعٌ لقريش في هذا الشأن » رواه مسلم^(٦) ؛ يعني : الإمامة العظمى ، وقيس عليها الصغرى ، وعلى نسب قريش غيرها ، تأمل .

قوله : (لخبر مسلم أيضاً) دليل لتقديم الأسن ، وقد مر لفظ الحديث قريباً في الرواية الأولى ، وفي « الصحيحين » عن مالك بن الحويرث : « ليؤمكم أكبركم »^(٧) ، ولأن فضيلة الأسن في ذاته ،

(١) المواهب المدنية (١٢٥/٣) .

(٢) صحيح مسلم (٦٧٣) .

(٣) المجموع (٢٤٥/٤) ، لتحقيق (ص ٢٧٣) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » (٢٢٠/١) ، « روضة الطالبين » (٣٥٤/١) .

(٥) الشرح الكبير (١٦٩/٢) .

(٦) صحيح مسلم (١٨١٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) صحيح البخاري (٦٨٥) ، صحيح مسلم (٦٧٤) .

والمراد به (مَنْ سَبَقَ إِسْلَامَهُ) كشاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم ، فإن أسلما معاً . . قُدِّمَ الأكبرُ سنّاً ، ويُقدِّمُ المسلمُ بنفسه على المسلم بالتَّبَعِيَّةِ . (ثُمَّ) بعدَ مَنْ ذُكِرَ يُقدِّمُ (النَّسِيبُ) بما يُعْتَبَرُ في الكفَاءَةِ ، فيُقدِّمُ الهاشميُّ ، ثُمَّ المَطلِبيُّ ،

والأنسب في آبائه ، وفضيلة الذات أولى .

قوله : (والمراد به) أي : بالأسن هنا .

قوله : (من سبق إسلامه) أي : من يمضي عليه في الإسلام زمن أكثر من زمن الآخر فيه ، فالعبرة بالأسن في الإسلام لا بغير السن ، إلا إن استويا في الإسلام . . فيراعى كبر السن كما سيأتي قريباً .

قوله : (كشاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم) أي : فيقدم الشاب على الشيخ في هذا المثال ؛ لرواية مسلم السابقة : « فأقدمهم مسلماً » بدل « سنّاً » .

قوله : (فإن أسلما معاً) أي : الشيخ والشاب واستويا في الصفات كما هو ظاهر .

قوله : (قدم الأكبر سنّاً) أي : الشيخ في المثال كما بحثه المحب الطبري وجزم به ابن المقري في « الروض » لعموم خبر مالك بن الحويرث السابق في « الصحيحين » ، والرواية السابقة في « مسلم »^(١) .

قوله : (ويقدم المسلم بنفسه على المسلم بالتبعية) أي : لأحد أبويه وإن تأخر إسلامه ؛ لأنه اكتسب الفضل لنفسه ، كذا قاله البغوي^(٢) ، قال ابن الرفعة : (وهو ظاهر إذا كان إسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعاً ، أما بعده . . فيظهر : تقديم التابع)^(٣) ، ولو قيل : يتساويهما حينئذ . . لم يبعد .

قوله : (ثم بعد من ذكر) أي : الأفقه والأقرأ والأورع والأسبق في الهجرة والأسن ؛ بأن استويا في ذلك .

قوله : (يقدم النسب بما يعتبر في الكفاءة) أي : فيقدم الأنسب على غيره ولو في العجم .

قوله : (فيقدم الهاشمي ثم المطلبي) صريح في الترتيب بينهما ، وعبر غيره بالواو وهو الموافق لما في « الكفاية »^(٤) ، ولكن الأوجه ما في « الشرح » لأن الكلام هنـ في تقديم أحدهما على الآخر ، ولا شك أن الهاشمي أشرف من المطلبي ، وثم في مكافأة أحدهما للآخر ، وعلى التنزل

(١) انظر « أسنى المطالب » (١ / ٢٢٠) .

(٢) التهذيب (٢ / ٢٨٧) .

(٣) كفاية النبيه (٨ / ٤) .

(٤) كفاية النبيه (٨ / ٤) .

ثُمَّ بَقِيَّةُ قَرِيشَ ، ثُمَّ بَقِيَّةُ الْعَرَبِ ، وَيُقَدَّمُ ابْنُ الصَّالِحِ وَالْعَالِمِ عَلَى غَيْرِهِ

فيمكن أن يحمل الهاشمي على أولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ؛ ففي (باب الكفاءة) من « التحفة » : (نعم ؛ أولاد فاطمة رضي الله عنها منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم ؛ لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم : أن أولاد بناته ينسبون إليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به ، يرد على من قال : إنهم أكفاء لهم كما أطلقه الأصحاب) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ثم بقية قريش) ولو بني نوفل وعبد شمس ، وفي الحديث : « الأئمة من قريش »^(٢) هو وارد في الإمامة العظمى ، وقيس بها الصغرى ، وفيه أيضاً : « قَدَّمُوا قَرِيشاً وَلَا تَقَدِّمُوها » ، وفي رواية : « وَلَا تَعَالَمُوهَا »^(٣) ، وفي أخرى : « وَلَا تَعْلَوْهَا » أي : لا تعلوها عليها ؛ بمعنى : لا تجعلوها في المقام الأدنى ، وقريش : اسم لفهر بن مالك الذي هو الجد الحادي عشر من أجداده صلى الله عليه وسلم ، وقال الأكثرون : هو النضر بن كنانة الذي هو الثالث عشر منهم ، والأصح : لأول ، ولذا قال العراقي :

أَمَّا قَرِيشٌ فَأَلْصَحُّ فَهْرٌ جَمَاعُهَا وَالْأَكْثَرُونَ النَّضْرُ^(٤)

وعلى الأول : فمن لم يلد فهر . . فليس بقريشي وإن ولده النضر ، فوقع الوفاق على أن بني فهر قرشيون ، وعلى أن بني كنانة الذين لم يلد فهر ليسوا بقريشيين ، ووقع الخلاف في بني النضر وبني مالك .

قوله : (ثم بقية العرب) أي : ولو من كنانة ؛ وكأنهم إنما لم يقدموا بني كنانة مع ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ اللَّهَ اصْطَفَى مِنْ الْعَرَبِ كِنَانَةً . . . » الحديث^(٥) ؛ لأن العرب لا يعدون له مفخراً متميزاً على غيرهم ، لكن قال في « التحفة » في غير هذا الموضع : (قدم لكناني في الإمامة على غير ، بخلافه في الكفاءة) ، فليراجع^(٦) .

قوله : (ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره) أي : على ابن غيره ، قال في « شرح المنهج » : (وبما تقرر علم : أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قريش مثلاً)^(٧) ، قال

(١) تحفة المحتاج (٢٧٩/٧) .

(٢) أخرجه البيهقي (١٤٣/٨) ، وابن أبي شيبه (٣٣٠٦٤) عن سيدنا علي رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الشافعي في « مسنده » (١٠١٦) ، والبيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٢١٧) عن ابن شهاب مرسلاً .

(٤) ألفية العراقي في السيرة (ص ٣٤) .

(٥) أخرجه مسلم (٢٢٧٦) ، الترمذي (٣٦٠٥) عن سيدنا واثلة بن الأسقع رضي الله عنه .

(٦) تحفة المحتاج (٢٨٠/٧) .

(٧) فتح الوهاب (٦٣/١) .

(ثُمَّ) بعدَ مَنْ ذُكِرَ يقدِّمُ (حَسَنُ الذِّكْرِ) لِأَنَّهُ أَهْيَبُ مِمَّنْ بعدهُ وَالْقُلُوبُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ ، (ثُمَّ) بعدهُ (نَظِيفُ الثَّوْبِ ، ثُمَّ) بعدهُ (نَظِيفُ الْبَدَنِ وَطَيِّبُ الصَّنْعَةِ)

الحلي : (وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدِّم مقدِّماً على المنتسب لمن يؤخَّر ؛ فابن الأفق مقدِّم على ابن الأقرا ، وابن الأقرا مقدِّم على ابن الأورع ، ولا مانع من التزام ذلك ، ثم رأيت الشهاب البرلسي اعترضه بأن هذا مخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها ، وأقول : مراد الشيخين : تقديم قريش على غيرها من العرب والعجم ، لا على الأفقه ومن بعده من المراتب التي ذكروها) ، فليتأمل .

قوله : (ثم بعد من ذكر) أي : النسب ومن قبله ؛ بأن استويا في الصفات المذكورة ، قال الأسنوي قبيل هذا : (يتلخص : أن المرجحات ستة : الفقه ، والقراءة ، والورع ، والهجرة . والسن ، والنسب ، فإن استويا . . فسيأتي ، وإن اختص أحدهما بأحدهما مع الاستواء في الباقي . . قدم ، وإن تعارضت . . ففيه ما سبق) انتهى ، وسيأتي زيادة عليه وتوضيح له .

قوله : (يقدم حسن الذكر) أي : بين الناس ؛ بأن يكون ثنائهم عليه بالجميل ، وبأن لم يسم ممن لم تعلم منه عدواته بنقص يسقط العدالة ، فيدخل فيه : من لم يعلم حاله ، أو وصف بخارم المروءة أو بمذموم شرعي وإن لم يسقط العدالة ، تأمل .

قوله : (لأنه أهيب ممن بعده) أي : كنظيف الثوب والبدن ، و (أهيب) أفعّل تفضيل من الهيبة ؛ وهو الإجلال .

قوله : (والقلوب إليه أميل) أي : ممن بعده ، فيكون أفضى إلى كثرة الجماعة وتواضعهم وخشوعهم .

قوله : (ثم بعده نظيف الثوب) أي : عن الأوساخ ، وظاهر كلامهم : أنه لا يعتبر لون الأثواب ، وهو يحتمل ، لكن بحث الأذرع تقديم ذي الثوب الأبيض على ذي الأسود مثلاً ، وهو وجيه جداً .

قوله : (ثم بعده نظيف البدن وطيب الصنعة) أي : الكسب ؛ فيقدم الزارع والتاجر على غيرهما ، قال (سم) : (ولو تعارضت هذه الثلاثة - أي : المذكورة في المتن . . . فينبغي تقديم الأنظف ثوباً ؛ لأن الثوب أكثر مشاهدة من البدن فالقلوب إلى صاحبه أميل ، ثم الأنظف بدنأ ؛ لأن البدن مشاهد حال الصلاة فالقلوب أميل إلى صاحبه من الأنظف صنعة) انتهى ، وفي « شرح الإرشاد » ما يوافقه^(١) .

عن الأوساخ ؛ لذلك (ثم) بعده (حَسَنُ الصَّوْتِ ، ثُمَّ حَسَنُ الصُّورَةِ) أي : الوجه ؛ لذلك أيضاً . وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ - أَخِذْهُ لَأَكْثَرِهِ مِنْ « الرُّوْضَةِ » وَلِبَعْضِهِ مِنْ « التَّحْقِيقِ » - هُوَ الْمَعْتَمِدُ ؛

قوله : (عن الأوساخ) جمع وسخ ؛ وهو ما يعلو الثوب وغيره من قلة التعهد .

قوله : (لذلك) أي : لأنهم أهيّب ، والقلوب إليهم أميل .

قوله : (ثم بعده حسن الصوت) أي : ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه إطلاقه إلا أن تعليقه فاصر ، إلا أن يقال : في الجملة ؛ كسماعه لنحو التكبير ، فليتأمل .

قوله : (ثم حسن الصورة ؛ أي : الوجه) عبر في « شرح المذهب » بـ (حسن الهيئة)^(١) ، قال (ع ش) : (الهيئة : الحالة التي يكون الشخص عليها من التأني والوقار) ، قال في « شرح الروض » : (والظاهر : أن مراده بـ « حسن الهيئة » : حسن الوجه ؛ ليوافق ما في « التحقيق ») انتهى^(٢) ، فعلى هذا : السراد به : الهيئة ، فيؤول الأمر إلى أن حسن الصورة هو حسن الوجه ، وهو الذي فسره الشارح كما رأيت ، لكن قال بعض المتأخرين : (المراد بـ « حسن الصورة » : سلامة الأعضاء من الآفات ؛ كالشلل والعرج) ، وهو أعم ، فليتأمل .

قوله : (لذلك أيضاً) أي : لميل القلوب إلى الاقتداء بكل من حسن الصوت ، سيما في الصلاة الجهرية وحسن الصورة .

قوله : (وهذا الذي ذكره) أي : الترتيب الذي ذكره المصنف بقوله : (ثم وثم) .

قوله : (أَخِذْهُ لَأَكْثَرِهِ) حال من الضمير في (ذكره) الراجع للمصنف رحمه الله كما قررته .

قوله : (من « الروضة ») أي : كـ « أصلها » نقلاً عن المتولي^(٣) ، وجزم به في « الشرح الصغير » فإنه يقدم بالنظافة ثم بحسن الصوت ثم بحسن الصورة .

قوله : (ولبعضه) أي : وأخذاً لبعضه ، فهو عطف على (لأكثره) .

قوله : (من « التحقيق ») أي : فإنه قال : (فإن استويا . . قدم بحسن الذكر ثم بنظافة الثوب والبدن وطيب الصنعة وحسن الصوت ثم الوجه) انتهى^(٤) ، وبما سقته من العبارتين علم وجه قول الشارح : (لأكثره . . . ولبعضه) ، فتأمل .

قوله : (هو المعتمد) أي : خلافاً لما اقتضاه قول « المنهاج » : (فإن استويا . . فنظافة الثوب

(١) المجموع (٢٤٥/٤) .

(٢) أسنى المطالب (٢٢٠/١) .

(٣) روضة الطالبيين (٣٥٤/١) ، الشرح الكبير (١٦٦/٢) .

(٤) التحقيق (ص ٢٧٣) .

لأنَّ المدارَ - كما أشعرَ به تعليلُهم - على ما هو أفضى إلى استمالة القلوب ، وكلُّ واحدٍ ممَّنْ ذكَّرَ أفضى إلى ذلك ممَّا بعده كما لا يخفى ، وحينئذٍ فالأولى بعد الاستاء في النسب وما قبله .
الأحسنُ ذكراً ، فالأنظفُ ثوباً ، فبدناً ، فصنعةً ، فالأحسنُ صوتاً ، فوجهاً . (فإن استَوَوْا) في جميع ما ذكَّرَ

والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) انتهى^(١) ، فلا يعلم به الترتيب ؛ لأن العطف بالواو لا يقتضيه .

قوله : (لأن المدار) تعليل لاعتماد الترتيب الذي ذكره المصنف رحمه الله .

قوله : (كما أشعر به تعليلهم) أي : الأصحاب بالتقديم هنا .

قوله : (على ما هو أفضى إلى استمالة القلوب) خبر (لأن المدار) .

قوله : (وكل واحد ممن ذكر) أي : حسن الذكر ، ثم نظيف الثوب . . . إلخ .

قوله : (أفضى إلى ذلك مما بعده كما لا يخفى) أي : فحسن الذكر أفضى إلى استمالة القلوب .

وكثرة الجمع من نظيف الثوب ، وهو أفضى إليه من نظيف البدن . . . وهكذا .

قوله : (وحينئذ) أي : حين إذ كان المدار هنا على ما هو أفضى . . . إلخ .

قوله : (فالأولى) أي : الأحقُّ بالتقدم ، وهو مبتدأ خبره قوله الآتي : (الأحسنُ ذكراً) .

قوله : (بعد الاستواء في النسب وما قبله) أي : إلى الفقه ، قال الشيخ سلطان المزاخي (والحاصل : أن الصفات أربعة عشر : الأفقه ، ثم الأقرأ ، ثم الأزهد ، ثم الأورع ، ثم الأقدم هجرة ، ثم الأسن ، ثم الأنسب ، ثم الأحسن ذكراً ، ثم الأنظف ثوباً . فوجهاً ، فبدناً ، فصنعة ، ثم الأحسن صوتاً ، فصورة) انتهى ، زاد بعضهم : ثم المتزوج ، ثم الأحسن زوجة .

قوله : (الأحسن ذكراً ، فالأنظف ثوباً فبدناً) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كيد ورجل على ما هو

مستتر ، قاله السيد عمر البصري ، ومثله يقال في الثوب .

قوله : (فصنعة ، فالأحسن صوتاً ، فوجهاً) في « التحفة » ذكر نظافة الوجه قبل (فبدناً) ، ثم

ذكر الصورة هنا^(٢) ، قال (سم) : (تميز عن « فوجهاً » السابق) انتهى ، قيل : (ولا يخفى

بعده) ، ورد بعدم البعد فيه ؛ لأن النظافة والأحسنية غير متلازمين ، فليتأمل .

قوله : (فإن استَوَوْا) مقابل لمحذوف تقديره : هذا إن اختلفوا ، فإن . . . إلخ .

قوله : (في جميع ما ذكر) أي : من الصفات الأربعة عشر السابقة في المتن مع زيادة الزهد

(١) منهاج الطالبين (ص ١٢١) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٢٩٧) .

وتشأخوا (.. أقرع) بينهم ؛ قطعاً للنزاع . (وَالْعَدْلُ) ولو قِنًا (أُولَى) بالتقديم والتقدم (مِنْ) الْفَاسِقِ ، وَإِنْ كَانَ (الْفَاسِقُ حُرّاً أَوْ أَفْقَهً أَوْ أَقْرَأً) لِكراهةِ الاقتداءِ بهِ ؛

على ما مر عن الأسنوي ، والزوجة على ما زاده بعضهم أنفاً .

قوله : (وتشأخوا) بتشديد الحاء المهملة المضمومة : من الشح ، وهو : البخل ، قال في (القاموس) : (والمشأخة : الضنّة ، وتشأخاً على الأمر : لا يريدان أن يفوتهما ، والقوم في الأمر : شح بعضهم على بعض خوف قوّته)^(١) .

قوله : (أقرع بينهم ؛ قطعاً للنزاع) أي : حيث اجتمعوا في محل مباح وكانوا مشتركين في الأمر ؛ لما مر من أنهم لو كانوا مشتركين في المملوك وتنازعوا .. لا يقرع بينهم ، بل يصلي كل منهم منفرداً ، أفاده (ع ش)^(٢) .

قوله : (والعدل ولو قنًا) أي : أو امرأة ، فالمراد به : عدل الرواية ، قال العلامة البرماوي : (وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصّر على صغيرة ، أو هو من غلبت طاعته على معاصيه) ، وزاد غيره : ولم يكن مبتدعاً يفسق ببدعته ، ومأموناً عند غضبه ، ومحافظاً على المروءة ، ولذا : قال بعضهم :

| | |
|--|--|
| والعدل مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْ كَبِيرَةً | وَلَمْ يَكُنْ مُلَازِمًا صَغِيرَةً |
| وَلَمْ يَكُنْ ذَا بَدْعَةٍ بِهَا نُسَبُّ | لِلْفَسَقِ مَأْمُونٌ الْأَذَى إِذَا غَضِبَ |
| وَتَرْكُهُ الرِّذَائِلَ الْمُسِيئَةَ | بِمَثَلِهِ حَرَصًا عَلَى الْمُرُوءَةِ |

قوله : (أُولَى بالتقديم والتقدم) أي : في الإمامة .

قوله : (من الفاسق) ومحل كون العدل أُولَى من الفاسق : ما لم يكن الفاسق والياً أو ساكناً حق أو إماماً راتباً ، وإلا .. فهو مقدم على غيره كما مر ، ويأتي ما يفيد .

قوله : (وإن كان الفاسق حُرّاً أَوْ أَفْقَهً أَوْ أَقْرَأً) أي : أو موصوفاً بجميع ما ذكر من الصفات التي تتصور فيه ؛ كنظافة الثوب .

قوله : (لِكراهةِ الاقتداءِ بهِ) أي : بالفاسق ، قال الماوردي : (لا يجوز لأحد من أولياء الأمور أن ينصب إماماً فاسقاً للصلاة وإن صححنا الصلاة خلف الفاسق ؛ لأن إمامته مكروهة والوالي مأمور بمراعاة المصلحة ، وليس من المصلحة أن يوقع الناس في صلاة مكروهة) ، قال الشافعي رضي الله

(١) القاموس المحيط (٦٧/١) ، مادة : (شح) .

(٢) حاشية الشبرايملي (١١٥/٢) .

لأنه قد يُقصر في الواجبات . (وَ) كَذَلِكَ (الْبَالِغُ) وَلَوْ قَنًا (أَوْلَى مِنْ الصَّبِيِّ ، وَإِنْ كَانَ) الصَّبِيُّ حُرّاً أَوْ أَفْقَهَ أَوْ أَقْرَأَ) لِكِرَاهَةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ ،

عنه : (ومنزلة الوالي من الرعية بمنزلة الولي من مال اليتيم)^(١) ، قال في « التحفة » : (ويؤخذ منه : حرمة نصب كل من كره الاقتداء به ، وناظر المسجد ونائب الإمام كهو في تحريم ذلك كما هو ظاهر)^(٢) .

قوله : (لأنه) أي : الفاسق ، تعليل للتعليل .

قوله : (قد يقصر في الواجبات) أي : فلا وثوق به في المحافظة على الشروط والأركان ، وفي خبر الحاكم وغيره : « إن سرّكم أن تُقبلَ صلاتكم . فليؤمكم خياركم ؛ فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم »^(٣) أي : الوساطة بينكم وبين ربكم ؛ وذلك لأنه سبب في حصول ثواب الجماعة للمؤمنين ، وهو يتفاوت بتفاوت أحوال الأئمة .

قوله : (وكذلك البالغ ولو قَنًا أَوْلَى من الصبي) أي : المميز ، وهو المراد بالعقل في قول « الزيد » :

يؤمُّ عبداً وصبيّاً يعقلُ وفاسقٌ لكن سواهم أفضلُ^(٤)

قوله : (وإن كان الصبي حُرّاً أَوْ أَفْقَهَ أَوْ أَقْرَأَ) ظاهره : أنه لو كان الصبي فقيهاً دون البالغ . . لم يكن أَوْلَى من الصبي ، لكن في « الإمداد » : أن البالغ العدل أَوْلَى من الصبي العدل وإن زاد بالفقه ونحوه . كردي ، فلي تأمل^(٥) .

قوله : (لِكِرَاهَةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ) أي : بالصبي المميز ، تعليل لأولية البالغ على الصبي ، وفي هذا تصريح بالكراهة ، وهو المنصوص في « البويطي » ، قال العلامة ابن قاسم : (قد تتوقف الكراهة بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعدم إنكاره عليه الصلاة والسلام ، إلا أن يدعي أن محل الكراهة إذا وجد صالح للإمامة غيره ، ويحمل ما ورد أنه لم يوجد صالح)^(٦) . وأجاب (ع ش) بما نصه : (إلا أن يقال : وجه الكراهة : الخروج من خلاف من منع الاقتداء به ، وهذا لم يكن موجوداً في عهده صلى الله عليه وسلم ، وعروض الخلاف بعده لا يضر ؛ لاحتمال

(١) الأم (٣٥١/٥) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٩٥/٢) .

(٣) المستدرک (٢٢٢/٣) .

(٤) صفوة الزيد (ص ١٢٠) .

(٥) المواهب المدنية (١٢٨/٣) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢٨٨/٢) .

وللخلاف في صحة إمامته ، (وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ) لِأَنَّهُ أَكْمَلُ . (وَيَسْتَوِي الْعَبْدُ الْفَقِيهُ) أَوْ الْقَارِئُ مَثَلًا (وَالْحُرُّ غَيْرُ الْفَقِيهِ) أَوْ الْقَارِئُ ؛ لَانْجِبَارِ نَقْصِ الرِّقِّ بِمَا أُنْضِمَ إِلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ ،

لنسخ عند المخالف) ، فاي تأمل ^(١) .

قوله : (وللخلاف في صحة إمامته) أي : الصبي ؛ ففي « الرافعي » : (الاقتداء بالصبي المميز صحيح ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك وأحمد رضي الله عنهم حيث قالوا : لا يصح الاقتداء به في لفرض ، واختلفت الروايات عنهم في النفل) انتهى ^(٢) .

ويدل لنا ما رواه الشيخان : أن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع ^(٣) ، ولذا : قال السيد عمر البصري : (لك أن تقول : لا يراعى الخلاف مع مخالفته للسنّة الصحيحة ، إلا أن يقال : ليست صريحة في المدعى ؛ لاحتمال عدم اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وفعل عمرو المذكور اجتهاد لبعض الصحابة وإن كان بعيداً من سياق الحديث) انتهى ، ومر آنفاً عن (ع ش) جواب آخر .

قوله : (والحرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ ؛ لأنه أكمل) أي : ولأن ابن خيران من أصحابنا قال بكرة لاقتداء بالعبد ، والظاهر : أن المبعّض أَوْلَى مِنْ كَامِلِ الرِّقِّ ، وأن من زادت حرّيته من المبعّضين . . . وَلَوْلَى مِمَّنْ نَقَصَتْ مِنْهُ ، قَالَ ، فِي « الْمَغْنِي » ^(٤) .

قوله : (ويستوي العبد الفقيه أو القارئ مثلاً) أي : أو الأورع أو الأسن أو نحوهما مما مر من الصفات .

قوله : (والحر غير الفقيه أو القارئ) أي : مثلاً أيضاً ، ومعلوم : أن المراد به (غير القارئ) هنا : الذي لا يكون أصح قراءة ، لا الأمي السابق في الشروط ؛ لعدم صحة الاقتداء به ، على أنه يصح إرادته هنا أيضاً ، ولكن يصور بما إذا اتحدا في الأمية ، فليتأمل .

قوله : (لانْجِبَارِ نَقْصِ الرِّقِّ) تعليل للاستواء .

قوله : (بما انْضِمَ إِلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ) أي : من الفقه والقراءة وغيرهما ، بل اختار السبكي أولوية العبد الفقيه ، على الحر غير الفقيه وحمل الاستواء الذي في « المجموع » على قن أفقه وحر

(١) حاشية الشبراملسي (١٧٤/٢) .

(٢) الشرح الكبير (١٦٥/٢) .

(٣) صحيح البخاري (٤٣٠٢) .

(٤) مغني المحتاج (٣٦٦/١) .

وإنما كان الحرُّ أولى في صلاة الجنّازة مطلقاً ؛ لأنَّ القصدَ بها الدُّعاءُ والشِّفاعةُ ، وهو بهما أليقُ .
(وَالْمُقِيمُ) وَالْمَتَمُّ (أَوْلَى مِنَ الْمُسَافِرِ) الَّذِي يَقْصُرُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَّ . أَتَمُّوا كُلَّهُمْ ، فلا يختلفون ،

فقيه^(١) ؛ لأن مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها ، بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها ؛
لتوقف صحة الصلاة عليه دونها ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (وإنما كان الحرُّ أولى في صلاة الجنّازة مطلقاً) أي : سوء كان فقيهاً أو لا ، وهذا
جواب عن سؤال مقدر ، وهو : لم قالوا بالاستواء هنا مع أنهم قدموا في (صلاة الجنّازة) الحر ولو
كان العبدُ أفقَّه منه ؟ قال في « البهجة » :

ثمَّ الأسنُّ العدلُ والحرُّ على أفقَّه منه والرقِيقُ فضلاً^(٣)

قوله : (لأنَّ القصدَ بها) أي : بصلاة الجنّازة ، تعليل لأولوية الحرِّ على العبد مطلقاً .
قوله : (الدعاء والشِّفاعة) أي : ولذا ورد في دعائها الطويل : (وقد جئناك راغبين إليك شفعاء
له . . .) إلخ .

قوله : (وهو بهما) أي : الحرُّ بالدعاء والشِّفاعة .

قوله : (أليق) أي : من الرقيق بهما ، ووجهه : أنهما رتبة عظيمة ، وعلل في « التحفة » بأد
دعاء الحرِّ أقرب للإجابة^(٤) ، قال السيد عمر البصري : (قد يقال : إن ثبت فيه نقل . . فواضح ،
وإلا . . فمحل تأمل) .

قوله : (والمقيم والمتم) أي : المصلي صلاة تامة ولو مسافراً .

قوله : (أولى من المسافر الذي يقصر) أي : بخلاف المسافر الذي لا يقصر ، قال الشيخ
الخطيب : (إلا أن يكون المسافر السلطان أو نائبه . . فهو أولى كما قاله في « المجموع »)^(٥) .

قوله : (لأنه إذا أم) أي : المتم ، تعليل لأولوية إمامته .

قوله : (أتموا كلهم) أي : المأمومون ؛ لما سيأتي : أنه متى اقتدى بمتهم ولو في جزء من
صلاته . . وجب عليه الإتمام .

قوله : (فلا يختلفون) أي : المأمومون بين متم وقاصر .

(١) المجموع (٤/٢٤٨) .

(٢) انظر « نهاية المحتاج » (١٨١/٢) .

(٣) بهجة الحاوي (ص ٤٩) .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٢٨٨) .

(٥) مغني المحتاج (١/٣٦٩) .

وإذا أم القاصر . . اختلفوا . (وَوَلَدَ الْحَلَالَ أُولَى مِنْ وَلَدِ الزَّانَا) وَمَنْ لَا يَعْرِفُ لَهُ أَبٌ وَإِنْ كَانَ أَفْقَهُ
أَوْ أَقْرَأُ ؛ لِأَنَّ إِمَامَتَهُ خِلَافُ الْأُولَى ؛

قوله : (وإذا أم القاصر . . اختلفوا) أي : المأمومون في صلاتهم ، وجه التعليل المذكور : أن
المؤتمين إذا كان بعضهم مقيماً وبعضهم مسافراً واقتدوا بقاصر . . اختلفوا ؛ فالمسافر يجوز له
القصر ، بل يندب بشرطه ، والمقيم يلزمه الإتمام فيختلف المؤتمون حينئذ قصرأ وإتماماً ، وأما إذا
كان الإمام متمماً . . فيلزم للمؤتمين الإتمام ، وإن كانوا مسافرين . . فيتفقون حينئذ على الإتمام ،
ومن التعليل يؤخذ : أن محل ذلك : حيث كان بعض المقتدين مقيمين ، أما إذا كان الكل
مسافرين . . فالمسافر أولى بالإمامة ؛ لأن القصر لهم أفضل بشرطه وهو يتوقف على عدم اقتدائهم
بمتم في جزء من صلاتهم ، وهذا وإن لم أقف على من نبه عليه لكنه واضح ، فتنبه له . انتهى
كردي^(١) .

قوله : (وولد الحلال أولى من ولد الزنا) أي : بالإمامة .

قوله : (وممن لا يعرف له أب) أي : مجهول النسب ؛ كاللقيط فهو من عطف العام على
الخاص ؛ لأن ولد الزنا لا يعرف له أب ينسب إليه شرعاً ، وكذا ولد الملاعنة .
قوله : (وإن كان أفقه أو أقراً) أي : أو أسن أو نحوها .

قوله : (لأن إمامته) أي : كل من ولد الزنا ومن لا يعرف له أب ، وهو تعليل لأولية ولد
الحلال بالإمامة منهما .

قوله : (خلاف الأولى) وهذا هو المعتمد ، وبه جزم شيخ الإسلام في « تحريره »^(٢) وتبعه
ناظمه حيث قال :

ومن بها يخاف الأولى فقط كأبن الزنا والمتنفي والمُلتَقَطُ^(٣)

قال الرملي : (وأطلق جماعة كراهة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه ؛ وهي مصورة بكون ذلك في
ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم ، فإن ساواه أو وجده قد أحرم واقتدى به . . فلا بأس) انتهى^(٤) ،
وفي هذا التفصيل بحث بأن من كره الاقتداء به . . لا فرق بين أن يقتدي به من هو مثله أو غيره

(١) المواهب المدنية (٢٩/٣ - ١٣٠) .

(٢) تحرير تنقيح اللباب (ص ٤٠) .

(٣) فتح القدير الخبير (ص ٧) .

(٤) نهاية المحتاج (١٨٢/٢) .

لِلْحَقِّ الْعَارِ بِهِ . وَلَوْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ . . فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعَدَلَ أَوْلَى مِنْ الْفَاسِقِ مُطْلَقاً ، وَأَنَّ الْبَالِغَ الْعَدْلَ أَوْلَى مِنَ الصَّبِيِّ الْعَدْلِ وَإِنْ زَادَ بِنَحْوِ الْفَقْهِ ، وَأَنَّ الْحَرَ الْعَدْلَ أَوْلَى مِنَ الرَّقِيقِ الْعَدْلِ مَا لَمْ يَزِدْ بِمَا ذَكَرَ ، وَالْمُبْعُضُ أَوْلَى مِنْ كَامِلِ الرِّقِّ . وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْوَالِيَّ يُقَدِّمُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ جَمِيعُ هَذِهِ النِّقَاطِصِ

ولا بين الابتداء والانتهاء ، أفاده الشرقاوي^(١) .

قوله : (للحق العار به) تعليل لكون إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف له أب خلاف الأولى ، وحكم الاقتداء بهذين حكم إمامتهما فيه أو في الكراهة عند القائلين بها .

قوله : (ولو تعارضت هذه الصفات) أي : العدالة والبلوغ والصبا والحرية والرق ؛ كأن يكون البالغ فاسقاً والصبي عدلاً ، أو الرقيق بالغاً والحر صبيّاً . . . وهكذا .

قوله : (فإن الذي يظهر : أن العدل أولى من الفاسق مطلقاً) أي : سواء كان صبيّاً أو رقيقاً ؛ لما مر أن الفاسق قد يقصر في الواجبات فمحذوره أعظم .

قوله : (وأن البالغ العدل أولى من الصبي العدل) أي : وإن كان البالغ رقيقاً والصبي حراً .

قوله : (وإن زاد) أي : الصبي العدل .

قوله : (بنحو الفقه) أي : أو القراءة أو الورع أو نحوهما من الصفات المرجحة .

قوله : (وأن الحر العدل أولى من الرقيق العدل) أي : وإن كان الرقيق أحسن صورة أو صوتاً مثلاً .

قوله : (ما لم يزد بما ذكر) يعني : ما لم يكن الرقيق أفقه .

قوله : (والمبعض أولى من كامل الرق) مر عن « المغني » : أن من زادت حرته من المبعضين . . أولى ممن نقصت منه ، قال في « فتح الجواد » : (ويأتي جميع ما مر في أنثيين أرادتا إمامة النساء)^(٢) .

قوله : (وقد علم مما مر) أي : أوائل (الفصل) .

قوله : (أن الوالي) أي : في محل ولايته مع كونها متضمنة للإمامة .

قوله : (يقدم وإن كان فيه جميع هذه النقائص) أي : من الفسق وكونه ولد زنا ، ومثل الوالي في ذلك الإمام الراتب والساكن كما مرت الإشارة إليه ، وعبرة « الجمل » : (ومحل كون العدل أولى من الفاسق : إذا لم يكن والياً ، وإلا . . فهو مقدم ، وما لم يكن ساكناً بحق ، وإلا . . فهو

(١) حاشية الشرقاوي (٢٤٩/١) .

(٢) فتح الجواد (١٨٦/١) .

(وَالْأَعْمَى مِثْلُ الْبَصِيرِ) - حَيْثُ أَسْتَوِيَا فِي الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مَزِيَّةٍ لَيْسَتْ فِي الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يَنْظُرُ إِلَى مَا يَشْغَلُهُ

مقدم ، وأشار لهذا القيد بمفهوم قوله : « وإن اختلفت بصفات » أي : ككونه أقرأ أو أروع أو غير ذلك ، خرج به : ما لو اختلفت بمكان ومن جملته الوالي ، ومحله أيضاً : ما لم يكن إماماً راتباً ، وإلا . . فهو مقدم أيضاً ، هكذا يستفاد من تقرير شيخنا (انتهى بنقص^(١) .

قوله : (وَالْأَعْمَى مِثْلُ الْبَصِيرِ) أي : في الإمامة ، هذا هو المنصوص عليه في « الأم »^(٢) ، وقيل : الأعمى أولى ؛ مراعاة للمعنى الأول الآتي ، وقيل : البصير أولى ؛ مراعاة للمعنى الثاني الآتي أيضاً ، قال الشيخ عميرة : (ورجحه النووي في « مختصر التهذيب » معللاً بأن التحرز عن النجاسة شرط والخشوع سنة)^(٣) ، فالخبر مفسد بخلاف ترك الخشوع .

قوله : (حَيْثُ أَسْتَوِيَا) أي : الأعمى والبصير .

قوله : (فِي الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ) أي : من الفقه والقراءة والورع وغيرها ، وإلا . . فالمقدم من ترجح بصفة منها .

قوله : (لِأَنَّ فِي كُلِّ) أي : من الأعمى والبصير ، تعليل للمتن .

قوله : (مَزِيَّةٌ لَيْسَتْ فِي الْآخَرِ) أي : فقد تعارضت فضيلتهما ، قال الأذري : (هذا إذا كان الأعمى لا يتبذل ، أما إذا ابتذل ؛ أي : ترك الصيانة عن المستقذرات ؛ كأن لبس ثياب البذلة . . كان البصير أولى) ، وتبعه ابن المقري في « الروض » على ذلك^(٤) ، قال في « الأسنى » : (نقله ابن كج بصيغة « قيل » عن النس ، ولا حاجة إليه ، بل ذكره يوهم خلاف المراد ؛ لأنه معلوم مما مر في نظافة الثوب والبدن ، ولا يختص ذلك بتبذل الأعمى ، بل لو تبذل البصير . . كان الأعمى أولى منه ، قال الماوردي : وإمامة الحر الأعمى أفضل من إمامة العبد البصير) انتهى^(٥) .

قوله : (لِأَنَّ الْأَعْمَى . . .) إلخ ، تعليل للتعليل .

قوله : (لَا يَنْظُرُ إِلَى مَا يَشْغَلُهُ) بفتح الياء والغين : قال في « القاموس » : (شغله كمنعه شغلاً ويضم ، وأشغله لغة جيد أو قليلة أو رديئة)^(٦) .

(١) فتوحات الوهاب (١ / ٥٣٠) .

(٢) الأم (١ / ٣٢٤) .

(٣) حاشية عميرة (١ / ٢٣٢) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » (١ / ٢١٩) .

(٥) أسنى المطالب (١ / ٢١٩) .

(٦) القاموس المحيط (٣ / ٥٨٦) ، مادة : (شغل) .

فهو أخشع ، والبصيرُ ينظرُ إلى الخَبَثِ فهو أَحْفَظُ لِتَجَنُّبِهِ .

(فَضْلٌ)

في بعضِ السُّنَنِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْجَمَاعَةِ

(يُسْتَحَبُّ) لِمُرِيدِ الْجَمَاعَةِ

قوله : (فهو أخشع) أي : أكثر خشوعاً من البصير ؛ لأنه ربما نظر إلى ما يشغله .

قوله : (والبصير ينظر إلى الخبث) عطف على (الأعمى لا ينظر . . .) إلخ .

قوله : (فهو أحفظ) أي : أكثر تحفظاً .

قوله : (لتجنبه) أي : الخبث ، ومثل الأعمى فيما ذكر من الاستواء : السميع مع الأصم ، والفحل مع الخصي والمحبوب ، والأب مع ولده ، والقروي مع البدوي ، كذا في « النهاية »^(١) ، لكن مر فيمن أسلماً معاً . أنه يقدم الأسن سنأ ، وهذا قد ينافي ما ذكره في مسألة الأب مع ولده ، فليتأمل .

قال الأسنوي : (رجل يجوز كونه إماماً لا مأموماً ؛ وهو الأعمى الأدم يصح أن يكون إماماً ؛ لاستقلاله بأفعاله ، لا مأموماً ؛ إذ لا طريق له إلى العلم بانتقالات الإمام لا إن كان بجنبه ثقة يعرفه بها) انتهى^(٢) ، ومر ما يوافقه ، ولذا : ألغز السيوطي في ذلك بقوله : [من الطويل]

ألا خبروني عن صلاة امرئ أتت يحار بسيط دونها ووجيز
تصح إذا صلى إماماً ومفرداً وإن كان مأموماً فليس يجوز^(٣)
والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة)

أي : وبعض المكروهات المتعلقة بها ؛ لأن المصنف سيذكر ههنا إمامة الفاسق والأقلف وغيرهما ، ويمكن إدخالهما فيما ترجمه به بأن المراد : تصريحاً ومفهوماً ؛ إذ يفهم من كراهة إمامة الفاسق سنُّ إمامة غير الفاسق ، وهكذا القياس ، فليتأمل .

قوله : (يستحب لمريد الجماعة) ظاهره : استواء الإمام والمأموم في ذلك ، وهو كذلك ،

(١) نهاية المحتاج (١٧٤ / ٢) .

(٢) طراز المحافل (ص ١٤٦) .

(٣) انظر « حاشية الشرقاوي » (٢٥١ / ١) .

غير المقيم (أَلَا يَقُومُ إِلَّا بَعْدَ فَرَاحِ الْإِقَامَةِ) إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِسُرْعَةٍ ؛ بَحِثْ يُدْرِكُ فَضِيلَةَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَإِلَّا . . . نَامَ قَبْلَ ذَلِكَ بَحِثْ يُدْرِكُهَا ، وَمَنْ دَخَلَ فِي حَالِ الْإِقَامَةِ ،

فمن عبر بمريد القدوة . . زاد به مجرد التصوير ؛ لأن المأمومين هم الذين يبادرون بالقيام عند شروع المقيم ، تأمل .

قوله : (غير المقيم) أي : أما هو . . فيسن له القيام قبل شروعه في الإقامة ليقيم وهو قائم ، وسواء المقيم هو المؤذن أم غيره .

قوله : (ألا يقوم) أي : لا يسن له قيام إن كان جالساً ، وجلس إن كان مضطجعا ، وتوجه إن أراد أن يصلي على الحالة التي هو عليها من القيام والقعود وغيرهما ، ولذا : قال ابن الرفعة في « الكفاية » : (ولعل المراد بـ « القيام » : التوجه ؛ ليشمل المصلي قاعداً أو مضطجعا ، ومنه : قوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾) .

قوله : (إلا بعد فراغ الإقامة) أي : جميعها ؛ لأنه وقت الدخول في الصلاة وهو قبله مشغول بالإجابة ، ولا ينافيه الخبر الصحيح : « إذا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . . فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت »^(١) ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج عقب الإقامة ؛ أي : لا في أثنائها ، قال (سم) : (يجوز أن يراد به : إذا أخذ في إقامتها ، فيكون المقصود : النهي عن القيام قبل فراغها) ، تأمل^(٢) .

قوله : (إن كان يقدر على القيام بسرعة) تقييد لاستحباب عدم القيام إلى فراغ الإقامة .

قوله : (بحيث يدرك فضيلة تكبيرة الإحرام) تصوير للقدرة على القيام بالسرعة .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يقدر على ذلك بالسرعة .

قوله : (قام قبل ذلك) أي : قبل الفراغ من الإقامة ، فلو كان بطيء النهضة ؛ بحيث لو أخر إلى فراغها فاتته فضيلة التحرد مع الإمام . . قام في وقت يعلم به إدراكه للتحريم ، ومثل ذلك : ما لو كان المأموم بعيداً وأراد الصلاة في الصف الأول مثلاً وكان بحيث لو أخر قيامه إلى فراغها وذهب إلى الموضع الذي يصلي فيه فاتته فضيلة التحريم . . فإنه يقوم قبلها كذلك .

قوله : (بحيث يدركها) أي : تكبيرة الإحرام مع الإمام ؛ لما مر من عظيم فضلها ، فالاعتناء بها أهم .

قوله : (ومن دخل في حال الإقامة) هذا مرتبط بالمتن ، وأتى الشارح بهذا الكلام ؛ لأن

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨) ، ومسلم (٦٠٤) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣٢٢/٢) .

أَوْ وَقَدْ قَرَّبْتُ بَحِثُ لَوْ صَلَّى التَّحِيَّةَ فَاتَهُ فَضْلُ التَّكْبِيرَةِ مَعَ الْإِمَامِ .. أَسْتَمِرَّ قَائِماً ، وَلَا يَجْلِسُ وَلَا يُصَلِّي . (وَ) يُسْتَحَبُّ (تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ ،)

المتن قد يفهم أن الداخل في حال الإقامة يجلس أولاً ليقوم إليها ، وليس كذلك على الأصح في « المجموع » وإن قال بذلك الشيخ أبو حامد^(١) .

قوله : (أَوْ وَقَدْ قَرَّبْتُ) أي : أَوْ دَخَلَ لَا فِي حَالِ الْإِقَامَةِ وَلَكِنْ قَرَّبْتُ ، فَهُوَ عَظَفَ عَلَى (فِي حَالِ الْإِقَامَةِ) .

قوله : (بَحِثُ لَوْ صَلَّى التَّحِيَّةَ) أي : لَوْ اشْتَغَلَ بِهَا .

قوله : (فَاتَهُ فَضْلُ التَّكْبِيرَةِ مَعَ الْإِمَامِ) فِهَذَا هُوَ ضَابِطُ قَرْبَانِ الْإِقَامَةِ .

قوله : (أَسْتَمِرَّ قَائِماً وَلَا يَجْلِسُ وَلَا يُصَلِّي) أي : لِكِرَاهَةِ الْجُلُوسِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ وَالنَّفْلِ حِينَئِذٍ ؛ فَبِالْحَدِيثِ « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ .. فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢) ، فَيَكْرَهُ إِنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ ذَلِكَ كِرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا .. فَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، فَإِنْ كَانَتْ فَائِثَةً فَرَضٌ .. وَجِبَ الْإِتِمَامُ مَا لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْحَاضِرَةِ ، وَإِلَّا .. وَجِبَ قَلْبُهَا نَفْلاً إِلَى رَكْعَتَيْنِ إِنْ أَمَكْنَهُ بَعْدَهُمَا إِدْرَاكُ الْحَاضِرَةِ ، وَإِلَّا .. وَجِبَ الْقَطْعُ ، وَإِنْ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَاضِرَةِ وَكَانَتْ صَبْحاً أَوْ قَامَ لثَلَاثَةَ غَيْرِهَا .. أَتَمَّهَا نَدْباً إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوَاتَ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ لثَلَاثَتُهَا .. قَلْبُهَا نَفْلاً ، وَلَكِنْ يَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مَا لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ الْحَاضِرَةِ لَوْ صَلَّاهُمْ ، وَإِلَّا .. نَدَبَ لَهُ قَطْعُهَا مَا لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْوَقْتِ إِنْ قَطَعَ أَوْ قَلْبَ ، وَإِلَّا .. حَرَمَ ، وَإِنْ كَانَتْ نَفْلاً .. أَتَمَّهَا نَدْباً إِنْ نَوَى عِدْداً ، وَإِلَّا .. اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ، إِلَّا إِنْ خَافَ لَوْ أَتَمَّهَا فَوْتَ الْجَمَاعَةِ ؛ بِأَنْ يَسْلُمَ الْإِمَامُ .. فَيَقْطَعُهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ وَجُودَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى ، تَأَمَّلْ .

قوله : (وَيُسْتَحَبُّ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ) أي : اسْتِحْبَاباً مُؤَكِّداً ؛ لِلخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً : « سَوُّوا صُفُوفَكُمْ ؛ فَإِنْ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ »^(٣) ، وَقَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِهِ ابْنُ حَزْمٍ فَأَوْجَبَ التَّسْوِيَةَ ؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ وَاجِبَةٌ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ ، وَبَنَعَ بِأَنْ حَسَنَ الشَّيْءُ زِيَادَةً عَلَى تَمَامِهِ ، وَلَا يَضُرُّهُ رَوَايَةُ : « مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ » ؛ لِأَنَّ تَمَامَ الشَّيْءِ عَرَفْنَا أَمْرَ زَائِدٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، كَذَا قَرَّرَهُ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

(١) المجموع (٢٢٧/٣) .

(٢) صحيح مسلم (٧١٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٣) ، ومسلم (٤٣٣) .

وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ (لِكُلِّ أَحَدٍ ، (وَ) هُوَ (مِنَ الْإِمَامِ) بِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونِهِ (أَكَّدَ) لِلِاتِّبَاعِ ، مَعَ الْوَعِيدِ عَلَى تَرْكِهَا ،

قوله : (والأمر بذلك) أي : بتسوية الصفوف ؛ كأن يقال : استووا رحمكم الله ، أو : سؤوا صفوفكم .

قوله : (لكل أحد) أي : سواء الإمام وغيره حتى لمن لم يرد الصلاة ، وعبارة « الأسنى » : (ويسن لكل من حضر أن يأمر بذلك من يرى منه خلافاً في تسوية الصف فإنه من الأمر بالمعروف والتعاون على البر والتقوى) (١) .

قوله : (وهو) أي : الأمر بذلك .

قوله : (من الإمام بنفسه أو مأذونه) أي : فيأمر واحداً يأمرهم بتسويتها ويطوف عليهم أو ينادي فيهم ، ويسن للإمام أن يتفت يميناً وشمالاً ؛ لأنه أبلغ في الإعلام .
قوله : (أكد) أي : من غيره .

قوله : (للاتباع) دليل للاستحباب والأمر معاً ؛ ففي « الصحيحين » : « اعتدلوا في صفوفكم وتراصوا ؛ فإني أراكم من ورائي » ، قال أنس راويه : (فلقد رأيت أحداً يلصق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه) (٢) ، وفي « مسلم » : (كان يُسَوِّي صفوفنا كأنما يُسَوِّي القِدَاحَ) (٣) أي : السهام .

قوله : (مع الوعيد على تركها) أي : التسوية ؛ ففي الصحيح : « لَتُسَوَّنَ صفوفكم أو لِيُخَالَفَنَّ الله بين قلوبكم » (٤) ، وفي رواية : « بين وجوهكم » (٥) ، وفي رواية أحمد : « أو لَتُطْمَسَنَّ الوجوه » (٦) ، وفي رواية لمسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صفوفنا حتى كأنما يسوي بها القِدَاحَ حتى رأى أنا عقلنا عنه ، ثم خرج يوماً فقام حتى كاد يكبر ، فرأى رجلاً بدياً صدره من الصف فقال : « عباد الله ؛ لتسون صفوفكم أو ليُخَالَفَنَّ الله بين وجوهكم ») (٧) ، قل الإمام النووي : (قيل : معناه : يمسحها ويحولها عن صورتها ؛ لقوله

(١) أسنى المطالب (٢٩٩/١) .

(٢) صحيح البخاري (٧٢٥) ، صحيح مسلم (٤٣٤) .

(٣) صحيح مسلم (٤٣٦) عن سيدنا النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أبو داود (٦٦٢) عن سيدنا النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري (٧١٧) ، ومسلم (٤٣٦) عن سيدنا النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٦) مسند الإمام أحمد (٢٥٨/٥) عن سيدنا أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه .

(٧) صحيح مسلم (٤٣٦) .

والمَرَادُ بها إتمامُ الْأَوَّلِ فالأَوَّلِ ، وَسَدُّ الْفَرْجِ وتحاذي الْقَائِمِينَ فيها ، بحيثُ لا يتقدَّمُ صدرُ واحدٍ ولا شيءٌ منه على مَنْ بجَنْبِهِ ، ولا يشرعُ في الصَّفِّ الثَّانِي حتَّى يَتِمَّ الْأَوَّلُ :

صلى الله عليه وسلم : « يجعل الله تعالى صورته صورةَ حمارٍ »^(١) ، وقيل : يغير صفاتها ، والأظهر والله أعلم : أن معناه : يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ؛ كما يقال : يغير وجه فلان علي ؛ أي : ظهر لي من وجهه كراهة لي وتغير قلبه علي ؛ لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم ، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن^(٢) .

قوله : (والمراد بها) أي : بتسوية الصفوف .

قوله : (إتمام الأول فالأول وسد الفرج) بضم الفاء وفتح الراء : جميع فرجة ، ومر أنها الخلاء الظاهر ، بخلاف السعة .

قوله : (وتحاذي القائمين فيها) أي : في الصفوف أو في الفرج ، ومنزل القائمين الجالسون .

قوله : (بحيث لا يتقدم صدر واحد...) إلخ ، تصوير للتحاذي .

قوله : (ولا شيء منه) أي : ولا يتقدم جزء من بدنه .

قوله : (على من بجنبه) أي : فيتحاذون بالمناكب ويتضامون بالكعاب ، روى مسلم من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ؛ يثُمُونَ الصفوفَ الْأَوَّلَ ، وتراضُونَ في الصف »^(٣) أي : يتلاصقون فيه حتَّى لا يكون بينهم فرجة ، من رصصت البنيان رصاً من باب قتل : ضمت بعضه إلى بعض ، وتراصَّ القوم في الصف .

قوله : (ولا يشرع في الصف الثاني) أي : بحيث لا يشرع... إلخ ، فهو عطف على (لا يتقدم) .

قوله : (حتَّى يتم الأول) أي : وإذا شرعوا في الثاني... ينبغي أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الإمام ، فإذا حضر واحد... وقف خلف الصف الأول ؛ بحيث يكون محاذياً ليمين الإمام ، فإذا حضر آخر... وقف عن يسار الإمام ؛ بحيث يكونان خلف من يلي الإمام . (ع ش) ، تأمل^(٤) .

(١) صحيح مسلم (٤٢٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) شرح صحيح مسلم (١٥٧/٤) .

(٣) صحيح مسلم (٤٣٠) .

(٤) حاشية الشبراملسي (١٩٥/٢) .

ولا يقفُ في صفٍّ حتَّى يتمَّ ما قبله ، فإنَّ خولفَ في شيءٍ مِنْ ذلكَ . . كُره ؛ أَخَذاً مِنْ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « وَمَنْ وَصَلَ صَفًّا . . وَصَلَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا . . قَطَعَهُ اللَّهُ » . (وَأَفْضَلُ الصُّفُوفِ الْأَوَّلُ)

قوله : (ولا يقف في صف) أي : الثالث والرابع . . . وهكذا ، وهذا عطف أيضاً على (لا يتقدم) .

قوله : (حتَّى يتم ما قبله) أي : الثاني والثالث . . . وهكذا ، ويسن ألا يزيد ما بين كل صفين والأول والإمام على ثلاثة أذرع .

قوله : (فإن خولف في شيء من ذلك) أي : إتمام الأول فالأول ، وسد الفرج ، والتحاذي بين القائمين ، وكذا الزيادة فيما بينهم على ثلاثة أذرع .

قوله : (كره) أي : رفاقته فضيلة الجماعة عند الشارح ، وعند الشهاب الرملي : كلُّ مكروه من حيث الجماعة مفوَّت لفضيلتها إلا تسوية الصفوف ، كذا في « باعشن »^(١) .

قوله : (أَخَذاً مِنْ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ) أي : الذي رواه أبو داود وغيره من حديث ابن عمر مرفوعاً ، وأول الحديث : « أقيموا الصفوف ، وحاذوا المناكب ، وسدوا الخلل ، ولينوا بأيدي إخوانكم ، ولا تذروا فرجات للشيطان ، ومن . . . » إلخ^(٢) .

قوله : («ومن وصل صفًّا») أي : من صفوف الصلاة ؛ بأن كان فيه فرجة فسدها ، أو نقصان فأتمه .

قوله : («وصله الله») أي : زاد في بره ، وأدخله في رحمته .

قوله : («ومن قطع صفًّا») أي : بأن وجد فرجة فتركها وصير صفًّا آخر ، أو أن يقعد بين الصفوف بغير صلاة ، أو منع الداخل من الدخول في الفرجات مثلاً .

قوله : («قطعه الله») أي : عن كمال بره وإحسانه ، وهذا في غير الجنابة ؛ لأنه يطلب فيها كثرة الصفوف وإن لم يتم الأول والثاني ، قاله الحفني^(٣) ، وسيأتي تحريره في موضعه .

قوله : (وَأَفْضَلُ الصُّفُوفِ : الْأَوَّلُ) أي : لما في الصحيح عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه . . لاستهموا . . » لحديث^(٤) ؛ أي : لو علموا فضيلة ذلك وعظم قدره وعظيم جزائه ثم لم

(١) بشرى الكريم (ص ٣٦٢) .

(٢) سنن أبي داود (٦٦٦) .

(٣) حاشية الحفني على الجامع الصغير (٣/٣٥٢) .

(٤) أخرجه البخاري (٧٢١) ، ومسلم (٤٣٧) .

وهو الذي يلي الإمام وإن تخلله منبرٌ أو نحوه ، (فالأول) وهو الذي يليه ، وهكذا

يجدوا طريقاً يحصلونه به وجأؤوا إليه دفعة واحدة وضاق عنهم ثم لم يسمح بعضهم لبعض به . .
لاقتروا عليه .

قوله : (وهو) أي : الصف الأول .

قوله : (الذي يلي الإمام) أي : الصف الذي يليه .

قوله : (وإن تخلله منبر أو نحوه) أي : كعمود أو مقصورة ؛ ففي « شرح مسلم » : (اعلم : أن الصف الأول الممدوح الذي وردت الأحاديث بفضله والحث عليه : هو الصف الذي يلي الإمام ، سواء جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً ، وسواء أتخلله مقصورة ونحوها أم لا ، هذا هو الصحيح الذي يقتضيه ظواهر الأحاديث وصرح به المحققون ، وقال طائفة من العلماء : الصف الأول : هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا يتخلله مقصورة ونحوها ، فإن تخلل الذي يلي الإمام شيء . . فليس بأول ، بل الأول : ما لا يتخلله شيء وإن تأخر . وقيل : الصف الأول : عبارة عن مجيء الإنسان إلى المسجد أولاً وإن صلى في صف متأخر ، وهذان القولان غلط صريح ، وإنما أذكره ومثله لأنبه على بطلانه ؛ لثلا يغتر به ، والله أعلم) انتهى كلام النووي رحمه الله^(١) .

قوله : (فالأول) يعني : الثاني .

قوله : (وهو الذي يليه) أي : الأول ؛ ففي « سنن النسائي » عن العرياض بن سارية : (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الصف الأول ثلاثاً ، وعلى الثاني واحدة)^(٢) أي : يدعو لهم بالرحمة ويستغفر لهم ثلاث مرات كما فعل بالمحلقين والمقصرين ، والظاهر : أنه دعا لهم أعم من أن يكون بلفظ الصلاة أو غيره ، ويحتمل خصوص لفظ الصلاة أيضاً ، والله أعلم . « شرحه »^(٣) .

قوله : (وهكذا) أي : الثالث والرابع والخامس . . . إلخ ؛ ففي الحديث : « أتموا الصف الأول ثم الذي يليه ، وإن كان نقصاً . . فليكن في الصف المؤخر »^(٤) .

(١) شرح صحيح مسلم (١٦٠ / ٤) .

(٢) المجتبى (٩٣ / ٢) .

(٣) حاشية السندي على النسائي (٩٣ / ٢) .

(٤) أخرجه النسائي (٩٣ / ٢) ، والبيهقي (٥٠٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

وإذا أstoodاروا في مكة . . فالصَّفُّ الأولُ في غيرِ جهةِ الإمامِ ما اتَّصلَ بالصَّفِّ الَّذي وراءَ الإمامِ ،
لا ما قَرَّبَ مِنَ الكعبةِ ، على الأوجهِ

قوله : (وإذا استداروا في مكة) أي : في المسجد الحرام حول الكعبة المعظمة ، ويسن أن يقف الإمام خلف المقام : أي : مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وفعل الخلفاء الراشدين بعده ، وأن يستديروا حول الكعبة المكرمة ندباً كما فعله ابن الزبير رضي الله عنهما وأجمعوا عليه^(١) ، ويوجه بأن فيه إظهاراً لتمييزها وتعظيمها ، وتسويةً بين الكل في توجيههم إليها بلا حائل ، وبه يتجه إطلاقهم ذلك الشامل لكثرة الجماعة وقتلهم ، خلافاً للزركشي فقيد ندب الاستدارة بكثرة الناس وضيق المسجد كأيام الموسم ، ولا يضر كون المأموم أقرب إلى الكعبة من غير جهة الإمام على الأصح ، قال في « البهجة » :

وسَنَّةٌ أَنْ يَنْفَ الْإِمَامُ خَلْفاً مِنَ الْمَقَامِ وَالْأَقْوَامِ
قَدِ اسْتَدَارُوا وَلَوْ الْبَعْضُ رَجَحَ فِي الْقُرْبِ لَا فِي جِهَةِ الْإِمَامِ صَحَّ^(٢)

قوله : (فالصَّفُّ الأولُ) أي : الذي فيه الفضيلة المخصوصة .

قوله : (في غير جهة الإمام) أي : أما الذي في جهته . . فلا كلام فيه .

قوله : (ما اتصل بالصَّفِّ الذي وراء الإمام) أي : الذي لا واسطة بينهما ؛ أي : الذي قدماه صف آخر بينه وبين الإمام .

قوله : (لا ما قرب من الكعبة على الأوجه) أي : من غير اتصال بمن وراء الإمام ، وعبرة « التحفة » : (وهو - أي : الصَّفُّ الأول - بالمسجد الحرام : من بحاشية المطاف فمن أمامهم ولم يكن أقرب إلى الكعبة من الإمام في غير جهته ؛ لما مردون من يليهم)^(٣) .

وفي « النهاية » : (والصَّفُّ الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام وعلى من في غير جهته ، وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الإمام صف)^(٤) .

قال الرشدي : (قول الرملي : « حيث لم يفصل . . . » إلخ قيد في المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام : أي : بأن كان خلف الإمام صف أمام هذا غير مستدير ؛ فالصَّفُّ الأول هو هذا الغير المستدير الذي يلي الإمام ويكون المستدير صفّاً ثانياً ، لكن ينبغي أن يكون محله في

(١) انظر « أخبار مكة » (١٠٧/٢) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٥) .

(٣) تحفة المحتاج (٣٠٨/٢ - ٣١٠) .

(٤) نهاية المحتاج (١٨٩/٢) .

وَأَفْضَلِيَّةُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ تَكُونُ (لِلرِّجَالِ) وَالصَّبِيَّانِ وَإِنْ كَانَ ثَمَّ غَيْرُهُمْ ، وَلِلْخَنَائِي الْخَلَصِ أَوْ مَعَ النِّسَاءِ ، وَلِلنِّسَاءِ الْخَلَصِ ، بِخِلَافِ النِّسَاءِ مَعَ الذُّكُورِ أَوْ الْخَنَائِي . . . فَالْأَفْضَلُ لَهُنَّ التَّأَخُّرُ ، وَكَذَا الْخَنَائِي مَعَ الذُّكُورِ ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ

جهة الإمام ، أما في غير جهته . . فينبغي أن يكون هذا المستدير صفاً أو ، إذا قرب من الكعبة ولم يكن أمامه غيره ، ولا تصح أن تكون هذه الحيثية قيداً في قوله : « وعلى من في غير جهته » وإن كان متبادراً من العبارة ؛ لعدم تأتية (، فلي تأمل ^(١) .

قوله : (وَأَفْضَلِيَّةُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ) أي : الثاني فالثالث . . . فهكذا ، ظهر إطلاقهم : وإن اختص غير الأول مثلاً من بقية الصفوف بفضيلة في المكان ؛ كأن كان بأحد المسجد الثلاث والصف الأول في غيرها ، وكما لو كان في الصف الأول ارتفاع على الإمام بخلاف غيره ، وهو كذلك وإن استظهر بعضهم خلافه فيهما .

قوله : (تكون للرجال والصبيان) أي : مطلقاً ولو كانوا أرقاء وفسقة

قوله : (وإن كان ثم غيرهم) أي : الخنائي والنساء .

قوله : (وللخنائي الخلص) أي : ليس هناك رجال ولا صبيان .

قوله : (أو مع النساء) أي : الخنائي مع النساء .

قوله : (وللنساء الخلص) أي : وليس هناك رجال ولا صبيان ولا خنائي .

قوله : (بخلاف النساء مع الذكور أو الخنائي) أي : ولو كانوا محارم لها أو أزواجها أو عبيدها .

قوله : (فالأفضل لهن : التأخر) أي : عن صفوف الذكور والخنائي ؛ لأن ذلك أليق وأستر لهن .

قوله : (وكذا الخنائي مع الذكور) أي : الأفضل للخنائي : التأخر عن الذكور ؛ لاحتمال أنوثتها .

قوله : (كما علم مما مر) أي : في مبحث (موقف المأموم مع الإمام) ، وعبارته ثم مع المتن : (ويقف ندباً فيما إذا تعددت أصناف المأمومين خلفه الرجال صفاً ، ثم بعد الرجال إن كمل صفهم الصبيان صفاً ثانياً وإن تميزوا عن البالغين بعلم ونحوه . هذا ؛ إن لم يسبقوا ؛ أي : الصبيان إلى الصف الأول ، فإن سبقوا إليه . . فهم أحق به من الرجال فلا ينحون عنه لهم ؛ لأنهم من

وأصل ذلك : خبرُ مسلم : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ - أَي : مع غيرهنَّ - آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا »

الجنس ، بخلاف الخناثي' والنساء ، ثم بعد الصبيان وإن لم يكمل صفهم الخناثي' ، ثم بعدهم وإن لم يكمل صفهم النساء...) إلخ .

قوله : (وأصل ذلك) أي : التفرقة بين الرجال والنساء في أفضلية الصفوف .

قوله : (خبر مسلم) أي : وأصحاب « السنن » الأربعة من حديث أبي هريرة مرفوعاً^(١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » من حديث أبي أمامة وابن عباس كذلك^(٢) .

قوله : («خير صفوف الرجال») أي : في الصلاة ؛ أي : أكثرها أجراً .

قوله : («أولها») أي : الصفوف ؛ لاختصاصه بكمال الأوصاف ؛ كالضبط عن الإمام ،
والتحفظ من المرور بين يديه ، والمبادرة لحوز الصف الأول ، والفتح على الإمام .

قوله : («وشرها») أي : صفوف الرجال ؛ أي : أقلها ثواباً .

قوله : («آخرها») أنى : لفوات ما مر .

قوله : («وخير صفوف النساء») أى : أكثرها ثواباً .

قوله : (أي : مع غيرهن) أي : مع الرجال والخنائى ؛ أي : لا مطلقاً كما سيأتي عن الإمام النووي .

قوله : («آخرها») أي : لبعده عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الإمام ، سواء كن إناثاً فقط ، أو خنثى فقط ، و البعض من هؤلاء والبعض من هؤلاء ؛ فالأخير من الخنثى أفضلهم والأخير من النساء أفضلهن . (ع ش) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : («وشرها») أي : صفوف النساء ؛ أي : أقلها ثواباً .

قوله : («أولها») أي : لما فيه من القرب من الرجال ، وعبرة الإمام النووي رحمه الله في شرح هذا الحديث : (أما صفوف الرجال . . فهي على عمومها ؛ فخيرها أولها أبدأً ، وشرها آخرها أبدأً .

أما صفوف النساء. فالمراد بالحديث : صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال - أي :

(١) صحيح مسلم (٤٤٠) . سنن أبي داود (٦٧٨) ، سنن الترمذي (٢٢٤) ، المجتبى (٩٣/٢) ، سنن ابن ماجه (١٠٠٠) .

(٢) المعجم الكبير (١٦٥/٨) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه ، و (١٦٢/١١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) حاشية الشرح املسي، (٢/١٩٢-١٩٤).

وَسُنَّ تَحْرِي يَمِينِ الْإِمَامِ . (وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ)

والخنائى - وأما إذا صلين متميزات لا مع الرجال . . فهن كالرجال ؛ خير صفوفهن أولها وشرها آخرها .

والمراد بـ« شر الصفوف » في الرجال والنساء : أقلها ثواباً وفضلاً ، وأبعدها من مطلوب الشرع ، وخيرها بعكسه .

وإنما فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال ؛ لبعدهن من مخالطة الرجال ورؤيتهم وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك ، وذم أول صفوفهن لعكس ذلك ، والله أعلم^(١) .

قوله : (وسن) أي : لكل أحد .

قوله : (تحري يمين الإمام) أي : لأنها أشرف ، ولذا : تراحمت الناس عليه في زمته صلى الله عليه وسلم حتى قيل له : تعطلت الميسرة ، فقال : « من عمّر ميسرة المسجد . كتب الله له كفلين من الأجر » رواه ابن ماجه بسند ضعيف^(٢) ، وروى الطبراني عن ابن عباس : « من عمّر جانب المسجد الأيسر لقلّة أهله . . فله أجران »^(٣) ، قال في « التحفة » : (وأفضل كل صف يمينه - أي : وإن كان من اليسار يسمع الإمام ويرى أفعاله دون من باليمين على المعتمد - وقول جمع : « من بالثاني أو اليسار يسمع الإمام ويرى أفعاله . . أفضل ممّن بالأول أو اليمين ؛ لأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها » مردود بأن في الأول واليمين من صلاة الله وملائكته على أهلها كما صح ما يفوق سماع القراءة وغيره ، وكذا في الأول من ترفير الخشوع ما ليس في الثاني ؛ لاشتغالهم بمن أمامهم ، والخشوع روح الصلاة يفوق سماع القراءة وغيره أيضاً ؛ فما فيه يتعلق بذات العبادة أيضاً ، وقد رجحوا الصف الأول على من بالروضة الكريمة وإن قلنا بالأصح : أن المضاعفة تختص بمسجده صلى الله عليه وسلم)^(٤) .

قوله : (وتكره إمامة الفاسق) أي : مع صحتها ، وقد ذكروا أن الناس في إمامة الصلاة منحصرون في ثمانية أنواع ؛ لأنه إما أن تصح إمامته أو لا ، والثاني : إما مطلقاً ، أو مع العلم ، أو إلا لدونه ، أو إلا لمثله ، أو إلا في بعض الصلوات ، والأول : إما مع الكراهة ، أو خلاف

(١) شرح صحيح مسلم (١٥٩/٤ - ١٦٠) .

(٢) سنن ابن ماجه (١٠٠٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) المعجم الكبير (١٥٢/١١) .

(٤) تحفة المحتاج (٣٠٨/٢) .

الأولى ، أو لا ، وأمثلتها متفرقة في هذا الكتاب ، وقد جمعها شيخ الإسلام في « متن التحرير » فقال : (الأئمة ثمانية أنواع :

من لا تصح إمامته بحال ، وهو : الكافر ، وغير المميز ، والمأموم ، والمشكوك في مأموميته ، والأمي ، ومن لحنه يحيل المعنى في « الفاتحة » إن أمكنهما التعلم .
ومن لا تصح إمامته مع العلم بحاله ، وهو : المحدث ، ومن عليه نجاسة غير معفو عنها ، ومن لحنه يحيل المعنى وكان عالماً بالصواب وتعمد اللحن مطلقاً ، أو سبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب في « الفاتحة » ، أو أمكنه التعلم وعلم التحريم وتعمد في غيرها .
ومن لا تصح إمامته إلا لدونه ، وهو : الخشئ .

ومن لا تصح إمامته إلا لمثله ، وهو : الأنثى والأمي إن لم يمكنه التعلم ؛ كارت وألثغ ، ومن لحنه يحيل المعنى في « الفاتحة » وعجز عن التعلم .

ومن لا تصح إمامته في صلاة وتصح في أخرى ، وهو : المسافر ، والعبد ، والمبعض ، والصبي ، والمحدث ، ومن عليه نجاسة وجهل حالهما فلا تصح إمامتهم في الجمعة إن تم العدد بهم وتصح في غيرها ، وفيها إن تم العدد بدونهم .

ومن تكره إمامته ، وهو : الفاسق والمبتدع إن لم يكفر ببدعته وغيرهما .

ومن إمامته خلاف الأولى ، وهو : ولد الزنا ، وولد الملائنة ، ومن لا يعرف له أب ، والعبد والمبعض .

ومن تختار إمامته ، وهو : من سلم مما ذكر ^(١) .

[من الرجز]

قال الشرف العمريطي :

| | |
|-------------------------|----------------------------|
| إلى ثمانٍ تسموا الإمامة | من لا تصح منهم إمامة |
| ومن تصح منهم إذ يُجهل | أحوالهم وعند علم تبطل |
| ومن يؤمُّ دونه فيقبَل | لا غيرُ ذاك وهو خشئ مشكل |
| ومن يؤمُّ مثله فقط ولا | يؤمُّ أصلاً من عليه قد علا |
| ومن تصح منهم الإمامة | لا في صلاة الجمعة المقامة |
| ومن تصح منه لكن تُكره | لفسقه ولو لبِدعة له |

والاقتداء به ، حيث لم يخش فتنه بتركه ، وإن لم يوجد سواه على الأوجه ؛ للخلاف في صحة الاقتداء به ؛ لعدم أمانته

ومن بها يخالف الأولى فقط كابن الزنا والمتنفي والملتقط

ثامنها وهو الإمام المرتضى لها دواماً من خلا عما مضى^(١)

قوله : (والاقتداء به) أي : ويكره الاقتداء بالفاسق ، وإنما صح ؛ لما مر من اقتداء ابن عمر بالحجاج وكفى به فاسقاً ، وقال عمر بن عبد العزيز : (لو جاءت كل أمه بخبيثها وجئنا به - أي : بالحجاج - . . . لغلبناهم)^(٢) ، وفي خبر ضعيف : « صلُّوا خلف كل برّ وفاجر ، وعلى كل برّ وفاجر ، وجاهدوا مع كل برّ وفاجر » رواه الدارقطني وابن حبان والبيهقي^(٣) ، وروى أبو نعيم في الحلية حديث : « صلُّوا على من قال : لا إله إلا الله ، وصلوا خلف من قال : لا إله إلا الله » وهو ضعيف أيضاً^(٤) ، لكن يعضدهما ما مر عن ابن عمر ، وفي « تاريخ البخاري » عن عبد الكريم البكاء قال : (أدركت عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تلهم يصلون خلف أئمة الجور)^(٥) .

قوله : (حيث لم يخش فتنه بتركه) أي : الاقتداء بالفاسق ، وإلا . . فلا كراهة ، وعلى هذا يحمل ما فعله الصحابة رضي الله عنهم .

قوله : (وإن لم يوجد سواه) غاية في الكراهة ، قال في « الإمداد » : (ولا نظر لدوام ترك الجماعة له لو فرض ؛ لأن من أعارها : كون إمامها يُكره الاقتداء به) .

قوله : (على الأوجه) أي : خلافاً للأذرع وباب العماد حيث قال : (محل الكراهة : إن وجد هناك غيره صالح للإمامة ، فإن لم يكن أو تميز بالفقه . . فهو أولى ولا كراهة) انتهى ، واعتمده جمع غيرهم .

قوله : (للخلاف في صحة الاقتداء به) أي : بالفاسق ، تعليل للكراهة .

قوله : (لعدم أمانته) أي : فقد يقصر في الواجبات ، وقد مر قريباً حديث : « إن سرکم أن تقبل صلاتکم . . فليؤمکم خيارکم ؛ فإنهم وفدکم فيما بينکم وبين ربکم »^(٦) ، وفي حديث آخر :

(١) انظر « فتح القدير الخبير » (٧٤-٧٦) .

(٢) انظر « تهذيب التهذيب » (٣٦٣/١) ، و « دلائل النبوة » (٤٨٩/٦) .

(٣) سنن الدارقطني (٥٧/٢) ، السنن الكبرى (١٩/٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) حلية الأولياء (٣٢٠/١٠) .

(٥) التاريخ الكبير (٣٥٧/٥) .

(٦) أخرجه الدارقطني (٨٨/٢) ، والطبراني في « الكبير » (٣٢٨/٢٠) عن سيدنا مرثد بن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه .

(وَ) إِمَامَةُ (الْأَقْلَفِ) وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ (وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَخْتَنِ) سواءً ما قَبْلَ الْبُلُوغِ وما بَعْدَهُ ؛

« أئمتكم وفودكم إلى الله تعالى ، فإن أردتم أن تزكوا صلاتكم . . فقدموا خياركم » ، وفي لفظ : « شفاعتكم »^(١) ، قال في « الإحياء » : (وأما الأمانة . . فهي الطهارة باطناً عن الفسق والكبائر والإصرار على الصغائر . فالمرشح للإمامة ينبغي أن يحترز عن ذلك بجهده ؛ فإنه كالوفد والشفيع للقوم فينبغي أن يكون خير القوم ، وكذا الطهارة ظاهراً عن الحدث والخبث . .) إلخ^(٢) .

قوله : (وإمامة الأَقْلَفِ) أي : تكره إمامته ، فهو عطف على (إمامة الفاسق) .

قوله : (والاقْتِدَاءُ بِهِ) أي : الائتمام بالأقلف مع الصحة فيهما كما هو ظاهر ، ومعلوم : أن محل الصحة : إذا طهر ما تحت قلفته ، وإلا . . فلا ، لهذا هو المعتمد ، خلافاً للقاضي شريح في « روضة الحكام » فإنه قل بصحة عبادته مع وجود بولته تحتها ، ولذا : قال ابن العماد في « نظم المعفوات » :

| | |
|-------------------------------|---|
| وأقلفٌ جوَّزَ القاضي شريحُ له | عبادةً رامها مع بول قُلفته |
| وقال قدوتد كره لما حَبَسَتْ | من بوله قلفةً من نصر روضته |
| جواب قفَّالنا أن لا صلاة له | فلا إمامةً فليُقَضَّ بصحته ^(٣) |

قوله : (وهو) أي : الأقلف .

قوله : (الذي لم يختن) فهو اسم فاعل ، قال في « المصباح » : (وقِلَفٌ قُلْفاً من باب تعب : إذا لم يختن ، ويقال : ذا عظمت قلفته فهو أقلف ، والمرأة قلفاء ، مثل : أحمر وحمراء ، وقُلْفُها القالف قُلْفاً من باب قتل : قطعها)^(٤) .

قوله : (سواءً ما قبل البلوغ وما بعده) أي : فلا فرق بينهما في الكراهة هنا ، خلافاً لابن الصباغ حيث قال : تكره بعد البلوغ لا قبله ، وأقره الرملي والخطيب في بعض كتبهما^(٥) ، ويوجه مع ما فيه بأنه قبله لم يجب عليه إزالة قلفته ، وإنما المخاطب وليه ، فلا تقصير منه بخلافه بعد البلوغ ، وفي « التحفة » و« النهاية » : (ولو بالغاً)^(٦) ، قال الكردي : (ولم يظهر لي وجهه إلا أن

(١) أخرجه الحاكم (٢٢٢/٣) عن سيدنا مرثد الغنوي رضي الله عنه ، والدارقطني (٣٤٦/١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) إحياء علوم الدين (١٧٥/١) .

(٣) انظر « فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد » (ص ٤٤-٤٥) .

(٤) المصباح المنير ، مادة (قلف) .

(٥) مغني المحتاج (١٦٧/١) ، نهاية المحتاج (١٧٤/٢) .

(٦) تحفة المحتاج (٨٩/٢) ، نهاية المحتاج (١٧٤/٢) .

لأنَّهُ قد لا يحافظُ على ما يُشترطُ لصِحَّةِ صَلَاتِهِ - فضلاً عن إمامته - وهو غَسْلُ جميع ما يصلُّ إليه البولُ ممَّا تحت قُلْفَتِهِ ؛ لأنها لما كانت واجبة الإزالة . . كان ما تحتها في حُكْمِ الظَّاهِرِ

يقال : أشار بذلك إلى أن كمال البلوغ لا يجبر نقص ترك القلفة) ، فلي تأمل^(١) .

قوله : (لأنه) أي : الأقلف ، تعليل للكراهة .

قوله : (قد لا يحافظ على ما يشترط لصحة صلاته فضلاً عن إمامته) أي : وبه يعلم اتجاه ما أطلقه في هذا الكتاب ، ويؤيده : ما مر عن شريح مع أنه جوز عبادته ولو مع وجود بوله تحت قلفته .

قوله : (وهو) أي : ما يشترط لصحة صلاته .

قوله : (غسل جميع ما يصل إليه البول) أي : فلا تصح صلاته ، وكذا طوافه إلا بذلك .

قوله : (مما تحت قُلْفَتِهِ) بضم القاف وسكون اللام وبفتحهما : وهي ما يقطعه الخائن من ذكر الغلام ، ويقال : غرلة بمعجمة مضمومة وراء ساكنة ، وجمعها : قلف كغرف وقصب وقلفات .
قوله : (لأنها) أي : القلفة .

قوله : (لما كانت واجبة الإزالة) أي : ولذا : لو أزالها إنسان . . لم يفمئنها .

قوله : (كان ما تحتها في حكم الظاهر) أي : فيجب غسل باطنها من النجاسة وكذا الجنابة ، ولو انحسب فيها مني فاغتسل ثم خرج ما انحسب فيها بعد الغسل . . لم يجب عليه إعادة الغسل ، ثم ما تقرر من وجوب إزالة القلفة محله في الذكر المحقق ، وكذا الخشْيُ على ما قاله ابن المُسَلِّم في « أحكام الخنثي » نظراً للتعليل المذكور ، ولذا : قال ابن العماد في « المعنويات » : [من البسيط]
وابنُ المُسَلِّمِ قد أدَّته علته في مشكلٍ فرأى إيجابَ خَتْنَيْهِ^(٢)

قال الشهاب الرملي في « شرحه » : (والمعتمد : ما صححه النووي وغيره من أنه يحرم ختانه ، سواء أكان قبل البلوغ أو بعده ؛ لأن الجرح لا يجوز بالشك ، ولا يخفى أن إزالة ما انحسب من البول تحصل بغسله بالماء ، فلا يشكل على قول القفال : « الراجح : عدم وجوب ختان المشكل ، ولا تأخير وجوبه في حق الصبي إلى البلوغ ، ولا عدم إجرائهم خلاف إيلاج الحشفة بحائل في التحليل بإيلاج الأقلف حشفته داخل القلفة » ؛ لما مر من أن ما تحتها في حكم الظاهر ، لا أنه ظاهر حقيقة ؛ إذ لا خفاء أن القلفة جزء منه ، بخلاف الخرقه ونحوه) انتهى^(٣) .

(١) الحواشي المدنية (٢٦ / ٢) .

(٢) انظر « فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد » (ص ٤٥) .

(٣) فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد (ص ٤٥) .

(و) إمامة (الْمُبتَدِع) ائذي لم يكفر ببدعته ، والاقتداء به - وإن لم يوجد غيره - كالفاسق ، بل أولى ، وبحث الأذرعِي حُرمة الاقتداء به على عالم شهير ؛

وتقرير الإشكال الذي نفاه أن مقتضى عدم وجوبه : صحة صلاته بدون الختن مع أن القفال قال بعدم الصحة ، وحاصل الجواب : أن الصحة تتأتى بغسل ما تحت القلفة ، فحينئذ حصل الجمع بين قوله بعدم الصحة والقول بعدم وجوب الختن ، ويكون عدم الصحة مفروضاً فيما إذا لم يغسل ما تحتها ، على أن هذا فيما إذا أمكن فسخها ، وإلا . . فلا يجب الغسل كما أنه لا يجب الختان وتصح صلاته ؛ لأن ما تحت قلفته في هذه الحالة من قبيل الباطن ، فلا يحكم بنجاسته ؛ لأن زوال قلفته غير مستحق وغير واجب ، فحينئذ ما تحتها كالبول في قسبة الذكر تصح الصلاة معه ، أفاده في « بلوغ المراد » ، فليتأمل^(١) .

قوله : (وإمامة المبتدع) أي : وتكره إمامة المبتدع ، فهو عطف أيضاً على (إمامة الفاسق) .
قوله : (الذي لم يكفر ببدعته) أي : كالمعتزلي القائل بخلق القرآن أو عدم الرؤية ، والقدري ، وهو : من ينسب أفعال العباد إلى قدرتهم ، والجهمي ؛ أي : القائل بمذهب جهنم بن صفوان الترمذي ؛ وهو أنه لا قدرة للعبد بالكلية ، والمرجىء ؛ أي : القائل بالإرجاء ؛ وهو أنه لا يضر مع الإيمان معصية ، والرافضي ؛ أي : القائل بأن علياً كرم الله وجهه أسر إليه النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة ، وأنه أولى من غيره ، وأن من لم يسلمها إليه . . فهو كافر . شرقاوي^(٢) .

قوله : (والاقتداء به) أي : ويكره الاقتداء ؛ أي : الائتمام بالمبتدع .

قوله : (وإن لم يوجد غيره) أي : على المعتمد الذي اعتمده الشارح رحمه الله في كتبه .

قوله : (كالفاسق ، بل أولى) أي : من الفاسق ؛ لملازمة اعتقاده في الصلاة ؛ إذ المبتدع من يعتقد ما أجمع عليه أهل السنة على خلافه ، وهم من الخلف : الإمام أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي وتابعهما ، والخلاف بينهما في مسائل قليلة لا يؤثر ، على أنه عند التحقيق لفظي أو قريب منه ، في كثرها أو كلها كما هو مبسوط في محله .

قوله : (وبحث الأذرعِي حُرمة الاقتداء به) أي : بالمبتدع الذي لم يكفر ببدعته مع صحته .

قوله : (على عالم شهير) أي : بحيث يكون اقتداؤه به سبباً لاعتقاد غيره من العوام صحة اعتقاد

ذلك المبتدع .

(١) بلوغ المراد بفتح الجواد (ص ٤٥) .

(٢) حاشية الشرقاوي (٢٤٨/١) .

لأنَّه سبَّب لإغواءِ الْعَوَامِّ ببدعته . أَمَّا مَنْ يَكْفُرُ ببدعته ؛ كَمُنْكَرِ عِلْمِ اللَّهِ بِالْجَزْئِيَّاتِ وبالمعدومِ ،
وَأَلْبَعَثِ وَالْحَشَرَ لِلْأَجْسَادِ ، وكذا الْمَجْسَّمِ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ ،

قوله : (لأنه) أي : اقتداءً العالم الشهير به .

قوله : (سبب لإغواء العوام ببدعته) أي : لإضلالهم بها ، قال في (المصباح) : (غوى غياً من باب ضرب : انهمك في الجهل ؛ وهو خلاف الرشد ، والاسم : الغوية ، وغوى أيضاً : خاب وضل ، وأغواه بالألف : أضله) انتهى ملخصاً^(١) .

قوله : (أما من يكفر ببدعته) مقابل قوله سابقاً : (الذي لم يكفر ببدعته) .

قوله : (كمنكر علم الله بالجزئيات) تمثيل للمبتدع الذي يكفر ببدعته ؛ أي : باعتقاد أنه عالم بالكليات فقط دون الجزئيات ؛ كجزئيات الإنسان والرمل مثلاً .

قوله : (وبالمعدوم) أي : ومنكر علم الله بالمعدومات .

قوله : (والبعث والحشر للأجساد) أي : ومنكر البعث والحشر لها ، وكذا القائل بِقَدَمِ الْعَالَمِ ، وهذه الثلاثة أصل كفر الفلاسفة ، وقد نظمها بعض العلماء بقوله : [من الكامل]

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا إذ أنكروها وهي قطعاً مُثَبَّتَةٌ

علم بجزئِيٍّ حدودِ عوالم حشرٍ لأجساد وئانت مَيِّتَةٌ^(٢)

وهو باطل ، بل علمه تعالى عام للكلّيات والجزئيات ولو غير متناهية ، واستحالة علم ما لا نهاية له إنما ثبتت في حق الحوادث ، والكلام عليه مبسوط في موضعه .

قوله : (وكذا المجسم) أي : القائل بأن الله تعالى جسم .

قوله : (على تناقض فيه) أي : والمعتمد : عدم كفره ، وكذا القائل بالجهة ، وما في « المجموع » و « التحقيق » وغيرهما من كفره^(٣) . . . يحمل - إن قيل باعتقاده - على من يزعم أنه جسم كالأجسام ، أو يعتقد لحوق بعض لواحق الجسم له ، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً .

والحاصل : أن مدعي الجسمية أو الجهة ؛ إن زعم واحداً من هذه . . كفر ، وإلا . . فلا ؛ لأن الأصح : أن لازم المذهب ليس بمذهب ، وظاهره : وإن كان لازماً بيناً ، وهو كذلك ؛ لجواز ألا يعتقد اللازم وإن كان بيناً ، ومعنى قولهم : (ليس بمذهب) : أنه لا يحكم به بمجرد لزومه ، فإن

(١) المصباح المنير ، مادة : (غوى) .

(٢) انظر « تحفة الحبيب » (١٢٢ / ٢) .

(٣) المجموع (٢٢٢ / ٤) .

وَالْقَائِلُ بِالْجَهَةِ ، عَلَى قَوْلِ نَقْلِ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ . . . فلا يصحُّ الاقتداءُ بِهِ كَسَائِرِ الْكُفَّارِ

اعتقده . . فهو مذهبه ويترتب عليه حكمه اللائق به ، ومقتضى ما تقرر : أن الجسمية غير منفية عنه تعالى بالإجماع ؛ وإلا . . . لكان يلزم الكفر وإن لم يزعم واحداً مما ذكر ، وأن مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذوراً ، وقد يوجه هذا بأنه قد يعتقد أنه جسم لا كالأجسام ، فليتأمل^(١) .

قوله : (والقائل بالجهة) أي : وكذا القائل بأن الله في جهة .

قوله : (على قول نقل عن الأئمة الأربعة) أي : نقله القرافي كما مر (قبيل باب الجماعة) ، قال السنوسي : (لم يقل بالجهة إلا طائفتان من المبتدعة ، وهم : الكرامية والحشوية ، وعينوا من الجهات جهة فوق ، ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك ؛ فمنهم من زعم أنه مماس للعرش - تعالى عن ذلك - ومنهم من زعم أنه مباين له ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فمنهم من زعم أنه مباين بمسافة متناهية ، ومنهم من زعم أنه مباين بمسافة غير متناهية ، والحشوية حملت الاستواء في الآية على ظاهره وامتنعت من التأويل) انتهى .

قوله : (فلا يصح الاقتداء به) أي : بالمبتدع الذي يكفر ببدعته اتفاقاً ، وهذا جواب (أما) ، بخلاف نحو المجسم فإنه يصح الاقتداء به ؛ لما تقرر : أن الأصح : عدم كفره ، قال النووي : (إنه الصواب ؛ فقد قال الشافعي رضي الله عنه : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية ؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم ، ولم يزل السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم وإجراء أحكام المسلمين عليهم ، وقد تأول الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما جاء عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرآن على كفران النعمة ، لا كفر الخروج من الملة ، وحملهم على هذا التأويل ما ذكرته من إجراء أحكام المسلمين عليهم)^(٢) ، والله أعلم .

وقال ابن القشيري في « المرشد » : (من كان من أهل القبلة وانتحل شيئاً من البدعة ؛ كالمجسمة والقدرية وغيرهم . . هل يكفر ؟ للأصحاب فيه طريقان ، وكلام الأشعري يشعر بهما ، وأظهر مذهبه : ترك الكفر ، وهو اختيار القاضي ، فمن قال قولاً أجمع المسلمون على تكفير قائله . . كفرناه ، وإلا . . فلا) ، تدبر^(٣) .

قوله : (كسائر الكفار) أي : من المشركين واليهود والنصارى وغيرهم ، فإنه لا يصح الاقتداء

بهم .

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على التحفة » (٨٦/٩) .

(٢) روضة الطالبين (٢٥٥/١) .

(٣) انظر « حواشي الرملی على شرح الروض » (٢١٩/١ - ٢٢٠) .

(وَ) إِمَامَةٌ (اَلتَّمَتَامُ) وَهُوَ مَنْ يُكْرَرُ اَلتَّاءُ (وَ اَلْفَاءُ) وَهُوَ مَنْ يُكْرَرُ اَلْأَوَّاءُ (وَ اَلْأَوَّاءُ) وَهُوَ مَنْ يُكْرَرُ اَلْأَوَّاءُ ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُكْرَرُ شَيْئاً مِنْ اَلْحُرُوفِ ؛ لِلزِّيَادَةِ ، وَلِتَطْوِيلِ اَلْقِرَاءَةِ بِاَلتَّكْرِيرِ ،

قوله : (وإمامة التمتام) أي : وتكره إمامة التمتام ، وهذا مساو لعبارة « الروضة » و« المحرر »^(١) ، وعبر في « الروض » بقوله : (وتكره ؛ أي : الصلاة خلف التمتام . . .) إلخ ، وكل صحيح كما قاله في « الأسنى »^(٢) إذ كما تكره إمامته يكره الاقتداء به ، تأمل .

قوله : (وهو) أي : التمتام .

قوله : (من يكرر التاء) أي : الشخص الذي يكرر التاء ويردها ، ثم التعبير بالتتمام وقع في عبارة غير واحد من الفقهاء ، ويقرب منه قول « البهجة » : [من الرجز]

وَيُكْرَهُ اقْتِدَاءُ فَرْدٍ أَوْ فِتْنَةٍ بِمَنْ بِهِ تَمْتَمَةٌ أَوْ فَأْفَاءَةٌ^(٣)

والذي في « الصحاح » وغيره وهو القياس : التأتاء^(٤) ، ولذا : عبر به في « المنهج » وقال في « شرحه » : (إنه أولى من تعبير « المنهاج » بالتتمام)^(٥) ، قال الشيخ الحفني : (لكن ذكر بعض اللغويين أن من يكرر التاء . . يقال له : تمتام أيضاً ، وعليه : فلا أولوية . نعم ؛ ما ذكره أخصر) انتهى ، فليتأمل .

قوله : (والفأفاء) أي : وتكره إمامة الفأفاء ، وكذا الاقتداء به كما تقرر ، وكذا يقال فيما يأتي .

قوله : (وهو) أي : الفأفاء .

قوله : (من يكرر الفاء) أي : يردها ، قال في « القاموس » : (الفأفا كَفَذَفْد وبَلْبَال : مردد الفاء ومكثره في كلامه وفيه فأفأة)^(٦) .

قوله : (والوآواء ، وهو : من يكرر الواو) أي : يردها .

قوله : (وغيرهم ممن يكرر شيئاً من الحروف) أي : فإنه تكره إمامته والاقتداء به ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في (الفاتحة) أو غيرها كما أفهمه كلام المصنف ؛ إذ لا فاء فيها .

قوله : (للزيادة ولتطويل القراءة بالتكرير) أي : للحرف .

(١) روضة الطالبيين (١ / ٣٥٠) ، المحرر (ص ٥٣) .

(٢) أسنى المطالب (١ / ٢١٧) .

(٣) بهجة الحاوي (ص ٣٥) .

(٤) الصحاح (١ / ٢٢) ، مادة : (تأتا) ، القاموس المحيط (١ / ١٠٩) ، مادة : (تأتا) .

(٥) فتح الوهاب (١ / ٦٢) .

(٦) القاموس المحيط (١ / ١٣٣) ، مادة : (فأفا) .

ولِنَفَرَةٍ الطَّبَاعِ مِنْ سَمَاعِ كَلَامِهِمْ ، وَصَحَّتْ إِمَامَتُهُمْ لِعِذْرِهِمْ . وَتُكْرَهُ أَيْضاً إِمَامَةٌ مَنْ يَلْحَنُ بِمَا لَا يُغَيِّرُ
الْمَعْنَى ،

قوله : (ولنفرة الطباع من سماع كلامهم) أي : هؤلاء المكررين للحروف ، هذا كاللذين قبله
تعليل للكراهة ، ومر عز الشافعي رضي الله عنه أنه قال : (الاختيار في الإمام أن يكون فصيح
اللسان حسن البيان مرتلاً للقرآن) .

قوله : (وصحت إمامتهم) أي : والاعتداء بهم ، قال (سم) : (هل ولو عمداً ؛ بناء على أن
المكرّر حرف قرآني لا كلام أجنبي أو لا ، أو يفصل بين كثرة المكرر وعدمها ؟ فليحرر) .
قال (ع ش) : (والأقرب : أنه لا فرق بين العمد وغيره ؛ لما علل به من أن المكرر حرف
قرآني كثر أو قل) انتهى^(١) ، وسيأتي ، وظاهر : أنه كلما كثر تكريره .. كان أشد كراهة .

قوله : (لعذرهم) مع أنهم لا ينقصون شيئاً ، بل يزيدون زيادة هم معذورون فيها ، قال
الحلي : (ومقتضاه : أنهم لو تعمدوا ذلك .. ضرر ، وليس كذلك ؛ لأن زيادة الحرف لا تضر ،
ومن ثم صحت صلاة من شدد المخفف وإن تعمد وفيه زيادة حرف ، إلا أن يفرق بأن في التشديد
زيادة حرف غير متميز بخلافه هنا) ، والمعتمد : عدم الفرق ، فقولهم : (لعذرهم) كما قاله
القليوبي ليس قيداً ، فغير المعذور كذلك ؛ لما تقرر : أن الحرف المكرر حرف قرآني ، تأمل^(٢) .
قوله : (وتكره أيضاً) أي : كما تكره إمامة نحو التأتاء .

قوله : (إمامة من يلحن) أي : من اللحن بالسكون على الأفصح ، وهو : الخطأ في
الإعراب ، وبابه قطع ، وبالفتح : الفطنة كما في « الصحاح » وغيره^(٣) ، ونقل عن « القاموس » أنه
بالتحريك والسكون يطلق على الفطنة ، وعلى الخطأ في الإعراب^(٤) ، والمراد هنا : الأعم ، وقال
غيره : اللحن : الخطأ والخروج عن طريق العرب في استعمال الألفاظ .

قوله : (بما لا يغير المعنى) أي : وإن كان عالماً عامداً وإن حرم عليه في (الفاتحة) وغيرها .
والحاصل : أن اللحن حرام على العاقد العالم القادر مطلقاً ، وأن ما لا يغير المعنى .. لا يضر
في صحة صلاته والقدوة به مطلقاً ، لكن مع الكراهة كما تقرر ، وأما ما يغير المعنى .. ففي غير
(الفاتحة) لا يضر فيهما ، إلا إذا كان عامداً عالماً قادراً ، وأما في (الفاتحة) : فإن قدر وأمكنه

(١) حاشية الشيرازي (١٧١ / ٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٢٣١ / ١) .

(٣) الصحاح (١٧٥٩ / ٥) . مادة : (لحن) ، والمصباح المنير ، مادة (لحن) .

(٤) القاموس المحيط (٣٧٦ / ٤) ، مادة : (لحن) .

وَالْمُؤَسَّسِ ، وَمَنْ كَرِهَهُ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الْقَوْمِ لِمَذْمُومٍ فِيهِ شَرْعاً

التعلم . . ضر فيهما ، وإلا . . فكألامي . انتهى قليوبي (١) ، ومر الكلام عليه .

قوله : (والمؤسس) أي : وتكره إمامة المؤسس بفتح الواوين ، وهو : الذي أصابه داء الوسوسة ، سواء كانت في الشروط أو في الأركان ، وعليه : فالصلاة خف غيره أفضل وإن كانت أقل جماعة ، قيل : ويجب على الناظر عزله ؛ لأن الوسوسة بدعة محرمة ، وقد عزل النبي صلى الله عليه وسلم إماماً بصق في المسجد عن الإمامة . انتهى (٢) .

قال في « الفتاوى » : (وفي الوجوب نظر ، والحديث إنما يدل على لجواز لا الوجوب ، على أن الأوجه : أنه لا يجوز عزله ؛ حيث صحت صلاته ولم يضر بالمؤمنين بإبطال أو تطويل) (٣) .

قوله : (ومن كرهه أكثر من نصف القوم) أي : وتكره إمامة من كرهه . . إلخ وإن نصبه لها الإمام الأعظم ؛ لخبر ابن ماجه بإسناد حسن : « ثلاثة لا ترفع صلاتهم فارق رؤوسهم شبراً : رجل أم قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وأخوان متعبارمان » (٤) ، والأكثر في حكم الكل ، لا الاقتداء منهم به فلا يكره ، وهذه الكراهة للتنزيه كما صرح به جمع من المحققين ، منهم : ابن الرفعة والقمولي وغيرهما (٥) .

قوله : (لمذموم فيه شرعاً) أي : كوال ظالم ، وكمغلب على إمامة الصلاة ولا يستحقها ، أو لا يحترز عن النجاسة ، أو يمحو هيئات الصلاة ، أو يتعاطى معيشة مذمومة ، أو يعاشر الفسقة أو نحوهم ، أما إذا كرهه دون الأكثر أو الأكثر لا لأمر مذموم شرعاً . فلا تكره له الإمامة ، واستشكل ذلك بأنه إذا كانت الكراهة لأمر مذموم شرعاً . فلا فرق بين كراهة الأكثر وغيرهم ، وأجيب بأن صورة المسألة : أن يختلفوا في أنه بصفة الكراهة أم لا فيعتبر قول الأكثر ؛ لأنه من باب الرواية .

نعم ؛ إن كانت الكراهة لمعنى يفسق به ؛ كزناً أو شرب خمر . . كره له الإمامة وكره لغيره الاقتداء به ، ولا معنى للفرق بين الأكثر وغيره ، إلا أن يخشى من الترك فته أو ضرراً . فلا يكره له الاقتداء ، وعليه يحمل اقتداء السلف بالحجاج وأمثاله ، ويكره أن يولي الإمام الأعظم رجلاً يكرهه

(١) حاشية قليوبي (٢٣١/١) .

(٢) انظر « الفتاوى الفقهية الكبرى » (٢٢٠/١) ، والحديث أخرجه أبو داود (٤٨١) ، والإمام أحمد (٥٦/٤) عن سيدنا

السائب بن خلاد رضي الله عنه .

(٣) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٢٠/١) .

(٤) سنن ابن ماجه (٩٧١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) المهمات (٣٤٨/٣) .

(وَكَذَا تُكْرَهُ الْجَمَاعَةُ) أي : إقامتها (فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ) قَبْلَهُ ، أَوْ مَعَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ (وَهُوَ)
 أي : الْمَسْجِدُ (غَيْرُ مَطْرُوقٍ) وَلَمْ يَأْذَنْ إِمَامُهُ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الطَّعْنَ فِيهِ وَتَفَرُّقَ النَّاسِ عَنْهُ ،
 بخلاف ما إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ ، أَوْ أَذِنَ إِمَامُهُ الرَّاتِبُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ ، أَوْ كَانَ الْمَسْجِدُ
 مطروقاً ؛

أكثرهم ، نص عليه الشافعي ، وصرح به صاحب « الشامل » و « التتمة » . انتهى من « الأسنى »^(١) .

قوله : (وكذا تكره الجماعة ؛ أي : إقامتها) ففي كلام المصنف مضاف محذوف .

قوله : (في مسجد له إمام راتب) أي : وهو من ولاه الناظر ولو عاماً ولاية صحيحة ؛ بأن لم
 يكره الاقتداء به ؛ أخذاً مما مر عن الماوردي المقتضي عدم الصحة لأن الحرمة فيه من حيث التولية
 أو كان بشرط الواقف ، قاله في « التحفة »^(٢) ، وهذا قيد أول للكرهية .

قوله : (قبله أو معه أو بعده) أي : الإمام الراتب ، وهذه الظروف متعلقة بقول المصنف :
 (تكره) .

قوله : (وهو ؛ أي : المسجد غير مطروق) جملة حالية مقيّدة للكرهية ، فهو قيد ثانٍ لها .

قوله : (ولم يأذن إمامه في ذلك) أي : في إقامة الجماعة في ذلك المسجد ، وهذا قيد ثالث .

قوله : (لأنه يورث الطعن فيه) أي : القدح في الإمام الراتب والتعيب فيه ، قال في
 « المصباح » : (وطعنت فيه بالقول وطعنت عليه من باب قتل ونفع : قدحت وعبت طعنًا وطعنًا
 وهو طاعن وطعن في أعراض الناس)^(٣) .

قوله : (وتفرق الناس عنه) أي : ويورث تفرق الناس عن ذلك الإمام وعدم اجتماعهم فيه ،
 وعبرة بعض المتقدمين : (لأنه ربما اعتقد أنه قصد الكياد والإفساد)^(٤) .

قوله : (بخلاف ما إذا لم يكن له إمام راتب) أي : للمسجد ، وهذا محترز قول المصنف :
 (له إمام راتب) الذي هو القيد الأول للكرهية .

قوله : (أو أذن إمامه الراتب) وهذا محترز (ولم يأذن في ذلك) الذي هو القيد الثالث .

قوله : (لأن الحق له) أي : للإمام الراتب ، وهذا تعليل لاعتبار إذنه .

قوله : (أو كان المسجد مطروقاً) أي : بأن صليت الجماعة فيه مرة بعد أخرى ، وهذا محترز



(١) أسنى المطالب (١/٢٣٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٢٩٧) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (طعن) .

(٤) انظر « المذهب » (١/١٣٤) .

لانتفاء ما ذكر ؛ لأنَّ العادة في المطروقِ ألاَّ يقتصرَ فيه على جماعةٍ واحدةٍ . ويُكرهُ ذلك في غير المطروقِ

قول المصنف : (وهو غير مطروق) الذي هو القيد الثاني .

قوله : (لانتفاء ما ذكر) تعليل لمحذوف مفرع على قوله : (بخلاف ما إذا لم يكن ...) إلخ ، والتقدير : فلا تكره إقامة الجماعة في هذه الصور الثلاث ؛ لانتفاء ما ذكر ؛ أي : إيراث الطعن في الإمام وتفرق الناس عنه ، أما في الأولى .. فظاهر ، وأما في الثانية .. فقد أسقط الراتب حقه كما يشير إليه قوله آنفاً ، وأما في الثالثة .. فلما علله ثانياً ، تأمل .

قوله : (لأن العادة في المطروق ألا يقتصر فيه على جماعة واحدة) أي : فلا يؤدي وقوع الجماعة الثانية إلى ما ذكر ، فوجه عدم كراهة ذلك في المطروق : انتفاء السبب الذي كره لأجله ؛ وهو كونه يورث قدحاً في الإمام وطعناً ، وإنما يقوى ذلك عند كون المسجد غير مطروق ، بخلاف المطروق فإن الناس يكثر ورودهم عليه فلا يتخيل في تعدد الجماعات قدح في الإمام .

نعم ؛ إن ألف ذلك من متعب فيه ؛ بحيث يقطع من قرائن أحواله أنه إنما قصد بذلك مضادة الإمام والطعن فيه .. فلا يبعد فيه حينئذ القول بالكراهة وإن تخيل من تلامهم خلافه ؛ لأنهم إنما قيدوا بذلك في المسجد غير المطروق ، وقد نقل جمع من المحققين عن لنص واعتمدوه : أن محل كراهة إقامة الجماعة بعده في غير المطروق : ما إذا كانوا يعادونه ؛ لأنه يؤدي إلى العداوة والاختلاف فيفوت مقصود الجماعة . انتهى .

فيؤخذ من تعليلهم الكراهة بما ذكر : الكراهة في مسألتنا أيضاً وإن كانت هذه مفروضة في غير المطروق ؛ ومسألتنا مفروضة في المطروق ؛ إذ كثيراً ما يذكرون تعارض العلة والمعلل ويأخذون بقضية العلة تارة والمعلل أخرى بحسب المدرك ، والعمل هنا بقضية العلة أولى ؛ لأن الشارع له مزيد اعتناء بالمحافظة على وقوع الألفة وعدم التنافر وإظهار العداوة بين المسلمين ، أفاده في « الفتاوى » ، فتأمل^(١) .

قوله : (ويكره ذلك) أي : إقامة الجماعة .

قوله : (في غير المطروق) أي : بخلاف المطروق ؛ فإن الذي دلت عليه عبارة « الروضة » بل صرحت به وأقرها المتأخرون : أن المسجد المطروق لا تكره الجماعة فيه قبل الإمام ولا بعده ، بل قال ابن الرفعة وغيره : لا خلاف في عدم كراهة الجماعة الثانية ، وجزم شيخنا في « شرح الروض »

بغير إذنه ، كما تقرّر (إلا إذا) غاب الراتب أول الوقت ، و (خشي) بالبناء للمفعول (فوات فضيلة أول الوقت ، ولم يخش فتنة) ولا يتأذى الراتب لو تقدّم غيره . . فيسن حينئذ لواحد - وكونه الأحب للإمام أولى - أن يؤمّ بالقوم

بأن إقامة الجماعة معه كذلك ، ولي مدة طويلة أطلب له صريحاً من كلامهم فلم أجده ، إنما غاية ما يستدل به عموم إطلاقهم : أن المطروق يخالف غيره ، لكنه لم يسلم من بحث ، قاله في « الفتاوى »^(١) .

قوله : (بغير إذنه كما تقرّر) أي : بخلافه بإذنه ؛ لما مر أن الحق له .

قوله : (إلا إذا غاب الراتب أول الوقت) أو كان نائماً فيه مثلاً .

قوله : (وخشي بالبناء للمفعول) فهو بضم الخاء المعجمة وكسر الشين وإن كانت في الأصل كذلك إلا أن يقدر زوال الكسرة الأصلية ثم أتى بالكسرة ؛ لقول ابن مالك : [من الرجز] فأول الفعل اصمّمن والمتصل بالآخر اكسر في مضيّ كوصل^(٢)

قوله : (فوات فضيلة أول الوقت) نائب فاعل (خشي) ، وظاهره بل صريحه : وإن لم يخش فوات وقت الاختيار .

قوله : (ولم يخش فتنة) بالبناء للمفعول فـ (فتنة) بالرفع هو النائب عن الفاعل .

قوله : (ولا يتأذى الراتب) أي : بأن علم ذلك من عاداته .

قوله : (لو تقدّم غيره) أي : لو أمّ غيره في ذلك المسجد .

قوله : (فيسن حينئذ) أي : حين إذ غاب الراتب بقيوده المارة .

قوله : (لواحد) أي : من أولئك الحاضرين .

قوله : (وكونه الأحب للإمام أولى) أي : من غيره ، والأولى أيضاً كما هو ظاهر : أحقهم بالإمامة من الأفقه فالأقر . . . إلخ .

قوله : (أن يؤمّ بالقوم) نائب فاعل (يسن) وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب ليصلح بين بني عمرو بن عوف فقدم الناس أبا بكر رضي الله عنه وحضر النبي صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة ولم ينكر ، متفق عليه من رواية سهل بن سعد الساعدي^(٣) ، وعن المغيرة بن شعبة من حديثه الطويل في غزوة تبوك : (أنهم قدموا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فصلّى لهم ، فأدرك

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٠٦ /) .

(٢) ألفية ابن مالك (ص ١٦) .

(٣) صحيح البخاري (٢٦٩٠) ، صحيح مسلم (٤٢١) .

فَإِنْ خُشِيَ فِتْنَةٌ أَوْ تَأَذُّلُهُ . . صَلَّوْا فُرَادَى ، وَبُسُّ لَهُمُ الْإِعَادَةُ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسْعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ . . جَمَّعُوا وَإِنْ خَافُوا فِتْنَةً . هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ الْمَطْرُوقِ - كَمَا تَقَرَّرَ - أَمَّا الْمَطْرُوقُ . . فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلُّوا أَوَّلَ الْوَقْتِ جَمَاعَةً

رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى الركعتين فصلّى مع الناس الركعة الآخرة ، فلما سلّم عبد الرحمن بن عوف . . قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم صلاته . فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته . . أقبل عليهم ثم قال : « أحسنتم » أو قال : « أصبتم » : يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها (رواه مسلم ^(١)) .

قوله : (فإن خشي فتنة أو تأذله) أي : للإمام الراتب لو تقدم غيره ، وهذان محترزا قوله : (ولم يخش فتنة ولا يتأذى الراتب . . .) إلخ .

قوله : (صلوا فرادى ، ويسن لهم الإعادة معه) أي : إن حضر - تطبيقاً لخاطره وتحصيلاً لفضيلة الجماعة ، ومر عن « الأسنّى » أن هذا لا ينافي قول « المجموع » : إذا خافوا الفتنة . . انتظروه ، وإن طال الانتظار وخافوا فوات الوقت كله . . صلوا جماعة - لحمل ما هنا على فوات أول الوقت مع أنهم يريدون فضيلته ، وما في « المجموع » على خوف فوات كله مع أنهم لا يريدون ذلك ، فليتأمل .

قوله : (فإن لم يبق من الوقت إلا ما يسع تلك الصلاة) هذا محترز لحذف كما يعلم مما تقرر آنفاً .

قوله : (جمعوا وإن خافوا فتنة) كذا في « فتح الجواد » ، وزاد كما نقلته فيما مر : (بل يلزمهم حيث توقف الشعار عليه) ^(٢) ، لكن نقل الكردي عن « التحفة » و« النهاية » : (أن محل ذلك حيث لا فتنة ، وإلا . . صلوا فرادى مطلقاً ، فليحرر وليراجع) ^(٣) .

قوله : (هذا كله) أي : التفصيل .

قوله : (في غير المطروق كما تقرر) أي : في المتن والشرح .

قوله : (أما المطروق فلا بأس) أي : لا حرمة ولا كراهة .

قوله : (أن يصلوا أول الوقت جماعة) أي : للتعليل السابق (أن العادة . . .) إلخ .

نعم ؛ لو خشي من ذلك وقوع فتنة . . كره على ما مر عن « الفتاوى » ، بل قد ينتهي الأمر إلى

(١) صحيح مسلم (١٠٥/٢٧٤) .

(٢) فتح الجواد (١٨٥/١) .

(٣) الحواشي المدنية (٢٧/٢) .

(وَيُنْدَبُ أَنْ يَجْهَرَ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرِ ، وَبِقَوْلِهِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَبِالسَّلَامِ) لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ كَبَّرَ الْمَسْجِدُ . . . سُنَّ مَبْلُغٌ يَجْهَرُ بِذَلِكَ (وَيُؤَافِقُهُ) أَي : الْإِمَامُ (الْمَسْبُوقُ فِي الْأَذْكَارِ) وَالْأَقْوَالِ الْوَاجِبَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ . . .

الحرمة بحسب تفاقم تلك الفتنة وعدمه ، وفرق بين الفتنة التي هي نحو الضرب ومجرد تشاحن وتقاطع ، أفاده في « الفتاوى » أيضاً ، فلي تأمل^(١) .

قوله : (ويندب أن يجهر الإمام بالتكبير) أي : للإحرام والانتقالات مع المد لهذه إلى أن يبلغ إلى الركن المنتقل إليه وإن جلس للاستراحة ؛ لئلا يخلو جزء من صلاته عن الذكر ، ويكون المد على لام الجلالة ، لكن لا يزيد على مقدار سبع ألفات ؛ وذلك بمقدار أربع عشرة حركة ، وأما تكبير التحريم . . فالسنة ألا يمدّه زيادة على المد الطبيعي الأصلي ؛ لئلا تزول النية ، تدبر .

قوله : (وبقوله : سمع الله لمن حمده) أي : لأنه بدل عن التكبير ، ويقصد به كالذي قبله : الذكر وحده ، أو مع التبليغ ؛ وإلا . . بطلت صلاته على ما مر في (شروط الصلاة) .

قوله : (وبالسّلام) أي : الأول والثاني .

قوله : (للاتّباع) أي : في الجميع ؛ فإنه ورد في أحاديث كثيرة جهره صلى الله عليه وسلم بذلك في الصلاة الجهرية والسرية .

قوله : (فإن كبر المسجد) أي : بحيث لا يسمع من في أخريات المسجد صوت الإمام ، وكذا لو التبس على المأمومين صوته ؛ كما في صلاة التراويح في المسجد الحرام .

قوله : (سن مبلغ يجهر بذلك) أي : بالتكبير والتسميع والسلام وإن تعدد المبلغون بحسب الحاجة ، وإن لم يحتج . . فيكره ؛ لأن السنة للمأموم الإسرار بذلك .

قوله : (ويوافقه ؛ أي : الإمام المسبوق) عطف على (يجهر) .

قوله : (في الأذكار والأقوال) لعله عطف تفسير ، قال (ع ش) : (هذا قد يخرج رفع اليدين عند قيام الإمام من التشهد الأول حيث لم يكن أولاً للمأموم ، ويظهر الآن : أنه يأتي به متابعة لإمامه ، ونقل عن الشارح في « شرح الإرشاد » : أنه يأتي به وإن لم يأت به الإمام ، فليراجع^(٢) .

قوله : (الواجبة والمندوبة) أي : كالتشهد والدعاء والتحميد والتسبيحات ، قال في « المغني » : (والظاهر : أنه يوافقه في إكمال التشهد)^(٣) .

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٠٦ /) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٢٤٤ / ٢) .

(٣) مغني المحتاج (٣٩٤ / ١) .

- أي : يُندب له ذلك - وإن لم يحسب له . ومن ذلك : أَنَّهُ يُكَبَّرُ مَعَهُ فِيمَا يَتَابَعُهُ فِيهِ ، فَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي
الاعتدال .. كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ

قوله : (أي : يندب له ذلك) أي : الموافقة في الأذكار هنا هو الأصح ، وقيل : تجب موافقته
في التشهد الأخير ؛ لأنه بالإحرام لزمه اتباعه ، قال في « التحفة » : (وَغُلِّطَ ، وقيل : تجب في
القنوت والتشهد الأول)^(١) .

قوله : (وإن لم يحسب له) أي : المتابعة للإمام ، وأشار بـ (إن) إلى خلاف أيضاً ؛ ففي
« المغني » : (والثاني : لا يستحب ذلك ؛ لأنه غير محسوب له)^(٢) ، قال في « التحفة » :
(واعترض ندب الموافقة في التشهد بأن فيه تكرار ركن قولي وفي إبطاله خلاف ، ويرد بشذوذه أو
منع جريانه هنا ؛ لأنه لصورة المتابعة ، وبه يتجه موافقته في الصلاة حتى على الآل ولو في تشهد
المأموم الأول ، ولا نظر لعدم ندبها فيه ؛ لما تقرر : أن ملحظ الموافقة رعاية المتابعة لا حال
المأموم) انتهى^(٣) ، على أن الاعتراض المذكور غير وارد هنا ؛ إذ لا يلزم التكرار المذكور مع
اختلاف محل التشهد وما يأتي به بعد ، فليتأمل .

قوله : (ومن ذلك) أي : ما يندب للمسبوق موافقة إمامه .

قوله : (أنه يكبر معه) أي : مع الإمام .

قوله : (فيما يتابعه فيه) أي : من الأركان ، وعبارة باعشن : (ومن ذلك : أنه يكبر لما
يحسب له وإن لم ينتقل معه إليه ؛ كركوع وسجود تلاوة وجده فيهما ، ولما انتقل معه فيه وإن لم
يحسب له ، فإذا ...) إلخ^(٤) ، وسيأتي ما فيه .

قوله : (فلو أدركه) أي : المسبوق الإمام ، تفريع على (يكبر معه فيما يتابعه) .

قوله : (في الاعتدال .. كبر للهوي) أي : إلى السجود ، ولا يقول : سمع الله لمن حمده ،
وعبارة « شرح المنهج » : (ولو أدركه في اعتداله فما بعده .. وافقه فيه وفي ذكره ؛ أي : في ذكر
ما أدركه فيه من نحو تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء وفي ذكر انتقاله عنه من تكبير ، لا في ذكر انتقاله
إليه)^(٥) .

(١) تحفة المحتاج (٣٦٦/٢) .

(٢) مغني المحتاج (٣٩٤/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٣٦٦/٢) .

(٤) بشرى الكريم (ص ٣٦٤) .

(٥) فتح الوهاب (٦٩/١) .

ولَمَّا بَعْدَهُ مِنْ سَائِرِ الْاِتِّعَالَاتِ ، أَوْ فِي نَحْوِ السُّجُودِ . لَمْ يُكَبَّرْ لِلْهُوِيِّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُتَابَعُهُ فِيهِ ، وَلَا هُوَ

قوله : (ولما بعده) ي : الهوي .

قوله : (من سائر الانقالات) أي : من السجود إلى الجلوس ثم إلى السجود . . . وهكذا .

قوله : (أَوْ فِي نَحْوِ السُّجُودِ) أي : أدرك المسبوق الإمام في نحو السجود الأول أو الثاني ، فهو عطف على (في الانتدال) ، والمراد بـ (نحو السجود) : الجلوس بينهما والتشهد الأول أو الثاني من كل ما لا يحسب له .

قوله : (لم يكبر للهوي إليه) أي : إلى نحو السجود ، وأفهم قوله : (إليه) : ما قدمه أنه يكبر بعد ذلك إذا انتقل معه من السجود أو غيره موافقة له ، وخرج بذلك : ما لو أدركه في سجدة التلاوة . . قال الأذرعى : (فالذي ينقذ : أنه يكبر للمتابعة فإنها محسوبة له ، قال : وأما سجدة السهو . . فينقذ في التكرير لهما خلافاً من الخلاف في أنه يعيدهما آخر صلاته أم لا ، إن قلنا : لا . . يكبر ، وإلا . . فلا) هذا كلامه ^(١) ، واعتمده في « المغني » ^(٢) ، لكن قيده بما إذا كان سمع قراءة آية السجدة .

وقالا في « التحفة » و « النهاية » : (وفي كون التلاوة محسوبة له نظر ظاهر ؛ إذ من الواضح أنه إنما يفعلها للمتابعة ، فحيث الذي يتجه : أنه لا يكبر للانتقال إليها) ^(٣) .

قال (سم) : (فَإِنْ غِيلَ : يمكن حمل كلام الأذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ما إذا سمع قراءة آية السجدة قبل الانتداء به ثم اقتدى به ساجداً ؛ إذ هي حينئذ محسوبة له . . قلت : زعم حسابانها له حينئذ ممنوع ؛ إذ لا يسن للمصلي سجود لما سمع قراءته قبل الدخول في الصلاة ولو ممن اقتدى به ؛ فهذا السجود لا يكون إلا للمتابعة) انتهى ^(٤) ، وبه يعلم ما مر عن « المغني » ، فليتأمل .

قوله : (لَأَنَّهُ) أي : المسبوق ، تعليل لعدم التكبير للهوي إلى السجود .

قوله : (لم يتابعه فيه) أي : في الهوي إلى السجود .

قوله : (وَلَا هُوَ) أي : السجود .



(١) انظر « تحفة المحتاج » (٣٦٦/٢ - ٣٦٧) .

(٢) مغني المحتاج (٣٩٤/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٣٦٧/٢) ، نهاية المحتاج (٢٤٥/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣٦٧/٢) .

محسوب له . وخرج بذلك : الأفعال ، فيجب عليه موافقته فيما أدركه معه منها وإن لم يحسب له

قوله : (محسوب له) أي : للمسبوق ، وبعضهم أرجع الضميرين السجور وفي وهو للهوي ، لكن صنيع « المغني » صريح فيما قرره حيث قال : (لأن ذلك غير محسوب له ، ولا موافقة للإمام في الانتقال إليه)^(١) ، قيل : يؤخذ من التعليل : أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء السبعة ولا الطمأنينة في هذا السجود ؛ لأنه لمحض المتابعة ، وفي هذا الأخذ نظر لا يخفى ؛ إذ لا توجد حينئذ حقيقة السجود ، فلا يصدق على ذلك أنه متابع للإمام في السجود . فالذي يظهر : أنه يشترط شروط ما أدركه فيه من الطمأنينة والتحمل في السجود ، فإن تركها عالم عامداً . بطلت صلاته ، فليأمل .

قوله : (وخرج بذلك) أي : الأقوال .

قوله : (الأفعال) أي : كالركوع والسجود وغيرهما .

قوله : (فيجب عليه) أي : على المسبوق .

قوله : (موافقته) أي : الإمام ما لم يسلم عقب إحرام المسبوق ، (إلا . . فلا يلزمه القعود ، بل لا يجوز له ؛ لانقضاء المتابعة الموجبة للموافقة فيما لم يحسب له ، فيصير جلوسه زيادة في الصلاة وهي مبطللة ، وإذا أحرم ولم يسلم الإمام ولم يجلس عامداً عالماً بل استمر قائماً إلى أن سلم الإمام . . بطلت صلاته ؛ لما فيه من المخالفة الفاحشة .

نعم ؛ يظهر : أنه يغتفر هنا التخلف بقدر جلسة الاستراحة ؛ أخذاً مما يأتي ، ويؤيد ذلك : أنهم لم يعدوا مخالفة الإمام بها فيما لو تركها وفعلها المأموم مخالفة فاحشة ، فكذا يقال بنظيره هنا ، ويؤيده أيضاً ما صرحوا به : أنه لو جلس بعد الهوي من الاعتدال جلسة يسيرة . . لم يضر مع أن الموضع ليس موضع جلوس ، أفاده في « الفتاوى » ، فليأمل^(٢) .

قوله : (فيما أدركه معه منها) أي : من الأفعال .

قوله : (وإن لم يحسب له) أي : للمسبوق . نعم ؛ لو أدركه في جلسة الاستراحة . . لم تجب عليه موافقته فيها ؛ لعدم فحش المخالفة عليه ، وتجب عليه المتابعة ، حتى تبطل صلاته بتخلفه عنه بركنين فيما لو اقتدى به في نحو الاعتدال ، لكن لو سبقه حينئذ بركن ؛ كأن قام من سجدة الثانية والمأموم في الجلوس بينهما . . تابعه ولا يسجد الثانية ؛ لأنها للمتابعة وقد فاتت ، وكذا لو كان

(١) مغني المحتاج (١/٣٩٤) .

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/٢١٧) .

وَإِذَا قَامَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ نِيَّاتِي بِمَا عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ كَانَ جُلُوسُهُ فِي مَحَلِّ تَشَهُدِهِ كَالْأَوَّلِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ أَوْ الثَّلَاثِيَّةِ . . قَامَ مَكْبَرًا نَدْبًا . وَلَا يَلْزِمُهُ الْقِيَامُ فَوْرًا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلِّ تَشَهُدِهِ . . قَامَ فَوْرًا وَجُوبًا . .

بطيء الحركة فلم يصل إلى قرب السجود إلا وقد فرغ الإمام من السجدين . باعشن^(١) .

قوله : (وَإِذَا قَامَ) أي : أراد المسبوق القيام .

قوله : (بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ لِيَأْتِي بِمَا عَلَيْهِ) أي : على المسبوق من بقية الركعات ، وأفهم كلامه : أنه لا يقوم قبل سلام الإمام ، فإن تعمد به نية مفارقة . . أبطل ، والمراد هنا كما علم مما مر في سجود السهو : مفارقة حد القعود ، لا يقال : ينبغي البطلان بمجرد الأخذ في النهوض ؛ لأنه شروع في المبطل ؛ كما لو قصد ثلاث خطوات . . فإن مجرد الشروع في الأولى مبطل ؛ لإمكان الفرق بأن ما هنا مقصود باعتبار الأصل بخلاف ذلك ، وإن سها أو جهل . . لم يعتد بجميع ما فعله حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ، ومتى علم ولم يجلس . . بطلت صلاته ؛ لعدم الإتيان بالجلوس الواجب ، وبه فارق من قام عن إمامه في التشهد الأول عامداً فإنه يعتد بقراءته قبل قيام الإمام ؛ لأنه لا يلزمه العود له ، فلي تأمل .

قوله : (فَإِنْ كَانَ جُلُوسُهُ) أي : المسبوق مع الإمام .

قوله : (فِي مَحَلِّ تَشَهُدِهِ) أي : لو كان منفرداً .

قوله : (كَالْأَوَّلِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ أَوْ الثَّلَاثِيَّةِ) أي : كالتشهد الأول منها ، فهو تصوير للتشهد ، وعبرة غيره : (كَأَنْ أَدْرَكَ فِي ثَلَاثَةِ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَانِيَةِ ثَلَاثِيَّةٍ) انتهى ، وهي أوضح .

قوله : (قَامَ) أي : المسبوق ؛ يعني : انتقل ؛ ليشمل المصلي غير قائم ؛ كمصلٍّ من نحو جلوس ، ففي التعبير بـ (قام) من عموم المجاز ، أو هو للغالب .

قوله : (مَكْبَرًا نَدْبًا) حال من فاعل (قام) وذلك لأنه يكبر له المنفرد وغيره بلا خلاف .

قوله : (وَلَا يَلْزِمُهُ الْقِيَامُ فَوْرًا) أي : بل يجوز له المكث في الجلوس هنا ، قال في

« التحفة » : (وَإِنْ طَالَ)^(٢) أي : لكنه مكروه كما مر .

قوله : (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي : جلوس المسبوق ، عطف على (فَإِنْ كَانَ . . .) إلخ .

قوله : (مَحَلِّ تَشَهُدِهِ) أي : لو انفرد ؛ كأن أدركه في ثانية أو رابعة رباعية ، أو ثلاثة ثلاثية .

قوله : (قَامَ فَوْرًا وَجُوبًا) أي : فإن لم يقم أي : ينتقل إليه فوراً . . بطلت صلاته إن عمد

وتعمد ، وإلا . . لم تبطل ، لكن يسجد للسهو ، قال في « التحفة » : (وَيُظْهَرُ : أَنَّ الْمَخْلَ بِالْفَوْرَةِ

(١) بشرى الكريم (ص ٣٦٥) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٣٦٧) .

بلا تكبير ندباً ، وما أدركه مع الإمام . فهو أول صلاته ، وما أتى به بعده . آخرها ،

هنا هو ما يزيد على قدر جلسة الاستراحة ، وقد مر أن تطويلها المبطل يقدر بما يقدر به تطويل الجلوس بين السجدين ؛ وذلك لأن قدرها عدّوه تطويلاً غير فاحش ، ونذا يقال في كل محل قالوا فيه : يجب على المأموم القيام أو نحوه فوراً ، فضبط الفورية يتعين بما ذكرته ، ثم رأيت في « المجموع » صرح بذلك ، وعبارته : « وإن لم يكن في اشتغال المأموم بها تخلف فاحش ؛ بأن ترك الإمام جلسة الاستراحة . . أتى بها المأموم ، قال أصحابنا : لأن المخالفة فيها يسيرة ، قالوا : ولهذا : لو زاد قدرها في غير موضعه . . لم تبطل صلاته » انتهت ، فتأمل قوله : « زاد قدرها في غير موضعه » ، فإنه صريح في أن كل ما وجب الفور في الانتقال عنه إلى غيره فتخلف بقدر جلسة الاستراحة . . لا يضر ؛ لأنه الآن قد زاد قدر جلسة الاستراحة في غير محله ، وقد علمت أنهم مصرحون بأن زيادة قدرها لا تضر (انتهى كلام « التحفة » بالحرف ^(١)) .

قوله : (بلا تكبير ندباً) أي : لأنه ليس محل تكبير ، وليس فيه موافقة الإمام ، هذا هو الأصح ، ومقابله : أنه يكبر ؛ لئلا يخلو الانتقال عن ذكر ، قال في « التحفة » : (ومروا أن الأفضل للمسبوق : ألا يقوم إلا بعد تسليمتي الإمام ، ويجوز بعد الأولى) ^(٢) ، قال (ع ش) : (قضيته : أنه لا يجوز معها ، وبه صرح في « شرح البهجة » حيث قال : « ويجوز أن يقوم عقب الأولى ، فإن قام قبل تمامها عمداً . . بطلت صلاته » ، وظاهره : ولو عامياً ، وينبغي خلافه حيث جهل التحريم ؛ لما تقدم من أنه لو قام قبل سلام إمامه سهواً أو جهلاً . . لا تبطل صلاته ، لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوباً ثم يقوم) ، تأمل ^(٣) .

قوله : (وما أدركه مع الإمام) أي : ما أدركه المسبوق معه مما يعتد له به ، لا كاعتدال وما بعده ؛ فإنه لمحض المتابعة فلا يكون من محل الخلاف في شيء .

قوله : (فهو أول صلاته) أي : المسبوق ، خلافاً للإمام أبي حنيفة والإمام مالك رضي الله عنهما .

قوله : (وما أتى به بعده آخرها) أي : آخر صلاة المسبوق ، وهذا تصريح بما علم إيضاحاً ؛ وذلك للخبر المتفق عليه عن أبي قتادة قال : بينما نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ سمع جلبة الرجال ، فلما صلى . . قال : « ما شأنكم ؟ » قالوا : استعجلنا إلى الصلاة ، قال :

(١) تحفة المحتاج (٣٦٨/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٦٧/٢) .

(٣) حاشية الشيرازي (٢٤٥/٢) .

فَيَقْرَأُ فِيهِ السُّورَةَ نَدْباً

« فلا تفعلوا ، إذا أتيتم إلى الصلاة . فعليكم بالسكينة ، فما أدركتم . فصلوا ، وما فاتكم . فأتَمُوا »^(١) أي : فأتَمُوا ما أدركتم مع الإمام ، فيفهم منه : أن الذي أدركوه مع الإمام أول صلاتهم ؛ لأن التمام لا يكون إلا للآخر ؛ لأنه يقع على شيء تقدم أوله ، وعكس الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه قال : ما أدرك مع الإمام . فهو آخرها ؛ لحديث مسلم : « صل ما أدركت واقض ما سبقك »^(٢) ، وهذا يدل على سبق الآخر ، وأجاب أئمتنا بأن ذلك محمول على معنى القضاء اللغوي وهو مطلق الفعل ؛ لأنه مجاز مشهور كما في قوله : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتْهُ مَنَاسِكَكُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ ﴾ أي : الجمعة وهي لا تقضى ، فلا يمكن حمل القضاء على الحقيقة الشرعية ؛ لأنه عبارة عن فعل الصلاة خارج وقتها وهو مستحيل هنا ، فتعين ما ذكر .

هذا ؛ وفيه مناقشة ؛ أما أولاً : فقد يقال : حمل « فأتَمُوا » على ظاهره ، وتأويل : « واقض ما سبقك » ليس أولى من لعكس .

وأما ثانياً : فقد يقال أيضاً : وهو إن حملناه على المعنى اللغوي . فلفظ : « ما سبقك » يدل على ما مر منه .

وأما ثالثاً : فقد تمنع دلالة الاستحالة المذكورة على التعيين ؛ لجواز أن للقضاء معنى آخر ؛ كوقوع الشيء في غير محله . وإن كان في وقته .

قال الشيخ علي الأجهري : (والحديثان صحيحان ، وقد أخذ كل من الإمامين بحديث وألغى الآخر ، ومالك رضي الله عنه جمع بينهما فقال : يكون بانياً في الأفعال قاضياً في الأقوال ، وهو أحسن الوجوه ؛ لأن إعمال الحديثين خير من إسقاط أحدهما) ، فليتأمل .
قوله : (فيقرأ فيه) أي : فيما أتى المسبوق به بعد الإمام .

قوله : (السورة ندباً) أي : المطلوبة في تلك الصلاة ؛ لأنه صار منفرداً مع عدم تقصيره ، ونقل عن « شرح العباب » : (أنه يكرر السورة مرتين في ثلثة المغرب ، فإن قلت : كيف قلت باستحباب قراءتها في ذلك حينئذ مع قولكم : إنه يسن تركها فيهما ؟ ! فالجواب : أنا لا نقول : يسن تركها ، بل نقول : لا يسن فعلها ، وفرق كبير بينهما ، وبه فارق نظيره أيضاً من صلاة العيد من أنه لا يكبر في الثانية سبعا ، بل خمسا كما سيأتي ، فليتأمل) .

(١) صحيح البخاري (٦٣٥) ، صحيح مسلم (٦٠٣) .

(٢) صحيح مسلم (٦٠٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

إِنْ لَمْ يَكُنْ قَرَأَهَا فِي أَوَّلِيهِ ، وَلَا يَجْهَرُ بِقِرَاءَتِهِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ . وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي ثَانِيَةِ الصُّبْحِ أَوْ الْعِيدِ . .
فَقَنَّتْ مَعَهُ وَكَبَّرَ مَعَهُ خَمْساً ، وَقَنَّتْ فِي ثَانِيَتِهِ ، وَكَبَّرَ فِيهَا خَمْساً لَا سَبْعاً .

قوله : (إن لم يكن قرأها) أي : السورة .

قوله : (في أوليه) أي : المسبوق ، وإلا . . فلا يقرأها في ذلك ، «عبارة الحلبي : (حيث لم يتمكن من قراءتها في الأوليين مع الإمام ولم يقرأها معه ولا فيما إذا سقطت عنه ؛ لسقوط متبوعها ؛ أي : وهو « الفاتحة » لكونه مسبوقاً) انتهى ، ومر في (سنن الصلاة) أوضح منه .

قوله : (ولا يجهر بقراءته في الأخيرتين) أي : إذا كانت رباعية ، وأما إذا كانت ثلاثية . . فيجهر في الأولى منهما كما هو ظاهر ، قال الحلبي : (فإن قيل : هلا قضى الجهر أيضاً ؟ وما الفرق بينهما ؟ قلت : فرق بينهما بأن السورة سنة مستقلة والجهر صفة تابعة ؛ أي : فمن ثم أمر بالأول دون الثاني) ، تأمل .

قوله : (ولو أدركه) أي : المسبوق الإمام .

قوله : (في ثانية الصبح أو العيد) أي : الفطر والأضحى .

قوله : (قنت معه) أي : مع الإمام ، وهذا راجع لـ (الصبح) .

قوله : (وكبر معه خمساً) أي : لا سبْعاً ، وهذا راجع لـ (العيد) .

قوله : (وقنت في ثانيته) أي : أعاد القنوت في ثانية نفسه ؛ لأنها محل القنوت الأصلي وما فعله أولاً لمحض المتابعة لفعل إمامه فقط .

قوله : (وكبر فيها) أي : في ثانية نفسه في صورة العيد .

قوله : (خمساً لا سبْعاً) أي : لما في التكبير سبْعاً من ترك سنة أخرى ، وبه فارق ندب قراءة الجمعة (مع (المنافقين) في الثانية إذا تركها في الأولى كما مر ويأتي في بابها .

ولو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام وأراد أن يتم صلاته . . تشهد في ثانيته ندباً ؛ لأنها محل تشهده الأول ، وتشهده مع الإمام في أولى نفسه لمحض المتابعة . وهذا إجماع منا ومن المخالف ، وهو حجة لنا على أن ما يدركه أول صلاته ، تأمل .

نَبِيَّةٌ

إذا خرج الإمام من صلاته بحدث ونحوه . . انقطعت القدوة به ؛ لزوال الرابطة ، فإن لم يخرج وقطعها المأموم ؛ بأن نوى المفارقة . . جاز مع الكراهة المفوتة للفضيلة حيث لا عذر ؛ لأن ما لا يتعين فعله لا يتعين بالشروع فيه ولو فرض كفاية إلا في الجهاد وصلاة الجنازة والنسك ، ويعذر في

المفارقة بما يعذر به في الجماعة ، وبترك الإمام سنة مقصودة ؛ كالقنوت والشهد الأول ، وكذا
السورة .

قال في « التحفة » : (إذ الذي يظهر في ضبط المقصودة : أنها ما يجبر بسجود السهو ، أو قوي
الخلاف في وجوبها ، أو وردت الأدلة بعظيم فضلها ، وقد تجب المفارقة ؛ كأن عرض مبطل لصلاة
إمامه وقد علمه . . فيلزمه نيته فوراً ، وإلا . . بطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في « المجموع » ،
ويوجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته ، وحينئذ : فلو استدبر
الإمام أو تأخر عن المأموم . . اتجه عدم وجوبها ؛ لزوال الصورة ^(١) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

قَصراً وَجَمْعاً ، وَيَتَّبِعُهُ جَمْعُ الْمُقِيمِ بِالْمَطَرِ

(بَابُ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ)

إضافة الكيفية إلى الصلاة وهي إلى المسافر على معنى اللام ، والمراد به (المسافر) : المتلبس بالسفر ، وهو : قطع مسافة مخصوصة ، وجمعه : أسفار ، ويسمى قطعها سفراً ؛ لأنه يسفر عن أخلاق الرجال ؛ أي : يكشفها ويبينها ، وقيل : لإسفار الرجل بنفسه عن البيوت والعمران ، ولأنه قطعة من العذاب ؛ أي : جزء منه ، قال الحافظ : (والمراد به «العذاب» : الألم الناشئ عن المشقة ؛ لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف)^(١) ، سئل الإمام أول جلوسه في الدرس مقام أبيه : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب ارتجالاً : لأن فيه فراق الأحباب ، وأنشدوا فيه :

فراقك كنتُ أخشى فافترقنا فممن فارقتُ بعدك لا أبالي

حياتي والتناسي والتسلي محالٌ في محايٍ في محالٍ

ترى هل تكتبُ الأيام سطرًا وصالٌ في وصالٍ في وصالٍ^(٢)

قوله : (قصرًا وجمعًا) منصوبان على التمييز المحول عن المضاف ؛ أي : من حيث القصر والجمع لا من حيث الأركان والشروط ؛ إذ هي فيهما كصلاة الحضر ، قال في «التيسير» : [من الرجز]

وحكمها حكمُ الصلاة في الحضر لكن هنا قصرٌ جمعٌ معتبرٌ^(٣)

قوله : (ويتبعه) أي : الجمع بالسفر .

قوله : (جمع المقيم بالمطر) أي : كما سيأتي أواخر (الفصل الثالث) ، ونبه الشارح بهذا الكلام إلى دفع اعتراض الجمال الأسنوي على مثل صنيع المصنف في الترجمة بأنها ناقصة عما في الباب ، فأجابه الشارح بأن (جمع المقيم) تابع لـ (جمع المسافر) ، قال السيد البصري : (قد يقال : إنه لا يرفع الإشكال ؛ لأن ما أفاده إنما يصلح للتبعية المصححة لأصل ذكر ما ذكر في هذا الباب) ، ولذا : قال في «التحفة» : (على أن المعيب النقص عما فيها لا الزيادة عليه)

(١) فتح الباري (٦٢٣/٣) .

(٢) انظر «فتوح الوهاب» (٥٨٧/١-٥٨٨) .

(٣) انظر «فتح القدير الخبير» (ص ٧٧) .

(يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا) يعني جائزاً - وإن كرهه - كسفر الواحد أو الاثنين

انتهى^(١) ؛ إذ هو محسن فيها وما على المحسنين من سبيل ، تأمل .

قوله : (يجوز للمسافر سفراً طويلاً) أشعر التعبير بالجواز إلى أن الإتمام له أفضل ، وهو كذلك كما سيأتي التصريح به مع ما يستثنى منه ، قال الجمال الأسنوي في « ألغازه » : (لنا حالة يجب فيها قصر الصلاة ، وصورته : إذا نوى المسافر تأخير الظهر مثلاً إلى وقت العصر ليجمعها معها وقصد أيضاً قصر الصلاة . . فإنه يجوز له تأخير الإحرام بها إلى أن يبقى من وقت العصر مقدار يسع أربع ركعات يوقع فيه الظهر وعصر مقصورتين ، فإذا انتهى إلى هذا المقدار . . وجب عليه قصر الظهر بلا شك ؛ إذ لو أتمها . . لأخرج العصر عن وقتها مع إمكان فعلها فيه ، وإذا قصر الظهر وأراد إتمام العصر . . فالتوجه : منعه أيضاً ؛ لأنه يؤدي إلى إخراج بعضها ، والصحيح : منعه ، والمسألة لم أرها مسطورة ، وقد تقدم في « باب المسح على الخفين » من كلام ابن الرفعة في نظير لها ما يقوي ذلك ، ويأتي ما ذكرناه في العشاء أيضاً إذا أخر المغرب ليجمعها معها ، ولو أرقه حدث وعلم أو غلب على ظنه أنه إن أتم أحدث وإن قصر أدرك الصلاة . . فالتوجه : وجوب القصر أيضاً)^(٢) .

قوله : (مباحاً) أي : في ظن المسافر ؛ كمن أرسل بكتاب لا يعلم فيه معصية كما هو ظاهر ، وكمن خرج لجهة معينة تبعاً لشخص لا يعلم سفره .

قوله : (يعني : جائزاً وإن كرهه) نبه بهذا التفسير على أنه ليس المراد بـ (المباح) هنا ما هو المعروف عند الأصوليين ، وهو : مستوي الطرفين ، بل المراد به مطلقاً : الجائز المقابل للحرام ، فيشمل الواجب الذي يشمل النسك بشروطه ، والمندوب ؛ كزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ، والمكروه كما مثله ، وكسفر التجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله ، والمباح في غير ذلك .

قوله : (كسفر الواحد أو الاثنين) تمثيل للمكروه ، لا سيما في الليل ؛ لخبر أحمد وغيره : كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر^(٣) ، ولعن راكب الفلاة وحده^(٤) ؛ أي : إن ظن ضرراً يلحقه ، وقال : « الراكب شيطان ، والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب »^(٥) ، فيكره أيضاً اثنان

(١) تحفة المحتاج (٢/٣٦٨) .

(٢) طراز المحافل (ص ١٦٧) .

(٣) مسند الإمام أحمد (٢/٩١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) مسند الإمام أحمد (٢/٢٨٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه أبو داود (٢٦٠٧) ، والترمذي (١٦٧٤) عن سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما .

(قَصْرُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ) دُونَ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ

فقط ، لكن الكراهة هنا أخف ، وصح خبر : « لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة . . ما سار راكب بليل وحده »^(١) ، وخص الراكب والليل ؛ لأنهما مظنة الخوف وهو فيهما أكثر ، فمثلهما الماشي والنهار ، ويبحث في « التحفة » فيمن أنس بالله ؛ بحيث صار يأنس بالوحدة كأنس غيره بالرفقة عدم الكراهة ؛ كما لو دعت للانفراد حاجة ، قال : والبعد عن الرفقة حيث لا لمحقه غوثهم كالوحدة كما هو ظاهر^(٢) .

قوله : (قصر الظهر والعصر والعشاء) بدأ به ؛ لأنه أهم من الجمع ؛ حيث إن القصر متفق عليه بين الأئمة ، بخلاف الجمع ؛ إذ بعضهم يقول : الجمع للسفر ، وبعضهم : الجمع للنسك فقط ، والأصل في القصر مع ما يأتي من الأخبار : قوله تعالى في (سورة النساء) : ﴿ وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْآرِضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ أَعْدَاؤُكُمْ مُبِينٌ ﴾ ، روى مسلم : أن يعلى بن أمية قال لعمر رضي الله عنه : إنما قال الله تعالى : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ وقد أمن الناس ، فقال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »^(٣) .

قوله : (ركعتين ركعتين) أي : فلا يجوز القصر إلى ثلاثة ثلاثة ولا إلى ركعة ركعة .

قوله : (دون الصبح والمغرب) أي : إجماعاً .

نعم ؛ حكى العبادي عن محمد بن نصر المروزي جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة ، وكأنهم في حكاية الإجماع لم يعتبروا هذا الخلاف ؛ لشذوذه ، فإن قلت : في « صحيح مسلم » : (فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة)^(٤) . فالجواب : أنهم حملوه على أنه يصلحها فيه مع الإمام وينفرد بالأخرى .

قال في « النهاية » : (إذ الصبح لو قصرت . . لم تكن شفعاً وخرجت عن موضوعها ، والمغرب لا يمكن قصرها إلى ركعتين ؛ لأنها لا تكون إلا وترأ ، ولا إلى ركعة ؛ لخروجها بذلك عن باقي الصلوات)^(٥) .

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) تحفة المحتاج (٣٦٩/٢) .

(٣) صحيح مسلم (٦٨٦) .

(٤) صحيح مسلم (٦٨٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٥) نهاية المحتاج (٢٤٧/٢) .

وَالْمَنْدُورَةُ وَالنَّافِلَةُ ؛ لِأَنَّهُ مَ يَرِدُ (أَدَاءٌ) وَلَوْ بَأَن سَافِرَ وَقَدْ بَقِيَ مِّنَ الْوَقْتِ قَدْرُ رَكْعَةٍ ،

قال في « التحفة » : (وعمم ابن عباس ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصباح وغيرها ؛ لعموم الحديث لمذكور) ، تأمل^(١) .

قوله : (والمندورة ونافلة) أي : فإنهما لا يجوز قصرهما ، قيل : (انظر أي : نافلة قابلة للقصر احتراز عنها) انتهى ، قال (ع ش) : (لا وجه لهذا التردد ؛ فإن سنة العصر مثلاً أربع ولو أراد صلاة ركعتين قصرهما لأربع إليهما . . لم يكف ، بل إن أحرم بركعتين سنة العصر من غير تعرض للقصر ولا جمع . . صحنا وكانتا بعض سنة العصر ، وإن أحرم على أنهما قصر للأربع ؛ بحيث أنهما يجزيان عن الأربع ويسقط عنه طلب ما زاد . . لم يعتد بنيته ، بل الكلام في صحة النية حيث نوى ما لا يعتد به شرعاً) ، تأمل^(٢) .

قوله : (لأنه لم يرد) تعليل لعدم القصر في هذه الأربع ؛ أعني : الصباح والمغرب والمندورة والنافلة ، قال (سم) : (الظاهر : أنه يجوز قصر المعادة ، ولا ينافيه قولهم : شرط القصر المكتوبة ؛ لأن المراد : المكتوبة ولو أصالة ، ولهذا : يجوز للصبي القصر مع أنها غير مكتوبة في حقه ؛ وذلك لأنه قيل : إن الفرض إحداها ، ومن ثم وجبت نية الفرضية فليست نفلًا محضًا مبتدأ حتى يمتنع القصر ، وله إعادتها تامة إن صلاها مقصورة ، ولو صلاها تامة . . ينبغي أن يمتنع إعادتها مقصورة) انتهى ؛ وذلك لأن الإتمام هو الأصل ، والإعادة : فعل الشيء ثانيًا بصفته الأولى ، وكان مقتضاه : أنه إذا قصر الأولى . . لا يعيدها إلا مقصورة ، لكن لما كان الإتمام هو الأصل . . جاز إعادتها تامة ، وينبغي أن محل ذلك : إذا لم يعدها ؛ لخلل في الأولى أو خروجًا من الخلاف ، وإلا . . جاز له قصر الثانية وإتمامها حيث كان يقول به المخالف ، تأمل^(٣) .

قوله : (أداء) أي : قينًا كما يأتي .

قوله : (ولو بأن سافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة) أي : بأن شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك في الوقت قدر ركعة ، كذا صورته في « المغني » قال : (وإلا . . فتكون مقضية حضر فلا تقصر ، وهذا ظاهر لمن تأمله وإن لم يذكره أحد فيما علمت ، وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبرلاوي فقبله واستحسنه)^(٤) .

(١) تحفة المحتاج (٢/٣٦٩) .

(٢) انظر « فتوحات الوهاب » (١/٥٨٩) .

(٣) انظر « حاشية الشبراملسي » (٢/٢٤٧-٢٤٨) .

(٤) مغني المحتاج (١/٣٩٦) .

(وَ) كذا (قَضَاء) عَمَّا فَاتَهُ فِي سَفَرٍ قَصْرٍ يَقِيناً وَقُضِيَ فِيهِ ، أَوْ فِي سَفَرٍ قَصْرٍ آخَرَ ، (لَا فَائِئَةَ الْحَضَرِ) لِأَنَّهَا لَزِمَتْهُ تَامَةً ،

قوله : (وكذا قضاء عما فاته في سفر قصر يقيناً) فصله الشارح بـ (كذا) إشارة للخلاف فيه ، وعبارة « المنهاج » مع « المغني » : (ولو قضى فائئة السفر الطويل المباح .. فلا أظهر : قصره في السفر الذي هو كذلك وإن كان غير سفر الفائئة دون الحضر ؛ نظراً إلى وجود السبب . والثاني : يقصر فيهما ؛ لأنه إنما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الأداء . والثالث : يتم فيهما ؛ لأنها صلاة ردت إلى ركعتين ، فإذا فاتت .. أتى بالأربع ؛ كالجمعة . والرابع : إن قضاها في ذلك السفر .. قصر ، وإلا .. فلا)^(١) .

قوله : (وقضى فيه أو في سفر قصر آخر) أي : وإن تخللت بينهما إنامة طويلة ؛ لوجود سبب القصر في قضاها كأدائها ، وبه فارق قضاء الجمعة جمعة ؛ لانتفاء سبب كونها جمعة وهو الوقت ، بخلاف ما إذا قضى في الحضر .. فلا يجوز قصره على الأظهر كما تقرر ، ولذا : قال في « البهجة » :

| | |
|---|--|
| رُحِصَ قَصْرُ أَرْبَعِ فَرَضٍ خِلا | فَوَتْ الْحَضُورِ وَالَّذِي شَكَ وَلَا |
| تَقِلُّ أَجَازَ قَصْرِ فَوَتْ السَّفَرِ | فِي حَضَرٍ وَهُوَ خِلَافُ الْأَظْهَرِ |
| إِذْ قَوْلُهُ قَاصِدٌ سِيرَ يَشْعُرُ | بِأَنَّهُ فِي حَضَرٍ لَا يَقْصُرُ ^(٢) |

قوله : (لا فائئة الحضر) أي : فلا تقضى مقصورة في السفر ، ومثل الحضر في جميع ما يأتي سفر لا يجوز فيه القصر .

قوله : (لأنها) أي : فائئة الحضر ، تعليل لعدم قضاء فائئة الحضر مقصورة ، وفي « التحفة » : (إجماعاً إلا من شذ ، ولأنها ...) إلخ^(٣) .

قوله : (لزمته تامة) أي : فلم يجز نقصها ، ويفارق ذلك فائئة الصحة حيث تقضى في المرض قعوداً ؛ بأنه حالة الضرورة ، بخلاف السفر ، ولهذا : يقعد لطروء المرض ، ولا يقصر بعد الشروع في الصلاة في الحضر بطروء السفر ، وبأن المرض ليس كذلك ؛ فلو كلفاه التأخير ليصلي قائماً .. ربما اخترمته المنية ، بخلاف السفر ، فإن قيل : لو أفطر في الحضر ونضاه في السفر .. جاز له الفطر ، فهلا كان هنا مثله ؟ قلنا : الفرق : أن القصر لا يضمن بالقضاء بخلاف الفطر ، تأمل .

(١) مغني المحتاج (١ / ٣٩٦) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٦) .

(٣) تحفة المحتاج (٢ / ٣٦٩) .

(وَ) لَا (الْمَشْكُوكِ) فِيهَا (أَنَّهَا فَائِتَةٌ سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِمَامُ . وَخَرَجَ بِـ (الطَّوِيلِ) : الْقَصِيرُ ، وَبـ (الْجَائِزِ) : الْحَرَامُ ؛ بَأَنَّ يَقْصِدَ مُحَلًّا لِفِعْلٍ مُحَرَّمٍ ، وَهَذَا هُوَ الْعَاصِي بِالسَّفَرِ ، بِخِلَافٍ مَنْ عَرَضَتْ لَهُ مَعْصِيَةٌ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَارْتَكَبَهَا ،

قوله : (ولا المشكوك فيها) أي : ولو برجحان ، قاله القليوبي^(١) .

قوله : (أنها فائتة سفر أو حضر) أي : فلا تقضى في السفر مقصورة .

قوله : (لأن الأصل : الإتمام) أي : فيجب عليه الاحتياط بالرجوع إلى الأصل من لزومها في ذمته تامة .

قوله : (وخرج بالطويل) أي : بالسفر الطويل .

قوله : (القصير) أي : أو المشكوك في طوله فلا يجوز فيه القصير ولو في الخوف ؛ لما سيأتي في بيان السفر الطويل ، ولا فرق في امتناع القصير في الخوف بين الصباح وغيرها كما مر بما فيه .

قوله : (وبالجائز) أي : وخرج بـ (السفر الجائز) الذي فسر به قول المتن : (مباحاً) .

قوله : (الحرام) أي : السفر الحرام وإن قصد معه نحو زيارة ؛ لأنه لم يخرج عن كونه عاصياً بسفره ، قال في « الإمداد » : (ولو هرب الصبي من وليه . . فهل يترخص لأنه لا حرمة عليه لعدم تكليفه فسفره غير معصية ، أو لا لأن هذا السفر من جنس سفر المعصية وإن لم يأثم المسافر ؟ للنظر فيه مجال) ، قال (سم) : (والأوجه : الثاني ؛ لأن هذا السفر في نفسه ممنوع منه شرعاً وإن لم يأثم) .

قوله : (بأن يقصد محلاً لفعل محرم) تمثيل للسفر الحرام ؛ وذلك كآبق وناشزة ، وقاطع طريق ، ومسافر بلا إذنٍ صلٍ يجب استئذانه فيه ، ومسافر عليه دين حال وإن قل وهو قادر على وفائه من غير إذنٍ دائنه أو ظن رضاه ، وظاهره : وإن بعد عن محل رب الدين وتعذر عليه العود أو التوكيل في الوفاء ، وهو كذلك ، فليتنبه له .

قوله : (وهذا) أي : الذي يقصد محلاً لفعل محرم .

قوله : (هو العاصي بالسفر) أي : يسمى به ، ولو أنشأ سفرأ مباحاً ثم قلبه معصية . . يقال له : عاص بالسفر في السفر .

قوله : (بخلاف من عرضت له معصية وهو مسافر) أي : كشرب الخمر والزنا .

قوله : (فارتكبها) أي : المعصية في أثناء سفره فإنه يقصر مطلقاً .

وهذا هو العاصي في السفر ، فلا يقصر ذو السفر القصير ؛ إذ لا مشقة عليه ،

قوله : (وهذا) أي : الذي تعرض له المعصية في أثناء سفره ويرتكبها فيه .

قوله : (هو العاصي في السفر) أي : يسمي به ، وحكمه مخالف للعاصي بالسفر .

والحاصل : أن المسافر العاصي على ثلاثة أقسام : عاص بالسفر : كأن سافر لقطع الطريق مثلاً ، وعاص في السفر ؛ كمن زنى وهو قاصد الحج مثلاً ، وعاص بالسفر في السفر ؛ كأن أنشأ طاعة ثم قلبه معصية ؛ فالثاني له القصر مطلقاً ، والأول والثالث لا يقصران قبل التوبة ، فإن تابا . . قصر الثالث مطلقاً ، والأول إن بقي من سفره مرحلتان ؛ تنزيلاً لمحل توبته منزلة ابتداء سفره ، ولو شرك بين معصية وغيرها ؛ كأن سافر للتجارة وقطع الطريق . . فلا يقصر ؛ تغليبا للمانع وهو المعصية . انتهى « بجيرمي على الإقناع »^(١) .

قوله : (فلا يقصر ذو السفر القصير) تفريع على قوله : (وخرج به « الطويل » القصير) .

قوله : (إذ لا مشقة عليه) تعليل لعدم جواز القصر لذي السفر القصير ولو كان لمقصده طريقان طويل وقصير فسلك الطويل لغرض ديني أو دنيوي ولو مع قصد إباحة النصر ؛ كسهولة أو أمن . . قصر لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح ، وشمل ذلك : ما لو كان الغرض تنزهاً ، وهو : إزالة الكدورة النفسية برؤية مستحسن يشغلها عنها ، فإن قيل : كيف يقصر إذا كان الغرض التنزه مع قولهم : إنه إذا سافر لمجرد رؤية البلاد . . أنه لا يقصر كما سيأتي قريباً ؟ أجب بأن التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر ، بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة لكنه سلك أبعد الطريقين ؛ للتنزه فيه ، بخلاف مجرد رؤية البلاد فإنه الحامل على السفر ، حتى لو لم يكن هو الحامل عليه . . كان كالتنزه هنا ، أو كان التنزه هو الحامل عليه . . كان كمجرد رؤية البلاد في تلك ، كذا في « الأسنى »^(٢) .

وحاصل كلامه : التساوي بينهما ، وفيه نظر ، بل الوجه : أن يفرض بينهما بأن التنزه غرض صحيح يقصد في العادة للتداوي ونحوه ؛ كإزالة العفونات النفسية واعدال المزاج وغير ذلك ، بخلاف مجرد رؤية البلاد إذا خلا عن ذلك ؛ كأن قصد السفر لبلد كذا لينظر ببناءها من ماذا أو هل هي صغيرة أو كبيرة ونحو ذلك . . فإنه بالعبث أشبه ، فمن ثم جاز للأول القصر ؛ لصحة غرضه ، بخلاف الثاني وإن كان له مقصد معلوم ؛ لفساد غرضه ؛ لأن فيه إعتاب ننسه ودابته من غير فائدة ،

(١) تحفة الحبيب (١٤٥/٢ - ١٤٦) .

(٢) أسنى المطالب (٢٣٨/١) .

ولا العاصي بسفره ؛ لأنَّ السَّفرَ سببُ الرُّخصةِ فلا تناطُ بالمعصية . ومن ثمَّ أمتنعَ سائرُ رُخصِ
السَّفرِ

قاله في « الفتاوى » ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ولا العاصي بسفره) أي : ولا يقصر العاصي بسفره ، فهو تفريع على (وبالجائز
الحرام) ، وكذا لا يقصر لعاصي بسفره في سفره كما تقرر .

قوله : (لأن السفر سبب الرخصة) أي : التي هي القصر هنا ؛ فمشروعية الترخيص في السفر
للإعانة والعاصي لا يعان

قوله : (فلا تناط بالمعصية) أي : لا تعلق الرخصة بها ، من النوط ، وهو : التعلق ، قال
الشاعر :

بلاد بها نيطت عليّ تمائمي وأول أرض مسّ جلدي ترائها

قال الجلال السيوطي : (معنى قولهم : « الرخص لا تناط بالمعاصي » : أن فعل الرخصة متى
توقف على وجود شيء . . نظر في ذلك الشيء : فإن كان تعاطيه في نفسه حراماً . . امتنع معه فعل
الرخصة ، وإلا . . فلا ، بهذا يظهر الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية في السفر ؛ فالعبد الآبق
والناشئة والمسافر للمكس ونحوه . . عاص بالسفر ؛ فالسفر نفسه معصية والرخصة منوطة به ؛
أي : معلقة ومرتبعة عليه ترتب المسبب على السبب ، فلا يباح له الترخيص ، ومن سافر سفرأ مباحاً
فشرب الخمر في سفره . . فهو عاص فيه ؛ أي : مرتكب المعصية في السفر المباح ؛ فنفس السفر
ليس معصية ولا أثماً فيه . فتباح فيه الرخصة ؛ لأنها منوطة بالسفر وهو مباح ، ولهذا : جاز المسح
على الخف المغصوب بخلاف المُحرّم ؛ لأن الرخصة منوطة باللبس وهو للمحرّم معصية لذاته ؛
أي : لا لكونه لبساً ، بل للاستيلاء على حق الغير ، ولهذا : لو ترك اللبس . . لم تزل المعصية
بخلاف المحرم) انتهى ، فاحفظه فإنه مهم^(٢) .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل أن السفر سبب الرخصة . . إلخ .

قوله : (امتنع) أي : على العاصي بالسفر .

قوله : (سائر رخص السفر) أي : الطويل والقصير ، قال في « الإمداد » : (الرخص المتعلقة
بالسفر الطويل أربع : القصر ، والفطر ، والمسح على الخف ثلاثاً ، والجمع ، والمتعلقة
بالقصير : ترك الجمعة وأكل الميتة ، وليس مختصاً بالسفر ، والتنفل على الراحلة والتيمم وإسقاط

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٣١/١ - ٢٣٢) .

(٢) الأشباه والنظائر (٣١٥/١) .

حَتَّى أَكُلَ الْمَيْتَةَ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِ الْهَلَاكِ بِالتَّوْبَةِ ،

الفرض به ، ولا يختص هذا بالسفر أيضاً ، وما لو سافر المودع ولم يجد من يأتي ذا الوديعة ؛ أي : المالك ولا وكيله ولا الأمين .. فله أخذها معه ، وما لو استصحب معه إحدى زوجتيه بقرعة .. فلا قضاء عليه ، وقول « المهمات » : إن هذا مختص بالطويل .. سهو كما قاله الزركشي ، وما لو نوى الكافر المسافة ثم أسلم في أثنائها .. قصر في البقية (انتهى) .

واعترض عد مسألة الوديع بأن المجوز للنقل فيها الحاجة الحاملة على السفر لا هو بلا حاجة ؛ إذ لا ضرورة حينئذ ، ومن ثم : لو احتاج لنقلها في البلد .. جاز ، ومسألة الزوجة بأن سقوط القضاء إنما هو لعدم الظلم لا للرخصة ؛ وإلا .. لجاز القضاء بغير إذن المستصحب ؛ إذ رخصة السفر ما يجوز فعله وتركه ، وزيد على ذلك : جواز تأخير تعريف لقطة وجدها بسفره إلى مقصده وإن بعد ، بخلاف ما لو وجدها بصحراء مقيم بها .. فإنه يعرفها في أقرب بلد إليه ، واعتراض بأنها وإن وجدت في السفر .. لا تتعلق به ؛ وإلا .. لجاز لمقيم السفر بها والتعريف حيث شاء ، وليس كذلك ، فليتأمل .

قوله : (حتى أكل الميتة عند الاضطرار) أي : بخلاف المقيم فإنه يجوز له عنده أكلها ولو عاصياً كما في « الروضة »^(١) ، والفرق : أن الإقامة نفسها ليست معصية ؛ لأنها كف ، وإنما الفعل الذي يوقعه في الإقامة معصية والسفر في نفسه معصية .

وفرق القفال : بأن أكلها في السفر سببه سفر وهو معصية ؛ فكان كما لو جرح في سفر المعصية .. لم يجز له التيمم لذلك الجرح ، مع أن الجريح الحاضر يجوز له التيمم ، قال في « الإيعاب » : (وقضيته : أن أكلها إن كان سببه الإقامة وهي معصية كإقامة العبد المأمور بالسفر .. لا يجوز ، بخلاف ما إذا كان سببه إعواز الحلال وإن كانت الإقامة معصية ، وهذا أوجه مما اقتضاه من الجواز مطلقاً ؛ لأن أكلها رخصة من حيث هو ، فحيث عصي بالإقامة التي هي سببه .. امتنع كسائر الرخص ، وكأن تركهم هذا التفصيل ؛ للعلم به من قولهم : الرخص لا تناط بالمعاصي ، ولا ينافي ذلك قولهم : للمقيم مسح الخف وإن عصي بإقامته ؛ لأن الإقامة ثمة ليست سبباً لجواز المسح بخلافهما كما تقرر) ، فليتأمل .

قوله : (لتمكنه من دفع الهلاك بالتوبة) تعليل لعدم جواز أكل الميتة لعاصي بالسفر المضطر ، قال في « الأستى » : (فإن لم يتب ومات .. كان عاصياً بتركه التوبة وبقتله نفسه ، قال ابن

ومنه مَنْ يُسَافِرُ لمَجَرَّدِ رُؤْيَةِ أَلْبَلَادِ ، وَمَنْ يُتَعَبُ نَفْسَهُ أَوْ دَابَّتَهُ بِالرَّكْضِ ، بِلَا غَرَضٍ شَرْعِيٍّ

الصلاح : وإنما يجعل أذلها من رخص السفر حيث ينشأ الاضطراب منه في حق من كان بحيث لو أقام . . لم يضطر ، نقله عنه الأذري وأقره (١) .

قوله : (ومنه) أي : من العاصي بالسفر .

قوله : (من يسافر لمجرد رؤية البلاد) أي : كما نقله الشيخان وأقره (٢) ، فقول المجلي : (ظاهر كلام الأصحاب أن ذلك مباح) ردوه بأنهم جازمون بتحريمه ، أما ما في « الإحياء » من إيهام الجواز . . فمحمول على من قصد بسفره تهذيب نفسه وخروجها عن مألفها ، أو مزيد الاعتبار برؤية البلاد المختلفة ، أـ نحو ذلك من المقاصد الصحيحة في تحقيق السلوك الذي امتازوا به على غيرهم ، ولا شك أن هذه أغراض صحيحة ، أفاده في « الإيعاب » ، فليتنبه .

قوله : (ومن يتعب نفسه أو دابته بالركض) بفتح الراء وسكون الكاف ، وهو : تحريك الرجل ، قال في « المصباح » : (ركض الرجل ركضاً من باب قتل : ضرب برجله ، ويتعدى إلى مفعول فيقال : ركضت النرس : إذا ضربته ليعدو ، ويستعمل لازماً فيقال : ركض الفرس) (٣) .

قوله : (بلا غرض) قيد لإتعاب النفس أو الدابة ، وكذا لرؤية البلاد على ما في « الكردي » (٤) ، وقد يقال : يغني عنه قول الشارح : (مجرد) ، فلو كان ذلك لغرض . . ترخص بقصر وغيره .

قوله : (شرعي) ليس هذا القيد في غير هذا الشرح ، فلو أنشأ سفرأ مباحاً ثم جعله معصية . . فلا ترخص له في الأصح من حين جعله ؛ كما لو أنشأ بهذه النية ، والثاني : يترخص ؛ اكتفاء بكونه مباحاً في ابتدائه ، فإن تاب . . ترخص جزماً كما قاله الرافعي في (باب اللقطة) وإن كان الباقي أقل من مرحلتين ؛ نظراً لأوله وآخره ، وما في « شرح المنهج » مما يوهم خلافه . . مؤول .

ولو أنشأ عاصياً به ثم تاب توبة صحيحة . . فمنشأ السفر من حين التوبة ، فإن كان بين محلها ومقصده مرحلتان . . قصر ، وإلا . . فلا ، وفارق ما مر بتقصيره بإنشائه عاصياً فلا يناسبه التخفيف ، وما لا يشترط للترخص طول السفر ؛ كأكل الميتة . . يستبيحه من حين التوبة مطلقاً بقي مرحلتان أم لا .

(١) أسنى المطالب (١/٢٤٠) .

(٢) الشرح الكبير (٢/٢٢٥) ، روضة الطالبين (١/٣٨٩) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (ركض) .

(٤) المواهب المدنية (٣/١٤٩) .



(وَالسَّفَرُ الطَّوِيلُ يَوْمَانِ) أو ليلتان ، أو يومٌ وليلةٌ (مُعْتَدِلَانِ) أي : مسيرٌهما ذهاباً ، مع المعتدِلِ مِنَ النَّزُولِ والاستراحةِ والأكلِ ونحوها ،

وخرج بقولنا : (صحيحة) : ما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب . . فإنه لا يترخص من حين التوبة ، بل حتى تفوت الجمعة بسلام الإمام منها باعتبار غلبة ظنه ، ومن وقت فواتها ابتداء سفره كما في « المجموع »^(١) .

ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو بلغ في الطريق . . قصر في بقيته كما في « زوائد الروضة »^(٢) ، خلافاً للبغوي في « فتاويه » من قصر الصبي دون من أسلم

قوله : (والسفر الطويل) أي : المجوز للقصر ونحوه من الرخص المختصة به .

قوله : (يومان أو ليلتان أو يوم وليلة) أو ليلة ويوم .

قوله : (معتدلان) قيد للأول والثانية لا الثالثة والرابعة كما يأتي .

قوله : (أي : مسيرهما) أشار به إلى تقدير مضاف في المتن ، قال في « النهاية » : (وهما مسير يومين من غير ليلة على الاعتدال ، أو ليلتين بلا يوم كذلك ، أو يوم وليلة) انتهى^(٣) .

ووصف اليومين والليلتين بالاعتدال ، وأطلق في اليوم ؛ لأنه أراد : يوماً وليلة متصلين ، وعبارة « التحفة » : (أو يوم بليته أو عكسه وإن لم يعتدلا كما أفهمه كلاء الأسنوي ومن تبعه ، وبه يعلم : أن المراد بـ « المعتدلين » : أن يكونا بقدر زمن اليوم بليته ؛ وهو ثلاث مئة وستون درجة . . .) إلخ^(٤) .

قوله : (ذهاباً) أي : فقط غير الإياب ، فلو قصد مكاناً على مرحلة بنبة ألا يقيم فيه . . فلا قصر له ذهاباً ولا إياباً وإن نالته مشقة مرحلتين متواليتين ؛ لما روى الشافعي رضي الله عنه بسند صحيح عن ابن عباس : أنه سئل : أتقصر الصلاة إلى عرفة ؟ فقال : (لا ، ولكن إلى عُسْفَانَ وإلى جدة وإلى الطائف)^(٥) ، فقدره بالذهاب وحده ، ولأن ذلك لا يسمى طويلاً ، والغالب في الرخص الاتباع . « أسنى »^(٦) .

قوله : (مع المعتاد من النزول والاستراحة والأكل ونحوها) أي : كالصلاة ومتعلقات ذلك

(١) المجموع (٤١٨/٤) .

(٢) روضة الطالبين (٤٠٤/١) .

(٣) نهاية المحتاج (٢٥٨/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٣٨٠/٢) .

(٥) مسند الإمام الشافعي (ص ٥١) .

(٦) أسنى المطالب (٢٣٨/١) .

وذلك مرحلتان (بِسِيرِ الْأَثْقَالِ) ودبيب الأقدام . وهي بالبرُد : أربعة ،

كلها ، قال الشرقاوي : (وقدرها ؛ أي : المسافة « ع ش » باثنتين وعشرين ساعة ونصف ، ونوقش بأن مقدار الأكل والشرب غير معلوم فقد يزيد وينقص ، وقد يقال : المعتبر : العادة الغالبة في ذلك وهي معلومة) ، تأمل^(١) .

قوله : (وذلك) أي السفر الطويل .

قوله : (مرحلتان) ثنية مرحلة ؛ وهي المسافة التي يقطعها في نحو يوم ، والجمع : مراحل .
قوله : (بسير الأثقال) أي : مع المعتاد من النزول . . . إلخ ؛ أي : الحيوانات المثقلة بالأحمال كما في « المغني »^(٢) ، وظاهره : أنه لا فرق بين الإبل وغيرها ، لكن الشائع عن المشايخ سير الإبل ، بل نقل الشوري عن « الذريعة » في (باب الاثنين) أنها الإبل المحملة ، قال : لأن خطوه أوسع حينئذ ، قال في « المختار » : (الثقل : واحد الأثقال ؛ كحمل وأحمال ، ومنه قولهم : أعطه ثقله ؛ أي وزنه)^(٣) .

وفي « المصباح » : (الثقل : المتاع ، والجمع : أثقال ، مثل : سبب وأسباب)^(٤) ، قال بعضهم : (ومنه تعلم : أن في الكلام تجوزاً ؛ لأن المراد بـ « الأثقال » : الإبل الحاملة للأثقال ؛ أي : للأحمال ، وكانت العلاقة المجاورة فسميت الإبل باسم أحمالها التي على ظهورها) ، تأمل^(٥) .

قوله : (ودبيب الأقدام) أي : مشيها على هيتها وسيرها سيراً لينا .

قوله : (وهي) أي : المسافة الطويلة .

قوله : (بالبرد أربعة) أي : أربعة برد بضميتين جمع بريد ، وهو في الأصل : الرسول ، ثم استعمل في المسافة التي قطعها ، وهي : اثنا عشر ميلاً ؛ فقد كان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويفطران في أربعة برد ، علقه البخاري في « صحيحه » بصيغة الجزم^(٦) ، والتعليق عندهم : حذف أول السند ولو إلى آخره ، قال العراقي :

وإن يكن أول الاسناد حُذِفَ مع صيغة الجزم فتعليقاً عرف^(٧)

(١) حاشية الشرقاوي (٢٥٢/١) .

(٢) مغني المحتاج (٤٠١/١) .

(٣) مختار الصحاح ، مادة : ثقل .

(٤) المصباح المنير ، مادة : ثقل .

(٥) انظر « التجريد لنفع العبيد » (٣٥٧/١) .

(٦) صحيح البخاري (كتاب الجمعة) ، باب في كم يقصر الصلاة .

(٧) ألفية العراقي في الحديث (ص ٧١) .

وبالفراسخ : ستة عشر ، وبالأُميال : ثمانية وأربعون ميلاً ، وألميل ستة آلاف ذراع ،

وقد ذكروا أن المعلقات التي في « البخاري » إذا كانت بصيغة الجمع ؛ كقال وكان . . في حكم الصحيح ، على أن البيهقي أسند ذلك عن ابن عمر بسند صحيح^(١) ، ولا يعرف لهما مخالف فهو من قبيل الإجماع السكوتي ، وأيضاً : فمثل ذلك إنما يفعل عن توقف ولا مدخل للاجتهاد فيه ، بل جاء ذلك في حديث صححه ابن خزيمة من رواية ابن عباس كما ذكره القاضي أبو الطيب .

قوله : (وبالفراسخ) عطف على (بالبرد) جمع فرسخ من الفرسخة ، وهي : السعة كما في « المصباح »^(٢) .

قوله : (ستة عشر) أي : لأن كل بريد أربعة فراسخ .

قوله : (وبالأُميال) عطف أيضاً على (بالبرد) ، والمراد بـ (الأُميال) هنا : الهاشمية نسبة إلى بني هاشم العباسيين منهم ؛ لأنهم قدروها في خلافتهم بغير تقدير بني أمية لها في خلافتهم ؛ فنقصت بنو هاشم فجعلت كل خمسة أُميال أموية ستة أُميال ، فمسافة القصر بالأموية أربعون ميلاً ، وليست منسوبة إلى بني هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم كما وقع للرافعي ، كذا قاله جمع ، واعترضه البلقيني بأن ما ذكره الرافعي ليس بغلط ، بل غلط من غلطه وأخفاً مخطئه ؛ فالرافعي أخذه من « البحر » ، وهو الظاهر ؛ فقد روي عن ابن عباس : أنها ثمانية وأربعون ميلاً وعقد بيده قدرها ، ولم يدرك خلافة أحد من بني هاشم غير علي بن أبي طالب وولده الحسن ، والأُميال كانت قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم وكذا البرد . من « حواشي الروض » ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (ثمانية وأربعون ميلاً) هذا هو الشائع ، ونص عليه الشافعي رضي الله عنه ، ونص أيضاً على أنها ستة وأربعون وعلى أنها أربعون ، ولا منافاة ؛ فإنه أراد بالأول : الجميع ، وبالثاني : غير الأول والآخر ، وبالثالث : الأُميال الأموية . « أسنى »^(٤) .

قوله : (والميل : ستة آلاف ذراع) كذا قالوه هنا ، واعترض بأن الذي صححه ابن عبد البر - وهو : ثلاثة آلاف ذراع وخمس مئة - هو الموافق لما ذكروه في تحديد ما بين مكة ومنى ، وهي ومزدلفة ، وهي وعرفة ، ومكة والتنعيم ، والمدينة وقباء وأحد بالأُميال . انتهى . ويرد بأن الظاهر : أنهم في تلك المسافات قلدوا المحددين لها من غير اختبارها ؛ لبعدها عن

(١) السنن الكبرى (١٣٦/٣) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (فرسخ) .

(٣) حواشي الرمل على شرح الروض (٢٣٨/١) .

(٤) أسنى المطالب (٢٣٨/١) .

وَالذَّرَاعُ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ إصْبَعًا ، وَالْإِصْبَعُ سِتُّ شَعِيرَاتٍ مُعْتَدَلَاتٍ مُعْتَرِضَاتٍ ، وَالشَّعِيرَةُ سِتُّ شَعْرَاتٍ مِنْ شَعْرِ الْبِرِّذَوْنِ . وَالْمَسَافَةُ فِي الْبَحْرِ كَالْبِرِّ ، فَلَوْ قَطَعَهَا

ديارهم ، على أن بعض المحددين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافاً كثيراً كما بينته في « حاشية الإيضاح » ، وحينئذ : فلا يعارض ذلك ما حدوده هنا واختبروه ، لا سيما ومثل قول ابن عباس وابن عمر وغيرهما : (أن كلاً من جدة والطائف وعسفان على مرحلتين من مكة) صريح فيما ذكروه هنا .

نعم ؛ قد يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن : إنه على مرحلتين أيضاً مع كونه أقرب إلى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة ، وقد يجاب بأن المراد بـ (الطائف) : هو ما قرب إليه فيشمل قرن . انتهى « تحفة » ، فليتأمل (١) .

قوله : (والذراع) أي : ذراع اليد المعتدلة كما هو المراد عند الإطلاق في كلامهم .
قوله : (أربعة وعشرون إصبعاً) أي : معترضات ، قال ابن عبد البر : (وقد حرر بعضهم هذا الذراع بذراع الحديد المستعمل الآن بمصر والحجاز في هذه الأعصار فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثُّمْن) .

قوله : (والإصبع : ست شعيرات) جمع شعيرة واحدة الشعير : الحب المعروف .
قوله : (معتدلات معترضات) أي : في عرض الإصبع مضمومة بعضها إلى بعض .
قوله : (والشعيرة : ست شعرات) بفتحتين : جمع شعرة .

قوله : (من شعر البرِّذون) أي : البغل كما قاله بعضهم ، وقال غيره : (البرِّذون بكسر الباء وإعجام الذال : الفرس الذي أبواه أعجميان) ، ولم يذكر الشارح رحمه الله قدر الميل بالخطوة ، وهي : أربعة آلاف خطوة ، وهي : ثلاثة أقدام بقدّم الآدمي ؛ فمسافة القصر بالأقدام خمس مئة ألف وستة وسبعون ألفاً ، وبالأذرع مئتا ألف وثمانية وثمانون ألفاً ، وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسع مئة ألف واثنان عشر ألفاً ، وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وأربع مئة ألف واثنان وسبعون ألفاً ، وبالشعرات مئتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمان مئة ألف واثنان وثلاثون ألفاً ، تأمل (٢) .

قوله : (والمسافة في لبحر) أي : مسافة القصر في سفر البحر .

قوله : (كالبر) أي : فيعتبر بما مر من أنها مرحلتان . إلخ .

قوله : (فلو قطعها) أي : المسافة المذكورة .

(١) تحفة المحتاج (٢/ ٣٨٠) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » (٢٣٨/) .

فيه أو في البر في لحظة.. ترخص ، ولو شك في طول سفره.. اجتهد ؛

قوله : (فيه أو في البر في لحظة) أي : لشدة الهواء ، أو لكون مركوبه جواداً ، وكالبواير البحرية والبرية ، وكذا لو كان ولياً تطوى له الأرض .

قوله : (ترخص) أي : يجوز له الترخص بقصر ونحوه ، لا يقال : هذا مشكل ؛ لأنه رتب الترخص على قطع المسافة ، وبعد قطعها لا يتصور ترخص بقصر وغيره . لأنه قد صار مقيماً فكيف يتصور ترخصه فيها.. لأننا نقول : لا نسلم أن عبارته تقتضي تأخر الترخص عن قطع المسافة ؛ إذ لا يجب تغاير زمان الشرط مع زمن جزائه ، بل يجوز اتحادهما ، فالمعنى : أنه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة.. جاز له الترخص في تلك الساعة ، ولو سلم.. فلا نسلم أنه بعد قطع المسافة لا يتصور ترخص لتصوره في عوده وفي مقصده حيث لا إقامة قاطعة ، أفاده (سم)^(١) .

وعبارة الزيايدي : (قلنا : لا يلزم من وصول المقصود انتهاء الرخصة لكونه نوى فيه إقامة لا تقطع السفر ، أو أن المراد بـ (اللحظة) : القطعة من الزمن التي تسع الترخص) .

قال (ع ش) : (والجواب الأول أظهر ؛ لأن الثاني يقتضي أن القصر بعد قطع المسافة ومعلوم : أنه بعد قطعها لا يتأتى ترخص ، ومع ذلك فهو صحيح ؛ لأنه بتقدير أنه يحرم في ابتداء سير السفينة ويتم صلاته ثم يصل إلى مقصده في زمن قليل ، فلو اعتبرنا قطع المسافة بالفعل في يومين.. لزم أنه بهذه الإقامة يتبين قصر سفره فتبطل صلاته ، لكن لا نقول بذلك ؛ لحكمنا بأن السفر طويل ولا نظر لقطعه في الزمن اليسير) انتهى ، تأمل^(٢) .

قوله : (ولو شك في طول سفره) أي : هل سفره طويل أم قصير ؟

قوله : (اجتهد) لك أولاً أن تسأل عن صورة الشك ؛ فإنه إن كان في الابتداء.. لم يجز له القصر ؛ إذ لا بد من ربط قصده بمعلوم المسافة ، والجواب : تصور ، بما لو سافر وقطع أكثر المسافة وغلب على ظنه أن المسافة التي قطعها مسافة القصر.. فإنه يجوز له القصر بالاجتهاد في الانتهاء ؛ لأن اعتماده هنا على ما قطع به من المسافة فيجوز كما يجتهد في أوقات الصلاة بالأوراد ، إذا علمت هذا فيجب حمل نص الشافعي على ما إذا سافر وشك في السوضع الذي يقصده مسافة القصر أم لا.. فليس له أن يقصر ابتداء ، أما لو سافر وقطع أكثر المسافة وغلب على ظنه أنه قطعها.. فهنا يجتهد ، وعليه يحمل كلام الأصحاب ولا تعارض ولا اختلاف ، فظهر بذلك ضعف

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣٨٠/٢ - ٣٨١) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٢٥٨-٢٥٩) .

فَإِنْ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ الْقَدْرُ الْمَتَّبِعُ . . . تَرَخَّصَ ، وَإِلَّا . . . فَلَا . (وَالْإِتِمَامُ) لِلصَّلَاةِ فِي مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ

حمل النووي النص على التحير . انتهى ، نقله في « حواشي الروض » عن « الخادم »^(١) .

قوله : (فَإِنْ ظَهَرَ لَهُ) أي : للشاك في طول سفره وقصره .

قوله : (أَنَّهُ الْقَدْرُ الْمَتَّبِعُ) أي : كونه مرحلتين .

قوله : (تَرَخَّصَ) أي : بقصر وغيره من سائر رخص السفر ، وفيه : أن الرخص لا يصار إليها إلا بيقين ، وأجيب بأن هذا من المواضع التي أقاموا فيها الظن مقام اليقين ، تأمل .

قوله : (وَإِلَّا) أي : وإن لم يظهر له أنه القدر المعتمد ؛ بأن ظهر أنه القدر الغير المعتمد أو لم يظهر له شيء .

قوله : (فَلَا) أي : فلا يترخص بقصر ولا غيره ، وعلى هذا يحمل إطلاق الشافعي عدم القصر ، أفاده في « الأسنى »^(٢) ، ومر عن الزركشي ما فيه ، وعلم مما تقرر : أن المسافة هنا تحديد ، لكن يكفي فيه الظن الناشئ عن قرينة قوية ، وعبرة « المغني » : (وهي تحديد لا تقريب ؛ لثبوت التقدير بالأميال عن الصحابة ، ولأن القصر على خلاف الأصل فيحتاج فيه بتحقيق تقدير المسافة ولو ظناً ، بخلاف تقدير القلتين ومسافة الإمام والمأموم كما مرت الإشارة إليه في « كتاب الطهارة » لأن تقدير الأميال ثابت عن الصحابة ، بخلاف تقدير القلتين فإنه لا توقف فيه ؛ لأن تقديرهما بالأرطال ، وكذا مسافة الإمام والمأموم ؛ لأن التقدير فيها بالأذرع ، فلذا : كان الأصح فيهما التقريب) انتهى^(٣) .

وقيل - واستظهره الأذرع - : تقريب ، فلا يضر نقص ميل ؛ وهو منتهى مد البصر ، وميلين على ما نقل عن ابن يونس - ابن الرفعة .

قوله : (وَالْإِتِمَامُ لِلصَّلَاةِ) مبتدأ ، خبره (أفضل) ، قال في « النهاية » : (ولا يكره القصر ، لكنه خلاف الأولى ، وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر . . محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى)^(٤) .

قوله : (فِي مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ) أي : ولم يكن ثلاث مراحل ؛ لما سيأتي في الاستثناء .

(١) حواشي الرملي على شرح لروض (٢٣٨ / ١) .

(٢) أسنى المطالب (٢٣٨ / ١) .

(٣) مغني المحتاج (٤٠١ / ١) .

(٤) نهاية المحتاج (٢٧١ / ٢) .

(أَفْضَلُ) مِنْ الْقَصْرِ (إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَرَاحِلَ) فَالْقَصْرُ أَفْضَلُ ، خُرُوجاً مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِوَجوبِ الْإِتِمَامِ فِي الْأَوَّلِ وَالْقَصْرِ فِي الثَّانِي

قوله : (أَفْضَلُ مِنَ الْقَصْرِ) أي : لأن الإتمام هو الأصل والأكثر عملاً ، ولذا قيل : إن الإتمام أفضل مطلقاً ، لكنه خلاف المشهور ، بل المشهور : هو التفصيل الذي ذكره .

قوله : (إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَرَاحِلَ) استثناء من أفضلية الإتمام على القصر ، وهذا التعبير أولى من تعبير غيره بقوله : إلا إذا بلغ سفره ثلاث مراحل ؛ لإيهامه أنه إذا لم يقطعها . لا يكون القصر أفضل وإن أُولِّبَ (كان مدة ذلك وإن لم يقطعها بالفعل) ، تأمل .

قوله : (فَالْقَصْرُ أَفْضَلُ) أي : من الإتمام ، تفريع على الاستثناء ، قال الشيخ عميرة : (لحديث : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » ^(١) ، كذا استدل به الأسنوي ، وفيه نظر ^(٢)) .

قوله : (خُرُوجاً مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) تعليل للأفضلية ، وفي « الأسنى » : (للاتباع رواه الشيخان ^(٣)) ، وخروجاً من خلاف من أوجبه كأبي حنيفة رضي الله عنه ، ويخالف الصوم في السفر وإن منعه أهل الظاهر ؛ لأن محققي العلماء لا يقيمون لما بههم وزناً ، قاله الإمام ، ولبقاء شغل الذمة إذا أفطر (انتهى ^(٤)) .

وما قاله الإمام في حق أهل الظاهر حملة التاج السبكي على ابن حزم وأمثاله ، وأما داوود . . فمعاذ الله أن يقول إمام الحرمين أو غيره : إن خلافه لا يعتبر ؛ فلقد كان جبلاً من جبال العلم والدين ، له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والإحاطة بأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه ، وقد دونت كتبه وكثرت أتباعه ، وذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الأئمة المتبوعين في الفروع ، وقد كان مشهوراً في زمن الشيخ وبعده بكثير ، لا سيما في بلاد فارس (شيراز) وما والاها إلى ناحية العراق وفي بلاد المغرب . انتهى ، فافهم .

قوله : (بِوَجوبِ الْإِتِمَامِ فِي الْأَوَّلِ) أي : في المرحلتين فأكثر ما لم يبلغ ثلاث مراحل .

قوله : (وَالْقَصْرُ فِي الثَّانِي) أي : وجوب القصر في الثاني ؛ وهو ما إذا بلغ سفره ثلاث مراحل ، وهذا ما أطبقت عليه أئمتنا في الحكاية عن الإمام أبي حنيفة ، لكن في « الأعلام »

(١) أخرجه ابن حبان (٣٥٤) ، والطبراني في « الكبير » (١١٨٨٠) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) حاشية عميرة (٢٦٤/١) .

(٣) صحيح البخاري (١١٠٢) ، صحيح مسلم (٦٨٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أسنى المطلب (٢٤٦/١) .

نَعَمْ ؛ الْأَوَّلَى لِمَلَّاحٍ - وَهِيَ : مَنْ لَهُ دَخَلٌ فِي تَسْيِيرِ السَّفِينَةِ - إِذَا كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ فِيهَا ، وَلَمْ يَزَلْ
مسافراً بلا وطن

للقطبي الحنفي بعد أن ذكر أن بين جدة ومكة مرحلتين وما يتعلق بذلك ما نصه : وما رأيت من علمائنا من صرح بجواز النصر فيها ، بل رأيت من أدركته من مشايخ الحنفية يكملون الصلاة فيها ، وأما أنا . . فأرى لزوم القصر فيها ؛ لأن مدة مسافة القصر عندنا ثلاث مراحل بقطع كل مرحلة في أكثر من نصف النهار من قصر الأيام ، وهاتان المرحلتان تكونان على هذا الحساب ثلاث مراحل فأزيد . . إلخ ، فهذا يدل على أن الثلاثة عندهم لا تبلغ مرحلتين عندنا ، لكن المسألة خلافية عندهم ؛ وكأن أئمتنا لاحظوا غير ما لاحظه القطبي ؛ ففي « شرح مجمع البحرين » من كتب الحنفية : والمراد بـ (الأيام) في الكتاب : النهار دون الليالي ، وروي عن أبي يوسف أنه قال : مدة السفر يومان وأكثر الثالث، نحو أن يبلغ مقصده في اليوم الثالث بعد الزوال ، وهذه رواية عن أبي حنيفة أيضاً .

وقال بعض مشايخنا يعتبر السفر في أقصر أيام السنة ، وقدر ذلك بعض المشايخ بالفراسخ وقالوا : إن كان بينه وبين مقصده خمسة عشر فرسخاً . . يباح له . . إلخ ، وبه يعلم : أن أئمتنا نقلوا عنهم بناء على بعض الأقوال عندهم ، أفاده الكردي^(١) .

قوله : (نعم ؛ الأولى لملاح . .) إلخ ، هذا استدراك على فضيلة القصر فيما إذا كان السفر ثلاث مراحل فأكثر .

قوله : (وهو) أي : الملاح .

قوله : (من له دخل في تسيير السفينة) بحيث يختل أمرها في السير إذا اشتغل عنها ، وممر أنه سمي بالملاح من الملاحة ؛ لإصلاح شأن السفينة ، وقيل : إنه وصف للريح ، ويسمى به المسير لها ؛ لملاستها ، أو أنه مأخوذ من معالجة الماء بالملح بإجراء السفينة ، وأن رئيسهم يسمى بالربان . قوله : (إذا كان معه أهله فيها) أي : في السفينة ، قال (ع ش) : (أي : إن كان له أهل وأولاد ، فإن لم يكن له شيء منهما . . كان كمن له ذلك وهم معه فيكون إتمامه أفضل) انتهى^(٢) ، ولذا : قال بعضهم : (« معه أهله » ليس قيداً)^(٣) .

قوله : (ولمن لم يزل مسافراً بلا وطن) أي : والأولى لمن لم يزل . . إلخ ، فهو عطف على

(١) المواهب المدنية (٣/ ١١٢-١٥٣) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢/ ٢٧) .

(٣) انظر « تحفة الحبيب » (١٥٥/٢) .



الْإِتِمَامُ مطلقاً ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُوجِبُهُ عَلَيْهِمَا . (وَ) إِلَّا (لِمَنْ) يُقْتَدَى بِهِ ، أَوْ (وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةَ الْقَصْرِ) لَا رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ ؛ لِأَنَّهُ كُفِّرَ ، بَلْ لِإِثَارِهِ الْأَصْلَ . هُوَ الْإِتِمَامُ . . . فَالْأَوَّلَى لَهُ الْقَصْرُ ،

(لملاح) ، قيل : وكذا إذا قدم من السفر الطويل وبقي بينه وبين مقصده دون ثلاثة أيام . . فإن الإتمام أفضل ، قال الجمال الأسنوي : (وهذا خطأ مخالف لكلام الأصحاب ولفعله صلى الله عليه وسلم ؛ ففي « الصحيحين » عن أنس رضي الله عنه : أنه لما خرج إلى حجة الوداع . . لم يزل يقصر حتى رجع إلى المدينة)^(١) ، وكذا غلطه الأذري .

قوله : (الإتمام) خبر (الأولى لملاح . . .) إلخ .

قوله : (مطلقاً) أي : سواء أكان سفره ثلاث مراحل أو لا .

قوله : (لأن أحمد رضي الله عنه يوجبه) أي : الإتمام ، تعليل لأولويه مطلقاً .

قوله : (عليهما) أي : الملاح ومن لم يزل مسافراً ، قال في « النخبة » : (وقدم - أي : خلاف أحمد - على خلاف أبي حنيفة رضي الله عنهما ؛ لاعتضاده بالأصل ، ومثل ذلك : كل قصر اختلف في جوازه ؛ كالواقع في ثمانية عشر يوماً . . فالأفضل : الإتمام لذلك)^(٢) .

قوله : (وإلا . . لمن يقتدى به) عطف على (إلا في ثلاث مراحل) أي : فالأفضل له : القصر ؛ لثلاثي على غيره ، ولأنه يتأكد إظهار الرخصة وتعليمها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله : (أو وجد في نفسه كراهة القصر) أي : وإلا . . لمن وجد في نفسه كراهة القصر .

قوله : (لا رغبة عن السنة) يعني : لا كراهة لسنته صلى الله عليه وسلم .

قوله : (لأنه كفر) محله : إن كانت كراهته من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم كما مر عن (ع ش) .

قوله : (بل لإثارته الأصل ، وهو : الإتمام) أي : لأنه يكاد يكون رغبة عن السنة .

قوله : (فالأولى له) أي : لمن وجد في نفسه كراهة القصر بالمعنى المذكور .

قوله : (القصر) أي : ويستمر ذلك إلى أن تزول الكراهة ، قاله في « لأسنى »^(٣) .

(١) صحيح البخاري (١٠٨١) ، صحيح مسلم (٦٩٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٩٢/٢) .

(٣) أسنى المطالب (٢٤٦/١) .

بل يُكره تركه . وكالقصر في ذلك كل رخصة ، وكالكاره لذلك الشاك في جوازه ؛ أي : لظن فاسد تخيله ؛ فيؤمر به قهراً لنفسه عن الخوض في مثل ذلك .

قوله : (بل يكره تركه) أي : القصر .

قوله : (وكالقصر في ذلك) أي : التفصيل المذكور .

قوله : (كل رخصة) أي : كالجمع والمسح على الخفين والاستنجاء بالحجر ؛ لما مر من حديث : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه . . . » إلخ ، وفي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما : « من جاءته رخصة فرغب عنها . . . كلف يوم القيامة أن يحمل ثقل تنين حتى يقضى بين الناس » .

قوله : (وكالكاره لذلك) أي : لنحو القصر .

قوله : (الشاك في جوازه ؛ أي : لظن فاسد تخيله) أي : والكلام في من له شبهة في الكراهة وإن ضعفت جداً ؛ كالنظر لظاهر القرآن في اشتراط الخوف ، أو إلى أن خبر الواحد لا يجب العمل به .

والحاصل : أنه ليس أنه يشك في حكم القصر هل هو جائز أم لا ، بل المراد : أنه مع علمه بأنه جائز خيلت له نفسه القاصرة شبهة في جوازه ، تأمل .

قوله : (فيؤمر به) أي : بالقصر .

قوله : (قهراً لنفسه عن الخوض في مثل ذلك) أي : رغماً لهذه النفس وقهراً عليها لمنع ما علم واستقر .

هذا ؛ وبحث الأذرع : أن دائم الحدث إذا كان لو قصر لخلا زمن صلاته عن جريان حدثه ولو أتم لجري حدثه . . . لأفضل له : القصر مطلقاً ، قال في « المغني » : (نظير ما قالوه في صلاة الجماعة : أنه لو صلى منفرداً . . . خلا عن الحدث ، ولو صلى في جماعة . . . لم يخل عنه ، وكلا المسألتين يشكل بما قالوه من أنه لو صلى من قيام لم يخل عن الحدث ولو صلى من قعود خلا عنه . . . أنه يجب عليه أن يصلي من قعود ، وقد يفرق بأن صلاته من قعود فيها بدل عن القيام ، ولا كذلك ما ذكر) انتهى ، فليتأمل^(١) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فَضْلٌ)

فيما يتحقق به السَّفرُ

(وَأَوَّلُ السَّفَرِ) الطَّوِيلُ هنا ، وَالْقَصِيرُ فيما مَرَّ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَتَنَّفِلِ عَلَى أَدَابَةٍ أَوْ مَاشِيًا : (الْخُرُوجُ مِنْ السُّورِ فِي) الْبَلَدَةِ (الْمُسَوَّرَةِ) أَوْ مِنْ بَعْضِهِ فِي الْمَسُورِ بَعْضُهَا

(فصل فيما يتحقق به السفر)

أي : وفيما ينتهي به السفر وبعض شروط القصر ، قال في « النهاية » : (ولا أثر لمجرد نية السفر ؛ لتعلق القصر في الآية بالضرب الذي هو السفر ، ويخالف نية الإقامة كما سيأتي ؛ لأن الإقامة كالتقية في مال التجارة ، كذا فرق الرافعي تبعاً لبعض المراوغة ، قال الزركشي : وقضيته : أنه لا يعتبر في نية الإقامة المكث ، وليس مراداً كما سيأتي ؛ فالمسألان كما قاله الجمهور : مستويتان في أن مجرد النية لا يكفي فلا حاجة لفارق) انتهى^(١) ، وفيه : أن في بعض الصور أن مجرد النية يقطع السفر ؛ وهو نية الرجوع مأكثاً ، فليتأمل .

قوله : (وأول السفر الطويل هنا) أي : في القصر ، وكذا الجمع الآتي .

قوله : (والقصير) أي : وأول السفر القصير .

قوله : (فيما مر) أي : في (باب شروط الصلاة) .

قوله : (بالنسبة للمتفل على الدابة أو ماشياً) لأنه غير مختص بالسفر الطويل .

قوله : (الخروج من السور) بضم السين وبلا همز : وهو البناء المحيط بالبلد ، والجمع : أسوار مثل نور وأنوار ، وأما السور بالهمز . فمعناه : بقية الشيء مما تناوله الحيوان .

قوله : (في البلدة المسورة) بفتح الواو المشددة ؛ أي : جعل لها السور ، قال (سم) : (اعلم : أن العادة أن باب السور له كتفان خارجان عن محاذاة عتبه بحيث إن الخارج يجاوز العتبة وهو في محاذاة الكتفين ، فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتفين فليس له القصر قبل مجاوزة ذلك وإن انفصل عن العتبة ؟ فيه نظر ، ومال الرملي للتوقف فيحرر) انتهى^(٢) ، ومراده بقوله : (للتوقف) : التوقف على مجاوزة محاذاة الكتفين ، قال (ع ش) : (ولعل وجهه : أنه لا يعد مجاوزاً للسور إلا بمجاوزة جميع أجزائه ومنها الكتفان) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (أو من بعضه في المسور بعضها) أي : البلدة ، والأولى : حذف (من بعضه) لأنه

(١) نهاية المحتاج (٢٥٣/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣٧٠/٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٢٤٩/٢) .

وهو صوب سفره وإن تهديم أو تعدد ، أو كان ظهره ملصقاً به ، أو كان وراءه عمارة ، أو احتوى .

بهم الاكتفاء بمجاورة بعض أجزاء السور في هذه الصورة ، وليس كذلك ، فليتأمل .

قوله : (وهو) أي : البعض المسور .

قوله : (صوب سفره) أي : جهة سفره ، بخلاف ما إذا لم يكن السور في جهته . . فإن الشرط حينئذ مجاورة العمران كما سيأتي .

قوله : (وإن تهديم) أي : السور ، فلو كان السور منهدماً وبقيت له بقايا . . اشترط مجاورته ، وإلا . . فلا ، ويحمل الكلامان على هاتين الحالتين ، قاله في « النهاية »^(١) ، وقد يقال : إن كان المنهدم يفيد فوائد السور وبعضها . . فالوجه : اعتباره ، وإلا . . فالوجه : أن حكمه حكم بقية الخراب ، والفرق بينهما بعد ، فليتأمل .

قوله : (أو تعدد) أي : فلا بد من مجاورة جميع الأسوار عند التعدد ، هذا ما قاله الإمام وغيره^(٢) ، لكن قال بعضهم : (والظاهر : أن فيه ما قاله ابن أبي الدم أخذاً من كلام البغوي وأقره الزركشي من أنه لو كان البلد ذا محلتين كبيرتين يجمعهما سور واحد وبينهما سور داخل البلد كالمدينة المنورة . . قصر عند مجاورة محلته وإن كان داخل البلد) ، تأمل^(٣) .

قوله : (أو كان ظهره ملصقاً به) أي : بالسور فيجوز الترخص إذا خرج عن السور ، وإن ألصق ظهره به . . فلا يجب انفصاله عنه . كردي^(٤) .

قوله : (أو كان وراءه عمارة) أي : كدور ملاصقة له عرفاً فلا يشترط مجاورتها ، هذا هو الأصح عند النووي ، خلافاً للرافعي فقال : بالاشتراط^(٥) ؛ لأنها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه ، لكن رد بأن دعوى التبعية لا تفيد هنا ؛ لأن المدار فيه على محل الإقامة ذاتاً لا تبعاً ، على أن التبعية هنا ممنوعة ، ويؤيده : قول الشيخ أبي حامد : لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور ؛ لأنه نقل للزكاة ، تأمل .

قوله : (أو احتوى) أي : وراء السور .

(١) نهاية المحتاج (٢/٢٥٠) .

(٢) نهاية المطلب (٢/٤٢٥) .

(٣) انظر « حاشية الشرواني » (٢/٣٧٠) .

(٤) المواهب المدنية (٣/١٥٥) .

(٥) منهاج الطالبين (ص١٢٨) ، المحرر (ص٦١) .

عَلَى خَرَابٍ وَمَزَارِعَ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ خَارِجَهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْبَلَدِ ، بِخِلَافِ مَا كَانَ دَاخِلَهُ وَلَوْ مِنَ الْخَرَابِ
وَالْمَزَارِعِ ، وَمِثْلُهُ الْخَنْدَقُ

قوله : (على خراب ومزارع) أي : أو مقابر ، فتكفي مفارقة السور فقط ، ولا تشترط مفارقة
هذه الأمور .

قوله : (لأن ما كان خارجة) أي : السور ، لهذا تعليل لاشتراط مجاوزة السور فقط دون غيره
مما مر .

قوله : (لا يعد من البلد) أي : عرفاً ؛ ألا ترى أنه يقال : فلان خارج البلد إذا كان خارج
السور ، وأما إطلاق الشيخين في الصوم مفارقة العمران حيث قالوا : (وإذا نوى ليلاً ثم سافر . . . فلا
الفطر إن فارق العمران قبل الفجر ، وإلا . . . فلا)^(١) . . . فمحمول على ما إذا سافر من بلد لا سور له
ليوافق ما هنا ، وهذا هو المعتمد ، وقيل : ويحتمل بقاؤه على إطلاقه ، ويفرق بأنه ثم لم يأت
للعادة ببديل بخلافه هنا ، ورده في « التحفة » بأنه يأتي بالقضاء وكنى به بدلاً ، فإن أريد في
الوقت . . . فالركعتان هنا لم يأت لهما ببديل فيه أيضاً فاستويا . انتهى^(٢) . قال (سم) : (قد يناقش
بأن الركعتين المفعولتين بدل عن مجموع الأربع الأصلية)^(٣) .

قوله : (بخلاف ما كان داخله) أي : السور .

قوله : (ولو من الخراب والمزارع) أي : فإنهما معدودان من البلد إذا كانا داخله .

قوله : (ومثله) أي : مثل السور .

قوله : (الخندق) بوزن جعفر : حفير حول البلد معرب كنده . وخندقه : حفرة ؛ أي :
فيجري فيه تفصيل السور وإن لم يكن فيه ماء ، لكن لا عبرة به مع وجود السور كما استظهره في
« التحفة » قال : (وألحق الأذري به قرية أنشئت بجانب جبل فيشترط فيمن سافر في صوبه قطع
ارتفاعه إن اعتدل ، وإلا . . . فما نسب إليها منه عرفاً ، ويلحق بالسور أيضاً تحويط أهل القرى عليها
بالتراب ونحوه) انتهى^(٤) .

قال (ع ش) : (لإرادة حفظها من الماء مثلاً ، أما ما جرت به العادة من إلقاء الرماد ونحوه

(١) الشرح الكبير (٢١٨/٣) ، روضة الطالبين (٣٦٩/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٧١/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣٧٢/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٣٧١/٢) .

ومحل ذلك إن اُختَصَّ ، وإلاَّ بأنَّ جمعَ بلدَتيْن أو قريَتيْن .. لم يُشترطُ مجاوزتُهُ ، بل لكلِّ حُكْمُهُ

حول البلد .. فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور ، لكنه يعد من مرافقها كما في « سم » عن الرملي (، فليتأمل^(١) .

قوله : (ومحل ذلك) أي : اشتراط مجاوزة السور أو الخندق .

قوله : (إن اُختَصَّ) أي : كل منهما بما سافر منه من بلد أو قرية ، فهو قيد لما في المتن والشرح معاً ، ومثل ذلك : القنطرة فلا بد من مجاوزتها كما صرح به الشيخ سلطان ، وهي كما في « البجيرمي » : عبارة عن بناء يوضع فوق حائطي البوابة ويخرج عنها ويجعل فوقهما بناء يوصل أحدهما بالآخر^(٢) .

قوله : (وإلا) أي : إن لم يكن ذلك مختصاً بما سافر منه .

قوله : (بأن جمع) أي : السور أو الخندق ، تصوير لعدم الاختصاص .

قوله : (بلديتين أو قريتين) أي : أو أكثر منهما بالأولى ، قال البجيرمي : (في عطف القرية على البلدة إشارة إلى تغييرهما ؛ لأن القرية : الأبنية المجتمعة القليلة عرفاً ، والبلدة : الأبنية المجتمعة الكثيرة ، والأولى ما ذكره في الجمعة : أن المصر : ما كان فيها حاكم شرعي وشرطي وسوق ، والبلد : ما خلت عن بعض ذلك ، والقرية : ما خلت عن الجميع)^(٣) .

قوله : (لم يشترط مجاوزته) أي : السور الجامع بينهما ، والخندق كذلك ولو مع التقارب ، بل ولو مع الاتصال ، وعبارة السيوطي : ولو كانت قريتان ليس بينهما انفصال .. وجب مجاوزتهما جميعاً ، فإن كان انفصال مجاوز قريته .. كفى ولو كانتا في غاية القرب ، ولو جمع سور قرى متصلة أو بلديتين .. لم يشترط مجاوزته ؛ أي : السور . انتهى ، وإنما يشترط مجاوزة القريتين أو البلديتين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعدمه . كردي^(٤) .

قوله : (بل لكل) أي : من البلديتين أو القريتين .

قوله : (حكمه) أي : حيث لم يتصلا ، وإلا .. اشترط مجاوزتهما معاً كما مر آنفاً ويأتي في الشرح ، بخلاف السور المحيط بهما لا يشترط مجاوزته مطلقاً كما تقرر ، تأمل .

(١) حاشية الشبرايملي (٢ / ٢٤٠) .

(٢) التجريد لنفع العبيد (١ / ٣٤٠) .

(٣) التجريد لنفع العبيد (١ / ٣٥٠) .

(٤) المواهب المدنية (٣ / ٥٦) .

(وَ) أَوَّلُهُ فِيمَا لَا سَوْرَ لَهُ الْخُرُوجُ (مِنَ الْعُمَرَانِ) وَإِنْ تَخَلَّلَهُ خَرَابٌ أَوْ نَسْرٌ أَوْ مِيدَانٌ ؛ لِيُفَارِقَ مَحَلَّ الْإِقَامَةِ

قوله : (وأوله) أي : السفر الطويل هنا والقصير فيما مر للمتأمل على الدابة أو ماشياً ، نظير ما تقرر في الشرح .

قوله : (فيما لا سور له) أي : بأن لم يكن له سور أصلاً لا في صوب مقصده ولا في غيره أو في صوب سفره ، وكذا لو كان له سور غير مختص به ؛ لما تقرر من التقييد بالاختصاص ؛ كقري متفائلة جمعها سور . فيشترط مجاوزة العمران بالنسبة لقريته التي سافر منها لا بالنسبة للمجموع .

قوله : (الخروج من العمران) بضم العين وسكون الميم : قال شيخنا : (وظاهر هذا وما قبله في السور : أنه بمجاوزتهما له القصر وإن أقام خارجه لانتظار غيره ، لكن إذا قصد الإقامة فيه مدة تقطع السفر . انقطع بوصوله إلى محل النزول ، وله النزول ، وله الترخس قبله ، إلا إن كان قصده العود لو لم يجيء إليه من ينتظره . فلا يقصر حتى يفارقه ، وفيما عدا ما ذكر له القصر وإن خالف العلامة الحلبي في بعضه حيث قال : إن من قصد قبل مفارقة السور مثلاً أن يقيم خارجه إقامة تقطع السفر ؛ لانتظار رفقة كما يقع للحجاج في إقامتهم بالبركة . امتنع عليهم القصر قبل البركة وفيها ، وأنهم إذا سافروا الآن . جاز القصر لمن قصد مرحلتين لا دونهما) ، نقله الجمل عن البرماوي^(١) .

قوله : (وإن تخلله خراب) أي : ليس به أصول أبنية ، فما به ذلك . . أولي ؛ فالخراب المتخلل بين العمران وإن صار أرضاً محضة لا أثر للبناء فيه يشترط مجاوزته ، قال في « الإيعاب » : (كأن كان أحدهما في وسط البلد فاصلاً بين جانبيه . . فيشترط فيمن أنشأ السفر من أحدهما مفارقة العمران من الجانب الآخر بلا خلاف) .

قوله : (أو نهر أو ميدان) بفتح الميم ويكسر : قال في « المصباح » : (ماد ميداً : من باب باع ، وميداناً بفتح الياء : تحرك ، والميدان - بفتح الميم وسكون الياء - من ذلك ؛ لتحرك جوانبه عند السباق ، والجمع : ميادين ، مثل : شيطان وشياطين)^(٢) .

قوله : (ليفارق محل الإقامة) تعليل لاشتراط الخروج من العمران ، قال في « التحفة » : (ومنه : المقابر المتصلة به ، ومطرح الرماد ، وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما بحثه الأذرعى

(١) فتوحات الروهاب (٥٩١/١) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (ميد) .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ مَجَاوِزَةُ الْخَرَابِ الَّذِي وَرَاءَهُ ، وَلَا الْمَزَارِعَ وَالْبَسَاتِينَ الْمَتَّصِلَةَ بِالْبَلَدِ وَإِنْ كَانَتْ مُحَوَّطَةً ، أَوْ كَانَ فِيهَا دُورٌ تُسْكَنُ فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ فِيهِمَا

وَبَيَّنْتَ مَا فِيهِ فِي « شَرْحِ الْبَابِ » ، وَأَنْ كَلَامَ صَاحِبِ الْمَعْتَمَدِ - أَي : أَبِي نَصْرِ الْبَنْدِينَجِيِّ - وَالسَّبْكِيِّ مَصْرُوحٌ بِخِلَافِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا هُنَا وَفِي الْحَلَةِ الْآتِيَةِ وَاضِحٌ (انْتَهَى ^(١)) ، وَهُوَ : أَنَا إِذَا لَمْ نَعْتَبِرْ لِبَسَاتِينَ وَإِنْ كَانَتْ تُسْكَنُ نِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ . . فَلَا يَعْتَبَرُ مَا ذَكَرَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ ، وَلِذَا : اعْتَمَدَهُ لِعَلَامَةِ الْحَفْنِيِّ ، خِلَافاً لـ (ع ش) فَاعْتَمَدَ بَحْثَ الْأَذْرَعِيِّ ، وَفَرَّقَ بَأَنَّ الْبَسَاتِينَ لَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهَا لَا نَادِراً ، بِخِلَافِ مُرَافِقٍ لِقَرْيَةٍ مِنْ نَحْوِ مَطْرَحِ الرَّمَادِ وَمَلْعَبِ الصَّبِيَّانِ فَإِنَّ الْحَاجَةَ الْمُؤَكَّدَةَ ، بَلْ لِضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ هَلِ الْقَرْيَةُ لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهَا فَاشْتَرَطَ مَجَاوِزَتَهَا ، فَلْيَتَأَمَّلْ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (وَأَفْهَمَ كَلَامَهُ) أَي : الْمَصْنُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ : (الْخُرُوجُ مِنَ الْعِمْرَانِ) فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْعِمْرَانِ مَعَ عَدَمِ الْخُرُوجِ مِنَ الْخَرَابِ الَّذِي وَرَاءَهُ . كَرْدِي ^(٣) .

قَوْلُهُ : (أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ مَجَاوِزَةُ الْخَرَابِ الَّذِي وَرَاءَهُ) أَي : الْعِمْرَانُ إِنْ اتَّخَذُوهُ مَزَارِعَ أَوْ هَجَرَوْهُ بِالتَّحْوِيطِ عَلَى الْعَامَرِ ، لَا بِمَجْرَدِ تَرْكِ التَّرَدُّدِ إِلَيْهِ ، أَوْ ذَهَبَتْ أَصُولُ أُبْنَيْتِهِ ؛ أَي : الْأَسَاسَاتِ ، إِلَّا . . . اشْتَرَطَ مَجَاوِزَتَهُ ، قَالَ الْجَوْنِيُّ : (وَلَوْ سَوَّرُوا عَلَى الْعَامَرِ سَوْرًا وَعَلَى الْخَرَابِ سَوْرًا . . فَلَا يَدْخُلُ مِنْ مَجَاوِزَةِ السُّورِينَ) ^(٤) ، قَالَ (ع ش) : (وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَيُقَالُ : الْأَقْرَبُ : عَدَمُ اشْتِرَاطِ مَجَاوِزَةِ الثَّانِي ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِهِ مَعَ وَجُودِ التَّحْوِيطِ عَلَى الْعَامَرِ) ، فَلْيَتَأَمَّلْ ^(٥) .

قَوْلُهُ : (وَلَا الْمَزَارِعَ وَلِبَسَاتِينَ) أَي : وَلَا يَشْتَرُطُ مَجَاوِزَتَهُمَا ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْخَرَابِ .

قَوْلُهُ : (الْمَتَّصِلَةَ بِالْبَلَدِ) أَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ عَنْهَا . . فَلَا يَشْتَرُطُ مَجَاوِزَتَهُمَا اتِّفَاقاً .

قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَتْ مُحَوَّطَةً) أَي : وَغَيْرِ الْمَحَوَّطَةِ الْمَفْهُومَةِ بِالْأَوَّلِيِّ .

قَوْلُهُ : (أَوْ كَانَ فِيهَا) أَي : الْمَزَارِعَ وَالْبَسَاتِينَ .

قَوْلُهُ : (دُورٌ تُسْكَنُ فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ) أَي : كَأَيَّامِ الْحَرِّ مَثَلًا .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَي : عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْمَجَاوِزَةِ .

قَوْلُهُ : (الْمَعْتَمَدُ فِيهِمَا) أَي : فِي الصُّورَتَيْنِ ؛ أَعْنِي : صُورَةَ الْخَرَابِ وَصُورَةَ الْمَزَارِعِ



(١) تحفة المحتاج (٣٧٢/٢) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢٤٩/٢ - ٢٥٠) .

(٣) المواهب المدنية (١٥٦/٣) .

(٤) نهاية المطلب (٤٢٥/٢) .

(٥) حاشية الشيرازي (٢٥١/٢) .

والقريتان المتصلتان كالقرية ، فإن انفصلتا ولو يسيراً.....

والبساتين مع الغائيتين في الصورة الثانية ؛ فإن الخلاف ثابت في الجميع ، فقل : يشترط مجاوزة الخراب الذي وراءه ؛ لأنه معدود من البلد ، وكذا البساتين ، وهو قول الإمام دون المزارع عنده^(١) ، وقال الغزالي : (يشترط مجاوزة المحوطة)^(٢) ، وفي « الروضة » : (يشترط مجاوزة المسكونة في بعض أيام السنة)^(٣) ، قال في « الأسنى » نقلاً عن « المجموع » : (وفيه نظر ، ولم يتعرض له الجمهور ، والظاهر : أنه لا يشترط مجاوزتها ؛ لأن ذلك لا يجعلها من البلد ، قال في « المهمات » : وبه الفتوى)^(٤) .

قوله : (والقريتان المتصلتان) أي : ولو بعد أن كانتا منفصلتين كما أشار إليه صاحب « التقریب » . « إيعاب » أي : القاسم بن القفال الكبير الشاشي ، و« التريب » كتاب له شرح علو « مختصر المزني » جليل المقدار ، وهو الذي قال في حقه الإمام النووي : (من كان عنده هذا الكتاب . . استغنى به عن غيره) أو كما قال^(٥) .

قوله : (كالقرية) أي : فيشترط مجاوزتهما معاً وإن اختلفتا اسماً ما لم يكن بينهما سور كما هو ظاهر ، وإلا . . اشترط مجاوزة السور فقط ، ولعل المراد بها : ما يشمل القرية والبلدة ، قال (سم) : (والحاصل من مسألة القريتين : أنهما إن اتصل بنيانهما ولم يكن بينهما سور . . اشترط مجاوزتهما ، وإن كان بينهما سور . . اشترط مجاوزته فقط وإن اتصل البنيان) ، تأمل^(٦) .

قوله : (فإن انفصلتا) أي : القريتان ، محترز (المتصلتان) .

قوله : (ولو يسيراً) أي : حتى لو كان بينهما ذراع . . لم يشترط مجاوزة الأخرى ، بل يقصر بمفارقة قريته ، كذا نقله الإمام النووي عن الماوردي^(٧) ، قال في « الإيعاب » : (وهو ظاهر في ترجيحه ، لكن ينبغي حملة على ما يأتي ، وضبط الإمام الاتصال بأن يكون مثل ما يقع بين محلتين متواليتين في بلد ، وإلا . . فهما منفصلتان ، واعترض بأنه لا ينضبط ، وبأن الأولى : الضبط بالعرف ، وهو ظاهر ، ولعل مراد صاحب « الوافي » بأن تكون إحداهما بحيث تستعير من

(١) نهاية المطلب (٢/٤٢٥) .

(٢) الوسيط (٢/٢٤٤) .

(٣) روضة الطالبين (١/٣٨١) .

(٤) أسنى المطالب (١/٢٣٥) .

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٦٠٨) .

(٦) انظر « فتوحات الرباب » (١/٥٩١) .

(٧) المجموع (٤/٢٨٩) .

فلكلّ حُكْمُهَا . ويُعتَبَرُ في سفرِ الْبَحْرِ الْمُتَّصِلِ سَاحِلُهُ بِالْبَلَدِ الْخُرُوجُ مِنْهَا (مَعَ رُكُوبِ السَّفِينَةِ)
وَجَرِيهَا ، أَوْ جَرِي الزُّورِقِ إِلَيْهَا ؛ قَالَ الْبَغَوِيُّ

الأخرى ، نحو : الغربال والنار ، ثم رأيت الأذرعى استحسّن الضبط بالعرف واستشكل كلام
الموردي (انتهى ، وهو الذي اعتمده في « التحفة » ، وكذا الرملّي في « النهاية » ^(١) .

قوله : (فلكل) أي : من القريتين المنفصلتين .

قوله : (حكمها) أي : فيكفي مجاوزة إحداهما ؛ أي : قرية المسافر فقط ، خلافاً لابن سريج
فاشترط مجاوزة المتقاربتين .

قوله : (ويعتبر في سفر البحر) أي : في حق أهل البلد المجاور للبحر لا غيرهم ممن يأتي
إليهم بقصد نزول السفينة ؛ فلا يتوقف قصرهم على بلد السفينة ؛ لأنهم يقصرون بمجاوزة عمران
لدهم أو سورهم . (ع شر) ^(٢) ، وهو جلي .

قوله : (المتصل ساحله بالبلد) أي : بعمرانه حقيقة على ما يقتضيه ظاهر عبارة البغوي
صاحب « الحاوي » ، فسوّى انفصل الساحل عنها ولو يسيراً . قصر بمجرد مجاوزة السور أو
لعمران ، لكن الذي يتجه الضبط هنا بمثل ما تقرر قريباً وخرج باتصال الساحل بالبلد : ما لو كان
بينهما فضاء . . فيترخص بمجرد مفارقة العمران اتفاقاً .

قال في « القاموس » : (والساحل : ريف البحر ، وشاطئه مقلوب ؛ لأن الماء ساحله - أي :
غهره - وكان القياس : مسحولاً ، أو معناه : ذو ساحل من الماء إذا ارتفع المد ثم جزر فجرف
ما عليه) ^(٣) ، قال (سم) : (وانظر ما المراد بـ « ساحله » - أي : هنا - ولعله طرفه الأخير من جهة
البر ، وهو : الشط) .

قوله : (الخروج منها) أي : من البلد ، وهذا نائب فاعل (يعتبر) .

قوله : (مع ركوب السفينة وجريها) هذا في السواحل التي اتصلت السفينة فيها بالبلد .

قوله : (أو جري الزورق إليها) أي : إلى السفينة ، وهذا يكون في السواحل التي لا تصل
السفينة إليها ؛ لقلة عمق البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق ، وحينئذ : فإذا جرى الزورق
إليها . . كان ذلك أول سفره ؛ أي : آخر مرة ، وإلا : فما دامت تذهب وتعود . . فلا يترخص .

قوله : (قاله البغوي) أي : ما ذكر من اشتراط ركوبه وجريها أو جري الزورق إليها .

(١) تحفة المحتاج (٣٧٢/٢) ، نهاية المحتاج (٢٥١/٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٢٥٣/٢) .

(٣) القاموس المحيط (٥٧٧/٣) ، مادة : (سحل) .

وأقره ابنُ الرِّفْعَةِ وغيرُهُ . وظاهرُ قولِ المصنِّفِ : (فِيمَا لَا سُورَ لَهُ) أَنَّهُ : خاصٌّ بما لا سُورَ لَهُ ، وهوَ متَّجِهٌ

قوله : (وأقره ابن الرفعة وغيره)^(١) أي : لكن في « المجموع » : إذا صار خارج البلد . . ترخص وإن كان ظهره ملصقاً بالسور^(٢) ، وآخر العمران كالسور ، فيحتمل أن يقال : سير البحر يخالف سير البر ، ويمنع أن آخر العمران كالسور ، ويحمل كلام البغوي على ما لا سور له ، وهذا أوجه ؛ لأن به يجمع بين الكلامين ، ويؤيده كما قاله شيخنا شيخ الإسلام زكريا : أنه لو اتصلت قرية لا سور لها بأخرى كذلك . . كانتا كقرية ، بخلاف اتصال قرية لها سور بأخرى ، نقله الكردي عن « شرح التنبيه » للخطيب^(٣) .

قوله : (وظاهر قول المصنف فيما لا سور له) أي : من البلد أو القرية التي بساحل البحر . قوله : (أنه) أي : ما تقرر من اشتراط ركوب السفينة . . إلخ ، وهذا خبر (وظاهر) . قوله : (خاص بما لا سور له) أي : بخلاف ما له سور فالعبرة فيه بمجاورة سوره فقط ، قال في « الإيعاب » : (سير البحر يخالف سير البر ، وكأنه لأن العرف لا يعد المسافر فيه مسافراً ولو من بلد لها سور إلا بعد ركوب السفينة أو الزورق ، بخلافه في البر فإنه بمجرد مجاورة السور أو العمران وإن ألصق ظهره بها يعد مسافراً ، وفيه ما فيه ، وعليه : فلا ينافي ما تقرر من أنه لا فرق هنا بين بلد لها سور وما لا سور لها فعرفهم بينهما في أنه لو اتصلت قرية لا سور لها بأخرى كذلك . . كانتا كالقرية كما مر ، بخلاف اتصال قرية لها سور بأخرى ؛ لأن السور بين البادين يعدهما غير مجتمعتين عرفاً ، بخلاف ما إذا لم يكن بينهما سور ، أما في مسألتنا . . فالعرف قاض بما ذكره البغوي ، سواء كان للبلد سور أم لا) انتهى^(٤) .

قوله : (وهو متجه) أي : وفقاً للشيخ الخطيب كما مر ، وخلافاً للرملّي فإنه قال : (لو سافر من بلدة لها سور وأراد السفر في البحر . . لم يترخص بمفارقة السور ، بل حتى تسير السفينة ، ومثل السور فيما لا سور لها ما قام مقامه فلا بد من مجاوزة ذلك وجري السفينة أو الزورق ، ولا يكتفى بأحدهما ، وهذا معنى أن سير البحر يخالف سير البر)^(٥) .

(١) التهذيب (٣٠٠/٢) ، كفاية النبيه (١٣٢-١٣١/٤) .

(٢) المجموع (٢٨٨/٤) .

(٣) المواهب المدنية (١٥٨/٣) .

(٤) انظر « المواهب المدنية » (١٥٨/٣) .

(٥) حواشي الرملّي على شرح الروض (٢٣٦-٢٣٥/١) .

(و) أَوَّلُهُ لساكني الخيام (مُجَاوِزَةُ الْحِلَّةِ)

قال (سم) : (بقي أن الرملي رحمه الله قال : إن جرت السفينة في طول البلد . لا يعد مسافراً حتى يجاوزها ، وهذا ما قاله بحسب ما ظهر له ، ولعل المراد : أنها سارت على محاذاة المقدار الذي كانت واقفة فيه ؛ بحيث لو كان ابتداء في محل السير . احتيج في السفر إلى جريها عنه ، بخلاف ما إذا بعدت عن السط وسارت في جهة طول البلد) ، فليتأمل .

قوله : (وأوله) أي : السفر الطويل والقصير ، نظير ما مر .

قوله : (لساكني الخيام) أي : كالأعراب ، قال جمع : (الخيمة : بيت من أربعة أعواد تنصب وتسقف بشيء من نبات الأرض ، وجمعها : خيم بحذف الهاء كتمر وتمر ، وتجمع الخيم على خيام ككلب وكلاب ، فالخيام جمع الجمع ، وأما المتخذة من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر . فلا يقال له : « خيمة » ، بل « خباء » وقد يتجاوزون فيطلقونه على غيره) انتهى .

وفي « المصباح » عن بن الأعرابي كذلك^(١) ، لكن صنيع « القاموس » يقتضي أن ذلك حقيقي حيث قال : (الخيمة : أئمة فوق أبنائين وكل بيت مستدير ، أو ثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها لثام ويستظل بها في الحر ، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر ، الجمع : خيمات وخيام وخيم وخيم بالفتح وكعنب . . .) إلخ^(٢) ، فقوله : (كل بيت مستدير) يقتضي أنه معنى لغوي ، وهو شامل للمتخذ من ثياب . . . إلخ ، إلا أن الشارح في (التعزيز) نبه على أن صاحب « القاموس » غلط فيه^(٣) ، وله نظائر ، ولعل هذا منها ، وقد نقلت في (أَعْذَارُ الْجَمَاعَةِ) عبارة « التحفة » في ذلك فانظرها هناك .

قوله : (مجاوزة الحلة) أي : فقط ، كذا في « التحفة » و« النهاية » وغيرهما^(٤) ، قيل : (إن رادوا بقولهم : « فقط » عدم مجاوزة حلة أخرى ؛ لأنها كالقري فيما تقدم . فهو صحيح ، وإن أرادوا : عدم مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ومرتكض الخيل وإن لم يكن شيء من ذلك . فهو ضعيف) انتهى ، وأجيب بأن معناه : أنه يكفي مجاوزة الحلة ، ولا يشترط مجاوزة ما ذكره بعده من العرض ونحوه ، ويصور ذلك بما إذا اتسعت المذكورات جداً . فصح قولهم :

(١) المصباح المنير ، مادة : (جيم) .

(٢) القاموس المحيط (١٥٤/٤) ، مادة : (خيم) .

(٣) تحفة المحتاج (١٧٥/٩) .

(٤) تحفة المحتاج (٣٧٢/٢ - ٣٧٣) ، نهاية المحتاج (٢٥١/٢) .

بكسرِ الحاءِ ؛ وهي : بيوتٌ مجتمعةٌ وإن تفرقت ،
 (فقط) ^(١) ، ولذا : قال في « البهجة » :

وبعد حِلَّةٍ وعرض الوادي لا الطول والإهباط والإصعادِ
 قلت فإن كان اتساعها فرطٌ فغير قدر العرف، ليس يُشترطُ ^(٢)
 وسيأتي في الشرح التصريح بذلك ، فليتأمل .

قوله : (بكسر الحاء) أي : المهملة وتشديد اللام بدون ميم في أدله ، هذه عبارة الشيخين وغيرهما ^(٣) ، وعبر ابن المقري في « الروض » بالمحلة بميم في أوله ، وفسره شارحه بمنزلة القوم قال : (وكلاهما صحيح ؛ إذ معناهما في الحقيقة واحد) ^(٤) .

قوله : (وهي) أي : الحلة .

قوله : (بيوت مجتمعة) هذا هو المراد هنا ، وأما في اللغة . . فاسم للقوم النازلين ، قال في « المصباح » : (والحِلَّة - بالكسر - : القوم النازلون ، وتطلق الحِلَّة على البيوت مجازاً تسمية للمحل باسم الحال ، وهي : مئة بيت فما فوقها ، والجمع : حلال بالكسر وحلل أيضاً ، مثل : سدره وسدر) ^(٥) ، وقال في « القاموس » : (الحِلَّة - بالكسر - : القوم النزول ، وهيئة الحلول ، وجماعة بيوت الناس ، أو مئة بيت ، والمجتمع ، والجمع : حلال) ، تأمل ^(٦) .

قوله : (وإن تفرقت) أي : البيوت ، قال في « الكبرى » : (هذا التعبير مخالف لما أطبقوا عليه من التعبير بأن الحلة : بيوت مجتمعة أو متفرقة ، وتبعهم الشارح على التعبير به في « التحفة » و« فتح الجواد » .

نعم ؛ عبر في « الإمداد » بما عبر به هنا ، ولعل هذا أصل الحلة ، وما أطبقوا عليه بيان للمراد منها هنا) انتهى ^(٧) .

ويحتمل على بعد أن الضمير راجع للخيام السابق لا للحلة ، ثم رأيت عبارة « الروض » صريحة

(١) تحفة الحبيب (١٥٣/٢) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٦) .

(٣) منهاج الطالبين (ص ١٢٨) ، المحرر (ص ٦١) .

(٤) أسنى المطالب (٢٣٥/١) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (حلل) .

(٦) القاموس المحيط (٥٢٧/٣) ، مادة : (حلل) .

(٧) المواهب المدنية (١٥٩/٣) .

ولا بدّ أيضاً من مفارقتها ذرافقها ؛ كمعاطن الإبل ، ومطرح الرّماد ، وملعب الصّبيان ، والنّادي - ونحوها ؛ كالماء والمخبط

فيه وهي : (ويفارق خيام الحي ومرافقهم ومعاطن إبلهم وإن تفرقت الخيام إن اتحدت المحلة . . .) إلخ^(١) .

قوله : (ولا بدّ أيضاً) أي : كاشتراط مجاوزة الحلة .

قوله : (من مفارقتها) أي : المسافر من الخيام .

قوله : (مرافقها) هذا يفيد أن المرافق لا تدخل في مسمى الحلة ، لكن التعليل الآتي يفيد الدخول فيه ، بل في « التحفة » التصريح به حيث قال : (ويشترط مجاوزة مرافقها ؛ كمطرح رماد . . إلى أن قال : وقد يشمل اسم الحلة جميع هذه فلا ترد عليه . . .) إلخ^(٢) ، وعبارة « شرح المنهج » : (ويدخل في مجاوزتها عرفاً مجاوزة مرافقها منها) ، تأمل^(٣) .

قوله : (كمعاطن الإبل) تمثيل للمرافق ، والمعاطن : جمع معطن بكسر الطاء ، قال في « المصباح » : (العطن للإبل : المناخ والمبرك ، ولا يكون إلا حول الماء ، والجمع : أعطان ، مثل : سبب وأسباب ، وامعطن : وزان مجلس مثله . . إلى أن قال : والمراد بـ « المعاطن » في كلام الفقهاء : المبارك)^(٤) .

قوله : (ومطرح الرماد) أي : موضع طرحه كالقمامة .

قوله : (وملعب الصبيان) أي : محل لعبهم .

قوله : (والنادي) أي : مجتمع القوم ، قال في « المصباح » : (ندا القوم ندواً من باب قتل : اجتمعوا ، ومنه : النادي . وهو : مجتمع مجلس القوم ومتحدّثهم)^(٥) .

قوله : (ونحوها) أي : المذكورات .

قوله : (كالماء والمخبط) أي : المختصان بها كما في « التحفة » و « النهاية »^(٦) ، قال (ع ش) : (ظاهره : وإن بعدا ، ولو قيل : باشتراط نسبتها إليها عرفاً . . لم يكن بعيداً)^(٧) .

(١) انظر « أسنى المطالب » (٢٣٥ / ١) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٧٣ / ٢) .

(٣) فتح الوهاب (٦٩ / ١) .

(٤) المصباح المنير ، مادة : (عطن) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (ندا) .

(٦) تحفة المحتاج (٣٧٣ / ٢) ، نهاية المحتاج (٢٥٢ / ٢) .

(٧) حاشية الشبرايملي (٢٠٢ / ٢) .

إِلَّا أَنْ يَتَّسِعَا بَحِثُ لَا يَخْتَصَّانَ بِالنَّازِلِينَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ مَوَاضِعِ الْإِقَامَةِ فَاعْتَبِرَتْ مَفَارِقَتُهُ .
وَأَتَّحَادُ الْحِلَّةِ بِاتِّحَادِ مَا يَسْمُرُونَ فِيهِ وَاسْتِعَارَةُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ ،

قوله : (إِلَّا أَنْ يَتَّسِعَا) أي : الماء والمحتطب .

قوله : (بَحِثُ لَا يَخْتَصَّانَ بِالنَّازِلِينَ) أي : فلا يشترط مجاوزتهما ، قال في « الإيعاب » :
(ويظهر : جريان هذا التقييد في نحو مطرح الرماد أيضاً ؛ وكأن وجه النخصيص : أن الغالب في
هذين الاشتراك فاحتيج لتقييدهما بما ذكر ، بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك) ، تأمل .
قوله : (لِأَنَّ ذَلِكَ) أي : كلاً من المعاطن وم طرح الرماد . . . إلخ ؛ فهو تعليل لاشتراط مفارقة
ذلك ، فلو قال : لأنها بالتأنيث وإرجاع الضمير إلى المرافق . . . لكان أخصر ، تأمل .

قوله : (مِنْ جُمْلَةِ مَوَاضِعِ الْإِقَامَةِ) أي : في الخيام .

قوله : (فَاعْتَبِرَتْ مَفَارِقَتَهُ) أي : المذكور من المرافق ، وقضية اعتبار ما ذكر هنا مع عدم
التعرض له في القرية : أنه لا يشترط مجاوزته فيها ، وهو كذلك على المعتمد ، خلافاً لمن استظهر
الاشتراط فيها أيضاً ؛ وذلك أن للقرية ضابطاً ، وهو : مفارقة العمران أو السور أو الخندق ،
بخلاف الحِلَّةِ ، ثم ما تقرر من الاكتفاء بمجاوزة الحِلَّةِ والمرافق إن كانت بمستوى . . . قال في
« التحفة » : (فَإِنْ كَانَتْ بَوَادٍ وَسَافِرٍ فِي عَرْضِهِ وَهِيَ بِجَمِيعِ الْعَرْضِ أَوْ رُبُوعٍ أَوْ وَهْدَةٍ . . . اشترطت
مجاوزة العرض ومحل الهبوط ومحل الصعود إن اعتدلت هذه الثلاثة ، وإن أفرطت سعتها أو كانت
ببعض العرض . . . اكتفي بمجاوزة الحِلَّةِ ومرافقها ؛ أي : التي تنسب إليه عرفاً كما هو ظاهر ،
ويفرق بينها وبين الحِلَّةِ في المستوي بأنه لا مميز ثم بخلافه هنا)^(١) .

قوله : (وَاتِّحَادُ الْحِلَّةِ . . .) إلخ ، هذا مرتبط بقوله : (وَهِيَ بِيُوتُ مَجْتَمِعَةٍ . . .) إلخ .

قوله : (بِاتِّحَادِ مَا يَسْمُرُونَ فِيهِ) أي : بحيث يجتمع أهلها في نادٍ واحد للسمر ؛ أي : الحديث
ليلاً ؛ ففي « القاموس » : (السمر : محرقة الليل وحديثه وظل القمر والذهب كالسمير والسمار
مجلس الشَّمَار ، والسمير المسامر وكسكيت : صاحب السمر ولا أفعله م سمر السمير)^(٢) .

قوله : (وَاسْتِعَارَةُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ) أي : وباستعارة . . . إلخ ، فهو عطف على مدخول
الباء ، قال في « النهاية » : (وَلَوْ نَزَلَ بِمَحَلٍّ مِنْ بَادِيَةٍ وَحْدَهُ . . . اشترط مفارقتَهُ وَمَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ عَرَفًا
فِيمَا يَظْهَرُ ، وَهُوَ مُحْمَلٌ مَا بَحِثَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ رَحْلَهُ كَالْحِلَّةِ فِيمَا ذَكَرَ) انتهى^(٣) ، ولعله أراد

(١) تحفة المحتاج (٢/٣٧٣-٣٧٤) .

(٢) القاموس المحيط (٢/٧٤) ، مادة : (سمر) .

(٣) نهاية المحتاج (٢/٢٥٢) .

وَالْأَمْرُ . فَكَالْقَرِيتَيْنِ فِيْمَا مَرَّ . (وَيَنْتَهِي سَفَرُهُ)

بد (البعض) : شيخه في « شرح المنهج » فإنه قال فيه : (وظاهر : أن ساكن غير الأبنية والخيام كنازل بطريق خال عنهما . رحله كالحلّة فيما تقرر)^(١) أي : وكأن المراد بما ينسب إليه : نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم تتحد الحلّة ؛ بأن لم يتحد ما يسمرون فيه ولم يستعر بعضهم من بعض .

قوله : (فكالقريتين فيما مر) أي : فلكل حكمه ، فلو كان لكل حلّة مرافق خاصة بها . . فكالقريتين في اعتبار كل واحدة بما لها على حدثها كالقرى السابقة ، قال الشيخ الشرقاوي : (والحاصل : أن المسافر من العمران مبدأ سفره مجاوزة سور مختص ببلده صوّب مقصده ، فإن لم يوجد سور كذلك . . فمجاوزة الخندق ، فإن لم يوجد خندق . . فمجاوزة القنطرة ، فإن لم يوجد شيء من ذلك . . فمجاوزة العمران ، والمسافر من الخيام مبدؤه : مجاوزة تلك الخيام ومرافقها ، ومجاوزة عرض الوادي إن سافر في عرضه ، ومهبط إن كان في ربوة ، ومصعد إن كان في وهدّة إن اعتدلت الثلاثة ، والمسافر من محل لا عمران به ولا خيام مبدأ سفره : مجاوزة رحله ومرافقه ، لهذا كله في سفر البر ، ومرتفع البحر) ، تأمل^(٢) .

قوله : (وينتهي سفره) لما فرغ من بيان المحل الذي إذا وصل إليه يصير مسافراً . . شرع في بيان المحل الذي إذا وصل إليه . . ينقطع سفره ، قال العلامة الكردي رحمه الله : (ظهر للفقير في ضبط أطراف هذه المسألة أن تقول : إن السفر ينقطع بعد استجماع شروطه بأحد خمسة أشياء :

الأول : بوصله إلى مبدأ سفره من سور أو غيره وإن لم يدخله ، وفيه مسألتان : إحداهما : أن يرجع من مسافة القصر إلى وطنه ، وقيدته في « التحفة » بالمستقل ولم يقيدته بذلك في « النهاية » وغيرها .

الثانية : أن يرجع من مسافة القصر إلى غير وطنه فينقطع بذلك أيضاً ، لكن بشرط قصد إقامة مطلقة أو أربعة أيام كوامل .

الثاني : انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع إلى ما سافر منه ، وفيه مسألتان : إحداهما : رجوعه إلى وطنه من دون مسافة القصر .

الثانية : إلى غير وطنه من دون مسافة القصر بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة .

(١) فتح الوهاب (٦٩/١) .

(٢) حاشية الشرقاوي (٢٥٥/١) .

المجوزُ لترخُّصه بالقصرِ وغيره (بِوُضُوْلهِ) ما مرَّ ، ممَّا يُشترطُ مجاوزتهُ في ابتداءِ السَّفرِ

الثالث : بمجرد نية الرجوع وإن لم يرجع ، وفيه مسألتان :

إحداهما : إلى وطنه ولو من سفر طويل بشرط أن يكون مستقلاً ماكثاً .

الثانية : إلى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط ، وهو : نية الإقامة فيما نوى الرجوع إليه ، فإن سافر من محل نيته . . فسفر جديد ، والتردد في الرجوع كالجزم به .

الرابع : انقطاعه بنية إقامة المدة السابقة بموضع غير الذي سافر إليه ، وفيه مسألتان :

إحداهما : أن ينوي الإقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله إليه فينقطع سفره بوصوله إليه بشرط أن يكون مستقلاً .

الثانية : نيتها بموضع عند أو بعد وصوله إليه فينقطع بزيادة شرط ، وهو : كونه ماكثاً عند النية .

الخامس : انقطاعه بالإقامة دون غيرها ، وفيه مسألتان :

إحداهما : انقطاعه بنية إقامة أربعة أيام كوامل غير يومي الدخول والخروج .

ثانيتهما : انقطاعه بإقامة ثمانية عشر يوماً صحاحاً ؛ وذلك فيما إذا ترقع قضاء وطره قبل مضي أربعة أيام كوامل ثم توقع ذلك قبل مضيتها . . . وهكذا إلى أن مضت المدة المذكورة ، فتلخص : أن انقضاء السفر بواحد من الخمسة المذكورة وفي كل واحد منها مسألتان فهي عشر مسائل ، وكل ثانية من مسألتين يزيد أولاهما بشرط واحد ، وهذا لم أقف على من ضبطه كذلك ، والله أعلم^(١) .

قوله : (المجوز لترخُّصه بالقصر وغيره) أي : كالجمع والمسح على الخف ثلاثاً وغيرهما مما

مر .

قوله : (بوصوله) أي : الشخص ، فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل .

قوله : (ما مر) مفعوله .

قوله : (مما يشترط مجاوزته) بيان لما مر ، وذلك : السور أو العمران والحلة مع ما يتعلق

بها .

قوله : (في ابتداء السفر) أي : فلا بد من الوصول إلى نفس السور مثلاً ، وأما تعبير

« الروض » بـ (ينتهي سفره ببلوغه مبدأ سفره)^(٢) . . فقال محشييه : (هذه العبارة غير مستقيمة ؛ لأن مبدأ سفره يجوز فيه القصر في الابتداء ؛ لأنه أول سفره ، فهو ببلوغه في الرجوع مسافر

(١) المواهب المدنية (١٦٤/٣) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » (٢٣٦/١) .

وإن لم يدخله ، وذلك كأن يصل (سورَ وطنه) إن كان مسوراً (أو عُمرانه) أي : عمرانَ وطنه (إن كان) وطنه (غيرَ مسورٍ)

لا مقيم ؛ لأنه فيما له سور خارج السور بشيء يسير . فلا يكفي الانتهاء ببلوغه ، بل ببلوغ نفس السور ؛ ألا يبقى بينه وبينه شيء ، فالبارة الصحيحة أن يقال : ينتهي سفره بمجاوزته مبدأ سفره ، وهي : مجاوزة المبدأ الذي حققناه آنفاً ؛ بأن بلغ نفس السور ، وقس عليه ما لا سور لها ، وما قلته ظاهر ، وإنما بسطت فيه القول ؛ لأنه خفي على بعض الفقهاء ، والله سبحانه أعلم .

وعبارة « الروضة » صحيحة فإنه قال : أن يعود إلى الموضع الذي شرطنا مفارقتها في إنشاء السفر . انتهى ، والذي شرطنا مفارقتها هو السور أو العمران ، وليس هو مبدأ سفره ، وإنما مبدؤه وراءه ، وعبارة الأصفوني وهي عبارة « المنهاج » صحيحة فإنه قال : ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء ، وقد صيرت النسخة ينتهي بمجاوزته مبدأ سفره ، فلتصر النسخ هكذا ^(١) .

قوله : (وإن لم يدخله) أي : ما يشترط مجاوزته فيترخص إلى وصوله لذلك ، قال في « النهاية » : (لا يقال : اقياس : عدم انتهاء سفره إلا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافراً إلا بخروجه منه ؛ لأننا نقول : المنقول الأول ، والفرق : أن الأصل الإقامة ، فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر ، وتحققه بخروجه من ذلك ، وأما السفر . فعلى خلاف الأصل فانقطع بمجرد وصوله وإن لم يدخل) انتهى ^(٢) ، فتأمل بلطف ؛ لثلاث تظن التناقض مع ما مر عن « حاشية الروض » .

قوله : (وذلك) أي : الوصول إلى ما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر .

قوله : (كأن يصل سور وطنه إن كان مسوراً) أي : سواء البلد أو القرية ، قال في « القاموس » : (الوطن محركة ويسكن : منزل الإقامة ، والجمع : أوطان ، ووطن به : يطن ، وأوطن : أقام ، وأوطنه ووطنه واستوطنه : اتخذها وطناً) ^(٣) .

قوله : (أو عمراناه ؛ أي : عمران وطنه) عطف على (سور وطنه) .

قوله : (إن كان وطنه غير مسور) أي : ولم يكن هناك خندق ولا قنطرة ؛ لما مر عن الشراوي ، وكذا بوصوله إلى مرافق الحلة ، قال (ع ش) : (وقياس ما مر في سفر البحر : أن من بالسفينة يترخص إلى إرسائها بالساحل إن لم يكن لها زورق ، وإلى مفارقة الزورق لها آخراً إن كان لها زورق ؛ حيث أتى محل إقامته في عرض البحر ، بخلاف ما لو أتى في طوله . فينقطع ترخصه

(١) حواشي الرملي على شرح لروض (٢٣٦/١) .

(٢) نهاية المحتاج (٢٥٤/٢) .

(٣) القاموس المحيط (٢٩١/٤) ، مادة : (وطن) .



وإن لم ينو الإقامة به . (و) ينتهي أيضاً (بنية الرجوع) وبالتردد فيه من مستقل ما كث ولو بمحل لا يصلح للإقامة - كالمفازة - قبل وصوله مسافة القصر (إلى وطنه) سواء أقصد مع ذلك ترك السفر أو أخذ شيء منه ، فلا يترخص في إقامته

بمحاذاته أول عمران بلده على ما مر عن « سم » عن الرملي (، فتأمله ^(١)) .

قوله : (وإن لم ينو الإقامة به) أي : بالوطن وإن كان ماراً به في سفر ؛ كأن خرج منه ثم رجع من بعيد قاصداً المرور به من غير إقامة ، لا بلد مقصده ولا بلد له فيها أهل وعشيرة لم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهي سفره بوصوله إليها ، بخلاف ما إذا نوى الإقامة بهما . . ينقطع سفره بذلك .

قوله : (وينتهي) أي : سفره المجوز للترخص .

قوله : (أيضاً) أي : كما ينتهي بوصوله إلى سور وطنه أو عمرانته . . . إلخ .

قوله : (بنية الرجوع وبالتردد فيه) أي : هل يرجع أو لا وإن قل تردد كما في « ع ش » ^(٢) .

قوله : (من مستقل) خرج به غيره فلا أثر لنيته ولا لتردده كما سيأتي .

قوله : (ما كث) أي : لا سائر لجهة مقصده ؛ لأن نية الإقامة مع السير لا تؤثر فنية الرجوع فيه كذلك .

قوله : (ولو بمحل لا يصلح للإقامة كالمفازة) بفتح الميم : قال في « المصباح » : (والمفازة : الموضع المهلك ، مأخوذ من فوز بالتشديد إذا مات ؛ لأنها مظنة الموت ، وقيل : من فاز إذا نجا وسلم ، سميت به ؛ تفاؤلاً بالسلامة) ^(٣) .

قوله : (قبل وصوله مسافة القصر) ظرف متعلق بمحذوف حال من الذية .

قوله : (إلى وطنه) أو إلى غيره لكن للإقامة فيه .

قوله : (سواء أقصد مع ذلك) أي : الرجوع إلى الوطن .

قوله : (ترك السفر) أي : بالكلية أو قصد السفر بعد مدة طويلة .

قوله : (أو أخذ شيء منه) أي : من الوطن ، والحاصل : أنه إذا رجع من سفره إلى وطنه . .

انتهى مطلقاً ؛ أي : سواء نوى به الإقامة به أو لا ، كان له فيه حاجة أم لا

قوله : (فلا يترخص في إقامته) لأن النية التي استفاد بها الترخيص قد انقطعت وانقطع سفره ، فلا يقصر ما دام في ذلك المنزل كما جزموا به ، وأما ما أفهمه كلام « الحوي الصغير » ومن تبعه أنه

(١) حاشية الشيراملي (٢٥٣ / ٢) .

(٢) حاشية الشيراملي (٢٦٣ / ٢) .

(٣) المصباح المنير ، مادة ، (فوز) .

ولا رجوعه إلى أن يفارق وطنه ؛ تغليباً للوطن . وخرج به غيره ، وإن كان له أهل وعشيرة .
فَيُتَرَخَّصُ

يقصر . فهو غير معول عليه ؛ لأنه خلاف المنقول ، ولا يقضي ما قصره أو جمعه قبل هذه النية وإن قصر المسافة قبلها ، أفاده في « المغني »^(١) .

قوله : (ولا رجوعه) أي : ولا يترخص في رجوعه من ذلك الموضع .

قوله : (إلى أن يفارق وطنه) متعلق بـ (لا يترخص) يعني : فإن سار لمقصده الأول أو لغيره ولو لمّا خرج منه بسفر جديد . فلا يترخص إلا عند قصد مرحلتين وفارق محله نظير ما يأتي .

قوله : (تغليباً للوطن) تعليل لعدم الترخص في ذلك ، قال في « الأسنى » : (وحكى فيه في « أصل الروضة » وجهاً شاذاً : أنه يترخص إلى أن يصله - أي : الوطن - قال البلقيني : وليس شاذاً ، بل هو مذهب الشافعي المنصوص عليه صريحاً في « البويطي » وغيره ، وعليه العراقيون ، والأول إنما هو طريقة النفال وأتباعه ، وهو خلاف المذهب المعتمد ، وكذا قال غيره ، منهم الأذرعى فقال : ليس شاذاً ، بل هو المذهب الصحيح ، والأول إنما ذكره بعض المراوزة كالإمام والغزالي والبعثي) انتهى^(٢) ، ومع ذلك : الذي اعتمده المتأخرون : الأول .

قوله : (وخرج به غيره) أي : بـ (الوطن) ، ولهذا بيان لمحتركات القيود السابقة في المتن والشرح .

قوله : (وإن كان له فيه) أي : لهذا المسافر .

قوله : (أهل وعشيرة) من عطف التفسير ؛ لقول « القاموس » : (أهل الرجل : عشيرته وذوو قريبه ، الجمع : أهلون وهال وآهال وأهلات ويحرك)^(٣) ، وفي موضع آخر : (عشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون أو قبيلته ، الجمع : عشائر)^(٤) ، وفي « المصباح » : (ويطلق الأهل على الزوجة والأهل أهل البيت ، والأصل : القرابة)^(٥) ، والعشيرة : القبيلة ، والعشير : الزوج ، والعشير : المرأة أيضاً ، والعشير : المعاشر)^(٦) .

قوله : (فيترخص) أي : بقصر وغيره .

(١) مغني المحتاج (١/٤٠٣) .

(٢) أسنى المطالب (١/٢٣٦) .

(٣) القاموس المحيط (٣/٨٦) ، مادة : (أهل) .

(٤) القاموس المحيط (٢/٢٨) ، مادة : (عشر) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (أهل) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (عشر) .

وإن دخله كسائر المنازل . وبـ (نية الرجوع) : ما لو رجع إليه ضالاً عن الطريق .
وبـ (المستقل) : من هو تحت حجر غيره وقهره ؛ كالزوجة والعبد ، فلا ثر لنيّتهم

قوله : (وإن دخله) ما لم ينو الإقامة كما سيأتي في كلامه .

قوله : (كسائر المنازل) أي : لانتفاء الوطن فكانت كبقية المنازل التي ينزلها المسافرون .

قوله : (وبنية الرجوع) أي : وخرج بـ (نية الرجوع) المذكورة في المتن ، فهو عطف على قوله : (به) .

قوله : (ما لو رجع إليه) أي : إلى الوطن .

قوله : (ضالاً عن الطريق) أي : فإنه يترخص ، ما لم يصل وطنه . . فيمتنع حينئذ ترخصه .
كردي^(١) .

قوله : (وبالمستقل) أي : وخرج بالمستقل المذكور في الشرح ، فهو عطف أيضاً على (به) .

قوله : (من هو تحت حجر غيره) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ؛ أي : منعه .

قوله : (وقهره) عطف تفسير .

قوله : (كالزوجة والعبد) مثالان لمن هو تحت حجر غيره الذي هو غير المستقل فإنهما تحت حجر الزوج والسيد ، وكالجندي فإنه تحت حجر الأمير ، قال في « التحفة » : (وكذا جميع الجيش ؛ لأنهم تحت يد الأمير وقهره ؛ إذ له إجبارهم لأنهم كالأجراء تحت يد المستأجر ، وبه يعلم : أن أجير العين تابع لمستأجره كالزوجة مع زوجها)^(٢) ، قال (سم) : (وكذا الصبي مع وليه)^(٣) .

قوله : (فلا أثر لنيّتهم) أي : هؤلاء في قطع السفر ، وكذا في تردددهم في ذلك ، قال (سم) : (نعم ؛ لو شرع - أي : غير المستقل - في الرجوع ؛ بأن سار راجعاً والمحل قريب . . ففيه نظر ولا يبعد الانقطاع ، وإن كان بعيداً . . فيتجه الانقطاع حيث استنع الرجوع ؛ لأنه حينئذ عاصي بالسفر)^(٤) ، وفي الكردي نقلاً عنه : (لا يبعد أنه لو نوى الإقامة ماكثاً وهو قادر على المخالفة وصمم عليها . . أثر) ، فليتأمل^(٥) .

(١) المواهب المدنية (١٦٣/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٨٥/٢ - ٣٨٦) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣٨٦/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣٨٦/٢) .

(٥) المواهب المدنية (١٦٣/٣) .

وبـ (الماكث) : السائر . فلا أثر لنيته حتى يصل إلى المحل الذي نوى الإقامة به ويقيم به ؛ لأنَّ فعله - وهو السير - يخالف نيته ، فألغيت ما دام فعله موجوداً . وبـ (قبل وصوله ما ذكر) :

قوله : (وبالماكث) أي : وخرج بالماكث المذكور في الشرح ، فهو عطف على (به) أيضاً .

قوله : (السائر) أي : إلى جهة مقصده كما يستفاد من « التحفة » و « النهاية » ، ومفهومه : أنه إذا نوى الرجوع وهو سائر لغير مقصده الأول . لا ينقطع ترخصه أيضاً ، وسيأتي ما فيه .
قوله : (فلا أثر لنيته) أي : السائر للرجوع .

قوله : (حتى يصل إلى المحل الذي نوى الإقامة به) أي : سواء كان وطنه أو غيره .
قوله : (ويقيم به) أي : بذلك ، لكن هذا بالنسبة لغير الوطن فقط ، ولو نوى في سفره ذو السفر الطويل الرجوع وذو السفر القصير الزيادة في المسافة ؛ بحيث تحصل بها مسافة القصر . ليس لهما الترخص حتى يكون من حيث نوي إلى مقصدهما مسافة القصر ويفارقا مكانهما ؛ لانقطاع سفرهما بالنية ، ويصيرا بالمفارقة مسافرين سفرأ جديداً فلا يترخص الأول قبل المفارقة ، أفاده في « الأسنى »^(١) ، ومر ما يرافقه .

قوله : (لأن فعله) أي : السائر ، تعليل لعدم تأثير نيته في قطع السفر .

قوله : (وهو السير) جملة معترضة .

قوله : (يخالف نيته) خبر (أن) .

قوله : (فألغيت) أي : النية .

قوله : (ما دام فعله موجوداً) هذا هو المعتمد كما نقله الإمام النووي عن البندنجي وغيره^(٢) ، خلافاً لما ذكره البغوي في « تهذيبه » : أنه يصير مقيماً بذلك ، وعلله بأن الأصل : الإقامة فيعود إليها بمجرد النية^(٣) ، ويؤخذ من التعليل الذي ذكره الشارح : أنه لو تردد هل يقيم أو لا حال سيره بعد انعقاد السفر . لم يؤثر بالأولى .

قوله : (وبقبل وصوله) أي : وخرج بقبل وصول المسافر المستقل الماكث ، فهو عطف على (به) أيضاً .

قوله : (ما ذكر) أي : مسافة القصر .

(١) أسنى المطالب (١/٣٨-٢٣٩) .

(٢) المجموع (٤/٣٠١) .

(٣) التهذيب (٢/٢٩٧) .

ما لو رجع أو نوى الرجوع من بعيد لحاجة . . . فيترخص إلى أن ينتهي سفره . (و) ينتهي أيضاً (بوصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه مطلقاً) من غير تقييد بزمان ، وإن لم يصلح للإقامة ،

قوله : (ما لو رجع أو نوى الرجوع من بعيد لحاجة) أي : كأخذ زاد مثلاً ، قال السيد عمر البصري : (يتردد النظر فيما لو سافر إلى محل بينه وبينه مسافة قصر ولكن وطنه في أثناء الطريق ؛ بحيث تكون المسافة بينه وبينه دون مسافة القصر . . فهل يسوغ له الترخص مطلقاً أو يفصل بين أن يقصد المرور إلى وطنه وألاً يقصده ؟ ولعل الثاني أقرب ، وعليه : فيظهر : أنه يستمر يترخص إلى أن يصله ، فإذا وصله . . انقطع ترخصه ، ثم ينظر بعد ذلك إذا شرع في السير إن كان بمقدار مسافة . . ترخص ، وإلا . . فلا) انتهى ، لكن قول الشارح السابق : (فلا يترخص في إقامته ولا رجوعه إلى أن يفارق وطنه تغليباً) كالصريح أنه لا يسوغ له الترخص مطلقاً ، فليتأمل .

قوله : (فيترخص) أي : بقصر وغيره .

قوله : (إلى أن ينتهي سفره) أي : بوصوله إلى الوطن أو المحل الذي يريد الإقامة فيه أربعة أيام صحاح كما سيأتي ، بخلاف الوطن ؛ لأن له قوة لا توجد في غيره .

قوله : (وينتهي أيضاً) أي : كما ينتهي السفر بوصوله نحو السور ونية لرجوع إلى الوطن .

قوله : (بوصول موضع) أي : غير وطنه ، سواء فيه أهله أو لا ؛ لأنه لا تلازم بين الإقامة والتوطن ، ثم محل انتهاء السفر وانقضائه في هذه المسألة : إذا شرع في الإقامة التي نواها ؛ وهي المطلقة في الأولى والأربعة فما فوق في الثانية ، بخلاف ما لو نوى الإقامة المذكورة ولم يشرع فيها ، بل كان بينه وبينها غرض . . فلا ينتهي بمجرد الوصول إليه كما سيأتي ما يوضحه .

قوله : (نوى المستقل) أي : وهو المسافر الذي لم يكن في حجر غيره وقهره ، أما غير المستقل ؛ كزوجة وقن . . فلا أثر لنيته المخالفة لنية متبوعه كما مر .

قوله : (الإقامة فيه) أي : في ذلك الموضع ، سواء كان له فيه حاجة أو لا ، وسواء كان وقت النية ما كثراً أو سائراً ، أفاده البجيرمي^(١) .

قوله : (مطلقاً من غير تقييد بزمان) أي : لا قليل ولا كثير .

قوله : (وإن لم يصلح للإقامة) أي : كالمفازة عملاً بنيته ، وإن لم يمكنه التخلف عن القافلة عادة ثم اتفقت له الإقامة . . فذاك ، وإلا . . فيكون مسافراً سافراً جديداً بمجاوزة ما نوى الإقامة به .

(ع ش)^(٢) .

(١) التجريد لنفع العبيد (٣٥٢ / ١) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٢٥٤ / ٢) .

(أَوْ) نَوَى أَنْ يُقِيمَ فِيهِ (أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ) بلياليها (صَحِيحَةٌ) أي : غَيْرَ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ الْحَطَّ وَفِي الثَّانِي الرَّحِيلَ ، وَهُمَا مِنْ أَشْغَالِ السَّفَرِ

قوله : (أَوْ نَوَى أَنْ يُقِيمَ) أي : المستقل .

قوله : (فِيهِ) أي : فِي مَوْضِعٍ عَيْنَهُ ، كَذَا قِيدُوهُ ، قَالَ (سَم) : (مَفْهُومُهُ : أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِي أَثْنَاءِ سَفَرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ مَحَلٍّ . . لَمْ يَنْقَطِعْ سَفَرُهُ إِلَّا إِنْ مَكَثَ بِمَحَلٍّ قَاصِدِ الْإِقَامَةَ فِيهِ ، فَلْيُرَاجَعْ ، وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا قَصِدَ ذَلِكَ بَعْدَ انْعِقَادِ سَفَرِهِ وَإِلَّا . . فَبِإِنْقِطَاعِ سَفَرِهِ نَظَرٌ) (١) .

قوله : (أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بَلَيَالِيهَا) أي : فَالليالي تابعة للأيام ، فَلَوْ دَخَلَ فِي أَثْنَاءِ لَيْلَةٍ . . لَعَا الْيَوْمَ قَبْلَهَا وَبَاقِيهَا .

قوله : (صَحِيحَةٌ ؛ أَيْ : غَيْرُ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ) أي : فَلَا يُحْسَبُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ يَوْمِ أَوْ لَيْلَةٍ أَوْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ دَخُولُهُ وَخُرُوجُهُ ، وَتَحْسَبُ اللَّيْلَةُ الَّتِي تَلِي يَوْمَ الدُّخُولِ ، وَكَذَا الْيَوْمُ الَّذِي يَلِي لَيْلَةَ الدُّخُولِ ، وَأَمَّا نَوَلُ الدَّارِكِيِّ - أَيْ : بِفَتْحِ الرَّاءِ - : (لَوْ دَخَلَ لَيْلًا . . لَمْ يُحْسَبِ الْيَوْمُ الَّذِي يَلِيهَا) . . فَضَعِيفٌ كَمَا قَالَاهُ فِي « التَّحْفَةِ » وَ« النِّهَايَةِ » (٢) .

قوله : (لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ الْحَطَّ ، وَفِي الثَّانِي الرَّحِيلَ) تَعْلِيلٌ لَاسْتِثْنَاءِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ ، فَالْمُرَادُ بِ(الْأَوَّلِ) : يَوْمَ الدُّخُولِ ، وَبِ(الثَّانِي) : يَوْمَ الْخُرُوجِ .

قوله : (وَهُمَا مِنْ أَشْغَالِ السَّفَرِ) أي : الْمَقْتَضِي لِلتَّرْخُصِ ، وَهَذَا مِنْ تَتِمَّةِ التَّعْلِيلِ فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْحَطِّ وَالرَّحِيلِ ، وَاعْتَرَضَ عَدَمَ حِسَابِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ بِمَا ذَكَرُوهُ فِي (بَابِ مَسْحِ الْخَفِّ) مِنْ حِسَابِ يَوْمِ الْحَدَثِ وَيَوْمِ النَّزْعِ ، فَإِذَا وَقَعَ الْحَدَثُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مَثَلًا . . حَسَبَ بَاقِي النَّهَارِ مِنَ الْمُدَّةِ وَلَا يَهْمُ لِيَبْتَدَأَ مِنَ الْغَدِ ، وَلِذَا قِيلَ بِحِسَابِنَاهُمَا هُنَا قِيَاسًا عَلَيْهِ ، وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَسَافِرَ لَا يَسْتَوِعِبُ النَّهَارَ بِالسَّيْرِ ، وَإِنَّمَا يَسِيرُ فِي بَعْضِهِ ؛ وَهُوَ فِي يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ سَائِرٌ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، بِخِلَافِ اللَّبَسِ فَإِنَّهُ مُسْتَوَعِبٌ لِلْمُدَّةِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُمَا يُحْسَبَانِ إِنَّمَا يُحْسَبَانِ بِالتَّلْفِيقِ لَا يَوْمَانِ كَامِلَانِ ، فَلَوْ دَخَلَ يَوْمَ السَّبْتِ لِيُخْرِجَ زَوَالَ الْأَرْبَعَاءِ . . أَتَمَّ ، أَوْ قَبْلَهُ . . قَصَرَ ، فَإِنْ دَخَلَ لَيْلًا . . لَمْ تَحْسَبْ بَقِيَّةُ اللَّيْلَةِ عَلَى الْمَعْتَمَدِ وَيَحْسَبُ الْغَدُ ، وَمَقَامُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ دُونَ مَا يُقِيمُهُ لَوْ دَخَلَ نَهَارًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْلَةٌ دَخُولُهُ فَحُكْمُهَا حُكْمُ يَوْمِهِ .

هَذَا ؛ وَاخْتَارَ السَّبْكِيُّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ الرُّخْصَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِعَدَدِ الْأَيَّامِ ، بَلْ بِعَدَدِ الصَّلَوَاتِ ، فَيَتَرَخَّصُ بِإِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً ؛ لِأَنَّهُ الْمَحْقُوقُ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى التَّحْفَةِ (٣٧٦/٢ - ٣٧٧) .

(٢) تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ (٣٧٧/٢) ، نِهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (٢٥٥/٢) .

(و) أَنْ يُقِيمَ فِيهِ (لِحَاجَةٍ لَا تَنْقُضِي إِلَّا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
(رَخَّصَ لِلْمُهَاجِرِينَ فِي إِقَامَةِ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْكُفَّارِ) وَكَانَتْ الْإِقَامَةُ عِنْدَهُمْ مُحَرَّمَةً ،

وسلم حين نزل بالأبطح ، وعلى الصحيح : يمكنه أن يصلي ثلاثاً وعشرين صلاة ، تأمل .
قوله : (وَأَنْ يُقِيمَ فِيهِ) أَي : أَوْ نَوَى أَنْ يُقِيمَ فِي مَوْضِعٍ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْإِقَامَةِ أَيْضاً .
قوله : (لِحَاجَةٍ لَا تَنْقُضِي إِلَّا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ) أَي : الْأَرْبَعَةُ الْأَيَّامُ الصَّحِيحَةُ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا ؛ كَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ حَاجَتَهُ لَا تَنْتَهِجُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ . . فَإِنْ سَفَرَهُ يَنْتَهِي بِمَجْرَدِ وَصُولِهِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَطْمَئِنٌّ بَعِيدٌ عَنْ هَيْئَةِ الْمَسَافِرِينَ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَضْطَرُّ لِلارْتِحَالِ ، بِخِلَافِ التَّوَقُّعِ الْآتِي .
قوله : (لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) دَلِيلٌ لِمَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنَمِّنُ مِنْ أَنَّ السَّرَّ لَا يَنْتَهِي بِإِقَامَةِ مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ ، وَعِبَارَةٌ «التَّحْفَةُ» بَعْدَ قَوْلِ «الْمُنَهَاجِ» : (وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ . . انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوَصُولِهِ) : أَوْ نَوَاهَا عِنْدَ وَصُولِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ مَا كَثُرَ . . انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِالْنِيَّةِ ، أَوْ مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ . . لَمْ يُوَثِّرْ ، أَوْ أَقَامَهَا بِلَانِيَّةٍ . . انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِتَمَامِهَا ، أَوْ نَوَى إِقَامَةَ وَهُوَ سَائِرُ . . لَمْ يُوَثِّرْ ، وَأَصْلُ ذَلِكَ : أَنَّهُ أَبَاحَ الْقَصْرَ بِشَرَطِ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ ؛ أَي : السَّفَرِ ، وَبَيَّنْتَ السَّنَةَ أَنَّ إِقَامَةَ مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ لَا تُؤَثِّرُ ؛ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَاحَ لِلْمُهَاجِرِ إِقَامَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِمَكَّةَ مَعَ حَرَمَةِ الْمَقَامِ بِهَا عَلَيْهِ ، تَأْمَلْ ^(١) .

قوله : (رَخَّصَ لِلْمُهَاجِرِينَ فِي إِقَامَةِ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْكُفَّارِ) أَي : حَيْثُ قَالَ : «يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نَسَكِهِ ثَلَاثاً» ^(٢) وَذَلِكَ فِي عِمْرَةِ الْقَضَاءِ سَنَةَ سَبْعٍ ، فَهَذَا الْخَبَرُ وَارِدٌ فِيهَا ، وَسَبَبُهُ : أَنَّ الْكُفَّارَ لَمَّا مَنَعُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ فِي عِمْرَةِ الْحَدِيدِيَّةِ سَنَةَ سِتٍّ . . اصْطَلَحُوا مَعَهُ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا الْعَامَ الْقَابِلَ سَنَةَ سَبْعٍ وَيَعْتَمِرُ وَيُقِيمُ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ ، وَفِي «الْبَخَارِيِّ» : (فَلَمَّا دَخَلَهَا فِي الْعَامِ الْمَقْبَلِ وَمَضَتْ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ . . أَتَوْا عَلِيّاً فَقَالُوا : مَرَّ صَاحِبُكَ فَلْيَرْتَحِلْ فَقَدْ مَضَى الْأَجَلُ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : «نَعَمْ» فَارْتَحِلْ) ^(٣) .

قوله : (وَكَانَتْ الْإِقَامَةُ عِنْدَهُمْ) أَي : الْكُفَّارُ فِي مَكَّةَ .

قوله : (مُحَرَّمَةٌ) أَي : لِأَنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ قَبْلَ الْفَتْحِ كَمَا تَقَرَّرُ ، وَأَتَى بِهِذَا لِيُنْبَهَ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ إِقَامَةً ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ، فَالِاسْتِدْلَالُ بِمَجْمُوعِ الْخَبَرِينَ .

(١) تحفة المحتاج (٣٧٦/٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٣٣) ، ومسلم (١٣٥٢) عن سيدنا العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (٣١٨٤) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنه .

وَالْتَرخيصُ فيها يدلُّ على بقاء حُكْمِ السَّفرِ فيها ، وفي معناها ما فوقها ودونَ الأربعة ،

قوله : (والترخيص فيها) أي : في الثلاثة ، وهذا بيان لكيفية الاستدلال من الحديث المذكور .

قوله : (يدل على بقاء حكم السفر) انظر من أين هذه الدلالة ؛ فإن غاية ما في الخبر : تجويز الإقامة لهم ثلاثة أيام بعد أن كانت محرمة عليهم ، وهذا لا يقتضي بقاء حكم السفر ، إلا أن يقال : إن معنى الحديث : يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه مترخصاً برخص السفر ؟! فليتأمل .

قوله : (فيها) أي : في الثلاثة بخلاف الأربعة ، وروى مالك في « الموطأ » بسند صحيح : أن عمر رضي الله عنه منع أهل الذمة في الحجاز ثم أذن للتاجر منهم أن يقيم ثلاثة أيام^(١) ، وأما ما في « الصحيحين » عن أنس من قوله : (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقصر حتى أتى مكة ، فأقمنا بها عشراً فلم يزل بقصر حتى رجعنا)^(٢) . فأجابوا عنه بأنهم لم يقيموا بها عشراً ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قدم مكة لأربع خلون من ذي الحجة فأقام بها غير يومي الدخول والخروج إلى منى ، ثم بات بمنى ، ثم سار إلى عرفات ورجع فبات بمزدلفة ، ثم سار إلى منى فقضى نسكه ، ثم إلى مكة فطاف ، ثم رجع إلى منى فأقام بها ثلاثاً يقصر ، ثم نفر منها عند الزوال في ثالث أيام التشريق فنزل بالمحصب وطاف في ليلته للوداع ، ثم رحل من مكة قبل صلاة الصبح فلم يقم أربعاً في مكان واحد ، تأمل^(٣)

قوله : (وفي معناها) أي : الثلاثة في الحديث .

قوله : (ما فوقها ودون الأربعة) أي : غير يومي الدخول والخروج ، واستشكل هذا بأنه غير معقول ؛ لعدم تصويره في الخارج ؛ وذلك أنه إن دخل في أثناء يوم الأحد مثلاً وخرج في يوم الخميس ولو في آخره . صدق عليه أنه أقام ثلاثاً غير يومي الدخول والخروج ، وإن خرج يوم الجمعة . صدق عليه أنه أنام أربعة أيام كوامل ، وأجيب بأنه يتصور بالنية ؛ كأن ينوي أن يقيم أربعة أيام إلا شيئاً غير يومي الدخول والخروج . فلا ينتهي سفره بذلك ، بل يترخص حينئذ ، وأجيب أيضاً بأن ليلة الخميس في أمثال زائدة على الثلاث ؛ لأن يوم الخروج يومها لا هي^(٤) .

وعلم من الجواب الأول : أن الشخص لو نوى إقامة تزيد على الثلاثة ولكن دون الأربعة . لم

(١) موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن (٨٧٢) .

(٢) صحيح البخاري (١٠٨١) ، صحيح مسلم (٦٩٣) .

(٣) انظر « أسنى المطالب » (٢٣٦/١ - ٢٣٧) .

(٤) انظر « التجريد لنفع العبيد » (١/٣٥٤) .

وَأَلْحَقَ بِإِقَامَتِهَا نِيَّةَ إِقَامَتِهَا

يصبر مقيماً ، وهو الذي صرحوا به ، لكن يخالفه قول الغزالي كإمام : (إذا نوى زيادة على الثلاث . . صار مقيماً)^(١) .

وأجاب الرافعي رحمه الله بأنه مخالف في الصورة فقط ، ولا مخالفة في الحقيقة ؛ لأن الجمهور احتملوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يومي الدخول والخروج ، وهما لم يحملا زيادة على الثلاث غير يومي الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاثة ؛ بحيث لا تبلغ الأربعة ويكون غير يومي الدخول والخروج مما لا يمكن^(٢) ، وبه تعلم : أن قولهم : (تغتفر الزيادة على الثلاث إذا كانت دون الأربعة) معناه : الزيادة عن يومي الدخول والخروج كما قررته آنفاً ، فليأمل .

قوله : (وألحق بإقامتها) أي : الأربعة .

قوله : (نية إقامتها) أي : فينقطع سفره بها من مستقل بمجرد وصول الموضع الذي نوى الإقامة فيه ، وشمل قولهم : بوصله : ما لو خرج ناوياً مرحلتين ثم نوى بعد منارقة العمران مثلاً أن يقيم أربعة أيام بمكان ليس بمسافة القصر . . فله الترخص بقصر وغيره ما لم يصله ؛ لانقضاء سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع إلا بوصول ما غيّر إليه ، فإذا وصله . . امتنع عليه الترخص ، وعليه : فإذا فارقه . . ينظر لما بقي : فإن بقي مقدار مسافة القصر . . ترخص ، وإلا . . فلا ؛ لانقطاع حكم السفر بالإقامة .

نعم ؛ إن قارن وصوله ما غير إليه الإعراض عن الإقامة وقصد الاسمرار على السفر . . استمر حكم السفر .

قال في « التحفة » : (يقع لكثير من الحجاج أنهم يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يوم ناوين الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثر ، فهل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظراً لنية الإقامة بها ولو في الأثناء ، أو يستمر سفرهم إلى عودهم إليها من منى ؛ لأنه من جملة مقصدهم فلم تؤثر نيتهم الإقامة القصيرة قبله ولا الطويلة إلا عند الشروع فيها ؛ وهي إنما تكون بعد رجوعهم من منى ووصولهم مكة ؟ للنظر فيه مجال ، وكلامهم محتمل ، والثاني أقرب) انتهى^(٣) ، ووافقه الرملي في « النهاية »^(٤) .

(١) الوسيط (٢/٢٤٥) ، نهاية المطلب (٢/٤٣٠) .

(٢) الشرح الكبير (٢/٢١٤) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٣٧٧) .

(٤) نهاية المحتاج (٢/٢٥٥) .

(وَإِنْ كَانَ) نوى الإقامة لحاجة ؛ كريح لمن حُبِسَ لأجله في البحر (يَتَوَقَّعُ قَضَاءَهَا كُلَّ وَقْتٍ)
أي : قَبْلَ مَضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صَحَاحٍ (.. تَرَخَّصَ) بالقصر وغيره ،

قوله : (وإن كان) أي : المسافر بموضع من بلد وغيره .

قوله : (نوى الإقامة) خبر (كان) ، وحينئذ فالأولى : زيادة الواو قبل قول المتن : (يتوقع)
الآتي .

قوله : (لحاجة ؛ كريح لمن حبس لأجله في البحر) أي : لانتظار خروج ريح لراكب السفينة
وخروج الرفقة إليه إذا كان عزمه على السفر معهم ، وإلا . . فوحده ، بخلاف ما إذا أراد أنهم إن لم
يخرجوا رجع . . فلا قصر له ؛ لعدم جزمه بالسفر ، ثم إذا جاءت الرفقة . . فيحتمل أنه يقصر بمجرد
مجيئهم وإن لم يفارق موضعه ؛ لأن أصل سفره حصل بمجاورة بلده ، لكنه متردد فيه وبمجيء
الرفقة انتفى التردد ، ويحتمل وهو الأقرب : عدم القصر إلا بعد مفارقة محله ؛ لأنه محكوم بإقامته
بمحله المذكورة ، ولو فرق مكانه ثم رده الريح إليه فأقام فيه . . استأنف المدة ؛ لأن إقامته فيه
إقامة جديدة فلا تنضم إلى الأولى ، بل تعتبر مدتها وحدها كما ذكره في « المجموع »^(١) .

قوله : (يتوقع قضاءه) أي : الحاجة ونيت أن يرحل إذا حصلت حاجته المذكورة .

قوله : (كل وقت) مراده : مدة لا تقطع السفر ؛ كيوم أو يومين أو ثلاثة ، فليس المراد بـ (كل
وقت) : كل لحظة .

قوله : (أي : قبل مضي أربعة أيام صحاح) تفسير مراد لـ (كل وقت) كما قررته ، فالأولى :
الإنيان يعني بدل (أي) كما صنع كذلك في « التحفة »^(٢) ، قال (سم) : (هذا يفيد أنه إذا جوز
حصول الحاجة قبل مضي الأربعة وتأخر حصولها عن ذلك . . جاز له القصر)^(٣) .

قوله : (ترخص بالقصر وغيره) أي : لأن المنقول المعتمد : أن له سائر رخص السفر ، وأما
قول الأسنوي : (ويحتمل اختصاص ذلك بالقصر ؛ لأنهم إذا منعه فيما زاد على الثمانية عشر لعدم
رودده مع أن أصله قد ورد . . فالمنع فيما لم يرد بالكلية بطريق الأولى ، وهذا أقوى) انتهى^(٤) .
فقد ردوه بأنه مخالف للمنقول والقياس .

أما المنقول . . فقد قال الشافعي رضي الله عنه : (ومن قدم مصرأ وهو مسافر مفطر . . فإنه يسعه

(١) المجموع (٣٠٣/٤) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٧٧/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة : (٣٧٧/٢) .

(٤) المهمات (٣٥٢/٣) .

سواء المقاتل والتاجر وغيرهما ، (إلى ثمانية عشر يوماً) غير يومي الدخول والخروج ؛

من الفطر به ما لم يجمع مقام أربعة أيام) ، وقال أيضاً : (فإن كان مسافراً قد جمع مقام أربع . .
فمثل المقيم ، وإن لم يجمع مقام أربع . . فلا حرج في ترك الجمعة)^(١) .

وقال الصيمري : (كل من له القصر . . فله أن يفطر في أيام شهر رمضان ، وصرح البغوي بأنه لا يفطر إلا من جاز له أن يترخص فجعل القصر والترخص متلازمين) ، وفي كلام المتولي والقفال وغيرهما ما يؤيده ، فالصواب : أنه يباح له سائر الرخص كما جزم به الشارح ؛ لأن السفر منسحب عليه .

وأما القياس . . فالذي يتضح بطريق قياس النظير على النظير : أنه كما يجوز له القصر يجوز له الجمع والفطر وسائر الرخص ؛ كترك الجمعة وغيره .

وأما استثناء بعضهم سقوط الفرض بالتميم وصلاة النافلة لغير القبلة . . فمردود بأنه غير محتاج إليه ؛ لأن المدار في الأولى على غلبة الماء وفقده ، والأمر في الثانية منوط بالسير وهو مفقود هنا ؛ فهو خارج من غير احتياج إلى الاستثناء ، فليتأمل .

قوله : (سواء المقاتل والتاجر وغيرهما) أي : كالمتمتقة ؛ أي : مريد الفقه ؛ كأن يأتي بقصد السؤال عن حكم في مسألة أو مسائل معينة مثلاً ، وإذا تعلمها . . رجع إلى وطنه ، ولا يؤثر الفرق بين المقاتل وغيره بأن للقتال أثراً في تغيير صفة الصلاة ؛ لأن القتال ليس هو المرخص ، وإنما المرخص السفر فالمقاتل وغيره على حد سواء ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (إلى ثمانية عشر يوماً) هذا هو الأصح ، وقيل : أربعة فقط ؛ لأن الترخيص إذا امتنع بنية إقامتها . . فبإقامتها أولى ؛ لأن الفعل أبلغ من النية ، وفي قول : أبد ، وحكي الإجماع عليه ؛ لأن الظاهر : أنه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتي على ثمانية عشر . . لدام القصر ، وقيل : هذا الخلاف وهو الزائد على الأربعة المذكورة خاص بالمقاتل لا في التاجر ونحوه فلا يقصران في الزائد عليها قطعاً ؛ إذ الوارد إنما كان في القتال والمقاتل أحوج للتخص ، ومر الجواب عنه بأن المرخص إنما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء

قوله : (غير يومي الدخول والخروج) أي : فالمراد بـ (الثمانية عشر) : الكاملة لا يحسب منها يوماً دخوله وخروجه .

(١) الأم (٣٧٦/٢) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » (٢٣٧/١) .

للتابع

قوله : (للتابع) دليلاً لجواز الترخّص إلى ثمانية عشر يوماً ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن يقصر الصلاة رواه أبو داود عن عمران بن حصين والترمذي وحسنه^(١) ، ولا نظر لابن جدعان أحد رواة وإن ضعفه الجمهور ؛ لأن له شواهد تجبره كما قال الحافظ ابن حجر^(٢) ، فهو حسن لغيره لا لذاته ، وروي : (خمسة عشر) و (سبعة عشر) و (تسعة عشر) و (عشرين) رواه أبو داود وغيره^(٣) ، إلا تسعة عشر . . . فالبخاري عن ابن عباس^(٤) ، قال البيهقي : (وهي أصح الروايات)^(٥) ، ولذا اختارها ابن الصلاح والتقي السبكي ، وقد جمع الإمام وغيره بين الروايات ما عدا روايتي خمسة عشر وعشرين بأن راوي تسعة عشر عد يومي الدخول والخروج ، وراوي سبعة عشر لم يعدهما ، وراوي ثمانية عشر عد أحدهما فقط ، وأما رواية خمسة عشر . . . فضعيفة ، وأما رواية عشرين وإن كانت صحيحة . . . فشاذة كما قاله الحافظ المذكور أيضاً ، لكن هذا الجمع مشكل على قولهم : يقصر ثمانية عشر غير يومي الدخول والخروج .

قال في « الأسنى » : (وقد يجمع بينهما ما عدا روايتي : خمسة عشر وسبعة عشر بأن راوي العشرين عد اليومين وراوي ثمانية عشر لم يعدهما ، وراوي تسعة عشر عد أحدهما وبه يزول الإشكال)^(٦) ، وهو جمع حسن .

ويمكن الجواب عن رواية خمسة عشر بتقدير صحتها ، وسبعة عشر بأن الراوي نقل بعض المدة التي ترخص فيها صلى الله عليه وسلم ولم يذكر زيادة ، وذكر البعض لا ينافي أكثر منه ؛ لاحتمال أنه لم يحفظ إلا تلك المدة وغيره حفظ الزائد ، ويجب عما يقال : لم قدم الشافعي رواية ثمانية عشر على تسعة عشر مع أنها أصح ؛ بأن خبر عمران لم يضطرب عليه ، وأما ابن عباس . . . ففيه تسعة عشر وسبعة .

هذا ملخص ما قررو في هذا المحل ، وههنا إشكال آخر نبه عليه الشارح في « حواشي فتح الجواد » ، وهو : أنه كيف ينسب لابن عباس أنه مرة حسب اليومين وفي مرة ألغاهما ، وإلى غيره

(١) سنن أبي داود (١٢٢٩) ، سنن الترمذي (٥٤٥) .

(٢) التلخيص الحبير (١٦٦/٣) .

(٣) رواية الخمسة عشر في سنن أبي داود (١٢٣١) ، ورواية السبعة عشر والتسعة عشر فيه (١٢٣٠) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ورواية العشرين فيه أيضاً (١٢٣٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) صحيح البخاري (٤٢٩٨) .

(٥) السنن الكبرى (١٥١/٣) .

(٦) أسنى المطالب (٢٣٧/١) .

(وَلَا) يجوزُ التَّرَخُّصُ بالقصرِ وغيره إِلَّا لِمَنْ قصدَ مكاناً معيناً ، فلا (يَقْصُرُ هَائِمٌ) وهو : مَنْ لا يدري أين يتوجّه

أنه ألغى أحدهما ؟! وهل مثل هذا الإلغاء تارة والحسبان أخرى يمكن نسبته للصحابي بطريق الجزم مع أنه بصدد حكايته لحاله صلى الله عليه وسلم الواقع منه ، وأيضاً : فحسبان اليومين ؟ وقع فيه الخلاف ، حتى إن من قال : ثمانية عشر .. يكون عدهما أو أحدهما ، ومن قال : عشرين .. يكون عدهما ، وغير ذلك مما سلوكه ، وكل ذلك مشكل بيّن الإشكال من حيث نسبة الصحابي إلى هذا الإلغاء والحسبان لهما أو لأحدهما ، فتأمل ذلك حق تأمله ليظهر لك ما نحن محاولوه .

ويقع للأصحاب أيضاً : أنهم يعبرون فيقولون في وجه الجمع : إن راوي كذا ألغى الكسر ، وراوي كذا جبر الكسر ، فكيف هذا الإلغاء وهذا الجبر من إنسان يريد أن يوصل للناس حاله صلى الله عليه وسلم بطريق المطابقة المستلزمة لامتناع الجبر والإلغاء كليهما ؟! فتدبر^(١) .

قوله : (ولا يجوز الترخص بالقصر وغيره) كالفطر في رمضان وترك الجمع ؛ لما مر أنه كل ما جاز فيه القصر .. جاز غيره أيضاً من سائر رخص السفر وبالعكس .

قوله : (إلا لمن قصد مكاناً معيناً) أي : معلوماً ، فلو عبر به .. لكاد، أولى ؛ لأنه لا يدخل فيه من علم أنه لا يجد مطلوبه دون مرحلتين .. فإنه يقصر كما سيأتي في قوله : (فإن علم أنه لا يجده ..) إلخ ، مع أنه لم يقصد مكاناً معيناً لكنه قاصد لمكان معلوم من حيث المسافة ، لا يقال : إن المعين يصدق بالمعين من حيث المسافة فلا فرق بين التعبيرين ؛ لأننا نقول : إن التعبير بالمعين يفهم منه المعين بالشخص لا بالمسافة وبينهما فرق .

قوله : (فلا يقصر هائم) اسم فاعل من هام على وجهه من باب باع وهيماناً أيضاً بفتحيتين : ذهب من العشق .

قوله : (وهو) أي : الهائم .

قوله : (من لا يدري أين يتوجه) أي : سواء أسلك طريقاً أم لا ، ويسمى أيضاً (راكب التعاسيف) أي : الطرق المائلة التي تفضل سالكها ؛ من تعسف مالاً ، أو عسفه تعسفاً : أتعبه ، ومن ثم قال أبو الفتوح العجلي : (هما عبارة عن شيء واحد) ، لكن خالفه العلامة الدبيري فقال : (الهائم : هو الخارج على وجهه لا يدري أين يتوجه وإن سلك طريقاً مسلوفاً ، وراكب التعاسيف لا يسلك طريقاً ، فهما مشتركان في أنهما لا يقصدان موضعاً معلوماً وإن اختلفا فيما ذكرناه) انتهى^(٢) .

(١) حاشية فتح الجواد (١/١٩٢-١٩٣) .

(٢) النجم الوهاج (٢/٤٢١) .

وإن طال تردُّده ؛ لأنَّ سرَّه معصيةٌ ؛ إذ إِتْعَابُ النَّفْسِ بِالسَّفَرِ لغيرِ غرضٍ حرامٌ . (وَلَا) يقصرُ
(طَالِبُ غَرِيمٍ أَوْ آبِقٍ)

وفي « المصباح » ما يوافقه^(١) ، ويدل له جمع الغزالي بينهما^(٢) ؛ إذ العطف يقتضي المغايرة ،
وعليه : فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيمن لم يسلك طريقاً ولم يقصد محلاً معلوماً ،
وينفرد الهائم فيمن لم يقصد محلاً وسلك طريقاً ، ويمكن أن يجعل بينهما عموم من وجه ، وهو
مقتضى اللغة ؛ فيفسر راكب التعاسيف بمن لم يسلك طريقاً وإن قصد محلاً معلوماً ، والهائم بمن لم
يدر أين يتوجه سلك طريقاً أو لا ، فيجتمعان فيمن لم يسلك طريقاً ولم يقصد محلاً ، وينفرد الهائم
فيمن سلك طريقاً ولم يقصد محلاً معلوماً ، وراكب التعاسيف فيمن لم يسلك طريقاً وقصد محلاً
معلوماً ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (وإن طال تردده) أي : الهائم وبلغ مسافة القصر ؛ لانتفاء علمه بطوله أول السفر فيكون
لا يليق به الترخص ، وعمم مما مر : حرمة الترخص في بعض أفرادها ، وهو محمِلُ ذكر بعضهم
حرمته ، وما أوهمه كلام بعضهم من حرمة مطلقاً . ممنوع ؛ ويؤيده : قولهم الآتي : لو قصد
مرحلتين أولاً . قصر فيها .

قوله : (لأن سفره معصية) تعليل لعدم جواز القصر للهائم ، لكن كون سفره معصية محمول
على بعض أفرادها كما تقرر ؛ وذلك البعض هو ما إذا أتعب نفسه أو دابته بالركض من غير غرض ،
ومما يدل عليه قول (سم) : (الهائم إذا قصد مرحلتين بدون إتعاب نفسه أو دابته بلا غرض له
وقع . . فله القصر . . إلخ^(٤)) ، فجواز القصر دليل على أنه ليس سفر معصية في هذه الصورة ؛
وإلا . . لا تمتنع الترخص مطلقاً .

قوله : (إذ إتعاب النفس) أو دابته بالركض ، تعليل للتعليل .

قوله : (بالسفر لغير غرض . . حرام) أما من ساح بقصد الاجتماع بعالم أو صالح . . فلا يحرم
ذلك عليه وإن صدق عليه نه هائم ؛ لأنه لا يقصد محلاً معلوماً ، قاله السيد البصري^(٥) .

قوله : (ولا يقصر طالب غريم أو آبق) عطف على (فلا يقصر هائم) المفرع على (ولا يجوز

(١) المصباح المنير ، مادة : (هيم) .

(٢) الوسيط (٢ / ٢٤٣) .

(٣) انظر « حاشية الشبراملسي » (٢ / ٢٥٩) .

(٤) انظر « المواهب المدنية » (٣ / ١٦٧) .

(٥) انظر « حاشية الشرواني » : (٢ / ٣٨١) .

لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَهُ) ومتى وجدته . . . رجع وإن طال سفره كالهائم ؛ إذ شرطُ أَلْقَصْرِ أَنْ يعزمَ على قطع مسافة أَلْقَصْرِ ، فإن علمَ أنه لا يجدُهُ قَبْلَ مرحلتين ، أو قصدَ أَلِهَائِمُ سفرَهُ . . . قصرَ فيهما

الترخص . . .) إلخ ، والمراد بـ (الغريم) هنا : المدين ؛ فالطالب هو الدائن أو نحو وكيله .

قوله : (لا يعرف) أي : الطالب .

قوله : (موضعه) أي : الغريم أو الآبق ، وأفرد الضمير ؛ لأن العطف بـ (أو) .

قوله : (ومتى وجدته . . . رجع) يعني : سفره بنية أنه يرجع متى وجد مطلوبه من الغريم أو الآبق .

قوله : (وإن طال سفره) أي : الطالب ؛ غاية لعدم جواز القصر له .

قوله : (كالهائم) أي : فإنه لا يقصر وإن بلغ مسافة القصر .

قوله : (إذ شرط القصر) أي : من شرطه ، ولهذا تعليل لعدم جواز القصر للطالب المذكور ، وأما الهائم . . . فقد علله سابقاً بأن سفره معصية على ما فيه .

قوله : (أن يعزم على قطع مسافة القصر) أي : أول سفره ، واحتز به عن الدوام ، فلا يشترط فيه حتى لو نوى مسافة قصر ؛ بأن قصد سير مرحلتين ثم بعد مفارقة المحل الذي يصير بمجاوزته مسافراً نوى أنه يرجع إن وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام . . . فإنه يترخص إلى وجود غرضه أو دخوله المحل ؛ لانعقاد سبب الرخصة حينئذ في حقه فيكون حكمه مستمراً إلى وجود ما غير النية إليه ، بخلاف ما لو عرض له ذلك قبل مفارقة ما ذكرناه ، واستشكل هذا بأن قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح إلى معصية منعه أيضاً فيما لـ نوى إقامة ببلد قريب ، وأجيب بأن نقله إلى المعصية مناف للترخص مرة واحدة ، وما هنا ليس كذلك .

قوله : (فإن علم) أي : علم الطالب ، هذا مفهوم قول المتن : (لم يعرف موضعه) .

قوله : (أنه لا يجده) أي : مطلوبه من الغريم أو الآبق .

قوله : (قبل مرحلتين) أي : فقصدتهما في أول سفره .

قوله : (أو قصد الهائم سفرهما) أي : المرحلتين .

قوله : (قصر فيهما) أي : فقط ، قال (ع ش) : (إنه إنما يقدم إذا كان سفره لغرض صحيح ، ومن الغرض ما لو خرج خوفاً من ظالم)^(١) .

قال بعضهم : (وفي كون هذا هائماً نظر ؛ لأنه متى كان له غرض صحيح للسفر . . . لا يقال

لا فيما زاد عليهما ؛ إذ ليس له بعدهما مقصدٌ معلومٌ . (وَلَا) يقصرُ قَبْلَ قطعِ مسافةِ القصرِ (زَوْجَةً وَعَبْدٌ)

له : هائم (١) ، وأجاب غيره بأنه يقال له : هائم انتهاء ؛ كمن معه بضاعة يعلم أنها لا تباع إلا بعد سير مرحلتين ولا يعلم محل بيعها ، فليتأمل (٢) .

قوله : (لا فيما زاد عليهما) أي : فلا يقصر في الزائد على المرحلتين ، لهذا ما اعتمده الشارح في كتبه كشيخه وإن أوهم كلام « الروضة » خلافه كما نبه عليه الزركشي وإن اعتمده جمع .

قوله : (إذ ليس له بعدهما مقصد معلوم) تعليل لعدم القصر لمن ذكر بعد المرحلتين ، قال في « التحفة » : (وظاهر : أنهما مثال ؛ فلو علم أنه لا يجده قبل عشر مراحل . . قصر في العشر فقط ، وقول « أصله » - أي : وهو « المحرر » - : « ويشترط أن يكون قاصداً لقطعه ؛ أي : الطويل في الابتداء » يشمل هذا ، والهائم إذا قصد سفر مرحلتين أو أكثر . . فيقصر فيما قصده لا فيما زاد عليه) انتهى (٣) .

ومعلوم : أن جواز الذصر حيث لم يحصل إتعاب نفسه أو دابته بلا غرض إتعاباً له وقع ، وإلا . . فلا ؛ لأنه حينئذ عاص بسره كما مر ، تأمل .

قوله : (ولا يقصر) أي : لا يترخص بقصر ولا غيره .

قوله : (قبل قطع مسافة القصر) أي : بخلافه بعده كما سيأتي .

قوله : (زوجة وعبد) أي : تابعان للزوج والسيد ، وكذا الجندي التابع للأمير والأسير التابع للكاfer ، فلو نوى التابعد ، مسافة القصر دون متبوعهم أو جهلوا حاله . . قصر الجندي دون الزوجة والعبد والأسير ؛ لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره بخلافهم .

وبه يعلم : أن الكلام هنا في جندي متطوع بالسفر مع أمير الجيش فهو مالك أمره في الجملة ؛ أي : باعتبار تطوعه بالسفر مفوضاً أمره إليه وليس تحت قهره ؛ باعتبار أن له مفارقه وليس للأمير إجباره على السفر معه ، فلا تنافي بين قولهم : مالك أمره ، والتعليل بأنه ليس تحت قهره ، خلافاً لمن وهم فيه .

أما جندي مثبت في الديوان . . فلا أثر لنيته ، وكذا جميع الجيش .

قال في « حواشي الروض » : (صورة المسألة هنا : فيما إذا كان الجيش تحت أمر الأمير

(١) انظر « فتوحات الروهاب » (٦٠٣/١) .

(٢) انظر « التجريد لنفع العبيد » (٣٦٠/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٣٨٢/٢) .



لَا يَعْرِفَانِ الْمَقْصِدَ إِلَّا بَعْدَ مَرَحَلَتَيْنِ (لِلزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ ؛)

وطاعته . . فإنه يكون حكمه حكم العبد ؛ لأن الجيش إذا بعثه الإمام وأمر عليه أميراً . . وجب طاعته شرعاً كما يجب على العبد طاعة سيده ، وصورة المسألة في الجندي : ألا يكون مستأجراً ولا مؤمراً عليه ، فإن كان مستأجراً . . فله حكم العبد ، ولا يستقيم حمله على مستأجر أو مؤمر عليه ؛ لأنه إذا خالف أمر الأمير وسافر . . يكون سفره معصية فلا يقصر أصلاً ، أو يقال : الكلام في مسألتنا فيما إذا نوى جميع الجيش . . فنيتهم كالعدم ؛ لأنهم لا يمكنهم التخلف عن الأمير ، والكلام في المسألة الأولى في الجندي الواحد ؛ لأن مفارقتة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته (، فليتأمل ^(١)) .

قوله : (لا يعرفان المقصد) أي : أما إذا عرفا مقصد متبوعهما وأنه على مرحلتين . . فيقصران وإن امتنع على متبوعهما القصر لعصيان مثلاً بالسفر ؛ إذ لا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به ؛ لأن الفرض أنه لم يقصد بسفره ما قصده المتبوع به ، ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية . قال في « التحفة » : (والأوجه : أن رؤية قصر المتبوع العالم بشرط القصر بمجرد مفارقتة لمحله كعلم مقصده ، بخلاف إعداده عدة كثيرة لا تكون إلا لسفر طويل عادة فيما يظهر خلافاً للأذرعى ؛ لأن هذا لا يوجب تيقن سفر طويل ؛ لاحتماله مع ذلك لنية الإقامة بمفارقة قريبة زمناً طويلاً) انتهى ، ومثله في « النهاية » ^(٢) .

قال (سم) : (وقد يقال : جوزوا الاجتهاد في الطويل إذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقرينة كثرة الزاد . . فينبغي جواز اعتماد ذلك كسائر القرائن ، إلا أن يقال : لما لم يكونوا مستقلين . . لم يعتبر مثل ذلك في حقهم) ^(٣) .

قال (ع ش) : (وقد يقال : ما وجه به من عدم الاستقلال لا دخل له في العلم بالمسافة ، وقد أطلق جواز الاجتهاد في معرفة طول السفر في الابتداء فشمّل المستقل وغيره) انتهى ^(٤) ، فالوجه : ما قاله الأذرعى : حيث ظن بهذه القرينة طول السفر ؛ لأنه حينئذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا ، والتيقن غير معتبر هنا ، فليتأمل .

قوله : (إلا بعد مرحلتين للزوج والسيد) في صورتَي الزوجة والعبد ولأمر الكافر في صورتَي الجندي والأسير .

(١) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٣٩/١) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٨٤/٢) ، نهاية المحتاج (٢٦٢/٢) .

(٣) انظر « حاشية الشبراملي » (٢٦٢/٢) .

(٤) حاشية الشبراملي (٢٦٢/٢) .

لانتفاء شرط الترخُّص ، وهو تحقُّق السَّفَر الطَّوِيل ، بخلاف ما إذا جاوزاها . . فإنَّهما يقصران وإن لم يقصر المتبوع ؛ لتبَيُّنِ ضَلالِ سفره .

قال (ع ش) : (والبعض إذا لم يكن بينه وبين سيده مهياًة . . كالعبد ، وإن كان . . ففي نوبته كالحر ، وفي نوبة سيده كل عبد ، وعليه : فلو سافر في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق . . فينبغي أن يقال : إن أمكنه الرجوع . . وجب عليه ، وإن لم يمكنه . . أقام في محله إن أمكن ، وإن لم يمكنه واحد منهما . . سافر وترخص ؛ لعدم عصيانه بالسفر ؛ قياساً على ما لو سافرت المرأة بإذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق . . فإنها يلزمها العود إلى المحل الذي سافرت منه ، أو الإقامة بمحلها إن لم يتفنَّ عودها ، وإن لم يمكن واحد منهما . . أتمت السفر وانقضت عدتها فيه)^(١) .

قوله : (لانتفاء شرط الترخُّص) تعليل لعدم قصرهما قبل بلوغهما مرحلتين .

قوله : (وهو) أي : شرط الترخُّص .

قوله : (تحقُّق السفر الطويل) يعني : علمه أول سفره بتحقيق طول سفره .

قوله : (بخلاف ما إذا جاوزاها) أي : جاوز الزوجة والعبد مرحلتين ، ولهذا محترز قوله :

(قبل قطع مسافة القصر) ، وقوله : (إلا بعد مرحلتين) ، والمآل واحد ، تأمل .

قوله : (فإنهما يقصران) أي : الزوجة والعبد ، وكذا الجند والأسير ؛ يعني : يترخصون بقصر وغيره كما مر غير مرة ، ووجه جواز ترخصهم حينئذ مع عدم جزمهم : كونهم تابعين لمن هو جازم ، قال في « المغني » : (متى فات من له القصر بعد المرحلتين صلاة فيهما . . قصر في السفر ؛ لأنها فائتة سفر طويل ، كما شمل ذلك قولهم : تقصر فائتة السفر في السفر ، نبه على ذلك شيخه)^(٢) أي : الشهاب لرملي .

قوله : (وإن لم يقصر المتبوع) أي : الذي هو الزوج أو السيد ، وكذا الأمير ، وهذه غاية لجواز القصر لهم بعد مجاوزة المرحلتين .

قوله : (لتبين طول سنره) أي : المتبوع ، فهو تعليل لجواز قصر التابع في الصورة المذكورة ، ولا ينافي ذلك ما مر من أن طالب الغريم أو نحوه إذا لم يعرف مكانه . . لا يقصر وإن طال سفره ؛ لأن المسافة هنا معلومة في الجملة ؛ إذ المتبوع يعلمها بخلافها ثم ، ولو علم الأسير أن سفره طويل

(١) حاشية الشبرايمسي (٢/٢٠٢) .

(٢) مغني المحتاج (١/٤٠٢) .

(فَضْلٌ)

في بقية شروط القصر ونحوه

(وشروط القصر) ونحوه غير ما مرَّ أربعة : الأول :

ونوى الهرب إن تمكن منه . . لم يقصر قبل مرحلتين ويقصر بعدهما ، ولا أثر للنية بقطعه مسافة القصر ، ومثل الأسير الزوجة والقتل ؛ ففي « التحفة » : (نعم ؛ من نوى منهم الهرب إن وجد فرصة أو الرجوع إن زال مانعه . . لم يترخص إلا بعدهما على الأوجه ؛ لأنه حينئذ وجد سبب ترخصه يقيناً فلم يؤثر فيه قصده قطعه قبل وجوده ، بخلافه قبلهما لم يرجد ولا تحقق نية متبوعه فأثرت نيته للقطع ؛ لضعف السبب حينئذ ، وبهذا اتضح الفرق بين ما هنا وما مر في غير المستقل من عدم تأثير نيته المخالفة لنية متبوعه ؛ لأن هناك نيتين متعارضتين فتعين تقديم مقتضى نية المتبوع ؛ لأنها أقوى ، وهنا نية التابع وفعل المتبوع فلا تعارض ، وعد عدمه ينظر لقوة السبب وضعفه) انتهى ببعض تصرف^(١) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في بقية شروط القصر ونحوه)

أي : من الجمع ، فيشترط فيه : العلم بجوازه كما سيصرح به ، ونيته ، لكن في الأولى في جمع التقديم ، ودوام السفر إلى الشروع في الثانية ، وفي التأخير إلى تمامها ، وبهذا التقرير علم : أنه لم يدخل في : (نحوه) إلا الشرط الأول ، وأما بقية شروط الجمع . . فستأتي في فصله . كردي^(٢) .

قوله : (وشروط القصر ونحوه) أي : وهو الجمع كما مر آنفاً .

قوله : (غير ما مر أربعة) أي : والذي مر ثلاثة ، وهي : كون السفر طويلاً ، وغير سفر معصية ، وأن يقصد مكاناً معلوماً ، فتكون الجملة سبعة ، وقد عدها الجمهور ثمانية ؛ لأنهم جعلوا التحرز عن منافي نية القصر في الدوام شرطاً مستقلاً ، وكون نية القصر عند الإحرام شرطاً آخر ، وعليه جرى في « التحفة » وغيرها^(٣) ، وأما هنا . . فجعلهما شرطاً واحداً ، وحينئذ فالخلاف لفظي ، فليتأمل .

قوله : (الأول) أي : من الشروط الأربعة .

(١) تحفة المحتاج (٣٨٤/٢) .

(٢) المواهب المدنية (١٦٩/٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٣٩٠/٢) .

(أَلْعِلْمُ بِجَوَازِهِ) فَلَوْ قَصَرَ أَوْ جَمَعَ جَاهِلًا بِجَوَازِ ذَلِكَ . . لَمْ يَصَحَّ ؛ لِتَلَاْعِهِ . (وَ) الثَّانِي : (أَلَاَّ يَقْتَدِي) فِي جِزءٍ مِنْ صَلَاتِهِ

قوله : (العلم بجوازه) أي : القصر كالجمع ، وهذا الشرط ذكره في « الروضة » وغيرها ولم يذكره في « المنهاج »^(١) ، قال المحقق المحلي : (وكأن تركه لبعد أن يقصر من لم يعلم بجوازه)^(٢) .

قوله : (فلو قصر أو جمع) أي : الشخص ، تفريع على اشتراط العلم بالجواز .
قوله : (جاهلاً بجواز ذلك) أي : القصر ؛ يعني : لم يعلم بجوازه للمسافر ؛ كأن قصر لمجرد أن الناس يقصرون .

قوله : (لم يصح) أي : قصره ؛ أي : لم تصح صلاته كما عبر به في « التحفة » وغيرها^(٣) ، ويعلم من عدم انعقاد صلاته : أنه يعيدها مقصورة ؛ أي : إذا علم بجوازه ، وبه صرح في « المجموع »^(٤) ، فما نقل عن « الشامل » من وجوب الإتمام . . ضعيف .

قال في « الأم » : (وإن أتم جاهلاً بجواز القصر . . صح إتمامه) ، قال الشيخ أبو محمد : قال مشايخنا : أو أتم جاهلاً بجواز الإتمام . . بطلت صلاته ، قال : والفرق : أن الجهل عاد في الأولى إلى القصد وقد مضى في أفعال الصلاة على الأصل فصحت ، وأما الثانية . . ففيها فعل زيادة في الأصل مع اعتقاد الزيادة وهو مبطل . « إيعاب » .

قوله : (لتلاعه) تعيل لعدم الصحة ، قال في « الأسنى » : (وكذا لو ظن أن الظهر مثلاً ركعتان فنواها ركعتين)^(٥) .

قوله : (والثاني) أي : من الشروط الأربعة .

قوله : (ألا يقتدي في جزء من صلاته) أي : ولو دون تكبيرة الإحرام كما مر قبيل (فصل مواقيت الصلاة) مع الفرق بين ما هنا ووجوب الصلاة على من أدرك من الوقت قدر التحرم ؛ بأن المدار في وجوب الصلاة على إدراك قدر جزء محسوس من الوقت ، وما دون التكبيرة ليس كذلك ، والمدار في وجوب الإتمام على مجرد الربط وهو حاصل بدون ذلك ، فراجعه فإنه محرر هناك .

(١) روضة الطالبين (١/٣٩٥) .

(٢) كنز الراغبين (١/٢٦٤) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٣٩٢) .

(٤) المجموع (٤/٢٩٣) .

(٥) أسنى المطالب (١/٢٤٢) .

(بِمُتِمٍّ) وَلَوْ مُسَافِراً مِثْلَهُ - وَإِنْ ظَنَّهُ مُسَافِراً ، أَوْ أَحْدَثَ عَقَبَ اقْتِدَائِهِ

قوله : (بمتّم) أي : بمن يصلي صلاة تامة ولو في نفسها كما سيأتي .
قوله : (ولو مسافراً مثله) أي : ولو كان الإمام المتم مسافراً كالمقتدي به ، قال العلامة الحفني : (والحاصل : أنه متى علم المأموم بأن إمامه مقيم أو مسافر متم ونوى القصر خلفه . . لم تنعقد صلاته ، سواء كان المأموم مسافراً أو مقيماً ؛ لتلاعبه في هذه الصور الأربع ، بخلاف ما إذا كانا مسافرين والإمام متم وقد جهل المقتدي حال الإمام فنوى القصر . . صحت قدوته ولغت نيته وأتم ؛ لعدم تلاعبه مع كونهما من أهل القصر ، تأمل) .

قوله : (وإن ظنه مسافراً) أي : فإنه يلزم المأموم الإتمام ، بخلاف ما إذا ظنه مسافراً ولكنه شك هل نوى القصر أم لا فاقتدى به ناوياً القصر فبان أنه قاصر . . فله القصر ، خلافاً لما توقف فيه بعضهم ، قال في « الإيعاب » : (نعم ؛ إن قامت قرينة على عدم قصره لكونه حنفياً قبل ثلاث مراحل . . فالذي يتجه : أنه يلزمه الإتمام وإن بان إمامه قاصراً ؛ لتقليد ، مجيز القصر) ، زاد في « النهاية » : (ويتجه كما قاله الأسنوي : أن يلحق به ما إذا أخبره الإمام قبل إحرامه بأن عزمه الإتمام)^(١) ، قال (ع ش) : (فيجب على المأموم الإتمام وإن قصر إمامه ؛ لأن صلاته تنعقد تامة لظنه إتمام إمامه)^(٢) .

قوله : (أو أحدث) أي : الإمام ، وكذا المأموم ، وهذا معطوف على مدخول الغاية الأولى .
قوله : (عقب اقتدائه) أي : المأموم بالإمام المتم ، فلو لزم الإتمام مقتدياً ففسدت بعد ذلك صلاته أو صلاة إمامه أو بان محدثاً أو ذا نجاسة خفية ؛ لما مر أن الصلاة خلف كلٍّ صحيحة وجماعة . . أتم المأموم ؛ لأنها صلاة لزمه إتمامها فلم يجز له قصرها كفاثة الحضر ، وخرج به (الفساد) : ما لو بان عدم انعقادها لغير الحدث والخبث الخفي . . فله نصرها .

قال الأذرعى : (والضابط في ذلك : أن كل موضع يصح شروعه فيه ثم يعرض الفساد . . يلزمه الإتمام ، وحيث لا يصح الشروع فيه . . لا يكون ملتزماً للإتمام بذلك) انتهى .
ولو استخلف الإمام القاصر لنحو رعا فمتماً من المقتدين أو غيرهم . . أتم المقتدون به وإن لم ينووا الاقتداء ؛ لأنهم مقتدون به حكماً بمجرد الاستخلاف ، ومن ثم لحقهم سهوه ويحمل سهوهم .

نعم ؛ إن نوا فراقه حين أحسوا بأول رعا فمتماً مثلاً قبل تمام استخلافه . . قصرُوا كما لو لم

(١) نهاية المحتاج (٢ / ٢٦٩) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢ / ٢٦٩) .

- كَانَ أَقْتَدَى مُصَلِّي الظُّهْرِ شَلَاً بِهِ فِي جُزْءٍ مِنَ الصُّبْحِ أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ الْمَغْرَبِ أَوْ النَّافِلَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَامَةٌ فِي نَفْسِهَا ،

يستخلفه هو ولا المأمومون أو المستخلف ، ولو عاد الإمام واقتدى بالخليفة المذكور . . لزمه الإتمام ؛ لاقتدائه بمتن في جزء من صلاته .

قوله : (كَانَ أَقْتَدَى مُصَلِّي الظُّهْرِ مِثْلًا) أي : أو العصر أو العشاء .

قوله : (به) أي : بالتم .

قوله : (فِي جُزْءٍ مِنْ أَصْبَحٍ أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ الْمَغْرَبِ أَوْ النَّافِلَةِ) أتى بهذه الأمثلة ؛ لدفع ما يقال : إن المقتدي بمن في هذه الصلوات له القصر ؛ لتوافق الصلاتين ، وعبرة « المغني » : (فَإِنْ قِيلَ : تعبيره بـ « متم » يخرج الظهر خلف مقيم يصلي الجمعة أو خلف من يصلي الصبح مع أنه يلزمه الإتمام كما مر ولا يقال لـ : « متم » . . أجيب بأنه لا مانع من أن يقال له : « متم » فإنه قد أتى بصلاة تامة ؛ ويؤيد ذلك : تعبير « الحاوي الصغير » بقوله : ولو اقتدى بمتن ولو في صبح وجمعة ، فذكر مع لفظ الإتمام الصبح والجمعة اللتين لا قصر فيهما ^(١) ، ولذا : قال في « البهجة » : [من الرجز]

ولو جرى اقتداؤه في صبح أو جمعة هذا على الأصح ^(٢)

وبهذا يندفع ما أورده الأسنوي وغيره من أنه إذا اقتدى بالمقيم في نافلة كمصلي عيد وراتبة . . فإنه يتم كما اقتضاه كلامهم ^(٣) ، وتعبير الأسنوي بالمقيم مثال ؛ إذ المقتدي بمسافر في نافلة كذلك .

قوله : (لِأَنَّهَا تَامَةٌ فِي نَفْسِهَا) أي ولا يقال لها : مقصورة ؛ فعن عمر رضي الله عنه قال : (الجمعة ركعتان تمامٌ غيرُ قصرٍ على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ، وقد خاب من افتري) رواه أحمد وغيره ^(٤) ، قال في « النهاية » : (والأوجه : جواز قصر معادة صلاها أولاً مقصورة وفعلها ثانياً إماماً أو مأموماً بقاصر - وإنما اعتبر في الأولى كونها مقصورة ؛ لأن الإعادة فعل الشيء ثانياً بصفته الأولى ، لا يقال : على هذا : لا تجوز إعادتها تامة ؛ لأننا نقول : لما كان التمام هو الأصل ولا يتوقف وجوبه على نيته . . لم يمتنع ؛ لأنه رجوع للأصل - ولو لزم الإمام الإتمام بعد إخراج المأموم نفسه . . لم يجب عليه الإتمام ؛ لأنه ليس بإمام له في تلك الحالة ؛ إذ « متم » اسم فاعل

(١) مغني المحتاج (٤٠٤/١) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٧) .

(٣) المهمات (٣٥٨/٣) .

(٤) مسند الإمام أحمد (٣٧/١) .

(وَلَا بِمَشْكُوكِ السَّفَرِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ حِينَئِذٍ بِنَيَْةِ الْقَصْرِ ، وَالْجَزْمُ بِهَا شَرْطٌ كَمَا يَأْتِي ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

وهو حقيقة في حال التلبس ، فيفيد : أن الإتمام حال الاقتداء ، فلا يرد ذلك على المصنف (انتهى بزيادة من (ع ش) ^(١) .

قوله : (ولا بمشكوك السفر) أي : وألا يقتدي في جزء من صلاته بمن شك في سفره ، فلو اقتدى بمن ظنه مسافراً فنوى القصر الظاهر من حال المسافر أنه ينويه فبان مقيماً فقط ، أو بمن جهل سفره ؛ بأن شك فيه أو لم يعلم من حاله شيئاً فنوى القصر . . أتم وإن بان مسافراً قاصراً ؛ لتقصيره بشروعه متردداً فيما يسهل كشفه ؛ لظهور شعار المسافر غالباً ، وخرج بما مقيماً) : ما لو بان مقيماً محدثاً ، فإن بانت الإقامة أولاً . . وجب الإتمام ، أو الحدث أولاً أو باناً معاً . . فلا يجب الإتمام ؛ إذ لا قدوة باطناً لحدثه وفي الظاهر ظنه مسافراً ^(٢) .

قوله : (لأنه) أي : المأموم .

قوله : (لم يجزم حينئذ) أي : حين إذ اقتدى بمشكوك السفر ، فهو تعليل لاشتراط عدم الاقتداء به فقط .

قوله : (بنية القصر ، والجزم بها شرط كما يأتي) أي : قريباً في تصوير الشرط الثالث ، قال في « التحفة » : (لو اقتدى بمن ظن سفره ثم أحدث الإمام وظن مع عروض حدثه أنه نوى القصر ثم بان مقيماً . . قصر ؛ لأن ظنه نية القصر عند عروض حدثه منع النظر إلى كين الصلاة خلف المحدث جماعة ، أما لو صحت القدوة ؛ بأن اقتدى بمن ظنه مسافراً ثم أحدث ولم يظن ذلك فبان مقيماً . . فإنه يتم وإن علم حدثه أولاً ، وإنما صحت الجمعة مع تبين حدث إمامها الزائد على الأربعين اكتفاء بصورة الجماعة ، بل حقيقتها ؛ لقولهم : إن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ، ولم يكتف بذلك في إدراك المسبوق الركعة خلف المحدث ؛ لأن تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له ، فاندفع ما للأسنوي هنا ^(٣) .

قوله : (وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما) دليل لاشتراط عدم الاقتداء بالتمتم الذي هو أصل الشرط المذكور ، والحديث رواه الإمام أحمد بسند صحيح ^(٤) .

(١) نهاية المحتاج (٢/٢٦٦) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٣٨٩) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٣٨٩-٣٩٠) .

(٤) مسند الإمام أحمد (١/٢١٦) .

أَنَّهُ سُئِلَ : مَا بَالُ الْمَسَافِرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا أَنْفَرَدَ وَأَرْبَعاً إِذَا أَتَمَّ بِمَقِيمٍ ؟ فَقَالَ : (تِلْكَ أَلْسُنُهُ) .
(وَ) الثَّالِثُ : (أَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ فِي الْإِحْرَامِ) أَي : عِنْدَهُ ؛

قوله : (أَنَّهُ سُئِلَ : مَا بَالُ الْمَسَافِرِ) أَي : مَا حَالُ الْمَسَافِرِ ؛ لِأَنَّ الْبَالَ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ ، مِنْهَا : الْحَالُ .

قوله : (يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا أَنْفَرَدَ) أَي : إِذَا صَلَّى مُنْفَرِداً ، وَفِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ : كَيْفَ أَصَلَّى إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ وَلَمْ أَصِلْ مَعَ الْإِمَامِ ؟ فَقَالَ : (رَكَعَتَيْنِ سَنَةَ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(١) ، نَقَلَهُ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ ^(٢) .

قوله : (وَأَرْبَعاً إِذَا أَتَمَّ بِمَقِيمٍ) أَي : وَمَا بِهِ يَصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ إِذَا اقْتَدَى بِمَتَمٍ .

قوله : (فَقَالَ) أَي : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَوَاباً عَنْ هَذَا السُّؤَالِ ، وَأَجَابَ بِالْحُكْمِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَهَمُّ وَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لَا يَكْفِي عَنْ الْحُكْمِ ؛ إِذْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقَالَ : لِأَنَّهُ التَّزَمَ الْإِتِمَامَ بِرِبْطِهَا بِالْمَقِيمِ مِثْلاً .

قوله : (تِلْكَ السَّنَةُ) ي : الطَّرِيقَةُ النَّبَوِيَّةُ ، لَا يَقَالُ : هَذَا قَوْلُ صَحَابِيٍّ وَهُوَ كَفَعْلُهُ لَا يَحْتَاجُ هُمَا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ ؛ فَكَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الَّذِي قَالَ ؛ لِأَنَّ لِمَقْرَرٍ عِنْدَهُمْ : أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ : (السَّنَةُ كَذَا ، أَوْ : مِنْ السَّنَةِ) فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ ، وَكَذَا قَوْلُهُ : مَرْنَا أَوْ نَهَيْنَا ، قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي « أَلْفَيْتِهِ » :

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنْ السَّنَةِ أَوْ
بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْصَرٍ
نَحْوُ أَمَرْنَا حُكْمَهُ الرِّفْعَ وَلَوْ
عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ ^(٣)

قوله : (وَالثَّالِثُ) أَي : مِنَ الشَّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ .

قوله : (أَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ) أَي : أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ ؛ فَفِي « الْإِقْنَاعِ » : (وَمِثْلُ نِيَةِ الْقَصْرِ : مَا لَوْ وَجَدَ الظَّهْرَ مِثْلَ رَكَعَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ تَرْخِصاً كَمَا قَالَه الْإِمَامُ ، وَمَا لَوْ قَالَ : أَوْدِي صَلَاةَ السَّفَرِ كَمَا قَالَه لِمَتَوَلِيٍّ) ^(٤) ، وَفِي « تَحْفَةِ » وَغَيْرِهَا مِثْلُهُ ^(٥) .

قوله : (فِي الْإِحْرَامِ ؛ أَي : عِنْدَهُ) أَي : فَيَشْتَرِطُ وَجُودَ نِيَّتِهِ فِي الْإِحْرَامِ كَسَائِرِ النِّيَّاتِ حُكْماً

(١) صحيح مسلم (٦٨٨) .

(٢) حاشية عميرة (٢٦٢/١) .

(٣) ألفية العراقي في الحديث (ص ٧٦) .

(٤) الإقناع (ص ١٧٥-١٧٦) .

(٥) تحفة المحتاج (٣٩٠/٢) .

بأن يقرنها به يقيناً ، ويستديم الجزم بها بالأ يأتى بما ينافيها إلى السلام ؛ لأن الأصل الإتمام ،
فاحتيج في الخروج منه

وخلافاً كما قاله الأسنوي ، بخلاف نية الاقتداء ؛ لأنه لا بدع في طرء الجماعة على الانفراد
كعكسه ؛ إذ لا أصل هنا يرجع إليه ، بخلاف القصر لا يمكن طروؤه على الإتمام ؛ لأنه الأصل كما
سيأتي ، فلو لم ينو فيه ؛ بأن نوى الإتمام أو أطلق . . أتم ؛ لأنه المنزى في الأولى والأصل في
الثانية .

قوله : (بأن يقرنها به يقيناً) تصوير لنية القصر في الإحرام ، فالضمير المؤنث للنية المفهومة من
(ينوي) والمذكر للإحرام ، ويقرن بضم الراء وكسرهما من بابي نصر وضرب ، واستفيد من هذا
التصوير : أنه لا بد أن تقتزن هذه النية بجميع التكبير كنية الفرضية ، ويفيده أيضاً قولهم : كأصل
النية ، قال البجيرمي على « الإقناع » : (المعتمد : أنه يكفي اقتران نية القصر بجزء من التكبير)
انتهى^(١) ، ولعله جري على الاكتفاء بالمقارنة العرفية كما مر تحريره في (أركان الصلاة) .

قوله : (ويستديم الجزم بها) أي : بنية القصر ، عطف على (يقرنها) ، فهو من تمتة التصوير
على نية القصر ، لكن بقطع النظر عن كونها في الإحرام .

قوله : (بالأ يأتى . .) إلخ ، تصوير لاستدامة الجزم بها .

قوله : (بما ينافيها) أي : نية القصر ، والمراد بالمنافي هنا : ما يشمل الشك فيها والتردد في
القصر والشك في حال الإمام وقيامه هو لثالثة ؛ كما يدل له تفريعه الآتي . تأمل .

قوله : (إلى السلام) متعلق بالإتيان المنفي ، وأشار بهذا التصوير إلى أن الشرط التحرز عن
منافيتها فقط ، لا أنه يشترط دوام الاستحضار لها ، بل الانفكاك عما يخالف الجزم ؛ كنية الإتمام
والتردد فيه ، خلافاً لما يوهمه بعض العبارات ، ولذا : قال في « البهجة » : [من الرجز]

| | |
|------------------------|--|
| ونية جازمة للقاصر | من أول الصلاة حتى الآخر |
| قلت كذا مفهومه والأصوب | أن دوام ذكرها لا يجب |
| وإنما الشرط انفكاك عما | خالف في كل الصلاة الجزماً ^(٢) |

قوله : (لأن الأصل : الإتمام) تعليل لأصل اشتراط نية القصر .

قوله : (فاحتيج في الخروج منه) أي : من الأصل الذي هو الإتمام .

(١) تحفة الحبيب (٢/١٤٨) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٧) .

إلى قصد جازم . فإن لم يجزَمْ بها أو عَرَضَ ما ينافيها ؛ كَأَن تَرَدَّدَ هل يقطعُها ، أو شكَّ هل نوى القصرَ أم لا ؟ .. أتمَّ وإنْ ذَكَرَ حالاً ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وبه

قوله : (إلى قصد جزم) أي : مخرج عن ذلك الأصل ، وبهذا التعليل فارق الإتمام ؛ فإنه لا تلزم نيته كما تقرر .

قوله : (فإن لم يجزَمْ بها) أي : بنية القصر عند التكبير ، فهو مفرع على التصور المذكور ، وحيثُ : فالأنسب أن يقول : فإن لم يقرنها به .

قوله : (أو عرض ما ينافيها) عطف على (لم يجزَمْ بها) ، فلو أحرم قاصراً خلف من علمه أو ظنه قاصراً فقام الإمام لثالثة فشك المأموم في قيامه هل هو متم أو ساه . . لزمه الإتمام وإن بان أنه ساه ؛ كما لو شك في نية نفسه ، وفارق ما لو شك في نية إمامه ابتداء . . حيث لا يلزمه الإتمام كما مر ؛ بأن النية لا يطلع عليها ولا أمانة تشعر بالإتمام ، وهنا القيام مشعر به ، أفاده في « الأسنى »^(١) .

قوله : (كأن تردد) أي : بعد إحرامه ، فهو تمثيل لعروض المنافي .

قوله : (هل يقطعها) أي : نية القصر أم لا .

قوله : (أو شك) أي : بعد إحرامه ، فهو تمثيل لعروض المنافي أيضاً .

قوله : (هل نوى القصر) أي : عند إحرامه .

قوله : (أم لا) أم لا يقطعها في المثال الأول ، أم لم ينو القصر في المثال الثاني ، فهو راجع لهما كما قررته آنفاً .

قوله : (أتم) أي : صلاته وجوباً ، وهذا جواب (فإن لم يجزَمْ بها أو عرض . .) إلخ .

قوله : (وإن تذكر حالاً) أي : أنه نوى القصر فإنه لا يفيد جواز القصر .

قوله : (لأنه الأصل) تعليل لوجوب الإتمام ، وعبارة « التحفة » : (للتردد في الأولى ، ولأن الأصل في الثانية : عدم النية ، وتذكرها عن قرب لا يفيد هنا ؛ لمضي جزء من صلاته على الإتمام ؛ لأن صلاته منعقدة ، وبه فارق . .) إلخ^(٢) ، وهي أظهر مما هنا ؛ لأن الفرق المذكور لا يظهر من مجرد كون الإمام هو الأصل .

قوله : (وبه) أي : بتعليل بكون الإتمام هو الأصل على ما فيه .

(١) أسنى المطالب (١/٢٤٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٣٩١) .

فَارَقَ الشَّكَّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ إِذَا تَذَكَّرَ حَالاً . نَعَمْ ؛ لَا يَضُرُّ تَعْلِيْقُهَا بِنِيَّةِ إِمَامِهِ ؛ بَأَنْ ظَنَّ سَفَرَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ قَصْرَهُ ، فَقَالَ : إِنْ قَصَرَ . . قَصُرْتُ وَإِلَّا . . أَتَمَمْتُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْمَسَافِرِ الْقَصْرُ ،

قوله : (فارق الشك في أصل النية إذا تذكر حالاً) أي : فإنه لا يؤثر كما مر في (شروط الصلاة) ، ومقصوده بهذا الكلام : الجواب عما يقال : قد مر أنه لو شك في أصل النية وتذكر عن قرب . . لم يضر ، فهلا هنا كذلك ؟ وإيضاح الجواب : أن الشك في أصل النية كعدمها ؛ فزمانه غير محسوب من الصلاة ، لكنه عفي عن القليل ؛ لمشقة الاحتراز عنه ، رهنا الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال ، سواء كان قد نوى القصر أم الإتمام لوجود أصل النية فصار مؤدياً لجزء من الصلاة على التمام لعدم النية فلزمه الإتمام ، وبهذا التقرير تعلم : أن الفرق بينهما لا يتضح بمجرد كون الأصل الإتمام كما أشرت إليه آنفاً .

قال في « فتح الجواد » : (ولو شك في أصل النية التي من جملتها نية القصر ثم زال عن قرب . . فهل يلزمه الإتمام ؛ لأنه يصدق عليه أنه شك في أصل القصر ، أو لا ؛ لأنه وقع في ضمن الشك في أصل النية المغتفر ؟ كل محتمل ، والأول أقرب) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (نعم ؛ لا يضر تعليقها) أي : نية القصر ، وهذا استدراك على قوله : (فإن لم يجزم بها . .) إلخ .

قوله : (بنية إمامه) أي : للقصر وعدمه ، ثم إن بان قصر الإمام . . قصر المأموم ، وإلا . . أتم ، فلو خرج إمامه من الصلاة وقال : كنت نويت الإتمام . . لزم المأموم الإتمام ، أو : نويت القصر . . جاز للمأموم القصر ، وإن لم يظهر للمأموم ما نواه الإمام . . لزمه الإتمام على المعتمد ؛ احتياطاً ، وقيل : له القصر ؛ لأنه الظاهر من حال الإمام .

قوله : (بأن ظن سفره ولم يعلم قصره) أي : الإمام ؛ يعني : شك في نية الإمام القصر .

قوله : (فقال) أي : قولاً قلبياً معلقاً نيته على نية إمامه .

قوله : (إن قصر . . قصرت) أي : تبعته في قصره .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يقصر الإمام .

قوله : (أتممت) أي : تبعته في الإتمام .

قوله : (لأن الظاهر من حال المسافر القصر) هذا لا يناسب ذكره هنا ؛ لأنهم إنما عللوا به جواز القصر للمأموم مع جزمه بنية القصر ، فالأولى : الاقتصار على التعليل الثاني ، وعبرة

وإنما لم يضرَّ التعلُّق ؛ لأنَّ الحُكْمَ معلقٌ بصلاةٍ إمامه وإن جَزَمَ . (وَ) الرَّابِعُ : (أنْ يَدُومَ سَفَرُهُ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِهَا) فَإِنْ أَنتَهَتْ بِهِ سَفِينَتُهُ إِلَى مَحَلِّ إِقَامَتِهِ ، أَوْ سَارَتْ بِهِ مِنْهَا ،

« التحفة » مع المتن : (ولز علمه أو ظنه ، بل كثيراً ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن مسافراً وشك ؛ أي : تردد في نية القصر لونه لا يوجبه فجزم هو بنية القصر . . قصر إذا بان قاصراً ؛ لأنه الظاهر من حاله ولا تقصير ولو شك بها ؛ أي : نية إمامه فقال معلقاً عليها في نيته : « إن قصر . . قصر ، وإلا يقصر . . أتممت » . . قصر في الأصح إن قصر ؛ لأنه صرح بما في نفس الأمر من تعلق الحكم بصلاة إمامه ، وإن جزم . . فلا يضره ذلك . .) إلخ^(١) ، إذا علمت هذا علمت ما في كلامه هنا .

قوله : (وإنما لم يضر التعلُّق) أي : في صحة النية مع أن الشرط فيها الجزم .
قوله : (لأن الحكم معلق بصلاة إمامه) أي : وعملاً بالقاعدة : أن محل اختلال النية بالتعلُّق ما لم يكن تصريحاً بمقتضى الحال ، وإلا . . فلا ، وهنا هو مصرح به ؛ لأنه إنما يقصر إذا قصر الإمام ، وإلا . . أتم وجوباً ، فليتأمل .

قوله : (وإن جزم) أي : جزم المأموم القصر ، وهو تعميم لقوله : (لأن الحكم معلق . .) إلخ ، ويجب العمل بقول الإمام في نية الإتمام ، قال في « التحفة » : (ولو فاسقاً ؛ أخذاً من قولهم : يقبل إخباره عن فعل نفسه) انتهى^(٢) ؛ أي : لأنه إخبار عما لا يعلم إلا من جهته فهو مقبول ، إلا أن يتعلق به شهادة ؛ كروية الهلال .

قوله : (والرابع) أي : وهو آخر الشروط .

قوله : (أن يدوم سفره) أي : القاصر .

قوله : (من أول الصلاة إلى آخرها) أي : ولا يتحقق ذلك إلا بالإتيان بالميم من (عليكم) . (ع ش)^(٣) .

قوله : (فإن انتهت بـ) أي : بالمصلي القاصر ، تفريع على اشتراط دوام السفر في جميع لصلاة ، إلا أن الأنسب أن يقول : فإن انتهى سفره فيها ، ثم جعل انتهاء السفينة مثلاً له ، تأمل .
قوله : (سفينته إلى محل إقامته) أي : سواء كان وطنه أو غيره من المواضع التي انتهى سفره للوصول إليها .

قوله : (أو سارت به منها) أي : محل إقامته ، فالأولى (منه) بالتذكير ؛ ولعله لتأويله



(١) تحفة المحتاج (٢ / ٣٩٠) .

(٢) تحفة المحتاج (٢ / ٣٩٠) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٢ / ٢٠٠) .

أَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ ، أَوْ شَكَّ هَلْ نَوَاهَا ، أَوْ هَلْ هَذِهِ الْبَلَدَةُ الَّتِي أَنْتَهَى إِلَيْهَا هِيَ بَلَدُهُ أَوْ لَا ؟ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فِي الْجَمِيعِ . . أَتَمَّ ؛ لِزَوَالِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ أَوْ الشَّكِّ فِي زَوَالِهِ .

بالبلدة ، واستشكل تصوير هذه بأنه إن نوى القصر . . لم تنعقد ؛ لتلاعبه ، أو لا . . لزمه الإتمام لا لتغليب الحضر ، بل لفوت شرط القصر ؛ وهو نيته عند الإحرام ، وأجيب بأنه نوى القصر جاهلاً بأن من شرطه سير السفينة فإنه يصح حينئذ ؛ ويؤيده : قول الإمام : (لو نوى القصر معتقداً أنه مسافر فبان مقيماً . . صحت صلاته ولزمه الإتمام ، ولا أعرف فيه خلافاً)^(١) ، وأجيب أيضاً بأن مرادهم : ما إذا أطلق في نيته فلم ينو القصر ولا الإتمام . . فيلزمه الإتمام ؛ لعلتين : فقد نية القصر عند الإحرام ، وتغليب الحضر ، والتعليل بالعلتين جائز على الأصح عند الجمهور ، وقد يستدل بهذا الجواب في نظيره من مسح الخف على أنه يمسح مسح مقيم ، خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأنه يمسح مسح مسافر مع موافقته لنا على ما هنا ، والله أعلم .

قوله : (أَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ) أي : القاطعة للترخص ؛ كأربعة أيام صحاح أو أطلق .

قوله : (أَوْ شَكَّ هَلْ نَوَاهَا) أي : الإقامة أم لم ينوها .

قوله : (أَوْ هَلْ هَذِهِ الْبَلَدَةُ الَّتِي أَنْتَهَى إِلَيْهَا هِيَ بَلَدُهُ أَوْ لَا) أي : أو هل بلغها أم لا .

قوله : (وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فِي الْجَمِيعِ) أي : جميع الصور من انتهاء السفينة وسيرها ونية

الإقامة بصورتيه .

قوله : (أَتَمَّ) أي : وجوباً وإن لم ينوه ؛ إذ الإتمام مندرج في نية القصر فكأنه نوى القصر ما لم

يعرض موجب الإتمام . شوبري .

قوله : (لِزَوَالِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ) أي : في الصورة الأولى والثالثة .

قوله : (أَوْ الشَّكَّ فِي زَوَالِهِ) أي : للشك في زوال سبب الرخصة في الأخيرتين ، وتغليباً

للحضر في الثانية كالأولى والثالثة ، قال في « حواشي الروض » : (لأنها عبادة يختلف حكمها

بالحضر والسفر وقد اجتماعاً فيها فقدم حكم الحضر ؛ كمن سافر في رمضان بعد الفجر ، وكما لو

قدم وهو صائم . . فإنه يلزمه إتمامه ، والفرق بينه وبين المقيم يرى الماء في أثنائها : أن المقيم

لزمه الدخول فيها بالمقيم والقصر رخصة لم يجب ، فإذا زال سببها . . انقطعت ، وأيضاً : لو وجب

استعمال الماء . . لبطل ما فعله ، وهنا بيني)^(٢) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(١) نهاية المطلب (٢/٤٥٠) .

(٢) حواشي الرملي على شرح الروض (١/٢٤٢) .

(فَضْلٌ)

في الْجَمْعِ بِالسَّفَرِ وَالْمَطَرِ

(وَيَجُوزُ) في السَّفَرِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ (الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَصْرَيْنِ) أي : الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ ،

وَعُلبت

(فصل في الجمع بالسفر)

أي : بين الصلاتين ، سواء كانتا تامتين أو مقصورتين ، أو إحداهما تامة والأخرى مقصورة .

قوله : (والمطر) أي : والجمع بالمطر ونحوه مما سيأتي .

قوله : (ويجوز) أي : يباح ، وقد يطلب فعله أو تركه وجوباً أو ندباً ؛ كما يعلم مما مر في

(القصر) . قليوبي^(١) ، وسيأتي هنا بعض ذلك .

قوله : (في السفر الذي يجوز فيه القصر) أي : وهو السفر الطويل المباح بتفصيله السابق ،

وفي قول قديم : يجوز الجمع في السفر القصير ؛ قياساً على التنفل على الراحلة .

قوله : (الجمع بين العصرين) أي : في وقت أيهما شاء كما سيأتي ، قال في « الإيعاب » :

(ولا جمع على الأوجه من تردد في « الخادم » فيما لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربعاً وقت

العصر في يوم واحد ثم سافر قبل دخول وقتها . فلا يجوز له الجمع ؛ بأن يصلي ثمان ركعات في

وقت الظهر أو العصر ؛ فلنذر إنما يسلك به مسلك الشرع في العزائم دون الرخص ، وإلا

القصر) انتهى ، فلي تأمل .

قوله : (أي : الظهر والعصر) أي : والجمعة كالظهر في جمع التقديم ؛ كأن يقيم ببلد الجمعة

إقامة لا تمنع الترخص فله أن يصلي الجمعة ثم العصر عقبها ، وأما جمع التأخير فيمنع ؛

لاستحالة تأخير الجمعة .

قوله : (وعُلبت) أي : العصر على الظهر في التثنية ، والتغليب : جعل أحد المتصاحبين أو

المتشابهين موافقاً للآخر في الاسم ، ثم أوردت التثنية عليهما وقصد إليهما جميعاً ، فمن ثم اختلف

فيه هل هو مثني حقيقة ؛ نظراً إلى أنه بعد التغليب صاراً متفقي اللفظ ، أو ملحق به ؛ نظراً إلى

الأصل ؟ وليس له قاعدة يرجع إليها على المختار ، خلافاً لابن الحاجب في « الأمالي » حيث شرط

تغليب الأدنى على الأعلى ، وعكس الطيبي ، وكلُّ منتقض بأمثلة كثيرة ، ولذا قال السيوطي في

لشرفها ؛ لأنها الوسطى ، (وَ) بَيْنَ (الْعِشَاءَيْنِ) أَي : الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَغُلِبَتْ لَأَنَّهَا أَفْضَلُ .
وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِالْمَغْرِبَيْنِ كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ فِي هَذَا تَسْمِيَةَ الْمَغْرِبِ عِشَاءً - وَهُوَ مَكْرُوهٌ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛

« عقود الجمان » :

[من الرجز]

قلت ومن يشترط أن يغلبا أدنى أو الأعلى فلا تصوبا^(١)

قوله : (لشرفها) أي : العصر .

قوله : (لأنها الوسطى) أي : على المعتمد كما مر .

قوله : (وبين العشاءين) أي : ويجوز الجمع بينهما .

قوله : (أي المغرب والعشاء) نقل بعض أصحابنا أن مذهب مالك : أنه يجوز الجمع في السفر القصير أيضاً ، وأنه خاص بالعشاءين ، بخلاف القول القديم السابق : فإنه في العصرين أيضاً .

قوله : (وغلبت) أي : العشاء في الثنية ، ولم يقل : المغربين مع أنها أخف .

قوله : (لأنها أفضل) أي : من المغرب والظهر .

قوله : (وعبر غيره) أي : غير المصنف ؛ وهو شيخ الإسلام رحمه الله في « المنهج »^(٢) ، وإنما أبهمه الشارح تأدباً معه ؛ لأنه سيرده .

قوله : (بالمغربين) أي : بدل (العشاءين) ، قال في « شرحه » : (وغلب المغرب ؛ للنهي عن تسميتها عشاء)^(٣) .

قوله : (كأنه توهّم أن في هذا) أي : التعبير بالعشاءين تغليباً لها على المغرب .

قوله : (تسمية المغرب عشاء) أي : فتحاشى منه الشيخ مع أن له سلفاً ؛ وهو ابن المقري في « إرشاده » ، قال في « فتح الجواد » : (لئلا يتوهّم أن فيه تسميتها عشاء)^(٤) ، زاد في « الإمداد » : (وإن لم يكن فيه ذلك كما قدمته) .

قوله : (وهو مكروه) أي : كما مر أوائل (باب الصلاة) .

قوله : (وليس كذلك) أي : على المعتمد ؛ ففي « الأنوار » وغيره : أن التغليب ليس مكروهاً ؛ فمحل الكراهة : إذا سماها عشاء من غير تغليب^(٥) .

(١) انظر « شرح عقود الجمان » (ص ٣٣) .

(٢) انظر « فتح الوهاب » (٧٢ / ١) .

(٣) فتح الوهاب (٧٢ / ١) .

(٤) فتح الجواد (١٩٠ / ١) .

(٥) الأنوار (٧٢ / ١) .

فلا أعتراض على المصنّف . (تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا) ويكونُ كُلُّ أدَاءٍ ؛ لِأَنَّ وقتيهما صارا كالوقت الواحد

قوله : (فلا اعتراض على المصنّف) أي : كغيره ممن عبروا بالعشاءين على سبيل التغليب ، منهم : ابن رسلان في « نظم الزيد » حيث قال : [من الرجز]

وجاز أن يجمع بين العصرين في وقت إحدى ذين كالعشاءين^(١)

قوله : (تقديمًا) مفعول مطلق ؛ أي : جمع تقديم في وقت الأولى ، وبه يندفع ما قد يتوهم من قولهم : (تقديمًا) بأنه صادق بأول الوقت ووسطه وآخره ، بل وبما قبل دخول الوقت بالمرة ، وظاهر ذلك : أنه لا بد من فعل الصلاتين بتمامهما في الوقت فلا يكفي إدراك ركعة من الثانية فيه ، لكن نقل عن الروياني أنه يكفي إدراك ركعة ، بل ودونها فيه^(٢) ، قال (ع ش) : (ويؤيد الجواز : ما يأتي من الاكتفاء في جاز الجمع بوقوع تحرم الثانية في السفر ، وإن أقام بعده ، فكما اكتفي بعقد الثانية في السفر . فينبغي أن يكتفى بذلك في الوقت) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (وتأخيرًا) أي : جمع تأخير في وقت الثانية ، ثم قوله : (تقديمًا وتأخيرًا) راجع للعصرين والعشاءين معاً ، وهذا معنى قول « البهجة » : [من الرجز]

وجمعه العصرين في وقتيهما مرخص كالحكم في تلويهما^(٤)

قوله : (ويكون كل أي : من المجموعتين في وقت الأخرى .

قوله : (أداء) أي : فالعصر المجموعة في الظهر تقديمًا والعشاء المجموعة في المغرب كذلك أداء وبالعكس .

قوله : (لأن وقتيهما) أي : الصلاتين المجموعتين .

قوله : (صارا كالوقت الواحد) أشار بالكاف إلى أنهما ليسا واحداً حقيقة ، ثم إن أراد الجمع ولم يراع خلاف المانع منه : فإن كان سائراً في أحد الوقتين نازلاً في الآخر . . فالجمع في وقت النزول أفضل ؛ للاتباع ، ولأنه الأرفق ، وإن كان سائراً فيهما أو نازلاً فيهما . . فالتقديم أفضل كما بحثه في « التحفة »^(٥) ، وإليه أشار في « المنهج »^(٦) ، وهو المعتمد خلافاً لجمع ؛ لأن فيه

(١) صفوة الزيد (ص ١٢١) .

(٢) انظر « التجريد لفتح العبيد » (١ / ٣٦٥) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٢ / ٢٧٠) .

(٤) بهجة الحاوي (ص ٣٦) .

(٥) تحفة المحتاج (٢ / ٩٤) .

(٦) انظر « فتح الوهاب » (٧٢ /) .

نَعَمْ ؛ يَمْتَنَعُ التَّقْدِيمُ لِلْمُتَحِيرَةِ ، وَفَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ ، وَكُلُّ مَنْ لَمْ تَسْقُطْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ - كَمَا يَأْتِي -

المبادرة إلى براءة الذمة .

هذا ؛ فَإِنْ قِيلَ : قولهم : إن جمع التقديم أو التأخير قد يكون أفضل مشكل ؛ بأنه لا تفاضل بين الجائزين . . أجب بأن الجمع وإن كان جائزاً لا مندوباً لكن التفاضل بين نوعيه ليس من حيث ذات الجمع الجائز حتى يرد ما ذكر ، بل من حيث ما اقترن بأحدهما من الكمال الذي عاد على الصلاة الواجبة بكمال خلا عنه الجمع الآخر ، على أن أفراد المباح وإن كان مفضولاً يقبل التفضيل ؛ لتفاوت أفرادها كما هو ظاهر .

قوله : (نعم ؛ يمتنع التقديم للمتحيرة) استدراك على المتن ، وخرج به (التقديم) : التأخير ، والفرق بينهما كما قال (ع ش) : (أنه يشترط في التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتحيرة ، بخلاف التأخير فإنه لا يشترط ظنه ذلك فجاز وإن أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن تقع في الطهر لو فعلتها في وقتها)^(١) .

قوله : (وفاقد الطهورين) أي : ويمتنع جمع التقديم لفاقد الطهورين : الماء ، والتراب . قوله : (وكل من لم تسقط صلاته) من ذكر العام بعد الخاص ؛ إذ فاند الطهورين من أفرادها ، وهذا الذي جزم به هنا كذلك في غير « التحفة » أيضاً ، أما فيها . . فقال : (وفيه نظر ظاهر ؛ لأن الأولى مع ذلك صحيحة فلا مانع)^(٢) ، والرمل في « النهاية » توقف فيا وقال : (إذ الشرط ظن صحة الأولى وهو موجود)^(٣) ، ولذا : اعتمد الشيخ الباجوري عدم الاءتناع حيث قال : (ويزاد أيضاً : صحة الأولى يقيناً أو ظناً ولو مع لزوم الإعادة ، فيجمع فاند الطهورين والمتميم ولو بمحل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد ؛ لوجود الشرط كما قاله الرمل في وابن حجر ، خلافاً للزركشي وإن اعتمده ابن قاسم في بعض كتاباته ، واستقره الشبراملسي)^(٤) .

قوله : (لأن شرطه) أي : جمع التقديم ، تعليل للاستدراك المذكور .

قوله : (كما يأتي) أي : قريباً في مبحث الشرط الأول من قولهم : (ولو قدم الأولى وبان فساده . . فسدت الثانية) .

(١) حاشية الشبراملسي (٢٧٣/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٩٣/٢) .

(٣) نهاية المحتاج (٢٧٣/٢) .

(٤) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٠٦/١) .

وقوع الأولى معتداً بها ، وما يجب إعادته .. لا اعتداد به ؛ لأنها إنما فعلت لحُرمة الوقت . أمّا الصُّبحُ مع غيرها والعصرُ مع المغرب .. فلا جَمْعُ فيهما ؛ لأنه لم يرد ، بخلاف ما ذكره ؛ فقد صحَّ أنه صلى الله عليه وسلم :

قوله : (وقوع الأولى معتداً بها) أي : صحيحة يقيناً أو ظناً ، وهو متنف في المتحيرة ، بخلاف الجمع في وقت الثانية .

قوله : (وما يجب إعادته) أي : من الصلوات .

قوله : (لا اعتداد به) أي : فانتفى به شرط الجمع ، وقد ينازع في ذلك بأن المتحيرة إنما امتنع جمع التقديم في حقها لفقد شرطه ؛ وهو ظن صحة الأولى ، وأما فاقد الطهورين ونحوه .. فصلاتهم صحيحة مسقطة للطلب ، وأما وجوب القضاء في حقهم ، فبأمر جديد .. وقد يجاب بأنها وإن أسقطت الطلب ففعلها لما كان لحُرمة الوقت .. نزل فعلها منزلة العدم وهو ينفي شرط الجمع ، فليتأمل .

قوله : (لأنها) أي : الصلوات الواجبة الإعادة .

قوله : (إنما فعلت لحُرمة الوقت) أي : ففي جمع التقديم تقديم لها على وقتها بلا ضرورة ، بخلاف التأخير فإن فيه توقع زوال المانع ، تأمل .

قوله : (أما الصبح مع غيرها) أي : من العشاء والظهر ، وهذا مقابل قول المتن : (العصرين والعشاءين) .

قوله : (والعصر مع المغرب .. فلا جمع فيهما) أي : فيمتنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر ، ويمتنع الجمع أيضاً في الحضر وفي سفر قصير ولو مكياً وفي سفر معصية .

قوله : (لأنه لم يرد) تعليل لعدم الجمع في الصور الثلاثة ؛ أعني : الصبح مع غيرها بقسميها والعصر مع المغرب ، ولا دخل هنا للقياس ؛ لأنه من باب الرخص .

قوله : (بخلاف ما ذكره) أي : العصرين والعشاءين .

قوله : (فقد صح أن صلى الله عليه وسلم) أي : كما رواه الشيخان من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل أن تزيف الشمس .. أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاغت قبل أن يرتحل .. صلى الظهر والعصر ثم ركب) انتهى^(١) ، وبه تعم : أن ما ذكره الشارح رواية بالمعنى .

(كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ .. أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ، فَتَزَلَّ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ زَالَتْ قَبْلَ ارْتِحَالِهِ .. صَلَّاهُمَا ثُمَّ رَكَبَ) ، وَأَنَّهُ : (كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ .. جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) أَي : فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ ..

قوله : (كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ) الارتحال : افتعال من الرحيل ، قال في « المصباح » : (رحل عن البلد رحيلاً ، ويتعدى بالتضعيف فيقال : رَحَّلْتَهُ وَتَرَحَّلْتَ عَنْ الْقَوْمِ وَارْتَحَلْتَ ، وَالرَّحْلَةُ - بِالْكَسْرِ وَالضَّم لُغَةٌ - : اسْمٌ مِنَ الْارْتِحَالِ)^(١) .

قوله : (أَمَّا الْظُّهْرُ) أَي : لَمْ يَصْلُهَا فِي وَقْتِهَا الْمَعْهُودِ فِي الْحَضَرِ .
قوله : (إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ فَتَزَلَّ) أَي : عَنْ مَرْكُوبِهِ .
قوله : (فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا) يَعْنِي : صَلَّى كَلًّا مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِيهِ ، لَا أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

قوله : (فَإِنْ زَالَتْ) أَي : الشَّمْسُ .
قوله : (قَبْلَ ارْتِحَالِهِ) أَي : النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
قوله : (صَلَّاهُمَا) أَي : الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ جَمْعَ تَقْدِيمٍ .
قوله : (ثُمَّ رَكَبَ) فَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِكُلِّ مَنْ جَمَعِيَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأَخُّرُ فِي الْعَصْرَيْنِ .
قوله : (وَأَنَّهُ) أَي : وَصَحَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى (أَنَّهُ) الْأَوَّلُ ، وَهَذَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ أَيْضاً ، لَكِنْ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُمَا^(٢) .
قوله : (كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ) أَي : أَعْجَلَهُ السَّيْرُ كَمَا فِي (رَوَايَةِ أُخْرَى ، قَالَ فِي « الْقَامُوسِ » : (الْجَدُّ بِالْكَسْرِ : الْجَهْدُ وَالْعَجَلَةُ ، وَقَدْ جَدَّ يَجْدُّ وَيَجْدُّ - مِنْ بَابِي ضَرْبٍ وَنَصْرٍ - وَاجْدُّ)^(٣) .

قوله : (جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) أَي : صَلَّاهُمَا مَجْمُوعَتَيْنِ .
قوله : (أَي : فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ) أَي : كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ ، وَهُوَ : أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ .. جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بَعْدَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ وَيَقُولُ : (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا جَدَّ ..) إلخ ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَعَاذٍ : (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ .. جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، إِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ

(١) المصباح المنير ، مادة : (رحل) .

(٢) صحيح البخاري (١١٠٨) ، صحيح مسلم (٧٠٣) .

(٣) القاموس المحيط (٥٥٠ / ١) ، مادة : (جد) .

(وَتَرَكَهُ) أي : أَلْجَمَ (أَفْضَلَ) لا رعاية لخلاف مَنْ منَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَارِضَ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ

الشمس . . آخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما (حسنه الترمذي ، وهو حديث محفوظ كما قاله البيهقي^(١) .

وهناك روايات أخر ، وغالبها صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين ، وبه يبطل التأويل بأن المراد بـ (الجمع) : تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها ، قال في « شرح مسلم » : (والرواية الأخرى أوضح دلالة ، وهي : « إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر . . آخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ثم يجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق »)^(٢) .

قوله : (وتركه ؛ أي : الجمع أفضل) أي : من الجمع كما أشعر به تعبيرهم كالمصنف بـ (يجوز) ، كذا قالوا ، قال الشوبري : (فيه تأمل ؛ فإن التعبير بالجواز لا إشعار فيه بأفضلية ترك الجمع عليه) ، وأجاب العلامة الحفني بأن هذا يفهم من عرف التخاطب لا من جوهر اللفظ ؛ لأنه إذا قيل : يجوز لك . . يفهم منه في العرف أن تركه أولى) ، والذوق شاهد صدق .

قوله : (لا رعاية لخلاف من منعه) أي : وهو الإمام أبو حنيفة وصاحبه والحسن والنخعي وكذا المزني من أئمتنا رضي الله عنهم ، إلا بعرفة . . فيجمع بين الظهر والعصر تقديماً يومها للحاج وبمزدلفة بين المغرب والعشاء تأخيراً ، وذهب إلى جوازه مطلقاً كثير من الصحابة والتابعين ، ومن الفقهاء : الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأشهب المالكي ، وقال غيره من المالكية : يختص بمن يجد في السير بعذر ، وبه قال الليث بن سعد ، وقيل : يختص بالسائر دون النازل ، وهو قول ابن حبيب من المالكية ، وقيل : يختص بمن له عذر ، وحكي عن الأوزاعي ، وقيل : يجوز جمع التأخير دون التقديم ، وهو مروي عن مالك وأحمد أيضاً ، ولكل أدلة مقررة عند أصحابهم ، فرضي الله عنهم ونفعنا بهم .

قوله : (لأنه) أي : من منع الجمع ، ولهذا تعليل لعدم مراعاته للخلاف .

قوله : (عارض السنة الصحيحة) وهي ثبوت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم من غير تقييد بما ذكره هؤلاء الأئمة ، قل (ع ش) : (ومنه يعلم : أنه ليس المراد بـ « السنة » : كون الحكم مستحباً عندنا ورعاية الخلاف تفوت ذلك المستحب ، بل المراد : أنه متى ثبت الحكم عنه صلى الله

(١) سنن أبي داود (١٢٠٨) ، سنن الترمذي (٥٥٣) ، السنن الكبرى (١٦٣ / ٣) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٢١٤ / ٥) .

الدَّالَّةُ عَلَى الْجَوَازِ - كما تَقَرَّرَ - بَلْ لَأَنَّ فِيهِ إِخْلَاءَ أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ عَنْ وَظِيفَتِهِ ، وَبِهِ فَارَقَ نَدْبَ الْقَصْرِ فِيمَا مَرَّ . (إِلَّا لِمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةَ الْجَمْعِ ، أَوْ شَكَّ فِي جَوَازِهِ) أَوْ كَانَ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ . . .

عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت . . لا تستحب مراعاته (١) .

قوله : (الدالة على الجواز كما تقرر) أي : قريباً ، فينبغي ألا تسن مراعاة المخالف حينئذ .

قوله : (بل لأن فيه) أي : في الجمع ، سواء التقديم والتأخير .

قوله : (إخلاء أحد الوقتين عن وظيفته) اقتصر على هذا التعليل في « الإمداد » وعلل في « فتح الجواد » بهذا وبما مر من رعاية الخلاف التي نفاها هنا معاً (٢) ، وفي « النحفة » التعليل به مقتضراً عليه حيث قال : (وأشار بـ « يجوز » إلى أن الأفضل : ترك الجمع ؛ خروجاً من خلاف من منعه ، وقد يشكل بقولهم : « الخلاف » إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى إلا أن يقال : إن تأويلهم لها له نوع تماسك في جمع التأخير ، وطعنهم في صحتها في جمع التقديم مع اعضادهم بالأصل فروعياً) انتهى (٣) .

ومثله في « النهاية » (٤) ، والتأويل : هو الجمع الصوري بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وصلى الثانية أول وقتها فكل منهما في وقته المخصوص ، لكن قد مر أن بعض الروايات لا يقبل هذا التأويل ، والله أعلم .

قوله : (وبه) أي : بهذا التعليل الذي هو إخلاء أحد الوقتين عن وظيفته .

قوله : (فارق ندب القصر فيما مر) أي : قبيل (فصل فيما يتحقق به السفر) من أن القصر أفضل إذا كان السفر ثلاث مراحل فأكثر في غير الملاح ونحوه ؛ خروجاً من الخلاف فيهما .

قوله : (إلا لمن وجد في نفسه كراهة الجمع) استثناء من أفضلية ترك لجمع ولم يكن رغبة عن السنة ، بل لإيثاره الأصل .

قوله : (أو شك في جوازه) أي : الجمع ؛ لظن تخيله ، أو نظراً إلى أن خبر الواحد لا يعمل به مثلاً فيؤمر قهراً لنفسه .

قوله : (أو كان ممن يقتدى به) أي : لثلا يشق على غيره ، ولأنه يتأكد إظهاره للرخصة وتعليمها .

(١) حاشية الشبراملسي (٢/٢٧٤) .

(٢) فتح الجواد (١/١٩٠) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٣٩٤) .

(٤) نهاية المحتاج (٢/٢٧٣-٢٧٤) .

فَيُسْنُ لَهُ الْجَمْعُ ، نظير ما مرَّ في القصر . (أَوْ) كَانَ (يُصَلِّي مُنْفَرِدًا لَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ) وفي جماعة لَوْ جَمَعَ . فالأفضلُ الجمعُ أيضاً ؛ لاشتماله على فضيلة لم يشتمل عليها تركُ الجمع . ومثل الجماعة في ذلك سائرُ الفضائلِ آله عُلِّقَ بِالصَّلَاةِ ،

قوله : (فيسن له) أي : لكل من الواحد في نفسه كراهة الجمع والشاك في جوازه بالمعنى المار والمقتدى به .

قوله : (الجمع نظير ما مر في القصر) أي : وغيره من بقية الرخص ؛ كالمسح على الخفين والاستنجاء والفطر في السفر وغيرها كما هو مبين في مواضعه .

قوله : (أَوْ كَانَ يَصَلِّي مُنْفَرِدًا لَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ) أي : أَوْ مَنْ كَانَ يَصَلِّي ... إلخ ، فهو عطف على (وجد ...) إلخ .

قوله : (وفي جماعة لو جمع) أي : ويصلي في جماعة لو صلى بالجمع ؛ كأن لم يجد في أحد الوقتين من يصلي معه .

قوله : (فالأفضل : لجمع أيضاً) أي : كأفضلية الجمع على هؤلاء الثلاثة .

قوله : (لاشتماله) أي : الجمع ، تعليل للأفضلية .

قوله : (على فضيلة لم يشتمل عليها ترك الجمع) أي : وهي الجماعة هنا .

قوله : (ومثل الجماعة في ذلك) أي : في كونها سبباً لأفضلية الجمع إذا اشتمل عليها .

قوله : (سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة) أي : كوجود سترة وخلو عن حدثه الدائم كما في « التحفة » و« النهاية » وغيرهما^(١) ، بل قياس ما مر في القصر : أنه إذا كان لو جمع خلا عن حدثه الدائم في وضوئه وصلاته ... وجب الجمع ، إلا أن يفرق بين ما هنا وما هناك بأنه إنما وجب القصر ثم للاتفاق على جوازه سيما إذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجبه الحنفية فنظر إلى قوة الخلاف ثم ، ومنعوا الجمع هنا إلا في عرفة ومزدلفة في النسك كما سيأتي ، وهذا أولى من فرق (سم) بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب^(٢) ، ووجه الأولوية : أنه قد يمنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها ؛ لأن العذر صير وقت الصلاتين واحداً ، على أن ما ذكره لا يشمل جمع التقديم إلا أن يقال : أراد به (الإخراج) : فعلها في غير وقتها ، أفاده (ع ش)^(٣) ، لكن الأوفق بما صنعه الشارح أنفاً : ما فرقه (سم) ، فليتأمل .

(١) تحفة المحتاج (٢ / ٣٩٤) ، نهاية المحتاج (٢ / ٢٧٤) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الحقة (٢ / ٣٩٢) .

(٣) حاشية الشيرازي (٢ / ٢٧٤) .

فمتى اقترنت صَلَاتُهُ فِي الْجَمْعِ بِكَمَالٍ وَلَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ فَاتَ ذَلِكَ الْكَمَالَ .. كَانَ الْجَمْعُ أَفْضَلَ .
وَالْأَفْضَلُ لِلْمَسَافِرِ الْحَاجِّ

قوله : (فمتى اقترنت صَلَاتُهُ فِي الْجَمْعِ) أي : سواء التقديم والتأخير .

قوله : (بِكَمَالٍ) أي : من الكمالات المتعلقة بالصلاة .

قوله : (وَلَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ) أي : في إحدى الوقتين .

قوله : (فَاتَ ذَلِكَ الْكَمَالَ) جواب (لو) .

قوله : (كَانَ الْجَمْعُ أَفْضَلَ) أي : من تركه ، وهذا جواب (فمتى اقترنت ...) إلخ ؛ وذلك كمن خاف فوت عرفة أو عدم إدراك العدو ولاستغناء أسير ، قالوا في « التحفة » و « النهاية » : (بل قد يجب في هذين) انتهى^(١) .

قال (سم) : (في ذكر « قد » إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا ، وكأن وجهه : أنه إن تعين طريقاً في إدراك ما ذكر .. وجب ، وإلا ؛ كأن كان أقرب إلى إدراكه .. ندب)^(٢) .

والحاصل : أنه إذا توقف إدراك الوقوف مثلاً على الجمع بين الصلاتين .. وجب ، وهذا لا يخالف ما صححه النووي رحمه الله : أنه إذا توقف إدراك الوقوف ، على ترك الصلاة ولو تعددت .. تركها^(٣) ؛ لأن ذاك فيما إذا لم يدركه إلا بتركها بالكلية وما هنا يدركه مع فعل الصلاة إذا كانت مجموعة ، لا إذا صليت كل صلاة في وقتها ، تأمل .

قوله : (وَالْأَفْضَلُ لِلْمَسَافِرِ الْحَاجِّ ..) إلخ ، هذا من المستثنيات عن أفضلية ترك الجمع ، وأشار بقوله : (لِلْمَسَافِرِ) إلى أن هذين الجمعين للحاج للسفر لا للنسك ، وهو الذي صححه النووي في عامة كتبه ، وهو المعتمد عند المتأخرين ، خلافاً لما في « الإيضاح » أن سببه النسك على ما في بعض نسخه ؛ وهو نسخة الولي العراقي ، ولذا اعترضه ، لكن الذي في نسخة الشارح نصها : ثم قيل : إنه يستوي في هذا الجمع المقيم والمسافر ، وأنه يجمع بسبب النسك ، والأصح : أنه بسبب السفر فيختص بالمسافر سفرأ طويلاً وهو مرحلتان ، ولا يقصر إلا من كان مسافراً طويلاً بلا خلاف ، وإذا كان الإمام مسافراً .. قصر ، وإذا سلم .. قال : يا أهل مكة ومن سفره قصير : أتموا فإنما قوم سَفَرٌ .. إلخ ، وعليه : فلا يخالف ما في غيره ، فليتنبه^(٤) .

(١) تحفة المحتاج (٢/٣٩٤) ، نهاية المحتاج (٢/٢٧٤) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٣٩٤) .

(٣) المجموع (٢/١٤) .

(٤) انظر « منح الفتاح » (ص ٣١٦-٣١٧) .

جمعُ العصرين تقديماً بمسجدِ نَمْرَةٍ ، وجمعُ العِشاءِين تأخيراً بمزْدَلِفَةٍ إِنْ كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ مَضِيِّ وقتِ الاختيارِ للعِشاءِ ؛ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا ،

قوله : (جمع العصرين تقديماً بمسجد نمره) بفتح النون وكسر الميم على الأصح ، والذي في « التحفة » وغيرها هنا : بسرفة^(١) ، والذي ذكروه في الحج في مسجد إبراهيم عليه الصلاة والسلام ففيه مخالفة كما لا يخفى ، اللهم إلا أن يقال : المقصود هنا : ذكر سن الجمع فقط في هذا اليوم للحاج بشرطه ، لكن يعكّره قوله المار : (والأفضل) ، فلو أبدله بيسن . . لم يرد فيه شيء ، فليتأمل .

قوله : (وجمع العشاءين تأخيراً بمزدلفة) أي : والأفضل للمسافر للحاج : جمع . . . إلخ ، فهو عطف على (جمع العصرين . . .) إلخ .

قوله : (إِنْ كَانَ يُصَلِّيهِمَا) أي : العشاءين ، وهذا تقييد للتأخير إلى مزدلفة فقط .
قوله : (قبل مضي وقت الاختيار للعشاء) أي : فإن خشي مضيه . . صلاهما تأخيراً قبل وصوله مزدلفة ، وعبارة « الإيضاح » : (ثم إن الجمهور من أصحابنا أطلقوا القول بتأخير الصلاتين إلى لمزدلفة ، وقال جماعة : يؤخرهما ما لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء ؛ وهو ثلث الليل على لقول الأصح ، وعلى قول : نصف الليل ، فإن خافه . . لم يؤخر ، بل يجمع بالناس في الطريق) انتهى^(٢) ، وهذا الذي نقه عن الجماعة هو المعتمد الذي مشى عليه في « المجموع » كما قاله لشارح في « الحاشية »^(٣) .

قوله : (للاتّباع فيهما) أي : في الجمع بين العصرين تقديماً في نمره وبين العشاءين تأخيراً بمزدلفة ، والحديث رواه الشيخان وغيرهما^(٤) ، وسيأتي في موضعه بيانه ، ثم ما علل به هنا كذلك ني « النهاية » و« المغني »^(٥) ، وعبر في « التحفة » بقوله : (نعم ؛ الجمع بعرفة ومزدلفة مجمع عليه فيسن)^(٦) ، قال الكردي في « الكبرى » : (وهذا أولى من الأول ؛ إذ الاتّباع ثابت في غيرهما أيضاً كما علم مم قدمته ، ومع ذلك راعوا خلاف المانع ، وأما في هذين . . فلا قائل بالمنع ، بل أبو حنيفة رضي الله عنه القائل بعدم صحة الجمع في غير هذين الموضعين قائل بوجوبه

(١) تحفة المحتاج (٣٩٤/٢) .

(٢) الإيضاح (ص ٢٩٧) .

(٣) منح الفتاح (ص ٣٤٢) .

(٤) صحيح البخاري (١٣٩) . صحيح مسلم (١٢٨٠) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

(٥) نهاية المحتاج (٢٧٤/٢) ، مغني المحتاج (٤٠٨/١) .

(٦) تحفة المحتاج (٣٩٤/٢) .

وفي ذلك صور كثيرة . (وَشُرُوطُ) جمع (التَّقْدِيمُ أَرْبَعَةٌ) : الأولُ :

فيهما ، ولو صلى المغرب في الطريق . . لم يجزه عنده ، وعليه إعادتها م لم يطلع الفجر .
وقال المالكية : يندب الجمع بينهما ، وظاهره : أنه لو صلاهما قبل تيانه إليهما . . أجزأه ، ومن
هذا الخلاف يعلم كراهة ترك الجمع في هذين الموضعين ، وعلل في « الإمداد » لذلك بأن الجمع
أوفق له في الدعاء في الأول وفي السير في الثاني ، ومعلوم : أن التعاليل الثلاثة موجودة في ذلك ،
لكن خير الأمور أوسطها ، وألحق في « الإمداد » بهذين إذا نفر من منى . فإن السنة أن يرمي عقب
الزوال ثم يسير إلى مكة فيصللي بالمحصب الظهر والعصر جمعاً ، وفيه : أن القائل بالمنع في غير
عرفة ومزدلفة يمنع الجمع بالمحصب ، ولهذا لم يذكر ذلك جمهور أئمتنا) انتهى ملخصاً ،
فليتأمل^(١) .

قوله : (وفي ذلك صور كثيرة) أي : فيما يسن فيه الجمع صور كثيرة غير الذي ذكره في هذا
الشرح ، وقد مر جملة منها ؛ وذلك للقاعدة التي ذكرها هنا بقوله : (فمضى اقترنت . . .) إلخ .
قوله : (وشروط جمع التقديم) أي : بالسفر ، والمطر لكن فيما عدا الشرط الرابع .

قوله : (أربعة) نظمها صاحب « البهجة » بقوله : [من الرجز]

وشروطه نيته في الأوله وهكذا الترتيب والولاء له

وأن يدوم العذر حتى كبرا للثان لا إن كان عذر مطرا^(٢)

ويزاد خامس ، وهو : ظن صحة الأولى لتخرج المتحيرة فإن الأولى لها ليست مظنونة الصحة ؛
لاحتمال أنها في الحيض ، وبه يظهر الفرق بين جمع التقديم والتأخير ، منها ، وهو : أن ظن صحة
الأولى شرط في جمع التقديم دون التأخير ، ويزاد سادس ، وهو : بقاء وقت الأولى يقيناً ، فإن
خرج الوقت في أثناء الثانية أو شك في خروجه . . بطل الجمع والصلاة على ما بحثه البلقيني واعتمد
جمع ، لكن اعتمد آخرون خلافه ، قال الباجوري : (فيجوز جمع التقديم وإن دخل وقت الثانية
قبل فراغها وإن لم يدرك منها في وقت الأولى إلا بعض الركعة ؛ لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج
عن وقتها فتكون أداء قطعاً كما قاله الروياني)^(٣) .

قوله : (الأول) أي : من الشروط الأربعة .

(١) المواهب المدنية (١٧٨ / ٣) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٨) .

(٣) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٠٦ / ١) .

(الْبَدَأَةُ بِالْأُولَى) لِلتَّبَاعِ ، وَلَآنَ الثَّانِيَةَ تَابِعَةٌ فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى مُتَبَوِّعِهَا ، وَلَوْ قَدَّمَ الْأُولَى وَبَانَ فَسَادُهَا . . فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ . (وَ) الثَّانِي : (نِيَّةُ الْجَمْعِ فِيهَا وَلَوْ مَعَ السَّلَامِ) مِنْهَا ،

قوله : (البدء بالأولى) أي : قبل الثانية ، وهو المعبر عنه في « البهجة » و « الإرشاد »
« المنهج » بالترتيب^(١) .

قوله : (للتتابع) أي فإنه صلى الله عليه وسلم إذا صلى الجمع . . قدم الأولى على الثانية كما
نرى ؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » متفق عليه^(٢) ، فهو دليل على
اشتراط الترتيب .

قوله : (ولأن الثانية تابعة) أي : للأولى فالوقت لها ، وهذا تعليل ثان لاشتراط الترتيب .
قوله : (فلا تتقدم على متبوعها) أي : فلو صلى العصر قبل الظهر . . لم تصح ، ولكن له
يعادتها بعد الظهر إن أراد لجمع ، وكذا لو صلى العشاء قبل المغرب ، والمراد : لم يصح فرضاً
ولا نفلاً إن كان عامداً عالماً ، فإن كان ناسياً أو جاهلاً . . وقعت نفلاً مطلقاً إن لم يكن عليه فاتئة من
نوعها ، وإلا . . وقعت عنده .

قوله : (ولو قدم الأولى) أي : على الثانية .

قوله : (وبان فسادها) أي : الأولى بفوات ركن أو شرط .

قوله : (فسدت الثانية) أي : لم تقع عن فرضه ؛ لفوات الشرط الذي هو البدء بالأولى ، أما
وقوعها له نفلاً مطلقاً . . فلا ريب فيه ؛ لعذره كما لو أحرم بالظهر قبل الوقت جاهلاً بالوقت
ومحله ؛ أخذاً مما مر حيث لم يكن عليه فرض مثله ، وإلا . . وقع عنه ، ومحله وقوعه نفلاً أيضاً ؛
حيث استمر جهله إلى الفرائض ، وإلا . . بطلت .

قوله : (والثاني) أي : من الشروط الأربعة .

قوله : (نية الجمع فيها) أي : في الصلاة الأولى ، فلا يكفي تقديم النية عليها اتفاقاً .

قوله : (ولو مع السلام منها) أي : من الأولى ، وأشار به (لو) إلى خلاف فيه ، وهو قول
للشافعي ، فيسن نيته مع التحرم ؛ خروجاً من هذا القول ومن خلاف الحنابلة أيضاً .

قال في « النهاية » : (ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبلد في سفينة فسارت فنوى الجمع :
فإن لم تشترط النية مع التحرم - أي : وهو الأظهر - صح ؛ لوجود السفر وقتها ، وإلا . . فلا ،

(١) بهجة الحاوي (ص ٣٨) ، لإرشاد (ص ٣٦) ، وانظر « فتح الوهاب » (١/ ٧٢) .

(٢) صحيح البخاري (٦٣١) عن سيدنا مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

أَوْ بَعْدَ نِيَّةِ التَّرْكِ ؛ بَأَنْ نَوَاهُ ؛ ثُمَّ نَوَى تَرْكَهُ ثُمَّ نَوَاهُ ؛ تَمَيِّزاً لِلتَّقْدِيمِ الْمَشْرُوعِ عَنِ التَّقْدِيمِ سَهْواً أَوْ عِبْثاً . وَفَارَقَ الْقَصَرَ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ تَأْخِيرِ نِيَّتِهِ عَنِ الْإِحْرَامِ

قاله في « المجموع » نقلاً عن المتولي ، وما قاله بعض المتأخرين من أنه يفرق بينها وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سيأتي بأن السفر باختياره فنزل اختياره له في ذلك منزلته ، بخلاف المطر ، حتى لو لم يكن باختياره فالوجه : امتناع الجمع هنا يرد بأن المعتمد : ما ذكره المتولي ، ويفرق بين السفر والمطر بأن المطر أضعف ؛ للخلاف فيه ، ولأن فيه طريقاً باسـتـراط نية الجمع في الإحرام ؛ لأن استدامة المطر في أثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكرر محلاً للنية وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الأولى ؛ لأن استدامته شرط فكانت محلاً للنية . فإذا : لا فرق في المسافرين بين أن يكون السفر باختياره أو لا كما أفاده الرالد رحمه الله تعالى ، وقد يحمل القول بأن السفر باختياره على أنه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا إيراد) ، تأمل (١) .

قوله : (أو بعد نية الترك) أي : للجمع .

قوله : (بأن نواه) أي : الجمع أولاً .

قوله : (ثم نوى تركه) أي : الجمع قبل السلام .

قوله : (ثم نواه) أي : الجمع مع السلام فإنه يجوز ذلك ؛ لأن الجمع : ضم الثانية للأولى . فمتى لم تفرغ الأولى . . . فوقت ذلك الضم باق ؛ إذ وقت الضم هو السلام ، فإذا صحت نيته في غير وقت الضم وهو حال الإحرام . . ففي وقته ؛ وهو وقت السلام أو ما قارباً من باب أولى ، تأمل .
قوله : (تمييزاً للتقديم المشروع) أي : الذي هو الجمع ، وهذا تعليل لأصل اشتراط النية هنا .

قوله : (عن التقديم سهواً أو عبثاً) أي : فهذا التمييز هو الغرض في إيجاب النية ، قال في « حواشي الروض » : (ولأنه لما لم يجز تأخير الأولى إلا بالنية مع صحتها في وقت الثانية . فاشتراطها في تقديم الثانية مع أنها لا تصح في وقت الأولى أولى) ، تأمل (٢) .

قوله : (وفارق القصر) أي : حيث اشترطت نيته عند التحرم اتفاقاً ، بخلاف الجمع فإن الأظهر : جواز نيته في الأثناء ، بل ومع السلام كما تقرر .
قوله : (بأنه يلزم من تأخير نيته عن الإحرام) أي : القصر .

(١) نهاية المحتاج (٢/٢٧٥-٢٧٦) .

(٢) حواشي الرملي على شرح الروض (١/٢٤٣) .

تَأْدِيْ جَزْءٍ عَلَى التَّمَامِ . (وَ) الثَّالِثُ : (الْمُؤَاوَاةُ بَيْنَهُمَا) فِي الْفِعْلِ ؛ لِلِاتِّبَاعِ فِي الْجَمْعِ بِنِمْرَةٍ ،
وَقِيَاسًا عَلَيْهِ

قوله : (تأدي جزء على التمام) أي : وبعده يستحيل القصر ، وبهذا الفرق يرد القياس بالقصر .

قال في « التحفة » : (ولو نوى تركه - أي : الجمع - بعد التحلل مع وجود نيته معه أو قبله ولو في أثناء الثانية ثم أراد أن يترك فوراً . لم يجز كما بينته في « شرح العباب » ، ومنه : أن وقت النية انقضى فلم يفد العود إليها شيئاً ؛ وإلا . . . لزم إجزاؤها بعد تحلل الأولى ، وبه يفرق بين هذا والردة ؛ إذ القطع فيها ضمي وهنا صريح ، ويغترف في الضمني ما لا يغتفر في الصريح) انتهى^(١).

فإن قيل : ما ذكره من عدم الجواز يخالف ما نقل عن الدارمي : أنه لو نوى الجمع أول الأولى ثم نوى تركه ثم قصد فعلاً... ففيه القولان في نية الجمع في أثناءه . انتهى ، فيؤخذ من هذا : لجواز في الصورة المذكورة... . أوجب بأن هذا الأخذ ممنوع ؛ لأن محل النية فيما نقل عن الدارمي باق إلى الفراغ من الصلاة . فرفض النية في أثناءها ينزل الأولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ، ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال : رفض النية بعد الفراغ أبطل النية لأولى وتعذرت نيته ؛ لفوات محلها ، فليتأمل .

قوله : (والثالث) أى : من الشروط الأربعة .

قوله : (الموالاة بينهم) أى : بين الأولى والثانية .

قوله : (في الفعل) أي : بالأ يطول بينهما فصل عرفاً ، فإن طال الفصل بينهما ولو بعذر ؛ كجنون وإغماء وسهو . . . وجب تأخير الثانية إلى وقتها ؛ لزوال رابطة الجمع ، قال (سم) : (لو نك هل طال الفصل أو لا . . ينبغي امتناع الجمع ما لم يتذكر عن قرب) .

قوله : (للاتباع في الجمع بنمرة) دليل لاشتراط الموالاة ، والحديث رواه الشيخان عن سامة بن زيد رضي الله عنهما : (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين بنمرة . . والى بينهما وترك الرواتب وأقام الصلاة بينهما)^(٢) ، قال في « الأسنى » : (ولولا اشتراط الولاء . . لما ترك الرواتب ، وقد يمنع بآه تركها لكونها سنة لا شرطاً) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (وقياساً عليه) أي : على الجمع بنمرة .

(١) : تحفة المحتاج (٢/٣٩٦-٣٩٧).

(۲) صحیح البخاری (۱۳۹) . صحیح مسلم (۱۲۸۰) .

(٣) أسنى المطالب (١/٢٤٣).

في غير ذلك ؛ ولأنَّ الجمعَ يجعلُهُما كصلاةٍ واحدةٍ ، فوجبت الموالاةُ كركعاتِ الصَّلَاةِ ،

قوله : (في غير ذلك) أي : من بقية جمع التقديم ، قال في « حواشي الروض » : (ولأنَّ الجمع يكون بالمقارنة أو بالمتابعة ، والمقارنة متعذرة فتعينت المتابعة)^(١) .
قوله : (ولأنَّ الجمع يجعلُهُما) أي الصلاتين ، وهذا عطف على (للاتباع) ، فهو دليل ثانٍ لاشتراط الموالاة .

قوله : (كصلاة واحدة فوجبت الموالاة) أي : بينهما .

قوله : (كركعات الصلاة) أي : فإنها لا يجوز فصلها كما مر ، ولأنَّ الثانية تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه ، فلو جمع ثم علم ترك ركن من الأولى . . بطلتا وعيدهما جامعاً إن شاء عند اتساع الوقت أو من الثانية ، فإن لم يطل الفصل . . تدارك ومضت الصلاتان على الصحة ، وإلا . . فباطلة ولا جمع بطول الفصل ، ولو جهل ؛ بأن لم يدر كون المتروك من الأولى أو من الثانية . . أعادهما ؛ لاحتمال أنه من الأولى ، وامتنع الجمع تقديماً ؛ لاحتمال أنه من الثانية فيطول الفصل بها وبالأولى المعادة بعدها ، أما جمعهما تأخيراً . . فجائز كما في « شرح المنهاج » وغيره^(٢) ، وإن كان ظاهر عبارة « المنهاج » وغيره خلافه^(٣) ؛ إذ لا مانع منه على كل تقدير ؛ لأن غاية الشك أن يصير كونه لم يفعل واحدة منهما ، ولأنه على احتمال كونه من الأولى واضح ، وكذا على احتمال كونه من الثانية ؛ لأن الأولى وإن كانت صحيحة في نفس الأمر إلا أنه تلزمه إعادتها ، والمعاداة يجوز تأخيرها إلى الثانية لتصلى معها في وقتها ، وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعاً حينئذ لا ينظر إليه ؛ لعدم تحقق هذا الاحتمال ، لا يقال : مقتضى ذلك جواز جمع التقديم لما ذكر ، وأيضاً : فكما روعي فساد الثانية حتى امتنع جمع التقديم ينبغي مراعاته حتى يمتنع جمع التأخير ؛ لأننا نقول : إنما راعينا ذلك الاحتمال بالنسبة لجمع التقديم ؛ لأننا لو لم نراعه . . لوقعت الثانية فاسدة على أحد التقادير فكان الأسوأ امتناعها في غير وقتها ، وأما الأولى . . فصحيحة على سائر التقادير كما تقرر ، ولا يضر على التقدير الثالث ضمه إلى الثانية صورة فرض آخر ؛ احتياطاً لبراءة ذمته ، فتأمل ؛ إذ بتأمله يتضح الفرق بين الحالتين^(٤) .

(١) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٤٣/١) .

(٢) فتح الوهاب (٧٢/١) .

(٣) منهاج الطالبين (ص ١٣١) .

(٤) انظر « الفتاوى الفقهية الكبرى » (٢٣١/١) .

ولا يضرُّ ألفصلُ بزمانٍ يسيرٍ عرفاً - ولو بغيرِ شغلٍ - بخلافِ الطَّويلِ عرفاً ولو بعذرٍ ؛ كسهوٍ وإغماءٍ ،
ومنه صلاةُ ركعتينِ

قوله : (ولا يضر الفصل بزمان يسير عرفاً) أي : ولذا : يجوز للمقيم الجمع على الصحيح ،
ولا يضر الفصل بينهما بالتيمم وبالطلب الخفيف كما لا يضر الفصل بينهما بالإقامة ؛ بجامع أن كلا
فصل يسير لمصلحة الصلاة .

قوله : (ولو بغير شغل) أي : ولو بنحو جنون ، وكذا ردة أو تردد في أنه نوى الجمع في الأولى
إذا ذكرها على قرب على الأوجه فيهما ، وإنما أثرت الردة في نية الصوم قبل الفجر على الراجح ؛
لأنها لعدم اتصالها بالمنوي ضعيفة فأثرت فيها الردة بخلافها هنا ، ولا تجب هنا إعادة النية بعدها ؛
لما مر ، ويفرق بينها هنا وأثناء الوضوء بأن وقت النية ثم باق ؛ كما يشهد له جواز تفريق النية على
الأعضاء بخلافه هنا ، وأيضاً : فما بعدها ثم يتوقف عليه صحة ما قبلها فاحتاج ما بعدها لنية
جديدة ، وهنا الأولى لا تتوقف على فعل الثانية فلم يحتج لنية أخرى . « تحفة »^(١) .

قوله : (بخلاف الطويل عرفاً) أي : فالطول والقصر هنا بالعرف ؛ إذ لا ضابط له في الشرع
ولا في اللغة فرجع إليه فيه كالحرز والقبض .

قوله : (ولو بعذر ؛ كسهو وإغماء) أي : فيجب تأخير الثانية إلى وقتها ؛ لفوات شرط
الجمع .

قوله : (ومنه) أي : من الفصل الطويل .

قوله : (صلاة ركعتين) أي ولو بأخف ممكن ، وهذا ضابط الطويل وما دونه قصير ، فلا
يجوز فعل الراتبة بينهما ، بل إذا جمع الظهر والعصر . . قدم سنة الظهر التي قبلها ، وله تأخيرها
سواء أجمع تقديماً أو تأخيراً ، وتوسيطها إن جمع تأخيراً سواء أقدم الظهر أم العصر وآخر سنتها التي
بعدها ، وله توسيطها إن جمع تأخيراً وقدم الظهر وآخر عنهما سنة العصر ، وله توسيطها أو تقديمها
إن جمع تأخيراً سواء أقدم الظهر أم العصر ، وإذا جمع المغرب والعشاء . . أخر سنتيهما ، وله
توسيط سنة المغرب إن جمع تأخيراً وقدم المغرب ، وتوسيط سنة العشاء إن جمع تأخيراً وقدم
العشاء ، وهذا مراد صاحب « البهجة » بقوله :

وستتي ظهر وعصر قدما

عليهما وستتي تلويهما

أخر قلت ذ على تفصيل

تركته خوفاً من التطويل^(٢)

(١) تحفة المحتاج (٢/٣٩٧) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٨) .

(وَ) الرَّابِعُ : (دَوَامُ السَّفَرِ) مِنْ حِينَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى (إِلَى) تَمَامِ (الْإِحْرَامِ بِالثَّانِيَةِ) فَلِلْإِقَامَةِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِهَا مَبْطَلَةٌ لِلْجَمْعِ ؛ لِزَوَالِ الْعَذْرِ

وما سوى ذلك ممنوع ، وعلى ما مر أن للمغرب والعشاء سنة مقدمة فلا يخفى الحكم مما تقرر في جمعي الظهر والعصر ، والضابط لذلك أن يقال : لا يجوز تقديم بداية الأولى مطلقاً ولا سنة الثانية على الأولى إن جمع تقديماً ، ولا الفصل بينهما بشيء مطلقاً إن جمع تقديماً ، وما عدا ذلك جائز ، تأمل .

قوله : (والرابع) أي : وهو آخر الشروط الأربعة .

قوله : (دوام السفر) أي : المجوز للترخص .

قوله : (من حين الإحرام بالأولى) هذا يقتضي اشتراط وجود السفر عند الإحرام بالأولى ، وهو قول ضعيف ، والمعتمد : عدم اشتراطه عنده ، حتى لو أحرم بها في الإقامة ووجد عند الإحرام بالثانية . . كفى كما مر ، بخلاف المطر فإنه لا بد من وجوده عند الإحرام بهما كما سيأتي ، والفرق : أن الجمع بالسفر أقوى منه بالمطر ، ويفرق أيضاً : أن شأن السفر أن يكون باختياره فهو محقق عنده ، بخلاف المطر فإنه ليس باختياره فاحتيط فيه تحقيقاً للعذر ، فلو قال بدله : من حين نية الجمع في الأولى . . . إلخ . . لكان جارياً على المعتمد ، فليتأمل .

قوله : (إلى تمام الإحرام بالثانية) أي : وهو الفراغ من الرء من (أكبر) ، وهذا معنى قول غيره : إلى عقد الثانية .

قوله : (فالإقامة قبل الإحرام بها) أي : بالثانية أو قبل تمامه ؛ وذلك بأن صلى الأولى بنية جمع التقديم فنوى الإقامة ووصلت سفينته دار إقامته ، أو شك في صيرورته مقيماً قبل تمام الإحرام بالثانية .

قوله : (مبطل للجمع) أي : والصلاة الأولى صحيحة كما هو ظاهر .

قوله : (لزوال العذر) أي : وهو السفر ، وحينئذ يتعين تأخير الثانية إلى وقتها ، وأما الإقامة في أثناء الثانية أو بعد فراغها . . فلا يؤثر في صحة الجمع على الأصح في الأول وعلى الصحيح في الثاني ، قال في « التحفة » : (اكتفاء باقتران العذر بأول الثانية ؛ صيانة لها عن البطلان بعد الانعقاد ، وإنما منعت الإقامة أثناءها القصر لأنها تنافيه ، بخلاف جنس الجمع ؛ لجوازه بالمطر ، وأيضاً : فإن وجوب الإتمام لا يبطل ما مضى من صلاته ، وإذا تقرر هذا في أثناءها . . فبعد فراغها أولى ، ومن ثم كان الخلاف فيه أضعف) انتهى بزيادة^(١) .

ولا يُشترط في جمع التأخير شيء من الثلاثة الأول ، لكنها سنة فيه ، (و) إنما (يُشترط في جمع التأخير) شيان : الأول : شرط لجواز التأخير وكون الأولى أداء ، وهو (نيته)

قوله : (ولا يشترط في جمع التأخير شيء من الثلاثة الأول) أي : الترتيب ونية الجمع في الأولى والموالة بينهما ، وهذا هو الصحيح ، أما عدم الترتيب .. فإن الوقت للثانية فلا تجعل تابعة ، وأما عدم الموالة .. فلأن الأولى بخروج وقتها الأصلي قد أشبهت الفائتة ؛ بدليل : عدم الأذان لها وإن لم تكن فائتة حقيقة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم (صلى المغرب بمزدلفة ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها) رواه الشيخان^(١) ، وأما عدم نية الجمع هنا .. فلتقدمها في وقت الأولى فاكفينا بها ، بخلاف جمع التقديم .

قوله : (لكنها) أي : الثلاثة المذكورة .

قوله : (سنة فيه) أي : في جمع التأخير ؛ خروجاً من الخلاف ، وأما ما وقع في « المحرر » من الجزم بوجوب نية الجمع في الصلاة^(٢) ، وتبعه في « الحاوي الصغير »^(٣) .. فقد قال الإمام النووي في « الدقائق » : (لم يقل به أحد ، بل في المسألة وجهان : الصحيح : أن الثلاث سنة ، والثاني : أنها كلها واجبة^(٤)) ، ولذا قال في « بهجة » : [من الرجز]

وإن يؤخرها اشتراطنا النيّة وقت صلاة هي أوليّة
ما دام يبقى ندر ركعة وفي أوله قلت وذا في الأضعف^(٥)

قوله : (وإنما يشترط في جمع التأخير شيان) أي : مع ما مر من العلم بجوازه .

قوله : (الأول شرط لجواز التأخير) أي : إلى وقت الثانية .

قوله : (وكون الأولى أداء) أي : وشرط لكون الأولى تسمى أداء .

قوله : (وهو) أي : لشرط الأول .

قوله : (نيته) أي : لجمع ، فالضمير له لا للتأخير ، ويؤخذ من إضافة النية لضمير الجمع : اشتراط نية إيقاعها في وقت الثانية ؛ بأن يقول في نيته : نويت تأخير الأولى لأفعلها في وقت الثانية ، فإن لم يأت بما ذكر .. كان لغواً ، بل لو نوى التأخير فقط .. عصي وصارت قضاء ؛ لأن مطلق

(١) صحيح البخاري (١٣٩) ، صحيح مسلم (١٢٨٠) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

(٢) المحرر (ص ٦٤) .

(٣) الحاوي الصغير (ص ٨٧) .

(٤) دقائق المنهاج (ص ٣١) .

(٥) بهجة الحاوي (ص ٣٨) .



قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى) ويجزىء بالنسبة إلى الأداء تأخير النية إلى زمن (وَلَوْ) كَانَ (بِقَدْرِ رَكْعَةٍ)

التأخير صادق بالتأخير الممتنع ، لا يقال : قد تقدم أنه يكفي في القصر نية صلاة الظهر ركعتين وإن لم ينو ترخصاً ومطلق الركعتين صادق بالركعتين لا على وجه القصر فم لم يكن هنا مثله ؟ لأننا نقول : يفرق بينهما بأن وصف الظهر مثلاً بكونه ركعتين لا يكون إلا قصراً ، فما صدق القصر وصلاة الظهر ركعتين واحد ، ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فإنه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقاً بالمراد وغيره فامتنع ، ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين ، فتأمل .

قوله : (قبل خروج وقت الأولى) أي : يجب أن ينوي قبل خروج رقت الأولى ؛ لأن التأخير قد يكون معصية ؛ كالتأخير لغير الجمع ، وقد يكون مباحاً ؛ كالتأخير له ، فلا بد من نية تميز بينهما ، ولو قدم النية على الوقت ؛ كما لو نوى في أول السفر أنه يجمع كل يوم . . لم تكفه على أشبه احتمالين ذكرهما الروياني عن والده ؛ لأن الوقت لا يصلح للجمع ، وأما قياس الاحتمال الآخر على صحة نية الصوم قبل الفجر . . فغير صحيح ؛ لخروجها عن القياس فلا يجوز قياس غيرها عليها ، فليتأمل .

قوله : (ويجزىء بالنسبة إلى الأداء) أي : تسمية الأولى أداء ، ونقل عن « الإحياء » أنه لو نسي النية حتى خرج الوقت . . لم يعص وكان جامعاً ؛ لأنه معذور^(١) ، وأقره بعضهم في عدم العصيان ، لا في عدم بطلان الجمع ؛ لفقد النية .

قال (ع ش) : (قد يقال : إن عدم العصيان مشكل ؛ لأنه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه إما أول الوقت أو باقيه حيث عزم على فعلها في الوقت ، وتأخيرها عن وقتها ممتنع إلا بنية الجمع ولم توجد ، ونسيانه للنية لا يجوز إخراجها عن وقتها) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (تأخير النية إلى زمن ولو كان بقدر ركعة) أي : فإذا نوى في وقت الأولى تأخيرها إلى وقت الثانية وكان الباقي من وقت الأولى ما يسع ركعة أو أكثر ولكن لا يسع جميعها . . تكون الأولى أداء ، لكنه آثم بتأخير النية إلى أن يبقى من الوقت زمن لا يسع جميع الأولى ، وهذا هو المعتمد ؛ إذ لا يلزم من صحة الجمع عدم العصيان وإن خالف فيه بعضهم فقال : يشترط لكونها أداءً أيضاً : أن يبقى من وقت الأولى ما يسعها جميعها أيضاً .

(١) إحياء علوم الدين (٢٦١ / ٢) .

(٢) حاشية الشبراملي (٢٨٠ / ٢) .

وَأَمَّا الْجَوَازُ.. فشرطُهُ أَنْ يَنْوِيَ وقد بقيَ مِنْ وَقْتِ الْأَوَّلِي مَا يَسْعُهَا أَوْ أَكْثَرُ ، وَإِلَّا.. عَصَى وَإِنْ كَانَتْ أَدَاءً ، وَعَلَى الْأَوَّلِي تَحْمِلُ عِبَارَةُ « الرَّوْضَةِ » و« أَصْلُهَا » ، وَعَلَى الثَّانِي تَحْمِلُ عِبَارَةُ « المَجْمُوع »

- قوله : (وأما الجواز) أي : جواز تأخير النية ، وهذا مقابل (بالنسبة إلى الأداء) .
- قوله : (فشرطه أن ينوي) أي : نية الجمع تأخيراً ، لا نية التأخير فقط كما مر .
- قوله : (وقد بقي من وقت الأولي ما يسعها) أي : الصلاة الأولي بتمامها .
- قوله : (أو أكثر) أي : مما يسعها .
- قوله : (وإلا) أي : فإن لم ينو أصلاً أو نوئ وقد بقي من وقت الأولي أقل مما يسعها .
- قوله : (عصى) أي : لأن التأخير إنما جاز عن أول الوقت بشرط العزم على الفعل ؛ فكان انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده ، قال (سم) : (صريح هذا التعليل : أنه لو نوئ وقد بقي ما يسعها.. لم يندفع عصيانه بترك العزم من أول الوقت ، والحاصل : إذا دخل وقت الظهر مثلاً : فإن نوئ التأخير للجمع.. فلا إثم مطلقاً ، وكذا إن فعل أو عزم على الفعل في الوقت ، وكذا إن عزم على أحد الأمرين من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه للجمع ، فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع.. اندفع عنه إثم الإخراج عن وقت الأداء وأثم بترك الفعل أو العزم من أول الوقت) ، فليتأمل^(١) .
- قوله : (وإن كانت أداء) أي : لما تقرر من أنه لا يلزم من الأداء عدم العصيان .
- قوله : (وعلى الأول) أي : الإجزاء بالنسبة إلى الأداء .
- قوله : (تحمل عبارة « الروضة ») أي : للإمام النووي رحمه الله تعالى .
- قوله : (و« أصلها ») أي : وهو « الشرح الكبير » للإمام الرافعي رحمه الله ، ونص عبارتها نقلاً عن الأصحاب : (ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولي فيه.. لوقعت أداء) انتهى^(٢) ، ومعلوم : أنه لو صلاها في وقتها وقد أدرك منها ركعة قبل خروج وقتها.. تكون أداء .

- قوله : (وعلى الثاني) أي : الجواز ؛ أي : عدم الإثم .
- قوله : (تحمل عبارة « المجموع ») أي : « شرح المذهب » للإمام النووي أيضاً ، وعبارته عن الأصحاب : (وتشتط هذه النية في وقت الأولي ؛ بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر ، فإن

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٤٠٠) .

(٢) روضة الطالبين (١/٣٩٨) ، الشرح الكبير (٢/٢٤٣) .

وغيره ، فلا تنافي بين العبارات خلافاً لمن ظنه

ضاق وقتها ؛ بحيث لا يسعها . . عصي وصارت قضاء (١) .

قوله : (وغيره) أي : كـ « شرح مسلم » و « تصحيح التنبية » فإن فيهما مثل ما في « المجموع » (٢) ، ولا يعكر على هذا الحمل قوله : (عصي وصارت قضاء) فإن ظاهره : وإن أدرك من الوقت قدر ركعة ؛ لأن المراد به (الضيق) فيه كما في « الإيعاب » بالنسبة للعصيان : ألا يبقى قدر الصلاة كلها ، وبالنسبة للقضاء : ألا يبقى قدر ركعة حملاً لكل على ما يناسبه ، ثم قال : (رأيت البلقيني وأبا زرعة وغيرهما أشاروا إلى ما جمعت به بما حاصله : أنه إذا أخر النية إلى أن بقي قدر ركعة ثم نوى . . لا يفوت الجمع ، لكنه يأثم ، ونازع بعضهم في تأثيمه بما لا يصح) انتهى .

قوله : (فلا تنافي بين العبارات) أي : الواقعة في كتب الإمام النووي المذكورة ، وعبارة « التحفة » : (وما ذكرته من أن شرط عدم العصيان وجود النية وقد بقي ميسر الصلاة وشرط الأداء وجودها وقد بقي قدر ركعة . . هو المعتمد ، وبه يجمع بين ما وقع للمصنف من التناقض في ذلك) انتهى (٣) .

قوله : (خلافاً لمن ظنه) أي : التنافي بينها ، ولم يجمع بينها كما ذكر ، بل جزم بما في أحدها ؛ فممن جزم بما في « الروضة » البارزي وغيره ، وممن صححه ابن الرفعة ، وممن رجح ما في « المجموع » الأسنوي والأذرعي ، وذكر في « الأسنى » : أن الأول هو المناسب ؛ لما مر من جواز قصر صلاة من سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة ، ولا يضر فيه تحريم تأخيرها ؛ بحيث يخرج جزء منها عن وقتها ، قال : (ويمكن حمل كلام « المجموع » على كلام « الروضة » بأن يقال : معنى « ما يسعها » أي : يسعها أداء ، فإن قلت : بل كلامها محمول على كلامه ويكون مرادها : الأداء الحقيقي ؛ وهو الإتيان بجميع الصلاة في وقتها لا الأداء المجازي الحاصل بتبعية ما بعد الوقت لما فيه . . قلت : يتنافيه قوله : إنها صارت قضاء) انتهى (٤) .

فحاصل كلامه : أنه اعتمد ما في « الروضة » ، وحمل كلام « المجموع » عليه ، وذلك حاصل كلام الشارح في كتبه ، وأما الشيخ الرملي والخطيب . . فاعتمدا ما في « المجموع » وحملوا كلام

(١) المجموع (٣١٥/٤) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٢١٣/٥) ، تصحيح التنبية (١٥٥/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٠٠/٢) .

(٤) أسنى المطالب (٢٤٤/١) .

(وَ) الثَّانِي : شَرَطُ لِكَوْنِ الْأَوَّلَىٰ أَدَاءً ، وَهُوَ (دَوَامُ السَّفَرِ إِلَى تَمَامِهَا) أَي : الثَّانِيَةِ ، (وَإِلَّا) يَدُمُ إِلَى ذَلِكَ ؛ بَأَنَ أَقَامَ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا (. . صَارَتْ) الْأَوَّلَىٰ وَهِيَ (الظُّهْرُ) أَوِ الْمَغْرَبُ (قَضَاءً) . . .

« الروضة » عليه ، قال في « النهاية » : (والفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح ؛ فإن المعتبر ثم كونها مؤداة ، والمعتبر هنا أن تميز النية هذا التأخير عن التأخير تعدياً ، ولا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع . . .) إلخ ، فليتأمل^(١) .

قوله : (والثاني) أي : من شرطي جمع التأخير .

قوله : (شرط لكون الأولى أداء) أي : لكونها تسمى بالمؤداة .

قوله : (وهو) أي : اشترط الثاني .

قوله : (دوام السفر إلى تمامها ؛ أي : الثانية) أي : وهو بتمام التسليمة الأولى منها ، فلو أقام بعد فراغها . . لم يؤثر بالاتفاق كجمع التقديم ، بل أولى ؛ لتمام الرخصة في وقت الثانية ، قال بعض المحققين : (وإنما اكتفي في جمع التقديم باستمرار العذر إلى عقد الثانية ، بخلاف جمع التأخير ولو قدم العصر مثلاً ؛ لأننا لو لم نكتف بذلك في جمع التقديم . . لأدّى إلى بطلان الثانية ؛ فإكتفينا فيها بمقارنة أولها . . بالإبطال بعد انعقادها حال العذر ، ولا كذلك جمع التأخير ؛ فإننا إذا لم نكتف بذلك . . لا يلزم عيه إبطالها ، بل إبطال صفة الأداء ؛ إذ لا يلزم من الاعتناء بالموصوف الاعتناء بالصفة ؛ ألا ترى أنهم لأجل هذا المعنى بعينه اكتفوا في جمع التقديم بوجود العذر إلى عقد الثانية ، بخلاف قصر الصلاة لا بد فيه من دوام العذر إلى الفراغ) ، فليتأمل .

قوله : (وإلا يدم) أي : السفر .

قوله : (إلى ذلك) أي : إلى تمام الثانية .

قوله : (بأن أقام) أي : المصلي جمع التأخير أو نوى الإقامة ، أو وصلت سفينته مثلاً دار إقامته أو شكاً في صيرورته مقيماً ، نظير ما مر .

قوله : (ولو في أثنائها) أي : الثانية ، وبالأولى قبل الإحرام بها ، وأشار به (لو) إلى رد ما بحثه في « المجموع » من أنه إذا أقام في أثناء الثانية . . ينبغي أن تكون الأولى أداء بلا خلاف^(٢) ، قال شيخ الإسلام : (ما بحثه في « المجموع » مخالف لما قاله من حكم وتعليل)^(٣) .

قوله : (صارت الأولى وهي الظهر أو المغرب قضاء) أي : وتكون فائتة حضر لو تبين فيها

(١) نهاية المحتاج (٢/٢٧٩) ، مغني المحتاج (١/٤١٠) .

(٢) المجموع (٤/٣١٦) .

(٣) الغرر البهية (٢/٦١٩) .

لأنَّهَا تَابِعَةٌ لِلثَّانِيَةِ فِي الْأَدَاءِ لِلْعَذْرِ وَقَدْ زَالَ قَبْلَ تَمَامِهَا . وَقَضِيَّتُهُ : أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ وَأَقَامَ فِي أَثْنَاءِ الْأُولَى . . لَا تَكُونُ قِضَاءً ؛ لَوْجُودِ الْعَذْرِ فِي جَمِيعِ الْمَتَبُوعَةِ ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الْأَسْنَوِيُّ ، لَكِنْ خَالَفَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْحَاوِي »

مفسد . . فلا تقصر ، بخلاف ما مر فيما إذا نوى الجمع ولم يبق من الوقت قدر الركعة . . فإنها فائتة سفر فتقصر فيه ، قال في « الإيعاب » : (يفرق بينهما بأن السفر موجد في جميع وقت الأولى كالثانية ، وإنما امتنع الجمع فقط ؛ لفقد شرطه ، بخلافه هنا ؛ فإنه بإقامته أثناءها انقطع سفره بالنسبة للمتبوعة فلزم انقطاعه بالنسبة للتابعة أيضاً فتعين كونها فائتة حضر وإن وجد السفر في جميع وقتها وجميع فعلها) ، تأمل^(١) .

قوله : (لأنها) أي : الأولى التي هي الظهر أو المغرب ، تعليل لصيرورتها قضاء .

قوله : (تابعة للثانية) أي : وهي العصر أو المغرب .

قوله : (في الأداء ؛ للعذر) أي : وهو السفر .

قوله : (وقد زال قبل تمامها) أي : الثانية المتبوعة ، فلا بد من اعتبار وجود سبب الجمع في جميعها .

قوله : (وقضيته) أي : هذا التعليل .

قوله : (أنه لو قدم الثانية) المتبوعة ؛ وهي العصر والعشاء .

قوله : (وأقام في أثناء الأولى) أي : التابعة ؛ وهي الظهر والمغرب ؛ كأن صلى العصر أولاً ثم

الظهر . . فإنه جائز هنا ؛ لما تقدم أنه لا يشترط الترتيب وإن كان هو الأولى ثم أقام في أثناء الظهر ، وكذا يقال في المغرب مع العشاء .

قوله : (لا تكون قضاء) أي : الأولى ، بل أداء .

قوله : (لوجود العذر في جميع المتبوعة) تعليل لعدم كون الأولى في هذه الصورة قضاء على مقتضى التعليل المذكور أن مقتضاه : أن تكون الأولى التي هي التابعة مؤداة .

قوله : (وهو) أي : عدم كونها قضاء .

قوله : (ما اعتمدته الأسنوي) أي : تبعاً للسبكي حيث قال : (وتعليلهم منطبق على تقديم

الأولى ، فلو عكس وأقام في أثناء الظهر . . فقد وجد العذر في جميع المتبوعة وأول التابعة ، وقياس ما مر في جمع التقديم : أنها أداء على الأصح ؛ أي : كما أفهمه تعليلهم) انتهى .

قوله : (لكن خالفه بعض شراح « الحاوي ») أي : فأجرى الكلام على إطلاقه من اشتراط دوام

(وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ)

السفر إلى تمامها في جمع التأخير وإن قدم المتبوعة ، ومن الاكتفاء به في وقت عقد الثانية إذا جمع تقديماً حيث قال : (وإنما اكتفي في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ، ولم يكتف به في جمع التأخير ، بل شرط دوامه إلى تمامها ؛ لأن وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع ، وأما وقت العصر . . فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره ، فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيهما ، وإلا . . جاز أن ينصرف إليه ؛ لوقوع بعضها فيه ، وأن ينصرف إلى غير ، ؛ لوقوع بعضها في غير الذي هو الأصل) انتهى ، وهذا هو المعتمد في « النهاية » وغيرها^(١) ، قال في « الإيعاب » : (وبما تقرر علم : أن ما ذكره أوجه من حيث المعنى الظاهر الذي قرره) .

نُبَيَّه

المراد ببعض « شراح الحاوي » المذكور هو الإمام الطاوسي منسوب إلى طاووس بن كيسان التابعي الجليل ، وقيل : إلى طاووس الطائر المعروف ؛ أي : بائه ، و « الحاوي » إذا أطلق عند المتأخرين . . هو « الحاوي الصغير » للعلامة نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني ، وهو الذي اختصره ابن المقرئ إلى « الإرشاد » ، ونظمه ابن الوردي في « بهجته » ، وهو حاو كاسمه مع إيجازه وجمعه للمسائل ، ولذا : قال ابن الوردي في أول « البهجة » : [من الرجز]

| | |
|-------------------------|------------------------------|
| ليس في مذهبنا كالحاوي | في الجمع والإيجاز والفتاوي |
| وكنت ممسحاً له وأتقنه | في الحفظ والفهم على ما أمكنه |
| فاخترت أن أنظمه كالشارح | أرجو به دعوة عبد صالح |

إلى أن قال :

وكل من جرب نظم النثر لا سيما الحاوي أقام عذري^(٢)
وأما « الحاوي الكبير » الذي هو شرح « مختصر المزني » . . فهو لأقضى القضاة الماوردي ، فافهم .

قوله : (ويجوز الجمع بالمطر) أي : ونحو البرد والثلج بشرطه الآتي ، وهذا شروع في الشق الثاني من شقي الترجمة ، وسواء في ذلك المسافر والمقيم ، قال الشيخ الجمل : (مقتضى هذا التعميم : أن المسافر إذا أصابه مطر . . يصح أن يجمع لغرضه ولغرض السفر ، فيختلف الحكم في

(١) نهاية المحتاج (٢/ ٢٨٠) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣) .

تَقْدِيمًا) لا تأخيراً ؛ لَأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمَطَرِ لَيْسَتْ إِلَى الْمَصْلِيِّ ، بخلافِ السَّفَرِ ، وَيَجُوزُ جَمْعُ الْعَصْرِ إِلَى الْجُمُعَةِ بِعَذْرِ الْمَطَرِ وَالسَّفَرِ ؛

الجمع من حيث شروطه باختلاف الغرض والملاحظة ، وسيأتي قريباً عن الشوبري ما يوضح هذا البحث (١) .

قوله : (تقديماً لا تأخيراً) هذا هو القول الجديد ، وأما القديم . . فيجوز الجمع به تأخيراً ، قالوا في « المغني » و « النهاية » : (ونص عليه في « الإملاء » أيضاً قيساً على السفر) (٢) ، زاد المحلي (فيصلي الأولى مع الثانية في وقتها ، سواء اتصل المطر أم انقطع ، قاله العراقيون ، وفي « التهذيب » : إذا انقطع قبل دخول وقت الثانية . . لم يجز الجمع ويصلي الأولى في آخر وقتها) (٣) .

قوله : (لأن استدامة المطر) هذا تعليل لعدم جواز الجمع هنا تأخيراً ورد لدليل القديم .
قوله : (ليست إلى المصلي) أي : ليس للجامع فيها اختيار ؛ فقد ينقطع فيؤدي إلى إخراج الصلاة الأولى عن وقتها من غير عذر مع أن شرط الجمع دوام العذر .
قوله : (بخلاف السفر) أي : فإنه إلى المسافر فاشتراط العزم عليه عند نية التأخير ، كذا عبر به بعضهم ، وفيه نظر ، وصوابه : فاشتراط عدم عزمه على ضده عند نية التأخير ، قاله في « التحفة » (٤) ، ويمكن أن يجاب بأن قول البعض على تقدير مضاف والتقدير على استمراره ، فليتأمل .
قوله : (ويجوز جمع العصر إلى الجمعة) هذا هو المعتمد ، خلافاً للرويان في منعه ذلك .
قوله : (بعذر المطر) أي : وإن لم يكن موجوداً حال الخطبة ؛ لأنها ليست من الصلاة .
« أسنى » (٥) .

قوله : (والسفر) أي : تقديماً ، قال في « النهاية » : (ويمتنع جمعها تأخيراً ؛ لأن الجمعة لا يتأتى تأخيرها عن وقتها) (٦) ، قال (ع ش) : (أي : الأصلي .
هذا ؛ ولو قيل بجواز جمعها تأخيراً . . لأمكن توجيهه بأن العذر صير الوقتين واحداً ؛ فكأنه

(١) فتوحات الوهاب (١/٦١٤) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٢٨١) ، مغني المحتاج (١/٤١٢) .

(٣) كنز الراغبين (١/٢٦٧) .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤٠٢) .

(٥) أسنى المطالب (١/٢٤٥) .

(٦) نهاية المحتاج (٢/٢٧٣) .

وذلك لما صحَّ أنَّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ : (جمعَ بالمدينةِ بينَ الظُّهرِ والعصرِ ، والمغربِ والعشاءِ مِنْ غيرِ خوفٍ ولا سفرٍ) : قالَ الشَّافعيُّ كمالُك رضيَ اللهُ عنهما :

فعلها في وقتها^(١) أي : نلو علله بأنه لم يرد فعلها إلا في وقت الظهر الأصلي . . لكان أولى ، قال العلامة الشوبري : (لو ا- تتمع سبب الجمع من السفر والمطر لشخص . . فهل يجب عليه عند نيته تعيين سببه من مطر أو سفر ، وأيهما أولى فيه ، أو يكفي مطلق نية الجمع ، وعلى هذا : إذا نوى الجمع وأطلق ثم تخلفت شروط أحد السببين ؛ كأن أقام . . هل يجمع نظراً لتوفر شروط الآخر ، أو لا لاختلاف نيته بتخلف ما ذكر ؛ كأن أقام في أثناء الأولى ؟ كل محتمل ، ولعل الأول أقرب ، وعليه : فيظهر أن تعيين السفر للجمع أولى ، فليحضر) انتهى ، ويؤيده ما مر عن « التحفة » : أن الجمع بالسفر أقوى منه بالمطر .

قوله : (وذلك) أي : جواز الجمع بالمطر ، فهو دليل للمتن .

قوله : (لما صح أنه صلى الله عليه وسلم) رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما .

قوله : (جمع بالمدينة بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء) هذا لفظ الشيخين^(٢) ، وفي رواية : (صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء)^(٣) ، ففي ذكر (سبعاً وثمانياً) دفع توهم جواز التصرع مع الجمع ، أفاده القليوبي^(٤) .

قوله : (من غير خوف ولا سفر) هذه الزيادة ليست في « البخاري » وإنما هي في « مسلم » و« الموطأ » ، قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك ؟ قال : (أراد : ألا يخرج أمته)^(٥) ، قال الزرقاني : (وجاء مثله عن ابن مسعود قال : جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فقيل له في ذلك فقال : « صنعت هذا ؛ لئلا تخرج أمتي » رواه الطبراني^(٦) ، وإرادة نفي الحرج تقدح في حمله على الجمع الصوري ؛ لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج)^(٧) .

قوله : (قال الشافعي كمالك رضي الله عنهما) أي : في تأويل هذا الحديث ، قال ابن

(١) حاشية الشيراملسي (٢٧٣/٢) .

(٢) صحيح البخاري (١١٧٤) ، صحيح مسلم (٧٠٥) .

(٣) صحيح البخاري (٥٤٣) .

(٤) حاشية قليوبي (٢٦٧/١) .

(٥) صحيح مسلم (٥٠/٧٠٥) ، الموطأ (١٤٤/١) .

(٦) المعجم الكبير (١٠٥٢٥) .

(٧) شرح الزرقاني على الموطأ (٤١٨/١) .

أَرَى ذَلِكَ بِعَذْرِ الْمَطْرِ . وَيُؤَيِّدُهُ جَمْعُ أَبِي عَبَّاسٍ وَأَبْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ . وَإِنَّمَا يُبَاحُ الْجَمْعُ بِهِ فِي الْعَصَرَيْنِ وَالْعِشَاءَيْنِ (لِمَنْ) وَجِدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ

عبد البر : (ووافقهما على ما ظناه جماعة من أهل المدينة وغيرها)^(١) .

قوله : (أَرَى ذَلِكَ بِعَذْرِ الْمَطْرِ) بضم همزة (أَرَى) وفتحها ؛ أي : أظن أو أعتقد ذلك الجمع الذي جمعه النبي صلى الله عليه وسلم من غير خوف ولا سفر بعذر المطر ، قال في « المجموع » : (وهذا التأويل مردود برواية مسلم : « من غير خوف ولا مطر » ، قال : وأجاب البيهقي بأن رواية الجمهور بأن تكون محفوظة أولى ، وأجاب غيره بأن المراد - أي : في لرواية الثانية - : ولا مطر كثير ، أو لا مطر مستدام ؛ فلعله انقطع في أثناء الثانية)^(٢) ، فاندفع أخذ أئمتنا بظاهرها من جواز الجمع في الحضر بلا سبب .

قوله : (ويؤيده) أي : ما قاله الشافعي ومالك رضي الله عنهما .

قوله : (جمع ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم به) أي : بالمعز كما رواه البيهقي بسنده عنهما^(٣) ، وفي « صحيح مسلم » عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حين غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون : الصلاة الصلاة فقال : جاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثني (الصلاة الصلاة) ، فقال ابن عباس : (أتعلمني بالسنة لا أم لك ؟ !) ثم قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء) ، قال عبد الله بن شقيق : فحاك في صدري من ذلك شيء فأنتيت أبا هريرة فصدق مقالته^(٤) ، وهذا أيضاً محمول على المطر .

قوله : (وإنما يباح الجمع به) أي : بالمطر تقديم ، وهذا دخول على المتن .

قوله : (في العصرين والعشاءين) أي : وكذا العصر مع الجمعة كما مر .

قوله : (لمن وجدت فيه الشروط السابقة في جمع التقديم) أي : وهي : الترتيب ، ونية الجمع في الصلاة الأولى ، والموالاة ، ودوام العذر على التفصيل الآتي ، ويزاد هنا شروط ستأتي في المتن ، فالذي يتحصل من ذلك : أنه يشترط أن يوجد العذر عند التحريم بهما ، وعند تحلله من الأولى وبينها وبين الثانية ، وأن يصلي جماعة ، وأن تكون بمصلى بعيد عرفاً ، وأن يكون بحيث

(١) الاستذكار (٢٩/٦) .

(٢) المجموع (٣١٧/٤-٣١٨) .

(٣) معرفة السنن والآثار (٣٠٠/٤) .

(٤) صحيح مسلم (٥٧/٧٠٥) .

نَعَمْ ؛ الشَّرْطُ وجودُ الْمَطَرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى وَالتَّحْلِيلِ مِنْهَا وَالتَّحَرُّمِ بِالثَّانِيَةِ ،

يتأذى بالمطر في طريقه ، فجملة الشروط تسعة ، تأمل .

قوله : (نعم ؛ الشرط...) إلخ ، نبه بهذا الاستدراك على أن الشرط الرابع في جمع التقديم في السفر ليس نظير الجمع بالمطر ؛ لما مر : أن انقطاع السفر في أثناء الأولى يمنع الجمع ، بخلاف انقطاع المطر في ذلك ؛ كما سيأتي في قوله : (ولا يضر...) إلخ ، وفيما عدا هذا سواء ، أفاده الكردي^(١) .

قوله : (وجود المطر عند الإحرام بالأولى) أي : وإن كان الأصح : عدم اشتراط النية في الإحرام ، قال في « حواشي الروض » : (ويمكن الفرق بين السفر والمطر بأن الجمع بالمطر أضعف ؛ للخلاف فيه ، ولأن فيه طريقاً باشتراط نية الجمع في الإحرام ؛ لأن استدامة المطر في أثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن محلاً للنية ، وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الأولى ؛ لأن استدامته شرط فكانت محلاً للنية) ، تأمل^(٢) .

قوله : (والتحليل منها) أي : وعند التحلل ؛ أي : السلام من الأولى ؛ لتحقيق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حال العذر ، وقضيته : اشتراط امتداده بينهما ، وهو كذلك ، وتيقنه له ، وأنه لا يكفي الاستصحاب ، وبه صرح القاضي فقال : لو قال لآخر بعد سلامه : انظر هل انقطع المطر أو لا... بطل جمعه ؛ للشك في سببه ، ونقله بعضهم عن غير القاضي وعن القاضي خلافاً ، ولعله سهو إن لم يكن القاضي تناقض فيه ، على أن الأسنوي مال إلى أنه يكفي الاستصحاب ، وهو القياس ، إلا أن يقال : إنه رخصة فلا بد من تحقق سببها ، ويؤيده : ما مر فيما لو شك في انتهاء سفره . « تحفة »^(٣) .

قال (سم) : (ينبغي أن يقال فيه ما قيل في إدراك ركوع الإمام مع أنه رخصة من الاكتفاء بالظن أو الاعتقاد الجازم)^(٤) . وقال في موضع آخر : (لا يبعد الاكتفاء بظن البقاء والاستمرار بالاجتهاد ؛ كما أنه يكفي انقصر إن ظن طول السفر بالاجتهاد مع أن القصر رخصة)^(٥) .

قوله : (والتحريم بالثانية) أي : وعند التحريم بالثانية ؛ ليتحقق الجمع مع العذر .

(١) المواهب المدنية (١٨٧/٣) .

(٢) حواشي الرمل على شرح اروض (٢٤٣/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٠٢/٢ - ٤٠٣) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٠٣/٢) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٠٢/٢ - ٤٠٣) .

ولا يضرُّ انقطاعُهُ فيما عدا ذلك . وَ (صَلَّيْ) أَي : أَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ (جَمَاعَةً بِمَكَانٍ) مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْجَمَاعَةُ تَأْتِي ذَلِكَ الْمَكَانَ مِنْ مَحَلٍّ (بَعِيدٍ) عَنْهُ ،

قوله : (ولا يضر) أي : في صحة الجمع هنا .

قوله : (انقطاعه) أي : المطر .

قوله : (فيما عدا ذلك) ظاهره : أن انقطاعه بعد سلام الأولى وقبل الشروع في الثانية لا يضر ، وليس كذلك ، بل لا بد من امتداده بينهما كما مر عن « التحفة » وغيره ، والحاصل : أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الأولى ، ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما .

قوله : (وصلّي) أي : ولمن صلّي ، فهو عطف على (وجدت فيه الشروط ...) إلخ .

قوله : (أي : أراد أن يصلي جماعة) أي : يصلي الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وإن صلي الأولى فرادى ؛ لأنها في وقتها على كل ، ويكفي وجود الجماعة عند الإحرام بالثانية ، قال في « الإيعاب » : (وإن كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه إطلاقهم ، ويوجه بأن المدار إنما هو على صورتها ؛ لاندفاع الإثم والقتال على قول فرضيتها ^(١) .

قال الشوبري : (وانظر ما مراده بهذا الكلام ، وأي إثم يحصل مع عدم الجمع المذكور ، والفرض أن العذر قائم ، وقد تقدم أن الجماعة غير فرض في حق المعذور ، اللهم إلا أن يكون مراده بقوله : « فرضيتها » أي : عند القائل بأنها فرض عين ، ويلتزم أن اعذر لا يسقطها على هذا القول ، فليحذر ^(٢) .

قوله : (بمكان مسجد أو غيره) أي : كمدرسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة ، فتعبير المصنف بالمكان أولى من تعبير غيره بالمسجد ، منهم : صاحب « البهجة » حيث قال : [من الرجز] لمن يصلي في جماعة إذا جا مسجداً ينأى به نال أذى ^(٣)

فلو أبدل (مسجداً) بـ (موضعاً) . . . لكان أحسن .

قوله : (وكانت تلك الجماعة) أي : الذين يريدون الصلاة .

قوله : (تأتي ذلك المكان) أي : مكان إقامة الصلاة .

قوله : (من محل بعيد عنه) أي : عن ذلك المكان .

(١) انظر « حاشية الشرواني » (٤٠٣/٢) .

(٢) انظر « فتوحات الوهاب » (٦١٦/١) .

(٣) بهجة الحاوي (ص ٣٨) .

(وَتَأْذِي) (كُلُّ مِنْهُمْ) (بِالْمَطَرِ) - وَلَوْ خَفِيفاً بَحِثْ يَبْلُ الثَّوبَ - وَالْبَرْدَ وَالثَّلْجَ إِنْ ذَابَا أَوْ كَانَا قِطْعاً كِبَاراً ؛ لِلْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ

قوله : (وتأذي كل منهم) يستفاد من هذا الصنيع : أنه لا بد من أمرين : البعد ، والتأذي معاً ، وباجتماعهما تحصل مشقة شديدة كما نبه عليه في « الإيعاب » حيث قال بعد التنظير في قول الزركشي : (البعيد : ما يتأذي به إذا قصده) ما نصه : (الأصل : أن كلاً من البعد والتأذي قيد مغاير للآخر ، وحينئذ : والذي يتجه : الضبط بهما ، ولا يكفي مجرد التأذي ، بل لا بد أن ينضم إليه مشقة شديدة وهي لا تحصل إلا مع ذينك الأمرين) انتهى .

قال الشويري : (هل لمراد : التأذي للشخص بانفراده ، أو أن يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف الحال كما لا يخفى ؟ ولعل الثاني هو الوجه) ، قال الشرواني : (والأقرب : الأول ؛ كما في التيمم والجلوس وأعدار الجماعة)^(١) .

قوله : (بالمطر ولو خفيفاً بحيث يبل الثوب) أي : بشرط أن يبل الثوب أو أسفل النعل ، والحيثية للتصوير بالنظر لقرينه : (وتأذي) ، وللتقييد بالنظر للغاية .

قوله : (والبرد والثَّلج إن ذابا . . .) إلخ ، كذا في نسخ ، ولعل ههنا سقطاً قبل (إن ذابا) ، والأصل : كمطر إن ذابا كما في غير هذا الكتاب ، وهذا إن قرئنا بالرفع ، ويحتمل أن يقرأ بالجر عطفاً على (المطر) إلا أن لم يسبق هنا ما يدل على جواز الجمع بهما إلا أن يقدر في كلام المصنف السابق بالمطر ونحوه ؛ كما قررته فيما مر ، فليراجع .

قوله : (إن ذابا) أي : وبلا الثوب ، بخلاف ما إذا لم يذوبا كذلك ، وأما مشقتهما . . فنوع آخر لم يرد في الشرع بذلك النوع .

قوله : (أو كانا قطعاً كبيراً) أي : لم يذوبا ، ولكن كانا كبيراً بحيث يؤذيان تأذياً لا يحتمل في العادة فإنهما يجوزان الجمع كما صرح به صاحب « الشامل » وغيره في الثلج ، وصاحب « الذخائر » في البرد ، وأقربهما المتأخرون .

قوله : (للمشقة حينئذ) أي : حين إذ ذابا أو كانا قطعاً كبيراً ، فهو تعليل لإلحاق الثلج والبرد بالمطر ، وألحق به أيضاً : السيل والشفان ، وهو بفتح الشين المعجمة لا بضمها كما وقع في بعض نسخ « الروضة » ، ولا بكسرهما كما وقع للمقمولي وبتشديد الفاء : برد بريح فيه بلل ، ويقال : شفين ، قال في « الإيعاب » : وليس بمطر كما صوبه في « المجموع » وغيره رداً لقول الرافعي : إنه

أَمَّا إِذَا صَلَّى وَلَوْ جَمَاعَةً بَيْتَهُ ، أَوْ بِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ الْقَرِيبِ بِحَيْثُ لَا يَتَأَذَّى (فِي طَرِيقِهِ) إِلَيْهِ بِالْمَطَرِ ، أَوْ مَشَى فِي كُنٍّ ، أَوْ صَلَّوْا فَرَادَى وَلَوْ فِي مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ

مطر وزيادة ، لكن أیده الزركشي بقول صاحب « المحكم » : هو الريح الباردة مع المطر ، وقد رد بأن هذا لا تتأتى إرادته هنا ، بدليل : تشبيههم له بالمطر في قولهم : (كالمطر بجامع التأذي) ، تأمل .

قوله : (أما إذا صلى ولو جماعة بيته) هذا بيان لمحتركات القيود المذكورة في المتن والشرح ، لكن لا على ترتيبها المار كما يعلم بالتأمل ، وعبارة « التحفة » : (كأن كان يصلي بيته منفرداً أو جماعة أو يمشي في كن أو قرب منه أو يصلي منفرداً بالمصلي ؛ لانتفاء التأذي فيما عدا الأخيرة والجماعة فيها)^(١) .

قوله : (أو بمحل الجماعة القريب) أي : ولو مسجداً .

قوله : (بحيث لا يتأذى) تصوير للقرب ، ومقتضى هذا : أن القرب وعدم التأذي قيد واحد هنا مخالف لما مر عن « الإيعاب » ، إلا أن يقال : إن المراد بـ (التأذي) : المشقة الشديدة عرفاً لا مجرد التأذي ، تأمل .

قوله : (في طريقه إليه) أي : إلى ذلك المحل القريب .

قوله : (بالمطر) أي : ونحوه مما ألحق به كما مر .

قوله : (أو مشى في كن) أي : إلى محل بعيد والفرض أنه لا يبل أسفل النعل كما مر ، وفي « الباجوري » : (الشرط أحدهما ؛ أي : كونه بحيث يبل أعلى الثوب أو أسفل النعل)^(٢) .

قوله : (أو صلوا فرادى ولو في محل الجماعة) أي : البعيد من بيته ، والمراد : أنهم صلوا فرادى من أول الصلاة الثانية ؛ لما مر : أن الجماعة في الأولى غير شرط ، وأن الجماعة في الثانية لا تشترط أن تكون جميعها ، بل في الإحرام فقط ، قال الشمس الحفني : (والحاصل : أن لنا ثلاث صلوات يشترط في صحتها الجماعة :

الأولى : المجموعة بالمطر والجماعة شرط في تحرمها فقط وإن حصلت المفارقة بعد ذلك ، فلو تباطأ المأمومون بإحرامهم عن إحرام الإمام . اشترط لصحة صلاته وصلاتهم إحرامهم في زمن يسع « الفاتحة » قبل ركوعه ، فلو أحرموا بعد ركوعه ولو قرؤوا « الفاتحة » وأدركوه قبل الرفع أو أحرموا قبل ركوعه في زمن لا يسع « الفاتحة » . . بطلت صلاته وصلاتهم .

(١) تحفة المحتاج (٤٠٣/٢) .

(٢) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣١٠/١) .

فلا جَمْعَ لانتفاء التَّأْذِي . نَعَمْ ؛ للإمام

والثانية : الجمعة والجماعة شرط في الركعة الأولى منها ، فلو تباطأ الأربعة أو بعضهم عن الإمام .. كفى في صحة صلاته وصلاتهم قراءة « الفاتحة » ولو بعد ركوع الإمام إذا طوله الإمام ، ولو أدركه فيه واطمأنوا فيه .. فالشرط إدراك « الفاتحة » والركوع مع الإمام قبل رفعه ، ففرق بين الشرط هنا والشرط في المجموعة .

والثالثة : المعادة والشرط وجود الجماعة من أولها إلى آخرها ، فلو كان الإمام معيلاً . . اشترط ألا يتأخر إحرام المأموم عنه ؛ بحيث لم يعد عرفاً أنه منفرد ، فإن عد كذلك . . بطلت صلاته واغتفر انفراده بذلك الجزء ؛ لأن تقدم إحرامه ضروري كما اغتفر في الجمعة والمجموعة ، والفرق بين المجموعة والجمعة وبين المعادة : اعتناء الشارع بالجماعة فيها أكثر منهما ؛ ويدل له : حكم القوم ببطان صلاة المعيد إذا تباطأ بالسلام بعد سلام الإمام ؛ بحيث يعد عرفاً أنه منفرد (انتهى ملخصاً ، فلي تأمل ^(١) .

قوله : (فلا جمع) أي : في جميع الصور المذكورة ، فهو جواب (أما إذا صلى ولو جماعة بيته . . .) إلخ .

قوله : (لانتفاء التأذي) أي : فيما عدا الصورة الأخيرة ، ولانتفاء الجماعة فيها كما مر عن « التحفة » ، قال في « الأسنى » : (وأما جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع أن بيوت أزواجه كانت بجانب المسجد . . فجابوا عنه : أن بيوتهن كانت مختلفة وأكثرها كان بعيداً ؛ فلعله حين جمع لم يكن بالقرب ، ويجاب أيضاً بأن للإمام أن يجمع بالمأمومين وإن لم يتأذ بالمطر ، صرح به ابن أبي هريرة وغيره ، على أن جماعة منهم الأذري والزرکشي أنكروا اشتراط البعد ، ونقلوا عن نص « الأم » أنه لا فرق بين القرب والبعد ، وكلام المصنف - ابن المقري - يوافقه) ، فلي تأمل ^(٢) .

قوله : (نعم ؛ للإمام) أي : إذا كان راتباً ، ويلزم من عدم إمامته تعطيل الجماعة ، وقضية الاقتصاد على الإمام : أن غيره من المجاورين بالمسجد أو من بيوتهم بجانب المسجد وحضروا مع من حضر من مكان بعيد أنهم لا يصلون مع الإمام إذا جمع تقديماً ، بل يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاتهم فرادى ؛ كأن لم يكن هناك من يصلح للإمامة غير من صلى ، ولعله غير مراد ؛ لما فيه من تفويت الجماعة عليهم . (ع ش) ^(٣) .

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (٦١٥/١) .

(٢) أسنى المطالب (٢٤٥/١) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٢٨٢/٢) .

الجمعُ بالمؤمنينَ وإنْ لَمْ يتأذَّ بهِ

قوله : (الجمع بالمؤمنين) أي : بالمتأذنين بالمطر .

قوله : (وإنْ لَمْ يتأذَّ بهِ) أي : لم يتأذ الإمام بالمطر ؛ لقرب بيته مثلاً ، وكذا يجوز لمن خرج إلى المصلّى قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو بالمصلّى أن يجمع حيث صلى جماعة كما نقلوه عن المحب الطبري وأقرّوه ؛ لأنه لو لم يجمع . . لاحتاج إلى صلاة العصر و العشاء أيضاً في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عوده أو في إقامته في المسجد .

هذا ؛ وقد علم مما مر : أنه لا يجوز الجمع بمرض أو ريح أو ضلّة أو خوف أو وحل أو نحوها ، وهو المشهور في المذهب ؛ لأنه لم ينقل ، ولخبر المواقيت فلا يخالف إلا بصريح ، وإنما لم يلحقوا الوحل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة ؛ لأن تاركهما يأتي بدلتهما ، والجامع يترك الوقت بلا بدل ، ولأن العذر فيهما ليس مخصوصاً ، بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوحل منه ، وعذر الجمع مخصوص بما جاءت به السنة ولم تجيء بالوحل ، وجوز الجمع بالمرض والوحل جماعة من أصحابنا ، منهم : الخطابي والقاضي والرويانى والماوردي في « الإقناع » والدارمي والمتولي .

قال الإمام النووي : (وهو قوي جداً ؛ لرواية ابن عباس : « من غير خوف ولا مطر » ، ولأن حاجة نحو المريض أكد من حاجة الممطر)^(١) ، قال جمع منهم الأذرعى : ورأيت في « نهاية الاختصار » من قول الشافعي رضي الله عنه للمزني ، وعبارته : والجمع بين الصلاتين في المطر والمرض جائز ، وظاهره : أنه عن الشافعي ؛ فإن عادته أنه إذا خالف . . يقول : ورأيي كذا ، بل جزم الزركشي بنسبته إلى الشافعي حيث قال : وحكى المزني عن الشافعي جواز الجمع بالمرض . فإن ثبت له نص بالمنع . . كان له في المسألة قولان ، وإلا . . فهذا مذهبه ؛ ويؤيده : أنه صلى الله عليه وسلم أمر سهلة وحمنة بالجمع لأجل الاستحاضة^(٢) ؛ وهي نوع من المرض ، قال جمع : فيجوز العمل به ، سواء كان بالتقديم أو بالتأخير ويراعى الأرفق في ذلك ، ولذا قال في « الزبد » : [من الرجز]

والجمع بالتقديم والتأخير بحسب الأرفق للمعذور
في مرض قول جلي وقوي اختاره أحمد ويحيى النووي^(٣)

(١) المجموع (٣٢١/٤) .

(٢) حديث سهلة أخرجه أبو داود (٢٩٥) ، والنسائي في « المجتبى » (١٨٤/١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وحديث حمنة أخرجه أبو داود (٢٨٧) ، والترمذي (١٢٨) .

(٣) صفوة الزبد (ص ١٢٣) .

قال في « التحفة » : (وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته ؛ كمشقة المشي في المطر بحيث تبطل ثيابه ، وقال آخرون : ولا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبيح الجلوس في الفرض ، وهو الأوجه ^(١) ، زاد في « الإيعاب » : (لأن هذا يضايق فيه ما لا يضايق في الجمعة والجماعة ؛ لكثرة أعضارهما ، بل لو ضبط بالمرض المبيح للفطر . . . لكان له وجه ظاهر) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(باب صلاة الجمعة)

وهي بثلاث الميم وإسكانها ،

قوله : (باب صلاة الجمعة)

هي أفضل الصلوات ، ويومها أفضل أيام الأسبوع ، وقد ذكر ابن القيم في « الهدي » لها خصوصيات كثيرة نحو عشرين خصوصية^(١) ، واستدرك الحافظ السيوطي أضعافها وأنهاها إلى مئة واحدة ، وقد أفردا بتأليف مستقل يسمى بـ « نور اللمعة في خصائص الجمعة » وآخرها ما أخرجه الحاكم وابن خزيمة والبيهقي عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يبعث الأيام يوم القيامة على هيئتها ، ويبعث الجمعة زهراء منيرة أهلها يحفون بها كالعروس تهدي إلى كريمها ، وتضيء لهم يمشون في ضوئها ، ألوانهم كالثلج يابضاً ، وريحهم كالمسك يخوضون في جبال الكافور ، ينظر إليهم الثقلان لا يطرفون تعجباً حتى يدخلون الجنة ، لا يخالطون أحداً إلا المؤذنين المحتسبين »^(٢) .

قوله : (وهي) أي : لفظة (الجمعة) .

قوله : (بثلاث الميم) أي : فالضم لغة الحجاز ، والفتح لغة بني تميم ، والكسر لغة رديئة محكية عن بعض العرب .

قوله : (وإسكانها) أي : الميم ، وهي لغة عقيل ، وأفصح اللغات لضم ، ولم يقرأ في السبعة غيره ، ثم السكون وبه قرأ الأعمش وأبو عمرو في رواية عنه ، ثم الفتح ، ثم الكسر ، وأما جمعها . فجمع وجمعات ، مثل : غرف وغرفات في وجوههما ، قال بعضهم : (وهذه اللغات محلها إذا كان المراد بها اليوم ، أما إذا أريد بها الأسبوع . فبالسكون لا غير ؛ كما إذا قلت : صمت جمعة ؛ أي : أسبوعاً ، وعليه : فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع)^(٣) ، ويومها يسمى في الجاهلية يوم العروبة ، والأحد أول ، والاثنين أهون ، والثلاثاء جباراً ، والأربعاء دياراً ، والخميس مؤنساً ، والسبت شياراً قال الشاعر :

[من الوافر]

أؤمِّل أن أعيش وأنَّ يومي بأول أو بأهون أو جبار

(١) زاد المعاد (١/١٠٠-١٠٤) .

(٢) المستدرك (١/٢٧٧) ، صحيح ابن خزيمة (١٧٣٠) ، شعب الإيمان (٢٧٧٩) .

(٣) انظر « تحفة الحبيب » (٢/١٦١) .

وهي فرض عين عند اجتماع شروطها الآتية ، ومثل سائر الخمس

أو التالي دُبار فإن أفته فمؤنس أو عروبة أو شيار^(١)
ففي « القاموس » : (الأهون : اسم لرجل واسم يوم الاثنين)^(٢) ، وفيه أيضاً : (أهود كأحمد : يوم الاثنين) وأوهد كذلك^(٣) ، (وجُبار كغراب : يوم الثلاثاء ويكسر)^(٤) ، وفيه أيضاً : (دبار بالضم والكسر : يوم الأربعاء)^(٥) ، (وشيار ككتاب : يوم السبت)^(٦) .
قوله : (وهي) أي : صلاة الجمعة .

قوله : (فرض عين عند اجتماع شروطها الآتية) أي : لقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثَوَدُوا لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ، والمراد بـ (ذكر الله) : الصلاة ، وقيل : الخطبة ، فأمر بالسعي ، وظاهره : الوجوب ، وإذا وجب السعي . . وجب ما يسعى إليه ، ولأنه نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن فعل المباح إلا لفعل واجب ، ولأحاديث صحيحة ، منها : ما سيأتي في الشرح .

ومنها : « رواح الجمعة واجب على كل محتلم » رواه النسائي^(٧) .
ومنها : حديث : « ليتهين أقوام عن ودعهم الجمعات ؛ أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » رواه مسلم^(٨) .
ومنها : حديث : « من ترك الجمعة من غير عذر . . لم يكن لها كفارة دون يوم القيامة » رواه الأصبهاني^(٩) .

ومنها : حديث : « من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة . . طبع الله على قلبه » ، زاد في رواية : « وهو منافق » رواه الحاكم وابن ماجه وسعيد بن منصور ، وغير ذلك^(١٠) .
قوله : (ومثل سائر الخمس) بالرفع : عطف على (فرض عين) .

(١) انظر « المحكم والمحيط الأعظم » ٩٢/٢ ، و« لسان العرب » ٢٧٥/٤ ، مادة : (دبر) .

(٢) القاموس المحيط ٣٩٤/٤ ، مادة : (هان) .

(٣) القاموس المحيط ٦٥٤/١ ، مادة : (هود) ، و٦٥١/١ ، مادة : (وهد) .

(٤) القاموس المحيط ٧١٧/١ ، مادة : (جبر) .

(٥) القاموس المحيط ٤٠/٢ ، مادة : (دبر) .

(٦) القاموس المحيط ٩٤/٢ ، مادة : (شير) .

(٧) المجتبى (٨٩/٣) ، عن سيدتنا حفصة رضي الله عنها .

(٨) صحيح مسلم (٨٦٥) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٩) الترغيب والترهيب (٩١٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(١٠) المستدرک (٢٩٢/١) ، عن ابن ماجه (١١٢٦) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

في الأركان والشروط والآداب ، لكنها اختصت بشروط لصحتها ، وشروط لوجوبها ، وبآداب ، كما يأتي بعض ذلك . (تَجِبُ الْجُمُعَةُ)

قوله : (في الأركان) أي : الثلاثة عشر السابقة .

قوله : (والشروط) أي : الخمسة عشر على ما قد مر في عد المصنف لها في هذا الكتاب .

قوله : (والآداب) أي : السنن الشاملة للأبغاض والهيئات وهي كثيرة جداً كما سبق في محلها .

قوله : (لكنها اختصت . . .) إلخ ، استدراك على ما يوهمه التشبيه المذكور من أنه من جميع الوجوه .

قوله : (بشروط لصحتها) أي : لانعقادها ، وهي المذكورة في (الفصل) الآتي .

قوله : (وشروط لوجوبها) أي : وهي المذكورة هنا .

قوله : (وبآداب كما يأتي بعض ذلك) أي : في الفصلين الأخيرين بعد فصل شروط الصحة ، فالمقصود من الترجمة هنا : هو ما تميزت به من هذه الأمور ، وعلوم : أن صلاة الجمعة ركعتان ، والجديد : أنها ليست ظهراً مقصورة وإن كان وقتها وقته وتدارك به ، بل صلاة مستقلة ؛ لأنه لا يغني عنها ، ولقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ، وقد خاب من افترى) رواه أحمد وغيره بإسناد حسن^(١) .

قال في « التحفة » : (وكأن حكمة تخفيف عددها : ما يسبقها من مشقة الاجتماع المشترط لصحتها وتحتم الحضور وسماع الخطبتين ، على أنه قيل : إنهما نائبان مناب الركعتين الأخيرتين)^(٢) .

قوله : (تجب الجمعة) أي : عيناً كما مر ، وقيل : كفاية وهو شاذ كما في « التحفة »^(٣) ، قال الجرهزي : (اعلم : أن أمر الجمعة عظيم ، وهي نعمة جسيمة امتن الله بها على عباده ، فهي من خصائصنا جعلها الله تعالى محط رحمته مطهرة لآثام الأسبوع ، ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يبكرون لها على السرج ، فاحذر أن تنهاون بها مسافراً أو مقيماً ولو مع دون أربعين بتقليد ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾) انتهى^(٤) .

(١) مسند الإمام أحمد (٣٨ / ١) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٠٥ / ٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٠٥ / ٢) .

(٤) حاشية الجرهزي (١٥٠ / ٢) .

عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ (لا صبي ومجنون ، كغيرها (حُرٌّ) لا مَنْ فِيهِ رُقٌّ - وَلَوْ مُبْعَضًا - وَإِنْ كَانَتْ النُّوبَةُ لَهُ ، وَمَكَاتِبًا ؛ لِنَقْصِهِ . (ذَكَرَ) لا أَمْرًا وَخَشْيًا ؛ لِنَقْصِهِمَا أَيْضًا . (مُقِيمٌ) بِالْمَحَلِّ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ

قوله : (على كل مكلف) أي : بالغ عاقل بشرط أن يكون مسلماً ؛ كما علم من كلامه أول باب الصلاة ، ومثل المكلف كما علم من كلامه ثم : متعد بمزيل عقله فيقضيهما ظهراً وإن كان غير مكلف على المنقول ؛ لانتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف ، وإنما صح عقده ؛ لأنه من قبيل ربط الأحكام بالأسباب الذي هو خطاب الوضع ، فمن عبر هنا بأنها تجب عليه . . مراده : وجوب انعقاد سبب .

قوله : (لا صبي ومجنون) أي : لكن يجب أمر الصبي بها لسبع وضربه على تركها لعشر .
قوله : (كغيرها) أي : من بقية الصلوات ، وإنما ذكر المصنف المكلف هنا وإن لم يكن مختصاً بالجمعة ؛ توطئة لما بعده ودفعاً لتوهم اختصاصه بغيرها .

قوله : (حر) أي : تأمل الحرية .
قوله : (لا من فيه رق ولو مبعضاً) أي : وإن قلَّ .
قوله : (وإن كانت النوبة له) أي : للمبعض ؛ يعني : وإن كان هناك مهياة ووقعت الجمعة في نوبة الرقيق نفسه .

قوله : (ومكاتِبًا) عطف على (مبعضاً) ، وأشار بالغاية إلى خلاف فيهما ؛ إذ قيل : إن المكاتب تجب عليه الجمعة ، وكذا المبعض الذي كان بينه وبين سيده مهياة ووقعت الجمعة في نوبة العبد .

قوله : (لنقصه) أي : من فيه رق ، وللخبر الآتي آنفاً ، قال في « التحفة » : (ويسن لسيد قن أن يأذن له في حضورها)^(١) .
قوله : (ذكر) أي : بقيناً .

قوله : (لا امرأة وخشْيٌ) أي : فلا تلزمهما الجمعة .
قوله : (لنقصهما أيضاً) أي : وللخبر الآتي أيضاً في الأنثى ، وللمحافظة على الستر ، ولأنه لما سقطت بالرق وهو قص يزول . . فبالأولى أن تسقط بالأنوثة وهي نقص لا يزول ، وأما الخشْيُ . . فبالقياس على المرأة ولاحتمالها فلا تلزمه بالشك .

قوله : (مقيم بالمحل الذي تقام فيه) أي : الجمعة في ذلك المحل الذي هو مقيم فيه ، أو فيما يسمع منه النداء .

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْتِنَهُ - لَا مَسَافِرٍ كَمَا يَأْتِي . (بَلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ) مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ سَائِرِ أَعْذَارِ الْجُمَاعَةِ ،

قوله : (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْتِنَهُ) أي : ذلك المحل ، لكن لا يحسب من الأربعين .
قوله : (لَا مَسَافِرٍ كَمَا يَأْتِي) أي : في المتن قريباً ، قال في « حواشي الروض » : (لما رواه تميم الداري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الجمعة واجبة إلا على خمسة » وعد منهم « المسافر » أخرجه رجاء بن المُرَجَّى في « سننه » ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في سفر قط ، ولو فعلها . . لاشتهرت ^(١) .

قوله : (بَلَا مَرَضٍ) نعت لـ (مكلف) أي : كائن بغير مرض . . . إلخ ، فـ (لا) اسم بمعنى : غير ، نقل إعرابها لما بعدها ؛ رعايةً لكونها بصورة الحرف ، و (مرض) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة لأجل حركة العارية ، لهذا مذهب الكوفيين ، وأما غيره . . فيرونها حرفاً زائداً ، والأوجه : الأول ؛ لأنها كلمة لا يصح أصل المعنى إلا بوجودها ، فلا تصلح للحذف فلا تكون زائدة ، وقد وجد فيها خصيصة من خصائص الاسم ، وهي : دخول حرف الجر عليها ، وقد ذكر المحقق السعد النقل عن السخاوي ذلك ، وسياق كلامه أنه مرتضى عنده ، فتأمل ^(٢) .

قال في « التحفة » : (وضابطه - أي : المرض - : أن يلحقه بالحضور مشقة كمشقة المشي في المطر أو الوحل وإن نازع فيه الأذرعى) ^(٣) .

قوله : (ونحوه مما تقدم) أي : في (فصل الأعذار) كخوف وعري ، وكذا جوع وعطش إذا كانا شديدين يحصل بهما مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبج التيمم ، قال في الإيعاب : (والمعتمد : أن الإجارة ليست عذراً في الجمعة - أي : بخلاف الجماعة في سائر المكتوبات - فقد بحث الأذرعى أنه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب إلى المسجد لها عند بعده أو كون إمامه يطيل الصلاة) .

قال (ع ش) : (وعليه : فيفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجمعة صفة تابعة وتكرر ، فاشتراط لاغتفارها ألا يطول زمنها ؛ رعاية لحق المستأجر ، واكتفي بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى ، بخلاف الجمعة فلم تسقط وإن طال زمنها ؛ لأن بسقوطها تفوت الصلاة بلا بدل) ، فليتأمل ^(٤) .

قوله : (من سائر أَعْذَارِ الْجُمَاعَةِ) أي : مما يمكن مجيئه هنا ، لا كالريح بالليل ؛ لأن الجمعة

(١) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٦٢ / ١) .

(٢) انظر « حاشية الدسوقي على مغني اللبيب » (٥٤٧ / ١ - ٥٤٨) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٠٧ / ٢) .

(٤) حاشية الشيراملي (٢٨٤ / ٢) .

فالمعذور بشيء منها لا تدمُّهُ الْجُمُعَةُ ؛ لِمَا مرَّ ثَمَّ . نَعَمْ ؛ لا تسقطُ

لا تكون إلا نهاراً والريح ليس بعذر إلا ليلاً فلا يتأتى مجيئه هنا ، كذا في « الكردي »^(١) ، قال بعضهم : (يمكن مجيئه - أي : الريح - هنا أيضاً ؛ وذلك في بعيد الدار إن لم تمكنه إلا بالسعي من الفجر . . فإنه يسقط الوجوب عنه ؛ لأن وقت الصبح ملحق بالليل) ، قال (ع ش) : (وهو تصوير حسن)^(٢) .

قوله : (فالمعذور بشيء منها) أي : من أعذار الجماعة ، وهذا تفريع على المتن ، ومن العذر هنا : ما لو تعين الماء لعهر محل النجو ولم يجد ماء إلا بحضرة من يحرم نظره لعورته ولا يغض بصره عنها ؛ لأن في تكليفه الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من الأعذار . نعم ؛ هو جائز لو أُرِدَ تحصيلها ، فإن خاف فوت الظهر أو غيرها من الفرائض . . وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر ؛ إذ الجمعة لها بدل في الجملة ، بخلاف الوقت ، وعلم من ذلك : أن اشتغاله بتجهيز الميت عذر أيضاً ، وكذا إسهال لا يضبط معه نفسه ويخشى معه تلويث المسجد .

قوله : (لا تلزمه الجمعة ؛ لما مرَّ ثم) أي : في (الجماعة) ، واستشكل جمع بأن من ذلك الجوع ويبعد جواز ترك الجمعة به ، وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية ؟ ! قال السبكي : (لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما : « الجمعة كالجماعة ») ، وأجيب عن الأول بأنه لا بعد فيه إذا شق عليه الحضور معه كمشقة على المريض بضابطه السابق ، وعن الثاني بأنه ليس فيه قياس الجمعة على الجماعة ، بل صح بالنص : أن من أعذار الجمعة المرض كما سيأتي ، فالحقوا به ما هو في معناه مما مشقة كمشقة أو أشد ؛ وهو سائر أعذار الجماعة ، فاتضح ما قالوه : أنه لا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة ؛ بأن كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لا أنه الدليل لما ذكروه . على أنه لا مانع من القياس المذكور ؛ إذ غاية الأمر : أنه قياس أدون ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (نعم ؛ لا تسقط) أي : الجمعة ، ولا وجه لهذا الاستدراك ؛ لأن الجماعة كذلك ، إلا أن يقال : إن مراده : التنبيه عليه لا التفرقة بينهما ، وعليه : فالأولى أن يقول : ومراً أنها لا تسقط . . إلخ ، فليتأمل .

(١) المواهب المدنية (١٠٣/٣) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٢٨٠/٢) .

(٣) انظر « نهاية المحتاج » (٢٨٦/٢) ، و « حاشية الشبراملسي » (٢٨٦/٢) .

عَمَّنْ أَكَلَ مُتْنًا إِلَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِسْقَاطَهَا ، وَإِلَّا . . . لَزِمَتْهُ ، وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

قوله : (عمن أكل متناً) أي : شيئاً متناً ؛ كالبصل والفجل والكراث .

قوله : (إلا إذا لم يقصد به) أي : بأكله ذلك .

قوله : (إسقاطها) أي : الجمعة فحيث تسقط ، قال الأذرعى : (و كان به ريح كريحه وأمكنه الوقوف خارج المسجد بحيث لا يؤذي . . فينبغي أن يلزمه حضور الجمعة) ، تأمل .

قوله : (وإلا . . لزمته) أي : بأن قصد بأكله إسقاطها . . لزمته الجمعة ولا تسقط عنه ، قال في « التحفة » : (وهل من العذر هنا حلف غيره عليه ألا يصليها ؛ لخشيته عليه محذوراً لو خرج إليها ، لكن المحلوف عليه لم يخشعه ؛ وذلك لأن في تحنيته مشقة عليه ؛ إلحاق الضرر لمن لم يتعد بحلفه ؟ فإبراره كتنيس مريض ، بل أولى ، وأيضاً : فالضابط السابق يشمل هذا ؛ إذ مشقة تحنيته أشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر ، أو ليس ذلك عذراً ؛ لأن مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب فيها إلى تهور فلا يراعى ؟ كل محتمل ، ولعل الأول أقرب إن عذر في ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قريته به) انتهى^(١) .

ولو حلف بالطلاق أو الإعتاق أنه لا يصلي خلف زيد مثلاً ثم ولي زيد إمامة الجامع . . سقطت عنه الجمعة إذا لم يكن في البلد إلا الجمعة واحدة ، ويفرق بينه وبين ما لو حلف لا ينزع ثوبه في هذا اليوم مثلاً فأجنب وتوقف غسله على نزع وأدركته الصلاة . . فإنه ينزعه ولا يحنث ؛ بأن الجمعة لها بدل في الجملة وهو الظهر ، بخلاف الغسل ، وفيه : أن الغسل له بدل ؛ وهو التيمم ، إلا أن يقال : للجمعة بدل يجوز في الجملة مع القدرة عليها ، بخلاف الغسل ونقل عن الزيايدي اعتماد وجوب الصلاة خلفه ولا حنث ؛ لأنه مكره شرعاً ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال . .) إلخ ، دليل للمتن ، وهذا الحديث رواه أبو داوود في « سننه » بإسناد على شرط الشيخين من رواية طارق بن شهاب ، ثم قال أبو داود ما نصه : (طارق ابن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسع منه شيئاً)^(٣) أي : فهو مرسل ، وأجاب النووي في « الخلاصة » بأن مرسل الصحابة حجة ؛ أي : عند كل العلماء إلا أبا

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٠٩) .

(٢) انظر « حواشي الرمي على شرح الروض » (١/٢٦٢) ، و« حاشية الشيرازي » (٢/٢٨٩) ، و« فتوحات الوهاب » (٦/٢) .

(٣) سنن أبي داوود (١/٤٥٠) .

« الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، »

إسحاق الإسفرايني ، وبأن الحاكم رواه عنه بإسناد على شرطهما عن أبي موسى الأشعري فاندفع الإرسال^(١) .

قوله : («الجمعة حق واجب على كل مسلم») أي : في جماعة كما في « شرح المنهج »^(٢) ، وهو الذي رأيته في نسختي من « سنن أبي داود »^(٣) .

قوله : («إلا أربعة») إن نصب . فظاهر ؛ لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، وإن رفع . فعلى تأويل الكلام بالنفي ؛ كأنه قال : لا يترك الجمعة مسلم في جماعة إلا أربعة ، أو على أن (إلا) بمعنى : لكن ، و أربعة) مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة وصفه بمحذوف مفهوم من السياق ؛ أي : من المسمين ، والخبر محذوف ؛ أي : لا تجب عليهم ، و(عبد) بدل أو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : أوأهم عبد مملوك . إلخ .

قوله : («عبد مملوك . . .») إلخ ، كذا بصورة المرفوع ، فهو خبر مبتدأ محذوف كما تقرر ، ويحتمل أنه منصوب بدل من (أربعة) على النصب ؛ إذ كانت عادة المتقدمين كما ذكره النووي وغيره أن يكتبوا المنصوب من غير ألف ويكتبون عليه تنوين النصب ، وروى الدارقطني وغيره خبر : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر . فعليه الجمعة ، إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو صبي أو مريض »^(٤) ، وفي إعراب هذا نظير ما مر ، بل نقل عن أبي الحسن بن عصفور أنه قال : إن كان الكلام الذي قبل (إلا) «وجباً» . جاز في الاسم الواقع بعد (إلا) وجهان : أفصحهما : النصب على الاستثناء ، والآخر أن تجعله مع (إلا) تابعاً للاسم الذي قبله فتقول : قام القوم إلا زيداً بنصبه ورفع ، وعليه يحمل قراءة من قرأ : ﴿ فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلٌ مِّنْهُمْ ﴾ بالرفع . وفي « البخاري » : (فلما تفرقوا . . أحرموا كلهم إلا أبو قتادة)^(٥) .

وعن أبي الفتح بن جني : يجوز أن تجعل (إلا) صفة ويكون الاسم الذي بعد (إلا) معرباً بإعراب ما قبلها ؛ تقول : قام القوم إلا زيد ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيد ، فيعرب ما بعد (إلا) بإعراب ما قبلها ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف ، وكان القياس : أن يكون

(١) خلاصة الأحكام (١٥٧/٢) .

(٢) فتح الوهاب (٧٣/١) .

(٣) سنن أبي داود (١٠٦٧) .

(٤) سنن الدارقطني (٣/٢) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) صحيح البخاري (١٨٢٤) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .

أَوْ امْرَأَةً ، أَوْ صَبِيٍّ ، أَوْ مَرِيضٍ » . (وَتَجِبُ) الْجُمُعَةُ (عَلَى الْمَرِيضِ وَنَحْوِهِ) كَالْمَعْذُورِ بِالْمَطَرِ (إِذَا حَضَرَ) محلَّ إقامتها (وَتَقَاتَمَتْهَا) ولا يجوزُ لَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ

الإعراب على (إلا) ، لكن (إلا) حرف لا يمكن إعرابه فنقل إلى ما بعده ؛ ألا ترى أن (غير) لما كانت اسماً . . ظهر الإعراب فيها إذا كانت صفة ؛ تقول : قام القوم غير زيد ، ورأيت القوم غير زيد ، ومررت بالقوم غير زيد ، فليتأمل .

قوله : («أَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَرِيضٍ») (أَوْ) بمعنى : الواو ، وتلزم الجمعة الهرم والزمن إن وجدا مركباً لم يُزَرَّ بهما ركوبه ولو آدمياً بملك أو بإعارة لا مئة فيها ؛ بأن تَفْهَت المنفعة جداً ، أو بإجارة بأجرة مثل وجداها فاضلة عما يعتبر في الفطرة ، ولم يشق عليهما الركوب كالمشقة في الوحل ، وتلزم أيضاً الأعمى إن وجد قائداً يليق به مرافقته ، لا نحو ناسق ولو بأجرة كذلك ، وإلا . . لم تلزمه وإن اعتاد المشي بالعصا على المعتمد الذي اقتضاه طلاقهم ، خلافاً للقاضي والمتولي ، قال في « التحفة » : (وإن قرب الجامع منه ، خلافاً للأذرعى ؛ لأنه قد تحدث حفرة أو تصدمه دابة فيتضرر بذلك)^(١) .

قوله : (وتجب الجمعة على المريض ونحوه) أي : ممن عذر بمرض نص في ترك الجماعة ولو أكل كربه وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوقي ريعه ، قاله في « التحفة »^(٢) .

قوله : (كالمعذور بالمطر) تمثيل للنحو وكالأعمى الذي لا يجد قائداً .

قوله : (إذا حضر محل إقامتها) أي : الجمعة ولو غير الجامع ، فمن عبر به . . جرى على أن الأغلب : إقامتها فيه ، أو أراد به : المعنى اللغوي ؛ أي : المكان الذي يجتمعون فيه .

قوله : (وقت إقامتها) أي : بأن دخل الوقت وهو حاضر هناك .

قوله : (ولا يجوز له) أي : لنحو المريض .

نعم ؛ إن كان صلى الظهر قبل حضوره . . فالوجه : جواز الانصراف كما بحثه (سم) .

قوله : (الانصراف) أي : لأن المانع في حقه مشقة الحضور ، فلما تحملها وحضر . . فقد

ارتفع المانع ، وأما تعب العود . . فلا بد منه ، سواء أصلوا الجمعة أم الظهر ، أفاده في « الأسنى »^(٣) ، قال (سم) : (فلو انصرف حينئذ . . أثم ، وهل يلزمه العود ؟ الوجه : لا وفاقاً للرملي) .

(١) تحفة المحتاج (٤١٣/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤١٠/٢) .

(٣) أسنى المطالب (٢٦٢/١) .

إِلَّا إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ لَا تَحْتَمَلُ ؛ كَمَنْ بِهِ إِسْهَالٌ ظَنَّ انْقِطَاعَهُ فَحَضَرَ ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ تَحَرُّمِهِ وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ مَكَثَ جَرَى جَرْفُهُ ؛ فَلَهُ الْانْصِرَافُ

قوله : (إلا إن كان هناك) أي : في عدم انصرافه .

قوله : (مشقة لا تحتمل) أي : بأن زادت على مشقة المشي في الوحل زيادة لا تحتمل عادة كما استظهره في « التحفة »^(١) .

قوله : (كمن به إسهال) تمثيل لمن به مشقة لا تحتمل ، والإسهال بكسر الهمزة ، قال في « القاموس » : (السهل : كل شيء إلى اللين ، وأسهل الرجل بالضم وبطنه وأسهله الدواء : ألان بطنه)^(٢) .

قوله : (ظن انقطاعه فحضر) أي : إلى الجمعة ، قال الشيخ الجمل : (انظر : هل له مفهوم ؟ وما حكمه مع بقية قيود المسألة ؟ وقد سألت شيخنا فقال : الظن ليس بقيد ، فتأمل)^(٣) .

قوله : (ثم عاد) أي : الإسهال .

قوله : (بعد تحرّمه) أي : بصلاة الجمعة ، وبالأولى : لو عاد الإسهال قبل الإحرام بها ، وعبرة « النهاية » : (ومحل امتناع الانصراف بعد إقامتها : ما لم يكن عليه في إقامته مشقة لا تحتمل ؛ كإسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحس به ، بل لو علم من نفسه سبقه له وهو محرم في الصلاة)^(٤) .

قوله : (وعلم من نفسه أنه إن مكث) أي : منتظراً لتمام الصلاة ، و (مكث) بفتح الكاف وضمها من بابي قتل وقرب ، وقرأ السبعة : ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ باللغتين ، أفاده في « المصباح »^(٥) .

قوله : (جرى جوفه) أي : جرى ما في جوفه .

قوله : (فله الانصراف) أي : بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه تلويث المسجد . (ع ش)^(٦) .

(١) تحفة المحتاج (٤١١/٢) .

(٢) القاموس المحيط (٨٣/٣) ، مادة : (سهل) .

(٣) فتوحات الوهاب (١٠/٢) .

(٤) نهاية المحتاج (٢٨٨/٢) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (مكث) .

(٦) حاشية الشبراملسي (٢٠٨/٢) .

وكذا لو زاد ضرره بطول صلاة الإمام ، (أَوْ حَضَرَ فِي الْوَقْتِ) أي : بعد الزوال (وَلَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ) بأن لم يزد ضرره بذلك ؛ لأنَّ المانع في حقه مشقة الحضور . وبالحضور زال المانع ، فإن تضرَّرَ بالانتظارِ أو لم يتضرَّرْ لكن حضر قبل الوقتِ

قوله : (وكذا) أي : يجوز الانصراف كما بحثه الأسنوي وأقره .

قوله : (لو زاد ضرره) أي : تضرر المعذور .

قوله : (بطول صلاة الإمام) أي : كأن قرأ (سورة الجمعة) و (المذقيين) ، وصورة انصرافه حينئذ على ما قاله بعضهم : (أن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في اركعة الأولى ، وبأن ينوي المفارقة ويكمل منفرداً إن كان في الركعة الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل ، وإلا جاز قطعها) انتهى ، فليتأمل^(١) .

قوله : (أو حضر) أي : المعذور بنحو المرض .

قوله : (في الوقت ؛ أي : بعد الزوال) ظاهره : وإن أخرت الجمعة إلى آخر الوقت ، وهو كذلك ؛ لأنه مقيد بعدم المشقة .

قوله : (ولم يشق عليه الانتظار) أي : بالمعنى السابق قريباً .

قوله : (بأن لم يزد ضرره بذلك) أي : بالانتظار .

قوله : (لأن المانع في حقه) أي : نحو المريض ، وهذا تعليل لوجوب الجمعة عليه .

قوله : (مشقة الحضور) أي : بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فإنما يحرم عليهم الخروج منها فقط ؛ لأن المانع من اللزوم الصفات القائمة بهم وهي لا ترتفع . « نهاية »^(٢) .

قوله : (وبالحضور) أي : متحملاً للمشقة .

قوله : (زال المانع) أي : فوجب عليه الجمعة ، ولا يجوز له الانصراف بقيده المذكور .

قوله : (فإن تضرر بالانتظار) أي : زيادة على ضرره الأصلي ، وهذا محترز قوله : (ولم يشق عليه الانتظار) ، فكان الأوفق أن يقول : فإن شق عليه الانتظار ، تأمل .

قوله : (أو لم يتضرر ، لكن حضر قبل الوقت) أي : قبل الزوال ، وهذا محترز قوله : (وحضر في الوقت) ، وعبرة « التحفة » : (أما قبل الوقت فله الانصراف مطلقاً ولو أعمى لا يجد قائداً كما شمله إطلاقهم وإن حرم انصرافه بعد دخول الوقت اتفاقاً^(٣)) .

(١) حاشية الشبراملسي (٢/٢٨٨-٢٨٩) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٢٨٨) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٤١١) .

فَلَهُ الْانْصِرَافُ ، وَلَمْ يَنْ لَّا تَلْزِمُهُ لِنَحْوِ رُقِّ الْانْصِرَافُ

قوله : (فله الانصراف) أي : من محل إقامة الجمعة ، واستشكل ذلك - أي : جواز الانصراف في الصورة الثانية - السبكي وتبعه الأسنوي والأذرعي بأنه ينبغي إذا لم يشق على المعذور الصبر أن يحرم انصرافه - أي : قبل الوقت - كما يجب السعي قبله على بعيد الدار ، ويجاب بأن بعيد الدار لم يقيم به عذر مانع ، وهذا قام به عذر مانع ؛ فهو لم تلزمه الجمعة ، وإنما حضر متبرعاً فجاز له الانصراف ، بخلاف بعيد الدار المذكور فإنها تلزمه فلزمه ما تتوقف عليه ، فإن قلت : فلم فرق في نحو المريض بين دخول الوقت وعدمه مع زوال المشقة في كل ؟ قلت : لأنه عهد أنه يحتاط للخطاب بعده لكونه إلزامياً بما لا يحتاط له قبله لكونه إعلامياً ، وأما بعيد الدار . . فهو إلزامي فيهما فاستويا في حقه . انتهى « تحفة » بإيضاح^(١) .

قال (سم) : (هذا قد يدل على مخاطبة المعذورين بعد الوقت إلزاماً ، وهو ممنوع ؛ إذ لو خوطبوا إلزاماً بعد الوقت . لمهم الحضور ، وليس كذلك كما هو ظاهر . نعم ؛ إذا تبرعوا بالحضور بعد الوقت . . خوطبوا إلزاماً .

وعلى هذا : فحاصل الإشكال : أن هؤلاء لا خطاب في حقهم إلزامياً قبل الحضور لا قبل الوقت ولا بعده فإذا خوطبوا إلزاماً بعد الحضور بعد الوقت . . فليخاطبوا كذلك بعد الحضور قبله ، وهذا لا يندفع بما ذكره من الفرق ؛ لأنه إن فرضه قبل الحضور . . فهو ممنوع ؛ إذ لا خطاب قبله مطلقاً ، أو بعده . . فهذه التفرقة هي أول المسألة ، فكيف يسوغ التمسك بها ؟! تأمل) انتهى^(٢) .

ويمكن الجواب عنه بأن حاصل جواب الشارح رحمه الله : أن الشأن في غير بعيد الدار ألا يخاطب قبل الوقت إلزاماً ، وبما يأتي عن (سم) نفسه من أن هذا لا يزيد على غير المعذور الذي يجوز له الانصراف قبل الوقت وإن كان مشروطاً بقصد العود ؛ لأنه أمر آخر وهو مشقة الرجوع في مسألتنا دون ذلك ، فليتأمل .

قوله : (ولمن لا تلزمه) أي : ويجوز لمن لا تلزمه الجمعة أصلاً لمانع قام به لا يزول بالحضور .

قوله : (لنحورق) أي : أو أنوثة أو صبا .

قوله : (الانصراف) قيل : تعبيره به لا يستلزم الترك ، قال في « التحفة » : (وليس في

(١) تحفة المحتاج (٤١١/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤١١/٢) .

مطلقاً . (و) كما تجب على أهل محل إقامتها تجب على غيرهم ؛

محلّه ؛ لأن الكلام في المعذور الذي لا تلزمه ، وهو صريح في أن له الترك من أصله ، فتخيل عدم ذلك الاستلزام عجيب ! وحاصل كلامه : أن جواز الترك من أصله للمعذور لا تفصيل فيه ، وإنما التفصيل في الانصراف بعد الحضور) ، فلي تأمل^(١) .

قوله : (مطلقاً) أي : سواء قبل الوقت أو بعده ، بل وإن أقيمت الصلاة ما لم يتلبس بها ، وإلا . . حرم كما سيأتي في كلامه ، قال (سم) : (ولا يلزمه العزم على العود ، بخلاف من هو من أهل الوجوب إذا حضر مكان إقامة الجمعة وانصرف قبل فعلها لغرض . . حيث يجب عليه العزم على العود لفعلها ، فإن لم يعزم . . فإنه يأثم وإن عاد وفعلها) ، فليتنبه .

قوله : (وكما تجب) أي : الجمعة .

قوله : (على أهل محل إقامتها) أي : سواء المدن والقرى ؛ فأهل القرية مثلاً إن كان فيهم جمع تنعقد به الجمعة لجمعهم شرائط الوجوب والانعقاد الآتية ؛ بأن يكونوا أربعين كاملين مستوطنين . . لزمهم إقامة الجمعة في قريتهم ، خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فخص الوجوب بأهل المدائن ؛ وذلك لإطلاق الأدلة ، بل يحرم عليهم تعطيل محلهم من إقامتها والذهاب إليها في بلد أخرى وإن سمعوا النداء على المعتمد ، خلافاً لجمع ، منهم : ابن الصباغ حيث رأوا أنهم إذا سمعوا النداء . . يتخيرون بين أي الموضعين شاؤوا ، وينبني عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وإن قلنا بعدم الجواز ؛ إذ الحرمة لا تنافي الصحة .

نعم ؛ يجب على الحاكم منعهم من ذلك كما قال (ع ش)^(٢) ، ولو صلاها الأربعون في قرية أخرى ثم حضروا قريتهم وأعادوها فيها . . صحت هذه الإعادة كما حثه (سم)^(٣) ، ولكن لا يسقط إثم التعطيل وإن قصدوا ابتداء أنهم يعودون إلى قريتهم لإعادتها فيها ؛ لأنه قد يعرض لهم بعد قصدهم الإعادة ما يمنعهم عنها فلا يمنع ذلك القصد إثم التعطيل ، فلي تأمل .

قوله : (تجب على غيرهم) أي : غير أهل محل إقامتها ليس فيهم - جمع تنعقد بهم الجمعة ، قال في « التحفة » : (ولو بأن امتنع بعض من تنعقد به منها كما هو ظاهر)^(٤) ، قال (سم) : (توقف فيه الرملي وجوز ما هو الإطلاق من أنه حيث كان فيهم جمع نصح به الجمعة ثم تركوا

(١) تحفة المحتاج (٢/٤١٠) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢/٢٩١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٤٣١) .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤١٣) .

وهم : كل (مَنْ بَلَغَهُ) نداء الجمعة ؛ لخبر : « الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ » إسناده ضعيف ، لكن له شاهد بإسناد جيد

إقامتها . لم يلزم من أراها السعي إلى القرية التي يسمع نداءها ؛ لأنه معذور في هذه الحالة ؛ لأنه يبذل الجمعة والمانع من غيره ، بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجمعة ؛ لأن كل واحد في هذه الحالة مطالب بالسعي إلى ما يسمع نداءه وهو محل جمعته أصالة) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (وهم) أي : الذين تجب عليهم الجمعة من غير أهل محل إقامتها .

قوله : (كل من بلغه نداء الجمعة) أي : من مؤذنها مع اعتدال سمع من بلغه وإن كان واحداً ؛ ليخرج الأصم ، ومن جاوز سمعه العادة . فلا عبرة به ، فتجب على الأصم دون من جاوز سمعه العادة ؛ لما فيه من المشنة ، وقد يستشكل هذا بأن قياس ما في الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الهلال . . يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا ، وأجيب بالفرق بينهما ، وهو : أن المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر ، والمدار هنا على مسافة لا تحصل بها مشقة شديدة ، ولو عزل على حديد السمع . . لربما حصل بها مشقة تامة لا تحتل في العادة ؛ فإن حديد السمع قد يسمع من مسافة يوم مثلاً .

قوله : (لخبر : « الجمعة على من سمع النداء ») دليل لوجوب الجمعة على من بلغه النداء ، فإن لم يبلغه . . لم تجب ، قال في « المجموع » : فإن حضر من يبلغه النداء . . فله أن ينصرف مع الكراهة ، بخلاف من لم يبلغه في البلد . . يلزمه الحضور قطعاً . « أسنى »^(٢) .

قوله : (إسناده ضعيف) أي : فإن هذا الحديث رواه أبو داود^(٣) ، ثم قال ما نصه : (روى هذا الحديث جماعة من سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه ، وإنما أسنده قبضة)^(٤) ، فهو شاذ .

قوله : (لكن له شاهد) أي : وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « من سمع النداء فلم يأتيه . . فلا صلاة له »^(٥) ، فهذا الحديث شاهد للأول ؛ لموافقته في معناه .

قوله : (بإسناد جيد) أي : كما بينه الإمام البيهقي^(٦) ، والجيد من أنواع المقبول ؛ لأنه إما

(١) حاشية ابن قاسم على التلفة (٤١٣/٢ - ٤١٤) .

(٢) أسنى المطالب (٢٦٣/١) .

(٣) سنن أبي داود (١٠٥٦) عن سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنه .

(٤) سنن أبي داود (٤٧/١) .

(٥) أخرجه ابن ماجه (٧٩٣) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٦) السنن الكبرى (١٧٣/٣) .



وَالْمَعْتَبَرُ (نِدَاءٌ صَيِّتٌ) أَي : عَالِي الصَّوْتِ ، يُؤَذِّنُ كَعَادَتِهِ فِي عُلُوِّ الدُّنُوتِ ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْأَرْضِ

حسن أو صحيح ، قال الحافظ السيوطي في « ألفيته » :

وللقبول يطلقون جيّداً والثَّابِتَ الصَّالِحَ والمجوداً
وهلْهذه بين الصَّحِيحِ والحسنِ وقرَّبوا مُشَبَّهَاتٍ مِنْ حَسَنٍ^(١)

قوله : (والمعتمر) أي : في النداء هنا ، قال في « النهاية » : (ويعتبر في البلوغ العرف ؛ أي : بحيث يعلم أن ما سمعه نداء جمعة وإن لم يتبين كلمات الأذان فيما يظهر ، خلافاً لمن اشترط ذلك)^(٢) ، قال الحلبي : (فالمراد : أنه بحيث يبلغه الصوت المذكور وإن لم يبلغه بالفعل لمانع أو لعدم الإصغاء إليه) .

قوله : (نداء صييت ؛ أي : عالي الصوت) أي : معتدل في العلو ، ذال في « الإيعاب » : (لا كالعباس رضي الله عنه ؛ فقد جاء عنه أن صوته سمع من ثمانية أميال) انتهى ؛ وذلك فيما ذكره أبو بكر الحازمي قال : (كان العباس بن عبد المطلب يقف على سلع - وهو جبل مشهور بالمدينة - فينادي غلمانهم وهم بالغابة فيسمعهم وذلك من آخر الليل وبين الغابة وسبع ثمانية أميال) ، وذكر المبرد : أنه جاءتهم مرة غارة وقت الصباح فصاح العباس بأعلى صوته (واصباحاه) فلم تسمعه حامل في الحي إلا وضعت^(٣) ، والله أعلم .

قوله : (يؤذن كعادته في علو الصوت) أي : إذا كان يؤذن كعادته في علو الصوت في بقية الأيام إن لم يكن على عال ، سواء في ذلك البلد الكثيرة الشجر أم لا ؛ لأننا نقول : البلوغ بتقدير زوال المانع كما صرح به قولهم : (في هُدُوِّ الأصوات والرياح) .

قوله : (وهو) أي : المنادي .

قوله : (واقف على الأرض) أي : في محل مستو منها ولو تقديراً ، فلو علت قرية بقلة جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوت لسمعوا . وجبت في الثانية دون الأولى ؛ نظراً لتقدير الاستواء بأن يقدر نزول العالي وطلوع المنخفض مسامتماً لبلد النداء ، كذا في « التحفة »^(٤) ، وقال الشيخ عميرة : (المراد : لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على وجه

(١) ألفية السيوطي في الحديث (ص ١٩) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٢٨٩-٢٩٠) .

(٣) الكامل (٢/٦٩٥) .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤١٤-٤١٥) .

(مِنْ طَرَفِ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ) الَّذِي يَلِي الْمَكَانَ الْخَارِجَ عَنْ مَوْضِعِهَا

الأرض وهي على آخرها.. لسمعت ، هكذا يجب أن يفهم ، فليتأمل ، وقس عليه نظيره في الأولى^(١) ، قال (سم :) (وهو حق وجيه وإن تبادر من كلام الشارح أن المراد : أن تفرض القرية على أول المستوي ، لا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية ولا العلو في الأولى ؛ لأن في هذا نظراً لا يخفى ؛ إذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وإن طالت مسافة الانخفاض ، بحيث لا يمكن إدراك الجمعة مع قطعها شلاً وعدم الوجوب في الأولى وإن قلت مسافة الارتفاع ؛ بحيث يمكن الإدراك مع قطعها ، ولا وجه لذلك .

فإن قلت : يشترط في الوجوب في الثانية إمكان الإدراك ، وإلا فلا وجوب فيها.. قلت : فأما أن نشترط في عدم الوجوب ، في الأولى عدم إمكان الإدراك والأثبت الوجوب.. فلا وجه للفرقة بين الصورتين على هذا التقدير ؛ لاستوائهما عليه في المعنى ، وإما ألا نشترط فيه ذلك ، بل نقول : عدم الوجوب ثابت مطلق ، بخلاف الوجوب في الثانية.. فهذا مما لا وجه له كما لا يخفى ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (من طرف موضع الجمعة) أي : الموضع الذي يصح فيه الجمعة ، وضابطه : ما يمتنع فيه القصر قبل مجاوزته ، فشمّل المسجد الخارج عن البلد ؛ بأن خرب ما بين البلد وبينه لكنهم لم يهجره ، بل يترددون إليه نحو الصلاة ، وكذا المسجد الذي أحدثوه بجانب البلد منفصلاً عنها قليلاً مع ترددهم إليه ؛ لأنه معدود منها ، أفاده (ع ش)^(٣) .

قوله : (الذي يلي المكان الخارج عن موضعها) أي : الجمعة ، وإنما اعتبر الطرف الذي يليه ؛ لأن البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة ، وسكتوا عن الموضع الذي يقيم فيه المستمع ، والذي استظهره ابن الرفعة : أنه موضع إقامته^(٤) ، ووافقه جمع ، قال بعضهم : (من سمع من موضع إقامته.. وجب عليه ، ومن لا.. فلا) انتهى^(٥) ، لكن يخالف هذا قول « التحفة » : (ويعتبر كونه في محل مستو ولو تقديراً ؛ أي : من آخر طرف مما يلي بلد الجمعة كما هو ظاهر) انتهى^(٦) ، وأيضاً : يلزم على ذلك : أن بعضهم لا تجب عليه ، وكلام « التحفة »

(١) حاشية عميرة (٢٧٠/١)

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤١٤/٢ - ٤١٥) .

(٣) حاشية الشيرازي (٢٩٠/٢) .

(٤) كفاية النية (٢٧٨/٤) .

(٥) انظر « حاشية الشيرازي » (٢٩٠/٢) .

(٦) تحفة المحتاج (٤١٣/٢ - ٤١) .

(مَعَ سُكُونِ الرِّيحِ وَالصَّوْتِ) واعتبر ما ذُكِرَ مِنَ الشُّرُوطِ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ وجودِها لا مشقَّةَ عليه في الحضورِ ، بخلافه عندَ فقْدِها أو فَقْدِ بعضها . وتجبُ الجمعةُ على مَنْ ذُكِرَ ،

وغيرها كالصريح في أنه تجب على الجميع بسماع بعضهم ، أفاده الشرواني ، فليراجع (١) .
 قوله : (مع سكون الريح والصوت) أي : وإنما اعتبر هذا لأن الريح تارة تعين على بلوغ صوت المنادي إذا كان من جهة المستمع ، وإنما اعتبر سكون الصوت ؛ لأنه يمنع من الوصول ، تأمل .
 قوله : (واعتبر ما ذكر من الشروط) أي : المذكورة في المتن والشرح .
 قوله : (لأنه عند وجودها لا مشقة عليه) أي : على من سمع النداء .
 قوله : (في الحضور) أي : حضور الجمعة في ذلك الموضع .
 قوله : (بخلافه عند فقدها) أي : الشروط جميعها .
 قوله : (أو فقد بعضها) أي : فإن في الحضور حينئذ مشقة ، وبه يعلم : أن المدار هنا على المشقة وعدمها .

قال في « النهاية » : (ولو سمع المعتدل من بلدين .. فحضور الأكثر منهما جماعة أولى ، فإن استويا .. فالأوجه : مراعاة الأقرب كنظيره في الجماعة ، ويحتمل مراعاة الأبعد ؛ لكثرة الأجر ، ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء لصلاة لعيد .. فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وإن قربوا منها وسمعوا النداء وأمكنهم إدراكها لو عادوا إليها ؛ لخبر : « من أحب أن يشهد معنا الجمعة .. فليفعل ، ومن أحب أن ينصرف .. فلينعل » رواه أبو داود (٢) ، ولأنهم لو كلفوا بعدم الرجوع أو بالعود إلى الجمعة .. لشق عليهم ، والجمعة تسقط بالمشاق ، فتستثنى هذه من إطلاق المصنف ، ومقتضى التعليل : أنهم لو لم يحضروا ؛ كأن صلوا العيد بمكانهم .. لزمتهم الجمعة ، وهو كذلك ، ومحل ما مر : ما لم يدخل وقتها قبل انصرافهم ، فإن دخل عقب سلامهم من العيد .. لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ (٣) ، قال (ع ش) : (مفهومه : أنهم لو صلوا العيد ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة .. لا يحرم عليهم الانصراف ، ولعله غير مراد ، بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ) ، فليتنبه (٤) .
 قوله : (وتجب الجمعة على من ذكر) أي : أهل محل إقامتها أو غيرهم ممن بلغهم النداء بشروطه السابقة .

(١) حاشية الشرواني (٤١٣/٢) .

(٢) سنن أبي داود (١١٥٥) عن سيدنا عبد الله بن السائب رضي الله عنه .

(٣) نهاية المحتاج (٢٩٠/٢ - ٢٩١) .

(٤) حاشية الشبرايملي (٢٩١/٢) .

(لَا عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرًا مُبَاحًا طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا) بشرط أن يخرج من سور محلها أو عمرانه قبل الفجر .
(وَيَحْرُمُ) على من لزمته الجمعة

قوله : (لا على مسافر سفرًا مباحًا) أي : فلا تجب عليه ؛ لاشتغاله بالسفر وأسبابه ، ولما مر من حديث تميم الداري^(١) ، وأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في سفر قط .
قوله : (طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا) أي : فلا فرق هنا بينهما .

نعم ؛ إن خرج إلى قرية يبلغ أهلها نداء بلدته . . لزمته ؛ لأن هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا يعد سفرًا مسقطًا لها ؛ كما لو كان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع ، ذكره البغوي في « فتاويه » ، فمحل عدم لزومها له : في غيرها كما جرى عليه الأذرع والزرکشي وغيرهما .
قوله : (بشرط أن يخرج من سور محلها) أي : إن كان مسورًا .

قوله : (أو عمرانه) أي : المحل إن لم يكن مسورًا .
قوله : (قبل الفجر) أي : بخلاف ما إذا لم يخرج من ذلك إلا بعده . . فإنه لا تسقط عنه الجمعة ، ويؤخذ من ذلك كما قاله جمع : عدم الوجوب على نحو الحصادين إذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدتهم ؛ إذ لو اعتبر البلوغ من غير بلدتهم أيضًا . . لكان من خرج قبل الفجر إلى قرية بينه وبينها رحلة وبقرها بلدة يسمع نداءها تجب عليه الجمعة ، ولا يقول به أحد ، لهذا هو المعتمد ، خلافًا لمن وهم فيه ؛ لأنه يقال لهم : مسافرون ، والمسافر لا جمعة عليه وإن سمع النداء من غير بلدة .

قال بعضهم : (ويستفاد منه مسألة كثيرة الوقوع ، وهي : أن الشخص يسافر يوم الخميس مثلاً إلى قرية قريبة من بلدة ، لكن لا يسمع فيها النداء من بلدة ، ويصبح يوم الجمعة في تلك القرية وهو غير عازم على الإقامة بل يرجو قضاء حاجته . . فحيث لا تلزمه الجمعة مع أهل تلك القرية ؛ لأنه يقال له : مسافر) ، تأمل^(٢) .

قوله : (ويحرم على من لزمته الجمعة) أي : وإن لم تنعقد به ؛ كمن نوى إقامة أربعة أيام صحاح غير يومي الدخول والخروج ؛ إذ الناس في الجمعة على ستة أقسام :
الأول : من تلزمه الجمعة وتنعقد به ؛ وهو المستجمع لشروطها .
والثاني : من لا ولا مع صحتها منه ؛ وهو من فيه رق ، والمسافر ، والمقيم خارج بلدها إذا لم يسمع النداء ، والصبي والأنثى والخنثى .

(١) أخرجه الطبراني في « الكبير » (٥١/٢) .

(٢) انظر « تحفة الحبيب » (١٦٦/٢) .

(أَلَسَفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ) ولو لطاعة ؛ لأنها مضافة إلى اليوم ،

والثالث : من لا ولا مع عدم صحتها منه ؛ وهو من به جنون أو إغماء أو كفر أصلي أو سكر وإن لزمه القضاء .

والرابع : من لا تلزمه وتنعقد به ؛ وهو المعذور بغير السفر .

والخامس : من تلزمه ولا تصح منه ؛ وهو المرتد .

والسادس : من تلزمه وتصح منه ولا تنعقد به ؛ وهو المقيم من غير توطن ، ومتوطن خارج بلدتها سمع النداء . كردي بإيضاح^(١) .

قوله : (السفر بعد الفجر) أي : لتفويته الجمعة بلا ضرر ، فيعصى بهذا السفر فلا يترخص ما لم تفت الجمعة ، ويحسب ابتداء سفره من فواتها ؛ لانتها سبب المعصية ، قال الزركشي : (فلو طلع الفجر وهو في شغل الارتحال وارتحل وطلع عليه قبل مفارضة نحو السور . . حرم عليه السفر) .

قوله : (ولو لطاعة) أي : واجب أو مندوب ؛ كالحج والزيارة ، وأشار به (لو) إلى خلاف الرافعي فيه فإنه أجاز السفر لها^(٢) ، قال في « المنهاج » : (قلت : الأصح : أن الطاعة كالمباح ، والله أعلم)^(٣) ، قال في « التحفة » : (فيحرم .

نعم ؛ إن احتاج السفر لإدراك نحو وقوف عرفة أو لإنقاذ نحو مال أو أسير . . جاز ولو بعد الزوال ، بل يجب لإنقاذ الأسير أو نحوه ؛ كقطع الفرض لذلك)^(٤) .

قوله : (لأنها) أي : الجمعة ، وهذا تعليل لحرمة السفر بعد الفجر ، سواء بعد الزوال أو قبله ، قال في « الأسنى » : (أما بعد الزوال . . فلأنها لزمته فيحرم اشتغاله بما يفوتها ؛ كالتجارة واللهو ، ولا يقدح فيها كون الوجوب موسعاً ؛ إذ الناس تبع للإمام فيها فنعين انتظاره ، وأما قبله . . فلأنها مضافة إلى اليوم . .) إلخ^(٥) .

قوله : (مضافة إلى اليوم) أي : منسوبة إليه في قوله تعالى : ﴿ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ، فالإضافة لغوية ، وإلا . . فـ (اليوم) مضاف إلى الجمعة ، وأخذ بعضهم من هذا التعليل : أنه يحرم النوم

(١) المواهب المدنية (٣/١٩٩) .

(٢) الشرح الكبير (٢/٣٠٤) .

(٣) منهاج الطالبين (ص ١٣٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤١٧) .

(٥) أسنى المطالب (١/٢٦٣) .

وإن كان وقتها بالزوال ؛ لئلا دخل وقت غسلها بالفجر ، ولزم بعيد الدار السعي قبل وقتها لئلا يدركها فيه

بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوات الجمعة ، وفيه منع ظاهر يدل له جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم ، وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار ، والنوم هنا عذر قائم به كالمرض ، بل أولى ؛ لأن المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف ، بخلاف النوم فإنه قد يهجم عليه بحيث لا يستطيع دفعه من (ع ش) ^(١) .

قوله : (وإن كان وقتها بالزوال) فيه إشارة إلى الجواب عما تمسك به القديم القائل بجواز السفر قبل الزوال ؛ لأنه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال ، وفي الحديث : « من سافر يوم الجمعة . . دعت عليه الملائكة ألا يصحب في سفره » رواه الدارقطني في « الأفراد » ، قال في « التحفة » : (ويكره السفر ليلة الجمعة ؛ لما روي بسند ضعيف جداً : « من سافر ليلتها . . دعا عليه ملكاه ») ^(٢) ، قال الجرجزي : (وهذا إن قصد به الفرار من الجمعة ، وإلا . . فلا ، ذكره الأصبحي) ^(٣) .

قوله : (ولذا) أي : لأجل التعليل بأنها مضافة إلى اليوم .

قوله : (دخل وقت غسلها بالفجر) أي : بطلوع الفجر الصادق كما سيأتي .

قوله : (ولزم بعيد الدار) أي : عن محل إقامة الجمعة .

قوله : (السعي قبل وقتها) أي : قبل وقت إقامتها وهو الزوال ، لكن بعد الفجر .

قوله : (ليدركها فيه) أي : في الوقت ، ويحرم عليه من حين وجوب السعي إليها التشاغل منه بنحو بيع .

قال في « النهاية » : (ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر - على وجه : يحرم - ثم طرأ عليه جنون أو موت . . فالظاهر : سقوط الإثم عنه ؛ كما إذا جامع بعد الفجر في نهار رمضان وأوجبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون) ^(٤) ، قال العلامة (سم) : (فيه نظر ؛ لتعديه بالإقدام في ظنه ، ويؤيد عدم السقوط : ما لو وطئ زوجته يظن أنها أجنبية . . فإن الظاهر : عدم سقوط الإثم

(١) حاشية الشيراملسي (٢٩٣/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤١٧/٢) .

(٣) حاشية الجرجزي (١٥٤/٢) .

(٤) نهاية المحتاج (٢٩٢/٢) .

(إِلَّا مَعَ إِمْكَانِهَا فِي طَرِيقِهِ ، أَوْ) إِنْ (تَوَحَّشَ)

بالتبين ، والفرق بين الكفارة والإثم ظاهر ، اللهم إلا أن يريد بسقوط الإثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله ، وقد يقال : ينبغي سقوط إثم تضييع الجمعة لا إثم قصد تضييعها) ، فليتأمل^(١) .
قوله : (إلا مع إمكانها) أي : الجمعة ، فإن قيل : التعبير بالإمكان غير مستقيم ؛ لصدقه مع غلبة الظن بعدم الإدراك ولا شك في التحريم مع التردد على السواء ، وامتجه : التحريم أيضاً كما قاله الأسنوي^(٢) . . أجيب بأن المراد به : غلبة ظن الإدراك ، وهو امراد بعبارة « المجموع » بقوله : (يشترط العلم بالإدراك)^(٣) فإن الأصحاب كثيراً ما يطلقون العلم ويريدون به غلبة الظن ؛ كقولهم : يجوز الأكل من مال الغير مع علم رضاه ، ويجوز القضاء بالعلم ؛ أي : بالظن أن تلك الواقعة كذلك ، ولكن لا بد من كونه ظناً غالباً ؛ كأن حصل عنده بقرينة قوية نزّلته منزلة العلم ، فاحفظه فإنه دقيق .

قوله : (في طريقه) أي : أو في مقصده فلا يحرم السفر حينئذ - وذلك لحصول المقصود بصلاة الجمعة فيه ، وشمل إطلاقه ما لو نقص سفره عدد أهل البلد ؛ بحيث أدّى إلى تعطيل جمعتهم ، وهو ظاهر ؛ إذ لا يكلف بتصحيح عبادة غيره ، وهو شبيه بما لو مات أو جن واحد منهم ، خلافاً لصاحب « التعجيز » فقال : (هذا إذا لم تبطل جمعة بلده بسببه ، وإلا . . لم يجز ؛ لأنه يفوت الجمعة على غيره) ، قال الأذرعي : (لم أره لغيره) أي : فهو بحث له غير معتمد ، قال في « التحفة » : (وكأنه أخذه مما مرّ آنفاً من حرمة تعطيل بلدهم عنها ، لكن الفرق واضح ؛ فإن هؤلاء معطلون بغير حاجة ، بخلاف المسافرين فإن فرض أن سفره لغير حاجة . . اتجه ما قاله وإن تمكن منها في طريقه) انتهى^(٤) .

وحاصله : ترجيح جواز السفر لحاجة وإن تعطلت الجمعة ، ولا فرق فيه بين الواحد ونحوه ، حتى لو سافر الجميع لحاجة - وجاز ؛ كأن أمكنتهم في طريقهم - كان جائزاً وإن تعطلت الجمعة في بلدهم ، ويخص حينئذ به ما تقدم من عدم جواز تعطيلها في محلهم ؛ إذ السفر حيث كان مرخصاً في تركها فلا فرق بين الواحد وغيره ، فليتأمل .

قوله : (أو إن توحش) عطف على (مع إمكانها) أي : أو إلا إن توحش .

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤١٦/٢) .

(٢) المهمات (٤٠١/٣) .

(٣) المجموع (٤١٧/٤) .

(٤) تحفة المحتاج (٤١٦/٢) .

أَي : حَصَلَتْ لَهُ وَحْشَةٌ (بِتَخْلُفِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ) وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا عَلَى الْأَوْجِه ، أَوْ إِنْ خَشِيَ ضَرَرًا عَلَى مُحْتَرَمٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ

قوله : (أَي : حصلت له وحشة) تفسير لـ (توحش) فالتاء للمطاوعة ، قال في « القاموس » : (الوحشة : الهم والخوف)^(١) .

قوله : (بتخلفه عن الرفقة) أَي : فلا يحرم السفر ولو بعد الزوال ؛ لخبر الحاكم وصححه : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام »^(٢) .

قوله : (وإن لم يخف ضرراً على الأوجه) أَي : وفاقاً لتصويب الأسنوي في « المهمات » لما فيه من الوحشة ، وكما في نظيره من التيمم^(٣) ، لكن قال في « التحفة » ما نصه : (وقضيته - أَي : كلام « المنهاج » : أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة - : أن مجرد الوحشة غير عذر ، وهو متجه وإن صوّب الأسنوي بحث ابن لرفعة اعتباره وأيده بأنه لا يجب السفر للماء حينئذ ؛ لوضوح الفرق فإن هناك بدلاً لا هنا ، وليست الظهر بدلاً عن الجمعة ، بل كلّ أصل في نفسه ، ومعناه : أنه لم يخاطب بالظهر ما دام مخاطباً بالجمعة ، بل عند تعذرهما لا بدلاً عنها ؛ لأن القضاء إذا لم يجب إلا بخطاب جديد . . فأولّى أداء آخر ، غايته : أن الشارع جعله حينئذ فرض الوقت ؛ لتعذر فرضه الأول . . .) إلخ^(٤) ، ووافقه الخطيب الرملي وغيرهما^(٥) ، وفرق أيضاً بأن الظهر يتكرر في كل يوم وليلة ، بخلاف الجمعة ، وأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد .

قال الكردي : (ويمتنع الجمع بما أشار إليه في « الإيعاب » بأنه حيث شق عليه تحمل الوحشة ؛ كمشقة المشي في المطر أو الوحل . . كانت عذراً ، وحيث لا . . فلا ؛ إذ قد يحصل من الوحشة ما يخشى منه ذهاب العقل فكيف لا تكون عذراً حينئذ ؟ !) ، فليتأمل^(٦) .

قوله : (أَوْ إِنْ خَشِيَ ضَرَرًا عَلَى مُحْتَرَمٍ) عطف أيضاً على (مع إمكانها) أَي : أَوْ إِلَّا إِنْ خَشِيَ . . . إلخ .

قوله : (له أو لغيره) أَي : فلا يحرم السفر ولو بعد الزوال لدفع هذا الضرر ، قال في « المغني » : (وإلا إذا وجب عليه السفر فوراً كما قاله الأذرعى ؛ كإتقاذ ناحية وطئها الكفار أو

(١) القاموس المحيط (٢/٤٢٦) ، مادة : (وحش) .

(٢) المستدرک (٢/٥٧) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) المهمات (٣/٤٠٠) .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤١٦) .

(٥) مغني المحتاج (١/٤١٧) ، نهاية المحتاج (٢/٢٩٢-٢٩٣) .

(٦) المواهب المدنية (٣/٢٠١) .

(وَتُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِ الْمَعْذُورِينَ) لِعُمومِ أدلتها ، (وَيُخْفَوْنَهَا) ندباً (إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ) لثلاً يُتَهَمُوا بِالرَّغْبَةِ عَنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ أَوْ الْجُمُعَةِ ،

أسرى اختطفوهم وجوز إدراكهم ، بل الوجه : وجوب ترك الجمعة فضلاً عن جوازها (انتهى^(١)) ، ومر عن « التحفة » ما يوافقه .

قوله : (وتسن الجماعة في ظهر المعذورين) أي : وهم بالبلد ، «لذا هو الأصح ، قال في المغني » : (والثاني : لا تسن ؛ لأن الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ، أما إذا كانوا في غير بلد الجمعة . . فإنها تستحب لهم إجماعاً كما في « المجموع »)^(٢) .

قال القليوبي : (أما أهل قرية دون أربعين . . فالجماعة في حقهم فرض كفاية) ، تأمل^(٣) .

قوله : (لعموم أدلتها) أي : الأدلة الطالبة للجماعة ، وبه مع ما در عن القليوبي يعلم : أن الأولي للمصنف أن يقول : تطلب الجماعة بدل (تسن) ، فليتأمل .

قوله : (ويخفونها) أي : الجماعة كأذانها ، وهو بضم الياء من الإخفاء : ضد الإظهار .

قوله : (ندباً) أي : فيكره لهم إظهارها كما صرح به جمع منهم المتولي قال الأذري وهو ظاهر إذا أقاموها في المساجد .

قوله : (إن خفي عذرهم) تقييد لندب إخفاء الجماعة فقط لا لندب الجماعة كما سيأتي في المقابلة ؛ وذلك كفاقد اللباس اللائق به ، والجائع ، وآكل ذي الریح الكريه ، وكذا المشتغل برد زوجته الناشزة على ما نقل عن القمولي فإن هذه من الأعذار الخفية .

قوله : (لثلاً يتهموا بالرغبة عن صلاة الإمام) تعليل لندب إخفاء الجماعة لمن ذكر ؛ فإنه لو أظهرها . . ربما اتهمه الناس أنه إنما لم يصل الجمعة لكرهته لإمامها لا لعذر فيه فيؤدي لوقوعهم فيه .

قوله : (أو الجمعة) أي : أو بالرغبة عن صلاة الجمعة تساهلاً منه ، فهو عطف على (صلاة الإمام) ، قال في « المغني » : (ولو صلى المعذور قبل فواتها الظهر ثم زال عذره وتمكن منها . . لم تلزمه ؛ لأنه أدى فرض وقته - وتسن لهم الجمعة - إلا إن كان خشي «بان رجلاً» . . فإنها تلزمه ؛ لتبين أنه من أهل الكمال ، فإن لم يتمكن من فعلها . . فلا شيء عليه ؛ لأنه أدى وظيفة الوقت)^(٤) .

(١) مغني المحتاج (١/٤١٦-٤١٧) .

(٢) مغني المحتاج (١/٤١٧) .

(٣) حاشية قليوبي (١/٢٧١) .

(٤) مغني المحتاج (١/٤١٨) .

أَمَّا ظَاهِرُ الْعُذْرِ كَالْمَرْأَةِ . . فَيُسْنُ لَهَا إِظْهَارُهَا ؛ لانتفاء التَّهْمَةِ . (وَمَنْ صَحَّتْ ظُهُرُهُ) مِمَّنْ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ (. . صَحَّتْ جُمُعَتُهُ)

قال في « النهاية » : (ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعلها جاهلاً بعتقه ثم علم به قبل فوات الجمعة ، أو تخلف للعري ثم بان أن عنده ثوباً نسيه ، أو للخوف من ظالم أو غريم ثم بانت غيبتهما ، وما أشبه ذلك ، والظاهر : أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك) ، فلي تأمل^(١) .

قوله : (أما ظاهر العذر) مقابل قول المتن : (إن خفي عذرهم) ، فكان الأوفق في المقابلة أن يقول : أما إذا لم يخف عذرهم . . . إلخ وإن كان المآل واحداً .

قوله : (كالمرأة) تمثّل لظاهر العذر وكالمسافر .

قوله : (فيسن لها) أي : للمرأة ، والأولى (له) ليكون راجعاً لظاهر العذر .

قوله : (إظهارها) أي : جماعة الظهر ، هذا هو المعتمد ، قال في « المغني » : (وقيل : يندب - أي : الإخفاء - مطقاً)^(٢) .

قوله : (لانتفاء التهمة) : تعليل لسن الإظهار لظاهر العذر ، قال في « المصباح » : (التهمة يسكون الهاء وفتحها - أي : بوزن غرفة ورطبة - : الشك والريبة ، وأصل التاء الواو ؛ لأنها من الوهم ، وأتهم الرجل إتهماً : أتى بما يتهم عليه ، وأتهمته : ظننت به سوءاً فهو تهميم ، وأتهمته بالثقل على افتعلت مثله)^(٣) .

قوله : (ومن صحت ظهره) (من) اسم موصول مبتدأ ، وجملة : (صحت ظهره) صلته ، والخبر : (صحت جمعته) .

قوله : (ممن لا تلزمه الجمعة) أي : من أرباب الأعذار الجليلة والخفية ؛ كالمرأة وفاقد اللباس اللائق به .

قوله : (صحت جمعته) أي : إجماعاً ، قيل : (الأصوب : التعبير بـ « أجزأته » لإشعاره بسقوط القضاء ، بخلاف لتعبير بالصحة لا إشعار فيه بذلك ؛ بدليل صحة جمعة المتيمم بموضع يغلب فيه وجود الماء ولا تجزئه) انتهى^(٤) ، ورد بأن الصحة والإجزاء سواء في أن كلاً منهما لا يستلزم سقوط القضاء عى الراجع ، ويستلزمه على المرجوح كما هو مقرر في الأصول .

(١) نهاية المحتاج (٢٩٣/٢ - ٢٩٠) .

(٢) مغني المحتاج (٤١٧/١) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (تهم) .

(٤) مغني المحتاج (٤١٥/١) .



فيتخير بين فعل ما شاء منهما ، لكنَّ الجمعةَ أفضلُ له ؛ لأنَّها صلاةُ أهلِ أكمالٍ

قال في « جمع الجوامع » : (والصحة : موافقة ذي الوجهين الشرع ، وقيل : في العبادة : إسقاط القضاء ، وبصحة العقد ترتب أثره ، والعبادة إجزاؤها ؛ أي : كفايتها في سقوط التعبد - أي : الطلب وإن لم يسقط القضاء - وقيل : إجزاؤها إسقاط القضاء) ، فيتأمل^(١) .

قوله : (فيتخير بين فعل ما شاء منهما) أي : من الجمعة والظهر ، وتجزئه الجمعة عن ظهره فلا يلزمه قضاء بعد ذلك وإن كان عند الأصوليين أن معنى الصحة والإجزاء واحد ؛ وهو الكفاية في سقوط الطلب في ذلك الوقت وإن لزمه القضاء . قليوبي^(٢) .

قوله : (لكن الجمعة أفضل له) أي : لمن ذكر ممن لا تلزمه ، فستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي ، وكذا العجوز كما في « المجموع » عن البندنجي إن أذن لها الزوج أو لم تكن ذات زوج^(٣) ، ولذا قال في « البهجة » :

ثانية وتحضر العجوزُ قلتُ بإذن زوجها يجوزُ
وإن يكن لباسها مشهورا أو صحبت طيب فلا حضورا^(٤)

قوله : (لأنها صلاة أهل الكمال) تعليل للأفضلية ولم يعلل للصحة ، وقد علله غيره بأن الجمعة إذا صحت ممن تلزمه . . فممن لا تلزمه أولى ؛ يعني : إذا صحت من الكامل الذي لا عذر له وأجزأت عنه مع أنها أنقص في الصورة من الظهر . فصحتها وإجزاؤها في حق أرباب الكمال أولى ، لهذا مراده فيما يظهر كما يرشد إليه قول الرافعي : (من لا تلزمه الجمعة : إذا حضر الجمعة وصلّاها . . انعقدت له وأجزأت ؛ لأنها أكمل في المعنى وإن كانت أقصر في الصورة ، فإذا أجزأت الكاملين الذين لا عذر لهم مع قصرها . . فلأن تجزئ أصحاب الأعدار بطريق الأولى)^(٥) .

قال (سم) : (يعني : أن من تلزمه أكمل وأشرف ، والأكمل الأشرف يطلب منه فوق ما يطلب ممن دونه ، فإذا صحت للأكمل الأشرف مع أنه يطلب منه فوق ما يطلب ممن دونه . . فلأن تصح لمن دونه أولى) ، وبعضهم وجه الأولوية بأن من تلزمه . . هو الأصل ، ومن لا تلزمه . . بطريق التبعية له ، فإذا أجزأت الأصل . . أجزأت التابع بطريق الأولى ، فليتأمل^(٦) .

(١) جمع الجوامع (ص ٦) .

(٢) حاشية قليوبي (٢٦٩ / ١) .

(٣) المجموع (٤٠٥ / ٤) .

(٤) بهجة الحاوي (ص ٤١) .

(٥) الشرح الكبير (٢٩٨ / ٢) .

(٦) انظر « نهاية المحتاج » (٢٨٨ / ٢) .

نَعَمْ ؛ إِنَّ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ بِالْجُمُعَةِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ إِتِمَامُهَا ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتِمَّهَا ظَهراً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ؛ لَانْعِقَادِهَا عَنْ فَرْضِهِ . (وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ) الْجُمُعَةُ (.. لَا يَصِحُّ إِخْرَافُهَا بِالظُّهْرِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ) مِنْ الْجُمُعَةِ وَلَوْ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ؛

قوله : (نعم ؛ إن أحرم مع الإمام بالجمعة) استدراك على التخيير المذكور ، فمحله : إذا لم يحرم بالجمعة .

قوله : (تعين عليه) أي : على من ذكر من أرباب الأعداء .

قوله : (إتمامها) أي : الجمعة فيحرم عليه الخروج منها ولو بقلبها ظهراً ؛ لتلبسه بالفرض .

قوله : (فليس له أن يتمها ظهراً) أي : يحرم عليه كما تقرر ، وهل تبطل لو قلبها ظهراً أم لا ؟

حرر .

قوله : (بعد سلام الإمام) الظاهر : أنه ليس بقيد ، فمثله : لو فارقه في الركعة الثانية .. فإنه يحرم عليه أيضاً أن يتمها ظهراً .

قوله : (لانعقادها عن فرضه) تعليل لعدم جواز إتمام الجمعة ظهراً ، وبالأولى : قطعها بالكلية .

نعم ؛ مر أنه لو تضرر بطول صلاة الإمام .. جاز له الانصراف عنها ، ومر عن (ع ش) تصويره .

قال في « التحفة » : (وتردد الأذرع في قن أحرم بها بغير إذن سيده وتضرر بغيبته ضرراً لا يحتمل ، والذي يتجه : أنه إن ترتب على عدم قطعه فوت نحو مال للسيد .. قطع ؛ كما يجوز القطع لإنقاذ المال ، أو نحو أنس .. فلا) ، تأمل^(١) .

قوله : (ومن وجبت عليه الجمعة) أي : وإن لم تنعقد به ؛ كالمقيم في موضع أربعة أيام صحاح .

قوله : (لا يصح إحرامه بالظهر قبل سلام الإمام من الجمعة) أي : فإن صلى الظهر حينئذ جاهلاً بذلك .. انقلبت نفلاً كنظائرها .

قوله : (ولو بعد رفعه) أي : الإمام .

قوله : (من ركوع الثانية) أي : فلا يحصل اليأس هنا به ، بخلافه فيما سيأتي ؛ للفرق الآتي

ثم .

لَتَوَجَّهَ فَرَضُهَا عَلَيْهِ ، بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ : أَنَّهَا الْفَرَضُ الْأَصْلِيُّ وَلَيْسَتْ بِدَأْءٍ عَنِ الظُّهْرِ . وَبَعْدَ سَلَامِ
الْإِمَامِ يَلْزَمُهُ فِعْلُ الظُّهْرِ فَوْرًا - وَإِنْ كَانَتْ أَدَاءً -

قوله : (لتوجه فرضها) أي : الجمعة ، تعليل لعدم صحة الإحرام بالظهر قبل سلام الإمام .
قوله : (عليه) أي : على من وجبت عليه الجمعة ، ولأنه لم يتحقق عليه فواتها ؛ لجواز
بطلانها ، قال في « فتح الجواد » : (ومن لم يعلم سلامه . . يتحرى ويحتط حتى يرى أنه قد سلم ،
ولو أحرم الإمام بها وقد بقي من الوقت ما يسع الظهر بأخف ممكن والمأدوم بينه وبين الإمام مسافة
يعلم أنه لو أراد إدراك الإمام لم يدركه . . فالذي يظهر : أنه يجوز له الشروع في الظهر ولو قبل سلام
الإمام ؛ لأنه لا فائدة هنا لإلغائها قبله)^(١) .

قوله : (بناء على الأصح : أنها) أي : الجمعة ، تعليل للتعليل .
قوله : (الفرض الأصلي) أي : على من لزمته .
قوله : (وليست بدأً عن الظهر) أي : وإلا . . لجاز ترك البدل إلى الأصل كما مر ، وأفتى
بعضهم فيمن لزمته الجمعة ففاته وأمكنه إدراكها في بلد لجواز تعددها فيها أو في غير بلده . . بأنها
تلزمه ولم تجزئه الظهر ما دام قادراً عليها هناك .

قال في « التحفة » : (وما قاله في بلده واضح ، وفي غيرها إنما يتجه إن سمع النداء منها ؛ لأن
غايته : أنه بعد يأسه من الجمعة كمن لا جمعة لبلده وهو إنما يلزمه بغيرها إن سمع نداءها
بشروطه)^(٢) ، قال السيد عمر البصري : (يمكن توجيه الإطلاق المذكور بأنه حينئذ منسوب إلى
التقصير فلا بعد في التغليظ عليه ، بخلاف من لا جمعة ببلده ولم يسمع النداء من غيرها ، فتأمله) .
قوله : (وبعد سلام الإمام) أي : وإن لم يسلم القوم .

قوله : (يلزمه) أي : غير المعذور .
قوله : (فعل الظهر فوراً) أي : كما جزم به في « المجموع »^(٣) ، ودأن الأسنوي لم يطلع عليه
حيث ذكره في « المهمات » تفقهاً^(٤) .

قوله : (وإن كانت أداء) أشار بـ (إن) إلى خلاف فيه ، وعبارة « التحفة » : (ولو فاتت غير
المعذور وأيس منها . . لزمه فعل الظهر فوراً ؛ لأن العصيان بالتأخير هنا يشبهه بخروج الوقت ، وإذا

(١) فتح الجواد (٢٠٥/١) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٣٥/٢) .

(٣) المجموع (٤١٦/٤) .

(٤) المهمات (٤٠٢/٣) .

لِعَصِيَانِهِ بِتَفْوِيتِ الْجُمُعَةِ ، فَأَشْبَهَ عَصِيَانَهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . وَلَوْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ تَلَزَمُهُمْ وَصَلُّوا الظُّهْرَ . لَمْ تَصَحَّ إِلَّا إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ أَقَلِّ وَاجِبِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالرَّكَعَتَيْنِ

فعلها فيه . . كانت أداء ، -تلافاً لكثيرين ؛ لأن الوقت الآن صار لها (١) .

قوله : (لعصيانه) أي : غير المعذور ، تعليل لما قبل الغاية كما تقرر .

قوله : (بتفويت الجمعة) أي : الواجبة عليه أصالة .

قوله : (فأشبهه عصياناً بخروج الوقت) أي : فإنه يجب عليه حينئذ المبادرة بالقضاء كما مر .

قال في « المجموع » قلاً عن الماوردي : (يستحب لمن ترك الجمعة بلا عذر أن يتصدق بدينار أو بنصف دينار ، لخبر : « من ترك الجمعة . . فليتصدق بدينار أو بنصف » رواه أبو داود بسند ضعيف (٢) ، قال : وروي : « فليتصدق بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع » ، وفي رواية : « بمد أو نصف مد » (٣) ، واتفقوا على ضعفه ، وقول الحاكم : « إنه صحيح » مردود) انتهى « أسنى » (٤) .

قوله : (ولو تركها) أي : الجمعة .

قوله : (أهل بلد تلزمهم) أي : بأن استجمعوا شروطها .

قوله : (وصلوا الظهر) الأنسب : الفاء كما في « الروض » (٥) .

قوله : (لم تصح) أي : صلاتهم الظهر ؛ لما تقرر من توجه فرضها عليهم .

قوله : (إلا إن ضاق وقت عن أقل واجب الخطبتين والركعتين) أي : فإن الظهر تصح حينئذ ؛

ليأسهم من الجمعة ولو كان في البلد أربعون كاملون علم من عاداتهم أنهم لا يقيمون الجمعة ، قال في « التحفة » : (فهل يلزمه إذا علم ذلك أن يصلي الظهر وإن لم ييأس من الجمعة ؟ قال بعضهم : نعم ؛ إذ لا أثر للمتوقع ، وفيه نظر ، بل الذي يتجه : لا ؛ لأنها الواجب أصالة المخاطب بها يقيناً فلا يخرج عنه إلا باليأس يقيناً ، وليس من تلك القاعدة ؛ لأنها في متوقع لم يعارض متيقناً وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج إلا بيقين اليأس منها ، ثم رأيتهم صرحوا بذلك حيث قالوا : لو تركها أهل بلد . . . إلى آخر ما هنا (٦) ، ومثله الرملي في « النهاية » إلا أنه زاد : (نعم ؛ لو كان

(١) تحفة المحتاج (٤١٩/٢) .

(٢) سنن أبي داود (١٠٥٣) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٥٤) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(٤) أسنى المطالب (٢٦٤/١) .

(٥) انظر « أسنى المطالب » (٢٦٤/١) .

(٦) تحفة المحتاج (٤١٨/٢) .

(وَيُنْدَبُ لِلرَّاحِي زَوَالُ عُدْرِهِ) قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ ؛ كَالْعَبْدِ يَرْجُو الْعَتَقَ ، وَالْمَرِيضُ يَرْجُو الْخَفَّةَ :
(تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ)

عدم إعادتهم لها أمراً عادياً لا يتخلف كما في بلدتنا بعد إقامتها أولاً . . اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهده من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيراً^(١) .

قال (ع ش) : (هو استدراك على ما فهم من قوله : « إلا يبقين اليأس . . . » إلخ أن هؤلاء من حقهم ألا يفعلوا الظهر إلا عند ضيق وقته ؛ بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها^(٢) ، وقال الرشدي : (ووجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله : النظر للعادة وعدمه وإن كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والمستدرك عليه جمعة مبتدأة ؛ وكأنه أراد بـ « الاستدراك » : تقييد الصورة المذكورة قبله ؛ بأن محلها إذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (ويندب للراحي زوال عذره) أي : رجاء قوياً . (ع ش) ، وانظره مع قول « النهاية » : (وإن لم يظن ذلك)^(٤) .

قوله : (قبل فوات الجمعة) أي : ولم يؤخروها جداً ؛ ففي « التحفة » وغيرها : (نعم ؛ لو أخروها حتى بقي من الوقت قدر أربع ركعات . . لم يسن تأخير الظهر قطعاً كما قاله المصنف)^(٥) أي : النووي في « نكت التنبيه » ، قال (سم) : (بل ينبغي حرمة حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة)^(٦) .

قوله : (كالعبد يرجو العتق) تمثيل للراحي زوال عذره .

قوله : (والمريض يرجو الخفة) أي : والمسافر يرجو الوصول إلى محل إقامته الموجبة للجمعة .

قوله : (تأخير ظهره) نائب فاعل (يندب) .

قوله : (إلى اليأس من الجمعة) أي : فلو صلى قبل فوتها الظهر ثم زال عذره وتمكن من فعلها . . لم تلزمه ؛ لأنه أدى فرض وقته إلا إن كان ختئاً فبان رجلاً كما مر ، ومثل ذلك كما في « الإيعاب » : لو زال عذره في أثناء الصلاة ، قال : (أما الأول . . فواضح ، وأما الثاني . . فبناء

(١) نهاية المحتاج (٢ / ٢٩٤) .

(٢) حاشية الشبرايملي (٢ / ٢٩٤) .

(٣) حاشية الرشدي (٢ / ٢٩٤) .

(٤) نهاية المحتاج (٢ / ٢٩٤) .

(٥) تحفة المحتاج (٢ / ٤١٧) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢ / ٤١٨) .

لما في تعجيل الظهر حينئذٍ من تفويت فرض أهل الكمال . فإن أيس من الجمعة ؛ بأن رفع الإمام رأسه من ركوعها الثاني . فلا تأخير ، وإنما لم يكن الفوات فيما مرّ بهذا بل بالسّلام ؛

على الأصح : أن الأعذار مسقطات للوجوب لا مرخصات في الترك ، وبه فارق وجود المتيّم الماء في الصلاة التي لا تسقط بالتيّم ؛ لأن إباحة الصلاة للرخصة وقد زالت) ، ومعنى كون الأعذار مسقطات كما قاله الشوبري : أنها مانعة من تعلق الوجوب للمعذور ، تأمل .

قوله : (لما في تعجيل الظهر حينئذ) أي : حين إذ رجا زوال عذره ، فهو تعليل لندب تأخير الظهر إلى اليأس من الجمعة .

قوله : (من تفويت فرض أهل الكمال) فإن المقصود من التأخير : ألا يفوته فرضه ؛ فقد يزول عذرهم ويتمكن من فرض أهل الكمال فيأتي به كاملاً .

قوله : (فإن أيس من الجمعة) محترز قول المتن : (إلى اليأس من الجمعة) .

قوله : (بأن رفع الإمام رأسه) تصوير لليأس من الجمعة هنا .

قوله : (من ركوعها الثاني) أي : ركوع الجمعة الثاني ، قال في « التحفة » : (أو يكون بمحل لا يصل منه لمحل الجمعة إلا وقد رفع رأسه منه على الأوجه)^(١) أي : فلا يسن التأخير هنا إلى الرفع . (سم)^(٢) ، ومر عن « فتح الجواد » نظيره .

قوله : (فلا تأخير) جواب : (فإن أيس) أي : فلا تأخير مسنون ، بل يصلي الظهر حينئذ ، لهذا هو المعتمد ، وقيل : اليأس هنا بأن يسلم الإمام أيضاً ، وعليه جماعة ؛ وأيد بما مر في غير المعذور من أنه لو أحرم بالظهر قبل السلام . لم يصح على المعتمد ، ورد بالفرق الذي ذكره الشارح على الأثر .

قوله : (وإنما لم يكن الفوات فيما مر) أي : فيمن عليه الجمعة حيث لا يصح إحرامه قبل سلام الإمام ، وهذا جواب عن سؤال كما أشرت إليه آنفاً .

قوله : (بهذا) أي : برفع الإمام رأسه من ركوعها الثاني .

قوله : (بل بالسلام) أي : إنما يفوت ثم بالسلام على المعتمد ، خلافاً « للحاوي الصغير »

وإن تبعه صاحب « البهجة » حيث قال فيها :

ولا يصح ظهره إذا فعل

إلا إذا الإمام في الثاني اعتدل

وغيره بينهما قد خيرا

والندب للمعذور أن يصطبرا

(١) تحفة المحتاج (٤١٧/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤١٧/٢) .

لأنَّ الجمعةَ ثمَّ لازمةٌ له فلا ترتفعُ إلَّا بيقينٍ ، بخلافه هنا . أمَّا مَنْ لا يرجو زوالَ عذره كالمراةِ . .
فيسنُّ له - حيثُ عزمَ على أنَّهُ لا يُصليَ الجمعةَ - الظُّهُرُ أَوَّلَ الوقتِ ؛ ليحوزَ فضيلتهُ

بظهره إلى فوات الجمعة حيث زوال عذره توقعه^(١)

فما في البيت الأول ضعيف جرى على طريقة « أصلها » ، فليتنبه .

قوله : (لأن الجمعة ثم) أي : فيما مر .

قوله : (لازمة له) أي : لغير المعذور .

قوله : (فلا ترتفع إلَّا بيقين) أي : وهو سلام الإمام منها ، وأما قبل . . فلم يئأس ؛ لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن من الأولى فتكمل الثانية ويبقى عليه ركعة يأتي بها ، قال الشمس الشوري : (لا يقال : السلام لا يحصل به اليأس بمجردة لاحتمال أن يتذكر قبل طول الفصل ترك ركن فيعود إليه فيضم إلى السلام ما بعده عند قرب الفصل ؛ لأننا نقول : بالسلام زالت القدوة ، والأصل : التمام ، وإنما نظر للاحتمال المذكور مع قيام الصلاة لتفويته بقيتها وقد ضعف بالسلام ، ولو نظر لذلك . . لم يقيد بقرب الفصل ؛ لاحتمال التذكر مع الطول فيستأنف ، فليتأمل) .

قوله : (بخلافه هنا) أي : فإن الجمعة غير لازمة له ، ومن ثم قالوا لو لم يعلم فيما مر سلام الإمام . . احتاط حتى يعلمه .

قوله : (أما من لا يرجو زوال عذره) مقابل قول المتن : (للراجي زوال عذره) .

قوله : (كالمراة) أي : وكالزمن العاجز عن الركوب والمريض الذي يرجو الخفة وغيرهم .

قوله : (فيسن له) أي : لمن لا يرجو زوال عذره .

قوله : (حيث عزم على أنه لا يصلي الجمعة) تقييد للسن ، قال في « فتح الجواد » : (وإلا . .

سنُّ له التأخير لليأس) انتهى^(٢) ، وسيأتي أن هذا توسط بين الطريقتين .

قوله : (الظهر أول الوقت) أي : فلا يؤخره إلى فوات الجمعة .

قوله : (ليحوز فضيلته) أي : أول الوقت ، قال الإمام النووي رحمه الله : (هذا - أي : سن

الظهر أول الوقت له من غير تقييد بالحيثية المذكورة - اختيار الخراسانيين ، وهو الأصح ، وقال العراقيون : هذا كالأول فيستحب له تأخير الظهر حيث تفوت الجمعة ؛ لأنه قد ينشط لها ، ولأنها صلاة الكاملين فاستحب تقديمها ، قال : والاختيار : التوسط ، فيقال : إن كان جازماً بأنه لا يحضرها وإن تمكن منها . . استحب له تقديم الظهر ، وإن كان لو تمكن أو نشط

(١) الحاوي الصغير (ص ١٩٠) ، بهجة الحاروي (ص ٤٠) .

(٢) فتح الجواد (٢٠٥/١) .

(فَضْلٌ)

(لِلْجُمُعَةِ) أَي : لِصَلَاتِهَا (شُرُوطُ زَوَائِدُ) عَلَى شُرُوطِ غَيْرِهَا : (الْأَوَّلُ : وَقْتُ الظُّهْرِ) ...

حضرها.. استحب له (اتأخير) انتهى^(١) ، وعلى هذا التوسط جرى الشارح كما قال هنا : (حيث ...) إلخ ، واعتد الرملي والخطيب عدم التقييد بذلك حيث قالوا - واللفظ للثاني - : (قال الأذري : وما ذكره المصنف - أي : النووي - من التوسط شيء أبداه لنفسه ، وقوله : « إن كان جازماً » جوابه : أنه قد يعرَّج له بعد الجزم أنه يحضر ، وكم من جازم بشيء ثم يعرض عنه . انتهى ، فالمعتمد : ما في المتن . إن قال ابن الرفعة ما قاله العراقيون : هو ظاهر النص ، ونسبه القاضي للأصحاب ، وقال الأذري : إنه المذهب)^(٢) ، ومثله في « النهاية »^(٣) ، والله سبحانه أعلم .

* * *

(فصل) للجمعة شروط زوائد على شروط غيرها

قوله : (للجمعة ؛ أي : لصحتها) الجار والمجرور خبر مقدم عن قوله : (شروط زوائد) ، ولما تكلم على شروط لزومها . شرع يتكلم على شروط صحتها ؛ لما مر : أن الجمعة تختص بشروط للصحة وشروط للزوم وبآداب .

قوله : (شروط زوائد) عدّها المصنف رحمه الله خمسة ، ولا ينافيه عد « الروض » و « المنهج » ستة^(٤) ؛ لأنهما اعتبرا كون العدد أربعين شرطاً مستقلاً بخلافه هنا .

قوله : (على شروط غيرها) أي : من بقية الصلوات ، فهذه الشروط التي ذكرها المصنف غير ما مر من (فصل شروط الصلاة) فتلك عامة لجميع الصلوات الجمعة وغيرها وهذه خاصة بالجمعة .

قوله : (الأول) أي : من الشروط الخمسة .

قوله : (وقت الظهر) أي : ظهر يومها كما أفاده التعريف وكونها لا تقضى ، خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه فقال بجوازها قبل الزوال ، قالوا في « التحفة » و « النهاية » : (ولو أمر الإمام بالمبادرة بها أو عدمها . فالقياس : وجوب امتثاله)^(٥) ، قال السيد عمر البصري : (كأن المراد

(١) روضة الطالبين (٣٩/٢-٤٠) ، المجموع (٤١٤/٤) .

(٢) مغني المحتاج (٤١٨/١) .

(٣) نهاية المحتاج (٢٩٥/٢) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » (٢٤٧/) ، و « فتح الوهاب » (٧٤/١) .

(٥) تحفة المحتاج (٤١٩/٢-٤٢٠) ، نهاية المحتاج (٢٩٥/٢) .

بأن تقع كلها مع خطبتيها فيه ؛ للاتباع ، رواه الشيخان

بـ « المبادرة » : فعلها قبل الزوال ، وبـ « عدمها » : تأخيرها إلى وقت العصر كما قال بكل منهما بعض الأئمة ، ولا بعد فيه وإن لم يقلد المصلي القائل بذلك ؛ لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف ظاهراً وباطناً ، وفي الوطاء في نكاح بغير ولي ما يصرح بذلك ، وظاهر : أن ثلثه فيما ذكر كل مختلف فيه ؛ كفعلها خارج خطة الأبنية مثلاً ، ويحتمل بقاء العبارة على ظاهرها من أن المراد بـ « المبادرة » : فعلها أول الوقت ، وبـ « عدمها » : تأخيرها إلى وقتها (انتهى ملخصاً ، وأقره الكردي في « حاشيته »^(١) ، ولكن تعقبه العلامة الشرواني بأن في الأول وثقة ظاهرة ؛ فإنهم صرحوا بأنه لا يجوز للإمام أن يدعو الناس إلى مذهبه وأن يتعرض بأوقات صلوات الناس ، وبأنه إنما يجب امتثال أمر الإمام باطناً إذا أمر بمستحب أو مباح فيه مصلحة ، وبأن ما استدل به أن حكم الحاكم يرفع الخلاف . . . إلخ . . . ظاهره : المنع ؛ فإن الحكم الشرعي معتبر في حقيقة تعلقه بمعين وما هنا ليس كذلك ، بخلاف ما في النكاح ، وعلى فرض كونه حكماً فهو حكم فاسد موجب للمحرم لا ينفذ باطناً ، فتعين حمل كلام الشارح على ظاهره من أن المراد بـ « المبادرة » : فعل الجمعة في أول وقت الظهر ، وبـ « عدمها » : فعلها آخره كما هو صريح « النهاية » و (سم) واقتصار (ع ش) على هذا المراد ، والله أعلم ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (بأن تقع كلها) أي : صلاة الجمعة .

قوله : (مع خطبتيها فيه) أي : في وقت الظهر لا قبله ولا بعده ، فال في « النهاية » : (لأن الوقت شرط لافتتاحها فكان شرطاً لدوامها - أي : كالطهارة - ولأنهما فرضاً وقت واحد فلم يختلف وقتها ؛ كصلاة الحضر والسفر)^(٣) .

قوله : (للاتباع) دليل لاشتراط وقت الظهر ، قال في « التحفة » : (وعليه جرى الخلفاء الراشدون فمن بعدهم)^(٤) أي : فصار إجماعاً فعلياً . شرواني^(٥) .

قوله : (رواه الشيخان) أي : من حديث أنس رضي الله عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس)^(٦) .

(١) المواهب المدنية (٢٠٥ / ٣) .

(٢) حاشية الشرواني (٤١٩ / ٢ - ٤٢٠) .

(٣) نهاية المحتاج (٢٩٥ / ٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤١٩ / ٢) .

(٥) حاشية الشرواني (٤١٩ / ٢) .

(٦) صحيح البخاري (٩٠٤) عن سيدنا أنس رضي الله عنه ، صحيح مسلم (٨٦٠) عن سيدنا سلمة بن الأكوع رضي الله عنه .

(فَلَا تُقْضَى الْجُمُعَةُ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ، (فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ) عَنْ أَنْ يَسْعَهَا مَعَ خُطْبَتَيْهَا ، أَوْ شَكُّوا ..

قال في « الأسنى » : (وما رواه عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال : « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل به »^(١) . . محمول على شدة التعجيل بعد الزوال ؛ جدماً بين الأخبار ، على أن هذا الخبر إنما ينفي ظلاً يستظل به لا أصل الظل ، فلا تصلى الجمعة ولا يفعل شيء منها ولا من خطبتها في غير وقت ظهر يومها ، ولو جاز تقديم الخطبة . . لقدمها صلى الله عليه وسلم لتقع الصلاة أول الوقت)^(٢) .

قوله : (فلا تقضى الجمعة) أي : لا تقضى الجمعة إذا فاتت جمعة ، بل تقضى ظهراً ، واستشكل كل هذا التفريع بأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر ؛ لأن (ثم) واسطة وهي القضاء في وقت ظهر يوم آخر كما في رمي أيام التشريق ، فالصواب : الإتيان بالواو بدل الفاء ؟ ويمكن الجواب بأن هذا إنما يتأتى على أن المراد : بالظهر الأعم من ظهر يومها أو غيره ، وليس كذلك ، بل المراد : ظهر يومها كما أفاده السياق وأشارت إليه فيما مر ، وحينئذ : فالتفريع صحيح واقع في محله كما بعلم بالتأمل .

قوله : (لأنه لم ينقل) تعليل لعدم القضاء جمعة ، قال (سم) : (هل سنتها كذلك ، حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سنتها حتى خرج الوقت . . لم تقض ، أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء ؟ فيه نظر ، فليراجع)^(٣) ، ونقل (ع ش) عن الزركشي والشوبري أن الظاهر : أنها تقضى ؛ أي : سنة جمعة ، قال : (ووجهه بأنها تابعة لجمعة صحيحة ، ودخله في عموم أن النفل المؤقت يسن قضاؤه) ، فبيأمل^(٤) .

قوله : (فلو ضاق الوقت) أي : وقت الظهر يقيناً أو ظناً ولو بخبر عدل رواية كما في « البجيرمي » وغيره^(٥) .

قوله : (عن أن يسعها مع خطبتيها) أي : على وجه لا بد منه .

قوله : (أو شكوا) أي : قبل الإحرام بها ، قال الشمس الشوبري : (المراد به : حقيقته ؛ وهو استواء الطرفين ، ويعلم منه بالأولى : ظن ضيقه ، ويجوز أن يراد به غير الطرف الراجح في البقاء

(١) صحيح البخاري (٤١٦٨) ، صحيح مسلم (٨٦٠) .

(٢) أسنى المطالب (٢٤٧/١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التلخفة (٤١٩/٢-٤٢٠) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٢٠٦/٢) .

(٥) التجريد لنفع العبيد (٣/١) .

هل بقي ما يسع ذلك أم لا ؟ (.. أحرّموا بالظهر) وجوباً ؛ لفوات الشرط . ولو مدّ الرّكعة الأولى حتى تحقق أنّه لم يبق ما يسع الثانية

فتدخل هذه الصورة فيه منطقاً ، وأما حمله على مطلق التردد .. فلا يصح ؛ لشموله حينئذ مسألة سعة الوقت كما لا يخفى ، تأمل) .

قوله : (هل بقي ما يسع ذلك) أي : الصلاة مع خطبتها بأقل مجزئ .

قوله : (أم لا) أي : أم لم يسع .

قوله : (أحرّموا بالظهر وجوباً) أي : ولا يجوز الشروع في الجمعة حينئذ كما نص عليه في « الأم »^(١) .

قال (سم) : (ولو بان في حال الشك اتساع الوقت .. ينبغي أن تجب الجمعة ؛ لأنه بان بقاء وقتها وبقاء لزومها ، وأن تبطل الظهر أو تنقلب نفلاً ويسلم من ركعتين إلا أن يكون التشاغل والسلام ونحوه مفوتاً للجمعة ، فليتأمل) .

قوله : (لفوات الشرط) أي : فكان كما لو فات شرط القصر . يلزم الإتمام ، ولو شك فنواها إن بقي الوقت وإلا فالظهر . صحت نيته ولم يضر هذا التعليق ؛ لاستناده إلى أصل بقاء الوقت ؛ فهو كنية ليلة ثلاثين رمضان صوم غد إن كان من رمضان ، كذا جزم به بعضهم ، وفيه نظر ، بل لا يصح ؛ لأنه إن أراد : أن هذا التعليق لا ينافي صحة نية الظهر سواء بانت سعة الوقت أم لا . أبطله وجود التعليق المانع للجزم من غير ضرورة ؛ لأن الشك في سعيه ساع لصحة الجمعة ومعين للإحرام بالظهر وحينئذ فليس التشبيه صحيحاً ، أو صحة نية الجمعة إن بانت سعة الوقت .. كان مخالفاً لكلامهم .

فإن قلت : لم منع الشك هنا نية الجمعة ولم يعمل بالاستصحاب وعمل به في رمضان ؟ قلت : لأن ربط الجمعة بالوقت أقوى من رمضان بوقته ؛ لأنه يقضى بخلافها ، وأيضاً : فالشك هنا في بقاء وقت الفعل فائز ، وثم قبل دخول وقته فلم يؤثر . « تحفة »^(٢) ، زاد (سم) : (وأيضاً : فثم علامة على بقاء رمضان ؛ وهو عدم تمام العدد ، بخلافه هنا ، فليتأمل)^(٣) .

قوله : (ولو مد الركعة الأولى) أي : بالقراءة أو نحوها .

قوله : (حتى تحقق أنّه لم يبق ما يسع الثانية) أي : الركعة الثانية ، قال (سم) : (ينبغي

(١) الأم (٣٨٨/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٢١/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٢١/٢) .

أَئِمَّ ، وَأَنْقَلَبْتَ ظَهْرًا مِنْ آلَانَ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ

تصوير المسألة بما إذا أحرم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت ، أما لو أحرم بها في وقت لا يسعها جاهلاً بأذنه لا يسعها . فالوجه : عدم انعقادها جمعة ؛ لأنه أحرم بها في وقت لا يقبلها ، وهل تنعقد ظهراً أو نفلاً مطلقاً ؟ فيه نظر ، والثاني أوجه ؛ فهو كما لو أحرم قبل الوقت جاهلاً ، فليتأمل^(١) .

ورده الشوبري بأن الثاني لا وجه له ، بل الوجه : الأول ، والقياس ممنوع ؛ لوضوح الفرق ، وهو : أنه قبل دخول الوقت أحرم بها فيما لا يقبل ظهراً ولا جمعة ، وأما إذا أحرم بها في وقت لا يسعها . فالوقت قابل للظهر لا للجمعة ، والقاعدة : أنه إن انتفى شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه . وقعت ظهراً .

قوله : (أئِمَّ) جواب : (ولو مد) .

قوله : (وانقلب ظهراً من الآن) أي : من حين تحقق عدم بقاء ما يسع الثانية ، وهذا هو الذي رجحه الروياني من وجهين ، في هذه المسألة ، وهو الذي اعتمده شيخ الإسلام والشارح في كتبه^(٢) ، قال في « التحفة » : (وليس نظيره ما لو أحرم بصلاة وكانت مدة الخف تنقضي فيها أو حلف ليأكلن ذا الرغيف غداً فأكله اليوم . . لا يحنث حالاً على ما يأتي ؛ لأن الأولى فيها فساد لا انقلاب فاحتيط لها ، وكذا الثانية ؛ لأن فيها إلزام الذمة بالكفارة .

فإن قلت : لم كان ضيق الوقت هنا مانعاً من الانعقاد بخلاف ضيق مدة الخف ؟ قلت : يفرق بأن المبطل ثم الانقضاء وهو بوجد بأدنى لحظة فلم يعتبر ما قبله ، وهنا الضيق وهو يستدعي النظر لما قبل الانقضاء فإذا تحقق . أبطل^(٣) .

زاد (سم) : (وقد يفرق أيضاً بأن المؤقت هنا نفس الصلاة ، والمؤقت ثم خارج عنها ، ويضايق في وقتها ما لا يضايق في الخارج عنها ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (وإن لم يخرج الوقت) أي : خلافاً للوجه الآخر منهما ، وهو : أنه لم تنقلب ظهراً إلا عند خروج الوقت ، وهذا اعتمده الخطيب والرملي قياساً على مسألة الخف المذكورة^(٥) ، وقد علمت الفرق بينهما فلا ج مع .

(١) حاشية ابن قاسم على التذمة (٤٢٢/٢) .

(٢) بحر المذهب (١١٩/٣) ، أسنى المطالب (٢٥٦/١) ، تحفة المحتاج (٤٢٢/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٢٢/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التذمة (٤٢٢/٢) .

(٥) مغني المحتاج (٤١٩/١) ، نهاية المحتاج (٢٩٦/٢) .

وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُمْ فِيهَا . أَتَمُّوْهَا ظَهْرًا وَجَوْبًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَجْدِيدُ نِيَّةٍ ؛ لِأَنَّهُمَا صَلَاتَا وَقْتٍ وَاحِدٍ فَجَازَ بِنَاءُ أَطْوَلِهِمَا عَلَى أَقْصَرِهِمَا

وفائدة الخلاف : أنه يسر القراءة من الآن على ما اعتمده الشارح ومن خروج الوقت على معتمد الرملي .

قوله : (ولو خرج الوقت) أي : يقيناً أو ظناً لا شكاً كما يأتي .

قوله : (وهم فيها) أي : والحال أنهم في أثناء صلاة الجمعة ولو قيل السلام وإن كان ذلك بإخبار عدل رواية على المعتمد ، خلافاً للدارمي .

قوله : (أتموها ظهراً وجوباً) يعني : فاتت الجمعة ؛ إذ لا يجوز الابتداء بها بعده ، فينقطع بخروجه ؛ كالحج يتحلل فيه بعمل عمرة ، وإلحاقاً للدوام بالابتداء ؛ كدر الإقامة ، ولهذا قال الماوردي : (كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها يجب استدامته إلى تمامها)^(١) ، وأتموها ظهراً وجوباً كما تقرر ، وهو المعتمد المصرح به في « الروضة » وغيرها^(٢) وإن مال الأذرعى إلى أنهم إن شأؤوا . أتموها ظهراً ، وإن شأؤوا . قلبوها نفلاً واستأنفوا الظهر .

قوله : (ولا يشترط تجديد نية) قضية نفى الاشتراط : جواز نية الظهر ، وهو غير مراد ؛ فإن استئناف الظهر يصيره قضاء مع إمكان وقوعه أداء وهو لا يجوز ، أفاده (ع ش)^(٣) .

قال الشرواني : (ولك حمل كلامهم إلى أنه لا يحتاج إلى نية القلب ، بل تنقلب بنفسها فلو نوى القلب . لا يضر ، وإنما المضر نية الاستئناف به فلا إشكال)^(٤) .

قوله : (لأنهما) أي : الجمعة والظهر ، تعليل لوجوب إتمامها ظهراً أي هذه الصورة .

قوله : (صلاتا وقت واحد) أي : وإن كانت كل منهما صلاة مستقلة ؛ إذ الأصح : أنها صلاة على حيالها بالمعنى السابق : أنه لا يخاطب بالظهر ما دام مخاطباً بالجمعة ، بل عند تعذرهما لا بدلاً عنها . إلخ ما مر عن « التحفة » .

قوله : (فجاز بناء أطولهما على أقصرهما) أي : الصلاتين عند فوات الشرط ، ومقتضاه : أنه غير واجب ، بل جائز فقط ، وهو قول ضعيف ، فلو قال : (فوجب بناء . . .) إلخ . . . لكان أولى ، ثم رأيت في « التحفة » عبر بقوله : (فتعين بناء أطولهما على أقصرهما ؛ تنزيلاً لهما منزلة

(١) الحاوي الكبير (٢٠/٣) .

(٢) روضة الطالبين (٣/٢) .

(٣) حاشية الشيراملي (٢٩٧/٢) .

(٤) حاشية الشرواني (٤٢٢/٢) .

كصلاة الحضر مع السَّفر . ويُسرُّ بالقراءة مِنْ حَيْثُ ، وَلَا أَثَرَ لِلشَّكِّ أَثْنَاءَهَا فِي خُرُوجِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ . وَلَوْ قَامَ الْمَسْبُوقُ يَكْمَلُ فَخَرَجَ الْوَقْتُ.....

الصلاة الواحدة...) إلح^(١) ، وهو أظهر ، ويمكن أن يقال : التعبير بالجواز بقطع النظر عن الوجوب الذي الكلام فيه على أنه جواز بعد الامتناع حكماً فيصدق بالوجوب ، فليتأمل .

قوله : (كصلاة الحضر مع السفر) أي : فإن القاصر إذا فات شرطه في أثناء صلاته.. يبينها تامة وجوباً من غير احتياج إلى نية الإتمام ، فالكاف للتنظير .

قوله : (ويسر بالقراءة من حيث) أي : حين إتمامها ظهراً ؛ وهو عند خروج الوقت .
(و حين) في مثل هذا يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح ، وهما لغتان فصيحتان ، نظير قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيهِ ﴾ ، قرأ نافع والكسائي بالفتح وغيرهما بالجر ، وإليهما أشار في « الخلاصة » بقوله :

وَأَبْنٍ أَوْ أَعْرَبٍ مَا كَذِبٌ قَدْ أُجْرِيَ واختَرْنَا مَتَلَوْ فَعَلٍ بُنِيَ
وَقَبْلَ فَعَلٍ مَعْرَبٍ أَوْ مَبْتَدَأٍ أَعْرَبٌ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا
تأمل^(٢) .

قوله : (ولا أثر للشك أثناءها) أي : الصلاة .

قوله : (في خروجه) أي : الوقت فلا يجب إتمامها ظهراً بمجرد الشك هنا ، بخلاف الشك في خروج الوقت قبل الصلاة فإنه لا يجوز الإحرام بالجمعة حيثئذ كما مر .

قال الشمس الشوبري : (والمراد بـ « الشك » هنا : مطلق التردد ؛ أي : مع استواء أو رجحان ولو بعدم البقاء على أقوى الاحتمالين) أي : بخلافه فيما مر .

قوله : (لأن الأصل : بقاؤه) أي : الوقت ، ولأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ، وبه يتضح الفرق بين ما هنا وثم ، تأمل .

قوله : (ولو قام المسبوق) أي : المدرك ركعة مع الإمام ، سواء كان معذوراً في السبق أم لا كما اقتضاه إطلاقهم . (تحفة^(٣)) .

قوله : (ليكمل) أي : ما عليه من بقية الركعة .

قوله : (فخرج الوقت) أي : قبل نطقه بالميم من (عليكم) من التسليمة الأولى ، وإن سلم

(١) تحفة المحتاج (٤٢٢/٢) .

(٢) ألفية ابن مالك (ص ٢٦) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٢٣/٢) .

أَنْقَلَبْتُ لَهُ ظُهْرًا أَيْضًا

الأربعون منها أو المسبوق التسليمة الأولى خارج الوقت عالمين بخروجه . . بطلت صلاتهم وتعذر بناء الظهر عليها ؛ لأنهم بخروجه لزمهم الإتمام فسلامهم كالسلام في أثناء الظهر عمداً ، وإن قلبوها قبل السلام نفلاً . . فإنها تبطل ؛ كما لو قلبت الظهر نفلاً أو سلموا جهلين بخروجه . . أتموها ظهراً ؛ لعذرهم ، وسجدوا للسهو ؛ لفعلهم ما يبطل عمده .

قوله : (انقلب له) أي : الجمعة لهذا المسبوق .

قوله : (ظهراً أيضاً) أي : كانقلبها ظهراً للموافق فهما هنا سواء ، لهذا هو المعتمد ، وقيل : يتما جمعة ؛ لأنه تابع لجمعة صحيحة ، ورد بأنه لا نظر لهذا ؛ وذلك لأن اعتناء الشرع بالوقت أكثر ، ولهذا : لم يختلف قول الشافعي في فوات الجمعة بوقوع شيء ، من صلاة الإمام خارج الوقت ، بخلافه في القدوة والعدد فإنه اختلف قوله في الانقضاء المخل بالجماعة ، ولتوقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه ، بخلاف القدوة والعدد أيضاً ، وإن سلم الأولى الإمام وتسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجه . . صحت جمعة الإمام ومن معه فقط دون المسلمین خارجه فلا تصح جمعتهما ، وكذا جمعة المسلمین فيه لو نقصوا عن أربعين ؛ كأن سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجه .

واستشكل بطلان صلاة الإمام في هذه مع وجود الشروط في حقه بما نذله الشيخان عن « البيان » من أنهم إذا كانوا محدثين دونه . . صحت له وحده مع عدم انعقاد صلاتهم ، وأجيب بأن سلام المحدثين وقع في الوقت فتمت فيه صورة الصلاة ، بخلاف ما إذا خرج الوقت قبل السلام ، وبأنه في هذه مقصر في الجملة بتأخير الصلاة إلى خروج بعضها عن الوقت ، بخلافه في تلك ، فإن فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فأخروا إلى خروج الوقت . . كان الحكم كذلك على المعتمد ؛ إلحاقاً للفرد النادر بالأعم الأغلب ، خلافاً لمن التزم فيها صحة جمعته ، وبأن الجمعة تصح مع الحدث في الجملة كصلاة فاقد الطهورين ، ولا كذلك خارج الوقت ، فكان ارتباطها به أتم منه بالطهارة ، وبحث الأسنوي : أنه تلزم المسبوق مفارقة الإمام في التشهد ، ويقتصر على الواجبات حيث لم يمكنه إدراك الجمعة إلا بذلك^(١) .

قال في « التحفة » : (ويؤخذ منه : أن إمام الموافقين الزائد على لأربعين لو طول التشهد وخشوا خروج الوقت . . لزمهم مفارقتها والسلام ؛ تحصيلاً للجمعة .

(١) انظر « أسنى المطالب » (٢٤٨/١) ، و« تحفة المحتاج » (٤٢٣/٢) .

(الثَّانِي) مِنْ الشَّرُوطِ : (أَنْ تُقَامَ فِي خِطَّةِ بَلَدَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ) مَبْنِيَّةٍ وَلَوْ بَنَحَوْ قَصَبٍ ؛ لِلتَّبَاعِ ،

نعم ؛ ما بحثه إنما يأتي على ما اعتمده : أنه لا يشترط في إدراك الجمعة بركوع الثانية بقاؤه معه إلى أن يسلم ، والمعتمد : خلافه كما يأتي (١) .

قوله : (الثاني من الشروط) أي : شروط صحة الجمعة .

قوله : (أن تقام في خطبة) أي : أن تقع إقامتها فيها ، قال في « التحفة » : (وقضية قوله هنا : « في خطبة » وفيما يأتي - « أربعين » : أن شرط الصحة كون الأربعين في الخطبة ، وأنه لا يضر خروج من عداهم عنها فيسح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة إمامها بشرطه ، وهو متجه ، وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضاً ، فعليه : لو اقتضى أهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بإمام الجمعة في بلده وتوفرت شروط الانتداء جاز ، ثم رأيت الأذرع والزرکشي أطلقا أنه لا يضر خروج الصفوف المتصلة بمن في الأبنية إلى محل القصر ، وإنني قلت في « شرح العباب » عقبه : وهو مقيس ، لكن الأوجه : حمله على ما هنا ، والتبعية إنما ينظر إليها غالباً في الزائد على الأربعين وانعقاد جمعة من دونهم إذا بان حدث الباقي تبعاً للإمام خارج عن القياس ، على أن صورة الجماعة المراعاة ثم لم يوجد في لخارج ما ينافيها ، بخلافه هنا ؛ فإن وجود بعض الأربعين خارج الأبنية ينافيها) انتهى ، فليتأمل (٢) .

قوله : (بلدة أو قرية) أي : فلا يشترط أن تكون في المصر ، ولا يجب استئذان السلطان فيها . نعم ؛ يسن ذلك ، قل في « حاشية فتح الجواد » : (محله كما هو واضح : حيث لم يخشوا فتنة بترك استئذانه ، وإلا وجبت كما هو واضح ، وحيث ظنوا ولا فتنة أنه يجيبهم ؛ فإن ظنوا أنه لا يجيبهم لم يسن استئذانه حيث لم يخشوا منه فتنة ، ومن الفتنة : كونه يكلفهم إقامتها على معتقده خلاف معتقدهم . فإذا ظنوا منه ذلك ولا فتنة لم يسن لهم استئذانه ؛ لأن في تكليفهم الجري على خلاف معتقدهم من المشقة ، بل والفساد ما لا يخفى) ، تأمل (٣) .

قوله : (مبنية ولو بنحو قصب) أي : أو طين أو سعف ، وهي كما في « المصباح » : (أغصان النخل ، الواحدة سعة كقصب وقصبة) (٤) .

قوله : (للتابع) أي : فإن الجمعة لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٢٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٤٢٤-٤٢٥) .

(٣) حاشية فتح الجواد (١/١٩٧-١٩٨) .

(٤) المصباح المنير ، مادة : (سعف) .

فلا تصحُّ إلا في أبنية مجتمعة في العُرفِ وإن لم تكن في مسجدٍ ، وإن أنهدمت وأقاموا لِعِمَارَتِهَا .

الراشدين من بعده رضي الله عنهم إلا في موضع الإقامة ، أفاده في « شرح المنهج »^(١) ، فهو دليل للمتن .

قوله : (فلا تصح) أي : إقامة الجمعة ، تفريع على المتن .

قوله : (إلا في أبنية) قضية التعبير بها : أنه لا تصح إقامتها ببناء واحد متسع استوطنه جماعة تعتقد بهم الجمعة ، وليس مراداً كما قاله (ع ش) ففي « التحفة » : والتعبير بالبناء وبالجمع للغالب ؛ إذ نحو الغيران والسراديب في نحو الجبل كذلك ، والبذاء الواحد كاف كما هو ظاهر^(٢) ، وفي « النهاية » : (التعبير بها للجنس فيشمل الواحد إذا كثرت فيه عدد معتبر)^(٣) ، وفي « الإيعاب » : (وألحقوا بالأبنية في ذلك الأسراب جمع : سرب بفتح أوليه بيت في الأرض ، والغيران والكهوف فيلزم أهلها الجمعة بشروطها وإن خلت عن البناء) .

قوله : (مجتمعة) أي : فإن تفرقت . . لم تجب الجمعة ، وإن تقاربت . . وجبت .

قوله : (في العرف) هذا هو المعتمد في ضابط الاجتماع والافتراق ، خلافاً لجمع فقالوا : حد القرب : أن يكون بين منزل ومنزل دون ثلاث مئة ذراع ؛ فقد قال في « الإيعاب » : (الوجه : أن يقاس ما هنا بما مر في « باب السفر » في اعتبار الاتصال أو الانفصال بين البلدين أو القريتين من أن الفصل بذراع يصيرهما منفصلتين عند من قال : بنظيره ثم ، وأن بعضهم اعتبر العرف لكونه أضبط وأظهر ، ومن ثم جزموا باعتباره هنا كما مر عن « الجواهر » وغيرها ، ثم رأيت النووي نقل عن « الشامل » فقال : ضابط الأبنية المتفرقة : أن بعض أهلها لو أراد السفر . . كان له القصر وإن لم يفارق البناء) ، فليتأمل .

قوله : (وإن لم تكن في مسجد) أي : بل في الدور أو الصحراء مثلاً .

قوله : (وإن أنهدمت) أي : الأبنية .

قوله : (وأقاموا لِعِمَارَتِهَا) أي : أقام أهلها على عدم التحول منها وإن لم يقصدوا العمارة ، قال البجيرمي : (ولا فرق في الأهل بين كونه مخاطباً بها في وقت الانهدام أو لا ، فدخل في ذلك أولادهم إذاكملوا وأقاموا على ذلك من أنها تصح منهم قبل البناء)^(٤) ، ومفهومه : أنه إن أقام غير

(١) فتح الوهاب (٧٤ / ١) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٢٣ / ٢) .

(٣) نهاية المحتاج (٢٩٨ / ٢) .

(٤) التجريد لنفع العبيد (٣٨٢ / ١) .

وَلَوْ فِي غَيْرِ مَظَالٍّ ؛ لِأَنَّهَا وَطَنُهُمْ ، وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ نَزَلُوا مَكَاناً لِيَعْمُرُوهُ قَرْيَةً ؛ فَإِنَّ جُمُعَتَهُمْ لَا تَصَحُّ فِيهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ

أهلها لعمارتها.. لم يجز لهم ؛ إذ لا استصحاب في حقهم ، وهو ظاهر ، ولو اختلفت نيتهم فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدها.. ففيه نظر ، والأقرب : أن العبرة بنية من نوى البناء ، وإن كان غيرهم معهم جماعة أعراب دخلوا بلدة لغيرهم.. فتصح منهم تبعاً لأهل البلد. من «ع ش»^(١).
قوله : (ولو في غير مَظَالٍّ) أي : فإنه لا تقدح في صحة الجمعة حينئذ ، و(مَظَالٍّ) بتشديد اللام ممنوع من الصرف ؛ لأنه بوزن مساجد ، فأصله : مَظَالٍّ جمع مظلة .

قال في « المصباح » (رواه ابن الأعرابي بفتح الميم ، وغيره يجيز كسرهما ، وقال في « مجمع البحرين » : الفتح لغة في الكسر ، والجمع : المَظَالَّ وزان دواب)^(٢) .
قوله : (لأنها وطنهم) تعليل لما تضمنته الغاية من صحة الجمعة في الأبنية الخربة بقيدھا المذكور ، ولا تتعقد إقامة الجمعة في غير بناء إلا في هذه الصورة ، كذا قالوا ، فليتأمل .
قوله : (وبه) أي : بهذا التعليل .

قوله : (فارَقَ ما لو نزلوا مكاناً) أي : من الموات أو غيره وأقاموا فيه .
قوله : (ليعمروه قرية) أي : أو بلدة ، و(يعمر) بفتح الياء وسكون العين وضم الميم ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ ، قال في « المصباح » : (عمرت الدار عمراً : بنيتها ، والاسم : العِمارة)^(٣) .

قوله : (فإن جمعتهم لا تصح فيه) أي : في المكان الذي أرادوا عمارته .
قوله : (قبل البناء) أي : استصحاباً للأصل في الحاليين ؛ فإن الأصل : وجود الأبنية في الصورة الأولى وعدمها في الصورة الثانية ، قال (ع ش) : (وانظر ما ضابط البناء هنا ؟ هل هو ما يسمى بناء عرفاً ، أو هو تهيئته للسكنى فيه أولاً فيه نظر ، والأقرب : الأول)^(٤) ، قال ابن عجيل : (ولو تعددت مراضع متقاربة وتميز كل باسم.. فلكل حكمه) ، قال في « التحفة » : (وإنما يتجه إن عُدَّ كل مع ذلك قرية مستقلة عرفاً)^(٥) .

(١) حاشية الشبراملسي (٢٩٩/٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : ظلل .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (عمر) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٢٩٠/٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٢٤/٢) .

ودخل في قوله : (خِطَّةٌ) - وهي بكسر الخاء المعجمة : أرضٌ خُطَّ عليها أعلامٌ للبناء فيها - :
الفضاء المعدود من الأبنية المجتمعة ؛ بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة

قوله : (ودخل في قوله) أي : المصنف رحمه الله .

قوله : (خطّة) مقول القول .

قوله : (وهي بكسر الخاء المعجمة) أي : وتشديد الطاء ، والجمع : خطط كسدره وسدر ،
قال في « المصباح » : (وإنما كسر الخاء ؛ لأنها أخرجت على مصدر افتل ، مثل : اختطب خطبة
وارتد ردة وافترى فرية)^(١) .

قوله : (أرض خط عليها أعلام) بفتح الهمزة : جمع علم بفتحين كسبب وأسباب .

قوله : (للبناء فيها) أي : في تلك الأرض ، فالخطّة : اسم المكان المختط للعمارة .

وقال في « البارع » : (الخطّة بالكسر : أرض يختطها الرجل لم تكن لأحد قبله)^(٢) ، هذا هو
المعنى الأصلي لها .

قال في « التحفة » : (والمراد بـ « الخطّة » كما هو ظاهر من كلامهم وصرح به جمع متقدمون :
محل معدود من البلد أو القرية ؛ بأن لم يجز لمريد السفر منها القصر فيه .

نعم ؛ أفتى ابن البري في مسجد خرب ما حواليه بجواز إقامتها فيه ون بعد البناء عنه فراسخ ،
وفيه نظر ، والوجه : ما ذكرنا من الضابط لتصريح نص الإمام وكلامهما - أي : الشيخين - به فإنهما
قالا : الموضع الخارج الذي إذا انتهى إليه منشيء السفر فيه كان له القصر . . لا تجوز إقامة الجمعة
فيه ، لكن انتصر للأول جمع بأن بقاء المسجد عامراً يصير ما بينه وبين العار من الخراب ؛ كخراب
تخلل العمران وهو معدود من البلد اتفاقاً فهو لم يخرج عن ذلك الضابط ، ويرد بمنع أن ذلك
الخراب كهذا ؛ لأن العمران لا يخلو عن تخلل خراب فاقتضت الضرورة - منه منه ، بخلاف ذلك فإن
بعده لا سيما الفاحش جعله أجنبياً عن البلاد فلا حاجة بل ولا ضرورة إلى - منه منها) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (الفضاء) بالرفع : فاعل (دخل) .

قوله : (المعدود من الأبنية المجتمعة) أي : فتصح إقامة الجمعة في هذا الفضاء حينئذ .

قوله : (بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة) منه يعلم : عدم جواز إقامتها خارج السور وإن
اتصلت به ، وإن لم يكن سور . . فالعمران ، فإن كان بعد العمران خراب : فإن اتخذه مزارع أو

(١) المصباح المنير ، مادة : (خط) .

(٢) انظر « المصباح المنير » ، مادة : (خط) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٢٤ / ٢) .

وإن كَانَ منفصلاً عن الأبنية ، بخلاف غير المعدود منها وهو ما يقصر فيه المسافر إذا وصله ، وعليه يُحمل قولهم :

هجره بالتحويل على الع مر أو ذهبت أصول أبنية . لا تصح الجمعة في ذلك ، وإلا . . صحت ، وعلى هذه الحالة يحمل قول الشارح : وإن كان منفصلاً عن الأبنية ، أو على ما إذا كانت قريتان فاتصلتا عرفاً . فإنه يجوز إقامة الجمعة بينهما ؛ لاشتراط مجاوزتهما لصحة القصر . كردي^(١) ، وسيأتي ما يوافقه .

قوله : (وإن كان منفصلاً عن الأبنية) أي : كما في الكنّ الخارج عنها المعدود منها المفهوم من كلامه كغيره بالأولى ، بخلاف غير المعدود منها ، فمن أطلق المنع في الكنّ الخارج عنها . . أراد به هذا ، والسبكي لما لم يظهر له أن كلامهم يفهم ذلك . . قال : كذا أطلقوه ، ومعناه : إذا لم يعد الكنّ من القرية : فإن عدّها منها ولو منفصلاً عنها . . فينبغي صحتها فيه ؛ ففي « الأم » : أن المسافر لا يقصر حتى يجاوز بيوتها ولا يكون بين يديه بيت مفرد ولا متصل ، قال الأذري : وهو حسن . « أسنى »^(٢) .

قوله : (بخلاف غير المعدود منها) أي : الفضاء الذي لا يعد من الأبنية فإنه لا تصح إقامة الجمعة فيه .

قوله : (وهو) أي : الفضاء الغير المعدود من الأبنية .

قوله : (ما يقصر فيه المسافر إذا وصله) أي : كالفضاء الذي هو خارج السور ، وعليه : فلو كانت قرية لها سور ولا يكمل العدد إلا بمن هو داخله وخارجه . . لا تجوز لهم إقامتها خارج السور ؛ لجواز القصر لمجاوزته وإن كان بعده بنيان ، لكن سكنى بعضهم خارجه لا تمنع كونه من المقيمين المستوطنين فيم العدد به إذا أقيمت داخله ، أما إذا كان خارجه أربعون فأكثر وداخله كذلك . . فتصح للخارجين عنه حيث عسر اجتماعهم في مكان داخله ؛ لأنه محل إقامتهم وإن كان بالنسبة للداخلين محل سائر ، أفاده (ع ش) عن الشارح^(٣) .

قوله : (وعليه) أي : على الفضاء الغير المعدود من الأبنية .

قوله : (يحمل قولهم) أي : الأصحاب ؛ أي : يحمله على ذلك الأذري حيث قال ما نصه : (وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلاً ؛ صيانة له عن نجاسة البهائم ، وعدم

(١) المواهب المدنية (٣/ ٢٠) .

(٢) أسنى المطالب (١/ ٤٨) .

(٣) حاشية الشبرايملي (٢/ ٣٠٠) .

لَوْ بَنَى أَهْلُ بَلَدٍ مَسْجِدَهُمْ خَارِجَهَا . . لَمْ يَجْزُ لَهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ ؛ لَانْفِصَالِهِ . وَخَرَجَ بِـ (أَلْبَلَدِ وَالْقَرْيَةِ) : أَلْخِيَامُ وَإِنْ أَسْتَوَظَنَهَا أَهْلُهَا ؛ فَلَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ

انعقاد الجمعة فيه بعيد ، وقول القاضي أبي الطيب : « قال أصحابنا : لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها . . لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه ؛ لانفصاله عن البنيان » محمول على انفصال لا يعدّ به من القرية (انتهى بالحرف .

قوله : (لو بنى أهل بلد مسجدهم) مقول قول الأصحاب .

قوله : (خارجها) أي : البلد .

قوله : (لم يجز لهم) أي : لأهل تلك البلد .

قوله : (إقامة الجمعة فيه) أي : في المسجد المبني خارج البلد .

قوله : (لانفصاله) أي : هذا المسجد ، وهذا تعليل لعدم الجواز فهو من جملة مقولهم ، وقد علم مما تقرر : أن الضابط فيه : ألا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته ، والمسجد حيث نسب للبلد يشترط لجواز القصر مجاوزته كبعض البيوت المنفصلة عن البلد ، وهذا هو الداعي لحمل كلامهم على ذلك ، أفاده (ع ش) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (وخرج بالبلد والقرية) أي : سواء أكانت مبنية بطين أم قصب أم سعف أم خشب أم غيرها أم أسراباً ، وإلى هذا أشار صاحب « البهجة » بقوله : [من الرجز]

فِي خِطَّةٍ مِنْ بَلَدَةٍ وَلَوْ سَرَبَ أَوْ قَرْيَةٍ حَتَّى مِنَ الْخَشَبِ^(٢)

وفي جعلهم السَّرَب من البناء إشارة إلى أنهم أرادوا ما يشمل ذلك ؛ إما بجعله بناء تجوّزاً ، أو بإطلاق البناء عليه تغليبا ، فليتأمل .

قوله : (الخيام) أي : ولم يسمع أهلها نداء الجمعة من موضع إقامتها بشرطه السابق .

قوله : (وإن استوطنها أهلها) أشار بـ (إن) إلى خلاف فيه ؛ ففي « المنهاج » : (ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبداً . . فلا جمعة في الأظهر)^(٣) .

قال في « المغني » : (والثاني : تجب وقيمونها في موضعهم ؛ لأن الصحراء وطنهم)^(٤) .

قوله : (فلا جمعة عليهم) أي : على أهل الخيام في الأظهر كما مر عن « المنهاج » لأنهم على

(١) حاشية الشبراملسي (٢٩٩/٢) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٨) .

(٣) منهاج الطالبين (ص ١٣٣) .

(٤) مغني المحتاج (٤٢٠/١) .

(الثالث) (مِنَ الشُّرُوطِ : أَلَا يَسْبِقُهَا وَلَا يُقَارِنُهَا جُمُعَةٌ فِي تِلْكَ الْبَلَدِ) أَوْ الْقَرْيَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ

هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين ، ولأن قبائل العرب كانوا مقيمين حول المدينة وما كانوا يصلونها ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها .

قال في « التحفة » : (ولا تصح منهم بمحلهم ، ولو سمعوا النداء من محلها بشروطه السابقة . . لزمتهم فيه ؛ تبعاً لأهلها ، أما لو كانوا ينتقلون في نحو الشتاء . . فلا جمعة عليهم جزماً ، وخرج بـ « الصحراء » - أي : في كلام « المنهاج » المار - : ما لو كانت خيامهم في خلال الأبنية وهم مستوطنون . . فتلزمهم الجمعة وتنقذ بهم ؛ لأنهم في خلال الأبنية فلا يشترط كونهم في أبنية) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (الثالث من الشروط) أي : شروط صحة الجمعة .

قوله : (ألا يسبقها) فيه ضمير مستتر ؛ أي : هي لأن أعمال الثاني - وهو هنا (لا يقارنها) - أولى عند البصريين ؛ لأنه تنازع في قوله الآتي : (جمعة) يسبق ويقارن ؛ فأعمل الثاني فيه والأول في ضميره ، ويجوز العكس ؛ عملاً بقول ابن مالك :

| | |
|-----------------------------|--|
| إن عاملان أقتسما في أسم عمل | قبل فللواحد منهما العمل |
| والثان أولى عند أهل البصرة | واختار عكساً غيرهم ذا أسرة |
| وأعمل المهمّل في ضمير ما | تنازعا والتزم ما التزما ^(٢) |

قوله : (ولا يقارنها جمعة) أي : أن يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة ولا تقارن كذلك .

قوله : (في تلك البلد أو القرية) التي تقام فيها الجمعة وإن عظمت كما قاله الشافعي رضي الله عنه وكثرت مساجدها^(٣) .

ونقل (سم) : أنه لو طوّل الخطيب ؛ بحيث يؤدي إلى سبق غير هذه الجمعة ولو ظناً . . حرم عليه ذلك ، فليراجع^(٤) .

قوله : (للاتباع) أي : فإن الجمعة لم تفعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم إلا في موضع واحد من محلها ، ولأن الاختصار على واحدة أفضى إلى المقصود من إظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة ، قال (ع ش) : (ولم ينظر لمثل ذلك في

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٢٥) .

(٢) ألفية ابن مالك (ص ١٩) .

(٣) الأم (٢/٣٨٤) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٤٢٥) .

(إِلَّا لِعُسْرِ الْاجْتِمَاعِ) فِي مَحَلِّ مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْهَا ،

الجماعة ، بل وجب التعدد بقدر ما يظهر به الشعار وإن أمكن اجتماعهم في مكان واحد ؛ لتكرر الجماعة في اليوم واليلة ، فطلب التعدد ؛ لتسهيل الجماعة على طالبيها ؛ فإنه لو وجب اجتماعهم بمكان واحد.. لشق ذلك عليهم ؛ فربما أدى إلى ترك حضور الجماعة سيما عند اتساع أطراف البلدان ، وأيضاً : المراد بـ« الشعار » هنا : غيره ثم ؛ كما يشير إليه قولهم : إن اجتماعهم بمحل أفضى إلى المقصود من اتفاق الكلمة ، وقولهم ثم : إن ضابط الشعار أن تسهل الجماعة على طالبيها في كل جهة) ، فافهم .

قوله : (إِلَّا لِعُسْرِ الْاجْتِمَاعِ) أي : يقيناً ، وظاهره : أن المراد : اجتماع أهل البلد أو القرية ممن تلزمه ؛ أي : تصح منه وإن كان الغالب أنه لا يفعلها ومن لا وإن لم يحضرها ، واستبعده في « التحفة » وقال : (والذي يتجه : اعتبار فعلهم لها عادة ، وأن ضابط السر : أن تكون فيه مشقة لا تحتل عادة)^(١) .

قال (سم) : (والأوجه : اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجماعة ، وأنهم لو كانوا ثمانين مثلاً وعسر اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط ؛ بأن سهل اجتماع ما عدا واحداً وعسر اجتماع الجميع .. أنه يجوز التعدد) انتهى^(٢) .

وفي « الكردي » عن « الإيعاب » مثله^(٣) ، واعتمد جمع من المتأخرين ، منهم : السنباطي والميداني والعناني وغيرهم : اعتبار أهل البلد مطلقاً ، وهو الظاهر من كلامهم ؛ لأنهم ربما يحضرون متى أرادوا .

قوله : (في محل مسجد أو غيره منها) أي : من تلك البلدة أو القرية ، قال العلامة البرماوي : (أي : من الأمكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد) .

وهذا يفيد كما قاله الجمل : أنه إذا كان يمكن اجتماعهم في محل لم تجر العادة بفعلها فيه ؛ كزيرية وفضاء في البلد يسعهم كلهم ويغنيهم عن التعدد .. لا يلزمهم فعلها في ذلك المحل الذي يرتفع به العدد ، بل يفعلونها في مواطن العادة كالمساجد وإن لزم عليه التردد حيث لم يسع الجميع موضع من تلك المواضع ، وهذا هو المعول عليه ، وبه يرد ما في (ع ن) وغيره من أن المدار على أي محل كان كزيرية وفضاء ؛ إذ لو عول على ذلك .. لم يكن لنا تعدد جائز أصلاً ؛ لأنه ما من

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٢٦) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٤٢٥-٤٢٦) .

(٣) المواهب المدنية (٣/٢١٢) .

فحينئذ يجوز تعددها بحسب الحاجة . أمّا إذا سبقت واحدة مع عدم عسر الاجتماع

بلد إلا وفيها مكان يسع أهلها كالقضاء والأزقة وغيرها ، فليتأمل^(١) .

قوله : (فحينئذ) أي : حين إذ عسر اجتماعهم في مكان ، فهو مفرع على الاستثناء المذكور في المتن .

قوله : (يجوز تعدده) أي : الجمعة لدفع المشقة ؛ لأنه لو منع ذلك . . لوجب التبكير قبل الفجر لبعد الجامع ولا يزول به أحد ، ولأن الشافعي رضي الله عنه دخل بغداد وأهلها يقيمون جمعيتين - وقيل : ثلاثاً - فام ينكر عليهم ، فحمله الأكثر على عسر الاجتماع .

قال صاحب « البحر » : (ولا يحتمل مذهب الشافعي غيره ، وقال الصيمري : وبه أفتى المزني بمصر) ، قال البرماوي : (ويقدم عند جواز التعدد من إمامها أفضل ، ثم من مسجدها أقدم ، ثم من محلها أقرب ، ثم من جمعها أكثر) .

قوله : (بحسب الحاجة) أي : لا غير ، فإن كان التعدد زائداً على الحاجة . . فتصح السابقات إلى أن تنتهي إلى الحاجة ثم تبطل الزائدات ، ومن شك أنه من الأولين أو الآخرين أو في أن التعدد لحاجة أو لا . . لزمته الإعادة ظهراً ، ومن صور جواز التعدد كما في « الأنوار » وغيره : بُعد طرفي البلد^(٢) ، قال (سم) : (ولو كان بمحل يسمع منه النداء ؛ حيث لحقه بالحضور مشقة لا تحتمل عادة لتحقيق العذر المجوز لتعدد حينئذ ، ولا ينافي ذلك قولهم : يجب السعي من الفجر على بعيد الدار ؛ لأن محله إذا لم يتأت إقامة الجمعة في محله ، فالحاصل : أن مشقة السعي التي لا تحتمل عادة تجوز التعدد دون الترتب رأساً^(٣)) ، وهذا هو الأظهر الأوفق لضبطهم عسر الاجتماع بأن تكون فيه مشقة لا تحتمل عادة .

ومن صور جواز التعدد أيضاً : وقوع تقاتل أو خصام بين أهل جانبي البلد وإن لم تكن مشقة ، فكل فئة بلغت أربعين . . تزمها إقامة الجمعة ، ولو نقص عدد جانب أو كل جانب عن الأربعين . . لم تجب عليهم فيه ولا في لآخر ، تأمل .

قوله : (أمّا إذا سبقت واحدة) مقابل قول المتن : (ألا يسبقها) .

قوله : (مع عدم عسر الاجتماع) أي : في محل واحد ، وكذا الجمع المحتاج إليها مع الزائد

(١) فتوحات الوهاب (١٦/٢) .

(٢) الأنوار (١٤٢/١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٢٦/٢) .

فهي الصَّحيحةُ ، وما بعدها باطلٌ

عليه ؛ فإنها كالجمعتين المحتاج إلى إحداهما في التفصيل الذي ذكر كما أفتى به البرهان ابن أبي شريف .

والحاصل : أنه لو تعددت الجمعة بمحل يمتنع فيه التعدد ، أو زادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد . . كان للمسألة خمسة أحوال :

الأولى : أن تقعا معاً فتبطلان ؛ فيجب أن يجتمعا ويعيدوها جمعةً عد اتساع الوقت .

الثانية : أن تقعا مرتباً ؛ فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على أهلها صلاة الظهر .

الثالثة : أن يُشكَّ في السبق والمعية فهي كالحالة الأولى .

الرابعة : أن يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة ؛ فتجب عليهم الظهر ؛ لأنه لا سبيل إلى إعادة الجمعة مع تيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر ، لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعتها مجهولة . . وجب عليهم الظهر .

الخامسة : أن يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة ، وكلها يعلم من كلام الشارح رحمه الله تعالى ، فتأمله .

قوله : (فهي) أي : الجمعة السابقة .

قوله : (الصحيحة) أي : لاجتماع شرائطها وإن كان السلطان مع الثانية على المعتمد ؛ لما مر : أن حضور الإمام وإذنه ليسا شرطين في صحة الجمعة ، وفي قول : إن كان السلطان مع الثانية إماماً كان أو مأموماً . . فهي الصحيحة ؛ حذراً من التقدم على الإمام ومن تفويت الجمعة على أكثر أهل البلد المصلين معه بإقامة الأقل .

قال السبكي : (ويظهر : أن كل خطيب ولآه السلطان هو كالسلطان في ذلك ، وأنه مراد الأصحاب) ، وقال الجيلي : (المراد به : الإمام الأعظم أو خليفته في الإمامة أو الراتب من جهته) .

وقال البلقيني : (وهذا القول مقيد في « الأم » بالأ يكون وكيل الإمام مع السابقة ، فإن كان معها . . فالجمعة هي السابقة) ، قال (ع ش) : (أي : ولا نظر لكون الإمام مع الثانية ؛ ولعله لكونه لما فوض الأمر إليه . . كأنه رفع ولاية نفسه عن ذلك المحل ما دام الوكيل متصرفاً فيه)^(١) .

قوله : (وما بعدها باطل) أي : لما مر : أنه لا يزداد على واحدة ، ولو دخلت طائفة في الجمعة

وَأَمَّا إِذَا تَقَارَنَّا . . . فَهُمَا بَاطِلَتَانِ ، وَالْعِبْرَةُ فِي السَّبْقِ وَالْمُقَارَنَةِ بِالرَّاءِ مِنْ تَكْبِيرَةِ إِحْرَامِ الْإِمَامِ . . .

فأخبروهم بأن طائفة سبقتهم . . أتموها ظهراً كما لو خرج الوقت وهم فيها واستأنفوا الظهر ، وهو أفضل ؛ ليصح ظهرهم بالاتفاق .

واستشكل جواز الإتمام هنا بأن قضية الأخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف ؛ لأن حاصل إخبارهم سبق أخرى لهم : أن تحرم هؤلاء باطل ؛ لوقوعه مسبقاً بجمعة صحيحة ، والفرق بين هذه وما لو خرج الوقت وهم فيها : أنهم هناك أحرموا بالجمعة في وقتها والصورة أنهم يجهلون خروجه في أثنائها فعذروا ، بخلاف هذا .

وقد يجاب بأن السبق يس منافياً لصحة الصلاة من حيث هي ، وإنما هو مناف لخصوص كونها جمعة ، فبطل هذا الخصوص وبقي العموم ، وبين الجمعة والظهر تناسب ؛ لأنهما صلاتا وقت واحد ، ثم محل ذلك كم هو ظاهر : إن لم يمكنهم إدراك جمعة السابقين ، وإلا . . لزمهم القطع لإدراكها ، وفيما إذا اتسع الوقت ، وإلا . . لزمهم الإتمام ظهراً ؛ أخذاً مما مر ، فليتأمل .

قوله : (وأما إذا تقارنا) أي : الجمعتان ، وهذا مقابل قول المتن : (ولا يقارنها جمعة) .
قوله : (فهما باطلتان) أي : لتدافعهما ، وليست إحداهما أولى من الأولى ، وتستأنف الجمعة إن وسع الوقت ، وإلا . . صلى الظهر ، قال (سم) : (وفي هذه الحالة يتجه أمور :
منها : ندب سنة الجمعة القبلية دون البعدية ؛ أما ندب القبلية . . فتبعاً لوجوب الإقدام على الجمعة ؛ لاحتمال أن يسبق ، وأما عدم ندب البعدية . . فلأنه بالمعية تبين عدم إجزائها .
ومنها : أن تجب كفاية الجماعة في الظهر ؛ لأنه الذي صار فرض الوقت ^(١) ، وسيأتي عن « التحفة » ما يوافقه .

قوله : (والعبرة في السبق) أي : في الصورة الأولى .

قوله : (والمقارنة) أي : في الصورة الثانية .

قوله : (بالراء من تكبيرة إحرام الإمام) أي : بتمام الراء منها وإن سبقه الآخر بالهمزة ؛ لأن به الانعقاد من الإمام ، وشدل كلامه ما إذا أحرم إمام جمعة ثم إمام أخرى بها ثم اقتدى به تسعة وثلاثون ثم بالأول مثلهم ، وهو ظاهر كلام الأصحاب ؛ إذ بإحرامه تعينت جمعته للسبق وامتنع على غيره جمعة أخرى ، وقيل : الثانية هي الصحيحة في هذه الصورة ؛ لأن الإمام لا عبرة به مع وجود أربعين كاملين ؛ بدليل : أنه لو سلم الإمام في الوقت وسلم القوم خارجه . . أنه لا جمعة للجميع ،

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٤٢٨) .

فَإِنْ عَلِمَ سَبْقُ وَأَشْكَلَ الْحَالُ ، أَوْ عَلِمَ السَّابِقُ ثُمَّ نَسِيَ .. فَالْوَاجِبُ الظُّهْرُ عَلَى الْجَمِيعِ ؛

فدل على أن العبرة بالعدد لا بالإمام وحده ، ويجاب بأنه يغتفر للتمييز والسبق لكون الكل في الوقت ما لم يغتفر ثم ؛ لأن الوقت هو الأصل ، وما ذكره الشارح هو المعتد ، وقيل : العبرة بأول التكبير ؛ وهو الهمزة من (الله) ، وقيل : العبرة بسبق التحلل الذي هو تمام السلام ؛ للأمن معه من عروض فساد الصلاة ، فكان اعتباره أولى من اعتبار ما قبله ، وقيل : السبق بأول الخطبة ؛ بناء على أن الخطبتين بدل عن الركعتين^(١) .

قوله : (فَإِنْ عَلِمَ سَبْقُ) أي : سبق أحد الجمعيتين ، والأظهر : أن يقول : وإن سبقت إحداهما .

قوله : (وَأَشْكَلَ الْحَالُ) أي : كأن سمع معذور تكبيرتين مثلاً حقيقتين وجهل المتقدمة منهما ، قال في « التحفة » : (ويعرف السبق بخبر عدل رواية أو معذور كما هو ظاهر ، كما يقبل إخباره بنجاسة على المصلي ، وإنما لم يقبل في عدد الركعات خبر الغير ؛ لأنه لا مدخل له فيه لإناطته بما في قلب المصلي)^(٢) أي : فلا يطلع عليه الغير .

قوله : (أَوْ عَلِمَ السَّابِقُ ثُمَّ نَسِيَ) أي : علم السابق معيناً ثم نسي بعده .

قوله : (فَالْوَاجِبُ الظُّهْرُ عَلَى الْجَمِيعِ) أي : استئناف الظهر عليهم : الجمعة في الصورتين ؛ لأن الفرض أن هناك جمعة صحيحة يقيناً فلا تصح جمعة بعدها ، وكلامهم فيما إذا حصل الالتباس بعد الصلاة ، فلو حصل في أثناءها .. وجب عليهم أن يتموها كلهم ظهراً ، ويمكن شمول كلامه له هذا ، وقيل : تستأنف الجمعة في الصورة الأولى ؛ لعدم أجزاء المأتي به فيها ، واختاره « الحاوي » كالغزالي في « الوسيط »^(٣) ، وهو الموافق لنظائره ؛ كنكاح الوليين فإنهم أبطلوها في هذه كالأخيرتين ، لكن المنقول الذي عليه الشيخان والجمهور ما ذكر في الشرح ، ولذا قال في « البهجة » :

[من الرجز]

ففي « الوسيط » اختار ما اختار هنا

أما مع السبق ولا تعيّن

ظهراً وقد صحّح هذا الجُل^(٤)

والأظهر الأيسر أن يصلّوا

وفارق نكاح الوليين بتعذر إمضاءه ثم لا هنا ، فلا يتعذر الإمضاء ؛ وقوع الأولى صحيحة في

(١) انظر « مغني المحتاج » (٤٢١/١) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٢٧/٢) .

(٣) الحاوي الكبير (٦٥/٣) ، الوسيط (٢٦٥/٢) .

(٤) بهجة الحاوي (ص ٣٩) .

لالتباسِ الصَّحِيحَةِ بِالْفَاسِدِ . وَإِنْ عُلِمَتِ الْمَقَارَنَةُ ، أَوْ لَمْ يُعْلَمْ سَبْقُ وَلَا مَقَارَنَةُ . أُعِيدَتِ الْجُمُعَةُ

علم الله فامتنعت إقامة آخرين ، فليتأمل .

قوله : (لالتباسِ الصحيحة بالفاصلة) تعليل لوجوب الظهر عليهم ، وعبرة « النهاية » :
(لتيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر ، ويمتنع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة
بها غير معلومة ، والأصل : بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهر)^(١) ، قال (ع
ش) : (ولا يقال : إنا أو جنبنا عليهم صلاتين الجمعة والظهر ، بل الواجب واحدة فقط إلا أنا لما لم
نتحقق ما تبرأ به الذمة . . أجنبنا كليهما ؛ ليتوصل بذلك إلى براءة ذمته بيقين) انتهى^(٢) .

وعن الرملي ما نصه : (نحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع ، وإنما يجب إعادة
الظهر إذا لم نعلم تقدم جمعة صحيحة ؛ إذ الشرط ألا تتعدد في البلد إلا بحسب الحاجة ، ومعلوم
نكل أحد أن هناك فوق العاجية ، وحينئذ : من لم يعلم وقوع جمعته من العدد المعتبر . . وجبت
عليه الظهر وكان كأنه لم يصل جمعة) ، فافهم .

قوله : (وإن علمت المقارنة) أي : كأن أحرم الإمامان معاً بخبر العدل كما مر .

قوله : (أولم يعلم سبب ولا مقارنة) أي : بأن شك في المعية فلم يدر أوقعنا معاً أم مرتباً .

قوله : (أعيدت الجمعة) أي : في هاتين الصورتين وجوباً ؛ بأن يجمع الفريقان ويصلون
الجمعة ، قال في « التحفة » : (من الواضح : أنه لا يجوز الاستئناف مع التعدد إلا إن علم أنه بقدر
الحاجة فقط ؛ وإلا . . فلا فائدة له ، وأنه ما دام الوقت متسعاً . . لا تصح الظهر إلا إن وقع اليأس
من الجمعة أخذاً مما مر آنفاً ، وأن هذه الظهر هي الواجبة ظاهراً فتقع الجماعة فيها فرض كفاية
لا سنة ، ويسن الأذان لها ن لم يكن أذن قبل والإقامة لها ، ولا ينافيه قوله السابق : تسن الجماعة
في ظهرهم ؛ لأن الفرض ثم هو الجمعة وقد وقعت صحيحة مجزئة ، وأن المراد بالشك في المعية :
وقوعه على حالة تمكن فيها المعية وكذا الباقي ، فلا يقال : لو شك بعض الأربعين دون بعض . .
ما حكمه ؟

نعم ؛ يظهر : أنه لو أجز بعض الأربعين عدل بسبق جمعتهم . . لم يلزمهم الاستئناف ؛ لأنهم
غير شاكين ، بخلاف الباقي يلزمهم إن أمكنه بشروطه) ، تأمل^(٣) .



(١) نهاية المحتاج (٢/٣٠٣)

(٢) حاشية الشيرازي (٢/٣٠٤) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٤٢٩) .

إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ ؛ لِعَدَمِ وَقْعِ جُمُعَةٍ مُجَزَّئَةٍ

قوله : (إن اتسع الوقت) أي : وإلا ؛ بأن أيس من اجتماعهم . . وجب الظهر على الجميع كما مر ، قال الإمام : (وحكم الأئمة بأنهم ؛ أي : الشاكين إذا أعادوا الجمعة . . برئت ذمتهم مشكل ؛ لاحتمال تقدم إحداهما فلا تصح الأخرى ، فاليقين : أن يقيموا جمعة - أي : فتجزئهم على احتمال عدم تقدم إحداهما - ثم ظهراً ؛ أي : لاحتمال تقدم إحداهما) انتهى بزيادة^(١) ، وإليه مال صاحب « البهجة » حيث قال :

| | |
|------------------------------|--------------------------------------|
| ولا لباس سابق عليهم | ظهرٌ وتستأنف إن لم يُعلم |
| قلتُ إذا لم يدر بالسُّبق ولا | بالاقتران فالإمامُ استشكلا |
| براءة بجمعة إذا احتملُ | سبقٌ فلا تصح أخرى فليُقل |
| في هذه أن السَّيْل المُبري | إقامة الجمعة ثم الظهر ^(٢) |

لكن قال الإمام النووي في « المجموع » : (وما قاله مستحب ، إلا . . فالجمعة كافية في البراءة كما قاله ؛ لأن الأصل : عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة)^(٣) ، زاد غيره : (ولأن السبق إذا لم يعلم أو يظن . . لم يؤثر احتماله ؛ لأن النظر إلى علم السكف أو ظنه لا إلى نفس الأمر)^(٤) .

قوله : (لعدم وقوع جمعة مجزئة) تعليل لوجوب إعادة الجمعة عليهم في صورتين ، وعبارة « التحفة » : (لتدافعهما في المعية واحتمالها عند الشك ، مع أن الأصل : عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة ، ولا أثر للتردد مع إخبار العدل ؛ لأن الشارع أقام إخباره في نحو ذلك مقام اليقين ، ولا لاحتمال تقدم إحداهما في مسألة الشك فلا تصح الأخرى ؛ لأن المدار على ظن المكلف دون نفس الأمر ، لكن يسن مراعاته بأن يصلوا بعدها الظهر) انتهى^(٥) ، وهي موضحة لما مر عن « المجموع » .

قال (ع ش) : (بقي ما لو تعارض عليه مخبران . . ففي « الزركشي » أنه يقدم المخبر بالسبق ؛ لأن معه زيادة علم ، ونازعه في « الإيعاب » بأن السبق إنما يرجح إذا كان مستنده يحصل زيادة العلم

(١) نهاية المطلب (٢/ ٥٦٠) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٣٩) .

(٣) المجموع (٤/ ٤٩٤) .

(٤) أسنى المطالب (١/ ٢٤٩) .

(٥) تحفة المحتاج (٢/ ٤٢٨-٤٢٩) .

والاحتياطُ لَمَنْ صَلَّى بِلَدٍ تَعَدَّدَتْ فِيهِ لِحَاجَةٌ ، وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَقَ جَمَعَتِهِ : أَنْ يَعِيدَهَا ظَهْرًا ، خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَ التَّعَدُّدَ لَوْ لِحَاجَةٍ

وما هنا ليس كذلك ، قال : والحق : أنهما متعارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (والاحتياط) مبتدأ ، خبره : (أن يعيدها) .

قوله : (لمن صلى بباد) أي : أو قرية .

قوله : (تعددت فيه حاجة) أي : من الحاجات المجوزة لتعدد الجمعة ، وذكر (سم) هنا قاعدة ، وهي : (حيث تعددت الجمعة . . طلب الظهر وجوباً إن لم يجز التعدد وندباً إن جاز ؛ خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقاً ؛ أي : سواء كان بقدر الحاجة أو زائداً عليها)^(٢) .

قوله : (ولم يعلم سبق جمعته) أي : بأن احتمل كون جمعته مسبوقه ، أما إذا لم تتعدد أو تعددت وعلم أنها السابقة . . فلا يجوز إعادتها ظهراً ؛ لسقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر في ذلك اليوم ، وكذا لا تجز إعادتها جمعة بمحلّه ؛ لاعتقاد بطلان الثانية ففي « شرح الإرشاد » ما ملخصه : تسن إعادتها - أي : الجمعة - عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رآهم يصلونها ، ولو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورون يصلون الظهر . . سنت الإعادة فيهما ، ولا تجوز إعادة الجمعة ظهراً ، وكذا عكسه لغير المذكور ، فليتأمل .

قوله : (أن يعيدها ظهراً) هل يشترط أن تكون جماعة نظراً لتسميتها إعادة ، أم لا ؟ ثم رأيت في « المنظومة » المنسوبة للشيخ الطندتائي التصريح بالثاني ، بل لا يشترط أن يكون في الوقت ؛ لأنها لمراعاة الخلاف كما علله الشارح ، وهذا نص « المنظومة » : [من الكامل]

ومتى رأيت الخُلفَ بين أئمةٍ في صحة الأولى أعد بتجمل
لو كنت فرداً بعد وقت أدائها فأتبع فقيهاً في صلاتك تعدل

فافهم .

قوله : (خروجا من خلاف من منع التعدد ولو لحاجة) أي : فلا تستثنى هذه الصورة وتحمل فيها المشقة للاجتماع ، وهذا ما اقتصر عليه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي كالشيخ أبي حامد ومتابعيه ، وهو ظاهر نصر الشافعي الذي نقله الشيخان عنه ، وهو : (ولا يجمع بمصر وإن عظم

(١) حاشية الشبراملسي (٣٠٣/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٢٨/٢ - ٤٢٩) .

(الرَّابِعُ) مِنَ الشَّرُوطِ : (الْجَمَاعَةُ) فلا تصحُّ بأربعين فرادى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْنَلْ ، (وَشُرُوطُهَا) أَي : الْجَمَاعَةُ ؛

وكثرت مساجدها إلا بمسجد واحد) انتهى^(١) .

وإنما سكت الشافعي رضي الله عنه على أهل بغداد ؛ لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد ، وقد قال أبو حنيفة بالتعدد ، ومن ثم أطال التقي السبكي بعد استبعاده لهذا في الانتصار له نقلاً ودليلاً وألّف فيه أربع مصنفات وقال : إنه قول أكثر العلماء ، ولا يحفظ عن صحابي ولا تابعي تجويز تعددها ، ولم يزل الناس على ذلك إلى أن أحدث المهدي ثالث الخلفاء الباسيين أبو هارون الرشيد ببغداد جامعاً آخر ، وأطنب السبكي في ذلك جداً^(٢) .

هذا ؛ وقيل : إن حال نهر عظيم يحوج إلى سباحة بين شقي البلدة ببغداد . . . كانا كبلدين فلا يقام في كل شق أكثر من جمعة ، وقيل : إن كانت قرى متفاصلة فاتصلت عمارتها . . . تعددت الجمعة بعدد تلك القرى ؛ استصحاباً لحكمها الأصلي ، والله أعلم .

قوله : (الرابع من الشروط) أي : شروط صحة الجمعة .

قوله : (الجماعة) أي : إجماعاً ممن يعتد بإجماعه ، ولأنه لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا كذلك .

قوله : (فلا تصح بأربعين فرادى) تفريع على اشتراط الجماعة فيها .

قوله : (لأنه لم ينقل) أي : عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ، واعلم : أنه لا يلزم من اشتراط كل من العدد والجماعة اشتراط الآخر ؛ لانفكاك كل منهما عن الآخر ، أما العدد . . . فلأنه قد يحضر أربعون من غير جماعة ، وأما الجماعة . . . فلأنها الارتباط لحاصل بين صلاتي الإمام والمأموم وهو لا يستدعي عدد الأربعين ، قاله الرافعي^(٣) ، ولذا : جعوا من شروطها أن يكونوا أربعين ، تأمل .

قوله : (وشروطها ؛ أي : الجماعة) أي : زيادة على جماعة غيرها فهي مساوية لها في الشروط السابقة ؛ كالقرب ، ونية الاقتداء ، وعدم المخالفة الفاحشة ، والعلم بأفعال الإمام . . . وغير ذلك مما مر في (باب الجماعة) ، إلا نية الاقتداء والإمامة . . . فإنها شرطان هنا للانعقاد كما

(١) الأم (٣٨٤/٢) .

(٢) انظر « فتاوى السبكي » (١٧١/١) .

(٣) الشرح الكبير (٢٦٢/٣) .

لِيُعْتَدَّ بِهَا فِي الْجُمُعَةِ (أَرْبَعُونَ) بِالْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ فِيهَا ، وَالْأَصْلُ الظُّهْرُ ،

مر ؛ إذ لا يمكن انعقاد الجمعة مع الانفراد ، أفاده في « التحفة »^(١) .

قوله : (ليعتد بها في الجمعة) أي : فهذه الشروط التي ذكرها هنا خاصة بجماعة الجمعة .

قوله : (أربعون) أي : وإن كان بعضهم صلاحها في قرية أخرى على ما بحثه بعضهم ، وقياسه : أن المريض لو صلى الظهر ثم حضر . . حسب أيضاً ، أو من الجن كما قاله القمولي إن علم بعد العلم بوجودهم وجود الشرط فيهم ، ولا ينافي هذا قول الشافعي رضي الله عنه : يعزر مدعي رؤيتهم ؛ لأنه محمول على مدعيها في صورهم الأصلية^(٢) .

قال (سم) : (قد يقتضي الاكتفاء بكون بعض الأربعين من الجن أنه لو أقامها أربعون من الجن مستوطنون بالقرية . . لم يأنس إنس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز الذهاب لفعلها في قرية أخرى ، وقد يستبعد ذلك . فحرر)^(٣) .

قوله : (بالإمام) أي فلا يشترط كون الإمام زائداً عن الأربعين ، قال (سم) : (ولو وجد لدنان ملتصقان بحيث عدا ثنين في باب الميراث . . فهل يعدان هنا اثنين ؟ الوجه : أنهما يعدان هنا ثنين ، بل في عبارة ابن النطان أن حكمهما حكم الاثنين في سائر الأحكام) انتهى^(٤) ، وبه جزم الرحماني نقلاً عن الرملي .

قوله : (لأن الأمة أجمعوا على اشتراط العدد فيها) أي : في الجمعة ، تعليل لاشتراط كون الجماعة فيها أربعين ، وعامة « الأسنى » : (لخبر كعب بن مالك : « كان أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نقيع الخضعات وكنا أربعين) رواه البيهقي وغيره وصححه^(٥) ، وروى البيهقي عن ابن مسعود : أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلاً^(٦) ، قال في « المجموع » : قال أصحابنا : وجه الدلالة : أن الأمة أجمعوا . . . إلخ^(٧) .

قوله : (والأصل الظهر) أي : والجمعة وإن لم تكن بدلاً عنها على الأصح إلا أن وجوبها عارض .

(١) تحفة المحتاج (٤٣١/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٣٢/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٣٢/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٣٣/٢) .

(٥) السنن الكبرى (١٧٧/٣) .

(٦) السنن الكبرى (١٨٠/٣) .

(٧) أسنى المطالب (٢٤٩/١) .

ولا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه توقيف ، وقد ثبت جوازها بأربعين ، ولم يثبت صلاته صلى الله عليه وسلم لها بأقل من أربعين ، فلا تجوز بأقل منه . (مسلماً ، ذكراً ، مكلفاً) أي : بالغاً عاقلاً ،

قوله : (ولا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه توقيف) أي : تعليم من الشارع ؛ إذ الغالب على أحوال الجمعة التعبد .

قوله : (وقد ثبت جوازها بأربعين) أي : وثبت أيضاً حديث : « صلوا كما رأيتموني أصلي »^(١) ، قال القليوبي : (وخروج الجمعة عن القياس جعلها كالرخصة يقتصر فيها على ما ورد ، وجوزها أبو حنيفة رضي الله عنه بإمام ومأموم ، والإمام مالك باثني عشر وشرط كون الخطيب من المستوطنين) انتهى^(٢) ، وهناك أقوال أخر مذكورة في « الباء-نوري » وغيره^(٣) .

قوله : (ولم يثبت صلاته صلى الله عليه وسلم لها) أي : للجمعة .

قوله : (بأقل من أربعين) أي : بل بهم معه أو بأكثر منهم ، وإنما انتصت بالأربعين دون سائر الصلوات ؛ لأنها شرعت لمباهاة أهل الذمة وهي لا تحصل إلا بذلك العدد ، ولأن الإنسان ينمو إلى الأربعين ، ولأن ذلك القدر قدر زمن بعث الأنبياء وقدر ميقات موسى عليه السلام ، والجمعة ميقات المؤمنين ، وقدر العدد الذي كما قيل : لم يجتمع إلا وفيهم ولي الله تعالى ، كذا قالوا في حكمة هذا العدد .

قوله : (فلا تجوز بأقل منه) أي : من العدد المذكور ؛ وهو الأربعين ، وأما خبر انفضاضهم فلم يبق إلا اثنا عشر . . فليس فيه أنه ابتدأها باثني عشر ، بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة ، وفي « مسلم » : (انفضوا في الجمعة)^(٤) ، وفي رواية للبخاري : (انفضوا في الصلاة)^(٥) ، وهي محمولة على الخطبة جمعاً بين الأخبار .

قوله : (مسلماً ذكراً مكلفاً ؛ أي : بالغاً عاقلاً) المتبادر من مثل عبارة المصنف هنا أنها منصوبة على التمييز من الأربعين ، فما صنعه بعضهم فيه مما نصه : (وشرط لكل واحد من العدد المعبر أن يكون مسلماً . . .) إلخ^(٦) . . فعلة حل معنى لا حل إعراب ، فليتأمل .

(١) أخرجه البخاري (٦٣١) عن سيدنا مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٢) حاشية قليوبي (٢٧٤ / ١) .

(٣) حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم (٣١٧ / ١) .

(٤) صحيح مسلم (٨٦٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) صحيح البخاري (٢٠٥٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٦) نهاية المحتاج (٣٠٥ / ١) .

(حُرّاً كُلُّهُ مُتَوَطَّنًا) ببلدِ الْجُمُعَةِ ؛ بَأَنَّ يَكُونُ بَحِيْثُ (لَا يَظْعَنُ) عَنْ وَطْنِهِ صَيْفًا وَلَا شِتَاءً (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كِتَابَةِ زِيَارَةٍ . فَلَا تَتَعَقَّدُ بِأَضْدَادٍ مَنْ ذَكَرَ

قوله : (حُرّاً كُلُّهُ) لا يقال : في كلامه تكرر ؛ لأنه قد ذكر هؤلاء فيما مر أول الباب ؛ لأننا نقول : ذاك لبيان اللزوم وهذا لبيان الانعقاد ، تأمل .

قوله : (متوطنًا ببلد الجمعة) أي : أوقريتها ، فلو قال : بمحل الجمعة . . لكان أولى .

قوله : (بأن يكون) تصوير للتوطن .

قوله : (بحيث لا يظمن عن وطنه) أي : لا يسافر عنه ، قال في « المختار » : (ظعن : سار وبابه قطع ، وظعنًا أيضًا بفتحيتين ، وقرئ بهما قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ ظَعَنَ كُمْ ﴾)^(١) .

قوله : (صيفًا ولا شتاءً إلا لحاجة ؛ كتجارة وزيارة) وغيرها ، وأفتى الجلال البلقيني في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصايفهم بأنهم إن سافروا عنها ولو سفرًا قصيرًا . . لم تنعقد بهم ، فإن خرجوا عن المساكن فقط وتركوا بها أموالهم . . لم يكن هذا ظعنًا ؛ لأنه السفر فتلزمهم ولو فيما خرجوا إليه إن عُدَّ من الخلة ، وإلا . . لزمهم فيها .

قال في « التحفة » : (وما قاله في خروجهم عن المساكن ظاهر ، إلا قوله : « وتركوا أموالهم » فليس بقيد ، وفي سفرهم إن أراد به : أنها لا تنعقد بهم في مصايفهم . . فواضح .

نعم ؛ تلزمهم إن أقيمت فيها جمعة معتبرة ، أو في بلدهم إن عادوا إليها . . فليس بصحيح ؛ لأن خروجهم عنها لحاجة لا يمنع استيطانهم بها إذا عادوا إليها كما يصرح به المتن ، وإنما تسقط عنهم الجمعة .

نعم ؛ إن سمعوا النداء ولم يخشوا على أموالهم لو ذهبوا للجمعة . . لزمهم مطلقاً وانعقدت بهم في بلدهم) ، تأمل^(٢) .

قوله : (فلا تنعقد بأضداد من ذكر) أي : وهم : الكافر وغير الذكر وغير المكلف وغير الحر ممن به رق وغير المتوطن .

قال في « التحفة » : (ولو كمل العدد بخثي . . وجبت الإعادة وإن بان رجلاً ، ولو أحرم بأربعين فيهم خثي فانفض واحد وبقي الخثي . . لم تبطل كما قاله جمع تبعاً للسبكي ؛ لأننا تيقنا انعقادها ثم شككنا في وجود مبطل وهو أنوثة الخثي فلا يضر ؛ لأن الأصل : بقاء الانعقاد ، كما أن الأصل : بقاء الوقت وعدم المفسد فيما لو شكوا فيها في خروجه أو فيها أو قبلها في مسح الرأس في

(١) مختار الصحاح ، مادة : (ظعن) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٣٦/٢) .

لنقصهم ، ومنهم غير المتوطنين ؛ كمن أقام على عزم عودته إلى بلده بعد مدّة

الوضوء ، فقول بعضهم : « تبطل في مسألة الخنثى ؛ إذ الأصل هنا . . . » : يردّه ما قررته من أن الأصل : دوام صحتها) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (لنقصهم) أي : الأضداد المذكورين ، تعليل لعدم الانعقاد بهم ، بخلاف المريض فإن الجمعة تنعقد به ؛ لأن عدم لزومها له ليس لتقص فيه ، بل للتخفيف عنه فلا مانع من انعقادها به .
قوله : (ومنهم) أي : الأضداد .

قوله : (غير المتوطن) أي : فلا تنعقد الجمعة بمن يلزم حضورها من غير المتوطنين .
قوله : (كمن أقام على عزم عودته إلى بلده بعد مدة) تمثيل لغير المتوطن ؛ وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياماً ؛ لعدم الاسيطان وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما ثبت في « الصحيحين » وغيرهما^(٢) ، وصلى به الظهر والعصر تقديماً كما ثبت في « صحيح مسلم »^(٣) ، كذا استدلل به جمع .

قال في « التحفة » : (وفيه نظر ؛ فإنه كان مسافراً ؛ إذ لم يقيم أربعة أيام صحاح وعرفة لا أبنية فيها فليست دار إقامة ، إلا أن يجاب بأنه لا مانع أن يكون عدم فعله الجمعة لأسباب ، منها : عدم أبنية ومستوطن ثم انتهى^(٤) .

وفي الجواب كما قاله (سم) بحث ظاهر ؛ لأنه لا مانع مما ذكره . لكن عدم إقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكره لا دلالة على هذا السبب المعين ؛ أعني : عدم التوطن ؛ لاحتمال أن يكون لغيره دونه فلا يثبت المطلوب لا سيما وهذه واقعة حال فعنية^(٥) ، ولذا قال بعض المحققين : (إنه مشكل قديماً وحديثاً)^(٦) ، وقال التقي السبكي في « شرح المنهاج » : (لم يصح عندي دليل على عدم انعقادها بالمقيم) .

وقرر القليوبي وجه الاستدلال بذلك غير ما ذكر فقال : (اعلم : أن لوجه الحق الذي لا يتجه غيره : أن يقال في تقرير الدليل : إنه لما كان العزم على الإقامة غير موجب للتجمع . . اقتضى أنها غير معتبرة في ذاتها ، فلا اعتراض بما قيل : إنه لم يجمع لعدم قصده إقامة تقطع السفر ، ولا بما

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٣٤) .

(٢) صحيح البخاري (٤٥) ، صحيح مسلم (٣٠١٧) عن سيدنا عمر رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤٣٤) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٤٣٤ - ٤٣٥) .

(٦) انظر : « التجريد لنفع العبيد » (١/٣٨٥) .

- ولو طويلة - كالمتفقهة وأمتوطن خارج بلد الجمعة وإن سمع النداء ؛ فلا تنعقد بهما ،

قيل : إن عدم تجمعهم بعرفة لعدم الأبنية ، ولا بما قيل : إن عزمه وهو بعرفة على الإقامة بمكة لا يجعله مقيماً ، ولا بما قل غير ذلك ، فتأمل (انتهى^(١)) .

وأحسن من ذلك كله قول (سم) : (يمكن أن يكفي في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التعبد ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين) ، والله أعلم^(٢) .

قوله : (ولو طويلة كالمتفقهة) أي : والتجار ، ومن ذلك كما في (ع ش) ما لو سكن ببلد بأهله عازماً على أنه إن احتج إليه في بلده كموت خطيبها أو إمامها مثلاً رجع إلى بلده . . فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه ؛ عدم التوطن ، وأفهم قوله : (على عزم عوده) : أن من عزم على عدم العود . . انعقدت به ؛ لأنها صارت وطنه^(٣) ، قال الشرواني : (ومفهومه أيضاً : الانعقاد إذا لم يعزم على شيء ، لكن قضية صنع « ع ش » عدمه ، ولعلها الأقرب ، فليراجع)^(٤) .

قوله : (والمتوطن خرج بلد الجمعة) أي : عطف على (من أقام على عزم . . .) إلخ ؛ وذلك كأن توطن خارج السور . . فإنه لا تنعقد به الجمعة داخله كعكسه ؛ لأن السور يجعلهما - أي : الخارج والداخل - كبلتين منفصلتين كما مر في (القصر) ، قال الشرواني : (لأنه شامل لما إذا كان له سور آخر متصل لرفاه بذلك السور كما في المدينة المنورة)^(٥) .

قوله : (وإن سمع النداء) أي : من محل الجمعة ، ولا ينافيه لزومها حينئذ ؛ لأن الكلام في الانعقاد .

قوله : (فلا تنعقد بهما) أي : بالمقيم الذي عزم على العود والمتوطن خارج بلد الجمعة ، قال في « التحفة » : (ومن له سكان . . يأتي فيه التفصيل الآتي في حاضري الحرم .

نعم ؛ لا يأتي هنا اعتبارهم ثم ما نوى الرجوع إليه للإقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع إحرامه ؛ لعدم تصور ذلك هنا ، وإنما المتصور هنا اعتبار ما إقامته به أكثر ؛ فإن استوت بهما . . فما فيه أهله ومحاجير ولده ، فإن كان بكل أهل أو مال . . اعتبر ما به أحدهما دائماً ، أو أكثر أو بواحد أهل وبآخر مال . . اعتبر ما فيه لأهل ، فإن استويا في كل ذلك . . انعقدت به في كل منهما فيما يظهر ،

(١) حاشية قليوبي (١ / ٢٧٤ - ٢٧٥) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢ / ٢٣٤) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٢ / ٣٠٦) .

(٤) حاشية الشرواني (٢ / ٤٣٥) .

(٥) حاشية الشرواني (٢ / ٤٣٥) .

وفي صحّة تقدّم إحرام مَنْ لا تنعقد بهم على مَنْ تنعقد بهم اضطرابٌ طويلٌ ، فينبغي لمن لا تنعقد به ألاّ يُحرّم بها إلاّ بعد إحرام أربعين ممن تنعقد بهم

ولا يتأتى نظيرة هذه ثم ؛ لتعذره ، ثم ما ذكر لا ينافيه ما في « الأنوار » أنهم لو كانوا بمحل شتاء وبآخر صيفاً . لم يكونوا مستوطنين بواحد منهما ؛ لأن محل هذا فيمن لم يتوطنوا محلين معينين ينتقلون من أحدهما إلى الآخر ولا يتجاوزونهما إلى غيرهما ، بخلاف من توطنوا محلين كذلك ، لكن اختلف حالهم في إقامتهم فيهما . فإن التوطن بهما أو بأحدهما يباط بما ينط به التوطن في حاضري الحرم ^(١) .

قوله : (وفي صحّة تقدم ...) إلخ ، خبر مقدم عن قوله : (اضطراب طويل) .

قوله : (إحرام من لا تنعقد بهم) أي : كالصبي والعبد ونحو المرأة وغير المتوطن .

قوله : (على من تنعقد بهم) أي : وهم المستوفون لشرائط الصحة المارة .

قوله : (اضطراب طويل) أي : فقال القاضي والبغوي وأقره ابن الرفعة والأسنوي وغيره :

باشتراط تقدم إحرام من تنعقد بهم لتصح لغيرهم ؛ لأنه تبع ^(٢) ، وبه جزم في « شرح المنهج » قال : (ولا ينافيه صحتها إذا كان إماماً فيها مع تقدم إحرامه ؛ لأن تقدم إحرام الإمام ضروري فاعتفر فيه ما لا يغتفر في غيره) انتهى ^(٣) .

ومقتضى كلام الأصحاب ورجحه جماعة من المتأخرين ، منهم البلقيني والزرکشي ، بل صوبه : عدم اشتراط ذلك ، وبه أفتى الشهاب الرملي واعتمده ولده في « النهاية » والخطيب والشارح في « فتح الجواد » ، وكذا « التحفة » في آخر كلامها كما سيأتي نقله ^(٤) .

قوله : (فينبغي لمن لا تنعقد به ألاّ يحرم بها) أي : بالجمعة .

قوله : (إلا بعد إحرام أربعين ممن تنعقد بهم) أي : لما مر من تبعية من لا تنعقد به لمن تنعقد

به ، ثم الانبغاء في كلامه هنا يحتمل أنه بمعنى الوجوب فيكون موافقاً لكلام القاضي ومن تبعه ، وأنه بمعنى الندب كما هو الغالب فيه .

ثم رأيت في « الفتاوى » علله بالخروج من الخلاف قال : (ولا تفوته بذلك فضيلة التحرم فيما

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٣٥-٤٣٦) .

(٢) كفاية النبي (٤/٣٠٨) .

(٣) فتح الوهاب (١/٧٥) .

(٤) نهاية المحتاج (٢/٣٠٧) ، مغني المحتاج (١/٤٢٣) ، فتح الجواد (١/١٩٩) ، تحفة المحتاج (٢/٢٣١) .

(فَإِنْ نَقَّصُوا) عن الأربعين بانقضاء أو غيره

يظهر ؛ لأنه تأخر بعذر^(١) ، فيكون موافقاً لمقتضى كلام الأصحاب الذي رجحه البلقيني وغيره وصوبه الزركشي كما تقر ، ثم أجاب عن توجيه القاضي : بأن الحكم قد ثبت للتابع قبل ثبوته للمتبوع وبعد فقده ؛ فالأول كالصبي في إمامة الجمعة قبل انعقادها لهم ، وكإخراج زكاة العام الثاني في التعجيل قبل زكاة الأول ، والثاني كإطالة التحجيل بنية استحبابها بعد قطع اليد فوق المرفق^(٢) .

قال في « التحفة » : مما يؤيدهم : أن إحرام الإمام هو الأصل ، وأنه لا عبرة بإحرام العدد ، وأنه لو بان حدث المأموم من .. انعقدت للإمام ، فعلم : أن من لم تنعقد بهم وغيرهم .. كلهم تبع للإمام ، وأنها حيث انعقدت له .. لم ينظر للمأمومين ، قيل : وعلى الأول لا بد من تأخر أفعالهم عن أفعال من تنعقد به ؛ بالإحرام . انتهى ، وهو بعيد جداً ؛ لوضوح الفرق بين الإحرام وغيره كما مر في الرابطة في الموقف ، بل الصواب هنا : عدم اشتراط ذلك وإن قلنا باشتراطه ثم ؛ لوضوح الفرق بين البابين^(٣) ، قل في « النهاية » : (وأيضاً : تعظم المشقة على من لا تنعقد به في تكليفه بمعرفة تقدم إحرام أربعين من أهل الكمال على إحرامه^(٤)) .

قوله : (فَإِنْ نَقَّصُوا) فتريع على اشتراط كون الجماعة في الجمعة أربعين .

قوله : (عن الأربعين) قيل : إن هذا لا يستقيم إلا على اشتراط كون الإمام زائداً عليهم مع أن الأصح خلافه^(٥) ، ورد بأن المراد : العدد المعتبر ؛ وهو تسعة وثلاثون غير الإمام الكامل ، فلو كان معه أربعون .. لم يضر نقص واحد منهم ، على أن الاعتراض لا يرد من أصله ؛ لأن الضمير في (نقصوا) في كلام المصنف راجع للجماعة ؛ بمعنى : المقيمين للجمعة وهم الأربعون بالإمام ، فليتأمل .

قوله : (بانقضاء أو غيره) أي : كحدث أو موت ، فمن اقتصر على الانقضاء .. فلمجرد التمثيل لا للتقييد ؛ لأن الانقضاء : هو التفرق والذهاب من مكان الاجتماع .

قال في « المصباح » : (وفضضت الشيء : فرقته فانفض ، وفي التنزيل : ﴿ لَا تَقْصُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾^(٦) ، ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْقَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ ، والمراد هنا : الخروج من الصلاة

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ٢٤٨) .

(٢) انظر « حواشي الرمي على شرح الروض » (١/ ٢٥٠) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/ ٤٣١) .

(٤) نهاية المحتاج (٢/ ٣٠٧) .

(٥) انظر « حاشية عميرة » (١/ ٢٧٥) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (فضض) .

(في) الخُطبة ، أو بينها وبين الصَّلَاة أو في الرُّكعة الأولى من (الصَّلَاة) .. بطلت الخُطبة في الأولتين ، والجمعة في الثالثة ،

ولو مع البقاء في محلها ، فلو أغمي على واحد منهم أو بعد في المسجد إلى مكان لا يسمع فيه الإمام .. كان كالمنفذ ، ولذا : قال في « التحفة » : (والضابط : النقص) انتهى^(١) ، ومثله قول المصنف : (فإن نقصوا) .

قوله : (في الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو في الركعة الأولى من الصلاة ...) إلخ ، بل أو في الركعة الثانية على تفصيل فيها ، قال العلامة (سم) : (وحاصل هذا السقام : أنه إن بطلت صلاة بعض الأربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم .. بطلت الصلاة ، سواء وقع في الركعة الأولى أو الثانية ، وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدوة : فإن كان في الأولى .. بطلت ، أو فيما بعدها .. لم يضر ، وإن انقض الأربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد : فإن كان الحقوق قبل الانقضاء .. صحت الجمعة ، سواء كان ذلك في الأولى أو في الثانية ، وسواء سمع اللاحقون الخطبة أو لا ، وإن كان بعده : فإن كان قبل ركوع الأول وسمعوا الخطبة .. صحت الجمعة ، وإلا .. فلا) ، تأمل^(٢) .

قوله : (بطلت الخطبة في الأولتين) أي : فيما إذا كان النقص في الخطبة وفيما إذا كان بينها وبين الصلاة ، فلا يحسب المفعول من أركانها في غيبتهم بلا خلاف هنا ، بخلاف النقص في الصلاة ففيه خلاف ، قال الإمام : (الفرق : أن كل مصل يصلي لنفسه فجاز أن يتسامح في العدد ، والمقصود من الخطبة : سماع الناس فلم يحتملوا نقص العدد) انتهى^(٣) ، أي : لاشتراط سماعهم لجميع أركانها ؛ ففي التنزيل : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ، قال أكثر المفسرين : المراد به : الخطبة فلا بد أن يسمع الأربعون جميع أركان الخطبة .

قوله : (والجمعة في الثالثة) أي : وبطلت الجمعة فيما إذا كان النقص في الركعة الأولى ؛ لأن العدد شرط ابتداء فكذا دوماً كالوقت ، ولأنه إذا أثر ذلك في الخطبة التي هي مقدمة .. ففي الصلاة أولى ، لهذا هو القول الراجح ، وفي قول : لا يضر هنا إن بقي اثنان مع الإمام لوجود مسمى الجمع ؛ إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ، وفي قول : إن بقي اثنان عشر ؛ لحديث جابر : أنهم انفضوا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبق إلا اثنان عشر رجلاً ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا

(١) تحفة المحتاج (٤٣٩/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٤١/٢ - ٤٤٢) .

(٣) نهاية المطلب (٤٨٢/٢ - ٤٨٣) .

(وَصَارَتْ ظَهْرًا) إِلَّا إِنْ تَمَوْا عَلَى الْفَوْرِ بِمَنْ سَمِعَ أَرْكَانَ الْخُطْبَتَيْنِ... وَحِينَئِذٍ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى ،

بِحَجَرَةٍ ﴿الآيَةَ﴾^(١) ، فدل على أن الأربعين لا يشترط في دوام الصلاة ، وأجيب بأن هذا كان في الخطبة ؛ كما ورد في «مسلم»^(٢) ، ورجحه البيهقي على رواية البخاري في الصلاة^(٣) ، وحملها بعضهم على الخطبة جمعاً بين الروایتين ، وإذا كان في الخطبة... فلعلهم عادوا قبل طول الفصل . قوله : (وصارت ظهراً) أي : فيفعلونها ظهراً باستئنافها بالنسبة فيمن انفض إلى بطلان ، وبالبناء على ما مضى في حق غيره ، قال في «التحفة» : (وبحث بعضهم أن محل إتمامها ظهراً أي : والاكتفاء به إذا لم تتوفر شروط الجمعة ، وإلا ؛ كأن عادوا... لزعمهم إعادتها جمعة ، واعتمده غيره فقال : ولمن انفضوا أو قدموا أو بلغوا بعد فعلها إقامتها ثانياً بخطبة المصلين ، بل يلزم المقصرين كالمفوضين ذلك . انتهى ، وما قاله فيمن قدموا أو بلغوا غلط ؛ لقولهم الآتي : أما إذا لم يسمعوها... إلخ ، وفي المقصرين يرد كالأول إطلاق الأصحاب أنهم يتمونها ظهراً ، ويلزم من صحة الظهر سقوط الجمع ، ومما يؤيد عدم فعل الجمعة قولهم : لو بادر أربعون بها بمحل لا تعدد فيه... فأتت على جميع أهل البلد فيصلونها ظهراً ؛ لامتناع الجمعة عليهم ، فإذا امتنعت الجمعة هنا مع تقصير المبادرين بها ، ومن ثم قيل : إنهم يؤدبون... فأولى في مسألتنا) ، فليأمل^(٤) .

قوله : (إلا إن تموا على الفور) أي : في الصور الثلاث عرفاً ؛ لأن الفصل اليسير لا يعد قاطعاً للموالة ، كما لا يجوز الناء لمن سلم ناسياً ثم تذكر قبل طول الفصل ، وشبه الرافعي الفصل اليسير بالفصل بين صلاتي الجمع^(٥) ، فيجب ألا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن .

قوله : (بمن سمع أركان الخطبتين) أي : بخلاف ما إذا لم يسمعا الخطبة ؛ فلا بد من استئنافها وإن قصر الفصل ، وإلا... فلا تصح الجمعة ، ومنه يعلم : أنه لو عاد الأولون قبل طول الفصل... لم يحسب المفبول من أركان الخطبة في غيبتهم ؛ لاشتراط سماعهم لجميع أركانها كما مروياتي .

قوله : (وحينئذ) أي : حين إذ تموا فوراً بمن سمع... إلخ .

قوله : (يبني على ما مضى) أي : وإن انفضوا لغير عذر ؛ لما مر : أن الفصل اليسير لا يقطع

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥٨) .

(٢) صحيح مسلم (٨٦٣) عر سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) السنن الكبرى (١٨٢/٣) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٤١/٢-٤٤٢) .

(٥) الشرح الكبير (٢٥٧/٢) .

أَوْ كَانَ أَحْرَمَ قَبْلَ الْانْفِضَاضِ مَنْ كَمَلَ بِهِ الْعَدْدُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا لَحَقُوا وَالْعَدْدُ تَامٌ . .
صَارَ حُكْمُهُمْ وَاحِداً . وَلَوْ تَحَرَّمَ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ

الموالة ، فإن عادوا بعد طول الفصل عرفاً وجب الاستئناف وإن انفضوا بعذر ؛ لأن ذلك لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا متوالياً وكذا الأئمة بعده ، قال في « التحفة » : (وضبط جمع له بما يزيد على ما بين الإيجاب والقبول في البيع بعيداً جداً ، والأوجه : ما قلناه من الضبط بالعرف الأوسع من ذلك ؛ وهو ما أبطل الموالة في جمع التقديم ، ثم رأيت الرافعي صرح به وسبقه إليه القاضي أبو الطيب ، وابن الصباغ أطلق اعتبار العرف ، ويتعين ضبطه بما فترته)^(١) .

قوله : (أو كان أحرم) أي : أو إلا إن كان . . . إلخ ، فهو عطف على : (إن تموا . . .) إلخ .
قوله : (قبل الانفضاخ من كمل به العدد) أي : سواء أحرمو معاً أو مرتين ؛ بآلاً ينقص واحد من الأولين إلا بعد إحرام واحد من اللاحقين ، وسواء في الركعة الأولى أو الثانية ، وسواء أدركوا (الفاتحة) مع الإمام أو لا ، وفارق التباطؤ بالتقصير فيه . قليوبي^(٢) .

قوله : (وإن لم يسمع الخطبة) أي : خلافاً للإمام فقال : لا يمتنع عندي اشتراط بقاء أربعين سمعوها ، فإن لم يسمعها اللاحقون . . لا تستمر ، أفاده المحلي^(٣) . وهو كما قاله القليوبي مرجوح^(٤) .

قوله : (لأنهم) أي : المحرمين قبل انفضاخ الأولين .

قوله : (لما لحقوا والعدد تام) يعني : في حال تمام العدد .

قوله : (صار حكمهم واحداً) أي : فسقط عنهم سماع الخطبة ، قال في « التحفة » : (وفي هذه الحالة لا يشترط تمكنهم من « الفاتحة » لأنهم تابعون لمن أدركها ، وبه يعلم : أنهم لو لم يدركوها قبل انفضاخهم . . اشترط إدراك هؤلاء لها ، وهو ظاهر ، بخلاف الخطبة إذا انفض أربعون سمعوا بعضها وحضر أربعون قبل انفضاخهم . . لا يكفي سماعهم لباقيها ، ويفرق بأن الارتباط فيها غير تام ، بخلاف الصلاة) ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (ولو تحرّم تسعة وثلاثون) أي : فيما إذا كان الإمام ممن تنعقد به الجمعة أو أربعون فيما إذا لم يكن كذلك .

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٣٩-٤٤٠) .

(٢) حاشية قليوبي (١/٢٧٦) .

(٣) كنز الراغبين (١/٢٧٦) .

(٤) حاشية قليوبي (١/٢٧٦) .

(٥) تحفة المحتاج (٢/٤٤١) .

لَا حَقُونَ بَعْدَ رَفْعِ الْإِمَامِ مِنْ رُكُوعِ الْأُولَى ، ثُمَّ أَنْفَضَ الْأَرْبَعُونَ الَّذِينَ أَحْرَمَ بِهِمْ ، أَوْ نَقَّصُوا . .
فَالْجُمُعَةُ بَاقِيَةٌ وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ إِلَّا حَقُونَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى ؛ لِمَا مَرَّ . وَلَا يَضُرُّ تَبَاطُؤُ الْمَأْمُومِينَ بِالْإِحْرَامِ

قوله : (لاحقون بعد رفع الإمام من ركوع الأولى) سواء كانوا من أهل الكمال وقت الخطبة أم لا ؛ ففي « حواشي الروض » : (مقتضى إطلاق الرافي : أنه لا فرق بين أن يكون اللاحقون من أهل الكمال وقت الخطبة أم لا ، وهو متجه)^(١) ، قال الشيخ عميرة : (وأفهم ذلك : أنه لا بد أن يكونوا من أهل الكمال وقت الصلاة) ، تأمل^(٢) .

قوله : (ثم انفض الأربعون الذين أحرم بهم) أي : تسعة وثلاثون ؛ لأن الإمام منهم وهو باق على إحرامه إلا إن كان ممن لا تعتقد به . قليوبي .

قوله : (أو نقصوا) أي : بموت أو حدث مثلاً .

قوله : (فالجمعة باقية) جواب (لو تحرم . . .) إلخ .

قوله : (وإن لم يحضر اللاحقون الركعة الأولى) أي : خلافاً لابن المقري في « شرح إرشاده » حيث قيد لحق اللاحقين بكونه في الركعة الأولى ، وقال في هذه الصورة التي ذكرها الشارح : إنه لا جمعة ، بل يتمها الإمام ومن بقي معه ظهراً ؛ لأنه قد تبين بفساد صلاة الأربعين أو من نقص منهم أنه قد مضى للإمام ركعة فقد فيها الجماعة أو العدد ؛ إذ المقتدون الذين تصح بهم الجمعة هم اللاحقون ولم يحرموا إلا بعد تحريمه . انتهى بالمعنى^(٣) .

قوله : (لما مر) أي : من أنهم لما لحقوا والعدد تام . . صار حكمهم واحداً ، وبه يرد ما مر عن ابن المقري ، وإيضاً -هـ : أنه كما لا يؤثر انفضاض الأولين بالنسبة إلى عدم سماع اللاحقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة إلى عدم حضورهم الركعة الأولى ، فتأمله .

قوله : (ولا يضر تباطؤ المأمومين بالإحرام . . .) إلخ ، هذا هو المعتمد الذي قاله القفال مرة وجرى عليه الإمام والغزالي وصاحب « الأنوار » وشرّاح « الحاوي »^(٤) ، وقال البغوي : إنه المذهب ، وقال القفال مرة أخرى : يشترط عدم تأخر إحرامهم عن ركوعه وإن لم يدرك (الفاتحة) ، وهو ظاهر كلام « الشرح الصغير » ، وعلله غير واحد بأن ما قبل الركوع إذا لم يمنع السبق به الركوع . . فكذا الجمعة ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : (يشترط ألا يطول الفصل

(١) حواشي الرملي على شرح لروض (٢٥١/١) .

(٢) حاشية عميرة (٢٧٦/١) .

(٣) إخلاص الناي (٢٠٥/١-٢٠٦) .

(٤) نهاية المطلب (٤٨٦/٢) ، الوسيط (٢٦٨/٢) ، الأنوار (١٤٢/١) .

بعد إحرار الإمام ، لكن يشترط تمكنهم من قراءة (الفاتحة) قبل ركوعه ، وإلا

بين تحريمهم وبين تحريم الامام عرفاً) .

والحاصل : أنهم اتفقوا على اشتراط إدراك الأربعين الركعة الأولى مع الإمام ، وإنما الخلاف في اشتراط عدم تأخر إحرارهم عن الركوع ، وألا يطول فصل بين تحريمهم وتحريمه ، أو تمكنهم من (الفاتحة) قبل ركوعه وإن تباطؤوا بعد إحرارهم ، قال في « التحفة » : (ثم هذا الخلاف هل هو خاص بالجائين بعد الانقضاء ، أو يجري حتى في أربعين حضروا معه أو لا وتباطؤوا عنه ؟ والوجه : جريانه في الصورتين .

ثم رأيت ابن أبي الدم صرح بذلك ثم قال : فالتفريع كالتفريع ، وكذا الرافعي ، ووجه البناء : انفراد الإمام ببعض الصلاة في الصورتين ، قيل : بل البطلان في غير مسألة الانقضاء أولى ؛ لأن انفراد الإمام وجد فيها ابتداء وفي تلك دواماً ، والشروط يغتفر فيها في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ؛ كالرابطة السابقة في الموقف ، وكرفع الجنائز قبل إتمام المسبوق صلاته ، فتأمل) انتهى ملخصاً^(١) .

قوله : (بعد إحرار الإمام) حال من التباطؤ .

قوله : (لكن يشترط تمكنهم) أي : المأمومين المتباطئين عقب إحرار الإمام .

قوله : (من قراءة « الفاتحة » قبل ركوعه) أي : الإمام ، والمراد كما هو ظاهر : أن يدركوا (الفاتحة) والركوع قبل قيام الإمام عن أقل الركوع ؛ لأنهم حينئذ أدركوا (الفاتحة) والركعة ، فلا معنى لاشتراط إدراك جميع (الفاتحة) قبل أخذ الإمام في الركوع الذي أوهمته العبارة . « تحفة »^(٢) .

قال الكردي : (وقد وقع الشارح في هذا الكتاب كما ترى في العبارة الموهمة خلاف المراد ، وكذلك في « الإمداد »)^(٣) ، قال الشرواني : (بأن حمل قولهم : « قبل ركوعه » على قبل ابتداء ركوعه ، وأما إذا حمل على قبل انتهاء ركوعه . . فلا إشكال) فليتأمل^(٤) .

قوله : (وإلا) أي : بأن أحرم الإمام وتباطأ المأمومون ، أو بعضهم منه ثم أحرموا ولم يتمكنوا من قراءة (الفاتحة) قبل ركوعه .

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٤٢-٤٤٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٤٤٠-٤٤١) .

(٣) المواهب المدنية (٣/٢٢١) .

(٤) حاشية الشرواني (٢/٤٤١) .

لَمْ تَنْعَقِدِ الْجُمُعَةَ بِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ فِي الْأَرْبَعِينَ أُمِّيٌّ قَصَرَ فِي التَّعْلَمِ . . لَمْ تَصَحَّ جُمُعَتُهُمْ ؛ لِارْتِبَاطِ صَحَّةِ صَلَاةِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ، فَصَارَ كَاقْتِدَاءِ الْقَارِئِ بِالْأُمِّيِّ ،

قوله : (لم تنعقد الجمعة بهم) أي : بالمبتاطئين ، وظاهره : وإن قرؤوا (الفاتحة) وأدركوا معه الركوع ، وليس كذلك كما أفاده ما مر عن « التحفة » .
والحاصل : أنهم حيث قرؤوا (الفاتحة) قبل رفعه عن أقله ؛ بأن اطمأنوا معه فيه . . أدركوا الجمعة ، فليتأمل .

قوله : (ولو كان في الأربعين) أي : فقط ؛ بأن لم يزدوا عنهم وكانوا قراء إلا واحداً منهم .
قوله : (أمي قصر في التعلم) كذا في شرحي « الإرشاد » و « النهاية » وغيرها إلا « التحفة » كما سيأتي نقله^(١) ، قال في « فتح الجواد » : (فإن لم يقصر والإمام قارئ . . صحت جمعهم كما لو كانوا كلهم أميين في درجة) انتهى^(٢) ، وسيأتي ما فيه .

قوله : (لم تصح جمعهم) أي : كما أفتى به البغوي وأقره ، قال في « التحفة » : (ولو كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان كحنفي . . صح حسبه من الأربعين وإن شك في إتيانه بجميع الواجب عندنا ، كما تصح إمامته بنا مع ذلك ؛ لأن الظاهر : توقيه للخلاف ، بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا . . فلا يحسب ؛ كما هو ظاهر مما مر لبطلان صلاته عندنا ، ثم رأيت في « الخادم » عن مقتضى كلام الشيخين : أن العبرة بعقيدة الشافعي إماماً أو مأموماً ، وهو صريح فيما تقرر^(٣) .

قوله : (لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض) تعليل لعدم الصحة ؛ فالجماعة المشروطة هنا للصحة صيرت بينهما كالارتباط بين صلاة الإمام والمأموم ، ولذا : قال بعضهم : (وشرط الأربعين صحة إمامة كل منهم للباقيين)^(٤) ، وسيأتي عن « التحفة » ما يوافقه .

قوله : (فصار كاقْتِدَاءِ الْقَارِئِ بِالْأُمِّيِّ) أي : وهو غير صحيح وإن لم يكن مقصراً ، قال في « التحفة » : (وبه يعلم : أنه لا فرق هنا بين أن يقصر الأمي في التعلم وأن لا ، وأن الفرق بينهما غير قوي ؛ لما تقرر من الارتباط المذكور على أن المقصر لا يحسب من العدد ؛ لأنه إن أمكنه التعلم قبل خروج الوقت . . فصلاته باطلة ، وإلا . . فالإعادة لازمة له ، ومن لمزمت . . لا يحسب من العدد

(١) فتح الجواد (١/١٩٩) ، نهاية المحتاج (٢/٣٠٥) .

(٢) فتح الجواد (١/١٩٩) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٣٨-٤٣٩) .

(٤) انظر « فتوحات الوهاب » (٢/٢٠) .

وَلَوْ جَهِلُوا كُلَّهُمُ الْخُطْبَةُ.. لَمْ تَصَحَّ الْجُمُعَةُ ، بخلاف ما إذا جهلها بعضُهم . وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ
الجماعة هنا

كما يأتي آنفاً ، فلا تصح إرادته هنا (انتهى^(١)) ، وهو وجيه جداً إلا أن فيه حرجاً لا يخفى ، والقلب
إلى ما اعتمده الرملي كالشارح هنا وفي « شرحي الإرشاد » أميل^(٢) ، فالشرط : أن تصح صلاة كل
أحد لنفسه وإن لم يصح كونه إماماً للقوم ، قال في « التحفة » و« النهاية » : (وعلم مما تقرر : أنه
لا بد من إغناء صلاتهم عن القضاء ، وهو ظاهر وإن لم أر من صرح به في غير فاقد الطهورين)^(٣) .
قوله : (ولو جهلوا كلهم الخطبة .. لم تصح الجمعة) أي : كما قاله البغوي وأقروه ؛ لأنها
تشترب لصحتها^(٤) .

قوله : (بخلاف ما إذا جهلها بعضهم) أي : فإن الجمعة تصح حينئذ ، قال في « التحفة » :
(وفي انعقاد جمعة أربعين أخرس وجهان ، ومعلوم من اشتراط الخطبة بشر وطها الآتية : عدم صحة
جمعتهم) انتهى^(٥) ؛ أي : وإن وجد من يخطب لهم ، بل وإن كان في الأربعين أخرس واحد على
قياس ما مر عن « التحفة » في الأمي ، وأما على ما في غيرها .. فتعتقد إن وجد ثم من يخطب لهم
ولم يكن بهم صمم يمنع السماع ؛ لأنهم يتعظون ، فليتأمل .

قوله : (وعلم مما تقرر) أي : في قوله بالانقضاء وغيره ، فدخل في الغيرية : المفارقة ، ثم
قال : أو في الركعة الأولى ، فأفاد أن نية المفارقة في الأولى ضارة ، ومفهومه : أنها في الثانية
لا تضر ؛ وإلا .. لم يكن للتقييد بالأولى فائدة ، وأما حكم الانقضاء . فذكره بقوله : (ولو
تحرم تسعة وثلاثون ...) إلخ ، وقد أفصح ذلك في « التحفة » حيث قال مع المتن : (وإن
انقضوا ؛ أي : الأربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة إلى الأولى وبطلان بالنسبة
لِلثانية ؛ لما مر : أن بقاء العدد شرطاً إلى السلام ، بخلاف الجماعة فإنها شرط في الأولى
فقط ...) إلخ^(٦) .

قوله : (أن الجماعة هنا) أي : في الجمعة ، بخلاف الجماعة في -تمتع التقديم بالمطر فإن
الشرط فيها إنما هو في تحرم الثانية فقط فلا يضر المفارقة بعده ، وبخلاف الجماعة في كل المعادة

(١) تحفة المحتاج (٤٣٨/٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٠٥/٢) ، فتح الجواد (١٩٩/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٣٧/٢) ، نهاية المحتاج (٣٠٦/٢) .

(٤) التهذيب (٣٤٢/٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٣٨/٢) .

(٦) تحفة المحتاج (٤٤٠/٢) .

إِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّى بِالْأَرْبَعِينَ رُكْعَةً ثُمَّ أَحْدَثَ فَأَتَمَّ كُلَّ وَحْدَةٍ ، أَوْ فَارَقُوهُ فِي الثَّانِيَةِ .. أَجْزَأَتْهُمْ الْجُمُعَةُ ، لَكِنْ يَشْتَرَطُ بَقَاءُ الْعَدَدِ إِلَى السَّلَامِ

فإن الشرط فيها أن تكون في جميع الصلاة ، قال العلامة الحفني : (والفرق بين المجموعة والجمعة وبين المعادة : اعتناء الشارع بالجماعة فيها أكثر منهما ؛ بدليل حكم القوم ببطان صلاة المعيد إذا تباطأ بالسلام بعد سلام الإمام بحيث يعد عرفاً أنه منفرد) انتهى ملخصاً ومرسوطه .

قوله : (إنما تشرط في الركعة الأولى) أي : بتمامها ؛ بأن يدرك الأربعون (الفاتحة) والركوع مع الإمام ، سواء أدركوا من قيام الإمام زمناً يسع (الفاتحة) أو بعضها وكمملوها وهو رافع أو لم يدركوا من القيام شيئاً ، بل أدركوه في الركوع وطوله حتى قرؤوا (الفاتحة) وأدركوه معه . حفني .
قوله : (فلو صلى) أي : الإمام .

قوله : (بالأربعين) أي : غير الإمام فهو زائد عنهم ؛ إذ هذا هو الذي لا يؤثر حدثه قبل سلامهم كما سيأتي .

قوله : (ركعة) أي : بأن فرغوا من السجدة الثانية .
قوله : (ثم أحدث) أي : الإمام أو بطلت صلاته بغير حدث كما هو ظاهر .
قوله : (فأتى كل وحده) أي : أتم كل واحد منهم صلاته منفرداً ، وكذا لو اقتدى بعضهم ببعض كما هو ظاهر .

قوله : (أو فارقوه) أي : أو فارق كل واحد منهم الإمام ، وكذا بالأولى لو فارقه بعضهم .
قوله : (في الثانية) أي : في الركعة الثانية تنازعه كل من أحدث وفارق ، ومثلها جلسة الاستراحة ؛ بناء على أنها من الركعة الثانية ، وكذا على الأصح : أنها فاصلة ليست من الأولى ولا من الثانية ، أما على القول بأنها من الأولى .. فلا ، فتأمل .

قوله : (أجزأتهم الجمعة) أي : في صورتين ، وكذا تجزئ الإمام في الثانية ، وعبارة البجيرمي على « الإقناع » : (فلو نوا كلهم المفارقة بعد الركعة الأولى وأتموا صلاتهم فرادى .. صحت جمعتهم وجمعة الإمام ، خلافاً لمن توهم فيه ، ويشترط استمرار صلاتهم على الصحة)^(١) .

قوله : (لكن يشترط بقاء العدد إلى السلام) أي : إلى سلام الجميع فيشترط ألا تبطل صلاة واحد من الأربعين قبل سلام نفسه ، وإلا .. بطلت صلاة الكل وإن كان هو الآخر ، ويلزمهم كما

فَلَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعِينَ حَالَ أَنْفَرَادِهِمْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ . . بَطَلَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ ؛ لِتَبَيُّنِ فسادِ صَلَاتِهِ مِنْ أَوَّلِهَا ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يُحْرَمِ . (وَيَجُوزُ كَوْنُ إِمَامِهَا)

قوله القليوبي إعادتها جمعة إن أمكن ، وإلا . . فظهرأ .

قوله : (فلو بطلت صلاة واحد من الأربعين) تفرع على الاستدراك ، واحترز بواحد منهم : الزائد عنهم ولو الإمام كما في الصورة الأولى .

قوله : (حال انفردهم في الركعة الثانية) أي : كأن أحدث واحد منهم قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه وإن ذهبوا إلى بيوتهم ، ولذا : ألغوا في هذه المسألة فقالوا : (لنا شخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في بيته) .

قوله : (بطلت صلاة الجميع) أي : من حيث كونها جمعة ، وإلا . . فهي تقع لهم نفلاً مطلقاً كما مر ، فلو عبر ببطلت جمعة الجميع . . لكان أظهر ، قال في « التحفة » : (وقد يشكل عليه - أي : على البطالان هنا - ما يأتي أنه لو بان الأربعون أو بعضهم محدثين . . صحت للإمام ؛ لاستقلاله وللمتطهر منهم تبعاً له ، وقد يجاب بأن الذي دل عليه صنيعهم حيث عبروا هنا بأحدث وثم بيان أن الفرض هنا أنه ظهر بطلان صلاته قبل سلامه ، وحينئذ : فيفرق بأن العدد ثم وجدت صورته إلى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له ؛ لما يأتي أن جماعة المحدثين صحيحة حساباً وثواباً ، بخلاف ما هنا ؛ فإن خروج أحد الأربعين قبل سلام الكل أبطل وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا ، وعليه : فلو لم يبين حدث الواحد هنا إلا بعد سلامه وسلامهم . . لم يؤثر ؛ لأنه من جزئيات تلك) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (لتبين فساد صلاته) أي : هذا الواحد .

قوله : (من أولها) أي : الصلاة .

قوله : (فكأنه لم يحرم) أي : بالصلاة فينقص العدد الذي تنعقد الجمعة به ، قال في « فتح الجواد » : (فبطلت للكل حتى للإمام ، وهذا أقرب إلى ظاهر كلامهم وأوجه ، إلا في بطلان جمعة الإمام فإنه لا يتضح فرق بينه وبين ما يأتي في تبين الحدث . . فالذي يتجه : استواءهما فيه وافتراقهما في تبعية المتطهر منهم له ثم لا هنا ؛ لما أن انقطاع التبعية هنا بالمنارقة) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (ويجوز كون إمامها) أي : الجمعة ، قال بعضهم : (مراده بهذا : دفع ما يتوهم من

(١) تحفة المحتاج (٢ / ٤٣٠) .

(٢) فتح الجواد (١ / ١٩٨) .

عَبْدًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ صَبِيًّا) أَوْ مُحَدِّثًا وَلَمْ يَبَيِّنْ حَدُّهُ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، أَوْ مُحَرِّمًا بِرِبَاعِيَّةٍ كَالْعَصْرِ (إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ) وَلَا أَثَرَ لِحَدِّثِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْجَمَاعَةُ وَلَا نَيْلَ فَضْلِهَا

الشرط السابق من كون الإمام لا بد وأن يكون من الأربعين بالصفات السابقة (١) .

قوله : (عبدًا أو مسافرًا أو صبيًا) أي : فتصح الجمعة خلف كل منهم في الأظهر إذا تمَّ العدد بغيره ؛ لصحتها منهم كما في سائر الصلوات وإن لم تلزمهم والعدد قد وجد بصفة الكمال ، وجمعة الإمام صحيحة ، والاعتداء بمن لا تجب عليه تلك الصلاة فيها جائز ، والثاني : لا تصح ؛ لأن الإمام ركن في صحة هذه الصلاة فاشتراط فيه الكمال كالأربعين ، بل أولى ، فإن لم يتم العدد إلا به . . لم تصح جزماً .

قوله : (أو محدثًا ولم يبين حدُّه إلا بعد الصلاة) أي : فتصح الجمعة خلفه ولو كان حدُّه أكبر ، ومثله ذو النجاسة الخفية وكل من لا تلزم معه الإعادة .

قوله : (أو محرمًا برباعية كالعصر) أي : فتصح الجمعة خلفه وفي الانتظار وعدمه ما هو معلوم من محله السابق في الجماعة ، قال الأسنوي : (ولو كان الإمام متنفلاً . ففيه القولان ، وأولى بالجواز ؛ لأنه من أهل الفرض ولا نقص فيه) .

قوله : (إن زاد على الأربعين) قيد في جواز كون إمام الجمعة أحد هؤلاء .

قوله : (ولا أثر لحديث) أي : في جواز كون المحدث إمام الجمعة .

نعم ؛ محله في حق من أدرك (الفاتحة) في القيام ، أما من أدركه راکعاً . . فلا تصح جمعته خلفه كما مر في إدراك المسبوق ؛ لأن الحكم بإدراك ما قبل الركوع بإدراك الركوع خلاف الحقيقة ، وإنما يصار إليه إذا كان الركوع محسوباً من صلاة الإمام ليتحمل عن الغير والمحدث ليس أهلاً للتحمل ، وما قيل هنا من الصحة كما لو أدرك معه كل الركعة . . مردود ؛ بأنه إذا أدركه راکعاً . . لم يأت بالقراءة والإمام لا يتحمل عن المأموم إذا كان محدثاً ، بخلاف من قرأ بنفسه .

قوله : (لأنه) أي : حدث الإمام ، تعليل لعدم تأثيره .

قوله : (لا يمنع الجماعة ولا نيل فضلها) أي : كما في سائر الصلوات ، فما قيل بعدم الصحة إذا بان إمام الجمعة محدثاً ؛ لأن الجماعة شرط في الجمعة دون غيرها وهي لا تحصل بالإمام المحدث . . مدفوع بأن لا نسلم عدم حصولها للمأموم الجاهل بخاله ، بل تحصل له وينال فضلها في الجمعة وغيرها كما قال به الأكثرون ؛ نظراً لاعتقاده حصولها ، تأمل .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ . . لَمْ تَتَعَدَّ الْجُمُعَةُ ؛ لَانْتِفَاءِ الْعَدَدِ الْمَعْتَبَرِ ، وَمِثْلُهُ : مَا لَوْ بَانَ كَافِرًا أَوْ امْرَأَةً وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ بِحَالٍ . لَوْ بَانَ حَدَثُ الْأَرْبَعِينَ . . صَحَّتْ لِلْإِمَامِ وَلِلْمُتَطَهَّرِ

قوله : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي : الإمام المذكور .

قوله : (زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ) أي : بأن لم يتم العدد الذي لا تتعدّد الجمعة إلا به .

قوله : (لَمْ تَتَعَدَّ الْجُمُعَةُ) أي : جزماً .

قوله : (لَانْتِفَاءِ الْعَدَدِ الْمَعْتَبَرِ) أي : في صحة الجمعة ؛ لأن الكمال شرط في الأربعين كما

مر .

قوله : (وَمِثْلُهُ) أي : في عدم الانعقاد .

قوله : (مَا لَوْ بَانَ) أي : الإمام .

قوله : (كَافِرًا أَوْ امْرَأَةً) أو ذا نجاسة ظاهرة أو نحو ذلك ممن تلزم فيه الإعادة فلا تصح الجمعة

به .

قوله : (وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ) أي : لا تتعقد بما ذكر وإن زاد على الأربعين .

قوله : (لِأَنَّهُمَا لَيْسَا أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ بِحَالٍ) أي : بالنسبة للكافر ، لا لإمامة الرجال بالنسبة

للمرأة .

قوله : (وَلَوْ بَانَ حَدَثُ الْأَرْبَعِينَ) أي : كلهم أو بعضهم ، بل هذا هو المتعين ؛ نظراً للغاية الآتية ، والمراد : أنه بان بعد سلام الجميع ؛ لما مر : أنه لو أحدث واحد منهم قبل سلامه ولو بعد سلام الإمام . . لا تصح الجمعة لا للإمام ولا لمن معه ؛ لنقصان العدد حيث كان الحدث من الأربعين ، قال (ع ش) : (والفرق : إذا تبين الحدث بعد سلام الجميع . . تمت الجمعة صورة ، بخلاف ما إذا أحدث واحد من الأربعين قبل سلامه . . فإن الجمعة لم تتم لا صورة ولا حقيقة) انتهى^(١) ، و مر عن « التحفة » ما يوافقه .

قوله : (صَحَّتْ لِلْإِمَامِ وَلِلْمُتَطَهَّرِ) أي : كما صرح به جمع ، وعبارة « النهاية » و « المغني » :

(وَلَوْ بَانَ حَدَثُ الْعَدَدِ الْمُقْتَدِي بِهِ أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ أَنَّ عَلَيْهِمْ نَجَاسَةً غَيْرَ مَعْفُوعَةٍ عَنْهَا . . فلا الجمعة لأحد ممن بان كذلك ، وتصح الجمعة للإمام فيهما كما صرح به الصيمري والتولي والرويانى والقمولي ونقله - أي : الشيخان - عن صاحب « البيان » وأقره ، أما المتطهر منهم في الثانية - يعني : أو

تَبَعًا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ رَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكَلَّفِ الْعِلْمَ بِطَهَارَتِهِمْ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَانَ فِيهِمْ نَحْوُ عَبْدٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ ؛ لِسهولةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى حَالِهِ . (الْخَامِسُ) مِنْ الشُّرُوطِ : (خُطْبَتَانِ

بعضهم . . . فتصح جمعته تبعاً للإمام كما صرح به المتولي والقمولي . . .) إلخ بنقص^(١) .

قوله : (تبعاً له) أي : للإمام ، تعليل لصحة الجمعة المتطهر ، وأما تعليل صحة الجمعة الإمام . . . فسيأتي على الأثر بأنه لم يكلف العلم بطهارتهم على ما فيه .

قوله : (وإن لم يكن الإمام زائداً على الأربعين) أي : كما صرح به المتولي فإنه صرح كما نقلناه عنه في « المغني » و « النهاية » أن صحة صلاة الإمام والمتطهر لا تختص بما إذا زاد الإمام على الأربعين . . . فالأول ، هو ظاهر ؛ إذ لا فرق بين الحاليتين ، ثم قالوا واللفظ لـ « المغني » : (فإن قيل : كيف صحت صلاة الإمام مع فوات الشرط وهو العدد فيها ولهذا شرطناه في عكسه - أي : وهو ما لو بان حدث الإمام - ؟ أجيب : بأنه لم يفت ، بل وجد في حقه واحتمل فيه حدثهم ؛ لأنه متبوع ويصح إحرامه منفرد فاغتفر له مع عذره ما لا يغتفر في غيره وإن صحت للمتطهر المؤتم به في الثانية تبعاً له) كما تقرر^(٢) .

قوله : (لأنه لم يكلف العلم بطهارتهم) أي : المأمومين ، وهذا تعليل لصحة الجمعة الإمام فيما تضمنته الغاية كما أشرت إليه آنفاً ، لكن في هذا التعليل نظر ؛ إذ يقال بمثله أيضاً في المأمومين فإنهم غير مكلفين بالعلم طهارة الإمام ، ولذا : قال بعضهم : (إن هذا التعليل غير صحيح) انتهى ، ولم يعلل بهذا في « التحفة » ، بل قال ما ملخصه : (واغتفر في حقه فوات العدد هنا دون ما مر ؛ لأنه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انعقاد صلاته الجمعة قبل أن يحرموا خلفه وإن كان هذا ضرورياً) انتهى^(٣) ، ومر بن « المغني » ما يوافقه .

قوله : (بخلاف ما لو بان فيهم) أي : في الأربعين .

قوله : (نحو عبد أو امرأة) أي : فإن الجمعة لا تصح للجميع حينئذ .

قوله : (لسهولة الاطلاع على حاله) أي : نحو العبد والمرأة وكالخنثى والمسافر والصبي كما

مر .

قوله : (الخامس من الشروط) أي : شروط صحة الجمعة .

قوله : (خطبتان) تنبئة خطبة بضم الخاء ، يقال : هنا خطب القوم وعليهم من باب قتل ،

(١) نهاية المحتاج (٣١١/٢) ، مغني المحتاج (٤٢٥/١) .

(٢) مغني المحتاج (٤٢٥/١) ، نهاية المحتاج (٣١١/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٤٤/٢) .

قَبْلَ الصَّلَاةِ (لِلاتِّبَاعِ ، وَأُخِّرَتْ خُطْبَتَانِ نَحْوَ الْعِيدِ ؛ لِلاتِّبَاعِ أَيْضاً ،)

خطبة بالضم : فعلة ؛ بمعنى : مفعولة كغرفة ؛ بمعنى : مغروفة ، (الجمع : خطب كغرف ، وخطب المرأة إلى القوم : إذا طلب أن يتزوج منهم واختطبها ، والاسم : الخطبة بالكسر ، قال أئمتنا : (الخطب المشروعة عشر ، منها ست في غير الحج ؛ وهي في الجمعة والعيد والكسوفين والاستسقاء ، وأربع في الحج ؛ إحداها يوم السابع من ذي الحجة ، والثانية يوم عرفة بنمرة ، والثالثة يوم النحر ، والرابعة يوم النفر الأول بمنى ، وكلها بعد الصلاة : وجوباً في غير الاستسقاء وجوازاً فيه إلا خطبة الجمعة وعرفة ، وكلها اثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج غير خطبة يوم عرفة فإنها فرادى ^(١)) ، وزيد على ذلك خطبة النكاح فإنها مشروعة أيضاً .

قوله : (قبل الصلاة) أي : وجوباً .

قوله : (للاتباع) أي : في « الصحيحين » عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما) ^(٢) ، وقد ثبت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين ، وعليه انعقد الإجماع إلا ما حكى عن الحسن البصري اجتهداً منه بجواز الخطبة بعد الصلاة وهو شاذ غير مقبول ؛ لأنه مسبوق بإجماع من قبله على خلافه .

قوله : (وأخرت خطبتنا نحو العيد) أي : من الكسوف والاستسقاء وغيرها إلا خطبة عرفة كما

مر .

قوله : (للاتباع أيضاً) أي : كما سيأتي في مواضعه ، ويدل لوجوب تقدم الخطبة أيضاً : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ ، فأباح الانتشار بعدها ، فلو جاز تأخيرها . . لما جاز الانتشار ، وليدرك الصلاة من لم يدرك الخطبة ، قال في « التحفة » : (ولأن هذه شرط والشرط مقدم ، بخلاف تلك فإنها تكملة فكانت الصلاة أهم منها بالتقديم ، ويفرق بين كونها شرطاً هنا لا ثم بأن المقصود منها هنا التذكير بمهمات المصالح الشرعية ؛ حتى لا تنسى ، فوجب ذلك في كل جمعة ؛ لأن ما هو مكرّر كذلك لا ينسى غالباً ، وجعل شرطاً تتوقف عليه الصحة مبالغة في حفظه والاستمرار عليه ، وثم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من فخرها ومرحها وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات ، فإن قلت : يوم الجمعة يوم عيد أيضاً . . قلت : العيد مختلف ؛ لأن ذلك من عود السرور الحسي ، وهذا من عود السرور الشرعي ؛ لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (٢٤/٢) .

(٢) صحيح البخاري (٩٢٨) ، صحيح مسلم (٨٦١) .

(وَفَرَّوْضُهُمَا) مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ (خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى) لِلاتِّبَاعِ

ومن ساعة الإجابة وغيرها كما بينته في كتابي « اللمة في خصائص الجمعة » ، ويؤيد ذلك : إطلاق العيد ثم دائماً وإضافته للمؤمنين هنا غالباً) ، فافهم^(١) .
قوله : (وفروضهما) أي : أركان الخطبتين .

قوله : (من حيث المجموع) كما سيعلم من كلامه : جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال : هذه الإضافة لا تخلو من أن تكون للاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف ، أو مراداً بها الحكم على مجموع ما أعني إليه ، وعلى الأول : يلزم أن جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين ، وهو ظاهر البطلان فكذا الملزوم ، وعلى الثانية : يلزم كفاية الإتيان ببعض الأركان في الأولى ولو واحداً والإتيان بالباقي في الثانية ، وأن يأتي بالجميع في الأولى ويخلي عنها الثانية ، وبالعكس أن يصدق على جميع الصور الإتيان بالأركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر .
وحاصل ما أشار إليه لشارح : أن يقال : نختار الثاني ونحمله على بعض ما صدق عليه إضافة المجموع بقريئة ما سيعلم من كلامه . (ع ش)^(٢) .

قوله : (خمسة) أي : إجمالاً ، وإلا . . فهي ثمانية تفصيلاً لتكرر الثلاثة الأول ، وقد نظمها بعضهم بقوله :

| | |
|---------------------------|--|
| وخطبة أركانها قد تعلم | خمس تعد يا أخي وتفهم |
| حمد الإله والصلاة الثاني | على نبي جاء بالقرآن |
| وصية ثم الدُّعَا للمؤمنين | وآية من الكتاب المستبين ^(٣) |

ولو سرد الخطيب الأركان أولاً مختصرة ثم أعادها مبسطة كما اعتيد الآن . . اعتد بما أتى به أولاً ، وما أتى به ثانياً تأكيد فلا يضر الفصل به وإن طال كما بحثه ابن قاسم . باجوري^(٤) ، وسيأتي عن (ع ش) مثله بزيادة .

قوله : (حمد الله تعالى) بدل من (خمسة) ، أو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : أحدها حمد الله تعالى .

قوله : (للاتِّباع) دليل لفرضية الحمد في الخطبة ، والحديث رواه مسلم عن جابر بن عبد الله

(١) تحفة المحتاج (٢ / ٤٤٤ - ٤٤٥) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢ / ٣١٢) .

(٣) انظر « تحفة الحبيب » (٢ / ١٧٦) .

(٤) حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم (١ / ٣٢٢) .

ويُشترطُ كونهُ بلفظِ : (اللهُ) ، ولفظِ : (حمدٍ) وما أَشْتَقُّ منه ؛ كـ (أَلْحَمْدُ لِلَّهِ) ، أو (أَحْمَدُ اللَّهُ) ، أو (اللهُ أَحْمَدُ) ، أو (اللهُ أَلْحَمْدُ) ، أو (أنا حامدُ اللهِ)

رضي الله عنهما قال : (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويشني عليه . . .) الحديث^(١) ، زاد في « النهاية » : (وككلمتي التكبير)^(٢) . قال (ع ش) : (وهما « الله أكبر » ، ولعل مراده : أن الحمد جعل ركناً في الخطبة قياساً على جعل التكبير ركناً في الصلاة) ، فليتأمل^(٣) ، ثم رأيت في « الأسنى » أنه جعله تعليلاً ثانياً لتعين لفظي الحمد والجلالة ، وهو ظاهر^(٤) .

قوله : (ويشترط كونه) أي : حمد الله تعالى هنا .

قوله : (بلفظ : الله ، ولفظ : حمد) أي : للاتباع ، ولأنه الذي مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم وإلى عصرنا ، قال (سم) : (سأل سائل : لم تعين لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة ، بل كفى نحو الماحي والحاشر مع أنه لم يرد ؟ ويجاب بأن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه وصفاته مزية تامة ؛ فإن له الاختصاص التام به تعالى ، ويفهم منه عند ذكره : سائر صفات الكمال كما نص عليه العلماء ، بخلاف بقية أسمائه وصفاته ، ولا كذلك نحو : محمد من أسمائه عليه لصلاة والسلام) انتهى ، وسيأتي عن « التحفة » ما يوافقه .

قوله : (وما اشتق منه) أي : من الحمد ، فلا يتعين كون (الحمد) المصدر ولا كونه معرفاً بـأل ؛ كما يؤخذ من التعليقة تبعاً لصاحب الحاوي في « شرح اللباب » ، قال في « النهاية » و« المغني » : (وهو الصحيح وإن توقف فيه الأذرعى وادعى أن قضية كلام الشرحين تعين لفظ الحمد باللام)^(٥) .

قوله : (كالحمد لله أو أحمد الله) أي : أو نحمد الله .

قوله : (أو الله أحمد) أي : أو الله نحمد .

قوله : (أو لله الحمد) أي : كعليكم السلام في التحلل ، قاله ابن الأستاذ .

قوله : (أو أنا حامد لله) أي : وحمدت الله كما صرح به الجيلي ، قال (ع ش) : (ويظهر :

(١) صحيح مسلم (٢٠٤٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٣١٢/٢) .

(٣) حاشية الشيرازي (٣١٢/٢) .

(٤) أسنى المطالب (٢٥٦/١) .

(٥) نهاية المحتاج (٣١٣/٢) ، مغني المحتاج (٤٢٦/١) .

فخرج : (الْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ) ، و (أَلشُّكْرُ لِلَّهِ) ، ونحوهما . . فلا يكفي . (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

أن مثله : إني حامد لله وإن الحمد لله ، أو إن الله الحمد ؛ لاشتمالها على حروف الحمد ومعناه (١) .

قوله : (فخرج الحمد للرحمن) أي : أو للرحيم ونحوه ؛ لانتفاء لفظ الجلالة .

قوله : (والشكر لله) أي : أو الثناء لله ، أو أمدح الله ؛ لانتفاء لفظة الحمد .

قوله : (ونحوهما) أي : كلا إله إلا الله فإنه لا يكفي ، خلافاً لمالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ، قال السيد المرتضى في « شرح الإحياء » : (وعن أبي حنيفة : يصح الاختصار في الخطبة على ذكر خالص لله تعالى نحو تسبيحة أو تهليلة أو تكبيرة مع الكراهة ، وهي التي يعتد بها ، ويجزئ هذا الذكر عن الخطبتين ولا يحتاج إلى تسبيحتين ؛ ودليله : قوله تعالى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، فلم يفصل بين كونه ذكراً طويلاً أو لا فكان الشرط الذكر الأعم بالدليل القاطع ، غير أن المأثور عنه صلى الله عليه وسلم اختيار أحد الفردين ؛ أعني : الذكر المسمى بالخطبة والمواظبة عليه فكان ذلك واجباً أو سنة ، لا أنه الشرط الذي لا يجزئ غيره ؛ إذ لا يكون بياناً ؛ لأن الدليل وهو لفظ الذكر المأمور بسعي إليه ليس مجملاً ليقع فعله صلى الله عليه وسلم بياناً للمجمل فلم يكن فرضاً تنزيلاً للمشروعات على حسب أدلتها) ، والله أعلم (٢) .

قوله : (فلا يكفي) أي : ما ذكر ؛ لما تقرر من اشتراط لفظ الحمد والجلالة ، قال الحلبي : (فإن عجز عن الحمد . . أنى يبدله بالذكر والدعاء ، فإن عجز . . قام بقدره) ، نقله الجمل (٣) .

قوله : (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا هو الركن الثاني من أركان الخطبة ، قال في « التحفة » : (لأنها عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة .

وروى البيهقي - أي : في « دلائل النبوة » عن أبي هريرة رضي الله عنه - خبر : قال الله تعالى : « وجعلت أمتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي » (٤) ، قيل : هذا مما تفرد به الشافعي رضي الله عنه ، ورد بأنه تفرد صحيح ، ولا يقال : إن خطبته صلى الله عليه وسلم ليس

(١) حاشية الشبراملسي (٣١٣/٢) .

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢٢٦/٣) .

(٣) فتوحات الوهاب (٢٥/٢) .

(٤) دلائل النبوة (٤٠٢/٢) .

وَيَتَعَيَّنُ صِيغَتُهَا ؛ كـ (اَللّٰهُمَّ صَلِّ) ، اَوْ (اُصَلِّي) ، اَوْ (نُصَلِّي) ، و (اَلصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى مُحَمَّدٍ) ، اَوْ (اَحْمَدَ) ، اَوْ (اَلرَّسُوْلَ) ، اَوْ (اَلنَّبِيَّ) ، اَوْ (اَلْحَاشِ) ، اَوْ (اَلْمَاحِي) ، اَوْ (اَلْعَاقِبِ) ، اَوْ (اَلْبَشِيْرَ) ، اَوْ (اَلنَّذِيْرَ)

فيها صلاة ؛ لأن اتفاق السلف والخلف على التصليّة في خطبهم دليل لوجوبها ؛ إذ يبعد الاتفاق على سنة دائماً) انتهى ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ويتعين صيغتها) أي : مادة الصلاة مع اسم ظاهر من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، قال في « التحفة » : (ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة ، خلافاً للمحب الطبري ؛ لأنها موضوعة لذلك شرعاً)^(٢) ، قال (ع ش) : (وتقدم عن الشارح في « باب الصلاة » : أن الصلاة عليك يا رسول الله إنما تكفي حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، فهل يأتي نظيره هنا أو لا ويفرق ؟ فيه نظر ، والأقرب : الثاني ، ويفرق بأن الصلاة يحتاط لها ؛ بدليل : أنهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم ، بل عينوا فيها ما ورد ، والخلبة لما توسعوا فيها . . لم يشترطوا فيها ما ورد فيها بخصوصه ، بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام) انتهى^(٣) ، وسيأتي عن « التحفة » ما يوافقه .

قوله : (كاللهم ؛ صل ، أو أصلي ، أو نصلي ، أو الصلاة) أي : أو صلى الله ، أو صلاة الله .

قوله : (والسلام) لم أره في غير هذا الكتاب ، والظاهر : أنه سبق قلم وإن كان السلام سنة هنا ؛ لأن الكلام هنا في الصلاة الشرط هنا .

قوله : (على محمد ، أو أحمد ، أو الرسول ، أو النبي ، أو الحاشر ، أو الماحي ، أو العاقب ، أو البشير ، أو النذير) أي : ونحوها مما ورد في وصفه به ، وفارق الصلاة بأن ما هنا أوسع ، ولا يفرق بينها وبين الأذان ؛ فإنه لا يجوز إبدال محمد فيه بغيره ، طلقاً اسماً أو صفة كما هو ظاهر من كلامهم ، وهو قياس التشهد بجامع اتفاق الروايات في كليهما عليه ؛ بأن السامعين ثم غير حاضرين فيإبداله موهم ، بخلاف الخطبة ، وأيضاً : فالخطبة لم يتعبد بجميع ألفاظ أركانها فخفف في أمرها ، وأيضاً : فالأذان قصد به الإشارة لكليات الشريعة التي أتى بها نبيها ، وأشهر أسمائه (محمد) فوجب الإتيان بأشهر أسمائه ، وهو : (محمد) ليكون ذلك أشهر لتلك الكليات ، ومن

(١) تحفة المحتاج (٤٤٦/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٤٦/٢ - ٤٤٧) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣١٣/٢) .

فخرج : (سَلَّمَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ) ، و (رَحِمَ اللَّهُ مُحَمَّدًا) ، و (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) .. فلا يكفي على المعتمد ؛ خلافاً لمن وهم فيه

ثم تعين لفظ (محمد) في التشهد أيضاً ؛ لأنه أشبه بالأذان ، قاله في « التحفة »^(١) ، وهذا الفرق بالنظر للأذان ، ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد مع الخطبة ، ويفرق بأن أمر الصلاة أضيق فاقصر على ما ورد (سم)^(٢) ، ومر عن (ع ش) ما يوافقه .

قوله : (فخرج : سلم الله على محمد ورحم الله محمداً) أي : وبارك على محمد ؛ لانتفاء صيغة الصلاة ، وكذا (صلى الله على جبريل) مثلاً .
قوله : (وصلى الله عليه) أي : بالضمير .

قوله : (فلا يكفي على المعتمد) أي : وفاقاً لشيخ الإسلام والخطيب والرملی وغيرهم^(٣) ، وعبرة « النهاية » : (وما تقرر من عدم إجزاء الضمير هو المعتمد قياساً على التشهد كما جزم به الشيخ في « شرح الروض » ، وظاهره : العموم ولو مع تقدم ذكره ، وهو كذلك كما صرح به في « الأنوار » وجعله أصلاً مقبلاً عليه واعتمده البرماوي وغيره^(٤) .

قوله : (خلافاً لمن وهم فيه) أي : فقالوا بإجزاء ذلك وهم جماعة من متأخري علماء اليمن ، منهم : الشهاب أحمد بن محمد الناشري والحسين بن عبد الرحمن الأهدل وإبراهيم بن مطير والسراج عمر بن مقبول الأهدل والهادي بن حسن الصيرفي متمسكين في ذلك على ما ألف من الخطب ، مثل : تأليف ابن نباتة وابن دقيق العيد وغيرهما ، بل بعضهم شنع على من قال بعدم الإجزاء بما رده الشارح رحمه الله في « الفتاوى » ، فمنه : ما سيأتي عن « الأنوار » وغيره ، ومنه : أن الاحتجاج بأكثر ما في خطب ابن نباتة مزيف ؛ فإن ابن نباتة لم يكن من أئمة الدين الذين يحتج بكلامهم ، وأما ابن دقيق العيد . فكان مالكيّاً ثم تشفع فيحتمل تصنيفه لما نقل عنه وهو مالكي ، على أنه ترقى إلى أن يقول بما ظهر له وإن لم يكن موافقاً لأدلة مذهبه ولا قواعدها ، ومما استدلل به بعض هؤلاء الآية فإن فيسا : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ ، ورده الشارح بأنه إن أراد الاحتجاج به للجواز المطلق . . فليس الكلام فيه ، أو للجواز في الخطبة . . قيل له :

سارث مشرقاً وسرث مغرباً شتان بين مشرقٍ ومغربٍ

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٤٦) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢/٤٤٦) .

(٣) أسنى المطالب (١/٢٥٦) ، مغني المحتاج (١/٤٢٦) ، نهاية المحتاج (٢/٣١٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٢/٣١٤) .

وإن تقدم له ذكر يرجع إليه الضمير . (وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) لِلاتِّبَاعِ ، وَلِئِنَّهَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْخُطْبَةِ ،

تأمل^(١) .

قوله : (وإن تقدم له) أي : للفظ عليه .

قوله : (ذكر يرجع إليه الضمير) أي : فلا فرق في عدم إجزاء الضمير هنا بين أن يتقدمه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ، وهذا هو الذي دل عليه كلام أئمتنا تصريحاً وتلويحاً ، ومن صرح به العلامة الغزي وابن قاضي شهبة الكبير في « شرح المنهاج » و« نكت لتنبیه » حيث نقله وأقره ، وجزم به صاحب « الأنوار » وعبارته : (أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول : اللهم ؛ صل على محمد ، أو صلى الله على محمد ، أو على رسوله ، بشروطها شروط التشهد ، وأن يذكر عليه السلام مظهراً لا مضمراً ، ففي الخطبة لو قرأ : وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم ؛ صل عليه ، أو صلى الله عليه . . لم يكف) انتهى .

فهذا صريح في أنه لا يكفي الإتيان بالضمير في الخطبة وإن تقدم ما يرجع إليه كما أفاده صريح قوله : (فلو قرأ . .) إلخ الشامل للخطبة والصلاة ، وجزمه بذلك مشعر بل ظاهر في أن ذلك غير بحث ، بل من جملة منقول المذهب صريحاً أو اقتضاء ، ومما يؤيد أنه من جملة ذلك : قول الخوارزمي في « الكافي » وهو من أصحاب الوجوه : وأقلها أن يقول : صلى الله على محمد ، فذكره أن هذه الصيغة أقل ما يتأدى به الواجب صريح أو كالصريح في أنه لا يكفي : اللهم ؛ صل عليه أو نحوه . ملخصاً من « الفتاوى »^(٢) ، والله أعلم .

قوله : (والوصية بالتقوى) أي : امثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه ، وهو الركن الثالث من الأركان الخمسة .

قوله : (للاتباع) أي : رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على الوصية بالتقوى في خطبته) . محلي^(٣) .

قوله : (ولأنها) أي : الوصية بالتقوى ، دليل ثان لركنيتها .

قوله : (المقصود الأعظم من الخطبة) أي : وأما غيرها من بقية الأركان . . فبعضها كالمقدمة ، وهي : الحمد والصلاة ، أو كالتمتة ، وهي : الآية والدعاء للمؤمنين .

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٤٥/١ - ٢٤٧) .

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (٢٤٥/١) .

(٣) كنز الراغبين (٢٧٧/١) ، صحيح مسلم (٤/٨٨٥) .

ولا يتعينُ لفظُها بل يكفي : (أطيعوا الله) ، أو (اتَّقُوا اللهَ) . ولا يكفي أَلَاقتصارُ فيها على التَّحذِيرِ مِنْ غُرُورِ الدُّنْيَا وزخارفِها ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

قوله : (ولا يتعين لفظها) أي : الوصية بالتقوى على الصحيح ، ثم يحتمل أن مراده : لا يتعين لفظ الوصية وهو عبارة « الروضة » ، فيكون لفظ التقوى لا بد منه ، وهذا أقرب إلى لفظه ، ويحتمل أن مراده : لا يتعين واحد من اللفظين : لا الوصية ، ولا التقوى ، وهو ما قررت به كلامه تبعاً للشارح ، وجزم الأسنوي بالاحتمال الأول ففسر به لفظ المصنف ، قال بعض المتأخرين : ويمكن أن يكون مراده في « الروضة » : أن الخلاف في لفظ الوصية ، ولا يجب لفظ التقوى قطعاً ؛ ويؤيده : ما نقلناه عن الإمام وأقره أنه يكفي أن يقول : أطيعوا الله . « مغني »^(١) .

قوله : (بل يكفي : أطيعوا الله ، أو اتَّقُوا اللهَ) أي : أو راقبوه ؛ لأن الغرض الوعظ والحمل على طاعة الله تعالى فيكفي ما دل على الموعظة طويلاً كان أو قصيراً ، قال (سم) : (قد يقال : والغرض من الحمد : الثناء ، وهو حاصل بغير لفظه فما الفرق ؟) ، قال الشوبري : (ويمكن أن يقال : الحمد والصلاة متعبد بلفظهما فتعين ، ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر) .

قوله : (ولا يكفي الاقتصار فيها) أي : في الوصية بالتقوى بلا خلاف كما نقله بعضهم عن الإمام^(٢) .

قوله : (على التحذير من غرور الدنيا) أي : التخويف من خداع الدنيا ، قال في « المصباح » : (وحذر الشيء : إذا خافه ، فالشيء محذور ؛ أي : مخوف ، وحذرت الشيء بالثقل فحذره)^(٣) ، وقال : (وغرته الدنيا غروراً من باب قعد : خدعته بزينتها فهي غرور بفتح الغين اسم فاعل مبالغة)^(٤) .

قوله : (وزخارفها) أي : الدنيا جمع زخرف ، قال في « القاموس » : (الزخرف بالضم : الذهب وكمال حسن الشيء ، ومن القول : حسنه بترقيش الكذب ، ومن الأرض : ألوان نباتها)^(٥) .

قوله : (لأن ذلك) أي : الحذر من الغرور بالدنيا وزخارفها .

(١) مغني المحتاج (١/٤٢٧) .

(٢) نهاية المطلب (٢/٥٤٠) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (حذر) .

(٤) المصباح المنير ، مادة : (غرر) .

(٥) القاموس المحيط (٣/٢١٥) ، مادة : (زخرف) .

معلوم حتى عند الكافر ، بل لا بد من الحث على الطاعة أو المنع عن المعصية . (وَتَجِبُ هَذِهِ)
الأركان (الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعاً للسلف والخلف . (وَالْإِيعَابُ : قِرَاءَةُ آيَةِ مَفْهُمَةٍ)

قوله : (معلوم حتى عند الكافر) أي : فإنه مما تواصى به منكرو الشرائع والبعث والمعاد ، ونقل الكردي في « الكبرى » عن « الإيعاب » بأنه لا يكفي أيضاً الاقتصار على ذكر الموت ، وما فيه من الأمر والفضاعة ما لم ينضم لذلك الأمر بالتأهب أو الاستعداد له ، ولا على قوله : أحسنوا من غير أن يضم إلى ذلك ذكر الله تعالى ، ولا على ذكر حكمة ليس في لفظها حث على خير فلا يكفي استلزامها له ^(١) .

قوله : (بل لا بد من الحث على الطاعة) أي : بلفظ دال على طلب الطاعة .
قوله : (أو المنع عن المعصية) أي : الزجر عنها ، ويكفي أحدهما للزوم الآخر له ، قاله في « التحفة » ^(٢) ، أما لزوم الثاني للأول وإغناء الأول عنه . . فواضح ، وأما العكس . . فمحل تأمل ، إلا أن يراد به (الطاعة) : الواجبات لا غير ، ثم رأيت « المغني » و « النهاية » اقتصرنا على أن الحمل على الطاعة يغني عن الحمل على ترك المعصية ، ولم يتعرضا للعكس ، لذا في « البصري » ، لكن حمل (ع ش) كلام « النهاية » على كلام « التحفة » حيث قال : (قول الرملي : على الطاعة ؛ أي : صريحاً أو التزاماً ؛ أخذاً من كلام « حج ») ، تأمل ^(٣) .

قوله : (وتجب هذه الأركان الثلاثة) أي : حمد الله ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوصية بالتقوى .

قوله : (في كل من الخطبتين) أي : كل واحدة منهما ، قال الرافعي رحمه الله : (ولنا وجه : أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في إحداها كافية وهو شاذ) ^(٤)

قوله : (اتباعاً للسلف والخلف) تعليل لوجوب الثلاثة في الخطبتين ، وأيضاً : فكل خطبة مستقلة منفصلة عن الأخرى .

قوله : (والرابع) أي : من فروض الخطبة الخمسة .

قوله : (قراءة آية مفهومة) أي : لمعنى مقصود ، قال (سم) : (وينبج : عدم أجزاء الآية مع لحن يغير المعنى ، والتفصيل بين عاجز ينحصر الأمر فيه وغيره ، ثم المتمعن : أنه لو لم يحسن شيئاً

(١) المواهب المدنية (٢٢٨ / ٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٤٧ / ٢) .

(٣) حاشية الشيرازي (٣١٤ / ٢) .

(٤) الشرح الكبير (٢٨٤ / ٢) .

لِلاتِّبَاعِ ، سواءَ آيةُ الْوَعْدِ وَأَوْعِيدَ وَغَيْرُهُمَا ، فلا يكفي شَطْرُ آيةٍ ولو طويلةً ،

من القرآن . . كان حكمه كاحصلي الذي لم يحسن « الفاتحة » ، وهل يجري ذلك في بقية الأركان ، حتى إذا لم يحسن الحمد . أتى بدله بذكر أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره ؟ فيه نظر ، ومال الرملي إلى عدم جريان ذلك في بقية الأركان ، بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل ، وفيه نظر .
وبالجملة : فيفرق بين بعض الخطبة وكلها ، حتى لو لم يحسن الخطبة . . سقطت كالجمعة ، والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر) ، تأمل^(١) .

قوله : (للاتباع) أي : رواه الشيخان وغيرهما ففيها عن يعلى بن أمية قال : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر : ﴿ وَنَادَا يَمُوكَ ﴾)^(٢) يعني : آية ﴿ وَنَادَا ﴾ إلى آخرها لا ذلك اللفظ فقط .

قوله : (سواء آية الوعد والوعيد وغيرهما) أي : كآية الحكم وإن تعلقت بحكم منسوخ ، والقصة ، قال في « التحفة » : (ولا يجزىء آية وعظ أو حمد عنه مع القراءة ؛ إذ الشيء الواحد لا يؤدي به فرضان مقصودن ، بل عنه وحده إن قصده وحده ، وإلا ؛ بأن قصدهما أو القراءة أو أطلق . . فعنها فقط فيما يظهر في الأخيرة ، ولو أتى بآيات تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ ليس لنا آية تشتمل على ذلك . . لم يجزىء ؛ لأنها لا تسمى خطبة) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (فلا يكفي شطر آية ولو طويلة) أي : وفقاً لـ « المجموع » حيث قال : (المشهور : الجزم باشتراط آية)^(٤) ، وهذا الذي أفهمه كلام المصنف واعتمده الشارح في كتبه ، خلافاً لما بحثه الإمام حيث قال : (لا يبعد الاكتفاء بـ شطر آية طويلة)^(٥) ، واعتمده الرملي والخطيب ، قال : (ويؤيده : قول البويطي : ويقرأ شيئاً من القرآن)^(٦) ، قال (ع ش) : (بقي ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر . . فهل تكفي لأنها آية عند البعض الأول والمقصود من الإفهام حاصل بها عندهم ، أو لا لأنها غير آية عند البعض الثاني ؟ فيه نظر ، والأقرب : الأول ؛ لأن القول بأنها بعض لا ينفي أنه حصل بها الإفهام وبعض الآية كافٍ على معتمد الرملي .

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٤٧/٢) .

(٢) صحيح البخاري (٣٢٣٠) ، صحيح مسلم (٢٠٤٨) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٤٧/٢ - ٤٤٨) .

(٤) المجموع (٤٣٩/٤) .

(٥) نهاية المطلب (٥٤١/٢) .

(٦) مغني المحتاج (٤٢٧/١) ، نهاية المحتاج (٣١٥/٢) .

ولا آية غير مفهومة ، نحو : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ . وتكفي ولو (في إحداهما) لأنَّ الثَّابِتَ الْقِرَاءَةُ فِي الْخُطْبَةِ
دُونَ تَعْيِينِ مَحَلِّهَا ،

نعم ؛ يأتي التردد فيه على ما قاله ابن حجر من أن بعض الآية لا يكفي ، وينبغي أن يكون
الأقرب : عدم الاكتفاء أيضاً) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ولا آية غير مفهومة) أي : ولا يكفي آية كاملة غير مفهومة معنى مقصوداً ، قال (ع
ش) : (يقصد به الوعظ ، فلا يقال : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ مفهومة ؛ لاشتغالها على الفعل والفاعل وهو
الضمير الراجع للوليد بن المغيرة المشار إليه بقوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَافَتْ وَجْدًا * وَجَعَلْتُ لَكُمْ مَأْلًا
مَمْدُودًا ﴾ الآية) انتهى ، فليتأمل .

قوله : (نحو : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾) أي : فإنها آية كاملة ، لكن لا تكفي هنا ؛ لما تقرر : أنها غير
مفهومة ، وكذا ﴿ ثُمَّ عَبَسَ ﴾ ، قال في « التحفة » : (وإنما اكتفي في بدل « الفاتحة » بغير المفهومة ؛
لأنَّ القصد ثم : إنابة لفظ مناب آخر ، وهنا المعنى غالباً)^(٢) .

قوله : (وتكفي) أي : قراءة الآية .

قوله : (ولو في إحداهما) أي : الخطبتين ، وأشار بـ (لو) إلى خلاف فيه ؛ فقليل : تتعين في
الأولى فلا تجزئ في الثانية ، وقيل : تتعين في كل منهما كالثلاثة الأولى ، وقيل : لا تجب في
واحدة منهما .

قوله : (لأنَّ الثابت) أي : عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : (القراءة في الخطبة دون تعيين محلها) أي : القراءة ، فدل على الاكتفاء بها في
إحداهما ، ونقل الماوردي عن نصه في « المبسوط » : أنه يجزئ أن يقرأ بين قراءتهما ، قال :
وكذا قبل الخطبة أو بعد فراغه منها ، ونقل ابن كج الدينوري ذلك عن النص صريحاً ، وذكر الدارمي
نحو ذلك ، قال الأذري : وهو المذهب .

قيل : (لا يخفى أن في فهم كلام الماوردي عسراً ؛ لأنه إن أتى بالآية قبل الفصل بين الخطبتين
بالجلوس . . فقد أتى بها في الأولى ، أو بعد الفصل . . فقد أتى بها في الثانية)^(٣) ، ورده العلامة
الأجهوري بأن كلام الماوردي في غاية الحسن ؛ إذ هو مفروض في غير ما ذكره هذا القائل ؛ إذ
قوله : أن يقرأ بين قراءتهما - أي : بين قراءة أحدهما - أي : يجزئ قراءة الآية بين أركان كل واحدة

(١) حاشية الشيرازي (٣١٥ / ٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٤٧ / ٢) .

(٣) انظر « تحفة الحبيب » (١٧٧ / ٢) .

وَيُسَنُّ كَوْنُهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَوَّلِ ، وقراءة : (ق) في الأولى في كلِّ جُمُعَةٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ

منهما ؛ بدليل قوله : وكذا قبل الخطبة . . . إلخ ، وذلك التأويل على حد قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ أي : من أحدهما ؛ وهو البحر المالح ، فالمراد من كلامه : عدم تعيين محلها ، وأن الترتيب بين الأركان غير واجب ، فتأمله يظهر لك حسن كلام الماوردي .

ورد قول من قال : في فهمه عسر ، إلا أن قوله : بين قراءتهما فيه إضافة (بين) لمفرد مع أنها لا تضاف إلا لمتعدد ، ويغيب بأنه على حذف مضاف أيضاً ، والتقدير : بين قراءة أجزاء أحدهما ، والضمير راجع للخطبتين . انتهى بتصرف^(١) ، فليتأمل فإن الإشكال في محله ؛ إذ حاصله : أنه ليس زائداً على قراءة آية في إحداها ، فالظاهر : أن ما نقله عن النص تأييد له أتى به توطئة لما بعده فقط ، ولذا : قال بعضهم : (إن كلام الماوردي ظاهر ؛ لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشيء من الأركان ؛ فكل موضع أتى بها فيه أجزأته ، والله أعلم)^(٢) .

قوله : (ويسن كونها) أي : قراءة الآية .

قوله : (بعد فراغ الأولى) أي : لتكون في مقابلة الدعاء المختص بالثانية ، ولأن الأولى أحق بالتطوير .

قوله : (وقراءة « ق » في الأولى) عطف على (كونها) أي : ويسن قراءة (سورة ق) بتمامها بعد فراغ الأولى ، ولا يشترط رضا الحاضرين بذلك ، قال البندنجي : (فإن أبي . . . قرأ : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ الآية) .

قوله : (في كل جمعة) أي : فيستحب المواظبة عليها ، قال الأذري : وفيه شيء ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم إنما قرأها أحياناً لاقتضاء الحال ذلك ، أو لعلمه برضا الحاضرين ، أو لعدم اشتغالهم ، ورد الزركشي بأن في « مسلم » : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرؤها في خطبته كل جمعة)^(٣) ، قال الإمام النووي : (فيه دليل على استحباب قراءة « ق » أو بعضها في خطبته كل جمعة ، وأما اشتراط رضا الحاضرين . . فلا وجه له ؛ كما لم يشترطه في قراءة « الجمعة » و « المنافقين » في الصلاة فإن كانت السنة التخفيف)^(٤) .

قوله : (للاتباع) دليل لسن قراءة (ق) والمواظبة عليها كل جمعة ؛ إذ الحديث رواه مسلم عن



(١) انظر « تحفة الحبيب » (١٧٧ / ٢) .

(٢) انظر « حاشية الشبراملي » (٣١٥ / ٢) .

(٣) صحيح مسلم (٨٧٢) .

(٤) شرح صحيح مسلم (١٦١ / ٦) .

(أَلْخَامِسُ : اَلدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ) وَالْمُؤْمِنَاتِ بِأُخْرَوِيٍّ

أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت : (لقد كان تنورنا وتنور رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً ستين أو سنة وبعض سنة ، ما أخذت سورة «ق» والقرآن المجيد » إلا عز لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقرأ كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس)^(١) ، والحكمة في ذلك : أنها مشتملة على البعث والموت والمواعظ الشديدة والزواج الأكيدة .

قوله : (الخامس) أي : من أركان الخطبة ، وهو آخرها .

قوله : (الدعاء) يعني : ما يقع عليه اسم الدعاء كما في « المنهاج »^(٢) .

قوله : (للمؤمنين والمؤمنات) المراد : ألا يقصد إخراجهن ؛ «في» الإيعاب » : (قال الأذري : وظاهر نص « المختصر » يفهم إيجاب الدعاء للمؤمنات ، وعرى عليه كثيرون ؛ أي : كالقاضي والفوراني والغزالي في « الوسيط » ، ثم أخذ - أي : الأذري - من بعض العبارات : أنه يجب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضرن) انتهى ؛ أي : كعبارة « الانصار » : (ويجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ، وكعبارة القاضي أبي الطيب : ويستغفر في الثانية لمؤمنين والمؤمنات) .

قال الشارح : (فإن أراد الأذري بالتعرض ألا يقصد الخطيب إخراجهن ؛ بأن يريد المؤمنين الذكور فقط . . فواضح أن هذا لا يجوز ، وإن أراد تعين لفظ يدل عليهن ولا يكتفي باندراجهن في جميع المؤمنين . . فممنوع ؛ لأن استعمال جمع المذكر مراداً به الجنس الشامل لجميع المؤنث صحيح لغةً واستعمالاً ، فإذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك . . كن داخلات ، ولا يحتاج إلى التصريح مما يدل عليهن بخصوصهن) انتهى .

وفي التنزيل : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ ﴾ ، قال البيضاوي : (التذكير للتغليب ، والإشعار بأن طاعتها لا تقصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جملتهم . .) إلخ ، تأمل^(٣) .

والحاصل : أن التعرض لهن غير واجب ؛ لأن المراد بهن : الجنس الشامل لهن ، ولا يحتاج إلى التصريح بما يدل عليهن ، ولا إلى ملاحظة الجنس أو التغليب ، ولكن لا يجوز إخراجهن ؛ بأن يريد بهن خصوص الذكور ، فافهم ، والله أعلم .

قوله : (بأخروي) هذا نقلوه عن الإمام وأقروه حيث قال : (وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً

(١) صحيح مسلم (٥٢/٨٧٣) .

(٢) منهاج الطالبين (ص ١٣٤) .

(٣) تفسير البيضاوي (١٠٧٩/٢) .

(فِي) (الْخُطْبَةِ) (الثَّانِيَةِ) (لَاتِبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ وَإِنْ أَخْتُصَّ بِالسَّامِعِينَ ؛ نَحْوُ : (رَحِمَكُمُ اللَّهُ) .

بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا ^(١) ، قال القليوبي : (هو المعتمد ، فيجوز كونه عاماً للدينوي والأخروي ؛ كما يدل عليه « غير مقتصر » ^(٢) ، فلو لم يحفظ إلا الدينوي .. فقيل : لا يكفي ، وفيه نظر ، فالأرجح : ما قاله الإطفيحي : أنه يكفي إن لم يحفظ الأخروي ؛ قياساً على ما مر في العجز عن قراءة (الفاتحة) ، بل هنا أولى ، فليتأمل .

قوله : (في الخطبة الثانية) المراد بها : المفعولة ثانياً ولو بعكس الترتيب المعهود في الخطب ، وأما ما نقل عن بعض المتأخرين أنه لو قدم الخطبة الثانية على الأولى كان مكروهاً وأنه أفتى بذلك .. فقد قال العلامة (سم) : (لا حاصل لهذا الكلام ؛ لأن أي خطبة قدمها كانت أولى ، والدعاء فيما قدمه للمؤمنين لا أثر له ، بل لا بد أن يأتي به فيما أخره ؛ لأنه الثانية وفقاً للملبي) ^(٣) .

قوله : (لاتباع السلف والخلف) تعليل لكون الدعاء ركناً من أركان الخطبة وكونه في الثانية ، وعللت أيضاً بأن الدعاء بانخواتيم أليق ، ثم ما تقرر : أن الدعاء من أركان الخطبة هو المذهب ، وقيل : لا يجب ، بل هو مستحب فقط ، وبه جزم الشيخ أبو حامد ، وهو المنصوص في « الإيماء » لأنه لا يجب في غير الخطبة فكذا فيها كالنسيج ، وانتصر له الأذري قال : (لا أعلم على ركنيته دليلاً ولا على تخصيصه بالثانية) .

قوله : (وإن اختص بالسامعين) أي : فإنه يكفي ، بخلاف ما لو خص به الغائبين ؛ كأن قال : اللهم ؛ ارحم زيداً وعمراً وبكراً وكانوا غائبين عن المسجد كما قرره (ع ش) .. فإنه لا يكفي .

قوله : (نحو : رَحِمَكُمُ اللَّهُ) أي : فيكفي ما يقع عليه اسم الدعاء كما مر ، ولا بد من عدم صرفه ، فلو صرف ذلك للرحمة الدينوية .. لم يكف ، قال ابن شرف : (ولو انصرف من خصهم وأقام الجمعة بأربعين غيرهم ولم يدع لهم .. كفى) ، نقله البجيرمي على « الإقناع » ^(٤) ، ويوجه بأن الخطبة قد مضت صحيحة فلا يضر انصراف المخصوصين بالدعاء من غير صلاة ، تأمل .

(١) نهاية المطلب (٥٤٢/٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٢٧٨/١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٤٩/٢) .

(٤) تحفة الحبيب (١٧٧/٢ - ١٧٨) .

(وَشُرُوطُهُمَا) أي : شروط كل منهما : (الْقِيَامُ لِمَنْ قَدَرَ) عليه ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِالضَّابِطِ
السَّابِقِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ .. خطب قاعداً ،

قوله : (وشروطهما) لما فرغ من ذكر أركان الخطبتين .. شرع في ذكر شروطهما ، قال بعض
المحققين : (وجملتها اثنا عشر : الإسماع ، والسماع ، والموالة ، وستر العورة ، وطهارة
الحدث والخبث ، وكونهما بالعربية ، وكون الخطيب ذكراً ، والقيام فيهما لقادر عليه ، والجلوس
بينهما بالطمأنينة ، وتقديمهما على الصلاة ، ووقوعهما في وقت الظهر وغي خطة أبنية ، ولا يشترط
في سائر الخطب إلا الإسماع والسماع ، وكون الخطيب ذكراً ، وكون الخطبة عربية) انتهى
ملخصاً^(١) ، وغالبها مذكور في كلام المصنف .

قوله : (أي : شروط كل منهما) أي : من الخطبتين ، فلا يكون بعض الشروط مختصاً بالأولى
ولا بالثانية .

قوله : (القيام لمن قدر عليه) عدّ القيام والجلوس هنا شرطين ؛ لأنهما ليسا بجزء من الخطبة ؛
إذ هي الذكر والوعظ ، وفي الصلاة ركنين ؛ لأنهما من جملة الأعمال ، وهي تكون أذكراً وغير
أذكار ، قاله في « شرح الإرشاد » أي : لما كان مسمى الخطبة الأنوال فقط .. جعلوا القيام
والجلوس بينهما شرطين لهما ، بخلاف الصلاة ؛ لأن مسماها شرعاً الأنوال والأفعال كما مر فعدا
من أركانها ، تأمل .

قوله : (للاتباع) دليل لاشتراط القيام ، والحديث رواه مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله
عنهما^(٢) ، وسيأتي نقل لفظه .

قوله : (فإن عجز عنه) أي : عجز الخطيب عن القيام ، تفريع على قول المصنف : (لمن قدر
عليه) .

قوله : (بالضابط السابق في صلاة الفرض) أي : ضابط العجز عن القيام المذكور في الركن
الثالث من أركان الصلاة ، وعبارته هناك مع المتن : (فإن لم يقدر على القيام في الفرض ؛ بأن
لحقته مشقة شديدة لا تحتمل في العادة كدوران رأس راكب السفينة .. قعد كيف شاء ..) إلخ .

قوله : (خطب قاعداً) أي : بأي كيفية من كيفية القعود السابقة ، وانظر الأفضل منها هل
الافتراش أو التورك أو غيرهما ؟ والأقرب : الأول حيث سهل عليه ذلك ؛ ويدل له : تشبيههم لها
بالصلاة ، فليتأمل وليراجع .

(١) انظر « حاشية الشرواني » (٤٥٠/٢) .

(٢) صحيح مسلم (٣٥/٨٦٢) .

فإن عجزَ عن ذلك .. فمُضطجِعاً ، ويجوزُ الاقتداءُ به وإن لم يتبينْ عُذرُهُ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ معذورٌ ،
فإن بانَتْ قدرتهُ .. لم يُؤثِّرْ ،
.....

- قوله : (فإن عجز عن ذلك) أي : عن القعود بالضابط السابق أيضاً .
- قوله : (فمُضطجِعاً) أي : فيخطب حال كونه مضطجِعاً كالصلاة كما في « النهاية » وغيرها^(١) ، قال (ع ش) : (يؤخذ من تشبيهه بالصلاة - يعني : المفروضة - : أنه إن عجز عن الاضطجاع .. خطب مستلقياً) انتهى^(٢) ، وفي (سم) والبصري ما يوافقه^(٣) .
- قوله : (ويجوز الاقتداء به) أي : بالخطيب الجالس أو المضطجع ، قال القليوبي : (والحال أنه صلى قائماً كما يدل له ما بعده ، ولا يجب سؤاله عن قعوده في الخطبة ولا عن كونه مخالفاً في المذهب أو لا) ، تأمل^(٤) .
- قوله : (وإن لم يتبين عذره) أي : الخطيب القاعد أو المضطجع ، فلا فرق بين أن يقول : لا أستطيع القيام وأن يسكت ، قال (ع ش) : (بحث الأسنوي اختصاص هذا بالفقيه الموافق كما في نظائره . انتهى « عميرة » ، وظاهر إطلاق الشارح خلافه) ، فليتأمل^(٥) .
- قوله : (لأن الظاهر : أنه معذور) أي : في قعوده أو اضطجاعه ، قال الشيخ عميرة : (لو علموا بحاله قبل الصلاة .. فالظاهر : أن الخطبة صحيحة)^(٦) .
- قوله : (فإن بانَتْ قدرته) أي : على القيام مثلاً .
- قوله : (لم يؤثر) أي : في صحة الخطبة ، قال البيجوري : (سواء كان من الأربعين أو زائداً عليهم عند الرملي ، واشترط الزيايدي كونه زائداً على الأربعين ، بخلاف ما لو صلى من قعود وتبين أنه كان قادراً على القيام في الصلاة .. فإنها لا تصح ، والفرق : أن الخطبة وسيلة والصلاة مقصود ، ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد) انتهى^(٧) ، واستظهر (ع ش) مقالة الزيايدي^(٨) ، والعلامة (سم) مقالة الرملي قال : أي : (سم) : (فانظر : هل يجري نظير ذلك

(١) نهاية المحتاج (٣١٨/٢) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٣١٨/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحف : (٤٥١/٢) .

(٤) حاشية قليوبي (٢٧٩/١) .

(٥) حاشية الشيراملسي (٣١٨/٢) .

(٦) حاشية عميرة (٢٧٩/١) .

(٧) حاشية الباجوري على ابن ناسم (٣٢٢/١) .

(٨) حاشية الشيراملسي (٣١٨/٢) .

وَالأَوَّلَى لِلْعَاجِزِ الْإِسْتِنَابَةُ . (وَكَوْنُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ) وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ أَعْجَمِيَيْنِ ؛ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ ، فَإِنْ أَمَكْنَ تَعَلُّمُهُمَا بِهَا

كله في ترك الجلوس بينهما ؟)^(١) ، قال الشرواني : (قضية ما يأتي : الجريان ، والله أعلم)^(٢) .
قوله : (والأولى للعاجز) أي : عن القيام مثلاً .

قوله : (الاستنابة) أي : أن يستناب في الخطبة كالصلاة قادراً على القيام ليكون على أكمل الأحوال ، قال باعشن : (ولو علم بعضهم قدرته . . صحت جمعة الباقيين إن تم بهم العدد)^(٣) .

قوله : (وكونهما) أي : الخطبتين ، قال في « النهاية » : (المراد بهما : أركانهما)^(٤) .
قوله : (بالعربية) أي : باللغة العربية ، وهذا إنما يشترط في الأركان فقط دون ما عداها كما في « التحفة » وغيرها^(٥) ، قال (سم) : (يفيد : أنه لو كان ما بين أركانها بغير العربية . . لم يضر ، ويجب وفقاً للرمل أن محله : إذا لم يطل الفصل بغير العربي وإلا . . ضرر لإخلاله بالموالاتة ؛ كالسكوت بين الأركان إذا طال بجامع أن غير العربي لغو لا يحسب ؛ لأن غير العربي لا يجزئ مع القدرة على العربية فهو لغو) ، قال (ع ش) : (والقياس : عدم الضرر مطلقاً ، ويفرق بينه وبين السكوت بأن في السكوت إعراضاً عن الخطبة بالكلية ، بخلاف غير العربي ؛ فإن فيه وعظاً في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة) ، تأمل^(٦) .

قوله : (وإن كان الكل أعجميين) أي : غير عارفين بالعربية ، والأولى : إذا كان بعضهم عرّفها ؛ لما سيأتي .

قوله : (لاتباع السلف والخلف) تعليل لاشتراط كون الخطبة عربية ، وعلل أيضاً بأنها ذكر مفروض فيشترط فيه ذلك كتكبيرة الإحرام .

قوله : (فإن أمكن تعلمهما) أي : الخطبتين .

قوله : (بها) أي : بالعربية ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصر ؛ كما يعلم مما مر في (مبحث تكبيرة الإحرام) ، قال (سم) : (لو لحن في الأركان لحناً يغير المعنى أو أتى بمخل آخر ؛ كإظهار

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٥١/٢) .

(٢) حاشية الشرواني (٤٥٢/٢) .

(٣) بشرى الكريم (ص ٣٩٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٣١٦/٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٥٠/٢) .

(٦) حاشية الشبرايملي (٣١٧/٢) .

خُوطِبَ بِهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَى الْكِفَايَةِ وَإِنْ زَادُوا عَلَى الْأَرْبَعِينَ ،

لام الصلاة . . هل يضر كم في التشهد ونحوه في الصلاة ؟ فيه نظر ^(١) .

قال (ع ش) : (والأرب : عدم الضرر في الثانية ؛ إلحاقاً لها بما لو لحن في « الفاتحة » لحناً لا يغير المعنى ، ويفرق بينه وبين التشهد بأن التشهد ورد فيه ألفاظ بخصوصها لا يجوز إبدالها بغيرها ؛ كما لو أبدل النبي بالرسول فقوي شبهه بـ « الفاتحة » ولا كذلك الخطبة . . فإنه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها ، وأما الأولى . . فالأقرب فيها : الضرر ؛ لأن اللحن حيث غير المعنى . . خرجت الصيغة عن كونها حمداً وصارت أجنبية فلا يعتد بها ، ومن ثم جعل المغير للمعنى في الصلاة مبطلاً لها سواء كان اللحن في « الفاتحة » وغيرها) ، فلي تأمل ^(٢) .

قوله : (خوطب به) أي : بتعلم الخطبتين بالعربية .

قوله : (جميع أهل البلد على الكفاية وإن زادوا على الأربعين) أي : بناء على ما عليه الجمهور : أن فرض الكفاية يخاطب به الكل ويسقط بفعل البعض ، وهذا هو المعتمد خلافاً لما في « المجموع » ^(٣) ، وعبرة « المحلي » : (ويجب أن يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية ، فإن مضت مدة إمكان التعلم ولم يتعلمها أحد منهم . . عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم ، بل يصلون الظهر ، هذا ما في « شرح المذهب » ، وهو مبني على أن فرض الكفاية على البعض ، وهو المختار ، وما في « الروضة » كـ « أسلها » من أنه يجب أن يتعلمها كل واحد منهم وأنهم إن لم يتعلموا عصوا . . مبني على قول الجمهور : إن فرض الكفاية على الجميع ، ويسقط بفعل البعض - أي : وهو المعتمد - وسقطت لئلا « كل » من بعض نسخ « الشرح » - أي : « العزيز » - ويدل عليها : ضمير الجمع في : « لم يعلموا » ، ومعناه : انتفى التعلم عن كل واحد) انتهى ^(٤) ، فهو من باب عموم السلب لا من سلب العموم .

قال القليوبي : (لأنه يزعم على عدم إسقاطها أن فرض الكفاية يجب على واحد ولا يسقط إلا بفعل الجميع ولا قائل به ، وبذلك بطل قول الأسنوي : إن ما في « الروضة » غلط) انتهى ^(٥) ؛ أي : فتخليطه تمسكاً بما في بعض نسخ « الشرح » المذكور لقول « الروضة » : (كل) هو الغلط ، تأمل .

(١) حاشية ابن قاسم على التلحة (٤٤٥ / ٢) .

(٢) حاشية الشبرايملي (٣٨ / ٢) .

(٣) المجموع (٤٤١ / ٤) .

(٤) كنز الراغبين (٢٧٨ - ٢١٩) .

(٥) حاشية قليوبي (٢٧٩ / ١) .

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا . . عَصَوْا وَلَا جُمُعَةٌ لَهُمْ ، بَلْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ . وفائدة الخطبة بالعربية وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا الْقَوْمُ : أَلْعِلْمُ بِالْوَعظِ

قوله : (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا) أي : فلم يتعلموها بالعربية ، وعبرة « التحفة » : (وإن أمكن تعلمها . . وجب على كل منهم ، فإن مضت مدة إمكان تعلم واحد منهم ولم يتعلم . . عصوا كلهم)^(١) .

قوله : (عصوا) أي : جميع أهل البلد المخاطبين بذلك ، قال القليوبي : (صريحه : أنه لا يكفي عنهم تعلم نحو صبي وعبد ، وقال بعضهم بالاكْتفاء ؛ لصحة خطبتهما بهم وإمامتهما لهم)^(٢) .

قوله : (ولا جمعة لهم) أي : لانْتفاء شرط صحتها .

قوله : (بل يصلون الظهر) ظاهره : ولو في أول الوقت ، وأنهم لا يلزمهم السعي إلى الجمعة في بلد سمعوا النداء منه ، وأنه لا يسقط عنه وجوب التعلم بسماعه ، فراجعه وحرره . انتهى قليوبي^(٣) .

قال الشرواني : (ما استظهره أولاً مبني على كفاية اليأس العادي ، وهو ما اعتمده الرملي والخطيب ، وأما معتمد الشارح من اشتراط اليأس الحقيقي . . فلا بد من ضيق الوقت) . انتهى بتصرف^(٤) .

قوله : (وفائدة الخطبة بالعربية . .) إلخ ، هذا جواب عن سؤال ناشئ من قوله المار : (وإن كان الكل أعجميين) ، وقد أجاب بهذا الجواب القاضي فإنه سئل : ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم ؟ فقال : إن فائدتها . . إلخ .

قوله : (وإن لم يعرفها القوم) أي : والحال أن القوم الأعجميين لم يعرفوها ولم يفهموها ، فالواو حالية و (إن) وصلية .

قوله : (العلم بالوعظ) أي : مع كون العربية هي الأصل ، فلا يرد مثل ذلك في غير العربية . قليوبي^(٥) .

(١) تحفة المحتاج (٤٥٠ / ٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٢٧٨ / ١) .

(٣) حاشية قليوبي (٢٧٨ - ٢٧٩) .

(٤) حاشية الشرواني (٤٥١ / ٢) .

(٥) حاشية قليوبي (٢٧٩ / ١) .

مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ؛ إِذِ الشَّرْطُ سَمَاعُهَا لَا فَهْمُ مَعْنَاهَا ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَعَلُّمُهَا . . خَطَبَ وَاحِدٌ بَلْغَتِهِ
وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا الْقَوْمُ ،

قوله : (من حيث الجملة) أي : في غير هذه الصورة ، كذا قيل ، قال البجيرمي على
« الإقناع » : (والظاهر : أن المراد : أن يعرف بقرينة أنه واعظ وإن لم يعرف ما وعظ به)
انتهى^(١) ، وأصله في « اشوبري » فإنه قال : (كأن معناه : أنهم يعلمون أنه يعظهم ولا يعلمون
الموعوظ به) ، قال الحلبي : (وقد يقال : هذا يأتي في الخطبة بغير العربية إلا أنه خلاف فعل
السلف والخلف) انتهى ، ومرآناً عن القليوبي غير هذا الجواب .
قوله : (إذ الشرط سماعها) أي : الخطبة .

قوله : (لا فهم معنادا) أي : فقد صرحوا فيما إذا سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها . . أنها
تصح . « مغني »^(٢) .
قوله : (وإن لم يمكن تعلمها) أي : الخطبة بالعربية ، وهذا مقابل قوله المار : (فإن
تعلمها . . .) إلخ .

قوله : (خطب واحد بلغته) هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الأركان ، أما هي . . ففيه
نظر ؛ لما تقرر في الصلاة : أن القرآن لا يترجم عنه ، فليُنظر ماذا يفعل حينئذ . (سم)^(٣) ،
وينبغي أن يأتي فيه ما في الصلاة في هذه الحالة من كونه يأتي بدلها بذكر ثم بدعاء ثم وقفة بقدرها .
شوبري .

قوله : (وإن لم يعرفها القوم) أي : لم يعرفوا لغة هذا الخطيب ، ومقتضاه : أن الخطيب لو
أحسن لغتين مثلاً غير عربيتين ؛ كرومية وفارسية وباقي القوم إنما يحسن إحداهما فقط . . جازله أن
يخطب باللغة التي لا يحسنونها ؛ وقد يؤيده قوله السابق : (وفائدة الخطبة بالعربية . . .) إلخ ،
ونقل عن الزيايدي ما يوافقه ، لكن نظر (ع ش) واستظهر : أن الخطبة لا تجزىء إلا باللغة التي
يحسنها القوم ، ولا يعارضه صحة الخطبة العربية ، بل وجوبها بها حيث أحسنها دونهم ؛ لأنها
الأصل فوجبت مراعاته ، بخلاف غيرها من اللغات ؛ فحيث وجد لبعضها مرجح كفهم القوم لها . .
قدم على غيره ، فلي تأمل^(٤) .

(١) تحفة الحبيب (١٧٨/٢) .

(٢) مغني المحتاج (٤٢٨/١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٥٠-٤٥١) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٣١٧/٢) .

فَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ التَّرْجَمَةَ .. فلا جمعةَ لَهُمْ ؛ لانتفاء شَرْطِهَا . (٢) كَوْنُهُمَا (بَعْدَ الزَّوَالِ) لِلاتِّبَاعِ ،

قوله : (فَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ) أي : من القوم .

قوله : (الترجمة) أي : عن شيء من أركان الخطبة كما تقدم عن (سم) في قوله : (حتى لو لم يحسن الخطبة .. سقطت كالجمعة) . (ع ش)^(١) .

قوله : (فلا جمعة لهم) أي : فلا تصح منهم الجمعة .

قوله : (لانتفاء شرطها) أي : وهي الخطبة ، قال (سم) : (هل يشترط في الخطبة تمييز فروضها من سنتها ؟ فيه ما في الصلاة في العامي وغيره من التفصيل المترر عن « فتاوى الغزالي » وغيره) .

قوله : (وكونهما) أي : الخطبتين .

قوله : (بعد الزوال) أي : في وقت الظهر من يومها يقيناً أو ظناً ، ولو عبر بذلك .. لكان أولى ، قيل : (لو هجم وخطب فبان في الوقت .. صح) انتهى^(٢) ، وهو مقتضى عدم اشتراط النية ، لكن قال (سم) : بعدم الصحة ؛ لأنهما وإن لم تحتاجا إلى نية لكنهما منزلتان منزلة ركعتين فأشبهتا الصلاة ، قال البجيرمي : (وهذا هو المعتمد)^(٣) .

قوله : (للاتِّباع) أي : رواه البخاري عن السائب بن يزيد ، قال : (كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما)^(٤) .

وفي « البخاري » عن أنس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة بعد الزوال)^(٥) ، وروي : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب بعد الزوال)^(٦) ، قال في « المجموع » في (باب هيئة الجمعة) : (ومعلوم : أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال ، وكذا جميع الأئمة في جميع الأمصار ، ولو جاز تقديمها .. لقدمها النبي صلى الله

(١) حاشية الشيراملسي (٣١٧/٢) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٣١٨/٢) .

(٣) التجريد لنفع العبيد (٣٨٩/١ - ٣٩٠) .

(٤) صحيح البخاري (٩١٢) .

(٥) صحيح البخاري (٩٠٤) .

(٦) انظر « التلخيص الحبير » (١٠٠٦/٣) .

(وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا) لِلاتِّبَاعِ ، (بِالطَّمَأْنِينَةِ) فِيهِ وَجُوبٌ ، كَمَا فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، هَذَا فِي الْقَائِمِ إِنْ أَمَكَنَهُ الْجُلُوسُ ، وَإِلَّا . . فَصَلَ بِسَكْتَةٍ ،

عليه وسلم ؛ تخفيفاً على المبكرين وإيقاعاً لها في أول الوقت (. « مغني »^(١)) .
قوله : (والجلوس بينهما) أي : بين الخطبتين ، خلافاً للأئمة الثلاثة رضي الله عنهم حيث قالوا : إن الجلوس بينهما ليس بشرط^(٢) .

قوله : (للاتباع) رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا)^(٣) ، قَالَ فِي « حَوَاشِي الرُّوضِ » : (وَلَأنَّ بِهِ يَحْصُلُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا)^(٤) .

قوله : (بالطمأنينة فيه) أي : في الجلوس بينهما ، فلو طول هذا الجلوس . . بطلت خطبته ؛ لِمَا يَأْتِي : أَنَّ الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَوَّلَ بَعْضُ الْأَرْكَانِ بِمُنَاسَبٍ لَهُ .
قوله : (وجوباً) أي : فلو ترك أصل الجلوس أو الطمأنينة فيه . . لم تصح خطبته ؛ إِذْ الشُّرُوطُ يَضُرُّ الْإِخْلَالَ بِهَا وَلَوْ مَعَ السَّهْوِ ، كَذَا نَقَلَ عَنِ الرَّمْلِيِّ ، فَلْيَتَأَمَّلْ^(٥) .

قوله : (كما في الجلوس بين السجدين) أي : قِياساً عَلَيْهِ ، وَفِي « الْجَوَاهِرِ » : لَوْ لَمْ يَجْلِسْ . . حَسْبَتْ وَاحِدَةٌ ، فَيَجْلِسُ وَيَأْتِي بِثَلَاثَةٍ ؛ أَيْ : بِاعْتِبَارِ الصُّورَةِ ، وَإِلَّا . . فَهِيَ الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّ الَّتِي كَانَتْ ثَانِيَةً صَارَتْ بَعْضًا مِنَ الْأَوَّلَى فَلَا نَظَرَ فِي كَلَامِهَا ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ .
نعم ؛ إِنْ كَانَ النَّظَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُهُ الثَّانِيَةَ الشَّامِلَةَ لِنَحْوِ الدَّعَاءِ لِلْإِسْلَامِ . . فَلَهُ اتِّجَاهٌ مِنْ حَيْثُ بَعْدَ إِحْقَاقِهِ بِالْأَوَّلَى دَعِ الْإِجْمَاعُ الْفَعْلِيَّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُحَلَّةٍ ، وَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ تَابِعًا فَاعْتَفَرَ .
« تحفة »^(٦) .

قوله : (هذا) أي : اشتراط الجلوس بين الخطبتين .
قوله : (في القائم إن أمكنه الجلوس) أي : بَأَنَّ لَمْ يَشَقَّ عَلَيْهِ مُشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ .
قوله : (وإلا) أي : إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْجُلُوسُ .
قوله : (فصل بسكتة) يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ فِي « شَرْحِ الْعِبَابِ » : أَنَّهُ يَشْتَرُطُ أَذْنَى زِيَادَةٍ فِي

(١) مغني المحتاج (١/٤٢٨-٤٢٩) .

(٢) انظر « مراقي الفلاح » (ص ٤٢٧) ، و« حاشية الدسوقي » (١/٣٨٢) ، و« العدة في شرح العمدة » (١/١٤٩) .

(٣) صحيح مسلم (٨٦٢) .

(٤) حواشي الرملي على شرح الروض (١/٢٥٧) .

(٥) انظر « التجريد لنفع العبيد » (١/٣٩٠) .

(٦) تحفة المحتاج (٢/٤٥٢) .

وكذا مَنْ يخطُبُ جالساً لعجزه ، ولا يكفيه الفصلُ بالاضطجاع ، ويُندبُ كَوْنُ الْجُلُوسِ ونحوه بقدر (سورة الإخلاص)

السكوت على سكتة التنفس والعي . (سم)^(١) .

قوله : (وكذا من يخطب جالساً لعجزه) أي : عن القيام فإنه يفصل بين الخطبتين بالسكتة المذكورة ، وكذا المستلقي ؛ ففي هذه الصور الثلاث يجب الفصل بالسكتة .

قوله : (ولا يكفيه) أي : كلاً من الخطيب القائم العاجز عن الجلوس والخطيب الجالس العاجز عن القيام والمستلقي كذلك .

قوله : (الفصل بالاضطجاع) ظاهره : ولو مع السكوت ، وهو ظاهر ، ويوجه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين والجلوس بينهما ، فإذا عجز عن القيام . . سقط ، وبقي الخطاب بالجلوس ؛ ففي الاضطجاع ترك للواجب مع القدرة عليه ، لكن في (سم) ما يخالفه حيث قال : (كأن المراد : الاضطجاع من غير سكتة) . (ع ش)^(٢) ، قال الشرواني : (وفيه : أن كلام « سم » فيمن خطب جالساً وليس واجبه بين الخطبتين الجلوس بل السكتة ، فتحصل ولو مع الاضطجاع ، ولذا : جرى شيخنا على ما قاله « سم » فقال : فلا يكفي الاضطجاع ما لم يشمل على سكتة ، وإلا . . كفى) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (ويندب كون الجلوس) أي : الفاصل بين الخطبتين .

قوله : (ونحوه) أي : وهي السكتة .

قوله : (بقدر « سورة الإخلاص ») هل يسكت فيه أو يقرأ أو يذكر ؟ سكتوا عنه ، وفي « صحيح ابن حبان » : أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه^(٤) ، نقله في « النهاية » عن الأذري وأقره^(٥) ، وهو ظاهر بالنسبة لمن خطب قائماً قادراً على الفصل بين خطبتيه ، وأما الجالس والعاجز عن الجلوس . . فلا ؛ لأن واجبه السكوت ، اللهم إلا أن يقال : المراد به : عدم الإسماع فيشمل ما لو أسر ، قال بعضهم : (ويسن كون ما يقرؤه « الإخلاص »)^(٦) ، قال في « الإيعاب » : (لم أر من تعرض لندبها بخصوصها ، ويوجه بأن السنة قراءة شيء من القرآن ، وهي أولى من غيرها ؛

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٥٢/٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣١٨/٢) .

(٣) حاشية الشرواني (٤٥٢/٢) .

(٤) صحيح ابن حبان (٢٨٠٣) عن سيدنا جابر بن سمرة رضي الله عنه .

(٥) نهاية المحتاج (٣١٨/٢) .

(٦) انظر « حاشية الشبراملسي » (٣١٨/٢) .

(وَإِسْمَاعُ الْعَدَدِ الَّذِي تَنْعَقِدُ بِهِ) الْجُمُعَةُ ؛ بَأَنْ يَرْفَعَ الْخَطِيبُ صَوْتَهُ بِأَرْكَانِهِمَا حَتَّى يَسْمَعَهَا تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ غَيْرُهُ كَامِلُونَ ، فَلَا بَدْءَ مِنَ الْإِسْمَاعِ وَالسَّمَاعِ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

لمزيد ثوابها وفضائلها وخصوصياتها) انتهى ، ولهذا : جزم في « التحفة » حيث قال : (يشتغل فيه بالقراءة ؛ للخبر الصحيح بذلك ، والأفضل : « سورة الإخلاص ») انتهى ، تأمل^(١) .

قوله : (وإسماع العدد) من إضافة المصدر إلى مفعوله ؛ أي : إسماع الخطيب إياه أركان الخطبتين ، قال في « المصباح » : (وأسمنت زيدا ؛ أبلغته)^(٢) .

قوله : (الذي تنعقد به الجمعة) أي : بخلاف من لا تنعقد به .

قوله : (بأن يرفع الخطيب صوته) تصوير للإسماع .

قوله : (بأركانها) أي : الخطبتين لا جميع الخطبة كما في « التحفة »^(٣) ، قال (ع ش) : (مفهومه : أنه لا يضر الأسرار بغير الأركان ، وينبغي أن محله : إذا لم يطل به الفصل ، وإلا . . . ضرر كالسكوت) انتهى^(٤) ، وفيه نظر ؛ إذ الفرق بين السكوت والإسرار جلي .

قوله : (حتى يسمعها) أي : أركان الخطبتين .

قوله : (تسعة وثلاثون غيره) أي : غير الخطيب ، فلا يكفي الأسرار بالخطبة كالأذان للجماعة ، ولا استماع دون تسعة وثلاثين ، ولا من لا تنعقد به الجمعة ، أما الخطيب نفسه . . فلا يشترط إسماعه ولا سماعه ؛ لأنه وإن كان أصم يعلم ما يقوله .

قوله : (كاملون) أي : مستوفون لشروط الصحة السابقة ؛ لأن المقصود من الخطبة : الوعظ وهو لا يحصل إلا بالإسماع .

قوله : (فلا بد من الإسماع والسماع بالفعل لا بالقوة) أما الإسماع . . فبالاتفاق ، وأما السماع . . فهو ما اعتمده الشارح في كتبه ، وعبرة « التحفة » : (ويعتبر على الأصح عند الشيخين وغيرهما : سماعهم لها بالفعل لا بالقوة ، فلا تجب الجمعة على أربعين بعضهم أصم ، ولا تصح مع وجود لغط يمنع سماع ركن على المعتمد فيهما وإن خالف فيه كثيرون أو الأكثرون فلم يشترطوا إلا الحضور فقط ، وعليه يدل كلام الشيخين في بعض المواضع) انتهى^(٥) ، وهو الذي اعتمده

(١) تحفة المحتاج (٤٦٣/٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (سمع) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٥٢/٢) .

(٤) حاشية الشيرازي (٣١٨/٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٥٢/٢ - ٤٥٣) .

ولو كَانَ الْخُطِيبُ أَصَمًّا . لَمْ يُشْتَرَطْ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَرْبَعِينَ . وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْخُطِيبِ مَعْنَى أَرْكَانِ الْخُطْبَةِ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ

الرملي قال : (إذ لو كان سماعهم بالفعل واجباً . لكان الإنصات متحتماً)^(١) .

قوله : (ولو كان الخطيب أصم) اسم فاعل من الصمم ، قال في « القاموس » : (الصمم محرّكة : انسداد الأذن وثقل السمع ، صم يصم بفتحهما ، وصمم بالكسر نادر ، صمّاً وصمماً وأصم وأصمّه الله فهو أصم ، الجمع : صم - أي : كحمر - وصمان) انتهى^(٢) .
والأولى للشارح : الإتيان بالفاء بدل الواو ؛ لأنه مفرع على قوله : (حتى يسمعها تسعة وثلاثون . . .) إلخ ، تأمل .

قوله : (لم يشترط أن يسمع نفسه) أي : فيصح خطبته وإن لم يسمعها ؛ لأنه يعلم ما يقول .
قوله : (على الأوجه) أي : خلافاً لصاحب « الطراز » حيث قال : (إسماع ما يجب لأربعين من أهل الكمال ، فلو أسمعها تسعة وثلاثين . . لم يكف إلا أن يكون أصم) انتهى .
قوله : (وإن كان من الأربعين) أي : فما اقتضاه كلامهم : يشترط في الخطيب إذا كان من الأربعين أن يسمع نفسه ، حتى لو كان أصم . . لم يكف فلا يخفى بعده ، بل قال جمع من المحققين : (لا معنى له ؛ لأن الشخص يعرف ما يقول وإن لم يسمعه ، ولا معنى لأمره بالإنصات لنفسه) ، تأمل^(٣) .

قوله : (ولا يشترط معرفة الخطيب معنى أركان الخطبة) أي : فضلاً عن غير الأركان ، وهذا لا ينافي ما سبق عن ابن قاسم : أنه يأتي في اعتبار التمييز بين الأركان وغيرها هنا ما مر . . . إلخ كما هو ظاهر .

قوله : (خلافاً للزركشي) أي : حيث قال : (ولو كان الخطيب لا يعرف معنى أركان الخطبة . . فالظاهر : أنه لا يجوز) انتهى .

قال في « الأسنى » : (وفيما قاله نظر ، بل الوجه : الجواز ؛ كمن يزم بالقوم ولا يعرف معنى « الفاتحة ») انتهى^(٤) .

ثم ما ذكر من أن المخالف هو الزركشي كذا في غيره ، ومقتضى العبارة المذكورة : أنه بحث منه

(١) نهاية المحتاج (٣١٩/٢) .

(٢) القاموس المحيط (١٩٨/٤) ، مادة : (صمم) .

(٣) انظر « مغني المحتاج » (٤٢٩/١) .

(٤) أسنى المطالب (٢٥٨/١) .

(وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا) أي : بين كلمات كلٍّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ (وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ) لِلاتِّبَاعِ

على القاعدة المشهورة : أنه حيث قال : (فالظاهر كذا) . . فهو من بحثه ، ثم رأيت في « النهاية » التصريح به حيث قال : (وما بحثه الزركشي . . .) إلخ^(١) ، لكن في « التحفة » أن المخالف في ذلك القاضي ، وعبارتها : (وأما إيجابه ؛ أعني : القاضي فهم الخطيب لأركانها . . فمردود بأنه يجوز أن يؤم وإن لم يعرف القراءة ، وسواء في ذلك من هو من الأربعين والزائد عليهم) انتهى بالحرف^(٢) ، فبحث الزركشي موافق لقول القاضي ، فافهم .

قوله : (والولاء بينهما) هذا وإن علم مما مر في مسألة الانقضااض . . لم يذكر هناك بعنوان الشرطية ؛ فلا تكرر في كلامه أصلاً ؛ لأنه في مقام سرد الشروط ، خلافاً لمن توهمه ، فليتأمل .
قوله : (أي : بين كلمات كل من الخطبتين) أي : فلا يطيل الفصل بين ركنين من أركانها ، ولا بين الركن الأخير من لأولى وبين الجلوس بينهما ، وكذا لا يطيل الفصل بالجلوس أو السكوت بين الخطبتين ، قال في « لتحفة » : (بالآ يفصل طويلاً عرفاً بما لا تعلق له بما هو فيه فيما يظهر من نظائره ، ثم رأيت بعضهم فصل فيما إذا طوّل القراءة بين أن يكون فيها وعظ ؛ فلا تقطع ، وإلا . . فتقطع ، وبعضهم أطلق القطع ؛ وهو غفلة عن كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ « ق » في خطبته) ، فتدبره^(٣) .

قوله : (وبينهما وبين الصلاة) أي : فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة ، قال في « التحفة » : (ومر اختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بأقل مجزئ ، فلا يبعد الضبط بهذا هنا ويكون بياناً للعرف ، ثم رأيتهم عبروا بأن الخطبة والصلاة مشبهتان بصلاتي الجمع وهو صريح فيما ذكرته ، ومر في مسائل الانقضااض ما يؤيد ذلك) انتهى^(٤) .

قوله : (للاتباع) دليل لاشتراط الولاء ، وأيضاً : فإن للموالاة أثراً في استمالة القلوب ، ولو ابتدأ الخطيب في سرد الأركان ؛ أي : ذكرها متتابعة ثم أعادها مبسطة ؛ كأن قال : الحمد لله ، والصلاة على رسول الله . أوصيكم بتقوى الله ، قال الله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ الآية ، الحمد لله الذي . . . إلخ ، فإن قصر ما أعاده بحيث لم يعد فصلاً مضراً . . حسب ما أتى به أولاً من سرد الأركان ، وإلا . . حسب ما أعاده وألغى ما سرده أولاً ، كذا أفتى به الشهاب الرملي .

(١) نهاية المحتاج (٣١٩/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٥١/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٥٧/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٥٧/٢) .

(وَطَهَارَةُ الْحَدَّثَيْنِ) الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ ، (وَطَهَارَةُ النَّجَاسَةِ) فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ ، (وَالسُّتْرُ) لِلْعَوْرَةِ ؛

قال العلامة (سم) : (ينبغي أن يعتد بما أتى به أولاً مطلقاً طال الفصل أم لا ؛ لأن ما أتى به ثانياً بمنزلة إعادة الشيء للتأكيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر) .

قال (ع ش) : (ويؤخذ من هذا : تقييد ما تقدم من عدم أجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما إذا لم يسرد الخطيب الأركان أولاً ، وإلا .. أجزأ ، وهو ظاهر ، ومن قوله : بمنزلة إعادة... إلخ ، أنه لو صرفها بغير الخطبة .. لم يعتد به) تأمل^(١) .

قوله : (وطهارة الحدثنين الأصغر والأكبر) أي : بخلاف السامعين لا تشترط طهارتهم ولا سترهم كما نقله الأذرعى عن بعضهم واستغرب من شرط ذلك ، ولو رأينا حنفياً مس فرجه مثلاً ثم خطب .. هل تصح أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب بل المتعين : عدم الصحة ؛ لأنه وإن لم يكن بين القوم والخطيب رابطة كرابطة الإمام والمأموم في الاقتداء لكنه يؤدي إلى فساد نية المأموم ؛ لاعتقاده حين النية أنه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده ، أفاده (ع ش) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (وطهارة النجاسة) أي : الغير المعفو عنها كما هو ظاهر .

قوله : (في الثوب والبدن والمكان) أي : كالمنبر ، فلا تصح الخطبة مع قبض حرفه وعليه نجاسة تحت يده ؛ كزرق الطير مطلقاً ، ولا في محل آخر إن كان المنبر ينجر بجره ، ومن النجاسة : العاج المصنوع على المنابر ؛ لتنجسها ، كذا قيل ، قال البحيري نقلاً عن الرملي : (والمعتمد : الصحة إذا كان في جانب المنبر نجاسة ليست تحت يد القابض سواء كان المنبر ينجر بجره أم لا ؛ لأن علوه عليه مانع من جره عادة ، ويفرق بينه وبين القابض لطرف شيء على نجس لم يتحرك بحركته ؛ بأن صلاة القابض المذكور إنما بطلت لحمله ما هو متصل بنجس ، ولا يتخيل في مسألتنا أنه حامل المنبر) ، فتأمل^(٣) .

قوله : (والستر للعورة) أي : في الخطبتين ، بخلاف الجلوس بينهما فإنه لا يشترط فيه الستر ولا الطهر ، قاله الشوبري ، ولعل مراده بـ (الخطبتين) : أركانهما ؛ ليوافق ما سيأتي في الشرح ، وقد قال (ع ش) : (إن جميع الشروط التي ذكرها إنما تعتبر في الأركان خاصة) ، فليتأمل^(٤) .

(١) حاشية الشبراملسي (٣١٧/٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٢٤/٢) .

(٣) تحفة الحبيب (١٧٩/٢) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٣٢٣/٢) .

لِلاتِّبَاعِ ، وكما في الصلاة ، فلو أحدث في الخطبة . . استأنفها وإن سبقه الحدث وقصر الفصل ، بخلاف ما لو أحدث بينهما وبين الصلاة وتطهر عن قرب ؛ لأنهما مع الصلاة عبادتان مستقلتان ،

قوله : (للاتِّباع) أي : لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة ، فالظاهر : أنه كان يخطب وهو متطهر - أي من الحدث والخبث - مستور ، قاله في « التحفة »^(١) ، وبه يعلم : أنه دليل لكل الشروط الثلاثة .

قوله : (وكما في الصلاة) أي : وقياساً عليها ، دليل أيضاً لكل منها .

قوله : (فلو أحدث في الخطبة) أي : في أثناء قراءتها ، وهذا تفرع على اشتراط الطهارة من الحدث فقط ، ولم يفرع على اشتراط الطهارة من النجاسة والستر ؛ كأنه لظهورهما مما مر في (شروط الصلاة) ، بخلاف الأول ؛ فإن فيه تفصيلاً غير ما مر هناك كما ترى .

قوله : (استأنفها) أي : تطهر من حدثه ثم استأنف الخطبة من أولها ، قال في « الأسنى » : (لأنها عبادة واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة)^(٢) .

قوله : (وإن سبقه الحدث وقصر الفصل) أي : فلا يجوز البناء على ما مضى منها ؛ لأن الخطبة تشبه الصلاة - أي : على الأصح - أو نائبة عنها ؛ أي : على مقابله ، ويفرق بين عدم البناء هنا وجوازه فيما لو استخلف من سمع ما مضى ؛ بأن في بناء الخطيب تكميلاً على ما فسد بحدثه ، وهو ممتنع ، ولا كذلك في بناء غيره ؛ لأن سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله فجاز البناء عليه ، فاندفع ما يقال : كيف يبني غيره على ما فعله وهو نفسه لا يبني عليه ، قاله في « التحفة » ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (بخلاف ما لو أحدث بينهما) أي : بين الخطبتين ؛ يعني : بين الثانية منهما .

قوله : (وبين الصلاة وتطهر عن قرب) أي : بحيث لا يكون بينهما مقدار ركعتين بأقل مجزئ على العادة ؛ أخذاً مما مر آنفاً فإنه لا يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين ، وفيه ما سيأتي آنفاً .

قوله : (لأنهما) أي : الخطبتين ، تعليل للمخالفة .

قوله : (مع الصلاة) أي : صلاة الجمعة .

قوله : (عبادتان مستقلتان) أي : فالخطبة ليست بدلاً عن الركعتين على الراجح .

(١) تحفة المحتاج (٤٥٩/٢) .

(٢) أسنى المطالب (٢٥٧/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٥٩-٤٥٨/٢) .

كما في الجمع بين الصَّلَاتين . وأفهم كلامه أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ لثَلَاثَةِ ، وَلَا نِيَّةُ الْخُطْبَةِ ، وَلَا نِيَّةُ فَرَضِيَّتِهَا

قوله : (كما في الجمع بين الصَّلَاتين) أي : فإنه لا يضر تخلل الطهارة بينهما .

قال الشهاب الرملي في « حواشي شرح الروض » : (لا يلزم من اغتفار الطهارة بين صلاتي الجمع اغتفارها بين الخطبة والصلاة ، والفرق بينهما : أن صحة الصلاة الأولى في الجمع لا تتوقف على فعل الثانية ، وصحة الخطبة متوقفة على فعل الصلاة بعدها على الولاء ، فإذا لم يفعل وجب استئناف الخطبة . . .) إلخ ما أطال^(١) ، وهو وجيه جداً ، فلي تأمل .

قوله : (وأفهم كلامه) أي : المصنف رحمه الله ، ووجه الإفهم : أنه في مقام تعدد الشروط ، ولم يذكر الترتيب ولا النية فيفهم منه : أنهما غير شرط ، تأمل قوله : (أنه لا يشترط) أي : في الخطبتين .

قوله : (ترتيب الأركان الثلاثة) أي : الحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى ، وهذا هو المعتمد الذي صححه النووي رحمه الله^(٢) ، قال في المغني : (لحصول المقصود بدونه ؛ لأن المقصود : الوعظ وهو حاصل ، ولم يرد نص في اشتراط الترتيب ، وهذا - أي : ما صححه النووي - هو المنصوص عليه في « الأم » و« المبسوط » ، وجزم به أكثر العراقيين ، بل هو سنة^(٣)) أي : خروجاً من الخلاف ؛ فإن الرافعي صحح في « المحرر » و« الشرح الصغير »^(٤) اشتراط ذلك كما عليه العمل ، وأما في « الكبير » . . فلم يصحح شيئاً^(٥) .

قوله : (ولا نية الخطبة) أي : بل عدم الصارف فيما يظهر ، قالاه في « التحفة » و« النهاية »^(٦) .

قوله : (ولا نية فرضيتها) أي : الخطبة كما جزم به في « المجموع » في (باب الوضوء) ، وجرى عليه ابن عبد السلام في « فتاويه » قال : لأنها أذكاء وأمر بمعروف ونهي عن منكر ودعاء وقراءة ، ولا تشترط النية في شيء من ذلك ؛ لأنه ممتاز بصورته منصرف إلى الله بحقيقته فلا تفتقر إلى نية تصرفه إليه ، وقيل : تجب النية وفرضيتها كما في الصلاة ؛ بجامع أن كلاهما فرض

(١) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٥٧/١) .

(٢) منهاج الطالبين (ص ١٣٥) .

(٣) مغني المحتاج (٤٣٠/١) .

(٤) المحرر (ص ٦٩) .

(٥) الشرح الكبير (٢/٢٨٨) .

(٦) تحفة المحتاج (٤٩٩/٢) ، نهاية المحتاج (٣٢٣/٢ - ٣٢٤) .

(فَضْل)

في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة

(تُسَنُّ) (الْخُطْبَةُ) (عَلَى مِنْبَرٍ)

يشترط فيه الطهارة والستر والموالة ، وجرى على هذا القاضي ، وتبعه ابن المقري في « روضه » وصاحب « الأنوار » ، والمعتمد : الأول ، وما جرى عليه القاضي مبني كما قاله في « المهمات » على أنها بدل عن ركعتين . « مغني »^(١) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة)

إنما قال : (بعض) لأن المصنف لم يستوف جميع السنن هنا ؛ إذ منها : قراءة سورة (ق) كما مر في الشرح ، ومنها : ترتيب أركان الخطبة ، ومنها : الدعاء لولاة المسلمين وجيوشهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل ونحو ذلك ، وأما الدعاء للسلطان بعينه . . فلا بأس به حيث لا مجازفة في وصفه ، قال العز بن عبد السلام : (ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة)^(٢) ، قال بعض المتأخرين : (ولو قيل : إن الدعاء للسلطان واجب ؛ لما في تركه من الفتنة غالباً . . لم يبعد كما قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض)^(٣) ، وذكر المناقب لا يقطع الولاء ما لم يعد به معرضاً عن الخطبة الثانية ، وقد صرح القاضي في الدعاء لولاة الأمر بأن محله ما لم يقطع نظم الخطبة ، ومن السنن أيضاً : ختم الخطبة الثانية بـ (أستغفر الله لي ولكم) ، وبقي سنن أخرى مذكورة في المطولات .

قوله : (تسن الخطبة على منبر) أي : وإن كان بمكة على المعتمد وإن قال السبكي : (الخطابة بمكة على المنبر بدعة ، وإنما السنة أن يخطب على باب الكعبة المعظمة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، وإنما أحدث المنبر بمكة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما)^(٤) ، وأجيب بأن خطبته صلى الله عليه وسلم على بابها يومئذ إنما هو لتعذر منبر هناك ، ولهذا : لما أحدثه معاوية ثمة . . أجمعوا عليه كما أجمعوا على أذان الجمعة الأول لما أحدثه هو على ما قيل أو عثمان ، وهو الأصح رضي الله عنهما^(٥) .



(١) مغني المحتاج (٤٣١/١) .

(٢) الفتاوى الموصلية (ص ٥٠) .

(٣) انظر تحفة المحتاج (٤٤٩/٢) .

(٤) انظر نهاية المحتاج (٣٢٤/٢) .

(٥) انظر تحفة المحتاج (٤٥٩/٢) .

لِلاتِّبَاعِ ، (فَإِنْ لَمْ يَتَّسِرْ ..)

قوله : (للاتباع) أي : رواه الشيخان^(١) ، وكان منبره صلى الله عليه وسلم ثلاث درج غير المسماة بالمستراح ، وكان يقف على الثالثة ، ولما خطب عليه أبو بكر رضي الله عنه . . نزل درجة ، ثم عمر رضي الله عنه درجة ، وكذلك علي رضي الله عنه ، وأما عثمان رضي الله عنه . . فإنه ارتفع لما كان يقف عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذا نَقِمَ عليه الناس ، فلما تولَّى معاوية رضي الله عنه . . لم يجد درجة لينزل إليها فزاد فيه ست درج من أسفله فصار تسع درج غير المستراح أيضاً .

وكان الخلفاء يقفون على السابعة ؛ وهي الأولى من الأول ، واستمر بلى ذلك إلى سنة (٦٥٤) فاحترق ، ثم جده الملك المظفر صاحب اليمن سنة (٦٥٦) ، ثم أبدله الظاهر بيبرس بعد عشر سنين ، ثم لم يزل ذلك إلى سنة (٨٢٠) فأبدله الملك المؤيد ، ثم احترق أيضاً فأبدله السلطان قايتباي بالمنبر الرخام ، ثم في سنة (٩٥٦) أرسل السلطان سليمان بن سليم العثماني منبراً من الرخام وهو من تحف الدنيا ومكتوب عليه ﴿ إِنَّكُمْ مِنْ سُلَيْمَنْ وَإِنَّهُ يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ ﴾ ، وبعث مثله إلى مكة المشرفة ، وهما الموجودان اليوم كما قاله السيد أحمد دحلان في « فتوحاته »^(٢) ، والله أعلم .

الطَّيْفُ

حكى : أن الخليفة المتوكل العباسي قال يوماً لجلسائه : نقم المسلمون على عثمان رضي الله عنه أشياء ، منها : أن أبا بكر رضي الله عنه لما تسلَّم المنبر . . هبط عن مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمراقبة ثم قام عمر دون مقام أبي بكر وصعد عثمان ذروة المنبر ، فقال عباد : ما أحد أعظم منة عليك يا أمير المؤمنين من عثمان رضي الله عنه ، قال وكيف ويلك ؟! قال : لأنه صعد ذروة المنبر ، ولو أنه كلما قام خليفة نزل مراقبة ونزل عثمان كمن تقدمه . . كنت أنت تخطبنا من قعر بئر ، فضحك المتوكل والحاضرون واستحسنوا جوابه .

قوله : (فإن لم يتيسر) أي : بأن فقد المنبر ، وهو من النبر ، قال في « المصباح » : (نبرت الحرف نبراً من باب ضرب : همزته ، وكل شيء رُفِعَ فقد نُبر ، ومنه : لمنبر لارتفاعه ، وكسرت الميم على التشبيه بالآلة)^(٣) .

(١) صحيح البخاري (٤٥٦) ، صحيح مسلم (٥٤٤) عن سيدنا سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٢) الفتوحات الإسلامية (١٧٦/٢) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (نبر) .

فَعَلَى مُرْتَفَعٍ (لأنَّه أبلغُ في الإعلام ، فإنْ تعذَّرَ . . أَسْتَدَّ إِلَى خَشْبَةٍ أَوْ نَحْوِهَا . (وَأَنْ يُسَلِّمَ) الخطيبُ على الحَاضِرِينَ (عِنْدَ دُخُولِهِ) المسجدَ لِإِقْبَالِهِ عَلَيْهِمْ ،

قوله : (فعلى مرتفع) أي : فتنس الخطبة على موضع مرتفع عن موضع القوم .

قوله : (لأنه أبلغ في الإعلام) أي : فهو قائم مقام المنبر في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ، والسنة فيه كما قاله (ع ش) : ألا يبالغ في ارتفاعه ؛ بحيث يزيد على المنابر المعتادة^(١) ، ويسن وضع المنبر أو المرتفع على يمين المحراب ، وهكذا وضع منبر النبي صلى الله عليه وسلم كذا عبروا به ، قال الزركشي في « الخادم » : (وهي عبارة غير مخلصة ، بل تقتضي عكس المراد ؛ لأن كل من قابلته يمينك يسار له ، ويسارك يمين له ، ولهذا : احتاج الرافعي إلى تأويلها بقوله : والمراد من يمين المحراب : الذي يكون يمين الإمام إذا استقبل القبلة ، وهذا التأويل يلائم يسار المحراب لا يمينه) ، قال في « التحفة » : (ومن ثم عبر جمع - أي : كالصيمري والدارمي - بيسار المحراب ، وكان الصواب : أن الطائف بالكعبة مبتدئ من يمينها لا يسارها) ، تأمل^(٢) .

قوله : (فإن تعذر) أي : بأن فقد المنبر والمحل المرتفع .

قوله : (استند إلى خشبة أو نحوها) أي : كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستند إلى الجذع الذي هو أحد سواري مسجده ، ويقال له : العذق بفتح العين ؛ لأنه اسم للنخلة ، ويكسرهما : اسم للغصن ، وذلك قبل عمله لمنبر المذكور ، فلما فارقه . . حن كحنين العشار ؛ وهي الإبل التي تحن إلى أولادها ، فنزل صلى الله عليه وسلم إليه والتزمه وخيره بين أن يغرسه فيعود أخضر أو يكون في الجنة ، فوعده بها فسكن . ثم دفن تحت المنبر ، فلما هدم المسجد . . أخذه أبي بن كعب رضي الله عنه فاستمر عنده حتى أكلته الأرضة ، وقيل : إنه بقي تحت المنبر إلى أن احترق المسجد فاحترق معه . برماوي .

قوله : (وأن يسلم الخطيب على الحاضرين) أي : يسن أن يسلم . . إلخ ، فهو واقع على الخطبة الواقعة تفسيرا للضمير المستتر في (تسن) .

قوله : (عند دخوله المسجد) أو محل إقامة الجمعة ؛ أي : إن لم يكن مسجد ، فالتعبير به للغالب .

قوله : (لإقباله عليهم) تعليل لندب السلام عليهم ، وبه يعلم : أنه غير مختص بالخطيب ، ثم رأيت بعضهم قال : كعادة الداخلين ، وهو صريح فيه ، تأمل .

(١) حاشية الشبراملسي (٣٠٤/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٥٩/٢) .

ولا يُسْنُّ لَهُ فِعْلُ التَّحِيَّةِ . (وَ) أَنْ يُسَلِّمَ ثَانِيًا عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ قُرْبَ وَصُولِهِ وَإِرَادَةَ (طُلُوعِهِ) لِلتَّبَاعِ

قوله : (ولا يسن له) أي : للخطيب .

قوله : (فعل التحية) أي : خلافاً لصاحبي « العدة » و « البيان » حيث ذكرا أنه يستحب له إذا وصل المنبر أن يصلي تحية المسجد ثم يصعده^(١) ، قال الإمام النووي : (وهو غريب مردود ، وهو خلاف ظاهر المنقول من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين فمن بعدهم)^(٢) ، قال الأسنوي : (بل الموجود لأئمة المذهب الاستحباب ، ونقل القموي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه كان يصليها لما ولي الخطابة بمصر)^(٣) .

قال الأذرعى : (والمختار : أنه إذا حضر حال الخطبة . . لا يعرج على غيرها ، قال : وقد سأل الأسنوي قاضي حماة - أي : البارزي - عن هذه فأجاب بأنه ينبغي أن يقال : إذا دخل المسجد للخطبة : فإن لم يقصد المنبر لعدم تحقق الوقت أو لانتظار ما لا بد منه . . صلى التحية ، وإلا . . فلا يصليها ، ويكون اشتغاله بالخطبة والصلاة يقوم مقام التحية كما يقرم مقامها طواف القدوم ، فيحمل كلام الفريقين على هاتين الحالتين ، قال : وهو جواب حسن ، ولعجب من إهمال الأسنوي له هنا !) انتهى ، وفي كلام المتولي ما يؤيده .

قوله : (وأن يسلم ثانياً) أي : غير السلام السابق .

قوله : (على من عند المنبر) أي : أو المحل المرتفع .

قوله : (قرب وصوله وإرادة طلوعه) يحتمل إضافة الوصول والطاوع إلى الضمير من إضافة المصدر إلى مفعوله فهو راجع للمنبر ، أو إلى فاعله فهو راجع للخطيب ، قال في « التحفة » و « النهاية » : (وظاهر كلامهم : أنه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر . . لا يسلم إلا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر ، والذي يتجه وهو القياس : أنه يسن له السلام على كل صف أقبل عليهم ، ولعل اقتصارهم على ذينك ؛ لأنهما أكد ، ثم رأيت الأذرعى صرح بنحو ذلك)^(٤) .

قوله : (للتباع) رواه البيهقي بسند غير قوي^(٥) ، قاله الشارح .

(١) البيان (٥٧٦/٢) .

(٢) روضة الطالبين (٣٣/٢) .

(٣) المهمات (٣٩٤-٣٩٥) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٦٠/٢) ، نهاية المحتاج (٣٢٤/٢) .

(٥) السنن الكبرى (٢٠٥/٣) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(وَ) أَنْ يُسَلِّمَ ثَالِثًا (إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا . (وَأَنْ يَجْلِسَ) عَلَى الْمُسْتَرَاكِ (حَالَةَ الْأَذَانِ)
لِاسْتِزْحَافٍ مِنْ تَعَبِ الصُّعُودِ ،

قوله : (وَأَنْ يُسَلِّمَ ثَالِثًا) أي : وفي المرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد . « تحفة »^(١) .
قوله : (إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) أي : على القوم ، قال الكردي : (بعد صعوده الدرجة التي تلي
المستراح)^(٢) .

قوله : (لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا) أي : كالذي قبله ، لكن هذا رواه الضياء المقدسي في « أحكامه » وابن
عدي في « كامله » عن جابر بن عبد الله : (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمَنْبِرَ . .
اسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ ثُمَّ سَلَّمَ)^(٣) ، وفي رجاله ابن لهيعة ، وعللوا هذا أيضاً بأنه استدبرهم في صعوده
فهو مفارق لهم ، قال (ع ش) : (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ : أَنْ مِنْ فَارَقَ الْقَوْمَ لَشُغْلٍ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِمْ . . سَنَّ لَهُ
السَّلَامَ وَإِنْ قَرِبَتِ الْمَسَافَةُ حَدًّا) انتهى^(٤) ، وتعقبه بعض المحققين بأن كون ما ذكر مفارقة فيه نظر ،
قال : (وَأَمَّا سَنَّهُ . . فَلَا يَعْدُ أَنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ لِلْخَطِيبِ ؛ إِذْ مِنْ اسْتَدْبَرَ غَيْرَهُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ لَا يَعْدُ
مُفَارِقًا لَهُ) ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (وَأَنْ يَجْلِسَ عَلَى الْمُسْتَرَاكِ حَالَةَ الْأَذَانِ) أي : يسن أن يجلس على المستراح بعد سلامه
كما في « النهاية »^(٦) ، قال (ع ش) : (فَلَوْ لَمْ يَأْتْ بِهِ قَبْلَ الْجُلُوسِ . . فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بَعْدَهُ
وَيَحْصُلَ لَهُ أَصْلُ السَّنَةِ)^(٧) .

قوله : (لِاسْتِزْحَافٍ مِنْ تَعَبِ الصُّعُودِ) تعليل لسن هذا الجلوس الأول ، وفي « الكبرى » : (قَالَ
الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : بَغْنَا عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « خُطِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطْبَتَيْنِ وَجَلَسَ جَلْسَتَيْنِ » ، وَحَكَى الَّذِي حَدَّثَنِي قَالَ : اسْتَوَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي الْمُسْتَرَاكِ قَائِمًا ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمُسْتَرَاكِ حَتَّى فَرَغَ الْمُؤَذِّنُ
مِنَ الْأَذَانِ ثُمَّ قَامَ فَخُطِبَ . ثُمَّ جَلَسَ ، ثُمَّ قَامَ فَخُطِبَ الثَّانِيَةَ . . وَأَتْبَعَ هَذَا الْكَلَامَ الْحَدِيثُ ، فَلَا

(١) تحفة المحتاج (٢ / ٤٦٠) .

(٢) المواهب المدنية (٣ / ٣٨٨) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٤٦) .

(٤) حاشية الشيرازي (٢ / ٣٢٤) .

(٥) انظر « بشرى الكريم » (ص ٣٩٥) .

(٦) نهاية المحتاج (٢ / ٣٢٥) .

(٧) حاشية الشيرازي (٢ / ٣٢٥) .

وَأَنْ يُؤْذَنَ بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ

أدري أهو من سلمة أو شيء فسرته هو في الحديث ؟) انتهى بالحرف^(١) .

قوله : (وَأَنْ يُؤْذَنَ بَيْنَ يَدَيْهِ) أي : الخطيب في جلوسه ، وضمير (يؤذن) راجع للمؤذن المعلوم من المقام ، ولذا : ضبطه بعضهم بفتح الذال مبنياً للمفعول ؛ دفعاً لتوهم عود ضميره للخطيب عند كسر الذال مبنياً للفاعل ، وعبرة « المحرر » : (ويجلس ويستغل المؤذن بالأذان كما جلس . . .) إلخ^(٢) ، وهي أولى ؛ لإفادتها مقارنة الأذان للجلوس كما هو الوارد ، إلا أن قوله : (كما جلس) غير عربي كما نبه عليه النووي في « الدقائق »^(٣) ، ويستحب أن يكون الأذان من واحد لا من جماعة كما استحبه أبو علي الطبري وغيره ونص عليه الشافعي رضي الله عنه ، ولفظه : (وأحب أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر ، لا جماعة المؤذنين ؛ لأنه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مؤذن ، فإن أذنوا جماعة . . كرهت ذلك ، ولا يفسد شيء منه الصلاة ؛ لأن الأذان ليس من الصلاة وإنما هو دعاء إليها) انتهى^(٤) .

قوله : (للاتباع) أي : رواه أبو داود ، وهذا الأذان هو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وأما الأذان الأول . . فأحدثه عثمان رضي الله عنه ؛ كما ثبت في « البخاري »^(٥) ، وقال عطاء : إنما أحدثه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ، ولعله يحمل على أنه في غير المدينة بعد أن أحدثه عثمان فيها فلا تخالف .

قال الشافعي رضي الله عنه في « الأم » : (وأيهما كان . . فالأمر الذي كان على عهده صلى الله عليه وسلم أحب إلي) انتهى^(٦) ، وعليه : يحتمل أن تصلى سنة الجمعة لقبلية بعد صلاة الجمعة ، وأن تصلى قبل الأذان بعد الزوال حيث أمكن ، ثم محل أفضلية الاختصار على الأذان الواحد : إذا لم يكن هناك حاجة ؛ كأن توقف حضورهم على الأذنين .

هذا ؛ وأما ما جرت به العادة في هذه الأزمان من اتخاذ مرقٍ يخرج بين يدي الخطيب يقرأ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ ﴾ الآية ، وحديث : « إذا قلت لصاحبك . . . » إلخ^(٧) . . فبدعة حسنة

(١) المواهب المدنية (٣/٢٣٨) ، والحديث أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٤/٣٦١) .

(٢) المحرر (ص ٦٩ - ٧٠) .

(٣) دقائق المنهاج (ص ٣١) .

(٤) الأم (٢/٣٨٩ - ٣٩٠) .

(٥) صحيح البخاري (٩١٢) عن سيدنا السائب بن يزيد رضي الله عنه .

(٦) الأم (٢/٣٨٩) .

(٧) أخرج البخاري (٩٣٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ) بَوَجْهِهِ وَيَسْتَدِيرَ الْقِبْلَةَ ؛

كما صرح به جمع محققون ؛ لأنه إنما حدث بعد الصدر الأول ، ولم تفعل في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الخلفاء الراشدين بعده رضي الله عنهم ، ووجه كونها حسنة : أن قراءة الآية المذكورة فيها ترغيب وتنبيه على الإتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، لا سيما في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه كثارها ، وفي قراءة الخبر المذكور إيقاظ للمكلف لاجتناب المكروه أو المحرم في هذا الوقت على اختلاف فيه ، بل قال الشارح : (يستدل لذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصت له الناس عند إرادته خطبة منى في حجة الوداع^(١) ، فقياسه : أنه يندب للخطيب أمر غيره بأن يستنصت له الناس ، وهذا هو شأن المرقئي ، فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة أصلاً ، فإن قلت : لم أمر بذلك في منى دون المدينة ؟ قلت : لاجتماع أخلاط الناس وجفائهم ثم فاحتاجوا لمنبه ، بخلاف أهل المدينة ؛ على أنه صلى الله عليه وسلم كان ينبههم بقراءته ذلك الخبر على المنبر في الخطبة^(٢) .

قال (ع ش) : (لم ينل : في افتتاح خطبته فأشعر أنه كان يقوله كيف اتفق من غير تخصيصه بموضع بعينه ، ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لكونه مشتملاً على الأمر بالإنصات) ، فافهم^(٣) .

قوله : (وأن يقبل عليهم) أي : يسن أيضاً : إقبال الخطيب على القوم .

قوله : (بوجهه) أي مع النظر إلى القوم كما بحثه (ع ش) قال : (فيكره له تغميض عينه وقت الخطبة^(٤) ، قال (سم) : (وهل التفاته عند الإقبال عليهم يكون إلى جهة اليمين أو اليسار ؟ لم أر فيه شيئاً ، ثم رأيت شيخنا « حج » سئل عن ذلك فأجاب بأنه ينبغي أن يكون إلى جهة اليمين ، وأيده بجواب عن الحضرمي في ذلك ، فراجعه) انتهى كلام (سم) ، وقد جزم به الشهاب الرملي في « حواشي الروض »^(٥) .

قوله : (ويستدير القبله) أي : كما يسن للقوم السامعين وغيرهم أن يقبلوا عليه بوجوههم ؛ لأنه الأدب ، ولما فيه من توجههم للقبلة .

(١) أخرجه البخاري (١٢١) عن سيدنا جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٤٦١/٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٢٦/٢) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٣٠٠/٢) .

(٥) حواشي الرملي على شرح اروض (٢٦٠/١) .

لِلاتِّبَاعِ ، وَلَأنَّهُ اللَّاتِئُ بِالْمَخَاطِبَاتِ ، فَإِنْ أَسْتَقْبَلَ أَوْ أَسْتَدْبَرُوا . . كُرِهَ . وَأَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ

قال في « المغني » : (وإنما يسن إقباله إليهم وإن كان فيه استدبار القبلة ؛ لأنه لو استقبلها : فإن كان في صدر المجلس كما هو العادة . . كان خارجاً عن مقاصد الخُطاب ، وإن كان في آخره ثم استدبروه . . لزم ما ذكرناه ، وإن استقبلوه . . لزم ترك الاستقبال لخلق كثير وتركه لواحد أسهل) انتهى^(١) ، ومثله في « الأسنى »^(٢) .

قوله : (للاتباع) أي : رواه الترمذي وابن ماجه بلفظ : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب . . استقبل واستقبلوه)^(٣) ، ومر قريباً حديث جابر عند الضياء المقدسي وابن عدي في « كامله » وضعفه كابن حبان .

قوله : (ولأنه) أي : الإقبال عليهم .

قوله : (اللائق بالمخاطبات) أي : بأدبها ، ولما فيه من توجههم للقبلة ، ولأنه أبلغ لقبول الوعظ وتأثيره ، ومن ثم كره خلافه . « تحفة »^(٤) .

قوله : (فإن استقبل) أي : الخطيب القبلة ، لهذا محترز قول المتن : (وأن يقبل عليهم) .

قوله : (أو استدبروا) أي : القوم ، وهذا محترز لمحذوف ، وهو ما قررته في قول الشارح : (ويستدبر القبلة كما يسن . . .) إلخ ، تأمل .

قوله : (كره) أي : كل من استقبل الخطيب واستدبار القوم ، قال في « التحفة » : (نعم ؛ يظهر في المسجد الحرام : أنه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره ؛ أخذاً من العلة الثانية - أي : قوله : لما فيه من توجههم للقبلة - ولأنهم محتاجون لذلك فيه غالباً ، على أنه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة ؛ إذ أمر الكل بالجلوس تلقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة) انتهى^(٥) ، ونحوه في « النهاية »^(٦) .

قوله : (وأن يرفع صوته) أي : يسن أن يرفع الخطيب صوته في الخطبة .

(١) مغني المحتاج (١/٤٣٢) .

(٢) أسنى المطالب (١/٢٦٠) .

(٣) سنن الترمذي (٥٠٩) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، سنن ابن ماجه (١١٣٦) عن سيدنا ثابت الأنصاري رضي الله عنه .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤٦٠) .

(٥) تحفة المحتاج (٢/٤٦٠) .

(٦) نهاية المحتاج (٢/٣٢٥) .

زيادةً على الواجب ؛ لِلاتِّبَاعِ أَيْضاً ، وَأَلَّا يَلْتَفَتَ يَمِيناً وَلَا شِمَالاً وَلَا يَعْثُ ، بَلْ يَخْشَعُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ . (وَأَنْ تَكُونَ) الْخُطْبَةُ (بَلِيغَةً)

قوله : (زيادة على الواجب) أي : والواجب : إسماع العدد الذي تنعقد به الجمعة كما مر ، والزيادة عليه ؛ بأن يبالغ في رفعه بحيث يسمع كل من في المسجد إن أمكن ، وإلا . . كما في المسجد الحرام فبقدر طاقته كما ذكره البندنجي .

قوله : (للاتباع أيضاً) أي : كالاتباع في الإقبال عليهم ، والحديث رواه مسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم كان في خطبة الجمعة يعلو صوته ويشدد غضبه وتحمر وجنتاه وكأنه منذر جيش)^(١) ، قال في « الإيعاب » : (وهذا كله من مستحبات الخطبة ؛ لأنه أوقع في النفوس وأبلغ في الوعظ) .

قوله : (وألا يلتفت) أي : ويسن ألا يلتفت الخطيب في شيء من خطبته ، بل يستمر على ما تقدم من الإقبال عليهم إلى فراغها ، وسيأتي : أن الالتفات مكروه .

قوله : (يميناً ولا شمالاً) أي : ولا خلفاً بالأولى ، وإعادة لفظة : (لا) أولى من حذف بعضهم لها ؛ لأنه عليه إذا التفت يميناً فقط أو شمالاً فقط . . صدق عليه أن يقال : لم يلتفت يميناً وشمالاً ، ولو حذفهما . . لكان أعم وأخصر ، فليتأمل .

قوله : (ولا يعث بل يخشع) أي : يسن ألا يعث بيده ونحوها ، قال في « المصباح » : (عث عثاً من باب تعب : لعب وعمل ما لا فائدة فيه فهو عاث ، وعث به الدهر : كناية عن تقلبه)^(٢) .

قوله : (كما في الصلاة) أي : قياساً عليها ، فهو تعليل لسن عدم العث ، قال في « النهاية » : (ويكره له ولهم الشرب من غير عطش ، فإن حصل . . فلا وإن لم يشتد كما اقتضاه كلام « الروضة » وغيرها)^(٣) .

قوله : (وأن تكون الخطبة بليغة) أي : ويسن أن تكون الخطبة بليغة ؛ أي : في غاية من الفصاحة وورصانة السبك و- نزالة اللفظ ؛ فالبليغة من البلاغة ، وهي : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، ومرجعها الحرز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وتمييز الفصيح من غيره ، قال السيوطي في « عقود الجمان » :

بلاغة الكلام أن يطابقا لمقتضى الحال وقد توافقا

(١) صحيح مسلم (٨٦٧) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (عث) .

(٣) نهاية المحتاج (٣٢٧ / ٢) .

(مفهومة) لكل الناس ؛ لأن الغريبة الوحشية لا ينتفع بها أكثرهم ، (قصيرة) يعني : متوسطة ..

وقد رأيت الـإفعي استعمله وغيره من صلحاء كمله^(١)
وقد ذكر في « شرحه » أمثلة كثيرة في ذلك ، فانظره إن شئت^(٢) .

قوله : (مفهومة لكل الناس) أي : قرية الفهم للحاضرين ؛ أي : لأكثرهم ، قال علي كرم الله وجهه : (حدثوا الناس بما يعرفون ؛ أتحبون أن يكذب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم) رواه البخاري^(٣) ، وقال الشافعي رضي الله عنه : (يكون كلامه - أي : الخطيب - مسترسلاً مبيناً معرباً من غير تغن ولا تمطيط)^(٤) .

قوله : (لأن الغريبة الوحشية ...) إلخ ، تعليل لسن كونها مفهومة ، و(الوحشية) صفة كاشفة للغريبة ؛ يدل عليه قول السيوطي في « شرح العقود » : (الغرابة : أن تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال) ، تأمل^(٥) .

قوله : (لا ينتفع بها أكثرهم) أي : الناس فضلاً عن جميعهم ، وتكره كما قاله المتولي الكلمات المشتركة ؛ أي : بين معنيين أو معان على السواء من غير قرينة تعين المراد ، والبعيدة عن الأفهام وما تنكره عقول بعض الحاضرين ، قالوا في « التحفة » و« النهاية » : (وقد يحرم الأخير إن أوقع في محذور)^(٦) .

قوله : (قصيرة) أي : بالنسبة للصلاة كما سيأتي ، وهذا في خطبة الجمعة ، أما غيرها .. فيطيل فيها ما شاء ؛ لخبر مسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر ثم صعد المنبر فخطب إلى الظهر ، فنزل وصلى ثم صعد وخطب إلى العصر ، فنزل وصلى ثم صعد وخطب إلى المغرب ، فأخبر بما كان وما هو كائن) . « إيعاب »^(٧) .

قوله : (يعني : متوسطة) أي : فهذا هو المراد ، فلو عبر به .. لكان أولى ؛ إذ هو الموافق لـ« الروضة » كـ« أصلها » و« المحرر » ، تأمل^(٨) .

(١) انظر « شرح عقود الجمان » (ص ١٦٦) .

(٢) شرح عقود الجمان (ص ١٦٦ - ١٦٩) .

(٣) صحيح البخاري (١٢٧) .

(٤) الأم (٤٠٩ / ٢) .

(٥) شرح عقود الجمان (ص ٤) .

(٦) تحفة المحتاج (٤٦١ / ٢) ، نهاية المحتاج (٣٢٦ / ٢) .

(٧) صحيح مسلم (٢٨٩٢) عن سيدنا عمرو بن أخطب رضي الله عنه .

(٨) روضة الطالبين (٣٢ / ٢) ، الشرح الكبير (٢٩٥ / ٢) ، المحرر (ص ٧٠) .

بَيْنَ الطَّوِيلَةِ وَالْقَصِيرَةِ لِلاتِّبَاعِ ، رواه مسلمٌ ، ولا يُعارضُهُ خَبْرُهُ أَيْضاً الْمَصْرُوحُ بِالْأَمْرِ بِقَصْرِهَا وَإِطَالَةِ الصَّلَاةِ ، وبأنَّ ذلكَ علامةٌ على الفقه ؛

قوله : (بين الطويلة والقصيرة) أي : لأن الطويلة تمل والقصيرة تخش وخير الأمور أوساؤها .

قوله : (للاتباع رواه مسلم) أي : عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : (كنت أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً)^(١) أي : متوسطة بين الطول الظاهر والتخفيف الماحق .

قوله : (ولا يعارضه) أي : هذا الخبر الدال على التوسط في الخطبة ، وهذا جواب عن سؤال ، هو : إن في « صحيح مسلم » حديثاً آخر دالاً على ندب قصر الخطبة فهما متعارضان ، وحاصل جوابهم : أن المراد بالحديث : أن الصلاة تكون طويلة بالنسبة إلى الخطبة ، والخطبة قصيرة وإن كانت في نفسها متوسطة ، تأمل .

قوله : (خبره أيضاً) أي : خبر مسلم أيضاً ، ولفظه : قال أبو وال : خطبنا عمار رضي الله عنه فأوجز وأبلغ ، فلما نزل . . قلنا : يا أبا اليقظان ؛ لقد أبلغت وأرجزت فلو كنت تنفست ، فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه ، فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة »^(٢) .

قوله : (المصريح بالأمر بقصرها) أي : الخطبة .

قوله : (وبإطالة الصلاة) أي : صلاة الجمعة كما هو المتبادر من سياق الحديث .

قوله : (وبأن ذلك) أي : والمصريح بأن قصر الخطبة وإطالة الصلاة ، فهو عطف على (بالأمر) لا (بقصرها) كما هو ظاهر .

قوله : (علامة على الفقه) أي : فقه عامل ذلك ، وهذا معنى : « مئنة على فقهه » ، فهو كما قاله النووي : بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة ؛ أي : علامة ، قال الأزهرى والأكثر : إن الميم فيها زائدة وهي مفعلة ، وجعلها أبو عبيد أصلية ، وغلطه الأزهرى ، لكن وافق أبو عبيد ابن السراج شيخ القاضي عياض^(٣) ، وتردد في ذلك صاحب « القاموس »^(٤) ، والله أعلم .

(١) صحيح مسلم (٨٦٦) .

(٢) صحيح مسلم (٨٦٩) .

(٣) شرح صحيح مسلم (١٥٨/٦) .

(٤) القاموس المحيط (٣٨١/٤) ، مادة : (مان) .

لَأَنَّ الْقِصَرَ وَالطُّولَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ . فَأَلْمَرَادُ بِإِقْصَارِهَا إِقْصَارُهَا عَنِ الصَّلَاةِ ، وَبِإِطَالَةِ الصَّلَاةِ : إِطَالَتُهَا عَلَى الْخُطْبَةِ ، فَعُلِمَ أَنَّ سَنَ قِرَاءَةِ (ق) فِي الْأَوَّلَى لَا يُنَافِي كَوْنَ الْخُطْبَةِ قَصِيرَةً أَوْ مُتَوَسِّطَةً .

قوله : (لأن القصر والطول من الأمور النسبية) تعليل لعدم المعارضة ، فهو متعلق بقوله السابق : (ولا يعارضه) .

قوله : (فالمراد . . .) إلخ ، تفريع على هذا التعليل .

قوله : (بإقصارها) أي : المأمور به في الخبر .

قوله : (إقصارها) برفع : خبر (فالمراد) ، والضمير فيه كالذي قبله راجع إلى الخطبة ، والإقصار : مصدر أقصر ارباعي ، وهي لغة قليلة ففي « المصباح » : (قصرت الصلاة قصراً من باب طلب ، هذه هي الالة التي جاء بها القرآن ؛ قال تعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ ، وفي لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف ، فيقال : أقصرتها وقصرتها) انتهى ملخصاً^(١) .

قوله : (عن الصلاة) أي : وإن كانت الخطبة في نفسها متوسطة .

قوله : (وبإطالة الصلاة) أي : والمراد بـ (إطالة الصلاة) ، فهو عطف على (بإقصارها) .

قوله : (إطالتها على الخطبة) أي : لا إطالة مطلقة بحيث يشق على المأمومين ؛ للأحاديث الكثيرة الآمرة بتخفيف الصلاة ، فهي حينئذ قصد ؛ أي : معتدلة .

قوله : (فعلم) أي : مما تقرر : أن القصر والطول . . . إلخ .

قوله : (أن سن قراءة « ق ») أي : سورة (ق) بتمامها كما مر .

قوله : (في الأولى) أي : في الخطبة الأولى .

قوله : (لا ينافي كون الخطبة قصيرة) أي : كما عبر به المصنف تبعاً لـ « المنهاج » ، قال العلامة ابن قاسم : (قد يشكل عليه إذا ضمت « ق » إلى الخطبة . . ربما زادت على الصلاة إذا قرأ فيها بـ « سبح » و « هل أتاك » إلا أن يمنع ذلك ، وفيه بعد ، أو يقال : محل ندب كونها دون الصلاة إذا لم يأت بسنة قراءة « ق » ، وقرأ في الصلاة السورتين^(٢) ، قال الشرواني : (وفيه بعد أيضاً ؛ لما مر من ندب قراءة « ق » في خطبة كل جمعة) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (أو متوسطة) أي : كما هو المراد من القصيرة ، وهي عبارة « الروضة » وغيرها^(٤) .

(١) المصباح المنير ، مادة : (قصر) .

(٢) حاشية ابن قاسم على النخبة - (٤٦١/٢ - ٤٦٢) .

(٣) حاشية الشرواني (٤٦٢/٢) .

(٤) روضة الطالبين (٣٢/٢) .

(وَأَنْ يَتَمَدَّ) الخطيبُ (عَلَى نَحْوِ عَصَا) أو سيفٍ أو قوسٍ (بِسَارِهِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَحِكْمَتُهُ أَنَّ هَذَا الدِّينَ قَامَ بِالسَّلَاحِ

قال الأذرعى : (وحسن أن يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب ، وقد يقتضي الحال الإسهاب ؛ أي : التطويل ؛ كالحث على الجهاد إذا طرق العدو والعياذ بالله تعالى البلاد ، وغير ذلك من النهي عن الخمر والفواحش والزنا والظلم إذا تتابع الناس فيها ، وحسن قول الماوردي : ويقصد إيراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ، ولا يطول إطالة نمل ولا يقصر قصرأ يخل) انتهى .

قال في « النهاية » : (وما ذكره الأذرعى غير مناف لما مر ؛ إذ الإطالة عند دعاء الحاجة إليها معارض لا يعكر على ما أصله أن يكون مقتصداً) ، تأمل^(١) .

قوله : (وأن يعتمد الخطيب) أي : يسن أن يعتمد . . . إلخ .

قوله : (على نحو عصا) هي عبارة الشيخين وغيرهما^(٢) ، وعبر في « الجواهر » بقوله : (على عنزة عصاً أسفلها زج) ، قال في « الإيعاب » : ولعله لبيان الأفضل .

قوله : (أو سيف أو قوس) أي : أو رمح ، قال (ع ش) : (تارة على هذا وتارة على هذا) انتهى^(٣) ، ولعله نكتة تعبير الشارح بـ (أو) وإلا . . فكان حقه الكاف ليكون تمثيلاً للنحو ، فليتأمل .

قوله : (ببساره) أي : من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المُرْقِي باليمين كما يدفعه له بعد نزوله بها ، قاله القليوبي^(٤) .

قوله : (للاتباع) أي : رواه أبو داود بإسناد حسن : (أنه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكئاً على قوس أو عصاً^(٥)) ، قال المحلى : (وروي : أنه اعتمد على سيف ، قال في « الكفاية » : وإن لم يثبت . . فهو في معنى القوس)^(٦) .

قوله : (وحكمته) أي : الاعتماد على نحو العصا .

قوله : (أن هذا الدين قام بالسلاح) أي : ولهذا يسن أن يكون ذلك في يده اليسرى كعادة من

(١) نهاية المحتاج (٣٢٦/٢) .

(٢) الشرح الكبير (٢٩٦/٢) ، روضة الطالبين (٣٢/٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٢٦/٢) .

(٤) حاشية قليوبي (٢٨٢/١) .

(٥) سنن أبي داود (١٠٩٦) عن سيدنا الحكم بن حزن الكلبي رضي الله عنه .

(٦) كنز الراغبين (٢٨٢/١) .

(وَ) تَكُونُ (يُمْنَاهُ) مشغولة (بِالْمَنْبِرِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَجَاسَةٌ كَعَاجٍ أَوْ ذَرَقِ طَيْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ . . . جَعَلَ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى تَحْتَ صَدْرِهِ . . .

يريد الجهاد به ، قال في « النهاية » : (وليس هذا تناولاً حتى يكون باليمين ، بل هو استعمال وامتهان بالالتكاء فكانت اليسار أليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة)^(١) .

قوله : (وتكون يميناه مشغولة بالمنبر) أي : بحرفه ، و (مشغولة) : اسم مفعول من شغل الثلاثي ، وهي اللغة الفصيحة ؛ ففي التنزيل : ﴿ سَعَلْنَا أَمْوَالَنَا ﴾ ، وأما أشغل الرباعي . . فهو لغة رديئة ، أفاده بعضهم ، فليراجع^(٢) .

قوله : (إن لم يكن فيه) أي : في المنبر .

قوله : (نجاسة) أي : وإلا . . بطلت خطبته بتفصيله السابق في (شروط الصلاة) .

وحاصله : أنه إن مست يده ذلك . . أبطل مطلقاً ، وإلا : فإن قبضه بها وانجر بجره . . أبطل ، وإلا . . فلا ، قاله في « التحفة »^(٣) ، زاد في « النهاية » : (وإنما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس وإن لم يتحرك حركته ؛ لحمله ما هو متصل بنجس ، ولا يتخيل في مسألتنا أنه حامل للمنبر) انتهى^(٤) ، ومراعاة البجيرمي له .

قوله : (كعاج أو ذرق طير) تمثيل للنجاسة ، قال في « المصباح » : (والعاج : أنياب الفيل ، قال الليث : ولا يسمى غير الناب عاجاً ، والعاج : ظهر السلحفاة البحرية ، وعليه يحمل أنه كان لفاطمة رضي الله عنها سوار من عاج ، ولا يجوز حمله على أنياب الفيلة ؛ لأن أنيابها ميتة ، بخلاف السلحفاة ، والحديث حجة لمن يقول بالطهارة) انتهى^(٥) .

قوله : (فإن لم يجد شيئاً من ذلك) أي : العصا ونحوه ، أو لم يكن للمنبر حرف أو فيه نجاسة .

قوله : (جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره) أي : أو أرسلهما إن أمن العبث ، نظير ما مر في (الصلاة) فالأولى أولى ، ولذا اقتصر عليها هنا ، قال في « الإمداد » : (ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وإرسال الأخرى . . فلا بأس ، ويسن التيامن في المنبر الواسع ، وهو مكروه عند ضيق على القوم) .

(١) نهاية المحتاج (٣٢٦/٢) .

(٢) انظر « تحفة الحبيب » (٢١٩/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٦٢/٢) .

(٤) نهاية المحتاج (٣٢٧/٢) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (عوج) .

(وَ) أَنْ (يُبَادِرَ بِالنُّزُولِ) لِيَبْلُغَ الْمَحْرَابَ مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْإِقَامَةِ . مبالغته في تحقيق الموالاة ما أمكن بين الخطبة والصلاة . (وَيُكْرَهُ) ما ابتدعه جهلة الخطباء ؛ ومنه : (الْتِفَاتُهُ)

قوله : (وأن يبادر بالنزول) أي : يسر للخطيب بعد فراغ الخطبة المبادرة بالنزول ، وعبرة « الروض » مع « شرحه » : (وبعد الفراغ من الخطبة يأخذ في النزول ولمؤذن في الإقامة ، ويبادر ليلبغ المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة ، كل ذلك مستحب ؛ مبالغة في تحقيق الموالاة وتخفيفاً على الحاضرين)^(١) .

قوله : (ليلبغ المحراب . . .) إلخ ، تعليل لسن المبادرة بالنزول من المنبر بعد الخطبة .
قوله : (مع فراغ المؤذن من الإقامة) أي : فيشرع في الصلاة ، قال في « الإمداد » : (قضيته : أنه لو كان الإمام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطيء النهضة . . . يسر له القيام إلى الصلاة بقدر ما يبلغ المحراب مع فراغ الخطيب وإن فاتته سنة تأخير القيام إلى فراغ الإقامة) انتهى ، وهو ظاهر كما يعلم مما مر .

قوله : (مبالغة في تحقيق الموالاة ما أمكن بين الخطبة والصلاة) تعليل للتعليل ، وعبرة « شرح المنهج » : (والمعنى في ذلك : للمبالغة في تحقيق الولاء الذي مر وجوهه)^(٢) .

قوله : (ويكره ما ابتدعه جهلة الخطباء) أي : جميع ما اخترعوه في هياتهم قبل الخطبة وفي خطبتهم ، والجهلة بفتحات : جمع جاهل ، والخطباء بضم الخاء وفتح الطاء : جمع خطيب ، قال ابن مالك :
[من الرجز]

وشاع نحو كاملٍ وكَمَلَةٍ

وقال : [من الرجز]

ولكريمٍ وبخيلٍ فَعَلَا كَذَا لَمَّا ضَاهَا مِمَّا قَدْ جُعِلَا^(٣)

قوله : (ومنه) أي : مما ابتدعه في خطبتهم .

قوله : (التفتاته) أي : الخطيب يميناً أو شمالاً ، قال في « المجموع » : (واتفق العلماء على كراهة هذا الالتفات ، وهو معدود من البدع المنكرة ، ثم نقل عن الإمام أبي حنيفة أنه لم ير به بأساً) ، نقله في « الكبرى » عن « الإيعاب »^(٤) .

(١) أسنى المطالب (١/٢٦٠) .

(٢) فتح الوهاب (١/٧٦) .

(٣) ألفية ابن مالك (ص ٥٢-٥٣) .

(٤) المواهب المدنية (٣/٢٤٠) .

في الخطبة الثانية ، (وَالْإِسَارَةُ بِيَدِهِ) أو غيرها ، (وَدَقَّ دَرَجَ الْمَنْبَرِ) في صعوده بنحو سيفٍ أو رجله ، والدُّعَاءُ إذا أنتهى إلى المستراح قَبْلَ جلوسه ، والوقوفُ في كلِّ مرقاة وقفة خفيفةً

قوله : (في الخطبة الثانية) كذا في « الروض »^(١) ، ولعل التقيد بها لبيان الواقع فيما ابتدعه للاحتراز عن الخطبة الاولى ؛ لما مر من سنّ عدم الالتفات في شيء من خطبته ، فليتأمل وليحرر .

قوله : (والإشارة بيده أو غيرها) أي : ومنه : الإشارة بيده أو غيرها كعينه ، قال الكردي : (بحث في « الإيعاب » استثناء الإشارة بالسبابة للحاجة ؛ كتبيينهم على وجوب الاستماع ، أو نذبه وإرشادهم إلى تأمل كلامه . لما رواه مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم كان يشير بسبابته في الخطبة ، قال : وبه أنكر راويه على من يشير بيديه) انتهى^(٢) ، ولفظ الحديث عن عمارة بن رؤية رأى بشر بن مروان على المنبر رافعاً يديه فقال : (قبح الله هاتين اليدين ؛ لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يزيد على أن يقول بيده هكذا) وأشار بإصبعه المسبحة^(٣) .

قوله : (ودقه درج المنبر) أي : ومنه : دق الخطيب درج المنبر .

قوله : (في صعوده بنحو سيف أو رجله) أي : خلافاً لجمع ففي « التحفة » : (وإفتاء الغزالي بنذبه تنبيهاً للناس . . ضعيف ، ومع ذلك : ففيه تأييد لما مر من نذب المرقى^(٤) ، وفي « المغني » : (وإن أفتى ابن عبد السلام باستحبابه ، والشيخ عماد الدين بن يوسف بأنه لا بأس به وقال : فيه تفخيم للخطبة وتحريك لهم السامعين وإن كان بدعة) انتهى^(٥) .

قوله : (والدعاء إذا انتهى إلى المستراح) أي : ومنه : الدعاء . . . إلخ .

قوله : (قبل جلوسه) أي : لأذان المؤذن ، قال في « الإيعاب » : (لإيهام الناس أن هذه ساعة الإجابة ، وهو جهل ؛ لما يأتي : أنها بعد جلوسه ، ذكره النووي ، وتنظير الزركشي فيه بأن الدعاء في كل وقت مطلوب . يرد بأن ملحظ الكراهة ما علم من التعليل وهو الإيهام المذكور ، فلا يرد ما قاله) انتهى ، فليتأمل .

قوله : (والوقوف في كل مرقاة وقفة خفيفة) أي : ومنه : وقوف الخطيب عند صعوده على

(١) انظر « أسنى المطالب » (٢٦٠/١) .

(٢) المواهب المدنية (٢٤٤/٣) .

(٣) صحيح مسلم (٨٧٤) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٦٢/٢) .

(٥) مغني المحتاج (٤٣٣/١) .

يدعو فيها ، ومبالغة الإسراع في الثانية وخفض الصوت بها ، والمجازة في وصف السلاطين عند الدعاء لهم

المنبر في كل مرقاة ؛ أي : درجة من درج المنبر ، قال في « المصباح » : (والمرقي والمرتقى : موضع الرقي ، والمرقاة مثله ، ويجوز فيها فتح الميم على أنه موضع الارتقاء ، ويجوز الكسر تشبيهاً باسم الآلة كالمطهرة والمسقة ، وأنكر أبو عبيد الكسر وقال : ليس في كلام العرب)^(١) . قوله : (يدعو فيها) أي : في هذه الوقفة الخفيفة ، قال في « الإيعاب » : (وقول البيضاوي : « يقف في كل مرقاة وقفة خفيفة يسأل الله تعالى فيها العونة والتسديد » : غريب لا أصل له وإن سكت عليه ابن الصلاح والنووي في « الطبقات ») انتهى ، فهو غريب ضعيف كما في « المغني » و « النهاية »^(٢) .

قوله : (ومبالغة الإسراع في الثانية) أي : ومنه : مبالغة الإسراع في الخطبة الثانية . قوله : (وخفض الصوت بها) أي : ومنه : خفض الصوت بالخطبة لثانية حتى لا يكاد يسمع ، قال ابن عبد السلام : (ومن البدع في الخطبة ذكر الشعر فيها) ، قال في « التحفة » : (واعترض بأن عمر رضي الله عنه كان كثيراً ما يقول فيها : [من المقارب]

خَفَضَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ دَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهِيَهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

ويجاب بأن هذا بتسليم صحته عنه رأي له رضي الله عنه ، وسكوتهم عليه حينئذ لا حجة فيه لعدم الكراهة ؛ لأنهم قد يتسامحون في ذلك^(٣) ، قال (سم) : (قد يقال : عدم إنكار الصحابة رضي الله عنهم يدل على الموافقة) ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (والمجازة في وصف السلاطين) أي : ومنه : المجازة ؛ أي : مجاوزة الحد في وصفهم ؛ كأن يقول : أخفى أهل الشرك مثلاً .

قوله : (عند الدعاء لهم) أي : للسلاطين ، وأما أصل الدعاء لهم . فالذي اختاره النووي : لا بأس به ؛ إذا لم تكن فيه مجازة في وصفه ؛ إذ يستحب الدعاء لولاة الأمور بالصلاح^(٥) ، وفي

(١) المصباح المنير ، مادة : (رقي) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٢٧ / ٢) ، مغني المحتاج (٤٣٣ / ١) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٦٢ / ٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٦٢ / ٢) .

(٥) المجموع (٤٤٠ / ٤) .

وَمِنْ أَلْبَدَعِ الْمُنْكَرَةِ : كَتَبَ كَثِيرٌ أَوْ رَاقاً يُسْمُونَهَا « حَفَائِظُ آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ » حَالُ الْخُطْبَةِ ، بَلْ قَدْ يَحْرُمُ كِتَابَةُ مَا لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ ؛

الحديث الصحيح : قال صلى الله عليه وسلم : « لا تشغلوا قلوبكم بسبب الملوك ، ولكن تقربوا إلى الله تعالى بالدعاء لهم ؛ عطف الله قلوبهم عليكم » رواه البخاري عن عائشة^(١) ، ووصف الولاة السخطين ذكرهم بما فيهم من الخير . . مكروه إلا عند خشية الفتنة ، وبما ليس فيهم . . لا توقف في حرمة ، إلا عندها أيضاً ، وحينئذ : يستعمل التورية ما أمكن ، وعلم من هذا وما قدمته أول (الفصل) : أن الدعاء لهم والثناء عليهم تعتوره الأحكام الخمسة ، فليتأمل .

قوله : (ومن البدع المنكرة) أي : كما قاله القمولي وابن النحاس وغيرهما وأقره المتأخرون واعتمدوه^(٢) .

قوله : (كتب كثير) أي : من الناس ، فهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

قوله : (أوراقاً) مفعول المصدر .

قوله : (يسمونها حفاظ) جمع حفيظة ، وهي : الرقية ، نقله الشرواني عن الكردي^(٣) .

قوله : (آخر جمعة من رمضان حال الخطبة) ظرف متعلق بـ (كتب) ، وإنما كان بدعة منكرة ؛ قال في « الأسنى » : (لما فيها من الاشتغال عن الاستماع والاعتاظ والذكر والدعاء وهو من أشرف الأوقات ، وكتابة كلام لا يعرف معناه ، وهو : كعسلهون ، وقد يكون دالاً على ما ليس بصحيح ، ولم ينقل ذلك عن أحد من أهل العلم)^(٤) ، قال في « التحفة » : (وأقبح من ذلك ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخميس في هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين أنها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة ، وذلك حرام أو كفر ؛ لوجوه لا تخفى)^(٥) ، قال الهاتفي : (لأن الصلاة المتروكة لا تكفر إلا بقضائها كلها ؛ أي : باتفاق المذاهب ، قال : وإنما يكون كفراً ؛ لما فيه من تشريع ما لم يشرع ، ومن أحل حراماً أو حرم حلالاً . . فقد كفر) انتهى .

قوله : (بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه) أي : من الألفاظ المجهولة المعاني ، قال في « التحفة » : (كعسلهون ؛ أي : وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات الأعجمية

(١) عزاه المقتي الهندي في « كنز أعمال » (١٤٥٨٨) لابن النجار .

(٢) نهاية المحتاج (٣٢٧/٢) ، مغني المحتاج (٤٣٤/١) .

(٣) حاشية الشرواني (٤٥٧/٢) .

(٤) أسنى المطالب (٢٦١/١) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٥٧/٢) .

لأنَّهُ قد يكونُ دالاً على كُفْرٍ . (وَيَقْرَأُ) ندباً (فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى « الْجُمُعَةُ » ، وَفِي) الرُّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ « الْمُنَافِقِينَ ») وَلَوْ صَلَّى بِغَيْرِ الْمُحْصَرِينَ ،

التي لا يعرف معناها ، وقول بعضهم : إنها حية محيطة بالعرش رأسها على ذنبها لا يعول عليه ؛ لأن مثل ذلك لا مدخل للرأي فيه ، فلا يقبل منه إلا ما ثبت عن معصوم ، على أنها بهذا المعنى لا ثلاث ما قبلها في الحفيظة ، وهو : لا آلاء إلا آلاؤك يا الله كعسلهون ، بل لهذا اللفظ في غاية الإيهام . ومن ثم قيل : إنها اسم صنم أدخلها ملحد على جهلة العوام ؛ وكأن بعضهم أراد دفع ذلك الإيهام فزاد بعد الجلالة : محيط به علمك كعسلهون ؛ أي : كإحاطة تلك الحية بالعرش ، وهو غفلة عما تقرر : أن هذا لا يقبل فيه إلا قول صح عن معصوم (انتهى بالحرف ^(١)) .

قوله : (لأنه قد يكون دالاً على كفر) تعليل للحرمة ، وظاهر كلامه هنا : أن التحريم إنما هو في بعض الصور ، والذي في « التحفة » عنهم الجزم بها مع الإطلاق كما رأيت من عبارتها آنفاً ، ثم ما ذكر من الحرمة في الأسماء التي لا يعرف معناها صرح به غيره أيضاً ، لكن نقل (سم) عن « فتاوى النووي » : أنه يكره ذلك ولا يحرم فكأنهم لم يعتمدوه ، فليتأهل وليحرر ^(٢) .

قوله : (ويقرأ) أي : الإمام (ندباً) في صلاة الجمعة .

قوله : (في الركعة الأولى) أي : بعد (الفاتحة) والسكوت بقدر قراءة المأموم إياها كما مر في (سنن الصلاة) .

قوله : (« الجمعة ») أي : سورتها بتمامها .

قوله : (وفي الركعة الثانية) كذلك .

قوله : (« المنافقين ») أي : سورتها كذلك أيضاً ، والحكمة في قراءة (سورة الجمعة) : اشتمالها على وجوبها وغيره من أحكامها ، ولما فيها من القواعد والحث على التوكل والذكر وغير ذلك ، وقراءة (سورة المنافقين) : لأنها تليها في المصحف الشريف ، والتوالي مطلوب كما مر ، ولما فيها من توبيخ حاضريها وتنبههم على التوبة مع ما فيها من القواعد ؛ لأنهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها ، أفاده في « شرح مسلم » بزيادة ^(٣) .

قوله : (ولو صلى بغير المحصورين) أي : لما مر : أن ما ورد بخصوصه لا تفصيل فيه ، قال (ع ش) : (عمومها شامل لما لو تضرروا أو بعضهم ؛ لحصر بول مثلاً ، وينبغي خلافه ؛ لأنه قد

(١) تحفة المحتاج (٤٥٧/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٥٧/٢) .

(٣) شرح صحيح مسلم (١٦٧-١٦٦/٦) .

(أَوْ فِي الْأُولَى «سَبِّحِ الْأَعْلَى» وَفِي الثَّانِيَةِ «الْغَاشِيَةِ») لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا ، وَقِرَاءَةُ الْأَوَّلَتَيْنِ أُولَى كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ

يؤدي إلى مفارقة القوم له بصيرورته منفرداً) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (أَوْ فِي الْأُولَى «سَبِّحِ الْأَعْلَى») أي : أَوْ يقرأ في الركعة الأولى هذه السورة .

قوله : (وَفِي الثَّانِيَةِ «الْغَاشِيَةِ») أي : وَإِنْ كَانَتْ أَطْوَلُ مِنْ (سَبِّحِ) لَوُرُودِهِ مَعَ حِكْمَةٍ لِحُوقِ الْمَتَأَخَّرِ ، قَالَ الْقَلِيلِيُّ^(٢) ، وَكَذَا فِي الْأَوَّلَيْنِ ، قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الرَّوْضَةِ» : (كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ بهاتين في وقت وهاتين في آخر ، فَالضَّوَاب : أَنَّهُمَا سَتَانِ لَا قَوْلَانِ كَمَا أَفْهَمَهُ الرَّافِعِيُّ قَالَ : وَيُؤَيِّدُهُ : أَنَّ الرَّبِيعَ قَالَ : سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّهُ يَخْتَارُ «الْجُمُعَةَ» وَ«الْمُنَافِقِينَ» ، وَلَوْ قَرَأَ «سَبِّحِ» وَ«هَلْ أَتَاكَ» . . . كَانَ حَسَنًا) انْتَهَى^(٣) .

وَهَلْ يَسْنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا هُنَا ؛ بِأَنْ يقرأ فِي الْأُولَى (الْجُمُعَةُ) وَ(سَبِّحِ) وَفِي الثَّانِيَةِ (الْمُنَافِقِينَ) وَ(الْغَاشِيَةِ) أَمْ لَا ؟ لَمْ نَرَ التَّصْرِيحَ هُنَا بِذَلِكَ ؛ يَحْتَمِلُ الْأَوَّلُ نَظِيرَ مَا قَالَهُ فِي (كَثِيرًا كَبِيرًا) ، وَيَحْتَمِلُ الثَّانِي ، وَعِبَارَةُ «الرَّوْضَةِ» الْمَذْكُورَةِ قَدْ تَوَيَّدَهُ ، فَلْيَرَاجِعْ .

قوله : (لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا) أي : رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِيهِمَا ، أَمَّا الْأُولَى . . . فَلَفْظُهُ : عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ : اسْتَخْلَفَ مَرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ ، فَصَلَّى لَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ بَعْدَ «سُورَةِ الْجُمُعَةِ» فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ» وَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ بِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (انْتَهَى مُخْتَصَرًا^(٤)) ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ . . . فَعَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بِـ«سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ» ، قَالَ : (وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . . . يقرأ بِهِمَا أَيْضًا فِي الصَّلَاتَيْنِ) انْتَهَى^(٥) .

قوله : (وَقِرَاءَةُ الْأَوَّلَيْنِ) أي : (الْجُمُعَةُ) وَ(الْمُنَافِقِينَ) .

قوله : (أُولَى) مِنْ قِرَاءَةِ الْآخِرَتَيْنِ ؛ أي : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) وَ(الْغَاشِيَةِ) ، وَلَعَلَّ مِنْ أَوْجِهِ الْأَوَّلِيَّةِ مَا مَرَّ فِي الْحِكْمَةِ ، وَأَيْضًا : فَالْأَوَّلِيَّانِ أَطْوَلُ .

قوله : (كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ) أي : الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَدْ صَرَحَ بِذَلِكَ

(١) حاشية الشيرازي (٢/٣٢٠) .

(٢) حاشية قليوبي (١/٢٨٣) .

(٣) روضة الطالبين (٢/٤٥) .

(٤) صحيح مسلم (٨٧٧) .

(٥) صحيح مسلم (٨٧٨) .

فإن تركَ (الْجُمُعَةَ) أو (سَبَّحَ) في الأولى عمداً أو لا ، وقرأَ بدلَها (الْمَنَافِقِينَ) أو (الْغَاشِيَةَ) .
 قرأَ (الْجُمُعَةَ) و(سَبَّحَ) في الثَّانِيَةِ ، ولا يُعيدُ ما قرأَهُ في الأولى ، وإنْ لَمْ يَقْرَأْ في الأولى واحدةً
 منهما . . جمعَ بينهما في الثَّانِيَةِ ؛

الماوردي^(١) ، ووجه الإشارة في كلامه : أنه قدمهما فإنه يدل على الاهتمام بهما ، قال ابن
 عبد السلام : (وقراءة بعض من ذلك - أي : هذه الأربع كما هو ظاهر - أفضل من قراءة قدره من
 غيرهما إلا أن يكون الغير مشتملاً على ثناء ؛ كآية الكرسي) ، قال (ع ش) : (ظاهره : ولو كان -
 أي : الغير - سورة كاملة ، لكن تقدم في « صفة الصلاة » أن قراءة سورة تامة أفضل من قدرها من
 طويلة ، ويحتمل تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي
 قرأ بعضها) ، فليراجع^(٢) .

قوله : (فإن ترك « الجمعة » أو « سبح » في الأولى عمداً أو لا) أي : أو جهلاً بأن سببها هذه
 السورة ثم علم .

قوله : (وقرأَ بدلَها « المنافقين » أو « الغاشية ») أي : أو سورة أخرى ، إلا أنه في هذه
 الصورة يقرؤهما في الثانية ؛ كما يفيد العلة الآتية وإن أدى إلى تطويل الثابتة على الأولى ؛ لتأكد أمر
 هاتين السورتين .

قوله : (قرأَ « الجمعة » و« سبح » في الثانية ولا يعيد ما قرأَهُ في الأولى) أي : لأن صلاته لم
 تخل عن تينك السورتين ، قال (سم) : (ولو قرأ في الأولى « الجمعة » و« المنافقين » وفي الثانية
 « سبح » و« هل أتاك » . . فالأوجه : أنه يحصل أصل السنة^(٣)) ، بل قال (ع ش) : (ينبغي
 ذلك ؛ لأنهما طلبتا في الجمعة في حد ذاتهما)^(٤) ، قال الشرواني : (وفيه وقفة)^(٥) .

قوله : (وإن لم يقرأ في الأولى واحدة منهما) أي : من (الجمعة) و(المنافقين) بأن لم يقرأ
 السورة بالكلية أو قرأ سورة غيرهما .

قوله : (جمع بينهما في الثانية) أي : وإن أدى لتطويلها كما مر ، قال (سم) : (وينبغي
 حينئذ أن يراعى ترتيب المصحف ؛ فيقرأ « الجمعة » أولاً ثم « المنافقين » لأن الترتيب سنة ، وكون

(١) الحاوي الكبير (٤٧/٣) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٣٢٨/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٦٣/٢) .

(٤) حاشية الشيراملسي (٣٢٨/٢) .

(٥) حاشية الشرواني (٤٦٣/٢) .

ثَلَاثًا تَخْلُو صَلَاتُهُ عَنْهُمَا . وَبَسْنُ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ (جَهْرًا) لِلاتِّبَاعِ .

الثانية محل « المنافقين » بالأصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ، ولا ينافيه تقديم « الجمعة » لأن ذلك لا ينافي وقوع « المنافقين » في محلها الأصلي ، وهذا ظاهر لا توقف فيه) انتهى^(١) ؛ ويؤيده ما في جمع التأخير من أن الأفضل : تقديم الأولى على الثانية وإن كانت صاحبة الوقت .

قوله : (ثَلَاثًا تَخْلُو صَلَاتُهُ عَنْهُمَا) أي : عن السورتين المذكورتين ، قال في « التحفة » : (ولو اقتدى في الثانية فسمع قراءة الإمام لـ « المنافقين » فيها . . فظاهر : أنه يقرأ المنافقين في الثانية أيضاً وإن كان ما يدركه أول صلاته ؛ لأن السنة له حينئذ الاستماع فليس كتارك « الجمعة » في الأولى وقارئ « المنافقين » فيها حتى تسن له « الجمعة » في الثانية ، فإن لم يسمع وسنت له السورة فقرأ « المنافقين » فيها . . احتمال أن يقال : يقرأ « الجمعة » في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال : يقرأ « المنافقين » لأن السورة ليست متصلة في حقه)^(٢) .

قال (ع ش) : (والأغرب : الاحتمال الأول ؛ لأنه إذا قرأ « المنافقين » في الثانية . . خلت صلاته من « الجمعة » ، بخلاف ما إذا قرأ « الجمعة » . . فإن صلاته اشتملت على السورتين وإن كان كل منهما في غير موضعها الأصلي) تأمل^(٣) .

قوله : (ويسن أن تكون قراءته) أي : الإمام في صلاة الجمعة (الفاتحة) والسورة معاً .
قوله : (في الركعتين) أي : وكذا المسبوق في ثانيته كما نقله صاحب « الشامل » و « البحر » عن النص .

قوله : (جهراً ؛ للاتباع) أي : رواه مسلم بلفظ : (كان يقرأ)^(٤) ، قال المحلي : (وهو ظاهر في الجهر) انتهى^(٥) . واستدل لها أيضاً بالإجماع .

فصل في صلاة الجمعة

ورد أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يشي رجله - أي : بأن يكون باقياً على هيئة الصلاة ، فيفوت الثواب المخصوص الآتي بنحو صلاة الجنائز - (الفاتحة) و (الإخلاص)



(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٦٣ / ٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٦٣ / ٢ - ٤٦٤) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٢٧ / ٢ - ٣٢٨) .

(٤) صحيح مسلم (٨٧٨) عن سيدنا النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٥) كنز الراغبين (٢٨٣ / ١) .

(فَضْلٌ) في سنن الجمعة

(يُسَنُّ الْغُسْلُ)

و (المعوذتين) سبعاً سبعاً . غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وأعطى من الأجر بعدد من آمن بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية لابن السني : أن ذلك - بإسقاط (الفاتحة) - يعيد من السوء إلى الجمعة الأخرى^(١) ، وفي رواية : « وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودنياه وأهله وولده »^(٢) ، قال الغزالي في « الإحياء » : (وقال بعد ذلك : اللهم يا غني يا حميد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود ؛ أغنني بحلالك عن حرامك ، وبفضلك عن سواك ، وبطاعتك عن معصيتك)^(٣) .

قال الفاكهي عن ابن أبي الصيف : (من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة . . لم تمض عليه جمعتان حتى يستغني) ، وقال الشيخ الشرقاوي : (من واظب عليه أربع مرات مع ما تقدم . . أغناه الله ورزقه من حيث لا يحتسب ، وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وحفظ له دينه ودنياه وأهله وولده)^(٤) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في سنن الجمعة)

أي وبعض مكروهاتها ومحرماتها ، وفي إدراك الجمعة ، وفي الاستخلاف ؛ فإن المصنف والشارح رحمهما الله تعالى ذكرا هذه الأمور في هذا (الفصل) ، وترجمه في « التحفة » بقوله : (في آدابها)^(٥) ، وترجم غيره بقوله : (فيما يطلب في الجمعة من الآداب)^(٦) .

قوله : (يسن الغسل) أي : مع الوضوء كسائر الأغسال ، وقد يجب بسبب العذر ، وضبط جمع الفرق بين الغسل الواجب والمستحب : بأن ما شرع بسبب ماض . . كان واجباً غالباً ؛ كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت ، وما شرع لمعنى في المستقبل . . كان مستحباً ، وهي كثيرة

(١) عمل اليوم والليلة (٣٧٥) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٢) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢٣٤٢) .

(٣) إحياء علوم الدين (١ / ١٨٤) .

(٤) حاشية الشرقاوي (١ / ٢٦٦) .

(٥) تحفة المحتاج (٢ / ٤٦٤) .

(٦) انظر « حاشية قلوبيني » (١ / ٢٨٣) .

لِحَاضِرِهَا (أي : مرید حضرها وإن لم تجب عليه ؛ لأنَّ الغسل للصلاة لا لليوم ، بخلاف العيد ؛

[من الرجز]

نظمها بعضهم بقوله :

| | |
|-----------------------------|------------------------------------|
| وهاك أيضاً عدّاً أغسالٍ تسن | بسبعة وعشرة عدّاً حسن |
| لجمعة والعيد والكسوف | وغسل الاستسقاء والخسوف |
| ومن يغسل مبتأ ومن دخل | في ديننا من بعد كفرٍ أغتسل |
| ومن به إغساء أو جنون | إذا أفاق غسله مسنون |
| وقاصد الدخول في الإحرام | كذا دخول البلدة الحرام |
| وللوقوف بعدها في عرفة | وللمبيت بعد بالمزدلفة |
| وفي منى ثلاثة للرّامي | وللطواف سائر الأيام ^(١) |

وزيد عليها ؛ منها كم في « التحفة » : غسل اعتكاف وأذان ، ودخول مسجد وحرمة المدينة ومكة لحلال ، ولكل ليلة من رمضان ، ولحلق عانة أو نتف ، ولبلوغ بالسن ، ولحجامة ، وخروج من حمام ، ولتغير الجسد ، وعند كل مجمع من مجامع الخير ، وعند سيلان الوادي^(٢) .

قوله : (لحاضرها) أي : الجمعة ، وقيل : يسن الغسل يوم الجمعة لكل أحد وإن لم يرد الحضور كالعيد ، وسيأتي أنفاً الجواب بالفرق بينهما .

قوله : (أي : مرید حضورها) ظاهره : وإن حرم ؛ كذات حليل بغير إذنه ، وهو متجه وإن خالف فيه بعضهم ، والمراد : من لم يرد عدم حضورها ، فدخل حالة الإطلاق حيث طلبت الجمعة منه على سبيل الوجوب والدب ، ويختص أيضاً التزين الآتي بمرید حضورها . من « الجمل »^(٣) .

قوله : (وإن لم تجب عليه) أي : لم تجب الجمعة على مرید الحضور ؛ كالصبي والعبد والمرأة ؛ وذلك إحرازاً للفضيلة .

قوله : (لأن الغسل للصلاة) تعليل لتقييد سن الغسل بمرید الحضور .

قوله : (لا لليوم ، بخلاف العيد) أي : فإن غسله حق اليوم فيسن لمرید الصلاة وغيره ، وبهذا التعليل يفرق بينهما ، وبه يرد القول السابق : (أنه يسن هنا لكل أحد) .

وعبارة « التحفة » : (وفرق الأول - أي : القول المعتمد - بأن الزينة ثم - أي : في العيد - مطلوبة لكل أحد ، وهو - ي : الغسل - من جملتها ، بخلافه هنا ؛ فإن سبب مشروعيته دفع الريح

(١) انظر « نهاية التدريب » (ص ٢٥-٢٦) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٦٨/٢-٤٦٩) .

(٣) فتوحات الوهاب (٣٨/٢) .

وذلك لما صحَّ من قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرَّجُلِ أَوْ النِّسَاءِ .. فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا .. فَلْيَسْ عَلَيْنِهِ غُسْلٌ » ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ ؛

الكره عن الحاضرين) انتهى^(١) .

قال الرافعي : (وقد يضايق في هذا الفرق) ، فلي تأمل^(٢) .

قوله : (وذلك) أي : سن الغسل لمريد الجمعة الشامل لمن لم تجب عليه .

قوله : (لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) أي : فيما رواه ابن خزيمة وابن حبان وأبو عوانة في « صحاحهم » والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٣) .

قوله : (من أتى الجمعة) أي : أراد أن يأتي الجمعة ، و (أتى) بقصر الهمزة لا بمدها ؛ لأنه بمعنى : الإعطاء ، ولا يصح إرادته هنا كما هو ظاهر ، قال في « المصباح » : (أتى الرجل أتياً : جاء ، والإتيان اسم منه ، وأتيته يستعمل لازماً ومتعدياً ، ثم قال : وآتيته مالا بالمد : أعطيته ، وآتيت المكاتب : أعطيته أو حططت عنه من نجومه) ، فافهم^(٤) .

قوله : (من الرجال أو النساء) بيان لـ (من) ، ويقاس بهم الخناثي .

قوله : (فليغتسل) أي : ندباً ؛ للحديث الآتي .

قوله : (ومن لم يأتها) أي : ومن لم يرد أن يأتيتها أصلاً .

قوله : (فليس عليه غسل) يعني : لم يطلب منه غسل ، وهذا اللفظ لأبي عوانة ، ولفظ رواية البخاري : « إذا جاء أحدكم الجمعة - أي : أراد مجيئها - .. فليغتسل »^(٥) ، ولهذا الحديث طرق كثيرة عدَّ ابن منده من رواه عن نافع عن ابن عمر رضي عنهما فبلغوا ثلاث مئة وعدَّ من رواه عن ابن عمر فبلغوا أربعة وعشرين صحابياً ، قال الحافظ ابن حجر : وفي بعض طرقه عند أبي عوانة ذكر سبب الحديث ، وهو : كان الناس يغدون في أعمالهم ، فإذا كانت الجمعة .. جاؤوا وعليهم ثياب متغيرة ، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ... الحديث ، نقله في « الكبرى »^(٦) .

قوله : (ويكره تركه) أي : الغسل لمريد الحضور .

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٦٥) .

(٢) الشرح الكبير (٢/٣١٠) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (١٧٥٢) ، صحيح ابن حبان (١٢٢٦) ، مسند أبي عوانة (٢٥٩٤) ، السنن الكبرى (٣/١٨٨) .

(٤) المصباح المنير ، مادة : (أتى) .

(٥) صحيح البخاري (٨٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٦) المواهب المدنية (٣/٢٤٩) .

لِلْخِلَافِ فِي وَجوبِهِ وَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِخِلَافِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .. فِيهَا وَنَعَمْتُ ، »

قوله : (للخلاف في وجوبه) أي : الغسل ، وهو قول للشافعي قديم كما نقله بعض أصحاب القفال ، وفي « الرسالة » للشافعي : (في وجوبه احتمالان)^(١) ، واحتمالاته أقوالٌ ، وغالب الأحاديث ظاهر أو صريح فيه ؛ كحديث الشيخين : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم »^(٢) أي : بالغ ، وحديث النسائي : « على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل يوم هو يوم الجمعة »^(٣) ، وعلى المعتمد : فالصارف عن الوجوب الحديث الذي ذكره الشارح فيما بعد على الإثر .

قوله : (وإن صح الحديث بخلافه) أي : القول بالوجوب ، ثم إطلاقه الصحة في هذا الحديث ؛ بناء على حمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال ، وهو قول علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم^(٤) ، وقيل : لم يسمع منه إلا شيئين ليس هذا منهما ، وهو قول البزار وغيره^(٥) ، وقيل : لم يسمع منه شيئاً أصلاً ، وعليهما : فهذا الحديث مرسل إلا أنه تقوى بشواهد وطرقه ، فافهم .

قوله : (وهو قوله صلى الله عليه وسلم) أي : فيما رواه أصحاب « السنن » الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم^(٦) .

قوله : (من توضع يوم الجمعة) أي : مقتصر على الوضوء فقط ولم يغتسل .

قوله : (فيها ونعمت) الفاء رابطة للجواب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، و (نعمت) فاعله ضمير مستتر ، قال في « التحفة » : (أي : فبالسنة ؛ أي : بما جوزته من الاختصار على الوضوء أخذ ، ونعمت النتيجة هي) انتهى^(٧) .

ودفع بقوله : (بما جوزته ...) إلخ ما قد يتوهم من أن المراد : أن الوضوء يحصل به السنة بدل الغسل مع أنه ليس مردأً ، بل كراهة ترك الغسل باقية ، ومعنى الكلام : أن الحديث صارف عن

(١) الرسالة (ص ٣٠٣) .

(٢) صحيح البخاري (٨٧٩) ، صحيح مسلم (٨٤٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) المجتبى (٩٣/٣) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٤) التاريخ الكبير (٢٧٣/٢) ، سنن الترمذي (١٨٢) ، المستدرک (٢١٥/١) .

(٥) مسند البزار (٣٩٩/١٠) .

(٦) سنن أبي داود (٣٥٤) ، سنن الترمذي (٤٩٧) ، المجتبى (٩٤/٣) ، صحيح ابن خزيمة (١٧٥٧) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(٧) تحفة المحتاج (٤٦٥/٢) .

وَمَنْ اغْتَسَلَ . . . فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » . (وَوَقْتُهُ مِنَ الْفَجْرِ) لِأَنَّ الْأَخْبَارَ عَلَّقَتْهُ بِلَيْوَمٍ ،

الوجوب الذي اقتضته اللام في (فليغتسل) ، وأن المراد بـ(الوضوء) : لوضوء عن الحدث الذي لا بد منه لصحة الجمعة ، نقله الجمل عن (ع ش)^(١) .

قوله : (ومن اغتسل . . . فالغسل أفضل) يعني : ولكن الغسل مع الوضوء أفضل من الاختصار على الوضوء فقط ، قال بعض شراح الحديث : (ووجه الدلالة من هذا الحديث : أن قوله : « فالغسل أفضل » يقتضي اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل فيستزعم أجزاء الوضوء)^(٢) ، وفي « الصحيحين » عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، وأن يستن ، وأن يمس طيباً إن وجد »^(٣) ، قال جمع منهم الطبري : (ظاهره : وجوب الاستن والطيب ؛ لذكرهما بالعطف ، والتقدير : الغسل والاستن والطيب كذلك وليسوا بواجبين اتفاقاً فدل على أن الغسل ليس بواجب ؛ إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد) ، ونظر فيه بما هو مذكور في شروح الحديث .

قوله : (ووقته) أي : وقت جواز الغسل .

قوله : (من الفجر) أي : الصادق ، فلا يجزىء قبله ولو بعد النجر الكاذب ، هذا هو الأصح ، وقيل : وقته : من نصف الليل كالعيد .

قوله : (لأن الأخبار) أي : الدالة على طلب الغسل ، تعليل لكون وقته من الفجر .

قوله : (علقت باليوم) أي : كخبر : « من اغتسل يوم الجمعة . . . » إلخ^(٤) ، ويفارق غسل العيد حيث يجزىء قبل الفجر بعد نصف الليل ببقاء أثره إلى صلاة العيد لقراب الزمن ، وبأنه لو لم يجزىء قبل الفجر . . لضاق الوقت وتأخر عن التبكير ، ولو تعارض الغسل والتبكير . . فمراعاة الغسل - كما قاله الزركشي وغيره - أولى حيث أمن الفوات ؛ للخلاف في وجوبه ، ولأن نفعه متعدد إلى غيره ، بخلاف التبكير فيهما .

قال في « التحفة » : (وهذا - أي : إطلاق تقديم الغسل على لتبكير - أولى من بحث الأذرع) : أنه إن قل تغير بدنه . . بكر ، وإلا . . اغتسل) انتهى^(٥) .

(١) فتوحات الوهاب (٣٩/٢) .

(٢) انظر « فتح الباري » (٣٦٢/٢) .

(٣) صحيح البخاري (٨٨٠) ، صحيح مسلم (٨٤٦) .

(٤) أخرجه البخاري (٩١٠) عن سيدنا سلمان الفارسي رضي الله عنه .

(٥) تحفة المحتاج (٤٦٥/٢) .

(وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهُ إِلَى الرَّوَّاحِ) لَأَنَّهُ أَفْضَى إِلَى الْغَرَضِ مِنَ التَّنْظِيفِ ، وَلَا يُبْطَلُهُ حَدَثٌ وَلَا جَنَابَةٌ . . .

قال (ع ش) : (ومثله - أي : الغسل - بدله فيما يظهر ، فإذا تعارض التكبير والتيمم . . قدم التيمم ؛ لأن الأصل في البدل أن يعطى حكم المبدل منه من كل وجه ، لكن يرد عليه أن الغسل إنما قدم ؛ لأنه قيل بوجوبه ، وأما التيمم . . ففي سنه خلاف فضلاً عن الاتفاق على سنه) انتهى^(١) .
قوله : (ويسن تأخيرهُ) أي : الغسل .

قوله : (إلى الرواح) أي : إلى الجمعة أو ما قرب منه ؛ يعني : إلى الذهاب إليها ؛ بناء على أن الرواح مطلق السير كما قاله الأزهرى^(٢) ، وعلى مقابله المشهور : سمي بذلك ؛ لأنه لما بفعل بعد الزوال كما أجيب ، بذلك عن التعبير به في الخبر الآتي ، والحاصل : أن الغرض من كلامه : أن الغسل لها سنة من الفجر الصادق ، ولكن تقريبه من ذهابه إلى الجمعة أفضل ، قال في «البيهجة» :

ولمريدها استحَبُّوا الغُسْلَ لكنه عند الرواح أولى^(٣)

تأمل .

قوله : (لأنه) أي : تأخير الغسل إلى الرواح على ما مر .
قوله : (أفضى إلى الغرض من التنظيف) أي : عن الروائح الكريهة عند الاجتماع ، وهذه العلة خاصة بالغسل ، فيقتضي : أن التيمم لا يسن قربه من ذهابه ، إلا أن يقال : إنه مقيس على الغسل ، جمل عن شيخه^(٤) .

قوله : (ولا يبطله) أي : غسل الجمعة .

قوله : (حدث ولا جذبة) أي : لكن تسن إعادته - أي : الغسل - كذا قيل .

قال (سم) : (وظاهره : سن إعادته فيهما ، لكن عبارة « المجموع » مصرحة بعدم استحبابه للحدث ، بل محتملة لعدم استحبابه للجنازة أيضاً كما بينه الشارح في « الإيعاب » وهو كما بين^(٥) ، بل القياس : حرمة ؛ لأنه عبادة بلا سبب فهي فاسدة فتحرم ؛ كما لو اغتسل في غير يوم الجمعة بنيته ، إلا أن يقال : لما كان الغرض من الغسل التنظيف ووقته باق . . لم يحرم ، فليتأمل .

(١) حاشية الشبراملسي (٣٩/٢) .

(٢) تهذيب اللغة (٢٢١/٥ - ٢٢٢) ، مادة : (راح) .

(٣) بهجة الحاوي (ص ٤٠) .

(٤) فتوحات الوهاب (٣٩/٢) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٦٥/٢ - ٤٦٦) .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ عَجَزَ عَنْهُ التَّيْمُمُ بِنِيَّةِ الْغُسْلِ بَدَلًا عَنْهُ ؛ إِحْرَازًا لِفَضِيلَةِ الْعِبَادَةِ إِنْ فَاتَ قَصْدُ النِّظَافَةِ . .

قوله : (ويندب لمن عجز عنه) أي : عن الغسل حساً أو شرعاً .

قوله : (التيمم) هذا هو الأصح ، ومقابله وهو احتمال للإمام ورجحه الغزالي : أنه لا يتيمم^(١) ؛ لأن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة ، والتيمم لا يفيد هذا الغرض ، وسيأتي ما يردده .

هذا ؛ واختلفوا في الإمام والغزالي هل هما من أصحاب الوجوه أم لا ؟ والمشهور : الثاني ، لكن الذي قاله ابن الصلاح في « فتاويه » : أنهما - وكذا الشيخ أبو إسحاق - منهم ، فافهم^(٢) .

قوله : (بنية الغسل بدلاً عنه) كذا في نسخ ، ولعلها عبارة مقلوبة ، والأصل : بنية التيمم بدلاً عنه ؛ أي : الغسل ، ثم رأيت عبارة « التحفة » و « النهاية » : (بنيته بدلاً عن الغسل . . .) إلخ^(٣) ، فأرجع (ع ش) ضميره إلى (التيمم)^(٤) ، قال القليوبي عن شيخه : (فيقول : نويت التيمم بدلاً عن غسل الجمعة ، ولا يكفي : نويت التيمم ؛ لعدم ذكر السبب كسائر الأغسال ، ويكفي : نويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة ، أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية . . .) إلخ ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (إحرازاً لفضيلة العبادة) تعليل لندب التيمم لمن عجز عن الغسل ، وعبارة « التحفة » : (لأن القصد : النظافة والعبادة ، فإذا فاتت تلك - أي : النظافة - بقيت هذه)^(٦) أي : العبادة .

قوله : (وإن فات قصد النظافة) أشار به إلى رد ما مر عن الإمام والغزالي ، ولكن تعبير « التحفة » المذكور أظهر من عبارته هنا ، قال فيها : (وهل يكره ترك التيمم ؛ إعطاء له حكم مبدله كما هو الأصل ، أو لا ؛ لفوات الغرض الأصلي فيه من النظافة ؟ كل محتمل)^(٧) ، قال (ع ش) : (الأقرب : الكراهة ؛ لأن الأصل في البديل أن يعطى حكم مبدله إلا لمانع ولم يوجد ، ومجرد كون الغسل فيه النظافة ، بخلاف التيمم . . لا يكفي ؛ إذ لو نظر إليه . . لما طلب التيمم)^(٨) .

(١) نهاية المطلب (٢ / ٥٢٩) ، الوسيط (٢ / ٢٩١) .

(٢) فتاوى ومسائل ابن الصلاح (١ / ٢٠٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٢ / ٤٦٦) ، نهاية المحتاج (٢ / ٣٣٠) .

(٤) حاشية الشبرايملي (٢ / ٣٣٠) .

(٥) حاشية قليوبي (١ / ٢٨٣) .

(٦) تحفة المحتاج (٢ / ٤٦٦) .

(٧) تحفة المحتاج (٢ / ٤٦٦) .

(٨) حاشية الشبرايملي (٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠) .

كسائر الأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ . (وَ) يُسْنُ (التَّبَكِيرُ) إِلَى الْمَصَلَّى ؛ لِيَأْخُذُوا مَجَالِسَهُمْ وَيَنْتَظِرُوا الصَّلَاةَ ؛ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ : « مَنِ اغْتَسَلَ »

قوله : (كسائر الأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ) أي : فإنه يَتِمُّمُ عند العجز بدلاً عنها ، فالكاف للتنظير ، قال في « التحفة » : (وَلَوْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ . . فظاهر : أنه يأتي هنا ما يجيء في غسل الإِحْرَامِ : أنه إذا كان ببدنه تغير . . أزاله به ، وإلا : فإن كفى الوضوء ؛ أي : المسنون في الغسل . . توضأ به ، وإلا . . غسل به بعض أعضاء الوضوء ، وحيث : إذا نوى الوضوء . . تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل ، وإلا . . كفى تيمم الغسل ، فإن فضل شيء عن أعضاء الوضوء . . غسل به أعالي بدنه ، ولو فقد الماء بالكية . . سن له بعد أن يَتِمُّمَ عن حدثه تيمم عن الغسل ، فإن اقتصر على تيممه بنيتها . . فقياس ما مر آخر « الغسل » : حصولهما ، ويحتمل خلافه ؛ لضعف التيمم ^(١) ، قال (سم) : (الحصول هو الظاهر ، وخرج بقوله : « بنيتها » : ما لو نوى أحدهما . . فلا يحصل الآخر كما مر) ^(٢) .

قوله : (ويسن) أي : لغير معذور يشق عليه البكور .

قوله : (التبكير إلى المصلى) أي : سواء المسجد أو غيره .

قوله : (لِيَأْخُذُوا مَجَالِسَهُمْ وَيَنْتَظِرُوا الصَّلَاةَ) يؤخذ منه : أن من هو مجاور بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم . . يحسب إتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ، ويؤخذ منه أيضاً : أن الخطيب لو بكر إلى مسجد غير الذي يخطب به . . لا يحصل له سنة التبكير ؛ لأنه ليس متهيئاً للصلاة فيه . (ع ش) ^(٣) .

قوله : (للخبر الصحيح) دليل لسن التبكير ، والحديث رواه الشيخان وغيرهما ^(٤) ، وفي بعض رواياتهم ذكر أول الحديث ، وهو : « على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول ، ومن اغتسل . . . » إلخ ^(٥) .

قوله : (من اغتسل) قضية هذا التقيد الوارد في الحديث : توقف حصول البدنة أو غيرها على كون المعجم مسبوقاً بالاغتسال ، والثواب أمر توقيفي ؛ فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه ، قاله

(١) تحفة المحتاج (٤٦٦/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٦٦/٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٢٤/٢) .

(٤) صحيح البخاري (٨٨١) ، صحيح مسلم (٨٥٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري (٩٢٩) ، ومسلم (٢٤/٨٥٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى . . فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ . . فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ،

(سم)^(١) ، لكن في « البجيرمي » : (أن الغسل ليس بقيد ، بل لبيان الأكمل ، فمثله إذا راح من غير غسل) فليراجع^(٢) .

قوله : (يوم الجمعة . . .) إلخ ، سقط للشارح هنا لفظ : (غسل الجنابة) وهو ثابت في « الصحيحين » ، ومعناه : كغسل الجنابة ، فهو من مجاز التشبيه ؛ ويدل له : عدوله إليه عن قوله : « من اغتسل من الجنابة » فليس المراد : حقيقة الغسل من الجنابة ، وقيل : المراد به ذلك ؛ لأنه يسن الجماع في ليلتها ، والأول أولى ؛ لأن الحمل على الثاني يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف المقصود ، وحكي عن « المجموع » ما يوافقه ، أفاده (ع ش) ، وسيأتي في الشرح مثله .

قوله : (ثم راح في الساعة الأولى) انظر : هل المراد بـ (راحه) : دخوله المسجد ، حتى لو بعدت داره جداً ؛ بحيث إنه إذا سار من الفجر ولم يدخل المسجد إلا في الساعة الخامسة مثلاً . . لم يحصل له التبكير إلا من الساعة التي دخل فيها ، أو يكتب له من حين خروجه من منزله ؟ فيه نظر ، والذي يتجه : أن يقال : إن السائر المذكور لا يحصل له ثواب من بكر أول ساعة ، لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار والمشقة ؛ بحيث إنه يوازي ثواب من بكر ، وهو محتمل . انتهى برماوي^(٣) ، ويؤيده : ما في آخر الحديث : « فإذا خرج الإمام وحضرت الملائكة . . . » إلخ ؛ فإن الظاهر منه : أن الملائكة إنما يكتبون من وصل إليهم ، بل أول الحديث المار صريح أو كالصريح فيه ، فليتأمل .

قوله : (فكأنما قرَّبَ بدنه) بتشديد الراء ؛ أي : تصدق بها ، وهي تقع على الواحدة من الإبل والبقر والغنم ، سميت بذلك ؛ لعظم بدنها ، وخصها جماعة بالإبل ، وهو المراد هنا اتفاقاً ، وللتصريح الآتي بغيره .

قوله : (ومن راح في الساعة الثانية) أي : ومن اغتسل ثم راح في الساعة الثانية . . . وهكذا يقدر في الباقي .

قوله : (فكأنما قرب بقرة) هي تقع على الذكر والأنثى ؛ إذ تاؤها للوحدة ، قال (سم) : (لو

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٠/٢ - ٤٧١) .

(٢) التجريد لنفع العبيد (٣٩٨/١) .

(٣) انظر « فتوحات الوهاب » (٤٣/٢) .

وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ . . فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ . . فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ . . فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً

دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلاً . . فهل له بدنة وبقرة ؟ الوجه : لا ، بل خروجه ينافي استحقاق البدنة بكمالها ، بل ينبغي عدم حصولها لمن خرج بلا عذر ؛ لأن المتبادر أنها لمن دخل واستمر ، ولو حصل له . . لزم أن يكون من غاب ثم رجع . . أكمل ممن لم يغب ولا يقوله أحد ، خصوصاً من طالت غيبته ؛ كأن دخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية ، فتدبر (انتهى)^(١) .

قوله : (ومن راح في الساعة الثالثة . . فكأنما قرب كبشاً أقرن) أي : عظيم القرون ، كذا قيل ، وفي « المصباح » ما يقتضي أن الأقرن معناه : ذو القرن عظيماً كان أو لا ؛ ففيه : وشاة قرناء ، خلاف الجماء ، والجماء : هي التي ليس لها قرن ، والذكر أجم ، والجمع : جم ، مثل : أحمر وحمراء وحمرة^(٢) .

قال في « شرح مسلم » : (ووصفه - أي : الكبش - هنا بالأقرن ؛ لأنه أكمل وأحسن صورة ، ولأن قرنه ينتفع به)^(٣) .

قوله : (ومن راح في الساعة الرابعة . . فكأنما قرب دجاجة) بثلاث الدال والفتح أفصح : وهي معروفة .

قوله : (ومن راح في الساعة الخامسة . . فكأنما قرب بيضة) بفتح الباء : واحدة البيض ، وانظر : هل المراد بيضة الدجاجة أم غيرها ؛ فإنني لم أر من صرح بتعيينها ؟

قال الإمام النووي : (في هذا الحديث الحث على التبكير إلى الجمعة ، وأن مراتب الناس في الفضيلة فيها وفي غيرها بحسب أعمالهم ، وهو من باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنَكُمْ ﴾ إلخ ، وتمام هذا الحديث : « فإذا خرج الإمام . . حضرت الملائكة يستمعون الذكر » ، قالوا : هؤلاء الملائكة غير الحفظة وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة (« شرح مسلم »^(٤)) ، ولعل الشيخ (ع ش) لم يطلع على هذا حيث تردد فيهم ، ثم استقرب أنهم غيرهم قال : (لأن الحفظة

(١) حاشية ابن قاسم على التلحة (٤٧١ / ٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (جم) (و قرن) .

(٣) شرح صحيح مسلم (١٢٧ / ٦) .

(٤) شرح صحيح مسلم (١٣١ / ٦) .

وفي رواية صحيحة : « وفي الرَّابِعَةِ دَجَاجَةٌ ، وفي الْخَامِسَةِ عُصْفُورٌ ، وفي السَّادِسَةِ بَيْضَةٌ » . وفي رواية أُخرى صحيحة أيضاً : « وفي الرَّابِعَةِ بَطَّةٌ ، وفي الْخَامِسَةِ دَجَاجَةٌ ، وفي السَّادِسَةِ بَيْضَةٌ » .

لا يفارقون من عينواله ، وهؤلاء يجلسون بأبواب المساجد لعامة من يدخل (١) .

قوله : (وفي رواية صحيحة) أي : إلا أنها ليست رواية الشبخين ، وإنما هي رواية للنسائي (٢) ، أتى بها الشارح كغيره جواباً للإشكال على الرواية الأولى ، وسيأتي عن القسطلاني تقرير الإشكال .

قوله : (وفي الرابعة دجاجة) ليس في هذا خلاف مع الرواية الأولى فلا حاجة إلى ذكره كما صنع به المحلي (٣) .

قوله : (وفي الخامسة عصفوراً) بالضم : طائر معروف ، والجمع : عصافير ، قيل : سمي بذلك ؛ لأنه عصي وفر ، وهذه الساعة ساقطة من الرواية الأولى .

قوله : (وفي السادسة بيضة) أي : فتكون الساعات ستة والصلاة في السابعة .

قوله : (وفي رواية أخرى صحيحة أيضاً) أي : وهي للنسائي أيضاً (٤) ، وعبارة القسطلاني في « شرح البخاري » : (استشكل بأن الساعات ست لا خمس ، والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة .

نعم ؛ عند النسائي بإسناد صح بعد الكبش بطة) انتهى (٥) .

قال الإمام النووي في « الخلاصة » : (هاتان الروايتان وإن صح إسنادهما فقد يقال : هما شاذتان ؛ لمخالفتهما الروايات المشهورة) ، فافهم (٦) .

قوله : (وفي الرابعة بطة) هي من طيور الماء ؛ وهي الإوز تقع على الذكر والأنثى ، فهذه ليست موجودة في الرواية الأولى .

قوله : (وفي الخامسة دجاجة ، وفي السادسة بيضة) أي : فتكون الساعات ستاً أيضاً ، وفي هذه الأحاديث من الفوائد غير ما مر : أن القليل من الصدقة غير محتقر في الشرع ، وأن التقرب بالإبل أفضل من التقرب بالبقر ، وهي أفضل من الغنم .

(١) حاشية الشيرالمسي (٣٣٤ / ٢) .

(٢) المجتبى (٩٨ / ٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) كنز الراغبين (٢٨٥ / ١) .

(٤) المجتبى (٩٧ / ٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) إرشاد الساري (١٦٠ / ٢) .

(٦) خلاصة الأحكام (٧٨٣ / ٢) .

وإنما يُندبُ البكورُ (لغير الإمام) أمّا الإمامُ . . فيُندبُ له التأخيرُ إلى وقتِ الخطبة ؛

قال القليوبي : (سئل شيخنا - أي : الزيايدي - عن أسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأضحية ، فقيل له : فالدجاجة والعصفور والبطة ؟ فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفاً في الجميع)^(١) ، والله أعلم .

قوله : (وإنما يندب البكور) دخول على المتن ، والبكور : مصدر بكر بالتخفيف ، بخلاف (التبكير) الذي في المتن ؛ فإنه مصدر بكَرَّ بالتشديد كما لا يخفى ، ثم الأولى للشارح التعبير به مجازاة للمتن ، إلا أن يقال : في تعبيره إشارة إلى أن المبالغة التي أفادها المتن غير متعينة هنا ، فليتأمل .

قوله : (لغير الإمام) أي : وغير المعذور ؛ أي : الذي يشق عليه التبكير ، وإطلاقه يقتضي استحبابه للعجز إذا استحبين حضورها ، وكذلك الخنثى الذي هو في معنى العجز ، واستوجهه في «النهاية»^(٢) ، وعبرة « التحفة » : (لغير الخطيب)^(٣) ، ولعلها الأولى ؛ إذ الظاهر : أن الإمام إذا لم يكن هو الخطيب . . يسن له التبكير أيضاً ، فلعل ما قاله المصنف محمول على الغالب ، فليتأمل .

قوله : (أما الإمام) ويلحق به من به سلس بول ونحوه ، كذا في «النهاية»^(٤) ، وظاهره : وإن أمن تلويث المسجد ، وبوجه بأن السلس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطنه والعصابة . (ع ش)^(٥) .

قوله : (فيندب له) أي : للإمام .

قوله : (التأخير إلى وقت الخطبة) أي : فلو بكر . . لا يحصل له ثواب التبكير ، كذا قاله (ع ش)^(٦) ، واعتمده الحفني ووجهه بأنه يكون مخالفة للسنة في حقه ، وقال القليوبي والبرماوي : (إنه إذا بكر . . يكون كغيره في البدنة وغيرها ، ولو ترك التبكير . . حصل له ثواب المبكر أو أكثر ، لكن ينظر أي فرد من أفراد المبكرين ، وينبغي أن يراد : ثواب الساعة التي عزم الحضور فيها لولا طلب التأخير)^(٧) .

(١) حاشية قليوبي (٢٨٥ / ١) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٣٤ / ٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٧٠ / ٢) .

(٤) نهاية المحتاج (٣٣٤ / ٢) .

(٥) حاشية الشيرازي (٣٣٤ / ٢) .

(٦) حاشية الشيرازي (٣٣٤ / ٢) .

(٧) حاشية قليوبي (٢٨٦ / ١) .

لِلاتِّبَاعِ . وَالسَّاعَاتُ الْمَذْكُورَةُ (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَالْمَرَادُ بِهَا سَاعَاتُ أَنْهَارِ الْفَلَكَيَّةِ ، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ سَاعَةً زَمَانِيَّةً ، صَيْفًا أَوْ شتَاءً ،

قوله : (للاتِّبَاعِ) أي : فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس ، فإذا اجتمعوا . . خرج إليهم فسلم عليهم فصعد المنبر ، ويأخذ بلال في الأذان ، فقام صلى الله عليه وسلم يخطب من غير فصل بين الأذان والخطبة ، وكذلك الخلفاء الراشدون بعده .
قال (سم) : (هل أجره - أي : الإمام - دون أجر من بكر ؟) ، قال (ع ش) : (وقد يقال : تأخيره لكونه مأموراً به يجوز أن يثاب عليه ثواباً يساوي ثواب المبكرين أو يزيد)^(١) .
قوله : (والساعات المذكورة) أي : في الحديث المار .

قوله : (من طلوع الفجر) أي : الصادق ، لا الشمس ولا الضحى ولا الزوال ولا الفجر الكاذب ؛ لأن الفجر الصادق هو أول اليوم شرعاً ، وبه يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر ، فلو جاء قبل الفجر . . لم يثب على ما قبله ثواب التبكير للجمعة ، ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمجيء المجيء للجمعة . . لم يحصل له فضل التبكير ، ولو بكر أحد مكراً على التبكير . . لم يحصل له فضل التبكير ، فلو زال الإكراه . . حسب له من حينئذ إن قصد الإقامة لأجل الجمعة فيما يظهر في كل من الأربع . (سم)^(٢) .
قوله : (والمراد بها) أي : الساعات المذكورة .

قوله : (ساعات النهار الفلكية) أي : خلافاً لما في « الروضة » و « أصلها » فإنهما قالا : (ثم ليس المراد على الأوجه بـ « الساعات » : الأربع والعشرين ، بل ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه ؛ لثلاثي في الفضيلة رجلان جاء في طرفي ساعة) انتهى^(٣) ، وسيأتي في الشرح الإشارة إلى الجواب عنه .

قوله : (وهي) أي : ساعات النهار الفلكية .
قوله : (اثنا عشر ساعة زمانية صيفاً أو شتاء) اعلم : أن الساعات الفلكية أربع وعشرون ساعة ؛ يخص كل ساعة ست عشرة درجة ، فإذا استوى الليل والنهار . . كان كل منهما مئة وثمانين درجة ، فإذا وصل أحدهما بعد ذلك إلى نهاية طوله . . أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون في غاية القصر لانتهائه إلى عشر ساعات ، هذا اصطلاح أهل الميقات ، وعندهم : ابتداء النهار من

(١) حاشية الشيرازي (٣٣٤/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٠/٢) .

(٣) روضة الطالبين (٤٤/٢ - ٤٥) ، الشرح الكبير (٣١٤/٢) .

وَالْعِبْرَةُ بِخَمْسِ سَاعَاتٍ مِنْهَا أَوْ سِتٌّ ، طَالَ الزَّمَانُ أَوْ قَصُرَ ، وَيُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ ؛ وَهُوَ : « يَوْمُ الْجُمُعَةِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً » إِذْ مَقْتَضَاهُ أَنْ يَوْمَهَا

طلوع الشمس ، والراجح كما علمت : اعتبار الساعات من طلوع الفجر ، ولا خفاء أن الحصة من الفجر إلى الزوال أزيد من الباقي بكثير ، فمتى اعتبرنا الفلكية . . لزم زيادة عددها على الست واختلافها في الشتاء والصيف ، وإن حملنا على الزمانية بالنظر إلى اختلاف البدنة مثلاً كملاً ونقصاً . . فلا يصح ذلك إلا بأن يقسمه من الفجر إلى الزوال ست ساعات متساوية ، لكن يلزمه زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال ؛ لطول الحصة الأولى كما علمت ، فليتأمل . عمرة^(١) ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : (العبرة . . .) إلخ .

قوله : (والعبرة بخمس ساعات منها أو ست) الخمس بناء على رواية « الصحيحين » السابقة ، والست بناء على الروایتين الأخيرتين . كردي^(٢) ، وهما للنسائي كما قررته .

قوله : (طال الزمان أو قصر) يعني : فالمراد كما في « التحفة » : أن ما بين الفجر وخروج الخطيب إلى المنبر ينقسم ستة أجزاء متساوية ، سواء أ طال اليوم أم قصر^(٣) ، فما سيأتي : (ما بين الفجر والزوال) . . محمول على الغالب من أنهم يصلون عقبه ، وإلا . . فالمدار على خروج الخطيب ، فالقسمة من الفجر إلى خروجه ، تدبر .

قوله : (ويؤيده) أي . كون العبرة ما ذكر .

قوله : (الخبر الصحيح) أي : الذي رواه أبو داود في « السنن » والنسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً^(٤) .

قوله : (وهو) أي : لفظ الخبر .

قوله : (يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة) تمام الحديث : « لا يوجد مسلم يسأل الله عز وجل شيئاً إلا آتاه عز وجل ، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر » انتهى ، فهذا الحديث وارد في ساعة الإجابة إلا أن عمومها شامل لجميع أيامه ، ولذا : قال الشارح : (إذ مقتضاه . . .) ، تأمل .

قوله : (إذ مقتضاه) أي : هذا الخبر الصحيح ، وهذا بيان لوجه التأييد .

قوله : (أن يومها) أي : الجمعة .

(١) حاشية عميرة (٢٨٦/١) .

(٢) المواهب المدنية (٢٥٣/٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٧٠/٢) .

(٤) سنن أبي داود (١٠٤٨) ، المجتبى (٩٩/٣) .

لَا يَخْتَلَفُ ، فَلْتَحْمِلِ السَّاعَةُ عَلَى مَقْدَارِ سُدُسٍ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ وَالزَّوَالِ ، لَكِنَّ بَدَنَةً مِّنْ جَاءَ أَوَّلِ السَّاعَةِ أَكْمَلُ مِنْ بَدَنَةٍ مِّنْ جَاءَ آخِرَهَا ، وَبَدَنَةُ الْمتوسِّطِ متوسِّطَةٌ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَّةِ السَّاعَاتِ ،

قوله : (لَا يَخْتَلَفُ) أي : في كونه اثنتي عشرة ساعة بطول الزمان وقصره .

قوله : (فَلْتَحْمِلِ السَّاعَةُ) أي : الواحدة من هذه الساعات المذكورة في الخبر السابق .

قوله : (عَلَى مَقْدَارِ سُدُسٍ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ وَالزَّوَالِ) أي : غالباً ، وإلا . فالعبرة بخروج الخطيب كما مر .

والحاصل : أنها تقسم من الفجر إلى خروجه للخطبة كتقسيم الساعات الزمانية - التي هي من طلوع الشمس لا من طلوع الفجر - عند أهلها بمعنى : أنه يقسم من النجر إلى الزوال ستة أقسام متساوية ؛ كما يقسم من الزوال إلى الغروب كذلك الذي هو موافق لما عليه مصطلح علماء الميقات وإن لزم على ذلك أن ساعات ما بين الفجر وخروجه لها أكثر من ساعات ما بينه وبين الغروب ؛ لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه ، وبه يعلم الجواب عما يقال : إن الساعات الزمانية تحسب عند علماء الميقات من طلوع الشمس لا من طلوع الفجر ، فليتأمل^(١) .

قوله : (لَكِنْ بَدَنَةً مِّنْ جَاءَ أَوَّلِ السَّاعَةِ) أي : الأولى ؛ يعني : ثوابه المشبه بثواب المقرب بدنة .

قوله : (أَكْمَلُ مِنْ بَدَنَةٍ مِّنْ جَاءَ آخِرَهَا) أي : الساعة ، وكذا أكمل من بدنة من جاء في وسطها ، وعبارة « التحفة » : (ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها . . يشتركون في أصل البدنة مثلاً ، لكنهم متفاوتون في كمالها) انتهى^(٢) ، وهي أفيد .

قوله : (وَبَدَنَةُ المتوسِّطِ) أي : الجائي في وسط الساعة .

قوله : (متوسطة) أي : فهي كما في درجات صلاة الجماعة الكثيرة والقليلة .

قال العلامة البرماوي : (ومحل حصول هذا الثواب : إن استمر في محل الصلاة إلى أن صلى أو خرج لعذر وعاد عن قرب ، وإلا . . فاته ويحصل له ثواب ساعة عِدِّه) انتهى^(٣) ، ومر عن (سم) ما يوافقه .

قوله : (وَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَّةِ السَّاعَاتِ) أي : الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، وكذا السادسة على الروایتين الأخيرتين ؛ فبقرة من جاء أول الساعة الثانية أكمل من بقرة من جاء آخرها ، وقس الباقية .

(١) انظر « حاشية الشيرازي » (٣٣٦/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٧٠/٢) .

(٣) انظر « فتوحات الوهاب » (٤٤/٢ - ٤٥) .

هذا هو المعتمد من اضطراب طويل في المسألة

قوله : (هذا) أي : ما ذكر من أن العبرة خمس ساعات أو ست ساعات من الساعات الزمانية على ما مر .

قوله : (هو المعتمد) الذي قاله الإمام النووي في شرحي « المذهب » و « مسلم » ، خلافاً لما قاله في « الروضة » كـ « أصلها » كما مر ، ويؤيد الأول أيضاً : ما يلزم الثاني ؛ أي : ما في « الروضة » من كون الاختصار في الحديث على الساعات الخمس أو الست لا حكمة له ؛ لأن السبق مراتبه غير منضبطة .

نعم ؛ يصح اعتبار الأمرين ؛ فينظر إلى الساعات من حيث الانقسام إليها ويخصص كل واحد بشيء ، وينظر لأفراد الجائين في كل منها من حيث تفاوتهم في البيضة مثلاً بسبب الترتيب في المجيء في ساعاتها ، وبه يتضح أنه لا خلاف في الحقيقة بين ما في « الروضة » و « المجموع » ، أفاده في « الإمداد » ونظر فيه بما لا يجدي ، فليتأمل .

قوله : (من اضطراب طويل في المسألة) أي : فقد قيل : إن الساعات المذكورة من طلوع الشمس ؛ لأن أهل الحساب يعدون اليوم منه ، وقيل : هي لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الإمام على المنبر ، ويدل لهذا : الحديث المذكور في الشرح ؛ لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار ، بخلاف الغدو ؛ فإنه من أوله إلى الزوال ، قال تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ﴾ ، وهذا مذهب مالك رضي الله عنه ، وأجاب أئمتنا بأنه إنما ذكر في الخبر لفظ (الرواح) مع أنه اسم للخروج بعد الزوال كما قاله الجمهور ؛ لأنه خروج لما يؤتى به بعد الزوال ، على أن الأزهرى منع ذلك وقال : إنه يستعمل عند العرب في السير أي وقت من ليل أو نهار^(١) .

قال في « التحفة » : (ويتسليم أن هذا مجاز تتعين إرادته ؛ لخبر : « يوم الجمعة » المذكور)^(٢) .

وقال الغزالي في « الإحياء » : (الساعة الأولى إلى طلوع الشمس ، والثانية إلى ارتفاعها ، والثالثة إلى انبساطها حتى ترمض الأقدام ، والرابعة والخامسة بعد الضحى الأعلى إلى الزوال ، وفضلها قليل ، ووقت الزوال حق الصلاة ولا فضل فيه)^(٣) .

قال (ع ش) : (لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيفيد اشتراكهما في وقت واحد ، ولعل المراد

(١) تهذيب اللغة (٢٢٢/٥) . مادة : (راح) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٧١/٢) .

(٣) إحياء علوم الدين (١٨١/١) .

(وَلَبَسَ) (الثَّيَابِ) (الْبَيْضِ) (وَالْأَعْلَى) مِنْهَا آكَدُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْبَسُوا

منه : أنه يجعل ما بعد الساعة الثالثة إلى الزوال منقسماً بين الرابعة والخامسة على السواء ، وأن محل ذلك : حيث خرج الإمام عقب الزوال كما هو الغالب ، وإلا . . . قسم ما بين خروج الإمام وآخر الثالثة بين الساعتين ، وعلى أنها ست ساعات فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء) ، فتأمل^(١) .

قوله : (ولبس الثياب البيض) أي : ويسن لبس . . . إلخ ، قال في « المصباح » : (لبست الثوب من باب تعب : لبساً بضم اللام ، واللبس بالكسر واللباس : ما يلبس ، ولبست الأمر لبساً من باب ضرب : خلطته ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيشُونَ ﴾ . . .) إلخ ملخصاً^(٢) .

والثياب : جمع ثوب ؛ وهو ما يلبسه الناس من كتان وقطن وغيرهما ، ويجمع على أثواب وأثؤب وأثوب ، والبيض بكسر الباء : جمع أبيض ، وأصلها مضمومة كسرت ؛ لمناسبة الياء على حد قول ابن مالك في « الخلاصة » :

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيمٌ عند جمع أهيماً^(٣)

قوله : (والأعلى منها) أي : من الثياب البيض .

قوله : (آكد) أي : من غيره ، وكونها جديدة أولى إن تيسرت ، وإلا . . . فما قرب من الجديدة أولى من غيره ، والأكمل : أن تكون كلها بيضاء ، وإلا . . . فأعلاها ، فإن كان أسفلها فقط . . . لم يكف ، وقيده بعض المتأخرين بحثاً بغير أيام الشتاء والوحل ، وهو ظاهر حيث خشي تلويثها^(٤) ، قال (ع ش) : (وهل يحصل الثواب ولو كان الثوب الأبيض مغصوباً أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب : الحصول ؛ لأنه إنما نهى عن لبسه لحق الغير ، فأشبه ما لو توضأ بالماء المغصوب . . . فإنه يثاب عليه من حيث الوضوء وإن عوقب من حيث إتلاف مال الغير) انتهى ، فلي تأمل^(٥) .

قوله : (لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل للمتن ، والحديث رواه الترمذي وغيره وصححه^(٦) .

قوله : («البسوا») بكسر الهمزة وسكون اللام وفتح الباء ؛ لأنه من باب علم إذا كان في الأجرام

(١) حاشية الشبراملسي (٣٣٦/٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (لبس) .

(٣) ألفية ابن مالك (ص ٦٢) .

(٤) انظر « فتوحات الوهاب » (٤٦/٢) .

(٥) حاشية الشبراملسي (٣٤٠/٢) .

(٦) سنن الترمذي (٩٩٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

مِنْ ثِيَابِكُمْ أَلْبِيضَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ » . وما صُبِغَ غَزْلُهُ قَبْلَ النَّسِجِ أَوْلَى مِمَّا صُبِغَ بَعْدَهُ ، ...

كما هنا ، ومن باب ضرب إذا كان في المعاني ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ، « جمل » عن شيخه^(١) ، ومر عن « المصباح » ما يوافقه .

قوله : (« من ثيابكم البياض ») بنصب (البياض) مفعول (البسوا) .

قوله : (« فإنها من خير ثيابكم ») التبويض فيه لا ينافي أنها الخير على الإطلاق ؛ لجواز تفاوت أفراد الخير . (سم)^(٢) ، ويدل لما قاله حديث أنس : (كان صلى الله عليه وسلم من أحسن الناس خلقاً)^(٣) فأتى هنا بد (مِنْ) مع أنه صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً إجماعاً ، فتتج أن كون الشيء من الخير لا ينافي كونه خيراً على الإطلاق بنص كلام أنس الذي هو أقوى حجة في مثل ذلك^(٤) .

وتمام الحديث : « وكننوا فيها موتاكم » .

قوله : (وما صبغ غزله) أي : من الثياب ، وعبرة « التحفة » : (ويلي الأبيض ما صبغ قبل نسجه ...) إلخ^(٥) .

قوله : (قبل النسج) أي : كالبرود ، وينبغي تقديم ما قرب لونه من البياض على غيره ، ثم لهذا محله في غير المزعفر والمعصر ؛ بقرينة ما يأتي في (فصل اللباس) .

قوله : (أولى مما صبغ بعده) أي : النسج ، قال القليوبي : (فهو بعد البرود ، وهي أولى من الساذج)^(٦) .

والحاصل : أن الأبيض أفضل في كل زمن حيث لا عذر كما استوجهه في « التحفة »^(٧) ، قال (سم) : (بقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد . . . فهل يراعي الجمعة فيقدم الأبيض ، أو العيد فالأغلى ، أو يراعي الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حينئذ ، والعيد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها ، لكن يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله : « في كل زمن » : أنه لو روعيت الجمعة . . روعيت في جميع اليوم ؟ وقد يرجح مراعاة العيد مطلقاً : أن الزينة فيه أكد منها في الجمعة ،

(١) فتوحات الوهاب (٤٧/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٥/٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٠٣) ، ومسلم (٦٥٩) .

(٤) انظر « تحفة المحتاج » (٣٠/١) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٧٥/٢) .

(٦) حاشية قليوبي (٢٨٨/١) .

(٧) تحفة المحتاج (٤٧٥/٢) .

بَلْ يُكْرَهُ لِبَسُ الْمَصْبُوغِ بَعْدَهُ ، وَلَمْ يَلْبَسْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ الْأَوَّلُ ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ فِي حُسْنِ الْهَيْئَةِ وَالْعِمَّةِ وَالْإِرْتِدَاءِ

ولهذا : سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وإن لم يحضر ، فليتأمل ^(١) ، قال الكردي في « الكبرى » : (وما ذكره آخراً هو التحقيق ، وقد اختلج في الصدر قبل الوغوف عليه) ^(٢) .

قوله : (بل يكره لبس المصبوغ بعده) أي : النسج ، بخلاف المصبوغ قبله فإنه لا يكره اتفاقاً .
قوله : (ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم) هذا في قوة التعليل للكرهية ، قال في « التحفة » : (كذا ذكره جمع متقدمون - أي : منهم البندنجي - واعتمده المتأخرون ، وفيه نظر ؛ فإن إطلاق الصحابة رضي الله عنهم للبس صلى الله عليه وسلم المصبوغ على اختلاف ألوانه يدل على أنه لا فرق ، وبأن في حديث اختلف في ضعفه : « أنه صلى الله عليه وسلم أتى له بعد غسله بملحفة مصبوغة بالورس فالتحف بها » قال راويه قيس بن سعد رضي الله عنهما . « وكأنني أنظر أثر الورس على عُنْته » ^(٣) ، وهذا ظاهر في أنها مصبوغة بعد النسج ، بل يأتي قبيل العيد « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصيغ ثيابه بالورس حتى عمامته » ^(٤) ، وهذا صريح فيما ذكرته ^(٥) أي : من عدم الفرق .

قوله : (ولبس الأول) أي : المصبوغ غزله قبل النسج ، روى البيهقي عن جابر رضي الله عنه : (أنه صلى الله عليه وسلم كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة) ^(٦) ، قال في « القاموس » : (البرد بالضم : ثوب مخطط ، والجمع : أبراد وأبرؤد وبرود : أكسية يلتحف بها ، الواحدة بهاء) ^(٧) .

قوله : (ويندب للإمام أن يزيد) أي : على بقية القوم .

قوله : (في حسن الهيئة والعممة والارتداء) أي : للاتباع ، ولأنه المنظور إليه ، والأولى له : ترك لبس السواد حيث لم يخش مفسدة ، بل المواظبة على لبسه لكل أحد في الرأس وغيره بدعة ، ومحله : ما لم يكن له فيه غرض ؛ كتحملة للوسخ .

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٤/٢) .

(٢) المواهب المدنية (٢٥٦/٣) .

(٣) أخرجه أبو داود (٥١٨٥) ، وابن ماجه (٤٦٦) .

(٤) أخرجه أبو داود (٤٠٦٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٥) تحفة المحتاج (٤٧٥/٢) .

(٦) السنن الكبرى (٢٤٧/٣) .

(٧) القاموس المحيط (٥٤٤/١) ، مادة : (برد) .

(وَالتَّنْظِيفُ) بِحَلْقِ الْعَانَةِ ،

قال في « التحفة » : (وفي موضع من « الإحياء » : يكره له - أي : للخطيب - لبس السواد ؛ أي : هو خلاف الأولى ، وتبعه ابن عبد السلام فقال : إدامة لبسه بدعة ، لكن قضية تعبيره بالإدامة : أنه لا بدعة في غيرها ؛ ويؤيده ما يأتي ، وقول الماوردي : « ينبغي لبسه » : يحمل على زمنه من منع العباسيين الخطباء إلا به ؛ مستندين فيه لما رواه ابن عدي وأبو نعيم والبيهقي عن جدهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ وإذا معه جبريل وأنا أظنه دحية الكلبي ، فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم : إنه لوضح الثياب ، وإن ولده يلبسون السواد »^(١) .

فإن قلت : صح « أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء »^(٢) ، وفي رواية : « دخل مكة وعليه شقة سوداء »^(٣) ، وفي أخرى عند ابن عدي : « كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه »^(٤) ، وفي أخرى للطبراني : « أنه عمم علياً رضي الله عنه بعمامة سوداء وأرسله إلى خيبر » ، ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين . . قلت : هذه كلها وقائع فعلية محتملة ، فقدم القول ؛ وهو الأمر بلبس البياض عليها ، على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة ، بل في نحو الحرب ؛ لأنه أَرَهَب ، وفيه يوم الفتح الإشارة إلى أن ملته لا تتغير ؛ إذ كل لون غيره يقبل التغير ، وفي العيد ؛ لأن الأرفع فيه أفضل من البياض كما يأتي^(٥) .

قوله : (والتنظيف) أي : ويسن التنظيف لجسده وثيابه ، قال في « المصباح » : (نظف الشيء ينظف نظافة : نقي من الرسخ والدنس فهو نظيف ، ويتعدى بالتضعيف ، وتنظف : تكلف النظافة)^(٦) .

قوله : (بحلق العانة) أي : لغير مريد التضحية في عشر ذي الحجة ، أما هو . . فيكره له إزالة شيء من بدنه فيها ، ولغير المحرم كما هو ظاهر ، والعانة : الشعر النابت حوالي ذكر الرجل ، أما المرأة . . فالأولى لها : التنف ، ويتعين عليها عند أمر الزوج به إزالتها ما لم يترتب ضرر به بمخالفة العادة في فعلها .

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٩/٢) .

(٢) أخرجه مسلم (١٣٥٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه (٢٥٤٦٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١٠٠/٦) عن سيدنا جابر رضي الله عنهما .

(٥) تحفة المحتاج (٤٧٥/٢) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (نظف) .

ونتف الإبط ، وقص الشارب ،

قوله : (ونتف الإبط) أي : شعره ؛ إذ هي بكسر الهمزة وسكون الباء : ما تحت المنكب يذكر ويؤنث ، والجمع : آباط ، مثل : حمل وأحمال ، وزعم بعض المتأخرين أن كسر الباء لغة وهو غير ثابت ؛ فقد قال سيبويه : لم يجرى على (فعل) بكسر الفاء والعين من الأسماء إلا حرفان : إبل ، وحبر ؛ وهو القلح ، ومن الصفات إلا حرف ، وهي : امرأة بلز ؛ وهي الضخمة ، وغير ذلك لم يثبت نقله ، أفاده في « المصباح »^(١) .

قال ابن الملقن : كما يستحب نتف الإبط يستحب نتف الأنف أيضاً . كذا في « الكفاية » من غير عزو لأحد ، ورأيت في « أحكام المحب الطبري » ما نصه : ذكر استحباب قص شعر الأنف وكراهة نتفه ثم ؛ روي عن عبد الله بن بشر المازني مرفوعاً : « لا تنتفوا الشعر الذي في الأنف ؛ فإنه يورث الأكله ، ولكن قصوه قصاً » رواه أبو نعيم في « الطب » انتهى ، وهذا هو المعتمد . « حواشي شرح الروض »^(٢) .

قوله : (وقص الشارب) أي : حتى تبدو حمرة الشفة ، وهو المراد بالإحفاء المأمور به في خبر « الصحيحين »^(٣) ، ويكره استئصاله وحلقه ، ونوزع في الحلق بصحة وروده ؛ ولذا : ذهب إليه الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم على ما قيل ، والذي في « مغني الحنابلة » : أنه مخير بينه وبين القص ، ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر رضي الله عنهم : أن إحفاء أفضل من قصة^(٤) .

فإن قلت : ما جوابنا عن صحة خبر الحلق ؟ قلت : هي واقعة حال فعلية محتملة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقص ما كان يمكن قصه ويحلق ما لا يتيسر قصه من معافقه التي يعسر قصها ، فإن قلت : فهل نقول بذلك ؟ قلت : قد أشار إليه بعض المتأخرين ، ول وجه ظاهر ؛ إذ به يجتمع الحديثان على قواعدنا فليتعين ؛ لأن الجمع بينهما ما أمكن واجب .

أما حلق الرأس . فلا يندب إلا في نسك ، وفي المولود في سابع ولادته ، وفي الكافر إذا أسلم ، وأما في غير ذلك . فمباح ؛ ولذا : قال المتولي : (وتزين الذكر بحلق رأسه إن جرت عادته بذلك) ، قال بعضهم : (وكذا لو لم تجر عادته وكان برأسه زهومة لا تزول إلا

(١) المصباح المنير ، مادة : (إبط) و (إبل) .

(٢) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٦٦ / ١) .

(٣) صحيح البخاري (٥٨٩٢) ، صحيح مسلم (٢٥٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) شرح معاني الآثار (٢٣١ / ٤) .

وتقليم الأظفار ، وبالسَّوِكِ ، وإزالة الأوساخِ والرَّوائحِ الكريهة ؛ لِلاتِّبَاعِ

بالحلق^(١) ، أو صار تركه مخللاً بالمروءة كما في هذه الأزمان . فيندب حلقه .
وأما خبر : (من حلق رأسه أربعين مرة في أربعين أربعاء صار فقيهاً)^(٢) . فلا أصل له ،
وينبغي له إذا أراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة مثلاً . أن يؤخر الحلق عن الغسل إذا كان
عليه جنابة ؛ ليزيل الغسل أثرها عن الشعر كما مر في (الغسل) .
قوله : (وتقليم الأظفار) أي : من يديه ورجليه ، لا من يد واحدة أو رجل واحدة . فيكره ؛
كلبس نحو نعل أو خف واحدة لغير عذر ، وأما الاقتصار على اليدين دون الرجلين وبالعكس . فلا
كراهة فيه ، قال في « الحفة » : (والمعتمد في كيفية تقليم اليدين : أن يبدأ بمسحة يمينه إلى
خنصرها ثم إبهامها ، ثم خنصر يسارها إلى إبهامها ، على التوالي ، والرجلين : أن يبدأ بخنصر
اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي ، وخبر : « من قص أظفاره مخالفاً لم ير في عينه رمداً » .
قال الحافظ السخاوي : هو في كلام غير واحد ولم أجده ، وأثره الحافظ الدمياطي عن بعض
مشايخه ، ونص أحمد على استحبابه . انتهى ، وكذا مما لم يثبت خبرٌ : « فرقوها فرق الله
همومكم » ، وعلى السنة الناس في ذلك وأيامه أشعارٌ منسوبة لبعض الأئمة ، وكلها زور وكذب (انتهى^(٣) ، ومر قبيل (الوضوء) تفسير التفريق المذكور .

قوله : (وبالسواك) أعاد الباء هنا ؛ لأن ما قبله تنظيف من أجزاء الجسد ، بخلاف هذا
وما بعده .

قوله : (وإزالة الأوساخ) أي : كالعرق المتجمد .

قوله : (والروائح الكريهة) أي : كالضنن والبخر وغيرهما ؛ للتأذي بذلك فيزيله بالماء
والصابون ونحوه ، قال الشافعي رضي الله عنه : (من نظف ثوبه . . قل همه ، ومن طاب ريحه . .
زاد عقله) انتهى ، والفرق بين الهم والغم كما قاله الحلبي : أن الهم ينشأ عنه النوم ، والغم ينشأ
عنه عدمه ، وهذه الأمور وإن استحبت لكل حاضر جمع كما نص عليه . فهي في الجمعة أكد
استحباباً ، فافهم .

قوله : (للاتباع) دليل للتنظيف المصوّر بما ذكر ، وروى البزار في « مسنده » عن أبي هريرة
رضي الله عنه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقلم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل أن

(١) انظر « مغني المحتاج » (٤٤٠/١) .

(٢) انظر « كشف الخفاء » (٢٤٧/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٧٦/٢) ، وانظر « كشف الخفاء » (٤٠٥/٢) .

(وَالْتَطِيبُ) وَأَفْضَلُهُ - وَهُوَ الْمَسْكُ - أَكْدُ ؛

يخرج إلى الصلاة^(١) ، وروى الشيخان خبر : « الفطرة خمس : الختان ، والاستحدا ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونفث الآباط »^(٢) ، وفي « سنن أبي داود » زيادة : « السواك »^(٣) . قال في « شرح مسلم » : (وضابط أخذ الظفر والشارب والإبط والعانة : طولها)^(٤) ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال ، فما في « الأنوار » من استحباب قلم الأظفار في كل عشرة أيام وحلق العانة في كل أربعين يوماً للغالب .

قال في « التحفة » : (وينبغي البدار بغسل محل القلم ؛ لأن الحك به قبله يخشى منه البرص ، ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة ؛ لورود كل)^(٥) ، زاد بعضهم : (أو يوم الاثنين دون بقية الأيام)^(٦) .

قوله : (والتطيب) أي : ويسن التطيب ؛ أي : استعمال الطيب ما لم يكن صائماً أو محرماً ، وإلا . . فيكره على الأول ، ويحرم على الثاني ، وهذا في حق الذكور ، أما المرأة والخنثى . . فيكره لهما الطيب والزينة ومفاخر الثياب عند إرادتهما حضورها . نعم ؛ يسن لهما قطع الروائح الكريهة . زيادي^(٧) .

قوله : (وأفضله) أي : الطيب مبتدأ خبره (أكد) .

قوله : (وهو المسك) جملة معترضة ، هذا هو المشهور ، وهو بكسر الميم : طيب معروف ، والجمع : مسك كعنب ، مقو للقلب نافع للخفقان والرياح الغليظة في الأمعاء والسموم .

قوله : (أكد) أي : من غيره من أنواع الطيب ولو العنبر ، خلافاً لما يوهمه قول بعضهم : [من الرجز] والمسك والعنبر خير طيب أخذتا بالثمن الرغيب^(٨)

قال في « فتح الجواد » : (وأفضل منه - أي : من المسك الصّرف - المخلوط بماء الورد)^(٩) .

(١) مسند البزار (٨٢٩١) .

(٢) صحيح البخاري (٢٥٧) ، صحيح مسلم (٥٨٨٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (٥٣) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٤) شرح صحيح مسلم (١٤٨/٣ - ١٤٩) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٧٦/٢) .

(٦) انظر « حاشية الشرواني » (٤٧٦/٢) .

(٧) انظر « تحفة الحبيب » (١٨٥/٢) .

(٨) انظر « الزاهر في معاني كلمات الناس » (٣٦٦/٢) .

(٩) فتح الجواد (٢٠٦/١) .

لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ وَلَمْ يَتَخَطَّ عُنَاقَ النَّاسِ ، ثُمَّ صَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ صَلَاتِهِ . . كَانَ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا » . (وَالْمَشْيُ)

قوله : (للخبر الصحيح) دليل لسن التطيب ، كما أنه دليل على سن لبس أحسن الثياب ، وكرهه التخطي ، وسن صلاة التحية والإنصات .

قوله : (من اغتسل يوم الجمعة) أي : كغسل الجنابة ؛ لما مر في رواية الشيخين ، وفيه تقييد الغسل باليوم .

قوله : (ولبس من أحسن ثيابه) يحتمل أن (من) زائدة في مفعول (لبس) على مذهب من جوز زيادتها في الإثبات ، أو هي اسم بمعنى (بعض) هو المفعول ، وعلى كل : فالمراد : الأحسن من الثياب البيض ، ويحتمل العموم .

قوله : (ومس من طيب إن كان عنده) لعل وجه التقييد بهذا هنا دون ما قبله : أن الغالب للإنسان أن يكون عنده ثوبان أو أكثر وبعض الثياب أحسن من بعض ، وأما الطيب . . فربما لم يكن عنده ولو من الأغنياء في بعض الأزمان ، تأمل .

قوله : (ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس) سيأتي الكلام على التخطي .

قوله : (ثم صلى ما كتب له) أي : ما طلب منه صلاته ؛ كالتحية . (ع ش)^(١) .

قوله : (ثم أنصت إذا خرج إمامه) أي : للخطبة .

قوله : (حتى يخرج من صلاته) أي : موضع صلاته ؛ بأن لم يبلغ مدة مقامه في المسجد .

قوله : (كان) أي : ما ذكر من الجمع بين هذه الأمور .

قوله : (كفارة لما بينها) أي : هذه الجمعة التي فعل فيها ما ذكر .

قوله : (وبين الجمعة التي قبلها) أي : من الذنوب الصغائر كما هو ظاهر ، ولهذا الحديث

رواه ابن حبان والحاكم في « صحيحيهما » ، قال الحاكم : على شرط مسلم^(٢) .

قوله : (والمشي) أي : ويسن المشي في ذهابه إلى الجمعة ككل عبادة إن قدر ولم يشق عليه ،

أما في رجوعه . . فهو مخير بين المشي والركوب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم (ركب في رجوعه من

جنازة أبي الدرداح) رواه ابن حبان وغيره وصححه^(٣) ؛ لانتهاه العبادة .

(١) حاشية الشبراملسي (٢ / ٣٤٠) .

(٢) صحيح ابن حبان (٢٧٧٨) ، المستدرک (١ / ٢٨٢) عن سيدنا أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما .

(٣) صحيح ابن حبان (٧١٥٧) عن سيدنا جابر بن سمرة رضي الله عنه .

بِسْكِينَةٍ (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ :)

وقال الأسنوي وفاقاً لابن الصلاح : (يندب المشي في عوده أيضاً ؛ لما ورد : أن رجلاً قيل له : هلا اشتريت لك حماراً تركبه إذا أتيت إلى الصلاة في الرمضاء والظلماء ؟ فقال : إني أحب أن يكتب لي أجر ممشي في ذهابي وعودي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « قد كتب لك ذلك » ^(١) .

قال القليوبي : (وأجيب بأن ذلك خصوصية لذلك الرجل نظراً لاعتقده ، أو بأن المراد : كتب له مجموع ذلك ؛ أي : الذهاب والرجوع لا في كل منهما ، جمعاً بين الدليلين من أنه صلى الله عليه وسلم ركب في عوده ، ولا يقال : إن ركوبه لبيان الجواز ؛ لأن بيان الجوز فيما يتوهم فيه الحرمة ، وليس كذلك هنا ؛ فركوبه لبيان عدم الأفضلية ، فتأمل) ^(٢) .

قوله : (بسكينة) هي الثاني في المشي والحركات واجتناب العبث ، والوقار مرادف لها ، أو هو حسن الهيئة ؛ كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات يميناً وشمالاً ، ويطلب ذلك للراكب فيه وفي دابته . قليوبي ^(٣) .

قوله : (للخبر الصحيح) دليل لسن المشي للجمعة ، والحديث رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين ^(٤) ، ولم يستدل لكون المشي بالسكينة ؛ ودليله : الحديث العام للجمعة وغيرها من سائر الصلوات ؛ وهو حديث « الصحيحين » : « إذا أتيت الصلاة . . فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها وعليكم السكينة » ^(٥) .

فإن قيل : قد قال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، فظاهره : أن السعي هنا مطلوب . . أجيب بأن معناه : امضوا كما قرئ به شاذاً ؛ ففي « الموطأ » : كان عمر بن الخطاب يقرأها : (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله) ^(٦) وفي رواية عبد الرزاق : لقد توفي عمر رضي الله عنه وما يقرأ هذه الآية التي في (سورة الجمعة) إلا : (فامضوا إلى ذكر الله) ^(٧) ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه : (ولو

(١) أخرجه مسلم (٦٦٣) عن سيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه .

(٢) حاشية قليوبي (٢٨٦/١) .

(٣) حاشية قليوبي (٢٨٧/١) .

(٤) سنن الترمذي (٤٩٦) ، المستدرک (٢٨١/١) عن سيدنا أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنه .

(٥) صحيح البخاري (٩٠٨) ، صحيح مسلم (٦٠٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) الموطأ (١٠٦/١) .

(٧) مصنف عبد الرزاق (٥٣٤٨) .

« مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاعْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَّرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَزَكَبْ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَأَسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ . كَانَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ ؛ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا » . ومعنى (غَسَلَ)

قرأتها « فاسعوا » .. لسعيت حتى يسقط ردائي^(١) ، فالسعي يطلق على المضي والعدو ؛ ففي « المصباح » : (سعى في شبيه : هروا ، وسعى إلى الصلاة : ذهب إليها على أي وجه كان)^(٢) ، فبينت السنة المراد به ، تأمل .

قوله : (من غسّل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر) سيأتي في الشرح معنى هذه الأربعة .
قوله : (ومشى ولم يركب) قيل : هما بمعنى واحد جمع بينهما تأكيداً ، قال في « الأسنى » :
(والمختار : أن قوله : « ولم يركب » أفاد نفي توهم حمل المشي على المضي وإن كان راكباً ، ونفي احتمال أن يراد المشي ولو في بعض الطريق)^(٣) أي : فالمراد : المشي في جميع الطريق ، وذلك نظير قوله تعالى : ﴿ وَيَنْعَمُونَ مَا يُصْرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ .

قوله : (ودنا من الإمام) أي : قرب من الخطيب في خطبته بحيث يسمعه .

قوله : (واستمع) أي : الخطبة .

قوله : (ولم يلبس) أي : بل يسكت ويصغي لها .

قوله : (كان له بكل خطوة) أي : يخطوها من محل خروجه من بيته إلى مصلاه ، فلا ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد ، بل يستمر فيه أيضاً إلى مصلاه ، وكذا في المشي لكل صلاة ، قاله في « التحفة »^(٤) .

قوله : (عمل سنة أجر صيامها وقيامها) أي : من فعل نفسه لو فعل ، قال في « التحفة » :
(قيل : ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب ، فليتنبه له ، ومحلّه : في غير نحو الصلاة بمسجد مكة ؛ لما يأتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق هذا بمراتب ، لا سيما إن انضم إليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها) انتهى^(٥) .

قوله : (ومعنى : غسّل) أي : المذكور أول الحديث ، وعبارة « الأسنى » نقلاً عن « المجموع » :
(وروي « غسل » بالتشديد والتخفيف ، وهو أرجح ، وعليهما : في معناه ثلاثة أوجه :

(١) مصنف عبد الرزاق (٥٣٤٩) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (سعى) .

(٣) أسنى المطالب (٢٦٧/١) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٧١/٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٧١/٢) .

قِيلَ : جَامِعَ حَلِيلَتُهُ فَأَلْجَأَهَا إِلَى الْغُسْلِ ؛ إِذْ يُسْنُ لَهُ الْجَمَاعُ قَبْلَ ذَهَابِهِ ، لِیَأْمَنَ أَنْ یَرَى فِي طَرِيقِهِ مَا یَشْغَلُ قَلْبَهُ ، وَالْأَوَّلَى فِيهِ أَنَّ مَعْنَاهُ : مَنْ غَسَلَ ثِيَابَهُ وَرَأْسَهُ

أحدها : غسل زوجته ؛ بأن جامعها فألجأها إلى الغسل واغتسل هو . قالوا : ويسن له الجماع في هذا اليوم ؛ ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه .

ثانيها : غسل أعضاء الوضوء ؛ بأن توضأ ثم اغتسل للجمعة ؛ أي : ولهذا لم يذكره الشارح هنا .

ثالثها : غسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل ، وإنما أفرد الرأس بالذكر ؛ لأنهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما وكانوا يغسلونه أولاً ثم يغتسلون (انتهى^(١)) .

قوله : (قيل : جامع حليلته) أي : زوجته أو أمته .

قوله : (فألجأها إلى الغسل) أي : اضطرها إليه ، وهذا هو المعنى الأول الذي ذكره في « الأسنى » ، إلا أن في عبارة الشارح اختصاراً ، والأصل : غسل حليلته ؛ بأن جامعها . . . إلخ كما مر .

قوله : (إذ يسن له الجماع) أي : كما نقله في « المجموع » عن الأصحاب^(٢) .

قوله : (قبل ذهابه) أي : للجمعة ، قال في « التحفة » : (ليلتها أو يومها ، كذا قالوا ، وظاهره : استوائهما ، لكن ظاهر الحديث : أنه يومها أفضل ، ويوجه بأن القصد منه أصالة : كف بصره عما لعله يراه فيشغل قلبه ، وكلما قرب من خروجه . . يكون أبلغ في ذلك) انتهى كلامه^(٣) ، بل ليس في عبارة « المجموع » المارة ذكر الليلة ، فهي صريحة فيما استوجهه ، فليتأمل .

قوله : (ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه) أي : من أمر المرأة ، فهو تعليل لسن الجماع المذكور .

قوله : (والأولى فيه : أن معناه) أي : معنى (غسل) المذكور ، وهذا هو المعنى الثالث الذي ذكره في « المجموع »^(٤) ، ولم يذكر الشارح المعنى الثاني كما نبهت فيما مر .

قوله : (من غسل ثيابه) كذا في غيره ، وسيأتي ما فيه .

قوله : (ورأسه) أي : من أثر الدهن مثلاً .

(١) أسنى المطالب (١/٢٦٧) .

(٢) المجموع (٤/٤٦٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٤٧١) .

(٤) المجموع (٤/٤٦٣) .

وَأَغْتَسَلَ ؛ لَخَبَرِ أَبِي دَاوُودَ . وَبَكَرَ - بِالتَّخْفِيفِ - : خَرَجَ مِنْ بَابِ بَيْتِهِ بَاكِرًا ، وَبِالتَّشْدِيدِ : أَتَى الصَّلَاةَ أَوَّلَ وَقْتِهَا . وَابْتَكَرَ ؛ أَيِ : أَدْرَكَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ ،

قوله : (واغتسل) أي : غسل الجمعة .

قوله : (لخبير أبي داوود) دليل لأولية هذا المعنى ، ولفظ الحديث عن أوس الثقفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل ... » ثم ساق نحوه^(١) ، وفيه أيضاً : أن مكحولاً قال : (غسل رأسه وجسده)^(٢) ، وعن سعيد بن عبد العزيز في قوله : « غسل واغتسل » قال : غسل رأسه وغسل جسده ، هذا الذي رأيته في « أبي داوود » . ومنه تعلم : أنه ليس فيه ما يستدل به لغسل الثياب ، على أن ما أفاده فيه رأيته في « البخاري » ، فلو عزاه إليه . . كان أولى ، ولفظه عن الزهري : قال طاووس : قلت لابن عباس رضي الله عنهما : ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم إن لم تكونوا جنباً ، وأصيبوا من الطيب » ، قال ابن عباس : (أما الغسل . . فنعم ، وأما الطيب . . فلا أدري)^(٣) ، وفي « ابني خزيمة » و« حبان » و« الطحاوي » عن طاووس عن أبي هريرة نحوه^(٤) . انتهى ملخصاً من « حواشي الكردي الكبرى »^(٥) .

قوله : (وبكر بالتخفيف) أي : للكاف المفتوحة .

قوله : (خرج من باب بيته باكراً) أي : مسرعاً ؛ ففي « المصباح » : (بكر إلى الشيء بكوراً من باب قعد : أسرع أي وقت كان)^(٦) .

قوله : (وبالتشديد) أي : من التبكير ، وهذا هو الأشهر ، فلو قدمه كما صنع في « التحفة » . . لكان أولى^(٧) .

قوله : (أتى الصلاة أول وقتها) أي : أي صلاة كانت وإن كان المراد هنا صلاة الجمعة .

قوله : (وابتكر ؛ أي : أدرك أول الخطبة) الأنسب : حذف (أي) التفسيرية هنا وذكرها قبيل (خرج . .) إلخ ، أو قبيل (أتى . .) إلخ .

(١) سنن أبي داوود (٣٤٥) .

(٢) سنن أبي داوود (٣٤٩) .

(٣) صحيح البخاري (٨٨٣) .

(٤) صحيح ابن خزيمة (١٧٦١) ، صحيح ابن حبان (١٢٣٤) ، شرح معاني الآثار (١١٩/١) .

(٥) المواهب المدنية (٢٦٠/٣) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (بكر) .

(٧) تحفة المحتاج (٤٧١/٢) .

ومحل نذب ذلك ما لم يَضِقِ الوقتُ ، وإلاَّ . . . وجب إن لم يُدركِ الجمعةُ إلاَّ به ،

قال في « المصباح » : (بكر بالصلاة : صلاها لأول وقتها ، وابتكرت الشيء : أخذت أوله ، وعليه قوله عليه الصلاة والسلام : « من بكر وابتكر » أي : من أسرع قبل الأذان وسمع أول الخطبة)^(١) .

وقيل : هما بمعنئ واحد جمع بينهما تأكيداً ، وعليه صاحب « القاموس » حيث قال : (وبكر عليه وإليه وفيه : بكوراً وبكر - أي : مشدداً - وابتكر وأبكر وبأكره : أتاها بكرة)^(٢) .

قال الدميري : (وقيل : بكر في الزمان ، وابتكر في المكان)^(٣) .

قوله : (ومحل نذب ذلك) أي : المشي إلى الجمعة بالسكينة .

قوله : (ما لم يَضِقِ الوقت) أي : وقتها بخروجه لو لم يسرع ، أو بنواتها لمسبق كذلك ولو في أول الوقت ، قاله القليوبي^(٤) .

قوله : (وإلا) أي : بأن ضاق الوقت .

قوله : (وجب) أي : الإسراع إن أطاقه كما في « التحفة »^(٥) ، قال (سم) : (وكذا : يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به ، بخلاف ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي . . فلا يسرع كما نقله في « المجموع » وغيره عن الأصحاب إن اقتضى كلام الرافعي وغيره : أنه يسرع ، وصرح به الفارقي بحثاً وتبعه ابن أبي عصرون^(٦) .

قوله : (إن لم يدرك الجمعة إلا به) أي : بالإسراع ، زاد في « النهاية » : (كما قاله المحب الطبري ؛ أي : وإن لم يلق به ، ويحتمل خلافه ؛ أخذاً من أن فقد بعض اللباس اللائق به عذر)^(٧) ، قال (سم) : (قد يفرق بثبوت لائقية السعي شرعاً بالنسبة لكل أحد ؛ كما في العدويين الميلىين في السعي ، وكما في الرمل في الطواف ، وكما في الكر والفر في الجهاد)^(٨) ، قال (ع ش) : (وفيه : أنه لا يقال حينئذ : إن المشي غير لائق ، إلا أن يقال : المراد : غير لائق به بقطع

(١) المصباح المنير ، مادة : (بكر) .

(٢) القاموس المحيط (٧٠٤ / ١) ، مادة : (بكر) .

(٣) النجم الوهاج (٤٩١ / ٢) .

(٤) حاشية قليوبي (٢٨٧ / ١) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٧٢ / ٢) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٢ / ٢) .

(٧) نهاية المحتاج (٣٣٨ / ٢) .

(٨) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٢ / ٢) .

وَيُكْرَهُ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ الْعَدُوُّ إِلَيْهَا كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ . (وَالِاسْتِغْنَاءُ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ فِي طَرِيقِهِ)

النظر عن كونه لخصوص الصلاة) ، فلي تأمل^(١) .

قوله : (ويكره عند اتساع الوقت العدو إليها) أي : إلى الجمعة .

قوله : (كسائر العبادات) أي : الصلوات وغيرها ؛ فإنه يكره ذلك فيه كما صرح به الماوردي وأقره^(٢) .

قال الكردي : (ويستثنى منه : العدو بين الميلين الأخضرين في السعي)^(٣) أي : وكذا الرمل في الطواف ، قال باعشن : (لكن هذا عدو فيهما لا إليهما)^(٤) .

قال في « النهاية » : (ومن ركب لعذر أو غيره . . سیر دابته بسكون كالماشي ما لم يضق الوقت ، ويشبه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشي ؛ لهرم أو ضعف ، أو بعد منزله ؛ بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلاً ، ويسن له الذهاب في طريق طويل إن أمن الفتور ، والرجوع في آخر قصير كالعيد)^(٥) ، قال (ع ش) : (أي : إن سهل)^(٦) .

قوله : (والاشتغال بقراءة أو ذكر) أي : يسن الاشتغال بهما ، قال في « التحفة » : (وأفضله - أي : الذكر - : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) انتهى^(٧) ، وهو لا يفيد أنها أفضل من (سورة الكهف) ، بل (سورة الكهف) أفضل من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن القرآن أفضل ، وقد اشتركا في طلب الإكثار منهما في هذا الوقت ، فلي تأمل .

قوله : (في طريقه) تبع المصنف في هذا النووي في « المنهاج »^(٨) ، قال في « المغني » و« النهاية » : (ولفظ « الطريق » من زيادته على « المحرر » ، بل على سائر كتب المصنف - أي : النووي - والرافعي ، والمختار كما في « التبيان » و« الأذكار » : أن القراءة في الطريق جائزة غير مكروهة إذا لم يلته صاحبها ، فإن انتهى عنها . . كرهت ، قال الأذري : ولعل الأحوط : ترك القراءة فيها ؛ فقد كرهها بعض السلف فيه ، ولا سيما مواضع الزحمة والغفلة كالأسواق)^(٩) أي : والقهاوي .

(١) حاشية الشبراملسي (٣٣٨/٢) .

(٢) الحاوي الكبير (٦٩/٣) .

(٣) المواهب المدنية (٢٦١/٣) .

(٤) بشرى الكريم (ص ٤٠١) .

(٥) نهاية المحتاج (٣٣٨/٢) .

(٦) حاشية الشبراملسي (٣٣٨/٢) .

(٧) تحفة المحتاج (٤٧٣/٢) .

(٨) منهاج الطالبين (ص ١٣٦) .

(٩) مغني المحتاج (٤٣٨/١ - ٤٣٩) ، نهاية المحتاج (٣٣٨/٢) .

وَفِي الْمَسْجِدِ لِيَحُوزَ فَضِيلَةً ذَلِكَ ، (وَالْإِنْصَاتُ فِي الْخُطْبَةِ) لِيَحْصَلَ الْإِصْغَاءُ إِلَيْهَا ، قَالَ
تَعَالَى :

قوله : (وفي المسجد) يعني : محل الصلاة وإن لم يكن مسجداً ، قبل الخطبة ، وحالتها إن لم يسمعا ؛ لنحو بعد عن المنبر .

قوله : (ليحوز فضيلة ذلك) أي : القراءة والذكر ؛ ففي التنزيل : ﴿ فِي يُثُوبِ أَدْأَنَّ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾ .

وفي « الصحيحين » : « إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مجلسه تقول : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، ما لم يحدث ، وإن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه »^(١) .

وفي « مسلم » : « فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة . . فهو في صلاة »^(٢) ، قال في « المغني » و « النهاية » : (وجه الدلالة منه - أي : من الحديث - : أن شأن المصلي الاشتغال بالقراءة والذكر)^(٣) .

قوله : (والإنصات) أي : ويسن الإنصات .

قوله : (في الخطبة) أي : لما لا يجب سماعه منها ، بخلاف ما لو كان من الحاضرين أربعون تلزمهم فقط . . فيحرم على بعضهم كلام فوّته سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع ؛ لتسببه إلى إبطال الجمعة ، ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة ؛ خروجاً من الخلاف ، قاله في « التحفة »^(٤) ، وسيأتي من « الإيعاب » ما هو أوضح منه .

قوله : (ليحصل الإصغاء إليها) أي : الخطبة ، ومقتضاه : أن الإصغاء ليس من معنى الإنصات ، لكن فسر في « التحفة » كغيرها : بأنه السكوت مع الإصغاء^(٥) ، ثم رأيت في « الجمل » عن الحلبي ما نصه : (الإصغاء : هو الاستماع ، قيل : بين الإنصات والاستماع عموم وخصوص من وجه ؛ لأن الإنصات : السكوت سواء كان مع استماع أو لا ، والاستماع : شغل السمع بالسماع سواء كان معه سكوت أو لا) انتهى^(٦) ، فما هنا موافق لهذا القيل ، فليتأمل .

قوله : (قال تعالى) دليل لسن الإنصات بحمل الأمر فيه على الندب كما سيأتي .

(١) صحيح البخاري (٤٧٧) ، صحيح مسلم (٦٤٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم (٦٠٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) مغني المحتاج (٤٣٨ / ١) ، نهاية المحتاج (٣٣٨ / ٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٥٤ / ٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٤٥٤ / ٢) .

(٦) فتوحات الوهاب (٣٠ / ٢) .

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ أي : الْخُطْبَةُ ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ . وَإِنَّمَا يَحْصُلُ (بِتَرْكِ الْكَلَامِ وَالذِّكْرِ) بِالنِّسْبَةِ (لِلسَّامِعِ ، وَبِتَرْكِ الْكَلَامِ دُونَ الذِّكْرِ لِغَيْرِهِ) أي : لِغَيْرِ السَّامِعِ ؛ إِذِ الْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَشْتَغَلَ ..

قوله : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ فيه قراءتان سبعيتان ؛ فالجمهور على سكون الراء ، وقرأ ابن كثير المكي بنقل حركة الهزة إليه ، ولذا : قال الشاطبي :
[من الطويل]
ونقل قرآن القرآن دواؤنا (١)

فأشار بالدال من (دواؤنا) إليه فإنه قرأه بالنقل ، سواء كان معرفة أو نكرة ، وقفاً ووصلاً حيث أتى هذا اللفظ .

قوله : (أي : الخطبة) تفسير لـ (القرآن) في هذه الآية ؛ فقد ذكر كثير من المفسرين بل أكثرهم : أنه نزل في شأن الخطبة ، وسميت قرآناً ؛ لاشتغالها عليه .

قوله : ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ أي : اسكتوا مع الإصغاء ؛ فقد قال الراغب : الفرق بين الصمت والسكوت والإنصات والإصغاء : أن الصمت أبلغ لأنه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق ، ولهذا : قيل لمن لم يكن له نطق : (صامت) ، والسكوت لما له نطق فترك استعماله ، والإنصات : سكوت مع استماع ، ومتى انفك أحدهما عن الآخر . لم يكن له إنصات ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ .

فقوله : ﴿وَأَنْصِتُوا﴾ بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام ، والإصغاء : الاستماع إلى ما يصعب استماعه وإدراكه ؛ كالسر والصوت من مكان بعيد . انتهى مناوي عند قوله صلى الله عليه وسلم : « الصمت زين للعالم ، وستر للجاهل » من « ع ش »^(٢) ، وهذا هو الموافق لما مر عن « التحفة » ، فافهم .

قوله : (وإنما يحصل) أي : الإنصات ، وهذا دخول على المتن .

قوله : (بترك الكلام والذكر بالنسبة للسامع) أي : مع الإصغاء لما لا يجب سماعه كما مر .

قوله : (وبترك الكلام دون الذكر) أي : بالمعنى الشامل للقرآن والدعاء .

قوله : (لغيره ؛ أي : لغير السامع) أي : لبعد ونحوه .

قوله : (إذ الأولى له) أي : لغير السامع .

قوله : (أن يشتغل) أي : سرّاً ؛ لثلا يشوش على غيره ، قاله في « التحفة »^(٣) .

(١) حرز الأمانى (ص ٤٠) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢/ ٣٢٠-٣٢١) ، وانظر « الجامع الصغير » (٥١٨٤) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/ ٤٥٤) .

بالتلاوة والذكر . وأفهم كلامه أن ندب الإنصات لا يختص بالأربعين ، بل سائر الحاضرين فيه سواء ، أما الكلام . . فمكروه ؛ لخبر مسلم :

قوله : (بالتلاوة والذكر) أي : كما اقتضاه كلام « المجموع »^(١) ، وهو المعتمد ، قال (ع ش) : (ينبغي أن يقال : إن الأفضل له : اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدماً على التلاوة لغير « سورة الكهف » والذكر ؛ لأنها شعار اليوم) انتهى^(٢) ، وهو ظاهر ، ويمكن حمل كلام الشارح عليه .

قوله : (وأفهم كلامه) أي : المصنف رحمه الله ؛ أي : عموم قوله : للسامع ولغيره . كردي^(٣) .

قوله : (أن ندب الإنصات لا يختص بالأربعين) أي : الذين تتعبد بهم الجمعة . قال في « الإيعاب » : (تجويز الكلام هنا لا ينافي ما مر من وجوب سماع الأربعين للخطبة ، وأن ذلك شرط لصحة الصلاة ، وبيانه : أن الواجب إنما هو استماع الأركان فقط ، فلو تكلم الكل إلا في الأركان . . جاز عندنا ، وإن تكلم واحد من الأربعين ؛ بحيث انتفى سماعه لبعض الأركان . . أتم لا من حيث الكلام ، بل من حيث تفويته الشرط الذي هو سماع كل الأركان ، ثم وجوب استماع الأركان لا يختص بأربعين معينين ، بل كل من الحاضرين مخاطب به ما لم يعلم أن أربعين غيره يسمعونها ، لهذا تقرير مذهبنا) .

قوله : (بل سائر الحاضرين فيه) أي : في ندب الإنصات .

قوله : (سواء) أي : فلا فرق بينهم سامعين كانوا أم غير سامعين على التفصيل فيه كما مر .

قوله : (أما الكلام) أي : غير القرآن والذكر ، وهذا مقابل للمتن .

قوله : (فمكروه) أي : للحاضرين سمعوا أو لا ، ولا يحرم على القول الجديد ، وهو المعتمد ، خلافاً لتقديم فقال بحرمة الكلام ووجوب الإنصات ، واستدل له بالآية المذكورة ؛ إذ الأمر للوجوب ، وعليه الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم ، وسيأتي الجواب عنه .

قوله : (لخبر مسلم) دليل لكرهية الكلام ، والحديث في « البخاري » أيضاً ، فالأولى : لخبر الشيخين^(٤) .

(١) المجموع (٤/٤٤٢-٤٤٣) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٢/٣٢٠) .

(٣) المواهب المدنية (٣/٢٦٢) .

(٤) صحيح البخاري (٩٣٤) ، صحيح مسلم (٨٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

« إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ .. فَقَدْ لَغَوْتَ » . وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى مَنْ كَلَّمَهُ وَهُوَ يَخْطُبُ ،

قوله : (إذا قلت لصاحبك) أي : الذي تخاطبه إذ ذاك أو جليستك ، سمي صاحبك ؛ لأنه صاحبك في الخطاب ، أو لكونه الأغلب .

قوله : (أنصت) بقطع الهمزة : أمر من الإنصات ؛ أي : اسكت عن الكلام مطلقاً واستمع الخطبة ، وقال ابن خزيمة : (أي : اسكت عن مكالمة الناس دون ذكر الله تعالى) انتهى^(١) ، وهو ظاهر بالنسبة لغير السامع .

قوله : (يوم الجمعة) ظرف لـ (قلت) ، ومفهومه : أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك .
قوله : (والإمام يخطب) جملة حالية تفيد أن الإنصات من الشروع في الخطبة لا من خروج الإمام كما قاله جمع من السلف .

قوله : (فقد لغوت) كذا في رواية الشيخين بالواو ، وفي رواية لمسلم : « فقد لغيت »^(٢) بالياء ، قال أبو الزناد : وهي لغة أبي هريرة ؛ أي : الراوي لهذا الحديث ، قال أهل اللغة : يقال : لغا يلغو كغزا يغزوا ، ويقال : لغى يلغى كعمي يعمى ، لغتان ، الأولى أفصح ، وتعقبه الإمام النووي بأن ظاهر القرآن يقتضي هذه الثانية التي هي لغة أبي هريرة ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ ﴾ بفتح الغين ، وهذا من لغى يلغى ، ولو كان من الأول ..
لقال : (والغوا) بضم الغين^(٣) .

قوله : (وإنما لم يحرم) أي : الكلام ، وهذا جواب عما استدل به القديم على حرمة الكلام بظاهر الآية وبهذا الحديث .

قوله : (لأنه صلى الله عليه وسلم ...) إلخ ، ولأن الخطبة لا يفسدها الكلام فلم يحرم فيها كالطواف . « حواشي الروض »^(٤) .

قوله : (لم ينكر على من كلمه وهو يخطب) أي : وذلك لخبر « الصحيحين » عن أنس بن مالك رضي الله عنه : (فبينما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة ؛ قام أعرابي فقال : يا رسول الله ؛ هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا ، فرفع يديه ودعا ...) إلخ^(٥) ، وخبر البيهقي

(١) صحيح ابن خزيمة (١٦٠/٢) .

(٢) صحيح مسلم (١٢/٨٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) شرح صحيح مسلم (١٣٨/٦) .

(٤) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٥٨/١) .

(٥) صحيح البخاري (٩٣٣) ، صحيح مسلم (٨٩٧) .

وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ وَجُوبَ السُّكُوتِ

بسند صحيح عن أنس : أن رجلاً - أي : وهو سليك الغطفاني - والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قال : متى الساعة ؟ فأوماً الناس إليه بالسكوت ! فلم يقبل وأعاد الكلام ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة : « ما أعددت لها ؟ » قال : حب الله ورسوله ، قال : « إنك مع من أحببت »^(١) .

هذا ؛ وقوله : « ما أعددت لها » من باب تلقي السائل بغير ما يتطلب تنبيهاً على أنه الأولى والأهم ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَّ ﴾ .

قال : في « عقود الجمان » : [من الرجز]

ومن خلاف المقتضى إن جاوباً مخاطباً بغير ما ترقباً
أو سائلاً بغير ما قد سأل لأنه الأولى أو المهم^(٢)

وسماه السكاكي الأسلوب الحكيم ، وبيان ذلك : أنه لا ينبغي له أن يتعلق بالسؤال عن الساعة ؛ لأنها من الغيب ، فالأهم له الإعداد لها ، تأمل .

قوله : (ولم يبين له وجوب السكوت) أي : فدل عدم الإنكار وعدم البيان لوجوب السكوت على أن الكلام في الخطبة لا يحرم .

قال في « التحفة » : (واعترض الاستدلال بذلك باحتمال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً ، أو قبل الخطبة ، أو أنه معذور بجهله ، ويجاب بأن هذه واقعة حال قولية والاحتمال يعمها - أي : يصيرها عامة - وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله .

فإن قلت : هذه فعلية ؛ لأنه إنما أقره بعدم إنكاره عليه . . قلت : ممنوع ، بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أي حالة كان ، فكانت قولية بهذا الاعتبار) انتهى كلام « التحفة »^(٣) .

وأجيب أيضاً عن الأول بأنه خلاف الظاهر جداً ، فلا أثر له في الأمور التي يكتفى فيها بالظن ، ويأن في الحديث المار : « إذ قام . . . » إلخ وهو في غاية الظهور في أنه قام مما استقر فيه ، بل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما هو جلي ، وعن الثاني بأنه في غاية البعد مع قوله : (وهو يخطب) ،

(١) السنن الكبرى (٣/٢٢١) .

(٢) انظر « شرح عقود الجمان » (ص ٢٩) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٤٥٣-٤٥٤) .

وَالْأَمْرُ فِي آيَةِ اللَّذِّبِ ، وَمَعْنَى (لَغَوْتَ) : تَرَكْتَ الْأَدَبَ ؛ جَمْعاً بَيْنَ الْأَدَلَّةِ . وَلَا يُكْرَهُ
الْكَلَامُ

وعن الثالث بأنه لو كان جاهلاً.. لبين له ؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ولأنه يؤهم
غيره الجواز ، فليتأمل .

قوله : (والأمر في الآية للذِّب) أي : لا للوجوب ، وهذا جواب عن الاستدلال بالآية ؛
أي : قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ بأنه محمول على الذِّب لا على الوجوب .
قوله : (ومعنى : لغوت) أي : على الرواية الثانية .

قوله : (تركت الأدب) أي : المطلوب عند الخطبة ، فالمراد : مخالفة السنة لا الواجب ، فلا
يدل على حرمة الكلام ، وقال النضر بن شميل : (معنى « لغوت » : خبت من الأجر ، وقيل :
بطلت فضيلة جمعتك) ، وعبارة « شرح مسلم » : (ومعنى « لغوت » أي : قلت اللغو ؛ وهو
الكلام المُلغى الساقط الباطل المردود ، وقيل : معناه : قلت غير الصواب ، وقيل : تكلمت بما
لا ينبغي ؛ ففي الحديث : النهي عن جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، ونبه بهذا على ما سواه ؛
لأنه إذا قال : أنصت وهو في الأصل أمر بمعروف وسماء لغواً.. فغيره من الكلام من باب أولى ،
وإنما طريقه إذا أراد نهى غيره عن الكلام : أن يشير إليه بالسكوت إن فهمه ، فإن تعذر فهمه..
فلينهه بكلام مختصر ولا يزيد على أقل ممكن (تأمل^(١)) .

قوله : (جمعاً بين الأدلة) تعليل لقوله : (والأمر في الآية...) إلخ ، ومر عن « التحفة » أن
الجمع بينها ما أمكن واجب .

قال (ع ش) : (لو كلم شافعي مالكيًا وقت الخطبة.. فهل يحرم عليه ؛ كما لو لعب الشافعي
مع الحنفي الشطرنج لإعانتة له على المعصية ، أو لا ؟ الأقرب : عدم الحرمة ، ويفرق بينهما بأن
لعب الشطرنج لما لم يتأت إلا منهما.. كان الشافعي كالمُلجىء له ، بخلافه في مسألتنا ؛ فإنه حيث
أجابه المالكي وتكلم معه.. كان باختياره ؛ لتمكنه من أنه لا يجيبه ، ويؤخذ منه : أنه لو كان إذا لم
يجبه لحصل له منه ضرر لكون الشافعي المتكلم أميراً أو ذا سطوة.. يحرم عليه ، لكن لا من جهة
الكلام ، بل من جهة الإكراه على المعصية ، فليتأمل (٢) .

قوله : (ولا يكره الكلام) هذا تقييد لقوله السابق : (ويكره الكلام) .

(١) شرح صحيح مسلم (١٣٨/٦) .

(٢) حاشية الشبرايملي (٣٢٠/٢) .

قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَبَعْدَهَا وَبَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ ، وَلَا كَلَامَ الدَّاخِلِ إِلَّا إِنْ اتَّخَذَ لَهُ مَكَانًا وَاسْتَقَرَّ فِيهِ . (وَيُكْرَهُ
الْإِحْتِيَاءُ) لِلْحَاضِرِينَ مَا دَامَ الْخُطِيبُ (فِيهَا) أَي : فِي الْخُطْبَةِ ؛

قوله : (قبل الخطبة) أي : قبل الشروع فيها ولو بعد الجلوس على المنبر كما في
« النهاية »^(١) .

قوله : (وبعدها) أي : الخطبة .

قوله : (وبين الخطبتين) أي : ولو لغير حاجة على الأوجه ، وتقييده بالحاجة فيه نظر ؛ لأنه
عندها لا كراهة وإن لم يبح له قطعاً كما هو ظاهر ، قاله في « التحفة »^(٢) ، وفيه إشارة إلى رد ما قاله
في « الأسنى » مما نصه : (وظاهر : أن محل ذلك : إذا دعت الحاجة إليه) تأمل^(٣) .

قوله : (ولا كلام الداخل) أي : لا يكره كلام الداخل في أثناء الخطبة .

قوله : (إلا إن اتخذ له) أي : لنفسه .

قوله : (مكاناً واستقر فيه) أي : وإن لم يجلس ، فمن عبّر بالجلوس . . جرى على الغالب ؛
لأنه قبل ذلك يحتاج إلى الكلام غالباً .

قال في « التحفة » : (ولا نهى حال الدعاء للملوك على ما في « المرشد »)^(٤) .

قوله : (ويكره الاحتباء للحاضرين) هو أن يجمع الإنسان ظهره ورجليه بثوب أو يديه أو
غيرهما ، والاسم : الحبوكة بكسر الحاء ، وهو باليد : جلسة القرفصاء على ما قاله المناوي^(٥) .

قال الحافظ ابن حجر : (والاحتباء : جلسة الأعراب ، ومنه : الاحتباء حيطان العرب ؛ أي :
ليس في البراري حيطان ، فإذا أراد أحدهم أن يستند . . احتبى ؛ فإن الثوب يمنعه من السقوط فيصير
كالجدار) .

قوله : (ما دام الخطيب فيها ؛ أي : في الخطبة) تقييد للكرهية ، بخلافه قبلها أو بعدها ، على

أن ابن زياد اليميني قال : (إذا كان يعلم من نفسه عادة أن الاحتباء يزيد في نشاطه . . فلا بأس
به)^(٦) ، قال الكردي في « الكبرى » : (وهو وجيه وإن لم أره في كلامهم ، فإن قلت : فكيف

تقول في صحة النهي عنه التي ذكرها الشارح ؟

(١) نهاية المحتاج (٢/٣٢٠) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/٤٥٤) .

(٣) أسنى المطالب (١/٢٥٨) .

(٤) تحفة المحتاج (٢/٤٥٤) .

(٥) شرح الشرائع (٤/٢٢٠) .

(٦) غاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زياد (ص ١٠٤-١٠٥) .

لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ ، وَلَأنَّهُ يَجْلِبُ النَّوْمَ

قلت : الظاهر : أن وجهه : كونه يجلب النوم والفتور ، والحكم يدور مع العلة .
وفي « سنن أبي داود » عن يعلى قال : شهدت مع معاوية بيت المقدس ، فجمّع بنا فنظرت ؛
فإذا جل من في المسجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ، فرأيتهم محتبين
والإمام يخطب ، قال أبو داود : كان ابن عمر يحسبني والإمام يخطب وأنس بن مالك وشريح . . .
إلى أن قال : ولم يبلغني أن أحداً كرهها إلا عبادة بن نسي^(١) .

قوله : (لما صح من النهي عنه) أي : عن الاحتباء في الخطبة ، والحديث رواه أبو داود
بلفظ : (إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوّة يوم الجمعة والإمام يخطب)^(٢) ، وذكر في
« الإيعاب » : أن الترمذي رواه أيضاً وحسنه^(٣) ، لكن اعترضه في « المجموع » بأن في سنده
ضعيفين فلا نسلم حسنه^(٤) .

ونقل ابن المنذر عن الشافعي عدم كراهة ذلك^(٥) ، بل في « الزرقاني » : أنه مذهب الأئمة
الأربعة وغيرهم^(٦) ، ومثله : الاتكاء ، ومد الرجلين ، وإلقاء يديه من خلفه إلا لعله ، والحاصل :
أنه يفعل ما هو أرفق به .

قوله : (ولأنه يجلب النوم) أي : يجر إلى النوم غالباً ، فهذا هو علة النهي ، قال بعضهم :
(وهذا موجود في تلاوة القرآن ومجالس الذكر)^(٧) أي : فيكره أيضاً حيث لم يزد نشاطه كما مر .
قال في « المغني » : (اتفق الأصحاب على كراهة تشبيك الأصابع في طريقه إلى المسجد وفي
المسجد يوم الجمعة وغيره ، وكذا سائر أنواع العبث ما دام في الصلاة أو منتظرها ؛ لأنه في صلاة .
وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أحدكم في
صلاة ما كان يعمد إلى الصلاة »^(٨) .

فإن قيل : روى البخاري : أنه صلى الله عليه وسلم شبك بين أصابعه في المسجد بعدما سلم من

(١) المواهب المدنية (٣ / ٦٤) ، سنن أبي داود (١١١) .

(٢) سنن أبي داود (١١١٠) عن سيدنا معاذ بن أنس رضي الله عنه .

(٣) سنن الترمذي (٥١٤) عن سيدنا معاذ بن أنس رضي الله عنه .

(٤) المجموع (٤ / ٤٩٧) .

(٥) الإشراف على مذاهب العلماء (٢ / ١٠٩) .

(٦) شرح الزرقاني على الموطأ (١ / ٣٣١) .

(٧) انظر « غاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زياد » (ص ١٠٤ - ١٠٥) .

(٨) صحيح مسلم (٦٠٢) .



(وَ) كُرِهَ (سَلَامُ الدَّاخلِ) على الحاضرين كما في « المجموع » وغيره ؛ لأنَّهم مشغولون بما هو أهمُّ منه ، (لَكِنْ تَجِبُ إِجَابَتُهُ) لأنَّ عدمَ مشروعِيتهِ لعارضٍ لا لِذاتهِ ، بخلافه على نحو قاضي الحاجة

الصلاة عن ركعتين في قصة ذي اليمين ، وشبك في غيره^(١) . . أوجب بأن الكراهة إنما هي في حق المصلي وقاصد الصلاة ، وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم بعدها في اعتقاده (، فليتأمل^(٢) . قوله : (وكره سلام الداخل) أي : وإن لم يأخذ لنفسه مكاناً ، وقيد بعضهم الداخل بغير الخطيب كما مر ، وفيه : أن الكلام في الدخول حال الخطبة فلا حاجة إليه ، بل لا يكاد يصح ، فليتأمل . قوله : (على الحاضرين) أي : المستمعين ، ومثلهم كما في (ع ش) الخطيب ؛ قال : (وينبغي ألا يعد نسيانه لما هو فيه عذراً في وجوب الرد عليه ، فيجب الرد عليه وإن غلط) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (كما في « المجموع » وغيره) أي : ونقله عن النص وغيره^(٤) . قوله : (لأنهم مشغولون بما هو أهم منه) أي : من السلام ؛ وهو استماع الخطبة ، وهذا تعليل للكراهة .

قوله : (لكن تجب إجابته) أي : بناء على أن الإنصات سنة لا واجب كما مر ، قال في « الأسنى » : (لك أن تقول : إذا لم يشرع السلام . فكيف يجب الرد ؟ وقد قال الجرجاني : إن قلنا : يكره الكلام . كره الرد ، وقال الأذري : ولو قيل : إن علم المسلم أنه لا يشرع له السلام هنا لم يجب الرد ، وإلا وجب . لم يبعد) انتهى كلام « الأسنى »^(٥) ، ونحوه في « المغني » قال : (ولكن الإشكال لا يدفع المنقول)^(٦) ، وسيأتي عن « النهاية » الجواب عنه .

قوله : (لأن عدم مشروعيته) أي : السلام ، تعليل لوجوب الإجابة .

قوله : (لعارض لا لذاته) أي : فالكراهة لأمر خارج .

قوله : (بخلافه على نحو قاضي الحاجة) أي : فلا يجب عليه الرد إذا سلم عليه ، بل ولا يستحب ؛ لأن عدم مشروعيته لذاته .

(١) صحيح البخاري (٤٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) مغني المحتاج (٤٤٣/١) .

(٣) حاشية الشيرازي (٣٢١/٢) .

(٤) المجموع (٤٤٢/٤) .

(٥) أسنى المطالب (٢٥٨/١) .

(٦) مغني المحتاج (٤٣٠/١) .

(وَيُسْتَحَبُّ) لكلٍّ مِنَ الْحَاضِرِينَ (تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ) إِذَا حَمِدَ اللَّهَ ، بَأَن يَقُولَ لَهُ : (رَحِمَكَ اللَّهُ)

وعبارة « النهاية » : (ولو سلّم داخل على مستمع الخطبة والخطيب يخطب . . وجب عليه الرد وإن كان السلام مكروهاً ، لما سيأتي في « السير » إن شاء الله تعالى ؛ إذ القاعدة أغلبية ، وإنما لم يجب الرد على نحو قاضي الحاجة ؛ لأن الخطاب منه ومعه سفه وقلة مروءة فلا يلائمه إيجاب الرد ، بخلافه هنا فإنه يلائمه ؛ لأن عدم مشروعيته لعارض لا لذاته بخلافه ثم ، فلا إشكال) انتهى^(١) ، وأراد به (الإشكال) : ما مر عن « الأسنى » ، تأمل .

قوله : (ويستحب لكل من الحاضرين) أي : ومثلهم الخطيب بالأولى ؛ لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعاً . (ع ش)^(٢) .

قوله : (تشميت العاطس) أي : والرد عليه كما في « التحفة »^(٣) ، والشميت بالسين المعجمة أو بالسين المهملة ، والأول أشهر ، وهما بمعنى واحد ، وهو : الدعاء بالخير ، وقيل : معناه بالمعجمة : أبعدك الله عن الشماتة من الأعداء ، وبالمهملة : جعلك الله على سمت حسن ، وقيل غير ذلك .

قال ابن العربي : (تكلم أهل اللغة على اشتقاق اللفظين ولم يبينوا المعنى فيه وهو بديع ؛ وذلك أن العاطس ينحل كل عضو في رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ؛ وكأنه إذا قيل له : يرحمك الله . . كان معناه : أعطاك الله رحمة ليرجع بدنك إلى حاله قبل العطاس ويقيم على حاله من غير تغيير ، فإن كان التسميت بالمهملة . . فمعناه : رجع كل عضو إلى سمتة الذي كان عليه ، وإن كان بالمعجمة . . فمعناه : صان الله تعالى شوامته ؛ أي : قوائمه التي بها قوام بدنه عن خروجه عن الاعتدال ، قال : وشوامت كل شيء : قوائمه التي بها قوامه . .) إلخ ، فافهم^(٤) .

قوله : (إذا حمد الله) قيد لاستحباب تشميته ، خرج به : ما إذا لم يحمده . . فلا يستحب تشميته ؛ كما سيأتي في الحديث .

قوله : (بأن يقول له) تصوير للتشميت ، فالضمير المستتر لكل من الحاضرين ، والمجرور للعاطس .

قوله : (رحمك الله) يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة ، ويحتمل أن يكون إخباراً على طريق

(١) نهاية المحتاج (٣٢١ / ٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٢١ / ٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٥٤ / ٢) .

(٤) عارضة الأحوذى (٢٠٧ / ١٠) .

لعُموم أدلته ، وإنما لم يُكره كسائر الكلام ؛ لأنَّ سببَه قهريٌّ

البشارة ؛ كما في حديث : « طهور إن شاء الله »^(١) أي : هي طهر لك ؛ وكأنَّ المشمت يشتر العاطس بحصول الرحمة في المستقبل بسبب حصولها له في الحال ؛ لكونها دفعت عنه ما يضره ، قاله ابن دقيق العيد .

قوله : (لعُموم أدلته) أي : الطالبة للتشميت من غير تخصيص بغير المستمعين ، منها : « إذا عطس أحدكم فحمد الله . . فشمته ، وإذا لم يحمد الله . . فلا تشمته » رواه مسلم وغيره من حديث أبي موسى مرفوعاً^(٢) .

ومنها : « إذا عطس أحدكم . . فليقل : الحمد لله رب العالمين ، وليقل له : يرحمك الله ، وليقل له : يغفر الله لنا ولكم » رواه الطبراني والحاكم والبيهقي وغيرهم بإسناد صحيح^(٣) .

ومنها : « إذا عطس أحدكم . . فليشمته جليسه ، فإن زاد على ثلاث . . فهو مزكوم ، ولا يشمت بعد ثلاث » رواه أبو داود بإسناد حسن^(٤) ، قال الحفني : لا يدعى له بالدعاء المشروع ، بل يدعى له بنحو الشفاء ؛ لأنَّ الزكام مرض من أمراض الرأس^(٥) أي : فيقول له شفاك الله تعالى ، أو عافاك الله تعالى ، ولا يكون هذا من باب التشميت .

قوله : (وإنما لم يكره) أي : التشميت هنا .

قوله : (كسائر الكلام) أي : حتى الأمر بالإنصات كما مر .

قوله : (لأنَّ سببه) أي : وهو العطاس ، وهذا هو السبب الأصلي وإن كان لا بد من ضمنية الحمد إليه ، تأمل .

قوله : (قهري) أي : لا يمكن الإنسان دفعه غالباً .

هذا ؛ وقال ابن دقيق العيد : (ومن فوائد التشميت : تحصيل المودة ، والتأليف بين المسلمين ، وتأديب العاطس بكسر النفس عن الكبر والحمل على التواضع ؛ لما في ذكر الرحمة من الإشعار بالذنب الذي لا يعرئ منه أكثر المكلفين) انتهى .

ويسن لمن عطس وضع يديه على وجهه وخفض الصوت ؛ لخبر الحاكم : « إذا عطس

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٦) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) صحيح مسلم (٢٩٩٢) .

(٣) المعجم الكبير (١٠/١٦٢)، المستدرک (٤/٢٦٦)، شعب الإيمان (٨٩٠٤) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٤) سنن أبي داود (٥٠٣٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) حاشية الحفني على الجامع الصغير (١/١٥١) .

وَلَوْ عَرَّضَ مَهْمٌ نَاجِزٌ كَتَعْلِيمٍ خَيْرٍ وَنَهْيٍ عَنْ مَنَكِرٍ وَإِنذَارٍ مَهْلِكٍ . . فلا يُكْرَهُ الْكَلَامُ ، بل قد يَجِبُ .
ومرَّ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى أَحَدٍ الْحَاضِرِينَ بَعْدَ صُعُودِ الْخَطِيبِ الْمَنْبَرِ وَجُلُوسِهِ الْأَشْتَغَالُ بِالصَّلَاةِ

أحدكم . . فليضع كفيه على وجهه وليخفض صوته « وهو حديث صحيح ^(١) .

قوله : (ولو عرض مهم ناجز) أي : في أثناء الخطبة .

قوله : (كتعليم خير ، ونهي عن منكر ، وإنذار مهلك) أمثلة للمهم الناجز .

قوله : (فلا يكره الكلام ، بل قد يجب) أي : فيما إذا انحصر الأمر فيه ، وعبارة « التحفة » :

(ولا على سامع خشي وقريح محذور بغافل ، بل يجب عليه عيناً إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به
لولا تنبيهه أن ينهيه عليه ، أو علم غيره خيراً ناجزاً أو نهاه عن منكر ، بل قد يجب في هذين أيضاً إن
كان التعليم لواجب مضيق والنهي عن محرم ، ويسن له أن يقتصر على إشارة كفت ، وظاهر
كلامهم : أن الخير والنهي الغير الواجبين لا يسنان ، ولو قيل : بسنيتهما إن حصل بكلام يسير . . لم
يبعد كتشميت العاطس ، بل أولى) انتهى ، فليتأمل ^(٢) .

قوله : (ومر) أي : (في فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت) .

قوله : (أنه يحرم على أحد الحاضرين . .) إلخ ، خرج بهم : ما لم يكن حاضراً ؛ بأن طرأ
حضوره . . فيسن له ركعتان ، لكن يجب تخفيفهما ؛ بأن يقتصر على الواجبات ، ولو لم يكن صلى
سنة الجمعة القبلية . . نواها في التحية ؛ إذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال .

قوله : (بعد صعود الخطيب المنبر) أي : ونحو المرتفع .

قوله : (وجلوسه) أي : وإن لم يشرع في الخطبة ، قال الزهري : خروج الإمام يقطع الصلاة
وكلامه يقطع الكلام ، والفرق بين الكلام حيث لا بأس به وإن صعد الخطيب المنبر ما لم يتبدىء في
الخطبة وبين الصلاة حيث تحرم حينئذ : أن قطع الكلام حينئذ متى ابتداء الخطيب الخطبة ، بخلاف
الصلاة ؛ فإنه قد يفوته بها سماع أول الخطبة ، بل لو أمن فوات ذلك . . كان ممتنعاً أيضاً ، خلافاً
لما في « الغرر » ^(٣) .

قوله : (الاشتغال بالصلاة) فاعل (يحرم) ، قال في « الأسنى » : (وحيث حرمت . .
فالمتجه كما قاله البلقيني : عدم انعقادها ؛ لأن الوقت ليس لها ، وكالصلاة في الأوقات الخمسة
المكروهة ، بل أولى ؛ للإجماع على تحريمها هنا ، بخلافها ثم لتفصيلهم ثم بين ذات السبب

(١) المستدرک (٢٦٤ / ٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٤٥٤ / ٢) .

(٣) الغرر البهية (٧٥ - ٧٤ / ٣) .

وإن لم يسمع الخطبة . (وَيُسْنُ قِرَاءَةُ « سُورَةِ الْكَهْفِ ») وإكثارها (يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

وغيرها ، بخلاف ما هنا ، بل إطلاقهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سببها يقتضي : أنه لو تذكر هنا فرضاً . لا يأتي به ، وأنه لو أتى به . لم ينعقد ، وهو المتعجه ، وتعبير جماعة بالنافلة جري على الغالب ، وتعليل الجرجاني استحباب التحية بأنها ذات سبب فلم تمنعها الخطبة كالقضاء . . محمول - بعد تسليم صحته - على أن له أن يحرم بالقضاء قبل جلوسه كما في التحية) ، تأمل ^(١) .

قوله : (وإن لم يسمع الخطبة) أي : لنحو بعد ؛ لإعراضه عنها بالكلية لاشتغاله بصورة عبادة ، ومن ثم فارقت الصلاة الكلام بأن الاشتغال به وإن طال لا يعد إعراضاً عنها بالكلية ، وأيضاً : فمن شأن المصلي الإعراض عما سوى صلاته ، بخلاف المتكلم .

قوله : (ويسن قراءة « سورة الكهف ») والحكمة فيه : أن في هذه السورة ذكر القيامة وأهوالها ومقدماتها وهي تقوم يوم الجمعة كما في « صحيح مسلم » ^(٢) ، ولشبهه بها في اجتماع الخلق فيها .
قوله : (وإكثارها) أي : قراءة هذه السورة كما نقله الأذرعى عن الشافعي والأصحاب ، وأن أقل الإكثار ثلاث مرات .

قوله : (يومها وليلتها) أي : الجمعة ، ويسن أيضاً : قراءة (آل عمران) يومها ؛ لخبر الطبراني : « من قرأ (آل عمران) يوم الجمعة . . غربت الشمس بذنوبه » ^(٣) ، و (سورة هود) لخبر الدارمي : « اقرؤوا (هود) يوم الجمعة » ^(٤) ، و (حم الدخان) لخبر الترمذي : « من قرأ (الدخان) ليلة الجمعة . . غفر له » ^(٥) ، وينبغي كما قاله البابلي : إذا أراد الاقتصار على قراءة سورة من المذكورات أن يقدم (الكهف) على غيرها ؛ لكثرة أحاديثها ، بل ورد : « أن من داوم على العشر آيات . . أمن من الدجال » ^(٦) .

قوله : (لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لسن قراءة (سورة الكهف) وإكثارها ؛ أما الأول . . فظاهر ، وأما الثاني . . فالحديث يدل عليه بمفهوم الأولى ؛ لأنه إذا كان يحصل له

(١) أسنى المطالب (٢٥٩/١) .

(٢) صحيح مسلم (٨٥٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) المعجم الكبير (٤٨/١١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٤) سنن الدارمي (٣٤٤٦) .

(٥) سنن الترمذي (٢٨٨٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) أخرجه مسلم (٨٠٩) عن سيدنا أبي الدرداء رضي الله عنه .

« مَنْ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ .. أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » . وورد : « مَنْ قَرَأَهَا لَيْلَتَهَا .. أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ » .. .

بقراءتها مرة هذا الثواب . فكيف بالإكثار ، والحديث رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد^(١) .
قوله : (من قرأها) هذا رواية بالمعنى ، وإلا .. فلفظ الحديث : « من قرأ (سورة الكهف) .. » إلخ بالاسم الظاهر لا بالضمير ، فافهم .
قوله : (يوم الجمعة .. أضاء له) الإضاءة هنا كناية عن غفران الذنوب الكائنة بين الجمعيتين ، والمراد بـ (الإضاءة) الثانية : ثواب يعطاه ؛ بحيث يملأ ما بينه وبين البيت العتيق . جمل عن شيخه^(٢) .

قوله : (من النور ما بين الجمعيتين) أي : الماضية والمستقبلية ، قال (سم) : (هل وإن لم يقرأها في الجمعة الأخرى ، أو بشرطه ؟) ، قال (ع ش) : (والأول هو الظاهر ؛ لأن كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الجمعة الأخرى ، فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها)^(٣) .
قوله : (وورد) أي : فيما رواه الدارمي والبيهقي^(٤) ، وانظر : لم لم يقل : ومن قوله صلى الله عليه وسلم : « .. » إلخ ؟ ولعل نكتة العدول إلى هذه العبارة : أن مخرج الحديث لم ينص على صحته ، بخلاف الأول ؛ فإن الحاكم مخرجه قال : صحيح الإسناد ، فليتأمل .
قوله : (من قرأها) في هذا رواية بالمعنى أيضاً ؛ فإن لفظ الحديث كما في « المحلي » : « من قرأ (سورة الكهف) .. »^(٥) .

قوله : (ليلتها) أي : الجمعة ، وهذا كذلك .
قوله : (أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب ؛ لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، ويحتمل أن نور الأقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور الأبعد ويزيد عليه وإن كان أطول مسافة . انتهى (سم)^(٦) .
وعبارة القليوبي : (ثم إن كان المراد بـ « البيت العتيق » : الكعبة .. فلا إشكال فيه ، على أن المراد بـ « الإضاءة » : المغفرة ، وكذا إن أريد بالنور حقيقته ، وبالبيت العتيق ما في السماء ؛

(١) المستدرك (٣٦٩/٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) فتوحات الوهاب (٥٢/٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٤١/٢) .

(٤) سنن الدارمي (٣٤٥٠) ، السنن الكبرى (٢٤٩/٣) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) كنز الراغبين (٢٨٨/١) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٧/٢ - ٤٧٨) .

عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمَا) أَي : فِي يَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا ؛

قوله : (على النبي صلى الله عليه وسلم) أي : بأي صيغة كان ، ومعلوم : أن الأفضل : الصيغة الإبراهيمية ، وللشارح فيها صيغة جامعة لأكثر ما في الروايات ، وقد نقلها قبيل (شروط الصلاة) فراجعه ، ومن الصيغ الفاضلة كما في « الفتاوى الحديثية » نقلاً عن ابن الهمام : (اللهم ؛ صل أبدأً أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً)^(١) .

وقال الأصفهاني : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله ؛ محمد بن إدريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشيء ؟ قال : نعم سألت ربي ألا يحاسبه ، قلت : بماذا يا رسول الله ؟ قال : إنه كان يصلي عليّ صلاة لم يصل عليّ بمثلها ، قلت : وما تلك الصلاة ؟ قال : كان يقول : اللهم ؛ صل على محمد وعلى آل محمد كلما ذكرك الذاكرون ، وصل على محمد وعلى آل محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون) انتهى .

وهناك صيغ أخرى فاضلة منقولة عن السلف ، وقد أفرد فيها مؤلفات ، من أجلها : « دلائل الخيرات » للسيد الجزولي ، و« أدل الخيرات » للشيخ إسماعيل بن إدريس أفندي .

قوله : (فيهما ؛ أي : في يومها وليلتها) أي : الجمعة ، وأفهم كلام المصنف : أن الإكثار خاص بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وبه صرح الرافعي والنووي في « مجموعهما »^(٢) ؛ ويدل له صريح الأحاديث ، وعبرة « الروضة » محتملة لذلك ولشموله التلاوة ، ولذا : قال الشارح فيما مر : (وإكثارها) .

وعلى الأول : إن قلت : ما الحكمة في خصوصية الإكثار من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليلتها ؟ قلت : أجاب ابن القيم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الأنام ، ويوم الجمعة سيد الأيام فللصلاة عليه فيه مزية ليست لغيره ، مع حكمة أخرى ، وهي : أن كل خير نالته أمته في الدنيا والآخرة فإما نالته على يده صلى الله عليه وسلم ، فجمع الله لأمته بين خيري الدنيا والآخرة ، وأعظم كرامة تحصل لهم ؛ فإنها تحصل لهم يوم الجمعة ؛ فإن فيه سبقهم إلى منازلهم وقصورهم في الجنة ، وهو يوم المزيد لهم إذا دخلوا الجنة ، وهو عيد لهم في الدنيا ، ويوم يسعفهم الله فيه بطلباتهم وحوائجهم ولا يرد سائلهم ، وهذا كله إنما عرفوه وحصل لهم بسببه وعلى

(١) الفتاوى الحديثية (ص ١٤) .

(٢) الشرح الكبير (٣١٦/٢) ، المجموع (٤٦٩/٤) .

لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ فِي ذَلِكَ ، (وَالدُّعَاءُ فِي يَوْمِهَا)

يده ، فناسب أن يكثروا من الصلاة عليه في هذا اليوم وليته . انتهى^(١) ، فاحفظه فإنه دقيق .
قوله : (لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ فِي ذَلِكَ) أي : الناصة على ما فيه من عظيم الفضل والثواب ؛
كخبر : « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه ؛ فإن صلاتكم معروضة
عليّ » رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة^(٢) ، ولخبر : « أكثروا عليّ من الصلاة ليلة الجمعة
ويومها ؛ فمن صلى عليّ صلاة . . صلى الله عليه بها عشراً » رواه البيهقي بإسناد جيد^(٣) ، ولخبر :
« من صلى عليّ يوم الجمعة ثمانين مرة . . غفر له ذنوب ثمانين سنة » قيل : يا رسول الله ؛ كيف
الصلاة عليك ؟ قال : « تقول : اللهم ؛ صل على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي ،
وتعقد واحدة » رواه الدارقطني عن أبي هريرة^(٤) ، وضعفه جمع وحسنه أبو عبد الله النعمان ،
وكخبر عليّ رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى عليّ يوم الجمعة مئة
مرة . . جاء يوم القيامة ومعه نور ، لو قسم ذلك النور بين الخلق كلهم . . لوسعهم » رواه أبو نعيم في
« الحلية »^(٥) ، وغير ذلك مما هو مذكور في « الدر المنضود »^(٦) .

قال في « التحفة » : (ويؤخذ منها - أي : الأخبار - : أن الإكثار منها - أي : الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم - أفضل منه بذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه)^(٧) ، قال (ع ش) : (بل
الاشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه ، أما
ما ورد فيه ذلك ؛ كقراءة « الكهف » والتسبيح عقب الصلوات . . فلا اشتغال به أفضل)^(٨) .

قوله : (والدعاء) يحتمل أنه بالرفع عطفاً على (قراءة) ، ويحتمل وهو الأقرب : أنه بالجر
عطفاً على (الصلاة) أي : وإكثار الدعاء ، ثم رأيت « المنهاج » و « الروض » عبراً كذلك^(٩) .
قوله : (في يومها) أي : الجمعة ، وكذا ليلتها ، أما يومها . . فلما ذكره ، وأما ليلتها . .
فلقول الشافعي رضي الله عنه : بلغني أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة ، وللقياس على يومها ،

(١) زاد المعاد (١٠٠/١) ، وانظر « تحفة الحبيب » (١٨٨/٢) .

(٢) سنن أبي داود (١٠٤٧) عن سيدنا أوس بن أوس رضي الله عنه .

(٣) السنن الكبرى (٢٤٩/٣) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) كذا عزاه الإمام السخاوي في « القول البدیع » (ص ٣٨١) للدارقطني مرفوعاً ، وانظر « تنزيه الشريعة » (٣٣١/٢) .

(٥) حلية الأولياء (٤٧/٨) .

(٦) الدر المنضود (ص ٢١٢-٢١٨) .

(٧) تحفة المحتاج (٤٧٩/٢) .

(٨) حاشية الشبراملسي (٣٤٤/٢) .

(٩) منهاج الطالبين (ص ١٣٦) ، وانظر « أسنى المطالب » (٢٦٩/١) .

لِيُصَادَفَ سَاعَةً الْإِجَابَةِ ؛ فَإِنَّهَا فِيهَا كَمَا ثَبَتَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ، وَلَكِنَّهَا مُتَعَارِضَةٌ فِي وَقْتِهَا .
(وَسَاعَةُ الْإِجَابَةِ)

ويستحب كثرة الصدقة ، وفعل الخير في يومها وليلتها . « مغني »^(١) .

قوله : (ليصادف ساعة الإجابة) أي : يوافقها ، قال بعضهم : (وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق وقوع الدعاء فيها) ، وسيأتي عن ابن يونس ما يوافقه .

قوله : (فإنها فيها) أي : في يوم الجمعة ، والأولى : التذكير^(٢) .

قوله : (كما ثبت في أحاديث كثيرة) أي : كحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال : « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً - أي : خيراً كما في رواية - إلا أعطاه إياه » وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يقللها ، رواه الشيخان^(٣) ، وذكر (قائم) جري على الغالب ؛ إذ غيره مثله ، أو (قائم) معناه : ملازم ، أو المراد بـ (الصلاة) : انتظارها أو الدعاء ، وبـ (القيام) : الملازمة والمواظبة لا حقيقة القيام ؛ لأن منتظر الصلاة في حكمها ، والمراد بالإشارة المذكورة : أنه وضع أُمْلَتَهُ عَلَى بطن الوسطى والخنصر .

قوله : (ولكنها متعارضة في وقتها) أي : في تعيين وقتها ، ولذا اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم هل هي باقية أو رفعت ؟ وعلى الأول وهو الصحيح : هل هي في كل جمعة ، أو في جمعة واحدة من كل سنة ؟ وهل هي في وقت من اليوم معين أو مبهم أو تنتقل ؟ وعليه : هل تستغرق اليوم أو بعضه ؟ وقد لخص ذلك الحافظ ابن حجر في « الفتح » فبلغ اثنين وأربعين ، وزاد غيره فبلغ خمسة وأربعين ، قال المحب الطبري : أصح الأحاديث فيها : حديث أبي موسى - أي : وهو الذي ذكره المصنف - وأشهر الأقوال فيها : قول عبد الله بن سلام ، وهو الذي ذكره الشارح ، قال الحافظ ابن حجر : (وما عداهما إما ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف ، ثم اختلفوا في أيهما أرجح ؟ فجماعة رجحوا الأول ، وجماعة رجحوا الثاني ، وسيأتي ذكر بعضهم)^(٤) .

قوله : (وساعة الإجابة) أي : أن الدعاء فيها مستجاب ، ويقع ما دعا به حالاً يقيناً ، فلا ينافي

(١) مغني المحتاج (١ / ٤٤١) .

(٢) وهي كذلك في النسخ الخطية التي بين أيدينا من « المنهج القويم » .

(٣) صحيح البخاري (٩٣٥) ، صحيح مسلم (٨٥٢) .

(٤) فتح الباري (٢ / ٤٢١) .

أرجاها أنها (فيما بين جلوس الإمام للخطبة وسلامه) كما رواه مسلم ،

أن كل دعاء مستجاب ، وهي من خصائص هذه الأمة ، من « الجمل »^(١) .

قوله : (أرجاها أنها فيما بين جلوس الإمام للخطبة) يعني : جلوسه على المنبر قبل الخطبة .

قوله : (وسلامه) أي : الإمام من صلاة الجمعة ، قال في « النهاية » : (إن وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان ، بل في البلدة الواحدة ، فالظاهر : أن ساعة الإجابة في حق كل أهل محل من جلوسه إلى آخر الصلاة - أي : كما قيل بنظيره في ساعة الكراهة ، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هي خفية - ويحتمل أنها مبهمة بعد الزوال ؛ فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر بتقدم أو تأخر ، وسئل البلقيني : كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة وهو مأمور بالإنصات ؟ فأجاب بأنه ليس من شرط الدعاء التلفظ ، بل استحضار ذلك بقلبه كاف في ذلك .

وقال الحلبي في « منهاجه » : ولهذا إما أن يكون إذا جلس الإمام قبل أن يفتح الخطبة ، وإما بين خطبتيه : وإما بين الخطبة والصلاة ، وإما في الصلاة بعد التشهد ، قال الناشري : وهذا يخالف قول البلقيني ، وهو أظهر) انتهى^(٢) ؛ أي : مما ذكره البلقيني فإنه لا يخلو عن نظر ؛ لأنه قد يقال : ليس المقصود من الإنصات إلا ملاحظة معنى الخطبة ، والاشتغال بالدعاء بالقلب ربما يفوت ذلك ، غير أنه إذا بنى على كلام الحلبي . . . جاز أن يكون وقت الإجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة قبل التشهد فلا يصادفه إذا لم يدع فيه ، فليتأمل .

قوله : (كما رواه مسلم) أي : وأبو داود أيضاً عن مخزمة بن بكير ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري قال : قال لي عبد الله بن عمر : أسمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن ساعة الإجابة ؟ قال : قلت : نعم سمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة » انتهى لفظ الحديث^(٣) .

وروى البيهقي : أن مسلماً رحمه الله قال : حديث أبي موسى أجرد شيء في هذا الباب وأصححه ، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة^(٤) ، وقال القرطبي : (هو نص في موضع

(١) فتوحات الوهاب (٤٨/٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٤٢/٢) .

(٣) صحيح مسلم (٨٥٣) ، سنن أبي داود (١٠٤٩) .

(٤) السنن الكبرى (٢٥٠/٣) .

والمَرَادُ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْوَقْتِ ، لَا أَنَّهَا مُسْتَغْرَقَةٌ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا لِحِظَةٌ لَطِيفَةٌ ، وَخَبِرُ :
« التَّمَسُّوْهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ أَنْعَضِرَ »

الْخِلَافُ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى غَيْرِهِ ^(١) ، وَقَالَ النُّوْي : (هُوَ الصَّحِيحُ ، بَلِ الصَّوَابُ) ^(٢) ، وَجَزَمَ فِي
« الرُّوْضَةِ » بِأَنَّهُ الصَّوَابُ ^(٣) ، وَرَجَحَ أَيْضاً بِكَوْنِهِ مَرْفُوعاً نَصّاً فِي أَحَدِ « الصَّحِيحَيْنِ » .
قَوْلُهُ : (وَالْمَرَادُ : أَنَّهَا) أَيِ : سَاعَةِ الْإِجَابَةِ .

قَوْلُهُ : (لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْوَقْتِ) أَيِ : مَا بَيْنَ جُلُوسِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ الْكَائِنِ بَعْدَ صُعُودِهِ الْمَنِيرِ
وَقَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْخُطْبَةِ الْأَرْلَى وَبَيْنَ سَلَامِهِ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ .

قَوْلُهُ : (لَا أَنَّهَا مُسْتَغْرَقَةٌ لَهُ) يَعْنِي : لَيْسَ الْمَرَادُ : أَنَّ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ مُسْتَغْرَقَةٌ لِمَا بَيْنَ الْجُلُوسِ
الْمَذْكُورِ وَآخِرِ الصَّلَاةِ كَمَا يَشْعُرُ بِهِ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ .

قَوْلُهُ : (لِأَنَّهَا لِحِظَةٌ لَطِيفَةٌ) كَمَا مَرَّ فِي حَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ : (وَأَشَارَ بِيَدِهِ بِقِلَلِهَا) ، وَهِيَ مَعْنَى
مَا فِي رِوَايَةٍ : « وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ » ^(٤) ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : (وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الْوَقْتِ : أَنَّهَا تَتَنَقَّلُ
فِيهِ فَيَكُونُ ابْتِدَاءُ مَظَنَّتِهَا ابْتِدَاءَ الْخُطْبَةِ مَثَلًا ، وَانْتِهَاؤُهُ انْتِهَاءُ الصَّلَاةِ ؛ وَكَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْقَائِلِينَ عَيْنَ
مَا اتَّفَقَ لَهُ وَقُوعُهُ فِيهِ مِنْ سَاعَةٍ فِي أَثْنَاءِ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ ، فَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَقُلُّ الْإِنْتِشَارُ
جَدًّا) ^(٥) .

قَوْلُهُ : (وَخَبِرُ : التَّمَسُّوْهَا . . .) إِنْخ ، مَعْطُوفٌ عَلَى جُمْلَةٍ (أَنَّهَا فِيمَا بَيْنَ جُلُوسِ . . .) إِنْخ ؛
أَيِ : أَرْجَاهَا مَا تَضْمَنَهُ الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ ، أَوْ أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ جُمْلَةٍ : (قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : . . .)
إِنْخ . كَرْدِي ^(٦) .

وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي هُوَ الْأَوْفَقُ بِعِبَارَةِ غَيْرِهِ ؛ فَفِي « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » : (قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » :
وَأَمَّا خَبَرُ : . . . إِنْخ . . . فَيَحْتَمِلُ . . .) إِنْخ ^(٧) .

قَوْلُهُ : (آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُودَ وَالْحَاكِمُ مَرْفُوعاً ^(٨) ، وَلَفِظُ أَبِي دَاوُودَ عَنْ

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/٤٩٤) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٦/٤٠-١٤١) .

(٣) روضة الطالبين (٢/٤٦) .

(٤) أخرجه مسلم (٨٥٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) فتح الباري (٢/٤٢١) .

(٦) المواهب المدنية (٣/٢٧٠) .

(٧) فتح الوهاب (١/٧٨) .

(٨) سنن أبي داود (١٠٤٨) ، المستدرک (١/٢٧٩) .

قال في « المجموع » : يحتمل أنها منتقلة تكون يوماً في وقتٍ ويوماً في آخرٍ ،

جابر بن عبد الله رضي الله عنه : « يوم الجمعة ثنتا عشرة ، يريد ساعة لا يجد مسلم يسأل الله تعالى عز وجل شيئاً إلا آتاه الله عز وجل ، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر » ، وفي « الموطأ » بعد قصة طويلة عن أبي هريرة : (قال عبد الله بن سلام : قد علمت أية ساعة هي ، قال أبو هريرة : فقلت له : فأخبرني بها ولا تضن علي ، فقال عبد الله بن سلام : هي آخر ساعة في يوم الجمعة ، قال أبو هريرة : فقلت : وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي » وتلك ساعة لا يصلي فيها ؟! فقال عبد الله بن سلام : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جلس مجلساً ينتظر الصلاة .. فهو في صلاة حتى يصلي » ، قال أبو هريرة : فقلت : بلى ، قال : فهو ذلك) انتهى^(١) ، وقد رجح هذا الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وابن عبد البر والطرطوشي وابن الزمكاني وغيرهم .

قوله : (قال في « المجموع ») أي : جواباً عن الخبر . (ع ش)^(٢) .

قوله : (يحتمل أنها منتقلة) أي لا في وقت واحد ، وإنما أبهت ليلة القدر والاسم الأعظم والرجل الصالح ؛ حتى تتوفر الرغبة على مراقبة ذلك اليوم ، وقد ورد : « إن لربكم في أيام دهركم نفحات ألا فتعرضوا لها »^(٣) ، ويوم الجمعة من جملة تلك الأيام ، فينبغي أن يكون العبد في جميع نهاره متعرضاً لها ؛ بإحضار القلب ، وملازمة الذكر والدعاء ، والنزوع عن وساوس الدنيا ، فعساه أن يحظى بشيء من تلك . « زرقاني على الموطأ »^(٤) .

قوله : (تكون يوماً في وقت) أي : من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة .

قوله : (ويوماً في آخر) أي : وهو آخر ساعة بعد العصر يوم الجمعة ، قيل : وهذا ضعيف ، والمعتمد : أنها تلزم وقتاً بعينه ؛ كما أن المعتمد في ليلة القدر : أنها تلزم ليلة بعينها ، فقوله : (كما هو المختار . . .) إلخ ، ضعيف ، قال الحافظ ابن حجر : («سلك صاحب «الهدى» مسلكاً آخر فاختر : أن ساعة الإجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أحدهما لا يعارض الآخر ؛ لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت ، وعلى الآخر في وقت ، وهذا كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين ، وسبق إلى نحو

(١) الموطأ (١٠٨/١) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٣٤٢/٢) .

(٣) أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٣٣/١٩) عن سيدنا محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه .

(٤) شرح الزرقاني على الموطأ (٣١٦/١) .

كما هو المختار في ليلة أقدر . (وَيُكْرَهُ) تنزيهاً ، وقيل : تحريماً وعليه كثيرون وهو المختار من حيث الدليل ؛

ذلك الإمام أحمد ، وهو ألي في طريق الجمع (انتهى^(١)) ، وهو قريب إلى ما قاله النووي .
قوله : (كما هو المختار في ليلة القدر) أي : من حيث الدليل وإن كان المذهب : أنها تلزم ليلة بعينها كما سيأتي بسطه إن شاء الله تعالى .

قال ابن يونس : (الصريق في إدراك ساعة الإجابة إذا قلنا : إنها تنتقل : أن تقوم جماعة يوم الجمعة فيحيي كل واحد منهم ساعة منه ويدعو بعضهم لبعض) انتهى .

ونقل عن معمر أنه سأل، الزهري فقال : لم أسمع فيها بشيء ، إلا أن كعباً - أي : كعب الأحمار - كان يقول : لو أن إنساناً قسم جمعة في جمع . . لأتني على تلك الساعة ، قال ابن المنذر : (معناه : أنه يبدأ يدعو في جمعة من الجمع من أول النهار إلى وقت معلوم ، ثم في جمعة أخرى يبتدىء من ذلك الوقت إلى وقت آخر حتى يأتي على النهار) انتهى^(٢) ، وهذا أسهل مما قاله ابن يونس .
قوله : (ويكره تنزيهاً) أي : على المذهب ، وهو المنصوص عليه في « الأم »^(٣) ، قال في « التحفة » : (كراهة شديدة)^(٤) .

قوله : (وقيل : تحريماً ، وعليه كثيرون) أي : منهم ابن المنذر ، واعتمده الأسنوي ، وجزم به المزجد^(٥) ، ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن النص .

قوله : (وهو المختار ، أي : الذي اختاره النووي في (الشهادات) من « الروضة »^(٦)) .
قوله : (من حيث الدليل) أي : لا من حيث المذهب ؛ إذ المعتمد فيه : الأول ؛ وهو كراهة التنزيه كما في « المجموع » و« الكفاية » وغيرهما^(٧) .

قال (سم) : (فإن قلت : ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع أن الإيذاء حرام ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « اجلس ؛ فقد آذيت » ؟ قلت : ليس كل إيذاء حراماً ، وللمتخطي هنا غرض فإن التقدم أفضل) انتهى .

(١) فتح الباري (٤٢٢/٢) .

(٢) الأوسط (١٣/٤) .

(٣) الأم (٤٠١/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٧٣/٢) .

(٥) المهمات (٤٠٩/٣ - ٤١٠) ، العباب (٣٠٢/١) .

(٦) روضة الطالبين (٢٢٤/٢) .

(٧) المجموع (٤٦٦/٤) ، كفاية النبي (٣٨٦-٣٨٧) .

لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ (التَّخْطِي) لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ . (وَلَا يُكْرَهُ الْإِمَامُ) لَا يَبْلُغُ الْمَنْبَرَ . .

ولو جمع بين القولين ؛ بأن الكراهة حيث لم يتحقق الإيذاء ، والحرمة حيث تحقق . . لكان أوجه ، فليتأمل .

قوله : (للأخبار الصحيحة الدالة عليه) أي : على الحرمة على القول الثاني ، أو على الكراهة على القول الأول المعتمد ، فمن الأخبار : أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال له : « اجلس ؛ فقد أذيت وآنت » أي : تأخرت رواه أبو داود النسائي والبزار وصححه الحاكم وابن حبان^(١) ، قال الحافظ ابن حجر : (وضعفه ابن حزم بما لا يمدح قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو فيه أيضاً حديث : « ومن لغا وتخطى رقاب الناس . . كان له ظهراً » ، وهو عند أبي داود^(٢) ، وفيه أيضاً عن الأرقم بن أبي الأرقم مرفوعاً : « الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام . . كالجار قُصِبَ في النار »^(٣) .

قوله : (التخطي) أي : رقاب الناس ، كذا عبروا به ؛ أي : قرب رقابهم ؛ وإلا . . فهو لا يتخطى إلا الكتف ، والمراد بـ (الرقاب) : الجنس ، فيكره تخطي رتبة أو رقتين ، ويؤخذ من تعبيرهم بها : أن المراد بـ (التخطي) : أن يرفع رجله بحيث تحاذي في تخطيه أعلى منكب الجالس ، وعليه : فما يقع من المرور بين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول مثلاً . . ليس من التخطي ، بل هو من خرق الصفوف إن لم يكن ثم فرج في الصفوف يشي فيها . (ع ش) من « الجمل »^(٤) .

قوله : (لما فيه من الإيذاء) تعليل لكراهة التخطي ، ويؤخذ منه : تجاه قول (سم) : (ولو من جهة العلو كما هو الظاهر ؛ بأن امتدت خشبة فوق رؤوسهم بحيث يَأْذُونُ بالمرور عليها لقربها من رؤوسهم) ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (ولا يكره) أي : التخطي .

قوله : (لإمام لا يبلغ المنبر) أي : فيما إذا أراد الخطبة .

(١) سنن أبي داود (١١١٨) ، المجتبى (١٠٣/٣) ، مسند البزار (٤٣٢/٨) ، المستدرک (٢٨٨/١) ، صحيح ابن حبان (٢٧٩٠) عن سيدنا عبد الله بن بسر رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (٣٤٧) .

(٣) التلخيص الحبير (١٠٤٤/٣ - ١٠٤٥) ، والحديث أخرجه الحاكم (٥٠٤/٣) ، والإمام أحمد في « المسند » (٤١٧/٣) .

(٤) فتوحات الوهاب (٥٣/٢) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٢/٢ - ٤٧٣) .

أَوِ الْمَحْرَابِ إِلَّا بِهِ ؛ لِاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ وَجَدَ طَرِيقاً يَبْلُغُ إِلَيْهِمَا بَدُونَهُ . . كُرْهَ لَهُ . (وَ)
 لا (مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ فُرْجَةٌ)

قوله : (أَوِ الْمَحْرَابِ) أي : عند نزوله من المنبر مثلاً .

قوله : (إِلَّا بِهِ) أي : بالتخطي ، قال في « التحفة » : (وكذا لغيره إذا أذنوا له فيه لا حياء على الأوجه .

نعم ؛ إن كان فيه إيثار بقربة . . كره لهم) انتهى^(١) ، ومثله في « المغني » نقلاً عن ابن العماد قال : (وهذا هو الظاهر وإن كان ظاهر كلام « المجموع » : أن الكراهة لا تزول بالإذن)^(٢) أي : فإنه إنما نقل الجواز عن أبي نصر ، فظاهره : بقاء الكراهة عند غيره مع الإذن ، قال في « حواشي الأروض » : (ويمكن توجيهه بأن الحق لله تعالى ؛ كما لو رضي المسلم بأن يعلي الكافر بناءه على بنائه . . فإنه لا يجوز ذلك) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (لِاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ) تعليل لعدم الكراهة للإمام .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ) أي : من أجل التعليل بالاضطرار .

قوله : (لَوْ وَجَدَ طَرِيقاً يَبْلُغُ إِلَيْهِمَا) أي : إلى المنبر والمحراب .

قوله : (بَدُونَهُ . . كره له) أي : كره التخطي للإمام كغيره ، فمن أطلق عدم الكراهة للإمام كصاحب « البهجة » حيث قل :

وَوَاجِدُ الْفَرْجَةِ وَالْإِمَامُ إِذَا تَخَطَّى النَّاسَ لَا يَلَامُ^(٤)

. . فكلامه محمول على ما إذا اضطر إليه .

ومن التخطي المكروه كما في (ع ش) : (ما جرت به العادة من التخطي لتفرقة الأجزاء ، أو تبخير المسجد ، أو سقي الماء ، أو السؤال لمن يقرأ في المسجد ، والكراهة من حيث التخطي ، أما السؤال بمجرد . . فينبغي أن لا كراهة فيه ، بل هو سعي في خير وإعانة عليه ما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك ، وإلا . . فلا كراهة ؛ أخذاً مما يأتي في مسألة تخطي المعظم في النفوس) انتهى ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (وَلَا مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَرْجَةٌ) أي : ولا يكره التخطي لمن بين يديه فرجة ، وهي بضم الفاء

(١) تحفة المحتاج (٤٧٣/٢) .

(٢) مغني المحتاج (٤٣٩/١) .

(٣) حواشي الرمل على شرح الراض (٢٦٨/١) .

(٤) بهجة الحاوي (ص ٤١) .

(٥) حاشية الشبراملي (٣٣٨/٢) .

وبينه وبينها صفٌّ أو صفَّانٍ ؛ لتقصير القوم بإخلائها ، لكن يُسنُّ له إن وجد غيرها ألا يتخطى ، .

في الأشهر وفتحها - ويقال : وكسرها - : الخلاء الظاهر ، أقله : ما بسع واقفاً ، قال بعضهم : (وعبر عنها في صلاة الجماعة بقوله : أو وجد سعة ؛ وهو ألا يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم . . وسعه ، فليحرر هل للفرق في المحليين وجه أو لا ؟) انتهى^(١)
وجزم غيره بالفرق بينهما فلا يتخطى لها مطلقاً ، ويعلم وجهه مم يأتي من التقييد بصف أو صفين ، فليتأمل .

قوله : (وبينه وبينها صف أو صفان) أي : وإن وجد غيرها ، قيل : (هذا هو المراد بقول « المنهج » : « واحد أو اثنين » ، وحمله على رجل أو رجلين مردود ؛ لأن الرجل الواحد إن خلا جانباه أو أحدهما ومر من الجهة الخالية . . فلا تخطي أصلاً فيها ، أو من غير الجهة الخالية في الثانية . . فهو من تخطي صف لا من تخطي رجل ، فتأمل) انتهى قليوبي^(٢) ، وليس كما قال ، بل المراد الرجل ولا يكون إلا من صف ، أو الرجلان ولو من صفين كما في شروح « الروض » و« البهجة » و« العباب » وغيرها^(٣) ، ومثال تخطي الرجل فقط : إذا كان في آخر الصف بجانب الحائط أو السارية مثلاً^(٤) .

وعبارة « الإيعاب » : (التقييد بصف أو صفين عبر عنه الشافعي وكثيرون ، منهم : النووي في « مجموع » برجل أو رجلين ، فالمراد كما في « التوشيح » وغيره : اثنان مطلقاً ؛ فقد يحصل تخطيهما من صف واحد لازدحام ، وزعم أن العبارتين سواء وأنه لا بد من تخطي صفين . . ممنوع ، بل الوجه ما تقرر) فليتأمل .

قوله : (لتقصير القوم بإخلائها) أي : الفرجة ، تعليل لعدم الكراهة .

قوله : (لكن يسن له) أي : لو وجد الفرجة قدام الصف أو الصفين على ما مر .

قوله : (إن وجد غيرها) أي : تلك الفرجة .

قوله : (ألا يتخطى) أي : بل يجلس في ذلك الغير ، فالتخطي حينئذ كما قاله البجيرمي خلاف الأولى لا مكروه^(٥) ، قال الشوبري : (وحاصل المعتمد كما في « شرح المذهب » وجرى عليه

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (٥٣/٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٢٨٧/١) .

(٣) أسنى المطالب (٢٦٨/١) ، الغرر البهية (٨٤/٣) .

(٤) انظر « تحفة الحبيب » (١٨٦/٢) .

(٥) التجريد لنفع العبيد (٤٠٣/١) .

فَإِنْ زَادَ فِي التَّخْطِي عَلَى صَفَيْنِ وَرَجَا أَنْ يَتَقَدَّمُوا إِلَيْهَا إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . . كُرْهٌ ؛ لِكَثْرَةِ الْأَذَى . .

الجلال : أنه إذا وجد فرجة . . لا يكره له التخطي مطلقاً ؛ أي : سواء كانت قريبة أو بعيدة ، رجا
نقدم أحد إليها أم لا ، وأم استحباب تركه : فإذا وجد موضعاً . . استحب له ذلك ، وإلا ؛ فإن رجا
نسدادها . . فذلك ، وإلا . . فلا يستحب تركها ، فتنبه) ، هذا كلامه .

قال الجمل والبجيرمي : (وقوله : « وإلا . . » إلخ ، فيه شيء ؛ لأنه إذا لم يجد موضعاً . .
يكون معذوراً ولا بد ؛ وإلا . . فماذا يفعل ، تأمل)^(١) .

قوله : (فإن زاد في التخطي على صفتين) محترز التقييد لعدم الكراهة بالصفتين بالمعنى السابق ،
فال (سم) : (ولو وجد فرجة يتخطى في وصولها صفّاً واحداً ، وأخرى يتخطى في وصولها
صفتين . . فالوجه : عدم نراهة التخطي للثانية ؛ لأن تخطي الصفتين مأذون فيه والوصول إليها
كامل) انتهى^(٢) ، لكن هذا يخالف قول الشارح في « الإيعاب » مما نصه : (ولو تعارض تخطي
واحد أو اثنين . . فالواحد كما هو ظاهر ؛ لأن الأذى فيه أخف منه فيهما .
نعم ؛ إن علم منهما من المسامحة ما لم يعلمه منه . . أثرهما فيما يظهر) .

قوله : (ورجا أن يتقدموا إليها) أي : إلى تلك الفرجة .

قوله : (إذا أقيمت الصلاة) أي : فإن لم يرج ذلك . . فلا كراهة وإن كثرت الصفوف ، وكذلك
إذا قامت الصلاة ولم يسدودا . . فيخرقها وإن كثرت .

قوله : (كره) أي : لتخطي كراهة تنزيه كما مر ، والكراهة هنا المعتمد كما جزم به في
« التحفة »^(٣) ، وجرى في « الإيعاب » على أنه خلاف الأولى فقط ، وفي « المجموع »
ما يؤيده^(٤) .

قوله : (لكثرة الأذى) تعليل للكراهة ، وفارق إباحة التخطي حيث قيدت بما ذكر إباحة خرق
انصفوف فلم يتقيد بذلك كما تقدم في (صفة الأئمة) بأن في ترك خرقها إدخالاً للنقص على صلاته
وصلاتهم ؛ لكراهتها مع خلو الصفوف حيث أمكنهم سده ، بخلاف تخطي الرقاب ؛ فإنه إذا
صبر . . تقدموا عند إقامة انصفوف وتسويتها للصلاة ؛ فإنه يندب للإمام أن يأمر بتسويتها كما فعل

(١) فتوحات الوهاب (٥٣/٢) ، التجريد لنفع العبيد (٤٠٣/١) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٤/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٧٤/٢) .

(٤) المجموع (٤٦٦/٤) .

(وَ) لا (لِمُعْظَمٍ) لِعِلْمٍ أَوْ صِلَاحٍ (إِذَا أَلْفَ مَوْضِعاً) مِنَ الْمَسْجِدِ ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ ؛ لِأَنَّ
الْنُّفُوسَ تَسْمَحُ بِتَخْطِئِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ : الْكِرَاهَةُ لَهُ ، بَلْ تَأْخِيرُهُ الْحُضُورَ إِلَى الرَّحْمَةِ غَايَةٌ
فِي التَّقْصِيرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يُسَامَحْ لَهُ فِي ذَلِكَ ،

صلى الله عليه وسلم^(١) ، فإن لم يتقدموا . . تقدم حينئذ ، تأمل .

قوله : (ولا لمعظم لعلم أو صلاح) أي : ولا يكره التخطي لمعظم ؛ أي : رجل عظيم في
النفوس .

قوله : (إذا ألف موضعاً من المسجد) ليس بقيد ؛ ففي (ع ش) : (أو لم يألف)^(٢) ،
وسياتي عن « التحفة » ما يوضحه .

قوله : (على ما قاله جمع) أي : منهم القفال والمتولي ، قال الأذاعي : (وهو ظاهر فيمن
ظهر صلاحه وولايته ؛ فإن الناس يتبركون به ، فإن لم يكن معظماً . . فلا يتخطى وإن ألف موضعاً
يصلي فيه) .

قال في « التحفة » : (وقضيتها - أي : العلة - : أن محله في تخطي من يعرفونه ، وأنه لا فرق
حينئذ بين أن يتخطى لموضع ألفه وغيره) ، تأمل^(٣) .

قوله : (لأن النفوس تسمح بتخطيه) أي : المعظم ، تعليل لعدم الكراهة ، وبهذا قد يقال :
لا حاجة لما قيده الأذاعي السابق آنفاً ؛ لأن العظيم ولو في الدنيا كالإمام ونوابه يتسامح الناس
بتخطيه ولا يتأذون به ، ولو فرض حينئذ . . احتمال الكراهة ، فليتأمل .

قوله : (وفيه نظر ، والذي يتجه : الكراهة له) أي : للمعظم ، ولا نظر لكون النفوس تسمح
بذلك ؛ لأن فيه حقاً لله تعالى وإيثاراً لقربه .

قوله : (بل تأخيره الحضور إلى الزحمة) أي : حتى يحتاج إلى التخفي .

قوله : (غاية في التقصير بالنسبة إليه) أي : المعظم ؛ لأنه قدوة للناس .

قوله : (فلم يسامح له في ذلك) أي : التخطي ، وهذا الذي استوجهه هنا مثله في
« الإمداد » ، لكن أقر في « التحفة » ما قاله هؤلاء الجمع وكذلك الرملي والخطيب من عدم
الكراهة ؛ وعلل ذلك أيضاً بقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه^(٤) .

(١) أخرجه مسلم (٤٣٢) عن سيدنا أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٣٩/٢ - ٣٤٠) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٧٤/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٧٤/٢) ، مغني المحتاج (٤٣٩/١) ، نهاية المحتاج (٣٣٩/٢) .

يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ أَحَدًا لِيَجْلِسَ مَكَانَهُ ، بَلْ يَقُولُ : (تَفْسَحُوا أَوْ تَوَسَّعُوا) لِلأَمْرِ بِهِ ، فَإِنْ قَامَ الْجَالِسُ بِاخْتِيَارِهِ

ويستثنى من كراهة التخطي أيضاً أمور :

منها : ما إذا كان الجالسون عبيداً له أو أولاداً .

ومنها : إذا جلس داخل الجامع على طريق الناس .

ومنها : إذا سبق العيباء أو الصبيان أو نحوهم ممن لا تنعقد بهم الجمعة . . فإنه يجب على الكاملين إذا حضروا التخطي لسماع الخطبة ؛ إذا كانوا لا يسمعونها مع البعد ، قال (ع ش) : (بل يجب إقامتهم من مجالسهم إذا توقف ذلك عليه ، وبه يقيد قولهم : إذا سبق الصبي إلى الصف لأول . . لا يقام منه)^(١) .

قوله : (ويحرم عليه) أي : على كل أحد لا خصوص المعظم فقط ، خلافاً لما يتبادر من كلامه ، إلا أن يقال : إذا حرم على المعظم . . فعلى غيره من باب أولى ، تأمل .

قوله : (أن يقيم أحداً ليجلس مكانه) أي : حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الغرض ، أما ما جرت به العادة من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة إذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها . . فالظاهر : أنه لا كراهة فيه ولا حرمة ؛ لأن الجالس ثم مقصر باستمرار لجلوس المؤدي لتفويت الضيلة على غيره . (ع ش)^(٢) .

قوله : (بل يقول : تفسحوا ، أو توسعوا) هما بمعنى واحد ، قال في « المصباح » : (فسحت له في المجلس فسحاً من باب نفع : فرجت له عن مكان يسعه ، وتفسح القوم في المجلس)^(٣) .

قوله : (للأمر به) أي : فيما رواه الشيخان بلفظ : « لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ، ولكن يقول : تفسحوا ، أو : توسعوا »^(٤) .

نعم ؛ قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ : (تجوز إقامته في ثلاث صور : أن يجلس في محل الإمام ، أو طريق الناس ويمنعهم الاجتياز ، أو بين يدي الصف مستدير القبلة) أي : والمكان ضيق ، بخلاف الواسع فإنه لا يؤمر بالقيام منه ، تأمل .

قوله : (فإن قام الجالس باختياره) محترز قوله : (أن يقيم أحداً) .

(١) حاشية الشيرازي (٢٤٠ / ٢) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢٣٩ / ٢) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (تسح) .

(٤) صحيح البخاري (٦٢٦٩) ، صحيح مسلم (٢١٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وَأَجْلَسَ غَيْرَهُ . . فلا كراهة على الغير . نَعَمْ ؛ يُكْرَهُ لِلْجَالِسِ ذَلِكَ إِنْ أُنْتَقَلَ إِلَى مَكَانٍ أَبْعَدَ ؛ لِكِرَاهَةِ الْإِثَارِ بِالْقُرْبِ

قوله : (وأجلس غيره) أي : في ذلك المكان .

قوله : (فلا كراهة على الغير) أي : في جلوسه فضلاً عن الحرمة .

قوله : (نعم ؛ يكره للجالس . .) إلخ ، انظر موضع الاستدراك دنا ، وعبارة « الأسنى » : (أما هو - أي : الجالس - : فإن انتقل إلى مكان أقرب إلى الإمام أو مثله . . لم يكره ، وإلا . . كره إن لم يكن عذر ؛ لأن الإيثار بالقرب مكروه ، وأما قوله تعالى : ﴿ يُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ ﴾ . . فالمراد : الإيثار في حظوظ النفوس ^(١) وهي أظهر .

قوله : (ذلك) أي : القيام باختياره وإجلاس غيره في مكانه .

قوله : (إن انتقل إلى مكان أبعد) أي : بخلاف ما إذا انتقل إلى مكان كالأول أو أقرب منه . . فلا كراهة ، ونقل الكردي عن « فتح الجواد » ما نصه : (والسابق إلى محل من المسجد أو غيره لصلاة أو استماع حديث أو وعظ أحق به فيها وفيما بعدها حتى يفارقه وإن كان خلف الإمام وليس فيه أهلية الاستخلاف ، فإن فارقه لغير عذر . . بطل حقه وإن نوى العود ، أو به ؛ أي : العذر لا ليعود . . فكذاك ، أو بعذر بنية العود إليه ؛ كقضاء حاجة وتجديد وضوء وإجابة داع . . كان أحق به وإن اتسع الوقت ولم يترك نحو إزاره حتى يقضي صلاته أو مجلسه الذي يستمع فيه .

نعم ؛ إن أقيمت واتصلت الصفوف . . فالوجه : سد الصفوف مكانه . ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فلغيره تنحيتها بما لا يدخل في ضمانه ؛ بأن لم تنفصل على بعض أعضائه ، ويتجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكرمة : حرمة ؛ إذ الناس يهابون تنحيتها وإن جازت ، وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة أكثر من سنة الطواف : حرمتها أيضاً إن كان وقت احتياج الناس للصلاة ثم ، تأمل ^(٢) .

قوله : (لكره الإيثار بالقرْب) بضم القاف وفتح الراء : جمع قرْبة ؛ أي : عبادة ، بخلاف الإيثار في حظوظ النفس ؛ فإنه مطلوب ومرغوب فيه شرعاً ، قال تعالى في مدح الأنصار : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ ، قال في « النهاية » : (ولو أثر شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً يلي الإمام ليعلمه أو يرد عليه إذا غلط . . فهل يكره أيضاً أو لا لكونه

(١) أسنى المطالب (١/٢٦٨) .

(٢) المواهب المدنية (٣/٢٧٤) .

(وَيَحْرُمُ) على مَنْ تَلَزَمَ الْجُمُعَةُ (التَّشَاغُلُ) عَنْهَا بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، (بَعْدَ) الشُّرُوعِ فِي (الْأَذَانِ الثَّانِي) بَيْنَ يَدَيِ الْخُطْبِ ؛ لِآيَةِ آخِرِ (الْجُمُعَةِ) ،

مصلحة عامة ؟ الأوجه : الثاني) انتهى^(١) ، ومثله في « الإمداد » .

قوله : (ويحرم على من تلزمه الجمعة) أي : وكان عالماً بالنهي ولا ضرورة ، ويستمر التحريم إلى الفراغ من الجمعة ؛ لأنه غير معذور وهو يطالب بالجمعة إلى سلام الإمام .

قوله : (التشاغل عنها) أي : عن الجمعة ؛ بأن يترك السعي إليها .

قال الشيخ عميرة البرنسي : (هذا يفيدك أن الشخص إذا قرب منزله جداً من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه في أثناء الخطبة . . يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل مع عياله أو غيرهم ، بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع ؛ عملاً بقوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ ﴾ الآية ، وهو أمر مهم فتفطن له) انتهى^(٢) ، وفي « الإمداد » و « النهاية » نحوه^(٣) ، عبارة الأول : (ولو كان منزله بباب المسجد أو قريباً منه . . فهل يحرم عليه ذلك أو لا ؛ إذ لا تشاغل كالحاضر في المسجد ؟ كل محتمل ، وكلامهم إلى الأول أقرب) انتهى ، وسيأتي عن « التحفة » ما يخالفه .

قوله : (بيع أو غيره) أي : من شراء وصنائع وغيرها .

قوله : (بعد الشروع في الأذان الثاني بين يدي الخطيب) أي : بخلاف الأذان الأول ، فإن قلت : لم تقيدت الحرمة هنا بالشروع في الأذان دون المتنفل ؛ فإنه بمجرد الجلوس ؟ قلت : يمكن الفرق بأن المتنفل حاضر ثم بالإعراض منه أفحش ، بخلاف العاقد ههنا ؛ فإنه غائب فلا يتحقق الإعراض منه إلا بعد الشروع في المقدمات القريبة وأولها الأذان ، نقله الجمل عن الشوبري ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (لآية آخر « الجمعة ») أي : في آخر (سورة الجمعة) ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ أي : اتركوه ، والأمر للوجوب وهو بالترك فيحرم الفعل ، وتقيد الأذان بين يدي الخطيب ؛ أي : بوقت كونه على المنبر ؛ لأنه الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما مر ، فانصرف النداء في الآية إليه لا إلى الأذان الأول ؛ لأنه حادث فلا يشمل النص .

(١) نهاية المحتاج (٣٣٩/٢) .

(٢) حاشية عميرة (٢٨٩/١) .

(٣) نهاية المحتاج (٣٤٤/٢) .

(٤) فتوحات الوهاب (٥٤/٢) .

وقيسَ بالبيع فيها كلُّ شاغلٍ ؛ أي : ممَّا شأنه ذلك . ولا يبطلُ العقدُ وإن حُرِّمَ ؛ لأنَّه لمعنى خارج . ولو تباعَ اثنان ، أحدهما تلزمه الجمعة . . أثما ، كما لو لعبَ شافعيُّ الشُّطرنجَ مع حنفيٍّ . نعم ؛ له

قوله : (وقيس بالبيع فيها) أي : في الآية .

قوله : (كل شاغل) أي : من القعود وغيره ، وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة لما طلب كتابته شرعاً مثل الاشتغال بنحو البيع ؟ مقتضى كلامهم : نعم ، تدبر^(١) .

قوله : (أي : مما شأنه ذلك) أي : أن يشغل بجامع التفويت ، وشمل هذا ما لو قطع بعدم فواتها كما نقله (سم) عن الرملي ، قال بعضهم ما نصه : (فإن لم يفتر . . لم يحرم ولو حال الركعة الأولى ؛ لدوران الحكم مع العلة ، وفي كلام الأذري عن الشافعي رضي الله عنه ما يدل له) ، فليراجع^(٢) .

قوله : (ولا يبطل العقد وإن حرم) أي : فعقده صحيح مثبت للملك .

قوله : (لأنه) أي : الحرمة في ذلك .

قوله : (لمعنى خارج) أي : عن ماهية العقد فلا يبطله ؛ كالصلاة في المغصوب ، وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خمرأ .

قوله : (ولو تباع اثنان) أي : مثلاً في الوقت المذكور .

قوله : (أحدهما تلزمه الجمعة) أي : دون الآخر ؛ كالمقيم مع المسافر .

قوله : (أثما) أي : الاثنان جميعاً ؛ لارتكاب الأول النهي وإعانة الثاني له عليه ، هذا ما قاله الشيخان ، وهو المنصوص عليه في « الأم »^(٣) ، قال جمع من المحققين : (وما نص عليه أيضاً من أن الإثم خاص بالأول . . محمول على إثم التفويت ، أما إثم المعاونة . . فعلى الثاني) ، تأمل^(٤) .

قوله : (كما لو لعب شافعي الشُّطرنج مع حنفي) أي : فإنه يأثم به كما رجحه السبكي والأذري والزركشي وغيرهم ؛ لأنه يعين الحنفي على معصية حتى في ظن الشافعي ؛ لأننا نعتقد أنه يلزمه العمل باعتقاد إمامه .

قوله : (نعم ؛ له) أي : يجوز لمن تلزمه الجمعة ، وهذا استدراك على المتن .

(١) انظر « نهاية المحتاج » (٣٤٤/٢) .

(٢) انظر « حاشية قليوبي » (٢٨٩/١) .

(٣) الشرح الكبير (٣١٦/٢) ، روضة الطالبين (٤٧/٢) ، الأم (٣٩٠/٢) .

(٤) انظر « مغني المحتاج » (٤٤٢/١ - ٤٤٣) .

نحو شراء ما يحتاجه كماء طهره ، ونحو البيع وهو سائر إليها ، وفي المسجد . (وَيُكْرَهُ) التَّشَاغُلُ
بذلك (بَعْدَ الزَّوَالِ) وَقَبْلَ الْأَذَانِ السَّابِقِ
.....

قوله : (نحو شراء ما يحتاجه كماء طهره) أي : أو شربه المحتاج إليهما ، وما دعت إليه
حاجة الطفل أو المريض إلى شراء دواء أو طعام أو نحوهما فلا يعصي الولي ولا البائع إذا كانا
يدركان الجمعة مع ذلك ، بل يجب ذلك عند الضرورة وإن فاتت الجمعة في صور ، منها : إطعام
المضطر وبيعه ما يأكله . وبيع كفن ميت خيف تغييره بالتأخير وفساده ونحوه ، أفاده في
« النهاية »^(١) .

قوله : (ونحو البيع) أي : ويجوز له نحو البيع مما مر .
قوله : (وهو سائر إليها) أي : والحال : أنه سائر إلى الجمعة ، وعبارة « التحفة » : (وخرج
به « التشاغل » : فعل ذلك في الطريق إليها وهو ماش ، أو المسجد وإن كره فيه ، ويلحق به كما هو
ظاهر كل محل يعلم وهو ذبه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقها) انتهى^(٢) ؛ أي : كما لو كان داره
بباب المسجد أو قريباً منه ؛ وذلك لانتفاء التفويت ؛ لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً ، وفيه
مخالفة لما مر عن « النهاية » والشيخ عميرة .

قوله : (وفي المسجد) أي : له أيضاً ذلك في المسجد ؛ لأن المقصود : ألا يتأخر عن السعي
إلى الجمعة ، لكن يكره البيع ونحوه من العقود في المسجد ؛ لأنه ينزه عن ذلك ، قال الأذرعى :
(ولا يخفى أن من يصلي خارج المسجد . لا يكره له ذلك إذا بايع من لا يصلي في المسجد
ولا يسعى إليه) أي : كأن جلس خارج باب المسجد ؛ بحيث تصح صلاته في ذلك المكان خلف
الإمام في المسجد على قصد أن يصلي هناك والباب مفتوح ، فلا يحرم في حقه مع جلوسه في هذا
المكان على هذا الوجه ؛ فهو بمنزلة الجالس في المسجد ، بل ولا كراهة ؛ لأنه ليس في
المسجد ، هذا إيضاح كلام الأذرعى ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (ويكره التشاغل بذلك) أي : ببيع ونحوه من العقود والصنائع وغيرهما مما فيه تشاغل
عن السعي إلى الجمعة .

قوله : (بعد الزوال وقبل الأذان السابق) أي : قبل الأذان الثاني بين يدي الخطيب ولو بعد
الأذان الأول على المنائر .

(١) نهاية المحتاج (٢/ ٣٤٤) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/ ٤٨٠) .

(٣) انظر « فتوحات الوهاب » (٢/ ٥٤) .

لِدُخُولِ وَقْتِ الْوُجُوبِ . نَعَمْ ؛ لَا كِرَاهَةَ فِي نَحْوِ مَكَّةَ مِمَّا يَفْحَشُ فِيهِ التَّأْخِيرُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ .
وَمَرَّ أَنْ بَعِيدَ الدَّارِ يَلْزِمُهُ السَّعْيُ وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ ؛ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّشَاغُلُ بِذَلِكَ مِنْ وَقْتِ وَجُوبِ السَّعْيِ
وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ

قوله : (لدخول وقت الوجوب) أي : بالزوال فالتشاغل عنه كالإعراض .

قوله : (نعم ؛ لا كراهة . . .) إلخ ، هذا استدراك على كراهة التشاغل بذلك بعد الزوال وقبل
الأذان المذكور .

قوله : (في نحو مكة مما يفحش فيه التأخير) هذا نقلوه عن الأسنوي وأقروه ، وعبرة
« الأسنوي » : (نعم ؛ ينبغي كما قاله الأسنوي ألا يكون في بلد يؤخرون فيها تأخيراً فاحشاً كمكة ؛
لما فيه من الضرر) انتهى^(١) ، ولعل تمثيلهم بمكة إنما هو في زمنهم ، وأما في زمننا هذا . . فليس
فيه تأخير كثير ؛ فإن الأذان في المنائر بالزوال ثم يؤذن في المنبر مع رئيس المؤذنين في قبة زمزم ،
وليس بين الأذنين إلا قدر صلاة ركعتين تقريباً ، والله أعلم .

قوله : (لما فيه من الضرر) تعليل لعدم الكراهة في الحالة المذكورة ؛ يعني : أنه لو كان
الاشتغال بنحو البيع في هذه المدة الطويلة التي يفحش فيها التأخير مكروهاً . . لتضرر الناس بتعطيل
مصلحتهم فيها والضرر منتف عن هذه الأمة ، تأمل .

قوله : (ومر أن بعيد الدار . .) إلخ ، غرضه بهذا تقييد مفهوم قول المصنف : (بعد الزوال)
من أنه قبله لا يكره ، ومنطوقه وعبرة « الأسنوي » : (وما اقتضاه كلامه كغيره من نفي الكراهة قبل
الزوال ونفي التحريم بعده وقبل الأذان والجلوس . . محمول - كما قاله ابن الرفعة - على من لم يلزمه
السعي حينئذ ، وإلا . . فيحرم ذلك) انتهى^(٢) .

قوله : (يلزمه السعي) أي : إلى الجمعة .

قوله : (ولو قبل الوقت) أي : وقت الجمعة ليدركها فيه .

قوله : (فيحرم عليه) أي : على بعيد الدار الذي يجب عليه السعي إلى الجمعة قبل وقتها .

قوله : (التشاغل بذلك) أي : بنحو البيع .

قوله : (من وقت وجوب السعي ولو قبل الوقت) أي : بأن كان لا يدرك الجمعة إلا بذهابه في
هذا الوقت . جمل^(٣) .

(١) أسنى المطالب (١/٢٦٩) .

(٢) أسنى المطالب (١/٢٦٩) .

(٣) فتوحات الوهاب (٢/٥٤) .

(وَلَا تُدْرِكُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِرُكْعَةٍ) لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ وَكَوْنُهُمْ أَرْبَعِينَ فِي جَمِيعِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى . فلو أدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه إلى أَنْ يُسَلَّمَ

قوله : (ولا تدرك الجمعة إلا بركعة) أي : لا بما دون الركعة ؛ لأن إدراكها يتضمن إسقاط ركعتين ، سواء قلنا : الجمعة ظهر مقصورة أم صلاة بحيالها ، وهذا هو الراجح ، وعليه : فوجه الإسقاط : أن الظهر هو الأصل في كل يوم ، وفي يوم الجمعة لم يجب الظهر بشرط إدراك الجمعة ؛ فحيث لم يدركها . . فكأن الأصل باقٍ ، والإدراك لا يفيد إلا بشرط كماله ، وأقل ما يحصل به الكمال : ركعة ؛ ألا ترى أن المسبوق إذا أدرك الإمام ساجداً . . لم يدرك الركعة ؛ لأنه إدراك ناقص . انتهى من « النهاية » بزيادة^(١) .

قوله : (لما مر) أي في (فصل للجمعة شروط زوائد . . .) إلخ .
قوله : (من أنه يشترط الجماعة ، وكونهم أربعين) هذا ذكره المصنف رحمه الله هناك بقوله : (الرابع : الجماعة ، وشروطها أربعون . . .) إلخ .
قوله : (في جميع الركعة الأولى) هذا ذكره الشارح رحمه الله هناك بقوله بعد كلام قرره : (وعلم مما تقرر : أن الجماعة هنا إنما تشترط في الركعة الأولى) .
قوله : (فلو أدرك المسبوق) تفريع على المتن .

قوله : (ركوع الثانية) أي : من الجمعة مع الإمام الذي يحسب له ذلك الركوع - لا كالمحدث كما مر - وأتم معه الركعة ، والحاصل : أنه إن أدرك قيامها وقراءتها . . فالأمر ظاهر ، وإن أدرك الإمام راکعاً . . فيشترط أن يكون ذلك الإمام أهلاً للتحمل ؛ بألا يكون محدثاً ولا ذا نجاسة كما تقدم تقريره في (باب الجماعة) .

قوله : (واستمر معه) أي : استمر المسبوق مع الإمام .
قوله : (إلى أن يسلم) أي : الإمام ، فلا يكفي إدراك الركوع والسجدتين فقط ، هذا ما اعتمده الشافعي رحمه الله في كتبه ، وعبارة « التحفة » : (والمعتمد - كما أفاده كلام الشيخين واعتمده الأذرع وغيره وإن خالف فيه كثيرون وحملوا كلامهما على التمثيل دون التقييد واستدلوا بنص « الأم » وغيره - : أنه لا بد من استمراره معه إلى السلام ، وإلا ؛ كأن فارق أو بطلت صلاة الإمام . . لم يدرك الجمعة ، وأيده الغزي بما يأتي في الخليفة : أنه لو أدرك ركوع الثانية وسجدتها . . لا يدرك الجمعة ، وهو استدلال محتمل وإن أمكن الفرق ، وكون الركعة تنتهي

(١) نهاية المحتاج (٢/٣٤٥) .

أتى بركعة بعد سلام الإمام جهراً ، وتمت جُمُعته

بالفراغ من السجدة الثانية ؛ إذ ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامهم . . لا ينافي ذلك ؛ لأن الاحتياط للجمعة يقتضي اعتبار تابع الثانية منها فيها ؛ لامتيازها بخصوصيات عن غيرها كما علم مما مروياتي (انتهى)^(١) .

قوله : (أتى بركعة بعد سلام الإمام) أي : لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك من الجمعة ركعة . . فليصل إليها أخرى » رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين^(٢) .

قال في « المجموع » : (وقوله : « فليصل » : هو بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام) انتهى^(٣) .

قال بعضهم : (ضمن معنى « يضم » فعده بـ « إلى »)^(٤) ، وعبارة (ع ش) : (ولعله إنما اقتصر عليه لكونه الرواية ، وإلا . . فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد ، وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر ؛ فإن « صلى » يتعدى بنفسه وكأنه ضمنه معنى « يضم ») تأمل^(٥) .

قوله : (جهراً) أي : كما ذكره ابن الصباغ ونقله الروياني عن نص الشافعي رضي الله عنه ، قال الحلبي : (وحينئذ يقال : لنا منفرد يصلي فريضة مؤداة بعد الزوال ويسحب له أن يجهر بالقراءة فيها) .

قوله : (وتمت جمعته) أي : المسبوق ؛ أي : لم تفته ؛ ففي الحديث : « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة . . فقد أدرك الصلاة » رواه الحاكم وصححه^(٦) .

قال في « التحفة » : (لو أراد آخر أن يقتدي به - أي : هذا المسبوق - في ركعته الثانية ليدرك الجمعة . . جاز كما في « البيان » عن أبي حامد ، وجرى عليه الرمي (ابن كَبْن وغيرهما ، قال بعضهم : وعليه : لو أحرم خلف الثاني عند قيامه لثانيته آخر . . وخلف الثالث آخر حصلت الجمعة للكل ، ونازع بعضهم أولئك بأن الذي اقتضاه كلام الشيخين وصرح به غيرهما : أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور . انتهى ، وفيه نظر ، وليس هنا فوات العدد في الثانية ؛ وإلا . . لم تصح

(١) تحفة المحتاج (٤٨١ / ٢) .

(٢) المستدرک (٢٩١ / ١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) المجموع (٤٧٦ / ٤) .

(٤) التجريد لنفع العبيد (٤٠٤ / ١) .

(٥) حاشية الشيراملسي (٣٤٥ / ٢) .

(٦) المستدرک (٢٩١ / ١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

ولو شكَّ مُدْرِكُ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ هل سَجَدَ مَعَهُ أَمْ لَا ؟ .. سَجَدَ وَأَتَمَّهَا جُمُعَةً ، أَوْ بَعْدَ سَلَامِهِ .. أَتَمَّهَا ظَهْرًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ . فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِرَكَعَتِهِ الثَّانِيَةِ وَعَلِمَ فِي تَشَهُدِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الثَّانِيَةِ .. سَجَدَهَا ، ثُمَّ تَشَهُدَ ..

للمسبوق نفسه ، بل العدد موجود حكماً ؛ لأن صلاته كمن اقتدى به وهكذا تابعة للأولى) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ولو شكَّ مدرك الركعة الثانية) أي : مع الإمام .

قوله : (قبل سلام الإمام) ظرف لـ (شك) .

قوله : (هل سجد معه) أي : مع الإمام في ركعته الثانية .

قوله : (أم لا) أي : لم يسجد مع الإمام .

قوله : (سجد وأتمها جمعة) أي : لأنه أدرك مع الإمام ركعة ، وظاهر ذلك : أنه لا فرق بين كون السجود المشكوك فيه سجدة واحدة فقط أو سجدين معاً ؛ كأن شك هل أتى بأصل السجود أو جلس مع الإمام من الاعتدال .. فيأتي بالسجدين وأتمها جمعة أيضاً ، خلافاً لما يوهمه اقتصار « النهاية » على السجدة ، فليراجع^(٢) .

قوله : (أو بعد سلام) أي : الإمام ، عطف على (قبل سلام الإمام) أي : أو شك مدرك الركعة الثانية بعد سلام إمامه هل سجد مع إمامه أم لا .

قوله : (أتمها ظهراً) يعني : سجد وأتمها ظهراً لا جمعة .

قوله : (لأنه لم يدرك ركعة مع الإمام) تعليل لوجوب إتمامها ظهراً ، وبيانه : أن الركعة لا تتم إلا بتمام السجدين ، وهذا الشارع إنما سجد بعد سلام الإمام فلم يدرك مع الإمام ركعة فلا تتم له الجمعة .

قوله : (فعلم) أي : من التعليل المذكور .

قوله : (أنه لو أتى) أي : المسبوق .

قوله : (برَكَعَتِهِ الثَّانِيَةِ) أي : التي قام لها بعد سلام الإمام لكونه لم يدركها .

قوله : (وعلم في تشهده ترك سجدة من الثانية) أي : التي أتى بها بعد سلام الإمام .

قوله : (سجدها) أي : السجدة التي علم تركها منها .

قوله : (ثم تشهد) أي : وإن كان قد تشهد قبل ؛ لإلغاء ما بعد المتروك .

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٨١-٤٨٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٣٤٦) .

وسجد للسهو ، وهو مدرك للجمعة . وإن علمها من الأولى أو شك . . فتتة الجمعة ، وحصلت له ركعة من الظهر . (فإن أدركه بعد ركوع الثانية . . نواها جمعة) وجوباً

قوله : (وسجد للسهو) أي : ندباً ؛ لوقوع سهوه في حال انفراده بعد انقطاع القدوة فلا يتحمله الإمام .

قوله : (وهو مدرك للجمعة) أي : لتحقيق إدراك ركعة كاملة مع الإمام ، وأما سهوه . . فإنما وقع في ركعته التي انفرد بها .
قوله : (وإن علمها) أي : السجدة ؛ يعني : التي تركها في تشهده . فهو معطوف على قوله : (وعلم . .) إلخ .

قوله : (من الأولى) أي : الركعة الأولى للمسبوق وهي ثانية الإمام .
قوله : (أو شك) أي : في أن السجدة المتروكة من أولاه أو من أخبرته فإنه يجب عليه الأخذ بالأسوأ ؛ وهو جعلها من الأولى ، أو فاتته الجمعة .
قوله : (فاتته الجمعة) أي : في صورتين ؛ أعني : صورتَي العلم كونها من الأولى ، والشك ؛ لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة .

قوله : (وحصلت له ركعة من الظهر) أي : ملفقة من ركوع الركعة التي أدركها مع الإمام وسجود الركعة الثانية التي تداركها بعد سلام الإمام ، وتبين أن جلوسه للتشهد لم يصادف محلاً ، فيجب عليه القيام فوراً عند تذكره أو شكه ، أما لو أدرك الأولى مع الإمام وتذكر في تشهده مع الإمام ترك سجدة من الأولى . . فإنه يأتي بعد سلام الإمام بركعة ويكون مدركاً للجمعة ؛ لأنه أدرك ركعة كاملة مع الإمام ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية ؛ إذ ما بعد المتروك لغو إلى أن يأتي بمثله . انتهى كردي^(١) .

قوله : (فإن أدركه) أي : أدرك المسبوق الإمام .

قوله : (بعد ركوع الثانية) أي : في الاعتدال أو في السجودين أو الجلوس بينهما أو التشهد .
قوله : (نواها جمعة وجوباً) أي : كما هو مقتضى عبارة « الروضة » ، وهو المعتمد ، وعبارة « الأنوار » : (ينوي الجمعة جوازاً ، وقال ابن المقري : ندباً ، والجواز لا ينافي الوجوب ، والندب يحمل على من لم تلزمه الجمعة ، هكذا حملة شيخني ، وهو حسن) انتهى « مغني »^(٢) .

وعبارة شيخه على قول « الروض » : (أحرم بجمعة ندباً) : (أي : إن كان ممن تسن له

(١) المواهب المدنية (٢٧٨/٣) .

(٢) مغني المحتاج (٤٤٤/١) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٨٣/٢) .

ولأنَّ اليأسَ منها لا يحصلُ إلاَّ بالسَّلامِ ، (وَصَلَّاهَا ظَهْرًا) لِعَدَمِ إدراكِ رَكْعَةٍ مَعَ الإمامِ

الرملي عن ذلك فأجاب بأنه ينوي الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر ؛ نظراً للعللة الأولى ، ولا يستبعد ذلك ؛ فإنه مع اتساع الوقت . . ينوي الجمعة وإن علم أنه لا يدركها ؛ بأن علم أن الإمام لم يترك شيئاً أو أخبره معصوم ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ولأنَّ اليأسَ منها) أي : من الجمعة ، تعليل ثانٍ لوجوب نية الجمعة على المسبوق المذكور .

قوله : (لا يحصل إلا بالسَّلام) أي : لأن الإمام ربما تذكر أنه ترك ركناً فيأتي بركعة فيدرك الجمعة .

واستشكل بأنه لو بقي على المسبوق ركعة فقام الإمام إلى خامسة مثلاً . . لا تجوز متابعتها له ؛ حملاً على أنه تذكر ترك ركن ، وأجيب عنه بأن ما هنا محمول على ما إذا علم المأموم أن الإمام ترك ركناً فقام ليأتي به فيتابعه ، ومثله : ما لو كان الإمام يصلي ظهراً فقام للثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاعتدئ به وأتى بركعة . . فإنه يحصل للمسبوق الجمعة ؛ لأنه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الأولى في جماعة بأربعين .

ولا يقال : السلام أيضاً لا يحصل به اليأس بمجرد ؛ لاحتمال أن يذكر قبل طول الفصل ترك ركن فيعود إليه فيضم إلى السلام ما بعده عند قرب الفصل ؛ لأننا نقول : بالسلام زالت القدوة ، والأصل : التمام ، وإنما نظر للاحتمال المذكور مع قيام الصلاة ؛ اتقوته بقيامها وقد ضعف بالسلام ، ولو نظر لذلك . . لم يقيد بقرب الفصل ؛ لاحتمال التذرع مع الطول فيستأنف ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (وصلّاها ظهراً) أي : يتم صلاته عالماً كان أو جاهلاً بعد سلام الإمام ظهراً من غير نية ؛ كما يدل عليه تعبيرهم بـ (يتم) ، ولا يجوز هنا نية المفارقة كما يشير إليه تقييدهم ذلك ببعد سلام الإمام ؛ لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي به ويوافقه المأموم فيدرك الجمعة ، ومفارقته تؤدي إلى تفويت الجمعة مع إمكانها ، أفاده (ع ش) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (لعدم إدراك ركعة مع الإمام) أي : وقد مر : أن الشرط إدراكها كاملة معه ، ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة . . وجب عليه أن يصلّيها معهم كما قاله في

(١) انظر « حاشية الشيرازي » (٣٤٧/٢) .

(٢) انظر « فتوحات الوهاب » (٥٦-٥٧) .

(٣) حاشية الشيرازي (٣٤٦/٢) .

(وَإِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ) أَوْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِغَيْرِ الْحَدَثِ (فِي الْجُمُعَةِ) .. اسْتَخْلَفَ هُوَ أَوْ أَحَدُ الْمَأْمُومِينَ

«النهاية»^(١) ، ويتبين انقلاب الظهر نفلاً ؛ لأنه من أهل الوجوب وبان عدم الفوات ، ومعلوم : أن الكلام عند جواز التعدد .

قوله : (وَإِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ ...) إلخ ، لهذا شروع في حكم الاستخلاف ، وحاصل الكلام في هذا المقام من وجوه أربعة :

الأول : جواز الاستخلاف وعدمه بالمعنى الشامل للوجوب والندب .

الثاني : وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه .

الثالث : بيان ما يدرك به الخليفة الجمعة .

الرابع : بيان أن الجمعة تارة تتم له وللقوم ، وتارة تتم لهم دونه ، وتارة لا تتم له ولا لهم ، وكل هذه الوجوه تعلم من كلامه إلا الوجه الثاني ، وضابطه : أن يقال : يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة إذا لم يخلف الإمام عن قرب ، سواء كان مقتدياً به قبل بطلان صلاة الإمام أو لا ، وسواء وافقه في نظم صلاته أو لا ، أو خلفه عن قرب وكان غير مقتد به لكن خالفه في نظم صلاته . انتهى حفني .

قوله : (أَوْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِغَيْرِ الْحَدَثِ) أي : كرعاف كثير أو نجاسة وقعت عليه تعذر دفعها حالاً ، وكذا لو أبطل الإمام صلاته ، أو أخرج نفسه عن الإمامة بنحو تأخره ، وعند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أن خروج لإمام بالحدث عمداً يبطل صلاة المأمومين .

قوله : (فِي الْجُمُعَةِ) أي : صلاتها .

قوله : (اسْتَخْلَفَ) جواب (إِذَا أَحْدَثَ ...) إلخ .

قوله : (هُوَ أَوْ أَحَدُ الْمَأْمُومِينَ) فاعل (اسْتَخْلَفَ) ، ومفعوله قول المصنف الآتي : (مَأْمُوماً ...) إلخ ، وإذا بطلت صلاة ذلك الخليفة .. جاز استخلاف ثالث ... وهكذا ، وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الإمام الأصلي ، وكذا يجوز الاستخلاف أيضاً في أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض الفائت في الأولى ؛ إذ من لم يسمع .. ليس من أهل الجمعة ، وإنما يصير غير السامع من أهلها إذا دخل في الصلاة ، وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء . جمل^(٢) .

(١) نهاية المحتاج (٣٤٧ / ٢) .

(٢) فتوحات الوهاب (٥٨ / ٢) .

وجوباً إن بطلت صلاته في الرّكعة الأولى ليدركوا الجمعة ، وندباً إن بطلت في الثانية ليتموها جماعة ، وإنما لم يجب الاستخلاف فيها ؛ لإدراكهم مع الإمام ركعة ، وإذا استخلف فيها .. جاز لهم المتابعة والانفراد ..

قوله : (وجوباً إن بطلت صلاته) أي : الإمام .

قوله : (في الرّكعة الأولى ليدركوا الجمعة) أي : لأن الجماعة شرط لصحة الجمعة في الرّكعة الأولى فقط ، وإذا قدم الإمام واحداً منهم أو قدموا واحداً منهم .. وجب عليه الامتثال ؛ لئلا يؤدي إلى التواكل ، قال شيخنا : وهو الأوجه حيث غلب على ظنه ذلك . قاله الحلبي ، وسيأتي ما يوافقه .

قوله : (وندباً إن بطلت في الثانية لیتموها جماعة) فمن عبر بالجواز .. فمراده : ما يعم الوجوب والندب ؛ وذلك لأن الصلاة بإمامين على التعاقب جائزة ؛ كما صح من فعل أبي بكر رضي الله عنه ثم النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه^(١) ، قالوا : وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته .. ففيمن بطلت بالأولى ؛ لضرورته إلى الخروج منها واحتياجهم إلى إمام ، ومن فعل عمر لما طعن ثم عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما رواه البيهقي^(٢) ، ويجوز أن يتقدم واحد بنفسه وإن فوت على نفسه الجمعة ؛ لأن التقدم مطلوب في الجملة فعذر به ، كذا قيل ، والأوجه كما بينه الشارح في « الإيعاب » : أنه لا يجوز له ذلك ، بل وإن قدمه الإمام ؛ لأن الظاهر : أن محل الخلاف الآتي عن ابن الأستاذ في وجوب امتثاله : إذا لم يترتب عليه فوات الجمعة .

قوله : (وإنما لم يجب الاستخلاف فيها) أي : في هذه الصورة ؛ أسني : ما إذا بطلت صلاته في الرّكعة الثانية .

قوله : (لإدراكهم مع الإمام ركعة) أي : وقد علمت أن الجماعة في الجمعة إنما تشترط في الرّكعة الأولى فقط دون الثانية .

قوله : (وإذا استخلف فيها) أي : في الرّكعة الثانية .

قوله : (جاز لهم المتابعة والانفراد) أي : والمتابعة أفضل كما هو ظاهر ، قال في « التحفة » : (فلو أتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة امرأة منهن .. جاز كما يفهمه تعبير « الروضة » بصلاحية المقدم لإمامة القوم ؛ أي : الذين يقتدون به وإن لم يصلح لإمامة الجمعة ؛ إذ لو أتمن

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤) ، ومسلم (٤٢١) عن سيدنا سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (١١٣/٣) .

وَيُشْتَرَطُ فِي خَلِيفَةِ الْجُمُعَةِ أَنْ يَكُونَ مَأْمُومًا - وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ وَلَا الرُّكْعَةَ الْأُولَى -

فرادى.. جاز ؛ فالجماعا أولى ، ولو قدم الإمام أو المأمومون قبل فراغ الأولى واحداً . لم يلزمه التقدم على ما بحثه ابن الأستاذ ، وله احتمال باللزوم ؛ لثلا يؤدي إلى التواكل ، وهو متجه ، ولا عبرة بتقديمه لمن لا تصح إمامته لهم ؛ كامراً ، فلا تبطل صلاتهم إلا إن اقتدوا بها ^(١) .

قوله : (ويشترط في خليفة الجمعة) أي : بخلاف خليفة غيرها ، قال في « التحفة » : (وإنما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينفردوا بركن ولو قولياً على ما اقتضاه إطلاقهم ، وإلا امتنع في الجمعة مطلقاً وفي غيرها بغير تجديد نية اقتداء به ، ولو فعله بعضهم ففي غيرها يحتاج من فعله لنية دون من لم يفعله ، وفيها : إن كان غير الفاعلين أربعين بقيت ، وإلا بطلت كما هو ظاهر) ^(٢) .

قوله : (أن يكون مأمراً) أي : مقتدياً بالإمام قبل نحو حدثه ، وإلا امتنع مطلقاً ؛ لأن في استخلاف غير المقتدي بـ إنشاء جمعة بعد أخرى ، أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما ممتنع ، وإنما اغتفروا ذلك في المسبوق ؛ لأنه تابع لا منشئ .

قوله : (وإن لم يحضر الخطبة ولا الركعة الأولى) أي : فلا يشترط في جواز الاستخلاف في الجمعة كون المقتدي حضر الخطبة ولا أدرك الركعة الأولى على الأصح فيهما ؛ أما في الأول فلأنه بالاقتراء صار في حاكم من حضرها وسمعها ، ومن ثم تصح جمعته كما تصح جمعة الحاضرين السامعين ، وأما في الثاني فلأن الخليفة الذي كان مقتدياً بالإمام ناب منابه باستخلافه إياه ، ولو استمر الإمام لصحت التدوة ، فكذا من ناب منابه وإن لم توجد فيه الشرائط ^(٣) .

قال في « التحفة » : (ولا يشترط سماعه للخطبة جزماً ، ولو استخلفه قبل الصلاة اشترط سماعه لها وإن زاد على الأربعين كما اقتضاه إطلاقهم ؛ لأن من لم يسمع لا يندرج في ضمن غيره إلا بعد الاقتداء ؛ ولهذا : لو بادر أربعون سمعوا ففقدوا الجمعة انعقدت لهم ، بخلاف غير السامعين .

فإن قلت : ظاهر كلامهم : صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاد ، فما الفرق بينه وبين الكامل الذي لم يسمع ؟ قلت : يفرق بأنه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تبعاً ظاهراً ، فلهذا : كنى استخلافه ، ولبطلان صلاته أو نقصها اشترطت زيادته ، وأما من لم

(١) تحفة المحتاج (٢/ ٤٨٤) .

(٢) تحفة المحتاج (٢/ ٤٨٤ . ٤٨٥) .

(٣) انظر « مغني المحتاج » (١/ ٤٤٥) .

ثُمَّ الْخَلِيفَةُ فِي الْأُولَى يُتِمُّ الْجُمُعَةَ ، وَكَذَا خَلِيفَةُ الثَّانِيَةِ إِنْ اقْتَدَى فِي الْأُولَى ثُمَّ أَحْدَثَ الْإِمَامُ فِي الثَّانِيَةِ فَاسْتَخْلَفَهُ

يسمع . . فلم يصبر من أهلها ولا في الظاهر فلم يكف استخلافه مطلقاً ، وجوز استخلافه في الخطبة لمن سمع بعض ما مضى من أركانها دون غيره على ما حررته في « شرح الإرشاد » (انتهى بالحرف^(١) .

قوله : (ثم الخليفة في الأولى) أي : في الركعة الأولى ، وهذا مرتبط بقوله : (استخلف هو . . .) إلخ ، أو بقوله : (ويشترط . . .) إلخ ، والمآل واحد .
قوله : (يتم الجمعة) أي : كالمأمومين فإنهم يتمون الجمعة .
قوله : (وكذا خليفة الثانية) أي : يتم الجمعة .
قوله : (إن اقتدى في الأولى) أي : الركعة الأولى ؛ بالأدرك الإمام بعد تمام الركوع ، سواء أدركه في القيام ولو لم يركع معه ، أو في الركوع وإن لم يدرك القيام معه ، أناده بعضهم ، فليتأمل^(٢) .
قوله : (ثم أحدث الإمام في الثانية) يعني : بطلت صلاته في الركعة الثانية .
قوله : (فاستخلفه) أي : المقتدي في الركعة الأولى أو في الركعة الثانية فإنه يتم الجمعة كالقوم أيضاً .

وعبارة « النهاية » : (ثم إن كان الخليفة في الجمعة أدرك الركعة الأولى من الجمعة مع الإمام ؛ بأن أدركه قبل فوات الركوع ، سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله ؛ لكونه حينئذ بمنزلة الإمام الأصلي وقد أدرك الإمام في وقت كانت جمعة القوم متوقفة على جمعته ، وإن لم يدرك نفس الركوع حقيقة مع الإمام - ومنه يعلم : أنه ليس المراد بإدراك الركعة مع الإمام : أن يكون مقتدياً فيها كلها ، بل المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المأموم ؛ بأن اقتدى به في القيام وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه ، أو اقتدى به في الركوع وركع معه وإن بطلت صلاة الإمام بعد ذلك - تمت جمعتهم ؛ أي : القوم الشامل له ، سواء أحدث الإمام في الأولى أم في الثانية كما قاله في « المحرر » وغيره .

ومراده بقوله : « سواء أحدث في الأولى » : أنه أحدث قبل فراغه من السجدة (انتهى بزيادة من (ع ش) ، فليتأمل^(٣) .

(١) تحفة المحتاج (٢ / ٤٨٧ - ٤٨٨) .

(٢) انظر « التجريد لنفع العبيد » (١ / ٤٠٨) .

(٣) نهاية المحتاج (٢ / ٣٥٠ - ٣٥١) ، حاشية الشيرازي (٢ / ٣٥١) .

بخلاف ما لو اقتدى في الثانية ؛ لأنه لم يدرك ركعة خلف إمام يكون تابعاً له في إدراك الجمعة ، وإنما أدركه وهو خليفة . نعم ؛ إذا أدرك المسبوق الثانية معه

قوله : (بخلاف ما لو اقتدى) أي : خليفة الثانية .

قوله : (في الثانية) أي : بأن لم يدرك ذلك ؛ كأن استخلف في اعتدالها . فإن الجمعة تتم للقوم ؛ لإدراكهم ركعة كاملة ، لكن بشرط أن يكون زائداً على الأربعين ، وإلا . فلا تصح جمعهم أيضاً كما نبه عليه الفتى تليذ ابن المقري ، دون الخليفة فلا تتم له الجمعة فيتمها ظهراً . قال في « التحفة » : (وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجودها كما أفهمه كلام الشيخين وغيرهما وإن قال البغوي : يتمها جمعة ؛ لأنه صلى مع الإمام ركعة فقد مر : أن المعتمد : أنه لا بد من بقائه معه إلى أن يسلم) انتهى^(١) ، واعتمد الرملي كلام البغوي^(٢) .

قوله : (لأنه) أي : الخليفة ، تعليل لما تضمنه قوله : (بخلاف . . .) إلخ .

قوله : (لم يدرك ركعة خلف إمام يكون) أي : الخليفة .

قوله : (تابعاً له) أي : للإمام .

قوله : (في إدراك الجمعة) أي : وإن أدرك ركعة من الجمعة في جماعة .

قوله : (وإنما أدركه) أي : ما ذكر من الركعة ، فالأولى : (أدركها) بالتأنيث^(٣) .

قوله : (وهو خليفة) أي : والحال : أنه خليفة ، ويخالف المأموم ؛ لأنه تابع والخليفة إمامه فلا يمكن جعله تابعاً لهم ، قال في « الأسنى » : (ويخالف إتمامها جمعة في الأولى مع أنه لم يدركها كلها معه ؛ لأنه لم أدركه في وقت كانت جمعة القوم موقوفة على الإمام فكان أقوى من الإدراك في الثانية ، وجاز له فيها الاستخلاف وإن كان فيه فعل الظهر قبل فوت الجمعة ؛ لعذره بالاستخلاف بإشارة الإمام ، قاله الرافعي ، وقد يؤخذ منه : أنه إذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه . لا يجوز ذلك ، لكن إطلاقهم يخالفه ، ويوجه بأن التقدم مطلوب في الجملة فيعذر به) انتهى^(٤) ، ومر عن « التحفة » و« النهاية » ما يوافقه .

قوله : (نعم ؛ إذا أدرك المسبوق الثانية معه) أي : مع الخليفة المقندي في الركعة الثانية ؛ كأن

دخل مسبوق في الجمعة واقتدى بهذا الخليفة في الثانية مع القوم .

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٨٨) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٣٥١) .

(٣) وهي كذلك في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا من « المنهج القويم » .

(٤) أسنى المطالب (١/٢٥٣) .

أَتَمَّهَا جُمُعَةً ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى رَكْعَةً خَلْفَ مَنْ يُرَاعِي نَظْمَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ . أَمَّا غَيْرُ الْمَأْمُومِ .. فلا يجوزُ
استخلافُهُ في الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ إِنْشَاءَ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى ، وَهُوَ مَمْتَنَعٌ

قوله : (أتمها جمعة) أي : لا ظهراً ، بخلاف الخليفة المذكور .

قوله : (لأنه) أي : المسبوق .

قوله : (صلى ركعة خلف من يراعي نظم صلاة الجمعة) أي : فهو مدرك ركعة مع من يراعي
صلاة الإمام ، قال (سم) : (جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة
ولم يستخلفوا .. فهل له الآن الشروع في الظهر ؛ لأنه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر ، أو يجب
الصبر إلى سلامهم ، أو يجب أن يقتدي بواحد منهم وتحصل له الجمعة ؟ الظاهر : الأخير ، ثم
أفتاني به شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى) (١) .

قوله : (أما غير المأموم) مقابل قوله السابق : (أن يكون مأموماً) .

قوله : (فلا يجوز استخلافه في الجمعة) أي : بخلاف استخلافه في غير الجمعة ؛ فإنه جائز
بالشرط الآتي قريباً .

قوله : (لأنه) أي : استخلاف غير المأموم ، تعليل لعدم الجواز .

قوله : (يشبه إنشاء جمعة بعد أخرى) أي : إن نوى الخليفة الجمعة أو فعل الظهر قبل فوات
الجمعة إن لم ينوها ، فإن استخلف فيها غير المقتدي بإمامها .. بطلت صلاته ، وإذا بطلت جمعة
وظهراً . بقيت نفلاً كما اقتضاه كلام الشيخين ، ومحلّه كما هو ظاهر : حيث كان جاهلاً بالحكم ،
وبطلت صلاة القوم إن اقتدوا به مع علمهم بطلان صلاته .

نعم ؛ إن كان ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها .. صحت صلاته ، وحيث صحت صلاته ولو
نفلاً واقتدوا به : فإن كان في الأولى .. لم تصح ظهراً ؛ لعدم فوت الجمعة ، ولا جمعة ؛ لأنهم لم
يدركوا منها ركعة مع الإمام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم ، أو في الثانية .. أتموها
جمعة ، قاله في « الأسنى » (٢) .

قوله : (وهو) أي : إنشاء جمعة بعد أخرى .

قوله : (ممتنع) أي : وكذا فعل الظهر قبل فوت الجمعة ، وإنما اغتفروا ذلك في المسبوق ؛
لأنه تابع لا منشاء ، وتلخص مما مر من أول المبحث : أن الاستخلاف في الجمعة إما أن يكون
أثناء الخطبة ، أو بينها وبين الصلاة ، أو في الصلاة ؛ فإن كان الأول . اشترط سماع الخليفة

(١) انظر « حاشية الشبراملي » (٣٥١/٢) .

(٢) أسنى المطالب (٢٥٣/١) .

(أَوْ) بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ (فِي غَيْرِهَا)

ما مضى من أركان الخطبة ، وإن كان الثاني .. اشترط سماع الخليفة جميع أركانها ، وإن كان الثالث .. فعلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالإمام ، وهذا ممتنع مطلقاً .

والثاني : أن يدرك الخليفة الإمام في الركعة الأولى ، وهذا جائز ، بل واجب إن بطلت صلاة الإمام في الركعة الأولى ، مندوب إن بطلت في الثانية .

والثالث : ألا يدرك الخليفة الإمام قبل حدثه إلا بعد الركوع للأولى ، وهذا فيه خلاف ؛ فعند الشارح : لا يجوز تقدمه خليفة ؛ لأنه يؤدي إلى تفويت جمعة على نفسه ، وعند الرملي : يجوز ذلك كما مر تحريره .

قال في « البهجة » :

[من الرجز]

| | |
|--------------------------------|---|
| لو بطلت لسن يؤم فبدا | تقدّم جاز لأهل اقتدا |
| حتماً في الأولى وأنتموا الجمعة | والخالف الظهر إن اقتدى معه |
| ثانية لا من به يأتّم | فيها وإن أحدث من يؤم |
| خاطباً أو بينهما فاستخلفا | من حضر الخطبة فالمنع انتفى |
| كخطبة الشخص وأمّ آخر | كالعيد أو سماعها تبادروا ^(١) |

قوله : (أَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ فِي غَيْرِهَا) أي : الجمعة ، وأشار بهذا التقدير إلى أن (غيرها) معطوف على (الجمعة) . وإنما لم يقل : أَوْ أَحْدَثَ .. إلخ ؛ لأن الحدث غير قيد هنا وثم كما مرّت الإشارة إليه ، ولذا قال في « التحفة » : (بأن أخرج نفسه عن الإمامة بنحو تأخره ، أو خرج عن الصلاة بحدث أو غيره ؛ كرفع كثير ، أو بلا سبب أصلاً)^(٢) ، ثم قال : (وأفهم ترتبيه الاستخلاف على خروجه : أنه لا يجوز له الاستخلاف قبل الخروج ، وبه صرح الشيخان في « باب صلاة المسافر » نقلاً عن المحاملي وغيره ، والمراد كما هو ظاهر : أنه ما دام إماماً . لا يجوز ولا يصح استخلافه لغيره ، بخلاف ما إذا أخرج نفسه عن الإمامة . فإنه يجوز استخلافه وإن لم يكن له عذر ؛ لقولهم السابق أنفاً : « وإذا جاز هذا .. إلى آخره ، وقول أبي محمد : « متى حضر إمام أكمل جاز استخلافه » .. مراده : إن أخرج نفسه عن الإمامة ، وحينئذ لا يتقيد بالأكمل) انتهى بالحرف^(٣) .



(١) بهجة الحاوي (ص ٣٩) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٨٣/٢ - ٤٨٤) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٨٥/٢) .

مِنْ سَائِرِ الْفُرُوضِ وَالنَّوَافِلِ (.. اسْتَخْلَفَ) نَدْباً مطلقاً للإمام أو غيره (مأموماً) أو غيره ، لكن يشترط أن يكون (موافقاً لصلاته) أي : الإمام ؛ ليمشي على نَظْمِهَا ،

قوله : (من سائر الفروض والنوافل) بيان لغير الجمعة .

قوله : (استخلف ندباً مطلقاً) أي : سواء كان في الركعة الأولى أو غيرها .

قوله : (الإمام أو غيره) بدل من الضمير المستتر في (استخلف) الواقع فاعلاً له ، فليس الفاعل في المتن محذوفاً ؛ لأنه لا يحذف ، قال ابن مالك : [من الرجز]

وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهرَ فهوَ وإلا فضميرٌ استترَ^(١)

قوله : (مأموماً أو غيره) أي : واحداً أو أكثر ؛ إذ يجوز استخلاف اثنين أو أكثر يصلي كل بطائفة ، والأولى : الاختصار على واحد كما في « المجموع »^(٢) ، ولما استخلف الإمام واحداً واستخلف المأمومون آخر . فمن عينوه للاستخلاف أولى ممن عينه ؛ لأن الحظ في ذلك لهم ، ولو تقدم واحد بنفسه جاز ، ومقدمهم أولى منه ، إلا أن يكون راتباً . فهو أولى من مقدمهم كما هو ظاهر ومن مقدم الإمام ، ولو قدم الإمام واحداً وتقدم آخر كان مقدم الإمام أولى ، ومعلوم : أنه لا يستخلف إلا من يكون صالحاً للإمامة لا امرأة ومشكلاً للرجال ، ولم يتعرض له المصنف والشارح رحمهما الله تعالى ؛ اكتفاء بما قدماه في (صلاة الجماعة) .

قوله : (لكن يشترط أن يكون) أي : الخليفة الغير المأموم .

قوله : (موافقاً لصلاته ؛ أي : الإمام) أي : بخلاف ما إذا كان الخليفة هنا مأموماً قبل بطلان صلاة الإمام . . . فلا يشترط فيه الموافقة لصلاته ، والحاصل : أن الاستخلاف هنا على قسمين : أحدهما : ألا يقتدي الخليفة بالإمام قبل نحو حدثه فيجوز إن لم يخالف الإمام في ترتيب صلاته ، وإلا . . فلا .

والثاني : أن يقتدي به قبله فيجوز مطلقاً ؛ لأنه يلزمه مراعاة نظم صلاة الإمام باقتدائه به .

قوله : (ليمشي على نظمها) أي : صلاة الإمام ، تعليل لاشتراط كونه موافقاً لصلاته ، قال (سم) : (فإن قلت : هلا جاز الاستخلاف مع مخالفة نظم الخليفة لنظم الإمام وألزم الخليفة بمراعاة نظم الإمام وترك مراعاة نظم صلاته كما لو كان من المقتدين ؟ قلت : لما كان المقتدون يلزمهم موافقة نظم الإمام قبل الاستخلاف جاز أن يلزمهم ذلك ، ولا كذلك غيرهم) ، فليتأمل .

(١) ألفية ابن مالك (ص ١٥) .

(٢) المجموع (٢١٢/٤) .

كَأَنْ يَسْتَخْلِفَهُ فِي أُولَى الرُّأْيَةِ أَوْ ثَالِثَتِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَخْلَفَهُ فِي ثَانِيَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقِيَامِ وَهُمْ إِلَى الْجُلُوسِ . (وَيراعي) الخليفة (الْمَسْبُوقُ)

قوله : (كَأَنْ يَسْتَخْلِفَهُ) أي : غير المأموم ، تمثيل للموافقة لصلاته .

قوله : (فِي أُولَى الرُّبْعَةِ) أي : وأولى غيرها كما هو ظاهر .

قوله : (أَوْ ثَالِثَتِهَا) أي : الرابعة للقوم ، وهي أولى للخليفة ، جمل عن شيخه ^(١) .

قوله : (بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَخْلَفَهُ) أي : غير المأموم .

قوله : (فِي ثَانِيَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا) أي : الرابعة ، أو ثانية المغرب أو ثالثتها فإنه لا يجوز حيث لم

يجددوانية الاقتداء به .

قال (سم) : (اشترط عدم مخالفة نظم الإمام وسيلة لاشتراط عدم مخالفة نظم المأمومين ؛

لأن الغالب موافقة نظم الإمام والمأمومين ، حتى لو فرض مخالفته لنظم الإمام دون المأمومين . .

كفى ؛ لأن الفرض ألا تنع مخالفة بينه وبين المأمومين ، فلو كان هذا الخليفة في ركعته الثانية

وصلاة الإمام في ركعته الأولى وكانت ثانية للمأمومين : فإن اقتدى به في ثانيتهما . . فينبغي صحة

الاستخلاف ههنا وإن كان مخالفاً للإمام في النظم ؛ لموافقة القوم فيه) انتهى ، وسيأتي

ما يوافقه .

قوله : (لِأَنَّهُ) أي : هذا الخليفة ، تعليل لما تضمنه قوله : (بِخِلَافِ . . .) إلخ .

قوله : (يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَامِ) أي : بعد سجودها لكونها أولاه .

قوله : (وَهُمْ إِلَى الْجُلُوسِ) أي : والمأمومون يحتاجون إلى الجلوس للتشهد ، قال في

« الأسنى » : (وقضية التلليل : أنه لو كان موافقاً لهم ؛ كأن حضر جماعة في ثانية منفرداً أو أخيرته

فاقتدوا به فيها ثم بطلت سلاته فاستخلف موافقاً لهم . . جاز ، وهو ظاهر ، وإطلاقهم المنع جروا

فيه على الغالب) انتهى ^(٢) ، وفي « النهاية » و« المغني » مثله ^(٣) .

قوله : (ويراعي الخليفة المسبوق . .) إلخ ، قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام

(الفاتحة) واستخلف شخصاً لم يقرأها ؛ من أنه يجب عليه أن يركع من غير قراءة ، وليس مراداً ،

بل يجب عليه قراءة (الفاتحة) لأجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة إمامه ؛ لأن

المراد بنظمها : ألا يخالنه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم ، وهذا غاية أمره : أنه طول القيام

(١) فتوحات الوهاب (٢ / ١٠) .

(٢) أسنى المطالب (١ / ٥٣) .

(٣) نهاية المحتاج (٢ / ٣٥٠) ، مغني المحتاج (١ / ٤٤٥) .

نَظَمَ) صَلَاةِ (إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ أَلْتَزَمَهُ بِقِيَامِهِ مَقَامَهُ ،

الذي خلف الإمام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الإمام لو كان باقياً . (ع ش) ^(١) .
 قوله : (نظم صلاة إمامه) أي : فيفعل ما كان الإمام يفعله ، قال القليوبي : (والمراعاة مندوبة في المندوب للإمام الأصلي من الأقوال والأفعال ، ومنها : سجود السهو وإن حصل السهو قبل اقتدائه ، وإذا سجد بهم وانتظروه بعده . . فينبغي ألا يعيدوه معه أيضاً لو فعله آخر صلاة نفسه فيمتنع عليهم موافقته فيه على الأوجه ، وكذا مراعاته مندوبة في الواجب من الأقوال ، وإنما تجب في الواجب من الأفعال فقط ، قاله شيخنا واعتمده من تناقض في كلامهم كثير) ، تأمل ^(٢) .

قوله : (لأنه) أي : الخليفة المسبوق .

قوله : (التزمه) أي : نظم صلاة الإمام .

قوله : (بقيامه مقامه) أي : بالاعتداء به ، فهو منزل منزلة الإمام الأول في دوام الجماعة ، فإذا صلى بهم ركعة . . جلس للتشهد وجوباً بقدر ما يسع أقل التشهد والصلاة وقرأه ندباً ، فإذا تشهد . . أشار إليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم ، وانتظارهم له ليسلموا معه أفضل من مفارقتهم له وإن جازت بلا كراهة ، أما إذا لم يعرف المسبوق نظم صلاة إمامه . . ففي جواز استخلافه قولان : صحح في « الروضة » : عدم الجواز ^(٣) ، واعتمده البلقيني وأطال في الانتصار له ، ورجح في « التحقيق » : الجواز ^(٤) ، واعتمده الأسوي في « المهمات » ^(٥) ، وهو المعتمد .

قال في « التحفة » : (وعليه : فيراقب من خلفه ، فإن هموا بالقيام . . قام ، وإلا . . قعد ، وفي الرباعية إذا هموا بالعود . . قعد وتشهد معهم ثم يقوم ، فإن قاموا معه . . علم أنها ثانيتهم ، وإلا . . علم أنها آخرتهم ، ولا ينافي هذا ما مر في « سجود السهو » : أنه لا يرجع لقول الغير ولا لفعله وإن كثر ؛ لأن هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم ؛ أي : أصالة ، فلا ينافي أن له اعتماد خبر ثقة غيرهم وإشارته كما في « المجموع » عن البغوي وقره ، قال عنه : كما لو أخبره الإمام - أي : الذي بطلت صلاته - أن الباقي من صلاته كذا . . فله اعتماد خبره اتفاقاً) انتهى ، فليتأمل ^(٦) .

(١) حاشية الشيراملسي (٢/ ٣٥٢) .

(٢) حاشية قليوبي (١/ ٢٩٣) .

(٣) روضة الطالبين (٢/ ١٤) .

(٤) التحقيق (ص ٢٦٦) .

(٥) المهمات (٣/ ٣٧٥) .

(٦) تحفة المحتاج (٢/ ٤٩٠) .

(وَ) مِنْ ثَمَّ (لَا يَلْزَمُهُمْ) أَي : الْمَأْمُومِينَ (تَجْدِيدُ نِيَّةِ الْقُدْوَةِ) بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل التعليل : أنه التزمه . . . إلخ .

قوله : (لا يلزمهم ؛ أي : المأمومين) أي : في الأصح ، والثاني : يشترط لهم ؛ لأنهم بخروج الإمام من الصلاة صاروا منفردين ، وأجيب بأن الخليفة منزل منزلة الأول في دوام الجماعة ، ولهذا : لا يرعي نظم صلاة نفسه ، ولو استمر الأول . . لم يحتج القوم إلى تجديد النية فكذا عند الاستخلاف .

نعم ؛ ينبغي كما قاله في « التحفة » ندب ذلك ؛ خروجاً من الخلاف^(١) ، وبه يندفع ما بحثه (سم) : أن ذلك مكروه ؛ لأنه اقتدى في أثناء الصلاة . انتهى ، على أنه قد يقال : بعدم الكراهة ؛ لأنهم معذورون بإحرامهم الأول فطروء البطلان لا دخل لهم فيه ، ومعلوم : أن النية بالقلب فقط ، فلو تلفظوا بها . . بطلت صلاتهم كما لا يخفى^(٢) .

قوله : (تجديد نية القدوة به) أي : بالخليفة ، سواء قدمه الإمام أو القوم أم تقدم بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضا: كلام « الحاوي » وغيره ، خلافاً لما بحثه الأذرعى واقتضاه كلام الشيخين وغيرهما من اختصاص ذلك بالأول ، فمتى لم يقدمه الإمام . . لزعم استثنائها ، قال في « التحفة » : (والذي يتجه : الأول ؛ لأن إلزامهم له الجري على نظم الإمام مطلقاً صريح في أنه تابع له ومنزل منزلته ، وإذا كان كذلك . . لم يحتج الاقتداء به إلى نية كما هو واضح ، ولا فرق في غيرها - أي : الجمعة - بين من اقتدى به قبل خروجه ، ومن لم يقتد به إلا عند تخالف النظم أو فعل ركن كما علم مما مر)^(٣) .

قوله : (والله أعلم) كذا ثبتت هذه الجملة هنا في جميع النسخ التي وقفنا عليها ، ولم يذكرها في غير هذا الموضع حتى في آخر الكتاب ولم يظهر لي وجه ذلك ، والأحسن : أن يأتي بها في مثل ذلك كله ، سيما في الخواتم ، قال في « التحفة » : (وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك - أي : والله أعلم - قيل : مطلقاً ، وقيل : للإعلام بختم الدرس ، ويرد بأنه لا إيهام فيه لمشاركة غيره تعالى له في العلم ، إن بنيانه على أن اسم التفضيل يقتضي المشاركة ، بل فيه غاية التفويض المطلوب ، بل القرآن دال له ، وهو : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ، وقد قال علي كرم الله وجهه : « وأبردها على كبدي إذا سئلت عما لا أعلم أن أقول : الله أعلم » ، ولا ينافيه ما في

(١) تحفة المحتاج (٢/٤٩١) .

(٢) انظر « حاشية الشيرازي » (٢/٣٥٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/٤٩٠-٤٩١) .

« البخاري » : أن عمر رضي الله عنه سأل الصحابة رضي الله عنهم عن « سورة النصر » فقالوا : الله أعلم ، فغضب وقال : « قولوا : نعلم ، أو لا نعلم »^(١) لتعين حمله على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عدم إخباره عما سئل عنه (انتهى ما أردت نقله من « التحفة » بتلخيص يسير^(٢)) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(١) صحيح البخاري (٤٥٣٨) .

(٢) تحفة المحتاج (٥٥/١) .

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ

مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَحْتَمَلُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَهُ

(بَابُ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ)

أي : في بيان صفة الصلاة الواقعة في الخوف الذي هو هنا ضد الأمن ، فالكيفية بمعنى : الصفة ، والإضافة على معنى (في) على حد : ﴿ مَكْرُؤٌ لَّيْلٌ ﴾ ، أو المعنى : صلاة الشخص لخائف ، فالخوف : مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو في حالة الخوف على تقدير مضاف .

قال عبد البر : (الخوف : فزع القلب من مكروه يناله أو محبوب يفوته ، وسببه : تفكر العبد في المخلوقات وتذكره فيما ذكره الله تعالى في كتابه من إهلاك مخالفه وما أعد له في الآخرة) .

وقيل : الخوف : توذع مكروه عن أمارة مظنونة أو معدومة ، ويستعمل في الأمور الدينية والدنيوية .

قوله : (من حيث إنه . . .) إلخ ، لهذا جواب عما يقال : لم أفرد المصنف كغيره من المؤلفين رحمهم الله تعالى صلاة الخوف عن غيرها من الصلوات بترجمة مستقلة مع أنها كغيرها في الأركان والشروط وغيرهما ؟ وحاصل الجواب : أنه إنما أفردا عن غيرها بها من حيث إنه يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها ، لا لأنها صلاة مستقلة .

قوله : (يحتمل) بالباء للمفعول ، والنائب عن الفاعل قوله الآتي : (ما لا يحتمل . . .) إلخ ؛ أي : يعفى ويغفر ، قال في « المصباح » : (واحتملت ما كان منه ؛ بمعنى : العفو والإغضاء ، والاحتمال في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين يجوز استعماله بمعنى : الوهم والجواز فيكون لازماً ، وبمعنى : الاقتضاء والتضمن فيكون متعدياً ، مثل : احتمل أن يكون كذا ، واحتمل الحال وجوهاً كثيرة)^(١) .

قوله : (في الصلاة عنده) أي : عند الخوف ، وتعبيره بـ (الصلاة) أعم من تعبير غيره بـ (الفرض) ، قال في « التحفة » : (وتعبيرهم بالفرض هنا ؛ لأنه الأصل ؛ وإلا : فلو صلوا فيه عيداً مثلاً . . . جاز فيه الكيسيات الآتية ؛ لما صرحوا به في الرابعة من جواز نحو عيد وكسوف ، لا استسقاء ؛ لأنه لا يفوت ، وحينئذ : فيحتمل استثناءه أيضاً من بقية الأنواع ، ويحتمل العموم ؛

(١) المصباح المنير ، مادة : (حمل) .

ما لا يُحتملُ فيها عندَ غيره ، وَيَتَبَعُهُ بَيَانُ حُكْمِ اللَّبَاسِ ،

لأن الرابعة يحتاط لها لما فيها من كثرة المبطلات ما ليس في غيرها (١) .

وفي « الجمل » عن (ع ش) ما نصه : (والصلاة التي تؤدي في الخوف هي الفرض والنفل المؤقت الذي تشرع فيه الجماعة يفعلان في الخوف في الأنواع الأربعة . وأما النفل المؤقت الذي لا تشرع فيه الجماعة . فلا يفعل إلا بالنوع الرابع ، وأما النفل المطلق . فلا يفعل في الخوف أصلاً ، وأما ذو السبب . فلا يفعل منه إلا الكسوف والخسوف في النوع الرابع فقط دون بقية الأنواع ، ودون الاستسقاء فلا يفعل في الخوف أصلاً ؛ لأنه لا يفوت . وأما الفائتة : فإن فاتت بعذر . فلا تصلّى في الخوف إلا إن خيف فوتها بالموت ، وأما الفائتة بغير عذر . فنفعل في الخوف ؛ لأنها وإن كانت لا تفوت لكنه لما كان مأموراً بالمبادرة إلى فعلها مسارعة للتخلص من الإثم . . رخص له في فعلها في الخوف . انتهى ملخصاً (٢) ولم يبين كيفية فعل الفائتة هل تفعل في الأنواع الأربعة أو في بعضها ؟ قاله الجمل (٣) ، والظاهر : أنها تفعل في جميع الأنواع كالمؤداة . قوله : (ما لا يحتمل فيها) أي : ما لا يغتفر في الصلاة .

قوله : (عند غيره) أي : غير الخوف ؛ وهو عند الأمن ؛ وذلك كقيام الفرقة الثانية للركعة الثانية والإمام جالس ينتظرها ، ولهذا كما قاله البرماوي بالنظر لمجموع الأنواع الأربعة لا لكل واحد على حدته ؛ إذ النوع الثاني الذي هو صلاة بطن نخل ليس فيه شيء لا يحتمل في الأمن كما لا يخفى .

قوله : (ويتبعه) أي : المذكور من كيفية صلاة الخوف ، فلو قال : (ويتبعها) بالتأنيث . . لكان أولى .

قوله : (بيان حكم اللباس) أي : وهو المذكور في (الفصل) الآتي ؛ فالتعبير به يشعر باندرجاه تحت الباب الذي قبله ، ويوجه بأنه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال إذا لم يجد ما يغني عنه . . كان بينهما مناسبة بهذا الاعتبار ، ولذا ترجمه بعضهم هناك بقوله : (فصل فيما يجوز لبسه للمحارب وغيره وما لا يجوز) (٤) .

قال في « التحفة » : (وذكره هنا الأكثرون اقتداءً بالشافعي رضي الله عنه ، وكأن وجه مناسبتة :

(١) تحفة المحتاج (٣/٣٠٢) .

(٢) فتوحات الوهاب (٢/٦٦) .

(٣) فتوحات الوهاب (٢/٦٦) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » (١/٢٧٥) ، « مغني المحتاج » (١/٤٥٧) .

وقد جاءت بها الأحاديث على ستة عشر نوعاً ، اختار الشافعي رضي الله عنه منها أنواعاً أربعة ، . .

أن المقاتلين كثيراً ما يحتجون للبس الحرير والنجس للبرد والقتال ، وذكره جمع في العيد وهو مناسب أيضاً (انتهى^(١)) .

قوله : (وقد جاءت بها) أي : كيفية صلاة الخوف .

قوله : (الأحاديث) أي : الصحيحة ؛ لأن بعضها في « الصحيحين » ، وبعضها في « صحيح مسلم » ، ومعظمها في « سنن أبي داود » وغيره ، والأصل في ذلك : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ الآية .

قوله : (على ستة عشر نوعاً) هكذا أطبق عليه الفقهاء ، والروايات أكثر منها إلا أن هذه أصحها كما قاله ابن العربي ، وقال العراقي : سبعة عشر ، لكن يمكن أن تتداخل .

وقال ابن القيم : (أصلها ست صفات ، وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة . . جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو من اختلاف الرواة)^(٢) ، قال الحافظ ابن حجر : (والأمر كما قال ، ولم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة تعرض لكيفية صلاة المغرب)^(٣) .

قوله : (اختار الشافعي رضي الله عنه منها) أي : من الستة عشر .

قوله : (أنواعاً أربعة) ذكر رابعها ، وجاء به القرآن ، والثلاثة في الأخبار وبعضها في القرآن ، والظاهر : أن معنى اختيار الشافعي رضي الله عنه لهذه الأنواع : أنه قصر كلامه عليها وبين أحكامها ، ولم يتعرض للكلام على غيرها لا لبطلانه عنده ؛ لأنه صح به الحديث ، بل لقلة ما فيها من المبطلات ، ولإغنائها عن الباقيات ، ويجوز أن تكون أحاديثها لم تنقل للشافعي إذ ذاك من طرق صحيحة ، فكم من أحاديث لم تستقر صحتها إلا بعد عصر الشافعي ، والأحاديث إذ ذاك إنما كانت تتلقى من أفواه الرواة لا من الكتب ، ومن ثم قال رضي الله عنه : إذا صح الحديث . . فهو مذهبي ؛ خشية أن تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب إليه ، كيف والإمام أحمد رضي الله عنه وهو متأخر عن الشافعي يقول : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً ؟ ! انتهى ، مع أن الإمام أحمد صاحب الباع الأطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له أدنى ممارسة بذلك العلم ، وبذلك يسقط قول بعضهم : إن أحاديثها صحيحة لا عذر للشافعي فيها ، ووجه سقوطه : أنه لا يلزم من صحتها

(١) تحفة المحتاج (١٨/٣) .

(٢) زاد المعاد (١٤٧/١) .

(٣) فتح الباري (٤٣٤/٢) .

ذكر المصنّف منها واحداً ؛ لكثرة وقوعه ،

في نفسها وصولها إليه بطرق صحيحة ، ويحتمل أنه اطلع فيها على قاذح ، فتأمل .
فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حدته كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قريش من ملأ
طباق الأرض علماً رضي الله تعالى عنه وعنا به مما فتح الله به على أضعف عباده . رشيدي^(١) .
وذلك الأثر المنقول عن الشافعي من قوله : إذا صح الحديث . . فهو مذهبي ، وتماهه :
واضربوا بقولي الحائط ، قال السبكي : وروي بالفاظ مختلفة ، منها : إذا صح عن النبي صلى الله
عليه وسلم حديث وقلت أنا قولاً . . فأنا راجع عن قولي ، قال ابن الصلاح والنووي : إنما هذا
فيمن له رتبة الاجتهاد ، وشرطه : أن يغلب على الظن أن الشافعي لم يقف ، على هذا الحديث أو لم
يعلم صحته ، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه
وما أشبهها ، وهذا شرط صعب قل من يتصف به - أي : أو عدم - وإنما شرط ما ذكرنا ؛ لأن
الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رآها ولكن قم الدليل على طعن فيها أو
نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك ، قال السبكي : وهذا الذي قالاه مبين لصعوبة
المقام ، ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه . انتهى فاحفظه .

قوله : (ذكر المصنّف منها) أي : من الأربعة .

قوله : (واحداً ؛ لكثرة وقوعه) أي : ولم يذكر الثلاثة الباقية .

أحدها : صلاة عسّان رواها مسلم^(٢) ، وهي : أن يكون العدو في جهة القبلة ولا حائل بيننا
وبينه يمنع من رؤيتنا له ، وتقاومه كل فرقة منا ؛ بأن يكون مجموعنا مثيهم فيصفهم الإمام صفين
فيحرم ويقرأ ويركع ويعتدل بهم جميعاً ، ثم يسجد بأحدهما ويحرس الآخر حتى يقوم الإمام من
سجوده ، ثم يسجد الآخرون ويلحقونه في قيامه ، ويفعل في الركعة الثانية كذلك ، لكن يحرس فيها
من سجد معه أولاً إلى أن يجلس فيسجدون ، ويتشهد ويسلم بهم جميعاً ، ولا حراسة في الركوع .

ثانيها : صلاة ذات الرقاع رواها الشيخان^(٣) ، وهو : أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها
وثمّ ساتر ؛ فتقف فرقة في وجه العدو ويصلي الإمام بفرقة أخرى ركعة ، فإذا قام للثانية . . فارقه
بالنية وأتمت وذهبت إلى وجه العدو ، وجاء الواقفون في وجه العدو فاتدوا به وصلى بهم الركعة
الثانية ، فإذا جلس للتشهد . . قاموا من غير نية مفارقة فأتوا ثانيهم ولحقه في الجلوس وتشهدوا ،

(١) حاشية الرشدي (٣٥٨ / ٢) .

(٢) صحيح مسلم (٨٤٠) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) صحيح البخاري (٤١٣١) ، صحيح مسلم (٨٤١) عن سيدنا سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه .

فَقَالَ : (إِذَا التَّحَمَّ الْقِتَالُ الْمُبَاحُ) وَلَوْ مَعَ بَاغٍ أَوْ صَائِلٍ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَتِمَّ كُنُوتُ مَنْ تَرَكَهُ ،

فإذا فرغوا . . سلم بهم ، هذا في الثانية ، وأما في الرابعة . . فيصلي بكل فرقة ركعتين ، وفي الثالثة . . فيصلي بالأولى ركعتين ، وبالأخرى ركعة ، ويجوز غير ذلك .

ثالثها : صلاة بطن نخع رواها الشيخان أيضاً^(١) ، وهي : أن يكون العدو كالذي قبله ؛ ويصلي الإمام بكل فرقة منها مرة فتكون الثانية في حق الإمام معادة ، فإذا أردت أوضح من هذا . . فعليك بالمطولات .

قوله : (فقال) أي : المصنف في بيان هذا الواحد ، وهو المشهور عندهم بـ (صلاة شدة الخوف) .

قوله : (إذا التحم القتال المباح) أي : بين القوم من الالتحام ؛ وهو كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه ؛ لأنه يلزم من الالتحام للقتال شدة الاختلاط بين القوم ، فأطلق اللفظ وأريد لازم معناه كما هو ضابط الكناية ، قال في « عقود الجمان » : [من الرجز] لفظ أريد لازم معناه مع جواز أن يقصد معناه تبع^(٢)

أو هو كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمه الثوب بالسدي ، وسيأتي في الشرح محترز التقييد بـ (المباح) .

قوله : (ولو مع باغ) أي : ولو كان القتال مع باغ . . فيجوز للعادل صلاة شدة الخوف ، قال الزيادي : (بخلاف عكس فلا يجوز لهم ذلك ؛ أي : إذا لم يكن لهم تأويل ، فإن كان للبغاة تأويل . . جاز) انتهى ، وسيأتي في كلام الشارح .

قوله : (أو صائل عليه أو على غيره) أي : ولو غير محرمه ، والصائل : اسم فاعل من لصيال ؛ وهو الاستطالة ، والثوب على الغير بغير حق ، فيجوز دفعه وإن أدى إلى قتله ، لكن بالأخف فالأخف ؛ كما قال في « نهاية التدريب » : [من الرجز]

للشخص دفع صائل عن ماله ونفسه أيضاً وعن عياله
ولو بقتل أو بقطع للطرف مقدماً فيه الأخف فالأخف^(٣)

قوله : (ولم يتمكنوا من تركه) أي : القتال بكل حال ؛ فلا يقدرّون على النزول إن كانوا ركباناً ، ولا على الانحراف إن كانوا مشاة .

(١) صحيح البخاري (٤١٣٧) ، صحيح مسلم (٨٤٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) انظر « شرح عقود الجمان » (ص ١٠١) .

(٣) نهاية التدريب (ص ١٥٢) .

أَوْ أَشْتَدَّ الْخَوْفُ وَلَمْ يَأْمُنُوا أَنْ يُدْرِكَهُمُ الْعَدُوُّ لَوْ وَلَّوْا أَوْ أَنْقَسَمُوا ، (أَوْ هَرَبَ هَرَبًا مُبَاحًا مِنْ حَبْسٍ)
بغَيْرِ حَقٍّ ، (وَعَدُوٌّ) زَادَ عَلَى الضَّعْفِ (وَسَبَّحَ) وَسَبَّحَ لَمْ يَجِدْ مَعْدِلًا عَنْهُ ،

وعبارة « فتح الجواد » : (وهي ؛ أي : شدة الخوف : التي ينتهي فيها الخوف - ولو من نحو
باغ وصائل مسلمين - إلى حيث لا يتمكن أحد من ترك القتال ؛ بأن التحم القتال والعدو كثير ، أو
اشتد الخوف ولم يؤمن هجومه إذا انقسمنا) انتهى^(١) .

قوله : (أو اشتد الخوف) عطف على (التحم القتال) ، وفيه إشارة إلى أن الالتحام ليس
بقيد ؛ لأن المدار على كونهم لا يأمنون هجوم العدو عليهم .
قوله : (ولم يأمنوا أن يدركهم العدو لو ولوا) أي : لو أعرضوا عن العدو وصلوا صلاة ذات
الرقاع أو بطن نخل .

قوله : (أو انقسموا) أي : وصلوا صلاة عسفان . جمل عن شيخه^(٢) .
قال الباجوري : (والظاهر : وإن لم يحصل حرب فضلاً عن التحامه)^(٣) .
قوله : (أو هرب هرباً مباحاً) عطف على (التحم القتال) ، قال في « القاموس » : (هرب
هرباً بالتحريك ومهرباً وهرباناً : فرّ) انتهى^(٤) ، والمضارع يهرب بضم الراء .
قوله : (من حبس بغير حق) أي : بأن يحبس ظلماً .

قوله : (وعدو زاد على الضعف) أي : كهرب المسلم في قتال الكفار من الثلاثة ، بخلاف
ما دونها . محلي^(٥) .

قوله : (وسبع وسيل) أي : وحية وحريق ، قال القليوبي : (لا شدة حرّ على المعتمد)^(٦) .
قوله : (لم يجد معدلاً عنه) أي : عن نحو السبع بتحسين بشيء ، والمعدل بكسر الدال ، قال
في « القاموس » : (وما له معدل ولا معدول : مصرف)^(٧) .

قال الأذرعي : وكما تجوز صلاة شدة الخوف كذلك تجوز أيضاً صلاة الخوف من باب أولى ،
وبه صرح الجرجاني ؛ فيصلّي بطائفة ويستعمل طائفة برد السيل وإطفاء الحريق ودفع السبع ونحو

- (١) فتح الجواد (٢١١/١) .
- (٢) فتوحات الوهاب (٧٥/٢) .
- (٣) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٥٥/١) .
- (٤) القاموس المحيط (٣٠٧/١) ، مادة : (هرب) .
- (٥) كنز الرغيبين (٣٠١/١) .
- (٦) حاشية قليوبي (٣٠١/١) .
- (٧) القاموس المحيط (٢١/٤) ، مادة : (عدل) .

وغيرهم لا يُصدِّقُهُ في دعوى إِعْسَارِهِ ولا يَبَيِّنُهُ مَعَهُ ، أو مِنْ قاصِدٍ نَفْسَهُ أو مَالَهُ أو حَرِيمَهُ ، أو مِنْ مقتَصٍّ رجا بهربه مِنْهُ سكوناً غَضِبَهُ حتَّى يعفو عَنْهُ ، (أو ذَبَّ) ظالماً (عَنْ) نحو (مَالِهِ)

ذلك ، كذا في « المغني »^(١) .

قوله : (وغيرهم) أي صاحب حق ؛ وهو الدائن .

قوله : (لا يصدقه في دعوى إعساره) أي : كأن عرف له مال قبل وادعى تلفه . (ع ش)^(٢) .

قوله : (ولا يبينه معه) أي : كأن عجز عن بينة الإعسار ، قال الأذري : أو كان قادراً عليها ، لكن كان الحاكم لا يسمعها إلا بعد حبسه ؛ كحفي . . فهي كالعدم . انتهى ، نقله الجمل عن (ع ش)^(٣) .

قوله : (أو من قاصد نفسه) أي : أو هرباً من قاصد نفسه ، فهو معطوف على (من حبس) ، وأعاد (من) لبعده .

قوله : (أو ماله أو حريمه) سيأتي في المتن ذكر المال ، وفي الشرح ذكر المال أيضاً ، فالأولى : حذف هذا هنا ، تأمل .

قوله : (أو من مقتص) أي : هرباً من مقتص ؛ أي : طالب قصاص في النفس أو الأطراف .

قوله : (رجا بهربه منه) أي : من المقتص .

قوله : (سكون غضبه حتى يعفو عنه) أي : فإنه يجوز حينئذ الهرب ، ولا يخفى أنه يأتي هنا ما مر في (الجماعة) من استشكال الإمام : أن التغيب من المقتص عذر فيها ، وجوابه بأن موجب ذلك وإن كان كبيرة لكن العفو عنه مندوب إليه ، والتغيب طريقه ، فيقال هنا : إن الهرب طريقه ، ومَرَّ أن الأذري قال : (والإشكال أقوى) انتهى ، ومَرَّ هناك ما يؤيده ، فراجع .

قوله : (أو ذب ظالماً) عطف على (التحم) ، قال في « المصباح » : (وذَبَّ عن حريمه ذباً من باب قتل : حمى ودفع)^(٤) .

قوله : (عن نحو ماله) أراد به (النحو) : الاختصاص ؛ فقد قال في « التحفة » : (ولا يبعد إلحاق الاختصاص به)^(٥) ، قال في « النهاية » : (ولو خطف نعله مثلاً في الصلاة . . جازت له

(١) مغني المحتاج (١ / ٤٥٦) .

(٢) حاشية الشبرايمسي (٢ / ٣٧٠) .

(٣) فتوحات الوهاب (٢ / ٧٧) .

(٤) المصباح المنير ، مادة : (ذب) .

(٥) تحفة المحتاج (٣ / ١٤) .

أو حريمه أو مال الغير أو حريمه . . ففي كل هذه الصور لا يُباح إخراج الصلاة عن وقتها ،

صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعها - كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً لابن العماد - ولا يضر وطؤه النجاسة ؛ كحامل سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ، ويلزمه فعلها ثانية على المعتمد ، والمسألة مأخوذة من قولهم : إنه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله . . . الخ^(١) ، لكن سيأتي عن « التحفة » ما يخالفه ، وعلى كلام الرملي قال (ع ش) : (إذا أدركه . . فليس له العود إلى محله الأول ولو كان إماماً فيما يظهر ؛ أخذاً من إطلاقهم ، ويوجه بأن العمل لكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه ؛ لأنه ملحق بشدة الحرب والحاجة هنا قد انقضت باستبلائه على متاعه فلا وجه للعود)^(٢) .

قوله : (أو حريمه) هو شامل لزوجته وأمه وولده وقريبه .

قوله : (أو مال الغير أو حريمه) مر عن « التحفة » إلحاق الاختصاص بالمال ، وأفاد بعضهم : (أن الضابط : أن يكون المظلوم معصوماً من نفس أو طرف أو منفعة عضو أو مال وإن قل أو اختصاص كذلك أو بضع ولو لغير أنثى أو مقدماته ، سواء كانت المذكورات له أم لغيره) فليتأمل^(٣) .

وبه يعلم : أنه لا فرق بين كون الذب واجباً أو جائزاً ؛ فإن الذب عن الحريم واجب ، وعن المال جائز ، قال في « البهجة » :

[من الرجز]

والدفع عن إثم على ما صححه والبضع واجب ولو بالأسلحة^(٤)

قال الشيخ الباجوري : (فلو تعارض عليه صائل على امرأة ليزني بها وصائل على ذكر ليلوط به ولا يستطيع إلا دفع أحدهما . . فعند الرملي : يدفع عن المرأة ؛ لأن الزنا لا يحل بوجه ، وعند ابن حجر : يدفع عن الذكر ؛ لأن اللواط لا طريق إلى حله ، وعند الخطيب : يتخير بينهما ؛ لتعارض المعنيين)^(٥) .

قوله : (ففي كل هذه الصور) أي : من التحام الحرب إلى هنا .

قوله : (لا يباح إخراج الصلاة عن وقتها) أي : ولو جزءاً منها .

(١) نهاية المحتاج (٣٧١/٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٧١/٢) .

(٣) انظر « حاشية الباجوري على ابن قاسم » (٣٦٧/٢) .

(٤) بهجة الحاوي (ص ٢٢٢) .

(٥) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٦٧/٢) .

بل يُصَلِّي كيف أمكنَ عندَ ضيقِ الوقتِ . و(عُذِرَ) حينئذٍ (فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ) عندَ الْعَجْزِ عَنِ الْاِسْتِقْبَالِ بِسَبَبِ الْعَدُوِّ وَنَحْوِهِ ،

قوله : (بل يصلي) أي : في الوقت وجوباً .

قوله : (كيف أمكن) أي : ركباً وماشياً ، وظاهر كلامه كغيره : أن لهم فعلها كذلك أول الوقت ، وهو نظير ما مرَّ في صلاة فاقد الطهورين ونحوه ، لكن صرح ابن الرفعة باشتراط ضيقه ، ونقله الأذرعِي عن بعض شراح « المختصر » واعتمده هو وغيره ، وزاد ؛ أعني : الأذرعِي : أن ذلك مرادهم ، وفيه ما فيه للتوسعة لهم في أمور كثيرة ، مع غلبة كون التأخير هنا سبباً لإضاعة الصلاة بإخراجها عن وقتها ؛ لكثرة اشتغالهم بما هم فيه مع عسر معرفتهم بآخر الوقت حتى يؤخروا إليه ، فالوجه : ما أطلقوه . انتهى « تحفة » بالحرف^(١) .

قوله : (عند ضيق الوقت) كذا في « الإمداد » نقلاً عن ابن الرفعة ، قال في « النهاية » : (وعلم من ذلك : أن صلاة شدة الخوف لا تفعل إلا عند ضيق الوقت ، وهو كذلك ما دام يرجو الأمن ، وإلا . . . فله فعلها فيما يظهر . . .) إلخ^(٢) ، لكن مرَّ آنفاً عن « التحفة » خلافه ، وعلى هذا : قال (سم) : (وحل المراد بضيقه : أن يبقى ما يسع جميعها فقط ، أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة ؟ والمتجه : الأول)^(٣) ، قال (ع ش) : (لأنه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها) ، تأمل^(٤) .

قوله : (وعذر حينئذ) أي : حين إذ صلى كيف أمكن .

قوله : (في ترك القبلة عند العجز عن الاستقبال) أي : لها ، بخلاف ما إذا لم يعجز عنه . . فلا يعذر .

قوله : (بسبب العدو ونحوه) أي : كالسبع والسيب وغيرهما مما مر ، أما لو انحرف عنها لا بسبب ذلك بل لنحو جماع دابته وطال الفصل . . فتبطل صلاته ، بخلاف ما إذا قصر زمنه ، لكنه يسجد للسهو نظير ما في نفس السفر .

قال (ع ش) : (لم يتعرضوا لما لو انحرفت دابته خطأ أو نسياناً ، ومفهومه : الضرر ، لكن

(١) تحفة المحتاج (٣/١٢-١٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٣٧٠) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣/١٣) .

(٤) حاشية الشيرازي (٢/٣٧١) .

سواءَ الرَّاكِبُ والمَاشِي ، وحالة التَّحَرُّمِ وغيرها للضرورة . ويُعذَرُ حينئذٍ أيضاً في استدبار الإمام والتَّقدُّمِ عليه للضرورة ، (وَ) في (كَثْرَةِ الْأَفْعَالِ) الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ؛ كَالطَّعْنَاتِ وَالضَّرْبَاتِ الْمُتَوَالِيَةِ ، وَالْعُدُوِّ وَالْإِعْدَاءِ

قياس ما تقدم في « نفل السفر » : عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو (١) ، تأمل (١) .

قوله : (سواء الراكب والمشي وحالة التحريم وغيرها) أي : فلا يجب على الماشي كالراكب الاستقبال حتى في التحريم والركوع والسجود ، ولا وضع جبهته على الأرض ؛ لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك ، بخلاف نظيره في الماشي المتنفل في السفر كما مرّ ، ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه . . ركب ؛ لأن الاستقبال أكد من القيام بدليل النفل حيث جاز من قعود ولم يجز لغير القبلة ، تأمل (٢) .

قوله : (للضرورة) تعليل للتعميم المذكور ، ويحتمل أنه تعليل للمتنز .

قوله : (ويعذر حينئذ) أي : حين إذ صلى كيف أمكن .

قوله : (أيضاً) أي : كما يعذر في ترك التوجه إلى القبلة .

قوله : (في استدبار الإمام والتقدم عليه) أي : فيما لو صلى جماعة . . فإنها جائزة ، بل هي أفضل ؛ ففي « النهاية » : (وصح اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة - أي : كالمصلين حول الكعبة - أو تقدموا على الإمام كما صرح به ابن الرفعة وغيره ؛ للضرورة ، ومثله : ما إذا تخلفوا عنه أكثر من ثلاث مئة ذراع ، والجماعة أفضل من انفرادهم كما في الأمن ؛ لعموم الأخبار في فضيلة الجماعة) (٣) ، زاد في « التحفة » : (حيث لم يكن الانفراد هو الحزم) (٤) .

قوله : (للضرورة) أي : ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الإمام يقيناً . (ع ش) (٥) .

قوله : (وفي كثرة الأفعال التي يحتاج إليها) وعذر أيضاً حينئذ ؛ أي : في الأصح ، فلا تبطل ؛ قياساً على ما في الآية ، والثاني : لا يعذر بذلك ؛ لأن النص ورد في المشي والركوب ، بخلاف ما إذا لم يحتاجوا إليه . . فتبطل قطعاً ، أما القليل أو الكثير غير المتوالي . . فمحتمل في الأمن أيضاً ، ففي الخوف من باب أولى .

قوله : (كالطعنات والضربات المتوالية والعدو والإعداء) أي : لمركوبه ، قال (سم) : (لو

(١) حاشية الشبراملسي (٣٦٩/٢) .

(٢) انظر « نهاية المحتاج » (٣٦٩/٢) .

(٣) نهاية المحتاج (٣٦٩/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٣/٣) .

(٥) حاشية الشبراملسي (٣٦٩/٢) .

(و) في (الرُّكُوبِ) الَّذِي أَحْتَاجَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً ، وفي الْأَثْنَاءِ كَذَلِكَ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خَفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾

احتاج لخمس ضربات متوالية مثلاً فقصده أن يأتي بست متوالية . . فهل تبطل بمجرد الشروع في الست ؛ لأنها غير محتاج إليها وغير المحتاج إليه مبطل ، ففي الشروع فيها شروع في المبطل ، أو لا تبطل ؛ لأن الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها ، فإذا فعل الخمس . . لم تبطل بها ؛ لجوازها ، ولا بالإتيان بانسادسة ؛ لأنها وحدها لا تبطل ؟ فيه نظر ، والمتجه لي الآن : الأول ؛ وقد يؤيده : أنه لو صح توجيه الثاني بما ذكر . . لم تبطل الصلاة في الأمن بثلاثة أفعال متوالية ؛ لأن الفعلين المتوالين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما ، فليتأمل (هذا كلامه ^(١)) .

قال (ع ش) : (وقد يقال : بل المتجه : الثاني ، ويفرق بينه وبين ما قاس عليه بأن كلاً من الخطوات فيه منهي عنه فكان المجموع كالشيء الواحد ، والخمس في المقيس مطلوبة فلم يتعلق النهي إلا بالسادس ، فما قبله لا دخل له في الإبطال أصلاً ؛ إذ المبطل هو المنهي عنه ، ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبري ما يوافقه ، فليتأمل) ^(٢) .

قوله : (وفي الركوب) أي : ويعذر أيضاً في الركوب ، وكذا المشي .

قوله : (الذي احتاج إليه ابتداء) يعني : من قبل الصلاة .

قوله : (وفي الأثناء) أي : أثناء الصلاة وحصل منه فعل كثير . « تحفة » ^(٣) .

قوله : (كذلك) أي : الذي احتاج إليه ، بخلاف الذي لا يحتاج إليه ؛ فإنه لا يعذر به لا في الابتداء ولا في الأثناء .

قوله : (لقوله تعالى) دليل لعذر الركوب والمشى ، بل ولترك القبلة على ما سيأتي عن ابن عمر رضي الله عنه .

قوله : (﴿ فَإِنْ خَفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾) الأول : جمع راجل ؛ وهو الماشي على رجله ، قال البيجوري : (ذكراً كان أو أنثى ، بخلاف الرجل ؛ فإنه خاص بالذكر وإن وقع في عرف العامة إطلاق الرجل على ما قابل المرأة) ^(٤) .

والثاني : جمع راكب ، قال ابن عمر رضي الله عنهما في مقام تفسير الآية : (مستقبل القبلة

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣/١٣-١٤) .

(٢) حاشية الشبراملي (٢/٣٠٩) .

(٣) تحفة المحتاج (٣/١٣) .

(٤) حاشية الباجوري على ابن قاسم (١/٣٥٥) .

ولو أَمِنَ وهو رَاكِبٌ.. نَزَلَ فوراً وجوباً ، وبُنِيَ إِنْ لَمْ يَسْتَدْبِرِ الْقِبْلَةَ ، وَإِلَّا.. أَسْتَأْنَفَ . (وَ) فِي (الْإِيمَاءِ بِالرُّكُوعِ) وَالسُّجُودِ

وغير مستقبلها) ، قال نافع : لا أراه إلا مرفوعاً رواه البخاري^(١) ، بل قال الشافعي رضي الله عنه : إن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : روى هذا القول الذي قاله ، فهو حديث مرفوع من رواية الشافعي ، تأمل^(٢) .

قوله : (ولو أَمِنَ) أي : المصلي صلاة شدة الخوف .

قوله : (وهو رَاكِبٌ) أي : والحال : أنه في حال الركوب .

قوله : (نزل فوراً وجوباً وبُنِيَ) أي : صلاته ، ولا تبطل بنزوله .

قوله : (إن لم يستدبر القبلة) أي : عند نزوله ، وهذا قيد للبناء .

قوله : (وإلا) أي : بأن استدبرها عنده .

قوله : (استأنف) أي : صلاته ولا يجوز له بناؤها ، وأما الانحراف يمناً أو يسرة عند النزول .. فمكروه فقط غير مبطل للصلاة ، وعبرة « الأسنى » مع المتن : (ولو صلى متمكناً على الأرض فحدث الخوف الملجئ لركوبه .. ركب وبُنِيَ ، وإن لم يلجئه بل ركب احتياطاً .. أعاد صلاته وجوباً ، وإن أَمِنَ المصلي وهو رَاكِبٌ .. نزل حالاً وجوباً وبُنِيَ . و فرق الشافعي رضي الله عنه بأن النزول أقل عملاً من الركوب ، واعترض المزني بأن ذلك يخلف بالفروسية والخفة ، وأجاب عنه الأصحاب بأن الشافعي اعتبر غالب عادة الناس وألحق به الذر ، وبأنه اعتبر حال كل منفرداً ، ولا ريب أن نزول كل فارس أخف من ركوبه وإن كان أثقل من ركوب آخر ، ويجاب أيضاً بأنه في الأولى فعل شيئاً مستغنى عنه وخرج عن هيئة الصلاة المعتادة ، وفي الثانية فعل واجباً ودخل في الهيئة المعتادة ، ثم إنه إنما يبنى فيها إن لم يستدبر في نزوله القبلة ، وإلا .. فيلزمه الاستئناف ، وكره انحرافه عنها في نزوله يمناً ويسرة ولا تبطل به صلاته ، فإن آخر النزول عن الأمن .. بطلت ؛ لتركه الواجب) تأمل^(٣) .

قوله : (وفي الإيماء بالركوع والسجود) أي : ويعذر أيضاً في الإيماء .. إلخ ، وظاهره : الاكتفاء بأقل إيماء وإن قدر على أزيد منه ، ويوجه بأن في تكليفه زيادة على ذلك مشقة وربما يفوت

(١) صحيح البخاري (٤٥٣٥) .

(٢) الأم (٤٦٤/٢) .

(٣) أسنى المطالب (٢٧٤/١) .

عند العجز عنهما للضرور: (و) يجب أن يكون (السجود أخفض) لتمييز عن الركوع . وفي حمل السلاح الملتصق بنجس لا يعفى عنه

الاشتغال بها تدبير أمر الحرب فيكفي فيه ما يصدق عليه إيماء . (ع ش) (١) .

قوله : (عند العجز عنهما) أي : عن الركوع والسجود كاملين ، بخلاف ما إذا قدر عليهما ، قال الكمال بن أبي شريف : ويؤخذ من عذره في الإيماء : عذره في سجوده على البيضة ؛ أي : المغفر إذا خاف أن يصيب رأسه لوزعها ، وهو كذلك .

قوله : (للضرورة) أي : إلى الإيماء بهما ، وفي الصحيح : قال ابن عمر رضي الله عنهما : (إن كان خوف أكثر من ذلك . . فصل ركباً أو قائماً تومئ إيماء) (٢) .

قوله : (ويجب أن يكون السجود أخفض) هذا التقدير الذي حل به عبارة المصنف وإن كان واضحاً من حيث المعنى المراد جائزاً في العربية إلا أنه قليل كما قاله (ع ش) وأفهمه قول « الخلاصة » :

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيراً إذا اشتهر (٣)

ولذا لم يصنع كذلك في « التحفة » ، قال في قول « المنهاج » : (والسجود أخفض) ما نصه : (خبر بمعنى الأمر ليجعل سجوده أخفض ، وقيل : منصوبان بتقدير جعل المذكور بأصله) . انتهى (٤) ، ومثله في « النهاية » (٥) ، ومراده بقوله : (خبر) : أن هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر ، قال (سم) : (المناسب حينئذ : جعل الواو للحال أو للعطف على الجملة الشرطية) تأمل (٦) .

قوله : (لتمييز عن الركوع) تعليل لوجوب كون السجود أخفض .

قوله : (وفي حمل السلاح . . .) إلخ ؛ أي : ويعذر أيضاً في حمل . . . إلخ .

قوله : (الملتصق بنجس لا يعفى عنه) أي : سواء الدم أم غيره ، خلافاً لما يوهمه كلام « المنهاج » (٧) ، ولذا قال في « المغني » : (ولو تنجس سلاحه بغير الدم بنجاسة لا يعفى عنها . .

(١) حاشية الشبراملسي (٣٠٨/٢) .

(٢) أخرجه مسلم (٨٣٩) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣١٠/٢) ، ألفية ابن مالك (ص ١٠) .

(٤) تحفة المحتاج (١٤/٣) .

(٥) نهاية المحتاج (٣٧٠/٢) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التوبة (١٤/٣) .

(٧) منهاج الطالبين (ص ١٣٩) .

إذا احتاج إلى إمساكه وإن لم يضطر إليه ، لكن يجب عليه القضاء في هذه الأخيرة ؛ لندرة عذره .

أمسكه عند العجز وعليه القضاء ؛ أخذاً من ذلك (١) .

قوله : (إذا احتاج إلى إمساكه) أي : السلاح ، قيد لعذر حمل السلاح المذكور ، وأما إذا لم يحتج إلى ذلك . . فيجب إلقاؤه فوراً ؛ حذراً من بطلان صلاته بإمساكه .

نعم ؛ يجوز جعله في قرابه تحت ركابه كما في « الروضة » و « أصلها » (٢) ، خلافاً للرويانى فقال : (الظاهر : بطلانها ؛ لأنه كان يمكنه طرحه في الحال) (٣) ، قال في « الأسنى » : (هذا مدفوع بقول الإمام : ويغتفر الحمل في هذه الساعة ؛ لأن في طرحه تعريضاً لإضاعة المال ، وبما قاله فارق ذلك بطلانها فيما لو وقع على ثوب المصلي نجاسة ولم ينحها في الحال) (٤) ، زاد في « التحفة » : (مع أنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره ، ومن ثم لم تكن الأنواع الثلاثة كما هنا) (٥) .

قوله : (وإن لم يضطر إليه) أي : إلى حمل ذلك السلاح كما أفهمه كلام « الروضة » و « أصلها » (٦) ، وعبارة « النهاية » : (احتاج إلى إمساكه ؛ بأن لم يكن عنه بد) (٧) ، قال (ع ش) : (قد يتبادر منها مخالفتها لما هنا ، ويمكن حمل قول الرملي : بأن لم . . إلخ على مصلحة القتال ، وإن لم يخف الهلاك بتركه . . فلا مخالفة ، تأمل) (٨) .

قوله : (لكن يجب عليه) أي : على المصلي صلاة شدة الخوف ، وهذا مما يتوهم أنه حيث عذر في حمل السلاح المتنجس . . لم يجب عليه القضاء .

قوله : (القضاء في هذه الأخيرة) أي : صورة ما إذا حمل السلاح الملطخ بالنجس الذي لا يعفى عنه .

قوله : (لندرة عذره) تعليل لوجوب القضاء في هذه الصورة ، وهذا ما نقله في « الروضة » عن الإمام عن الأصحاب ، ثم منع لهم - أعني : الإمام - ندوره وقال : هو عام في حق المقاتل فأشبهه المستحاضة ، وخرّج المسألة على القولين فيمن صلى في موضع نجس وقال : هذه أولى بنفي

(١) مغني المحتاج (٤٥٤/١) .

(٢) روضة الطالبين (٦١/٢) ، الشرح الكبير (٣٤٠/٢) .

(٣) بحر المذهب (١٩٣/٣) .

(٤) أسنى المطالب (٢٧٣/١-٢٧٤) .

(٥) تحفة المحتاج (١٤/١) .

(٦) روضة الطالبين (٦١/٢) ، الشرح الكبير (٣٤٠/٢) .

(٧) نهاية المحتاج (٣٧٠/٢) .

(٨) حاشية الشيرازي (٣٧٠/٢) .

(وَلَا يُعْذَرُ فِي الصَّيَاحِ) بَلْ تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ ، بَلِ السُّكُوتُ أَهْيَبُ

القضاء للقتال الذي احتمل له الاستدبار وغيره^(١) ، قال الرافعي : (فجعل الأقيس : عدم القضاء ، والأشهر : وجوبه)^(٢) ، واقتصر في « المحرر » على الأقيس^(٣) ، وتبعه النووي في « منهاجه » معبراً عنه بـ : الأظهر^(٤) .

وقال في « المجموع » قبل قوله كلام الإمام : (ظاهر كلام الأصحاب : القطع بالوجوب)^(٥) ، قال الأسنوي في « المهمات » : (وهو ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، ونقله أيضاً ابن الرفعة عن القاضي ، وحينئذ فالفتوى عليه) انتهى^(٦) ، وهو الذي اعتمده المتأخرون ، ولذا جزم به الشارح هنا .

قوله : (ولا يعذر في الصياح) أي : رفع الصوت الشديد ، قال في « القاموس » : (الصبح والصيحة والصياح بالكسر والضم والصيحيان محركة : الصوت بأقصى الطاقة ، والمصايحة والتصايح : أن يصيح القوم بعضهم ببعض)^(٧) .

قوله : (بل تبطل به الصلاة) أي : إن اشتمل على حرف أو حرفين ؛ لما تقدم : أن الصوت الخالي عن الحروف لا يبطل ، أفاده الحلبي .

قوله : (إذ لا ضرورة إليه) أي : إلى الصياح ، تعليل لعدم عذره به .

قوله : (بل السكوت أهيب) أي : أخوف للعدوّ ، قال في « حواشي شرح الروض » : (هذا - أي : التعليل - يقتضي : أن يكون في غير زجر الخيل ؛ كيف وقد فسر فخر الدين الرازي قوله تعالى : ﴿ فَالزَّجْرَ زَجْرًا ﴾ بزجر المقاتلين الخيل على اختلاف في معنى الآية بسطه) انتهى^(٨) ، ونقل (سم) عن الناشري مثله قال : (فانظر : هل كزجر الخيل الاستغاثة عند الحاجة ؟) انتهى ، لكن قال في « التحفة » : (وفرض الاحتياج إليه - أي : الصياح - لنحو تنبيه من خشي وقوع نحو مهلك به ، أو لزجر الخيل ، أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة . . نادر) انتهى^(٩) ؛ أي : فلا

(١) روضة الطالبين (٦١/٢) .

(٢) الشرح الكبير (٣٤٠/٢) .

(٣) المحرر (ص ٧٤) .

(٤) منهاج الطالبين (ص ١٣٩) .

(٥) المجموع (٣٧١/٤) .

(٦) المهمات (٤١٩/٣) .

(٧) القاموس المحيط (٤٧٤/١) ، مادة : (صبح) .

(٨) حواشي الرمل على شرح الروض (٢٧٣/١) .

(٩) تحفة المحتاج (١٣/٣) .



ولا يُعذرُ أيضاً في النطقِ بلا صياحٍ ، كما في « الأم » . وعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَذُ ، يَمْتَنِعُ جَمِيعُ مَا ذَكَرَ عَلَى الْعَاصِي بِنَحْوِ قِتَالِهِ ؛ كِبْغَاةٍ وَقَطَّاعٍ طَرِيقٍ ،

يعذر به ، وبه يرد كلام هؤلاء ، فليتأمل .

قوله : (ولا يعذر أيضاً) أي : كما لا يعذر في الصياح .

قوله : (في النطق بلا صياح كما في « الأم »)^(١) أي : فبتطل به الصلاة بشرطه السابق ، وفي « سنن أبي داود » عن قيس بن عباد قال : (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم يكرهون الصوت عند القتال)^(٢) .

قوله : (وعلم من كلامه) أي : المصنف رحمه الله تعالى حيث قال فما سبق أول (الفصل) : (القتال المباح) ، فالتقيده احتراز عن غير المباح ، وهو : الحرام ، وشمل الواجب والجائز .
قوله : (أنه يمتنع جميع ما ذكر) أي : ترك القبلة ونحو التقدم على الإمام ، وكثرة الأفعال والركوب والإيماء بالسجود والركوع ، وفذلكته : امتناع صلاته كيف أمكه ، بل يجب الصلاة على الهيئة المعهودة في الأمن .

قوله : (على العاصي بنحو قتاله كبغاة) أي : في مقاتلتهم لأهل العدل ، قال في « التحفة » : (إن حكمنا بإثمهم في الحالة الآتية في بابهم ، وقولهم : ليس البغي اسم : ثم ؛ أي : وليس مفسقاً) انتهى^(٣) ، وعبارته هناك : (ليس البغي اسم ذم على الأصح عندنا ؛ لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم ، لكنهم مخطئون فيه ؛ فلهم لما فيهم من أهلية الاجتهاد نوزع عذر ، وما ورد في ذمهم - أي : كحديث : « من حمل علينا السلاح . . . فليس منا »^(٤) ، وكحديث : « من فارق الجماعة قيد شبر . . . فقد خلع ربة الإسلام من عنقه »^(٥) ، وكحديث : « من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة . . . فميتته جاهلية » - وما وقع في كلام الفقهاء من عصيانهم أو فسقهم . . . محدولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد ، أو لا تأويل له ، أو له تأويل قطعي البطلان . . .) إلخ^(٦) .

قوله : (وقطاع طريق) جمع قاطع من القطع وهو المنع ؛ وهم قوم مسلمون مكلفون مانعون

(١) الأم (٤٦٦/٢) .

(٢) سنن أبي داود (٢٦٥٦) .

(٣) تحفة المحتاج (١٥/٣) .

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٧٤) ، ومسلم (٩٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه الحاكم (١١٧/١) ، وأبو داود (٤٧٥٨) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه .

(٦) تحفة المحتاج (٦٥/٩) .

أَوْ هَرَبِهِ ؛ كَأَنَّ لَمْ يَزِدْ أَلْعَدُوُّ عَلَى ضِعْفِنَا ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَ لَا تَنَاطُ بِالْمَعَاصِي . وَلَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً

من الطريق معتمدون على القوة والغلبة ، قال بعضهم :

هم فرقة ترصدوا للناس
في طرقتهم بقوة وبأس
بشرط تكليف مع الإسلام
وقسموا لأربع أقسام^(١)
سموا بذلك لمنعهم المارين من المرور في الطريق .

قوله : (أَوْ هَرَبِهِ) أي : أَوْ العاصي بنحو هربه ، فهو عطف على (نحو قتاله) .

قوله : (كَأَنَّ لَمْ يَزِدْ أَلْعَدُوُّ عَلَى ضِعْفِنَا) أي : فإنه يحرم على من هو من أهل فرض الجهاد الانصراف عن الصف بلا تلاقي المسلمين والكفار وإن غلب على ظنه أنه إذا ثبت . . قتل ؛ لقوله : ﴿ فَلَا تُؤَلُّوهُمْ أَلَذَّكَارَ ﴾ ، وصح : أنه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبقات^(٢) ، وخرج : « لو لقي مسلم كافرين فطلبهما أو طلباه . . فلا يحرم عليه الفرار ؛ لأن فرض الثبات إنما هو في الجماعة .

وقضيته : أن لمسلمين لقياً أربعة الفرار ؛ لأن المسلمين ليسا جماعة ، ويحتمل أن مرادهم بالجماعة هنا : ما مر في صلاته فيدخل المسلمان فيما ذكر^(٣) .

ومحل حرمة ذلك : غير المتحرف للقتال أو المتحيز إلى فئة من المسلمين يستنجد بها على العدو إذا كانا بقصد ذلك ، أما جعلهما وسيلة إلى الانصراف . . فشديد التحريم والإثم ؛ إذ لا تمكن سخادة الله في العزائم ، وأما إذا زاد الكفار على مثلينا . . فيجوز الانصراف مطلقاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَلَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ ، والكلام مبسوط في محله .

قوله : (لَأَنَّ الرُّخْصَ لَا تَنَاطُ بِالْمَعَاصِي) أي : لا تعلق بها ، تعليل لامتناع ذلك على العاصي بنحو قتاله أَوْ هَرَبِهِ ، ومر أن معنى قولهم : (الرخص لا تناط بالمعاصي) : أن فعل الرخصة متى وقف على وجود شيء - أي : كقتال هنا - فإن كان في تعاطيه في نفسه حراماً . . امتنع معه فعل للرخصة ، وإلا . . فلا ، فاحفظه .

قوله : (وَلَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) أي : ترك القبلة وكثرة الأفعال . . إلخ .

قوله : (أَيْضاً) أي : كما لا يباح على العاصي بنحو قتاله وهربه .

(١) انظر « نهاية التدريب » (ص ١٥٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٦٧) ، ومسلم (٨٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) انظر « تحفة المحتاج » (٩ / ٢٤٤) .

لطالبٍ عدوّ خافَ فوّتهُ لو صلّى متمكّناً ؛ لأنّ الرُّخصَ إنّما وردت في خِيفِ فوّتٍ ما هو حاصلٌ ، وهي لا تتجاوزُ محلّها ، وهو محصّلٌ

قوله : (لطالبٍ عدوّ) أي : كافرٍ منهزمٍ منه .

قوله : (خاف فوّته لو صلّى متمكّناً) أي : ما كنّا متوجّهاً غير راكبٍ ، لا إن صلّى صلاة شدة الخوف .

قوله : (لأن الرخص . . .) إلخ ، تعليل لعدم الإباحة ، قال في « النحفة » : (وبه يعلم : أن من أخذ له مال - أي : كنعل - وهو في الصلاة . . لا يجوز له إذا تبعه أو بقي فيها ويصلّيها كذلك على الأوجه ، خلافاً لجمع ، بل يقطعها ويتبعه إن شاء) انتهى^(١) ، ومن خلافه أخذاً من قولهم : (إنه تجوز صلاة الخوف على ما قاله . . .) إلخ ، قال بعضهم : (ويؤخذ من قولهم المذكور أيضاً : أنه لو جاء نحو المطر في الصلاة على نحو كتابة . . جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضي الشارح فيمن أخذ ماله . . . إلخ ؛ لأنه خائف هنا) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (إنما وردت في خوف فوت ما هو حاصل) أي : عنده ، ويسلم بهذا : أن الهارب عن نحو المطر ؛ صيانة لنحو ثيابه عن التضرر به . . يصلي صلاة شدة الخوف ؛ لأنه خائف لا محصل . شرواني ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (وهي) أي : الرخص .

قوله : (لا تتجاوز محلّها) أي : لما تقرر في الأصول من عدم جواز القياس في الرخص على ما فيه .

قوله : (وهو محصل) أي : الطالب المذكور محصل لما ليس حصلاً عنده لا خائف ، قال الجيلي : لو ضاق الوقت وهو بأرض مغصوبة . . أحرم ماشياً كهارب من حريق ، ورجحه الغزي بأن المنع الشرعي كالحسي وأيده بتصريح القاضي به في ستر العورة ، واعتدده الرملي والخطيب^(٤) ، ونظر فيه الشارح واستوجه : عدم جواز ذلك لهذا التعليل ؛ فإنه معصّل للتوبة المتوقفة على الخروج قال : (ويلزمه الترك حتى يخرج منها ، كما له تركها لتخليص ماله لو أخذ منه ، بل أولى ، ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيواناً محترماً يقصده ظالم ؛ أي : ولا يخشى منه قتلاً أو نحوه

(١) تحفة المحتاج (١٦/٣) .

(٢) انظر « حاشية الشرواني » (١٦/٣) .

(٣) حاشية الشرواني (١٦/٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٣٧٢/٢) ، مغني المحتاج (٤٥٦/١) .

نعم ؛ إِنْ خَشِيَ كَرَّتَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ كَمِيناً ، أَوْ انْقِطَاعَهُ عَنْ رُفْقَتِهِ . . . جازَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ خَائِفٌ

أو يغرق . . يلزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها إِنْ كان فيها ، أو مالاً . . جاز ذلك وكره له تركه) انتهى ، فليتأمل^(١) .

قوله : (نعم ؛ إِنْ خَشِيَ كَرَّتَهُ عَلَيْهِ) أي : رجوع العدو على الطالب المذكور ، فهو استدراك على عدم صلاة شدة الخوف ، قال في « المصباح » : (الكرة : الرجعة وزناً ومعنى ، وكر الفارس كراً من باب قتل : إذا فر للجولان ثم عاد للقتال ، والجواد يصلح للكر والفر) انتهى بتقديم وتأخير^(٢) .

قوله : (أَوْ كَمِيناً) أي : أو خشي كميناً للعدو ، فهو عطف على (كَرَّتَهُ) ، قال في « المصباح » : (كمن كميناً من باب قعد : توارى واستخفى ، ومنه الكمين في الحرب حيلة ، وهو : أن يستخفوا في مَكْمَنٍ - بفتح الميمين - بحيث لا يفتن بهم ، ثم ينهضون على العدو على غفلة منهم)^(٣) .

قوله : (أَوْ انْقِطَاعَهُ عَنْ رُفْقَتِهِ) أي : أو خشي انقطاعه عن رفقته ، فهو عطف على (كَرَّتَهُ) أيضاً .

قوله : (جاز له) أي : للطالب الذي يخشى أحد ما ذكر ، قال في « التحفة » : (وخشي بذلك ضرراً كما هو ظاهر)^(٤) .

قوله : (ذلك) أي : صلاة شدة الخوف .

قوله : (لِأَنَّهُ خَائِفٌ) أي : على نفسه لا محصل لما ليس عنده فقط ، ولو صلوا صلاة شدة الخوف لشيء ظنوه عدواً لهم أو كثيراً ؛ بأن ظنوا أنه أكثر من ضعفنا فبان الحال بخلافه أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه كخندق أو شكوا في شيء من ذلك وقد صلوها . . قضوا وجوباً في الأظهر ؛ لتفريطهم بخطئهم أو شكهم ، وسواء في ذلك كانوا في دار الحرب أم دار الإسلام ، وسواء استند ظنهم إلى إخبار أم لا .

ولو بان بعد صلاتهم صلاة شدة الخوف ما رأوه عدواً كما ظنوا ولا حائل ولا حصن ولكن نيتهم الصلح ونحوه كالتجارة . . فلا قضاء ؛ إذ لا تفريط منهم ؛ لأن النية لا اطلاع لهم عليها ، ولأنه ربما

(١) تحفة المحتاج (٣/١٧-١٨) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (نرر) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (كمن) .

(٤) تحفة المحتاج (٣/١٦) .

وَمَنْ خَافَ فَوْتَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةٍ لَوْ صَلَّى مُتِمِّكًا . . . وَجَبَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ الْوُقُوفِ وَتَرْكُ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا ؛

كان ذلك تصنعاً من العدو ، بخلاف الخطأ فيما مر ؛ فإنهم مفرطون في تأمُّله ، ولو ظن العدو يقصده فبان خلافه . . فلا قضاء قطعاً كما في « الكفاية » عن البندنجي والشيخ في « المذهب »^(١) .
قوله : (ومن خاف فوت الوقوف بعرفة لو صلى متمكناً . .) إلخ ، قيل : العمرة المندورة في وقت معين كالْحَجِّ في هذا . انتهى ؛ أي : فيجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما يقدم وقوف عرفة عليها ، وبه أفتى الشهاب الرملي وأقره ولده في « النهاية »^(٢) ، وِده الشارح في « التحفة » بأنه ليس في محله^(٣) ؛ لأن الحج يفوت بفوات عرفة ، والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت ، على أنه إنما امتنعت الصلاة عند خوف فوات الحج ؛ لما في قضاء الحج من الشقة وهو منتف في العمرة بتقدير فوتها ، تأمل .

قوله : (وجب عليه تحصيل الوقوف وترك الصلاة في وقتها) أي : سراء العشاء وغيرها ، بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بترك صلوات أيام . . وجب الترك فيما قاله الزيايدي ؛ كما لو علم أنه إن تركها وتوجه . . أدرك الوقوف ، وإلا . . أحصر ، أو كان في جدة مثلاً ولم يعلم أنه إن ترك ما أمامه من الصلوات . . أدرك الوقوف ، ولا يجب قضاؤها فوراً ؛ للعدر في فوائها ، وما تقرر من تقديم الوقوف عليها هو ما صححه النووي^(٤) ، بل صوبه خلافاً لـ « الحاوي الصغير » كالرافعي في « الشرحين »^(٥) ، قال في « البهجة » :

قلت وتأخير الصلاة الحقُّ فالحجُّ في قضاائه يشقُّ
بعد الذي صحَّحه النَّوَاوِيُّ خلاف ما في الرافعي والحاوي^(٦)

ومحل الخلاف : إذا تحقق فوات كل الصلاة ، فلو علم أنه لو مضى أدرك الحج وأدرك ركعة من الوقت بعد تحصيل الوقوف . . وجب المضى قطعاً كما حكاه البغوي في « فتاويه » عن شيخه القاضي حسين . من « المغني »^(٧) .

(١) كفاية النبيه (٢٣٨/٤) ، المذهب (١٥٠/١) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٧٢/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (١٧/٣) .

(٤) المجموع (٣٧٢/٤) .

(٥) الحاوي الصغير (ص ١٩٤) ، الشرح الكبير (٣٤٢/٢) .

(٦) بهجة الحاوي (ص ٤٢) .

(٧) مغني المحتاج (٤٥٦/١) .

لأنَّ قضاء الحجَّ صعبٌ بخلافِ الصَّلَاةِ .

(فَضْلٌ)

في اللِّباسِ

قوله : (لأنَّ قضاء الحجَّ صعبٌ) أي : لعدم تصويره إلا بعد سنة .

قوله : (بخلاف الصلاة) أي : فإن قضاءها سهل هين ، ولأنه عهد جواز تأخيرها عن وقتها لنحو عذر السفر وتجهيز ميت خيف تغييره فهذا أولى ، ويمتنع على من ذكر صلاة شدة الخوف ؛ لأنه لم يخف فوت ما هو حاصل ، بل يقصد تحصيل ما ليس بحاصل ؛ فكان كما لو خاف فوات العدو عند انهزامهم كما سبق ، لهذا هو الأصح ، خلافاً لعز الدين بن عبد السلام في « قواعد » فصيح الجواز ؛ نظراً لكون الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن ضرر الحبس أياماً في حق المدين المعسر^(١) .

قال ابن قاسم : (وهو ضاق الوقت قبل الإحرام ؛ بحيث لا يسع الباقي إدراك الوقوف مع العشاء . . فهل يجوز الإحرام ولو نفلاً ثم يجب ترك العشاء وإدراك الوقوف ؟ فيه نظر ، وظاهر أنا وإن قلنا : لا يجوز - كما جزم به بعض المتأخرين - لكن لو أحرم . . صح إحرامه ووجب تأخير العشاء^(٢)) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في اللباس)

أي : في بيان تحريماً وحله وما يتبع ذلك ، ولما كان المقصود بالذات اللباس . . خصه الشارح رحمه الله تعالى بالترجمة دون التختيم ، أو يقال : الكلام فيه حذف الواو مع ما عطف ، والتقدير : في اللباس والتختيم ؛ على حد قوله تعالى : ﴿ سَرَبِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ ﴾ أي : والبرد .

قال الشيخ عطية : المراد بـ (اللباس) : الملابس ؛ بمعنى : المخالط ، سواء كان بلبس أو غيره ؛ ويدل له قول الشارح : بسائر وجوه الاستعمالات ، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، وقال الشيخ البيجوري : (المتبادر أن المراد باللباس : الملبوس ، فيكون مصدراً بمعنى اسم المفعول^(٣)) ، وهو الأقرب باللغة ؛ ففي « المصباح » : (اللباس : ما يلبس ، وجمعه : لبس

(١) القواعد الكبرى (٩٨/١) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التذفة (١٦/٣) .

(٣) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٥٦/١) .

(وَيَحْرُمُ الْحَرِيرُ وَالْقَزُّ) وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ ، لَكِنَّهُ أَدُونُ (لِلذَّكَرِ) وَالْخَثِيُّ (أَلْبَالِغُ) الْعَاقِلِ - أَي : عَلَيْهِ - بِسَائِرِ وَجُوهِ الِاسْتِعْمَالِ

ككتاب وكتب ، والملبس مثله ، وجمعه : ملابس ^(١) ، ومر في الباب وجه مناسبة ذكرهم له هنا ، وأنهم اقتدوا في ذلك بالإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وعنهم .

قوله : (ويحرم الحرير والقز) أي : استعمال كل منهما في حالة الاختيار ، وهذه الحرمة من الكبائر على ما قاله (ع ش) والشيخ عطية ، وهو ظاهر كلام الشارح في « الزواجر » ^(٢) ، وقال القليوبي : (إنها من الصغائر مع عدم الإصرار) ، ونقل عن الرملي مثله .

قوله : (وهو) أي : القز بفتح القاف .

قوله : (نوع منه) أي : من الحرير .

قوله : (لكنه أدون) أي : أراد أن من الحرير ، قال في « الإيعاب » : (هو ما يقطعه الدود ويخرج منه حياً ، ولا يمكن حله ، بل يغزل ، ومن ثم جرى فيه وجه بحله ؛ لأنه كمد اللون ، وليس من ثياب الزينة ، لكن في « المجموع » عن الإمام حكاية الاتفاق على تحريمه وأن ذلك الوجه شاذ ، أما الحرير الإبريسم . فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله) .

قوله : (للذكر والخثي) أي : خلافاً للقفال في الخثي .

قوله : (البالغ العاقل) أي : كل من الذكر والخثي ، وأفرده ؛ لأن العطف بـ (أو) ، كذا قاله الكردي ^(٣) ، وكأنه الموجود في نسخته ؛ وإلا . . فالذي في نسختنا بالواو ، ومقتضى كلامه : أن حرمة ذلك عام حتى على الكافر ، وهو كذلك ؛ لأنه مكلف بفروع الشريعة ، قال (ع ش) : (ومع ذلك : لا يمنع من لبسه ؛ لأنه لم يلتزم حكمنا فيه ، فكما لم يمنع من شرب الخمر . . كذلك لا يمنع من لبس الحرير) ^(٤) أي : فيعاقب في الآخرة على لبسه .

قوله : (أي : عليه) أشار به إلى أن اللام في كلام المصنف بمعنى (على) لأن الحرام لا يتعدى إلا بها .

قوله : (بسائر وجوه الاستعمالات) أي : فلا تختص الحرمة باللبس ، ومن عبر به . . فليس للتقييد ، بل لأنه أغلب أوجه الاستعمالات ، تأمل ^(٥) .

(١) المصباح المنير ، مادة : (لبس) .

(٢) حاشية الشيرازي (٣٧٣ / ٢) ، الزواجر عن اقتراف الكبائر (٣٣١ / ١) .

(٣) المواهب المدنية (٢٩٣ / ٣) .

(٤) حاشية الشيرازي (٣٧٣ / ٢) .

(٥) انظر « أسنى المطالب » (٢٧٤ / ١) .

كَالتَّسْتُرِ وَالتَّنْدَرِ ؛ لِمَا صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ بُسِّهِ ، وَعَنِ الْجُلُوسِ عَلَيْهِ ،
وَقَيْسَ بِهِمَا سَائِرُ وُجُوهِ الْأَسْتِعْمَالِ ؛

قوله : (كالتستر والتندر) أي : والاستناد إليه والتوسد به ، قال في « التحفة » : (وظاهر كلامهم : أنه لا فرق في حرمة التندر بغير المستتر بين ما قرب منه وما بعد ؛ كأن كان معلقاً بسقف وهو جالس تحته كالبخانة ، وهو قريب إن صدق عليه عرفاً أنه جالس تحت حرير ، ويفرق بينه وبين حل الجلوس تحت سقف ذهب بما يتحصل منه بأن العرف يعده هنا مستعملاً للحرير ؛ لأنه يقصد لوقاية الجالس تحته من نحو غبار السقف فألحق بالمستعمل له في بدنه ولا كذلك ثم)^(١) .

قال الكردي : (ومراذه بقوله : « إن صدق عليه عرفاً . . . » إلخ ، بأن يكون محاذياً له وإن كان بعيداً ؛ بدليل قول « الإيعاب » : ومنه فيما يظهر : أن يستر به السقف فيجلس تحته مسامتماً له وإن بعدت المسافة بينهما لمزيد ارتفاع السقف ؛ لأن هذا يعد في العرف أنه تندر بحرير) انتهى ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (لما صح عنه صلى الله عليه وسلم . . .) إلخ ، دليل للمتن ، قال في « المغني » : (أما لبسه للرجل . . فمجمع على تحريمه ، وللخنثى احتياطاً)^(٣) ، قال في « التحفة » : (وكأنهم - أي : الأصحاب - في حكاية الإجماع لم يعتدوا بمن جوزه إغاطة للكفار ؛ لشذوذه كالوجه القائل بحل القز)^(٤) .

قوله : (من النهي عن لبسه وعن الجلوس عليه) أي : الحرير رواه البخاري عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال : (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه)^(٥) ، وروى هو ومسلم عنه أيضاً مرفوعاً : « لا نلبس الحرير ولا الديباج »^(٦) .

قوله : (وقيس بهما) أي : اللبس والجلوس .

قوله : (سائر وجوه الاستعمالات) أي : إلا فيما استثنى مما يأتي بعضه ، فالتقييد في الحديث باللبس والجلوس . . جري على الغالب فيحرم ما عداهما ؛ كما دل عليه بقية الأخبار ، منها

(١) تحفة المحتاج (٢٠/٣) .

(٢) المواهب المدنية (٢٩٤/٣) .

(٣) مغني المحتاج (٤٥٧/١) .

(٤) تحفة المحتاج (١٩/٣) .

(٥) صحيح البخاري (٥٨٣٧) .

(٦) صحيح البخاري (٥٤٢٦) ، صحيح مسلم (٢٠٦٧) .

ولأن فيه مع معنى الخيلاء أنه يورث رفاهية وزينة وإبداء زي يليق بالنساء

ما سيأتي : قالوا في « التحفة » و « النهاية » : (لا مشيه عليه فيما يظهر ؛ لأنه لمفارقته له حالاً لا يعد مستعملاً له عرفاً) انتهى^(١) .

قال الشمس الشويري : (وانظر المفارقة : هل ولو كان معها تردد أو لا ؛ كما يحرم تردد الجنب بالمسجد فقد ألحق ثم بالمكث ؟) انتهى .

جزم الشيخ الباجوري بالثاني^(٢) ، لكن الذي استقره العلامة الأطفحي الأول ، وفرق بينهما بهتك حرمة المسجد حال التردد مع الجنابة ، ولا كذلك التردد هنا ؛ لما فيه من الامتحان .

ثم قياس ما تقرر في المشي بالأولى : أنه لو أخرج يده تحت ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج من داخلها كوزاً فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها . . لم يحرم ؛ لأن هذا إن لم ينقص عن المشي على الحرير . . ما زاد عليه ، وبه يعلم ما أجاب به الرملي على الفور مع أنه موافق على حل المشي ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (ولأن فيه) أي : في الحرير ، وهذا عطف على (لما صح) من عطف الحكمة على الدليل ، ولا يصلح هذا علة ؛ لأنها لا بد وأن تقارن المعلول وجوداً وعدماً ، فيقتضي : أنه لو انتفى عن الرجال الشهامة كبعض الرجال . . لا يحرم ، أو وجدت في بعض النساء . . يحرم ، وليس كذلك فيهما ، بخلاف الحكمة لا يضر تخلفها ، أفاده بعضهم ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (مع معنى الخيلاء) بضم الخاء وفتح الياء ؛ أي : التبر والإعجاب والتفاخر والتعظيم .

قوله : (أنه يورث رفاهية وزينة) أي : يؤدي إليها ، وعطف الزينة على الرفاهية من عطف المغاير ، قاله الرشدي ، خلافاً لـ (ع ش) في قوله : (من عطف التفسير)^(٥) .

قوله : (وإبداء زي يليق بالنساء) أي : ويورث إظهار هيئة تليق بها ، فهو عطف على (رفاهية) ، والإبداء : مصدر بدأ ؛ بمعنى : أظهر ، والزي بكسر الزى : الهيئة ، والجمع : أزياء ، وأصله كما في « المصباح » : زوي ، وقولهم : (زيبته بكذا : إذا جعلته له زياً) ليس

(١) تحفة المحتاج (٣ / ١٨ - ١٩) ، نهاية المحتاج (٢ / ٣٧٣) .

(٢) حاشية الباجوري على ابن قاسم (١ / ٣٥٨) .

(٣) انظر « حاشية ابن قاسم على التحفة » (٣ / ١٨ - ١٩) .

(٤) انظر « تحفة الحبيب » (٢ / ٢٢٨) .

(٥) حاشية الرشدي (٢ / ٢٧٣) .

دُونُ شَهَامَةِ الرِّجَالِ . (إِلَّا لِضَرُورَةٍ ؛ كَجَرَبٍ وَحِكَّةٍ)

على القياس ؛ إذ هو زويته لكونه من بناء الواو ، إلا أنهم حملوه على لفظ الزي تخفيفاً ، قال الكردي : (والذي يظهر : أنه كالتفسير لما قبله ؛ إذ الرفاهية والزينة يليقان بالنساء) ، تأمل^(١) .

قوله : (دون شهامة الرجال) بفتح الشين ؛ أي : قوتهم ، قال في « المختار » : (شهم من باب ظرف فهو شهم ؛ أي : جَلْدٌ ذكي الفؤاد) انتهى^(٢) ، وهذا الذي ذكره نقلوه عن الإمام^(٣) ، قال الرافعي : (وهو حسن ، لكنه لا يقتضي التحريم عند الشافعي)^(٤) .

وإيضاحه : أن ما في « الأم » من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل وتعليله بأنه من زيِّ النساء . . لا ينافي كلام الإمام ؛ لأنه لم يجعل زيهن وحده مقتضياً للحرمة ، بل مع ما انضم إليه من الخيلاء وأدائه الرفاهية والزينة ، بخلاف ما في « الأم » .

قال في « النهاية » : (على أن الذي صوبه في « الروضة » و« المجموع » : حرمة التشبه بهن كعكسه ؛ لما يأتي ، فما في « الأم » إما مبني على أن ذلك مكروه ، أو محمول على أن مراده : من جنس زي النساء ، لا أنه زي مخصوص بهن ، وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيئته أو غالباً في زيهن ، وكذا يقال في عكسه) ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (إلا لضرورة) : استثناء من حرمة استعمال الحرير على الرجل .

قوله : (كجرب وحقّة) المتبادر من صنيعه أنهما مثالان للضرورة ، لكن الذي في غيره كـ« المنهاج »^(٦) أنهما مثالان للحاجة ، وعليه : فيمكن أن المراد بـ(الضرورة) في كلام المصنف : الحاجة ، ثم رأيت في نسخة : (إلا لضرورة أو لحاجة ؛ كجرب وحقّة)^(٧) ، وعليها : فالأمر ظاهر ، ثم جمعه للجرب والحقّة يفيد أن الحقّة غير الجرب ، وهو صحيح ، قال في « المصباح » : (جرب البعير وغيره جرباً من باب تعب ، وفي كتب الطب : أن الجرب : خلط غليظ يحدث تحت الجلد من مخالطة البلغم الملح للدم يكون معه بثور ، وربما حصل معه هزال ؛ لكثرتة) ، ثم قال : (والحقّة بالكسر : داء يكون بالجسد ، وفي كتب الطب : هي خلط رقيق

(١) المواهب المدنية (٢٩٤ / ٣) .

(٢) مختار الصحاح ، مادة : (شهم) .

(٣) نهاية المطلب (٦٠٦ / ٢) .

(٤) الشرح الكبير (٣٥٧ / ٢) .

(٥) نهاية المحتاج (٣٧٣ / ٢ - ٣١٤) .

(٦) منهاج الطالبين (ص ١٣٩) .

(٧) وهي كذلك فيما بين أيدينا من النسخ الخطية لـ« المنهج القويم » .

إِنْ آذَاهُ غَيْرُهُ ، وَدَفَعَ حَرٌّ وَبَرْدٌ شَدِيدَيْنِ ، (وَقَمَلٌ) فَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ حَضَرًا وَسَفَرًا

بورقي يحدث تحت الجلد ولا يحدث منه مدة ، بل شيء كالنخالة ، وهو سريع الزوال ^(١) .
قال في « التحفة » : (وقوله - أي : النووي - في « مجموعه » وغيره كـ « الصحاح » : « إنها هو » : يحمل على اتحاد أصل المادة دون صورتها وكيفيةها) ، تأمل ^(٢)
قوله : (إِنْ آذَاهُ غَيْرُهُ) أي : لبس غير الحرير ؛ أي : تأذياً لا يحتمل عادة فيما يظهر ، ولم يحتج هنا لمبيح التيمم ؛ لأنه رخصة فسومح فيه أكثر ، وكذا إن لم يؤذ غير ، لكنه يزيلها - أي : العلة - كما هو ظاهر كالتداوي بالنجاسة ، بل لو قيل : إن تخفيفه لألمها كإزالتها . . لم يبعد .
« تحفة » ^(٣) .

قوله : (ودفع حر وبرد شديدين) معطوفان على (جرب) ، وعبارة « المنهاج » : (مهلكين) ^(٤) ، قال الشارح في « التحفة » : (أو خشي منهما ضرراً يبيح التيمم ، وألحق به جمع - أي : منهم الأسنوي والأذري - الألم الشديد ؛ أي : بحيث يحصل به شقة لا تحتمل عادة ؛ لأنه أولى من نحو الجرب) ^(٥) .

وعبارة الأذري في « القوت » : (والظاهر : أن في معنى خوف الهلاك ما اشتد ضرره ؛ كالحمى والبرص ويطء البرء ، وكل ما يجوز العدول إلى التيمم وإن لم يكن مهلكاً) .
قوله : (وقمل) أي : دفعه ؛ بحيث آذاه عادة وإن لم يكن حتى يصير كالداء المتوقف على الدواء ، خلافاً لبعضهم .

والقمل : جمع قملة ؛ وهو القمل المرسل على بني إسرائيل في قول عطاء ، وقيل : البراغيث ، قاله أبو زيد ، وقيل : السوس ، وقيل غير ذلك ^(٦) .

قوله : (فيحل استعماله) أي : الحرير ، تفريع على الاستثناء المذكور .
قوله : (لأجل ذلك) أي : الضرورة ، بل الحاجة من الجرب والحكة والحر والبرد والقمل .
قوله : (حضراً وسفراً) أي : فلا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به في

(١) المصباح المنير ، مادة : (جرب) ، ومادة : (حكك) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٣ / ٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٢٢ / ٣ - ٢٣) .

(٤) منهاج الطالبين (ص ١٣٩) .

(٥) تحفة المحتاج (٢٢ / ٣) .

(٦) انظر « تفسير القرطبي » (٢٦٩ / ٧) .

إِنْ كَانَ الْقَمَلُ لَا يَنْدَفَعُ بِدُونِهِ وَلَا بِأَسْهَلٍ مِنْهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَآئِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (رَخَّصَ فِيهِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَلِلزُّبَيْرِ)

« المجموع »^(١) ، وهو ظاهر كلام المصنف كالبغوي ؛ إذ المعنى يقتضي عدم تخصيص ذلك بالسفر وإن ذكره الراوي في الحديث الآتي حكاية للواقعة ، فاندفع به قول المتأخرين : لم أر من صرح به في الحضر غير النووي ، وهو بعيد ؛ لأن التعهد والتفقد فيه سهل ، تأمل .

قوله : (إن كان القمل لا يندفع بدونه) أي : بغير الحرير ، وهو لا يَقْمَلُ بالخاصة ، وهذا تقييد لحل استعماله بدفع القمل ، وهو المعتمد في « التحفة » و « النهاية »^(٢) ، خلافاً لـ « المغني »^(٣) .

قوله : (ولا بأسهل منه) أي : فشرط جواز ذلك ألا يجد ما يغني عن الحرير ، قال في « التحفة » : (متى وجد مغنياً عنه من دواء أو لباس . . لم يجز له لبسه كالتداوي بالنجاسة ، واعتمده جمع - أي : منهم ابن الرفعة - ونازع فيه شارح - أي : وهو الدميري - بأن جنس الحرير مما أبيض لغير ذلك فكان أخف ، ويرد بأن الضرورة المبيحة للحرير لا يتأتى مثلها في النجاسة حتى يباح لأجلها ؛ فعدم إباحتها لغير التداوي إنما هو لعدم تأتية فيها لا لكونها أغلظ ، على أن لبس نجس العين يجوز لما جاز له الحرير ، فهما مستويان فيها) انتهى^(٤) ، ومثله في « النهاية »^(٥) ، قال (ع ش) : (أما المتنجنس . . فلا يتوقف حله على ضرورة)^(٦) .

قوله : (للحاجة) تعليل لحل استعمال الحرير فيما ذكر من الحرب وغيره .

قوله : (ولأنه صلى الله عليه وسلم رخص فيه) أي : في لبس الحرير آخر هذا الدليل ؛ لأنه أخص .

قوله : (لعبد الرحمن بن عوف وللزبير) أي : ابن العوام ، هما من العشرة المبشرين بالجنة ، ومن الستة الذين جعل عمر رضي الله عنه أمر الخلافة شورى بينهم ، وقد نظمهم بعض الفضلاء :

أصحاب شورى ستة فهأكلها لكل شخصٍ منهمُ قدرٌ عليّ

(١) المجموع (٤/ ٣٨١) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/ ٢٣) ، نهاية المحتاج (٢/ ٣٧٧) .

(٣) انظر « مغني المحتاج » (١/ ٤٥٨) .

(٤) تحفة المحتاج (٣/ ٢٣) .

(٥) نهاية المحتاج (٢/ ٣٧٨) .

(٦) حاشية الشيرازي (٢/ ٣٧٨) .

لِحِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا) . ويجوزُ - بل يجبُ - لبسُهُ إذا لم يَجِدْ غَيْرَهُ لِيَسْتَرْ عَوْرَتَهُ وَلَوْ فِي الْخُلُوةِ ، . . .

عثمان طلحة وابن عوفٍ يفتي سعد بن وقاصٍ زبيرٌ مع عليٍّ قوله : (لحكة كانت بهما) أي : عبد الرحمن والزبير رضي الله عنهما ، والحديث رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه بهذا اللفظ الذي ذكره^(١) ، وفي رواية لمسلم زيادة : (في السفر)^(٢) ، ورويا أيضاً عنه : (أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما في قمص الحرير في غزاة لهما)^(٣) . قال التقي السبكي : (الروايات في الرخصة يظهر : أنها مرة واحدة - اجتماع عليهما الحكمة والقمل في السفر ، وحيثُ قد يقال : المقتضي للترخص إنما هو اجتماع الثلاث وليس أحدها بمنزلتها فينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها إلا بدليل) هذا كلامه . وأجيب : بعد تسليم ظهور أنها مرة واحدة بمنع كون أحدها ليس بمنزلتها في الحاجة التي عهد إناطة الحكم بها من غير نظر لأفرادها في القوة والضعف ، بل كثيراً ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر ، فلا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما مر ، فتأمله .

قوله : (ويجوز بل يجب لبسه) لم يتعرض في « التحفة » و « النهاية » للوجوب ، إلا أن يقال : إنه من قاعدة : ما جاز بعد امتناعه . . . وجب ، وهو ظاهر ، قاله الكردي في « حاشيته »^(٤) ، وكأنه أراد : أنهما لم يتعرضا في هذا المحل خاصة ؛ وإلا . . . فقد تعرضا في باب (شروط الصلاة) . قوله : (إذا لم يجد غيره) أي : غير الحرير .

قوله : (ليستر عورته) أي : للصلاة أو عن عيون الناس ، عبارة « الیوض » مع شرحه : (ولو وجد ثوباً حريراً فقط . . . صلى فيه ؛ لأنه يباح للحاجة ، بل يلزمه الستر به ولو في خلوة ، فإن زاد على قدر العورة . . . قال في « المهمات » : فيتنج : لزوم قطعه إذا لم ينقص أكثر من أجرة الثوب ، ورد بالمنع ؛ لأنه إضاعة مال وهي حرام ، ويمنع بأن ذلك إنما يفعل لغرض شرعي) انتهى^(٥) .

قوله : (ولو في الخلوة) أي : بناء على وجوب الستر فيها ، وهو الأصح كما صرح به النووي

(١) صحيح البخاري (٥٨٣٩) ، صحيح مسلم (٢٥ / ٢٠٧٦) .

(٢) صحيح مسلم (٢٠٧٦) .

(٣) صحيح البخاري (٢٩٢٠) ، صحيح مسلم (٢٦ / ٢٠٧٦) .

(٤) الحواشي المدنية (٥٢ / ٢) .

(٥) أسنى المطالب (١٧٨ / ١) .

وللمُحاربِ لبسٌ ديباجٍ لا يني غيرُهُ وقايتهُ ، وكذا لمن فاجأه قتالٌ بغتةً فلم يُمكنه طلبُ غيرِ الحريرِ أو لم يجدْ غيرهَ

في « المجموع »^(١) ، ومعلوم : أنه إنما وجب فيها بقدر ما يستر العورة ولو احتاج إلى ستر ما زاد عليها عند الخروج للناس كما في « النهاية »^(٢) ، بل أفتى أبو شكيل بأنه لو احتاج إليه لنحو التعمم ولم يجد غيره وأراد الخروج للجماعة مثلاً ولو خرج بدون العمامة سقطت مروءته جاز له الخروج به ؛ للحاجة إليه حينئذ ، تأمل .

قوله : (وللمحارب لبس ديباج) أي : يجوز له لبس الديباج بكسر الدال وفتحها ، قال في « المصباح » : (ثوب سده ولحمته إبريسم ، ويقال : هو معرب - أي : فارسي معرب ، أصله : ديباه - ثم كثر حتى اشتقت العرب منه فقالوا : دبح الغيث الأرض دبحاً من باب ضرب : إذا سقاها فأنبت أزهاراً مختلفة ؛ لأنه عندهم اسم للمنقش ، واختلف في الياء فقليل : زائدة ، ووزنه فيعال ، ولهذا يجمع بالياء فيقال ديباج ، وقيل : هي أصل ، والأصل : دباح بالتضعيف فأبدل من أحد المضعفين حرف العلة ، ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال : دبابج بياء موحدة بعد الدال) انتهى بحروفه^(٣) .

قوله : (لا يني غيره وقايته) أي : في دفع السلاح فيقاس بحاجة دفع القمل ، بل أولى ، وأما إذا وجد غير الديباج بقي ثل وقايته . . . فلا يجوز له ذلك ؛ لانتهاء الضرورة ، قال الشيخ عميرة : (خطر بذهني أن يقال : هـ لا يجوز التزين بالحرير في الحروب غيظاً للكفار ولو وجد غيره ؛ كتحلية الآلة ؛ لأن باب الحرير أو مع ؟ والجواب : أن التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن ، بخلاف التزين بالحرير فيهما ، والله أعلم)^(٤) .

قوله : (وكذا لمن فاجأه قتال بغتة) أي : إذا كان قتاله جائزاً .

قوله : (فلم يمكنه طيب غير الحرير أو لم يجد غيره) أي : الذي يقوم مقامه في دفع السلاح فيجوز له حينئذ لبس الحرير ، سواء الديباج وغيره ؛ وذلك للضرورة ، فهذه المسألة غير التي قبلها ؛ لأن هذه في خصوص الفجأة وعموم الحرير وتلك في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن أحدهما عن الآخر ، فاندفع ما يقال : إن تلك مفهومة من هذه بالأولى أو داخله فيها .

(١) المجموع (٤/ ٣٨٠) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/ ٣٧٧) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (دبح) .

(٤) حاشية عميرة (١/ ٣٠٣) .

(وَيَحِلُّ الْمُرْكَبُ مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ إِنْ أُسْتَوِيَ فِي الْوِزْنِ) أَوْ كَانَ الْحَرِيرُ أَقْلَ ، سواءً زاد ظهورُ الحريرِ
أو لا ؛

قال في « التحفة » : (وصحح في « الكفاية » قول جمع : يجوز القباء وغيره مما يصلح للقتال وإن وجد غيره ؛ إرهاباً لهم كتحلية السيف ، وهذا غير الشاذ الذي مر أنه مخالف للإجماع ؛ لأن الظاهر : أن ذاك يكتفي بمجرد الإغاطة وإن لم يكن إرهاب ولا صلاحية للقتال) انتهى كلام « التحفة »^(١) ، ومقتضاه : إقراره عليه ، قالوا في « المغني » و« النهاية » : (والأوجه : عدم الجواز كما هو ظاهر كلام الأصحاب) انتهى^(٢) ؛ أي : والفرق ما مر آنفاً عن الشيخ عميرة .

قوله : (ويحل المركب من حرير وغيره) أي : كقطن وكتان وصوف .

قوله : (إن استويا في الوزن) أي : إن استوى الحرير وغيره وزناً فيما ركب منهما ، هذا هو الأصح ، قال في « التحفة » : (ولو شك في الاستواء .. فالأصل : الحل على الأوجه ، خلافاً لبعض نسخ « الأنوار » وصريح كلام الإمام) انتهى^(٣) ، واعتمد الرملي والخطيب ما في « الأنوار »^(٤) .

وعبارة « النهاية » : (ولو شك في كثرة الحرير أو غيره أو استوائهما .. حرم كما جزم به في « الأنوار » ، ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب إذا شك في كبر الضبة بالعمل بالأصل فيهما ؛ إذ الأصل : حل استعمال الإناء قبل تضبيبه ، والأصل : تحريم الحرير لغبر المرأة واستمرار ملابس الملبوس) انتهى ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (أو كان الحرير أقل) أي : من غير الحرير في ذلك فإنه يحل كما فهم بالأولى ، ويكفي في ذلك غلبة الظن ، وقضية كلام « المنهاج » : أن هذه الصورة لا خلاف فيها^(٦) ، قال في « التحفة » : (أي : يعتد به ، فلا يكره لبسه وإن قال الجويني : المذهب : تحريمه ؛ لمخالفته للحديث الصحيح ، بخلاف المستوي الأولى : اجتنابه ؛ لقوة الخلاف فيه) ، تأمل^(٧) .

قوله : (سواء زاد ظهور الحرير أو لا) أي : فلا عبرة بالظهور ، خلافاً لجمع متقدمين ،

(١) تحفة المحتاج (٢٢/٣) .

(٢) مغني المحتاج (٤٥٨/١) ، نهاية المحتاج (٣٧٧/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٢٤/٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٣٧٨/٢) ، مغني المحتاج (٤٥٩/١) ، الأنوار (١٥٢/١) .

(٥) نهاية المحتاج (٣٧٩/٢) .

(٦) انظر « منهاج الطالبين » (ص ١٤٠) .

(٧) تحفة المحتاج (٢٤/٣) .

لأنَّه حينئذٍ لا يُسمَّى حريراً ، ولأصل الْحِلِّ ، بخلاف ما أكثره حريرٌ في ألوزن ؛ لأنَّه حينئذٍ يُسمَّى ثوبَ حريرٍ . وخرجَ بـ (الذكر) :

منهم : القفال حيث قال : إن ظهر الحرير في المركب . . حرم وإن قل وزنه ، وإن استتر . . لم يحرم وإن كثر وزنه .

قوله : (لأنه) أي : امركب ، فهو تعليل للمتن .

قوله : (حينئذ) أي : حين إذ استوى الحرير وغيره ، وبالأولى : إن كان الحرير أقل .

قوله : (لا يسمَّى حرراً ، والأصل : الحل) أي : الأصل في المنافع : الإباحة ، وفي « سنن أبي داود » بإسناد حسن بن ابن عباس رضي الله عنهما : (إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير ، فأما العلم وسدى الثوب . . فلا بأس به)^(١) .

والمصمت : بضم اليم وسكون الصاد وفتح الميم وبالتاء ، وهو : الخالص من الحرير ، والعلم بفتحتين : الطراز .

قوله : (بخلاف ما أكثره حرير في الوزن) أي : المركب الذي أكثره حرير في الوزن لا في الظهور ؛ لما مر : أنه لا عبرة بالظهور .

قوله : (لأنه حينئذ) أي : حين إذ كان أكثره حريراً ، تعليل لمحذوف تقديره : فإنه يحرم ؛ لأنه . . . إلخ .

قوله : (يسمَّى ثوبَ حرير) أي : تغليبا لحكم الأكثر ، خصوصاً إذا اجتمع حلال وحرام ، قال في « التحفة » : (ولو ظاهراً كما في « الأنوار » ، ويفرق بين النظر في هذا كالذي قبله على ما فيه ، وعدم النظر إليه في معاملته من أكثر ماله حرام ؛ بأن هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهي اليد فلم يؤثر الظن معها ، بل ولا اليقين إذا لم تعرف عين الحرام ، بخلاف ما هنا) انتهى^(٢) ، قال (سم) : (بيان قضية هذا الفرق : حل ما يأخذه من مال من أكثر ماله حرام وإن ظن حرمة ذلك المأخوذ بعينه ؛ وإلا . . سم يحتاج للفرق ، وقد يمنع الحل حينئذ)^(٣) ، قال الشرواني : (وهو الظاهر)^(٤) .

قوله : (وخرج بالذكر) أي : البالغ كما مر في المتن ؛ إذ هذا بيان لمحترز ذلك .

(١) سنن أبي داود (٤٠٥٥) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٤/٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢٤/٣) .

(٤) حاشية الشرواني (٢٤/٣) .

المرأة ، فيحلُّ لها استعمالُه افتراشاً وغيره ؛ لما صحَّ من قوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم : « حلُّ لائِئِهم »

قوله : (المرأة) أي : البالغة ، وبالأولى : غيرها .

قوله : (فيحلُّ لها استعماله) أي : الحرير بجميع أنواعه ، وقد انعقد الإجماع بعد عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما على حل اللبس لها ، بخلاف غيره كما سيأتي عن الرافعي .

قوله : (افتراشاً وغيره) أي : كالتدثر والاستناد وغيرهما من وجوه الاستعمالات ، خلافاً للرافعي في الافتراش فصحح حرمة عليها ؛ للسرف والخيلاء^(١) ، بخلاف اللبس ؛ فإنه يزينها ويدعو إلى الميل إليها ووطئها ، فيؤدي إلى ما طلبه الشارع ؛ وهو كثرة التناسل .

قال في « التحفة » : (وعليه يحرم تدثرها به ، بل أولى ؛ لأنه يجوز للرجل افتراشه على وجه دون التدثر به)^(٢) ، قال النووي : (الأصح : حل افتراشها ، وبه قطع لعراقيون ، والله أعلم)^(٣) للحديث الآتي .

وما ذكره من أن إباحة اللبس للترزين للزوج - أي : والسيد - ممنوع ؛ إذ لو كان كذلك . . لاختص بالمزوجة ونحوها دون الخلية ، وقد اتفقوا أنه لا يختص .

قال الكردي : (وعند أبي حنيفة رضي الله عنه : يجوز توسده وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقاً ، فليقلده من ابتلي بذلك) انتهى^(٤) ، بل عندنا وجه بحل الافتراش ؛ ففي « المغني » : (وقيل : يجوز الجلوس عليه)^(٥) ، ومر عن « التحفة » ما يفيد ، قال الشرواني : (فالتقليد به أولى من التقليد للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه)^(٦) .

قوله : (لما صحَّ من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لحل الحرير للمرأة ، والحديث رواه أبو داود بإسناد صحيح عن علي رضي الله عنه قال : إن نبي الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي »^(٧) .

قوله : (حل لائِئِهم) أي : الأمة ، قال في « المصباح » : (الأئى : فعلى ، وجمعها :

(١) الشرح الكبير (٩١/١) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٠/٣) .

(٣) منهاج الطالبين (ص ١٣٩) .

(٤) الحواشي المدنية (٥٣/٢) .

(٥) مغني المحتاج (٤٥٧/١) .

(٦) حاشية الشرواني (١٨/٣) .

(٧) سنن أبي داود (٥٠٥٣) .

عَمَ ؛ يَحْرُمُ عَلَيْهَا تَزْيِينُ الْجُدْرَانِ بِهِ ، وَتَعْلِيقُ السُّتُورِ عَلَى الْأَبْوَابِ وَنَحْوِهَا . وَخَرَجَ بِـ (أَلْبَاغِ) : لَصْبِيٍّ ، وَبـ (الْعَاقِلِ) : أَمْجَنُونَ . (وَ) مِنْ ثَمَّ حَلَّ (إِبْلَاسُ الصَّبِيِّ) وَلَوْ مُرَاهِقًا

ناث ، مثل : كتاب ، وربما قيل : (الأناثي)^(١) ، وروى الترمذي حديث : « أحل الذهب والحريير (إناث أمتي وحرم على ذكورها » قال : حسن صحيح^(٢) .

قوله : (نعم ؛ يحرم عليها) أي : على المرأة غيرها ، ولهذا استدراك على التعميم المذكور .
قوله : (تزيين الجدران به) أي : بالحريير ، والجدران بضم الجيم وسكون الدال : جمع جدر
خة في الجدار ، قال ابن ماك : [عن الرجز]

وَفَعَلًا اسْمًا رَفْعِيًّا وَفَعَلٌ غَيْرُ مُعَلٍّ الْعَيْنُ فُعْلَانٌ شَمَلٌ^(٣)

قوله : (وتعليق الستور على الأبواب ونحوها) أي : كالسقف ، واعتمد الرملي كوالده : أن نحو
نماوسية التي تنصب في نحو الولاثم من غير فتح لها وجلوس داخلها . لا يحرم الجلوس تحت
هوائها ؛ بحيث لا يستند إليها ؛ لأن استعمالها بالدخول فيها لا بمجرد الجلوس تحت هوائها منصوبة
نما ذكر ، فإن استند إليها . حرم ؛ لأن هذا استعمال لها ؛ لأن الاستناد إلى الشيء من جملة وجوه
ستعماله ، وأما نصبها على هذه الهيئة . فليس من باب تزيين الجدران وسترها بالحريير .
ثم إن قصد نصبها للنساء وإظهار تجميلهن بها للرجال . لم يحرم ، وإن قصد نصبها للرجال .
حرم^(٤) .

قال (سم) : (وانظر وجه الحرمة مع تسليم أن مجرد النصب ليس استعمالاً للرجال ولا تزييناً
لجدار ، فليحرم) .

قوله : (وخرج بـ « ألباغ » : الصبي) أي : الذكر المحقق والخشئ .
قوله : (وبـ « العاقل » : المجنون) أي : قياساً على الصبي ، ولهذا نقلوه عن الغزالي في
الإحياء « وأقروه »^(٥) .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل خروج الصبي والمجنون .
قوله : (حل إلباس الصبي ولو مرهقاً) أي : مقارب البلوغ ، قال في « المصباح » : (رهقت

(١) المصباح المنير ، مادة : (أنثى) .

(٢) سنن الترمذي (١٧٢٠) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٣) ألفية ابن مالك (ص ٥٣) .

(٤) انظر « فتوحات الوهاب » (٨١ /) .

(٥) إحياء علوم الدين (٣٢٨ / ٢) .

وَالْمَجْنُونِ (الْحَرِيرَ وَحُلِيَّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) فِي يَوْمِ الْعِيدِ وَغَيْرِهِ ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمَا شَهَامَةٌ تُنَافِي خَنْوَةً ذَلِكَ ،

الشيء من باب تعب : قربت منه ، وراهن الغلام مرافقة : قارب الاحتلاء ولم يحتلم بعد (١) .

قوله : (والمجنون) أي : وحل إلباس المجنون .

قوله : (الحرير) بالنصب : مفعول ثان للمصدر الذي هو (إلباس) إذ إضافته إلى الصبي من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ؛ أي : حل للولي إلباس... إلخ ، سواء الأب وغيره ، فالمراد بالولي هنا : من له ولاية التأديب ، فيشمل الأب والأخ الكبير ولو من مال .

قوله : (وحلي الذهب والفضة) أي : وحل تزينتهما حلي المذهب والفضة ، والمراد بـ (الحلي) كما قاله (ع ش) : ما يتزين به ، قال : (وليس منه جعل لخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي إلباس الصبي ذلك ؛ لأنه ليس من الحلي ، وأما الحيصة المعروفة . . فينبغي حل إلباسها له ؛ لأنها مما يتزين به النساء ، ومما يدل على جوازها للنساء قول الرملي : والخيط الذي تعقد عليه المنطقة ؛ وهي التي تسمى الحيصة ، وفي كلام بعضهم : أن كل ما جاز للنساء لبسه . . جاز للولي إلباسه للصبي) انتهى (٢) ، وسيأتي عن (سم) ما يوافقه .

قوله : (في يوم العيد وغيره) أي : من بقية الأيام .

نعم ؛ لا خلاف في جواز ذلك يوم العيد ؛ لأنه يوم زينة ، وأما غير . . فقليل : إنه ليس للولي إلباسه الحرير فيه ، بل يمنعه منه كغيره من المحرمات .

قوله : (إذ ليس لهما) أي : للصبي والمجنون ، تعليل لحل إلباسهما الحرير .

قوله : (شهامة) أي : قوة .

قوله : (تنافي خنوة ذلك) أي : نعومة الحرير وليونته ، وقال (ع ش) : (أي : خنوة من تلبسه من النساء ؛ وهي التكسر والتثني ؛ ففي « المختار » : قال الأهرري : الاختناث : أصله التكسر والتثني ، ومنه : المخنث لتكسره وتثنيه) .

وفي « المصباح » : (خنث خنثاً فهو خنث من باب تعب إذا كان فيه لين وتكسر - لا يشتبه النساء - ويعدى بالتضعيف فيقال : خنثه : إذا جعله كذلك ، واسم الفاعل مخنث بالكسر ، واسم المفعول بالفتح) (٣) .

(١) المصباح المنير ، مادة : (رهن) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٧٦/٢ ، ٣٧٧) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (خنث) .

وَلَا تَهْمَا غَيْرُ مَكْلَفَيْنِ ، وَكَالْبَسِ هُنَا أَيْضاً سَائِرُ وَجُوهِ الِاسْتِعْمَالِ . (وَ) يَحِلُّ (الْحَرِيرُ لِلْكَعْبَةِ)
 أَي : لِسِتْرِهَا ، سِوَاءِ الدِّيْبَاجِ وَغَيْرِهِ ؛ لِفِعْلِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ لَهُ ،

قوله : (ولأنهما غير مكلفين) تعليل ثان لحل ذلك ، وفي هذا التعليل شيء وإن كان مذكوراً
 في غيره أيضاً ، فتأمل .

قوله : (وكاللبس هنا أيضاً سائر وجوه الاستعمال) أي : من التستر والتدثر وغيرهما ، قال
 (سم) : (اعتمد الرملي : أن ما جاز للمرأة . . جاز للصبي - أي : والمجنون - فيجوز إلباس كل
 منهما نعلًا من ذهب حيث لا إسراف فيه) انتهى .

وترك إلباسهما ما ذكر - أي : الحرير وحلي النقدين - ولو يوم عيد أولى كما قاله الشيخ عز الدين
 وقال : لا فرق بين الذكر والأنثى ؛ وعلمه بالخروج من الخلاف ، قال : ولئلا يعتاده ويألف
 استعماله فيشق عليه تركه بعد البلوغ .

وفي « الحلبي » : أن إلباس الصبي والصبية الحرير مكروه ، قال الشرواني : (وفي قوله :
 « والصبية » وقفة ، فليراجع)^(١) .

قوله : (ويحل الحرير للكعبة) أي : تعظيماً لها ، والأوجه : جواز ستر قبره صلى الله عليه
 وسلم وسائر الأنبياء كما جرم به الأشموني في « بسيطه » جرياً على العادة المستمرة من غير نكير .
 انتهى « نهاية »^(٢) .

قوله : (أي : لسترها) أي : الكعبة ، والظاهر : أنه لا فرق بين داخلها وخارجها ، وأنه لا يحرم
 الاستناد لجدارها المستور به ، ولا التصاق لنحو الملتزم ؛ بحيث يصير سترها أو يرقعها مسدولاً على
 ظهره ؛ لأن ذلك لا يعد استعمالاً . (سم)^(٣) ، وقال (ع ش) بحرمة ذلك في غير الملتزم ، قال : (ويفرق
 بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية بخصوصها) فليتأمل^(٤) .

قوله : (سواء الديباج وغيره) أي : فلا فرق بينهما ، ومرّ : أن الديباج : هو الذي سداه
 ولحمته إبريسم .

قوله : (لفعل السلف والخلف له) أي : لستر الكعبة بالحرير من غير نكير منهم ، وقد ذكر
 المؤرخون أول من كسا الكعبة المعظمة تبع الحميري وذلك قبل البعثة بتسع مئة سنة ، وقد كساها

(١) حاشية الشرواني (٢١/٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٨١/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢٠/٣ ، ٢١) .

(٤) حاشية الشيرازي (٢٨١/٢) .

النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح الثياب اليمانية ، وهكذا الخلفاء بعده بعضهم كساها القباطي وبعضهم كساها الديباج ، ثم في زمن الناصر العباسي كسيت السواد من لحير ، واستمر ذلك إلى الآن في كل سنة .

وهذه الكسوة من غلة قريتين يقال لهما (بيسوس) و (سنديس) من قرى مصر القاهرة ، اشتراها ووقفهما الملك الصالح إسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون سنة (٧٥٣) ، واستمرت سلاطين مصر على ذلك ترسل كسوة الكعبة في كل عام ، وكانوا يرسلوها عند تجدد كل سلطان مع الكسوة السوداء التي تكتسب من ظاهر البيت كسوة حمراء لداخل البيت الشريف مكتوب على كل منهما (لا إله إلا الله محمد رسول الله) دالات في قلب دالات ، وقد تزد في حواشي تلك الدالات آيات مناسبة أو أسماء الصحابة أو تترك ساذجة بحسب ما يؤمر النساخ .

فلما آلت سلطنة ممالك العرب إلى السلطان سليم العثماني . . أمر باستمرار الكسوة على الوجه المعتاد ، وكذا ابنه السلطان سليمان ، ثم إن قرتي بيسوس وسنديس المذكورتين ضعف ريعهما عن الوفاء بمصروف الكسوة فأكمل من الخزائن السلطانية بمصر ، ثم أضاف إلى تينك الموقوفتين قرى آخر وقفت على الكسوة فصار وقفاً عامراً فائضاً مستمراً إلى الآن .

واختلفوا في الكسوة بعد نزعها وإبدالها ؟ قال بعض العلماء : أمرها إلى الإمام يعطيها لمن شاء ، وبعضهم : يبيعها ويستعين بثمنها في أمر الكعبة ، قال نجم الدين الطرسوسي في « منظومته » :

وما على الكعبة من لباسٍ إن رثَّ جازي به للناس
ولا يجوز أخذه بلا شرا للأغنياء ولا للفقرا

وقال الزركشي في « قواعده » : (قال ابن عبدان : أ منع من بيع كسوة الكعبة ، وأوجب رد من حمل منها شيئاً ، وقال ابن الصلاح : مفوض إلى رأي الإمام ، والذي يقتضيه القياس : أن العادة استمرت قديماً بأنها تبدل كل سنة وتأخذ بنو شيبة تلك العتيقة فيتصرفون فيها بالبيع وغيره) ، وقال القطب الحنفي : (وكسوة الكعبة الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ، ولم يعلم شرط الواقف فيها ، وقد جرت عادة بني شيبة أنهم يأخذون لأنفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيبقون على عادتهم فيها ، والله تعالى أعلم)^(١) .

ليس مثلها سائر المساجد . ويكره تزيين مشاهد العلماء والصلحاء وسائر البيوت بالثياب ؛ لخبر مسلم ، ويحرم بالحرير والصور ،

قوله : (وليس مثلها) أي : الكعبة المعظمة .

قوله : (سائر المساجد) أي : فيحرم الحرير فيها ، خلافاً لما أفتى به الغزالي من أنها مثل الكعبة في ذلك ، قال في « لإمداد » : (وإليه يميل كلام ابن عبد السلام ، لكن الأصح كما قاله ابن أعماد وغيره : عدم الجواز فيها ، وهو قضية كلام الشيخين في « زكاة النقد ») انتهى . وفي « الخادم » عن أبي الشاشي : (لا يجوز أن يعلق على حيطان المسجد ستور حرير ، لا يصح وقفها عليها وهي إاقية على ملك الواقف)^(١) .

قوله : (ويكره تزيين مشاهد العلماء والصلحاء) أي : مقابرهم ومآثرهم .

قوله : (وسائر البيوت) أي : سواء كانت للرجال وغيرهم .

قوله : (بالثياب) أي : غير الحرير والمزعر والمعصر .

قوله : (لخبر مسلم) دليل للكرهية ، ولفظ الحديث : « إن الله تعالى لا يأمرنا أن نلبس جدران واللبن »^(٢) .

قوله : (ويحرم) أي : تزيين المشاهد وسائر البيوت .

قوله : (بالحرير والمصور) أي : والمزعر والمعصر ؛ لعموم الأخبار الواردة فيها ، قال (اسم) : (اعتمد الرملي : أن ستر تواييت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز للتكفين ، بل أولى ، بخلاف تواييت الصالحين من الذكور البالغين العقلاء فإنه يحرم سترها بالحرير ، قال : ثم وقع ماء - أي : الرملي - الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحرير ، ووافق على جواز تغطية محارة المرأة)^(٣) .

وفي « التحفة » : (أفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنائز بالحرير وكل ما المقصود به الزينة ولو سراً ؛ كما يحرم ستر بيتها بالحرير ، وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل ، واعتمده جمع مع أن القياس هو الأول)^(٤) ، قال الكردي : (واعتمد في « النهاية » : قول البلقيني)^(٥) .

(١) انظر « حواشي الرملي على شرح الروض » (٢٧٧ / ١) .

(٢) صحيح مسلم (٢١٠٦) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٣) انظر « حاشية الشبرايملي » (٢٨١ / ٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١١٤ / ٣) ، (١١٠) .

(٥) الحواشي المدنية (٧٣ / ٢) .

أَمَّا تَزِينُ الْكَعْبَةَ بِالذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ .. فَحَرَامٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُمْ ..

قوله : (أما تزيين الكعبة بالذهب والفضة ...) إلخ ، مقابل قول المتن : (ويحل الحرير للكعبة) ، وأول من زينها في الإسلام بالذهب عبد الملك بن مروان ثم ابنه الوليد بن عبد الملك كما صرح به الأزرقى^(١) ، قال ابن علان : (وسكوت العلماء في عصره عليه ؛ منهم من حمله على الإقرار فقال بحله ؛ تعظيماً للبيت ، ومنهم من حمله على الخوف وقال بحرمة ؛ حيث لم يقلد القائل بالحل) .

قوله : (فحرام كما يشير إليه كلامهم) أي : الأصحاب ، وفي « البجيرمي على الإقناع » : (ويحرم زركشة أستار الكعبة من الفضة ، ومثلها في حرمة الزركشة بما ذكر ستور قبور سائر الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام على المعتمد ، خلافاً للبلقيني ... ثم قال بعد كلام طويل نقلاً عن الحلبي : وقد سئل الإمام البلقيني هل يجوز كسوة الكعبة بالحرير المنسج بالذهب ويجوز إظهارها في دوران المحمل الشريف ؟ فأجاب بجواز ذلك ، قال : لما فيه من التعظيم لكسوتها الفاخرة التي ترجى بكسوتها الخلع السنية في الدنيا والآخرة ، ويجوز إظهارها في دوران المحمل الشريف ؛ فإن في ذلك التفخيم المناسب للحال المنيف) انتهى^(٢) .

وظاهر أن هذا الخلاف جار في التفرج على ذلك ؛ فإن قلنا بالحرمة .. حرم التفرج عليه كالتفرج على غيره من الزينة المحرمة ، وإلا .. فلا ، بخلاف مجرد المرور لحاجة فإنه لا يحرم مطلقاً ؛ كما نقل عن الرملي قال : (وامتناع ابن الرفعة من المرور يوم الزينة كان ورعاً)^(٣) .

قال (سم) : (ولو أكره الناس على الزينة المحرمة .. لم يحرم عليهم ، فهل يجوز التفرج عليها ؟ يتجه المنع ؛ لأن ستر نحو الجدران بالحرير حرام في نفسه ، وعدم حرمة وضعه لعذر الإكراه لا يخرج عن الحرمة في نفسه ، وما هو حرام في نفسه .. يحرم التفرج عليه ؛ لأنه رضا به) .

قال (ع ش) : (وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينوا بالحرير الخالص مع كونهم لو زينوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلاً لم يتعرض لهم .. فيحرم عليهم ذلك ، والله أعلم)^(٤) .

(١) أخبار مكة (١/١٦٨) .

(٢) تحفة الجيب (٢/٢٣١ ، ٢٣٢) .

(٣) انظر « حاشية الشبراملسي » (٢/٣٧٦) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٢/٣٧٦) .

(وَ) يَحِلُّ لِلرَّجُلِ وَالْخَثِيُّ (تَطْرِيفُ مُعْتَادٌ) أَي : جَعَلَ طَرَفَ ثَوْبِهِ مَسْجُفًا بِالْحَرِيرِ بِقَدْرِ الْعَادَةِ وَإِنْ جَاوَزَتْ أَرْبَعَ أَصَابِعَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

قوله : (ويحل للرجل الخثي) أي : البالغين .

قوله : (تطريف معتاد أي : جعل طرف ثوبه مسجفاً بالحرير) خرج به التطريف بذهب وفضة ؛ لأنه حرام وإن قل ؛ لكثرة الخيلاء فيه ، وسواء في ذلك ظاهر الثوب أو باطنه كما في « التحفة » (١) .

قال السيد البصري : (لفرق بين السجاف الظاهر وبين الطراز : أن السجاف الظاهر : ما كان على أطراف الكمين والطوق والجيب والذيل على سمت السجاف الباطن ، والطراز : ما يجعل على الكتف مثلاً) (٢) .

قال (ع ش) : (ومثل السجاف الزهريات المعروفة ؛ لأنها مما تستمسك به الخياطة فهي للتطريف) (٣) .

قوله : (بقدر العادة) أي : الغالبة لأمثاله في كل ناحية ، قيل : وإن زاد وزنه على وزن الثوب ، وفيه نظر ظاهر ، بل قال الشرواني : (بل لا يجوز العمل بذلك إلا بنقل صريح عن الأصحاب) (٤) .

قوله : (وإن جاوزت أربع أصابع) أي : فلا يتقيد جواز التطريف بأربع أصابع ، وفارق ما يأتي في التطريز حيث قيد بها ؛ بأن التطريف محل حاجة وقد يحتاج لأكثر من أربع أصابع ، بخلاف التطريز ؛ فإنه مجرد زينة فقيدها .

قوله : (لما صح أنه صلى الله عليه وسلم) دليل لحل التطريف ، والحديث رواه مسلم عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عن سيدته أسماء قالت : (هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخرجت إلي جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجيهما مكفوفين بالديباج فقلت : هذه كانت عند عاشة رضي الله عنها حتى قبضت ، فلما قبضت . قبضتها ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها . فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها) انتهى مختصراً (٥) .

(١) تحفة المحتاج (٢٦/٣) .

(٢) انظر « حاشية الشرواني » (٢٦/٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٨٠/٢) .

(٤) حاشية الشرواني (٢٧/٣) .

(٥) صحيح مسلم (٢٠٦٩) .



(كَانَ لَهُ جُبَّةٌ يَلْبَسُهَا لَهَا رَقْعَةٌ فِي طَوْقِهَا ، وَفَرْجَاهَا مَكْفُوفَانِ بِالْدِّيَبَاجِ) ، وَأَنَّهُ : (كَانَ لَهُ جُبَّةٌ مَسْجُفَةٌ الطَّوْقُ وَالْكَمِينَ وَالْفَرْجَيْنِ بِالْدِّيَبَاجِ)

قال النووي : (وفي هذا الحديث دليل على استحباب التبرك بآثار لصالحين وثيابهم ، وفيه : أن النهي عن الحرير المراد به الثوب المتمحض من الحرير ، أو ما أكثره حرير ، وأنه ليس المراد تحريم كل جزء منه ، بخلاف الخمر والذهب فإنه يحرم كل جزء منهما)^(١) .

قوله : (كَانَ لَهُ جُبَّةٌ) يعني : جبة طيالسية كسروانية ؛ نسبة إلى 'سرى' ملك الفرس صاحب العراق .

قوله : (يَلْبَسُهَا ، لَهَا رَقْعَةٌ فِي طَوْقِهَا) أي : الجبة ، هذه رواية بالعنى ؛ فإن لفظ الحديث : (لَهَا لَبْنَةٌ) كما رأيت آنفاً ، قال الإمام النووي في شرحه : (هو - أي لبنة - بكسر اللام وإسكان الباء : رقعة في جيب القيمص) انتهى ملخصاً^(٢) ، والجيب : هو الطوق .

قوله : (وَفَرْجَاهَا مَكْفُوفَانِ بِالْدِّيَبَاجِ) هذا على ما هو الظاهر من العربية ، لكن قد علمت مم أوردته أن لفظ الحديث : (وَفَرْجِيهَا مَكْفُوفَيْنِ) ، قال النووي : (وهذا وقع في جميع النسخ . وهما منصوبان بفعل محذوف ؛ أي : ورأيت فرجيهما مكفوفين ، ومعنى المكفوف : أنه جعل له كفة بضم الكاف ؛ وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ، ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي الكمين ، وفي هذا جواز لباس الجبة ولباس ما له فرجان ، وأنه لا كراهة فيه ، والله أعلم) انتهى بالحرف^(٣) .

قوله : (وَأَنَّهُ) أي : ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم ، فهو عطف على (أَنَّهُ) الأول .
قوله : (كَانَ لَهُ جُبَّةٌ مَسْجُفَةٌ الطَّوْقُ وَالْكَمِينَ وَالْفَرْجَيْنِ بِالْدِّيَبَاجِ) وهذا الحديث رواه أبو داود بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر مولى أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت : (رأيت ابن عم رضي الله عنهما في السوق اشترى ثوباً شامياً فرأى فيه خيطاً أحمر فرده ، فأتيت أسماء فذكرت ذلك لها فقالت : يا جارية ؛ ناوليني جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخرجت جبة طيالسية مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالدیباج)^(٤) ، هذا لفظه ، وبه تعلم : أنه رواه بالمعنى أيضاً ؛ حيث أبدل (مكفوفة) بـ (مسجفة) و (الجيب) بـ (الطوق) .

(١) شرح صحيح مسلم (٤٤ / ١٤) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٤٤ / ١٤) .

(٣) شرح صحيح مسلم (٤٤ / ١٤) .

(٤) سنن أبي داود (٤٠٥٤) .

أَمَّا مَا جَاوَزَ الْعَادَةَ . . فَيَحْرَمُ . (وَتَطْرِيزٌ وَتَرْقِيعٌ)

قال ابن عبد السلام : : وكالتطريف طرفا العمامة إذا كان كل منهما قدر شبر و فرق بين كل أربع أصابع بمقدار قلم من كتان ، أو قطن) ، قال في « الأسنى » : (وفيما قاله وقفة ؛ إلا أن يقال : تتبععت العادة في العمامات فوجدت كذلك)^(١) .

قال في « الإيعاب » : (وأقول هذا كله إنما يتجه في طرفين كل من سداهما ولحمتها إلا ذلك القلم حرير ، فحينئذ : الإحاق متجه إن اعتيد ذلك ، أما إذا كان السدئ واللحمة هو الحرير كما هو لعادة . . فإنه يحل ما لم يزد وزن الحرير ، على أنه لو نظر إلى ما فيها من مجموع الحرير الذي في السدئ واللحمة أو أحدهما ومن مجموع الكتان أو القطن ونظر إلى استوائهما أو الأكثر منهما في سائر الأحوال اعتيد ذلك أو لا . . لكان هو الحق الموافق لكلامهم كما لا يخفى على من تدبره ، ولا نسلم أن مثل هذا يسمى تطريفاً قطعاً ، وهو المراد كما يصرح به كلامهم) فتأمله .

وفي « التحفة » : (قال الغزي : « وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه » . انتهى ، فالمراد : أن ذلك في حكم التطريف ، وإنما تقيد بالأربع على الوجه المذكور ؛ لأن العادة كانت كذلك ، فإن تغيرت . . اتبعت ؛ إذ العادة تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأماكن ، وصورة المسألة كما هو ظاهر : أن السدئ حرير ، وأنه أقل من اللحمة ، وأنه لحمة بحرير في طرفيها ولم يزد به وزن السدئ ، فإذا كان الملحوم بحرير . . أشبه التطريف) انتهى بإيضاح^(٢) .

قوله : (أما ما جاوز العادة) مقابل قوله السابق : (قدر العادة) .

قوله : (فيحرم) أي : لأنه إسراف ، ووجب عليه قطع الزائد ، قال (ع ش) : (ولو اتخذ سجافاً خارجاً عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك . . فيحرم على المتنقل إليه دوامه ؛ لأنه وضع بغير حق ؛ قياساً على ما لو اشترى المسلم دار كافر عالية على بناء المسلم ، ولو اتخذ سجافاً عادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله . . فيجوز له إدامته ؛ لأنه وضع بحق ، ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء)^(٣) .

قوله : (وتطريز وترقيع) أي : ويحل للرجل والخشئ تطريز وترقيع ، وسيأتي معنى التطريز ، قال في « المصباح » : (رقت الثوب رقعاً من باب نفع : إذا جعلت مكان القطع خرقه ، واسمها

(١) أسنى المطالب (١/٢٧٦) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/٢٦) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٢/٣٨٠) .

قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ) مضمومةٌ ، بخلافِ ما إذا جاوزَها ؛ لخبرِ مسلمٍ : (نَبِيُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لَبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعٍ أَوْ إصْبَعَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ)

رقعة ، وجمعها : رقاع ، مثل : برمة وبرام) انتهى^(١) .

قوله : (قدر أربع أصابع مضمومة) أي : معتدلة ، قال الزيادي : (عرضاً وإن زاد طوله) ، وقال (سم) : (ظاهر كلامهم : أن المراد : قدر الأصابع الأربع طولاً وعرضاً فقط ؛ بألا يزيد طول الطراز على طول الأربع وعرضه على عرضها) انتهى^(٢) ، لكن الذي اعتمده القليوبي والحلي (ع ش) والبيجوري ما قاله الزيادي^(٣) ، وقال بعضهم : (طولاً وعرضاً في الترتيع وعرضاً فقط في التطريز وإن زاد طولاً) ففرق بينهما ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (بخلاف ما إذا جاوزها) أي : الأربع أصابع فإنهما يحرم أن حينئذ ، ومرة الفرق بين ما هنا والتطريز ، ويرد عليه الترتيع ؛ فإنه محل حاجة بحسب الأصل وإن كان قد يجعل للزينة ، ثم رأيت بعضهم نقل عن (سم) ما نصه : (قد يتصور فيه الحاجة كالرفع فيكون كالتطريز على الأقرب ، فليتأمل)^(٥) .

قوله : (لخبر مسلم) أي : عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه خطب بالجابية فقال : (نهى...) إلخ^(٦) ، دليل لحل التطريز والترتيع بقيدهما .

قوله : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في غيره بلفظ : (رسول الله) ، والذي في « صحيح مسلم » بلفظ : (نبي الله) ، والمعنى واحد ؛ إذ يجوز في لرواية إبدال (رسول الله) بـ (نبي الله) كعكسه على الصحيح الذي قاله حماد بن سلمة وأحمد ابن حنبل وأبو بكر الخطيب ، وهو الذي اختاره النووي ؛ لأنه وإن كان أصل النبي والرسول مختلفين فلا اختلاف هنا ولا لبس ولا شك ، خلافاً لابن الصلاح فقال : الظاهر : أنه لا يجوز وإن جازت الرواية بالمعنى ؛ لاختلافه^(٧) .

قوله : (عن لبس الحرير إلا موضع إصبع أو إصبعين أو ثلاث أو أربع) كذا في « الأسنى »

(١) المصباح المنير ، مادة : (رفع) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢٥ / ٣) .

(٣) حاشية قليوبي (٣٠٣ / ١) ، حاشية الشبراملي (٣٧٩ / ٢) ، حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٥٩ / ١) .

(٤) انظر « تحفة الحبيب » (٢٣٠ / ١) .

(٥) انظر « تحفة الحبيب » (٢٣٢ / ١) ، و « حاشية ابن قاسم على التحفة » (٢٧ / ٣) .

(٦) صحيح مسلم (١٥ / ٢٠٦٩) .

(٧) شرح صحيح مسلم (٣٨ / ١) ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٤١٥) .

وَلَوْ تَعَدَّدَتْ مُحَالُهُمَا . . . اُسْتُرِطَ عَلَى الْأَوْجِهَ الْأَ يَزِيدَ عَلَى طَرَا زَيْنِ ، كُلُّ طَرَا زٍ عَلَى كُفٍّ ، وَأَنَّ كُلَّ طَرَا زٍ لَا يَزِيدُ عَلَى إصْبَعَيْنِ ؛ لِيَكُونَ مَجْمُوعُهُمَا عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ

و« المغني » و« النهاية »^(١) ، والذي في « المحلي » و« التحفة » : (إلا موضع إصبعين . . .) إلخ من غير ذكر (إصبع . . .)^(٢) ، وهكذا الذي في نسختنا من « صحيح مسلم » ، ولعل الرواية مختلفة ، وأما حكمه . . . فمعلوم بالأولى ، وفي رواية : (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير قال : « إلا هكذا » ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما)^(٣) .

قوله : (ولو تعددت محالهما) أي : الطراز والرقع المتقدمين .

قوله : (اشترط على الأوجه ألا يزيد على طرازين) أي : أورقتين .

قوله : (كل طراز على كم) بضم الكاف : مدخل اليد ومخرجها من الثوب ، والجمع : أكمام وكمة بوزن عتبة ، وأما انكم بكسر الكاف . . فوعاء الطلع وغطاء النور ، والجمع : أكمام أيضاً ، وكل من مضموم الكاف ومكسورها . . مشدد الميم ، وأما كم بفتح الكاف وسكون الميم . . فللسؤال عن العدد ، وربما يشدد الميم ، فافهم .

قوله : (وأن كل طراز لا يزيد على إصبعين) أي : مضمومتين معتدلتين .

قوله : (ليكون مجموعهما) أي : الطرازين ، تعليل للاشتراط .

قوله : (على أربع أصابع) هذا الذي اعتمده هنا اعتمده أيضاً في « شرح الإرشاد »^(٤) ، ونقله في « التحفة » عن الحلبي والجويني ثم قال فيها : (وخالفهما صاحب « الكافي » فقال : « لو كان في طرفي العمامة علم كل واحد أربع أصابع . . احتمل وجهين ، والأصح : الجواز ؛ لانفصالهما ، وحكم الكمين حكم طرفي العمامة » انتهى .

وعبارة « الروضة » و« المجموع » محتملة لكل من المقالتين ، لكنها إلى الثاني أقرب ؛ فالشرط ألا يزيد المجموع على ثمانية أصابع وإن زاد على طرازين ، وما اقتضاه قول « الكافي » : « لانفصالهما » : أن علمي العمامة طرازان منفصلان عنها يجعلان عليها ، وأنهما حلالان كطرازي الكمين . . غير بعيد ، وأما اغتفار التعدد في التطريز والترقيع مطلقاً بشرط ألا يزيد كل على أربع

(١) أسنى المطالب (٢٧٦/١) ، مغني المحتاج (٤٥٩/١) ، نهاية المحتاج (٣٧٩/٢) .

(٢) كثر الراغبين (٣٠٣/١) . تحفة المحتاج (٢٥/٣) .

(٣) صحيح مسلم (١٢/٢٠٦٩) .

(٤) فتح الجواد (٢١٤/١) .

والتطريزُ : جَعْلُ الطَّرَازِ - الَّذِي هُوَ حَرِيرٌ خَالِصٌ - مَرْكَبًا عَلَى الثَّوبِ . أَمَّا الْمَطْرَزُ بِالْإِبْرَةِ ..
فَكَالْمَنْسُوجِ عَلَى الْأَوْجِهِ ؛ فَإِنْ زَادَ الْحَرِيرُ عَلَى وَزَنِ الثَّوبِ .. حَرَمٌ ، وَإِلَّا

ولا المجموع على وزن الثوب .. فبعيد مخالف لكل من كلام هؤلاء و« الروضة »
و« المجموع »^(١) .

وقال في « الإيعاب » : (الذي يتجه : أنه لا تجوز الزيادة على طرازين أو رقعتين ، وأنه يجوز
في كل أن يكون أربع أصابع) انتهى .

فتلخص من ذلك : أن للشارح في المسألة آراء ثلاثة ، وأما الشيخ الخطيب والرملي .. فاعتمدا
الذي استبعده في « التحفة » فإنهما قالوا في « المغني » و« النهاية » : (و تعددت محالهما وكثرت
بحيث يزيد الحرير على غيره .. حرم ، وإلا .. فلا ، خلافاً لما نقله الزركشي عن الحلبي من أنه
لا يزيد على طرازين ...) إلخ ، تأمل^(٢) .

قوله : (والتطريز جعل الطراز) بكسر الطاء : يجمع على طرز ككتاب ، وكتب .

قوله : (الذي هو حرير خالص) هذا بيان للطراز المراد هنا ؛ وإلا . فالطراز في اللغة : علم
الثوب أعم من أن يكون حريراً أو غيره كما أطلقه في « المصباح » و« القاموس »^(٣) .

قوله : (مركباً على الثوب) أي : فالمراد بذلك : ما نسج خارجاً عن الثوب ثم وضع عليها ؛
كالشريط الذي تضعه السياس على الدفافي . جمل^(٤) .

قوله : (أما المطرّز بالإبرة .. فكالمنسوج على الأوجه) هذا ما اتفق عليه أكثر المتأخرين
كالسبكي والأسنوي وشيخ الإسلام وغيرهم^(٥) ، قال في « التحفة » : (وقول الأذري : والظاهر :
أن التطريز بالإبرة كالطراز .. بعيد وإن اتبعه غيره)^(٦) أي : وهو ابن المقري في « التمشية »^(٧) .

قوله : (فإن زاد الحرير على وزن الثوب .. حرم) تفرّيع على ما تضمنه التشبيه .

قوله : (وإلا) أي : بأن زاد غير الحرير أو تساوى ، وكذا لو شك فيه ، كما مر عند الشارح ، بل
وعند الرملي أيضاً ؛ فقد قال بعض موافقيه هنا : (نعم ؛ لا يحرم في حاة الشك في كثرتهما ؛ لأن

(١) تحفة المحتاج (٢٥ / ٣) .

(٢) مغني المحتاج (٤٥٩ / ١) ، نهاية المحتاج (٣٧٩ / ٢) ، (٣٨٠) .

(٣) القاموس المحيط (٢٥٨ / ٢) ، مادة : (طرز) ، المصباح المنير ، مادة : (طرز) .

(٤) فتوحات الوهاب (٨٣ / ٢) .

(٥) أسنى المطالب (٢٧٦ / ١) .

(٦) تحفة المحتاج (٢٦ / ٣) .

(٧) إخلاص الناوي (٢٢١ / ١) .

فلا . (و) يَحُلُّ (حَشَوٌ) لِنَحْوِ مِخْدَةٍ وَجُبَّةٍ بِالْحَرِيرِ ، وَلِبْسُ ذَلِكَ الْمَحْشُوِّ وَاسْتِعْمَالُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ثَوْباً مَنْسُوجاً ، وَلَا يَعْدُ صَاحِبُهُ لَابِسَ حَرِيرٍ ، وَبِهَذَا فَارَقَ حُرْمَةَ الْبَطَانَةِ

لأصل هنا : الحل (تأمل)^(١) .

قوله : (فلا) أي : فلا يحرم ، قال الأسنوي : نعم ؛ قد يحرم - أي : المطرز بالإبرة وإن لم يزد وزنه - في بعض النواحي ؛ لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه ؛ أي : تشبه النساء بالرجال وعكسه ، وهو الأصح ، وما أفاده من أن العبرة في لباس وزي كل من النوعين حتى يحرم لتشبه به فيه بعرف كل ناحي . . . حسن . انتهى « تحفة »^(٢) .

قوله : (ويحل حشو نحو مخدة وجبة بالحريز) أي : بخلاف التبتين ؛ بأن جعل بطانة الجبة ونحوها حريراً . . فيحرم لبسها ، قال في « المصباح » : (المخدة : بكسر الميم ، سميت بذلك ؛ لأنها توضع تحت الخد . والجمع : المَخَاد وزان دواب)^(٣) ، قال : (والجبّة في الملابس معروفة ، والجمع : جيب ، مثل غرفة وغرف)^(٤) أي : وجباب أيضاً كما في « القاموس »^(٥) .

قوله : (ولبس ذلك الحشو واستعماله) أي : في وجوه الاستعمال .

قوله : (لأنه) أي : الحشو تعليل لحله .

قوله : (ليس ثوباً منسوجاً ولا يعد صاحبه لابس حرير) أي : وكذا التدثر بحرير ستر بثوب إن خيط عليه كما بحثه في « التحفة »^(٦) ، قال (سم) : (لاستتاره بالثوب حيثئذ ؛ كإناء نقد غشي بغيره ، وأما لحاف ظهارت دون بطانته حرير فتغطى به فجعل الظهارة إلى جهة العلو وستر الظهارة بملاء مثلاً من غير خياطة للملاءة في الظهارة . . فإنه يحرم وفاقاً للرملّي ؛ لأنه مستعمل للحرير ، ووضع الملاءة فوق الظهارة لا يمنع من استعمالها ؛ كما لو لبس جبة ظهارتها حرير ولبس فوقها قميصاً من الكتان ، أو لبس ثوب حرير بين ثوبي كتان) .

قوله : (وبهذا) أي : التعليل .

قوله : (فارق حرمة البطانة) أي : فارق حل الحشو حرمة البطانة كما قررته آنفاً ، قال الإمام : (وظاهر كلام الأئمة : أن من لبس ثوباً ظهارته وبطانته قطن وفي وسطه حرير منسوج . . جاز ، وفيه

(١) انظر « حاشية الشرواني » (٢٥ / ٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٦ / ٣) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (خدد) .

(٤) المصباح المنير ، مادة : (جيب) .

(٥) القاموس المحيط (١ / ٦٦) ، مادة : (جيب) .

(٦) تحفة المحتاج (٢٠ / ٣) .

(وَ) يَحِلُّ لِلرَّجُلِ وَغَيْرِهِ (خِيَاطَةٌ بِهِ) لذلِكَ ، (وَخَيْطُ سُبْحَةٍ) كما في « المجموع » ،

نظر^(١) ، وعبارة ابن عبد السلام : (جاز على الظاهر من كلامهم ، وفيه احتمال) ، قال في « الأسنى » : (ويؤيد ظاهر كلامهم : حل استعمال إناء الذهب والفضة المغشى بنحاس ، وحل الجلوس على حرير بحائل)^(٢) .

قال الشهاب الرملي : (فإن فرق بأن الثوب محمول للبدن بخلاف الإناء والفراش . . أجيب بأن الحرير أوسع ، وتوسعوا فيه أكثر من الذهب والفضة ، وبأن المعنى في حرمة : الاستعمال والخيلاء لا الحمل ، وذلك مشترك بين المحمول والمفروش ما لم يمنع مانع ، فالأولى : الأخذ بظاهر كلامهم)^(٣) .

قوله : (ويحل للرجل وغيره) أي : من الخشئي والمرأة من باب أولي .
قوله : (خياطة به) أي : بالحرير للثوب ولبسه ، ولا يجيء فيه تفصيل المضرب ؛ لأن الحرير أهون من الأواني ، ولهذا : حل للنساء دونها . « أسنى »^(٤) .

قوله : (لذلك) أي : لأنه ليس ثوباً منسوجاً ، ولا يعد صاحبه لابس حرير .
قوله : (وخيط سبحة) أي : ويحل خيط السبحة من الحرير ، ذال جمع : نعم ؛ لا تحل الشراية التي برأسها ؛ لما فيها من الخيلاء ، وألحق بها آخرون البند الذي فيها ، وكأن المراد به : العقدة الكبيرة التي فوقها الشراية ، وخالف بعضهم فقال بحل ذلك . انتهى ؛ ولك أن تقول : إن كانت العلة في خيط السبحة عدم الخيلاء كما في كلام « المجموع » . . حرماً ؛ لما فيهما من الخيلاء ، أو عدم مباشرته بالاستعمال كالصور التي قبله . . جاز ، وهو الأوجه ، وأي فرق بينهما وبين كيس الدراهم ؟! « تحفة »^(٥) .

قوله : (كما في « المجموع ») أي : وأقره المتأخرون ، ومثل ذلك كما استظهره (سم) الخيط الذي ينظم فيه أغطية الكيزان والحياسة^(٦) ، قال الزيادي : (وينبغي أن يلحق بذلك خيط السكين وخيط المفتاح) انتهى ، وكذا خيط الساعة فيما يظهر فيجوز وإن انحط الزينة .

(١) نهاية المطلب (٦٠٧ / ٢) .

(٢) أسنى المطالب (٢٧٦ / ١) .

(٣) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٧٦ / ١) .

(٤) أسنى المطالب (٢٧٦ / ١) .

(٥) تحفة المحتاج (٢٩ - ٢٨ / ٣) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢٩ - ٢٨ / ٣) .

وَلِيْقَةُ الدَّوَاةِ لاسْتِئَارِهَا بِالحَبْرِ ، قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَكَيْسُ الْمَصْحَفِ ، قَالَهُ الْفُورَانِيُّ ، وَكَيْسُ الدَّرَاهِمِ ، وَغِطَاءُ الْكُوزِ ،
 .

قوله : (وليقة الدواة) أي : ويحل ليقة الدواة ، قال في « القاموس » : (لاق الدواة يليقها ليقة وليقاً وألاقها : جعل لها ليقة أو أصلح مدادها ، فلاقت الدواة : لصق المداد بصوفها ، والليقة بالكسر : الاسم منه) انتهى^(١) ، قال في « المصباح » : (الدواة : التي يكتب منها ، وجمعها : دويات ، مثل : حصاة وحصيات)^(٢) .

قوله : (لاستئارها بالحبر) تعليل لحل ليقة الدواة ، قال في « المصباح » : (الحبر بالكسر : المداد الذي يكتب به ، وإليه نسب كعب فقيل : كعب الحبر ؛ لكثرة كتابته بالحبر ، حكاه الأزهري عن الفراء ، والمحبرة : معروفة ، وفيها لغات : أجودها : فتح الميم والباء ، والثانية : بضم الباء مثل المقبرة ، والثالثة : كسر الميم ؛ لأنها آلة مع فتح الباء ، والجمع : المحابر) انتهى^(٣) ، وبه يرد تغليط « صاحب القاموس » على صاحب « الصحاح » في الثالثة^(٤) .

قوله : (قاله الزركشي) أي : قال بحل ليقة الدواة من الحرير الإمام الزركشي صاحب « الخادم » ، وعبارته : (ويقاس به - أي : بخيط السبحة - ليقة الدواة) ، قال في « الإمداد » : (لأنها أولى من التطريف في انتفاء الخلاء) .

قوله : (وكيس المصحف) أي : ويحل للرجل وغيره كيس المصحف ؛ أي : القرآن العظيم ، ويظهر : أن مثله خيطه ، ثم رأيت بعضهم صرح به^(٥) ، وهل مثل المصحف الكتب غيره ؟ الظاهر : نعم ، فليراجع .

قوله : (قاله الفوراني) أي : صاحب « الإبانة » ، وهو بضم الفاء نسبة إلى فوران قرية بهمدان .

قوله : (وكيس الدراهم وغطاء الكوز) أي : ويحل كيس الدراهم والدنانير ، وغطاء الكوز والعمامة ، خلافاً للرملّي حيث قال في « النهاية » : (وأما كيس الدراهم وغطاء العمامة منه ؛ أي : من الحرير . . فقد تقدم في « الآنية » أن الأرجح : حرمة عليه)^(٦) .

(١) القاموس المحيط (٤٠٧/٣) ، مادة : (لاق) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : دوى .

(٣) المصباح المنير ، مادة : حبر .

(٤) القاموس المحيط (٥/٢) ، مادة : (الحبر) .

(٥) انظر « التجريد لنفع العبيد » (٤١٩/١) .

(٦) نهاية المحتاج (٣٧٥/٢) .

على ما زعمه الأسنوي ، وخِلَعُ الْحَرِيرِ مِنَ الْمُلُوكِ ، على ما نُقِلَ عَنِ الْمَوْرِدِيِّ ،

قوله : (على ما زعمه الأسنوي) قضيته : أنه لم يرتضه ، وكذلك في « الإمداد » ، لكن استوجهه في « التحفة » ، وعبارتها : (ويحل زر الجيب - وما جاء عن ابن عمر وغيره مما يصرح بحرمة لعله رأي لهما - وكيس نحو الدراهم وإن حملة ، وغطاء العمامة ، وليقة الدواة على الأوجه في الكل ، خلافاً لمن نازع في الثانية والثالثة ؛ فقد مر حل رأس الكوز من فضة ؛ لانفصاله فلا يعد مستعملاً له فكذا هاتان أيضاً بالأولى ، ومن هنا أخذ الأسنوي : أن ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي إناء النقد : أن يكون في بدنه) انتهى^(١) .

وكتب (سم) على قوله : (فقد مر . . .) إلخ ما نصه : (شرطه ألا يكون على صورة إناء ؛ بأن يكون صفيحة ، وقياسه : حل تغطية رأسه بقطعة حرير ليست مخبطة على صورة الإناء ، بل أولى ؛ لأن باب الحرير أوسع . « م ر » ، بل الوجه : الحل وإن كان بصورة الإناء ؛ لأنه استعمال لحاجة) انتهى^(٢) ، وقال في موضع آخر : (وينبغي وفاقاً للرملجي جواب تعليق نحو القنديل بخيط الحرير ؛ لأنه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ، ومن تواع جعلها له تعليقه وحمله بها ، وهو أخف منه) ، نقله (ع ش)^(٣) .

قوله : (وخِلَعُ الْحَرِيرِ مِنَ الْمُلُوكِ) أي : ويحل خلع . . . إلخ ، وهي بكسر الخاء وفتح اللام : جمع خلعة بكسر الخاء وسكون اللام : ما يعطيه الملوك والكبراء غيرهم من الثياب منحة .

قوله : (على ما نقل عن الماوردي) خرج به بعضهم على أن أمر السلطان إكراه ، وحمله في « التحفة » على من يخشى الفتنة قال : (ولا يدل له - أي : لحل لبس خلع الملوك - إلباس عمر حذيفة أو سراقه رضي الله عنهم سوارى كسرى وتاجه ؛ لأنه لبيان المعجزة فهو ضرورة أي ضرورة ، فأخذ بعضهم - أي : الزركشي - منه ككلام الماوردي حل لبس الحرير إذا قل الزمن جداً ؛ بحيث انتفى الخيلاء . . ليس في محله) انتهى^(٤) .

قال في « الإيعاب » : (الذي يتجه : أنه متى خشي من الملبس له الخلعة ضرراً وإن قل . . له اللبس ، وإلا . . فلا) انتهى .

وحاصل قصة إلباس عمر سراقه : ما ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له حين تعرض للنبي

(١) تحفة المحتاج (٢٨ / ٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٢٨ / ٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٧٥ / ٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٣٠ / ٣) .

لا كتابةً الصِّدَاقِ فِيهِ وَلَوْ لِلدِّرَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَلَا اتِّخَاذُهُ بِلَا لِبْسٍ

صلى الله عليه وسلم في طريق الهجرة : « كيف بك إذا ألبست سواري كسرى ومنطقته وتاجه » ، فلما أتى بذلك كله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه مع جملة ما أتى به من خمس الغنائم . . دعا سراقه بن مالك المدلجي ولبسه إياهما ، وكان سراقه رجلاً أزب ؛ أي : كثير شعر الذراعين فقال : (ارفع يديك وقل : الله أكبر ، الحمد لله الذي سلبها من كسرى هرمز الذي كان يقول : أنا رب الناس ، وألبسهما سراقه رجلاً أعرابياً من مدلج) ، ورفع عمر رضي الله عنه صوته ، وطيف به في المدينة ؛ إظهاراً للمعجزة - حيث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قبل وقوعه^(١) ، والله أعلم .

قوله : (لا كتابة الصِّدَاقِ فِيهِ) أي : في الحرير فيحرم كتابة الرجل الصِّدَاقِ فِيهِ ؛ لأن المستعمل حال الكتابة هو الكاتب ، وأما كتابة المرأة إياه . . فيحل قطعاً ، خلافاً لمن وهم فيه .

قوله : (ولو للمرأة) مراده به : كتابة الرجل ذلك لأجل المرأة كما تقرر .

قوله : (على المعتمد) أي : الذي أفتى به النووي نقلاً عن جماعة من الأصحاب^(٢) ، وخلافاً لجمع ، منهم : فخر الدين بن عساكر وتلميذه البارزي وابن عبد السلام ، ووافقهم الأسنوي حيث قال : (المتجه : خلافه ؛ كخيطة أثواب الحرير للنساء) .

قال في « التحفة » : (ويفرق بين هذا وخیطة ونقش ثوب حرير لامرأة : بأن الخیطة لا استعمال فيها بوجه وكذا النقش ، بخلاف الكتابة ؛ فإنها تعد استعمالاً للمكتوب فيه عرفاً ؛ لأن القصد حفظه لما كتب فيه فهو كالظرف له ، بخلاف النقش .

نعم ؛ يشكل على هذا ما مر : أن شرط الاستعمال المحرم أن يكون في البدن ، والكاتب غير مستعمل له في بدنه ، اللهم إلا أن يدعى أن العرف يعده مستعمالاً للمكتوب بيده ، وفيه ما فيه^(٣) لوجود ما ذكر في الخیطة والنقش أيضاً .

قوله : (ولا اتخاذه بلا لبس) أي : ولا يحل اتخاذه الحرير ؛ أي : اقتناء الحرير بغير لبسه واستعماله ، وهذا ما أفتى به ابن عبد السلام وقال : لكن إثمه دون إثم اللبس ، قال في « التحفة » : (ومحلّه : ما إذا كان على صورة محرمة)^(٤) ، قال الكردي : (والذي يظهر لي : أن المراد بقوله - أي : « التحفة » - : على صورة محرمة ؛ أي : على الرجال والنساء ؛ كأن اتخذ على

(١) أخرجه البيهقي (٣٥٧/٦) .

(٢) فتاوى الإمام النووي (ص ١٨٧) .

(٣) تحفة المحتاج (٣/٢٩-٣٠) .

(٤) تحفة المحتاج (٣/١٩) .

(و) حَلَّ لَمَنْ مَرَّ (الْجُلُوسُ عَلَيْهِ فَوْقَ حَائِلٍ) فُرْشَ عَلَيْهِ وَلَوْ خَفِيفاً مَهْلَ النَّسِجِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ مُسْتَعْمِلاً لَهُ

هيئة لا تستعمل إلا لستر الجدار بها مثلاً ، والقول بالتحريم حينئذ مقيس ظاهر ، فاندفع ما لـ « سم » هنا من حمل كلام « التحفة » على غير ما قلته ، فاعترضه حتى قال : إنه لا وجه له (١) .

هكذا ؛ واعتمد الرملي خلاف ذلك فإنه قال بعد حكاية إفتاء ابن عبد السلام ما نصه : (وما ذكره هو قياس إناء النقد ، لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة ، وهو الأوجه ، فلو حمل هذا على ما إذا اتخذه ليلبسه بخلاف ما إذا اتخذه لمجرد القنية . . لم يبعد) (٢) .

قوله : (وحل لمن مر) أي : الرجل والخنثى .

قوله : (الجلوس عليه فوق حائل فرش عليه) أي : على الحرير ، وخرج بـ (فرش) : ما لو خاطه عليه من فوق دون أسفل . . فيحرم الجلوس عليه ؛ لأنه حينئذ ليس كمحشو الجبة . (ع ش) (٣) .

قوله : (ولو خفيفاً مهلهل النسج) أي : ولو كان خفيفاً . . إلخ ، زال في « التحفة » : (ما لم يمس الحرير من خلاله ، وقضية قول الأذري : إنما لم يكف المهلهل المحفروش على نجس ؛ لأنه أغلظ لوجوب اجتناب قليله أيضاً ، بخلاف الحرير . انتهى : أن مس لحرير من خلاله لا يؤثر ، ويتعين حمله على مماسة قدر لا يعد عرفاً مستعملاً له ؛ لمزيد قلته) انتهى (٤) .

قوله : (لأنه لا يسمى في العرف مستعملاً له) أي : للحرير ، تعليل لحل الجلوس المذكور ، قال في « النهاية » : (كما يجوز جلوسه على مخدة محشوة به وعلى نجاسة بينه وبينها حائل ؛ حيث لا تلاقي شيئاً من بدن المصلي وثيابه ، قال الأذري : وصوره - أي : الحل المذكور - بعضهم بما إذا اتفق في دعوة أو نحوها ، أما لو اتخذ له حصيراً من حرير . . فالوجه : التحريم وإن بسط فوقه شيئاً ؛ لما فيه من السرف واستعمال الحرير لا محالة . انتهى ، والأوجه كما أفاده الشيخ : عدم الفرق كما اقتضاه إطلاق الأصحاب) انتهى كلام « النهاية » (٥) ، فلا فرق بين ما لو اتفق له ذلك في دعوة وغيره ، ولذا قال في « التحفة » : (سواء اتخذه لذلك أم لا) (٦) .

(١) الحواشي المدنية (٥٤ / ٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٧٦ / ٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٧٧ / ٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٩ / ٣) .

(٥) نهاية المحتاج (٣٧٧ / ٢) .

(٦) تحفة المحتاج (١٩ / ٣) .

(وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ) وَانْخَشَى (الْمَزْعَفَرُ وَالْمَعْصِفُ) كما في « الرّوضة » وغيرها مِنْ تصويِبِ
أَلْبِيهَقِي وَأَطَالَ فِيهِ ،

قوله : (ويحرم على الرجل والخشي) أي : بخلاف المرأة ، وكذا الصبي ؛ لما مر عن
(سم) : أن ما جاز للمرأة جاز للصبي ، وقياس ما مر أيضاً : المجنون .

قوله : (المزعفر) أي : المصبوغ بالزعفران من الثياب وغيرها اتفاقاً ، قال في « التحفة » :
(وإن لم يبق للونه ريح ؛ لأن الحرمة للونه لا لريحه ؛ لأنه لا حرمة فيه أصلاً ؛ إذ لا يتصور فيه
تشبه ؛ لأن النساء لم يتميزن بنوع منه ، بخلاف اللون)^(١) ، قال في حاشية « فتح الجواد » : (ولو
خلط زعفران بما يشابهه كالهرد . . فالقياس : النظر لوزنهما كما في الحرير ، إلا أن يفرق بأن
الاستواء في وزن الحرير يخرج الثوب عن كونه ثوب حرير ، بخلاف المصبوغ بصبغين ؛ فإن المدار
على اللون وهو لا ينضبط بانضباط الوزن ، بل قد يتفاوت مع الاستواء في الوزن ، وحينئذ : لو
قيل : يعتبر أغلب اللونين ؛ فإن كان الحاصل لوناً شبيه بالزعفران كهو بالهرد حل ، أو بأحدهما
أكثر فالحكم له . . لم يبعد)^(٢) .

قوله : (والمعصفر) أي : ويحرم على من ذكر المصبوغ بالعصفر ، وهو معروف .
قوله : (كما في « الرّوضة » وغيرها) أي : كـ « شرح مسلم »^(٣) ، وسبقه إليه الحلبي ، وهو
المعتمد .

قوله : (من تصويِبِ ألبيهقي وأطال فيه) أي : فقد قال بعد نقله عن الشافعي قوله : يحرم على
الرجل المزعفر دون المعصفر : الصواب : تصويِبِ حرمة المعصفر عليه أيضاً ؛ للأخبار الصحيحة
التي لو بلغت . . لقال بها . ن شاء الله ؛ كحديث مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : رأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليّ وبين معصفرين فقال لي : « إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها »^(٤) ،
وفي رواية : « أملك أمرتك بهذا ؟ » قلت : أغسلهما ؟ قال : « بل أحرقهما »^(٥) .

وعن علي رضي الله عنه قال : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي
والمعصفر . .) إلخ^(٦) . قال البيهقي : وقد أوصانا الشافعي رضي الله عنه بالعمل بالحديث

(١) تحفة المحتاج (٢٧/٣) .

(٢) حاشية فتح الجواد (١١٤/١) .

(٣) روضة الطالبين (٦٨/٢) شرح صحيح مسلم (٥٤/١٤) .

(٤) صحيح مسلم (٢٠٧٧) .

(٥) أخرجه مسلم (٢٨/٢٠٧٧) .

(٦) أخرجه مسلم (٢٠٧٨) .

وَالْحَقَّ جَمْعُ الْمَوْرَسِ بِالْمَزْعَفِ ، لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ حِلُّهُ

الصحيح ، ونقل الزركشي أن للشافعي نصاً آخر يوافق النهي ، وأن محض النهي عن المعصفر : إذا صبغ بعد النسج لا قبله ، قال : وعليه يحمل اختلاف الأحاديث في ذلك .

قال في « التحفة » : (ويرد بمخالفته لإطلاقهم الصريح في الحرمة مطلقاً ، وله وجه وجيه ، وهو : أن المصبوغ بالمعصفر من لباس النساء المخصوص بهن ، فحرم ؛ للتشبه بهن ، كما أن المزعفر كذلك ، وإنما جرى الخلاف في المعصفر دون المزعفر ؛ لأن الخيلاء والتشبه فيه أكثر منهما في المعصفر ؛ ويؤيده : أن الزركشي لم يفرق فيه بين ما قبل النسج وبعده كما فرق في المعصفر) انتهى^(١) ، واعتمد الرملي والخطيب حل المعصفر^(٢) .

قوله : (وألحق جمع) أي : متقدمون ؛ وهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي ، ذكرهم الكردي^(٣) .

قوله : (المورس بالمزعفر) أي : فيحرم المصبوغ بالورس عند هؤلاء كالمصبوغ بالزعفران ، قال في « القاموس » : (الورس : نبات كالسمسم لا يكون إلا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة ، وورسه توريساً : صبغه به)^(٤) .

قوله : (لكن ظاهر كلام الأكثرين : حله) أي : المورس فليس كالمزعفر ، وهذا هو المعتمد ؛ لما صح : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته^(٥) ، قال في « المغني » و« النهاية » : (ولا يكره لمن ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمعصفر ، سواء الأحمر والأصفر والأخضر وغيرها ، سواء أصبغ قبل النسج أم بعده وإن خالف فما بعده بعض المتأخرين ؛ إذ لم يرد في ذلك نهى ، ويحل لبس الكتان والقطن والصوف ونحوها وإن كانت غالية الأثمان ؛ لأن نفاستها بالصنعة)^(٦) .

وتردد في « التحفة » في حرمة استعمال الزعفران في البدن ؛ فصدر أولاً القول بالحرمة وذكر أدلته ، ثم القول بالكراهة وذكر أدلته أيضاً ، ثم قال : (وحمل بعض العلماء الحل على نحو اللحية ، والنهي على ما عداها من البدن ، وبعضهم النهي على المحرم . والحل على غيره ، قال :

(١) تحفة المحتاج (٢٧/٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٨٠/٢ ، ٣٨١) ، مغني المحتاج (٤٦٠/١) .

(٣) المواهب المدنية (٣٠٧/٣) .

(٤) القاموس المحيط (٣٧٤/٢) ، مادة : (ورس) .

(٥) أخرجه أبو داود (٤٠٦٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٦) مغني المحتاج (٤٦٠/١) ، نهاية المحتاج (٣٨١/٢) .

وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ اسْتِعْمَالُ جِلْدِ الْفَهْدِ وَالنَّمْرِ . (وَيُسَنُّ التَّحَنُّمُ بِالْفِضَّةِ لِلرَّجُلِ)

ويؤيد الحل جزم « التحقين » بكراهة التطلي بالخلق ؛ وهو طيب من الزعفران وغيره ، فلو حرم الزعفران .. لحرم هذا ، أو فصل بين كونه غالباً أو مغلوباً ، على أن المقصود من الخلق هو الزعفران فتجويزه تجويز لزعفران ؛ إذ الغرض بقاء لونه المقصود منه) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ويحرم على ارجل وغيره) أي : من المرأة والخنثى .

قوله : (استعمال جلد الفهد والنمر) أي : إذا كان به شعر وإن جعل إلى الأرض على الأوجه ؛ لأنه من شأن المتكبرين ، بخلاف ما أزيل وبره ، وحرّم جمع لبس فروة السنجاب ، والصواب : حلها ؛ كجوخ وجبن اشتهر عملهما بشحم خنزير ، بل لا يفيد علم ذلك إلا في فرو معين دون مطلق الجنس ، ويحل أيضاً فرو الفئك وقاقم وحوصل وسمور ، وأما فرو الوشق .. فشعره نجس وإن دبغ ؛ فإنه غير مأكول . من « التحفة » بزيادة^(٢) .

قوله : (ويسن التختم بالفضة) أي : لبس الخاتم بها ، والخاتم : حلقة ذات فص من غيرها ، فإن لم يكن لها فص .. فهي فتحة ، ولكن المراد هنا : ما يشملها ، وفي الخاتم لغات نظمها الحافظ ابن حجر رحمه الله في قوله :

| | |
|---|------------------------------|
| ثمانياً ما حواها قبل نظام | خذ عدّ نظم لغت الخاتم انتظمت |
| م خاتياًم وخيتوم وخيتام | خاتام خاتم ختم خاتم وختا |
| ساغ القياس أتم العشر خاتام ^(٣) | وهمز مفتوح تاء تاسع وإذا |

وخرج بالفضة الذهب فإنه حرام على الرجل ؛ ففي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : (اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب فكان يلبسه في يمينه ، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ، فطرحه وقال : « لا ألبسه أبداً » فطرح الناس خواتيمهم)^(٤) ، وحكى الإجماع على تحريمه إلا من شذ ، قال ابن دقيق العيد : ويتناول النهي جميع الأحوال ، فلا يجوز لبس خاتم الذهب لمن فاجأه الحرب ؛ إذ لا تعلق له بالحرب ، بخلاف الحرير .

قوله : (للرجل) أي : ومثله الخنثى ، قال (سم) : (هل يحل للرجل الخاتم في رجله ؟ فيه نظر) ، قال الشرواني : (قضية قولهم : « الأصل في الفضة : التحريم إلا ما صح الإذن فيه » :

(١) تحفة المحتاج (٢٨/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٥/٣) .

(٣) انظر « فتح الباري » (٣١٦/١٠) .

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٦٧) ، ومسلم (٢٠٩١) .



ولو لغير ذي منصب ؛ للاتباع ، والأولى أَنْ يكونَ (دُونَ مِثْقَالِ) فَإِذَا بَلَغَ مِثْقَالاً وَعَدَّهُ الْعَرُفُ إِسْرَافاً... حَرَمَ ، وَإِلَّا... فَلَا عَلَى الْأَوْجِهِ ،

عدم حله ، والله أعلم^(١) .

قوله : (ولو لغير ذي منصب) أي : بل يسن ذلك لكل أحد ، قال في « المصباح » : (يقال : لفلان منصب وزان مسجد ؛ أي : علو ورفعة ، وفلان له منصب مدق : يراد به : المنبت والمحتد ، وامرأة ذات منصب : قيل : ذات حسب وجمال ، وقيل : ذات جمال ؛ فإن الجمال وحده علو لها ورفعة)^(٢) .

قوله : (للاتباع) دليل لسن التختم ، والحديث في « الصحيحين » وبيرهما ، وسيأتي لفظه .
قوله : (والأولى : أَنْ يكون دون مثقال) أي : فلا يبلغ وزن الخاتم مثقالاً ؛ للخبر الآتي آنفاً على ما فيه .

قوله : (فإن بلغ مثقالاً وعده العرف إسرافاً) أي : مجاوزاً للحد لأمثال اللباس .
قوله : (حرم) أي : استعمالاً واتخاذاً ؛ لأن الإسراف ممنوع على كل حال ، قال في « المغني » : (السرف : مجاوزة الحد ، ويقال في النفقة : التبذير ؛ وهو الإنفاق في غير حق ؛ فالمسرف : المنفق في معصية وإن قل إنفاقه ، وغيره : المنفق في العاغة وإن أفرط ، قال ابن عباس : « ليس في الحلال إسراف ، وإنما السرف في ارتكاب المعاصي » قال الحسن بن سهل : لا سرف في الخير كما لا خير في السرف ، وقال سفيان الثوري : الحلال لا يحتمل السرف ، وقال عبد الملك بن مروان لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حين زوجه ابنته : ما نفقتك ؟ قال : الحسنة بين السيئتين ثم تلا قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ الآية^(٣) .

قوله : (وإلا... فلا على الأوجه) أي : وإن لم يعد في العرف إسرافاً... فلا يحرم ، قال في « الإمداد » : (ينبغي أن العرف لو اختلف باختلاف المحال أو الحرف ، نحوهما... يقيد أهل كل محل وحرقة بعرفه ، وحيثئذ : لو انتقل أهل بلد اعتيد أن خاتمهم مثقالاً إلى بلد اعتيد فيها مثقال فقط... فهل العبرة ببلد المنتقل إليه ؟ للنظر فيه مجال ، ويمكن تخريجه على ما لو حلف لا يأكل رؤوساً... هل العبرة بعرف الحالف أو بغيره ؟ ويمكن الفرق بأن المدار ثم على ما يعرفه الحالف وينصرف إليه لفظه فأدير الأمر فيه على عرفه ، وهنا ما يستصحبه أهل ذلك المحل فأدير الأمر على

(١) حاشية الشرواني (٢٧٥ / ٣) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (نصب) .

(٣) مغني المحتاج (٥٨١ / ١) .

وخبرٌ : « فلا تبلغه مثقالاً » . . ضعيفٌ وإنَّ حسنَه بعضُ المتأخِّرينَ . ويُسنُّ كونهُ (في الخنصرِ)
اليمنى أو اليسرى ؛ للاتِّباعِ ،

المحل الملبوس فيه ، سوء وافق عرف بلده أم لا) انتهى ، فتأمله .

قوله : (وخبر : « فلا تبلغه مثقالاً » : ضعيف)^(١) أي : ضعفه النووي في « المجموع »
و« شرح مسلم » ، وقال انيسابوري : إنه منكر ، واستغربه الترمذي^(٢) ، وهذا جواب عما يقال :
لم لا يحرم بلوغ الخاتم مثقالاً مع ورود النهي عنه ؟ وحاصل الجواب : أنه حديث ضعيف .
قوله : (وإنَّ حسنَه بعضُ المتأخِّرينَ) هو الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٣) ، وكلام الشارح هنا
يميل إلى تضعيفه ، وكذلك الرملي^(٤) ، لكن صرح في « التحفة » بأنه حسن ، بل وكلامه في هذا
الكتاب يفيد أيضاً ؛ كما سيأتي آنفاً في (مبحث الخاتم الحديد) إذ ذاك الحديث مع هذا حديث
واحد كما في « الإمداد » وسيأتي لفظ الحديث بتمامه .

وعبارة « التحفة » : (وصوب الأذرع ما اقتضاه كلام ابن الرفعة من وجوب نقصه عن مثقال ؛
للهي عن اتخاذه مثقالاً وسنده حسن وإنَّ ضعفه المصنف ؛ أي : النووي وغيره ولم يبالوا بتصحيح
ابن حبان له ، وخالفه غير ، فأناطوه بالعرف ، ونقله بعضهم عن الخوارزمي وغيره ، وعليه : فالعبرة
بعرف أمثال اللباس فيما يلهر) انتهى^(٥) .

فكان الشارح هنا نظر إلى القاعدة : أن الجرح مقدم على التعديل ، لكن محله كما قاله
الكردي : إذا وقع الاختلاف في طريق واحدة ، وأما إذا جاء تحسينه من تعدد طرقه وشواهد . .
فلا ، فليتأمل^(٦) .

قوله : (ويسنُّ كونهُ أي : التختم .

قوله : (في الخنصر اليمنى أو اليسرى ؛ للاتِّباع) أي : رواه الشيخان وغيرهما^(٧) ، وفيها
روايات كثيرة في بعضها التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم كان يلبسه في الخنصر اليمنى ، وبعضها
في اليسرى ، ويجمع بينهما كما قاله بعض المحققين بأن كلاً منهما وقع في بعض الأحوال ، أو بأنه

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٣ :) ، والترمذي (١٧٨٥) عن سيدنا بريدة رضي الله عنه .

(٢) المجموع (٣٩٥ / ٤) ، شرح صحيح مسلم (٢١٣ / ٩) ، سنن الترمذي (١٧٨٥) .

(٣) فتح الباري (٣٢٣ / ١٠) .

(٤) نهاية المحتاج (٩٢ / ٣) .

(٥) تحفة المحتاج (٢٧٧ / ٣) .

(٦) المواهب المدنية (٣٠٩ / ٣) .

(٧) صحيح البخاري (٥٨٧٤) ، صحيح مسلم (٢٠٩٥) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(وَ) لَكِنَّ (الْيَمْنَى أَفْضَلُ) لِأَنَّ حَدِيثَ لُبْسِهِ فِيهَا أَصَحُّ ، كَمَا قَالَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَيُكْرَهُ لُبْسُهُ فِي غَيْرِ الْخَنْصِرِ ،

صلى الله عليه وسلم كان له خاتمان كل واحد في يد ؛ كما يجمع به بين ما فسه حبشي وما فسه منه ، ولقد أحسن الحافظ العراقي في نظمه لهذا بقوله رحمه الله : [من الرجز]

يلبسه كما روى البخاري في خنصر يمـن أو يسار
كلاهما في مسلم ويجمع بأن ذا في حـالتيـن يقع
أو خاتمين كل واحد بيـد كما بفـصـر حـبـسـي قد ورد^(١)

قوله : (ولكن اليمنى أفضل) أي : من اليسرى ، فالتختم في اليسار ليس مكروهاً ولا خلاف الأولى ، بل هو سنة ، لكنه في اليمنى أفضل ، قاله البيجوري^(٢) .

قوله : (لأن حديث لبسه فيها أصح) أي : من حديث لبسه في اليسرى ، وإذا كان كذلك . . فلا وجه للعدول عن ترجيح أفضلية اليمنى على اليسرى ، وأيضاً : فالتختم زينة وشرف واليمنى أشرف ، وأما ما قيل : إن التختم في اليمنى صار شعاراً للروافض فيكون اليسار أفضل . . فمردود بأنه لا أصل له ولا أثر فيه ؛ لأن السنة لا تترك بموافقة بعض المبتدعة لنا فيها^(٣) .

قوله : (كما قاله البخاري) أي : فقد نقل عنه الترمذي : أن التختم في اليمنى أصح شيء في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) .

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما سالت حذام
قوله : (ويكره لبسه) أي : الخاتم ، لا لحفظه من السقوط ، قاله في « حواشي شرح الروض »^(٥) .

قوله : (في غير الخنصر) أي : سواء السبابة وغيرها ؛ لخبر مسلم : قال علي رضي الله عنه : (نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتختم في إصبعي هذه أو هذه) فأوماً إلى الوسطى والتي تليها^(٦) ، وروي في غير « صحيح مسلم » : (السبابة والوسطى)^(٧) .

- (١) ألفية العراقي في السيرة (ص ٨٩) .
- (٢) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٤٠٧/١) .
- (٣) انظر « مغني المحتاج » (٩٧/٢) .
- (٤) سنن الترمذي (١٧٤٤) .
- (٥) حواشي الرملي على شرح الروض (٣٨٠/١) .
- (٦) صحيح مسلم (٦٥/٢٠٩٥) .
- (٧) أخرجه النسائي في « المجتبى » (١٩٤/٨) .

وقيلَ : يَحْرُمُ وأَعْتَمَدَهُ الْأَدْرَعِيُّ ، وَيَجُوزُ لُبْسُهُ فِيهِمَا مَعاً ، وَبِفَصٍّ وَبِدُونِهِ ، وَجَعَلُهُ فِي بَاطِنِ الْكَفِّ أَفْضَلَ ،

قوله : (وقيل : يحرمه ، واعتمده الأذرعي) أي : حيث قال بعد قول الصيدلاني : لو تختم في غير الخنصر . . ففي حله وجهان : قلت : أصحهما : التحريم ؛ للنهي الصحيح عنه ، ولما فيه من التشبه بالنساء ، وهذا كلام ، لكن في « شرح مسلم » عدم التحريم ؛ فيه : (والسنة للرجل جعل خاتمه في الخنصر ؛ لأنه بعد من الامتحان فيما يتعاطى باليد لكونه طرفاً ، ولأنه لا يشغل اليد عما تتناوله من أشغالها ، بخلاف غير الخنصر ، ويكره له جعله في الوسطى والسبابة ؛ للحديث ؛ أي : الذي نقلته آنفاً ، وهي كرامة تنزيه)^(١) .

قوله : (ويجوز لبسه بهما معاً) أي : إذا لم يعد إسرافاً في حقه ، وإلا . . حرم كما هو ظاهر .
قوله : (وبفص وبدونه) أي : ويجوز بفص منه ومن غيره وبدونه ، وبه يعلم : حل الحلقة ؛ إذ غايتها : أنها خاتم بلا فص ، ويتردد النظر في قطعة فضة ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل تحل ؛ لأنها لا تسمى إناء فلا يحرم اتخاذها ، أو تحرم ؛ لأنها تسمى إناء ؛ لخبر الختم ، ومر آخر (الأواني) : أن ما كان على هيئة الإناء . . حرم ، سواء أكان يستعمل في البدن أم لا ، وما لم يكن كذلك فإن كان الاستعمال يتعلق بالبدن . . حرم ، وإلا . . فلا ؟ وحيثئذ : فالأوجه : الحل هنا ، قاله في « التحفة »^(٢) ، ونالقه (سم) وغيره فقالوا بالحرمة ؛ لأنها الأصل في استعمال الفضة^(٣) .
قوله : (وجعله) أي : الفص مبتداً ، خبره (أفضل) .

قوله : (في باطن الكف أفضل) أي : من جعل الفص في ظاهر الكف ؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : (أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة وجعل فصه مما يلي كفه . . .) الحديث^(٤) ، وفي رواية لمسلم : (مما يلي باطن كفه)^(٥) وهي مفسرة للأولى .
قال العلماء : لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بشيء فيجوز جعل فصه في باطن كفه وفي ظاهرها ، وقد عمل لسلف بالوجهين ، وممن اتخذه في ظاهرها ابن عباس رضي الله عنهما ، قالوا : ولكن الباطن أفضل ؛ اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، ولأنه أصون لفصه وأسلم له وأبعد من

(١) شرح صحيح مسلم (١٤ / ٧١) .

(٢) تحفة المحتاج (٣ / ٢٧٦) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التذكرة (٣ / ٢٧٦) .

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٦٥) ، ومسلم (٥٥ / ٢٠٩١) .

(٥) صحيح مسلم (٢٠٩١) .

ونقشُهُ وَلَوْ بِذِكْرٍ وَلَا يُكْرَهُ . وَيُكْرَهُ تَنْزِيهَاً لِلرَّجُلِ لُبْسُ فَوْقَ خَاتَمَيْنِ ،

الزهو والإعجاب . « شرح مسلم »^(١) .

قوله : (ونقشه) أي : ويجوز نقش الخاتم ، فهو عطف على (لبسه فيهما) ، قال في « القاموس » : (النقش : تلوين الشيء بلونين أو بألوان كالتنقيش ، والنقاشة بالكسر : حرفة النقاش ، وانتقش : أمر النقاش بنقش فصح)^(٢) .

قوله : (ولو بذكر ، ولا يكره) أي : النقش بالذكر ، وأما ما ي « الصحيح » عن أنس رضي الله عنه قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من فضة ونقش فيه : محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « إني اتخذت خاتماً من ورق ونقشت فيه : محمد رسول الله ، فلا ينقش أحد على نقشي »^(٣) . فقال النووي : (سبب لنهي : أنه صلى الله عليه وسلم إنما اتخذ الخاتم ونقش فيه ليختم به كتبه إلى ملوك العجم وغيرهم ، فلو نقش غيره مثله . . لدخلت المفسدة وحصل الخلل)^(٤) .

ولذا : جعل الزين العراقي النهي خاصاً بحياته صلى الله عليه وسلم ، وكذا ابن جماعة قال : ونقش الخواتيم تارة يكون كتابة وتارة يكون غيرها ؛ فإن لم يكن كتابة بل لمجرد التحسين . . فهو مقصد مباح إذا لم يقارنه ما يحرم ؛ كنقش نحو صورة شخص ، وإن كان كتابة . . فتارة ينقش من الألفاظ الحكمية ؛ كنقش خاتم عمر رضي الله عنه (كفى بالموت باطلاً) ، وتارة ينقش اسم صاحبه ؛ كالحديث ، وتارة غيرها ؛ ففي « معجم الطبراني » مرفوعاً : « كان فص خاتم سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام سماوياً ألقى إليه من السماء ، فأخذه ووضع ، في خاتم ، فكان نقشه : أنا الله لا إله إلا أنا محمد عبدي ورسولي »^(٥) ، وورد : أن آدم اتخذ خاتماً ونقش فيه : لا إله إلا الله محمد رسول الله .

قوله : (ويكره تنزيهاً للرجل) أي : وكذا الخنثى .

قوله : (لبس فوق خاتمين) أي : خاتمين ففوقهما ، فلفظة (فوق) صلة كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُمَّتَيْنِ ﴾ ، ويدل عليه صنيع « الإمداد » و « النهاية » : أن لبس الخاتمين

(١) شرح صحيح مسلم (٦٩ / ١٤) .

(٢) القاموس المحيط (٤٢٤ / ٢) ، مادة : (النقش) .

(٣) صحيح البخاري (٥٨٧٧) ، صحيح مسلم (٥٠٩٢) .

(٤) شرح صحيح مسلم (٦٨ / ١٤) .

(٥) أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (٧٠٣) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

وَلِلْمَرْأَةِ لِبْسٌ أَكْثَرُ مِنْ خُلُخَالَيْنِ . وَيَجُوزُ التَّخْتُمُ بِنَحْوِ الْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ بِلا كراهية ، . .

مكروه^(١) ، ومحل الكراهة : حيث لم يعد إسرافاً ، وإلا . . حرم ، على أن في هذه المسألة خلافاً منتشراً ، والذي اعتمده في « التحفة » : حرمة التعدد مطلقاً ؛ فإنه قال بعد نقله قول الشيخين : لو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد . . جاز ما ملخصه : (وظاهره : جواز الاتخاذ لا اللبس ، واعتمده المحب الطبري ، لكن صوب الأسنوي جواز اتخاذ خاتمين ، وأكثر ليلبسها كلها معاً ، ونقله عن الدارمي وغيره .

ومنع الصيدلاني أن يتخذ في كل يد زوجاً ، وقضيته : حل زوج بيد وفرد بأخرى ، وبه صرح الخوارزمي ، والذي يتجه : اعتماده كلام « الروضة » الظاهر في حرمة التعدد مطلقاً ؛ لأن الأصل في الفضة التحريم على الرجل إلا ما صح الإذن فيه ولم يصح في الأكثر من الواحد ، ثم رأيت المحب الطبري علل بذلك ، وهو ظاهر جلي ، على أن التعدد صار شعاراً للحمقى والنساء فليحرم من هذه الجهة ، حتى عند الدارمي وغيره .

وإذا جوزنا اثنين فأكثر دفعة . . وجبت فيها الزكاة ؛ لكراهتها كما قاله ابن العماد ، قال غيره : ومحل جواز التعدد على القول به : حيث لم يعد إسرافاً ، وإلا . . حرم ما حصل به الإسراف (انتهى^(٢)) ، واعتمد الرملي والخطيب : الجواز بشرط عدم الإسراف^(٣) .

قوله : (وللمرأة) أي : ويكره تنزيهاً لها .

قوله : (لبس أكثر من خلخالين) أي : ما لم يعد إسرافاً ، وإلا . . حرم ، ولا يحرم لها اتخاذ أساور وخلخل لتلبس الاثنين منها بعد الاثنين ، ويأتي في لبس ذلك معاً ما مر في لبس الخواتيم للرجل .

قوله : (ويجوز التختم بنحو الحديد والنحاس والرصاص) بتثليث نون (النحاس) وفتح راء (الرصاص) ، والثلاثة مع وفاة ، ودخل تحت النحو : الصفر والأحجار وغيرها .

قوله : (بلا كراهة) أي : لخبر « الصحيحين » في قصة الواهة نفسها إليه صلى الله عليه وسلم : « التمس ولو خاتمة من حديد »^(٤) ، وجه الدلالة : أنه لو كان مكروهاً . . لم يأذن به ، وفي (سنن أبي داود) عن معنئيب رضي الله عنه قال : (كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد

(١) نهاية المحتاج (٩٣/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٧٦/٣ ، ٢٧٧) .

(٣) نهاية المحتاج (٩٣/٣) ، مغني المحتاج (٥٧٩/١) .

(٤) صحيح البخاري (٥١٣٥) ، صحيح مسلم (١٤٢٥) عن سيدنا سهل بن سعد رضي الله عنه .

وخبر : « ما لي أرى عليك حلية أهل النار ؟ » لرجل وجدّه لابساً خاتم حديد . . . ضعيف ، لكنّ حسنه بعضهم ، فالأولى ترك ذلك . والسنة في الثوب والإزار

ملوي عليه فضة ، قال : ربما كان في يده ، قال : وكان معيقب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

قوله : (وخبر : « ما لي أرى عليك حلية أهل النار » . . .) إلخ ، هذا جواب عما يقال : كيف لا يكون خاتم الحديد مكروهاً مع أنه ورد في الحديث ما يدل عليه ؟ ! فأجاب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووي وغيره كما مر ، فقوله : (وخبر) : مبتدأ ، خبره (ضعيف) .

قوله : (لرجل وجدّه لابساً خاتم حديد) يعني : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك الخبر لهذا الرجل الذي لبس خاتم الحديد .

قوله : (ضعيف) أي : كما قاله النووي وغيره كما مر .

قوله : (لكن حسنه بعضهم) أي : وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وكذا ابن حبان كما مر عن « التحفة » ، والحديث رواه أبو داود في « سننه » عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه : أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه قال : « ما لي أجد منك ريح الأصنام ؟ ! » ، فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد ، فقال : « ما لي أرى عليك حلية أهل النار ؟ ! » ، فقال : يا رسول الله ؛ من أي شيء أتخذه ؟ قال : « اتخذه من ورق ولا تتمه مثقالاً » هذا لفظ الحديث بتمامه ، وقد سكت أبو داود عليه ولم يضعفه ، فهو صالح للاحتجاج به^(٢) .

قوله : (فالأولى : ترك ذلك) أي : التختّم بالحديد ، قال الشيخ السناوي : (قد جرى - أي : الشارح - على عادة أهل القرن العاشر من الانتصار لكلام النووي كيفما كان ، والإنصاف : أن خبر النهي دليل صالح للكرهية التنزيهية ، وما قبله - أي : خبر « الصحيحين » المار - بيان للجواز) انتهى^(٣) .

قوله : (والسنة في الثوب والإزار) من عطف الخاص على العام ، قال في « القاموس » : (والثوب : اللباس ، الجمع : أثوب وأثوب وأثواب وثياب)^(٤) ، وقال : (الإزار : الملحفة كالمئزر والإزر والإزارة بكسرهما ، والجمع : آزرة وأزر ؛ أي : بضميتين أو سكون الزاي)

(١) سنن أبي داود (٤٢٢٤) .

(٢) سنن أبي داود (٤٢٢٣) .

(٣) شرح المناوي على الشرائع (١٧١ / ١) .

(٤) القاموس المحيط (١٦٤ / ١) ، مادة : (ثاب) .

لِلرَّجُلِ : أَنْ يَكُونَ إِلَى نَصَبِ السَّاقَيْنِ ، وَيَجُوزُ بِلَا كَرَاهَةٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَفِي الْعَذْبَةِ

انتهى^(١) ، فالثوب : يتناول الإزار والسراويل والجبة والقميص ، واشتهر الآن في القميص .

قوله : (للرجل) الأولى : للذكر ؛ ليشمل الصبي ، وخرج به : الأنثى كما سيأتي .

قوله : (أن يكون إلى نصف الساقين) خبر (والسنة . .) إلخ ؛ وذلك للأحاديث الصحيحة سيأتي بعضها .

قال في « التحفة » : (والأفضل في القميص : كونه من قطن ، وينبغي أن يلحق به سائر أنواع اللباس ؛ كالعمامة والطيسان والرداء والإزار وغيرها ، ويليه الصوف ؛ لحديث في الأول^(٢) ، وحديثين في الثاني ، لكن ذاك أقوى من هذين ، وكونه قصيراً بآلاً يتجاوز الكعب ، وكونه إلى نصف الساق أفضل . .) إلخ^(٣) .

قوله : (ويجوز بلا كراهة إلى الكعبين) أي : لحديث حذيفة رضي الله عنه : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضة ساقه فقال : « هذا موضع الإزار ، فإن أبيت . . فأسفل ، فإن أبيت . . فلا حق للإزار في الكعبين » رواه الترمذي^(٤) ، وفي « أبي داود » من حديث طويل : « وارفع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت . . فإلى الكعبين . . » إلخ^(٥) .

قوله : (وفي العذبة) أي : والسنة في العذبة ، فهو عطف على (في الثوب) .

و(العذبة) بفتحيتين طرف العمامة ، قال في « التحفة » : (وتسن العمامة للصلاة ولقصد التجميل ؛ للأحاديث الكثيرة ، وتحصل السنة بكونها على الرأس أو نحو قلنسوة تحتها ، وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلباسها عادة في زمانه ومكانه ، فإن زاد فيها على ذلك . . كره ، وتتقيد كفيئتها بعادته أيضاً ، ومن ثم : انخرمت مروءة فقيه يلبس عمامة سوقي لا تليق به وعكسه ، ولا بأس بلبس القلنسوة اللاطئة بالرأس والمرتفعة المضربة وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة ؛ لأن كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم ، ولا يسن تحنيك العمامة عندنا ، واختار بعض حفاظ أنه يسن ، وهو : تحديق الرقبة وما تحت الحنك واللحية ببعض العمامة ، وجاء في العذبة أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فعله صلى الله عليه وسلم لنفسه ولجماعة من أصحابه

(١) القاموس المحيط (٦١٥/١) ، مادة : (الأزرق) .

(٢) أخرجه البخاري (٥٨١٢) ، ومسلم (٢٠٧٩) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٣) تحفة المحتاج (٣٥/٣) .

(٤) سنن الترمذي (١٧٨٣) .

(٥) سنن أبي داود (٤٠٨٤) عن سيدنا جابر بن سليم رضي الله عنه .

أَنْ تَكُونَ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ ، وَفِي الْكُمِّ أَنْ يَكُونَ إِلَى الرَّسْغِ ؛

رضي الله عنهم وعلى أمره بها ، وكأن حكمة ندبها : ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة ^(١) .
 قوله : (أَنْ تَكُونَ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ) يعني : أَنْ إرسال العذبة بين الكتفين أفضل منه على الأيمن ،
 فكل منهما سنة ؛ لأنهما ثابتان من فعله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن حديث الأول أصح ^(٢) .
 قال في « التحفة » : (وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الأيسر لكونه جانب القلب فتذكر
 تفرغه مما سوى ربه . . فهو شيء استحسناه ، والظن بهم أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا
 معذورين ، وأما بعد أن بلغتهم السنة . . فلا عذر لهم في مخالفتها .
 قال بعض الحفاظ : أقل ما ورد في طولها : أربع أصابع ، وأكثر ما ورد : ذراع وبينهما شبر ،
 ويحرم إفحاش طولها ؛ للخيلاء ، وإلا . . كره ، وذكر الإفحاش بل والطول بل هي من أصلها تمثيل
 لما هو معلوم : أن سبب الإثم إنما قصد نحو الخيلاء ، فإذا وجد التصميم على فعلها لهذا
 الغرض . . أثم وإن لم يفعلها على الأصح ؛ ككل معصية صمم على فعلها .
 وفي حديث حسن : « من لبس ثوباً ذا شهرة . . أعرض الله عنه وإن كان ولياً » ^(٣) أي : من لبسه
 بقصد الشهرة المستلزمة لقصد نحو الخيلاء ؛ لخبر : « من لبس ثوباً يباهي به الناس . . لم ينظر الله
 إليه حتى يرفعه » ^(٤) ، ولو خشي من إرسالها نحو خيلاء . . لم يؤمر بتركها ، خلافاً لمن زعمه ، بل
 يفعلها بمجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيلاء منها ، فإن عجز . . لم يضر حبثه خطور نحو رياء ؛ لأنه
 قهري عليه فلا يكلف به كسائر الوسواس القهرية ، غاية ما يكلف به : أنه لا يسترسل مع نفسه
 فيها ، بل يشتغل بغيرها ، ثم لا يضره ما طرأ قهراً عليه بعد ذلك ، وخشبة إيهامه الناس صلاحاً أو
 علماً خلا عنه بإرسالها لا يوجب تركها أيضاً ، بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كما ذكر ، تأمل ^(٥) .
 قوله : (وفي الكم) أي : والسنة في الكم ، فهو عطف على (في الثوب) أيضاً .
 قوله : (أَنْ يَكُونَ إِلَى الرَّسْغِ) أي : للاتباع فعن أسماء بنت يزيد قالت : (كان كم قميص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ) رواه الترمذي ^(٦) ، والحكمة في ذلك : أنه إذا جاوز

(١) تحفة المحتاج (٣/٣٦ - ٣٧) .

(٢) أخرجه ابن حبان (٦٣٩٧) ، والترمذي (١٧٣٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٢٩) ، وابن ماجه (٣٦٠٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) انظر « كنز العمال » (١٥/٣١٨) .

(٥) تحفة المحتاج (٣/٣٧) .

(٦) سنن الترمذي (١٧٦٥) .

وهو المَفْصَلُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ . (وَيُكْرَهُ نَزُولُ) ذَلِكَ عَمَّا ذُكِرَ ، وَمِنْهُ نَزُولُ (الثَّوْبِ) وَالْإِزَارِ (مِنَ الْكَعْبَيْنِ) أَيِ : عَنْهُمَا . (وَيَحْرُمُ) نَزُولُ ذَلِكَ كُلِّهِ

اليد.. منع لابس سرعة الحركة والبطش ، وإن قصر عن الرسغ.. تأذى الساعد ببروزه للحر والبرد ، فكان جعله إلى الرسغ وسطاً ، وخير الأمور أوساطها ، ولا يعارض ذلك الحديث رواية : (أسفل من الرسغ) لأن لكم حال جدته يكون طويلاً ؛ لعدم تثنيه ، وإذا بعد عن ذلك.. يكون قصيراً ؛ لتثنيه .

قوله : (وهو) أي : الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة ، ويجوز ضمها إتباعاً للراء ، والجمع : أرساغ وأرسغ

قوله : (المفصل بين الكف والساعد) أي في اليد كما هو المراد ، والمفصل : بين القدم والساق في الرجل ، وليس مراداً هنا ، قال في « التحفة » : (ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضراً وسفراً ؛ للاتباع^(١)) ، وزعم أن هذا خاص بالغزو.. ممنوع .
نعم ؛ إن أريد أنه فيه سنة كما صرح به ابن عبد البر.. لم يبعد^(٢) .

قوله : (ويكره نزول ذلك) أي : الثوب والإزار والكمين ، وأما العذبة.. فلم يذكر الشارح هنا قدره في الطول ، ومر عن « التحفة » : أن أكثر ما ورد فيه ذراع .

قوله : (عما ذكر) أي : عن الكعبين في نحو الإزار ، وعن الرسغ في الكم .
قوله : (ومنه) أي : مما ذكر .

قوله : (نزول الثوب والإزار) أي : والقيصم والسرائيل والجبة وغيرها .

قوله : (من الكعبين ؛ أي : عنهما) أي : (من) بمعنى (عن) ، والكعبان : تثنية كعب ، قال في « المصباح » : (اختلف فيه أئمة اللغة ، فقال أبو عمرو بن العلاء والأصمعي وجماعة : هو العظم الناشئ في جانب القدم عند ملتقى الساق والقدم ، فيكون لكل قدم كعبان عن يمينها ويسرتها ، وبهذا صرح الأزهري وغيره ، وقال ابن الأعرابي وجماعة : الكعب : هو المفصل بين الساق والقدم- أي : ويسمى أيضاً بالرسغ- والجمع : كعوب وأكعب وكعاب^(٣)) .

قوله : (ويحرم نزول ذلك كله) أي : من الثوب والإزار ونحوهما والكم ، والعذبة عن أربعة أصابع ، بل ذراع .

(١) أخرجه البخاري (٥٧٩٨) ، ومسلم (٢٧٤) عن سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٣/٣٥ ، ٣٦) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : كعب .

عَمَّا ذُكِرَ فِيهِ (لِلْخِيَلَاءِ) أَي : بِقَصْدِهِ ؛ لِلْوَعِيدِ الشَّدِيدِ الْوَارِدِ فِيهِ . وَلِلْمَرْأَةِ

قوله : (عما ذكر فيه) يعني : عن الكعبيين في الإزار ونحوه ، وعن الرسغ في الكم وغير ذلك ، وعبارة « التحفة » : (فإن زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره في غير ذلك بقصد الخيلاء . . حرم ، بل فسق ، وإلا . . كره إلا لعذر . .) إلخ^(١) .

قوله : (للخيلاء ؛ أي : بقصده) أي : فاللام بمعنى : الباء ، قال العلماء : الخيلاء بالمد والمخيلة والبطر والكبر والزهو والتبخر كلها بمعنى واحد ، وهو حرام ، ويقال : خال الرجل خالاً واختال اختيلاً : إذا تكبر ، وهو رجل خال ؛ أي : متكبر ، وصاحب خال ؛ أي : صاحب كبر^(٢) .

قوله : (للوعيد الشديد الوارد فيه) أي : في الخيلاء ، دليل للحرمة ؛ كخبر « البخاري » : « من جر ثوبه خيلاء . . لم ينظر الله إليه يوم القيامة » ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : يا رسول الله ؛ إن إزارني يسترخي إلا أن أتعاذه ، فقال له : « إنك لست ممن يفعله خيلاء »^(٣) ، ولخبر « الصحيحين » : « ما استفل من الإزار ففي النار »^(٤) ، وفي حديث أبي سعيد : « إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبيين ، ما أسفل منه . . فهو في النار »^(٥) ، وخبر : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : المسبل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » رواه مسلم^(٦) ، وخبر الإسبال في الإزار والقميص والعمامة : « من جر شيئاً خيلاء . . لم ينظر الله تعالى إليه يوم القيامة » رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن أو صحيح^(٧) ، إلى غير ذلك من الأحاديث ، ومعنى (لا ينظر الله إليه) : لا يرحمه ولا ينظر إليه نظر رحمة .

قوله : (وللمرأة) أي : ويجوز للمرأة ، وهل الخنثى مثلها ؟ حرر ، ثم رأيت الرملي بحثه حيث قال في « النهاية » : (ومثلها الخنثى فيما يظهر)^(٨) .

- (١) تحفة المحتاج (٣٥/٣) .
- (٢) انظر « شرح صحيح مسلم » (٦١/١٤) .
- (٣) صحيح البخاري (٣٦٦٥) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .
- (٤) صحيح البخاري (٥٧٨٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
- (٥) أخرجه أبو داود (٤٠٩٣) ، وابن ماجه (٣٥٧٣) .
- (٦) صحيح مسلم (١٠٦) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه .
- (٧) سنن أبي داود (٤٠٩٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .
- (٨) نهاية المحتاج (٣٨٢/٢) .

إرسال الثوب على الأرض إلى ذراع ، ويكره لها الزيادة على ذلك ، وأبتداء الذراع من الكعبين على الأقرب ، وإفراط توسعة الأكمام والثياب

قوله : (إرسال الثوب على الأرض إلى ذراع) أي : لخبر : « من جر ثوبه خيلاء .. لم ينظر الله إليه يوم القيامة » ، فقالت أم سلمة رضي الله عنها : فكيف يصنع النساء بذيولهن ؟ قال : « يرخين شبراً » ، قالت : إذن تنكشف أقدامهن ، قال : « فيرخينه ذراعاً » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث صحيح^(١) .

قال في « شرح مسلم » : (وأجمع العلماء على جواز الإسبال للنساء)^(٢) .
قوله : (ويكره لها الزيادة على ذلك) أي : الذراع ، ومعلوم : أن محل الكراهة حيث لم تقصد بها الخيلاء ، وإلا .. حرم ؛ لما مر عن « التحفة » : أن كل ما زاد على ما قدره بقصد الخيلاء .. حرم ، بل فسق ، وإلا .. كره إلا لعذر .

قوله : (وأبتداء الذراع من الكعبين على الأقرب) أي : وقيل : من الحد المستحب للرجال ؛ وهو أنصاف الساقين ، ورجح ، وقيل : من أول ما يمس الأرض ، قاله في « الإمداد » ، واستوجه في « الإيعاب » الثاني وغافاً « للأسنى » حيث قال : (والأوجه : أن ابتداء الذراع من الحد المستحب للرجال ؛ وهو أنصاف الساقين ، لا من الكعبين ولا من أول ما يمس الأرض)^(٣) ، وبه جزم في (التفقات) من « التحفة » ، ونصها : (ويظهر : أنه لا عبرة باعتياد أهل بلد تقصيرها - أي : الكسوة - كثياب الرجال ، وأنها لو طلبت تطويلها ذراعاً كما في خبر أم سلمة ؛ أي : وأبتداؤه من نصف ساقها .. أجيب وإن لم يعتد أهل بلدها ؛ لما فيه من زيادة الستر لها التي حث عليها الشارع ...) إلخ^(٤) .

واعتمد في « الفتح » الأخير ؛ أي : اعتبار ذلك من أول ما يمس الأرض ، وتبين من ذلك كله : أن الشارح اعتمد كل واحد من الأقوال الثلاثة في بعض كتبه ، وأما الرملي .. فاعتمد ما هنا^(٥) ، وأما الشيخ الخطيب .. فاعتمد ما في « الأسنى »^(٦) .

قوله : (وإفراط توسعة الأكمام والثياب) أي : وكذا تطويلها ؛ فقد قال الحافظ العراقي :

(١) سنن أبي داود (٤١١٧) ، سنن الترمذي (١٧٣١) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٦٢ / ١٤) .

(٣) أسنى المطالب (٢٧٩ / ١) .

(٤) تحفة المحتاج (٣١٠ / ٨) .

(٥) نهاية المحتاج (٣٨٢ / ٢) .

(٦) مغني المحتاج (٤٦١ / ١) .

بدعة وسرف . نعم ؛ ما صار شعاراً للعلماء يُندبُ لهم لبسه ، كما قاله العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ ؛ . . .

(ولو أطال أكمام قميصه حتى خرجت عن المعتاد كما يفعله كثير من المتكبرين . . فلا شك في حرمة ما مس الأرض منها بقصد الخيلاء وقد حدث للناس اصطلاح بتطويلها ، فإن كان من غير قصد الخيلاء بوجه من الوجوه . . فالظاهر : عدم التحريم) .

قوله : (بدعة وسرف) أي : محدث ومجاوزة للحد وتضييع للمال ، قال (ع ش) : (ومع ذلك هو مكروه إلا عند قصد الخيلاء)^(١) ، وذكر العلامة القطبي : أن أول من أحدث الأكمام العراض هو أحمد المستعين بن المعتصم أحد الخلفاء العباسيين ؛ فجعل عرض الكم ثلاثة أشبار ، وهو الآن من شعار ساداتنا أشراف مكة بني حسن أعزهم الله تعالى^(٢) .

قوله : (نعم ؛ ما صار شعاراً للعلماء) أي : علامة لهم ؛ كأن تميزوا بشعار يخالف عادة عوام الناس .

قوله : (يندب لهم لبسه) أي : ويحرم على غيرهم التشبه بهم ، ليلحقوا بهم قاله (ع ش)^(٣) ، وعبارة « التحفة » : (وبحث الزركشي أنه يحرم على غير الصالح التزيي بزيه إن غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه ، وهو ظاهر إن قصد هذا التغير ، وأما حرمة القبول . . فهو من القاعدة : أن كل من أعطي شيئاً لصفة ظنت به . . لم يجز له قبوله ولا يملكه إلا من كان باطناً كذلك ، وعليه يحمل قول ابن عبد السلام رحمه الله : لغير الصالح التزيي بزيه ما لم يخف فتنة ؛ أي : على نفسه أو غيره ؛ بأن يخیل لها أو له صلاحها وليست كذلك)^(٤) ، قال (ع ش) : (ومثله من تزيي بزي العالم ، وقد كثر في زماننا)^(٥) .

قوله : (كما قاله العز بن عبد السلام) أي : ووقع له في ذلك قضية ؛ ففي « الأسنى » وغيره نقلاً عنه : (ولا بأس بلبس شعار العلماء ليعرفوا بذلك فيسألوا ؛ فإنني كنت مُحَرَّمًا فَأُنْكَرْتُ عَلَى جماعة مُحَرَّمِينَ لَا يَعْرِفُونَنِي مَا أَخْلَوْا بِهِ مِنْ آدَابِ الطَّوَافِ فَلَمْ يَقْبَلُوا ، فَلَمَّا لَبَسْتُ لِبَاسَ الْفُقَهَاءِ وَأُنْكَرْتُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ . . سَمِعُوا وَأَطَاعُوا ، فَإِذَا لَبَسَهَا لِمِثْلِ ذَلِكَ . . كَانَ فِيهِ أَجْرٌ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِمِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِنْتِهَاءِ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ)^(٦) .

(١) حاشية الشيراملسي (٣٨٢/٢) .

(٢) الإعلام بأعلام بيت الله الحرام (ص ٨٩) .

(٣) حاشية الشيراملسي (٣٨٢/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٣٧/٣) .

(٥) حاشية الشيراملسي (٣٨٢/٢) .

(٦) أسنى المطالب (٢٧٩/١) .

ليُعرفوا بذلك فيُسالوا ، ولِيطاعوا فيما عنه زَجروا . ويُسنُّ أَنْ يبدَأَ بيمينه لُبساً ، ويساره خلعاً ، . .

قوله : (ليعرفوا بذلك) أي : بلبسهم ذلك كونهم علماء ، تعليل لندب شعار العلماء لهم .

قوله : (فيسألوا) أي : عن أمور الدين .

قوله : (وليطاعوا فيما عنه زجروا) أي منعوا من المنكرات ، قال في « التحفة » : (بل لو توقفت إزالة محرم أو فعل واجب على ذلك . . وجب)^(١) أي : ليس شعار العلماء عليهم ، ثم قال بعد كلام طويل في الطيلسان والقناع : (وفي حديث : « لا يتقنع إلا من استكمل الحكمة في قوله وفعله » ، وأخذ العلماء مما ذكر أنه ينبغي أن يكون للعلماء شعار مختص بهم ليعرفوا فيسألوا ، فلبسه وإن خالف الوارد فيه لهذا القصد سنة أي سنة ، بل واجب إن توقف عليه إزالة منكر .

وللطيلسان فوائد كثيرة جليلة ، فيها صلاح الباطن والظاهر ؛ كالاستحياء من الله والخوف منه ؛ إذ تغطية الرأس شأن الخائف الأبى الذي لا ناصر له ولا معيد ، وكجمعه للفكر لكونه يغطي كثيراً من الوجه أو أكثره ، فيندفع عن صاحبه مفاصد كثيرة ؛ كنظر معصية وما يلجئ إلى نحو غيبة ، ويجتمع همه فيحضر قلبه مع ربه ويمتليء بشهوده وذكره ، وتصان جوارحه عن المخالفات ونفسه عن الشهوات ، وهذا كله مما يثابر عليه العلماء والصوفية معاً ، ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلازمه لذلك فيظهر عليه من أنواع الجلالة والمهابة والاستغراق والشهود ما يبهز ويقهر ، وبهذا يتضح قول الصوفية : الطيلسان الخلوة الصغرى)^(٢) .

قوله : (ويسن أن يبدَأَ بيمينه لُبساً) أي : للملابس بجميع أنواعها .

قوله : (ويساره خلعاً) أي : لها كذلك حتى النعل ، قال (ع ش) : (ولو خرج من المسجد . . فينبغي أن يقدم يساره خروجاً ويضعها على ظهر النعل مثلاً ثم يخرج باليمنى فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار ؛ فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمنى والخروج باليسار)^(٣) وذلك لحديث عائشة رضي الله عنها : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن في شأنه كله - أي : مما هو من باب التكريم - في ظهوره وترجله وتنعله) متفق عليه^(٤) ، وحديث حفصة رضي الله عنها : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه وثيابه ، ويجعل يساره لما سوى

(١) تحفة المحتاج (٣/٣٥) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/٣٩) .

(٣) حاشية الشيرازي (٢/٢٨٢) .

(٤) صحيح البخاري (١٦٨) ، صحيح مسلم (٦٧/٢٦٨) .

وَأَنْ يَخْلَعَ نَحْو نَعْلَيْهِ إِذَا جَلَسَ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُمَا وَرَاءَهُ أَوْ بَجَنْبِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَأَنْ يَطْوِيَ ثِيَابَهُ

ذلك (رواه أبو داوود والبيهقي^(١)) ، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه سرفوعاً : « إذا لبستم وإذا توضأتم . فابدؤوا بميامنكم » رواه أبو داوود وغيره بإسناد حسن^(٢) .
قوله : (وأن يخلع نحو نعليه) أي : ويسن خلع نعليه ونحوهما .
قوله : (إذا جلس) أي : فلا يخلع قبل جلوسه .

قوله : (وأن يجعلهما) أي : النعلين ، لم يبين كيفية أخذهما بعد الخلع ، ومر حديث الطبراني عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : (أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم نعله فحمله بالسبابة من إصبعة اليسرى ثم انطلق)^(٣) .

قوله : (وراءه أو بجنبه) أي : لخبر ابن عباس رضي الله عنهما : (من السنة إذا جلس الرجل أن يخلع نعليه فيجعلهما بجنبه) رواه أبو داوود بإسناد حسن^(٤) ، والأيسر أولى ؛ لما في حديث البيهقي وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى الصبح فخلع نعليه ووضعهما عن يساره)^(٥) ولأنهما مستقذران ، ومر : أن محل ذلك : حيث لم يكن عن يساره أحد ، وإلا
الوضع وراءه أو تحت رجله ، وتعين هذا الأخير حيث كان وراءه أحد ؛ لخبر أبي داوود : « إذا صلى أحدكم . . فلا يضع نعليه عن يمينه ، ولا عن يساره ؛ فيكون عن يسار غيره »^(٦) ، وفي بعض الروايات : « إذا صلى أحدكم فخلع نعليه . . فلا يؤذ بهما أحداً ، وليجعلهما ما بين رجله وليصل فيهما »^(٧) حيث لا نجاسة فيهما كما هو ظاهر .

قوله : (إلا لعذر) أي : كخوف عليهما من الضياع فيضعهما حيث يأمن منه .

قوله : (وأن يطوي ثيابه) أي : ويسن طي الثياب حيث لم يلبسها ، سواء كان ليلاً أو نهاراً ، قال (ع ش) : (والمراد بـ « الطي » : لفها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند إرادة اللبس)^(٨) .

(١) سنن أبي داوود (٣٢) ، السنن الكبرى (١١٢ / ١) .

(٢) سنن أبي داوود (٤١٤١) .

(٣) المعجم الكبير (١٧٠ / ٨) .

(٤) سنن أبي داوود (٤١٣٨) .

(٥) السنن الكبرى (٤٣٢ / ٢) عن سيدنا عبد الله بن السائب رضي الله عنه .

(٦) سنن أبي داوود (٦٥٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) أخرجه أبو داوود (٦٥٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٨) حاشية الشبرايملي (٣٨٢ / ٢) .

ذاكراً اسمَ الله تعالى ، وإلا . . . لِبَسَهَا الشَّيْطَانُ ، كما وردَ . (وَيُكْرَهُ لُبْسُ الثِّيَابِ الْخَشِنَةِ لِغَيْرِ غَرَضٍ شَرْعِيٍّ) على ما قاله جمعٌ ، لكنَّ الَّذِي أَخْتَارَهُ فِي « المجموع » : أَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ ،

قوله : (ذاكراً اسم الله تعالى) حال من فاعل (يطوي) .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يطوها كذلك .

قوله : (لبسها الشيطان كما ورد) أي : فقد روى الطبراني بأسانيد ضعاف خبر : « اطووا ثيابكم ترجع إليها أرواحها ؛ فإن الشيطان إذا وجد الثوب مطوياً . . لم يلبسه ، وإذا وجده منشوراً . . لبسه »^(١) ، وخبر : « إذا طويتم ثيابكم . . فاذكروا اسم الله ؛ لا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار فتبلى سريعاً » . « أسنى »^(٢) .

قوله : (ويكره لبس الثياب الخشنة) أي : بل يحرم على غني لبس خشن ليعطى ؛ لما مر : أن كل من أعطي شيئاً لصفة ظنت فيه وخلا عنها باطناً . . حرم عليه قبوله ولم يملكه ، أفاده في « التحفة »^(٣) .

قوله : (لغير غرض شرعي) أي : بخلاف ما إذا كان ذلك للغرض الشرعي كالزهد في الدنيا وكسر النفس . . فلا كراهة فيه ، بل ولا خلاف السنة .

قوله : (على ما قاله جمع) أي : منهم المتولي والروائي كما نقله عنهما في « الروضة »^(٤) ، وجزم به ابن المقري في « الروض »^(٥) ، واعتمده الشيخ الخطيب^(٦) .

قوله : (لكن الذي اختاره في « المجموع » : أنه) أي : لبس الخشن لغير الغرض الشرعي .

قوله : (خلاف السنة)^(٧) أي : لا مكروه ، وهذا الذي اعتمده في « الإمداد » ، وكذا الرملي في « النهاية »^(٨) .

ولا يحرم استعمال النشا - وهو : المتخذ من القمح - في الثوب ، والأولى : تركه ، وتركه

(١) المعجم الأوسط (٥٦٩٨) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٢) أسنى المطالب (٢٧٩ / ١) .

(٣) تحفة المحتاج (٣٥ / ٣) .

(٤) روضة الطالبين (٦٩ / ٢) .

(٥) انظر « أسنى المطالب » (٢٧٨) .

(٦) مغني المحتاج (٤٦١ / ١) .

(٧) المجموع (٣٩١ / ٤) .

(٨) نهاية المحتاج (٣٨٢ / ٢) .



وَيُقَاسُ بِذَلِكَ أَكْلُ الْخَشَنِ .

الثياب وصقلها ، قال (ع ش) : (ظاهره : عدم الكراهة فيكون خلاف الأولى)^(١) أي : لأنه يذهب قوة الثوب .

ثم كل ذلك : إذا كان للبدن ، قال المدابغي : أما لو كان ذلك للبيع . . فإنه من الغش المحرم فيجب إعلام المشتري به ، تأمل .

قوله : (ويقاس بذلك) أي : بلبس الثياب الخشنة .

قوله : (أكل الخشن) أي : فيكون مكروهاً لغير غرض شرعي عني القول الأول ، وخلاف السنة على الثاني ، قال في « التحفة » : (ويسن لكل أحد ، بل يتأكد على من يقتدى به تحسين الهيئة والمبالغة في التجميل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه ، لكن المتوسط نوعاً من ذلك بقصد التواضع لله تعالى أفضل من الأرفع ، فإن قصد به إظهار النعمة والشكر عليها . . احتمال تساويهما ؛ للتعارض ، وأفضلية الأول ؛ لأنه لا حظ للنفس فيه بوجه ، وأفضلية الثاني ؛ للخبر الحسن : « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده »^(٢) .

وينبغي عدم التوسع في المأكول والمشرب إلا لغرض شرعي ؛ كإكرام ضيف ، والتوسع على العيال ، وإثارة شهوتهم على شهوته من غير تكلف ؛ كقرض ؛ لحرمة على فقير جهل المقرض حاله ، إلا إن كان له جهة ظاهرة يتيسر الوفاء منها إذا طولب ، وورد : « امشوا حفاة »^(٣) ، وفي رواية : « أنه صلى الله عليه وسلم مشى حافياً »^(٤) ، وقد يؤخذ منه : ندب الحفاة في بعض الأحوال بقصد التواضع حيث أمن مؤذياً وتنجساً ولو احتمالاً ؛ ويؤيده : ندبه لنحو دخول مكة بهذه الشروط ، ويحل كما في « المجموع » بلا كراهة لبس نحو قميص وقباء ونحو جبة ؛ أي : غير خارمة لمروءته ولو غير مزرورة إن لم تبد عورته (انتهى)^(٥) .

وكان صلى الله عليه وسلم يلبس الحبرة ، وهي : ثوب مخطط ، بل صح : أنها أحب الثياب إليه^(٦) ، وقال في ثوب خيطه أحمر خلعه وأعطاه لغيره : « خشيت أن أنظر إليها فتفتنني عن

(١) حاشية الشيرازي (٣٨٢ / ٢) .

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨١٩) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٢٢ / ٦) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٨٧ / ٦) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٥) تحفة المحتاج (٣٤ / ٣) .

(٦) أخرجه البخاري (٥٨١٢) ، ومسلم (٢٠٧٩) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

صلاتي » ، وبينهما تعارض، مع كون المقرر عندنا كراهة الصلاة في المخطط أو إليه أو عليه ، وقد يجاب بأنها أحبية خاصة بغير الصلاة ؛ جمعاً بين الحديتين ؛ أي : أو بأن يحمل الثاني على ثوب ذي خطوط غريبة من شأنها شغل خاطر ، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١) .

* * *

(١) انظر « تحفة المحتاج » (٣ / ٣٥) .

(بابُ صلاةِ العيدين)

الأصلُ فيها : الإجماعُ وغيرُهُ ، وأوَّلُ عيدٍ صلاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عيدُ الفِطْرِ

(بابُ صلاةِ العيدين)

أي : الفطر والأضحى وما يتعلق بها ؛ كسنة إحياء ليلتيهما ، واتكبير المرسل ، من العود وهو : التكرار ؛ لتكررها كل عام ، أو لعود السرور بعودهما ، أو لكثرة عوائد الله - أي : نعمه - على عباده فيها خصوصاً بمغفرة الذنوب ، قال بعضهم : جعل الله تعالى للمؤمنين في الدنيا ثلاثة أيام عيداً : الجمعة ، والفطر ، والأضحى ، وكلها بعد إكمال العبادة وطاعتهم ، وليس العيد لمر لبس الجديد بل هو لمن طاعته تزيد ، ولا لمن تجمل باللبس والريوب ، بل لمن غفرت له الذنوب ، وأما عيدهم في الجنة . . فهو وقت اجتماعهم بربهم ورؤيتهم إياه ؛ فليس شيء عندهم إلّا من ذلك ، وما أحسن قول الشاعر :

وعندي عيدي كل يوم أرى به جمال محياها بعين قريرة^(١)

وأصلها : عود ، قلبت الواو ياء ؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة كما في ميزان وميقات ، والجمع : أعياد ، قال في « التحفة » : (وكان القياس في جمعه : أعواد ؛ لأنه ووي كما علم ، لكنهم فرقوا بذلك بينه وبين عود الخشب)^(٢) ، زاد غيره : لزوم الياء في المفرد ، لكن إنما يصلح حكمة لذلك لا تعليلاً له ، وإلا . . لانتقض بميزان ؛ فإن ياءه لازمة في المفرد مع جمعه بالواو ، قال تعالى ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ﴾ ، تأمل^(٣) .

قوله : (الأصل فيها) أي : صلاة العيدين ؛ أي : في مشروعاتها .

قوله : (الإجماع وغيره) أي : من الآية والأحاديث ؛ فقد أجمع الأئمة على أن صلاة العيدين مشروعة ، ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة : هي واجبة على الأعيان كالجمعة ، وقال مالك والشافعي : هي سنة ، وهي رواية عن أبي حنيفة ، وقال أحمد : هي فرض كفاية - رضي الله عنهم - وأما الآية . . فقوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَرَّ ﴾ ، ذكر أكثر المفسرين : أن لمراد : صلاة العيد ونحو الأضحية ، وأما الأحاديث . . فكثيرة .

قوله : (وأوّل عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر) أي : وكان في المكان المعروف

(١) البيت لابن الفارض في « ديوانه » (ص ٨٠) .

(٢) تحفة المحتاج (٣٩/٣) .

(٣) انظر « تحفة الحبيب » (١٩٤/٢) .

مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَلَمْ يَتْرُكْهَا . (هِيَ سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ عَلَى كُلِّ مَكَلَّفٍ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ ، فَلَا إِثْمَ وَلَا قِتَالَ تَرْكُهَا ، وَتُسْنٌ حَتَّى لِلْحَاجِّ بِمَنْى

الآن في المدينة بمصلى العد خارج سورها في منزل الحاج المصري . (ق ل) .

قوله : (من السنة الثانية من الهجرة) أي : ووجوب رمضان كان في شعبانها ، قاله في « التحفة »^(١) ، ولم يبين اليوم الذي فرض فيه من شعبان ، فليراجع .

وفرضت زكاة الفطر في رمضانها ، وأما صلاة عيد الأضحى . . فنقل النجم الغيطي أنها شرعت أيضاً في السنة الثانية من الهجرة .

قوله : (ولم يتركها) أي : صلاة العيدين إلا عيد الأضحى بمنى على ما يأتي ، فهو صلى الله عليه وسلم مواظب على صلاة العيدين مدة مقامه بالمدينة .

قوله : (هي سنة مؤنثة) أي : وإنما لم تجب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم للسائل عن الصلاة : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى على عباده » ، قال له : هل علي غيرها ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع »^(٢) .

قوله : (على كل مكلف وإن لم تلزمه الجمعة) أي : ولذا الجمعة أكد ، وحمل الأصحاب نقل المزمي عن الشافعي رضي الله عنهما : أن من وجب عليه الجمعة . . وجب عليه حضور العيدين على التأكيد ؛ كما في : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم »^(٣) أي : بتأكد الندب .

قوله : (فلا إثم ولا قتال بتركها) أي : صلاة العيدين ، وقيل : إنها فرض كفاية ؛ نظراً إلى أنها من شعار الإسلام ، ولأنه يتوالى فيها التكبير فأشبهت صلاة الجنائز ، فإن تركها أهل بلد . . أثموا أو قوتلوا على هذا ، قال في « التحفة » : (قيل : ويؤيده : أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركها ، ويرد بأن هذا معله في الفطر ، وأما النحر . . فصح أنه تركها بمنى ، وخبر فعله لها به غريب ضعيف)^(٤) .

قوله : (وتسن حتى للحاج بمنى) الذي يظهر : أن التقيد بـ (منى) جري على الغالب ، فيسن فعلها للحاج فرادى وإن كن بغير منى لحاجة أو غيرها ، قاله (سم) ، فلو نزلوا بمكة . . لم تسن لهم الجماعة ، فإن صلوا جماعة . . كان خلاف السنة ، وحكمته : التخفيف عليهم باشتغالهم

(١) تحفة المحتاج (٣/٣٩) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٦) ، مسلم (١١) عن سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري (٨٥٨) ، مسلم (٨٤٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) تحفة المحتاج (٣/٣٩-٤٠) .

لكن فرادى لا جماعة . (وَوَقْتُهَا بَعْدُ طُلُوعِ الشَّمْسِ) أي : يدخلُ بالطُّلُوعِ ،

بأعمال التحلل والتوجه إلى مكة عن إقامة الجماعة والخطبة . بجيرمي^(١) .

قوله : (لكن فرادى لا جماعة) هذا ما صرح به القاضي ، واقتضا: كلام المتولي حيث قال : لم تشرع لهم الجماعة ، وهو المعتمد ، قال السيد عمر البصري : (لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعهود من جمع الجميع في موضع ، أما لو فرض أن جمعا اجتمعوا بمحل وأرادوا فعلها . . فالقول بأن الأولى لهم حينئذ : فعلها فرادى فبعد كل البعد) ، قال الشرواني : (ويدفع البعد عدم مجيء الجماعة فيها عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف والخلف لا فعلاً ولا قولاً ، مع بُعد عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلاً) ، فتأمله^(٢) .

قوله : (ووقتها) أي : صلاة العيدين .

قوله : (بعد طلوع الشمس) أي : من اليوم الذي يعيد فيه الناس وإن كان ثاني شوال كما سيأتي ، ثم تعبير المصنف بهذا مساوٍ لتعبير « العباب » : (ويدخل وقتها بتمام طلوع الشمس)^(٣) ، وهو قول الماوردي^(٤) ، وقد تعجب منه ابن الرفعة^(٥) ، قال في « الإيعاب » : (وأعجب منه اعتماد المصنف له ، ولو مشى المصنف على أن وقتها إنما يدخل بارتفاعها كرمح . . لكان أولى مما مشى عليه ؛ لأن هذا الوجه عليه كثيرون من الأصحاب ، وانتصر له جمع متأخرون بأنه الذي عليه الجمهور والأوفق بالاتباع)^(٦) .

قوله : (أي : يدخل بالطلوع) هذا تأويل لكلام المصنف رحمه الله ؛ ليوافق المعتمد : أن وقتها يدخل بأول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع ، فالمراد بالبعدية في كلامه : بعد طلوع البعض لا الكل ، وبه يعلم : أن الأولى للشارح أن يقول : (يعني) بدل (أي) ، وعبارة باعشن في حل المتن : (ووقتها بعد طلوع أول شيء من الشمس وإن قل . . .) إلخ^(٧) .

قال في « التحفة » : (ولا نظر لوقت الكراهة ؛ لأن هذه صلاة لها سبب ؛ أي : وقت محدود الطرفين ؛ فهي صاحبة الوقت ، وما هي كذلك لا تحتاج لسبب آخر ؛ كصلاة العصر وقت الغروب

(١) تحفة الحبيب (١٩٤/٢) .

(٢) حاشية الشرواني (٤٠/٣) .

(٣) العباب (٣١٤/١) .

(٤) الحاوي (١١١/٣) .

(٥) كفاية النبيه (٤٣٣/٤) .

(٦) المواهب المدنية (٣١٧/٣) .

(٧) بشرى الكريم (ص ٤٢١) .

وَيَبْقَى (إِلَى الزَّوَالِ ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرَهَا إِلَى الْإِرْتِفَاعِ) أَي : اِرْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رَمَحٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَلِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ : إِنَّمَا يَدْخُلُ بِاِرْتِفَاعِهَا . (وَ يُسَنُّ) فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ لِشَرْفِهِ ، . .

وستتها إذا أخرجت عنها ، فاندفع قول ابن الرفعة : لا يتم القول بدخول وقتها بالطلوع إلا إذا قلنا : إن الصلاة وقت النهي لا تحرم وتصح ؛ وإلا . . استحال أن نقول بدخول وقتها وعدم صحتها (١) .

قوله : (ويبقى إلى الزوال) أي : فوقت صلاة العيد : ما بين ابتداء طلوع الشمس وزوالها ؛ وذلك لأن مبنى الصلوات التي تشرع لها الجماعة على عدم الاشتراك في الأوقات ، وهذه الصلاة منسوبة إلى اليوم ، واليوم يدخل بطلوع الفجر ، وليس فيه وقت خالٍ عن صلاة تشرع لها الجماعة إلا ما ذكرناه ، وأما كون آخرها الزوال . . فمتفق عليه ؛ لأنه يدخل في وقته صلاة أخرى وهي الظهر ، قال في « النهاية » : (لكن لو وقعت بعده . . حسبت - أي : اعتد بها وكانت قضاء - وسيأتي أنهم لو شهدوا يوم الثلاثين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب . . أنها تصلى من الغد أداء) (٢) .

قوله : (ويسن تأخيرها) أي : صلاة العيدين عن أول الوقت .

قوله : (إلى الارتفاع) أي : فهذه صلاة فعلها في أول وقتها مفضول ، بل مكروه كما سيأتي .

قوله : (أي : ارتفاع الشمس قَدَرِ رَمَحٍ) أي : معتدل ؛ وهو سبعة أذرع في رأي العين .

قوله : (للاتباع) أي : فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعلها بعد الارتفاع ، فهو دليل لسن

التأخير المذكور .

قوله : (وللخروج من خلاف من قال : إنما يدخل) أي : وقت صلاة العيدين .

قوله : (بارتفاعها) أي : الشمس لا قبله ، وهذا وجه اختياره السبكي وغيره ، ففعلها قبل

الارتفاع مكروه كراهة تنزيه لذلك ، لا أنه من أوقات الكراهة المنهي عنه ؛ لقول الرافعي في (باب

صلاة الاستسقاء) : (ومعلوم : أن أوقات الكراهة غير داخلية في وقت صلاة العيد) (٣) ، ويؤيد

الكراهة هنا كما قاله في « التحفة » : كراهة ترك غسل الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهى ؛ رعاية لخلاف

موجهه ، فليتأمل (٤) .

قوله : (ويسن فعلها) أي : صلاة العيد .

قوله : (في المسجد لشرفه) هذا هو المعتمد ، وقيل : فعلها بالصحراء أفضل ؛ للاتباع

(١) تحفة المحتاج (٤٠/٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٨٧/٢) .

(٣) الشرح الكبير (٣٨٧/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤١/٣) .

فَإِنْ صَلَّى فِي الصَّحْرَاءِ .. كُرِهَ ، وَيَقِفُ نَحْوَ الْحَيْضِ بِيَابِهِ (إِلَّا إِذَا ضَاقَ) عَنِ النَّاسِ .. فَالْثَّنَّةُ :
فِعْلُهَا فِي الصَّحْرَاءِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ فِعْلُهَا حِينَئِذٍ

ولأنه أرفق بالراكب وغيره .

قوله : (فَإِنْ صَلَّى فِي الصَّحْرَاءِ .. كره) هذا يخالف ما في « الأسنى » ، وعبارته مع المتن :
(وفعلها في سائر المساجد إن اتسعت أو حصل مطر ونحوه كثلج أولى : لشرفها ولسهولة الحضور إليها مع وسعها في الأول ، ومع العذر في الثاني ، فلو صلى في الصحراء .. كان تاركاً للأولى مع الكراهة في الثاني دون الأول) . انتهى^(١) ، ومثله في « النهاية » و« فتح الجواد »^(٢) ، فكان حقه أن يذكر هذا التفرع بعد قوله الآتي : (وكاتساعه ...) إلخ ، فليتأمل .

قوله : (وَيَقِفُ نَحْوَ الْحَيْضِ) أي : والنفساء ، والحَيْضُ بضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة جمع حائض .

قوله : (بِيَابِهِ) أي : المسجد ؛ لحرمة دخولهن له ، ولخبر أم عطية الآتي ، قال (ع ش) :
(وإن لم يسمعن الخطبة ؛ إظهاراً لشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه ، والمراد من هذه العبارة :
أنهن إذا حضرن .. يقفن بباب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهن) ، فليتأمل^(٣) .
قوله : (إِلَّا إِذَا ضَاقَ عَنِ النَّاسِ) استثناء من سن فعل صلاة العيد في المسجد .

قوله : (فَالْثَّنَّةُ فِعْلُهَا فِي الصَّحْرَاءِ) هل الأفضل حينئذ جعلهم صفوفاً أو صفاً واحداً ؟ استقرب
(ع ش) الأول ؛ لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته
وغير ذلك ، وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يهيئونه للصلاة ؛ وهو ما يسعهم عادة مصطفىين
من غير إفراط في السعة ولا ضيق^(٤) .

قوله : (لِلاتِّبَاعِ) فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة : أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى
المصلين لصلاة العيد^(٥) ، بل قال بعضهم : (ولم يصل العيد بمسجده إلا مرة واحدة بمطر ؛ وذلك
لضيق المسجد النبوي وقتئذ)^(٦) .

قوله : (وَيُكْرَهُ فِعْلُهَا حِينَئِذٍ) أي : حين إذ ضاق المسجد عن الناس .

(١) أسنى المطالب (٢٨٠/١) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٩٤/٢) ، فتح الجواد (٢١٦/١) .

(٣) حاشية الشيراملي (٣٩٤/٢) .

(٤) حاشية الشيراملي (٣٩٤/٢) .

(٥) أخرجه ابن خزيمة (١٤٣٠) عن سيدنا أبي سعيد المخدري رضي الله عنه .

(٦) انظر « زاد المعاد » (١٢١/١) .

في المسجد ، وكاتساعه - وصول نحو مطر مانع من الصّحراء

قوله : (في المسجد) أي : لما في ذلك من التشويش بالزحام ، ويستخلف الإمام ندباً عند خروجه إلى الصحراء من يصلي في المسجد بالضعفة ؛ كالشيوخ والمرضى وغيرهم ممن معهم من الأقوياء ؛ لأن علياً رضي الله عنه استخلف أبا مسعود الأنصاري رضي الله عنه في ذلك رواه الشافعي رضي الله عنه بإسناد صحيح ، ولما فيه من الحث والإعانة على صلاتهم جماعة .

وقضية اقتصارهم على الصلاة : أن الخليفة لا يخطب ، وبه صرح الجيلي ، ويوجه بأن فيه افتياتاً على الإمام ، ونظر فيه الأسنوي بأن الإمام هو الذي استخلفه ، وحينئذ : فلا افتيات عليه^(١) . وأجيب : بأن مراد الجيلي : إذا استخلفه ليصلي بهم سنة العيد فقط ، وسكت عن الخطبة . فليس له أن يخطب ؛ لأن الخطابة ولاية ، ولم يأذن الإمام فيها ، وقد نقل الأذري عن نص الشافعي رضي الله عنه في « الأم » : أنه إذا لم يأمره بالخطبة . لم يخطب ، فيكره له أن يخطب بغير أمره . قال الماوردي : وليس لمن ولي الصلوات الخمس حق في إمامة العيد والخسوف والاستسقاء ، إلا أن يقلد جميع الصلوات . . فيدخل فيه ، قال : وإذا قلد صلاة العيد في عام . . جاز أن يصلّيها في كل عام ، وإذا قلد صلاة الخسوف والاستسقاء في عام . . لم يكن له أن يصلّيها في كل عام ، والفرق : أن لصلاة العيد رقناً معيناً تتكرر فيه بخلافهما ، وأما إمامة التراويح والوتر . . فهي مستحقة لمن ولي الصلوات الخمس ؛ لكونها تابعة لصلاة العشاء فيقدم فيهما على غيره كالإمام الراتب في الصلوات الخمس .

قوله : (وكاتساعه) أي : المسجد .

قوله : (حصول نحو مطر مانع من الصحراء) أي : فيصلي الإمام في المسجد مع بعض القوم ، قال في « التحفة » : (استخلف من يصلي بالبقية في محل آخر)^(٢) ، قال في « الأنوار » : (ويستحب الاجتماع في موضع واحد ، ويكره تعدده بلا حاجة ، وللإمام المنع منه)^(٣) ، قال (سم) : (فلو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع . . فلا كراهة من حيث التعدد للحاجة ، لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرفها ، أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد ؟ فيه نظر ، ولعل الأوجه : الأول ، ولا أثر للتعدد مع الحاجة إليه)^(٤) ، قال

(١) المهمات (٤٢٨/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٨/٣) .

(٣) الأنوار (١٥٥/١) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٨/٣) .

وتُسَنُّ في مسجدِ مَكَّةَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ مطلقاً ؛ تبعاً لِلسَّلَفِ وَالْخَلَفِ . (وَ) يُسَنُّ (إِحْيَاءُ لَيْلَتَيْهِمَا)
 أَي : لَيْلَةُ عِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ الْأَضْحَى (بِالْعِبَادَةِ) مِنْ نَحْوِ صَلَاةٍ

الشرواني : (قد يصرح بهذا ما في « النهاية » حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع)^(١) .

قوله : (وتسَنُّ) أي : صلاة العيد .

قوله : (في مسجد مكة وببيت المقدس مطلقاً) يعني : قطعاً كما في « التحفة » حيث قال على قول « المنهاج » : (وفعلها بالمسجد أفضل ، وقيل : بالصحراء) : (ومحله - أي : الخلاف - : في غير المسجد الحرام ، أما هو . . فهي فيه أفضل ؛ لفضله ومشاهدة الكعبة . . .) إلخ^(٢) ، وفسر الكردي الإطلاق هنا بقوله : (سواء ضاقا عن الناس أم لا . . .) إلخ^(٣) ، وهو المتبادر من سياق الشارح هنا ، إلا أنه غير موافق لما مر ولما يأتي ، فليتأمل .

قوله : (تبعاً للسلف والخلف) أي : ولشرفهما مع اتساعهما ، ومن ثم صرح ابن سراحة بأن الثاني أكبر مساجد الإسلام ، وغيره بأنه لم يكمل فيه صف واحد قط في عيد ولا جمعة ، ويؤخذ مما تقرر من أن الاتساع جزء علة : أنه لا فرق بين هذين وبقية المساجد ، حتى لو فرض ضيقهما على الناس . . سن الخروج للصحراء ، فاستثناؤهما نظراً للغالب المستمر أنهما لا يضيقان بأهلها ، ومن ثم ألحق بهما ابن الأستاذ مسجد المدينة في ذلك ؛ نظراً لاتساعه ، نقله الكردي عن « الإيعاب »^(٤) ، قال في « النهاية » : (ومن لم يلحقه به . . فذاك قبل اتساعه الآن)^(٥) .

قوله : (ويسن إحياء ليلتيهما ؛ أي : ليلة عيد الفطر ، وعيد الأضحى) أي : ولو كانت ليلة جمعة ؛ فإن إحياءها من حيث كونها عيداً ، وكراهة تخصيصها بقيام إذا لم تصادف ليلة عيد .

قوله : (بالعبادة من نحو صلاة) أي : رواتب وغيرها من النوافل المطلقة ، لكن هذا بالنسبة لغير الحاج ، أما هو . . فلا يسن له في ليلة الأضحى إلا الرواتب ، بل قال جمع بعدم سن الرواتب له أيضاً^(٦) ، وانتصر لهم ابن الجمال ، ثم قال : والحاصل : أن منقول المذهب : أنه يسن إحياء هذه الليلة ؛ أي : للحاج بغير صلاة ؛ كالذكر والدعاء ، وإن جماعة اختاروا عدم إحيائها للحاج حتى بالذكر والفكر ؛ أي : منهم ابن الصلاح فإنه أنكر أصل إحيائها له ؛ للمشقة عليه بكثرة أعماله فيها

(١) حاشية الشرواني (٤٨/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٨/٣) .

(٣) الحواشي المدنية (٥٦/٢) .

(٤) المواهب المدنية (٣١٩/٣) .

(٥) نهاية المحتاج (٣٩٤/٢) .

(٦) انظر « المواهب المدنية » (٣١٩/٣) .

وقراءة وذكر ؛ لِمَا وردَ بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ : « مَنْ أَحْيَا لَيْلَةَ الْعِيدَيْنِ . . أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ »

وبعدها ، قال - أعني : ابن الجمال - : وهو الأوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ، وقد سألت سيدي وشيخي السيد عمر البصري حال القراءة عن ذلك فرأيت أنه مال إلى قول الجمع المذكور ، وهو المتجه مدركاً ودليلاً ، والله أعلم ، قال الكردي في « الكبرى » : (فيحمل قول الشارح : « من نحو صلاة » على الرواتب بالنسبة للحاج)^(١) .

قوله : (وقراءة وذكر) أي : ودعاء ؛ لأن الدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليلتي أول رجب ونصف شعبان مستجاب فيستحب كما صرح به في « أصل الروضة »^(٢) .
قوله : (لما ورد . .) إلخ ، لسن إحياء ليلتيهما .

قوله : (بأسانيد ضعيفة) أي : كما ذكره في « المجموع » قال : (ومع ذلك استحَبوا الإحياء ؛ لأن أخبار الفضائل يتسامح فيها ويعمل بضعيفها)^(٣) ، قال الأذري : (ويؤخذ من هذا : عدم تأكد الاستحباب ، وهو الصواب) انتهى .

قال في « فتح الجواد » : (وهو وإن كان ضعيفاً - لأن في رواية رفعه عن عنة مدلس وهو بقية - لكن تعددت طرقه فأورثته قوة ؛ فصلح دليلاً لتأكد ندب ذلك) انتهى^(٤) ، ولذا جزم ابن المقرئ به .
قوله : (من أحيا ليلة العيدين) أي : عيد الفطر وعيد الأضحى ، وفي حديث : « من أحيا الليالي الأربع . . وجبت له الجنة : ليلة التروية ، وليلة عرفة ، وليلة النحر ، وليلة الفطر » رواه ابن عساکر عن معاذ بإسناد ضعيف^(٥) ، قال الحفني : (وقد ورد في حديث آخر طلب إحياء أول ليلة من رجب^(٦) ، وليلة نصف شعبان)^(٧) .

قوله : (أحيا الله قلبه) الذي في « الأسنى » وغيره : « لم يمت قلبه » ، وهو الذي رأيته في « الجامع الصغير »^(٨) ، ولعل الرواية مختلفة ، فليراجع .
قوله : (يوم تموت القلوب) أي : قلوب الجهال وأهل الفسق والضلال ؛ فإن قلب المؤمن

(١) المواهب المدنية (٣/٢١٩) .

(٢) روضة الطالبين (٢/٧٥) .

(٣) المجموع (٥/٤٨) .

(٤) فتح الجواد (١/٢١٦) .

(٥) تاريخ دمشق (٤٣/٩٣) .

(٦) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣٥٣١) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٧) أخرجه ابن حبان (٥٦٦٥) عن سيدنا معاذ رضي الله عنه .

(٨) أسنى المطالب (١/٢٨١) ، الجامع الصغير (٨٣٦٩) .

وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِإِحْيَاءِ مُعْظَمِ اللَّيْلِ

الكامل لا يموت ، كذا في « العزيزي »^(١) ، وقال في « النهاية » : (والمراد بموت القلوب : شغفها بحب الدنيا ؛ أخذاً من خبر : « لا تدخلوا على هؤلاء السوتى » ، قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : « الأغنياء » .

وقيل : الكفرة ؛ أخذاً من قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ أي : ميتاً فهديناه .
وقيل : الفرع يوم القيامة ؛ أخذاً من خبر : « يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلاً » ، فقالت أم سلمة رضي الله عنها أو غيرها : واسواتاه! أنتظر الرجال إلى عورات النساء ، والنساء إلى عورات الرجال ؟! فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « إن لهم في ذلك اليوم شغلاً »^(٢) لا يعرف الرجل أنه رجل ، ولا المرأة أنها امرأة^(٣) .

قال (ع ش) : (وهذا الأخير هو المتبادر من قوله : « يوم تموت القلوب »)^(٤) ، وفي « الإيعاب » : (هو الأنسب) ، وقال الكوراني : (لعله يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، فيكون المحيا ممن شاء الله) .
قوله : (ويحصل ذلك) أي : إحياء ليلتي العيد .

قوله : (بإحياء معظم الليل) أي : أكثره وإن كان الأرجح عند النووي في حصول المبيت بمزدلفة الاكتفاء فيه بلحظة في النصف الثاني من الليل^(٥) ، وقيل : يحصل هنا بإحياء ساعة منه ؛ ويؤيده : ما نقله الشافعي عن شيخه إبراهيم : (أنه رأى مشيخة من خيار أهل المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العيدين يدعون ويذكرون الله حتى تذهب ساعة من الليل)^(٦) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : (يحصل إحياءهما بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة) ، ويؤيده : خبر مسلم : « من صلى العشاء في جماعة . . فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة . . فكأنما قام الليل كله »^(٧) ، وفي رواية أبي داود : « ومن صلى

(١) السراج المنير (٢٨٨/٣) ، والحديث أخرجه ابن ماجه (١٧٨٢) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٢٧) ، ومسلم (٢٨٥٩) .

(٣) نهاية المحتاج (٣٩٧/٢) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٣٩٧/٢) .

(٥) انظر « نهاية المحتاج » (٣٩٧/٢) .

(٦) الأم (٤٨٦/٢) .

(٧) صحيح مسلم (٦٥٦) عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(وَ) يُسْرُ (الْغُسْلُ) لِكُلِّ مِنَ الْعِيدَيْنِ ؛ لِلاتِّبَاعِ وَإِنْ كَانَ سَنَدُهُ ضَعِيفاً ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ (مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ) لِيَتَّسِعَ الْوَقْتُ لِأَهْلِ الْأَسْوَادِ الْآتِينَ إِلَيْهِ قَبْلَ الْفَجْرِ لِيُعَدَّ خَطَّتَهُمْ ،

الصباح والعشاء في جماعة «^(١)» ، وهي تبين المراد مما قبلها ؛ لاتحاد راويهما . « إيعاب » .
قوله : (ويسن الغسل لكل من العيدين) أي : الفطر والأضحى ، فإن لم يتيسر له الغسل . .
تيمم . (ع ش)^(٢) .

قوله : (للاتباع) أي : رواه ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى)^(٣) ، وفي رواية عن الفاكه بن سعد - وكان له صحبة - وزاد : (يوم عرفة)^(٤) ، وكان الفاكه رضي الله عنه يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام .
قوله : (وإن كان سناده ضعيفاً) أي : لأنه يعمل به في الفضائل ، كما مر عن « المجموع » ، وفي « الموطأ » عن نافع : أن عبد الله بن عمر (كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو إلى المصلى)^(٥) .

قوله : (ويدخل وقته) أي : غسل العيدين .
قوله : (من نصف الليل) هذا هو المعتمد ، قال في « المغني » : (وقيل : يجوز في جميع الليل ، وفي قول : يدخل وقته بالفجر ، وفرق الأول بتأخير الصلاة هناك وتقديمها هنا)^(٦) .
قوله : (ليتسع الوقت لأهل السواد) أي : القرى والبوادي .
قوله : (الآتين إليه) أي : إلى العيد في البلد .
قوله : (قبل الفجر) أي : فهم ييكررون لها من قراهم ، فلو لم يجز الغسل قبل الفجر . . لشق عليهم .

قوله : (ليعد خطتهم) بكسر الخاء ؛ أي : محلتهم ، قال الشوبري : (هل الأولى لهم إقامتها بمحلتهم أو حضورهم ؟ يظهر : الأول) .
قال الكردي في « الكبرى » : (والذي يظهر : الثاني ؛ كما يشير إليه تعليلهم بأنهم يقصدونها في البلد وقد أسقطوا عنهم الجمعة يوم العيد ؛ فلو كان إقامتها بمحلهم أولى . . لم يناسب إسقاط

(١) سنن أبي داود (٥٥٥) سنن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٩٢ / ٢) .

(٣) سنن ابن ماجه (١٣١٥) .

(٤) سنن ابن ماجه (١٣١٦) .

(٥) موطأ الإمام مالك (ص ١٧٧) .

(٦) مغني المحتاج (٤٦٥ / ١) .

وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ . (وَ) يُسَنُّ (التَّطَيُّبُ وَالتَّزَيُّنُ) بِمَا مَرَّ فِي (الْجُمُعَةِ) ، وَمِنْهُ : لُبْسُ أَحْسَنِ مَا عِنْدَهُ ،

الجمعة بفعلهم العيد في البلد ، فليحرق (١) .

قوله : (والأفضل : فعله) أي : الغسل .

قوله : (بعد الفجر) أي : لأنه أبلغ في المقصود من انتفاء الروائح الكريهة ، ويمتد طلبه إلى الغروب ؛ فلا يخرج بخروج وقت الصلاة ، ومثل الغسل في ذلك غيره من التزين والتطيب وغيرهما ؛ لأنه لليوم لا لخصوص الصلاة .

قوله : (ويسن التطيب) أي : استعمال الطيب في بدنه ولباسه ، فهو بالتاء المفتوحة في أوله ؛ ليستغني عن الإضمار ، ويوافق ما بعده وما قبله من المصادر ، قال الحلبي : (وأولاه : المسك المخلوط بماء الورد ، إلا إن أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد . فإنه يترك الزينة والتطيب كما بحثه الأسنوي ، وحينئذ : يكون مثل الاستسقاء الكسوف ؛ لأنه لا يسن فيه ذلك ، بل أن تكون ثيابه بذلة ولا يتنظف بنحو إزالة ظفر كما سيأتي) ، نقله الجمل ، فليتأمل (٢) .

قوله : (والتزين بما مر في الجمعة) هل التزين كالذي قبله من التطيب هنا أفضل منه في الجمعة ، أو هو فيها أفضل ، أو يستويان ؟ فيه نظر ، استقرب بعضهم تنضيل ما هنا على الجمعة قال : (بدليل : أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظراً ، ولم يختص التزين فيه بمريد الحضور ، بل طلب حتى من النساء في بيوتهن) (٣) .

قوله : (ومنه) أي : مما مر في الجمعة .

قوله : (لبس أحسن ما عنده) أي : من الثياب وإزالة الريح الكريهة ، وكذا الشعر والظفر ، إلا لمريد التضحية ، فالسنة تأخير إزالتهما إلى ما بعد ذبحها ، وإلا الحاج فيحرم إزالتهما قبل التحلل ، قال (ع ش) : (فلو لم يكن ببدنه شعر . فهل يسن له إمرار الموصى على بدنه تشبيهاً بالخالقين ، أم لا ؟ فيه نظر ، والظاهر بل المتعين : عدمه ؛ لأن إزالة الشعر ليس مطلوباً لذاته ، بل للتنظيف ، وبهذا يفرق بين ما ذكر وبين المحرم إذا دخل وقت تحلله وليس برأسه شعر . حيث يسن إمرار الموصى على رأسه ؛ فإن إزالة الشعر ثم مطلوبة لذاتها) (٤) .

(١) المواهب المدنية (٣/ ٣٢١) .

(٢) فتوحات الوهاب (٢/ ٩٨) .

(٣) حاشية الشيراملي (٢/ ٣٩٣) .

(٤) حاشية الشيراملي (٢/ ٣٩٣ ، ٣٩٤) .

والأولى ألبياض إلا أن يكون غيره أحسن.. فهو أفضل ، وفارق ندب ألبياض في الجمعة مطلقاً بأن
القصد هنا

قوله : (والأولى : البياض) يعني : أولى ألوان الثياب البياض ؛ لما مر من حديث : « البسوا
من ثيابكم البياض ؛ فإنها خير ثيابكم... » إلخ رواه الترمذي وغيره وصححوه^(١) ، ثم ما صيغ
غزله ؛ كالبرد ، روى البيهقي عن جابر رضي الله عنه : (أنه صلى الله عليه وسلم كان له برد يلبسه
في العيدين والجمعة)^(٢) ، قال في « النهاية » : (وذو الثوب الواحد يغسله ندباً لكل جمعة
وعيد)^(٣) .

قوله : (إلا أن يكون غيره) أي : غير الأبيض ، استثناء من أولوية البياض .

قوله : (أحسن) أي : من الأبيض ، وعبارة « التحفة » : (إلا في غير أبيض أرفع منه قيمة ..
فإنه الأفضل هنا)^(٤) .

قوله : (فهو أفضل) أي : هنا لا في الجمعة ، قال (ع ش) : (وينبغي أيضاً أن يكون غير
الأبيض أفضل إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة ؛ وقد يؤيده قولهم : إذا خرجوا للاستسقاء يوم
العيد .. خرجوا بثياب البذلة ، فنصوا على استثناء هذه الصورة فبقي ما عداها على عمومها ؛ لأن
الاستثناء معيار العموم وهذا استثناء معني) انتهى^(٥) .

وعبارة (سم) على « البهجة » : (لو وافق العيد يوم جمعة .. فلا يبعد أن يكون الأفضل : لبس
أحسن الثياب ، إلا عند حضور الجمعة فالأبيض) ، فليتأمل^(٦) ، لكن مر له في (الجمعة)
ما نصه : (وقد يرجح مراعاة العيد مطلقاً ؛ إذ الزينة فيه أكد منها في الجمعة ، ولهذا : سن الغسل
وغيره فيه لكل أحد وإن لم يحضر) فليتأمل^(٧) .

قوله : (وفارق) أي : أولوية الأحسن هنا وإن لم يكن أبيض .

قوله : (ندب البياض في الجمعة مطلقاً) أي : سواء كان البياض أحسن من غيره أم لا .

قوله : (بأن القصد هنا) أي : المقصود من الزينة في العيد .

(١) سنن الترمذي (٩٩٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) سنن البيهقي الكبير (٢٤٧/٣) .

(٣) نهاية المحتاج (٣٩٤/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٧/٣) .

(٥) حاشية الشبر الملسي (٣٩٣/٢) .

(٦) حاشية ابن قاسم على الدرر (١٣٥/٣) .

(٧) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧٤/٢) .

إظهارُ النِّعمِ ، وثُمَّ إظهارُ التَّواضُعِ . ويُندَبُ ذلكَ لكلِّ أحدٍ حتَّى (لِلْقَاعِدِ) في بيته (وَالْخَارِجِ) إلى صلاةِ العيدِ (وَالْكِبَارِ وَالصَّغَارِ ، لِلْمُصَلِّي) منهم (وَغَيْرِهِ) بخلافِ نظيره في الْجُمُعَةِ لا يفعله إلا مُريدُ حضورِها ؛ لما مرَّ ثَمَّ . (وَ) يُسْنُ (خُرُوجُ الْعَجُوزِ)

قوله : (إظهار النعم) أي : فالأعلى قيمة أعظم .

قوله : (وثم إظهار التواضع) أي : والمقصود في الجمعة : إظهار التواضع ، والبيض ملابس المتواضعين ، وعبرة باعشن : (وفارق الجمعة بأن المراد هنا : إظهار النعم ، وهو بالأعلى أولى ، وفي الجمعة : إظهار الكمال ، وهو في البياض أعلى) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ويندب ذلك) دخول على المتن ، والمشار إليه ما ذكر من الغسل والتطيب والتزين .

قوله : (لكل أحد حتى للقاعد في بيته) أي : لمن لا يريد الخروج لصلاة العيد .

قوله : (والخارج إلى صلاة العيد) ينبغي أن يكون ذلك لهذا الخارج أكثر من القاعد ،

فليراجع .

قوله : (والكبار والصغار) أي : والأرقاء والأحرار ، ومعلوم : أن كل أحد إنما يتزين بما هو

لائق به ، فلا يتجاوز إلى غيره فضلاً عن الإسراف في ذلك ، فليتنبه .

قوله : (للمصلي منهم وغيره) قال (سم) : (هل يستحب - أي : الغسل - للحائض

والنفساء ؛ لما فيه من معنى النظافة والزينة ، وكما في غسل الإحرام ؟ فيه نظر)^(٢) ، قال (ع

ش) : (هو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم) انتهى^(٣) .

قوله : (بخلاف نظيره في الجمعة لا يفعله) أي : ما ذكر من الغسل والتزين والتطيب .

قوله : (إلا مريد حضورها) أي : الجمعة وإن لم تلزمه ، هذا هو المعتمد .

قوله : (لما مر ثم) أي : في (باب الجمعة) من الفرق بينهما ؛ بأن غسل الجمعة للتنظيف

ودفع الأذى عن الناس ؛ فاختص بمن أراد الحضور ، وغسل العيد للزينة لإظهار السرور لأجل يوم

العيد .

قوله : (ويسن خروج العجوز) بفتح العين ؛ أي : المرأة المسنة ، قال في « القاموس » :

(ولا تقل : عجوزة ، أو هي لغية رديئة ، والجمع : عجائز وعُجُز) أي : بضميتين ، وذكر لها سبعة

(١) بشرى الكريم (ص ٤٢٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٧/٣) .

(٣) حاشية الشبراملي (٣٩٣/٣) .

لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجَمَاعَاتِ (بِذَلَّةٍ) أَي : فِي ثِيَابٍ مِهْنَتِهَا وَشُغْلِهَا (بِلَا طَيْبٍ) وَيَتَنَظَّفْنَ بِالْمَاءِ ، وَيُكْرَهُ بِالطَّيْبِ وَالزَّيْنَةِ ،

وسبعين معنى^(١) ، وزاد شارحه عليه بضعا وعشرين ، فانظره إن شئت^(٢) .

قوله : (لصلاة العيد والجماعات) أي : سواء جماعة المفروضة أو النوافل كالتراويح ؛ وذلك لخبر « الصحيحين » عن أم عطية رضي الله عنها قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج العواتق وذوات الخدور والحَيض في العيد ، فأما الحيض .. فكن يعتزلن المصلين ويشهدن الخير ودعوة المسلمين)^(٣) ، وفي « الأسنى » : (والعواتق : جمع عاتق ؛ وهي البنت التي بلغت ، والخدور : جمع خدر ؛ وهو السترة) انتهى^(٤) ، وهذا محمول على غير ذات الهيئة كما سيأتي عن « التحفة » .

قوله : (بِذَلَّةٍ) أي : لأنها اللاتفة في هذا المحل .

قوله : (أي : في ثياب مهنتها وشغلها) أي : فالباء بمعنى (في) ، والمراد : أنها تلبس ثياب البذلة ؛ وهي ما يلبس حال الخدمة ، قال في « المصباح » : (وبذل الثوب وابتذله : لبسه في أوقات الخدمة والامتهان ، والبذلة مثال سدرة : ما يمتهن من الثياب في الخدمة ، والفتح لغة ، قال ابن القوطية : بذلت الثوب بذلة : لم أصنه ، وابتذلت الشيء : امتهنته ، والمبذلة بكسر الميم مثله ، والتبذل : خلاف التصاون) انتهى^(٥) .

قال : (مهن مهناً من باب قتل ونفع : خدم غيره ، والمهنة أخص من المهن ، مثل : الضربة والضرب ، وقيل : المهنة بالكسر لغة ، وهو في مهنة أهله ؛ أي : في خدمتهم ، وخرج في ثياب مهنته ؛ أي : في ثياب خدمته التي يلبسها في أشغاله وتصرفاته) انتهى ملخصاً^(٦) .

قوله : (بلا طيب ، ويتنظفون بالماء) الأولى : وتنظف .

قوله : (ويكره بالطيب والزينة) أي : لخبر مسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد .. فلا تمس طيباً »^(٧) ، وخبر أبي داود بإسناد صحيح : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، ولكن ليخرجن وهن

(١) القاموس المحيط (٢/ ٢٥٩) ، مادة : (عجز) .

(٢) تاج العروس (١٥ / ٢٠٣ - ٢٠٥) ، مادة : (عجز) .

(٣) صحيح البخاري (١٦٥٢) ، صحيح مسلم (٨٩٠) .

(٤) أسنى المطالب (١ / ٢٨٢) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (بذل) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (مهن) .

(٧) صحيح مسلم (٤٤٣) عن سيدتنا زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما .

كما يُكرهُ الحضورُ لذواتِ الهيئاتِ ولو عجائزَ ، وللشاباتِ وإن كنَّ مُبتدلاتٍ ، بل يُصلَّينَ في بيوتهنَّ ، ولا بأسَ بجماعتهنَّ ولا بأنَّ تعظهنَّ واحدةً

تفلات»^(١) بفتح المثناة وكسر الفاء ؛ أي : تاركات للطيب والزينة ولخوف المفسدة ، فإن لم تحترز من الطيب أو الزينة . . كره لها الحضور ؛ كما تقرر .

قوله : (كما يكره الحضور لذوات الهيئات) أي : الجمال .

قوله : (ولو عجائز) جمع عجوز كما مر ، قال في « التحفة » : (وما اقتضاه ظواهر الأخبار الصحيحة - أي : كخبر أم عطية السابق آنفاً - من خروج المرأة مطلقاً . . مخصوص ، خلافاً لكثيرين أخذوا بإطلاقه بذلك الزمن الصالح ؛ كما أشارت لذلك عائشة رضي الله عنها بقولها : « لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده . . لمنعهن المساجد ، كما منعت نساء بني إسرائيل »)^(٢) .

قوله : (وللشابات) أي : وكما يكره للشابات ، فهو عطف على (لذوات الهيئات) : جمع شابة ، ويجمع أيضاً على شواب كدابة ودواب وشباب .

قوله : (وإن كن مبتدلات) أي : لابسات ثياب البذلة ، ويكره للزوج والسيد والولي تمكينهن من الحضور ؛ لما مر عن عائشة ولخوف الفتنة ، وأما النهي في خبر مسلم : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » . . فللتنزيه ؛ لأن الحق الواجب لا يترك للفضيلة ، أو محمول على من لا تشتهى ؛ فإنه كما يندب لها الحضور . . يندب لنحو الزوج أن يأذن لها إذا استأذنته وأمن المفسدة ؛ لخبر مسلم : « إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد . . فأذنوا لهن »^(٣) ، وفي « الصحيحين » : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد . . فلا يمنعه » ، أفاده في « الأسنى » في الجماعة^(٤) .

قوله : (بل يصلين في بيوتهن) أي : فهي أفضل لهن من الحضور ؛ لما مر من حديث : « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيوتهن خير لهن » رواه أبو داود^(٥) ، ولأنها أستر لهن .

قوله : (ولا بأس بجماعتهن) أي : ولا خطبة لهن إلا أن يخطب ذكر .

قوله : (ولا بأن تعظهن واحدة) أي : ولا بأس ؛ بأن قامت واحدة منهن ووعظتهن كما في الكسوف .

(١) سنن أبي داود (٥٦٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٤٠/٣) ، والحديث أخرجه البخاري (٨٦٩) ، ومسلم (٤٤٥) .

(٣) صحيح مسلم (٨٦٥) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أسنى المطالب (٢١٠/١) ، والحديث في « صحيح البخاري » (٥٢٣٨) ، و« صحيح مسلم » (٤٤٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) سنن أبي داود (٥٦٧) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ لَا يَخْرُجُ مِنْهُنَّ التَّزَيْنُ إِظْهَاراً لِلشَّرُورِ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ لِلْحَلِيلَةِ بِإِذْنِ حَلِيلِهَا .
(وَ) يُسْنُ لِقَاصِدِ صَلَاةِ أَعْيَدِ (الْبُكُورُ) إِلَى الْمَصَلَّى ؛ لِيُحْصَلَ فَضِيلَةُ الْقُرْبِ إِلَى الْإِمَامِ وَأَنْتَظَارِ
الْصَّلَاةِ (لِغَيْرِ الْإِمَامِ)

قوله : (ويندب لمن لا يخرج منهن) أي : النساء ، سواء كن عجائز أو ذوات الهيئات والشابات .

قوله : (التزين) أي : بالملايس الفاخرة ، وأنواع الطيب .

قوله : (إظهاراً للسرور) أي : مع عدم خوف المفسدة ، وهذا تعليل لندب التزين لهن في ذلك .

قوله : (وإنما يجوز الخروج) أي : لصلاة العيدين والجماعات ، وهذا تقيد للمتن .

قوله : (للحليلة بإذن حليها) أي : الزوج والسيد ، وعبرة « التحفة » هنا : (ويأتي في خروج الحرة والأمة لها جميع ما مر أوائل « الجماعة » في خروجها لها) انتهى^(١) ، وعبارتها هناك : (كره لها حضور جماعة المسجد إن كانت تشتهى ولو في ثياب رثة ، أو لا تشتهى وبها شيء من الزينة أو الطيب ، وللإمام أو نائبه منعهن حينئذ ، ويحرم عليهن بغير إذن ولي أو حليل أو سيد أو هما في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها ، وللإذن لها في الخروج حكمه ، ومثلها في كل ذلك الخشئي) انتهى ، تأمل^(٢) .

قوله : (ويسن لقاصد صلاة العيد) أي : جماعة .

قوله : (البكور إلى المصلى) أي : ومن الفجر كما في « التحفة »^(٣) ، قال في « الإيعاب » : (ولو تعارض التكبير وتفريق صدقة الفطر . كان تفريقها أولى كما بحثه الزركشي ؛ أخذاً من كلام الرافعي) .

قوله : (ليحصل فضيلة القرب إلى الإمام) تعليل لسن البكور ، قال العلامة البرماوي : (فمن فعل ذلك .. كتب له ثواب أكثر مما بعده ، وليس ذلك عبارة عن قدر بعينه يحكم له به كما في ساعات الجمعة) .

قوله : (وانتظار الصلاة) أي : وليحصل فضيلة انتظار الصلاة .

قوله : (لغير الإمام) أي : وخرجوا إلى الصحراء ، كما أشعر به تعبيره بـ (المصلى) ، فإن

(١) تحفة المحتاج (٤٠/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٥٢/٢ ، ٢٥٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٩/٣) .

أَمَّا الْإِمَامُ .. فَيُسْنَى لَهُ تَأْخِيرُ الْحَضُورِ إِلَى إِرَادَةِ التَّحَرُّمِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ..

صلوا في المسجد .. مكثوا فيه إذا صلوا الفجر ، كما بحثه البدر بن قاضي شهبه ، واستظهره الغزي ، قال (ع ش) : (فلو خرجوا من المسجد ثم عادوا إليه : فإن كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ، ثم خرجوا لعارض .. لم تفت سنة التبكير ، وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث .. لم تحصل تلك السُنَّة)^(١) .

وقال الرشدي : (تقدم : أن المستحب في الغسل أن يكون بعد الفجر ؛ فقد تعارض استحباب كونه بعد الفجر ، واستحباب المكث في المسجد إلى صلاة العيد ، فأيهما يراعى ؟ وكلامنا في الابتداء ، وإلا : فإذا اتفق أنه حضر بلا غسل .. فليذهب له بعد الفجر ثم يحضر للعيد ؛ كما صرح به في « التحفة » - أي : حيث قال - : ومحلّه - أي : سن المكث - إن لم يحتج لزيادة تزين ونحوه ، وإلا .. ذهب وأتى فوراً ، وقد يقال : لا تعارض ؛ لاندفاعه بأن يغتسل عقب الفجر بمحلّه مثلاً ، ثم يحضر لصلاة الصبح ويستمر إلى صلاة العيد ، لكن قد يلزم عليه فوات سنة المبادرة لصلاة الصبح ، أو سنة إيقاعها في أول الوقت ، أو سنة الجماعة إذا كان إمامها يبادر بها في أول الوقت ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (أما الإمام .. فيسن له تأخير الحضور) أي : ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التبكير أو يزيد عليها ؛ حيث كان تأخره امثالاً لأمر الشارع . (ع ش)^(٣) .

قوله : (إلى إرادة التحرم) أي : بصلاة العيد ، ويكره له بعد حضوره التنفل قبلها وبعدها ؛ لاشتغاله بغير الأهم ، ولمخالفته فعل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه صلى عقب حضوره وخطب عقب صلاته كما علم من الأخبار ، لا للمأموم فلا يكره له ذلك قبلها مطلقاً ولا بعدها إن لم يسمع الخطبة ؛ لأنه لم يشتغل بغير الأهم ، بخلاف من يسمعها ؛ لأنه بذلك معرض عن الخطيب بالكلية . « أسنى »^(٤) .

قوله : (للاتباع) أي : رواه الشيخان ، ولأن انتظارهم إياه أليق ، فكما يحضر .. لا يتبدى بغير الصلاة ؛ فعن أبي سعيد الخدري : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الأضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة ...) الحديث^(٥) .

(١) حاشية الشبراملسي (٣٩٥/٢ ، ٣٩٦) .

(٢) حاشية الرشدي (٣٩٥/٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٩٦/٢) .

(٤) أسنى المطالب (٢٨٢/١) .

(٥) صحيح البخاري (٩٥٦) ، صحيح مسلم (٨٨٩) .

(وَ يُسْنُ) (الْمَشْيُ) إِلَى الْمَصَلَّى إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ (ذَهَاباً) أَي : فِي الذَّهَابِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِي الْجُمُعَةِ : « وَائْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ » . أَمَّا الْعَاجِزُ لِبُعْدٍ أَوْ ضَعْفٍ . . فَيَرْكَبُ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَلَا يُسْنُ لَهُ الْمَشْيُ رَاجِعاً ، بَلْ هُوَ مَخِيرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرُّكُوبِ

قوله : (ويسن المشي إلى المصلّى) أي : سواء كان مسجداً أم صحراء ، ويكون مشيه بسكينة .

قوله : (إن قدر عليه) أي : على المشي ، وسيأتي مقابل هذا القيد .

قوله : (ذهاباً ؛ أي : في الذهاب) أشار به إلى أنه منصوب بنزع الخافض ، قال في « المصباح » : (ذهب في الأرض ذهاباً - أي : بفتح الذال - وذهوباً ومذهباً : مضى ، وذهب مذهب فلان : قصد قصده بطريقته)^(١) .

قوله : (للخبر الصحيح في الجمعة) أي : وغيرها من الصلوات المكتوبة ، ويقاس بها العيد وغيره ، واستدل في « الأسنى » بقول علي رضي الله عنه : (من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً) رواه الترمذي وحسنه^(٢) .

قوله : (« وائتوها وأنتم تمشون ») أي : بأرجلكم ، والحديث بتمامه : « إذا أقيمت الصلاة . . فلا تأتوها تسعون ، وائتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة ، فما أدركتم . . فصلوا ، وما فاتكم . . فأتوا »^(٣) ، وتقدم الكلام على هذا الحديث .

قوله : (أما العاجز) أي : عن المشي ، هذا مقابل قوله : (إن قدر عليه) .

قوله : (لبعء أو ضعف) أي : أو نحوهما ، وضابط العجز : أن تحصل له مشقة تذهب خشوعه ، نبه عليه في « الإيعاب » .

قوله : (فيركب) يعني : فلا بأس بالركوب ذهاباً ورجوعاً ؛ لعذره .

قوله : (وأما غيره) أي : غير العاجز ؛ وهو القادر على المشي .

قوله : (فلا يسن له المشي راجعاً) أي : بخلاف ذهابه كما تقرر .

قوله : (بل هو مخير بينه) أي : المشي .

قوله : (وبين الركوب) أي : لانقضاء العبادة ؛ فلا بأس بركوبه ، وذكر ابن الأستاذ : أن الأولى لأهل ثغر بقرب عدوهم : ركوبهم ذهاباً وإياباً وإظهار السلاح ، قال (ع ش) : (لم يذكر



(١) المصباح المنير ، مادة : (ذهب) .

(٢) أسنى المطالب (٢٨٢ / ١) ، والحديث في « سنن الترمذي » (٥٣٠) .

(٣) أخرجه البخاري (٩٠٨) . ومسلم (٦٠٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

نَعَمْ ؛ إِنَّ تَضَرَّرَ النَّاسُ بِرُكُوبِهِ لِغَيْرِ الزَّحْمَةِ . . كُرِهَ إِنْ خَفَّ الضَّرَرُ ، وَإِلَّا . . حَرُمَ . (وَ) يُسْنُ لِمَصْلِيِّ الْعِيدِ (الرُّجُوعُ) مِنْ الْمَصْلِيِّ (بِطَرِيقِ) أَي : فِي طَرِيقِ (آخَرَ) غَيْرِ الَّذِي ذَهَبَ فِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ (أَقْصَرَ) مِنْ طَرِيقِ الذَّهَابِ (كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ)

مثل ذلك في الجمعة ، ولو قيل به . . لم يبعد ، ولعل حكمة ذكرهم له في العيد دون الجمعة : كونه يوماً طلب فيه إظهار الزينة لذاته لا للصلاة (انتهى^(١)) ، ومثل أهل الثغر المختلطون بعدوهم في بلد مثلاً ، بل أولى ، أفاده الشرواني^(٢) .

قوله : (نعم ؛ إن تضرر الناس بركوبه) استدراك على التخيير بين الركوب وعدمه في الرجوع .
قوله : (لغير الزحمة) لجماح دابته .

قوله : (كره إن خف الضرر) أي : عرفاً فيما يظهر .

قوله : (وإلا . . حرم) أي : وإن لم يخف الضرر ؛ بأن اشتد تضرر الناس بركوبه . . حرم ؛ لإيذائه .

قوله : (ويسن لمصلي العيد) أي : سواء الإمام والمأموم ، بل والمنفرد .

قوله : (الرجوع من المصلي) بفتح اللام المشددة ؛ أي : محل الصلاة ، سواء المسجد وغيره ، واستحب في « الأم » أن يقف الإمام في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو ، وروى حديثاً فيه^(٣) ، وروى الطبراني وغيره عن علي رضي الله عنه قال : (الخروج في العيدين إلى الجبابة من السنة)^(٤) .

قوله : (بطريق ؛ أي : في طريق آخر غير الذي ذهب فيه) أي : إن كان هناك طريقان فأكثر .

قوله : (وأن يكون) أي : طريق الرجوع .

قوله : (أقصر من طريق الذهاب) أي فيخص الذهاب بالطويلة من الطريقين ؛ لأن أجر الذهاب أعظم من أجر الرجوع ؛ لأن الأول لمحض العبادة ، بخلاف الثاني ، وأما قول الإمام : (إن الرجوع ليس بقربة)^(٥) . . فقال السبكي : إنه غلط ، بل يثاب في رجوعه ، فافهم .

قوله : (كما في سائر العبادات) أي : كالحج وعبادة المريض فإنه يسن ذلك فيها ؛ كما ذكره

(١) حاشية الشيراملسي (٣٩٦/٢) .

(٢) حاشية الشرواني (٥٠/٣) .

(٣) الأم (٤٩٦/٢) .

(٤) المعجم الأوسط (٤٠٥٢) .

(٥) نهاية المطلب (٦٢٢/٢) .

لَمَّا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْعِيدِ) إِمَّا لِشَهَادَةِ الطَّرِيقَيْنِ لَهُ ، أَوْ لِتَبَرُّكِ أَهْلِهِمَا بِهِ ، أَوْ لِاسْتِفْتَائِهِ فِيهِمَا ، أَوْ لِتَصَدُّقِهِ عَلَى فَقَرَائِهِمَا ،

النووي في « رياض الصالحين »^(١) .

قال (ع ش) : (ظاهره : وإن ضاق الوقت ، لكن قال ابن العماد : ويستحب الذهاب في أطول الطريقين ، إلا للصلاة على الجنابة ؛ فإنها إذا كانت في المسجد أو غيره .. نذبت المبادرة إليها والمشي إليها من الطريق الأقصر ، وكذا إذا خشي فوات الجماعة . انتهى ، ويؤخذ منه بالأول) : ندب الذهاب في أقصر الطريقين والإسراع إذا ضاق الوقت ، بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض (انتهى)^(٢) ، وهو جلي لا غبار فيه .

قوله : (لما صح : أنه صلى الله عليه وسلم) دليل لسن الذهاب في طريق والرجوع في أخرى .
قوله : (كان يفعل ذلك في العيد) رواه أبو داود وغيره^(٣) ، وفي « البخاري » عن جابر رضي الله عنه : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم العيد . . . خالف الطريق)^(٤) .

قوله : (إِمَّا لِشَهَادَةِ الطَّرِيقَيْنِ لَهُ ...) إلخ ، هذا بيان لسبب المخالفة بين الطريقين ، وقد ذكروا له وجوهاً كثيرة ، ذكر الشارح هنا ستة ، ولم يذكر الأرجح منها ، ورجح في « الأسنى »^(٥) كغيره : أنه تكثير للأجر^(٥) ، قال الرشدي : (وإنما خص الذهاب بذلك - أي : الأطول - لأنه حيثئذ قاصد محض العبادة)^(٦) .

قوله : (أَوْ لِتَبَرُّكِ أَهْلِهِمَا بِهِ) أي : بمروره ، بهما والمراد به (أهلها) : ساكنهما من الجن والإنس ، وقيل : ليسوي بينهما في مزية الفضل .

قوله : (أَوْ لِاسْتِفْتَائِهِ فِيهِمَا) أي : في الطريقين ، وعبارة « حواشي الروض » : (وقيل : ليعمهم في السرور به ، أو التبرك بمروره وبرؤيته ، والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعليم أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك)^(٧) .

قوله : (أَوْ لِتَصَدُّقِهِ عَلَى فَقَرَائِهِمَا) أي : أو ليصل رحمه فيهما ، أو ليساوي بين الأوس

(١) رياض الصالحين (ص ٢٨٥) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٩٥/٢) .

(٣) سنن أبي داود (١١٥٦) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٤) صحيح البخاري (٩٨٦) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) أسنى المطالب (٢٨٣/١) .

(٦) حاشية الرشدي (٣٩٥/٢) .

(٧) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٨٣/١) .

أو لإرادة غيظ المنافقين ، أو للتفاؤل بتغير الحال إلى المغفرة والرضا . (و) يُسنُّ للإمام (الإسراعُ في) الخروج إلى صلاة عيد (النحر ، والتأخير) قليلاً (في) الخروج إلى صلاة عيد (الفطر) .

والخروج في المرور ؛ لأنهم يتفاحرون بمروره صلى الله عليه وسلم بهم ، وقيل : لأن طريقه إلى المصلى كانت على جهة اليمين ، فلورجع منها . لرجع على جهة الشمال ؛ فرجع من غيرها . قوله : (أو لإرادة غيظ المنافقين) أي : واليهود ، أو للحذر منهم ، أو لإظهار شعار الإسلام فيهما ، أو لإظهار ذكر الله تعالى ، أو ليرهب المنافقين واليهود بكثرة من معه ، ورجحه ابن بطال . قوله : (أو للتفاؤل بتغير الحال) تفاعل من الفأل ، قال في « المصباح » : (بسكون الهمزة ، ويجوز التخفيف ، هو : أن تسمع كلاماً حسناً فتتيمن به ، وإن كان قبيحاً . فهو الطيرة ، وتفاءل بكذا تفاؤلاً) انتهى^(١) .

قوله : (إلى المغفرة والرضا) أي : وقيل : لثلاث تكثر الزحمة ، قال السيد البصري : (ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني ؛ إذ لا مانع من اجتماعها ، لا يقال : لا يتأتى الجمع بين إغاظة المنافقين والحذر منهم ؛ لأننا نقول : الحذر ممن مر بهم أولاً ؛ لاحتمال أن يتهيؤوا له في الإياب ، والإغاظة لمن يمر بهم ثانياً)^(٢) ، قال في « الأسنى » : (ثم من شاركه صلى الله عليه وسلم في المعنى . . ندب له ذلك ، وكذا من لم يشاركه في الأظهر ؛ تأسيساً به صلى الله عليه وسلم كالرمل والاضطباع سواء فيه الإمام والقوم)^(٣) ، قال الكردي : (ولا شبهة أن نفي الجميع بعيد ؛ إذ نحو شهادة الطريقين والتفاؤل بتغير الحال لا بد من وجوده) انتهى^(٤) .

قوله : (ويسن للإمام الإسراع في الخروج إلى صلاة عيد النحر) هذا غير البكور المذكور آنفاً كما هو ظاهر .

قوله : (والتأخير قليلاً في الخروج إلى صلاة عيد الفطر) وحد ذلك الماوردي كما نقله في « التحفة » : (بمضي سدس النهار ، وفي الفطر بمضي ربعة)^(٥) ؛ أي : وابتدأهما من الفجر ، قال في « النهاية » : (وقد نظر في ذلك - أي : التحديد - بعضهم ، وينبغي أن يحمل على أن غاية التأخير المطلوب ذلك) انتهى^(٦) ، وكأنه أشار بالتنظير إلى ما قاله الشارح في « التحفة » مما نصه

(١) المصباح المنير ، مادة : (فول) .

(٢) انظر « حاشية الشرواني » (٤٩/٣) .

(٣) أسنى المطالب (٢٨٣/١) .

(٤) المواهب المدنية (٣٢٤/٣) .

(٥) تحفة المحتاج (٥٠/٣) .

(٦) نهاية المحتاج (٣٩٦/٢) .

لَمَّا وَرَدَ مَرْسَلًا مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ؛ وَلِيَتَّسَعَ الْوَقْتُ بَعْدَ صَلَاةِ النَّحْرِ لِلتَّضَحِّيَةِ ،
وَقَبْلَ صَلَاةِ الْفِطْرِ لِإِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ . (وَ) سُنَّ (الْأَكْلُ) وَالشُّرْبُ

بعد نقله كلام الماوردي : (وهو بعيد - وإنما الوجه : أنه في الأضحى يخرج عقب الارتفاع كرمح ،
وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلاً) . انتهى^(١) ، وأقره (ع ش)^(٢) .

قوله : (لما ورد مرسلاً من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك) أي : بالإسراع في عيد النحر ،
والتأخير في عيد الفطر ، فهو دليل للصورتين معاً ، والحديث رواه البيهقي بلفظ : (كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم رضي الله عنه حين ولاه البحرين : أن عجل الأضحى وآخر
الفطر) قال البيهقي : (وهو مرسل) انتهى^(٣) ، قال في « التحفة » : (وهو حجة في مثل
ذلك)^(٤) .

قوله : (وليتسع الوقت بعد صلاة النحر للتضحية) عطف على (لما ورد ...) إلخ من عطف
الحكمة على الدليل ؛ ولذا : عبر في « التحفة » كغيرها بقوله : (وحكمته : اتسع ...) إلخ^(٥) ،
وبيان ذلك : أن وقت التضحية إنما يدخل بعد طلوع الشمس ومضي قدر ركعتين وخطبتين خفيفات
إلى آخر أيام التشريق ، فإذا عجلت الصلاة . . اتسع ، قال في « البهجة » : [من الرجز]

بين مضي قدر ركعتين وخطبتين أي : خفيفتين
من الطلوع يوم نحر وإلى آخر تشريق ثلاثة ولا^(٦)

قوله : (وقبل صلاة الفطر لإخراج الفطرة) أي : وليتسع الوقت قبل صلاة عيد الفطر لإخراج
زكاة الفطر ؛ لأنها وإن كان وقت أدائها من الغروب ، بل ومن أول رمضان ، لكن الأفضل :
إخراجها بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العيد ، فإذا أخرت قليلاً . . اتسع وقت الفضيلة ، قال في
« البهجة » : [من الرجز]

أداؤه قبل غروب فطره وقبل أن صلى كمال أجره^(٧)

قوله : (وسُنَّ الأكل والشرب) هكذا في نسخ هذا الشرح بالواو ، وكأنها بمعنى (أو) إن لم

(١) تحفة المحتاج (٥٠/٣) .

(٢) حاشية الشبرايملي (٣٩٦/٢) .

(٣) السنن الكبرى (٢٨٢/٣) .

(٤) تحفة المحتاج (٥٠/٣) .

(٥) تحفة المحتاج (٥٠/٣) .

(٦) بهجة الحاوي (ص ٢٣٣) .

(٧) بهجة الحاوي (ص ٥٩) .

(فِيهِ) أَي : فِي أَفْطَرٍ (قَبْلَهَا) أَي : قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَالْإِمْسَاكُ فِي عِيدِ النَّحْرِ لِلاتِّبَاعِ ؛ وَلِيَتِمِّزَ الْيَوْمَانِ

تكن من تحريف النساخ^(١) ، وعبر بـ (أو) في « التحفة » و « الإمداد »^(٢) ، وقال في « فتح الجواد » : (يسن أحدهما)^(٣) ، وفي « النهاية » كـ « الأسنى » أَي : والمعنى : والشرب كالأكل . انتهى كردي^(٤) ، لكن المنصوص عليه التعبير بالواو ، ولفظه : قال الشافعي في « الأم » : (ونحن نأمر من أتى الصلاة أن يأكل ويشرب قبل أن يغدو إلى المصلى ، فإن لم يفعل .. أمرناه بذلك في طريقه أو المصلى إن أمكنه ، فإن لم يفعل ذلك .. فلا شيء عليه ، ويكره له إن لم يفعل) انتهى بحروفه^(٥) .

قوله : (فيه ؛ أَي : في الفطر قبلها ؛ أَي : قبل الصلاة) أَي : ويكون ذلك في بيته ، قال في « الإمداد » : (ولو لم يفعل ذلك قبل خروجه .. سن له فعله في الطريق أو المصلى إن أمكنه ، وقضيته : أن فعله في الطريق لا تنخرم به مروءته ، وهو ظاهر ؛ لما يأتي في « الشهادات » ، وهو مذكور في « التحفة » وغيرها) . « كبرى »^(٦) .

وعبارة « التحفة » : (ولو في الطريق كما صرح به بعضهم ، ومثلها المسجد ، بل أولى ، وعليه : فلا تنخرم به المروءة ؛ لعذره)^(٧) .

قوله : (والإمساك في عيد النحر) أَي : ويسن الإمساك عن الأكل والشرب قبل الصلاة في عيد النحر .

قوله : (للاتباع) رواه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رضي الله عنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي)^(٨) ، فهو دليل للصورتين .

قوله : (وليتميز اليومان) أَي : يوم الفطر ويوم النحر بالمبادرة بالأكل أو تأخيره .

(١) وهي كذلك في نسخ « المنهج القويم » التي بين أيدينا .

(٢) تحفة المحتاج (٥٠ / ٣) .

(٣) فتح الجواد (٢١٦ / ١) .

(٤) المواهب المدنية (٣٢٥ / ٣) .

(٥) الأم (٤٩٢ / ٢ - ٤٩٣) .

(٦) المواهب المدنية (٣٢٦ / ٣) .

(٧) تحفة المحتاج (٥٠ / ٣) .

(٨) سنن الترمذي (٥٤٢) ، صحيح ابن حبان (٢٨١٢) ، المستدرک (٢٩٤ / ١) .

عَمَّا قَبْلَهُمَا . وَيُسْنُ الْأَكْلُ مِنْ كَبِدِ الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ . (وَ) يُسْنُ (تَمَرٌ وَوَتَرٌ) أَيِ : أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ كَذَلِكَ ؛ لِلاتِّبَاعِ

قوله : (عما قبلهما) أي : إذ ما قبل يوم الفطر يحرم فيه الأكل ؛ بخلاف ما قبل يوم النحر - أي : بحسب الأصل ، فلا يرد مفطر رمضان للسفر مثلاً ولا صائم عرفة أو الدهر - وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته ؛ فإنه كان محرماً قبلها أول الإسلام ، بخلافه قبل صلاة النحر ، وليوافق الفقهاء في الحاليين ؛ إذ الظاهر : أنه لا شيء لهم إلا من الصدقة ، وهي سنة في الفطر قبل الصلاة ، وفي النحر إنما يكون بعدها ، ويكره له ترك ذلك ، نقله في « المجموع » عن نص « الأم » . انتهى (أسنى) بنقص وزيادة^(١) .

قوله : (ويسن الأكل من كبد الأضحية) أي : المتطوع بها كما هو ظاهر ، وتقييده بالكبد ؛ لبيان الأكمل ففي « التحفة » هنا : (ندب الفطر يوم النحر على شيء من أضحيته)^(٢) ، وفيها في (باب الأضحية) : (ومنه يؤخذ : أن الأفضل : الكبد . . .) إلخ^(٣) ، ومثل الأضحية الهدية المتطوع بها ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ ﴾ ، وإنما لم يجب الأكل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعْتِكُمْ ۖ اللَّهُ ﴾ فجعلها لنا ، وما هو للإنسان . فهو مخير بين تركه وأكله ، وسيأتي في بابها إن شاء الله تعالى تنمة الكلام على ذلك .

قوله : (للاتباع) رواه البيهقي في « سننه » بلفظ : (كان صلى الله عليه وسلم يأكل من كبد أضحيته)^(٤) .

قوله : (ويسن تمر ووتر) أي : فالتمر أولى من غيره ، والوتر أولى من الشفع .

قوله : (أي : أن يكون المأكول كذلك) أي : تمرأ ووترأ ، قال في « التحفة » : (وألحق به الزبيب) انتهى^(٥) ، ومعلوم : أن هذا في المأكول قبل صلاة عيد الفطر ؛ لما مر آنفاً : أن الأفضل في الأضحى الأكل بعد صلاته من الأضحية أو كبدها ، وبقي فيما إذا لم يضح هل الأفضل : أن يكون المأكول بعدها تمرأ ووترأ ؟ حرر .

قوله : (للاتباع) أي : رواه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (كان رسول الله

(١) أسنى المطالب (٢٨٢/١ ، ٢٨٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٥٠/٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٣٦٥/٩) .

(٤) السنن الكبرى (٢٨٣/٣) عن سيدنا بريدة بن حصيب الأسلمي عن أبيه رضي الله عنهما .

(٥) تحفة المحتاج (٥٠/٣) .

وصلاة العيد ركعتان ، وصفتها في الشروط والأركان والسنن كغيرها . لكنّها أمتازت عن غيرها بأمرٍ تندب فيها ، (و) منها أنّه (يُكَبَّرُ) الإمام والمنفرد (في الرّكعة الأولى) ولو في المقضيّة .

صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات) ، زاد في رواية : (ويأكلهن وتراً)^(١) ، وزاد ابن حبان في روايته : (ثلاثاً أو خمساً أو سبعا)^(٢) ، قال القسطلاني : (وخص التمر ؛ لما في الحلو من تقوية النظر الذي يضعفه الصوم ويرق القلب ، ومن ثم : استحَب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً كالعسل رواه ابن أبي شيبة)^(٣) .

وأما كونها وتراً.. فللإشارة إلى الوحدانية ، كما كان عليه الصلاة والسلام يفعلها في جميع أموره ؛ تبركاً بذلك .

قوله : (وصلاة العيد ركعتان) بالإجماع ، وللأدلة الآتية .

قوله : (وصفتها في الشروط والأركان والسنن) أي : المتقدمة في محالها مفرقة .

قوله : (كغيرها) من سائر الصلوات ؛ فيحرم بها بنية صلاة عيد الفطر والأضحى مطلقاً ؛ كما مر أول (صفة الصلاة) ، وقيل : لا يحتاج إلى تمييز عيد الفطر من الأضحى ؛ لاستوائهما في مقصود الشارح ، وهذا أقلها ، وأما بيان أكملها.. فمذكور في قول المتن : (ويكبر...) إلخ .
قوله : (لكنها أمتازت عن غيرها) أي : من بقية الصلوات ، وهذا استدراك على ما تضمنه التشبيه .

قوله : (بأمرٍ تندب فيها) أي : دون غيرها ، وكذا بأمرٍ يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها ؛ كرفع اليدين في التكبيرات وإن توالى كما سيأتي .

قوله : (ومنها) أي : من الأمور التي تندب فيها دون غيرها .

قوله : (أنه يكبر الإمام والمنفرد) خرج بهما : المأموم فإنه يتابع إمامه في الإتيان بالتكبير وعدمه وفي عدده كما سيأتي تفصيله .

قوله : (في الركعة الأولى ولو في المقضية) أي : فلو فاتته صلاة العيد وقضاها.. كبر فيها ، سواء أقضاها في يوم العيد أو في غيره ، كما اقتضاه كلام « المجموع » لأنه من هيئاتها ، وجزم به البلقيني في « تدريبه » فقال : وتقضى إذا فاتت على صورتها ، وهو المعتمد ، خلافاً لما نقله ابن الرفعة في « الكفاية » وإن تبعه ابن المقري في « الروض » فقال : لا يكبر في قضاء صلاة العيد ؛

(١) صحيح البخاري (٩٥٣) .

(٢) صحيح ابن حبان (٢٨١٤) .

(٣) إرشاد الساري (٢٠٧/٢) .

(قَبْلَ الْقِرَاءَةِ) أي : قراءة (الْفَاتِحَةِ) (سَبْعاً يَقِيناً) سوى تكبيرة الإحرام والركوع ،

نظراً لكون التكبير من شعار الوقت وقد فات ، ويؤيد الأول : ما أفتى به النووي من استحباب القنوت في قضاء الصبح ، وكذا ما نقل عن الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل من أنه يثوب في صلاة الصبح المقضية إذا قلنا : يؤذن لها كما هو المعتمد .

فإن قلت : يؤيد ما في « الكفاية » ما يأتي : أنه لا يكبر لمقضية أيام التشريق إذا قضاها خارجها . . قلت : يفرق بأن التكبير هنا لذات الصلاة لا الوقت ، بخلافه ثم ؛ ألا ترى أنه لو فعل مقضية وقت أداء العيد . . لا يكبر فيها ، فعلمنا : أن التكبير ثم شعار الوقت وهنا شعار صلاة العيد دون غيرها ، فاندفع قوله : إنه حق الوقت على المعتمد .

فإذا قضاها جماعة . . تسن الخطبة لها ، ويتعرض لأحكام الفطر والأضحية ؛ محاكاة للأداء ، ولأنه ينفع في المستقبل ، فليتأمل .

قوله : (قبل القراءة) أي : قبل الشروع فيها .

قوله : (أي : قراءة « الفاتحة » سبْعاً يَقِيناً) أي : لما رواه الترمذي وحسنه : (أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبْعاً قبل القراءة ، وفي الثانية خمساً قبل القراءة)^(١) .

قال بعض الفضلاء الأعظم : (حكمة العدد : أنه لما كان في الوترية أثر عظيم في التذكير بالوتر الصمد الواحد الأحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع . . جعل تكبير صلاته وترّاً ، وجعل سبْعاً في الأولى لذلك ، وتذكيراً لأعمال الحج السبعة من الطواف والسعي والجمار تشويقاً إليها ؛ لأن النظر إلى العيد الأكبر أكثر ، وتذكيراً بخالق هذا الوجود بالتفكير في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والأرضين السبع وما فيها من الأيام السبع ؛ لأنه خلقهما في ستة أيام ، وخلق آدم عليه السلام في السابع يوم الجمعة ، ولما جرت عادة الشارع بالرفق بهذه الأمة ومنه تخفيف الثانية على الأولى وكانت الخمسة أقرب وترّاً إلى السبعة من دونها . . جعل تكبير الثانية خمساً لذلك) مناوي على « الجامع الصغير » عند حديث : « التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الثانية »^(٢) .

قوله : (سوى تكبيرة الإحرام والركوع) أي : فتكون الجملة معهما تسعاً ، لهذا مذهبنا ، وجعل مالك والمزني وأبو ثور تكبيرة الإحرام من السبعة ، قال في « المغني » : (وردّ عليهم بما

(١) سنن الترمذي (٥٣٦) عن سيدنا عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه .

(٢) فيض القدير (٢٨٣/٣) .

فَإِنْ شَكَّ.. أَخَذَ بِالْأَقْلِّ (مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ) فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ حَدَوُ مَنْكِبَيْهِ، كَمَا مَرَّ فِي (صَفَةِ الصَّلَاةِ)

رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر سبعا وفي الثانية خمسا سوى تكبيرة الإحرام » رواه أبو داود ، وهو حجة على أبي حنيفة رضي الله عنه أيضا حيث قال : يكبر ثلاثا) انتهى كلام « المغني » (١) .

قوله : (فَإِنْ شَكَّ) أي : مصلي العيد في عدد التكبيرات ، وهذا محترز قول المتن : (يقينا) .
قوله : (أَخَذَ بِالْأَقْلِّ) أي : كما في الشك في عدد الركعات ، ولو كبر ثمانيا وشك هل نوى الإحرام في واحد منها .. استأنف الصلاة ؛ إذ الأصل : عدم ذلك ، أو شك في أيها نوى به الإحرام .. جعلها الأخيرة وأعاد التكبيرات سبعا احتياطاً . « نهاية » بتوضيح (٢) .

قوله : (مع رفع اليدين في كل تكبيرة) أي : من السبع والخمس الآتية ، قال العلامة (سم) : (قضية إطلاقه استحباب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا فرقها وما إذا والاه : أن موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع أنها أعمال كثيرة متوالية ، ووجهه كما وافق عليه الرملي : أن هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا المحل ؛ فلذا لم يكن مضراً ، ولعل الأوجه : ما اعتمده شيخنا في « شرح المنهاج » مما يفيد البطلان في ذلك ، فراجع) انتهى (٣) .

وستأتي إن شاء الله تعالى عبارة « التحفة » ، واستقرب (ع ش) ما قاله الرملي ، قال : (إذ غايته : أنه ترك سنة ؛ وهي : الفصل بين التكبيرات ، وأتى بالتكبير الذي هو مطلوب منه ، ويمكن حمل كلام ابن حجر على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة ؛ فإن البطلان فيه قريب) (٤) .

قوله : (حدو منكبيه) أي : بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وإبهاماه شحمتي أذنيه ، وراحته منكبيه ، هذا ما قاله النووي (٥) .

قوله : (كما مر في صفة الصلاة) أي : في بابها وإن كان مذكوراً في (فصل السنن) : وسن أن يضع يمينه على يساره تحت صدره بين كل تكبيرتين ، كما يفعل بعد الرفع في تكبيرة التحرم ، ويأتي في إرسالهما ما مر : أنه لا بأس به ؛ لأن المقصود : عدم العبث بهما ، وهو حاصل مع الإرسال

(١) مغني المحتاج (٤٦٣/١) ، والحديث في « سنن أبي داود » (١١٥٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٩٠/٢) .

(٣) انظر « حاشية الشرواني » (٤٢/٣) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٣٨٩/٢) .

(٥) روضة الطالبين (٢٣١/١) ، المجموع (٢٥١/٣) .

ووقت السبع الفاصل (بين الاستفتاح والتعوذ) فإن فعلها بعد التعوذ . . حصل أصل السنة ؛ لبقاء وقتها ، بخلاف ما إذا شرع في (الفاتحة) عمداً أو سهواً أو جهلاً بمحلّه ، أو شرع إمامه قبل أن يأتي بالتكبير أو يتمّه

وإن كانت السنة وضعهما تحت صدره ، ومر الكلام هناك مستوفى .

قوله : (ووقت السبع الفاصل بين الاستفتاح والتعوذ) أي : فيأتي بدعاء الافتتاح أولاً ، ثم التكبيرات السبع ، ثم يتعوذ ؛ لأن التعوذ لافتتاح القراءة ، قال الشيخ البيجوري : (ويجهر بالتكبير وإن كان مأموماً ولو في قضائها ؛ لأن القضاء يحكي الأداء)^(١) .

قوله : (فإن فعلها) أي : التكبيرات ، تفريع على تقييد الوقت المذكور بالفاضلية .

قوله : (بعد التعوذ) أي : وقبل الشروع في (الفاتحة) .

قوله : (حصل أصل السنة) أي : ويكون مفضولاً .

قوله : (لبقاء وقتها) أي : التكبيرات ، تعليل لحصول أصل السنة ، وعبرة « البيجوري » : (ولو تعوذ قبله - أي : التكبير - ولو عمداً . . كبر ؛ لأنه لا يفوت بالتعوذ ، بخلاف ما لو تعوذ قبل الافتتاح ؛ لأنه بعد التعوذ لا يكون مفتتحاً)^(٢) .

قوله : (بخلاف ما إذا شرع في « الفاتحة ») أي : ولو ببعض البسملة كما قاله في « التحفة »^(٣) ، وهذا محترز قيد ملحوظ فيما مر كما قررته .

قوله : (عمداً أو سهواً أو جهلاً بمحلّه) أي : التكبير من أنه قبل (الفاتحة) ، قال الشوبري : (ولو شرع في التكبير . . فله العود إلى الافتتاح على ما أفتى به الشهاب الرملي ، والفرق بين التكبير والتعوذ كما قاله والد شيخنا : أن كلاً من الافتتاح والتعوذ منظور إليه في كل صلاة فروعياً فيهما الترتيب ، ولا كذلك الافتتاح والتكبير ، كذا فرق ، فليحرر) ، نقله الجمل^(٤) .

قوله : (أو شرع إمامه) أي : المأموم في القراءة ، وهذا عطف على (شرع في « الفاتحة ») .

قوله : (قبل أن يأتي) أي : المأموم (بالتكبير) أصلاً .

قوله : (أو يتمّه) أي : وقبل أن يتم المأموم التكبير ، وعبرة « الروض » مع « الأسنى » :

(١) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٣٣ / ١) .

(٢) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٣٤ / ١) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٤ / ٣) .

(٤) فتوحات الوهاب (٩٥ / ٢) ، (٩٦) .

فإنَّهُ يفوتُ ، ولا يأتي به ؛ لِلتَّلْبِيسِ بِفَرَضٍ . وَلَوْ تَدَارَكُهُ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) . . سُنَّ لَهُ إِعَادَتُهَا ، أَوْ بَعْدَ الْرُكُوعِ بِأَنْ أَرْتَفَعَ لِيَأْتِيَ بِهِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ

(إذا نسي المصلي - يعني : ترك التكبير المذكور ولو عمداً أو جهلاً لمحلّه - فقرأ « الفاتحة » أو شيئاً منها ، أو قرأ الإمام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير . . لم يعد إليه التارك في الأولى ، ولم يتمه الإمام أو المأموم في الثانية . . .) إلخ^(١) .

قوله : (فإنه يفوت) تفريع على : (بخلاف ما إذا شرع في « الفاتحة » . . .) إلخ .

قوله : (ولا يأتي به) أي : بالتكبير الفائت ، سواء الكل أو البعض ؛ يعني : لا يتداركه ، قال في « التحفة » : (ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الإمام في « الفاتحة » بأنه شعار خفي لا تظهر به مخالفة بخلافها - أي : التكبيرات - فإنه شعار ظاهر لندب الجهر بها والرفع - أي : لليدين - فيها كما مر ؛ ففي الإتيان بها أو ببعضها بعد شروع الإمام في « الفاتحة » مخالفة له ؛ ويؤيده : أنه لو اقتدى بمخالف فتركها . . تبعه ، أو دعاء الافتتاح . . لم يتبعه) ، تأمل^(٢) .

قوله : (للتلبس بفرض) أي : وهو (الفاتحة) ، وهذا تعليل لعدم الإتيان بالتكبير ، قال الشوبري : (يؤخذ منه : أنه لا يؤثر الشروع في قراءة السورة قبل « الفاتحة » لعدم الاعتداد بها ، ولأنها غير فرض) .

قوله : (ولو تداركه) أي : التكبير الفائت .

قوله : (بعد « الفاتحة » . . سن له إعادتها) كذا في « التحفة » وغيرها ، قال فيها : (وكأنهم إنما لم يراعوا القول بالبطال بتكريرها ؛ إما : لأن محلّه فيما ليس بعذر - أي : وهو إنما كررها هنا لطلبها منه لتقع القراءة بعد التكبير - وإما : لضعفه جداً ، والأول أقرب)^(٣) .

قوله : (أو بعد الركوع) أي : أو تدارك التكبير الفائت بعد تلبسه بالركوع ، قال (ع ش) : (أو فيما يقرب منه ؛ بأن وصل إلى حد لا تجزئه فيه القراءة)^(٤) .

قوله : (بأن ارتفع ليأتي به) أي : بالتكبير الفائت .

قوله : (بطلت صلاته إن علم وتعمد) أي : بخلاف الجاهل والناسي ، لكنهما يسجدان للسهو آخر صلاتهما ؛ لارتكابهما ما يبطل عمده الصلاة .

(١) أسنى المطالب (١/٢٨٠) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/٤٥) .

(٣) تحفة المحتاج (٣/٤٥) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٢/٣٩٠) .

(وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا) ويأتي فيها نظير ما تقرر في الأولى ، والمأموم يوافق إمامه إن كبر ثلاثاً أو ستاً ،

قوله : (وفي الثانية خمساً) أي : ويكبر في الركعة الثانية خمساً يقيناً سوى تكبيرة القيام والركوع ، وهذه التكبيرات السبع والخمس هيئات كالنعوذ والافتتاح ؛ فلا يسجد لتركهن عمداً أو سهواً ، فإن سجد له عامداً أو عالماً.. بطلت صلاته ، أو جاهلاً.. فلا ، ولو نذر صلاة العيد وصلها كسنة الظهر بدون التكبيرات المذكورة.. صحت ، وخرج من عهدة النذر ؛ لما تقرر : أنها هيئات وإن كره تركها والزيادة عليها ، وكذا ترك الرفع فيها والذكر بينها .

قوله : (ويأتي فيها) أي : في هذه التكبيرات الخمس التي في الركعة الثانية .

قوله : (نظير ما تقرر في الأولى) أي : من أنها قبل النعوذ في وقتها الفاضل ، وأنها بعده يحصل السنة ، وغير ذلك من التفاريع ، قال في « التحفة » : (ولو ترك غير المأموم تكبير الأولى.. أتى به في الثانية مع تكبيرها على ما ذكره غير واحد ؛ وكأنهم أخذوه من نظيره السابق في « الجمعة » و« المنافقين » غفلة عما في « الأم » ، واعتمده ابن الرفعة ومن بعده : أنه يكره ذلك ، بل يقتصر على تكبير الثانية ؛ ويؤيده : ما يصرح به كلامهم : أن الشروع في قراءة « الفاتحة » بعدها فوت مشروعيتها ، وما فاتت مشروعيتها.. لا يطلب فعله في محله ولا غيره ، وقولهم : « فلا يتداركها » صريح فيه ، وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور ؛ لأن قراءة « الجمعة » ثم لم تفت مشروعيتها ؛ كما يصرح به قولهم : المقصود ألا تخلو صلاته عنهما) انتهى^(١) .

وقد يقال : لم فاتت المشروعية ثم لا هنا ؟ وقد يفرق بتأكد قراءة السورة على هذا التكبير ؛ بدليل طلبها في سائر الصلوات . (سم)^(٢) .

قوله : (والمأموم يوافق إمامه) هذا مقابل لقوله السابق : (الإمام والمنفرد) ، فلو قال : وأما المأموم فيوافق.. لكان أظهر .

قوله : (إن كبر ثلاثاً أو ستاً) أي : أو أربعاً أو خمساً أو غيرهما ، وإنما نص على الثلاث والست ؛ لأن الخلاف إنما هو فيهما ؛ ففي « النهاية » : (ولو اقتدى بحنفي كبر ثلاثاً ، أو مالكي كبر ستاً.. تابعه ولم يزد عليه مع أنها سنة ليس في الإتيان بها مخالفة فاحشة ، بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به ؛ وعللوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ، ولعل الفرق : أن تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكد ، وأيضاً : فإن الاشتغال

(١) تحفة المحتاج (٤٣/٣ ، ٤٤) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٤/٣) .

فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما ، ولو ترك إمامه التكبيرات . . لم يأت بها

بالتكبيرات هنا قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة الإمام ، بخلاف التكبير في حال الانتقال ، وأما جلسة الاستراحة . . فثبتت حديثها في « الصحيحين » (١) .

قوله : (فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه) أي : عما كبر به الإمام ، ولو زاد إمامه على السبع أو الخمس . . هل يتابعه أو لا ؟ فيه نظر ، وينبغي له عدم متابعتة ؛ لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ، ومع ذلك : لو تابعه فيها بلا رفع . . لم يضر ؛ لأنه مجرد ذكر ، وعدم طلب الزيادة فيما ذكر يستفاد من قول « التحفة » الآتي على الأثر : (والذي يتجه . . .) إلخ .

قوله : (ندباً فيهما) أي : في عدم الزيادة وعدم النقصان ، قال في « التحفة » : (وإن لم يعتقد الإمام ، ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر إمام الجنازة خمساً بأن التكبيرات ثم أركان ، ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الإبطال ، بخلافه هنا .

هذا ؛ والذي يتجه : أنه لا يتابعه إلا إن أتى بما يعتقد أحدهما ، وإلا . . فلا وجه لمتابعتة حينئذ (٢) ، قال (سم) : (كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وإن لم يعتقد واحد منهما) (٣) ، قال الكردي : (والأمر كما قال ، فليحمل كلام « التحفة » على ما إذا زاد على ما يعتقد كل منهما أو غير موضعه إلى موضع لا يقول به أحدهما) (٤) .

قوله : (ولو ترك إمامه التكبيرات) أي : جميعها ، سواء كان تركه لها عمداً أو سهواً أو جهلاً لمحلّه .

قوله : (لم يأت بها) أي : لم يأت المأموم بالتكبيرات ولا ببعضها ، والفرق بين ما هنا وما صرحوا به في صلاة الجماعة : أنه لو اقتدى مصلي العيد بمصلي الصبح مثلاً حيث أتى هناك بالتكبيرات . . اتحاد صلاة المأموم هنا واختلافها ثم فكان لكل حكمه ؛ إذ المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعد افتياتاً على الإمام ، بخلافها مع اختلافهما .

قال (ع ش) : (ثم ما ذكر من أنه لا يأتي به إذا تركه إمامه يشكل بما لو ترك الإمام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة . . فإن المأموم يأتي به ، اللهم إلا أن يقال : إن دعاء الافتتاح سنة من

(١) نهاية المحتاج (٣٨٨/٢ ، ٣٨٩) ، والحديث في « صحيح البخاري » (٨٢٣) عن سيدنا مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٤٢/٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٢/٣ ، ٤٣) .

(٤) المواهب المدنية (٣٢٨/٣) .

(وَلَا يُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ إِلَّا مَا أَدْرَكَ) مِنْ التَّكْبِيرَاتِ مَعَ الْإِمَامِ ، فَلَوْ اقْتَدَى بِهِ فِي الْأَوَّلِيِّ مَثَلًا ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ السَّبْعِ إِلَّا وَاحِدَةٌ مَثَلًا . . كَبَّرَهَا مَعَهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا . وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي أَوَّلِ الثَّانِيَةِ . . كَبَّرَ مَعَهُ خَمْسًا ، وَأَتَى فِي ثَانِيَتِهِ بِخَمْسٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ فِي قَضَاءِ ذَلِكَ تَرَكَ سَنَةً أُخْرَى

الصلاة لا فيها ، وهو أكد من التكبير فطلب مطلقاً^(١) ، ومر عن « التحفة » الفرق بينهما بأن الافتتاح شعار خفي ، بخلاف التكبيرات .

قال (ع ش) بعد نقله هنا : (وما ذكرناه أوضح ؛ لأن ما ذكره قد يرد عليه أن الرفع والجهر ستان زائدتان على التكبير ، وحيث عرض ما يقتضي تركهما . . تُرِكَا وجيء بالأصل ؛ وهو التكبير سرّاً) انتهى^(٢) ، وليس كذلك ، فليتأمل .

قوله : (ولا يكبر المسبوق . . .) إلخ ؛ أي : من لم يدرك مع الإمام جميع التكبيرات ، هذا هو المراد بـ (المسبوق) هنا .

قوله : (إلا ما أدرك من التكبيرات مع الإمام) أي : فلو لم يدرك شيئاً منها . . لم يأت بها ، نظير ما مر آنفاً .

قوله : (فلو اقتدى به) أي : بالإمام ، تفريع على المتن .

قوله : (في الأولي مثلاً) أي : وكذا الركعة الثانية .

قوله : (ولم يبق من السبع إلا واحدة مثلاً) يعني : لم يدرك من التكبيرات السبع مع الإمام إلا واحدة أو اثنتين مثلاً .

قوله : (كبرها معه) أي : كبر المسبوق الواحدة مع الإمام .

قوله : (ولا يزيد عليها) أي : على الواحدة ، بل يقتصر عليها فقط .

قوله : (ولو أدركه في أول الثانية) عطف على (فلو اقتدى به) ، فهو تفريع أيضاً على المتن .

قوله : (كبر معه خمساً) أي : لا سبعاً .

قوله : (وأتى في ثانيته) أي : المسبوق .

قوله : (بخمس أيضاً) أي : ولا يقضي التكبيرتين المتروكتين في الركعة الأولى .

قوله : (لأن في قضاء ذلك) تعليل للإتيان بالخمس أيضاً في ثانيته .

قوله : (ترك سنة أخرى) أي : وهي كون التكبير في الثانية خمسة ، فلا تغير سنتها بإتيانه

بالسبع ، كذا قالوه ، واستشكل بما ذكروه في (سنن الصلاة) : أنه لو قرأ (المنافقين) في الركعة

(١) حاشية الشبراملسي (٣٨٩/٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٨٩/٢) .

(و) سنَّ (قِرَاءَةُ « ق ») في الأولى وإنَّ أمَّ بجمع غير محصورين ،

الأولى من صلاة الجمعة . . سن له قراءة (سورة الجمعة) في الركعة الثانية منها .

قال في « التحفة » : (وقد يفرق بأن ما يدركه المأموم أول صلاته . وإنما اقتصر على الخمس فيها ؛ رعاية للإمام فلم يأت في الأولى بما يسن في الثانية ، فليس نظير تلك ، لكن قضيته : أن المنفرد لو كبر في الأولى خمسا . . كبرها في الثانية أيضاً ، ولا يشكل بتلك ؛ إذ ليس نظيرها ؛ لأنه هنا إنما أتى ببعض وترك البعض وثمَّ لم يأت في الأولى بشيء من سورتها أصلاً ، وقضيته : أنه لو قرأ بعض « الجمعة » في الأولى . . لم يأت بباقيها مع « المنافقين » في الثانية ، وهو محتمل ، ويحتمل خلافه ، وعليه : يفرق بتمايز البعض عما في الثانية ثمَّ فجمع معه ، بخلافه هنا ، ثم رأيت في « المجموع » أشار لاستشكال ما هنا بما مر في « الجمعة » و « المنافقين » ولم يُجب عنه ^(١) .

قوله : (وسنَّ قراءة « ق ») أي : سورتها ، و (ق) : جبل محيط بالأرض من زمردة خضراء ، متصلة عروقه بالصخرة التي عليها الأرض ، والسماء كهيئة القبة وعليه كنفها ، وخضرة السماء منه ، والعالم داخله ، ولا يعلم ما وراءه إلا الله تعالى ، لهذا هو المشهور عند أكثر المفسرين ^(٢) .

وأما ما قاله بعضهم : أن جبل (ق) لا وجود له أصلاً . . فقال في « التحفة » : (يرد ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق خرجها الحفاظ وجماعة منهم ممن التزموا تخريج الصحيح ، وقول الصحابي ذلك ونحوه مما لا مجال للرأي فيه حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، منها : « إن وراء أرضنا بحراً محيطاً ثم جبلاً يقال له : « قاف » ثم أرضاً ، ثم بحراً ، ثم جبلاً . . . » وهكذا حتى عد سبعة من كل ، وأخرج بعض أولئك عن عبد الله بن بريدة : « أنه جبل من زمرد محيط بالدنيا عليه كنف السماء » ^(٣) ، وعن مجاهد مثله ، وكما اندفع بذلك قوله : « لا وجود . . » اندفع قوله أثره : « ولا يجوز اعتقاد ما لا دليل عليه » لأنه إن أراد بالدليل عليه : مطلق الأمانة . . فهذا عليه أدلة ، أو الأمانة القطعية . . فهذا مما يكفي فيه الظني كما هو جلي ، تأمل ^(٤) .

قوله : (في الأولى) أي : في الركعة الأولى بعد (الفاتحة) .

قوله : (وإنَّ أمَّ بجمع غير محصورين) أي : لأن ما ورد فيه تعيين من الشارع لا يشترط فيه رضاهم .

(١) تحفة المحتاج (٤٤ / ٣) .

(٢) انظر « تفسير الخازن » (١٧٤ / ٤) .

(٣) أخرجه الحاكم في « المستدرک » (٤٦٤ / ٤) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٢٧ / ١) .

(وَ « أَقْتَرَبْتُ ») في الثَّانِيَةِ ، (أَوْ « الْأَعْلَى ») في الْأُولَى (وَ « الْغَاشِيَةِ ») في الثَّانِيَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .
(وَيَقُولُ) ندباً
.....

قوله : (و « اقتربت » في الثانية) أي : وقراءة (سورة اقتربت) في الركعة الثانية ، وتسمى (سورة القمر) ، ويقرأها بين بكمالهما جهراً كل من الإمام والمنفرد ، وكذا المأموم الذي لا يسمع قراءة الإمام كما في « الإيعاب » ، ولكنه لا يجهر بهما كما استظهره (سم)^(١) .

قوله : (أَوْ « الْأَعْلَى » في الْأُولَى وَ « الْغَاشِيَةِ » في الثانية) أي : بكمالهما جهراً أيضاً ، زاد بعضهم : أَوْ (الكافرون) في الْأُولَى وَ (الإخلاص) في الثانية ، ثم محل قراءتهما بكمالهما (كـ قاف) وَ (اقتربت) : حيث اتسع الوقت ، وإلا . . اقتصر على بعضهما ، كذا قيده جمع ، وقد قال : فيه مخالفة ؛ لما في « الأنوار » : (أنه لو كان بحيث لو أتى بالصلاة بسننها خرج الوقت . . بالأفضل : أن يأتي بسننها)^(٢) .

وأجيب : بأنه لا مخالفة ؛ لأن السنة هنا تحصل بقراءة بعضها ، وما في « الأنوار » مفروض فيما إذا لزم فوات السنة بأكملية ، على أن الذي اعتمده الشارح في نظير هذه المسألة : أن قراءة لسورتين القصيرتين عند ضيق الوقت أفضل من قراءة بعض الطويلتين ، فليتأمل .

قوله : (للاتِّبَاعِ) أي : فقد روى مسلم عن أبي واقد الليثي : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفطر والأضحى بـ ﴿ قَدْ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ ﴾ ، وَ « أَقْتَرَبْتُ السَّاعَةَ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾) ، وعن نعمان بن بشير : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما بـ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾) ، وَ « هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ في كل سنة)^(٣) ، لكن الذي نص عليه الشافعي والأصحاب الأوليان ، ولذا كانت فضل كما صرح به في « لتحفة »^(٤) ، قال في « شرح مسلم » : (والحكمة في قراءتهما : لما شتملتا عليه من الإخبار بابعث ، والإخبار عن القرون الماضية وإهلاك المكذبين ، وتشبيه بروز الناس للعيد ببروزهم للبعث وخرجهم من الأجداث كأنهم جراد منتشر ، والله أعلم)^(٥) .

قوله : (ويقول ندباً . .) إلخ ؛ أي : فيقف ندباً بين كل ستين من التكبيرات كآية معتدلة لا طويلة ولا قصيرة يهلل يكبر ويمجد ؛ كما روى ذلك البيهقي بسند جيد عن ابن مسعود قولاً

(١) حاشية ابن قاسم على الغرر ١٣٩/٣ .

(٢) الأنوار (٧٢/١) .

(٣) صحيح مسلم (٨٩١) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٥/٣) .

(٥) شرح صحيح مسلم (١١٢/٦) .

(بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ) مِنْ السَّبْعِ وَالْخَمْسِ (الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَةُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ . وَهِيَ عِنْدَ أَبِي عُبَّاسٍ وَجْمَاعَةٍ : (سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ)

وفعلًا ، ولأن سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون في الجملة ، فكذلك هذه التكبيرات .

قوله : (بين كل تكبيرتين من السبع والخمس) أي : لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما . « أسنى »^(١) .

قوله : (الباقيات الصالحات) هذا الذي استحسنته في « المنهاج »^(٢) ، وذكره الجمهور ؛ لأنها اللاتقة بالحال .

قوله : (في قوله تعالى) أي : في (سورة الكهف) ، وأول الآية : ﴿ أَلَمْ آتِ الْبَنُونَ زَيْنَةَ الْخَبْثِ الدُّنْيَا وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَةُ ﴾ . . . إلخ ، وفي (سورة مريم) إلا أن آخرها : ﴿ وَخَيْرٌ مَرَدًّا ﴾ .

قوله : (﴿ وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَةُ ﴾) هي أعمال الخير التي تبقى للشخص ثمرتها أبدًا ، ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات وأعمال الحج وصيام رمضان ، وسبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله والله أكبر ، والكلام الطيب ، نقله البرلسي عن البيضاوي .

قوله : (﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا ﴾) أي : جزاء .

قوله : (﴿ وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾) أي : ما يؤمله الإنسان ، قال النسفي : (لأنه وعد صادق وأكثر الآمال كاذبة ؛ يعني : أن صاحبها يأمل في الدنيا ثواب الله ويصيبه في الآخرة) انتهى^(٣) .

قوله : (وهي) أي : الباقيات الصالحات .

قوله : (عند ابن عباس وجماعة) أي : كابن المسيب ، وأما عند الجمهور . . فهي : جميع أفعال الخير التي تبقى ثمرتها ، فهو أعم من ذلك كما تقرر ، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « استكثروا من قول الباقيات الصالحات » ، قيل : وما هي يا رسول الله ؟ قال : « التكبير ، والتهليل ، والتسبيح ، والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله »^(٤) .

قوله : (سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر) أي : ولو زاد على هذا . .

(١) أسنى المطالب (١/٢٨٠) .

(٢) منهاج الطالبين (ص ١٤١) .

(٣) تفسير النسفي (٣/١٢) .

(٤) أخرجه ابن حبان (٨٤٠) .

وَيُسَنُّ أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ (سِرّاً) وَأَنْ يَكُونَ (وَاضِعاً يُمْنَاهُ عَلَى يُسْرَاهُ) تَحْتَ صَدْرِهِ ، (بَيْنَهُمَا) أَيِ :
بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ ، كَمَا وَضَعَهُمَا كَذَلِكَ

جاز ؛ فغن بعضهم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد بيده الخير وهو
على كل شيء قدير ، قال ابن الصباغ : (ولو قال ما اعتاده الناس : الله أكبر كبيراً ، والحمد لله
كثيراً ، وسبحانه الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً . . كان حسناً) ،
وعن المسعودي يقول : (سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك ، وتعالى جدك ، وجل ثناؤك ،
ولا إله غيرك) .

ولكن الأفضل كما في « الإيعاب » : الاختصار على قدر آية معتدلة ؛ عملاً بما عليه السلف
والخلف ، وقد ضبطها الشيخ أبو علي في « شرح التلخيص » بقدر (سورة الإخلاص) ، قال
(سم) : (هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة ؛ لأن « سورة الإخلاص » آيات
متعددة)^(١) ، قال (ع ش) : (وقد يقال : تعددها لا ينافي ما قالوه ؛ فإن آياتها قصار ، وقد
يقال : إن مجموعها لا يزيد على آية معتدلة) ، تأمل^(٢) .

قوله : (ويسن أن يأتي بذلك) أي : بالباقيات الصالحات بين كل تكبيرتين .

قوله : (سِرّاً) أي : ولو للإمام ، بخلاف التكبيرات ؛ فالسنة فيها الجهر حتى للمأموم ، كما
مر عن الباجوري ، ثم السنة أن يصل التعوذ سرّاً للقراءة بالتكبير السابعة والخامسة .

قوله : (وَأَنْ يَكُونَ وَاضِعاً) أي : ويسن أن يكون واضعاً . . إلخ .

قوله : (يُمْنَاهُ عَلَى يُسْرَاهُ تَحْتَ صَدْرِهِ) أي : وفوق سترته ، ويقبض بكف اليمنى وأصابعها كوع
يده اليسرى وأول الساعد وبعض اليسرى ، وقيل : يسطر أصابعها في عرض المفصل أو ينشرها
صوب الساعد .

قوله : (بَيْنَهُمَا ؛ أَيِ : بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ) أي : فلا يستديم الرفع ؛ لأنه مكروه ، ولا بأس
بإرسال اليدين ؛ إذ المقصود : عدم العبث بهما ، وهو حاصل مع الإرسال وإن كانت السنة وضعهما
تحت الصدر كما تقرر .

قوله : (كَمَا وَضَعَهُمَا) أي : اليدين اليمنى واليسرى .

قوله : (كَذَلِكَ) أي : تحت الصدر وفوق السرة بكيفيته المذكورة .



(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤١/٣) .

(٢) حاشية الشيرازي (٣٨٧/٢-٣٨٨) .

في حالِ أَلْقَرَاءَةٍ ، كما مرَّ في (صِفَةِ الصَّلَاةِ) . (ثُمَّ) بَعْدَ الصَّلَاةِ (خَطَبَ) نَدْباً - وَلَوْ لِمَسَافِرِينَ -
لا لِمَنْفَرِدٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، (خُطْبَتَيْنِ)

قوله : (في حال القراءة) يعني : في حال قيام القراءة ، وأن حال القراءة كحال الافتتاح .

قوله : (كما مر في صفة الصلاة) أي : في (فصل السنن) ، و مر ثم : أن حكمة ذلك : أن تكونا فوق أشرف الأعضاء ؛ وهو القلب الذي هو محل النية والإخلاص والخشوع .
والعادة : أن من احتفظ على شيء .. جعل يده عليه .

قوله : (ثم بعد الصلاة خطب ندباً) أي : لما روى الشيخان عن ابن عباس قال : (شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكلهم كانوا يصلون - أي : العيدين - قبل الخطبة)^(١) ، فلو خطب قبل الصلاة .. لم يعتد بها رأساً ؛ كالسنة الراتبة بعد الفريضة إذا قدمها عليها ، وما فعله مروان بن الحكم من تقديمه الخطبة أنكر فيه غاية الإنكار ، قال (سم) : (فلو قصد أن تقديم الخطبة عبادة وتعبد ذلك .. لم يبعد التحريم وإن لم يوافق الرملي عليه مع تردد ، ثم رأيت شيخنا في « شرح العباب » اختار الحرمة) ، قال (ع ش) : (وهو المعتمد) .

قوله : (ولو لمسافرين) الغاية للتعميم كما يدل عليه قول « النهاية » : (وسواء في ذلك المسافرون وغيرهم)^(٢) .

قوله : (لا لمنفرد) أي : فمن يصلي وحده .. لا يسن له أن يخطب ؛ لعدم فائدته ، بخلاف الجماعة ، قال بعضهم : ولو صلوا فرادى ؛ لأن المقصود : الوعظ ، وأقل الجماعة : اثنان كما مر ، فلو كان اثنان مجتمعان .. سن لأحدهما أن يخطب وإن صلى كل منفرداً ، فليتأمل^(٣) .
قال البرماوي : (ولا لجماعة النساء إلا أن يخطب لهن ذكر ، فلو قامت واحدة منهن ووعظتهن .. فلا بأس ، والخائئ كالنساء) .

قوله : (للاتباع) دليل لسن الخطبة ، ولكونها بعد الصلاة ؛ لأن الحديث رواه الشيخان كما مر آنفاً .

قوله : (خطبتين) أي : قياساً على تكررها في الجمعة ، ولم يثبت هنا حديث كما قاله النووي في « الخلاصة »^(٤) ، ومع ذلك : لو اقتصر على خطبة واحدة .. لم يكف كما صرح به في

(١) صحيح البخاري (٩٦٢) ، صحيح مسلم (٨٨٤) .

(٢) نهاية المحتاج (٣٩١/٢) .

(٣) أنظر « فتوحات الوهاب » (٩٦/٢) .

(٤) خلاصة الأحكام (٨٣٨/٢) .

كُخْطَبَتِي الْجُمُعَةِ فِي الْأَرْكَانِ وَالسُّنَنِ دُونَ الشُّرُوطِ ؛ فَلَا يَجِبُ هُنَا بَل يُسْنُ

« النهاية »^(١) ، ويأتي بهما وإن خرج الوقت إذا قضاها جماعة ، قال (سم) : (وعلى هذا : فهل يتعرض للفطر والأضحية محاكاة للأداء ولأنها تنفع في المستقبل أم لا ؟ فيه نظر) ، قال (ع ش) : (ولا يبعد ندب التعرض ؛ سيما والغرض من فعلها محاكاة الأداء)^(٢) .

قوله : (كخطبتي الجمعة في الأركان) أي : وهي حمد الله تعالى ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوصية بالتقوى في الأولى والثانية ، وقراءة آية في إحداهما ، والدعاء للمؤمنين في الثانية .

قوله : (والسنن) أي : بل زادت هنا بسنن أخرى كما سيأتي .

قوله : (دون الشروط) أي : خلافاً لما اقتضاه كلام المتولي ، وصرح به الجرجاني من وجوبها هنا ، والمعتمد : الأول كما نقل عن النص .

قوله : (فلا يجب) أي : فلا يجب (هنا) نحو قيام وجولوس بينهما ، ولا يجب ستر العورة ولا الطهر ، قال في « التحفة » : (نعم ؛ لو كان في حال قراءة الآية جنباً . . بطلت خطبته ؛ لعدم الاعتداد بها منه ما لم يتطهر ويعيدها)^(٣) ، ونظر فيه (سم) وقال : (ما المانع من الاعتداد بها وإن أثم من حيث القراءة ؛ وفي « شرح المنهج » التصريح به حيث قال : وحرمة قراءة الجنب آية في إحداهما ليس لكونها ركناً فيها ، بل لكون الآية قرآناً ؟ !) انتهى^(٤) .

ففي الآية جهتان : كونها ركناً في الخطبة ، وكونها قرآناً ؛ فالحرمة لأجل الجهة الثانية لا الأولى ، ويمكن حمل كلام « التحفة » على من لم يقصد القراءة ، وحينئذ : فالبطلان لعدم القصد لا للحرمة ، لا يقال : الأركان لا يشترط قصدتها ؛ لأننا نقول : محله ما لم يوجد هناك صارف ، وإلا . . اشترط كالجنبانة هنا ، فليتأمل .

قوله : (بل يسن) أي : شروط الخطبة هنا ، فيسن أن يكون متطهراً مستترأ قائماً ، قال الأذرع في « التوسط » : (لا خفاء أن الكلام فيما إذا لم ينذر الصلاة والخطبة ، أما لو نذر . . وجب أن يخطبها قائماً ، نص عليه في « الأم ») ، قال (ع ش) : (وكالقيام غيره من بقية شروط

(١) نهاية المحتاج (٣٩١/٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣٩١/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٤٥/٣ - ٤٦) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٤٥/٣ - ٤٦) .

وَيُسَنُّ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ ، وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ، ثُمَّ يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ (يَجْلِسُ قَبْلَهُمَا جَلْسَةً خَفِيفَةً) بمقدار الأذان في الجمعة

الخطبة ؛ بناء على أن النذر يسلك به مسلك واجب الشرع ، ومع ذلك لو خالف .. صح مع الإثم^(١) .

قال في « التحفة » : (ولا بد في أداء سنتها من كونها عربية ، لكن المتجه : أن هذا شرط لكمالها لا لأصلها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة ، بل أولى ؛ لأن اعتناء الشارع بنحو الطهارة أعظم ؛ ألا ترى أن العاجز عن العربية يخطب بلسانه لمثله كما مر ، وعن الطهورين لا يخطب أصلاً ، فإذا لم يشترط في صحتها الطهر .. فأولى كونها عربية ، ولا بد في ذلك أيضاً من سماع الحاضرين لها بالفعل .

نعم ؛ يظهر : الاكتفاء بسماع واحد ؛ لأن الخطبة تسن للثنين^(٢) .

قوله : (ويسن أن يسلم) أي : الخطيب .

قوله : (على من عند المنبر) أي : أو المحل المرتفع .

قوله : (وأن يقبل على الناس بوجهه) أي : مع النظر إليهم ويستدير القبلة ، ويسن لهم أن يقبلوا عليه بوجوههم ، وخلاف ذلك مكروه كما مر .

قوله : (ثم يسلم عليهم) أي : ويردون عليه .

قوله : (ثم يجلس قبلهما) أي : الخطبتين على المستراح ، ومر عن (ع ش) : (أنه لو لم يأت بالسلام قبل الجلوس .. ينبغي له أن يأتي به بعده ويحصل له أصل السنة)^(٣) .

قوله : (جلسة خفيفة) أي : ليستريح من تعب صعود المنبر ، ويتأهب الناس لاستماعه .

قوله : (بمقدار الأذان في الجمعة) هذا ما قاله الخوارزمي وأقروه ، ثم يقوم ويأتي بخطبتين ، ويسن للناس استماع الخطبتين ، ويكره تركه ، ومن دخل في وقت الخطبة : فإن كان في الصحراء .. جلس ندباً ليستمتع ولا تحية ، وآخر صلاة العيد إذا لم يخش فوتها ، بخلاف الخطبة ، ثم يتخير بين أن يصلي العيد بالصحراء وأن يصليه ببيته ، إلا إن ضاق الوقت .. فيسن فعلها في الصحراء .

ويؤخذ من التعليل : أنه لو وجده يخطب قبل الزوال على خلاف العادة وخشي فوت الصلاة ..

(١) حاشية الشبراملسي (٣٩٢/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٤٦/٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٢٥/٢) .

(وَيَذْكُرُ فِيهِمَا) أي : الْخُطْبَتَيْنِ (مَا يَلِيقُ) بالحال ، فيتعرض لأحكام زكاة الفطر في عيده ، ولأحكام الأضحية في عيدها ؛ للاتباع في بعض ذلك

قدمها على الاستماع كما هو ظاهر ، وإن كان في المسجد . . بدأ بالتحية ثم يستمع ثم يصلي فيه صلاة العيد ؛ لأفضليتها فيه ، بخلاف الصحراء لا مزية له على بيته ، فلذا : يخير كما تقرر ، فلو صلى العيد بدل التحية . . حصلا .

ويندب للإمام بعد الفراغ من الخطبة أن يعيدها لمن فاته سماعها ؛ للاتباع رواه الشيخان ، قال السبكي : وليس بمؤكد ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم فعله مرة وتركه أخرى ، بل هذا أكثر ؛ كما يدل له كلام « الأم » .

قوله : (ويذكر فيهما ؛ أي : الخطبتين) أي : ندباً ، فهذه من السنن الزائدة على سنن خطبتي الجمعة .

قوله : (ما يليق بالحال) أي : من الأحكام التي تعم الحاجة إليها .

قوله : (فيتعرض لأحكام زكاة الفطر في عيده) أي : من أنها واجبة على كل مسلم ، وأنها صاع من غالب قوت البلد ، وأنه يحرم تأخير إخراجها عن يوم العيد إلا لعذر . . وغير ذلك ، قال في « المغني » : (الفطرة : بكسر الفاء كما في « المجموع » ، وبضمها كما قاله ابن الصلاح كابن أبي الدم ، وهي من اصطلاح الفقهاء : اسم لما يخرج ، مؤلدة لا عربية ولا معربة ، وكأنها من الفطرة ؛ أي : الخلقة فهي صدقة الخلقة)^(١) .

قوله : (ولأحكام الأضحية) أي : ويتعرض لأحكامها .

قوله : (في عيدها) أي : الأضحى ؛ فيذكر أنها من السنن المؤكدة ، وأن وقتها بعد طلوع الشمس يومها ومضي ركعتين وخطبتين إلى آخر أيام التشريق ، وغير ذلك .

قوله : (للاتباع في بعض ذلك) أي : بعض ما ذكره في قولهم : (يتعرض . . .) إلخ ؛ ففي « الصحيحين » عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال : « أول ما نبدأ به من يومنا هذا أن نصلي ثم ننحر ، فمن فعل . . فقد أصاب سنتنا »^(٢) ، وفي رواية عن البراء : « ومن نسك - أي : ذبح - قبل الصلاة . . فتلك شاة لحم » ، فقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ؛ لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتعجلت وأكلت وأطعمت أهلي وجيرانني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك شاة

(١) مغني المحتاج (١/٤٦٥) .

(٢) صحيح البخاري (٩٥١) ، صحيح مسلم (١٩٦١) .

(وَيُكَبَّرُ) ندباً (فِي) الْخُطْبَةِ (الْأُولَى) عِنْدَ اسْتِفْتَا حِهَا (تِسْعاً) يَقِيناً مُتَوَالِيَةً إِفْرَاداً ، (وَفِي) الْخُطْبَةِ (الثَّانِيَةِ) عِنْدَ اسْتِفْتَا حِهَا (سَبْعاً) كَذَلِكَ (وَلَاءَ)

لحم » ، قال : فإن عندي عناق جذعة خير من شاتي لحم ، فهل تجزي عني ؟ قال : « نعم ، ولن تجزي عن أحد بعدك »^(١) ، وفي « أبي داود » و « النسائي » عن ابن عباس مثل ذلك في عيد الفطر ، قال الكردي : (ويقاس بذلك بقية أحكامهما ؛ بجامع أنه لا تق بالحال)^(٢) .

قوله : (ويكبر ندباً في الخطبة الأولى) أي : من خطبتي العيدين الفطر والأضحى .

قوله : (عند استفتاحها) أي : الخطبة ، قال القليوبي : (يفيد : أن التكبيرات ليست من الخطبة ، وهو كذلك ؛ لأنها مقدمة لها على خلاف الأصل) انتهى^(٣) ، وسيأتي ما يوضحه .

قوله : (تسعاً يقيناً) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة ؟ لا يبعد الفوات ؛ كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة ، (سم) ، قال (ع ش) : (ويحتمل أن يقال بعدم الفوات ، ويوجه بما في « شرح الروض » عن السبكي من طلب الإكثار منه في فصول الخطبة ؛ أي : بين سجعاتها) انتهى^(٤) ، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من البعد .

قوله : (متوالية) أي : فيضر الفصل الطويل .

قوله : (إفراداً) أي : واحدة واحدة ، فلا يجمع - أي : لا يصل - ثنتين مثلاً ، فعلم : أن معنى الموالاة غير معنى الإفراد ؛ فلا يغني ذكر الأول عن الثاني ، تأمل .

قوله : (وفي الخطبة الثانية عند استفتاحها) أي : يكبر فيها ، قال السبكي : وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة ، كذا في « الأسنى »^(٥) .
قوله : (سبعا كذلك) أي : يقيناً .

قوله : (ولأ) أي : متوالية إفراداً ، فالموالاة سنة في هذه التكبيرات ، وكذا الإفراد ، فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما ؛ أي : أو بين الجميع جاز . انتهى « نهاية »^(٦) .

قال (ع ش) : (يؤخذ من تعبيره بالجواز كالمحلي : عدم سنّ الفصل المذكور ، وعليه : فهل يكون خلاف الأولى أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب : الأول ؛ لأن في الإتيان به ترك الولاء

(١) صحيح البخاري (٩٥٥) .

(٢) الحواشي المدنية (٥٨ / ٢) .

(٣) حاشية قليوبي (٣٠٦ / ١) .

(٤) حاشية الشيراملي (٣٩٢ / ٢) .

(٥) أسنى المطالب (٢٨١ / ١) .

(٦) نهاية المحتاج (٣٩٢ / ٢) .

لِمَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ سَنَدٍ ضَعِيفٍ : أَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ ، وَالتَّكْبِيرَاتُ الْمَذْكُورَةُ

المطلوب (١) ، هذا كلامه ، لكن في « القليوبي » ما نصه : (بل قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : إنه حسن ، وعليه : فالمراد بالولاء : عدم طول الفصل بينهما عرفاً) (٢) ، وفي « الكردي » عن « الإمداد » مثله ، فتدبر (٣) .

قوله : (لما ورد) دليل لنذب التكبيرات المذكورة .

قوله : (عن بعض التابعين) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، أحد فقهاء المدينة السبعة المذكورين في قوله :

ألا كل من لم يقتدي بأئمة
فخذهم عبيد الله عروة قاسم
فقسمته ضيزى عن الحق خارجة
سعيد أبو بكر سليمان خارجة
رحمهم الله تعالى ونفعنا بهم .

قوله : (بسند ضعيف) أي : رواه الشافعي والبيهقي عنه بسند ضعيف (٤) ، قال في « المجموع » : (ومع ضعفه لا دلالة فيه على الصحيح ؛ لأن عبيد الله تابعي ، وقول التابعي : « من السنة كذا » موقوف على الصحيح ؛ فهو كقول صحابي لم يثبت انتشاره فلم يحتج به على الصحيح) كذا نقله شيخ الإسلام وأقره (٥) ، قال بعضهم : (وحيث كان كذلك . . فلعله ثبت عند الإمام مرفوعاً من طريق آخر وصح الاستدلال به) (٦) ، وقال القليوبي : (واحتج به ؛ لأنه لا مدخل للرأي فيه) (٧) .

قوله : (أن ذلك من السنة) أي : افتتاح الخطبة الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع من السنة ؛ أي : الطريقة النبوية ، وأيضاً : ففي الحقيقة الخطبة شبهت بالصلاة هنا ؛ فإن الركعة الأولى تشتمل على تسع تكبيرات ؛ فإن فيها سبع تكبيرات وتكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع ، والركعة الثانية على سبع تكبيرات ؛ فإن فيها خمس تكبيرات وتكبيرة القيام وتكبيرة الركوع .
قوله : (والتكبيرات المذكورة) أي : التسع في أول الخطبة الأولى ، والسبع في أولى الثانية .

(١) حاشية الشبراملسي (٢٩٣/٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٣٠٦/١) .

(٣) المواهب المدنية (٣٣٤/٣) .

(٤) الأم (٥١٣/٢) ، السنن الكبرى (٢٩٩/٣) .

(٥) أسنى المطالب (٢٨١/١) .

(٦) انظر « فتوحات الوهاب » (٩٨/٢) .

(٧) حاشية قليوبي (٣٠٦/١) .

مقدمة للخطبة ، لا منها .

(فَصْل)

في توابع ما مرَّ

قوله : (مقدمة للخطبة لا منها) أي : إنما هي مقدمة للخطبة وليست من أجزاء الخطبة ؛ كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وكثيرون من الأصحاب ، ومن عبر منهم بالافتتاح كصاحب « البهجة » حيث قال فيها :

ثم افتتح خطبة بتسع وخطبة ثانية بسبع^(١)
 .. يحمل على ذلك ؛ لأن افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه ، قال (ع ش) : (وتظهر فائدة ذلك : فيما لو أخل فيها - أي : التكميرات - بشروط الخطبة .. فتبطل عند من يقول بأنها كالجمعة ، ولا تبطل عند غيره) ، نقله الشيخ الجمل^(٢) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في توابع ما مر)

أي : من التكمير المرسل والمقيد ، والذي مر : التكمير في الصلاة والخطبة ، وذكر أيضاً هنا : التكمير عند رؤية بهيمة الأنعام ، وحكم الشهادة برؤية الهلال ، قال التمولي : (لم أر لأحد من أصحابنا كلاماً في التهئة بالعيد والأعوام والأشهر كما يفعله الناس ، لكن نقل الحافظ المنذري عن الحافظ المقدسي أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزالوا مختلفين فيه ، والذي أراه أنه مباح لا سنة فيه ولا بدعة) انتهى .

وأجاب عنه الحافظ ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة ؛ واحتج له بأن البيهقي عقد لذلك باباً فقال : (باب ما روي في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد : تقبل الله منا ومنك ..) ، وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة ، لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك ، ثم قال : ويحتج لعموم التهئة لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية ، وبما في « الصحيحين » : عن كعب بن مالك في توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته ومضى إلى النبي صلى الله عليه وسلم . . قام إليه طلحة بن عبيد الله فهناه ؛ أي : وأقره النبي

(١) بهجة الحاوي (ص ٤٤) .

(٢) فتوحات الوهاب (٩٨/٢) .

(يُكَبِّرُ غَيْرَ الْحَاجِّ) سواءَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ ، لَكِنْ (يَرْفَعُ الصَّوْتِ إِنْ كَانَ رَجُلًا) إظهاراً لشعارِ العيدِ ، بخلافِ الْمَرْأَةِ وَالْخَتْنِيِّ ، (مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ ،)

صلى الله عليه وسلم^(١) ، ومثل ذلك المصافحة حيث اتحد الجنس ، فلا يصافح الرجل المرأة الأجنبية ولا عكسه ، ومثلها الأمرد الجميل ، قال بعضهم : (وتسن إجابة التهتة بنحو تقبل الله منكم ، أحياكم الله لأمثاله ، كل عام وأنتم بخير)^(٢) .

قوله : (يكبر غير الحاج ...) إلخ ، هذا شروع في بيان التكبير المرسل ، ويسمى بالمطلق أيضاً ، وهو : ما لا يكون عقب صلاة ولا غيرها ، قال في « التحفة » : (ويسن تأخيره عن أذكارها ، بخلاف المقيد الآتي)^(٣) ، قال (ع ش) : (فيقدم على أذكار الصلاة ، ويوجه بأنه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الأذكار)^(٤) .

قوله : (سواء الرجل والمرأة) أي : والختنى صغيراً أو كبيراً مقيماً أو مسافراً .

قوله : (لكن يرفع الصوت إن كان رجلاً) أي : ذكراً ولو صيباً .

قوله : (إظهاراً لشعار العيد) أي : علامته ؛ فقد قال الشافعي رضي الله عنه : (وأحب إظهار التكبير في العيدين)^(٥) .

قوله : (بخلاف المرأة والختنى) أي : فقد استثنى الرافعي من ندب رفع الصوت بالتكبير هنا المرأة ، وظاهر : أن محله : إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم ، أما بحضرة من ذكر . . فلا يكره لها رفع الصوت ، لكن ينبغي أن يكون دون رفع الرجل ؛ قياساً على جهر الصلاة ، قال بعضهم : (وكذا يقال في كل ما جاز لها رفع الصوت فيه ؛ كالتلبية وقراءة القرآن ونحو ذلك ، ومثلها الختنى)^(٦) .

قوله : (من غروب الشمس ليلتي العيدين) أي : الفطر والأضحى فهما مشتركان في هذا التكبير المطلق ، بخلاف التكبير المقيد الآتي فإنه خاص بالأضحى ؛ ولذا قال في « التيسير » : [من الرجز]

واشترك العيدان في أمور كثيرة كمرسل التكبير
من الغروب ليلة التعييد إلى الدخول في صلاة العيد

(١) صحيح البخاري (٤٤١٨) ، صحيح مسلم (٢٧٦٩) عن سيدنا كعب بن مالك رضي الله عنه .

(٢) انظر « فتوحات الوهاب » (١٠٥ / ٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٥١ / ٣) .

(٤) حاشية الشبرايملي (٣٩٧ / ٢) .

(٥) مختصر المزني (ص ٣٠) .

(٦) انظر « تحفة الحبيب » (١٩٨ / ٢) .

فِي الطَّرِيقِ وَنَحْوَهَا) مِنْ الْمَنَازِلِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ ، رَاكِباً وَمَاشِياً ، وَقَائِماً وَقَاعِداً ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَحْوَالِ ، (وَ) لَكِنْ (يَتَأَكَّدُ مَعَ الزَّحْمَةِ) وَتَغَايِرِ الْأَحْوَالِ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ قِيَاساً عَلَى التَّلْبِيَةِ لِلْحَاجِّ . وَكَيْفِيَّةُ التَّكْبِيرِ

وانفرد الأضحى بغير المرسل خلف الصلاة الفرض والتنفل^(١)

قوله : (في الطريق ونحوها) متعلق بـ (يكبر) .

قوله : (من المنازل والمساجد والأسواق) بفتح الهمزة : جمع سوق يذكر ويؤنث ، سميت بذلك ؛ لقيام الناس فيها على سوقهم ، كذا قاله غير واحد ، لكن نقل في « المصباح » عن أبي إسحاق ما نصه : (السوق : التي يباع فيها مؤنثة ، وهو أفصح وأصح ، وتصغيرها سويقة ، والتذكير خطأ ؛ لأنه قيل : سوق نافقة ولم يسمع نافق بغير هاء) تأمل^(٢) .

قوله : (راكباً وماشياً وقائماً وقاعداً) منصوبات على الحال من فاعل (يكبر) .

قوله : (وفي غير ذلك من سائر الأحوال) أي : كحال الاضطجاع ، فلا يتقيد سن التكبير المذكور بحال ، بل يسن في سائر الأحوال والأماكن ، إلا فيما يكره التكلم فيه ؛ كحال الجماع ومكان قضاء الحاجة .

قوله : (ولكن يتأكد) أي : التكبير ، استدراك على ما اقتضاه قوله : (سائر الأحوال) من التساوي في ذلك .

قوله : (مع الزحمة وتغاير الأحوال) أي : من نحو صعود وهبوط ، وافتراق واجتماع ، وإقبال ليل أو نهار ، وركوب ونزول .

قوله : (فيما يظهر) صيغة بحث ، فهو راجع لتغاير الأحوال فقط ؛ لأن الزحمة من كلام المتن ؛ فلا يدخل في بحث الشارح ، تأمل .

قوله : (قياساً على التلبية للحاج) أي : المحرم بالحج أو العمرة ؛ فإنه يتأكد له التلبية عند تغاير الأحوال كما سيأتي في محله ، فهو تعليل لما بحثه هنا ، ويحتمل أنه تعليل للاستدراك المذكور ؛ فيشمل الزحمة المذكورة في المتن .

قوله : (وكيفية التكبير) أي : الفاضلة التي تداولت عليها الأعصار في القرى والأمصار ، قال في « التحفة » : (لاشتمالها - أي : الصيغة الآتية - على نحو ما صح في « مسلم » على الصفا ، وزيادتها بأشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة رضي الله عنهم تارة ؛ كتتابع التكبير ثلاثاً

(١) انظر « فتح القدير الخبير » (ص ٩٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (سوق) .

أَنْ يَكُونَ (ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ) اتِّبَاعاً لِلْسَّلَفِ وَالْخَلْفِ ، (وَيَزِيدُ) بَعْدَ الثَّلَاثِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، وَنُدِبَ) أَخْذاً مِنْ كَلَامِ «الْأَمِّ» (زِيَادَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيراً ،

أولها ، ومن فعل بقية السلف أخرى) انتهى^(١) .

قوله : (أن يكون ثلاث تكبيرات متواليات) أي : الله أكبر الله أكبر الله أكبر .

قوله : (اتباعاً للسلف والخلف) أي : فقد ورد ذلك عن جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهما^(٢) ، وهو القول الجديد للشافعي رضي الله عنه^(٣) ، وقال في القديم : يكبر مرتين ، والمعتمد : الأول .

قوله : (ويزيد بعد الثلاث) أي : على الجديد ، واثنين على القديم كما تقرر ، قال في الإيعاب : (والوقوف هنيئة) .

قوله : (لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد) هكذا نقله الرافعي عن صاحب «الشامل»^(٤) أي : الكبير ، قال في «زيادة الروضة» : (ونقله صاحب «البحر» - أي : الروياني - عن نص الشافعي رضي الله عنه في «البويطي»)^(٥) ، قال الشيخ أكمل الدين الحنفي : (سبب ذلك : أن جبريل عليه السلام لما جاء بالفداء . . خاف العجلة على إبراهيم عليه السلام فقال : الله أكبر الله أكبر ثلاثاً ، فلما رآه إبراهيم . . قال : لا إله إلا الله والله أكبر ، فلما علم إسماعيل بالفداء . . قال : الله أكبر والله الحمد) انتهى جمل عن البرماوي^(٦) .

قوله : (ونذب أخذاً من كلام «الأم») هذا هو الصواب الموافق لغيره ، فما وجد في نسخ هذا الكتاب عن كلام الإمام بدل «الأم» . . فمن تحريف النساخ كما بينه الكردي^(٧) ؛ لأن الإمام إذا أطلق في كلامهم . . فالمراد : إمام الحرمين لا الشافعي رضي الله عنه ، اللهم إلا أن يراد بـ (الإمام) هنا : الشافعي .

قوله : (زيادة : الله أكبر كبيراً) منصوب على إضمار فعل ؛ أي : كبرت كبيراً ؛ أي : رباً كبيراً ؛ أي : عظيماً ، وغيل : على القطع ، وقيل : على التمييز ، قال البرلسي : (وجه اختيار

(١) تحفة المحتاج (٣/ ٥٤) ، والحديث في «صحيح مسلم» (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) انظر «السنن الكبرى للبيهقي» (٣/ ٣١٥) .

(٣) الأم (٢/ ٥٢٠) .

(٤) الشرح الكبير (٢/ ٣٥١) .

(٥) روضة الطالبين (٢/ ٨١) .

(٦) فتوحات الوهاب (٢/ ١٠٤) .

(٧) المواهب المدنية (٣/ ٣٣٥) .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيراً ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، .

هذه الزيادة : الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث قالها على الصفا يوم فتح مكة (١) .

قوله : (والحمد لله كثيراً) أي : حمداً كثيراً ، فهو منصوب على أنه نعت لموصوف محذوف .

قوله : (وسبحان الله بكرة وأصيلاً) البكرة : أول النهار ، والجمع : بكر كغرفة وغرف ، والأصيل : العشي ؛ وهو من العصر إلى الغروب ؛ أي : أول النهار وآخره ، ولكن المراد هنا : جميع الأزمنة ، لا التقييد بهذين الوقتين .

قوله : (لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين) أي : من غير شرك ونفاق ، قال بعضهم : (الإخلاص : عبارة عن النية الخالصة عن شوائب الرياء ، وقيل : معنى « مخلصين له الدين » : مقرين له بالعبودية ، وقيل : قاصدين بقلوبهم رضا الله تعالى بالعبادة) (٢) ، ففي الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً : « إن الله تعالى لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم » رواه مسلم (٣) .

قوله : (ولو كره الكافرون) أي : ما ذكر من عبادة الله وحده ، وإخلاص الدين له .

قوله : (لا إله إلا الله وحده صدق وعده) منصوب على نزع الخافض ؛ أي : في وعده بنصر نبيه صلى الله عليه وسلم .

قوله : (ونصر عبده) أي : النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي « ابن قاسم الغزي » على « أبي شجاع » زيادة : (وأعز جنده) (٤) ، قيل : لم ترد هذه الكلمة في شيء من الروايات ، وهي زيادة لا بأس بها ، لكن صرح العلامة العلقمي في « حواشي الجامع الصغير » بأنها وردت ، فليراجع .

قوله : (وهزم الأحزاب وحده) أي : الذين تحزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الخندق ، وهم : قريش وغطفان وقريظة والنضير ، وكانوا قدر اثني عشر ألفاً ، وأميرهم أبو سفيان ؛ وذلك أن الله سبحانه وتعالى أرسل عليهم ريحاً باردة في ليلة شاتية ، فأحضرتهم وسفت

(١) حاشية عميرة (٣٠٩/١) .

(٢) انظر « تفسير الخازن » (٣٩٩/٤) .

(٣) صحيح مسلم (٢٥٦٤) .

(٤) شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع (٣٣٧/١) .

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ . (وَيَسْتَمِرُّ) مُكَبَّرًا كَذَلِكَ (إِلَى تَحْرُمِ الْإِمَامِ) أَي : نُطْقِهِ بِالرَّاءِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ،

التراب في وجوههم وأضفأت نيرانهم ، وكبرت الملائكة في جوانب العسكر فانهزموا ، وعلى هذا : فاللام للعهد ، ويحتمل أن المراد : كل من تحزب من الكفار لحرب النبي صلى الله عليه وسلم فتكون اللام للاستغراق .

قوله : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ) صريح كلامهم : أنه لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير ، لكن العادة جارية بين الناس بإتيانهم بها بعد تمام التكبير ، ولو قيل باستحبابه عملاً بظاهر : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ، وعملاً بقولهم : إن معناه : لا أذكر إلا وتذكر معي . لم يكن بعيداً . (ع ش)^(١) .

وقد جزم بندبها جمع من المتأخرين ، قال بعضهم : (وأولاهـ أي : صيغة الصلاة ـ : ما عليه عمل الناس ، وهو : اللهم ؛ صل على سيدنا محمد ، وعلى آل سيدنا محمد ، وعلى أصحاب سيدنا محمد ، وعلى أزواج سيدنا محمد ، وعلى ذرية سيدنا محمد ، وسلم تسليماً كثيراً) انتهى^(٢) ، وقد يقال : أولاهـ : الصيغة الإبراهيمية ، كما صرحوا به في غير هذا الموضع ، بل هي أشد مناسبة هنا ، فتأمله .

قوله : (ويستمر مكبراً كذلك) يعني : يأتي بصيغة التكبير المذكور مرة بعد أخرى . إلخ . قوله : (إلى تحرم الإمام) أي : على الأظهر ؛ لأن الكلام يباح إليه فالتكبير أولى ما يشتغل به ؛ لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم ، ومقابل الأظهر يقول : يستمر إلى حضور الإمام للصلاة ؛ لأنه إذا حضر . احتاج الناس للصلاة واشتغالهم بالقيام لها .

وقضية قولهم : (التكبير أولى ما يشتغل به) : أنه إذا اتفق أن ليلة العيد ليلة جمعة . أن التكبير أولى من قراءة (سورة الكهف) ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وبه جزم الشيخ البيجوري^(٣) مخالفاً لـ (ع ش) في قوله : (جمع منها بين الثلاثة ، فيشتغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ، ويتخير فيما يقدم ، ولعل تقديم التكبير أولى ؛ لأنه شعار الوقت) انتهى^(٤) . قوله : (أي : نطقه بالراء من تكبيرة الإحرام بصلاة العيد) مقتضاه : أنه عند شروع الإمام في

(١) حاشية الشيراملسي (٢ / ٤٠٠) .

(٢) انظر « فتوحات الوهاب » (٢ / ١٠٤) .

(٣) حاشية الباجوري على ابن قاسم (١ / ٣٣٦) .

(٤) حاشية الشيراملسي (٢ / ٣٩٨) .



فإن صلى منفرداً.. فالعبرة بإحرامه . وتكبير ليلة عيد الفطر منصوص عليه في قوله تعالى : ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ أي : عدة صوم رمضان

التكبير يطلب التكبير من غيره حيث يتم الإمام تكبيره ، قال (سم) : (ولا تخلو عن وقفة في حق من أراد الصلاة معه ، وهو قريب منه)^(١) .

قوله : (فإن صلى منفرداً) هذا مقابل لمحذوف تقديره : ما تقرر فيمن صلى جماعة ، فإن ... إلخ .

قوله : (فالعبرة بإحرامه) أي : إحرام نفسه ولو في آخر الوقت ، قال في « الإمداد » : (والذي يظهر : أنه لو قصد ترك الصلاة بالكلية .. اعتبر في حقه تحريم الإمام إن كان ، وإلا .. اعتبر بطلوع الشمس ، ويحتمل الاعتبار به مطلقاً) ، واستقر السيد عمر البصري أن المعتبر آخر الوقت ، وبه جزم الشيخ البيجوري قال : (لأنه بسبيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت)^(٢) .

قوله : (وتكبير ليلة عيد الفطر ...) إلخ ، هذا بيان لدليل مشروعية التكبير المذكور .

قوله : (منصوص عليه في قوله تعالى) أي : في (سورة البقرة) ، وأول الآية : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا﴾ إلخ .

قوله : (﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾) بتخفيف الميم وتشديدها : من الإكمال أو التكميل ، قراءتان سبعيتان ؛ فالأولى قراءة الجمهور ، والثانية قراءة عاصم من رواية شعبة ، قال الشاطبي : [من الطويل]

وفي تكملوا قل شعبة الميم ثقلاً^(٣)

قوله : (أي : عدة صوم رمضان) تفسير لـ (العدة) ، وهو الذي نقله الشافعي رضي الله عنه ، فقد قال : سمعت من أرضاء من العلماء بالقرآن يقول : المراد بـ (العدة) : عدة الصوم ، وبالتكبير عند الإكمال ؛ أي : التكبير عند ... إلخ .

وفي « الصحيح » : « فإن غم عليكم .. فأكملوا العدة ثلاثين »^(٤) ، وقيل : المراد : عدد أيام الإفطار بعذر السفر أو المرض بالقضاء ، وهو الذي دل عليه السياق .

(١) حاشية ابن قاسم على الغرر (١٤٦/٣) .

(٢) حاشية الباجوري على ابن قاسم (٣٣٦/١) .

(٣) حرز الأمان (ص ٤٠) .

(٤) صحيح البخاري (١٩٠٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

﴿وَلَشَكَّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ وليلة عيد النحر مقيس عليه ، ومن ثمَّ كَانَ الْأَوَّلُ أَكْذَرُ . (وَيَكْبَرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ)

قوله : (﴿وَلَشَكَّرُوا اللَّهَ﴾) أي : عند إكمالها ؛ فقد قال الأسنوي : الواو وإن كانت لمطلق الجمع . . لكن دلالتها على الترتيب أرجح كما قاله السهيلي ، ولأن الأدلة تثبت المراد ، وقال ابن الرفعة في « الكفاية » : (الواو لمطلق الجمع ، وهو ضربان : جمع مقارنة ، وجمع معاقبة ؛ وذلك بعد الغروب ، وقال بعضهم : حمل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الإجماع فتعين حملها على الترتيب)^(١) .

قوله : (﴿عَلَى مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾) أي : أرشدكم إلى طاعته وإلى ما يرضى به عنكم ؛ أي : لأجل هدايته إياكم ، وتمام الآية : ﴿وَأَعْلَمَكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ، قال العلامة البرماوي : (لما قدمت المغفرة والعق على صوم رمضان وقيامه . . أمر تعالى بتكبيره وشكره عند إكمالها ؛ فشكر من أنعم على عباده بتوفيقهم للصيام وإعانتهم على القيام ومغفرته لهم وعقبتهم به من النار إنما يحصل بذكره وشكره وباتقائه حق تقاته بحسب الإمكان ؛ بأن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر) انتهى ، نقله الجمل^(٢) .

قوله : (وليلة عيد النحر) أي : وتكبير ليلة النحر ، فهو عطف على (ليلة عيد الفطر) .
قوله : (مقيس عليه) أي : على تكبير ليلة عيد الفطر ، لكن هذا بالنسبة للمرسل كما هو الكلام ، أما المقيد الآتي . . فقد ثبت بالسنة .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل كون تكبير الفطر منصوفاً عليه ، وتكبير النحر مقيساً عليه .
قوله : (كان الأول) أي : تكبير الفطر .

قوله : (أكد) أي : من الثاني الذي هو تكبير النحر ، والمفاضلة في كلامه بين المرسلين كما تقرر : مرسل الفطر ، ومرسل النحر ، أما المقيد فيه . . فهو أفضل من المرسل بقسميه ؛ لشرفه بتبعيته للصلوات .

قوله : (ويكبر الحاج) أي : عقب الصلوات ، فهذا شروع في بيان التكبير المقيد .
قوله : (من ظهر يوم النحر) أي : فلا يكبر ليلة النحر ويومه قبل الظهر على المعتمد ، خلافاً للفقهاء ؛ لأن شعاره الأليق به التلبية ، والمعتمر يلبي إلى أن يشرع في الطواف ، قال (ع ش) :

(١) كفاية النبيه (٤ / ٤٦٧) .

(٢) فتوحات الوهاب (٢ / ١٠٢) .

إِلَى صُبحٍ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) لِأَنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ يُصَلِّيْهَا بَعْدَ تَحْلُلِهِ الظُّهْرُ ، وَآخِرَ صَلَاةٍ يُصَلِّيْهَا بِمَنْى قَبْلَ نَفَرِهِ الثَّانِي الصُّبْحُ ؛ أَي : مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْدَّمَ التَّلَلُّ عَلَى الصُّبْحِ أَوْ يُؤَخَّرَهُ عَنْهُ ،

(سكتوا عما لو أحرم بالحج في ميقاته الزماني وهو أول شوال . فهل يلبي ؛ لأنها شعار الحج ، أو يكبر ؟ فيه نظر ، والأقرب : الأول ؛ لما ذكر من التعليل)^(١) .

قوله : (إلى صبح آخر أيام التشريق) أي : إلى عقبها ، قال الشيخ الرشيدي : (من حيث كونه حاجاً ؛ كما يؤخذ من العلة ، وإلا . . فمن المعلوم : أنه بعد ذلك كفره ؛ فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى آخر ما يأتي - أي : إلى الغروب - فتنبه)^(٢) .

قوله : (لأن أول صلاة يصليها بعد تحلله الظهر) تعليل لكون أول وذات تكبير الحاج من الظهر - أي : عقبه - فالظهر أول صلاة تلقاه بعد تحلله باعتبار وقته الأفضل ؛ وهو الضحى كما سيأتي تحريره في موضعه ، وأما أصل مشروعية التكبير . . فدليلة : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْاسِكُكُمْ ﴾ الآية ، وقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ وهي أيام التشريق .

قوله : (وآخر صلاة يصليها بمنى قبل نفره الثاني الصبح) أي : ولأن آخر صلاة . . . إلخ ، فهو عطف على (أول صلاة . . .) إلخ ، تعليل لكون آخر وقته الصبح ، قال الشيخ عميرة : (وذلك لأن رميه وإن كان في اليوم الثالث بعد الزوال أيضاً . . لكن السنة أن يرمى فيه راكباً ، ويؤخر الظهر حتى ينزل بالمحصب فيفعلها ، ثم الظاهر : أن الحاج إنما اقتصر على هذا بخلاف غيره ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ، لكن لو نفر النفر الأول . . فالظاهر : أنه يستمر يكبر إلى الصبح المذكور ، ويحتمل خلافه) انتهى ، وسيأتي ما فيه .

قوله : (أي : من شأنه ذلك) تفسير مراد من التعليل ؛ يعني : من شأن الحاج أن الظهر أول صلاته بمنى بعد انتهاء وقت التلبية ، وأن الصبح آخر صلاة يصليها ؛ إذ السنة تأخير الظهر إلى المحصب .

قوله : (فلا فرق . . .) إلخ ، تفريع على هذا التفسير .
قوله : (بين أن يقدم التحلل على الصبح أو يؤخره عنه) أي : بخلاف ما لو أخره عن الظهر ، فإنه لا يكبر عقبها ؛ لأن شعاره حينئذ التلبية .

(١) حاشية الشيراملسي (٢/٣٩٨-٣٩٩) .

(٢) حاشية الرشيدي (٢/٣٩٨-٣٩٩) .

ولا بين أن يكون بمنى أو غيرها ، ولا بين أن ينفر النفر الأول أو الثاني قبل صلاة الظهر أو بعدها ، في جميع ذلك فيما يظهر . (وَيَكْبَرُ غَيْرُهُ) أي : غير الحاج (مِنْ صُبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ)

قوله : (ولا بين أن يكون بمنى أو غيرها) أي : كأن كان بمكة ولو لغير عذر ، « فتح الجواد »^(١) .

قوله : (ولا بين أن ينفر النفر الأول أو الثاني) أي : فيكبر إلى بعد الصبح يوم الثالث مطلقاً ، لكن مرآناً عن الرشدي : أن هذا من حيث كونه حاجاً ، فلا تغفل .

قوله : (قبل صلاة الظهر أو بعدها في جميع ذلك) أي : من قوله : (فلا فرق . . .) إلخ ، وعبارة « التحفة » : (وقضيته - أي : التعليل - أنه لو قدمه - أي : التحلل - على الصبح أو أخره عن الظهر . . لم يعتبر ذلك ، وهو متجه ، خلافاً لمن أناطه بوجود التحلل ولو قبل الفجر ؛ إذ يلزمه تأخره بتأخر التحلل عن الظهر وإن مضت أيام التشريق ، وهو بعيد من كلامهم ، وأنه لو صلى قبل الظهر نفلاً أو فرضاً . . كبر ، إلا أن يقال : غيرها تابع لها في ذلك فلم يتقدم عليها) انتهى^(٢) ، ونازع (سم) فيما استوجهه أولاً ، واستوجه قوله ثانياً : (كبر) ، فانظره إن شئت^(٣) .

قوله : (فيما يظهر) أي : خلافاً لمن أناطه بوجود التحلل كما تقرر .

قوله : (ويكبر غيره : أي : غير الحاج) شمل غير الحاج : المعتمر فيكبر في هذه الأيام ، « فتح الجواد »^(٤) .

قوله : (من صبح يوم عرفة) أي : من أول وقته على ما بحثه (سم) حيث قال : (الوجه وفاقاً للرملي : أنه يدخل وقت لتكبير بفجر يوم عرفة وإن لم يصل الصبح ، حتى لو صلى فائتة مثلاً قبل الصبح . . كبر عقبها ، والله أعلم) ، وسيأتي عن الشارح خلافه .

قوله : (إلى عصر آخر أيام التشريق) أي : إلى آخر وقته على ما في « النهاية » حيث قال : (وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد ، وإنما مراده بانقضاء وقت العصر ؛ فقد قال الجويني في « مختصره » والغزالي في « خلاصته » : إنه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة إلى آخر نهار لثالث عشر في أكمل الأقوال ، وهذه العبارة تفهم : أنه يكبر إلى الغروب

(١) فتح الجواد (٢١٨/١) .

(٢) تحفة المحتاج (٥٢/٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التلحة (٥٢/٣) .

(٤) فتح الجواد (٢١٨/١) .

لِلاتِّبَاعِ ، وتكبيرُ الْحَاجِّ وَغَيْرِهِ فِي الْوَقَّتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ يَكُونُ (بَعْدَ) أَي : عَقَبَ (صَلَاةَ كُلِّ فَرَضٍ) .

كما قلناه ، ويظهر التفاوت بين العبارتين في القضاء بعد العصر وما يعمل من ذوات الأسباب (انتهى^(١)) ، وهذا كالذي مر عن (سم) يخالف معتمد الشارح في كتبه ، وعبارة « حاشية الإيضاح » : (عبارة المصنف - أي : النووي - صريحة في عدم دخول وقت التكبير بالهجر ، بل بالفراغ من صلاته وأنه يستمر للغروب بل للفراغ من صلاة العصر ، وحينئذ : فيختلف وقته ابتداء وانتهاء باختلاف أحوال المصلين ، وكلام غيره يصرح به أيضاً ؛ فهو المذهب كما بيئته في « شرح الإرشاد »)^(٢) .

قوله : (للاتِّبَاعِ) أي : فإنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، روى الحاكم وقال : صحيح الإسناد^(٣) ، قال في « التحفة » : (وتبعه - أي : في تصحيح هذا الحديث - تلميذه الإمام البيهقي في « خلافياته » ، لكن ضعفه في غيرها ، وبتسليمه هو حجة في ذلك ، ثم رأيت الذهبي في « تلخيص المستدرك » أشار إلى أنه شديد الضعف ، وعبارته : خبر واحد موضوع ، ثم بين ذلك ، ومر : أن ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل) انتهى ملخصاً^(٤) : وكأنه لذلك لم يستدل به صاحب « المغني » ، بل قال : (وصح من فعل عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم من غير إنكار) ، والله أعلم^(٥) .

قوله : (وتكبير الْحَاجِّ وَغَيْرِهِ) أي : الشامل للمعتمر كما مر ، وهذا دخول على المتن .
قوله : (فِي الْوَقَّتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) يعني : ظهر يوم النحر إلى صبح آخر التشريق للحاج ، ومن صبح يوم عرفة إلى عصر آخر التشريق لغيره ، واحتترز بهما عما إذا فاتته صلاة منها وقضاها في غيرها .
فإنه لا يكبر ، كما قاله في « المجموع » ، وادعى أنه لا خلاف فيه ؛ لأن التكبير شعار الوقت^(٦) .
قوله : (يَكُونُ بَعْدَ ؛ أَي : عَقَبَ ...) إلخ ، خبر (وتكبير ...) إلخ ، ولعل تفسيره (بعد) بـ (عَقَبَ) لبيان الأكمل ؛ لما سيأتي ، وأنه يقدم هنا على أذكار الصلوات ؛ لأنه شعار الوقت ولا يتكرر ؛ فكان الاعتناء به أشد من الأذكار ، وأما المطلق . . . فيسن تأخيره عن الأذكار .
قوله : (صَلَاةُ كُلِّ فَرَضٍ ...) إلخ ، لعل لفظة (صلاة) مقدمة من تأخير ، والأصل : كل

(١) نهاية المحتاج (٢/٣٩٩) .

(٢) منح الفتاح (ص ٣٩٥) .

(٣) المستدرك (١/٢٩٩) .

(٤) تحفة المحتاج (٣/٥٣) .

(٥) مغني المحتاج (١/٤٦٩) .

(٦) المجموع (٥/٤١) .

أَوْ نَفَلَ أَدَاءً وَقَضَاءً ، وَبَنَازَةً) ومنذورة . (وَإِنْ نَسِيَ) التكبير عقب الصَّلَاةِ (. . كَبَّرَ إِذَا تَذَكَّرَ)
وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ ؛

صلاة فرض . . . إلخ ، فليتأمل^(١) .

قوله : (أو نفل) أي : سواء ذو السبب ؛ ككسوف واستسقاء وغيره كالضحى والعيد ونحوهما
والنفل المطلق .

قوله : (أداء وقضاء) راجع للفرض والنفل معاً .

قوله : (وجنازة ومنذورة) أي : لا سجدة تلاوة وشكر على الأوجه ، خلافاً لصاحب
« الرونق » ووفقاً للمحامي وآخرين ، منهم : شيخ الإسلام في « التحرير » لأنهما ليستا بصلاة
أصلاً ، بخلاف ما على الجنازة ؛ فإنه يسمى صلاة ، لكن مقيدة . « تحفة » بزيادة^(٢) .

قوله : (وإن نسي التكبير عقب الصلاة . . .) إلخ ، ظاهره : أنه إذا تعمد تركه ثم أراد . .
لا يسن له ، وهو مخالف لنظائره في سجود السهو ؛ للعمد أيضاً ، وفي العود للتكبير قبل القراءة
وإن أعرض عنه ، وكأن رجه التقييد بالنسيان : أنه مع تعمد الترك مسيء بالإعراض عما هو شعار
للوقت ؛ فعوقب بعدم نذب التدارك وإن قصر الفصل ، بخلاف تلك ؛ فإنه ليس فيها مخالفة شعار
ظاهر ، فلم يفت بالترك ، ويؤيد ذلك : فرقهم في مخالفة الإمام بين الفاحشة وغيرها . انتهى
« حواشي فتح الجواد »^(٣) ، وسيأتي عن القليوبي ما يوافقه ، لكنه مخالف لظاهر « التحفة » الآتي
ولصريح « النهاية » ، ونعنها : (ولو ترك التكبير عمداً أو سهواً عقب الصلاة . . تداركه وإن طال
الفصل ؛ لأنه شعار الأيام لا تنتم للصلاة ، بخلاف سجود السهو . .) إلخ^(٤) .

قوله : (كبر إذا تذكر وإن طال الزمان) أي : الفاصل بين عقب الصلاة والتذكر ، كذا في غيره ،
لكن في « القليوبي » علو الجلال ما نصه : (ولا يقضى هذا التكبير إذا فات ، وفواته بطول الفصل
عقب الصلاة أو بإعراض عنه ، وفي « شرح شيخنا » : أنه يتداركه وإن كان تركه عمداً ، وهو غير
مستقيم ؛ إذ يلزم تدارك ليوم الأول في اليوم الثاني أو الثالث ولا قائل به ، فإن قيده بدوام وقته . .
ورد عليه ما لا وقت له ، ولأجل ذلك رجع شيخنا عنه وعما في « حاشيته » تبعاً له) انتهى ،
فليتأمل^(٥) .

(١) وهي كذلك في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا لـ « المنهج القويم » .

(٢) تحفة المحتاج (٥٤/٣) .

(٣) حاشية فتح الجواد (٢١٠/١) .

(٤) نهاية المحتاج (٢٩٩/٢) .

(٥) حاشية قليوبي (٢٠٩/١) .

لأنَّه شعارٌ لِلْأَيَّامِ لَا تَتَمَّةٌ لِلصَّلَاةِ ، بخلافِ سَجُودِ السَّهْوِ . (وَيَكْبَرُ) ندباً (لِرُؤْيَةِ النَّعْمِ) أي : عندَ رُؤْيَةِ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ وهي : الإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ ،

قوله : (لأنه) أي : التكبير هنا .

قوله : (شعارٌ لِلْأَيَّامِ لَا تَتَمَّةٌ لِلصَّلَاةِ) أي : ومن ثم لم يكبر اتفاقاً لفائتها إذا قضاها خارجها ولم يفت بطول الزمن ، وبه فارق فوت الإجابة بطوله ؛ لأنها للأذان وبالطَّل انقطعت نسبتها عنه ، وهذا للزمن فيسن بعد الصلاة وإن طال ، قال في « البيان » : (ما دامت أيام التشريق) . « تحفة »^(١) .

قوله : (بخلاف سجد السهو) أي : فإنه تتم للصلاة ، فيفوت بطول الزمن .

تَنْبِيْهُ

ما تقرر من ندب التكبير بعد النفل والقضاء هو الأظهر ، ومقابله يقول : إنما يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة أم مقضية من هذه الأيام أم من غيرها ، وفي وجه ثالث : لا يكبر إلا عقب فرائض هذه الأيام ، ومحل الخلاف : في التكبير الذي يرفع به صوته ويجعله شعار اليوم ، أما لو استغرق عمره بالتكبير في نفسه . . فلا منع منه كما نقله في « أصل الروضة » عن الإمام وأقره^(٢) .

قوله : (ويكبر ندباً لرؤية النعم) أي : كما قاله الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وغيره^(٣) ، قال (ع ش) : (كأن يقول : « الله أكبر » فقط كما قاله ابن عجيل والريمي ، وهو المعتمد ، وقال الأزرقى : يكبر ثلاثاً)^(٤) .

قوله : (أي : عند رؤية شيء منها) أي : النعم ، وظاهر : أن من علم كمن رأى ، فالتعبير بالرؤية جري على الغالب ، وظاهر كلامه كغيره : وإن لم تجز في الأدعية ؛ لأن الغرض منه التذكير بهذه النعمة ، ولأن رؤية ما هو من جنس بهيمة الأنعام ولو سخله منه على أن ذبح ما هو من هذا النوع شعار لهذه الأيام وتعظيم له تعالى .

قوله : (وهي) أي : النعم .

قوله : (الإبل والبقر والغنم) هذا هو المراد هنا وإن كان أكثر ما ينال في اللغة : إن النعم خاصة بالإبل ، بخلاف الأنعام سميت بذلك ؛ لكثرة نعم الله تعالى بها على عباده .

(١) تحفة المحتاج (٥٤ / ٣) .

(٢) روضة الطالبين (٨١ / ٢) .

(٣) التنبيه (ص ٣٣) .

(٤) حاشية الشيرازي (٤٠٠ / ٢) .

(فِي الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ ، وَهِيَ : عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ . (وَلَوْ شَهِدُوا قَبْلَ الزَّوَالِ) يَوْمَ الثَّلَاثِينَ بَزْمِنٍ يَسَعُ الْجَمَاعَ وَالصَّلَاةَ

قوله : (في الأيام المعلومات ؛ وهي : عشر ذي الحجة) أي : في قول أكثر المفسرين ، وقضيته : أنه لا يكبر لرؤيتها أيام التشريق ، ويوجه بأنه إذا دخل يوم النحر . . دخل وقت التضحية ، فيتهيأ مريدها لفعلها ؛ إذ الحكمة في طلب التكبير عند رؤية بهيمة الأنعام في عشر ذي الحجة استحضار طلبها فيه ، ثم الاشتغال به حثاً لفعل التضحية عند دخول وقتها ، وأما حكمة خصوص التكبير هنا دون غيره من الأذكار ؛ فإنهم يتقربون لآلهتهم بالذبح عندها فأشير لفساد ذلك بالتكبير . . فإن معناه : الله أعظم من كل شيء ؛ فلا يليق أن يتقرب لغيره ، أفاده (ع ش) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (لقوله تعالى) أي : (سورة الحج) ، وهذا دليل لأصل مشروعية التكبير لرؤية النعم .

قوله : (﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾) أي : وليذكروا . . إلخ ؛ لأن قبله : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ .

قوله : (﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾) أي : في عشر ذي الحجة ، وأما الأيام المعدودات المذكورة في قوله تعالى في (سورة البقرة) : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ . . فأيام التشريق الثلاثة .

قوله : (﴿ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾) من إضافة الأعم إلى الأخص ؛ لأن البهيمة : اسم لكل ذات أربع من دواب البحر والبر ، والأنعام : الإبل والبقر والغنم ؛ فهي أخص من البهيمة .

قوله : (ولو شهدوا) أي : أو شهدا ، بل قال بعضهم : (ويكفي فيها واحد بالنسبة للإحرام بالحج وإخراج الزكاة وصلاة العيد والفطر ، أما لوقوع طلاق أو عتق . . فلا بد من اثنين) انتهى^(٢) ، وفيه خلاف مشهور يعلم من (باب الشهادة) .

قوله : (قبل الزوال يوم الثلاثين) أي : من رمضان ، قال الشمس الحفني : (تسميته يوم الثلاثين إنما هو بحسب الظاهر ؛ أي : بالنظر لما قبل شهادتهم ، وإلا . . فهو أول شوال) ، تأمل .

قوله : (بزمين يسع الاجتماع والصلاة) أي : صلاة العيد ، متعلق بـ (شهد) أي : بأن أدوا الشهادة وقبلوا بزمين يسع ذلك .

(١) حاشية الشبراملسي (٤٠٠ / ٢) .

(٢) انظر « تحفة الحبيب » (٢٠٠ / ٢) .

كُلُّهَا أَوْ رَكْعَةً مِنْهَا (بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ اللَّيْلَةَ الْمَاضِيَةَ . . أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعِيدَ) دَاءٌ . أَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ بِزَمَنِ لَا يَسَعُ مَا ذَكَرَ ، (أَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ وَعُدُّلُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ)

قوله : (كلها أو ركعة منها) أي : من الصلاة ، وإلا . . فكما شهدوا بين الزوال والغروب وسيأتي ، وبه يعلم : أن وقت الخطبة لا يعتبر .

قوله : (برؤية الهلال) أي : هلال شوال .

قوله : (الليلة الماضية) ظرف للرؤية .

قوله : (أفطرنَا وصلينا العيد) جواب (لو شهدوا . . .) إلخ ؛ يعني : فتقبل شهادتهم بذلك ، ومعلوم : أن الإفطار واجب ، والعيد والصلاة مندوبة .

قوله : (أداء) أي : وكانت الصلاة أداء ، فهو خبر لـ (كان) المحذوفة كما صرح به الرملي وغيره^(١) ، قال البجيرمي : (ويصح أن يكون حالاً من العيد ، بل هو الأولى من التقدير) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (أو قبل الزوال) أي : ولو شهدوا قبل الزوال يوم الثلاثين ، فهو عطف على (قبل الزوال) في المتن .

قوله : (بزمان لا يسع ما ذكر) أي : الاجتماع والركعة من الصلاة .

قوله : (أو بعد الزوال) أي : أو شهدوا بعد الزوال .

قوله : (وعدُّلوا قبل الغروب) أي : بخلاف ما لو عدلوا بعده ؛ إذ العبرة بوقت التعديل هنا وفيما مر أيضاً ويأتي ، وعبارة « الأسنى » مع المتن : (والأثر للتعديل لا للشهادة ، فلو شهد اثنان قبل الغروب وعدُّلاً بعده . . فالعبرة بوقت التعديل ؛ لأنه وقت جواز الحكم بشهادتهما ، فيصلي العيد من الغد أداء ، وقيل : بوقت الشهادة ؛ إذ الحكم بها ، قال في « الكفاية » : وبه قال العراقيون ، وأيدوه بما لو شهدا بحق وعدُّلاً بعد موتهما . . فإنه يحكم بشهدهما . انتهى ، ويجاب بأنه لا منافاة ؛ إذ الحكم فيهما إنما هو بشهادتهما بشرط تعديلهما ، والكام إنما هو في أثر الحكم من الصلاة خاصة^(٣) ، زاد « النهاية » : (وأيضاً : فالصلاة تفعل بكل تأدير مع قولنا : إن العبرة بوقت التعديل ، بخلاف مسألة الموت ؛ لو لم ننظر للشهادة . . لزم فوات الحق بالكلية) تأمل^(٤) .

(١) نهاية المحتاج (٢/٤٠٠) .

(٢) التجريد لنفع العيد (١/٤٣١) .

(٣) أسنى المطالب (١/٢٨٣-٢٨٤) .

(٤) نهاية المحتاج (٢/٤٠١) .

قُبلوا أيضاً وأفطرنّا ؛ لِقَبُولِ شهادَتِهِمْ ، لَكِنَّ الصَّلَاةَ (فَاتَتْ) لخروجِ وقتِها (وَتُقَضَّى) في أي زمنٍ أرادَ ؛ لِمَا مرَّ في صَلَاةِ النَّفْلِ . (أَوْ) شهدوا

قوله : (قُبلوا أيضاً) أي : قُبلت شهادتهم في الصورتين ، كما قبلت في الصورة الأولى .

قوله : (وأفطرنّا) أي : وجوباً كما تقرر .

قوله : (لقبول شهادتهم) تعليل للإفطار .

قوله : (لكن الصلاة) أي : صلاة العيد .

قوله : (فاتت لخروج وقتها) أي : الأدائي ، وبحث في « الأسنى » : فيما لو بقي من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دور الاجتماع . . ينبغي أن يصلّيها وحده أو بمن تيسر حضوره ؛ لتقع أداء ، ثم يصلّيها مع الناس قضاء ، قال : ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي . انتهى^(١) ، وقال الأذري : (وهو القياس) ، قال (سم) : (وفيه نظر ؛ لأنه يلزم عليه إعادة الصلاة خارج وقتها ، وقد تقدم في « باب الجماعة » : أن شرط إعادة الوقت ، إلا أن يقال : يستثنى هذا ؛ لضرورة اشتباه الحال ، وقد قال الرملي بالاستثناء) انتهى^(٢) ، حيث قال : (وبصير ذلك مستثنى من قولهم : محل إعادة الصلاة : حيث بقي وقتها وكان العيد ؛ لعدم تكررها كغيرها فسومح فيها بذلك) فليتأمل^(٣) .

قوله : (وتُقضى) أي : صلاة العيد .

قوله : (في أي زمن أراد) في باقي اليوم ، أو في الليل ، أو في الغد وما بعده ، لكن الأفضل فيما إذا فاتت : قضاؤها في بقية يومهم إن أمكن اجتماعهم فيه لصغر البلد أو نحوه ؛ مسارعة للعبادة وتقريباً لها من وقتها ، وإلا . . فقضاؤها في غد أفضل ؛ لثلا يفوت على الناس ، وبه يعلم : أن الكلام في صلاة الإمام بالناس لا في صلاة الأحاد ؛ لما تقرر آنفاً ، فاندفع الاعتراض بأنه ينبغي فعلها عاجلاً مع من تيسر ومنفرداً إن لم يجد أحداً ثم يفعلها غداً مع الإمام .

قوله : (لما مر في « صلاة النفل ») أي : من ندب القضاء مع دليله ، وعبارته هناك مع المتن : (ومن فاتته صلاة مؤقتة برقت مخصوص وإن لم تشرع جماعة أو اعتادها وإن لم تكن مؤقتة . . قضاها ندباً وإن طال الزمان ؛ للأمر به ، وللاتباع في سنة الصبح والظهر) .

قوله : (أو شهدوا) أي : أو شهدا .

(١) أسنى المطالب (٢٨٣/١) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٥٥/٣) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٠١/٢) .

(بَعْدَ الْغُرُوبِ) أَوْ قَبْلَهُ وَعُدُّلُوا بَعْدَهُ.. لَمْ يَقْبَلُوا بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي قَبُولِهِمْ إِلَّا تَرْكُهَا ، فَلَمْ نُنْصَحْ إِلَى شَهَادَتِهِمْ ؛ وَلِذَا (صُلِّيَتْ مِنْ الْغَدِ آدَاءً) . وَلَيْسَ يَوْمُ الْفِطْرِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ شَوَالٍ مُطْلَقًا بَلْ يَوْمُ فِطْرِ النَّاسِ ،

قوله : (بعد الغروب) أي : غروب شمس يوم الثلاثين برؤية هلال شوال الليلة الماضية .

قوله : (أو قبله ، وُعُدُّلُوا بَعْدَهُ) أي : أو قبل الغروب ، ولكن عدلوا بعده ؛ لما تقرر : أن العبرة بوقت التعديل لا الشهادة على المعتمد .

قوله : (لم يقبلوا بالنسبة لصلاة العيد) أي : لترك صلاتها أداء .

قوله : (إذ لا فائدة في قبولهم إلا تركها) تعليل لعدم القبول هنا ؛ أي : فإن شوالاً قد دخل يقيناً وصوم ثلاثين قد تم ؛ فلا فائدة في شهادتهم إلا المنع من صلاة العيد ، بخلاف ما لو عُدُّلُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ .. فَإِنْ فِيهِ فَائِدَةُ الْفِطْرِ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْيَوْمِ .

قوله : (فلم نصغ إلى شهادتهم) أي : فلم نقبلها ، وقضيته : أنه لا يجوز فعلها ليلاً لا منفرداً ولا جماعة ، ولو قيل بجواز فعلها ليلاً سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس .. لم يبعد ، بل هو الظاهر . (ع ش)^(١) ، وسيأتي عن الأسنوي ما يوافقه مع الجواب عنه .

قوله : (ولذا) أي : لأجل عدم الإصغاء إلى شهادتهم .

قوله : (صُلِّيَتْ مِنْ الْغَدِ آدَاءً) أي : ولو للرأي على ما استظهره بعضهم ؛ وقد يؤيده الحديث الآتي وظاهر إطلاقهم ، وفيه ما فيه ، بل استشكل الأسنوي ذلك بأن قضاءها ممكن ليلاً ، وهو أقرب وأحوط من الغد ، وأيضاً : فالقضاء هو مقتضى شهادة البينة الصادقة ؛ كما أنها مقبولة في فوات الحج والجمعة ، واستيفاء القصاص ورجم الزاني وغير ذلك ، فكيف يترك العمل بها وينوي من الغد أداء مع علمنا بالقضاء ، لا سيما عند بلوغ المخبرين عدد التواتر ؟! انتهى .

وأشار القليوبي إلى الجواب عنه حيث قال : (فتتوقف صحتها على طلوع شمس ، ولا يضر في ذلك قبول البينة في غير الصلاة على نظير ما لو وقفوا يوم العاشر غلطاً في الحج ، وبهذا سقط ما لبعضهم هنا) فليتأمل^(٢) .

قوله : (وليس يوم الفطر أول يوم من شوال مطلقاً) أي : بل ربما كان يوم الفطر ثاني يوم من شوال ، كما في هذه الصورة التي نحن فيها .

قوله : (بل يوم فطر الناس) أي : سواء كان أول شوال أم ثانيه ؛ يعني : اليوم الذي يجوز فيه

(١) حاشية الشيراملسي (٤٠١/٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٣٠٩/١) .

وكذا يوم النحر يوم يُضْحُونَ ، ويوم عرفة يوم يَعْرِفُونَ ؛ للحديث الصحيح بذلك ، أمّا بالنسبة لنحو أجل وتعليق طلاق . . فتسمع شهادتهم مطلقاً .

فطرهم ، قال الشيخ الشوبري : (انظر : هل من ذلك صوم الغد ؛ نظراً إلى أن اليوم الأول هو العيد حقيقة ، أو لا ؛ نظراً إلى أن العيد يوم يعيد الناس ؟ يظهر : الثاني ؛ أخذاً من قولهم المذكور) انتهى^(١) ، لكن في « القليوبي » : (ومن ذلك يعلم : عدم صحة صوم ذلك اليوم ، واعتمده شيخنا ، والقياس خلافه ؛ كما في حلول الديون)^(٢) ، وفي (سم) مثله^(٣) .

قوله : (وكذا يوم النحر يوم يُضْحُونَ) أي : يذبحون أضحيّتهم ؛ يعني : اليوم الذي يجوز أن يذبحوا فيه الأضحية ، سواء العاشر أو الحادي عشر ، وعليه : فيكون آخر أيام التشريق الرابع عشر .

قوله : (ويوم عرفة يوم يَعْرِفُونَ) يعني : اليوم الذي يظهر لهم أنه يوم عرفة ، سواء التاسع أو العاشر .

قوله : (للحديث الصحيح بذلك) دليل لقوله : (وليس يوم الفطر . . .) إلخ ، ولفظه : « الفطر يوم فطر الناس ، والأضحى يوم يضحي الناس » رواه الترمذي وصححه^(٤) ، وفي رواية للشافعي : « وعرفة يوم يَعْرِفُونَ »^(٥) .

قوله : (أمّا بالنسبة لنحو أجل وتعليق طلاق) مقابل لقوله : (بالنسبة لصلاة العيد) .

قوله : (فتسمع شهادتهم مطلقاً) أي : سواء أكانت قبل الغروب أم بعده ، فمن كان له على آخر دين مثلاً مؤجل بدخول سؤال . . يحل ذلك ، وكذلك إذا علق به ، وهذا مراد صاحب « البهجة » بقوله :

قلت وذا كما يقول الرافعي إلى سوى الصلاة غير راجع^(٦)

وعبارة « الإيعاب » : (أمّا في حق غيرها - أي : الصلاة - سواء حق الله تعالى وحق الآدمي ، خلافاً لمن نازع فيه ؛ كاحتساب العدة وحلول الأجل ووقوع المعلق به . . فتسمع به اتفاقاً ، كما في

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (١٠٥/٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٣٠٩/١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الغرر (١٥١/٣) .

(٤) سنن الترمذي (٨٠٢) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٥) الأم (٤٨٥/٢) .

(٦) بهجة الحاوي (ص ٤٤) .

« المجموع » وغيره وإن لم يكن ثمَّ مدعٍ كما اقتضاه كلامهم ، واستشكال ابن الرفعة له بأن اشتغاله - أي : القاضي - بسماعها ولا فائدة لها في الحال عبث رده الأسنوي والأذرمي ؛ بأن الحاكم منصوب للمصالح ما وقع وما سيقع ، وقال أن يخلو هلال عن حق الله تعالى أو عباده ، فإذا سمعها حسبة وإن لم يكن عند الأداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة إن دعت إليه . . كان محسناً لا عابثاً) انتهى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(باب صلاة الكسوف)

لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

وَيُسَمَّيانِ خُسُوفَيْنِ وَكُسُوفَيْنِ ،

(باب صلاة الكسوف)

المشتملة على ما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وما يتبع ذلك ؛ كما لو اجتمع عيد وجنازة ، والأصل فيها : قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾ عند كسوفهما ؛ لأنه أرجح من احتمال أن المراد : النهي عن عبادتهما ؛ لأنهم يعبدون غيرهما أيضاً ، ولا معنى لتخصيصهما بالنهي ، قاله في « حواشي الروض »^(١) ، وبه يجاب عما توقف بعضهم في الاستدلال به قال : (بل الظاهر من الآية : أنها سقت للرد على من يعبد الكواكب نعم ؛ إن كان سبب نزول الآية ذلك .. فهو قريب)^(٢) .

وأخبار ؛ كخبر « الصحيحين » : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك .. فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم »^(٣) ، وهذا الحديث قاله صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس يوم وفاة ابنه إبراهيم ، وقال الناس : إنما كسفت الشمس لموته ؛ إبطالاً لما كانت الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض .

ولذا استشكلت زيادة : (ولا لحياته) ، وأجيب بأن فائدة ذكرها : دفع توهم من يقول : لا يلزم من نفي كونه سبباً لفقد ألا يكون سبباً للإيجاد ، فعمم الشارع النفي ؛ لدفع هذا التوهم ، وأجيب أيضاً بأنها إنما ذكرت لذكر مقابله ، نظير ما يقول إذا قيل له : كل : (لا آكل ولا أشرب) ، أو قيل له : أنت فعلت كذا : (لا فعلت ولا تركت) ، والأول : أولى وإن قال المجيب بالثاني : إنه أولى من الأول ، فتأمل إن كنت من أهله .

قوله : (للشمس والقمر) أي : فالكسوف بالكاف يقال عليهما .

قوله : (ويسميان خسوفين وكسوفين) أي : بالخاء في كل منهما وبالكاف كذلك ، يقال : خسف الشمس والقمر ، وخسفاً بالبناء للفاعل ، وخُسفاً وكُسفاً بالبناء للمفعول ، وانخسفا وانكسفا ، قال الحافظ السيوطي : (الحكمة في الكسوف : أن الله تعالى لما أجرى في سابق علمه

(١) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٨٥/١) .

(٢) انظر « حاشية الشيرازي » (٤٠٢/٢) .

(٣) صحيح البخاري (١٠٦١) ، صحيح مسلم (٩١٥) عن سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

وقيل : الكسوفُ لِلشَّمْسِ ، وَالْخُسُوفُ لِلْقَمَرِ ، (وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) لِلاتِّبَاعِ ؛ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا

أن الكواكب تُعبد من دونه وخصوصاً النيرين . . ففُضِيَ عليهما بالكسوف ، وصير ذلك دلالة على أنهما مع إشراق نورهما وما يظهر من حسن آثارهما مأموران في مصالح العباد مسيران وفي النار يوم القيامة مكوران ، فسبحان الحكيم !) .

وقال ابن العماد : (سبب الكسوف : تخويف العباد بحسب ضوئها ؛ ليرجعوا إلى الطاعة ؛ لأن هذه النعمة إذا حُبست . . لم ينبت زرع ، ولم يجف ثمر ، ولم يحصل له نضج) ، وقيل غير ذلك .

قوله : (وقيل : الكسوف للشمس ، والخسوف للقمر) هذا هو الأشهر الأنصح ، وقيل : عكسه ، وقيل : الكسوف بالكاف أوله فيهما ، والخسوف بالخاء آخره فيهما ، وقيل غير ذلك ، ويوجه شهرة ذلك وكونه أفصح بأن معنى (كسف) : تغير ، و (خسف) : ذهب ، وقد بين علماء الهيئة : أن كسوف الشمس لا حقيقة له عندهم ؛ فإنها لا تتغير في نفسها ، وإنما القمر يحول بينها وبينها ؛ فما نراه هو جرم القمر ، ولهذا : إنما يحصل كسوفها غالباً في الأيام التي يسامتها فيها القمر ؛ وهو آخر الشهر ، وهي في نفسها مضيئة ، ثم إن كانت المسامطة تامة لا يرى من الشمس شيء . . فهو كسوف كلي ؛ وإلا . . رئي منها مقدار ما بقي من جرمها ، ويكون حينئذ الكسوف جزئياً .

وأما خسوف القمر . . فله حقيقة ؛ لأن القمر مظلم في نفسه لا نور له ؛ لأنه صقيل مثل المرأة قابل للاستتارة من الشمس ، فمتى لم يكن بينه وبين الشمس حائل . . استفاد النور منها ، فإذا حال جرم الأرض بينه وبين الشمس . . صار لا نور له ، ثم إن كانت حيلولة الأرض تامة . . كان الخسوف كلياً ، وإلا . . كان جزئياً ، ومر : أن معنى (كسف) : تغير ، و (خسف) : ذهب ؛ ولذا كان الأنصح ما ذكر ، وهو السبب في إثثار الكسوف في الترجمة على الخسوف على أن أحاديث كسوف الشمس أكثر وأصح وأشهر ، تأمل .

قوله : (وهي) أي : صلاة الكسوف .

قوله : (سنة مؤكدة) أي : في حق من يخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبداً أو امرأة أو مسافراً ، ويسن لولي المميز أمره بها .

قوله : (للاتِّباع ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم فعلها) أي لكسوف الشمس ، كما رواه الشيخان

(وَهِيَ) عَلَى كَيْفِيَّاتٍ ، أَقْلُهَا (رَكَعَتَانِ) كَسَنَةُ الظُّهْرِ . (وَيُسْتَحَبُّ) إِذَا أَرَادَ أَدْنَى الْكَمَالِ (زِيَادَةُ قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ)

وغيرهما^(١) ، ولخسوف القمر كما رواه ابن حبان في كتابه « الثقات »^(٢) ، وللأمر بهما فيما مر ، ولأنها ذات ركوع وسجود لا أذان لها كصلاة الاستسقاء ، والصارف عن الوجوب ما مر في العيد ، وحملوا قول الشافعي رضي الله عنه في « الأم » : (لا يجوز تركها)^(٣) على كراهته ؛ لتأكدها ؛ ليوافق كلامه في مواضع آخر ؛ إذ المكروه قد يوصف بعدم الجواز من جهة إطلاق الجائز على مستوي الطرفين ، فيكون معنى كلامه : لا يباح تركها ، بل هو مكروه ، تأمل .

قوله : (وهي على كيفيات) أي : ثلاث .

قوله : (أقلها : ركعتان كسنة الظهر) أي : فتصح كما في « المجموع » عن مقتضى كلام الأصحاب وكان تاركاً للأفضل ؛ أخذاً من خبر قبيصة : (أنه صلى الله عليه وسلم صلاها بالمدينة ركعتين من غير تكرار ركوع) ، وخبر النعمان : (أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت) رواهما أبو داود وغيره بإسنادين صحيحين^(٤) ، زاد النسائي : (مثل صلاتكم هذه)^(٥) ، وكأنهم لم ينظروا إلى احتمال أنه صلاها ركعتين بالركعتين بالزيادة حملاً للمطلق على المقيد ؛ لأنه خلاف الظاهر ، ونظر فيه بما هو مبسوط في المطولات ، ولا ينافي ذلك قولهم أقلها : ركعتان في كل ركعة قيامان ؛ لأن محله : إذا شرع بنية هذه الزيادة ؛ إذ لا يجوز حينئذ النقص عنها .

قوله : (ويستحب إذا أراد أدنى الكمال) هذه ثانية الكيفيات الثلاث فهي أكمل من الأولى ، ومحلها كالتي بعدها حيث نواها بصفة الكمال كما تقرر ، ولو أطلق النية . فعند الشارح : لا يجوز الاقتصار على الأقل ، وعند الرملي : يخير بين الكيفيات الثلاث^(٦) .

قوله : (زيادة قيامين وركوعين) أي من غير التطويل الآتي ، بل يقتصر في كل قيام على (الفاتحة) ، أو هي مع سورة قصيرة ، ويقتصر في كل من الركوع والسجود على العادة .

(١) صحيح البخاري (١٠٥١) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، صحيح مسلم (٩٠٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) الثقات (٩٧/١) .

(٣) الأم (٥٣٤/٢) .

(٤) سنن أبي داود (١١٨٥ ، ١١٩٣) .

(٥) السنن الكبرى (١٤٨٩) .

(٦) نهاية المحتاج (٤٠٥/٢) .

بأن يجعل في كل ركعة قياماً بعد الركوع ورُكوعاً بعد القيام ؛ للاتباع ،

قوله : (بأن يجعل في كل ركعة قياماً بعد الركوع) أي : يقرأ فيه (الفاتحة) أو مع السورة القصيرة كما تقرر .

قوله : (ورُكوعاً بعد القيام) أي : ثم يعتدل ثم يسجد السجدين ويأتي بالطمأنينة في محالها ، ولا تجوز إعادة صلاتها ، ولا زيادة ركوع ثالث فأكثر ؛ لثمادي الكسوف ، ولا نقص أحد الركوعين اللذين نواهما للانجلاء ؛ لأنها ليست نفلاً مطلقاً ، وغيره لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه ، وأما خبر مسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات) ، وفي رواية : (أربع)^(١) ، وفي رواية أحمد والحاكم : (خمس)^(٢) ، وفي « أبي داود » عن النعمان : إعادتها^(٣) ، وإسناده صحيح كما مر . فأجابوا عنها بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر من أحاديث الزيادة والإعادة ، على أنها واقعة فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينو به الكسوف ، واعتراض هذا الجواب ؛ بأنه إنما يصح حيث اتحدت الواقعة ، أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر . فلا ؛ فإن هذه الواقعة تعددت كما مر ، باختلاف صفاتها محمول على جواز الجميع ، قال في « شرح مسلم » : (وهذا قوي)^(٤) .

وأجاب الشارح بأن سبر كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعدد تلك الروايات المخالفة التي تزيد على سبعة ، وحيثئذ : فالتعارض محقق وعند تحقيقه يتعين الأخذ بالأصح الأشهر ، وهو ما تقرر ، فتأمل^(٥) .

قوله : (للاتباع) رواه الشيخان^(٦) ، لكن من غير تصريح بقراءة (الناتحة) في كل ركعة ، كذا في « التحفة » و « المغني »^(٧) ، وكأنهما أرادا حديث عائشة رضي الله عنها الذي في « البخاري » ، وهو : (أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث منادياً : « الصلاة جامعة » ، فتقدم فصلي أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات) ، هذا ما في « البخاري »^(٨) .

(١) صحيح مسلم (٣/٩٠١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٢) المستدرک (٣٣٣/١) عن سيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (١١٩٣) .

(٤) شرح صحيح مسلم (١٩٩/٦) .

(٥) تحفة المحتاج (٥٨/٣) .

(٦) صحيح البخاري (١٠٥٦) ، صحيح مسلم (٩٠١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٧) تحفة المحتاج (٥٨/٣) ، مغني المحتاج (٤٧٢/١) .

(٨) صحيح البخاري (١٠٦٦) .

وَيُسْنُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ) ثُمَّ بِهِ (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) فِي كُلِّ اعْتِدَالٍ وَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِ ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِي كُلِّ اعْتِدَالٍ مِنْ قِرَاءَةِ (الْفَاتِحَةِ) كَمَا مَرَّ . (وَ) يُسْنُ أَنْ أَرَادَ الْأَكْمَلَ

وفي « مسلم » عن ابن عباس رضي الله عنهما مثله^(١) ، لكن في بعض الروايات في « الصحيحين » عنهما أيضاً - أعني : عائشة وابن عباس - التصريح بها .

قوله : (ويسن أن يأتي به « سمع الله لمن حمده ») أي : عند قيامه للاعتدال .

قوله : (ثم به « ربنا لك الحمد ») أي : إلى آخر ذكر الاعتدال حيث رضي به المأمومون بالشرط السابق كما بحث وعلل بأن هذا لم يرد بخصوصه ، بخلاف تكرار الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين ؛ لوروده .

قوله : (في كل اعتدال) أي : كما في « الروضة »^(٢) ، وهو المعتمد ؛ لخبر البخاري عن عائشة رضي الله عنها الصريح فيه^(٣) ، ولأنهم أجروا على ما بعد الركوع الأول حكم الاعتدال في عدم الركعة به .

قوله : (وإن كان يقرأ فيه) أي : في الاعتدال ، وأشار به (إن) إلى خلاف فيه ؛ فقد قال الماوردي : إنه لا يقول ذلك في الرفع الأول في كل من الركعتين ، بل يرفع مكبراً ؛ لأنه ليس اعتدالاً ، ونقله عن النص^(٤) ، ومع ذلك : الراجح : الأول ؛ لما مر آنفاً .

قوله : (إذ لا بد في كل اعتدال من قراءة « الفاتحة ») تعليل للغاية ، ولكن المراد به (كل الاعتدال) : الأولان من الركعتين ، وأما الأخيران منهما . . فلا قراءة فيهما كما هو ظاهر .

قوله : (كما مر) أي : في (صفة الصلاة) حيث قال : (الرابع من الأركان : « الفاتحة » ؛ أي : قراءتها في كل قيام أو بدله حتى القيام الثاني في صلاة الكسوفين . . .) إلخ ، وبه يعلم : أن الأولى أن يقول : (في كل قيام) بدل (في كل اعتدال) .

قوله : (ويسن أن أراد الأكمل) هذه ثلاثة الكيفيات الثلاث ، وهي أكملها على الإطلاق .

نعم ؛ محله إذا لم يكن عذر ، وإلا . . سُنَّ التخفيف ؛ كما يؤخذ من قول الشافعي : (إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة . . خففها فقرأ في كل ركوع به « الفاتحة » و « قل هو الله أحد » وما أشبهها) انتهى^(٥) ، قال السيد عمر البصري : (بل الأكمل حينئذ : الكيفية الثانية) .



- (١) صحيح مسلم (٩٠٢) .
- (٢) روضة الطالبين (٨٤ / ٢) .
- (٣) صحيح البخاري (١٠٤٦) .
- (٤) الحاوي (١٣٤ / ٣) .
- (٥) الأم (٥٢٨ / ٢) .

(تَطْوِيلُ الْقِيَامَاتِ) فيقرأ في القيام الأول بعد (الفاتحة) (البقرة) أو قدرها ، وفي القيام الثاني بعد (الفاتحة) (آل عمران) أو قدرها ،

قوله : (تطويل القيامات) أي : الآتي فيها بالقراءة ، قال الأذري : وظاهر كلامهم : استحباب هذه الإطالة وإن لم يرضَ بها المأمومون ، وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالندرة أو بأن الخروج منها أو تركها إلى خيرة المقتدي ، بخلاف المكتوبة ، وفيه نظر ، ويجوز أن يقال : لا يطيل بغير رضا المحصورين ؛ لعموم خبر : « إذا صلى أحدكم بالناس . . فليخفف »^(١) ، وتحمل إطالته صلى الله عليه وسلم على أنه علم رضا أصحابه رضي الله عنهم ، أو أن ذلك مغتفر ؛ لبيان تعليم الأكمل بالفعل ، ويظهر : أنهم لو صرحوا له بعدم الرضا بالإطالة . . لا يطيل ، وقد يتوقف فيه . انتهى ، نقله في « الأسنى »^(٢) وأقره ، لكن المعتمد : الاستحباب مطلقاً كما في « التحفة » وغيرها^(٣) ، وأما تنظيره . . فمدفوع بأن القياس ما مر في (الجمعة) و (العيد) : أنه لا يفترق إلى رضاهم ككل ما ورد الشرع بخصوص شيء فيه ، تأمل .

قوله : (فيقرأ في القيام الأول) تفريع على التطويل المذكور .

قوله : (بعد « الفاتحة ») أي : وسابقتها ولاحقتها من دعاء الافتتاح والتعوذ وآمين .

قوله : (« البقرة ») أي : بكمالها ، وهي أفضل لمن أحسنها .

قوله : (أو قدرها) من غيرها ، وآيها مثنان وست أو سبع وثمانون آية ، وكلماتها ستة آلاف ومئة وإحدى وعشرون كلمة ، وأما حروفها . . فخمسة وعشرون ألف حرف وخمسة مئة حرف ، وفيها من لفظ الجلالة مثنان واثنان وثمانون ، قال ابن العربي : (فيها ألف أمر وألف نهى وألف حكم وألف خبر ، أخذها بركة وتركها حسرة ، لا يستطيعها البطلة - أي : السحرة - إذا قرئت في بيت . . لم تدخله مردة الشياطين ثلاثة أيام)^(٤) .

قوله : (وفي القيام الثاني) أي : ويقرأ فيه .

قوله : (بعد « الفاتحة ») أي : والتعوذ قبلها ، وآمين بعدها .

قوله : (« آل عمران » أو قدرها) أي : وهي مئتا آية ، وثلاثة آلاف وثمانون كلمة ، وأربعة عشر ألفاً وخمسة مئة وعشرون حرفاً ، وفيها من لفظ الجلالة مثنان وعشرة .

(١) أخرجه البخاري (٧٠٣) ، ومسلم (٤٦٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أسنى المطالب (٢٨٦/١) .

(٣) تحفة المحتاج (٥٩/٣) .

(٤) أحكام القرآن (٦٥/١) ، عارضة الأحوذ (١٢/١١) .

وفي الثَّالِثِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (النِّسَاءِ) أَوْ قَدَّرَهَا ، وفي الرَّابِعِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (الْمَائِدَةِ) أَوْ قَدَّرَهَا

قوله : (وفي الثالث بعد « الفاتحة ») أي : ويقرأ في القيام الثالث بعد (الفاتحة) والتعوذ قبلها وأمين بعدها .

قوله : (« النساء » أو قدرها) أي وهي مئة وخمسة أو ست أو سبع وسبعون آية ، وثلاثة آلاف وخمسة وأربعون كلمة ، وستة عشر ألف حرف وثلاثون حرفاً ، منها لفظ الجلالة مثنان وتسع وعشرون .

قوله : (وفي الرابع بعد « الفاتحة ») أي : ويقرأ فيه بعدها بتوابعها .

قوله : (« المائدة » أو قدرها) أي : وهي مئة وعشرون آية أو اثنتان أو ثلاث ، وفيها من لفظ الجلالة مئة وثمان وأربعون ، وهذا الذي ذكره الشارح هنا هو ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في « البويطي » ، وله نص آخر في « الأم » و« المختصر »^(١) ، وموضع آخر من « البويطي » ، وعليه الأكثرون : أنه يقرأ في القيام الأول (البقرة) ، وفي الثاني كمثني آية منها ، وفي الثالث كمئة وخمسين منها ، وفي الرابع كمئة آية من آياتها الوسط .

قال الشيخان : (وليس - أي : النصان - على الاختلاف المحقق ، بل الأمر فيه على التقريب)^(٢) .

قال في « التحفة » : (ويشكل عليه : أنه في الأول - أي : النص الثاني هنا - طول الثاني على الثالث ، وفي الثاني - أي : النص الأول هنا - عكسه ، وهذا هو الأنسب ؛ فإن الثاني تابع للأول والرابع للثالث فكان الأول أطول من الثاني والثالث أطول منه ومن الرابع ، ويمكن توجيه الأول - أي : النص الأول ؛ وهو الثاني - بأن الثاني لما تبع الأول . . طال على الثالث ، وهو على الرابع ؛ ويؤيده ما يأتي في الركوع ، فيمكن حمل التقريب على التخيير بينهما ؛ لتعادل عليهما كما علمت)^(٣) .

واقصر في « الإمداد » و« النهاية » على التخيير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه استفادة من مجموع النصين ، قالا : (ويؤيده قول السبكي : ثبت بالأخبار تقدير القيام الأول بنحو « البقرة » وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع ، وأما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه . .

(١) الأم (٥٣٢/٢-٥٣٣) ، مختصر المزني (ص ٣٢) .

(٢) الشرح الكبير (٣٧٤/٢) ، روضة الطالبين (٨٤/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٥٩/٣) .

(وَ) تَطْوِيلُ (الرُّكُوعَاتِ وَالسَّجَدَاتِ) لِلاتِّبَاعِ ؛ بَأَنْ يُسَبِّحَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهَا قَدْرَ مِثَّةِ آيَةٍ مِنْ (الْبَقَرَةِ) ، وَفِي الثَّانِي قَدْرَ ثَمَانِينَ ، وَفِي الثَّلَاثِ قَدْرَ سَبْعِينَ ،

فلم يرد فيه شيء فيما أعلم ؛ فلأجله لا بُدَّ في ذكر « سورة النساء » فيه و« آل عمران » في الثاني () ، فليتأمل^(١) .

قوله : (وتطويل الركوعات والسجعات) هل هذا التطويل خاص بما لو طول القراءة قبله أو لا ؟ يظهر : الأول ؛ لأن الوارد أنه كان مع تطويل القراءة ، ويلزم على الثاني اختراع صورة لم ترد ، وفي هذا نظر ؛ لما يلزم عليه من منع تطويل القراءة عند عدم تطويل الركوع والسجود لما ذكر ، وكلامهم صريح في خلافه . انتهى شوبري ، وفي « ع ش » ما يوافقه حيث قال : (ظاهره : ولو لم يطول القيام ، ولا مانع منه ؛ لأن تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ، ومع ذلك : فالأولى : ألا يطيله ؛ لما فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام)^(٢) .

قوله : (للاتِّباع) أي : رواه الشيخان وغيرهما^(٣) .

قوله : (بَأَنْ يُسَبِّحَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهَا) أي : الركوعات والسجعات .

قوله : (قدر مِثَّةِ آيَةٍ مِنْ « الْبَقَرَةِ ») أي : تقريباً فيه وفيما سيأتي ؛ لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير ، قال في « النهاية » : (والأوجه : اعتبار الوسط المعتدل في الآيات دون طولها وقصارها ، ولهذا : قال ابن الأستاذ : وتكون الآيات مقتصرة ، وجزم به الأذرع)^(٤) .

قوله : (وفي الثاني) أي : من الركوع والسجود .

قوله : (قدر ثمانين) أي : من (سورة البقرة) أيضاً ، وكذا فيما سيأتي .

قوله : (وفي الثالث قدر سبعين) بتقديم السين على الموحدة ، خلافاً لما في « التنبيه » من تقديم المثناة الفوقية على السين^(٥) ، قال العلامة الشوبري : (انظر : ما الحكمة في هذا النقص ؛ فهلا كان في الثالث ستين على التوالي ؟) ، قال العلامة البرماوي : (ولعل الحكمة في ذلك : أن كل ركعة مستقلة ؛ فجعل الثاني في الركعة الأولى والرابع في الركعة الثانية مستويين في التفاضل بين كل بعشرين ، وأما التفاضل بين القيام الثاني والثالث . فكان بعشرة ، واختيرت العشرة على غيرها ؛

(١) نهاية المحتاج (٤٠٦/٢ - ٤٠٧) .

(٢) حاشية الشيراملي (٤٠٧/٢) .

(٣) صحيح البخاري (١٠٥٨) ، صحيح مسلم (٩٠١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٤) نهاية المحتاج (٤٠٧/٢) .

(٥) انظر « التنبيه » (ص ٣٣) .

وفي الرَّابِعَ قَدَرَ خَمْسِينَ . (وَ) يُسْرُ (الْجَهْرُ) بالقراءة (فِي) كسوفِ (الْقَمَرِ) والإِسْرَارُ بها في كسوفِ الشَّمْسِ ؛

لأنها أقل عقود العشرات . لهذا ما ظهر في الدرس) ، وعبارة (ع ش) : (وجهه : أنه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للأول ، والثاني نقص عن الأول عشرين ، فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (وفي الرابع قدر خمسين) كذا نص عليه في أكثر كتب الشافعي بالنسبة للركوع^(٢) ، وله نص آخر : (أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) .

وأما السجود .. ففي « البويطي » وصححه ابن الصلاح والنووي : ولا يطول في غير ذلك من الاعتدال بعد الركوع الثاني والتشهد^(٣) ، وكذا الجلوس بين السجدين ، لكن صح في حديث عبد الله بن عمرو : (أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد فلم يكد يرفع ، ثم رفع فلم يكد يسجد ، ثم سجد فلم يكد يرفع ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك)^(٤) ، ومقتضاه كما قاله النووي : استحباب تطويل الجلوس بينهما ، واختاره في « الأذكار »^(٥) ، ومن ثم : قال في « البهجة » : [من الرجز] ولا يطولا

في سجدة رعدة قلت ورد في طول هاتين أحاديث عُمَد^(٦)

قوله : (ويسن الجهر بالقراءة في كسوف القمر) أي : للإمام والمنفرد ، وهل المأموم الذي لم يسمع قراءة الإمام كذلك ؟ قال (سم) : (لو كسفت الشمس في أيام الدجال في الوقت المحكوم فيه بأنه ليل .. فلا إشكال أنه يجهر بالقراءة ؛ لأنه وقت جهر ، لكن هل ينوي كسوف الشمس ؛ لأنه وقت شمس حقيقة وإن كانت في ليل حكماً ، أو كسوف القمر ؛ لأنه وقت قمر حكماً للحكم على ذلك الزمان بأنه ليل ؟ قال الرملي بالثاني ، ولا تردد عندي في الأول ، فليتأمل)^(٧) .

قوله : (والإِسْرَارُ بها) أي : بالقراءة .

قوله : (في كسوف الشمس) نعم ؛ لو غربت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف

(١) حاشية الشبراملسي (٤٠٧ / ٢) .

(٢) الأم (٥٣٣ / ٢) ، مختصر المزني (ص ٣٢) .

(٣) شرح مشكل الوسيط (٣٤٢ / ٢) ، روضة الطالبين (٨٤ / ٢) .

(٤) أخرجه أبو داود (١١٩٤) .

(٥) المجموع (٥٦ / ٥) ، الأذكار (ص ٢٩٨) .

(٦) بهجة الحاوي (ص ٤٤) .

(٧) حاشية ابن قاسم على الغرر (١٦٣ / ٣) .

لأنّها نهاريّةٌ ، والأوّلَى ليليّةٌ . (ثُمَّ) بعدَ الصَّلَاةِ (يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ) لِلاتِّبَاعِ ، كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ فِي الْأَرْكَانِ وَالسُّنَنِ

الشمس في الأول أو القمر في الثاني . . فالمتجه : الجهر فيها في الأول والإسرار فيها في الثاني ، وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر أو طلعت بعد فعل ركعة من الصبح . . فإنه يجهر في ثانية العصر في الأول ويسر في ثانية الصبح في الثاني ، قاله (سم)^(١) .

قوله : (لأنها نهارية) تعليل لسن الإسرار في صلاة كسوف الشمس .

قوله : (والأوّلَى ليلية) أي : إن فعلت قبل الفجر ، أو ملحقة بالليل إن فعلت بعده ، فهذا تعليل لسن الجهر في صلاة كسوف القمر ، قالوا في « الأسنى » و « المغني » : (وما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها : « أنه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الخسوف بقراءته »^(٢) ، والترمذي عن سمرة قال : « صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً » وقال : حسن صحيح^(٣) . . قال في « المجموع » : يجمع بينهما بأن الإسرار في كسوف الشمس ، والجهر في خسوف القمر^(٤) .

قوله : (ثم بعد الصلاة) أي : بأي كيفية من الكيفيات الثلاث السابقة .

قوله : (يخطب الإمام خطبتين) أي : فلو قدمهما على الصلاة . . لم تجزئنا كما في « العباب »^(٥) .

قوله : (للاتّباع) أي : رواه الشيخان في كسوف الشمس^(٦) ، وقيس به خسوف القمر ، وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الإمام ؛ خشية الفتنة ، ويؤخذ منه : أن محله : ما إذا اعتيد استئذانه أو كان لا يراها ، ويخطب إمام نحو المسافرين لا إمامة النساء .

نعم ؛ إن قامت واحدة فوعظتهن . . فلا بأس ، وكذا في العيد كما هو ظاهر . انتهى « تحفة »^(٧) ، ومر هناك ما يوافقه .

قوله : (كخطبتي الجمعة في الأركان والسنن) أي : لكن من غير تكبير هنا كما بحثه ابن

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٦٠ / ٣) .

(٢) صحيح البخاري (١٠٦٦) ، صحيح مسلم (٥ / ٩٠١) .

(٣) سنن الترمذي (٥٦٢) .

(٤) أسنى المطالب (٢٨٧ / ١) ، مغني المحتاج (٤٧٤ / ١) .

(٥) العباب المحيط (٣٢١ / ١) .

(٦) صحيح البخاري (١٠٤٧) ، صحيح مسلم (٩٠٥) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٧) تحفة المحتاج (٦٠ / ٣) .

دون الشُّروطِ (أو وَاحِدَةً) على ما قاله جماعةٌ ؛ أَخْذاً مِنْ نَصِّ « البويطي » ، لَكِنَّهُ مَرْدُودٌ بَأَنَّ النَّصَّ لَا يَفْهَمُ ذَلِكَ ، وَبِأَنَّ الْأَوْجَهَ : أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ خُطْبَتَيْنِ

الأستاذ ، قال (ع ش) : (وهل يحسن أن يأتي بدله بالاستغفار قياساً على الاستسقاء ، أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب : الأول : لأن صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحمل على ذلك ، وعبرة الناشري : ويحسن أن يأتي بالاستغفار إلا أنه لم يرد فيه نص) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (دون الشروط) أي : فلا تجب ، لكنها هنا كالعيد ، ومر عن الجرجاني : أنه يشترط في خطبة العيد شروط خطبة الجمعة ، فهل قال بذلك هنا أو لا ؟ فليراجع ، وقياس ما قال به في العيد أن يقول بمثله هنا . ويوجه كل منهما بأنه أقرب إلى حصول المقصود من التعظيم وإظهار الشعار وكون الخطبة فيهما عبادة مطلوبة . (ع ش)^(٢) .

قوله : (أو واحدة على ما قاله جماعة) أي : منهم ابن الرفعة في « الكفاية » عن كلام حكاة البندنجي ، وابن المقرئ في « التمشية »^(٣) .

قوله : (أخذاً من نص « البويطي ») أي : من نص الإمام الشافعي في « كتاب البويطي » ، وهو : أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي ، نسبة إلى بويط قرية من صعيد مصر الأدنى ، كان خليفة الإمام الشافعي في حلقاته بعده ، مات سنة (٢٣٢) ، رضي الله عنه ونفعنا به .

قوله : (لكنه) أي : ما قاله هؤلاء الجماعة .

قوله : (مردود بأن النص لا يفهم ذلك) أي : كفاية الخطبة الواحدة ؛ فإن عبارته : (ويخطب الإمام خطبتين كما في العيدين ، ثم قال : وإن اجتمع كسوف وعيد وجنازة واستسقاء . . بدأ بالجنازة ثم الكسوف ثم العيد ثم الاستسقاء ، فإن خطب للجميع خطبة واحدة . . أجزاءه) انتهى ، وظاهرها : أنه أراد أنه يجزئه للجميع خطبتان لا أنه يخطب للكسوف خطبة فردة ، وقد قالوا : لو اجتمع كسوف وجمعة . . كفاه خطبة واحدة ، ولم يريدوا الفردة قطعاً . « أسنى »^(٤) .

قوله : (وبأن الأوجه : أنه لا بد من خطبتين) أي : فهو المعتمد عند الشارح والرملي وغيرهما^(٥) .

(١) حاشية الشيراملسي (٤٠٨/٢) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٤٠٨/٢) .

(٣) كفاية النبيه (٤/٥٠٢) ، إخلاص النواوي (١/٢٢٨) .

(٤) أسنى المطالب (١/٢٨٦) .

(٥) تحفة المحتاج (٣/٦١) ، نهاية المحتاج (٤٠٨/٢) .

(وَيُحَثُّ فِيهِمَا عَلَى الْخَيْرِ) كَالْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ وَالتَّوْبَةِ وَالْإِسْتِغْفَارِ ، وَيُحَذِّرُهُم مِّنَ الْغَفْلَةِ وَالتَّمَادِي فِي الْغُرُورِ ؛

قوله : (ويحث فيهما) أي : في الخطبتين الأولى والثانية معاً ، وأما تخصيص صاحب
« البهجة » بهذا الثانية حيث قال : [من الرجز]

..... ويندب

في خطبة ثانية حث على خير وتوبة وفاتت بانجلا^(١)

.. فوهم منه ؛ فقد قال في « الغرر » : (كأنه صحفه من لفظ الناس في قول غيره : ويحث في الخطبة الناس ، أو أنه قاسه بالدعاء في الثانية في خطبتي الاستسقاء حيث قالوا : يبالغ في الدعاء فيها ، والوجه : أنه يحث في الخطبتين كما اقتضاه كلامهم ، وصرح به كثير ، منهم : ابن الصباغ والجرجاني^(٢) .

قوله : (على الخير) أي : على فعله .

قوله : (كالعق والصدقة والتوبة والاستغفار) أمثلة للخير ، وبعضهم أفرد العتق والتوبة بالذكر ؛ اهتماماً بشأنهما فيأمرهم أمراً مؤكداً على التوبة من الذنوب ، وهي وإن كانت واجبة قبل أمره .. لكنها تتأكد به كما أفاده القليوبي ، وقد تكون سنة قبل أمره ، وتجب به ؛ كما إذا لم يكن عليه ذنب ككافر أسلم ، وصبي بلغ ، ومذنب تاب ، ويجب بالأمر بالعتق ما يجزئ في الكفارة ، ونقل عن الميداني عدم اشتراط ذلك هنا ، وضابط من يجب عليه الإعتاق بالأمر : من يجب عليه الإعتاق في الكفارة .

وأما الصدقة .. فتحصل بأقل متمول حيث لم يعين الإمام قدراً من ذلك ، وإلا .. تعين على من قدر عليه ، وضابط من تجب عليه الصدقة بذلك : من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يتصدق به ، وعن الحفني : أنه إذا عين الإمام قدراً زائداً على زكاة الفطر . . لزم بشرط أن يكون فاضلاً عن كفايته وكفاية ممونه ببقية العمر الغالب . انتهى ملخصاً من « الشرواني »^(٣) .

قوله : (ويحذّرهم) أي : يخوف الخطيب الناس ، فهو بتشديد الدال المعجمة من التحذير بمعنى التخويف .

قوله : (من الغفلة والتماذي في الغرور) أي : بالحياة الدنيا ؛ فيذكر ما يناسب الحال في كل

(١) بهجة الحاوي (ص ٤٤) .

(٢) الغرر البهية (١٦٥ / ٣) .

(٣) حاشية الشرواني (٦١ / ٣) .

لِلتَّبَاعِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ ، وَالْأَمْرُ بِهِ فِي الْبَاقِي . (وَيَقُوتُ الْكُشُوفُ) أَي : صَلَاةُ كَسُوفِ الشَّمْسِ
(بِالْإِنْجِلَاءِ) التَّامُّ يَقِينًا ؛

وقت من حث وزجر ، ويكثر الدعاء والاستغفار .

قوله : (للتتابع في بعض ذلك) أي : وهو التحذير ؛ ففي « البخاري » عن عائشة من حديث طويل : فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « إن الشمس والقمر آيتان . . . » إلخ ، ثم قال : « يا أمة محمد ؛ والله ؛ ما من أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته ، يا أمة محمد ؛ والله ؛ لو تعلمون ما أعلم . . . لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » ، وفي « مسلم » نحوه^(١) .

قوله : (والأمر به في الباقي) أي : كالأمر بالإعتاق والاستغفار ؛ ففي « البخاري » عن أسماء رضي الله عنها : (لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعتاقة في كسوف الشمس) ، وفيه أيضاً الأمر بالصدقة والتعوذ من عذاب القبر من حديث عائشة^(٢) .

قوله : (ويفوت الكسوف ؛ أي : صلاة كسوف الشمس) أي : يمتنع فعلها ، وليس المراد : أنه يفوت أداؤها ؛ لأنها لا وقت لها وإن كان يجوز فيها نية الأداء ؛ ففي « التحفة » : (قيل : ولا توصف بأداء ولا قضاء . انتهى ، والوجه : صحة وصفها بالأداء وإن تعذر القضاء ؛ كرمي الجمار)^(٣) ، بل قال (سم) : (ينبغي أن توصف بهما ؛ لأن لها وقتاً مقدراً لكنه مبهم ، فإن أدركها أو ركعة منها قبل الانجلاء . . فأداء ، وإن حصل الانجلاء قبل تمام ركعة . . فقضاء ، فليتأمل)^(٤) .

قوله : (بالانجلاء التام) خرج بـ (التام) : ما لو انجلى البعض . . فإنه يصلي للباقي ؛ كما لو لم ينخسف إلا ذلك القدر ، فإن قلت : لم فاتت صلاة الخسوف بالانجلاء ولم تفت صلاة الاستسقاء بالسقيا كما يأتي . . قلنا : لا غنى بالناس عن مجيء الغيث بعد الغيث ؛ فتكون صلاتهم ثم لطلب الغيث المستقبل وهنا لأجل الخسوف وقد زال بالانجلاء .

قوله : (يقيناً) أي : بخلاف الانجلاء المشكوك فيه كالكسوف ، فلو حال دون الشمس سحباً ، وشك في الانجلاء أو الكسوف ، وقال منجم واحد أو أكثر : انجلت أو كسفت . . لم يؤثر ، فيصلّي في الأولى ؛ لأن الأصل : بقاء الكسوف ، ولا يصلي في الثانية ، لأن الأصل :

(١) صحيح البخاري (١٠٤٤) ، صحيح مسلم (٩٠١) .

(٢) صحيح البخاري (١٠٥٤ ، ١٠٥٦) .

(٣) تحفة المحتاج (٦٢/٣) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٦٢/٣) .

لأنَّه الْمَقْصُودُ بِالصَّلَاةِ وَقَدْ حَصَلَ ، (وَيَغْرُوبُ الشَّمْسُ) كَاسْفَةٍ ؛ إِمْدَمِ الْإِتْنَاعِ بِهَا بَعْدَهُ .
(وَالْخُسُوفُ) أَي : صَلَاةُ خُسُوفِ الْقَمَرِ

عدمه ، قال في « التحفة » : (ولا نظر في هذا الباب لقول المنجمين مطلقاً وإن كثروا ؛ لأنه تخمين وإن اطرء ، ويفرق بين هذا وجواز عمل المنجم في الوقت والصوم بعلمه ؛ بأن هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها ، وبأنه يلزم القضاء في الصوم وإن صادف كما يأتي ؛ فله جابر ، وهذه لا قضاء فيها كما مر ؛ فلا جابر لها ، وبأن دلالة علمه على ذينك أقوى منها هنا ^(١) .

قوله : (لأنه) أي : الانجلاء ، فهو تعليل لفواتها به ، وأيضاً ففي الحديث السابق : « وصلوا حتى ينكشف ما بكم » دلالة على عدم الصلاة بعد ذلك .

قوله : (المقصود بالصلاة وقد حصل) أي : وبهذا فارتقت الخطبة إنها لا تفوت بالانجلاء ؛ لأن القصد بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك ، على أن في « مسلم » : أن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الكسوف إنما كانت بعد الانجلاء ^(٢) ، وظاهر : أن المراد : من عدم فوات الخطبة بالانجلاء ؛ أي : لمن صلى قبل الانجلاء ، وليس المراد : أنها تطلب بعده من غير سبق صلاة .

قوله : (وبغروب الشمس كاسفة) أي : تفوت أيضاً به ، وانظر : هل المراد بغروبها حقيقة أو حكماً حتى يدخل فيه أيام الدجال ، فلا يصلي لها إذا كسفت فيما يقدر أنه ليل ؛ لأن هذا ليل تقديراً ، أو المراد به (غروبها) : حقيقة لا حكماً ، فيصلّي لها إذا كسفت فيما يقدر أنه ليل ؛ لأنها موجودة بالفعل وينتفع بها في ذلك الوقت ؟ قال شيخنا الزيادي : إنه يصي إذا كسفت فيما يقدر أنه ليل ، ويجهر بالقراءة في صلاتها ؛ لأنه ليل تقديراً ، فالوجه : أن يراد بهما : ما يعم الحقيقي أو الحكمي ، ويلغز فيقال : لنا صلاة كسوف شمس يجهر فيها بالقراءة وصلاة خسوف قمر مع طلوع الشمس ، ويؤيد ما قاله شيخنا الزيادي : أنه يصلي للقمر إذا خسف بعد الفجر ؛ لأنه ينتفع به في ذلك الوقت انتفاعاً تاماً وهو من النهار حقيقة ، فعهد لنا أنا نصلي لأحد الكسوفين في غير وقته المعهود ، نقله البجيرمي عن عبد البر ^(٣) ، ومر عن (سم) ما يوافقه .

قوله : (لعدم الانتفاع بها بعده) أي : الغروب ؛ فإن الانتفاع بالشمس يبطل بغروبها نيرة أو منكسفة ؛ لزوال سلطانها .

قوله : (والخسوف ؛ أي : صلاة خسوف القمر) أي : تفوت صلاته بالمعنى السابق في

(١) تحفة المحتاج (٦٢/٣) .

(٢) صحيح مسلم (٩٠١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٣) تحفة الحبيب (٢٠٤/٢) .

(بِالْإِنْجِلَاءِ) التَّامُّ يَقِينًا ، (وَبِطُلُوعِ الشَّمْسِ) لِدَهَابِ سُلْطَانِهِ ، (لَا يَطْلُوعُ الْفَجْرُ) لِبَقَاءِ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، (وَلَا يَغْرُوبُهُ) قَبْلَ الْفَجْرِ ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (خَاسِفًا) كَمَا لَوْ اسْتَرَعَ بَغَمَامٍ

فوات كسوف الشمس .

قوله : (بالانجلاء التام يقيناً) أي : لأنه المقصود بالصلاة وقد حصل كما مر ، ولو شرع في الصلاة هنا وفيما مر ظاناً بقاء الكسوف ، ثم تبين أنه كان انجلي قبل تحرمه بها . . فالوجه : أنها إن كانت كسنة الصبح . . وقعت نفلاً مطلقاً ؛ كما لو أحرِمَ بفرض أو نفل قبل وقته جاهلاً به ، أو على الهيئة الكاملة . . بان بطلانها ؛ إذ لا نفل على هيئتها يمكن انصرافها إليه ، أفاده في « التحفة »^(١) .

قوله : (وبطلوع الشمس) أي : جزء منها اتفاقاً .

قوله : (لذهاب سلطانه) أي : القمر فلا انتفاع بضوئه حينئذ .

قوله : (لا بطلوع الفجر) أي : لا تفوت صلاة خسوف القمر بطلوع الفجر ، هذا هو القول الجديد ، وأما القديم . . فيقول بالفوات لذهاب الليل وهو سلطانه .

قوله : (لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به) أي : بالقمر ، وله الشروع فيها ؛ إذا خسف بعد الفجر وإن علم طلوع الشمس فيها ؛ لأنه لا يؤثر كما إذا كسفت الشمس قبيل الغروب وعلم غروبها فيها .

قوله : (ولا بغروبه قبل الفجر أو بعده وقبل طلوع الشمس خاسفاً) هذا صريح بطلب إنشاء الصلاة بعد غروب القمر خاسفاً ، وهو ما بحثه ابن الرفعة حيث قال : (ولو غاب خاسفاً قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر . . لم أر فيه نقلاً ، وينبغي أن يصلي على الجديد)^(٢) ، قال في « الإيعاب » : (وهو متجه) .

قوله : (كما لو استتر بغمام) يعني : كما لو غاب تحت السحاب خاسفاً مع بقاء محل سلطانه والانتفاع ، قال ابن الأستاذ : (هذا مشكل وإن اتفقوا عليه ؛ لأنه قد تم سلطانه في هذه الليلة) انتهى ، وأجيب بأنهم نظروا لما من شأنه ، لا بالنظر لليلة مخصوصة ، وإناطة الأشياء بما من شأنها كثير في كلامهم ، وإيضاحه : أنا لا ننظر إلى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبه فيها ، وإنما ننظر لوجود الليل وما ألحق به الليل الذي هو محله في الجملة ؛ كما ننظر إلى سلطان الشمس وهو النهار ، ولا ننظر فيه إلى غيم ولا إلى غيره ، فتأمل .

(١) تحفة المحتاج (٦٢/٣) .

(٢) كفاية النبيه (٥٠٤/٤) .

(وَإِذَا اجْتَمَعَ صَلَوَاتُ خَافَ فَوَاتَهَا . قَدَّمَ) (الْأَخُوفُ فَوْتاً ثُمَّ الْآكَدُ ، فَيَقْدُمُ) (الْفَرَضَ) (الْعَيْنِيَّ وَلَوْ مَنْدوراً ؛ لِتَعْيِنِهِ وَضِيقِ وَقْتِهِ .) (ثُمَّ الْجَنَازَةَ) لِمَا يُخْشَى عَلَيْهَا مِنْ تَغْيِيرِ الْمَيِّتِ بِتَأْخِيرِهَا ، وَمَحَلُّهُ : إِنْ لَمْ يَخَفِ أَنْفِجَارَهُ لَوْ قَدَّمَ غَيْرَهَا ، وَإِلَّا . . . وَجِبَ تَقْدِيمُهَا مُطْلَقاً ،

قوله : (وإذا اجتمع صلوات) أي : اثنتان فأكثر .

قوله : (خاف فواتها) هذا معنى قول غيره : ولم يأمن الفوات .

قوله : (قدم الأخوف فوتاً ثم الآكد) حاصله : أنه إذا اجتمع فرض جمعة أو غيرها مع كسوف : فإن خاف فوت الفرض فقط . . قدمه ، أو فوت الكسوف فقط . . قدمه ، أو فوتهما . . قدم الفرض ؛ لأنه أهم . « بجيرمي على الإقناع »^(١) .

قوله : (فيقدم الفرض العيني) أي : الجمعة أو غيرها ، وهذا مفرع على قوله : (ثم الآكد) لأن معنى قوله : (ثم الآكد) أي : ثم بعد استوائهما خوفاً . الآكد ، وهما الآن مستويان في الخوف ، تأمل .

قوله : (ولو مندوراً) أي : كأن نذر صلاة الضحى مثلاً في يوم معين وخاف فواته ؛ فإنه يجب عليه تقديمه على غيره .

قوله : (لتعينه وضيق وقته) أي : لأنه يسلك به مسلك واجب الشرع .

قوله : (ثم الجنابة) أي : ثم يقدم بعد الفرض العيني صلاة الجنابة .

قوله : (لما يخشى عليها من تغير الميت بتأخيرها) أي : صلاة الجنابة ، ولأنها فرض كفاية ، ولأن فيها حق الله تعالى وحق الآدمي .

قوله : (ومحلّه) أي : تأخير الجنابة عن الفرض العيني ، فهو تقييد لما أفاده المتن .

قوله : (إن لم يخف انفجاره) أي : تغير الميت .

قوله : (لو قدم غيرها) أي : صلاة الجنابة .

قوله : (وإلا) أي : بأن خيف انفجاره .

قوله : (وجب تقديمها مطلقاً) أي : حتى على الفرض العيني ولو جمعة ، قال ابن عبد السلام في « قواعد » : (وإن خيف فوت وقت الفريضة)^(٢) ، وفي « القليوبي » ما ملخصه : (قدمت الجنابة وجوباً إن خيف تغير الميت وإن خرج الوقت ولو فرضاً ولو جمعة ، فإن لم يخف تغيره . .

(١) تحفة الحبيب (٢٠٦/١) .

(٢) القواعد الكبرى (٩٧/١) .

ويكون الاشتغال بمواريتها عذراً في إخراج الصلاة عن وقتها . (ثُمَّ الْعِيدَ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ أَكْدُ مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ . (ثُمَّ الْكُسُوفَ) وَلَوْ اجْتَمَعَ خُسُوفٌ وَوَتْرٌ . قَدَّمَ الْخُسُوفَ وَإِنْ تَيَقَّنَ فَوْتَ الْوَتْرِ ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْخُسُوفِ أَكْدُ . (وَإِنْ وَسِعَ الْوَقْتُ) بِأَنْ أَمِنَ الْفَوَاتُ

قدمت الجنابة وجوباً إن اتسع وقت الصلاة ولو فرضاً ، فإن خيف خروج وقت الفرض . . قدم عليها .

والحاصل : أنه إذا اجتمع صلوات ؛ فعند أمن الفوات . . تقدم الجنابة ، ثم الكسوف ، ثم الفريضة أو العيد ، وعند خوف الفوات تقدم الفريضة ، ثم الجنابة إلا مع خوف تغير الميت ، ثم العيد ، ثم الكسوف تقديماً للأخوف فالأكد ؛ أي : بعد تقديم الأهم الذي هو الفرض ، ثم قال عن بعض مشايخه : يقدم عرنة إذا خيف فوتها على انفجار الميت ؛ لأنه يمكن الصلاة على القبر بلا مشقة ، بخلاف قضاء الحج ؛ فإنه يشق ، وهو ظاهر ^(١) .

قوله : (ويكون الاشتغال بمواريتها) أي : بدفن الجنابة بعد الصلاة عليها .
قوله : (عذراً في إخراج الصلاة عن وقتها) يعني : في إخراج الصلاة المفروضة ولو الجمعة عن وقتها .

قوله : (ثم العيد) أي : ثم يقدم عيد الفطر أو الأضحى .
قوله : (لأنَّ صَلَاتَهُ أَكْدُ مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ) أي : وللخلاف في وجوب صلاة العيد .
قوله : (ثم الكسوف) أي للشمس أو القمر ؛ لأنه معرض للفوات .
قوله : (ولو اجتمع خسوف ووتر) أي : أو تراويح .
قوله : (قدم الخسوف) أي : على الوتر أو التراويح .
قوله : (وإن تيقن فوت الوتر) أي : إن كان قبيل الفجر .
قوله : (لأنَّ صَلَاةَ الْخُسُوفِ أَكْدُ) من الوتر أو التراويح ، ولأنه يخاف فوته بالانجلاء ، وإنما قدمت على الوتر وإن خيف فوته أيضاً بالفجر ؛ لما قلناه من أنها أكْدُ وكون فوتها غير متيقن ، بخلاف فوته لا أثر له ؛ لرعايتهم خوف فوتها بالانجلاء ، فإن قيل : راعوه إذا لم يعارضه ما يتيقن فوته . . قلنا : معارض بإمكان تدارك الوتر بالقضاء دون هذه . انتهى من « الأسنى » ^(٢) .
قوله : (وإن وسع الوقت) أي : وقد اجتمع عليه جنازة وكسوف وفريضة أو العيد .
قوله : (بأن أمن الفوات) تصوير لسعة الوقت .

(١) حاشية قليوبي (٣١٣/١-٣١٤) .

(٢) أسنى المطالب (٢٨٧/١) .

(.. قَدَّمَ الْجَنَازَةَ) مطلقاً ، (ثُمَّ الْكُشُوفَ) لِكِنْ يُخَفَّفُهُ ، فلا يزيدُ على نحوِ سورة (الإخلاصِ) بعدُ (أَلْفَاتِحَةٍ) في كُلِّ قِيَامٍ ، ثُمَّ الْفَرَضَ أَوْ الْعِيدَ ،

قوله : (قدم الجنازة) أي : ثم يشتغل الإمام بغيرها ولا يشيعها ، هذا إن حضر وليها وحضرت ، وإلا .. أفرد لها جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين .

قوله : (مطلقاً) أي : حتى على الفرض ولو جمعة ؛ لما مر من خشية تغير الميت ، قال السبكي : قد أطلق الأصحاب تقديم الجنازة على الجمعة في أول الوقت ، ولم يبينوا هل ذلك على سبيل الوجوب أو الندب ؟ وتعليلهم يقتضي الوجوب ، وقد جرت عادة الناس في هذا الزمان بتأخير الجنازة إلى بعد الجمعة ؛ فينبغي التحذير عن ذلك .

وقد حكى ابن الرفعة : (أن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام لما ولي الخطابة بجامع عمرو بن العاصي بمصر .. كان يصلي على الجنازة قبل الجمعة ، ويفتي الحمالين وأهل الميت بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها) انتهى .

قال في « التحفة » : (وإنما يتجه : إن خشي تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين ؛ وإلا .. فالتأخير يسير ، وفيه مصلحة للميت ؛ فلا ينبغي منعه ، ولذا : أطبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة العصر ؛ لكثرة المصلين حينئذ) انتهى^(١) ، وفي « النهاية » مثله^(٢) .

قوله : (ثم الكسوف) أي : بعد الجنازة وقبل الفرض ؛ وذلك لخوف الفوات .

قوله : (لكن يخففه) أي : الكسوف ؛ أي : صلاته ، فلا يفعلها بالأكمل السابق .

قوله : (فلا يزيد على نحو « سورة الإخلاص » بعد « الفاتحة ») أي : وتوابعها .

قوله : (في كل قيام) من قياماتها الأربع ، ولا يزيد في الركوعات والسجادات على ثلاث تسبيحات .

قوله : (ثم الفرض أو العيد) أي : الفطر أو الأضحى ، واعترضت طائفة على قول الشافعي رضي الله عنه : (اجتمع عيد وكسوف) بأن العيد إما : الأول من الشهر ، أو العاشر منه ، والكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين ، أو التاسع والعشرين ، وأجاب الأصحاب رحمهم الله عن ذلك بأجوبة :

الأول : أن هذا قول المنجمين ، وقد مر أنه لا عبرة به في هذا الباب ، والله على كل شيء

(١) تحفة المحتاج (٣/٦٤) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٤١١-٤١٢) .

لكن يُؤخَّرُ خُطْبَةُ الْكُسُوفِ عَنِ الْفَرَضِ ، ثُمَّ إِنْ اجْتَمَعَ عِيدٌ وَكُسُوفٌ .. كَفَى لهُمَا خُطْبَتَانِ بَعْدَ صَلَاتَيْهِمَا بِقَصْدِهِمَا ، وَيَذْكُرُ فِيهِمَا

قدير ، وقد صح : (أن الشمس كسفت يوم مات سيدنا إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم)^(١) ، وفي « أنساب الزبير بن بكار » : (أنه مات عاشر ربيع الأول) ، وروى البيهقي مثله عن الواقدي^(٢) ، وكسفت أيضاً يوم قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وقد اشتهر أنه قتل يوم عاشوراء^(٣) .

الثاني : سلمنا أنها لا تنكسف إلا في ذلك ، لكن يتصور أن تنكسف في يوم العيد ؛ وذلك بأن يشهد عدلان بنقص رجب وشعبان ورمضان وكانت في الحقيقة كوامل فتتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الأمر ، ولا يبطل بالكسوف ما ثبت بالبينة الشرعية .
الثالث : أن الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرّب باستخراج الفروع الدقيقة^(٤) .
قوله : (لكن يؤخّر خطبة الكسوف عن الفرض) أي : لأن الخطبة لا يخاف فوتها ، بخلاف الفرض .

قوله : (ثم إن اجتمع عيد وكسوف .. كفى لهما خطبتان بعد صلاتيهما) أي : سواء قدم صلاة العيد أم صلاة الكسوف .

قوله : (بقصدهما) أي : فيجوز قصدهما بالخطبتين ؛ لأنهما سستان ، قال الإمام النووي : (وفيه نظر ؛ لأن الستين إذا لم يتداخل .. لا يصح أن ينويهما بفعل واحد ؛ ولهذا : لو نوى بركتين صلاة الضحى وقضاء سنة الصبح .. لم تنعقد صلاته ، ولو ضم إلى فرض أو نفل تحية المسجد .. لم يضر ؛ لأنها تحصل ضمناً ، فلا يضر ذكرها)^(٥) ، قال في « التحفة » : (ويجاب بأنهما لما كانتا تابعتين للصلاة .. أشبهتا غسل الجمعة والعيد ، وليستا كالصلاتين ؛ لأنه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ، ثم رأيت السبكي أشار لذلك)^(٦) حيث قال : (وكأنهم اغتفروا ذلك في الخطبة ؛ لحصول القصد بها ، بخلافه في الصلاة) .

قوله : (ويذكر فيهما) أي : في الخطبتين .

(١) أخرجه البخاري (١٠٦١) عن سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

(٢) السنن الكبرى (٣/٣٣٦) .

(٣) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٥/١٥٩) عن أبي قبيل .

(٤) انظر « أسنى المطالب » (١/٢٨٨) .

(٥) المجموع (٥/٦١) .

(٦) تحفة المحتاج (٣/٦٤) .

أحكامهما ، وإن اجتمعا مع جمعة وصلّاهما قبلها . . سقطت خطبتهما وخطب للجمعة بنيتها ، . .

قوله : (أحكامهما) أي : العيد والكسوف ، واستظهر العلامة الشوبري : أنه يراعي العيد فيكبر في الخطبة ؛ لأن التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف ؛ لأنه غير مطلوب في خطبته لا أنه ممتنع .
قال (ع ش) : (بقي ما لو أطلق . . هل تنصرف لهما أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب : أن يقال : تنصرف للصلاة التي فعلها عقبها ، ومحلّه : ما لم توجد منه قرينة إرادة أحدهما ؛ بأن افتتح الخطبة بالتكبير . . فتصرف للعيد ، وإن آخر صلاة الكسوف أو افتتحها بالاستغفار . . فتصرف للكسوف وإن آخر صلاة العيد) ، تأمل^(١) .

قوله : (وإن اجتمعا) أي : العيد والكسوف .

قوله : (مع جمعة وصلّاهما قبلها) أي : بخلاف ما إذا صلى الكسوف بعد الجمعة . . فإنه يخطب للجمعة ثم يصلّيها ثم الكسوف ثم يخطب له .
قوله : (سقطت خطبتهما) أي : العيد والكسوف ، قال في « الأسنى » : (مبادرة لأداء الفرض)^(٢) .

قوله : (وخطب للجمعة بنيتها) أي : فيجب أن ينوي خطبة الجمعة فقط ، فإن نواها مع العيد أو الكسوف . . بطلت ؛ لأنه تشريك بين فرض ونفل ، ونظر فيه ؛ بأن ما يحصل ضمناً لا يضر ذكره ، وأجيب عنه بأن خطبة الجمعة لا تتضمن خطبة الكسوف والعيد ؛ فليس كنية الفرض والتحية ، ولا يرد على ذلك ما مر في (الغسل) : أنه إذا نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة . . حصل مع وجود التشريك المذكور ؛ لأن الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصوداً لذاته . . اغتفر التشريك فيه ، ولأن المقصود منهما واحد ؛ وهو تعميم البدن بالماء ، مع كون أظهر مقاصد غسل الجمعة التنظيف ، وهو حاصل مع ضم غيره إليه فاغتفر ذلك فيه على أنه لما طلب في نحو الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ، ومن ثم قالوا : يخطب للجمعة متعرضاً للكسوف . . صاراً كأنهما مختلفان في الحقيقة ؛ إذ كل مقصود مستقل .

وعلم مما تقرر : أنه لو قصد الكسوف وحده . . بطلت بالأولى ، وكذا لو أطلق ؛ قال في « التحفة » : (لأن القرينة تصرفها للكسوف ، وقول الأذرعى : لا تنصرف الخطبة إليه إلا بقصده ؛ لأن خطبته سقطت . . مبني على أنه لا يحتاج لخطبته وإن لم يتعرض في خطبة الجمعة له ، والذي

(١) حاشية الشبراملسي (٤١١/٢) .

(٢) أسنى المطالب (٢٨٨/١) .

ولكن يتعرّضُ فيهما باختصارٍ لما يُندبُ فيهما . (وَيُصَلُّونَ) ندباً ركعتين ككِيفَةِ الصَّلَاةِ ،
لا على هيئة صلاة الخسوف (لِنَحْوِ الزَّلَازِلِ وَالصَّوَاعِقِ)

صرح به غيره : أنه متى لم يتعرض فيها له . . سن خطبة أخرى) ، تأمل^(١) .

قوله : (ولكن يتعرض فيهما) أي : في الخطبتين للجمعة .

قوله : (باختصار) أي : فيحترز وجوباً فيما يتعرض له عن التطويل للفصل .

قوله : (لما يندب فيهما) أي : في خطبتي العيد والكسوف ، وظاهر كلامه : أنه لا فرق في ذلك بين أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها ؛ وذلك كأن يقرأ فيهما حديث : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر . . .) إلخ^(٢) ، وحديث : « إن الشمس والقمر آيتان . . . » إلخ^(٣) .

قوله : (ويصلون ندباً) يعني : يندب لكل أحد ذكر وأثنى أن يصلوا . . . إلخ .

قوله : (ركعتين ككِيفَةِ الصَّلَاةِ) كما نص عليه في « الأم » بلفظ : (ولا أمر بصلاة جماعة في زلزلة ولا ظلمة ولا لصواعق ولا ريح ، ولا غير ذلك من الآيات ، وأمر بالصلاة منفردين ، كما يصلون منفردين سائر الصلوات) انتهى ، نقله في « حواشي الروض »^(٤) .

قوله : (لا على هيئة صلاة الخسوف) أي : كما جزم به ابن أبي الدم حيث قال : تكون ككِيفَةِ الصَّلَاةِ ، ولا يصلي على هيئة الخسوف قولاً واحداً ؛ أي : خلافاً لما نقله الحلبي عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم^(٥) .

قوله : (لنحو الزلازل) أي : كالخسف والظلمة كالاحتياج إلى طلوع الشمس .

قوله : (والصواعق) جمع صاعقة ؛ وهي نار تسقط من السماء في رعد شديد ، يقال : صعقتهم السماء من باب قطع : إذا ألقت عليهم الصاعقة ، والصاعقة أيضاً : صوت العذاب ، وعن بعضهم : أن الصاعقة ثلاثة : الموت ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، والعذاب ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْذَرَكُمْ صَيْقَةً مِثْلَ صَيْقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ ، والنار ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَيُرْسَلُ الصَّوَاعِقُ ﴾ ، وتطلق الصاعقة مجازاً على قصفة رعد هائل معها نار لا تمر بشيء إلا أتت عليه ،

(١) تحفة المحتاج (٦٣/٣) .

(٢) أخرجه البخاري (١٥٠٣) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه البخاري (١٠٤٨) عن سيدنا أبي بكر رضي الله عنه .

(٤) حواشي الرملي على شرح الروض (٢٨٨/١) .

(٥) المنهاج في شعب الإيمان (٣٢٢/٢) .

وَالرَّيْحَ الشَّدِيدَةَ (مُتَفَرِّدِينَ) لَثَلَا يَكُونُوا غَافِلِينَ ، لَا جَمَاعَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ

والقصفة : صوت الرعد أو شدة صوته ، ومعنى (أت عليه) : أهلكته ، كما ذكره شيخ الإسلام في « حاشية البيضاوي » .

قوله : (والريح الشديدة) مفرد الأرواح والرياح ، وهي أربع : الصبا ، والدبور ، والشمال ، والجنوب ، ولكل واحدة طبيعة ، وقد نظمها مع طبائعها بعضهم فقال : [من الطويل]

صَبَاً وَدُبُورٌ وَالْجَنُوبُ وَشَمَالٌ هِيَ الْأَرْبَعُ اللَّاتِي تَهْبُ لَكَعْبَةٍ
فَمِنْ وَجْهِهَا رِيحُ الصَّبَا وَهِيَ حَارَةٌ وَيَابِسَةٌ عَكْسُ الدَّبُورِ لِحِكْمَةٍ
فَيُثْمِنُ جَنُوبٌ حَارَةٌ وَهِيَ رَطْبَةٌ شِمَالٌ بَعَكْسٍ لِلْجَنُوبِ وَتَمَّتْ

قال الشيخ الخطيب في « المغني » : (وهو - أي : الشمال - ريح الجنة التي تهب على أهلها ، جعلنا الله ووالدينا ومشايخنا وأصحابنا ومن انتفع بشيء من هذا الكتاب ودعا لنا بالمغفرة منهم) انتهى^(١) ، آمين يا رب العالمين .

قوله : (منفردين) بصيغة الجمع : حال من فاعل (يصلون) ، وأن يكون ذلك في بيوتهم كما في « الروض » ، قال في « الأسنى » : (ولم أره لغيره ، لكنه قياس النافلة التي لا تشرع لها الجماعة)^(٢) .

قوله : (لثلا يكونوا غافلين) أي : في هذا الوقت ، وهذا علة لجميع ما قبله ، وفي الحديث : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح . . قال : « اللهم ؛ إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به » رواه مسلم^(٣) ، وروى الشافعي رضي الله عنه خبر : ما هبت ريح إلا جثا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتيه وقال : « اللهم ؛ اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً ، اللهم ؛ اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً »^(٤) ، وروى أيضاً : (أن عمر رضي الله عنه حث على الصلاة في زلزلة)^(٥) .

قوله : (لا جماعة) أي : فلا يستحب في الصلوات المذكورة جماعة .

قوله : (لأنه لم يرد) أي : وما روي عن علي كرم الله وجهه : (أنه صلى في زلزلة جماعة) ..

(١) مغني المحتاج (١ / ٤٧٧) .

(٢) أسنى المطالب (١ / ٢٨٨) .

(٣) صحيح مسلم (٨٩٩) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٤) مسند الإمام الشافعي (٢٨٩) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) مسند الإمام الشافعي (٢٩١) .

وَيُسْنُ الْخُرُوجُ إِلَى الصَّحَرَاءِ وَقْتَ الزَّلْزَلَةِ .

فلم يصح عنه كما ذكره في « الروضة »^(١) .

قوله : (ويسن الخروج إلى الصحراء) أي : وكذا الدعاء والتضرع .

قوله : (وقت الزلزلة) أي : ويقاس بها غيرها ، قال الشبرخيتي عن القزويني : سبب الزلزلة : أن بعوضة خلقها الله تبارك وتعالى ، وسلطها على الثور الذي عليه الأرض ، فهي تطير أبدأ بين عينيه ، فإذا دخلت أنفه . . حرك الثور رأسه فيتحرك جانب من جوانب الأرض ، ويقال : إن عروق جبل (ق) ذاهبة في أصول بلاد الأرض ، فإذا أراد الله عز وجل أن يعذب أهل بلدة . . أمر ملكاً بتحريك ذلك العرق الذي هو راسخ تحتها فتزلزل تلك البلدة ، وجبل (ق) : هو المحيط بالدنيا ، وحديث الثور ضعيف ، بل أنكره بعضهم ، وقيل : إن سبب الزلزلة : تحريك الحوت ، وذكر محمد بن علي الترمذي عن عكرمة : (أن الزلزلة وكسوف الشمس من تجلي الرب تبارك وتعالى) . وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : (رجفت المدينة في حياة عمر رضي الله عنه ، فخطب الناس ثم قال : إن هذا لا يكون في بلدة حتى يكثُر فيها الزنا والزنا والربا ، فإذا رجفت ثانية . . لم أقم بين ظهرانيكم) ، قال ابن عباس : ما زلزلت ثانية حتى قبض عمر رضي الله عنه . انتهى ، نقله البجيرمي على « الإقناع »^(٢) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(١) روضة الطالبيين (٨٩/٢) .

(٢) تحفة الحبيب (٢٠٧/٢) .

(باب صلاة الاستسقاء)

هو لغة : طلبُ الشُّقيا ، وشرعاً : طلبُ سقيا العبادِ مِنْ اللَّهِ تعالى عندَ حاجتهم إليها . وَالْأَصْلُ فيها قَبْلُ الإِجْماعِ :

(باب صلاة الاستسقاء)

وما يتبع ذلك ، قيل : لو قال : باب الاستسقاء . . . لكان أعم ؛ فيشمل الاستسقاء بالصلاة وغيرها ، ويمكن الجواب بأن المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر الاستسقاء بغير الصلاة ، وإنما ذكر الاستسقاء بها بنوعيتها ، تأمل .

قوله : (هو لغة طلب الشُّقيا) أي : مطلقاً من الله تعالى أو من غيره لحاجة أو بدونها ، فالسين والتاء للطلب ، و(الشُّقيا) بضم السين : اسم من سقاه وأسقاه فإنهما بمعنى واحد ، قال تعالى : ﴿ وَسَقَيْنَهُمْ مِنْهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ ، وقال : ﴿ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ ، وقد جمعهما لبيد في قوله : [من الوافر] سقى قومي بني مجد وأسقى نмираً والقبائل من هلال وقيل : سقاه : ناوله ليشرب ، وأسقاه : جعل له سقيا ، وقيل : سقاه : لشفته ، وأسقاه : لماشيته وأرضه ، وقيل : سقاه : لشفته ، وأسقاه : دله على الماء . من « الأسنى »^(١) .

قوله : (وشرعاً : طلب سقيا العباد) أي : كلاً أو بعضاً . (ع ش)^(٢) .

قوله : (من الله تعالى عند حاجتهم إليها) أي : السقيا ، قال الحافظ السيوطي : (ليس في « باب الاستسقاء » مسألة فيها قولان إلا مسألة واحدة ، وهي : ما إذا لم يسقوا في المرة الأولى وأرادوا الاستسقاء ثانياً . فهل يخرجون من الغد أو يتأهبون بصيام ثلاثة أيام مرة أخرى ؟ فيه قولان للشافعي ، قال في « شرح المذهب » : ويضم إليه مسألة تنكيس الرداء فإن فيها أيضاً قولين)^(٣) .
قوله : (والأصل فيها) أي : في مشروعية صلاة الاستسقاء .

قوله (قبل الإجماع) أي : في الجملة ، فلا ينافي أن بعض أنواعها مختلف فيه ؛ فإن بعض الأئمة خالف في الصلاة وقال : إنها بدعة ؛ وكأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها كما في « الصحيحين » وغيرهما^(٤) ، وأن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس

(١) أسنى المطالب (١ / ٢٨٨ - ٢٨٩) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤١٣ / ٢) .

(٣) الأشباه والنظائر (٢ / ٧٦٥) .

(٤) صحيح البخاري (١٠٢٦) ، صحيح مسلم (٨٩٤) عن سيدنا عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه .

الْآتِبَاعُ . (وَيُسْنَى) عَلَى التَّأَكِيدِ لِمَقِيمٍ وَمَسَافِرٍ (الْإِسْتِسْقَاءُ) وَلَوْ لَجَذِبَ الْغَيْرِ ، الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ .

وصلّى^(١) ، وصلّى عام الرّسادة ولم ينكره أحد من الصحابة وغيرهم^(٢) .

قوله : (الاتباع) أي : رواه الشيخان وغيرهما^(٣) ، قالوا : ويستأنس له بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَسْتَشَقَىٰ مَوْسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾ الآية ، وإنما لم يستدلوا به ؛ لأنّ شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على الأصح .

قوله : (ويسن على التأكيد) أي : حيث لم يكن بأمر الإمام ، وإلا وجب كما هو ظاهر .

قوله : (لمقيم ومسافر) أي : ولو سفر قصر ، بل ولو عاصياً بسفره وإقامته .

قوله : (الاستسقاء) أي : طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة للماء ؛ لفقده أو ملوخته أو قلته بحيث لا يكفي أو لزيادته التي بها نفع ، بخلاف ما لو لم تكن حاجة إلى الماء أو لم يكن بالزيادة نفع . . فلا استسقاء ، بل لا تصح على ما قرره الحفناوي ، قيل : من الحاجة المقتضية للاستسقاء الحاجة إلى طلوع الشمس ، قال : ويوجه بأن حبسها يمنع فائدة السقيا ؛ لمنعه نمو النبات والثمر ؛ فكان طلوعها من تمامة الاستسقاء ، ويمكن أن يقال : إنه من نحو الزلازل الذي مر فيه أنه يصلّى فيه فرادى ، وهذا هو الأوجه ، ثم رأيت في كلامهم ما يرد الأول^(٤) .

قوله : (ولو لجذب الغير المحتاج إليه) أي : الاستسقاء ، والجذب بفتح الجيم وسكون الدال المهملة : ضد الخصب ، فيستسقي غير المحتاج للمحتاج ، ويسأل الزيادة لنفسه ؛ للاتباع رواه ابن ماجه^(٥) ، ولأن المؤمنين كالعضو الواحد إذا اشتكى بعضه اشتكى كله .

وفي الحديث : « دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة ، عند رأسه ملك كلما دعا لأخيه . . قال الملك الموكل به : آمين ولك بمثل ذلك » رواه مسلم^(٦) ، ولفظ (ظهر) في الحديث مقحم ، والباء بمعنى (في) ، قيل : والمراد (بظهر الغيب) : أن يدعو لا على وجه يرجو معه بلوغ الدعاء للمدعوله .

قوله : (ما لم يكن) أي : الغير المحتاج إلى الاستسقاء .

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠) .

(٢) أخرجه الحاكم (٣٣٤ / ٣) .

(٣) صحيح البخاري (١٠٢٦) ، صحيح مسلم (٨٩٤) عن سيدنا عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه .

(٤) انظر « تحفة المحتاج » مع « حاشية الشرواني » (٦٦ / ٣ - ٦٧) .

(٥) سنن ابن ماجه (١٢٧٠) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٦) صحيح مسلم (٢٧٣٣) عن سيدتنا أم الدرداء رضي الله عنها .

ذا بدعة أو ضلالة ، ثُمَّ هُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ثَابِتَةٍ بِالْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ : أَدْنَاهَا فِي الْفَضْلِ أَنَّ يَكُونَ (بِالْإِدْعَاءِ) فُرَادًى أَوْ مُجْتَمِعِينَ ، فِي أَيِّ وَقْتٍ أَرَادُوا

قوله : (ذا بدعة أو ضلالة) أي : وإلا . . فلا يستسقى له ؛ تأديباً وزجراً ، ولأن العامة تظن بالاستسقاء له حسن طريقته والرضا بها وفيه مفسد ، بخلاف ما لو احتاجت طائفة من أهل الذمة وسألونا في ذلك . . فإنه ينبغي إجابتهم كما استقربه (ع ش) وفاء بذمتهم^(١) ، ولا يتوهم مع ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم ؛ لأن كفرهم محقق معلوم ، وتحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوي الروح ، بخلاف الفسقة والمبتدعة ، فليتأمل .

قوله : (ثم هو) أي : الاستسقاء .

قوله : (ثلاثة أنواع ثابتة بالأخبار الصحيحة) أي : في « الصحيحين » وغيرهما ، وانظر : لو نذر الاستسقاء . . فهل يخرج عن عهدة النذر بإحدى الكيفيات المذكورة ، أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة ؛ لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهجور ، فحمل اللفظ منه عند الإطلاق على المشهور منها وهو الأكمل ؟ فيه نظر ، والأقرب : الثاني ، فلا يبر بمطلق الدعاء ولا به خلف نحو الصلوات . (ع ش)^(٢) ، قال الشرواني : (وظاهره : ولو لم يقدر على الأكمل ؛ لعدم فعل أهل محله له)^(٣) .

قوله : (أدناها) أي : الأنواع الثلاثة .

قوله : (في الفضل : أن يكون بالدعاء فرادى أو مجتمعين في أي وقت أرادوا) أي : خلف نحو الصلوات أو لا ، ولو أخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقيا . . تردد العلامة (سم) هل يجب عليه الدعاء لهم ، أم لا^(٤) ؟ واستقرب (ع ش) عدم الوجوب ، قال : (لأن ما كان خارقاً للعادة لا ترتب عليه الأحكام الشرعية ؛ سيما ومن وصل إلى تلك الحالة من الأولياء حالهم التسليم إلى الله تعالى في أفعاله وعدم التعرض له في شيء مما يفعله سبحانه وتعالى ، واستوجه الشوabri : التفصيل فيه ؛ وهو أنه إن جوز إجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب ، وإن تعين طريقاً لدفع الضرر . . فلا يبعد الوجوب) ، فليتأمل^(٥) .

(١) حاشية الشيراملسي (٤١٤/٢) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٤١٣/٢) .

(٣) حاشية الشرواني (٦٦/٣) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٦٥/٣) .

(٥) حاشية الشيراملسي (٤١٤/٢) .

(و) أَوْسَطُهَا أَنْ يَكُونَ (بِالْدُّعَاءِ خَلْفَ الصَّلَاةِ) وَلَوْ نَافِلَةً . وَفِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ (وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّهُ عَقِبَ الصَّلَاةِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ . (وَالْأَفْضَلُ) مِنْ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ هَذَا الْأَخِيرُ ،

قوله : (وأوسطها) أي : الأنواع الثلاثة في الفضل .

قوله : (أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافلة) أي : كما في « البيان » وغيره عن الأصحاب^(١) ، وذكره صاحب « البهجة » بقوله :

سن للاستسقاء إكثارُ الدعا وبعدما صلى ولو تطوُّعاً^(٢)

خلافاً للنووي في « شرح مسلم » من تقييدها بالفريضة حيث قال : (الثاني : الاستسقاء في خطبة الجمعة ، أو في أثر صلاة مفروضة ، وهو أفضل من النوع الذي قبله . . .) إلخ^(٣) .

قوله : (وفي خطبة الجمعة) أي : الأولى أو الثانية ، قال في « الأنوار » : (ويتحول فيها للقبلة عند الدعاء ويحول رداءه)^(٤) ، قال في « التحفة » : (واعترض بأنه من تفرده مع أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فيها ولم يفعل ، وأيضاً : استقبال القبلة فيها مكروه ، بل مبطل على وجهه ، ثم رأيت بعضهم نقل عنه أنه عبر بـ « يجوز » وهو الذي رأيت في نسخة ، ثم قال : بل الذي يتجه : ندبه ، وحينئذٍ : فالاعتراض إنما يتجه على الثاني)^(٥) .

قوله : (ونحوها) أي : كعند الفراغ من قراءة القرآن ومن الدروس وفي القنوت ، وعليه عمل الأئمة في المسجد الحرام ، وعقب الأذان .

قوله : (لأنه) أي : الدعاء مطلقاً .

قوله : (عقب الصلاة أقرب إلى الإجابة) أي : ففي الحديث : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الدعاء أسمع ؟ قال : « جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات » رواه الترمذي وقال حديث حسن^(٦) .

قوله : (والأفضل من الأنواع الثلاثة هذا الأخير) أي : لثبوته في « الصحيحين » وغيرهما^(٧) ، وليس في القرآن ما ينفيه ؛ إذ ترتيب نزول المطر على الاستغفار المأمور به فيه على لسان نوح وهود

(١) البيان (٦٨٥ / ٢) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٤٥) .

(٣) شرح صحيح مسلم (١٨٨ / ٦) .

(٤) الأنوار (١٦١ / ٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٦٦ / ٣) .

(٦) سنن الترمذي (٣٤٩٩) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه .

(٧) صحيح البخاري (٦٠٩٣) ، صحيح مسلم (٨٩٧) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

و (أَنْ يَأْمُرَ الْإِمَامُ) بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبُهُ (النَّاسَ) سواءً مريدُ الحضورِ أو غيرُهُ (بِالْبِرِّ) مِنْ صدقةٍ وعَتَقٍ وغيرهما ؛ كَالْتُّوبَةِ ،

صلى الله على نبينا وعليهما وسلم المراد به : الإيمان ، وحقيقته لا ينفي ندب الاستسقاء ؛ لانقطاع الماء الثابت في الأحاديث التي كادت أن تتواتر على أن الأصح في الأصول : أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا ، وبتسليمه فمحلّه : ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه .

قوله : (وَأَنْ يَأْمُرَ الْإِمَامُ) أي : ندباً كما في « التحفة » وغيرها^(١) ، ونقل الكردي عن « فتاوى الرملي » : أنه يجب على الإمام أن يأمرهم حيث اقتضت المصلحة ذلك ، قال : بل أولى بالوجوب من صلاة العيد... إلخ^(٢) .

قوله : (بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبُهُ) أي : من يقوم مقامه ، قال في « التحفة » : (ويظهر : أن منه القاضي العام الولاية لا نحو والي الشوكة ، وأن البلاد التي لا إمام بها يعتبر ذو الشوكة والمطاع فيها ، ثم رأيت « الأنوار » صرح به فقال : ويأمرهم الإمام أو المطاع)^(٣) ، وقال السيد البصري : (يظهر : أن المراد بوالي الشوكة : متولي أمور السياسة من قبل الإمام لا ذو الشوكة ؛ لأنه خارج عن طاعة الإمام لا نائب ، وكلامنا في النائب ، وأن المراد بذئ الشوكة : ما في القضاء ؛ وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالإمامة ، فكان الأنسب إبدال الباء في قوله : « بها » باللام) انتهى ملخصاً .

قوله : (النَّاسَ سواءً مريدُ الحضور أو غيره) أي : خلافاً لما نقل عن الفقيه إسماعيل الحضرمي من أن الأمر بالصوم يختص بمن حضر الصلاة ، فلو ترك الإمام الاستسقاء.. فعله الناس محافظة على السنة ، قال في « التحفة » : (حتى الخروج للصحراء والخطبة كسائر السنن ، لا سيما مع شدة احتياجهم .

نعم ؛ إن خشوا من ذلك فتنة.. تركوه كما هو ظاهر ، وبه يجمع بين ما وقع للمصنف - أي : النووي - في ذلك مما ظاهره التنافي)^(٤) .

قوله : (بِالْبِرِّ) بكسر الباء : هو اسم جامع لجميع أعمال الخير والطاعات .

قوله : (مِنْ صدقةٍ وعَتَقٍ) بيان للبر .

قوله : (وغيرهما كالتوبة) أي : من جميع المعاصي الفعلية والقولية المتعلقة بحقوق الله تعالى

(١) تحفة المحتاج (٦٨/٣) .

(٢) المواهب المدنية (٣٥٣/٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٦٨/٣) .

(٤) تحفة المحتاج (٨٠/٣) .

وَالْخُرُوجَ مِنَ الْمَظَالِمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ . (وَ) يَأْمُرُ الْمُطِيقِينَ مِنْهُمْ

وحقوق الآدمي بشروطها ؛ من : الندم ، والإقلاع ، والعزم على ألا يعود إليها ؛ فالندم يتعلق بالماضي ، والإقلاع بالحال ، والعزم بالمستقبل .

قوله : (والخروج من المظالم) أي : التي لله تعالى أو للعباد ؛ دماً أو عرضاً أو مالا ، وذكرها ؛ لأنها أخص أركان التوبة ، كذا في « التحفة »^(١) .

قوله : (لأن ذلك) أي : البر ، فهو تعليل للمتن .

قوله : (أرجى للإجابة) أي : إجابة الدعاء ؛ قال تعالى : ﴿ رِبِّقَوْمٍ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَرْبَكُمُ نَدُّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ ، وقال : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُوَسَّسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ ﴾ الآية ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا ﴾ الآية ، وقد يكون منع الغيث بترك ذلك ؛ فقد روى الحاكم والبيهقي : « ولا منع قوم الزكاة إلا حبس عنهم المطر »^(٢) ، وقال ابن مسعود : (إذا بخش الناس المكيال . . منعوا قطر السماء)^(٣) ، ولأن المعاصي تضيق الرزق ؛ ففي الحديث : « إن الرجل ليحرم الرزق بالذنوب الذي يصيبه »^(٤) ، وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى : ﴿ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنَةُ ﴾ : تلعنهم دواب الأرض ، تقول : منع المطر بخطاياهم .

قوله : (ويأمر المطيقين منهم) أي : الناس ، بخلاف غير المطيقين ، بل بحث في « التحفة » : (أن الولي لا يلزمه أمر موليه الصغير به وإن أطاقه ، وأن من له فطر رمضان لسفر أو مرض . . لا يلزمه الصوم وإن أمر به)^(٥) ، وبحث في « الأسنى » : (أنه ينبغي أن يتقيد وجوبه بما إذا لم يتضرر به المسافر ، فإن تضرر به . . فلا وجوب ؛ لأن الأمر به حيث لا يكون الفطر أفضل)^(٦) ، قال في « التحفة » : (وفيه نظر لا سيما تعليله ؛ إذ ظاهر كلامهم : وجوب مأموره ولو مفضولاً ، بل ولو مباحاً على ما يأتي ، وإنما لم يلزم نحو المسافر ؛ لأن مأموره غايته : أن يكون كرمضان ، فإذا جاز الخروج منه لعذر . . فأولئ مأموره) ، فليتأمل^(٧) .

(١) تحفة المحتاج (٧٢/٣) .

(٢) المستدرک (١٢٦/٢) ، السنن الكبرى (٣٤٦/٣) عن سيدنا بريدة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣٠٤٣) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً .

(٤) أخرجه ابن حبان (٨٧٢) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه .

(٥) تحفة المحتاج (٧٠/٣) .

(٦) أسنى المطالب (٢٩٠/١) .

(٧) تحفة المحتاج (٧٠/٣) .



بمؤالة (صَوْمُ ثَلَاثَةِ) أَيَّامٍ مَعَ يَوْمِ الْخُرُوجِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ مُعَيَّنٌ عَلَى الرِّيَاضَةِ وَالْخُشُوعِ

قوله : (بمؤالة صوم ثلاثة أيام) أي : بل أربعة بيوم الخروج ؛ فإنه من جملة الأمر ، ولو صام في هذه الأيام الأمور بها عن نذر أو قضاء أو كفارة أو الاثنين أو الخميس . . اكتفى به ؛ لأن المقصود : وجود الصوم فيها ، كذا قاله جمع^(١) ، ويأتي عن « التحفة » ما يخالفه ، ويجوز صومها ولو من نصف شعبان الثاني ؛ لأنه لسبب .

قوله : (مع يوم الخروج) أي : يأمرهم بصوم يوم الخروج ، فتكون أربعة كما تقرر ، ويأتي في المتن ، بل قال (سم) : (يتجه : وجوب الصوم أيضاً إذا أمرهم بأكثر من أربعة)^(٢) ، ولو أمرهم الإمام بالصوم ، فسقوا قبل استكمال الصوم . . لهم صوم بقية الأيام على ما قاله الرملي^(٣) ؛ لأن هذا الصوم كالشيء الواحد ، وفائدته لم تنقطع ؛ لأنه ربما كان سبباً في المزيد ، بخلاف ما لو سقوا قبل الشروع في الصوم . . فلا يجب عليهم الصوم على ما استقره (ع ش) قال : (لأنه كان لأمر وقد فات) ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (لأن الصوم معين على الرياضة والخشوع) تعليل للمتن ، وروى الترمذي عن أبي هريرة خبر : « ثلاثة لا ترد دعوتهم : الصائم حتى يفطر ، والإمام العادل ، والمظلوم » وقال : حديث حسن^(٥) ، ورواه البيهقي عن أنس وقال : « دعوة الصائم ، والوالد ، والمسافر »^(٦) .

قال الشافعي رضي الله عنه : (وبلغنا عن بعض الأئمة أنه كان إذا أراد أن يستسقي . . أمر الناس فصاموا ثلاثة أيام متتابعة ، وتقربوا إلى الله تعالى بما استطاعوا من خير ، ثم خرجوا في اليوم الرابع ، فاستسقى بهم ، وأنا أحب ذلك لهم ، وأمرهم أن يخرجوا في اليوم الرابع صياماً)^(٧) ، قال بعضهم : (وأيضاً : فالصوم له أثر في استقامة القلب)^(٨) ، وقد قال الإمام القشيري : (اعلم : أن الاستقامة توجب استدامة الكرامة ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ ،

(١) انظر « التجريد لنفع العيد » (٤٣٩ / ١) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٦٩ / ٣) .

(٣) نهاية المحتاج (٤١٥ - ٤١٦) .

(٤) حاشية الشبرايملي (٤١٥ / ٢) .

(٥) سنن الترمذي (٣٥٩٨) .

(٦) السنن الكبرى (٣٤٥ / ٣) .

(٧) الأم (٥٤٠ / ٢) .

(٨) انظر « تحفة العيب » (٢١١ / ٢) .

وبأمر الإمام أو نائبه به بصير واجباً ؛ امتثالاً له ، لأنه تعالى أمر بطاعة أولي الأمر

ولم يقل : « سقيناهم » إشارة إلى الدوام ^(١) ، وللشيخ حسن البدري : [من البسيط]
وسبعة لا يرد الله دعوتهم مظلوم والد ذو صوم وذو مرض
ودعوة لأخ بالغيب ثم نبي لأمة ثم ذو حج بذاك قضى
قوله : (وبأمر الإمام أو نائبه به) أي : بالصوم الثلاثة أو الأربعة ، بل أو أكثر على ما مر عن
(سم) .

قوله : (بصير واجباً) أي : كما أفتى به النووي كابن عبد السلام ، وأقره عليه جمع من
المحققين ، منهم : السبكي والقمولي والأسنوي والأذرعي ، وكذا البلقيني في موضع .
وأما قوله في موضع آخر : إنه مردود ؛ لقول الشافعي في « الأم » : (من غير أن أوجب ذلك
عليهم ولا على إمامهم) انتهى ، قال - أعني : البلقيني - : وهو صريح في عدم إيجاب ذلك .
انتهى . . فهو المردود ؛ بأن كونه صريحاً مجرد دعوى ، وغاية الأمر : أنه ظاهر ، وبتقدير صراحته
فهو محمول بقرينة كلامه في (باب البغاة) على ما إذا لم يأمرهم الإمام بذلك ؛ ويدل لهم قولهم في
(باب الإمامة العظمى) : تجب طاعة الإمام في أمره ونهيه مالم يخالف حكم الشرع .

قوله : (امتثالاً له) أي : للإمام ، ولا يجب هذا الصوم على الإمام وإن قلنا : إن المتكلم
يدخل في عموم خطابه ؛ لأننا إنما أوجبنا الصوم على غيره بدلاً لطاعته ، وهذا المعنى لا يتصور
فيه ؛ إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه .

والحاصل : أنه تجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه ولا مسنون ، وكذا مباح إن كان
فيه مصلحة عامة ، والواجب يتأكد وجوبه بأمره به .

نعم ؛ بحث بعضهم : أن وجوب امتثال أمر الإمام في المباحات المذكورة إنما هو في مدة إمامته
فلا يجب بعد موته مثلاً ، فليراجع .

قوله : (لأنه تعالى أمر بطاعة أولي الأمر) أي : حيث قال عز من قائل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا
اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ الآية .

وفي الحديث : « من أطاعني .. أطاع الله ، ومن عصاني .. فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير ..
فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير .. فقد عصاني » رواه الشيخان ^(٢) ، وروى أيضاً حديث : « على

(١) الرسالة القشيرية (ص ٣٥٨) .

(٢) صحيح البخاري (٢٩٥٧) ، صحيح مسلم (١٨٣٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيَجِبُ فِيهِ التَّبَيُّتُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ . وَيَجِبُ عَلَى الْقَادِرِينَ مِنْهُمْ امْتِثَالُ كُلِّ مَا أُمِرَ بِهِ

المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره ، إلا أن يؤمر بمعصية الله ، فإن أمر بمعصية . . فلا سمع ولا طاعة «^(١) .

قوله : (ويجب فيه التبييت) أي : للنية ، فلو لم يبيتها . . لم يصح عن الصوم الذي أمر به الإمام وصار نفلاً مطلقاً ويأثم بذلك .

نعم ؛ لو كان الإمام حنفياً ولم يبيت المأموم النية ثم نوى نهاراً . . خرج به من عهدة الوجوب ؛ لأنه أتى بصوم مجزئ عند الإمام ، ولو فات هذا الصوم . . لم يجب قضاؤه كما بحثه في « التحفة » لفوات المعنى الذي طلب له ، وبحث أيضاً : أنه لو نوى به قضاء ونحوه . . أثم ؛ لأنه لم يصم امتثالاً للأمر الواجب عليه امتثاله باطناً ، قال : (ومن ثم : لو نرى هنا الأمرين . . اتجه أن لا إثم ؛ لوجود الامتثال ، ووقوع غيره معه لا يمنعه ، ويوجه بأنه لما كان وجوب صوم الاستسقاء لعارض أمر الإمام ، وكان المقصود وجود صوم في تلك الأيام . . نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (لأنه فرض) أي : فشمله قولهم : يجب التبييت في الصوم الواجب ، هذا هو المعتمد عند الشارح والرملي وغيرهما^(٣) ، خلافاً للأذرعى فاختر عدم وجوب التبييت قال : يبعد عدم صحة صوم من لم ينو ليلاً كل البعد ، وكذا البدر ابن شعبة حيث قال : الظاهر : عدم الوجوب ؛ لأن صلاة الاستسقاء تجب بأمر الإمام ولم يقل أحد بوجوب نية الفرضية فيها ، ولأن وجوب الصوم ليس هو بعينه ، بل لعارض وهو أمر الإمام ، ولهذا : لا يستقر في الذمة ، بخلاف المنذور ، ولأن الإمام لو أسقط عنهم صلاة الاستسقاء . . سقط وجوب صومها ، فليتأمل .

قوله : (ويجب على القادرين منهم . .) إلخ ؛ أي : بخلاف العاجزين .

قوله (امتثال كل ما أمر به) وكذا اجتناب ما نهى عنه ، قال (سم) : (فيمتنع ارتكابه وإن كان مباحاً على ظاهر كلامهم ، وكفي الانكفاف ظاهراً إذا لم تكن مصلحة أو حصلت مع الانكفاف ظاهراً فقط ، وقضية ذلك : أنه لو منع من شرب القهوة - أي : والدخان مثلاً - لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهراً فقط . . وجب الامتثال ظاهراً فقط ، وهو متجه ، فليتأمل^(٤) .

(١) صحيح البخاري (٧١٤٤) ، صحيح مسلم (١٨٣٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) انظر « تحفة المحتاج » ، و « حاشية الشرواني » (٦٩/٣ - ٧٠) .

(٣) تحفة المحتاج (٦٩/٣) ، نهاية المحتاج (٤١٦/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٧٢/٣) .

مِنْ نَحْوِ صَدَقَةٍ وَعَتَقٍ ، عَلَى مَا رَجَّحَهُ الْأَسْنَوِيُّ ، وَفِيهِ كَلَامٌ بَيَّنَّتُهُ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ »

قوله : (من نحو صدقة وعتق) وعلى هذا فالأوجه : أن المتوجه عليه وجوب الصدقة بالأمر المذكور من يخاطب بركة الفطر ، فمن فضل عنه شيء عما يعتبر ثمة لزمه التصديق منه بأقل متمول ، هذا إن لم يعين له الإمام قدراً ، فإن عين ذلك على كل إنسان فالأنسب بعموم كلامهم : لزوم ذلك المقدار المعين ، لكن يظهر : تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ، ويحتمل أن يقال : إن كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها ، أو في أحد خصال الكفارة قدر به . وإن زاد على ذلك لم يجب ، وأما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحج والكفارة ؛ فحيث لزمه بيعه في أحدهما لزمه عتقه إذا أمر به الإمام . انتهى « نهاية »^(١) ، وكله في « الإمداد » ، وزاد في آخره : (وللنظر في ذلك مجال) .

قوله : (على ما رجحه الأسنوي) أي : حيث قال : (وهل يتعدى ذلك إلى كل ما يأمرهم من الصدقة وغيرها ، أم يختص بالصوم ؟ فيه نظر ، والقياس : طرده في جميع المأمور به هنا) انتهى^(٢) .

قوله : (وفيه كلام بيته في « شرح الإرشاد ») مر آنفاً فيما نقلته عن « النهاية » فإن أصله عن « الإمداد » ، ونفر عنه في « التحفة » ، ثم أيده حيث قال ما ملخصه : (ويظهر : أن الوجوب إن سُلِّم في الأموال - وإلا فالفرق بينها وبين نحو الصوم واضح ؛ لمشقتها غالباً على النفوس ، ومن ثم خالفه الأذري وغيره - إنما يخاطب به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة .

نعم ؛ يؤيد ما بحثه قولهم : تجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم يخالف الشرع ؛ أي : بأن لم يأمر بمحرم ، وهو هنا لم يخالفه ؛ لأنه إنما أمر بما ندب إليه الشرع .

نعم ؛ الذي يظهر : أن ما أمر به مما ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امتثاله إلا ظاهراً فقط ، بخلاف ما فيه ذلك يجب باطناً أيضاً ، والفرق ظاهر ، وأن الوجوب في ذلك على كل صالح له عيناً لا كفاية ، إلا إن خصص أمره بطائفة فيختص بهم ، وإنما لم ينظر الأسنوي للضرر فيما مر عنه ؛ لأنه مندوب وهو لا ضرر فيه يوجب تحريم أمر الإمام به للمصلحة العامة ، بخلاف المباح .

وبهذا يعلم : أن الكلام فيما مر في المسافر ، وفي مخالفة الأذري وغيره للأسنوي إنما هو من حيث الوجوب باطناً ، أما ظاهراً . فلا شك فيه ، بل هو أولى مما هنا ، ثم هل العبرة في المباح

(١) نهاية المحتاج (٤١٧/٢) .

(٢) المهمات (٤٤٩/٣) .

(وَيَخْرُجُونَ) بعد صوم الثلاثة (في) اليوم (الرابع) حال كونهم (صِيَاماً) فيه كالذي قبله (إلى الصَّحْرَاءِ) وإن كانوا بمكة أو بيت المقدس

والمندوب المأمور به باعتقاد الأمر ؛ فإذا أمر بمباح عنده سنة عند المأمور يجب امتثاله ظاهراً فقط ، أو المأمور فيجب باطناً أيضاً ، أو بالعكس فينعكس ذلك ؟ كل محتمل ، وظاهر إطلاقهم هنا : الثاني ؛ لأنهم لم يفصلوا بين كون نحو الصوم المأمور به هنا مندوباً عند الأمر أم لا ؛ ويؤيده ما مر : أن العبرة باعتقاد المأمور لا الإمام) انتهى ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ويخرجون بعد صوم الثلاثة) يعني : يخرج الناس مع الإمام حيث لا عذر .

قوله : (في اليوم الرابع) أي : من ابتداء صومهم .

قوله : (حال كونهم صياماً) بكسر الصاد وتخفيف الياء أو بضم الصاد وتشديد الياء : جمع صائم ، ويجمع أيضاً على صوام وصوم وصيم وصيامي كما في « القاموس »^(٢) .

قوله : (فيه) أي : في الرابع .

قوله : (كالذي قبله) وهي الثلاثة ، وينبغي للخارج أن يخفف أكله وشربه تلك الليلة ما أمكن ، فإن قيل : لم لم يسن فطر يوم الخروج ؛ ليقوى على الدعاء كما يسن للحاج فطر يوم عرفة ؟ أجيب بأن محل الدعاء ثم : آخر النهار فيشق معه الصوم ، وهنا بعكسه ، وبأن الحاج لاحتياجه بعد الفطر إلى ما عليه من المتاعب أحوج إلى الفطر من المستسقي فلا يقاس به .

فإن قلت : قضية الفرقين : أنهم لو كانوا يصلون آخر النهار أن لا صوم عليهم ، بل قضية الثاني ذلك أيضاً وإن صلوا أول النهار أجيب بأن الإمام لما أمر به صار واجباً ، فليتأمل .

قوله : (إلى الصحراء) أي : تأسيساً به صلى الله عليه وسلم ، ولأن الناس يكثرون فلا يسعهم المسجد غالباً ، وعبرة الأكثرين تبعاً للنص : إلى مصلى العيد . « مغني »^(٣) .

قوله : (وإن كانوا بمكة أو بيت المقدس) أي : كما هو ظاهر كلامهم ، وقال في « التحفة » : (إلا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف ، واعتمده جمع ، منهم : الأذري اقتداء بالسلف والخلف ؛ لشرف المحل وسعته المفرطة ، ولا ينافيه إحضار نحو الصبيان والبهائم ؛ لأنها توقف بأبواب المسجد ، إلا إن قل المستسقون فالمسجد مطلقاً لهم أفضل كما صرح به الدارمي) انتهى^(٤) .

(١) تحفة المحتاج (٣/٧١-٧٢) .

(٢) القاموس المحيط (٤/١٩٩) ، مادة : (صام) .

(٣) مغني المحتاج (١/٤٧٩) .

(٤) تحفة المحتاج (٣/٧٣) .

(بثياب البذلة) بموحدة مكسورة فمعجمة ساكنة ؛ وهي : ما يلبس في حال مباشرة الإنسان الخدمة في بيته ، فلا يصحبون طيباً ولا زينة ؛ للاتباع ، ولأن هذا يوم مسألة وأستكانة ، بخلاف العيد .

قوله : (بثياب البذلة) من إضافة الموصوف إلى صفته ، فالمعنى حينئذ : بثياب مبتذلة ، ويمكن أن تكون الإضافة حقيقية ؛ إذ يكفي في الإضافة أدنى ملابس ، بل هذا هو الظاهر من قوله : (وهي ما يلبس . . .) إلخ ، فليتأمل .

قوله : (بموحدة مكسورة فمعجمة ساكنة) أي : مثال سدره ، وفتح الباء لغة ، والمبتذلة بكسر الميم مثله ، أفاده في « المصباح »^(١) .

قوله : (وهي) أي : ثياب البذلة .

قوله (ما يلبس في حال مباشرة الإنسان الخدمة في بيته) يعني : ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ، ومباشرة الخدمة . وتصرف الإنسان في بيته .

قوله : (فلا يصحبون طيباً ولا زينة) أي : فلو كان بيده رائحة لا يزيلها إلا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن . . فلا يزيله به ؛ لأن استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود للمستسقين من إظهار التبذل وعدم الترفه ، وأما ما يحصل لغيره من الأذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب . . فقد يقال : مثله في هذا المقام لا يضر ؛ لأن اللائق فيه احتمال الأذى في جنب طلب المصلحة العامة ، فليتأمل .

قوله : (للاتباع) أي : فإنه صلى الله عليه وسلم (خرج إلى الاستسقاء متبذلاً متواضعاً حتى أتى المصلين فرقى المنبر ، فلم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ، ثم صلى ركعتين كما يصلي العيد) رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال : حسن صحيح^(٢) ، وقوله : (متبذلاً) من تبذل ؛ أي : لبس ثياب البذلة .

قوله : (ولأن هذا) أي : يوم الخروج للاستسقاء .

قوله : (يوم مسألة واستكانة) أي : خشوع ؛ وهو حضور القلب وسكون الجوارح وخفض الصوت ، ويراد به أيضاً التذلل . « إقناع »^(٣) .

قوله : (بخلاف العيد) أي : فإنه يوم زينة وإظهار شكر فسن فيه التزين بأحسن الثياب وأعلى الطيب كما مر .

(١) المصباح المنير ، مادة : (بذل) .

(٢) سنن الترمذي (٥٥٨) .

(٣) الإقناع (ص ٢٠٠) .

ولا يلبسون الجديد من ثياب البذلة . ويُسنُّ كونهم (مُتَخَشِّعِينَ) في مشيهم وجلوسهم وغيرهما ؛
للاتباع . (وَ) يخرجون (بِالْمَشَايخِ) أي : مع المشايخ (وَالصَّبِيَّانِ)

قوله : (ولا يلبسون الجديد من ثياب البذلة) أي : يطلب منه ألا يلبس الجديد منها ، فلو
خالف وفعل . . كان مكروهاً كما قاله (ع ش)^(١) .

قوله : (ويسن كونهم) أي : الناس مع الإمام .

قوله : (متخشعين) أي : متذللين خاضعين مستكينين إلى الله تعالى مع حضور القلب وإملائه
بالبهية والخوف من الله تعالى .

قوله : (في مشيهم وجلوسهم وغيرهما) أي : ككلامهم ، وكذا ملبوسهم ، لا يقال : ليس لنا
ثياب تخشع مخصوصة ؛ لأننا نقول : بل ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء لنحو طول
أكمامها وسعتها وطول أذيالها وإن كانت ثياب بذلة ، ويستحب لهم - أخذاً مما مر - الخروج من
طريق والرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم إن لم يشق عليهم ، لا حفاة مكشوفي الرؤوس ، وأما
قول المتولي : (لو خرج - أي : الإمام أو غيره - حافياً أو مكشوف الرأس . . لم يكره ؛ لما فيه من
إظهار التواضع) . . فقد استبعده الفخر الشاشي ، قال الأذري : والأمر كما قال ؛ أي : فإن ذلك
مكروه ويسقط المروءة حيث لم يلق بمثله .

قوله : (للاتباع) أي : رواه الترمذي ، ومر آنفاً لفظ الحديث .

قوله : (ويخرجون بالمشايخ ؛ أي : مع المشايخ) أي : فالباء بمعنى (مع) ، وكذا العجائز
غير ذوات الهيئات ، بخلاف الشواب مطلقاً ، والعجائز ذوات الهيئات نظير ما مر في (العيد)
وغيره ، ولا بد من إذن حليل ذات الحليل ، ومثلها العبيد بإذن ساداتهم .

قوله : (والصبيان) هذا شامل لغير المميزين ، وعليه : تخرج المجانين الذين أمنت قطعاً
ضراوتهم ، ويحتمل التقيد بالمميزين ؛ ويؤيد الأول : إخراج أولاد البهائم ؛ إشعاراً بأن الكل
مستزقون ، وقضية كلام الأسنوي : أن المؤنة التي يحتاج إليها في حمل الصبيان تحسب من
مالهم ، وهو الذي اعتمده الرملي في « النهاية » والشارح في غير « التحفة »^(٢) ، أما فيها . . فقال :
(الذي يتجه : أن مؤنة حملهم في مال الولي كمؤن حجهم ، بل أولى)^(٣) ، قال (سم) : (إن
كان الاستسقاء لهم . . فهي من مالهم ، وإن كان لغيرهم . . فهي على أوليائهم) ، قال بعضهم :

(١) حاشية الشيرازي (٤١٨/٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٤١٩/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٧٤/٣) .

لَأَنَّ دَعَاءَهُمْ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ ، (وَالبَهَائِمِ) لَخَبِيرٍ ضَعِيفٍ لَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ :

(ويصح أن يكون هذا جمعاً بين القولين)^(١) .

قوله : (لأن دعاءهم) أي : المشايخ والصبيان ، فهو تعليل لإخراجهما معاً ، وسيأتي دليله من الحديث .

قوله : (أرجى للإجابة) أي : إذ الشيخ أرق قلباً ، والصبي لا ذنب عليه ، وقال صلى الله عليه وسلم : « وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم ؟ ! » رواه البخاري^(٢) .

قوله : (والبهائم) هذا هو الأصح ، خلافاً لما نقله الأسنوي عن النص والأصحاب من كراهة إخراجها^(٣) ، ووجه الأول : أن الحديث قد عمها أيضاً ، وفي الحديث : « أن نبياً من الأنبياء خرج يستسقي ؛ فإذا هو بنملة رائعة بعض قوائهما إلى السماء فقال : ارجعوا ؛ فقد استجيب لكم من أجل شأن النملة » رواه الدارقطني والحاكم وصححه^(٤) ، وذكر جمع : أن هذا النبي هو سليمان ، والنملة اسمها عيجلون ، وأنها وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت : اللهم ؛ أنت خلقتنا ، فإن رزقتنا ؛ وإلا . . فأهلكنا ، وروي : أنها قالت : (إنا خلق من خلقك لا غنى بنا عن رزقك ، فلا تهلكنا بذنوب بني آدم)^(٥) ، في « سنن ابن ماجه » حديث : « ولولا البهائم . . لم تمطروا »^(٦) .

قوله : (لخبير ضعيف) دليل لسن إخراج المشايخ والصبيان والبهائم ، والحديث رواه أبو يعلى والبخاري والبيهقي كلهم عن أبي هريرة مرفوعاً ، وفي سننه إبراهيم بن خيثم بن عراك وقد ضعفه^(٧) ، وأخرجه أبو نعيم في « المعرفة » بلفظ : « عباد الله ركع وصبية رضع . . » إلخ^(٨) ، وفي سننه من قال أبو حاتم : إنه مجهول ، لكن ذكره ابن حبان في كتاب « الثقات » ، وقال ابن عدي : (ليس له غير هذا الحديث)^(٩) .

قوله : (لكن له شاهد) أي : مرسل أخرجه أبو نعيم في « المعرفة » من حديث معاوية بن

(١) انظر « حاشية الشرواني » (٧٤/٣) .

(٢) صحيح البخاري (٢٨٩٦) عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما .

(٣) المهمات (٤٤٩/٣ ، ٤٥٠) .

(٤) سنن الدارقطني (٦٦/٢) ، المستدرك (٣٢٥-٣٢٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠١٠١) عن أبي الصديق الناجي بنحوه .

(٦) سنن ابن ماجه (٤٠١٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٧) مسند أبي يعلى (٢٨٧/١١) ، البحر الزخار (٨١٤٦) ، السنن الكبرى (٣٤٥/٣) .

(٨) معرفة الصحابة (٦٩٠٢) .

(٩) الجرح والتعديل (٩٤٨) ، الثقات (٤٤٦٧) ، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٨٠/٦) .

« لَوْلَا شَبَابُ خُشْعٍ ، وَبِهَائِمُ رُتَعٍ ، وَشُيُوخُ رُكْعٍ ، وَأَطْفَالُ رُضْعٍ .. لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا »
وتقفُ معزولةً عن النَّاسِ

صالح عن ابن الزاهرية : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من يوم إلا وينادي مناد : مهلاً أيها الناس مهلاً ؛ فإن الله سطوات ، ولولا رجال خشع وصبيان رضع ودواب رتع .. لصب عليكم العذاب صباً ، ثم رضضتم به رضعاً »^(١) ، ومر حديث البخاري : « وهل ترزقون ... » إلخ .
قوله : (« لولا شباب خُشْعٍ ») بضم الخاء وتشديد الشين المعجمتين : جمع خاشع ، وأول الحديث : « مهلاً عباد الله مهلاً ؛ فإنه لولا شباب ... » إلخ .

قوله : (« وبهائم رتع ») جمع راتع ، قال في « القاموس » : (رتع كمنع رتعا ورتوعاً ورتاعاً بالكسر : أكل وشرب ما شاء في خصب وسعة ، أو هو الأكل والشرب رغداً في الريف ، أو بشره ، وجمل راتع من إبل رتاع كنائم ونيام ، ورتع كركع ورتع بضمين ورتوع)^(٢) .
قوله : (« وشيوخ رُكْعٍ ») بضم الشين وكسرهما كما قرئ بهما : جمع شيخ ، والمراد بـ (الركع) : من انحنت ظهورهم من الكبر ، وقيل : من العبادة .

قوله : (« وأطفال رُضْعٍ ») جمع طفل بكسر الطاء ؛ وهو الولد الصغير من الإنسان والدواب ، قال بعضهم : (ويبقى هذا الاسم للولد حتى يميز ، وقيل : إلى الاحتلام)^(٣) .

قوله : (« لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا ») نظم بعضهم معنى هذا الحديث بقوله : [من الرجز]
لولا عباد لآله ركعُ وصيبة من اليتامى رضعُ
ومهملات في الفلاة رتعُ صَبَّ عليكم العذاب الأوجعُ
ولم يستوفِ الناظم ما في الحديث ؛ إذ فيه أربعة وفي النظم ثلاثة فقط ، قال بعضهم : ويمكن أن يقال : إن لفظ العباد في النظم شامل للشباب والشيوخ فحصلت المطابقة ، غير أنه لم يوافق التفسير الأول في الركع وإنما يوافق الثاني فيه ، تأمل .
قوله : (وتقف) أي : البهائم .

قوله : (معزولة عن الناس) أي : لثلاث تشوشهم ، ويفرق بين الأولاد والأمهات حتى يكون الصياح والضجة والرقعة ؛ فيكون أقرب إلى الإجابة ، نقله الأذري عن جمع من المراوزة وأقره ، ونازعه فيه آخرون بما لا يجدي ، قال (سم) : (وقد يفعل ذلك - أي : التفريق - بين

(١) أخرجه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٠٠/٦) .

(٢) القاموس المحيط (٣٩/٣) ، مادة : (رتع) .

(٣) انظر « حاشية الشبراملسي » (٤٤٧/٥) .

وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ الْكَفَّارِ - وَلَوْ ذَمِيمِينَ - مَعَنَا أَوْ مُتَفَرِّدِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ رَبَّمَا كَانُوا سَبَبَ الْقَحْطِ ، فَإِنْ خَرَجُوا . . .
أَمَرُوا بِالْتَّمْيِيزِ عَنَّا . . .

الآدميات (١) ، قال الشرواني : (وفيه توقف ؛ لأنه يؤدي إلى زوال حضور الأمهات) (٢) .

قوله : (ويكره إخراج الكفار) أي : للاستسقاء .

قوله : (ولو ذميين) أي : فغيرهم من باب أولى .

قوله : (معنا أو منفردين) أي : في مستسقى المسلمين وغيره ، قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في « الجامع الكبير » : ولا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من إخراج كبارهم ؛ لأن ذنوبهم أقل ، لكن يكره ؛ لكفرهم ، قال النووي : (وهذا يقتضي كفر أطفال الكفار ، وقد اختلف العلماء فيهم إذا ماتوا . . فقال الأكثر : إنهم في النار ، وطائفة : لا نعلم حكمهم ، والمحققون : أنهم في الجنة ، وهو الصحيح المختار) (٣) لأنهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة ، وتحرير هذا كما قاله جمع : أنهم في أحكام الدنيا كفاراً ؛ أي : فلا نصلي عليهم ، ولا يدفنون في مقابر المسلمين ، وفي الآخرة مسلمون ؛ فيدخلون الجنة .

قوله : (لأنهم) أي : الكفار ، تعليل لكره إخراجهم .

قوله : (ربما كانوا سبب القحط) أي : لأنهم ملعونون ، وقال تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ ، وقال ﴿ لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَةَ أَوْلِيَاءَ ﴾ . « أسنى » (٤) .

قوله : (فإن خرجوا) أي : الكفار من غير إخراج منا ، وهو مكروه أيضاً .

قوله : (أمروا بالتمييز عنا) أي : المسلمين ، فلا يمنعون من الخروج ، ومحلّه : ما لم ير الإمام المصلحة في المنع ، على أنه يسن للإمام المنع من المكروه كما صرحوا به ، وإنما لم يمنعوا من الحضور ؛ لأن المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم حيث لا مصلحة تقتضي المنع ، ولأنهم مستترزون وفضل الله واسع وقد يجيبهم استدراجاً لهم ، قال تعالى : ﴿ سَتَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

قال في « التحفة » : (وبه يرد قول « البحر » : يحرم التأمين على دعاء الكافر ؛ لأنه غير مقبول ؛ أي : لقوله تعالى : ﴿ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾ انتهى ، على أنه قد يختم له بالحسن ، فلا علم

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٧٥/٣) .

(٢) حاشية الشرواني (٧٥/٣) .

(٣) المجموع (٧٣/٥) .

(٤) أسنى المطالب (٢٩٠/١) .

ولا ينفردوا بيوم ، وإنما يُسَلَّ خروجُهُمْ (بَعْدَ غَسَلٍ) لجميع أبدانهم ، (وَتَنْظِيفٍ) بالماء ،
وَالسَّوَاكِ ، وَقَطْعِ الرِّوَاغِ الْكَرِيهِةِ ؛ لئلا يتأذى بعضهم ببعض

بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ، ثم رأيت الأذرعِي قال : إطلاقه بعيد ، والوجه : جواز
التأمين ، بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلاً ، ومنعه إذا جهل ما يدعوه ؛ لأنه قد يدعو
بإثم ؛ أي : بل هو الظاهر من حاله ^(١) ، قال (ع ش) : (ولو قيل : وجه الحرمة : أن في
التأمين على دعائه تعظيماً له وتغريراً للعامة بحسن طريقته . . لكان حسناً) ، تأمل ^(٢) .

قوله : (ولا ينفردوا بيوم) أي : فلا يمكنون من انفرادهم بيوم ، قال في « التحفة » : (ونص
على أن خروجهم يكون غير يوم خروجنا ، واستشكل بأنهم قد يسقون فيتن بعض العامة ، ورد بأن
في خروجهم معنا مفسدة محققة ؛ وهي مضاهاتهم لنا فقدمت على تلك لمتوهمة ، ولقول المالكية
بالمصالح المرسلّة - أي : وهي الوصف المناسب الذي لم يدل الدليل على اعتباره ولا على إلغائه -
منعهم من الانفراد ، وقد يجاب بأن مفسدة الفتنة أشد من مفسدة المضاهاة وادعاء تحققها ممنوع ؛
كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط ونصيرهم منفردين عنا كالبهائم ، فأى مضاهاة في ذلك ؟!
فالأولى : عدم إفرادهم بيوم ، بل المضاهاة فيه أشد) انتهى بالحرف ^(٣) .

قوله : (وإنما يسن خروجهم) أي : المسلمين الإمام وغيره ، فهذا مرتبط بقوله :
(ويخرجون من الرابع) ودخول على المتن .

قوله : (بعد غسل لجميع أبدانهم) أي : بنية الغسل للاستسقاء ، ونضية كلامهم كتعليقهم سن
الغسل هنا باجتماع الناس لها : تخصيصه بمن يريد الصلاة جماعة ، لكن المعتمد : أنه لا فرق ،
فيسن الغسل ولو لمن يصلي منفرداً ، فليراجع .

قوله : (وتنظيف بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة) أي : كصدان وبخر ، لكن يزيله بغير
الطيب كما مر ، بل بنحو صابون وأشنان .

قوله : (لئلا يتأذى بعضهم ببعض) تعليل لسن التنظيف وقطع الروائح الكريهة ، قال (ع
ش) : (ومع حصول التأذي لا يحرم ذلك - أي : ترك التنظيف - لأن مثله يحتمل سيما في هذه
الحالة) ، تأمل ^(٤) .

(١) تحفة المحتاج (٧٥/٣) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٢٠/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٧٦/٣) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٤١٩/٢) .

(وَيُصَلُّونَ) لِلْإِسْتِسْقَاءِ (رَكَعَتَيْنِ كَالْعِيدِ بِتَكْبِيرَاتِهِ) أَي : كصلاته ، فَيُكَبِّرُ سَبْعاً يَقِيناً أَوَّلَ الْأُولَى ،

قوله : (ويصلون للاستسقاء ركعتين) أي : لما في « الصحيحين » : (أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فصلي ركعتين وقلب رداه)^(١) ، وفي رواية : (خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى واستقبل القبلة فصلى ركعتين)^(٢) .

قوله : (كالعيد بتكبيراته) أي : وقراءته ؛ فيقرأ جهراً في الأولى (ق) ، وفي الثانية (اقتربت) أو (سبح) (الغاشية) قياساً لا نصاً ، وما رواه الدارقطني عن ابن عباس : (أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الأولى « سبح » وفي الثانية « هل أتاك »)^(٣) . قال في « المجموع » : (ضعيف)^(٤) ، وقيل : يقرأ في الثانية هنا بدل (اقتربت) (إنا أرسلنا نوحاً) لاشتمالها على الاستغفار ونزول المطر اللاحقين بالحال ، ورده النووي في « المجموع » باتفاق الأصحاب على أن الأفضل أن يقرأ فيها ما يقرأ في العيد ، قال : وما قاله الشافعي رضي الله عنه من أنه إن قرأ في الثانية (إنا أرسلنا نوحاً) . . كن حسناً . معناه : أنه مستحسن لا كراهة فيه ، وليس فيه أنه أفضل من (اقتربت) ، فليتأمل^(٥)

قوله : (أي : كصلاته) أي : العيد ، لكن تجوز زيادتها على ركعتين ، بخلاف العيد ، كذا في « التحفة » و « النهاية »^(٦) ، ولعل وجهه : أن المقصود منها الدعاء ، لكن اعترضه جمع من محققي المتأخرين ، منهم : الحبي والقلبيوبى والعناني ، واعتمدوا : أنه لا يزداد على الركعتين ، ونقل عن بعض الفضلاء أن الشيخ الرملي ضرب على ذلك بالقلم ، وأن المعتمد : عدم جواز الزيادة ، واستقر به (ع ش)^(٧) ، زال الكردي في « الكبرى » : (وبالجمل : فأكثر ما وقفت عليه من الكتب ساكت عن الزيادة على ركعتين ، بل ظاهر تشبيههم لها بصلاة العيد يفيد عدم جواز الزيادة ، حتى ما وقفت عليه من كتب المارح والرملي ، فراجع)^(٨) .

قوله : (فيكبر سبْعاً يَنْبَغُ أَوَّلَ الْأُولَى) أي : بعد الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة .

(١) صحيح البخاري (١٠٢٦) ، صحيح مسلم (٨٩٤) عن سيدنا عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (١٠١٢) ، صحيح مسلم (٢ / ٨٩٤) عن سيدنا عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٣) سنن الدارقطني (٦٦ / ٢) .

(٤) المجموع (٧٤ / ٥) .

(٥) المجموع (٧٥ / ٥) .

(٦) تحفة المحتاج (٧٦ / ٣) ، نهاية المحتاج (٤٢١ / ٢ - ٤٢٢) .

(٧) حاشية الشبراملسي (٤٢٠ / ٢) .

(٨) المواهب المدنية (٣ / ٣٠٠) .

وَحَمْساً كَذَلِكَ أَوَّلَ الثَّانِيَةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، وَيَقِفُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ قَائِلاً مَا مَرَّ ، وَلَا تَنَاقَتْ بَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ ، لَكِنَّهُ أَفْضَلُ . (وَيَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ)

قوله : (وخمساً كذلك) أي : يقيناً .

قوله : (أول الثانية) أي : قبل قراءتها ، وعلى ما مر عن « التحفة » و « النهاية » من جواز الزيادة على الركعتين ، قال (ع ش) : (الأقرب : أنه لا يكبر في غير الأوليين ، وأنه إن لم يشهد بعد الأوليين . . جهر وقرأ السورة ، وإلا . . فلا ؛ أخذاً مما مر في « صلاة النفل » ، وأنه لا فرق بين الركعة وغيرها ، وأن الإمام إذا أمر بشيء . . وجب فعله) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (ويرفع يديه) أي : حذو منكبيه عند كل تكبيرة من السبع .

قوله : (ويقف بين كل تكبيرتين) أي : لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما ، بل يصل التعوذ للقراءة بالتكبيرة السابعة والخامسة ، ويضع يديه تحت الصدر وفوق السرة ، ولا بأس بأرسالهما كما مر جميع ذلك .

قوله : (قائلاً ما مر) أي : الباقيات الصالحات : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر .

قوله : (ولا تنأقت بوقت صلاة العيد) أي : ولا بوقت غيره ؛ كما يدل عليه قول « البهجة » :

كالعيد قلت الحق لا تَخْصُ صَلَاتُهَا وَقْتاً وَهَذَا النَّصُّ^(٢)

وبه تعلم : أن قول الشارح هنا في قوة الاستدراك على قول المتن كالعيد ، فيجوز فعل صلاة الاستسقاء أي : وقت كان ليلاً أو نهاراً ولو وقت الكراهة ؛ لأنها ذات سبب متقدم فدارت مع سببها كصلاة الكسوف ، وهذا هو الأصح ، ومقابله : أنها تنأقت بذلك ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين كما يصلي العيد ، وإنما يصلي العيد في وقت ، وأجيب بأنه محمول على الأكمل ، أو على أنه اتفاقي .

قوله : (لكنه أفضل) أي : من بقية الأوقات ، فوقتها المختار هنا : وقت صلاة العيد كما صرح به الماوردي وابن الصباغ ؛ للاتباع كما تقرر ، وللخروج من الخلاف المار آنفاً^(٣) .

قوله : (ويخطب خطبتين) أي : لحديث أبي داود وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم خرج

(١) حاشية الشبراملسي (٢/٤٢٢) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٤٥) .

(٣) الحاوي (٣/١٤٩) .

كخطبتي العيد في الأركان والسنن دون الشروط ، (أَوْ وَاحِدَةً) على ما مر في صلاة الكسوف .
(وَ) كَوْنُ الْخُطْبَةِ (بَعْدَهَا) أَي : الصَّلَاةِ (أَفْضَلُ)

إلى الاستسقاء فصلّى ركعتين ثم خطب) .

قوله : (كخطبتي العيد في الأركان والسنن) أي : فمنها : أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويكون جلوسه قدر أذان الجمعة .

قوله : (دون الشروط) هكذا عبر في « التحفة » ، قال السيد عمر البصري : لا يخفى ما فيه ؛ لأن حكمهما واحد من كل وجه ، الظاهر : أنه يعتبر هنا ما يعتبر في العيد من الإسماع والسماع ، وكونها عربية على التفصيل المار فيه ، ثم رأيت في « المغني » و« النهاية » : (في الأركان والسنن والشروط)^(١) ، وهو أقعد من صنيعه رحمه الله تعالى ، وحاول بعضهم الجواب عن الشارح بأن عبارة « النهاية » توهم أن لخطبة العيد شروطاً وهذه مثلها ، فدفع الشارح ذلك بقوله : (دون الشروط) أي : ليس لها شروط كما أن خطبة العيد ليس لها شروط ، وفي هذا الجواب نظر لا يخفى .

وحاول (سم) الجواب عن ذلك حيث قال : (كأن مراده : الأركان والسنن لخطبة الجمعة ؛ لتظهر فائدة قوله : « دون الشروط . . . » إلخ ؛ أي : الشروط لخطبة الجمعة)^(٢) ، قال الكردي : (أي : كخطبة العيد في لزوم الإتيان بأركان خطبة الجمعة فيها ، وندب الإتيان بسنن خطبة الجمعة فيها ، وعدم اشتراط الإتيان بشروط خطبة الجمعة فيها ، وهذا غاية ما يمكن أن يقال هنا ، على أنه في « التحفة » قد ذكر بعد ذلك ما يفهم منه المقصود فقال : دون الشروط ؛ فإنها سنة كما مر في الكسوف والعيد) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (أو واحدة) أي : خطبة فردة .

قوله : (على ما مر في صلاة الكسوف) أي : من أن هذا قاله جماعة ؛ أخذاً من نص « البويطي » ، لكنه مردود بأن النص لا يفهم ، وبأن الأوجه : أنه لا بد من خطبتين ، فما قاله المصنف رحمه الله هنا وثم . . . ضعيف .

قوله : (وكون الخطبة بعدها - أي : الصلاة - أفضل) أي : من كونها قبل الصلاة ، وأفاد بهذا : أن تقديم الخطبة على الصلاة جائز ، وهو كذلك كما صرحوا به ؛ ويدل له ما في « سنن

(١) مغني المحتاج (٤٨٢/١) ، نهاية المحتاج (٤٢٢/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٧٧/٣) .

(٣) المواهب المدنية (٣٦١/٣) .

لأنَّهُ الْأَكْثَرُ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ) تعالى في الْخُطْبَةِ (بَدَلُ التَّكْبِيرِ)
فَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ قَبْلَ الْأُولَى تِسْعاً ، وَقَبْلَ الثَّانِيَةِ سَبْعاً ،

أبي داود « وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى) ، وفي « الصحيحين » مثله ،
قالوا : تقديم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الأوقات ، لكن في
حقنا خلاف الأفضل ، فليتأمل^(١) .

قوله : (لأنه) أي : كون الخطبة بعد الصلاة .

قوله : (الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم) أي : مع اعتضاده بالقياس على خطبة العيد
والكسوف ؛ إذ الأصل في الخطبة : أن تكون بعد الصلاة ، وبه يجاب عما توقف به بعضهم في عدم
جواز خطبة العيد والكسوف قبل الصلاة حيث قال : انظر مانع الصحة في العيد والكسوف ،
ولا يقال : الاتباع ؛ لأنه بمجردة لا يقتضي المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد ،
ولا يقال : الاهتمام بأمر الحث على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم ؛ لأنه بتسليمه لا يقتضي
منع الصحة ، بل الأولوية أو نحو ذلك ، فليحرر . انتهى كلامه^(٢) .

وحاصل الجواب : أن تقديم الخطبة على الصلاة خلاف القياس ، وما ورد على خلافه يقتصر
على مورد ، ولم يرد التقديم إلا في خطبة الجمعة وعرفة وخطبة الاستسقاء كما تقرر ، فليتأمل .

قوله : (واستغفر الله تعالى في الخطبة) هذا ما جزم به الشيخان وغيرهما^(٣) ، وقيل إنه يكبر
هنا أيضاً كالعيد ، وهو ظاهر نص الإمام ، وقال الأذري : (إنه قضية كلام أكثر العراقيين) .

قوله : (بدل التكبير) أي : لأنه أليق بالحال ، ولأنه تعالى وعد بإرسال المطر بعد الاستغفار في
آية : ﴿ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانَتْ غَفَّارًا ﴾ * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿ ، ومن ثم سن إكثار قراءتها إلى
﴿ أَتَنْهَرًا ﴾ ، ولذا : قال في « التيسير » :

وليتل من آيات الاستغفار ما جاء في نوح مع الإكثار^(٤)

وعلم من كلامه أيضاً : أن الاستغفار هنا ليس من الخطبة ، نظير ما في التكبير .

قوله : (فيستغفر الله قبل الأولى تسعاً وقبل الثانية سبعاً) أي : إفراداً ولأولاهما ، والأولى : أن
يقول : أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه ؛ لخبر الترمذي وغيره : (أن من

(١) انظر « المجموع » (٨٦/٥) .

(٢) انظر « حاشية الشبراملي » (٤٢٤/٢ - ٤٢٥) .

(٣) الشرح الكبير (٣٨٨/٢ - ٣٨٩) ، المجموع (٨٠/٥) .

(٤) انظر « فتح القدير الخبير » (ص ٩٤) .

وَيُكْثَرُ مِنْ أَلَسْتَغْفَارِ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرَ دَعَائِهِ . (وَيَدْعُو فِي) الْخُطْبَةِ (الْأُولَى) وَالثَّانِيَةِ (جَهْرًا)
وَالأُولَى أَنْ يُكْثَرَ مِنْ دَعَاءِ الْكَرْبِ ،

قاله . . غفر له وإن كان فر من الزحف ^(١) ، فهو وإن لم يكن مختصاً بالخطبة ، ولا بكونه تسعاً ،
لكنه أنسب وأليق ، زاد بعضهم : بعد التاسعة والسابعة : توبة عبد ظالم لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً
ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً .

قوله : (ويكثر من الاستغفار) أي : بأي صيغة كانت ؛ لحديث أبي داود والحاكم : « من
لازم الاستغفار . . جعل الله له من كل هم فرجاً ، ومن كل ضيق مخرجاً ، وورقه من حيث
لا يحتسب » ^(٢) ، سيما القرآن العزيز مصرح به ؛ قال تعالى : ﴿ قُلْتُ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ
عَفَّارًا ﴾ الخ .

قوله : (حتى يكون أكثر دعائه) أي : في فصول الخطبة ؛ كما يسن إكثار التكبير في فصول
خطبة العيد ، ويبدل هنا ما يتعلق بالفطرة والأضحية بما يتعلق بالاستسقاء .

قوله : (ويدعو في الخطبة الأولى والثانية) أي : خلافاً لاقتصار « الحاوي » على الثانية ^(٣) .
نعم ؛ المبالغة في الدعاء الآتية خاصة بالثانية ؛ ففي « الغرر » : (أما الأولى - أي : الخطبة
الأولى - . . فيسن فيها الدعاء بلا مبالغة فيدعو فيها جهراً) ، تأمل ^(٤) .

قوله : (جهراً) أي : ويؤمن الناس على دعائه كما هو ظاهر .

قوله : (والأولى : أن يكثر من دعاء الكرب) أي : وهو ما ثبت في « الصحيحين » عن ابن
عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب : « لا إله إلا الله
العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السموات والأرض ورب
العرش الكريم » ^(٥) ، قال بعضهم : وفيه : أنه ذكر لا دعاء ، وأجيب بأنه لما كان القصد منه طلب
رفع الكرب . . سمي دعاءً بهذا الاعتبار وإن كان مدلوله الثناء على الله ؛ ففيه دعاء ضمناً ، أو أنه
سماه دعاءً باعتبار أنه ورد فيه أدعية في بعض الروايات ^(٦) ؛ أي : ففي « جامع الترمذي » عن
أنس بن مالك رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا كربه أمر . . قال : « يا حي

(١) سنن الترمذي (٣٥٧٧) عن سيدنا زيد بن بولا رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (١٥١٨) ، المستدرک (٢٦٢ / ٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) الحاوي (١٥٠ / ٣) .

(٤) الغرر البهية (١٩٠ / ٣) .

(٥) صحيح البخاري (٦٣٤٥) ، صحيح مسلم (٢٧٣٠) .

(٦) انظر « تحفة الحبيب » (٢١٧ / ٢) .

وَمِنْ قَوْلِهِ : (اَللّٰهُمَّ ؛ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ) . وَمِنْ
الْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ فِي ذَلِكَ ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ . (وَيَسْتَقْبِلُ) الْخَطِيبُ (الْقِبْلَةَ) لِلدُّعَاءِ

يا قيوم ؛ برحمتك أستغيث « صححه الحاكم ^(١) ، وفي « سنن أبي داود » : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « دعوات المكروب : اللهم ؛ رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة
عين ، وأصلح لي شأني كله ، لا إله إلا أنت » ^(٢) .

قوله : (ومن قوله) أي : الخطيب ؛ يعني : والأولى : أن يكثر من هذا الدعاء .
قوله : (اللهم ؛ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار) ذكر في
« المغني » : (أن هذا يسن في كل موطن ، قال : وآية آخر « البقرة ») ^(٣) .

قوله : (ومن الأدعية المأثورة) أي : ويكثر منها .

قوله : (في ذلك) أي : في الاستسقاء .

قوله : (وهي مشهورة) وهي : (اللهم ؛ اسقنا غيثاً مغيثاً ، هنيئاً مريئاً مريعاً ، غدقاً مُجَلِّلاً ،
سحاً طبقاً دائماً ، اللهم ؛ اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم ؛ إن بالعباد والبلاد من
اللاؤاء والجهد والضنك ما لا نشكو إلا إليك ، اللهم ؛ أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، واسقنا
من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، اللهم ؛ ارفع عنا الجهد والجوع والعري ،
واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم ؛ إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً فأرسل السماء علينا
مدراً) رواه الشافعي عن ابن عمر رضي الله عنهم بلفظ : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا
استسقى . . . قال : اللهم ؛ اسقنا غيثاً . . .) إلخ ^(٤) ، قال في « المجموع » : (ومن الدعاء
المستحب ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم ؛ اسقنا غيثاً مغيثاً ، نافعاً غير ضار ، عاجلاً
غير آجل ، اللهم ؛ اسق عبادك وبهائمك ، وانشر رحمتك ، وأحي بلدك الميت ، اللهم ؛ أنت الله
لا إله إلا أنت ، أنت الغني ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى
حين) ^(٥) .

قوله : (ويستقبل الخطيب القبلة للدعاء) أي : ندباً ؛ لما في « البخاري » عن عباد بن تميم عن

(١) سنن الترمذي (٣٥٢٤) ، المستدرک (٥٠٨ / ١) .

(٢) سنن أبي داود (٥٠٩٠) عن سيدنا أبي بكر رضي الله عنه .

(٣) مغني المحتاج (٤٨٢ / ١) .

(٤) الأم (٥٤٨ / ٢) .

(٥) المجموع (٨٠ / ٥) .

(بَعْدَ ثُلُثِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ) أَي : إِنْ لَمْ يَسْتَقْبِلْ لَهُ فِي الْأُولَى ، وَإِلَّا . . . لَمْ يَسْتَقْبِلْ فِي الثَّانِيَةِ .
(وَحَوْلَ الْإِمَامِ)

عمه قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقي ، قال : فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو)^(١) .

قوله : (بعد ثلث الخطبة الثانية) أي : كما قاله النووي في « الدقائق » وحكاها في « شرح مسلم » عن الأصحاب^(٢) ، وفي « الكافي » للزبيري : (أنه عند بلوغ النصف) ، وقال الروياني في « البحر » : (يكون عند الفراغ من الاستغفار)^(٣) ، قال في « التحفة » : (وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كما في « المحرر » : اللهم ؛ أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك ، وقد دعوناك كما أمرتنا ، فأجبنا كما وعدتنا ، اللهم ؛ فامن علينا بمغفرة ما قارفناه ، وإجابتك في سقيانا وسعة رزقنا)^(٤) .

قوله : (أي : إِنْ لَمْ يَسْتَقْبِلْ لَهُ) أي : القبلة للدعاء .

قوله : (فِي الْأُولَى) أي : الخطبة الأولى .

قوله : (وَإِلَّا) أي : بَأَن اسْتَقْبَلَ فِي الْأُولَى .

قوله : (لَمْ يَسْتَقْبِلْ فِي الثَّانِيَةِ) أي : لَمْ يَعِدْ اسْتِقْبَالَ فِي الثَّانِيَةِ كَمَا نَقَلَهُ الرُّوْيَانِي فِي « الْبَحْر » عَنْ نَصِّ « الْأَم »^(٥) ، قَالَ (ع ش) : (لَا تَطْلُبْ إِعَادَتَهُ ، بَلْ يَنْبَغِي كِرَاهَتُهَا ، وَكَذَا يَنْبَغِي كِرَاهَةُ اسْتِقْبَالِ فِي الْأُولَى وَإِنْ أَجْزَأَ فِيهَا عَنْ اسْتِقْبَالِ فِي الثَّانِيَةِ) انتهى^(٦) ، وَمَا بَحْثُهُ أَوَّلًا قَرِيبًا ، وَثَانِيًا فِيهِ تَوَقُّفٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْكَرْدِي قَالَ مَا نَصَّهُ : (الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ : أَنَّ الْأُولَى : كَوْنُ اسْتِقْبَالِ فِي الثَّانِيَةِ ، لَكِنْ إِنْ فَعَلَهُ فِي الْأُولَى . . . اِكْتَفَى بِهِ وَلَمْ يَعِدْهُ فِي الثَّانِيَةِ) انتهى^(٧) ، فَيُقِيدُ : أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْأُولَى فَقَطْ لَا مَكْرُوهَ ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

قوله : (وَحَوْلَ الْإِمَامِ . . .) إلخ ؛ أي : نَدْبًا ، قَالَ فِي « التَّحْفَةِ » : (وَيَكْرَهُ تَرْكُهُ ، وَيَنْكَسُهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَدَوَّرٍ وَمِثْلَتِ وَطَوِيلِ)^(٨) .



(١) صحيح البخاري (١٠٢٥) .

(٢) دقائق المنهاج (ص ٣٣) . شرح صحيح مسلم (١٨٨ / ٦) .

(٣) بحر المذهب (٢٦٥ / ٣) .

(٤) تحفة المحتاج (٧٩ / ٣) .

(٥) بحر المذهب (٢٦٦ / ٣ - ٢٦٧) .

(٦) حاشية الشبراملسي (٤٢٣ / ٢) .

(٧) المواهب المدنية (٣٦٣ / ٣) .

(٨) تحفة المحتاج (٧٩ / ٣) .

وَالنَّاسُ) فِي حَالِ جُلُوسِهِمْ (ثِيَابَهُمْ) أَي : أَرَدِيَتَهُمْ (حِيْثُ) أَي : حِينَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ؛ بَأَنْ يُجْعَلَ مَا كَانَ عَلَى كُلِّ جَانِبٍ مِنَ الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ ، وَمِنْ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ عَلَى الْآخِرِ ،

قوله : (والناس) أي : البالغون الكاملون ؛ لأنها سنة عين ، فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وإن كان بالغاً عقلاً ؛ لأن ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين . (ع ش)^(١) .

قوله : (في حال جلوسهم) أي : الذكور ، فلا يحول النساء والخنائى ؛ لثلاث تنكشف عوراتهن ، قال في « النهاية » : (جزم به ابن كبن ، وهو متجه وإن لم أقف على مأخذه)^(٢) .

قوله : (ثيابهم ؛ أي : أَرَدِيَتَهُمْ) فالثياب في المتن عام أريد به الخصوص ، وظاهر كلامهم : أنه لا يسن التحويل لغير الرداء ، لكن قضية الحكمة الآتية سنُّه فيه ، فليحذر .

قوله : (حيثُ ؛ أي : حين استقبال القبلة) أي : في الخطبة الأولى أو الثانية ، وهو الأفضل كما تقرر ، قال الشيخ عميرة : (انظر : هل يفعل التحويل عند إرادة الاستقبال أو معه أو عقبه ؟)^(٣) ، قال في « الإيعاب » : (بعد الاستقبال كما في « الوسيط ») ، وقال الماوردي : (يحول قبله)^(٤) ، وقيل : يتخير ؛ وذلك لما رواه البخاري : (أنه صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يدعو في استساقته . . استقبل القبلة وحول رداءه) ، زاد أحمد : (وحول الناس معه)^(٥) .

قوله : (بأن يجعل ما كان على كل جانب من الأيمن والأيسر) هذا تحويل ، روى أبو داود بإسناد حسن : (أنه صلى الله عليه وسلم حول رداءه ؛ فجعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وجعل عطافه الأيسر على عاتقه الأيمن)^(٦) .

قوله : (ومن الأعلى والأسفل على الآخر) وهذا تنكيس ، وروى أبو داود أيضاً والحاكم في « صحيحه » : (أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وعليه خميصة سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها ، فلما ثقلت عليه . . قلبها على عاتقه)^(٧) ، فهم بذلك يدل على استحبابه ، وتركه للسبب المذكور ، والحكمة في ذلك : التفاؤل بتغير الحال إلى الخصب والسعة ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ ، فيغيروا بواطنهم بالتوبة ، وظواهرهم بما ذكر ؛

(١) حاشية الشبرايملي (٤٢٤/٢) .

(٢) نهاية المحتاج (٤٢٤/٢) .

(٣) حاشية عميرة (٣١٦/١ - ٣١٧) .

(٤) الحاوي (١٥٠/٣) .

(٥) صحيح البخاري (١٠٢٨) ، مسند الإمام أحمد (٤١/٤) عن سيدنا عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه .

(٦) سنن أبي داود (١١٦٢) عن سيدنا عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه .

(٧) سنن أبي داود (١١٦٤) ، المستدرک (٣٢٧/١) عن سيدنا عبد الله بن زيد المازني رضي الله عنه .

هَذَا فِي الرَّدَاءِ الْمَرْبِيعِ ، أَمَّا الْمَثَلُثُ وَالْمَدْوَرُّ . . فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا تَحْوِيلٌ مَا عَلَى الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ .

فِيغِيرُ اللَّهُ مَا بِهِمْ ، وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ : (أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَوْلَ رِداءِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ)^(١) ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْفَأَلَ الْحَسَنَ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ عَنْ أَنَسٍ بِلَفْظٍ : « وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ الْحَسَنُ ؛ الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ »^(٢) ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ : « وَأَحَبُّ الْفَأَلِ الصَّالِحُ »^(٣) .

وَيَحْصُلُ التَّحْوِيلُ وَالتَّنْكِيسُ بِجَعْلِ الطَّرْفِ الْأَسْفَلَ الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَالطَّرْفِ الْأَسْفَلَ الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَكُلٌّ مِنَ التَّحْوِيلِ وَالتَّنْكِيسِ عَلَى حَدِّهِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِقَلْبِ الظَّاهِرِ إِلَى الْبَاطِنِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا . . فَلَا يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ ، لَا كَمَا وَقَعَ لِلْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ ، فَاخْتَبَرَهُ تَجَدُّهُ صَحِيحاً ، كَذَا نَبَهَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ^(٤) ، لَكِنْ وَافَقَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ الزَّرْكَشِيَّ حَيْثُ قَالَ : (وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَ هَذَانِ وَقَلْبُ الظَّاهِرِ إِلَى الْبَاطِنِ ؛ بِأَنْ يَأْخُذَ بَاطِنُ طَرَفِ الْأَسْفَلَ الَّذِي يَلِي شِقَّهُ الْأَيْمَنِ بِيَدِهِ الْيَسْرَى مِنْ خَلْفِ رَقَبَتِهِ ، وَبَاطِنُ الطَّرْفِ الَّذِي يَلِي شِقَّهُ الْأَيْسَرِ بِيَدِهِ الْيَمْنَى مِنْ خَلْفِ رَقَبَتِهِ وَيَحْوُلُ ، فَتَحْصُلُ الثَّلَاثَةُ بِتَحْوِيلَةٍ وَاحِدَةٍ) .

قَوْلُهُ : (هَذَا) أَيُ : مَا ذَكَرَ مِنَ التَّحْوِيلِ وَالتَّنْكِيسِ .

قَوْلُهُ : (فِي الرَّدَاءِ الْمَرْبِيعِ) أَيُ : الَّذِي لَهُ زَوَايَا أَرْبَعٌ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَيَسَّرُ فِيهِ مَا ذَكَرَ .

قَوْلُهُ : (أَمَّا الْمَثَلُثُ وَالْمَدْوَرُّ) مُقْتَضَى الْعَطْفِ : تَغَايِرُهُمَا ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ وَلِذَا : عَبْرَ جَمْعِ (أَوْ) ، قَالَ فِي « الْإِعَابِ » : (وَمُغَايِرَةُ الثَّانِي لِمَا قَبْلَهُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعَطْفِ لَا يَنَافِيهَا قَوْلُ « الْمَجْمُوعِ » عَنْ الْأَصْحَابِ : أَنَّ الْمَدْوَرَّ يُقَالُ لَهُ : الْمَقْوَرُّ وَالْمَثَلُثُ ؛ لِأَنَّ مَا اقْتَضَاهُ مِنْ اتِّحَادِهِمَا غَيْرُ مُرَادٍ ؛ إِذِ الْمَدْوَرُّ مَا يَنْسَجُ أَوْ يَخِيطُ مَقْوَرّاً كَالسَّفَرَةِ ، وَالْمَثَلُثُ مَا لَهُ زَاوِيَةٌ وَاحِدَةٌ فِي مُقَابَلَةِ زَاوَيْتَيْنِ) .

قَوْلُهُ : (فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا تَحْوِيلٌ مَا عَلَى الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ) أَيُ : بِالِاتِّفَاقِ ، فَلَا يَسْتَحِبُّ فِيهِمَا التَّنْكِيسُ ، كَمَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ : لَا يَتَهَيَأُ فِيهِمَا التَّنْكِيسُ ، وَكَذَا الرَّدَاءُ الطَّوِيلُ الْبَالِغُ فِي الطَّوِيلِ ، وَالْمُرَادُ مِنْ عَدَمِ التَّهَيُّؤِ : التَّعَسُّرُ ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمَا زَاوِيَةٌ - أَيُ :

(١) سنن الدارقطني (٦٦/٢) .

(٢) صحيح البخاري (٥٧٥٦) ، صحيح مسلم (٢٢٢٤) .

(٣) صحيح مسلم (٢٢٢٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) الشرح الكبير (٣٩٠/٢) .

(٥) المجموع (٨١/٥) .

(وَبَالَغَ فِيهَا) أَي : فِي الثَّانِيَةِ (فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا) وَيُسْرُونَ بِهِ إِنْ أَسْرَّ ، وَيَجْهَرُونَ بِهِ إِنْ جَهَرَ .

ركن - يسهل تناول اليد لها بجعل أعلاه أسفله وعكسه ، وليس المراد من ذلك : التعذر بالكلية .
 هذا ؛ ووقع الخلاف في طول رداء النبي صلى الله عليه وسلم وعرضه ، قال في « التحفة » :
 (فقيل : ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع ، وقيل : أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض ذراعين
 وشبر ، وقيل : أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف ، وليس في الإزار إلا القول الثاني) ،
 فافهم^(١) .

قوله : (وبالع) أَي : الخطيب .

قوله : (فيها ؛ أَي : فِي الثَّانِيَةِ) أَي : فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ ، لَا فِي الْأُولَى كَمَا
 مر عن « الغرر » .

قوله : (فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا) أَي : لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ ، وَجَرَى ابْنُ
 الْمُقَرِّي فِي « تَمْشِيَتِهِ » عَلَى أَنَّ الْخُطِيبَ يَسِرُ فَقَطْ فِي اسْتِقْبَالِهِ^(٢) ، وَتَبَعَ فِيهِ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ
 وَالزَّرْكَشِيِّ : (إِنَّهُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْجُمْهُورُ ، خِلَافًا لِمَا قَالَ الشَّيْخَانِ) انْتَهَى ، لَكِنِ الْمَعْتَمَدُ مَا قَالَاهُ :
 أَنَّهُ يَأْتِي بِالدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا ، تَأَمَّلْ .

قوله : (وَيُسْرُونَ بِهِ إِنْ أَسْرَ) يَعْنِي : يَسِرُ الْقَوْمُ بِالدُّعَاءِ إِنْ أَسْرَ الْخُطِيبُ فِي دُعَائِهِ ؛ فَهَمْ
 يَشَارِكُونَهُ فِيهِ حِينَئِذٍ .

قوله : (وَيَجْهَرُونَ بِهِ إِنْ جَهَرَ) أَي : الْخُطِيبُ ، هَذَا يَخَالِفُ مَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُمْ عِنْدَ
 جَهْرِهِ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ ، فَلِيَحْمِلْ قَوْلُهُ هُنَا : (يَجْهَرُونَ بِهِ) عَلَى الْجَهْرِ بِالتَّأْمِينِ الْمَعْلُومِ مِنْ
 كَلَامِهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ ، قَالَ فِي « التَّحْفَةِ » : (وَيَجْعَلُونَ ظَهْرَهُمْ أَكْفَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ ؛ كَمَا ثَبَتَ
 فِي « مُسْلِمٍ » - أَي : عَنْ أَنَسٍ - : « أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِيهِ إِلَى السَّمَاءِ » ،
 وَكَذَا يَسُنُّ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ دَعَا لِرَفْعِ بَلَاءٍ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِئَنَّا نَسَبُ الْمَقْصُودَ وَهُوَ الرِّفْعُ ، بِخِلَافِ
 قَاصِدِ تَحْصِيلِ شَيْءٍ ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ بَطْنَ كَفِيهِ إِلَى السَّمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِحَالِ الْأَخْذِ^(٣) ، قَالَ (ع
 ش) : (ظَاهِرُهُ : أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ - أَي : جَعَلَ ظَهْرَهُ الْأَكْفَ إِلَى السَّمَاءِ - فِي قَوْلِهِمْ : اللَّهُمَّ ؛
 اسْقِنَا الْغَيْثَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ رَفْعُ الْبَلَاءِ ، وَمَا قَدَّمَهُ فِي الْقِنُوتِ مِمَّا قَدْ يَخَالِفُهُ يُمْكِنُ رَدُّهُ إِلَى مَا هُنَا
 بِأَنَّهُ يُقَالُ : مَعْنَى قَوْلِهِمْ : إِنْ طَلَبَ رَفْعَ شَيْءٍ ؛ أَي : إِنْ طَلَبَ مَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ رَفْعُ شَيْءٍ ، وَمَعْنَى

(١) تحفة المحتاج (٣/٣٤) .

(٢) إخلاص النواوي (١/٢٣٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٣/٧٨-٧٩) ، والحديث في « صحيح مسلم » (٨٩٦) .

(ثُمَّ) بعد فراغه من الدعاء (أَسْتَقْبِلَ النَّاسَ) بوجْهِهِ وَحْتُهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَصَلَّى وَسَلَّم عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَرَأَ آيَةَ أَوْ آيَتَيْنِ ، وَدَعَا لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَخَتَمَ بِقَوْلِهِ : (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ) ،

قوله : إن دعا لتحصيل شيء ؛ أي : إن دعا بطلب تحصيل شيء (انتهى^(١)) .

ووافقه الأطفحي والحفني ، خلافاً للقليوبي حيث قال : (حاصل الجمع بين التناقض فيه : أن الإشارة بظهر الكف في كل صيغة فيها رفع ؛ نحو : اكشف وارفع ، وبطنه في كل صيغة فيها تحصيل ؛ نحو : اسقنا وأنبت لنا ، وما في « شرح المنهج » من اعتبار القصد . . ليس على إطلاقه ، ولو اجتمع التحصيل والرفع . . راعى الثاني ؛ كما لو سمع شخصاً دعا بهما فقال : اللهم ؛ افعل لي مثل ذلك)^(٢) .

قوله : (ثُمَّ بعد فراغه من الدعاء) أي : سرّاً وجهراً ، قال الماوردي : (ويختار أن يقرأ عقب الدعاء قوله تعالى : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَتَجَنَّبَهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُشَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وما أشبهها من الآيات ؛ تفاولاً بالإجابة) . « أسنى »^(٣) .

قوله : (استقبل الناس بوجهه) أي : واستدبر القبلة أيضاً .

قوله : (وَحْتُهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ) أي : واجتناب المعاصي ، وملازمة التقوى والاستقامة .

قوله : (وَصَلَّى وَسَلَّم عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي : وترضى عن الصحابة ، سيما العشرة المبشرة رضي الله عنهم .

قوله : (وَقَرَأَ آيَةَ أَوْ آيَتَيْنِ) أي : مفهمتين .

قوله : (وَدَعَا لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) أي : الأحياء منهم والأموات .

قوله : (وَخَتَمَ) أي : الخطبة الثانية .

قوله : (بِقَوْلِهِ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ) أي : من جميع الخطايا ، وينبغي أن يقدم قبل هذا الاستغفار : اللهم ؛ إنا نستغفرك من المعاصي التي تزيل النعم ، ونستغفرك من المعاصي التي بها تحل النقم ، ونستغفرك من الذنوب التي بها تثير الأعداء ، ونستغفرك من المعاصي التي بها تحبس غيث السماء ؛ وذلك لمناسبة الحال ، ثم رأيت مسطوراً في بعض الخطب المؤلفة في هذا الباب .

(١) حاشية الشبراملسي (٤٢٣/٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٣١٦/١) .

(٣) أسنى المطالب (٢٩٢/١) .

ويترك كل رداء ونحوه محوًلاً حتَّى ينزع ثيابه بعد وصوله منزله . ويُسن لكل من حضر أن يستشفع سرّاً بخالص عمله وبأهل الصّلاح ، سيّما أقاربه عليه الصّلاة والسّلام

قوله : (ويترك كل) أي : من الإمام والناس .

قوله : (رداء ونحوه) انظر ما المراد بنحو الرداء هنا ؛ فإنني لم أر في غير هذا الكتاب ذكر النحو ، ويحتمل أن يكون مراده بـ (الرداء) : خصوص المربع ، وبـ (نحوه) : المدور والمثلث ، ويوجه بأن الأول هو الذي فيه التحويل والتنعيس معاً ، بخلاف الآخرين ليس فيهما إلا التحويل فقط كما تقرر ، فليتأمل .

قوله (محوًلاً) أي : ومنكساً في الرداء المربع .

قوله : (حتَّى ينزع ثيابه بعد وصوله منزله) يعني : حتَّى ينزعها بالفعل أو بالعود إلى محل نزعها ؛ وذلك لأنّه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم غير رداءه بعد التحويل .
قوله : (ويسن لكل من حضر) أي : من إمام وغيره في الصّلاة وخارجها .

قوله : (أن يستشفع سرّاً بخالص عمله) أي : بأن يذكر من عمله ما أخلصه الله تعالى ، فيذكره في نفسه ويجعله شافعاً ، قال في « البهجة » :

ويذكر الإنسان سرّاً عمله من الجميل وشفيعاً جعله^(١)

وذلك لأنّه لائق بالشّدائد ؛ كما في خبر الثلاثة الذين أووا إلى الغار^(٢) .

قوله : (وبأهل الصّلاح) أي : وأن يستشفع بهم ؛ لأن دعاءهم أرجى للإجابة ، وكما استشفع معاوية بيزيد بن الأسود فقال : اللهم ؛ إنا نستسقي بخيرنا وأفضلنا ، اللهم ؛ نستسقي بيزيد بن الأسود ، يا يزيد ؛ ارفع يديك إلى الله تعالى ، فرفع يديه ورفعوا أيديهم ، فثارت سحابة من المغرب كأنها ترس ، وهب لها ريح ، فسقوا حتَّى كاد الناس ألا يبلغوا منازلهم . « أسنى »^(٣) .
قال بعضهم : (المراد من الاستشفاع بهم : أن يخرجهم للاستسقاء لأجل الدعاء ؛ أخذاً من التعليل ، خصوصاً عمّار المساجد ؛ لما ورد : أن الله إذا أراد أن ينزل بقرية عذاباً . . نظر إلى أهل المساجد فيصرف عنها)^(٤) .

قوله : (سيّما أقاربه عليه الصّلاة والسلام) أي : كما استشفع عمر بالعباس رضي الله عنهما ؛

(١) بهجة الحاوي (ص ٤٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١٥) ، ومسلم (٢٧٤٣) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أسنى المطالب (٢٩١/١) ، والخبر أخرجه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » (٤٤٨/٩) .

(٤) انظر « تحفة الحبيب » (٢١٥/٢) .

فعن أنس : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا . . استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : اللهم ؛ إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقيننا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا ، قال : فيسقون) رواه الشيخان^(١) .

روي : (أن عمر أخذ بيد العباس وقال : اللهم ؛ إنا نتقرب إليك بعم نبيك صلى الله عليه وسلم وبقية آبائه وأكبر رجاله ؛ فإني أقول وقولك الحق : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ ، فحفظتهما بصلاح أبيهما ، فاحفظ اللهم نبيك صلى الله عليه وسلم في عمه فقد دلونا به إليك مستشفعين مستغفرين ، ثم أقبل على الناس فقال : استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ، وقد كان العباس رضي الله عنه قد طال عمره ، وابتضت لحيته ، فوقف وعيناه تذرفان ولحيته تجول على صدره وهو يقول : اللهم ؛ إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب ، ولم يكشف إلا بتوبة ، وقد توجه بي القوم إليك لمكاني من نبيك صلى الله عليه وسلم ، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة ، اللهم ؛ أنت الراعي ؛ فلا تهمل الضالة ، ولا تدع الكسر بدار مضیعة ؛ فقد صرخ الصغير ، ورقَّ الكبير ، وارتفعت الأصوات بالشكوى ، وأنت تعلم السر وأخفى ، اللهم ؛ فأغثهم بغياثك قبل أن يقنطروا فيهلكوا ؛ فإنه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون ، فنشأت طرية من سحب ، فقال الناس : ترون ترون ، ثم التأمت ومشت منها ريح ، ثم هدأت ودرت ، فوالله ؛ ما برحوا حتى اعتنقوا الجدار وقلصوا المآزر ، فطفق الناس بالعباس رضي الله عنه يمسحون أركانهم ويقولون : هنيئاً لك يا ساقى الحرمين) ، فقال الفضل بن العباس بن عتبة : [من الطويل]

بعمي سقى الله الحجازَ وأهله عشيّة يستسقي بشيئته عمرُ
توجّه بالعباس في الجذبِ راغباً إليه فما أن رام حتى أتى المطرُ
ومنا رسول الله فينا ترائه فهل فوق هذا للمفاخرِ مفتخرُ

وحكمة توسل عمر بالعباس رضي الله عنهما دون النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه أعظم وسيلة حياً وميتاً : الإشارة إلى رفعة قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقربهم من الله تعالى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فَضْلٌ)

في توابيع مَا مَرَّ

(وَيُسْنُ) لكلِّ أَحَدٍ (أَنْ) يُبْرِزَ و (يُظْهِرَ غَيْرَ عَوْرَتِهِ)

(فصل في توابيع ما مر)

أي وهي ما يتعلق بالمطر وإن لم يكن بعد الاستسقاء ، ولو استسقوا ولم يسقوا . . أعادوه ثانياً وثالثاً . . . وهكذا حتى يسقيهم الله تعالى من فضله ؛ لخبر : « إن الله يحب الملحين في الدعاء » رواه ابن عدي والعقيلي وابن طاهر بإسناد ضعيف^(١) ، وفي « الصحيحين » : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، يقول : دعوت فلم يستجب لي »^(٢) ، ثم إذا أرادوا إعادته بالصلاة والخطبة إن لم يشق عليهم الخروج من غد كل خرجة . . خرج بهم صياماً ، وإن شق ورأى التأخير أياماً . . صام بهم ثلاثاً ، وخرج بهم في الرابع صياماً . . وهكذا .

فإن تأهبوا للصلاة ولو للزيادة إن نفعت فسقوا قبلها . . اجتمعوا للشكر على تعجيل مطلوبهم ، قال تعالى : ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ ، وللدعاء ، ويصلون الصلاة السابقة شكراً ، ويخطبهم أيضاً للوعظ .

ويؤخذ من هذا : أنهم ينوون صلاة الاستسقاء ، ولا ينافية قولهم : وشكراً ؛ لأن الحامل على فعلها هو الشكر ، وهو يحصل بما يدل على التعظيم ؛ فلا ينافي ذلك نيتهم بها الاستسقاء ، ويفرق بين ما هنا وما لو وقع الانجلاء بعد اجتماعهم : أنه هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة ، وأيضاً : أن ما هنا بقي أثره إلى وقت الصلاة ، بخلاف ما هناك^(٣) .

قوله : (ويسن لكل أحد) أي : على التأكيد ، سواء الذكر وغيره الإمام وغيره .

قوله : (أن يبرز) بضم الراء : من باب قعد ، قال في « المصباح » : (ويتعدى بالهمزة فيقال : أبرزته فهو مبروز ، وهذا من النوادر التي جاءت على مفعول من أفعل)^(٤) .

قوله : (ويظهر غير عورته) هذا هو الأكمل وإن كان أصل السنة يحصل بكشف جزء ما من بدنه وإن قل ؛ كاليدين والرأس ، ثم المراد بـ (العورة) هنا كما استظهره البرماوي عن شيخه : عورة المحارم ، وقيل : عورة الصلاة ، وقيل : عورة الخلوة إن كان خالياً .

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٦٤ / ٧) ، الضعفاء (١٥٥٤ / ٤) .

(٢) صحيح البخاري (٦٣٤٠) ، صحيح مسلم (٢٧٣٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) انظر « حاشية الشرواني » (٦٧ / ٣) .

(٤) المصباح المنير ، مادة : (برز) .

لَأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ (لِيُصِيبَهُ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَلِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ ؛ أَيِ : بِتَكْوِينِهِ وَتَنْزِيلِهِ . (وَ) أَنْ (يَغْتَسِلَ وَيَتَوَضَّأَ فِي السَّيْلِ) سِوَاءِ سَيْلِ أَوَّلِ السَّنَةِ وَغَيْرِهِ ،

قوله : (لأول مطر السنة) أي : وغيره ، لكن الأول أكد ، وكأن المراد بـ (أوله) : أول واقع منه بعد طول العهد بعدمه ؛ لأنه المتبادر من التعليل في الخبر بـ « أنه حديث عهد بربه »^(١) ، وبه يتجه : أن البروز لكل مطر سنة كما تقرر ، وأنه لأول كل مطر أولى منه لآخره ، قال الشرواني : (واستقرب السيد عمر البصري أن المراد : ما يتبادر من صريح اللفظ من أنه أول واقع في تلك السنة ، سواء كان مع بعد العهد أو لا ، وأن المراد بها : الشرعية التي أولها المحرم)^(٢) ، قال القليوبي : (وأسماء كل مطر خمسة : فالأول : الوسمي ، ثم الولي ، ثم الرسع ، ثم الصيف ، ثم الحميم)^(٣) .

قوله : (ليصيبه) أي : المطر جسده .

قوله : (للاتِّباع) أي : رواه مسلم عن أنس رضي الله عنه قال : أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحسر ثوبه حتى أصابه المطر ، فقلنا : يا رسول الله ؛ لم صنعت هذا ؟ قال : « لأنه حديث عهد بربه » ، ورواه الحاكم بلفظ : (كان إذا مطرت السماء . . حسر ثوبه عن ظهره حتى يصبه المطر)^(٤) .

قوله : (ولأنه حديث عهد بربه) هذا مذكور في لفظ الحديث كما رأيت .

قوله : (أي : بتكوينه وتنزيله) تفسير لحديث العهد بالرب ، وعن ابن عباس : أنه سئل عن فعل ذلك فقال : (أو ما قرأت : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا ﴾ ؟ فأحب أن ينالني من بركته) .

قوله : (وأن يغتسل ويتوضأ) أي : يسن لكل أحد أيضاً الغسل والوضوء معاً .

هذا ؛ سواء قدم الوضوء عن الغسل أم أخره عنه ، ولكن الأفضل : الأول كما بحثه (ع ش) لشرف أعضاء الوضوء كما في غسل الجنابة^(٥) ، قال (سم) : (قد يقتضي ظاهر العبارة طلب تثليث الغسل والوضوء وليس ببعيد ؛ لأن فيه استظهاراً على التبرك)^(٦) .

قوله : (في السيل ، سواء سيل أول السنة وغيره) أي : وسواء حصل بالاستسقاء أو كان في غير

(١) أخرجه مسلم (٨٩٨) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٢) حاشية الشرواني (٨٠/٣) .

(٣) حاشية قليوبي (٣١٧/١) .

(٤) صحيح مسلم (٨٩٨) ، المستدرک (٢٨٥/٤) .

(٥) حاشية الشيراملسي (٤٢٦/٢) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التحفة (٨١/٣) .

(فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْهُمَا) .. فليغتسل ، فَإِنْ لَمْ يَغْتَسِلْ (.. فليَتَوَضَّأْ) ولا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ هنا ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ هِيَ الْحِكْمَةُ فِيمَا قَبْلَهُ ..

وقته ؛ لما رواه الشافعي رضي الله عنه في « الأم » : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل .. قال : « اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتتطهر منه ونحمد الله عليه »^(١) .

قوله : (فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْهُمَا) أي : الغسل والوضوء .

قوله : (فليغتسل) أي : مقتصراً عليه .

قوله : (فَإِنْ لَمْ يَغْتَسِلْ .. فليتوضأ) أي : خلافاً لما في « التنبيه » من الاقتصار على الغسل^(٢) ، وعبارة « الأسنى » : (وتعبير المصنف كـ « الروضة » و « المنهاج » بـ « أو » يفيد استحباب أحدهما بالمنطوق وكليهما بمفهوم الأولي ؛ فهو أفضل كما جزم به في « المجموع » فقال : يستحب أن يتوضأ منه ويغتسل ، فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْهُمَا .. فليتوضأ ، قال في « المهمات » : والمتجه : الجمع ، ثم الاقتصار على الغسل ، ثم الوضوء^(٣) .

قوله : (ولا تشترط النية هنا) أي : في الغسل والوضوء المذكورين ، وهذا ما بحثه الأسنوي حيث قال : وهل هما عبادتان تشترط فيهما النية ، أو لا ؟ فيه نظر ، والمتجه : الثاني ، إلا إن صادف وقت وضوء أو غسل ؛ لأن الحكمة .. إلخ ، نقله شيخ الإسلام وأقره^(٤) ، قال البرماوي : (أما عدم مصادفته الغسل .. فواضح ، وأما عدم مصادفته وقت الوضوء .. فهو أن يكون متطهراً ولم يصل بوضوئه صلاة ما فيكون وضوؤه صورياً ؛ فلا يطلب إلا إمساس أعضاء الوضوء) .

قوله : (لأن الحكمة فيه) أي : المذكور من الغسل والوضوء هنا .

قوله (هي الحكمة فيما قبله) أي : في كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته ، قال في « الإيعاب » : (ظاهر كلام الأذري : وجوبها - أي : النية - فيهما ، أي : الغسل والوضوء المذكورين ؛ لأن إطلاقهما شرعاً إنما يراد به المقترن بالنية ، ولو أراد به محض التبرك .. لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل ؛ لحصول التبرك به ، ذكره السيد السمهودي) .

وقال في « التحفة » : (ولو قيل : ينوي سنة الغسل في السيل .. لم يعد ، وأما الوضوء .. فهو كالوضوء المجدد والمسنون لنحو قراءة ؛ فلا بد فيه من نية معتبرة مما مر في بابهِ ، ولا يكفي نية سنة

(١) الأم (٥٥٣/٢) .

(٢) التنبيه (ص ٣٤) .

(٣) أسنى المطالب (٢٩٣/١) .

(٤) أسنى المطالب (٢٩٣/١) .

(وَ) أَنْ (يُسَبِّحَ لِلرَّعْدِ) وَمَوْ مَلَكٌ ، (وَالْبَرْقِ) وَهُوَ أَجْنَحَتُهُ ؛

الوضوء كما لا يكفي في كل وضوء مسنون ، ولا ترد نية الجنب إذا تجردت جنبته الوضوء المسنون ونية الغاسل بوضوء الميت ذلك ؛ لأن هذين في غير مقصودين ، بل تابعان ، على أنه لو قيل هنا بذلك . . لم يبعد (انتهى^(١)) .

وفي « الجمل » عن (ع ش) ما نصه : (والقياس - أي : قياس ما في الشرح - : أنه لا يجب في الوضوء الترتيب ؛ لأن المقصود منه وصول الماء لهذه الأعضاء وهو حاصل بدون الترتيب ، وهذا كله بالنسبة لأصل السنة ، أما بالنسبة لكمالها . . فلا بد من النية ؛ كأن ينوي سنة الغسل في السيل كما استظهره « حج »^(٢) .

قوله : (وأن يسبح للرعد) أي : يسن لكل أحد أن يسبح لسماع الرعد أو العلم به وإن لم يسمعه .

قوله : (وهو ملك) أي : كما سيأتي دليله .

قوله : (والبرق وهو أجنحته) أي : ذلك الملك ؛ فقد نقل الشافعي في « الأم » عن الثقة عن مجاهد : (أن الرعد : ملك ، والبرق : أجنحته يسوق بها السحاب) ، وقال : ما أشبهه بظاهر القرآن^(٣) .

وفي « الترمذي » عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (سألت اليهود النبي صلى الله عليه وسلم عن الرعد ما هو ؟ قال : « ملك من الملائكة بيده مخراق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله » ، قالوا : فما هذا الصوت الذي نسمع ؟ قال : « زجره السحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر » ، قالوا : صدقت . . .) إلى آخر الحديث بطوله^(٤) ، فيكون المسموع صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه ، وأطلق الرعد عليه مجازاً .

وروي : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « بعث الله السحابة فنطقت أحسن النطق ، وضحكت أحسن الضحك »^(٥) ، فالرعد نطقها ، والبرق ضحكها ، ولا عبرة بقول الفيلسفي : الرعد : صوت اصطكاك أجرام السحاب ، والبرق : ما ينقدح من اصطكاكها ؛ فإنه مردود لا يصح به نقل .

(١) تحفة المحتاج (٨١/٣) .

(٢) فتوحات الوهاب (١٢٦-١٢٥/٣) .

(٣) الأم (٥٥٨-٥٥٧/٢) .

(٤) سنن الترمذي (٣١١٧) .

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٤٣٥/٥) .

لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الرَّعْدَ : سُبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ ثَلَاثًا . . عُوْفِي مِنْ ذَلِكَ » . (وَلَا يُبْعَثُ) أَي : الْبَرْقَ - وَمِثْلُهُ الرَّعْدُ وَالْمَطَرُ - (بَصْرُهُ) خَشْيَةٌ مِنْ أَنْ يُذْهِبَهُ

قوله : (لقول ابن عباس رضي الله عنهما) دليل لسن التسييح للرعْد لا للبرق ، وقد قال الزيادي في « شرح المحرر » : (ما ذكره النووي من استحباب التسييح للبرق ذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في « التنبيه » ، فتابعه عليه في « المنهاج » وفي « الروضة » من زوائده ، ولم يذكره في « المذهب » ، ولا النووي في « شرحه » ، ولهذا : لم يستدل الأصحاب إلا على الرد خاصة ، قال المحلي : وكأنه ذكره لمقارنته للرعْد المسموع ؛ أي : لاستحباب التسييح عند رؤيته) .

قوله : (عن كعب رضي الله عنه) أي : كعب الأحبار التابعي .

قوله : (من قال حين يسمع الرعد . . .) إلخ ، أوله عن ابن عباس قال : (كنا مع عمر في سفر فأصابنا مطر وبرد ، فقال لنا كعب : من قال . . .) إلخ .

قوله : (سبحان من يسبح الرعد بحمده) معناه : ينزهه حال كونه متلبساً بحمده تعالى ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ .

قوله : (والملائكة من خيفته) أي : من أجل خوفهم منه تعالى .

قوله : (ثلاثاً) أي : يقول ذلك ثلاث مرات .

قوله : (عوفي من ذلك) أي : من ذلك الرعد ، قال ابن عباس : (فقلنا فعوفينا) .

وروى مالك في « الموطأ » عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما : (أنه كان إذا سمع الرعد . . ترك الحديث وقال : سبحان من . . .) إلخ^(١) .

قال في « التحفة » : (ولأن الذكر عند الأمور المخوفة يؤمن من غائلتها)^(٢) ، وقيس بالرعْد البرق ، ولكن المناسب أن يقول عنده : سبحان من يريكم البرق خوفاً وطمعا .

قوله : (ولا يتبعه - أي : البرق ، ومثله الرعد والمطر - بصره) توقف بعضهم في قياس الرعد قال : (فإنه لا يقبل الإشارة)^(٣) .

قوله : (خشية من أن يذهبه) أي : البصر ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴾ ، روى الشافعي

(١) الموطأ (ص ٩٩٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٨١/٣) .

(٣) انظر « حاشية الشرواني » (٨٢/٣) .

(وَ) أَنْ يَقُولَ عِنْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ : اَللّهُمَّ ؛ صَيِّبًا) وهو - بتحتية مشددة - : المَطَرُ الْكَثِيرُ (هَنِيبًا ، وَسَيِّبًا) أي : عطاء

رضي الله عنه في « الأم » عن عروة بن الزبير : أنه قال : (إذا رأى أحدكم البرق أو الودق .. فلا يشير إليه)^(١) ، والودق بالمهملة : المطر ، وفيه زيادة المطر ، وزاد الماوردي الرعد ، فقال : (وكان السلف الصالح يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ، ويقولون عند ذلك : لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس ، فيختار الاقتداء بهم في ذلك)^(٢) .

قال (ع ش) : (وتحصل سنة ذلك بمرة واحدة ، ولا بأس بالزيادة)^(٣) .

قوله : (وأن يقول) أي : يسن لكل أحد أن يقول ... إلخ .

قوله : (عند نزول المطر) أي : سواء مطر أول السنة أو غيره ، نظير ما مر .

قوله : (اللهم ؛ صَيِّبًا) أي : اجعله صَيِّبًا .

قوله : (وهو) أي : الصيب .

قوله : (بتحتية مشددة) أي : من صاب يصوب إذا نزل من علو إلى أسفل ، فأصله : صيوب بوزن فيعل ، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت ؛ عملاً بقول ابن مالك في « الخلاصة » :

إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا
فياء الواو أقلبنا مدغما وشذ معطى غير ما قد رسما^(٤)

قوله : (المطر الكثير) أي : النازل من علو إلى أسفل ، قال في « المختار » : (الصوب : نزول المطر ، وبابه قال ، والصيب : السحاب ذو الصَّوْب)^(٥) .

قوله : (هَنِيبًا) بالمد والهمز ؛ أي : لا ينقصه شيء ، أو ينمي الحيوان من غير ضرر .

قوله : (وسَيِّبًا ؛ أي : عطاء) بفتح السين المهملة وسكون الياء بعدها باء موحدة : وهو العطاء كما فسره به .

(١) الأم (٥٥٧/٢) .

(٢) الحاوي الكبير (١٥٧/٣) .

(٣) حاشية الشيرازي (٤٢٦/٢) .

(٤) ألفية ابن مالك (ص ٦٢) .

(٥) مختار الصحاح ، مادة : (صوب) .

(نَافِعاً) مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ؛ لِلاتِّبَاعِ الْمَأْخُوذِ مِنْ وَرُودِ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ مُتَفَرِّقَةٍ . وَأَنْ يُكْثَرَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالشُّكْرِ حَالَ نَزُولِ الْمَطَرِ ،

قوله : (نافعاً) كذا بالفاء في « التحفة » وغيرها^(١) ، لكن في « النهاية » بالقاف^(٢) ، قال (ع ش) : (أي : شافياً للعليل ومزياً للعطش ؛ كما يؤخذ من « مختار الصحاح »)^(٣) .
قوله : (مرتين أو ثلاثاً) يعني : يكرر هذا الدعاء المذكور كله مرتين أو ثلاثاً .
قوله : (للاتِّباع) دليل لسن الدعاء المذكور عند نزول المطر .
قوله : (المأخوذ من ورود ذلك في أحاديث متفرقة) أي : ففي « البخاري » : « اللهم ؛ صَيِّباً »^(٤) ، وفي « أبي داود » و « ابن حبان » : « صَيِّباً هَنِيئاً »^(٥) ، وأما ما في « المجموع » من نسبة هذا إلى البخاري^(٦) . . فقد اعترضوها بأنه ليس فيه ، ولفظه (صَيِّباً) في « سنن ابن ماجه » ، تأمل^(٧) .
قوله : (وأن يكثر) أي : يسن أن يكثر .

قوله : (من الدعاء والشكر حال نزول المطر) لخبر الشافعي رضي الله عنه : (اطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش ، وإقامة الصلاة ، ونزول الغيث)^(٨) ، وخبر البيهقي : « تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن : التقاء الصفوف ، وعند نزول الغيث ، وعند إقامة الصلاة ، وعند رؤية الكعبة »^(٩) ، والمراد بـ (التقاء الصفوف) : مقارنة الجيوش في الجهاد مع الكفار ، وبـ (إقامة الصلاة) : ألفاظها وما بعد الفراغ منها وقبل الصلاة ، فيدعو حينئذٍ ، لكن بحيث لا تفوته تكبيرة الإحرام مع الإمام ، ولا يقاس بها عند القول في نحو العيد بـ (الصلاة جامعة) لأنه من الأمور التوقيفية ، وظاهر قوله : « ورؤية الكعبة » : وإن تكرر رؤيته لها مع قرب الزمن ، قال (ع ش) : (ثم إذا دعا . . ينبغي أن يتيقن حصول المطلوب ؛ لإخباره صلى الله عليه وسلم

(١) تحفة المحتاج (٨٢ / ٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٤٢٧ / ٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٤٢٧ / ٢) .

(٤) صحيح البخاري (١٠٣٢) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٥) سنن أبي داود (٥٠٩٩) ، صحيح ابن حبان (٩٩٣) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٦) المجموع (٨٤ / ٥) .

(٧) سنن ابن ماجه (٣٨٨٩) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٨) الأم (٥٥٤ / ٢) .

(٩) السنن الكبرى (٣٦٠ / ٣) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه .

(وَ) يُنْدَبُ أَنْ يَقُولَ (بَعْدَهُ) أي بعد نزوله : (مُطْرِنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ) وَيُكْرَهُ : (مُطْرِنَا بِنَوْءٍ كَذَا) أي : بوقت النجم الفلاني ،

به ، فإن لم يحصل . . نسب تخلفه إلى فساد نيته وفقد شروط الدعاء منه (١) .

قوله : (ويندب أن يقول) أي : كل أحد .

قوله : (بعده ؛ أي : بعد نزوله) أي : في أثره كما عبر في « المجموع » عن الشافعي والأصحاب ، وليس المراد : بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن . « مغني » (٢) .

قوله : (مُطْرِنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ) أي : بفضل الله تعالى علينا ورحمته لنا ، روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية على أثر سماء كانت من الليلة ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم . . أقبل على الناس فقال : « هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ؛ فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته . . فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا . . فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب » (٣) .

قوله : (ويكره : مُطْرِنَا بِنَوْءٍ كَذَا) أي : لأنه وإن انصرف إلى أن النوء : وقت يوقع الله فيه المطر من غير تأثير له ألبته ، لكنه يوهم أن يراد به ما في الخبر المذكور آنفاً : « ومن قال : مطرنا بنوء كذا . . إلخ ، واستشكل الكراهة هنا بما ذكره في (الصيد والذباح) من حرمة (باسم الله واسم محمد) لإيهامه التشريك ، فلم اقتضى إيهام التشريك الحرمة هناك لا هنا ؟ وأجيب بأن الإيهام هناك أشد ؛ لمزيد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم بالإضافة إلى النوء فتوهم تأثيره أقوى من توهم تأثير النوء ، ولأن المتبادر من (باسم الله واسم محمد) اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه ؛ أعني : أذبح ؛ فإن اختلاف المتعلق بين المتعاطفين خلاف الظاهر ، والأصل : وليس المتبادر من (مطرنا بنوء كذا) أن النوء فاعل حقيقة ، بل المتبادر خلافه ؛ لأن (مطرنا) مبني للمفعول ، والأصل : أن يكون الفاعل غير مذكور مطلقاً ، وقضية ذلك : ألا يكون الفاعل المحذوف هو النوء ؛ لأنه مذكور وإن لم يكن على وجه أنه فاعل ، فليتأمل ، أفاده (سم) (٤) .

قوله : (أي : بوقت النجم الفلاني) أي الثريا مثلاً ، وأفاد تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا

(١) حاشية الشبراملسي (٢/٤٢٧) .

(٢) مغني المحتاج (١/٤٨٥-٤٨٦) .

(٣) صحيح البخاري (٨٤٦) ، صحيح مسلم (٧١) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣/٨٢-٨٣) .

إِنْ لَمْ يُضَفِ الْأَثَرُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا . . . كَفَرَ . (وَ) أَنْ يَقُولَ (عِنْدَ التَّضَرُّرِ بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ) ودوام الغيم :
(اللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا . . .)

في نوء كذا . . لم يكره كما استظهره شيخ الإسلام^(١) ، ونقل الشافعي عن بعض الصحابة - وهو أبو هريرة رضي الله عنه - أنه كان يقول عند المطر : مطرنا بنوء الفتح ، ثم يقرأ : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾^(٢) ، قيل : فهذا مستثنى من إطلاق الكراهة ، وفيه نظر ؛ لأن هذا لا إيهام فيه أصلاً ؛ فلا احتياج إلى الاستثناء .

والنَّوْءُ : بفتح النون في آخره همزة ، سمي نجوم منازل القمر أنواء وسمي نوءاً ؛ لأنه ينوء طالعاً عند مغيب مقابله في ناحية المغرب ، وقال ابن الصلاح : النوء ليس نفس الكوكب ، بل مصدر ناء : إذا سقط ، وقيل : نهض وطلع ، وبيانه : أن ثمانية وعشرين نجماً مفرقة المطالع في أزمئة السنة - وهي المعروفة بمنازل القمر - يسقط في كل ثلاثة عشر ليلة نجم منها في المغرب مع طلوع مقابله في المشرق ، فكانوا ينسبون المطر للغارب ، وقيل : للطالع ، فتسمية النجم نوءاً تسمية للفاعل بالمصدر .

قوله : (إِنْ لَمْ يُضَفِ الْأَثَرُ إِلَيْهِ) يعني : لم يعتقد النوء ممطراً ، وهذا تقييد للكراهة .
قوله : (وَإِلَّا . . كَفَرَ) أي : بأن اعتقد أن للكوكب تأثيراً في الإيجاد للمطر استقلالاً أو شركة . . فهذا كافر إجماعاً ، قاله في « التحفة »^(٣) .

قوله : (وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ التَّضَرُّرِ بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ) بثلاث الكاف ، لكن الكسر ضعيف ، بل قيل : إنه خطأ ، وهي : ضد القلة ؛ بأن خشي من المطر على نحو البيوت . . فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفعه في نحو خطبة الجمعة والقنوت ؛ لأنه نازلة وأعقاب نحو الصلاة ، قال في « التحفة » : (ومن زعم ندب قول هذا - أي : ما سيأتي - في خطبة الاستسقاء . . فقد أبعد ؛ لأن السنة لم ترد به ، ولا دخل حينئذٍ وقت الاحتياج ، وعبرة « الأم » صريحة فيما قلناه ، وفي أنه لا يسن هنا خروج ولا صلاة ولا تحويل رداء)^(٤) .

قوله : (ودوام الغيم) أي : عليهم بلا مطر وانقطعت الشمس عنهم وتضرروا به .
قوله : (اللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا) بفتح اللام : مثني مفردة حوال ، وقيل : إنه مفرد ، وقيل : جمع

(١) أسنى المطالب (١/٢٩٤) .

(٢) الأم (٢/٥٥٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٣/٨٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٣/٨٣) .

وَلَا عَلَيْنَا) اللَّهُمَّ ؛ على الآكامِ وَالظُّرَابِ ،

على صورة المثني ، وهو ظرف متعلق بمحذوف تقديره : أنزل أو أمطر حوالينا ، والمراد به :
 صرف المطر عن الأبنية والدور .

قوله : (ولا علينا) هذا بيان للمراد بقوله : (حوالينا) لأنها تشمل المطر التي تجمع
 حولهم ، فأراد إخراجها بقوله : (ولا علينا) ، قال الطيبي : (في إدخال الواو هنا معنى لطيف ؛
 وذلك لأنه لو أسقطها . . لكان مستسقىً للآكام وما معها فقط ، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر
 على المذكورات ليس مقصوداً لعينه ، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر ، فليست الواو مخرصة
 للعطف ، ولكنها للتعليل ؛ أي : اجعله حوالينا ؛ لئلا يكون علينا ، وهو كقولهم : تجوع الحرة
 ولا تأكل بثديها ؛ فإن الجوع ليس مقصوداً بعينه ، ولكن لكونه مانعاً عن الرضاع بأجرة ؛ إذ كانوا
 يكرهون ذلك تكبراً) .

قوله : (اللهم ؛ على الآكام) بمد الهمزة جمع أكم بضمتين : جمع إكام بكسر الهمزة بوزن
 كتاب : جمع أكم بفتحيتين : جمع أكمة بوزن شجرة ، وهو : التل المرتفع من الأرض إذا لم يبلغ أن
 يكون جبلاً ، ونظير ذلك جمع ثمرة على ثمر كشجرة وشجر ، وجمع ثمر على ثمار كجبل وجمال ،
 وجمع ثمار على ثمر ككتاب وكتب ، وجمع ثمر على أثمار كعنق وأعناق ، قال ابن هشام : (ولا
 أعرف لهما نظيراً في العربية)^(١) ، وقد ألغز فيهما بعضهم بقوله : [من الطويل]

| | |
|----------------------------|--------------------------------|
| أفدني ما اسم مفرد جاء جمعه | وقد جاء جمع الجمع أيضاً مقررًا |
| وجمعك جمع الجمع أيضاً محقق | ومن بعد هذا الجمع جمع تحرراً |
| وهلذي جموع أربع قد ترتبت | لها مفردات أربع كن محرراً |

وأجاب غيره بقوله :

جوابك في الأثمار يبدو بلا خفا كذلك آكام بمد تقرراً^(٢)

قال الشيخ عطية الأجهوري : (وأقل الجمع ثلاثة من مفرداته ، ولو كانت جموعاً . فلا يتحقق
 الآكام إلا بإحدى وثمانين أكمة ؛ وذلك لأن أكم الذي هو مفرد عبارة عن سبع وعشرين أكمة ؛ لأنه
 جمع آكام ، ومدلوله تسع أكومات ؛ لأنه جمع أكم ، ومدلوله ثلاث أكومات) ، تأمل .

قوله : (والظراب) بالطاء المشالة ، وهم من قال : بالضاد والساقط جمع ظرب بفتح
 فكسر : الجبل الصغير .

(١) شرح قصيدة بانث سعاد (ص ٦٩) .

(٢) انظر « تحفة الحبيب » (٢١٨ / ٢) .

وَبَطُونِ الْأَوْدِيَةِ ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ ، اَللّٰهُمَّ ؛ سُقِّيا رَحْمَةً وَلَا سُقِّيا عَذَابٍ ، وَلَا مَحَقٍّ وَلَا بَلَاءٍ .
وَلَا هَذْمٍ وَلَا غَرَقٍ

قوله : (وبطون الأودية) جمع واد ، قال في « المصباح » : (وادي الشيء : إذا سال ، ومن اشتقاق الوادي ، وهو : كل منفرج بين جبال أو آكام يكون منفذاً للسليل ، الجمع : أودية)^(١) .

قوله : (ومنابت الشجر) أي : مواضع نبت الشجر ، وهذا الداء قاله النبي صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه كثرة المطر ، قال الراوي بعده : (فانجابت عن المدينة انجياب الثوب وخرج نمشي في الشمس)^(٢) ، قال في « التحفة » : (وفيه تعليمنا لأدب الدعاء ؛ حيث لم يدع برفعه مطلقاً ؛ لأنه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الأودية والمزارع ؛ فطلب منع ضرره وبقاء نفعه ، وإعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت إليه نعمة من ربه تعالى ألا يتسخط بعارض قارنها ، بل يسأل الله رفعه وإبقاءها ، وأن الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل والتفويض)^(٣) .

قوله : (اللهم ؛ سقيا رحمة . . .) إلخ - لم يذكره هنا ، وذكره الشيخ أبو شجاع في أول دعا الاستسقاء ، قال في « الإقناع » : (أسنده إمامنا الشافعي رضي الله عنه بي « المختصر ») انتهى^(٤) .
أي : اسقنا سقيا رحمة ، فهو منصوب بمحذوف .

قوله : (ولا سقيا عذاب) أي : ولا تسقنا سقيا عذاب .

قوله : (ولا مَحَقٍّ) بفتح الميم وإسكان الحاء المهملة هو الإتلاف وذهاب البركة ، قال في « المصباح » : (محقه محققاً من باب نفع : نقصه وأذهب منه البركة ، وقيل : هو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى له أثر ، ومنه : ﴿ يَمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ ، وانمحق الهلال ثلاث ليال في آخر الشهر لا يكاد يرى ؛ لخفائه ، والاسم : المحاق بالضم ، والكسر لغة)^(٥) .

قوله : (ولا بلاء) بفتح الباء والمد : هو الاختبار ، ويكون بالخبر والشر كما في « الصحاح » وغيره^(٦) ، لكن المراد هنا الثاني .

قوله : (ولا هدم ولا غرق) أي : ولا سقيا ضار يهدم المساكن ويرققها .

(١) المصباح المنير ، مادة : (ودى) .

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٤ ، ١٠١٦) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) تحفة المحتاج (٨٣ / ٣) .

(٤) الإقناع (ص ٢٠٢) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (محق) .

(٦) الصحاح (١٨٢٥ / ٤) ، مادة : (بلا) .

(وَيُكْرَهُ سَبُّ الرِّيحِ) بل يسأل الله خيرها ، ويستعيذ به من شرها ؛ للاتِّباع .

(فَضْلٌ)

في تارك الصلاة

(مَنْ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ)

قوله : (ويكره سب الرياح) أي : سواء كانت معتادة أو غير معتادة ، لكن السب إنما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصاً إذا شوشت ظاهراً على الساب ، ولا تنقيد الكراهة بذلك كما قدمناه . (ع ش) ^(١) .

قوله : (بل يسأل الله خيرها ، ويستعيذ به من شرها) أي : الرياح ؛ يعني : يسن الدعاء عندها بهما ، ومر ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الرياح العاصفة .

قوله : (للاتِّباع) أي : رواه مسلم ، ومر لفظه ، وفي « سنن أبي داود » وغيره بإسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الرياح من روح الله تعالى - أي : رحمته لعباده - تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب ، فإذا رأيتموها . فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها » ^(٢) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في تارك الصلاة)

أي : المفروضة على الأعيان أصالة جحداً أو غيره ، وآخر الغزالي هذا عن (الجنائز) ^(٣) ، وذكره جماعة قبل (باب الأذان) ، وبعضهم في (كتاب الحدود) ، وذكره المزني والجمهور هنا ، قال الرافعي : (ولعله أليق) ^(٤) أي : لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية وبالصلاة في الحياة ؛ ولذا : تبعهم المصنف رحمه الله في ذكره هنا .

نعم ؛ الأولي له : التعبير بالباب بدل الفصل ؛ لأنه في الفرض ، ولأنه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله ؛ فقد كان النووي رحمه الله أولاً عبر هنا في « المنهاج » بالفصل ، ثم خط عليه وعبر بالباب ، كما ذكره البرلسي ^(٥) .

قوله : (من جحد وجوب الصلاة . . .) إلخ ؛ أي : وهو مكلف عالم أو جاهل ، ولم يعذر

(١) حاشية الشبراملسي (٢٧/٢) .

(٢) سنن أبي داود (٥٠٩٧) .

(٣) الوسيط (٣٩٥/٢) .

(٤) الشرح الكبير (٤٦١/٢) .

(٥) حاشية عميرة (٣١٩/١) .

(الْمَكْتُوبَةِ) أَي : إِحْدَى الْخَمْسِ (. . كَفَرٌ) لِإِنْكَارِ مَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ

لجهله ؛ لكونه بين أظهرنا ، ولا يخرج الجحد الذي هو إنكار ما سبق علمه ؛ لأن كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم ، أما من أنكره جاهلاً لقرب عهده بالإسلام ، أو نحوه ممن يجوز أن يخفى عليه ؛ كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق ، أو نشأ بعيداً عن العلماء . . فليس مرتداً ، بل يعرف الوجوب ، فإن عاد بعد ذلك . . صار مرتداً .

قوله : (المكتوبة ؛ أي : إحدى الخمس) أي : أو وجوب ركن مجمع عليه منها ، أو فيه خلاف واه ؛ أخذاً مما يأتي ، قاله في « التحفة »^(١) ، قال (سم) : (والكلام في غير المقلد لذلك الخلاف الواهي إن جاز تقليده كما هو ظاهر ، وقضية ذلك : أنه يلحق بالمجمع عليه في الكفر بإنكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهياً ، وفيه نظر ، فليراجع)^(٢) .

قوله : (كفر) أي : بالجحد وإن صلى ؛ إذ الجحد وحده مقتضى للكفر ، فيجري عليه حكم المرتد من الاستتابة فوراً ، فإن تاب وإلا . . قتل ، ولا يجوز تجهيزه ولا الصلاة عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ، قال في « نهاية التدريب » :

فإن أبى فالقتل فوراً قد وجب
كالدفن في قبورنا فليمتنع
ومن يدع صلاته جحداً كفر
ومن يرتد عن ديننا فليستتب
ولم يُجَهَّز والصلاة تمتنع
وصار مرتداً وفيه القول مر^(٣)

قوله : (لإنكار ما هو مجمع عليه . .) إلخ ، تعليل لكفر الجاحد وجوب الصلاة المكتوبة .
قوله : (معلوم من الدين بالضرورة) يعني : أن علمها مشابه بالضرورة في كونه لا يتوقف على تأمل ؛ بحيث يشترك في معرفته الخاص والعام ، فلا يرد أن الضروري مختص بإدراك الحواس ، وأيضاً : الضروري لا يحتاج إلى إقامة الأدلة وقد أقيمت عليها الأدلة ، قال ابن دقيق العيد : (ظاهر حديث التارك لدينه المفارق للجماعة : أن مخالف الإجماع كافر ، قال بعضهم : وليس بالهين ، والحق : أن المسائل الاجماعية إن صحبها التواتر كالصلاة . . كفر منكرها ؛ لمخالفته التواتر لا لمخالفته الإجماع ، وإن لم يصحبها التواتر . . لم يكفر)^(٤) ، قال الزركشي : (هذا هو

(١) تحفة المحتاج (٨٤ / ٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٨٤ / ٣) .

(٣) نهاية التدريب (ص ١٥٤) .

(٤) إحكام الأحكام (ص ٨٣٣) .

(أَوْ تَرَكَهَا) بلفظ الماضي ؛ أي : المكتوبة دون المندورة ونحوها (كَسَلًا ،)

لصواب ، وعليه : فلا ينبغي عد إنكار المجمع عليه في أنواع الردة (انتهى .
وبه يعلم وجه قول الشارح هنا : (معلوم . . .) إلخ ، وعلل بعضهم هنا بأنه جحد أصلاً مقطوعاً
به لا عذر له فيه فتضمن جرده تكذيب الله ورسوله ، فليتأمل^(١) .

قوله : (أَوْ تَرَكَهَا بلفظ الماضي) أي : عطفاً على قوله : (جحد . . .) إلخ .

قوله : (أي : المكتوب) تفسير للضمير المنصوب .

قوله : (دون المندورة . نحوها) أي : كصلاة الجنازة .

قوله : (كَسَلًا) أي : أو تهاوناً مع اعتقاد وجوبها ، قال في « النهاية » : (ولا يقر مسلم على
ترك الصلاة والعبادة عمداً مع القدرة إلا في مسألة واحدة ، وهي : ما إذا اشتبه صغير مسلم بصغير
كافر ، ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما ولا قافة ولا انتساب ، ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم
شهوراً فأكثراً إلا في مسألة واحدة ، وهي : المستحاضة المبتدأة إذا ابتدأها الدم الضعيف ، ثم أقوى
منه ، ثم أقوى منه) انتهى^(٢) .

وظاهره : أنها تتركها أسعاف الشهر ؛ كأن رأت كدرة ثم صفرة ثم شقرة ثم حمرة ثم سواداً من
كل شهر خمسة عشر . فتترك ذلك ثلاثة أشهر ونصفاً ، وبه قال جمع منهم الأسنوي^(٣) ، لكن لم
يرتضه الشارح ولا الرملي^(٤) ، وإنما غايته : أن يكون الترك شهراً كاملاً ويوماً ؛ أما الشهر
الكامل . . فظاهر ، وأما اليرم الزائد عنه . . فلكون يوم وليلة من أول كل شهر حيضاً ، وبه يعلم :
أنه بمضي الشهر تم الدور ونبين أنها غير مميزة ؛ فيكون حيضها في الشهر الأول يوماً وليلة والباقي
طهر ، ووجب في الدور الثاني ألا ينظر للقوة ؛ لعارضة تمام الدور لها ، وعملاً بالأحوط المبني
عليها أمرها .

نعم ؛ المعتادة يتصور تركها لدينك خمسة وأربعين يوماً كما صرح به البارزي ؛ بأن تكون عاداتها
خمسة عشر أول كل شهر ، فرأت من أول شهر خمسة حمرة ، ثم أطبق السواد ، فتؤمر بالترك في
الخمسة عشر أيام عاداتها ، وفي الثانية لقوتها ؛ رجاء استقرار التمييز ، وفي الثالثة ؛ لأنه لما استمر
السواد . . بان أن مردها العادة ، تأمل .

(١) انظر « حواشي الرملي على شرح الروض » (٣٣٦/١) .

(٢) نهاية المحتاج (٤٢٨/٢) .

(٣) المهمات (٣٨٢/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (٤٠٣/١) . نهاية المحتاج (٣٤٤/١) .

(أَوْ) تَرَكَ (الْوُضُوءَ) لَهَا أَوْ شَرْطاً آخَرَ مِنْ شُرُوطِهَا إِنْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ ، (أَوْ) تَرَكَ (الْجُمُعَةَ وَ) إِنْ (صَلَّى الظُّهْرَ) لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ قضاؤها ؛ إِذِ الظُّهْرُ لَيْسَتْ بِدَلالٍ عَنْهَا

قوله (أو ترك الوضوء لها) أي : للصلاة المكتوبة .

قوله : (أو شرطاً آخر من شروطها) أي : أوركناً من أركانها .

قوله : (إن أجمع عليه) أي : على الشرط ، أو كان الخلاف فيه رايياً جداً ، وكذا الركن ، بخلافه غير المجمع عليه منهما ؛ كإزالة النجاسة فإن للمالكية قولاً مشهوراً قوياً : أن إزالتها سنة للصلاة لا واجبة ، وكفاقد الطهورين ؛ لأنه مختلف في وجوبها عليه ، ويلحق به كل تارك لصلاة يلزمه قضاؤها وإن لزمته اتفاقاً ؛ لأن إيجاب قضاؤها شبهة في تركها مانعة من قتله .

ويقتل بترك ما اعتقد التارك شرطيته ؛ لأن تركه ترك للصلاة ، ورد بأنه ترك لها عندنا لا إجماعاً ؛ ألا ترى إلى ما مر آنفاً في (فاقد الطهورين) : أنه لا يقتل بتركها ، وإن اعتقد وجوبها . فالوجه : عدم القتل بذلك وإن اعتقد شرطية المتروك المختلف فيه حيث كان قوياً ، ويبحث بعضهم قتله بترك تعلمها بأركانها ، وظاهره : أنه ترك تعلم كيفيةها من أصلها ، وهو ظاهر ؛ لأنه ترك لها لاستحالة وجودها من جاهل بذلك ، بخلاف من علم كيفيةها ، ولم يميز الفرض من غيره ؛ لأنه يسامح في عدم هذا التمييز ، تأمل .

قوله : (أو ترك الجمعة) أي : فيقتل به ، ومحلّه : حيث لزمته الجمعة إجماعاً ، قال (ع ش) : (أي : من الأئمة الأربعة ، فلو تعددت الجمعة ، وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة . . فهل يقتل لتركها لها ، أو لا لعذره بالشك ؟ فيه نظر ، والأقرب : الثاني ، فليراجع) انتهى^(١) .

قوله : (وإن صلى الظهر) هذا هو الأصح في «زيادة الروضة» عن الشاشي ، واختاره ابن الصلاح ، وقال في «التحقيق» : (إنه الأقوى)^(٢) ، خلافاً لما في «فتاوى الغزالي» ، وجرى عليه الرافعي^(٣) ، وجزم به في «الحاوي» وابن المقرئ في «إرشاده» وابن الوردي في «البهجة» من عدم القتل بذلك^(٤) .

قوله : (لأنه لا يتصور قضاؤها) أي : الجمعة ، تعليل للقتل بتركها .

قوله : (إذ الظهر ليست بدلاً عنها) تعليل للتعليل ، ومقتضاه : أنه لو هدد عليها في وقتها حتى

(١) حاشية الشيرازي (٢/٤٣٠) .

(٢) روضة الطالبين (٢/١٤٨) ، فتاوى ابن الصلاح (١/٢٥٢-٢٥٣) ، التحقيق (ص١٦٠) .

(٣) فتاوى الإمام الغزالي (ص٩٨) ، الشرح الكبير (٢/٤٦٤) .

(٤) الحاوي الصغير (ص٢٠٠) ، الإرشاد (ص٤٢) ، بهجة الحاوي (ص٤٦) .

(.. فَهُوَ) مع ذلك (مُسْلِمٌ) لما في الحديث أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى : « إِنْ شَاءَ.. عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ.. عَذَّبَهُ » . والكافر لا يدخل تحت المشيئة ، ولا يعارضه خبر مسلم : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ.. تَرْكُ الصَّلَاةِ »

خرج الوقت ثم تاب وقال : أصلي الجمعة القابلة ، لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم.. لم يقتل بتركه ؛ لكونه لا يقتل بترك القضاء ، وهو ظاهر ، خلافاً لما نقل عن « فتاوى الرملي »^(١) .

قوله (فهو مع ذلك) أي : فالتارك للصلاة المكتوبة كسلاً أو تهاوناً مع اعتقاد وجوبها لا جحداً .

قوله : (مسلم) أي : لا يحكم بكفره وإن عصي بتركها .

قوله : (لما في الحديث) دليل لكون تارك الصلاة كسلاً مسلماً غير كافر .

قوله : (أن الله تعالى « إِنْ شَاءَ.. عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ.. عَذَّبَهُ ») أي : تارك الصلاة ، والحديث رواه أبو داود ومسححه ابن حبان وغيره بلفظ : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، فمن جاء بهن.. كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن.. فليس له عند الله عهد ؛ إِنْ شَاءَ.. عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ.. عَذَّبَهُ »^(٢) .

قوله : (والكافر لا يدخل تحت المشيئة) أي : فلو كفر.. لم يدخل تحت المشيئة ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ففي الحديث رد على من قال : إن ترك الصلاة كفر .

قال البرماوي : (وهو مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه) .

قوله : (ولا يعارضه) أي : الحديث المذكور الدال على عدم كفر تارك الصلاة كسلاً .

قوله : (خبر مسلم) أي : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً .

بقوله : (« بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة ») كذا في غيره ، والذي رأيته في « مسلم » قال : سمعت جابراً يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة »^(٣) ، فلعلها رواية أخرى ، فليحذر .

ومعنى هذا الحديث ؛ أي : بين العبد المسلم وبين اتصافه بالكفر ترك الصلاة ، كذا حقه الشارح في « فتح الإله » وقال : هذا أحسن ما قيل في توجيه معنى الحديث من المعاني الآتية ؛ يعني : أن ترك الصلاة صفة من الصفات الذميمة كصفة الكفر ، بخلاف صفة الإسلام ؛ فإنها أحسن

(١) فتاوى الرملي (٣١/٢) .

(٢) سنن أبي داود (١٤٢٠) ، صحيح ابن حبان (١٧٣٢) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (٨٢) .

فلا يَقْتُلُهُ بَتْرُكُ الظُّهْرِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ ، وَلَا بَتْرُكُ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، وَيَقْتُلُهُ فِي الصُّبْحِ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَفِي الْعَصْرِ بِغُرُوبِهَا ،

« المغني » : (ومقابل الصحيح أوجه :

أحدها : يقتل إذا ضاق وقت الثانية ؛ لأن الواحدة يحتمل تركها لشبهة الجمع .

والثاني : إذا ضاق وقت الرابعة ؛ لأن الثلاث أقل الجمع فاغتفرت .

والثالث : إذا ترك أربع صلوات ، قال ابن الرفعة : لأنه يجوز أن يكون قد استند إلى تأويل ؛ من

ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات .

والرابع : إذا صار الترك له عادة .

والخامس : لا يعتبر وقت الضرورة) انتهى^(١) .

قوله : (فلا يقتله) أي : تارك الصلاة ، تفريع على الاستدراك .

قوله : (بترك الظهر حتى تغرب الشمس) أي : بجميع قرصها ، بخلاف ترك الجمعة ؛ فقد

أفتى شيخ الإسلام بأنه يقتل بتركها حيث أمر بها وامتنع منها ، أو قال : أصليها ظهراً عند ضيق الوقت

عن خطبتين وإن لم يخرج وقت الظهر .

ولذا قال في « التحفة » : (وظاهر : أن المراد بوقت الضرورة في الجمعة : ضيق وقتها عن أقل

ممكّن من الخطبة والصلاة ؛ لأن وقت العصر ليس وقتاً لها في حالة ، بخلاف الظهر ، فإن قلت :

ينبغي قتله عقب سلام الإمام منها . قلت : شبهة احتمال تبين فسادها وإعادتها فيدركها أوجب

التأخير لليأس منها بكل تقدير وهو ما مر^(٢) ، قال (ع ش) : (وإن أيسنا من ذلك عادة ؛ حقناً

للدّم ما أمكن)^(٣) .

قوله : (ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر) أي : ولا يقتله بترك صلاة المغرب حتى يطلع

الفجر الصادق ؛ لأن الوقتين - أي : المغرب والعشاء ، وكذا فيما مر آنفاً - قد يتحدان ؛ فكان شبهة

دائرة للقتل .

قوله : (ويقتله) أي : تارك الصلاة .

قوله : (في الصبح بطلوع الشمس) أي : بجميع قرصها .

قوله : (وفي العصر بغروبها) أي : الشمس كذلك .



(١) مغني المحتاج (٤٨٨ / ١) .

(٢) تحفة المحتاج (٨٧ / ٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٤٣٠ / ٢) .

وفي العشاء بطلوع الفجر ، فيطالبُ بأدائها إذا ضاق وقتها ، ويتوعدُ بالقتل إن أخرجها عن الوقت ، فإذا خرج الوقتُ .. ضربَ عنقه (بالسيفِ)

قوله : (وفي العشاء بطلوع الفجر) أي : الصادق ؛ إذ لا نجمع هذه الثلاث مع ما بعدها .
واعلم : أن الوقت هنا عند الرافي وقتان : وقت أمر ، والآخر : وقت قتل ، فوقت الأمر : هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها .. يجب علينا أن نأمر التارك فنقول له : صل ؛ فإن صليت .. تركناك ، وإن أخرجتها عن الوقت .. قتلناك^(١) .

وفي وقت الأمر وجهان : أحدهما : إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة .
والثاني : إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة ، وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله : (فيطالب ...) إلخ .

قوله : (فيطالب بأدائها إذا ضاق وقتها) أي : الصلاة ، فهذا بيان لطريق القتل ، وبه يجاب عن الإشكال في ذلك ، وهو : أن المقضية لا يقتل بها ؛ وقد قلتم : لا يقتل إلا إن أخرجها عن أوقاتها فتصير مقضية ، وتوضيح الجواب : أن قولهم : (المقضية لا يقتل بها) محله : إذا لم يتوعد عليها ويؤمر بأدائها في الوقت ، فإن توعد عليها فيه .. قتل بها ، تأمل .

قوله : (ويتوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت) أي : بأن يقال له : صل ، وإلا .. قتلناك ، والأوجه : أن المطالب والمتوعد هو الإمام أو نائبه ، فلا يفيد طلب غيره وتوعده ترتب القتل الآتي ؛ لأنه من منصبه فلا بد من صدور مقدمته منهما ، وظاهر كلامهم : أنه لا بد من الجمع بين الأمر والتهديد ، وأنه لا يقتل إلا بعد ذلك ، وهو قريب ، لكن نقل عن بعضهم أنه يكتفي بالأمر ، وفي كلام الزركشي : تقديم الطلب ليس بشرط في القتل بلا خلاف ، بل متى اعترف بتعمد إخراجها عن وقتها .. استحق القتل ، وإنما اشترطوا المطالبة ؛ للاطلاع على مراده بتأخيرها ليعرف مشروعية القتل ؛ فإنه قد لا يعرف ، فليراجع^(٢) .

قوله : (فإذا خرج الوقت) أي : بعد المطالبة والتوعد المذكورين وأصر على ذلك .
قوله : (ضرب عنقه بالسيف) أي : حداً ، فقول « الروضة » : (يقتل بتركها إذا ضاق وقتها)^(٣) محمول على مقدمات القتل ؛ بقرينة كلامها بعد ، وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي ؛ كترك الصوم والزكاة والحج ، ولخبر : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى

(١) الشرح الكبير (٤٦٢/٢) .

(٢) انظر « فتوحات الإلهاب » (١٣٠/٢) .

(٣) روضة الطالبين (١٤٦/٢) .

بَعْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ إِنْ لَمْ يَتُبْ) قِيَاساً عَلَى تَرْكِ الشَّهَادَتَيْنِ ،

ثلاث : الشيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة ^(١) ، ولأنه لا يقتل بترك القضاء . . مردود ؛ بأن القياس متروك بالنصوص ، والخبر المذكور مخصوص بما ذكر ، وقتله خارج الوقت إنما هو للترك بلا عذر ، على أنا نمنع أنه لا يقتل لترك القضاء مطلقاً ؛ كما يعلم مما يأتي . « أسنى » ^(٢) .

قوله : (بعد الاستتابة إن لم يتب) أي : فإن تاب . . لم يقتل ، وتحصل توبته بفعل الصلاة المتروكة المتوعد على تركها ، فلا يكفي في التوبة الوعد بفعلها على المعتمد ، خلافاً لما في « الجواهر » وإن جرى عليه في « العباب » ^(٣) .

واستشكل الأسنوي عدم القتل بالتوبة المذكورة بأنه يقتل حداً على التأخير عن الوقت ، والحدود لا تسقط بالتوبة ، وأجيب بأن الحد هنا ليس هو على معصية ، وإنما هو حمل له على فعل ما ترك ، كما قاله الأذرعى وغيره ، وبأنه على تأخير الصلاة عمداً مع تركها فاعلة مركبة ، فإذا صلى . . زالت العلة .

وقال الجمال الرئمي في « التفقيه » : (والفرق : أن التوبة هنا تفيد تدارك الفئات ، بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه ؛ فإن التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة ، بل تفيد الامتناع عنها في المستقبل ، بخلاف توبته هنا ؛ فإنها بفعل الصلاة ، وذلك يحقق المراد في الماضي .

وقال الزركشي : تارك الصلاة يسقط حده بالتوبة ؛ وهي العود لفعل الصلاة كالمرتد ، بل هو أولى بذلك منه ، وغلط بعضهم فقال : كيف تنفع التوبة ؛ لأنه كمن سرق نصاباً ثم رده لا يسقط القطع ؟! وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تسقط الحدود مطلقاً ، وليس كذلك ؛ لما ذكرناه ، تأمل .

قوله : (قياساً على ترك الشهادتین) تعليل لقتله بعد الاستتابة ، قال الكردي : (لعل ذلك بالنسبة لمن لا يقر بالجزية ، أما هو . . فيقر مع ترك الشهادة الثانية ، فحرره) ^(٤) ، وعبارة غيره تعليلاً لذلك : (لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد) ^(٥) .

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨) ، ومسلم (١٦٧٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) أسنى المطالب (٣٣٧/١) .

(٣) العباب (٣٦٣/١) .

(٤) المواهب المدنية (٣٧٦/٣) .

(٥) انظر « أسنى المطالب » (٣٣٧/١) .

بجامع أَنَّ كُلاًّ رُكْنٌ لِلْإِسْلَامِ ، لَا يَدْخُلُهُ نِيَابَةٌ بِيَدَيْنِ وَلَا مَالٍ ، بخلافِ بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ .
واستتابته مندوبة ، وإنما وجبت استتابة المرتد ؛

وأما دليل قتله بالسيف .. فخير : « إذا قتلتم .. فأحسنوا القتلة »^(١) .

قوله : (بجامع أن كلاً) أي : من الصلاة أو الشهادتين .

قوله : (ركن للإسلام) أي ففي الحديث : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ... » إلخ^(٢) .

قوله : (لا يدخله نيابة بيدن ولا مال) أي : في الحياة وبعد الممات على المذهب .

قوله : (بخلاف بقية الأركان الخمسة) أي : وهي الزكاة والصوم والحج فإنها يدخلها نيابة ؛ أما الزكاة .. فلأنها عين المال ، والإمام يأخذها من الممتنع قهراً عليه ، وأما الصوم .. فيحبس تاركه طول النهار ويفدى عنه بعد موته أو يصام عنه ، وأما الحج .. فالمعصوب يحج عنه على تفصيل سيأتي في بابهِ ، فلا يقاس تارك هذه الثلاثة على تارك الصلاة ؛ فلا يقتل بتركها .
قوله : (واستتابته) أي : تارك الصلاة .

قوله : (مندوبة) أي : كما صححه النووي في « التحقيق » ، واعتمده الشارح والرملي وغيرهما^(٣) ، خلافاً لما اقتضاه كلام « الروضة » و« أصلها » من وجوبها كالمرتد^(٤) ، قال (سم) : (واعلم : أن الوجه هو وجوب الاستتابة ؛ لأنه من قبيل الأمر بالمعروف وهو واجب على الإمام والآحاد ، وينبغي حمل القول بنديها على أنه من حيث جواز القتل ؛ بمعنى : أنه لا يتوقف جواز القتل عليها ، فلا ينافي وجوبها من حيث الأمر بالمعروف ، فليتأمل ذلك ؛ فإنه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه)^(٥) .

قوله : (وإنما وجبت استتابة المرتد) هذا جواب عن سؤال غني عن البيان ، وعبرة « التحفة » : (وفارق الوجوب في المرتد ، ومنه : الجاحد السابق ؛ بأن ترك استتابة يوجب تخليده في النار إجماعاً ، بخلاف هذا)^(٦) ، وهي أخصر وأفيد .

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥) عن سيدنا شدد بن أوس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٨) ، ومسلم (١٦) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) التحقيق (ص ١٦٠) ، تحفة المحتاج (٨٧/٣) ، نهاية المحتاج (٤٣٠/٢) .

(٤) روضة الطالبين (١٤٦/١) ، الشرح الكبير (٤٦٣/٢) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (٨٩/٣) .

(٦) تحفة المحتاج (٨٧/٣) .

لأنَّ الرَّدَّةَ تُخَلَّدُ فِي النَّارِ ، فوجب إنقاذُ منها ، بخلاف تَرْكِ الصَّلَاةِ . ويُندبُ أَنْ تكونَ أَسْتِتابَةُ حالاً ، وَمَنْ قَتَلَهُ فِي مَدَّةٍ أَلَا سِتِتابَةً أَوْ قَبْلَهَا .. أَثِمَ

قوله : (لأن الردة تخلص في النار) أي : تخلص المرتد فيها ، فهو بتشديد اللام من التخليد .

قوله : (فوجب إنقاذه منها) أي : تخليصه من الردة ؛ لثلا يخلص في النار .

قوله : (بخلاف ترك الصلاة) أي : فإنه لا يخلص التارك في النار ، بل مقتضى ما قاله النووي في « فتاويه » من أن الحدود تسقط الإثم : أنه لا يبقى عليه شيء بالكلية ؛ لأنه قد حد على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به^(١) ، قال في « النهاية » : (نعم ؛ إن كان في عزمه أنه إن عاش لم يصل أيضاً ما بعدها .. فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه)^(٢) ، قال (ع ش) : (أي : فيترتب عليه استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة إن وجد منه) ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (ويندب أن تكون استتابته حالاً) أي : لأن تأخيرها يفوت صلوات ، وقيل : يمهل ثلاثة أيام ، والقولان في الندب ، وقيل : في الوجوب ، والمعنى : أنها في الحال أو بعد الثلاثة مندوبة ، وقيل : واجبة ، كذا في « شرح المنهج »^(٤) .

قال الجمل : (الاستتابة : طلب التوبة ، والظاهر : أنها في الحال على كل قول ؛ لأنها من الأمر بالمعروف ؛ فلا تأخير فيها ، وإنما الخلاف في القتل المرتب عليها ؛ أي : هل يُقتل حالاً بعد الاستتابة ، أو يؤخر ؛ لعله يتوب ، فعلى هذا : كلامه يحتاج لتأويل ، فقوله : لأن تأخيرها ؛ أي : تأخير مسببها ، وقوله : أو بعد الثلاثة لمسببها ، تأمل)^(٥) .

قوله : (ومن قتله) أي : تارك الصلاة ، والقاتل ليس مثله في الإهدار وإن اختلف سببه .

قوله : (في مدة الاستتابة أو قبلها) انظر معنى قبلية ؛ فإن كان الضمير راجعاً للمدة كما هو الظاهر - فلم يظهر له وجه ، وإن كان راجعاً للاستتابة .. فهو ظاهر ، فتأمل بإنصاف ، فالثاني هو المتعين ؛ ففي (ع ش) : (قول الرملي : « أو قبلها » أي : إذا كان بعد أمر الإمام ، أما قبله .. فيضمن)^(٦) .

قوله : (أثم) أي : القاتل ؛ لافتياته على الإمام حقه .

(١) فتاوى الإمام النووي (ص ٢١٨) .

(٢) نهاية المحتاج (٤٣٠/٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٤٣٠/٢ - ٤٣١) .

(٤) فتح الوهاب (٨٨/١) .

(٥) فتوحات الوهاب (١٣١/٢) .

(٦) حاشية الشبراملسي (٤٣١/٢) .

ولا ضمان عليه . ولو قال حين أراد قتله : (صليتها في بيتي) ، أو ذكر عذراً ولو باطلاً . . . لم يقتل . نعم ؛ يجب أمره بها إن ذكر عذراً باطلاً

قوله : (ولا ضمان عليه) هذا واضح على أن الاستتابة مندوبة لا على القول بأنها واجبة ، فيضمن على ما بحثه بعضهم ، ويفيده صنيع « التحفة »^(١) ، لكن استظهر (سم) عدم الضمان وإن قلنا بوجوبها ؛ لأنه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله الذي ليس مثله^(٢) .

قال في « النهاية » : (ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة . . لم يقتل ، فإن قتل . . وجب القود ، بخلاف المرتد لا قود على قاتله ؛ لقيام الكفر ، ذكره في « المجموع » ، وهو محمول على ما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاند بالترك كما قاله الأذري^(٣)) .

قوله : (ولو قال حين أراد قتله) أي : تارك الصلاة .

قوله : (صليتها في بيتي) أي : ولم يقطع بكذبه كما هو ظاهر ؛ كأ ، شاهده عدد التواتر خارج بيته من أول الوقت الذي ادعى الصلاة فيه إلى آخره ؛ لأن تركه بقله هذا تلاعب . « فتح الجواد »^(٤) ، وخالفه بعضهم فاستظهر : أن المقطوع بكذبه في ذلك لا يتل أيضاً ؛ وعلة باحتمال طرو حالة عليه تجوز له الصلاة بالإيماء^(٥) .

قوله : (أو ذكر عذراً ولو باطلاً) أي فلا فرق بين كون العذر صحيح وبين كونه باطلاً ؛ فالأول كالنسيان والنوم والإغماء ، والثاني كعدم الماء ، وعبرة النووي : (وإن ترك الصلاة وقال : تركتها ناسياً أو للبرد أو لعدم الماء أو لنجاسة كانت علي أو نحوها من الأعذار صحيحة كانت أو باطلة . . . إلخ)^(٦) ، وقضيته : أن الحكم كذلك وإن وجد التراب بمحل يسقط فرضه بالتيمم ، وهو ظاهر ؛ ويؤيده قوله : صحيحة . . . إلخ ، خلافاً لمن نظر فيه .

قوله : (لم يقتل) أي : لأنه لم يتحقق منه تعمد تأخيرها عن الوقت بغير عذر .

قوله : (نعم ؛ يجب أمره بها) أي : الصلاة .

قوله : (إن ذكر عذراً باطلاً) أي : ويندب ذلك إن ذكر عذراً صحيحاً ، وعبرة « الروض » : (ولا بد أن تأمره بها بعد ذكر العذر) ، قال شارحه : (وجوباً في العذر الباطل ، وندباً في الصحيح)

(١) تحفة المحتاج (٨٨ / ٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٨٨ / ٣ - ٨٩) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٣١ / ٢) .

(٤) فتح الجواد (٢٢٤ / ١) .

(٥) انظر « فتوحات الوهاب » (١٣١ / ٢) .

(٦) روضة الطالبين (١٤٨ / ٢) .

ومتى قال : (تعمَّدْتُ تَرْكاً بلا عذر) .. قُتِلَ ، سواءُ قالَ : (لا أَصَلَّيْهَا) أم سَكَتَ ؛ لِتَحَقُّقِ جُنَايَتِهِ بِتَعَمُّدِ التَّأْخِيرِ . ولا يُقْتَلُ بِإِثْمِهِ إِنْ فَاتَتْهُ بِعَذْرِ مُطْلَقاً ، أو بلا عذرٍ وقالَ : (أَصَلَّيْهَا) لِتَوْبَتِهِ ، ...

فيما يظهر ؛ بأن نقول له : صلِّ ، فإن امتنع .. لم يقتل لذلك (١) .

قوله : (ومتى قال) أي : تارك الصلاة .

قوله : (تعمَّدت تركها بلا عذر) أي : بل كسلاً أو تهاوناً مع اعتقاد وجوبها كما مر .

قوله : (قتل ، سواء ذال : لا أصليها ، أم سكت) أي : فسكوته بعد تلك المقالة لا يمنع من قتله .

قوله : (لتحقق جنايته) أي : ارتكابه ذنباً ، قال في « المصباح » : (جنى جناية : أذنب ذنباً واخذه) (٢) .

قوله : (بتعمد التأخير) أي : مع الطلب في الوقت كما علم مما مر ، كذا في « شرح الإرشاد » (٣) ، واستقر به (ع ش) ، خلافاً لـ (سم) حيث قال : (ظاهره : وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت ، وهو متعنه ، ويوجه بأن اشتراط الأمر بها عند الضيق لتحقق جنايته وهذا تحققت جنايته باعترافه ... إلخ) ، ومر عن الزركشي ما يوافقه .

قوله : (ولا يقتل بفائنة) أي : لعدم سبق التهديد بها ، بخلاف فائنة هدد على فعلها ولم يفعلها بيقتل بها . « حواشي الروض » (٤) .

قوله : (إن فاتته بعذر مطلقاً) أي : سواء قال : أصليها ، أم لا ، ولا يجب عليه قضاؤها فوراً ، بل يجوز له قضاؤها على التراخي ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقض صلاة الصبح التي فاتته لنوم حتى خرجوا من الوادي ، رواه الشيخان (٥) .

قوله : (أو بلا عذر وقا ، أصليها ؛ لتوبته) أي : ولكن يجب عليه قضاؤها فوراً كما مر أوائل (باب الصلاة) .

قال في « التحفة » : (وإنما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحدود ؛ لأن القتل ليس على

(١) أسنى المطالب (٣٣٧/١)

(٢) المصباح المنير ، مادة : (جنى) .

(٣) فتح الجواد (٢٢٤/١) .

(٤) حواشي الرملي على شرح الرض (٣٣٧/١) .

(٥) صحيح البخاري (٥٩٥) ، صحيح مسلم (٦٨٠) عن سيدنا أبي قتادة وأبي هريرة رضي الله عنهما .

بخلاف ما إذا لم يَقُلْ ذلك .

الإخراج عن الوقت فقط ، بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك (انتهى^(١)) ، ومرارنا ما هو أبسط منه .

قوله : (بخلاف ما إذا لم يقل ذلك) أي : أصلها فإنه يقتل ، لكن محله : إن فاتته بعد أمر الإمام له بإيقاعه في وقتها فامتنع ؛ إذ لا قتل بالفائتة إلا مع ذلك كما مر آنفاً ، قال الغزالي : لو زعم زاعم : أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة ، وأحلت له شرب الخمر ، وأكل مال السلطان ، كما زعمه بعض المتصوفة . . فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوده في النار نظر ، وقتل مثله أفضل من قتل مئة كافر ؛ لأن ضرره أكثر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(بَابُ الْجَنَائِزِ)

بِالْفَتْحِ جَمْعُ جَنَازَةٍ ، وَهِيَ بِالْكَسْرِ : أَسْمٌ لِلْمَيِّتِ فِي النَّعْشِ ،

(بَابُ الْجَنَائِزِ)

المشتمل على بعض أفراد الصلوات التي من جملتها الصلاة على المقتول بتركها ، قيل : كان حق هذا الباب أن يذكر بغير الفرائض والوصايا ، وأجيب بأنه لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة . . ذكر أثرها ، وبه يجاب أيضاً عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفايات مع أنها منها ، ثم هذا الباب يشتمل على مقدمات ومقاصد ؛ فالأول ما ذكر هنا إلى الفصل الآتي ، ومنه إلى (كتاب لزكاة) هي الثانية .

قوله : (بالفتح : جمع جنازة) أي : بالفتح والكسر ، مثل : سحابة وسحائب ورسالة ورسائل ، قال ابن مالك :

وبفعائل اجعلن فعالةً وشبهه ذا تاء أو مزالمة^(١)

قوله : (وبه وبالكسر) أي : بفتح الجيم وكسره في المفرد .

قوله : (اسم للميت في النعش) أي : وقيل : بالفتح اسم لذلك ، وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت ، وهذا معنى قولهم : الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل ؛ أي : الجنازة بالحركة العليا - وهي الفتحة - للأعلى ؛ ودو الميت في النعش ، والجنازة بالحركة السفلى - وهي الكسر - للنعش وعليه الميت وهو أسفل ، وقيل : عكسه ، وقيل : هما لغتان فيهما .

قال (ع ش) : (وفهم من الأقوال المذكورة : أن الميت حيث لم يكن في النعش . . لا تطلق عليه الجنازة لا بالفتح ولا بالكسر ، وعليه : فلو كان الميت على الأرض أو نحوها مما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنازة . . فينبغي أن يقال : إن أشار إليه إشارة قلبية . . صح ولا يضر تسميته بغير اسمه ؛ تغليبا للإشارة ، وكذا إن قصد بالجنازة الميت ، ويكون لفظ الجنازة مجازاً عن الميت ، وإن قصد مسمى الجنازة لغة أو أطلق . . لم تصح صلاته ؛ أما في الأولى . . فظاهر ؛ لأنه نوى غير الميت الذي يصلي عليه ، وأما في الثانية . . فلأن لفظه محتمل لميت في النعش وهو لم يصل عليه ، أو لنعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه)^(٢) .

(١) ألفية ابن مالك (ص ٥٣) .

(٢) حاشية الشبرايملي (٣٢/٢) .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْمَيْتُ . . فَهُوَ سَرِيرٌ وَنَعَشٌ ، مِنْ جَنْزِهِ : إِذَا سَتَرَهُ بِهِ . (يُسْتَحَبُّ) لِكُلِّ أَحَدٍ (ذِكْرُ الْمَوْتِ بِقَلْبِهِ) وَلِسَانِهِ ، (وَالْإِكْثَارُ مِنْهُ) أَي : مِنْ ذِكْرِهِ ؛

هذا ، وقد قال بعضهم : (لهذا باعتبار معناها اللغوي وقد هجر فالنية صحيحة مطلقاً) ، فلي تأمل^(١) .

قوله : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْمَيْتُ . . فَهُوَ سَرِيرٌ وَنَعَشٌ) فالنعش : سرير الميت ، وميت منعوش : محمول على النعش ، ولسان حاله يقول كل يوم لابن آدم : [من المجتث]

انْظُرْ إِلَيَّ بِعَقْلِكَ أَنَا الْمُهَيَّأُ لِنَقْلِكَ
أَنَا سَرِيرُ الْمَنَآيَا كَمْ سَارَ مَثَايَ بِمَثَلِكَ

وقال الشاعر في المعنى : [من الكامل]

وَإِذَا حَمَلْتَ إِلَى الْقُبُورِ جَنَازَةً فاعلم بأنك بيدها محمول
وَإِذَا وَلَيْتَ لِأَمْرِ قَوْمٍ مَدَّةً فاعلم بأنك عنهم مسؤول

قوله : (من جنزه) أي : من باب ضرب يضرب فمضارعه بالكسر . (ع ش) .
قوله : (إذا ستره به) أي : فالمناسبة موجودة على الأقوال الأربعة ؛ لأن المسمى إما سائر أو مستور فالستر موجود على كل . جمل عن شيخه^(٢) .

قوله : (يستحب لكل أحد) أي : ذكر أو غيره صحيحاً كان أو مريضاً ، قال (ع ش) : (يستثنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت ؛ لأنه يقطعه ، وفي « سم » على « ابن حج » : يحتمل أن يطلب - أي : ندباً - من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك)^(٣) .

قوله : (ذكر الموت بقلبه ولسانه) أي : معاً ، وهذا هو الأفضل ، وإلا . . فقلبه .
قوله : (والإكثار منه ؛ أي : من ذكره) أي : الموت استحباباً هـ وكذا ، فأصل ذكره سنة ، والإكثار منه مؤكد ، فمن اقتصر على طلب الإكثار فقط . . فكلامه قاصر ؛ لأنه لا يلزم من ندب الأكثر ندب الأقل الخالي عن الكثرة وإن لزم من الإتيان بالأكثر الإتيان بالقل ، وكونه سنة من حيث اندراج فيه ، وعليه يحمل قول « الأسنى » : (يستحب الإكثار من ذكر الموت المستلزم ذلك ؛ لاستحباب ذكره المصرح به في الأصل أيضاً) انتهى ، فلي تأمل^(٤) .

(١) انظر « حاشية قليوبي » (٣٢٠ / ١) .

(٢) فتوحات الوهاب (١٣٢ / ٢) .

(٣) حاشية الشبرايملي (٤٣٣ / ٢) .

(٤) أسنى المطالب (٢٩٤ / ١) .

بأن يجعله نُصَبَ عينيه ؛ لأنه أزرع عن المعصية ، وأدعى إلى الطاعة ؛ ولذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإكثار من ذكره ،

قوله : (بأن يجعله نصب عينيه) تصوير للإكثار منه ، والنصب بضم النون ويجوز الفتح : هو في الأصل كما صرح به المطرزي مصدر استعمل هنا بمعنى المفعول - أي : منصوبهما - أي : مرثيهما رؤية ظاهرة ؛ بحيث لا ينسى ولا يغفل عنه ولم يجعل بظهر ، أفاده بعض الفضلاء .
قوله : (لأنه أزرع عن المعصية وأدعى إلى الطاعة) تعليل للمتن ، قال في « هداية الأذكياء » :

عمل بلا ذكر المنية لا أثر وبذكرها حقاً كضرب معاولاً^(١)
ويستحب كما قاله الشبخ أبو حامد : الإكثار من ذكر حديث : « استحيوا من الله حق الحياء » ، قالوا : إنا نستحي يا نبي الله والحمد لله ، قال : « ليس كذلك ، ولكن من استحيا من الله حق الحياء .. فليحفظ الرأس وما وعى ، وليحفظ البطن وما حوى ، وليذكر الموت والبلى ، ومن أراد الآخرة .. ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك .. فقد استحيا من الله حق الحياء » رواه الترمذي بإسناد حسن^(٢) .

قوله : (ولذا) أي : لجعل التعليل المذكور .
قوله : (أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإكثار من ذكره) أي : الموت فقال : « أكثروا من ذكر هادم اللذات » يعني : الميت رواه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصحاحه^(٣) ، و(هادم) بالمهمل : المزيل للشيء من أصله ، وبالمعجمة القاطع له ؛ ففي الحديث إما استعارة تبعية أو بالكنية ، وتقرير الأولى : شبه إزالة اللذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو نحوها للبناء المرتفع واستعير له اسمه ثم اشتق منه (هادم) ، وتقرير الثانية : شبه وجود اللذات ثم زوالها بذكر الموت بنيان مرتفع هدمته صاعقة هائلة حتى لم تبق منه شيئاً ، وحذف ذكر المشبه به ورمز له بشيء من نوازمه .

هذا ؛ وذكر الحافظ نلاً عن السهيلي : أن الرواية في الحديث بالذال المعجمة فتعين الثانية ، تأمل^(٤) .

(١) انظر « كفاية الأتقياء شرح » آية الأذكياء » (ص ٦٣) .

(٢) سنن الترمذي (٢٤٥٨) عم سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) سنن الترمذي (٢٣٠٧) ، صحيح ابن حبان (٢٩٩٢) ، المستدرک (٣٢١/٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) التلخيص الجبير (١٤٨/٣) .

وعَلَّلهُ بِأَنَّهُ : « ما ذُكِرَ في كثيرٍ - أي : من أمر الدنيا والآمل فيها - إِلَّا قَلَّلهُ ، ولا في قليلٍ - أي : من الأعمال - إِلَّا كَثَّرَه » . (وَ) يُسْتَحَبُّ (الْإِسْتِعْذَادُ لَهُ بِالتَّوْبَةِ) أي : تجديد

قوله : (وعَلَّله) أي : النبي صلى الله عليه وسلم الأمر .

قوله : (بأنه ما ذكر في كثير . . .) إلخ ، هذه رواية النسائي ، وفي رواية : « فإنه لا يكون في كثير إِلَّا قَلَّله ، ولا قليل إِلَّا أَجْزَلَه » ، وفي أخرى : « إِلَّا أَجْزَأَه »^(١) .

قوله : (أي : من أمر الدنيا والآمل فيها) أي : في الدنيا ، قال السيد عمر البصري : (ويحتمل أن يكون المراد بـ « الكثير » : الشر ، وبـ « القليل » : الخير) .

قوله : (إِلَّا قَلَّله) أي : صيَّره قليلاً .

قوله : (ولا في قليل ؛ أي : من الأعمال إِلَّا كَثَّرَه) أي : صيره كثير ، وفي رواية ابن حبان : « فإنه لم يذكره أحد في ضيق من العيش إِلَّا وسَّعه عليه ، ولا ذكره في سعة إِلَّا ضيَّقها عليه »^(٢) يعني : إذا ذكره الفقير الذي عنده مال قليل . . وسَّعه عليه ؛ بأن يقول : لمني أموت في هذا الوقت فلا حاجة لي بذلك ، وإذا ذكره الغني الذي عنده سعة المعيشة . . ضيَّق عليه السعي في أسباب المعاش وتحصيل الدنيا واشتغل بفعل الخير ، وورد أيضاً : « أكثرُوا ذكر الموت ؛ فإنه يمحِّص الذنوب ويزهد في الدنيا ، فإذا ذكرتموه عند الغنى . . هدمه ، وإن ذكرتموه عند الفقر . . أرضاكم بعيشكم » رواه ابن أبي الدنيا عن أنس بسند ضعيف .

قال الغزالي : (وللعارف في ذكر الموت فائدتان : إحداهما : الذرة عن الدنيا ، والثانية : الشوق إلى لقاء الله تعالى ، ولا يجر إلى إقبال الخلق على الدنيا إِلَّا قلة التذكر في الموت)^(٣) .

قوله : (ويستحب الاستعداد له) أي : للموت .

قوله : (بالتوبة) وهي ترك الذنب ، والندم عليه ، وتصميمه على ألا يعود إليه ، والخروج عن مظلمة قدر عليها ؛ بنحو استحلاله ممن اغتابه أو سبه ، ومعنى الاستعداد لذلك : المبادرة إليها ؛ لئلا يفجأه الموت المفوت له .

قوله : (أي : تجديدها) تفسير للاستعداد بالتوبة ؛ أي : وهذا فيه من سبق منه توبة من ذنب ، أما من لم يتقدم له ذنب أصلاً . . فلعل المراد بالتوبة في حقه : العزم على عدم فعل الذنب ، قال في « الإيعاب » : (أو ينزل نفسه منزلة العصي ؛ بأن يرى كل طاعة تقدمت دون ما هو مطلوب منه ،

(١) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٠٠٧٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) صحيح ابن حبان (٢٩٩٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) الأربعين في أصول الدين (ص ٣٠٧) .

وَالْإِعْتِنَاءُ بِشَأْنِهَا ، وَمَحَلُّهُ : إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهِ مَقْتَضِيًّا لَهَا ، وَإِلَّا . . . وَجِبَتْ فَوْرًا بِالْإِجْمَاعِ ، . . .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم والليلة سبعين مرة »^(١) ، وظاهر كلامه في « حاشية الإيضاح » : توقف التوبة على تمام قضاء الفوائت وإن كثرت ، وتمام حفظ ما نسه من القرآن^(٢) .

قال (ع ش) : (وهو واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير ، أما لو كانت عليه فوائت كثيرة جداً وكان قضاؤها يستغرق زمناً طويلاً . . فيكفي في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه ، وكذا يقال بمثله في حفظ القرآن ، حتى لو مات زمن القضاء . . لم يمت عاصياً ؛ لأنه فعل ما في مقدوره ؛ أخذاً من قول ارملي : وخروج عن مظلمة قدر عليها)^(٣) ، أما إذا لم يقدر عليها . . فيكفي العزم ، تأمل .

قوله : (والاعتناء بشأنها) أي : التوبة ولو من صغيرة وإن أتى بمكفر ؛ لأنه أمر يتعلق بالآخرة ، وتوبة من لا ذنب له مجاز ، قاله الزيادي .

قوله : (ومحله) أي : ندب الاستعداد للموت بالتوبة الذي أفاده كلامه حيث عطفه على (مستحب) وهو ذكر الموت ؛ ويؤيده : قوله الآتي : (والمريض أولى) .

قوله : (إن لم يعلم أن عليه مقتضياً لها) أي : للتوبة فحينئذ يندب تجديدها اعتناء بشأنها ؛ بأن يجدد الندم والعزم على ألا يعود ، وليس ثم مظلمة يردها فلا يتأتى فيها التجديد ، وكلامه كغيره صادق كما قاله بعض المحققين بما إذا علم أن لا حق لأحد ، وبما إذا شك هل عليه حق معين لشخص معين ، وهذا لا يبعد فيه ندب الرد في الأموال ؛ احتياطاً لاحتمال اشتغال الذمة ، أما بالنسبة للعقوبات . . فمحل تأمل ؛ إذ يبعد كل البعد أن يندب للإنسان أن يمكن الغير من معاقبة نفسه بمجرد الشك ، فليتأمل .

قوله : (وإلا) أي : أن علم أن عليه مقتضياً للتوبة ، سواء حق الله أو حق الآدمي .

قوله : (وجبت فوراً بالإجماع) أي : وعلى هذا يحمل قول جمع : (وجوباً) ، وعلى مقابله يحمل قول آخرين : (ندباً) ، ويمكن الجمع أيضاً بأن يقال : التعبير بالوجوب على الأصل وبالندب نظراً إلى ملاحظة صدور التوبة على قصد الاستعداد للموت ، قال في « الإيعاب » : (ولو تحقق أن عليه ذنباً ونسي عينه . . فالورع ما قاله المحاسبي : أنه يعين كل ذنب ويندم عليه

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٢) ع ، سيدنا الأغرمزني رضي الله عنه .

(٢) منح الفتاح شرح حقائق الإيضاح (ص ٢٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٤١٤/٢) .

(وَالْمَرِيضُ أُولَى) بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْمَوْتِ أَقْرَبُ . (وَيُسَنُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ)

بخصوصه ، فإن لم يفعل ذلك . . فهو غير مخاطب بالتوبة ؛ لتعذرهما . لكنه يلقي الله تعالى بذلك الذنب ، وكذا لو نسي دأته ، وتسامح القاضي أبو بكر فقال : يقول : إن كان لي ذنب لم أعلمه . . فأني تائب إلى الله منه) .

قال (ع ش) : (قوله : لكنه يلقي الله . . إلخ ، ينبغي أن يكون ذك في ذنب يتوقف على رد المظالم ، أما غيره . . فيكفي فيه عموم التوبة ؛ إذ التعيين غير محتاج إليه) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (والمريض) يعني : ومن قرب احتمال موته ولو بحو حبس لقتل . « فتح الجواد »^(٢) .

قوله : (أُولَى بِذَلِكَ) أي : أشد طلباً بما ذكر من ذكر الموت والإكثار منه والاستعداد له بالتوبة من غيره .

قوله : (لِأَنَّهُ إِلَى الْمَوْتِ أَقْرَبُ) أي : ينزول مقدمات الموت به ، بخلاف غيره ، وفجأة الموت نادرة ، قال في « المغني » (صح : أن موت الفجأة أخذة أسف^(٣) ، وروي : أنه صلى الله عليه وسلم استعاذ من موت الفجأة^(٤) ، وروى المصنف - أي : النووي - عن أبي السكن الهجري : أن إبراهيم وداوود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ماتوا فجأة^(٥) ، ويقال : إنه موت الصالحين ، وحمل الجمهور الأول على من له تعلقات يحتاج إلى الإيضاء والتوبة ، أما المتيقظون المستعدون . . فإنه تخفيف ورفق بهم ، وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهما « أن موت الفجأة راحة للمؤمن ، وأخذة غضب للفاجر »^(٦) .

قوله : (ويسن عيادة المريض) بكسر العين المهملة ؛ أي : زيارته ؛ لخبر « الصحيحين » عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز وعيادة المريض)^(٧) ، وخبر مسلم عن ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن

(١) حاشية الشيرازي (٤٣٤ / ٢) .

(٢) فتح الجواد (٢٢٥ / ١) .

(٣) أخرجه أبو داود (٣١١٠) ، والإمام أحمد (٤٢٤ / ٣) عن سيدنا عبيد بن خالد رضي الله عنه .

(٤) أخرجه الإمام أحمد (١٧١ / ٣) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٥ / ١) .

(٦) مغني المحتاج (٥٤٦ / ١) ، وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الإمام أحمد (١٣٦ / ٦) ، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩٤ / ٩) .

(٧) صحيح البخاري (٢٣٩) ، صحيح مسلم (٢١٦٢) .

الْمُسْلِمِ حَتَّى الْأَرْمَدِ) لِلإِتْبَاعِ ، وَلَوْ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ مَرَضِهِ ، وَخَيْرٌ : (إِنَّمَا يُعَادُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ) ..
مَوْضُوعٌ . (وَالْعَدُوُّ) وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ ، (وَالْجَارُ)

المسلم إذا عاد أخاه المسلم .. لم يزل في مخرفة الجنة حتى يرجع^(١) ، قال في « الأسنى » :
(وأراد بـ « المخرفة » : الستان ؛ يعني : يستوجب الجنة ومخارفها)^(٢) .

قوله : (المسلم) ، لهذا شرط في سن العيادة ، وهو معتبر في المعاد وأطلق في المعيد ،
فقضيته : أنه يستحب منه لو كافراً ؛ لأنه مخاطب بفروع الشريعة . (ع ش)^(٣) .

قوله : (حتى الأرمد ؛ للإتباع) أي : للخبر الصحيح عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال :
(عادني النبي صلى الله عليه وسلم من رمد أصابني) ، وفي رواية : (من وجع كان بعيني)^(٤) ،
فقول ابن الصلاح : (لا نسن عيادة الأرمد) : مردود بذلك ، وخبر : (ثلاثة ليس لهم عيادة :
العين ، والرمد ، والضررس) موقوف على يحيى بن أبي كثير^(٥) . « إيعاب » .

قوله : (ولو في أول يوم من مرضه) أي : فلا يتقيد ندب العيادة باليوم الثالث من ابتداء
مرضه ، خلافاً للغزالي .

قوله (وخبر : « إنما يناد بعد ثلاثة » : موضوع) أي : كما قاله الذهبي نقلاً عن أبي حاتم^(٦) ؛
فلا يعمل به وإن رواه ابن ماجه والبيهقي^(٧) .

نعم ؛ ذكر أبو عبد الله الفراوي استحباب عيادة المريض في الشتاء ليلاً وفي الصيف باكراً ،
ووجهه : أن الليل يطول في الشتاء وفي زيارته تخفيف عنه .

قوله : (والعدو ومن لا يعرفه) أي فلا فرق في ذلك بين الصديق والعدو ومن يعرفه ومن
لا يعرفه ؛ لعموم الأخبار ، ولما في العيادة من قطع العداوة وجلب المودة مع ما في ذلك من الصلة
وإدخال السرور وغيرهما ، ومن لا يعرفه ؛ لما مر في العدو بإبدال قطع العداوة بقطع التناكر ،
تأمل .

قوله : (والجار) أي : لما استفاض من عظم حقوقه .

(١) صحيح مسلم (٢٥٦٨) .

(٢) أسنى المطالب (٢٩٥ / ١) .

(٣) حاشية الشيراملسي (٤٥ / ٢) .

(٤) أخرجه أبو داود (١٠٢) .

(٥) أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٧٥٦) .

(٦) ميزان الاعتدال (١١٠ / ٤) .

(٧) سنن ابن ماجه (١٤٣٧) شعب الإيمان (٨٧٨١) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

وَالْكَافِرِ (أَيْ : الذَّمِّيُّ وَالْمُعَاهِدِ ، وَالْمُسْتَأْمِنِ (إِنْ كَانَ جَاراً أَوْ قَرِيباً) وَنَحْوَهُمَا ؛ كخادمٍ وَمَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ ، فَإِنْ انْتَفَى ذَلِكَ . . جازتْ عيادتهُ بلا كراهةٍ . وَيُكْرَهُ عَادَةُ تَشَقُّ عَلَى الْمَرِيضِ ، وَلَا تَنْدُبُ عِيَادَةُ ذِي بَدْعَةٍ مَنكَرَةٍ ، وَأَهْلُ الْفُجُورِ وَالْمَكْسِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُمْ قَرَابَةً ، وَلَا نَحْوُ جَوَارٍ وَلَا رَجَاءَ تَوْبَتِهِ ؛ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِمُهَاجَرَتِهِمْ

قوله : (والكافر ؛ أي : الذمي والمعاهد والمستأمن) أي : بخلاف لحربي .

قوله : (إن كان جاراً أو قريباً أو نحوهما ؛ كخادم ومن يرجى إسلامه) أي : وفاء بحقوقهم ، ولما في « البخاري » عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض ، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم يعوده ، فقعد عند رأسه فقال : « أسلم » فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال له : أطع أبا القاسم ، فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : « الحمد لله الذي أنقذه من النار »^(١) .

قوله : (فإن انتفى ذلك) أي : المذكور من كونه جاراً أو قريباً . . . إلخ .

قوله : (جازت عيادته بلا كراهة) ويدعوله بالشفاء ، لكن محله كم بحثه (ع ش) ما لم يكن في حياته ضرر بالمسلمين ، وإلا . . فلا يطلب الدعاء له ، بل لو قيل : ياللب الدعاء عليه ؛ لما فيه من المصلحة . . لم يبعد^(٢) .

قوله : (ويكره عيادة تشق على المريض) أي : مشقة غير شديدة ، وإلا . . حرمت . (ع ش)^(٣) .

قوله : (ولا تندب عيادة ذي بدعة منكراً وأهل الفجور والمكس) لا يبعد أن يأتي هنا ما مر في (الجماعة) عن بحث الأذرع من حرمة الاقتداء بالمبتدع على عالم شهير ؛ لأنه سبب لإغواء العوام ببدعته إلا أن يفرق ، فليتأمل .

قوله : (إذا لم تكن قرابة ولا نحو جوار ولا رجاء توبته) أي : فإن كان كذلك . . سنت عيادته ؛ لما مر .

قوله : (لأننا مأمورون بمهاجرتهم) تعليل لعدم ندب عيادتهم ، قال (ع ش) : (الأولى : بهجرهم ؛ لأن المهجرة كما في « المختار » : الانتقال من أرض إلى غيرها ، وقضية التعليل : كراهة عيادتهم ، سيما إذا كان في ذلك زجر لهم)^(٤) .

(١) صحيح البخاري (١٣٥٦) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٣٥ / ٢) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٤٣٥ / ٢) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٤٣٥ / ٢) .

وَتُنْدَبُ أَنْ تَكُونَ الْعِيَادَةُ (غِبًّا) أَي : يوماً بعدَ يومٍ مثلاً ، فلا يُواصلُها كلُّ يومٍ إلاَّ أَنْ يَكُونَ مغلوباً .
نَعَمْ ؛ نحوُ الْقَرِيبِ وَالصَّدِيقِ وَمَنْ يَسْتَأْنَسُ بِهِ الْمَرِيضُ ، أَوْ يَتَبَرَّكُ بِهِ ، أَوْ يَشْقُ عَلَيْهِ عَدَمُ رُؤْيَيْهِ كُلَّ
يَوْمٍ . . يُسْنُّ لَهُمُ الْمَوَاصِلَةُ مَا لَمْ يُنْهَوْا أَوْ يَعْلَمُوا كَرَاهَتَهُ لَذَلِكَ

قوله : (وتندب أن تكون العيادة غيباً) بكسر الغين المعجمة وتشديد الباء : قال في
« المصباح » : (غببت عز القوم أغب من باب قتل غباً بالكسر : أتيتهم يوماً بعد يوم)^(١) .

قوله : (أي : يوماً بعد يوم مثلاً) تفسير للغب ، وأفتى شيخ الإسلام بأن ترك عيادة المرضى
يوم السبت بدعة قبيحة - اترعها بعض اليهود ؛ لما ألزمه الملك بقطع سبته والإتيان لمداواته ،
فتخلص منه بقوله : لا ينبغي أن يدخل على مريض يوم السبت .

قال شيخ الإسلام : نعم ؛ هنا دقيقة ينبغي التفتن لها ، وهي : أنه رسخ في ذهن العوام أن أياماً
مشؤومة على المريض إذا عيد فيها ، فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك ألا يعاد في تلك الأيام ؛ لأن
ذلك يؤذي المريض ويزيد في مرضه ، قال الشارح في « الإفادة » : لو قيل بكرامة العيادة في تلك
الأيام . . لم يبعد ؛ لما فيه من الإيذاء حينئذٍ ، وظاهر : أن العبرة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه
لا بأهله ؛ لأن السنة لا تتراءى لكراهة الغير لها ، فلي تأمل .

قوله : (فلا يواصلها) أي : لا يتابع العائد العيادة ، تفريع على ندب الغب فيها .

قوله : (كل يوم) أي : فضلاً عن كل ساعة .

قوله : (إلا أن يكون مغلوباً) أي : عليه ؛ بأن يكون ثم ما يقتضي الذهاب له كل يوم أو كل
ساعة ؛ ك شراء أدوية ونحوها . (ع ش)^(٢) .

قوله : (نعم ؛ نحو الأريب والصديق) استدراك على ندب الغب في العيادة .

قوله : (ومن يستأنس به المريض أو يتبرك به) أي : كتلميذه أو شيخه .

قوله : (أو يشق عليه دمه رؤيته كل يوم) أي : كطبيبه الذي يداويه .

قوله : (يسن لهم) أي : لهؤلاء من نحو القريب والصديق .

قوله : (المواصله) أي : للعيادة كل يوم أو كل ساعة بحسب الحاجة وقابليته له .

قوله : (ما لم ينهوا أو يعلموا كراهته لذلك) أي : للمواصله فيها ، فإن نهوا عنها أو علموا
ذلك . . فلا يواصلوها أيضاً ، قال الحافظ في « الفتح » : (وجملة آداب عيادة المريض عشرة
أشياء ، ومنها ما لا يختصر بالعيادة : ألا يقابل الباب عند الاستئذان ، وأن يدق الباب برفق ، وألا

(١) المصباح المنير ، مادة : (غب) .

(٢) حاشية الشيرازي (٤٠٥ / ٢) .

(وَخَفَّفُ) الْمَكْثَ عِنْدَهُ ، بَلْ تَكَرَّهُ إِطَالَتَهُ مَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ الرَّغْبَةَ فِيهَا ، (وَيَدْعُو لَهُ بِالْعَافِيَةِ إِنْ أَحْتَمَلَ حَيَاتَهُ) أَيِ : طَمَعَ فِيهَا وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ دَعَاؤُهُ : « أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ » سَبْعَ مَرَّاتٍ

يبهم نفسه ؛ بأن يقول : « أنا » ، وألا يحضر في وقت غير لائق بالعيادة ؛ كوقت شرب المريض الدواء ، وأن يخفف الجلوس ، وأن يغض البصر ، وأن يقلل السؤال ، وأن يظهر الرقة ، وأن يخلص الدعاء ، وأن يوسع للمريض في الأمل ويعينه عليه بالصبر ؛ أما فيه من جزيل الأجر ، ويحذره من الجزع ؛ لما فيه من الوزر ^(١) .

قوله : (ويخفف المكث عنده) أي : المريض في العيادة ندباً .

قوله : (بل تكره إطالته) أي : المكث عند المريض ؛ لما فيه من إضجاره ومنعه من بعض تصرفاته .

قوله : (ما لم يفهم منه الرغبة فيها) أي : فإن فهم منه الرغبة في الإطالة . . فلا كراهة كما قاله الأذري ، ويستحب للعائد أن يضع يده على المريض ؛ روى ابن السني حديث : « من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض فتقول : كيف أصبحت ، أو كيف أمسيت » ^(٢) .

قوله : (ويدعوه) أي : يندب للعائد أن يدعو للمريض .

قوله : (بالعافية) أي : بالشفاء من مرضه .

قوله : (إن احتمل حياته ؛ أي : طمع فيها ولو على بعد) هذا مفروض فيما لو عادته كما تقرر ، ومثله ما لو حضر المريض إليه أو أحضر ، بل ينبغي طلب الدعاء له بالشفاء مطلقاً إذا علم بمرضه ، سيما إذا كان المريض مما يتعدى نفعه كالعالم .

قوله : (وأن يكون دعاؤه) أي : العائد .

قوله : (أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك) بفتح أوله : قال في « المصباح » : شفى الله المريض يشفيه من باب رمى : شفاه عافاه ^(٣) .

قوله : (سبع مرات) أي : لخبر أبي داود وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من عاد مريضاً لم يحضر أجله فقال عنده سبع مرات : أسأل الله العظيم

(١) فتح الباري (١٠/١٢٦) .

(٢) عمل اليوم والليلة (٥٣٦) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (شفى) .

وَيُطَيَّبُ نَفْسَهُ بِمَرْضِهِ ؟

رب العرش العظيم أن يشنيك . . إلا عافاه الله سبحانه وتعالى من ذلك المرض « حسنه الترمذي وصححه الحاكم ^(١) .

وفي « الصحيحين » عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول : « اللهم رب الناس ؛ أذهب الباس ، اشف أنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقماً » ^(٢) .

وفي « أبي داود » مروعاً : « إذا جاء الرجل يعود مريضاً . . فليقل : اللهم ؛ اشف عبدك ينكأ لك عدواً ، أو يمشي لك إلى صلاة » ^(٣) .

وفي « مسلم » وغيره (أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد ؛ اشتكت ؟ قال : « نعم » ، قال : باسم الله أريقك من كل شيء يؤذك من شر كل نفس أو عين حاسد يشفيك باسم الله أريقك) ^(٤) .

وفي « كتاب ابن السنن » عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : عادني رسول الله وأنا مريض فقال : « يا سلمان ؛ شفى الله سقمك ، وغفر ذنبك ، وعافاك في دينك وجسمك إلى مدة أجلك » ^(٥) .

وفيه عن عثمان رضي الله عنه قال : مرضت فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني ، فعوذني يوماً فقال : « بسم الله الرحمن الرحيم ، أعيدك بالله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد من سر ما تجد » ، فلما استقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً . . قال : « يا عثمان ؛ تعوذ فما تعو . تم بمثلها » ^(٦) ، وهناك أدعية أخر تركناها اختصاراً .

قوله : (ويطيب نفسه ، بمرضه) أي : يندب للعائد تطيب نفس المريض بمرضه ، لخبر الترمذي وابن ماجه بإسناد ضعيف عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا دخلتم على مريض . . فنفسوا له في أجله ؛ فإن ذلك لا يرد شيئاً ويطيب نفسه » ^(٧) .

(١) سنن أبي داود (٣١٠٦) ، سنن الترمذي (٢٠٨٣) ، المستدرک (٣٤٢/١) .

(٢) صحيح البخاري (٥٧٤٣) ، صحيح مسلم (٢١٩١) .

(٣) سنن أبي داود (١٣٠٧) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٤) صحيح مسلم (٢١٨٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) عمل اليوم والليلة (٥٤٨) .

(٦) عمل اليوم والليلة (٥٥٣) .

(٧) سنن الترمذي (٢٠٨٧)

بأن يذكر له من الأخبار والآثار ما تطمئن به نفسه ، (وإلا) يطمع في حياته . . فيرغبه في توبه ،

وفي « البخاري » عن ابن عباس رضي الله عنهما : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل على من يعود . . قال : « لا بأس طهور إن شاء الله »^(١) ، وفي رواية ابن لسني عن أنس : « كفارة وطهور »^(٢) .

قوله : (بأن يذكر له) أي : للمريض ، تصوير لتطبيب نفس المريض به .

قوله : (من الأخبار والآثار ما تطمئن به نفسه) أي : كخبر : « من رضى ليلة فصر ورضي بها عن الله . . خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » رواه الحكيم الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٣) ، قال باعشن : (فيذكر له ما في المرض من الثواب ، حتى قال بعضهم : إن ساعة أو يوماً منه خير عنده من قيامه أربعين سنة ، وإنه يعقبه الفرج ، وإن ما من تعب إلا وله عند الله فرج)^(٤) ، ويستحب وعظه بعد عافيته وتذكيره الوفاء بما عاهد الله عليه من القربة وغيرها من الخير ، وينبغي له هو المحافظة على ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ ، ﴿ وَالْمُؤَفَّقُ يَعْهَدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾ الآية .

وروى ابن السني عن خوات بن جبير رضي الله عنه قال : مرضت فمادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صح الجسم يا خوات » ، قلت : وجسمك يا رسول الله ، فف الله بما وعدته ، قلت : ما وعدت الله عز وجل ، قال : « بلى إنه ما من عبد يمرض إلا أحدث الله خيراً ؛ فف الله بما وعدته »^(٥) .

قوله : (وإلا يطمع في حياته) أي : المريض ؛ بأن أيس منها ، قال ، في « النهاية » : (ومثله من قرب موته في حد ونحوه)^(٦) .

قوله : (فيرغبه في توبة) أي : بلطف ؛ بأن يدخل له ذلك في مناسبة كلام لا يختص به ، قال (ع ش) : (أفهم : أنه لو لم يخف عليه . . لا يطلب ترغيبه في ذلك ، ولو قيل بطلب ترغيبه مطلقاً . . لم يبعد ؛ سيما إن ظن أن ثم ما تطلب التوبة منه أو يوصى به انتهى^(٧) ، وهو ظاهر ،

(١) صحيح البخاري (٣٦١٦) .

(٢) عمل اليوم والليلة (٥٣٥) .

(٣) نواذر الأصول (١٥٥٠) .

(٤) بشرى الكريم (ص ٤٤٤) .

(٥) عمل اليوم والليلة (٥٥٨) .

(٦) نهاية المحتاج (٤٣٦ / ٢) .

(٧) حاشية الشبراملسي (٤٣٥ / ٢ ، ٤٣٦) .

وَوَصِيَّةٌ ، وَتَحْسِينِ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى) وَيَذْكُرُ لَهُ أَحْوَالَ الصَّالِحِينَ فِي ذَلِكَ ، وَيَزِيدُ فِي وَعْظِهِ ، وَيَطْلُبُ
الدُّعَاءَ مِنْهُ ،

وَكأن ذكرهم هنا للتأكد فقط . فلي تأمل .

قوله : (ووصية) أي : فيما له وعليه بخط موثوق به ويشهد بها ، ويكفي قوله : أشهد على ما في هذه الورقة ، بل تمن الوصية لكل أحد ؛ لخبر « الصحيحين » : « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتيه إلا ووصيته مكتوبة عنده »^(١) .

وروى ابن ماجه : « من مات على وصية . . مات على سبيل وسنة ومات على تقى وشهادة ومات مغفوراً له »^(٢) ، ومن فائدها : الاتباع ، وتذكيره بالصدقة ، وإراحة الوارث ، والتكلم مع الموتى ، وليحذر من الإضرار فيها ببعض الورثة ؛ ففيه وعيد شديد منه أنه من الكبائر ، ومنه : أن يختم له بشر عمله ، وأن الله يقطع ميراثه من الجنة وغير ذلك . باعشن^(٣) .

قوله : (وتحسين ظنه بالله تعالى) أي : بأن يذكر له كرم الله تعالى والأحاديث الواردة على سعة فضله وكرمه تعالى ، ويذكر له من أعماله ما يزيل عنه القنوط وأنه من أهل الإسلام والصلاة والصيام ؛ ففي « البخاري » : (أن عائشة رضي الله عنها اشتكت ، فقال لها ابن عباس رضي الله عنهما : يا أم المؤمنين ؛ تقدمين على فرط صدق على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه)^(٤) ، وفي رواية : (فأنت بخير إن شاء الله تعالى ؛ زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكح بكراً غيرك ، ونزل عذرك من السماء)^(٥) .

قوله : (ويذكر له أحوال الصالحين في ذلك) أي : في التوبة والوصية وتحسين الظن بالله ، قال عمرو بن العاصي رضي الله عنه : (إن أفضل ما نعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله)^(٦) ، قال هذا وهو في سياقة الموت ، وكان عمر بن الخطاب يقول بعد ثناء ابن عباس رضي الله عنهما بأشياء : ذاك من الله تعالى^(٧) .

قوله : (ويزيد في وعظه ، ويطلب الدعاء منه) أي : من المريض ولو فاسقاً كما قاله

(١) صحيح البخاري (٢٧٣٨) ، صحيح مسلم (١٦٢٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) سنن ابن ماجه (٢٧٠١) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) بشرى الكريم (ص ٤٤٤) .

(٤) صحيح البخاري (٣٧٧١) .

(٥) صحيح البخاري (٤٧٥٣) .

(٦) أخرجه مسلم (١٢١) .

(٧) أخرجه البخاري (٣٦٩٢) .

ويُوصي أهله وخادمه بالرفق به واحتماله والصبر عليه ؛ لِنَدْبِ ذَلِكَ لَهُمْ . ويأمره بأن يتعهد نفسه ؛ بأن يُلَازِمَ الطَّيِّبَ وَالتَّزَيُّنَ - كَالْجُمُعَةِ - وبِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ ، وحكايات الصَّالِحِينَ وَأَحْوَالِهِمْ عِنْدَ الْمَوْتِ ؛ فَإِنَّ الْمَرِيضَ يُسْئِلُ لَهُ جَمِيعَ ذَلِكَ

(ع ش) ^(١) ، وفي الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخلت على مريض . . فمره فليدع لك ؛ فإن دعاءه كدعاء الملائكة » رواه ابن ماجه وابن السني ^(٢) .
قوله : (ويوصي) أي : العائد .

قوله : (أهله وخادمه) أي : المريض وإن كانوا غير مراعين عنده .
قوله : (بالرفق به واحتماله والصبر عليه) أي : على مرضه ؛ بأن يأمر بالإحسان إليه وقضاء وطره في مشتهياته من الطعام والشراب ؛ ففي « سنن ابن ماجه » عن أنس رضي الله عنه قال : (دخل النبي صلى الله عليه وسلم على رجل يعود فقل : « تشتهي شيئاً ، تشتهي كعكاً ؟ » قال : نعم ، فطلبه له) سنده ضعيف كما قاله النووي ^(٣) ، ويأمر بالصبر على ما يشق من أمره بسبب كثرة سؤاله لذلك أو طول مرضه .

قوله : (لنذب ذلك لهم) أي : ما ذكر من الرفق بالمريض . . . إلخ للورثة فيكون إيصاؤه تأكيداً له أو تنبيهاً له .

قوله : (ويأمره) أي : المريض .
قوله : (بأن يتعهد نفسه ؛ بأن يُلَازِمَ الطَّيِّبَ وَالتَّزَيُّنَ كَالْجُمُعَةِ) أي : بأن يأمره أو أهله بتقليم ظفره ، وأخذ شعر الشارب والإبط والعانة ، ويأمره بالاستياك وملازمته ، ولبس الثياب الطاهرة .
قوله : (وبِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ) أي : سيما آيات الرجاء (سورة الإخلاص) وآية الكرسي وآخر (الحشر) من الآيات التي وردت فيها فضائل مخصوصة .
قوله : (والذكر) أي : والدعاء .

قوله : (وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت) أي : ليكون مذكراً بهم .
قوله (فإن المريض يسئله جميع ذلك) أي : من التعهد بملازمة لطيب . . . إلخ ، قال في « الأذكار » : (ويستحب أن يكون خيره متزايداً ، ويحافظ على الصلوات واجتناب النجاسات وغير ذلك من وظائف الدين ، ويصبر على مشقة ذلك ، وليحذر من التساهل في ذلك ؛ فإن من أقبح

(١) حاشية الشبراملسي (٤٣٦/٢) .

(٢) سنن ابن ماجه (١٤٤١) ، عمل اليوم والليلة (٥٥٧) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) سنن ابن ماجه (١٤٤٠) ، خلاصة الأحكام (٩٢٠/٢) .

وَيُوصِي أَهْلَهُ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ تَرْكِ النَّوْحِ وَنَحْوِهِ ، وَتَحْسِينَ خُلُقِهِ وَاجْتِنَابِ الْمَنَازَعَةِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا ، وَاسْتِرْضَاءِ مَنْ لَهُ بِهِ عُلُقَةٌ وَإِنْ خَفَّتْ

القبائح أن يكون آخر عهده من الدنيا التي هي مزرعة الآخرة التفريط فيما وجب عليه أو ندب إليه ، وينبغي ألا يقبل قول من يخذله عن شيء مما ذكرناه ؛ فإن هذا مما يبتلى به وفاعل ذلك هو الصديق الجاهل العدو الخفي فلا يقلل تخذيله ، وليجتهد في ختم عمره بأكمل الأحوال ^(١) .

قوله : (ويوصي أهله بالصبر عليه) أي : سن للمريض أن يوصي أهله بالصبر على مرضه ، واحتمال ما يصدر منه .

قوله : (وترك النوح ونحوه) أي : من المنكرات في الجنائز ، ويجتهد في وصيتهم بترك البكاء عليه ، ويقول لهم : صح في الحديث : أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، فإياكم يا أحبائي والسعي في أسباب عذابي .

قوله : (وتحسين خلقه) يحتمل أنه مرفوع معطوف على جميع ذلك ؛ أي : يسن له تحسين خلقه ؛ أي : لأنه يكره له سوء الخلق كما في « الإيعاب » ، ويحتمل أنه مجرور معطوف على (الصبر) أي : ويوصي أهله تحسين خلقه .

قال في « الأذكار » : (ويستحب له أن يقول لهم في وقت بعد وقت : متى رأيتم مني تقصيراً في شيء نهوني عليه برفق وأدرا إلي النصيحة في ذلك ؛ فإني معرض للغفلة والكسل والإهمال ، فإذا قصرت . . فنشطوني وعاونوني على أهبة سفري هذا البعيد) ^(٢) .

قوله : (واجتناب المنازعة في أمور الدنيا) أي : من أمر التركة وغيرها ، ويأمرهم بالرفق بمن يخلفه من طفل و غلام وجارية ونحوهم ، وبالإحسان إلى أصدقائه ، ويعرفهم الحديث الصحيح : « إن من أبر البر أن يصل الرجل أهل ودّ أبيه » ^(٣) ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرم صواحبات خديجة رضي الله عنها ^(٤) .

قوله : (واسترضاء من له به علة وإن خفت) أي فيستحل أهله من زوجته والديه ومشايخه ، وأولاده و غلمانهم ، وجيرانه وأصدقائه ، وكل من كانت بينه وبينه معاملة ومصاحبة أو تعلق في شيء ، ويطلب منهم أن يتعهدوه بالدعاء وألا ينسوه بطول الأمد ، وينبغي له أن يوصي بأمور أولاده

(١) الأذكار (ص ٢٤٩) .

(٢) الأذكار (ص ٢٥٠) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٥٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أخرجه البخاري (٣٨١٨) ، ومسلم (٢٤٣٥) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(وَيُحَسِّنُ الْمَرِيضُ ظَنَّهُ بِاللَّهِ تَعَالَى) (لَا سِيَّمَا إِنْ حَضَرَتْهُ أَمَارَاتُ الْمَوْتِ ؛ لَخَيْرِ مُسْلِمٍ :)

إن لم يكن جد يصلح للولاية .

قوله : (ويحسن المريض ظنه بالله تعالى) أي ويستحب أن يحسن . . . إلخ من الإحسان أو التحسين .

قال في « النهاية » : (والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومندوب وحرام ومباح ؛ فالواجب حسن الظن بالله تعالى - ألا يظن به سوءاً ؛ كنسبته لما لا يليق به - والحرام : سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين ، والمباح : الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالخباثت فلا يحرم سوء الظن به ؛ لأنه قد دل على نفسه ، كما أن من ستر على نفسه . . لم يظن به إلا خيراً ، ومن دخل مدخل السوء . . اتهم ، ومن هتك نفسه . . ظننا به السوء ، ومن الظن الجائز بإجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وأروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الأحكام بالإجماع ، ويجب العمل به قطعاً ، والبيئات عند الحكام) انتهى^(١) .

ولم يذكر المندوب ؛ ولعل المراد به أن يستحضر أن الله يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك ، فلا ينافي أن حسن الظن بالله تعالى واجب ؛ لما تقرر : أن المراد به : ألا يظن به سوءاً ، وصور بعضهم المندوب : حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين ، ولم يذكر المكروه ؛ وكأنه لعدم تصوّره ، وقد يقال بتصوّره ؛ بأن يظن أن الله تعالى لا يرحمه ؛ لكثرة ذنوبه ، فليتأمل .

قوله : (لا سيما إن حضرته أمارات الموت) أي : فيتأكد ذلك له أكثر من غيره ، قال في « التحفة » : (ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة ربه ، وبحث الأذرع وجوبه إذا رآوا منه أمارات اليأس والقنوط ؛ لثلا يموت قبل ذلك فيهلك فهو من النصيحة الواجبة ، وإنما يأتي على وجوب استتابة تارك الصلاة ، فعلى ندبها السابق : يندب لهذا إلا أن يفرق بأن تقصير ذاك أشد ، وبأن ما هنا يؤدي للكفر بخلاف ذاك)^(٢) .

قوله : (لخبر مسلم) أي : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاثة أيام : « لا يموتن . . . إلخ »^(٣) .

وفي « الصحيحين » : (قال الله تعالى : أنا عند ظن عبدي فلا يظن بي إلا خيراً)^(٤) أي :

(١) نهاية المحتاج (٤٣٩/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٩٤/٣ ، ٩٥) .

(٣) صحيح مسلم (٢٨٧٧) .

(٤) صحيح البخاري (٧٤٠٥) ، صحيح مسلم (٢٦٧٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

« لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى » أَي : يَظُنُّ أَنَّهُ يَرْحَمُهُ وَيَعْفُو عَنْهُ . أَمَّا الصَّحِيحُ . . فالأولَى لَهُ أَنْ يَسْتَوِيَ خَوْفُهُ وَرَجَاؤُهُ ،

جزائي مرتبط بظنه ، فحذف المضاف وهو لفظ (جزاء) وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل .

قوله : (« لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى ») سئل بعضهم عن معنى هذا الحديث فقال : معناه : أنه لا يجمعه والفقار في دار واحدة^(١) ، وقال الخطابي : (معناه : أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بربكم ، فمن حسن عمله . . حسن ظنه بربه ، ومن ساء عمله . . ساء ظنه)^(٢) .

قوله : (أَي : يَظُنُّ أَنَّهُ يَرْحَمُهُ وَيَعْفُو عَنْهُ) تفسير للمتن أو للحديث والمآل واحد ، ويستحضر في ذهنه أنه حقير في مخلوقات الله تعالى ، وأن الله غني عن عذابه وعن طاعته ، وأنه عبده ، ولا يطلب العفو والإحسان والصفح والامتنان إلا منه ، ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة والمغفرة ، والأحاديث كذلك .

حكى عن أبي العباس بن سريج : أنه رأى في مرض موته في المنام أن القيامة قامت والله تعالى يقول : أين العلماء ؟ فجاؤوا ، فقال : ما عملتم فيما علمتم ؟ فقالوا : أسأنا وقصرنا ، ثم أعاد السؤال فقالوا كذلك ، فقلت : أما أنا . . فليس في صحيفتي شرك وقد وعدت أن تغفر ما دون ذلك ، فقال : اذهبوا فقد غفرت لكم ، ثم توفي بعد ثلاثة أيام^(٣) .

قوله : (أما الصحيح) مقابل قول المتن : (المريض) .

قوله : (فالأولَى لَهُ) أَي : في الأظهر كما نقلوه عن « المجموع » واعتمده ، وقيل : الأولَى له : تغليب خوفه على رجائه^(٤) .

قوله : (أن يستوي خوفه ورجاؤه) أَي : حيث يكونان ككفتي الميزان وجناحي الطائر ؛ إذ الغالب في القرآن الترغيب والترهيب معاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ ، ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابًا بِيَمِينِهِ ﴾ ، ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابًا بِشِمَالِهِ ﴾ ، ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾ ، إلى غير ذلك ، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (لو نودي : ليدخل النار كل الناس إلا رجلاً واحداً . . لرجوت أن أكون أنا ذلك

(١) انظر « الثقات » (٣٣٠/٥) .

(٢) معالم السنن (٣٠١/١) .

(٣) انظر « الرسالة القشيرية » (ص ٢٤٩) .

(٤) انظر « أسنى المطالب » (٢٩٧/١) .

مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ دَاءُ الْقَنُوطِ .. فَالرَّجَاءُ أَوْلَى ، أَوْ أَمْنُ الْمَكْرِ .. فَالْخَوْفُ أَوْلَى . وَيُسْنُ لِلْمَرِيضِ الصَّبْرُ عَلَى الْمَرَضِ ،

الرجل ، ولو نودي : ليدخل الجنة كل الناس إلا رجلاً واحداً . لخشيت أن أكون أنا ذلك الرجل (١) .

وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لبعض أولاده : (يا بني ؛ خف الله خوفاً ترى أنك لو أتيت بحسنات أهل الأرض .. لم يتقبلها منك ، وارج الله رجاء ترى أنك لو أتيت بسيئات أهل الأرض .. غفرها لك) .

قوله : (ما لم يغلب عليه داء القنوط) بضم القاف : الإياس من رحمة الله تعالى ، وهو من الكبائر ؛ قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ .

قوله : (فالرجاء أَوْلَى) أي : فإن غلب عليه القنوط .. فالرجاء أَوْلَى .

قوله : (أو أمن المكر) أي : أو لم يغلب عليه أمن المكر بالاسترسال في المعاصي والانتكال على العفو ، وهو كبيرة أيضاً ؛ قال تعالى : ﴿ فَلَا يَأْمُنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ ، وفي عقائد الحنفية أن كلاً من اليأس من روح الله والأمن من مكره كفر ، قال الكمال في « حاشية جمع الجوامع » : (إن أرادوا اليأس لإنكار سعة رحمة الله الذنوب والأمن لاعتقاد أن لا مكر .. فكل منهما كفر وفاقاً ؛ لأنه رد للقرآن ، وإن أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد اليأس أو غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الأمن .. فالأقرب : أن كلاً منهما كبيرة لا كفر) انتهى ، فليحذر .

قوله : (فالخوف أَوْلَى) أي : فإن غلب عليه أمن المكر .. فالخوف أَوْلَى ، وهذا التفصيل الذي ذكره مأخوذ من كلام الغزالي في « الإحياء » حيث قال : (الخوف والرجاء دواءان يداوى بهما القلوب ، ففضلهما بحسب الداء الموجود ؛ فإن كان الغالب على القلب داء الأمن من مكر الله تعالى والاغترار به .. فالخوف أفضل ، وإن كان الأغلب هو اليأس والقنوط من رحمة الله .. فالرجاء أفضل ، وكذلك إن كان الغالب على العبد المعصية .. فالخوف أفضل ...) إلخ ما أطال (٢) .

قوله : (ويسن للمريض الصبر على المرض) أي : لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ .

(١) أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥٣ / ١) .

(٢) إحياء علوم الدين (١٦٤ / ٤) .

وَتَرَكُ التَّضَجُّرِ مِنْهُ . (وَيُكْرَهُ لَهُ الشُّكْوَى) وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِكَثْرَةِ الشُّكْوَى ، وَمَحَلُّهُ : مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى جِهَةِ التَّبَرُّمِ بِالْقَضَاءِ وَعَدَمِ انْرُضَا بِهِ ، وَإِلَّا . . . حَرُمَتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ،

قوله : (وترك التضجر منه) أي : من المرض ، وهذا عطف تفسير على (الصبر) ففي « النهاية » : (ويسن له لصبر على المرض ؛ أي : ترك التضجر منه . . .) إلخ^(١) ، قال في « المصباح » : (ضجر من الشيء ضجراً من باب تعب : اغتم منه وقلق مع كلام منه ، وتضجر منه كذلك ، وأضجرته فضجراً وهو ضجور)^(٢) .

قوله : (ويكره له) أي : للمريض .

قوله : (الشكوى) أي : لأنها ربما تشعر بعدم الرضا بالقضاء . « أسنى »^(٣) .

قوله : (وعبر غيره) أي : كالنوي في « المجموع » و« الروضة » وابن المقري في « التمشية »^(٤) .

قوله : (بكثرة الشكوى) وهي أولى ، ويمكن حمل كلامه عليه بتقدير المضاف .

قوله : (ومحله) أي : كراهة الشكوى ، فهو تقييد لإطلاقها في المتن .

قوله : (ما لم يكن على جهة التبرم بالقضاء) أي : التضجر والسامة بقضاء الله تعالى ، قال في « المصباح » : (ويرم بالشيء برماً فهو برم ، مثل : ضجر ضجراً فهو ضجر وزناً ومعنى ، ويتعدى بالهمزة فيقال : أبرمته به وبرم مثل برم)^(٥) .

قوله : (وعدم الرضا به) أي : بالقضاء والتسخط بالقدر وإظهار الجزع ، ونظم الأجهوري الفرق بين القضاء والقدر بقوله :

| | |
|----------------------------|------------------------|
| إرادة الله — مع التعلق | في أزل قضاؤه فحقيق |
| والقدر الإيجاد للأشياء على | وجه معين أرادته علا |
| وبعضهم قد قال معنى الأول | العلم مع تعلق في الأزل |
| والقدر الإيجاد للأمور | على وفاق علمه المذكور |

قوله : (وإلا . . . حرمت كما هو ظاهر) أي : كقول بعضهم : (ما فعلت تحتك يا رب) فإنه

(١) نهاية المحتاج (٤٣٥/٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (ضجر) .

(٣) أسنى المطالب (٢٩٤/١) .

(٤) المجموع (١١١/٥) ، روضة الطالبين (٩٨/٢) ، إخلاص الناوي (٢٣٤/١) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (برم) .

بل ربِّما يُخشى مِنْ ذَلِكَ الْكُفْرُ . ولو سألَهُ نحوُ صديقٍ أو طيبٍ عن حالِهِ ، فأخبرَهُ بما هوَ فِيهِ مِنْ الشَّدَّةِ لا على صورةِ الْجَزَعِ . فلا بأسَ . وَالْأَيْنُ خِلافُ الْأُولَى ،

حرام ، بل يخشى منه الكفر ، ولا يحرم التبرم من المقضي ؛ كالمرغص والفقر دون القضاء . باعشن^(١) .

قال الشيخ الخطيب نقلاً عن الإمام : (والضابط : أن كل فعل يتضمن إظهار جزع ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى فهو محرم)^(٢) .

قوله : (بل ربما يخشى من ذلك الكفر) أي : وذلك فيما إذا كان جازماً بقلبه بعدم الرضا بقضاء الله وقدره ، فنسأل الله الحفظ والسلامة والثبات إلى الممات .

قوله : (ولو سألَهُ نحو صديق أو طيب عن حاله) أي : المريض ، لهذا في قوّة الاستدراك على المتن .

قوله : (فأخبره بما هو فيه من الشدة) أي : كأن يقول : أنا شديد الوجع ، أو موعوك وعكاً شديداً ، أو نحو ذلك .

قوله : (لا على صورة الجزع) بفتحيتين : قال في « المصباح » : (جزع الرجل جزءاً من باب تعب فهو جزع وجزوع مبالغة : إذا ضعفت مُتَّه عن حمل ما نزل به ولم يجد صبراً)^(٣) .

قوله : (فلا بأس) أي : فلا كراهة ، بل هو مباح ؛ ففي « الصحيحين » عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوعك فمستته فقلت : إنك لتوعك وعكاً شديداً ، قال : « أجل كما يوعك رجلان منكم »^(٤) ، وفيهما عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : (جاءني رسول الله يعودني من وجع اشتد بي فقلت : بلغ بي ما ترى . . .) إلخ^(٥) .

قوله : (والأئين) أي : التأوه ، يقال : أن يئن أنأ وأنيناً وأناناً بضم الهمزة : تأوه ، ورجل أنان وأننة : كثير الأئين .

قوله : (خلاف الأولى) أي : فيتركه جهده ، ولا يكون مكروهاً كما صوّبه في « المجموع » ،

خلافاً لجمع فقالوا بكراهته ؛ لأنه لم يثبت فيه نهى مقصود ، بل في « البخاري » : أن عائشة

(١) بشرى الكريم (ص ٤٤٥) .

(٢) مغني المحتاج (١/٥٢٩) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (جزع) .

(٤) صحيح البخاري (٥٦٦٠) ، صحيح مسلم (٢٥٧١) .

(٥) صحيح البخاري (١٢٩٥) ، صحيح مسلم (١٦٢٨) .

بَلْ يَشْتَغِلْ بِالتَّسْبِيحِ وَنَحْوِهِ . (وَ) يُكْرَهُ (تَمَنِّي الْمَوْتِ) لَضُرِّ نَزَلِ بِهِ - كما في « الرَّوْضَةِ » وَغَيْرِهَا -
لِلنَّهْيِ عَنْهُ (بَلَا) خَوْفِ (بَتْنَةٍ فِي الدِّينِ)

رضي الله عنها قالت : وأرأساه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بل أنا وأرأساه »^(١) .

قوله : (بل يشتغل بالتسبيح ونحوه) أي : من الأذكار ، وورد : « من قال : لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه فمات فيه . . أعطي أجر شهيد ، وإن برىء . . برىء مغفوراً له »^(٢) ، فينبني الاعتناء به .

قوله : (ويكره تمنى الموت لضر نزل به) أي : في بدنه أو ضيق في دنياه أو نحو ذلك .

قوله : (كما في « الروضة » وغيرها) أي : كـ « المنهاج »^(٣) ، وهذا راجع لتقييده المتن بقوله : (لضر نزل به) ، بل في الحديث الآتي التقييد به ، وحذف المصنف له يوهم أنه ليس بقيد وليس كذلك ؛ لأن الأدلة إنما وردت مقيدة بذلك ، لا يقال : الكراهة بلا ضرر مفهومه بالأولى ؛ لأننا نمنع ذلك ؛ لما يأتي من الفرق في كلام الشارح ، تأمل .

قوله : (للنهي عنه) أي : عن تمنى الموت ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يتمنين أحدكم الموت ؛ إما محسناً . . فلعله يزداد ، وإما مسيئاً . . فلعله أن يستعقب » رواه البخاري عن أبي هريرة^(٤) ؛ أي : يطلب العتبي من الله - أي : الرضا من الله تعالى - بأن يحاول إزالة غضبه بالتوبة أو صلاح العمل ، وفي رواية : « لا يتمن أحدكم الموت ولا يدع به من قبل أن يأتيه »^(٥) ، ولأن ذلك قد يدل على عدم الرضا بما نزل من الله من المشاق .

قوله : (بلا خوف فتنة في الدين) تقييد للكراهة ، وبين مفهومي كلامه في مجرد تمنيه تناف ؛ لأن مفهوم الضر . . إلخ ، عدم الكراهة ، ومفهوم بلا خوف فتنة . . إلخ ، الكراهة ، واستوجه في « التحفة » : عدم الكراهة قال : (لأن علتها أنه مع الضر يشعر بالتبرم بالقضاء ، بخلافه مع عدمه ، بل هو حينئذ دليل على الرضا ؛ لأن من شأن النفوس النفرة عن الموت فتتمنيه لا لضر دليل على محبة الآخرة ، بل حديث : « من أحب لقاء الله . . أحب الله لقاءه »^(٦) يدل على نذب تمنيه

(١) المجموع (١١٢/٥) ، صحيح البخاري (٥٦٦٦) .

(٢) أخرجه الحاكم (٥٠٦/١) .

(٣) روضة الطالبين (٩٨/٢) . منهاج الطالبين (ص ١٥٦) .

(٤) صحيح البخاري (٥٦٧٣) .

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) أخرجه البخاري (٦٥٠٧) ، ومسلم (٢٦٨٣) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

فَإِنْ كَانَ وَلَا بَدَّ مَتَمْنِيًّا . . فليَقُلْ : (اَللّٰهُمَّ ؛ اَحْيِنِي مَا كَانَتْ اَلْحَيَاةُ خَيْرًا لِّي ، وَامْتَنِي مَا كَانَ اَلْمَوْتُ خَيْرًا لِّي) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ

محبة للقاء الله ؛ كهو ببلد شريف ، بل أولى ^(١) .

قوله : (فَإِنْ كَانَ وَلَا بَدَّ مَتَمْنِيًّا) أي : فاعلاً للتمني .

قوله : (فليقل . . .) إلخ ؛ أي : مع الكراهة الخفيفة ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : (لم يتمن نبي الموت غير يوسف عليه الصلاة والسلام) ^(٢) ، وقال غيره : إنم تمنى الموت على الإسلام لا الموت ؛ أي : حيث قال : ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ .

قوله : (اللهم ؛ أحييني) أي : أدم حياتي وطول عمري .

قوله : (ما كانت الحياة خيراً لي) أي : مدة كون الحياة خيراً لي ؛ بأن كانت في التقوى والاستقامة .

قوله : (وأمتني ما كان الموت خيراً لي) الذي في غيره : كالحديث : « وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي » ^(٣) ، وكأن عدوله إليه ؛ لأن المعنى واحد ، لكن يردده قوله في « الإيعاب » : (أتى بـ « ما » في الأول ، و « إذا » في الثاني لما هو ظاهر للمتأمل) انتهى ؛ أي : لأنه لو أتى في الثاني بـ (ما) . . كان المعنى : وتوفني مدة كون الوفاة خيراً لي ؛ فيقتضي : أن زمن الوفاة بعضه خير وبعضه غير خير ، ويقتضي : أنه إن لم تكن الوفاة خيراً له . . يحييه ؛ لأن الوفاة حينئذ مقدرة بمدة مع أنه ظاهر الفساد .

وعبارة (ع ش) : (إنما عبر في الأول بـ « ما » وفي الثاني بـ « إذا » لأن الحياة بامتدادها وطول زمانها تقدر بمدة - فعبر فيها بـ « ما » الدالة على الظرفية الزمانية - بخلاف الوفاة ؛ فإنها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن يقدر) انتهى ^(٤) ، ولعل ما في هذا الشرح من تحريف النسخ ، فليحرر .

قوله : (للخبر الصحيح بذلك) أي : وهو ما رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصاب ، فإن كان لا بد فاعلاً . .

(١) تحفة المحتاج (٣/١٨٢) .

(٢) أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (٨/١٣/٩٣) .

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٧١) ، ومسلم (٢٦٨٠) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٤) حاشية الشبراملسي (٣/١٨) .

أَمَّا تَمَنِّيهِ عِنْدَ خَشْيَةِ الْفِتْنَةِ . فَلَا يُكْرَهُ ، وَكَذَا عِنْدَ عَدَمِ الضَّرَرِ ،

فليقل : اللهم ؛ أحييني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »^(١) .

قوله : (أما تمنيه) أي : الموت ، وهذا مقابل (بلا خوف فتنة) .

قوله : (عند خشية الفتنة) أي : في الدين أو خشية زيادتها ، والمراد بـ (الفتنة) فيه :

المعاصي والخروج عن الشرع .

قوله : (فلا يكره) أي : كما قاله النووي في « الأذكار » و « المجموع » ، وعبر في « الروضة »

بلا بأس^(٢) ، وفي فتاويه الحبر مشهورة : أنه يستحب تمني الموت حينئذ ، قال : ونقله بعضهم عن

الشافعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهما رضي الله عنهم ، قال في « المغني » : (وهو المعتمد ،

ويمكن حمل كلام « المجموع » و « الأذكار » عليه)^(٣) .

قوله : (وكذا عند عدم الضرر) أي : لا يكره تمنيه حينئذ ، وبحث الأذرع ندب تمنيه

بالشهادة في سبيل الله ، وفي « المجموع » : (يسن تمنيه ببلد شريف)^(٤) أي : مكة والمدينة وبيت

المقدس ، وألحق بذلك محال الصالحين ؛ فعن حفصة رضي الله عنها : (قال عمر رضي الله عنه :

اللهم ؛ ارزقني شهادة في سبيلك ، واجعل موتي في بلد رسولك ، فقلت : أنى يكون هذا ؟!

قال : يأتيني الله تعالى به إذا شاء)^(٥) ، وكذلك تمنيه شوقاً إلى لقاء الله تعالى كما مر عن « التحفة »

وشمله قولهم : أما تمنيه لغرض أخروي .. فمحبوب ؛ ويشهد له الحديث الشريف : « وأسألك

شوقاً إلى لقاءك من غير ضراء مضره ولا فتنة مضلة »^(٦) أي : غير مشوب بشيء من العلل الدنيوية

والدينية .

ويظهر : أن تمني الشهادة وتمني الموت بمحل شريف ليس من تمني الموت ، بل تمني صفة أو

لازم له عند عروضه ، هذا إذا تمنى ذلك وأطلق ، وأما إذا تمنى ما ذكر وقيدته بنحو سفر أو سنة

مخصوصة .. فهو من تمني الموت كما هو ظاهر ؛ ففي « ع ش » : (ولا يتأتى أن ذلك من تمني

الموت إلا إذا تمناه حالاً أو في وقت معين ، أما بدون ذلك .. فيمكن حمله على أن المعنى : إذا

(١) صحيح البخاري (٥٦٧١) ، صحيح مسلم (٢٦٨٠) .

(٢) الأذكار (ص ٢٤٤) ، المجموع (٩٦/٥) ، روضة الطالبيين (٩٨/٢) .

(٣) مغني المحتاج (٥٣٠/١) .

(٤) المجموع (١٠٦/٥) .

(٥) أخرجه البخاري (١٨٩٠) .

(٦) أخرجه ابن حبان (١٩٧١) ، والنسائي (٥٤/٣ - ٥٥) .

وَالْفَرْقُ : أَنَّ التَّمَنِّيَ مَعَ الضَّرِّ يُشْعِرُ بَعْدَمَ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ ، بخلافه بدونه

توفيتني . . فتوفني شهيداً أو في مكة . . إلخ كما قيل به في الجواب على قول سيدنا يوسف صلى الله وسلم على نبينا وعليه : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ ^(١) .

وبحث بعضهم : أن الدفن بالمدينة المنورة أفضل منه بمكة المشرفة ؛ لعظم ما جاء فيه بها ، وظاهر كلام الأئمة يرده ؛ ولعل ذلك على القول بتفضيل المدينة على مكة ، وقد يجاب بأن تفضيل مكة عليها ؛ بمعنى : أن العمل بها أكثر ثواباً من العمل بالمدينة لا غير ، وهو لا ينافي أن لمن دفن بالمدينة خصوصيات ليست لمن دفن بمكة ؛ ويؤيده ما ورد في بعض الأحاديث المقتضي أفضلية الدفن في الطائف على الدفن في بيت المقدس مع أنه أفضل من الطائف كما هو معلوم ، فليتأمل .

قوله : (والفرق) أي : بين كراهة التمني عند الضر النازل به وعدمها عند عدمه .

قوله : (أن التمني مع الضر) أي : مع عدم خوف الفتنة في الدين كما مر .

قوله : (يشعر بعدم الرضا بالقضاء) أي : والتبرم به فكره لهذا الإشعار .

قوله : (بخلافه بدونه) أي : بخلاف التمني بدون الضر لا إشعار فيه بذلك أصلاً ، بل هو حيثنّ دليل على الرضا كما مر عن « التحفة » .

ويسن للمريض التداوي ؛ للأخبار الصحيحة كخبر البخاري : « لكل داء دواء ؛ فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء » ^(٢) ، وخبر أبي داود وغيره : أن الأعراب قالوا : يا رسول الله ؛ أفتتداوى ؟ فقال : « تداووا ؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم » ^(٣) ، وفي رواية : « ما أنزل الله داء إلا وأنزل له دواء ، جهله من جهله وعلمه من علمه ، فعليكم بالإن البقر فإنها ترم من كل الشجر » ^(٤) أي : تأكل ، وفي الحديث : « عليكم بالحبة السوداء ؛ فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام » ^(٥) يريد : الموت .

فإن ترك التداوي توكلاً . . ففضيلة كما في « المجموع » ^(٦) ، ونقل عن « فتاوى ابن البري » : أن من قوي توكله . . فالترك له أولى ، ومن ضعف يقينه وقل صبره . . فالمداواة له أفضل ، واستحسنه الأذري ، واستظهر السيد عمر البصري أفضلية التداوي مطلقاً ؛ لأنه ستنه صلى الله عليه وسلم قولاً

(١) حاشية الشيراملسي (١٩/٣) .

(٢) صحيح البخاري (٥٦٧٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (٣٨٥٥) عن سيدنا أسامة بن شريك رضي الله عنه .

(٤) أخرجه ابن حبان (٦٠٦٢) (٦٠٧٥) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٥) أخرجه ابن حبان (٦٠٧١) ، والنسائي في « الكبرى » (٧٥٣٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) المجموع (٩٦/٥) .

(وَ) يُكْرَهُ (إِكْرَاهُهُ) أي : المريض (عَلَى تَنَاوُلِ الدَّوَاءِ) والطَّعَامِ ؛ لحديث : « لَا تَكْرَهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ » ولكنه ضعيفٌ ؛

وفعلًا ، ودعوى أنه تشريع محض تكلف لا حامل عليه ، ونقل القاضي عياض الإجماع على عدم وجوب التداوي ، ويفارق وجوب أكل الميتة للمضطر وإساعة اللقمة بالخمير بأن لا تقطع بإفادته ، بخلاف ذينك .

قوله : (ويكره إكراهه ؛ أي : المريض) أي : الإلحاح عليه وإن علم نفعه له بمعرفة طبيب ، وليس المراد به : الإكراه الشرعي الذي هو التهديد بعقوبة عاجلة ظلماً إلى آخر شروطه . (ع ش)^(١) .

قوله : (على تناول الدواء والطعام) أي : والشراب .

قوله : (لحديث : « لا تكرهوا مرضاكم على الطعام ») أي : والشراب ، وهو ثابت في الحديث ، وكأنه سقط من النسخ^(٢) ، قال الحفني : (أي : إذا امتنعوا من الأكل أو الشرب للمرض الذي قام بهم . فلا تكرهوهم ، قال الموفق : ما أكثر فوائد هذه الكلمة النبوية للأطباء ؛ لأن المريض إذا عاف الطعام أو الشراب . . . فذلك لاشتغال طبيعته بمجاهدة مادة المرض ، أو سقوط شهوته لموت الحار الغريزي ، وكيف كان . . لا يجوز إعطاء الغذاء في هذه الحالة) انتهى ، فليتأمل^(٣) .

قوله : (« فَإِنَّ اللَّهَ يَطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ ») أي : يمدهم بما يقع موقع الطعام والشراب ؛ فهو كناية عن حفظ أجوافهم من الضر لا حقيقة ذلك ، وقال الحكيم الترمذي في « نواذر الأصول » : (معناه عندنا : أن يطهر قلوبهم من دنس الذنوب ، فإذا طهرهم . . منّ عليهم باليقين فأشبعهم وأرواهم فذلك إطعامه وسقيه لهم ؛ ألا ترى أنه يمكث الأيام الكثيرة فلا يذوق شيئاً ومعه قوة ، ولو كان ذلك في أيام الصحة . . لضعف عن ذلك وعجز عن مقاساته والصبر عليه)^(٤) .

قوله : (لكنه ضعيف) أي : هذا الحديث ضعيف كما قاله البيهقي وغيره وإن ادعى الترمذي حسنه والحاكم أنه صحيح^(٥) ، وقدم الأول ؛ لأن معه زيادة علم بالجرح للراوي .

(١) حاشية الشيراملسي (١٩ / ٣) .

(٢) هي مثبتة في بعض النسخ الخطية التي لدينا من المنهج القويم .

(٣) حاشية الحفني على الجامع الصغير (٤١٩ / ٣) .

(٤) نواذر الأصول (ص ٦٦ ، ٦٧) .

(٥) السنن الكبرى (٣٤٧ / ٩) ، سنن الترمذي (٢٠٤٠) ، المستدرک (٣٥٠ / ١) عن سيدنا عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه .

ولذلك كَانَ الْمُعْتَمِدُ أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ لَا مَكْرُوهٌ . (وَإِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ) أَي : أَمَارَاتُهُ (.. أَلْقِيَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) وَجُعِلَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، كَالْوَضْعِ فِي اللَّحْدِ ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ .. فَلَا يُسِرُّ) لِأَنَّهُ ..

قوله : (ولذلك) أَي : لأجل ضعف الحديث .

قوله (كَانَ الْمُعْتَمِدُ : أَنْ ذَلِكَ) أَي : إكراه المريض على تناول الدواء والطعام .

قوله : (خِلَافُ السُّنَّةِ لَا مَكْرُوهٌ) أَي : فضلاً عن الحرمة ، ومن ثم لم يعبر النووي في « المجموع » بكراهته ، بل باستحباب تركه^(١) ، ومعلوم : أن محل ذلك : إذا لم يعلم تضرره بذلك ، وإلا .. فيحرم كما هو ظاهر .

قوله : (وَإِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ) هذا شروع في آداب المحتضر ، وهو بصيغة اسم المفعول : من حضره الموت ولم يمُت ، قال الشيخ عميرة : (أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ ﴾)^(٢) .

قوله : (أَي : أَمَارَاتُهُ) أَي : علامات الموت ، فالأمارات : جمع أَمَارَةٍ بفتح الهمزة ؛ بمعنى : علامة ، وأما بكسرها .. فمعناها : الولاية ، وليس مراده هنا .

قوله : (أَلْقِيَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) أَي : أضجع عليه ، وينبغي كما ناله الماوردي وغيره تقديم التلقين الآتي على هذا الإضجاع إن لم يمكن فعلهما معاً ؛ لأن النقل فيه أثبت ، ولعظم فائدته ، ولثلا يحصل الزهوق إن اشتغل بالإضجاع ، فإن أمكن جمعهما .. فعلاً معاً كما قاله التاج بن الفركاح الفزاري .

قوله : (وَجُعِلَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ) أَي : إجماعاً ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة .. سأل عن البراء بن معرور رضي الله عنه فقالوا : توفي في صفر وأوصى بثلثه لك ، وبأن يوجهه للقبة إذا احتضر ، فقال : « أَصَابَ الْفُطْرَةَ ، وَقَدْ رَدَدْتَ ثَلَاثَهُ عَلَى وَلَدِهِ » ثم ذهب صلى الله عليه وسلم فضلى عليه وقال : « اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ لَهُ وَأَدْخِلْهُ جَنَّاتِكَ وَقَدْ فَعَلْتَ » رواه الحاكم وصححه^(٣) .

قوله : (كَالْوَضْعِ فِي اللَّحْدِ) تشبيه في إلقائه على الأيمن وجعل وجهه إلى القبلة .

قوله : (فَإِنْ تَعَذَّرَ .. فَلَا يُسِرُّ) أَي : فإن تعسر الإلقاء على الشق الأيمن ؛ لضيق مكان أو لعدة في جنبه الأيمن أو نحوهما .. ألقى على الشق الأيسر ، وجعل ... إلخ .

قوله : (لِأَنَّهُ) أَي : الإلقاء على الأيمن أو الأيسر ، فهو تعليل لهما معاً .

(١) المجموع (١٠٦/٥) .

(٢) حاشية عميرة (٣٢١/١) .

(٣) المستدرک (٣٥٣/١) .

أَبْلَغُ فِي الْأَسْتِقْبَالِ مِنْ إِلْقَاءِ عَلَى قَفَاهُ ، (وَإِلَّا) تَيْسَّرَ إِلْقَاؤُهُ عَلَى الْأَيْسَرِ (.. فَعَلَى قَفَاهُ) يُلْقَى ، (وَ) يُجْعَلُ (وَجْهُهُ وَأَخْمَصَاهُ) وهما بطونُ رجليه (لِلْقَبْلَةِ)

قوله : (أبلغ في الاستقبال من إلقائه على قفاه) أي : المحتضر ، وقدم الأيمن على الأيسر ؛ لشرف الأول ، ولما روى الشيخان : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه .. نام على شقه الأيمن)^(١) ، وروى أحمد وأبو داود : (أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم مرضى الله عنها استقبلت عذ موتها القبلة ثم توسدت يمينها)^(٢) .

قوله : (وإلا تيسر إلقاؤه على الأيسر) أي : والأيمن معاً ؛ لعله فيهما مثلاً .

قوله : (فعلى قفاه يلقي) هذا هو الصحيح ، ومقابله يقول : إن هذا الإلقاء على القفا مقدم على الإضجاع بنوعيه ، قال الإمام : (وعليه عمل الناس)^(٣) ، ووسط في « شرح المذهب » بين الإضجاع على الأيمن عند تعذره بالإضجاع على الأيسر إلى القبلة^(٤) ، وظاهر : أنه إذا قيل بالإلقاء على القفا أولاً فتعذر .. يضجع على جنبه الأيمن .

قوله : (ويجعل وجهه وأخمصاه) بفتح الميم أشهر من ضمها وكسرها كما في « التحفة »^(٥) ، راد في « الإيعاب » : تثليث الهمزة ، ففيه تسع لغات من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، والأشهر الأوفق : فتح الهمزة والميم معاً ، بـ هو الذي اقتصر عليه في « القاموس » و « المصباح » كما سيأتي على الأثر .

قوله : (وهما) أي : الأخمصان .

قوله : (بطون رجليه المقلبة) هذا هو المراد هنا ، وإلا .. فحقيقتهما المنخفض من أسفلها كما قاله النووي في « دقائق »^(٦) ، وهو : ما ارتفع عن الأرض من باطني الرجل ؛ ففي « القاموس » : (والأخمص من باطن القدم : ما لم يصب الأرض ، وكان صلى الله عليه وسلم حُمصان الأخمصين)^(٧) ، وفي « المصباح » : (وخمص القدم خمصاً من باب تعب : ارتفعت عن الأرض فلم تمسه ، فالرجل أخمص القدم والمرأة خمصاء ، والجمع : خمص ، مثل : أحمر

(١) أخرجه البخاري (٦٣١٥) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنه .

(٢) مسند الإمام أحمد (٦١/٦) .

(٣) نهاية المطلب (٦/٣) .

(٤) المجموع (١٠٥/٥) .

(٥) تحفة المحتاج (٩٢/٣) .

(٦) دقائق المنهاج (ص ٣٤) .

(٧) القاموس المحيط (٤٣/٢) ، مادة : (خمص) .

لأنَّ ذلكَ هوَ الممكنُ ، (وَيُزَفَّعُ رَأْسُهُ) قليلاً (بِشَيْءٍ) ليستقبلَ بوجهه ،

وحمراء وحمرة ؛ لأنه صفة ، فإن جمعت القدم نفسها . قلت : الأخامص ، مثل : الأفضل والأفاضل إجراء له مجرى الأسماء ، فإن لم يكن بالقدم خمص . . فيبي رحاء براء وحاء مشددة ومهملتين وبالمدة (١) .

قوله : (لأن ذلك هو الممكن) تعليل للإلقاء على القفا المذكور .

قوله : (ويرفع رأسه قليلاً بشيء) أي : كأن يوضع تحت رأسه شيء مرتفع كمخدة .

قوله : (ليستقبل بوجهه) أي : للقبلة ، تعليل لرفع رأسه ، ويسن أن يقرأ عنده (يس) بتمامها ؛ لخبر : « اقرؤوا على موتاكم (يس) » رواه أبو داود وابن حبان وصححه وقال : المراد به : من حضره الموت - يعني : مقدماته - لأن الميت لا يقرأ عليه (٢) ؛ ويؤيده ما في خبر غريب : « ما من مريض يقرأ عنده (يس) إلا مات رياناً وأدخل قبره رياناً » (٣) .

لكن أخذ ابن الرفعة بقضية الخبر الأول (٤) ، قال في « التحفة » : (وهو أوجه في المعنى ؛ إذ لا صارف عن ظاهره ، وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع ؛ لبقاء إدراك روحه فهو بالنسبة لسماع القرآن وحصول بركته له كالحي ، وإذا صح السلام عليه . . فالقراءة عليه أولى ، وقد صرحوا بأنه يندب للزائر والمشييع قراءة شيء من القرآن) (٥) .

قال في « النهاية » : (ولك أن تقول : لا مانع من إعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، فحيث قيل بطلب القراءة على الميت . . كانت « يس » أفضل من غيرها ؛ أخذاً بظاهر الخبر ، وكان معنى : لا يقرأ على الميت ؛ أي : قبل دفنه ؛ إذ المطلوب الآن الاشتغال بتجهيزه ، أما بعد دفنه . . فيأتي في « الوصية » أن القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ ؛ كالصدقة وغيرها . . إلخ (٦) .

والحكمة في قراءة (يس) : اشتغالها على أحوال القيامة وأحوالها ، وتغير الدنيا وزوالها ، ونعيم الجنة وعذاب جهنم ، فيتذكر بقراءتها تلك الأحوال الموجبة للمثبات ، ويؤخذ من هذه الحكمة : استحباب قراءتها عنده جهراً ، واستحب بعض الأصحاب أن يقرأ عنده (سورة الرعد)

(١) المصباح المنير ، مادة : (خمص) .

(٢) سنن أبي داود (٣١٢١) ، صحيح ابن حبان (٣٠٠٢) عن سيدنا معقل بن يسار رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٦٠٩٣) .

(٤) كفاية النبيه (١١/٥) .

(٥) تحفة المحتاج (٩٣/٣ - ٩٤) .

(٦) نهاية المحتاج (٤٣٧/٢ - ٤٣٨) .

(وَيُلَقَّنُ) ندباً (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَيْرٍ « مسلم » . وَلَا تُسَنُّ زِيَادَةُ : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)

بتمامها ؛ لقول جابر بن زيار : (إنها تهون خروج روحه)^(١) .

وأخذ منه : استحباب لسرهننا ، قال (ع ش) : (ولو أمره المحتضر بالقراءة جهراً ؛ لأن فيه زيادة إيلاام له ، وبقي ما لو تعارض عليه قراءتهما . . فهل يقدم « يس » لصحة حديثها ، أم « الرعد » ؟ فيه نظر ، وينبغي أن يقال بمراعاة حال المحتضر ؛ فإن كان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث . . قرأ « سورة يس » ، وإلا . . قرأ « سورة الرعد »)^(٢) .

قوله : (ويلقن ندباً : لا إله إلا الله) ظاهر كلامهم هنا : يشمل غير المكلف فيسن تلقينه ، وهو كذلك سواء المميز وغيره ، وفرق الزركشي بين ما هنا وعدم ندب تلقينه بعد الدفن مطلقاً بأن هذا للمصلحة ، وثم لثلاث فتن الميت ، وغير المكلف لا يفتن ، قال (سم) : (وانظر : لو كان - أي : المحتضر - نبياً . . والأوجه : أنه لا محذور من جهة المعنى)^(٣) أي : لأن الأنبياء يتأخر دخول بعضهم عن بعض الجنة ، واستبعده الشرواني^(٤) .

قوله : (لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَيْرٍ مسلم) أي : و« سنن أبي داود » و« الترمذي » و« النسائي » وغيرها عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله »^(٥) أي : فمهمهم هذه الكلمة المشرفة ، قال النووي : (أي : من قرب موته ، وهي من باب تسمية الشيء باسم ما يصير إليه ؛ كقوله ﴿ إِنِّي أَرْبِيَّ أَغَصِرُ خَمْرًا ﴾)^(٦) .

قوله : (وَلَا تُسَنُّ زِيَادَةُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) هذا هو المعتمد الذي عليه الجمهور ، وصححه النووي في « الروضة » ، وقال جمع - منهم الطبري - : إن زيادتها أولى ؛ لأن المقصود موته على الإسلام ، ولا يسمى مسلماً إلا بهما ، وسيأتي رده مع ما فيه ، ونقل الشيخ عميرة عن بعض المتأخرين : أنه يستحسن أن يلقنه بالشهادتين أولاً ، ثم يقتصر بعد ذلك على (لا إله إلا الله) انتهى^(٧) ، وفيه نظر ؛ لقولهم الآتي : (إنه إذا قالها . . لم يعد عليه) ، فليتأمل .

(١) أخرجه المستغفري في « فضائل القرآن » كما في « البدر المنير » (٣٨٨/٥) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٣٨/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (٩٢/٣) .

(٤) حاشية الشرواني (٩٢/٣) .

(٥) صحيح مسلم (٩١٦) ، سنن أبي داود (٣١١٧) ، سنن الترمذي (٩٧٦) .

(٦) المجموع (١٠١/٥) .

(٧) حاشية عميرة (٣٢١/١) .



لأنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَعَ أَنَّ هَذَا مُسْلِمٌ . وَمِنْ ثَمَّ يُلْقَنُ الْكَافِرُ الشَّهَادَتَيْنِ وَيُؤْمَرُ بِهِمَا ؛ لِلاتِّبَاعِ ، (وَلَا يُلْحَقُ عَلَيْهِ) أَيِ : عَلَى الْمُسْلِمِ ،

قوله : (لأنه لم يرد) تعليل لعدم سن الزيادة المذكورة .

قوله : (مع أن هذا مسلم) أي : أن هذا المحتضر مسلم ، وإنما المقصود ختم كلامه بلا إله إلا الله ؛ ليحصل له الثواب الآتي ، وبهذا يرد ما قاله هؤلاء الجمع ، لكن انتصر لهم السيد عمر البصري بأنه لا محل له ؛ لأن من البين الواضح أن مراد الجمع المذكور بـ (الإسلام) : والمسلم الكامل ، ولا بعد في حصول الثواب المذكور مع زيادة (محمد رسول الله) لأنها كاللتمة ، والرديف لكلمة التوحيد ، وورد في كثير من الأحاديث الاقتصار على (لا إله إلا الله) مع القطع بأن الحكم المرتب عليها من النجاة من النار ودخول الجنة مشروط بزيادة (محمد رسول الله) ، وإنما ترك التصريح بها ؛ إكتفاء بوضوح المراد ، فليكن ما نحن فيه من هذا القليل . فليتأمل .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل هذا التعليل ؛ أي : من مفهومه ، وعبارة غيره : (ويؤخذ منه : ما بحثه الأسنوي : أنه لو كان كافراً . لقن الشهادتين . . .) إلخ^(١) .

قوله : (يلقن الكافر الشهادتين) أي : قطعاً مع لفظ (أشهد) لرجوه أيضاً ؛ إذ لا يصير مسلماً إلا بهما . « تحفة »^(٢) .

قوله : (ويؤمر بهما) أي : وجوباً كما قاله الشهاب الرملي إن رجي إسلامه ، وإلا . . . فندبا ، قال (ع ش) : (وظاهره : وإن بلغ الغرغرة ، ولا بعد فيه ؛ لاحتمال أن يكون عقله حاضراً وإن ظهر لنا خلافه وإن كنا لا نرتب عليه أحكام المسلمين حينئذٍ)^(٣) .

قوله : (للاتباع) أي : الذي رواه البخاري في قصة الخادم اليهودي ، وقد مر نقل لفظها في (مبحث العيادة)^(٤) .

قوله (ولا يلح عليه ؛ أي : على المسلم) بالبناء للمفعول من الإلحاح ، قال في « المصباح » : (ألح السحاب إلحاحاً : دام مطره ، ومنه : ألح الرجل على شيء : إذا أقبل عليه مواظباً)^(٥) .

(١) انظر « أسنى المطالب » (٢٩٦/١) .

(٢) تحفة المحتاج (٩٣/٣) .

(٣) حاشية الشيرازي (٤٣٦/٢ - ٤٣٧) .

(٤) صحيح البخاري (١٣٥٦) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٥) للمصباح المنير ، مادة : (لح) .

(وَلَا يُقَالُ لَهُ : قُلْ) لِثَلَا يَتَأَذَى بِذَلِكَ ، بَلْ يَذْكُرُ الشَّهَادَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِتَذَكَّرَهَا ، أَوْ يَقَالُ : ذِكْرُ اللَّهِ مَبَارَكٌ ، فَلْنَذْكُرْ اللَّهَ تَعَالَى - جميعاً :

قوله : (ولا يقال له : قل) أي : ولا اشهد ؛ لأن المقصود كونها آخر كلامه ليفوز مع السابقين ، أو بعدم الحساب ، أو بتقدمه على من لم يقل مثله ، وعليه حمل الحديث الآتي .
قوله : (لثلا يتأذى بذلك) أي : بالالحاق وقوله : (قل) فربما يتكلم بما لا ينبغي ؛ لشدة ما يقاسي حينئذٍ ، ومن أحسن ما اتفق للإمام أبي زرعة الرازي أنه لما احتضر . . كان عنده أبو حاتم ومحمد بن أسلم فتأدبا واستحيا أن يلقتاه ، فتذكرا حديث التلقين ، فلما ساقا سندهما . . أرتج عليهما ، فبدأ أبو زرعة وهو في حالة النزع فذكر سنده . . إلى أن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله »^(١) فخرجت روحه مع الهاء قبل أن يقول . . « دخل الجنة »^(٢) ، فأعظم به من وفاق .

وأبو زرعة ومحمد بن أسلم المذكوران من أجلاء الحفاظ ، وهما المستمليان الحديث من سيدنا عليّ الرضا لما دخل لنيسابور فقال : حدثني أبي موسى الكاظم عن أبيه جعفر الصادق ، عن أبيه محمد الباقر ، عن أبيه عليّ زين العابدين ، عن أبيه الحسين ، عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم قال : حدثني حبيبي وقرة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « حدثني جبريل قال : سمعت رب العزة يقول : لا إله إلا الله حصني ، فمن قالها . . دخل حصني ، ومن دخل حصني . . أمن من عذابي »^(٣) ، قال للإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله : (لو قرأت هذا الإسناد على مجنون . . لبرئ من جنته)^(٤) .

قوله : (بل يذكر الشهادة) أي : كلمة (لا إله إلا الله) .

قوله : (بين يديه) أي : المحتضر .

قوله : (ليتذكرها) أي : المحتضر الشهادة فيذكرها بلسانه كما هو الأفضل ؛ لما سيأتي .

قوله : (أو يقال : ذكر الله مبارك) أي : وأفضل الذكر (لا إله إلا الله) .

قوله : (فلنذكر الله تعالى جميعاً) أي : ولا يأمره بها ؛ أي : يكره له ذلك ، وينبغي لمن عنده أن يذكرها أيضاً ، ويكره للحائض أن تحضر المحتضر وهو في النزع ؛ لما ورد : « أن الملائكة

(١) أخرجه أبو داود (٣١١٦) ، والإمام أحمد (٢٣٣/٥) عن سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٢) انظر « الجرح والتعديل » ١/ ٣٤٥ ، وفيه : (محمد بن مسلم) بدل (محمد بن أسلم) .

(٣) أخرجه ابن عساکر في « تاريخ دمشق » (٥/ ٤٦٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣/ ١٩٢) .

(٤) انظر « الصواعق المحرقة » (٢/ ٥٩٥) ، و« حلية الأولياء » (٣/ ١٩٢) .

سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . (وَالْأَفْضَلُ تَلْقِيهِ غَيْرِ الْوَارِثِ)

لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا جنب^(١) ، ويؤخذ من ذلك : أن الكلب والصورة وغير الحائض ممن وجب عليه الغسل مثلها ، وعبر في « الرونق » و « الباب » بـ (لا يجوز) بدل (يكره) أي : لا يجوز جوازاً مستوي الطرفين فيكره .

قال الجيلي : ويستحب تجريعه ماء ، بل يجب كما بحثه في « التتعة » إن ظهرت أمانة تدل على احتياجه له ؛ كأن يهش إذا فعل به ذلك ؛ وذلك لأن العطش يغلب حينئذ لشدة الفزع ، ولذلك : يأتي الشيطان كما ورد بماء زلال ويقول : قل : لا إله غيري حتى أسقيك منه ، فإن قال ذلك . . مات على غير الإيمان إن كان عقله حاضراً^(٢) ، نسأل الله سبحانه وتعالى من فضله الثبات لن وللمسلمين عند الممات .

قوله : (سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر) كذا في « النهاية » وغيرها^(٣) ، واعترضه (سم) بأنه قد يقتضي هذا التمثيل : أن إتيان المريض بهذا المثل لا يمنع أن آخر كلامه كلمة (لا إله إلا الله) مع تأخر (والله أكبر) عنها^(٤) ، ورده (ع ش) بمنع أنه يقتضي ذلك ؛ لجواز أن المراد : أنه إذا ذكر ذلك . . تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق بها ، قال : ومع ذلك قد يقال : إن المريض إذا نطق به . . لا يعاد عليه التلقين ؛ لأن هذا الذكر لما كان من توابع كلمة الشهادة . . عد كأنه منها . انتهى^(٥) .

وعبارة الكردي في « الكبرى » : (والظاهر : أن المراد : أن يقول الملقن ذلك ليتذكر المحتضر الشهادة فيأتي بها ؛ لأن المراد : أن يكون آخر كلامه « لا إله إلا الله » ، وهو لو قال ما ذكر . . يكون آخر كلامه التكبير دون التهليل ، فتنبه له فإني لم أقف على من نبه عليه) انتهى^(٦) ، وفي « الصغرى » مثله^(٧) ، وكأنه لم يستحضر كلام (ع ش) المذكور .

قوله : (والأفضل : تلقين غير الوارث) أي : لئلا يتهمه بالاسعجال ، قال الشيخ عميرة

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٧) ، والنسائي في « الكبرى » (٢٥٣) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٩٤ / ٣) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٣٦ / ٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الغرر (٢١٠ / ٣) .

(٥) حاشية الشيراملي (٤٣٦ / ٢) .

(٦) المواهب المدنية (٣٨٩ / ٣) .

(٧) الحواشي المدنية (٦٧ / ٢) .

والعدو والحاسد إن كان ثم غيره ، وإلا . . . لَقْنَهُ ، فإذا قالها . . . لَمْ يُعَذِّ عَلَيْهِ

(ع ش) : (لو كان - أي : المحتضر - فقيراً لا شيء عنده . . فالوجه : أن الوارث كغيره)^(١) ، وقال القليوبي : (أي : شأنه ذلك - أي : الاتهام بالاستعجال - وإن لم يكن له إرث ، قال : وينبغي تعلق الحكم بالتهمة لغير الوارث) ، تأمل^(٢) .

قوله : (والعدو والحاسد) أي : ممن هو متهم بالاستعجال .

قوله : (إن كان ثم غيره) أي : غير من ذكر من الوارث ومن بعده فالأولى غيرهم ، وهو تقييد للأفضلية .

قوله : (وإلا . . لَقْنَهُ) أي : وإن اتهمه كما بحثه الأذرعى ، قال في « التحفة » : (فإن حضر عدو ووارث . . فالوارث ؛ لأنه أشفق ؛ لقولهم : لو حضر ورثة . . قدم أشفقهم)^(٣) ، قال (ع ش) : (بقي ما لو حضر العدو والحاسد . . وينبغي خاصة تقديم الحاسد ؛ لأن ضرره أخف من ضرر العدو)^(٤) .

قوله : (فإذا قالها) أي : المحتضر كلمة (لا إله إلا الله) ، قال في « التحفة » : (ويحث تلقينه « الرفيق الأعلى » لأَنَّهُ آخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم . . مردود بأن ذلك لسبب لم يوجد في غيره ؛ وهو أن الله خيره فاختاره) انتهى^(٥) .

والرفيق الأعلى : قيل : هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة ، فمعناه : أسألك يا الله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة ، وقيل : معناه : أريد لقاءك يا الله يا رفيق يا أعلى ، والرفيق من أسماء الله تعالى ؛ للحديث الصحيح : « إن الله رفيق »^(٦) ، فكأنه طلب لقاء الله ، فلو أتى الملقن بذلك . . لم تحصل سنة التلنيين ، لكنه غير مكروه كما بحثه (ع ش)^(٧) .

قوله : (لم يعد عليه) أي : فلا يزداد التلقين على مرة كما نقله النووي عن الجمهور ، وقال جماعة - منهم : سليم الرازي والمحاملي وصاحب « العدة » - : يكرره ثلاثاً ولا يزداد عليها^(٨) ،

(١) حاشية عميرة (٣٢١/١) ، حاشية الشبراملسي (٤٣٧/٢) .

(٢) حاشية قليوبي (٣٢١/١)

(٣) تحفة المحتاج (٩٣/٣) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٤٣٧/٢) .

(٥) تحفة المحتاج (٩٣/٣) .

(٦) أخرجه البخاري (٦٩٢٧) ، ومسلم (٢٥٩٣) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٧) حاشية الشبراملسي (٤٣٧/٢) .

(٨) المجموع (١٠٥/٥) .

حَتَّى يَتَكَلَّمَ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ وَلَوْ بِغَيْرِ كَلَامِ الدُّنْيَا .. أُعِيدَتْ عَلَيْهِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .. دَخَلَ الْجَنَّةَ » ..

وعلى الأول : فإن ذكرها ولم يتكلم .. فذاك ، وإلا .. سكت الملقن هنية يسيراً ثم يعيدها كما استظهره بعضهم^(١) .

قوله : (حتى يتكلم ، فإذا تكلم) أي : المحتضر .

قوله : (ولو بغير كلام الدنيا) أي : كالحمد والتسبيح ، وأشار به (لو) إلى خلاف الصيمري فيه ، واعتمده الخطيب في « المغني » ، عبارته : (فإن قالها .. لم تمد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمري ، بخلاف التسبيح أو نحوه ؛ لأنه لا ينافي أن آخر كلامه : « لا إله إلا الله » أي : من أمور الدنيا)^(٢) .

قوله : (أعيدت عليه) أي : بكيفيتها السابقة .

قوله : (للخبر الصحيح) أي : رواه أبو داود والحاكم وأحمد في « المسند » عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً^(٣) .

قوله : (« من كان آخر كلامه ») أي : ولو النفسي ، فيشمل ما لو استحضر ذلك بقلبه وإن لم يتلفظ به ، وبه صرح في « الخادم » كما أفاده بعض المشايخ ، ونقله في « الإيعاب » عن الزركشي . شوبري .

قال الكردي في « الكبرى » : (وفي هذا فسحة ؛ فإن المحضر قد لا يستطيع النطق بالشهادة)^(٤) ، ويجوز في (آخر) الرفع والنصب ، والأول أفصح كما قلناه (ع ش) .

قوله : (« لا إله إلا الله ») في محل نصب على الاحتمال الأول ورنع على الثاني .

قوله : (« دخل الجنة ») أي : مع الفائزين ، وإلا .. فكل مسلم ولو فاسقاً يدخلها ولو بعد عذاب وإن طال ، خلافاً لكثيرين من فرق الضلال كالمعتزلة والخوارج ، ولا يقال : إذا كان عندنا معاشر أهل السنة أن من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة ، وأنه لا بد من دخول من لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا التلقين عند الموت كلمة اتوحيد حيث كان مؤمناً .. ماذا ينفعه كونها آخر كلامه من الدنيا ؛ لأننا نقول : لعل كونها آخر كلامه قرينة أنه ممن يعفو الله عن

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (١٣٦/٢) .

(٢) مغني المحتاج (٤٩٢/١) .

(٣) سنن أبي داود (٣١١٦) ، المستدرک (٣٥١/١) ، مسند الإمام أحمد (٢٣٣/٥) .

(٤) المواهب المدنية (٣٩٠/٣) .

(فَإِذَا مَاتَ .. غُمُضَ) ندباً (عَيْنَاهُ ،)

جرائمه فلا يدخل النار أصلاً ؛ كما جاء في اللفظ الآخر : « حرم الله عليه النار »^(١) ، وإذا كنا لا نمنع أن يعفو الله عن بعض عصاة المسلمين ولا يؤاخذ به بذنوبه فضلاً منه وإحساناً . فلا يستبعد أن الله تعالى ينصب النطق بكلمة لا إله إلا الله آخر حياة المسلم علامة دالة على أنه من أولئك الذين يعفو عن خطيئاتهم ، أفاده ابن السبكي^(٢) ، فاحفظه فإنه نفيس .

قوله : (فَإِذَا مَاتَ .. غُمُضَ ندباً عيناه) أي : لثلاً يقبح منظره فيساء به الظن ، ولما في « مسلم » : أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة رضي الله عنه وقد شق بصره فأغمضه ثم قال : « إن الروح إذا قبض .. تبعه البصر » ، فضج ناس من أهله فقال : « لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ؛ فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون » ، ثم قال : « اللهم ؛ اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهتدين ، واخلفه في عقبه في الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين ، وافسح له في قبره ونور له فيه »^(٣) .

وقوله : (شَقَّ بَصْرُهُ) : بفتح الشين وضم الراء ، وقوله : « تبعه البصر » أي : ذهب وشخص ناظره إلى الروح أين تذهب ، و (قبض) : أخرج من الجسد ، قال الحافظ السيوطي : (وفي فهم هذا دقة ؛ فإنه قد يقال : إن البصر إنما يبصر ما دام الروح في البدن ، فإذا فارقه .. تعطل الإحساس والإبصار ، والذي ظهر لي بعد النظر ثلاثين سنة : أن يجاب بأحد أمرين :

أحدهما : أن ذلك بعد خروج الروح من أكثر البدن وهي بعد باقية في الرأس والعينين ، فإذا خرج من الفم أكثرها ولم تنته كلها . نظر البصر إلى القدر الذي خرج ، وقد ورد : أن الروح على مثال البدن وقدر أعضائه ، فإذا خرج بقيتها من الرأس والعين .. سكن النظر ، فيكون قوله : « إذا قبض » معناه : إذا شرع في قبضه ولم ينته قبضه .

الثاني : يحمل على ما ذكره كثير من العلماء : أن الروح لها اتصال بالبدن وإن كانت خارجة فيرى ويعلم ويسمع ويرد السلام ، ويكون هذا الحديث من أقوى الأدلة على ذلك ، والله أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وسلم^(٤) .

قال في « التحفة » : (ويسن حينئذٍ - أي : حين الإغماض - : باسم الله وعلى ملة رسول الله

(١) أخرجه مسلم (٢٩) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٢) الطبقات الكبرى (٣ / ١ : ٦٤) .

(٣) صحيح مسلم (٩٢٠) عن سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها .

(٤) الديباج (١٠ / ٣) .

وَشُدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ عَرِيضَةٍ (يَرِبْطُهَا فَوْقَ رَأْسِهِ ؛ حِفْظًا لِفَمِّهِ عَنِ الْهُوَامِ وَقُبْحِ مَنْظَرِهِ ، (وَلَيِّنَتْ)
عَقِبَ مَفَارِقَةَ رُوحِهِ بَدَنَهُ

صلى الله عليه وسلم^(١) ، قال (ع ش) : (وينبغي أيضاً : أن يقال مثل ما في الحديث المار ؛ اقتداء به صلى الله عليه وسلم)^(٢) .

قوله : (وشد لحياء) بفتح اللام كما مر في (باب الوضوء) .

قوله : (بعصابة عريضة) أي : تمم اللحيين مثل المنديل .

قوله : (يربطها فوق رأسه) بضم الباء وكسرهما : من بابي نصر وضرب ؛ أي : يشدها فوق رأسه ، وهذا معنى قول « البهجة » :

وشد في عصابة لحياء قلت يكون ربطها أعلاه^(٣)

قوله : (حفظاً لفمه عن الهوام) جمع هامة كدواب جمع دابة ، وهي : ما له سمٌ يقتل كالحية ، وقد أطلقت الهوام على ما يؤذي ، قال أبو حاتم : ويقال له : دواب الأرض ما بين قملة إلى حية ، ومنه حديث كعب بن عجرة : (أيؤذيك هوام رأسك)^(٤) ، والمراد : القمل ، وقد تقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل ؛ كالحشرات ، وهذا هو المراد هنا .
قوله : (وقبح منظره) أي : الميت بانفتاح فمه .

قوله : (ولينت عقب مفارقة روحه بدنه) أي : عقب موته ، واختلفوا في الروح ؛ فعند المتكلمين : جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر ، ويقال : إنه سار في البدن كسريان الماء في العود الأخضر ، وهو باق لا يفنى ، وأما قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ . فتقديره عند موت أجسادها ، وعند جمع منهم : أنه عرض ؛ وهو الحياة التي صار البدن بوجودها حياً ، والأولى لنا ألا نخوض فيها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرْ نَفْسَكَ أَنَّ اللَّهَ يُتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ . ولذا : قال ابن رسلان في « نظم الزبد » :

والروح ما أخبر عنه المجتبى فتمسك المقال عنها أدبا^(٥)

قال بعضهم : (وهل هي موجودة قبل خلق الجسد ، أم لا ؟ المعتمد : الأول)^(٦) .

(١) تحفة المحتاج (٩٥ / ٣) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٣٩ / ٢) .

(٣) بهجة الحاوي (ص ٤٦) .

(٤) أخرجه البخاري (٤١٩٠) ، ومسلم (١٢٠١) .

(٥) صفوة الزبد (ص ٥٩) .

(٦) انظر « فتوحات الوهاب » (١٣٩ / ٢) .

(مَفَاصِلُهُ) فتردُّ أصابعُهُ إلى بطنِ كَفِّهِ ، وساعِدُهُ إلى عِضْدِهِ ، وساقُهُ إلى فَخِذِهِ ، وفَخِذُهُ إلى بطنِهِ ، ثمَّ يَمُدُّها تسهِيلاً لِيُغْسَلَ وتكفِيهِ ؛ فَإِنَّ في الْبَدَنِ حينئذٍ حرارةً ، فَإِذَا لُيِّنَتْ .. لَأَنْتَ ، وإِلَّا .. لَمْ يُمَكَّنْ تَلْيِينُهَا بَعْدُ . نَعَمْ ؛ إِنْ أَمَكَّنْ تَلْيِينُهَا (وَلَوْ يَدُهْنِ إِذَا أُحْتِيجَ إِلَيْهِ) .. فلا بِأَسَر

قوله : (مفاصله) جمع مفصل بوزن مسجد ملتقى العظمين من الجسد .

قوله : (فترد أصابعه إلى بطن كفه) أي : من اليدين ، ويرد أصابع الرجلين إلى بطن قدمه .

قوله : (وساعده إلى عضده) أي : وترد ساعده إلى عضده ، والساعد : اسم لما بين المرفق والكف ، والعضد : ما بين المرفق والكتف .

قوله : (وساقه إلى فخذه) أي : وترد ساقه إلى فخذه .

قوله : (وفخذه إلى بطنه) أي : وترد فخذه إلى بطنه .

قوله : (ثم يمدّها) أي : المذكورات من الأصابع والساعد والفخذ ، وهذا معنى قول « البهجة »

[من الرجز]

ولينت مفاصل بالرد والمد إلخ^(١)

قوله : (تسهياً لغسله وتكفّيه) تعليل لندب تليين المفاصل .

قوله : (فإن في البدن حينئذٍ) أي : حين إذ كان عقب مفارقة الروح للبدن .

قوله : (حرارة) أي : بقية حرارة الحياة .

قوله : (فإذا لينت .. لانت) أي : المفاصل .

قوله : (وإلا .. لم يمكن تليينها بعد) أي : بعد مدة عند إرادة الغسل ؛ يعني : لم يسهل تليينها إلا بمشقة .

قوله : (نعم ؛ إن أمكن تليينها) أي : المفاصل ، وانظر موضع هذا الاستدراك ، وعبارة « النهاية » : (ولو احتاج في تليين ذلك إلى شيء من الدهن .. فلا بأس ..) إلخ^(٢) ، وهي أولى ، فليتأمل .

قوله : (ولو يدهن) أي : نحو صابون .

قوله : (إذا احتيج إليه) أي : الدهن ونحوه .

قوله : (فلا بأس) أي : كما حكاه الإمام النووي عن الشيخ أبي حامد والمحامي

(١) بهجة الحاوي (ص ٤٦) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/ ٤٤٠) .

(وَتَنْزَعُ) عنه (ثِيَابُ مَوْتِهِ) المحيطة التي مات فيها ، بحيث لا يرى شيء من بدنه ؛ لئلا يسرع فسادُهُ ،

وغيرهما^(١) ، قال (ع ش) : (ظاهره : إباحة ذلك ، ولو قيل بئدبه حيث شق غسله أو تكفينه بدونهُ ، بل لو قيل بوجوبه إذا توقف إصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل إزاره... لم يبعد) انتهى^(٢) .
وعبارة باعشن : (ويظهر : أنه حينئذٍ سنة لتوقف سنة التلحين عليه ؛ إذ للوسائل حكم المقاصد ، فقولهم : « لا بأس به حينئذٍ » ظاهره : أنه مباح ، وهو غير ظاهر ، ومفهوم كلامهم : أنه لغير حاجة : به بأس ، ولعله مكروه ، وبه يعلم فساد عادة جهتنا من دهنهم لكل أحد) انتهى^(٣) .

قوله : (وتنزع عنه) أي : الميت .

قوله : (ثياب موته المحيطة التي مات فيها) أي : سواء كان الثوب طاهراً أم نجساً مما يغسل فيه أم لا ؛ أخذاً من العلة . « نهاية »^(٤) .

قوله : (بحيث لا يرى شيء من بدنه) أي : يكون هذا النزاع بحيث لا ينكشف منه شيء من جسده ويستتر بغيرها ، وهذا تقييد للنزع ، وعبارة « فتح الجواد » : (من غير أن يرى بعض بدنه)^(٥) .

قوله : (لئلا يسرع فسادهُ) أي : الميت ، قال في « فتح الجواد » : (ومنه - أي : من هذا التعليل - يؤخذ : أن من قيدوا بالمدفنة الثقيلة... مرادهم : أن هذه يتأكد نزاعها أكثر ، وأنه لا فرق بين المخيط وغيره ، وأن من استثنى القميص الذي يغسل فيه... مراده : بحيث لا يخشى منه تغير بسبب بقاءه عليه)^(٦) .

وعبارة « التحفة » : (نعم ؛ بحث الأذرع بقاء قميصه الذي يغسل فيه إذا كان طاهراً ؛ إذ لا معنى لنزعه ثم إعادته ، لكن يشمر لحقوه ؛ لئلا يتنجس ؛ ويؤيده : تقييد « الوسيط » الثياب بالمدفنة ، وسيأتي أن الشهيد يدفن بثيابه فلا تنزع عنه) انتهى^(٧) .

(١) المجموع (١٣٠/٥) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٤٠/٢) .

(٣) بشرى الكريم (ص ٤٤٧) .

(٤) نهاية المحتاج (٤٤١/٢) .

(٥) فتح الجواد (٢٢٦/١) .

(٦) فتح الجواد (٢٢٦/١) .

(٧) تحفة المحتاج (٩٧/٣) .

(وَيُسْتَرُّ) جميعُ بدنِهِ (بثوبٍ خَفِيفٍ) يُجْعَلُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ تَحْتَ رَأْسِهِ وَالْآخَرُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ ؛ أَتْبَاعاً لِمَا فُعِلَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، (وَيُوضَعُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ)

قال في « الإيعاب » : (وهو ؛ أي : ما بحثه الأذرع في الشهيد ظاهر إن أريد دفنه فوراً ، وإلا . . فالأولى : نزعها ثم إعادتها عند الدفن ؛ خشية التغير) .

قوله : (ويستر جميع بدنهِ) أي : الميت بعد نزع ثيابه المذكورة .

قوله : (بثوب خفيف) أي : واحد فقط لا أكثر ؛ لئلا يحميه فيسرع إليه الفساد .

قوله : (يجعل أحد طرفيه) أي : الثوب .

قوله : (تحت رأسه) أي : الميت إن لم يكن محرماً .

قوله : (والآخر تحت رجليه) أي : الميت ؛ لئلا ينكشف ، وأما المحرم . . فإنما يستر منه

ما يجب تكفينه منه ؛ وهو ما عدا الرأس في الذكر ، وما عدا الوجه في الأنثى .

قوله : (اتباعاً لما فعل به صلى الله عليه وسلم) دليل لستر جميع بدنهِ بالثوب الخفيف ؛ ففي

« الصحيحين » : (أنه صلى الله عليه وسلم سجي حين توفي بثوب حبرة)^(١) هو بالإضافة وكسر

الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بوزن عنبه : نوع من ثياب القطن تنسج باليمن ، و(سجي) :

غطى ، كذا استدلوا به ، قال (ع ش) : (ظاهر السياق يشعر بأنه غطي بعد نزع ثيابه عنه صلى الله

عليه وسلم ، وقضية ما يأتي في قوله : وذلك لما اختلفت الصحابة رضي الله عنهم . . . إلخ ،

خلافه ؛ فلعل المراد هنا أنه غطي فوق ثيابه ، فيكون الاستدلال على مجرد الستر بالثوب لا بقيد

كونه بعد نزع الثياب) ، تأمل^(٢) .

قوله : (ويوضع على بطنهِ) أي : الميت ، سواء كان تحت الثوب الخفيف المذكور أم فوقه ،

وهو الأولى كما بحثه جمع ، واعتمده في « التحفة » وغيرها قال : (وزعم أخذه من المتن غير

صحيح ؛ لأن فيه كـ « الروضة » عطفه على « وضع الثوب » بالواو) انتهى^(٣) ، لا بـ (ثم) فلا

يقتضي ترتيباً ، قال الشرواني : (قد يجاب عنه بأن الأخذ إنما هو من أسلوب المتن ؛ لأن البليغ

لا يقدم ولا يؤخر إلا لنكتة) انتهى^(٤) ، وهو لطيف .

قوله : (شيء ثقيل) قدره الشيخ أبو حامد بعشرين درهماً ؛ أي : تقريباً ، قال الأذرع :

(١) صحيح البخاري (٥٨١٤) ، صحيح مسلم (٩٤٢) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٢) حاشية الشبرايملي (٤٤٠/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (٩٦/٣)

(٤) حاشية الشرواني (٩٦/٣) .

مِنْ حَدِيدٍ ؛ كَسِيفٍ وَمِرَّاةٍ ، ثُمَّ طِينٍ رَطْبٍ ، ثُمَّ مَا تَيْسَّرَ ؛ لثَلَاً يَنْتَفَخَ . وَيَنْبَغِي صَوْنُ الْمَصْحَفِ عَنْهُ أَحْتَرَاماً لَهُ ، وَالْحَقُّ بِهِ كِتَابُ الْعِلْمِ الْمُحْتَرَمِ ، (وَيُسْتَقْبَلُ بِهِ الْقَبْلَةُ) كَالْمَحْضَرِّ فِيمَا مَرَّ ،

وكانه أقل ما يوضع ؛ وإلا . . فالسيف يزيد على ذلك . . . إلخ ، واستظهر : أنه إن زاد عليها قدرألو وضع عليه حياً آذاه . . حرم ، وإلا . . فلا ، تأمل .

قوله : (من حديد ؛ كسيف ومِرَّاة) أي : وسكين من أنواع الحديد ، ويوضع نحو السيف بطول الميت كما بحثه الأذرعى واعتمده غيره ، وفي عدهم المِرَّاة من أنواع الحديد محل تأمل .
قوله : (ثم طين رطب ثم ما تيسر) أي : من الأشياء الثقيلة ، قال في « التحفة » : (والظاهر : أن هذا الترتيب - أي : بين نحو الحديد والطين وما تيسر - لكمال السنة لا لأصلها ، نظير ما مر في ندب المسك فالطيب . . إلى آخره عقب الغسل من نحو الحيض ، وأن تقديم الحديد لكونه أبلغ في دفع النفخ لسر فيه)^(١) .

قوله : (لثلا ينتفخ) أي : بطن الميت ، فهو تعليل لسن وضع الثقيل فيه .
قوله : (وينبغي صون المصحف عنه) أي : يسن أن يصاب المصحف عن وضعه على بطن الميت .

قوله : (احتراماً له) أي : للمصحف ، فيكره وضعه عليه ، قال الأذرعى : والتحريم محتمل ، قال في « التحفة » : (ويتعين الجزم به إن مس ، بل أو قرب مما فيه قدر ولو طاهراً - أي : بحيث يغلب على الظن تأديته إلى مماسة القدر ولو طاهراً - أو جعل على كيفية تناغي تعظيمه)^(٢) .

قوله : (وألحق به) أي : بالمصحف في انبغاء الصون المذكور عن الميت .
قوله : (كتب العلم المحترم) أي : ألحقها به الأسنوي حيث قال : (وينبغي أن يلحق به كتب الحديث والعلم المحترم) انتهى ، وأقره غيره^(٣) .
قوله : (ويستقبل به) أي : الميت .

قوله : (القبلة كالمحضر فيما مر) قد يفهم منه : أنه يكون على جنبه ، والظاهر : أن المراد هنا : إلقاؤه على قفاه ووجهه وأخمصاه إلى القبلة ، ويومىء إليه قولهم : ويوضع على بطنه شيء ثقيل ، قاله الأذرعى ، وأقره في « الأسنى » و« المغني »^(٤) ، قال في « النهاية » : (ويمكن أن

(١) تحفة المحتاج (٩٦/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٩٦/٣) .

(٣) انظر « فتح الوهاب » (٨٩/١ - ٩٠) .

(٤) أسنى المطالب (٢٩٧/١) ، مغني المحتاج (٤٩٤/١) .

ولا يُنافي ذلك وضع شيء على بطنه ؛ لأنه يُوضع عليها طُولاً ، ويُشدُّ بنحو خِرْقَةٍ . ويُندبُ جعله على نحو سريرٍ من غير فرش تحته ؛ لِثَلَا يتغيَّر بنداوة الأرض ،

يقال : لوضعه حالان ، أحدهما : على جنبه كما هنا ؛ أي : عقب موته ، ثم يجعل على قفاه بعده ، وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافي وضع شيء ؛ لما مر أنه يوضع طُولاً ؛ أي : مع شدة بنحو خِرْقَةٍ انتهى^(١) ، وسيأتي في كلام الشارح مثله .

قوله : (ولا ينافي ذلك) أي : استقباله للقبلة كالمحتضر ، وهذا إشارة إلى الجواب عما مر عن الأذرع .

قوله : (وضع شيء على بطنه) أي : الميت فاعل (لا ينافي) أو مفعوله .

قوله : (لأنه يوضع عليها طُولاً) تعليل لعدم المنافاة ، والأنسب بما قبله : (عليه) بالتذكير ؛ فكأنه أنه بتأويل معنى الجذزة .

قوله : (ويشد بنحو خِرْقَةٍ) هذا الذي جزم به هنا هو الذي استقر به في « التحفة » من احتمالين في ذلك ، وعبارتها : (فَن قَلت : هذا الوضع إنما يتأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه ، مع أن كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالمحتضر . . قلت : يحتمل أنه هنا تعارض مندوبان : الوضع على الجنب ، ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا ؛ لأن مصلحة الميت به أكثر ، ويحتمل أنه لا تعارض ؛ لإمكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشدة عليه بنحو عصابة ، وهذا هو الأقرب لكلامهم وإن مال الأذرع إلى الأول حيث قال : الظاهر هنا : إلقاؤه على قفاه كما مر ؛ لقولهم : يوضع على بطنه ثَقِيل^(٢) ، ومر عن « النهاية » ما يوافقه .

قوله : (ويندب جعله) أي : الميت .

قوله : (على نحو سرير) أي : كدَكَّة من الأشياء المرتفعة عن الأرض .

قوله : (من غير فرش تحته) يعني : لا يوضع على السرير ونحوه فراش ، بل يلصق جلده بالسرير .

قوله : (لثلا يتغير بنداوة الأرض) تعليل لندب جعله على نحو السرير ، قال الشوبري : (ومنه يؤخذ : أن الكلام في الرخوة ، وأن وضعه على الصلبة ليس بخلاف الأولى كما في « الكفاية » ، لكن قضية كلام الماوردي - ابن أبي هريرة : أنه يسن وضعه على مرتفع مطلقاً) انتهى .

وجزم في « التحفة » بما في « الكفاية » حيث قال : (ومن ثم : لو كانت صلبة لا نداوة عليها . .

(١) نهاية المحتاج (٤٤١/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٩٦/٣) .

أَوْ يَحْمِي عَلَيْهِ الْفَرْشُ فِيغْيِرُهُ . (وَيَتَوَلَّى جَمِيعَ ذَلِكَ) أَي : الْإِلْقَاءَ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ
(أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ بِهِ) الْمَتَّحِدِ مَعَهُ ذُكُورَةً أَوْ أُنْثَى

لم يكن وضعه عليها خلاف الأولى) انتهى ، ومثله في « النهاية »^(١) ، قل (سم) : (قد ينظر فيه بأن الأرض لا تخلو عن نداوة وإن خفيت)^(٢) .

قوله : (أَوْ يَحْمِي عَلَيْهِ الْفَرْشُ فِيغْيِرُهُ) أَي : لثَلَا يَحْمِي عَلَيْهِ . . . إِنْخ ، وهذا تعليل لقوله : (من غير فرش تحته) ، قال في « المصباح » : (وحملت الحديدية حمى من باب تعب فهي حامية : إذا اشتد حرها بالنار ، ويعدى بالهمزة)^(٣) .

قوله : (ويتولى جميع ذلك ؛ أي) ندباً .

قوله : (الْإِلْقَاءَ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ) أَي : مما عدا التلقين ؛ لما مر أن الأفضل : تلقين غير الوارث ، وعبرة « الإيعاب » : (أَي : جميع ما ذكر من التغميض إلى هنا) قال (سم) : (فيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض إلى هنا يتولاه أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه ، بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه سدم التهمة ، والفرق بين المقامين ظاهر ؛ لأن ذاك قبل الموت فيتضرر بالمتهم ، وهذا بعده فلا تضرر) انتهى^(٤) ، وبه تعلم ما في قوله : (هنا) أَي : إلقاءه على الشق الأيمن .

قوله : (أَرْفَقُ مَحَارِمَهُ بِهِ) أَي : أشدهم رفقاً بالميت ، وظاهر كلامهم : الأرفق وإن كان أبعد أولى من غيره ، ومثل المحارم أحد الزوجين بل أولى ؛ لوفور شفقتهم ، ويتحرى الرفق ما أمكنه في جميع ذلك .

قوله : (المتحد معه ذكورة أو أنوثة) أخذاً من قول « الروضة » وغيرها : (يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء ، فإن تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل . . . جاز)^(٥) فالاتحاد المذكور شرط للندب ، قال الأذرعى : (وفيه - أي : في قول « الروضة » - إشارة إلى أنه لا يتولى ذلك الأجنبي من الأجنبية ، ولا بالعكس ، ولا يبعد جوازه لهما مع الغض وعدم المس) انتهى ، وأقره الشارح في « الإمداد » وشيخه في « الغرر » ، واستظهره في « المغني » ، لكن الرملي

(١) تحفة المحتاج (٩٦/٣) ، نهاية المحتاج (٤٤٠/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٩٦/٣ - ٩٧) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (حمى) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٩٧/٣) .

(٥) روضة الطالبين (٩٧/٢) .

(وَيُدْعَى لَهُ) عند فعل ما ذكر به وفي غير ذلك ؛ لاحتياجه إلى الدُّعاء حينئذٍ ، (وَيُبَادَرُ بِبِرَاءَةِ ذِمَّتِهِ)
بقضاء دينه

استبعده في « النهاية »^(١) ، قال (ع ش) : (أي : فيحرم ؛ لأنه مظنة لرؤية شيء من البدن)^(٢) .
قوله : (ويدعى له) أي : للميت بالثبات والرحمة والمغفرة .
قوله : (عند فعل ما ذكر به) أي : من التغميض وما بعده ، ومر أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سلمة رضي الله عنه : « اللهم ؛ اغفر لأبي سلمة . . . » إلخ^(٣) .
قوله : (وفي غير ذلك) أي : ويدعى له في غير ما ذكر ؛ كعند الغسل والتكفين وما بعدهما .
قوله : (لاحتياجه إلى الدعاء حينئذٍ) أي : حين إذ كان بعد الموت ، قال في « الأذكار » :
(أجمع العلماء على أن الدعاء للأموات ينفعهم ويصلهم ثوابه ؛ واحتجوا بقول الله تعالى :
﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ ، وغير ذلك من
الآيات المشهورة بمعناها ، وبالأحاديث ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ اغفر لأهل بقيع
الغرقد »^(٤) ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ اغفر لحينا وميتنا »^(٥) ، وغير ذلك . . .
إلخ^(٦) .

قوله : (وَيُبَادَرُ) بفتح الدال المهملة مبنياً للمفعول : من المبادرة ، وهي : المسارعة .
قوله : (ببراءة ذمته) أي : من الحقوق التي عليه ، قال (ع ش) : (ومن ذلك : ما أخذ
بالعقود الفاسدة كالمعاطة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض ؛ كأن اشترى شراءً فاسداً وقبض
المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله ، أما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقلين ما وقع
عليه العقد . . ففي الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقياً ، وبدله إن كان تالفاً ،
ولا مطالبة لأحد منهما في الآخرة ؛ لحصول القبض بالتراضي .
نعم ؛ على كل منهما إثم الإقدام على العقد الفاسد)^(٧) ، فتنبه له .
قوله : (بقضاء دينه) أي : الميت ؛ لخبر : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » رواه

(١) الغرر البهية (٢١٥ / ٣) ، مغني المحتاج (٤٩٤ / ١) ، نهاية المحتاج (٤٤١ / ٢) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٤٠ / ٢) .

(٣) أخرجه مسلم (٩٢٠) عن سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها .

(٤) أخرجه مسلم (٩٧٤) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٥) أخرجه ابن حبان (١٠٧٠) ، وأبو داود (٣٢٠١) عن سيدتنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) الأذكار (ص ٢٨٣) .

(٧) حاشية الشبراملسي (١٨ / ٣) .

(وَتَنْفِذِ وَصِيَّتِهِ) حالاً إِنْ تيسَّرَ ، وإِلَّا . . . سَأَلَ وَلِيُّهُ غَرَمَاءَهُ أَنْ يُحَلِّلُوهُ وَيَحْتَالُوا بِهِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ فَعَلُوا . . . بَرِئَ فِي الْحَالِ . . .

الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه^(١) ، والمراد به (النفس) هنا : الروح ، (ومعلقة) : محبوسة عن مقامها الكريم ، قال في « التحفة » : (وإن قال جمع : محله فيمن لم يخلف وفاء أو فيمن عصى بالاستدانة) انتهى^(٢) ، وأفاد بهذه الغاية : أنه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخلف وفاء وغيره ، وبين من عصى بالاستدانة وغيره ، ويوجه بأن ما قالوه ليس قطعياً ، فالاحتياط : المبادرة مطلقاً ، تأمل .

قوله : (وتنفذ وصيته) أي : استجلاًباً للخير والدعاء له ، وذلك مندوب ، بل واجب عند طلب الموصي له المعين ، وكذا عند المكنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوي الحاجات ، أو كان قد أوصى بتعجيلها . « مغني »^(٣) .

قوله : (حالاً إِنْ تيسَّرَ) راجع للصورتين ؛ فيستحب أن يكون ذلك عقب موته وقبل الاشتغال بغسله وغيره ، ولا منافاة بين ما ذكره هنا وما ذكره في (الفرائض) من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين ؛ إذ ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكر على الاشتغال بالغسل ونحوه ، فالصورة : أن المال يسع جميع ذلك ، فالحاصل : أنه يفرز ما يفي بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه ، فليتأمل .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يتيسر ما ذكر ؛ بأن لم يكن في التركة جنس الدين ، أو كان ولم يسهل القضاء منه فوراً كما استظهره في « التحفة »^(٤) .

قوله : (سأل وليه) أي : ندباً ، ومثل الولي الأجنبي كما في « الإيعاب » .

قوله : (غرماءه أن يحللوهم) أي : الميت من ديونهم عليه ، فإذا حللوه . . . برئ قطعاً .

قوله : (ويحتالوا به عليه) الواو بمعنى : (أو) ، فلا إشكال على أنه ينبغي لمن فعل الحوالة هنا أن يسأل الدائن تحليل الميت تحليلاً صحيحاً ؛ لينزأ بيقين ، وليخرج من خلاف من زعم أن المشهور : أن التحمل والضمان لا يصح .

قوله : (فإن فعلوا . . . برئ في الحال) أي : برئت ذمة الميت حالاً بمجرد رضاهم بمصير

(١) سنن الترمذي (١٠٧٨) (١٠٧٩) ، صحيح ابن حبان (٣٠٦١) ، المستدرک (٢٦٦/٢ - ٢٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٣/١٨٠ - ١٨١) .

(٣) مغني المحتاج (١/٥٣٠) .

(٤) تحفة المحتاج (٣/١٨١) .

على خلاف القاعدة ؛ للحاجة والمصلحة ، وتجب المبادرة على الوارث والوصي عند الطلب
والتمكن من التركة

الدين في ذمة الولي وإن لم يحلوه كما صرح به كلام الشافعي والأصحاب ، قال جمع : (وصورة
ما قالوه من الحوالة : أن قول للدائن : أسقط حقك عنه ، أو أبرئه وعليّ عوضه ، فإذا فعل ذلك . .
برى ذلك الميت ولزم الملتزم ما التزمه ؛ لأنه استدعاء مال لغرض صحيح) انتهى .
وقولهم : أن يقول . . . إلخ ، مجرد تصوير ؛ لما تقرر : أن مجرد تراضيهما بمصير الدين في
ذمة الولي يبرئ الميت فيزومه وفاؤه من ماله وإن تلفت التركة ، فتأمله .

قوله : (على خلاف القاعدة) أي : إذ الحوالة لا تصح إلا برضا المحيل والمحتال وليس هنا
دينان ، وإن كان ضمناً . فكيف يبرئ المضمون عنه ثم يطالب الضامن ؟!

قوله : (للحاجة والمصلحة) تعليل للبراءة بالحوالة المذكورة مع مخالفتها للقاعدة ، قال
الزركشي وغيره : الأجنبي كالولي في ذلك ، ولا فرق بين أن يخلف الميت تركة وأن لا ؛ أخذاً من
الحديث الصحيح : (أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على مدين حتى قال أبو قتادة
رضي الله عنه : علي دينه)^(١) ، وفي رواية صحيحة : (أنه لما ضمن الدينارين للذين عليه . . جعل
صلى الله عليه وسلم يقول : « هما عليك والميت منهما بريء » ، قال : نعم ، فصلّى عليه)^(٢) .

وبحث بعضهم أن تعلق الدين بالتركة لا ينقطع بمجرد ما ذكر ، بل يدوم رهنها بالدين إلى
الوفاء ؛ لأن في ذلك مصلحة للميت أيضاً ، ونوزع فيه ، ويجاب بأن احتمال ألا يؤدي الولي
يساعده ، ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل ؛ لأن ذلك ليس قطعياً بل ظنياً فاقتضت مصلحة
الميت والاحتياط له بقاء لحجر في التركة حتى يؤدي ذلك الدين ، أو لأن براءته موقوفة ؛ فإن تبين
الأداء . . تحققنا البراءة بمجرد التحمل ، وإن تبين عدم الأداء . . تحققنا البقاء والتعلق بالتركة ،
تأمل .

قوله : (وتجب المبادرة على الوارث والوصي) أي : بقضاء الديون .

قوله : (عند الطلب) أي : طلب المستحق حقه ، قال في « النهاية » : (أو كان قد عصي
بتأخير له لمطل أو غيره ؛ كضمان الغصب والسرقة وغيرهما)^(٣) .

قوله : (والتمكن من التركة) أي : وعند التمكن منها ، ومثل الدين الوصية ؛ ففي

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥) عن سيدنا سلمة بن الأكوع رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الحاكم (١٨/٢) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) نهاية المحتاج (١٨/٣) .

(وَیُسْتَحَبُّ الْإِعْلَامُ بِمَوْتِهِ) لَا لِلرِّبَاءِ وَالسَّمْعَةِ بِذِكْرِ الْأَوْصَافِ الْغَيْرِ اللَّائِقَةِ بِهِ ،

« التحفة » : (وبحث الأذرعى وجوب المبادرة - أي : بتنفيذ الوصية - عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك ، وكذا في وصية نحو الفقراء وإذا أوصى بتعجيلها) انتهى^(١) ، ومر عن « المغني » الجزم به .

قوله : (ويستحب الإعلام بموته) أي : كما صححه النووي في « المجموع »^(٢) .

ويقول من بلغه موته : (إنا لله وإنا إليه راجعون وإنا إلى ربنا لمنقلبون ، اللهم ؛ اكتبه عندك في المحسنين ، واجعل كتابه في عليين ، واخلفه في أهله في الغابرين ، لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده) وذلك للأمر به ، رواه ابن السني من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « الموت فزع ، فإذا بلغ أحدكم وفاة أخيه . . فليقل : . . . » إلخ^(٣) .

ويجوز البكاء على الميت قبل الموت إجماعاً ، لكن الأولى : عدمه بحضرة المحتضر ، وكذا بعده ولو بعد الدفن ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده إبراهيم قبل موته وقال : « إن العين تدمع والقلب يحزن ، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا ، وإنا على فراقك لمحزونون » رواه الشيخان^(٤) ، وزار قبر أمه رضي الله عنها فبكى وأبكى من حوله رواه مسلم^(٥) .

والبكاء عليه بعد الموت خلاف الأولى ، أو مكروه ، وقال بعضهم : (إن كان البكاء لمحبة ورقة ؛ كالبكاء على الطفل . . فلا بأس به ، والصبر أجمل ، وإن كان لما فقد من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته . . فيظهر : استحبابه ، أو لما فات من بره وقيامه بصلاح حاله . . فيظهر : كراهته ؛ لتضمنه عدم الثقة بالله) انتهى^(٦) ، وهو حسن .

قوله : (لا للرباء والسמعة بذكر الأوصاف الغير اللائقة به) أي : الميت ؛ كنعي الجاهلية فإنه مكروه ؛ للنهي عنه رواه الترمذي وقال : حسن صحيح^(٧) ، وهو : النداء بموت الشخص وذكر مفاخره ومآثره ، ويكره تربيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر ؛ للنهي عنها ، لكن محلها : حيث لم يوجد معه الندب الآتي ، وإلا . . حرمت ، وحيث حملت على تجديد حزن ، أو أشعرت بتبرم ، أو

(١) تحفة المحتاج (١٨١/٣) .

(٢) المجموع (١٧١/٥) .

(٣) عمل اليوم والليلة (ص ٥٦١) .

(٤) صحيح البخاري (١٣٠٣) ، صحيح مسلم (٢٣١٥) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٥) صحيح مسلم (١٠٨/٩٧٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) انظر « مغني المحتاج » (٥٢٨/١) .

(٧) سنن الترمذي (٩٨٦) عن سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

بل (لِلصَّلَاةِ) لِيَكْثُرَ الْمَصْلُونَ عَلَيْهِ ؛ لِاتِّبَاعِ .

فعل بمجامع قصدت لها ، وإلا ؛ بأن كانت بحق في نحو عالم وخلت عن ذلك كله . . فهي بالطاعات أشبه ؛ فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه .

وأما الندب ، وهو : عدم محاسن الميت مع البكاء ؛ نحو : واكفهاه ، واجبلهاه ، واسنداه ، واكريماه . . فحرام ، وكذا النوح والجزع بضرب صدر ورفع صوت بإفراط في البكاء وغير ذلك ، قال الإمام : (والضابط : كل فعل يتضمن إظهار جزع ينافي الانقياد لقضاء الله تعالى فهو محرم)^(١) .

ولا يعذب الميت بشي من ذلك ما لم يوص به ، قال في « البهجة » : [من الرجز]

ولم يعذب، بنيح أهله إلا إذا أوصاهم بفعله^(٢)

لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ، فإن أوصى به . . عذب ، وعليه حمل الجمهور خبر « الصحيحين » : « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه »^(٣) ، وفي رواية : « بما نيح عليه »^(٤) ، وهو يبين أن مدة التعذيب مدة البكاء ، فتكون الباء في الرويتين قبلها بمعنى : (مع) أو للسببية ، واستشكل الرافعي ذلك بأن ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه بامثالهم وعدمه^(٥) ، وأجيب بأن السبب يعظم بوجود المسبب ؛ وشاهده خبر : « من سن سنة سيئة »^(٦) ، وحاصله : التزام ما قاله ، ويقال : كلامه . نما هو على عذابه المتكرر بتكرر الفعل وهو لا يوجد إلا مع الامتثال ، بخلاف ما فقد الامتثال فليس عليه سوى إثم الأمر فقط ، فليتأمل^(٧) .

قوله : (بل للصلاة ليكثر المصلون عليه) أي : على الميت وغيرها ؛ كالدعاء والترحم وقراءة القرآن له .

قوله : (للاتباع) أي : فقد روى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم نعى لأصحابه رضي الله عنهم النجاشي في اليوم الذي مات فيه^(٨) ، وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن

(١) نهاية المطلب (٧٣ / ٣) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٥١)

(٣) صحيح البخاري (١٢٨٦) ، صحيح مسلم (٩٢٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) أخرجه البخاري (١٢٩٢) ، ومسلم (١٧ / ٩٢٧) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٥) الشرح الكبير (٤٦٠ / ٢ - ٤٦) .

(٦) أخرجه مسلم (١٠١٧) عن سيدنا جرير بن عبد الله رضي الله عنه .

(٧) انظر « نهاية المحتاج » (١٧ / ٢) .

(٨) صحيح البخاري (١٢٤٥) ، صحيح مسلم (٩٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .



(فَضْلٌ)

في بيان غُسلِهِ وما يتعلَّقُ بِهِ

رواحه رضي الله عنهم^(١) ، وروى البخاري : أنه صلى الله عليه وسلم قال في إنسان كان يقيم المسجد - أي : يكتسه - فمات فدفن ليلاً : « أفلا كنتم آذنتموني به ؟! »^(٢) ، وفي رواية : « ما منعكم أن تعلموني ؟! »^(٣) قالوا : كان الليل والظلمة فكرهنا أن نشق عليك ، فأتى قبره فصلى عليه .

ويجوز لأهل الميت ونحوهم كأصدقائه تقبيله ؛ لما رواه أبو داود وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد موته) وصححه الترمذي وغيره^(٤) ، وروى البخاري : أن أبا بكر رضي الله عنه قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته^(٥) ، بل قال الروياني : إن ذلك مستحب لهم ، وبخثه السبكي فقال : ينبغي أن يكون ذلك لهم مستحباً وغيرهم جائزاً ، واستحسنه غيره ، مع أن الأخذ بظاهر كلامهم يقتضي عدم جواز التقبيل لغير هؤلاء وهو بعيد وإن أشعر به كلام المزني ، وسيأتي في (النكاح) و (السير) : أنه لا بأس بتقبيل وجه الميت ، والأوجه : حمله على صالح ، فيسن لكل أحد تقبيله تبركاً به ، وعلى ما في « المنهاج » فالتقبيل لغير من ذكر خلاف الأولى ؛ حملاً للجواز فيه على مستوي الطرفين . انتهى^(٦) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل : في بيان غُسلِهِ وما يتعلَّقُ بِهِ)

أي : كندب التنشيف بعد الغسل ، وكراهة أخذ شعر الميت وظفره ، وأحقية الرجال بالرجال . . . إلخ ، وإذا تيقن موته . . استحب المبادرة بالغسل ونحوه حيث لم يخش التغير ، وإلا . . وجبت كما هو ظاهر ؛ وذلك لما رواه أبو داود : أنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلحة بن البراء رضي الله عنه وانصرف . . قال : « ما أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت ، فإذا مات . . فأذنوني به حتى أصلي عليه ، وعجلوا به ؛ فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهرائي

(١) أخرجه البخاري (٣٧٥٧) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (٤٥٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري (١٢٤٧) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) سنن أبي داود (٣١٦٣) ، سنن الترمذي (٩٨٩) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٥) صحيح البخاري (٤٤٥٨) عن سيدنا ابن عباس ، وسيدتنا عائشة رضي الله عنهم .

(٦) انظر « أسنى المطالب » (٢٩٨ / ١) ، « تحفة المحتاج » (١٨٣ / ٣) .

(غُسْلُهُ) إِنْ كَانَ مُسْلِمًا غَيْرَ شَهِيدٍ وَإِنْ غَرِقَ ،

أهله»^(١) ، وإنما لم تجب المبادرة مطلقاً للاحتياط للروح الشريفة ؛ لاحتمال الإغماء ونحوه .

وقد توفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ضحوة ، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء .
وقد ذكروا للموت أمارات كثيرة ، منها : استرخاء قدم ، وامتداد جلدة وجه ، وميل أنف ، وانخلاع كف ، وانخفاض صدغ ، وتقلص خصيتيه مع تدلي جلدتها .

قال في « التحفة » : (ومتى شك في موته . . وجب تأخيره إلى اليقين بتغير ريح ونحوه ، فذكرهم العلامات الكثيرة له إنما تفيد حيث لم يكن هناك شك ، خلافاً لما يوهمه كلام شارح ، وقد قال الأطباء : إن كثيرين ممن يموتون بالسكنة ظاهراً يدفنون أحياء ؛ لأنه يعز إدراك الموت الحقيقي بها إلا على أفاضل الأطباء ، وحيثئذ : فيتعين فيها التأخير إلى اليقين بظهور نحو التغير) ، فتنبه له^(٢) .
قوله : (غسله) أي : الميت .

قوله : (إن كان مسلماً غير شهيد) أي : وغير سقط على تفصيل سيأتي .
قوله : (وإن غرق) أي : فيجب غسل الغريق على الصحيح المنصوص كما قال الشيخان^(٣) ؛
لأننا مأمورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا ، قال (سم) : (لو غسل الميت نفسه كرامة . . فهل يكفي ؟ لا يبعد أنه يكفي ، ولا يقال : المخاطب بالفرض غيره ؛ لجواز أنه إنما خوطب غيره بذلك لعجزه ، فإن أتى بذلك كرامة . . كفى) انتهى^(٤) .

وهل يجري ذلك في التكتفين والصلاة والدفن ؟ الظاهر : نعم ، فليحرر .
قال بعضهم : (إن سيدتنا فاطمة رضي الله عنها لما علمت بنور الكشف أنها مقبوضة . . غسلت نفسها وتطيبت وتجملت بأحسن ثيابها وقالت : « لا تغسلوني ؛ فإني مقبوضة الآن »^(٥) وإن كان ذلك لا يسقط الفرض عنا ؛ لأن قولها : « لا تغسلوني » مذهب صحابي فلا يكون حجة على غيره ،
وحكي : أن سيدنا عبد الله المنوفي غسل نفسه بعد موته كرامة ، كما نقل أيضاً عن سيدي أحمد البدوي ، نفعا الله به)^(٦) .

(١) سنن أبي داود (٣١٥٩) عن سيدنا الحصين بن وَخُوح رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (٩٧/٣) .

(٣) الشرح الكبير (٣٩٥/٢ - ٣٩٦) ، روضة الطالبين (٩٩/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٠٠/٣) .

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٤٦١/٦) .

(٦) انظر « تحفة الحبيب » (٢٣٦/٢) .

(وَتَكْفِينُهُ) ولو كافراً ، (وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ) إِنْ كَانَ مُسْلِمًا غَيْرَ شَهِيدٍ ، (وَدَفْنُهُ) وَحَمْلُهُ وَلَوْ كَافِرًا . . . فُرُوضُ كِفَايَةٍ) للإجماع . وَالْمَخَاطَبُ بِذَلِكَ

قوله : (وتكفينه ولو كافراً) أي : غير حربي .

قوله : (والصلاة عليه إن كان مسلماً غير شهيد) أي : بخلاف الكافر والشهيد .

قوله : (ودفنه) أي : وما ألحق به ؛ كإلقائه في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض بشرطهما الآتي .

قوله : (وحمله) الأولى : تقديمه على (ودفنه) كما صنع كذلك في « التحفة » قال - اعتذاراً عن عدم ذكر « المنهاج » للحمل - : (وكأن سبب عدم ذكره له : أنه قد لا يجب بأن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه)^(١) ، قال جمع - منهم (سم) - : (أو أنه من لازم دفنه غالباً فاستغنى به عنه)^(٢) ، واستحسن بعضهم هذا جداً ، فليتأمل .

قوله : (ولو كافراً) أي : غير الحربي ، قال الشيخ خضر : (حاصل هذه المسألة : أن الصلاة على الكافر حرام مطلقاً ، والغسل جائز مطلقاً ، والتكفين والدفن إن كان له ذمة أو عهد . . وجبا ، وإلا . . فلا) ، ومثل الحربي المرتد .

قوله : (فروض كفاية للإجماع) أي : على ما حكاه الشيخان وتبعه غالب المتأخرين ، قال الحافظ في « الفتح » : (وهو ذهول شديد ؛ فإن الخلاف مشهور جداً عند المالكية ، حتى إن القرطبي رجح في « شرح مسلم » : أنه سنة ، لكن الجمهور على وجوبه) انتهى^(٣) .

قال الشعراني بعد حكايته قول أصبغ من أصحاب مالك : إن الصلاة على الميت سنة ما نصه : (ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة ؛ لأن السنة في اصطلاح السلف : ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ، ومنها واجب وغير واجب ، بخلاف اصطلاح المتأخرين ، فبصح تسمية فرض الكفاية سنة قياساً فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف ، والله أعلم)^(٤) .

قوله : (والمخاطب بذلك) أي : بما ذكر من الأمور الخمسة ، ويعبر عنها بتجهيز الميت ، وبه عبر شيخ الإسلام في « المنهاج »^(٥) .

(١) تحفة المحتاج (٩٨/٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (٩٨/٣) .

(٣) فتح الباري (١٢٥/٣-١٢٦) .

(٤) الميزان الكبرى (١/٢٢٢) .

(٥) انظر « فتح الوهاب » (٩٠/١) .

كُلِّ مَنْ عَلِمَ بِمَوْتِهِ أَوْ قَصَرَ فِي الْعِلْمِ بِهِ ، سِوَاءَ أَقَارِبِهِ وَغَيْرِهِمْ ؛ فَإِنْ فَعَلَهُ أَحَدٌ مِنَّا وَلَوْ غَيْرَ مَكْلَفٍ

قوله : (كل من علم بموته) هذا هو الصحيح المشهور ، وعبارة « الأسنى » : (وهل المخاطب بذلك أقارب الميت ، ثم عند عجزهم أو غيبتهم الأجانب ، أو الكل مخاطبون بلا ترتيب ؟ فيه وجهان ، حكاهما الجيلي ، وهو غريب ، والمشهور : عموم الخطاب لكل من علم بموته ^(١) .

قوله : (أو قصر في العلم به) أي : بموته لكونه بقربه ، وينسب في عدم البحث عنه إلى تقصير ، وقد تصير هذه الأمور فرض عين ؛ بأن لم يعلم بحال الميت إلا واحد ولم يكن ثم غيره . . قال الماوردي : (فيصير ذلك من فروض الأعيان بالخصوص ، ومن فروض الكفايات بالعموم ^(٢)) ، ولذا : قال بعضهم : (تعينه حيثنّ عارض لا يخرججه عن كونه فرض كفاية في ذاته) ، تأمل ^(٣) .

قوله : (سواء أقاربه وغيرهم) أي : فلا فرق بينهم ، وقضية إطلاقهم : أنه يجب علينا تحصيل ما يغسل به بشراء وغيره - ضراً أو سفراً ، وفي « فتاوى البغوي » : أنه إذا لم يكن له ماء . . ييممه الرفقة ، ولا يلزمهم شراء الماء وإن كان ثمنه فاضلاً عن حاجاتهم ، أو كان معهم ماء فاضل . . لا يجب على الرفيق بذله غسل الميت ؛ لأن له بدلاً وهو التيمم ؛ كما لا يجب في الحياة لأجل الطهارة ، وجزم بأنه يجب بذل الكفن ولو مجاناً ؛ لأنه لا بدل له ، قال الأذري : ولعل ما ذكره في التيمم خاص بالسفر إن سلم له ، ويحتمل أنه لا فرق عنده ، وهو الأقرب إلى كلامه .

قال (سم) : (ووجا إطلاق البغوي : أنه يجعل الميت كالحي ، والحي لا يجب على غيره بذل الماء لطهارته ، وتصح طهارته بالتراب مع وجود الماء مع غيره الممتنع من بذله له ، لكن ما ذكره أولاً من أنه لا يلزمهم الشراء وإن كان ثمنه فاضلاً قد يشكل ، إلا أن يقال : لما كان له بدل . . سُمح ولم يجب عليهم ، وبهذا اعتذر الرملي بديهة ، ثم مال إلى اللزوم ، وأن ما قاله البغوي مبني على قوله : إن السيد لا يجب عليه في السفر أن يشتري لرقيقه ماء الطهارة ، والأوجه : خلافه) فليتأمل .

قوله : (فإن فعله أحد منا) أي : جنس المكلفين ، تفرع على المتن .

قوله : (ولو غير مكلف) أي : فيكفي غسل المميز وتكفيته ، بل نقل عن « المجموع » أنه

(١) أسنى المطالب (١/٢٩٨) .

(٢) الحاوي (١٨/١٦٨) .

(٣) انظر « حاشية الشرواني » (٣/٩٨) .

لَا مِنْ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجَنِّ . . . سَقَطَ الْحَرَجُ عَنْ الْبَاقِينَ ، وَإِلَّا . . . أَثْمَ الْجَمِيعِ . . .

يكتفى بفعل المجنون^(١) ، قال في « الإيعاب » : (ومثله في ذلك كما هو ظاهر الحمل والدفن ، وكذا الغسل ؛ بناء على عدم وجوب النية فيه ، لكن قد ينافيه تعليلهم إجزاءه من الكافر بأنه من جملة المكلفين ، إلا أن يجاب بأن هذا لا يقتضي المنع في غير المميز ، وإلا . . . لاقتضى المنع فيه ؛ أي : المميز أيضاً ؛ لأنه ليس من جملة المكلفين ، وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى الغسل) . قوله : (لا من الملائكة) أي : فلو شوهدت الملائكة تغسله . . لم يكف ؛ لأنهم ليسوا من جملة المكلفين ؛ أي : بالفروع ، فلا ينافي قول جمع : إنهم يكلفون بالإيمان بنبينا صلى الله عليه وسلم ؛ بناء على أنه مرسل إليهم ، وهو المختار ، وإنما كفى ذلك في الدفن ؛ لحصول المقصود منه وهو الستر ؛ أي : مع كونه ليس صورة عبادة ، بخلاف الغسل فلا ينال : المقصود منه النظافة أيضاً ؛ بدليل : عدم وجوب نيته . « تحفة »^(٢) .

قوله : (أو الجن) أي : فلا يكفي تغسيله على الأوجه ، خلافاً لجمع ؛ لأننا لا نقطع بأن غسل الميت من الفروع التي كلفوا بها أم لا ، ومثل الغسل الصلاة ، بخلاف التكفين والحمل والدفن ؛ فإنها تكفي منهم كالملائكة .

قوله : (سقط الحرج عن الباقي) أي : وإن كان الثواب مخصوصاً بالفاعلين كما هو ظاهر ، قال (سم) : (لو مات إنسان موتاً حقيقياً ؛ أي : ثم جهز ثم أحيا حياة حقيقية ثم مات . . فالوجه الذي لا شك فيه : أنه يجب له تجهيز آخر ، خلافاً لمن توهمه)^(٣) .

قوله : (وإلا) أي : وإن لم يفعله أحد منا وإن فعلته الملائكة أو الجن على ما مر .

قوله : (أثم الجميع) أي : جميع من علم بموته والمقصر فيه ، قال (سم) : (بحث الرملي : أنهم صرحوا بأن تجهيز الميت من غسل وتكفين وصلاة وحمل ودفن يتعين بالشروع فيه فليس لمن شرع فيه تركه عمداً ، واعتمده وقال : لا يجوز تركه وإن قام غيره مقامه ؛ كأن يترك الحفر لمن يكمله مع قدرته على تكميله . . فلا يجوز .

قال : نعم ؛ إن ترك الحمل لمن يحمل تبركاً . . ينبغي أن يجوز . انتهى ، فليتأمل وليراجع ؛ فإنه لا يبعد أن يكون مرادهم : أنه لا يجوز الترك حيث لم يكن هناك من يقوم مقامه في تكميل ما شرع فيه فيجوز .

(١) المجموع (١٤٥/٥) .

(٢) تحفة المحتاج (٩٩/٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٠٠/٣) .

(وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمٌ بَدَنِهِ) بالماء ولو من كافر أو بلا نية ؛ لَأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ النَّظَافَةُ ، وَيُنْدَبُ أَلَّا يَفِيضَ الْمَاءُ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا

نعم ؛ الصلاة لا يجوز قطعها مطلقاً ، فليحرق ؛ فإن ما بحثناه هو الأوجه الظاهر المتعين .
وأقول بعد : فيه نظر ظاهر ؛ لأنه إذا لم يكن هناك من يقوم مقامه . فهو متعين قبل الشروع ،
ثم قيد الرملي امتناع الترك بعد الشروع بما إذا كان فيه إضرار بالميت ؛ بأن كان تركه على وجه التهاون
به وعدم الاعتبار به وبما إذا لم يكن عذر ، فليتأمل .

قوله : (وأقل الغسل) أي : غسل الميت ولو لنحو جنب ، خلافاً لبعض السلف القائل بأنه
يجب غسلان : أحدهما للجنابة ، والآخر للموت .

قوله : (تعميم بدنه بالماء) أي : مرة ؛ لأن ذلك هو الفرض في الغسل من الجنابة ونحوها في
حق الحي فالميت أولى ، به يعلم : وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها
نظير ما مر في الحي ، فدرئى بعضهم أنهم أغفلوا ذلك ليست في محلها .

قوله : (ولو من كافر) أي : وصبي ومجنون كما مر آنفاً ؛ لأنهم من جنس المكلفين بالغسل مع
حصول المقصود بفعلهم .

قوله : (أو بلا نية) أي : فلا يشترط في صحة الغسل نية الغاسل ، وأشار بـ (لو) إلى خلاف
فيهما ، قال في « البهجة » :

وصح غسل الميت من كافور وغير نية على المشهور^(١)
قال في « التحفة » : (وينبغي نديها ؛ خروجاً من الخلاف ، وكيفيتها : أن ينوي نحو أداء
الغسل عنه أو استباحة الصلاة عليه)^(٢) .

قوله : (لأن القصد منه) أي : من الغسل ، تعليل للغاية .
قوله : (النظافة) وهي لا تتوقف على نية ، واستشكل عليه بالأغسال المسنونة كغسل الجمعة ؛
فإن المقصود منها : النظافة والنية واجبة فيها ، وأجيب بأن متعاطي الأغسال المسنونة ؛ إنما احتاج
إلى نية لتمييز عبادته عن سادته والميت لا عادة له يطلب التميز عنها ، ويفرق بين متعاطي الغسل
بنفسه ومتعاطيه عن غيره بأن النية إنما تشترط في سائر الأغسال على المغتسل لا على الغاسل والميت
ليس من أهلها ، تأمل .

قوله : (ويندب ألا يفيض الماء على بدنه إلا...) إلخ ، هذا دخول على المتن وتأويل له

(١) بهجة الحاوي (ص ٤٧) .

(٢) تحفة المحتاج (٩٩/٣) .

(بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ) فَإِنْ صَبَّ فَأَزَالَهَا بِلا تَغْيِيرٍ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ . . أَجْزَأَتْ عَنْ غَسْلِ الْخَبْثِ وَالْمَوْتِ ؛
كما تكفي في الْحَيِّ عَنِ الْحَدَثِ وَالْخَبْثِ

احتاج إليه ؛ ليكون جارياً على ترجيح النووي كما سيأتي إيضاحه .

قوله : (بعد إزالة النجاسة) أي : عن الميت إن كانت فلا تكفي لهما غسلة واحدة ، وهذا مبني على ما صححه الرافعي في الحي من أن الغسلة لا تكفي عن الحدث والنس^(١) ، لكن الذي صححه النووي ثم : أنها تكفيه^(٢) ، ولم يستدرك في « المنهاج » و « الروضة » هنا على الرافعي^(٣) ؛ كأنه للعلم به مما هناك ، فيتحد الحكمان من الاكتفاء بغسلة واحدة في الحي والميت كما يشير إليه كلامه في « المجموع » حيث قال بعد ذكره اشتراط إزالة النجاسة أولاً : (وقد مر بيانه في « غسل الجنابة »)^(٤) .

لا يقال : ما هنا محمول على نجاسة تمنع وصول الماء إلى البشرة ، وأن ما هناك متعلق بنفسه فجاز إسقاطه وما هنا بغيره فامتنع إسقاطه ؛ لأنه يخرج الأول عن صبرة المسألة ، والثاني عن المدرك ؛ وهو أن الماء ما دام متردداً على المحل . . لا يحكم باستعمال كما مر بيانه فتكفي غسلة لذلك ، فالأولى للمصنف : حذف الاشتراط المذكور ، وهذا كله بقطع النظر عن تأويل الشارح رحمه الله لكلامه ، وإلا . . فهو جارٍ على تصحيح النووي ، فتأمل .

قوله : (فَإِنْ صَبَّ) أي : صب الغاسل الماء على الميت وفيه نجاسة

قوله : (فَأَزَالُهَا) أي : النجاسة ؛ بألا يبقى فيه عين ولا وصف من صفاتها .

قوله : (بلا تغير) أي : ولا زيادة وزن بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المفسول من الماء ويعطيه من

الوسخ الطاهر .

قوله : (في مرة واحدة) متعلق بـ (أزالها) .

قوله : (أَجْزَأَتْ عَنْ غَسْلِ الْخَبْثِ وَالْمَوْتِ) أي : لأن الطهارات تداخل ، بخلاف ما إذا لم

يزلها ؛ إذ من المعلوم : أنه لا بد من إزالة عين النجاسة ووصفها ، قال اشهاب الرملي : (لو كان على بدنه نجاسة لا تخرج إلا أن يلينه بالدهن . . لينه كما هو ظاهر)^(٥) .

قوله : (كما تكفي في الحي عن الحدث والخبث) أي : بل قد يقا ، إن ما في الميت أولى

(١) الشرح الكبير (١/١٩٠) .

(٢) روضة الطالبين (١/٨٨) .

(٣) منهاج الطالبين (ص ١٤٧) ، روضة الطالبين (٢/٩٩) .

(٤) المجموع (٥/١٣٥) .

(٥) حواشي الرملي على شرح الروض (١/٢٩٩) .

(وَيُسَنُّ) أَنْ يُغْسَلَ (فِي قَمِيصٍ) لِأَنَّهُ أَسْرَءُ لَهُ ،

بالاكْتفاء بالمرة الواحدة ؛ لما تقرر : أن القصد منه مجرد النظافة ، قال في « التحفة » : (والفرق بأن هذا خاتمة أمره فليحتفظ له أكثر ، يرد بتصريحهم الآتي بأنه لو خرج بعد الغسل نجس أو أولج فيه . . لم يجب غسل ولا وضوء ، بخلاف الحي فاغتفروا فيه ما لم يغتفروا في الحي .

فإن قلت : يؤيد كون الاحتياط له أكثر : أنه لو اجتمع مع حي وكل بيده نجس والماء لا يكفي إلا أحدهما قدم الميت قطعاً ، وما يأتي أنه يكفن في الأتواب الثلاثة وإن لم ترض الورثة . . قلت : ممنوع ؛ أما الأول . . فلأن الحي يمكنه إزالة خبثه بعد ، بخلاف الميت فقدم لذلك ، وأما الثاني . . فلأن الثلاثة حقه فلا يملك الورثة إسقاطها) ، فتأمل^(١) .

قوله : (ويسن أن يغسل في قميص . .) إلخ ، هذا شروع في بيان أكمل غسله ، ولذا عبر غيره به ، وطلب الأكمل مخصوص كما استقر به (ع ش) بالميت المسلم ؛ لأن غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب الأكمل فيه ، وأما الجواز . . فلا مانع منه^(٢) ، ولو اختلف اعتقاد الميت المسلم ومغسله في أقل الغسل وأكمله . . فلا يبعد - كما قاله (سم) في « حواشي البهجة » - اعتبار اعتقاد المغسل^(٣) ، وأما لو اختلف المغسل والولي . . فينبغي - كما قاله (ع ش) على « النهاية » - مراعاة الولي ، فليتأمل^(٤) .

قوله : (لأنه) أي : التمييز .

قوله : (أستر له) أي : للميت وأليق ؛ وقد غسل النبي صلى الله عليه وسلم في قميص رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ؛ وذلك لما اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في غسله هل نجرده أم نغسله في ثيابه ، فغشيهم النعاس وسمعوا هاتفاً يقول : لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) ، وفي رواية : (غسلوه في قميصه الذي مات فيه)^(٦) ، ولا يقال : الهاتف بمجرده لا يثبت به حكم شرعي ؛ لأننا نقول : يجوز أن يكون قد انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماعهم الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا عليه ، فحينئذٍ الاستدلال إنما هو بإجماعهم لا بسماع الهاتف ، تأمل .

(١) تحفة المحتاج (٣/٩٨-٩٩) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢/٤٤٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الغرر (٣/٢١٧) .

(٤) حاشية الشيرازي (٢/٤٤٣) .

(٥) سنن أبي داود (٣١٤١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٦) أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/٢٢٩-٢٣٠) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

وَأَنْ يَكُونَ الْقَمِيصُ خَلْقًا أَوْ سَخِيفًا حَتَّى لَا يَمْنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَيْهِ ، ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ . . أَدْخَلَ يَدَهُ فِي كَمِّهِ ، وَإِلَّا . . فَتَحَ دَخَارِيصَهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ غَسَلُهُ فِيهِ

قوله : (وَأَنْ يَكُونَ الْقَمِيصُ خَلْقًا) بفتح الخاء واللام ؛ أي : بالآ ، قال في « القاموس » : (وَخَلَقَ الثَّوبَ كَنَصْرٍ وَكَرُمٍ وَسَمِعَ خَلُوقَةً وَخَلَقًا مُحَرَكَةً : بلي ، وَالْخَلَقُ مُحَرَكَةٌ : البالي للمذكر والمؤنث ، والجمع : خُلُقَان)^(١) أي : بضم الخاء وسكون اللام .

قوله : (أَوْ سَخِيفًا) أي : أو جديداً سخيلاً مهلهل النسج ، قال في « المصباح » : (سَخِفَ الثَّوبُ سَخْفًا وَزَانَ قَرَبًا قَرَبًا وَسَخَافَةً بِالْفَتْحِ : رِقَ لِقْلَةً غَزَلَهُ فَهُوَ سَخِيفٌ ، وَمِنْهُ : رَجُلٌ سَخِيفٌ . وَفِي عَقْلِهِ سَخْفٌ ؛ أي : نَقْصٌ)^(٢) .

قوله : (حَتَّى لَا يَمْنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَيْهِ) أي : إلى الميت ؛ فَإِنْ الْقَوِيُّ يَحْبَسُ الْمَاءَ عَنِ الْوَصُولِ إِلَيْهِ .

قوله : (ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ) أي : القميص .

قوله : (أَدْخَلَ يَدَهُ) أي : الغاسل .

قوله : (فِي كَمِّهِ) أي : القميص ويغسله من تحته .

قوله : (وَإِلَّا) أي : وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعِ الْقَمِيصُ ؛ بَأَنْ كَانَ ضَيْقًا .

قوله : (فَتَحَ دَخَارِيصَهُ) أي : فَتَقَ رُؤُوسَ دَخَارِيصِ الْقَمِيصِ لِيَدْخُلَ يَدُهُ فِيهِ ، وَالْدَخَارِيصُ : جَمْعُ دَخْرِيصٍ بِالْكَسْرِ ، وَيُقَالُ : دَخْرِيسٌ وَدَخْرَسَةٌ وَتَخْرِيصٌ ؛ وَهِيَ اِحْسِمَاءُ بِالنِّيفِاقِ ، وَرُؤُوسُهَا هِيَ الْخِيَاطَةُ الَّتِي فِي أَسْفَلِ الْكَمِّ .

قال في « الإيعاب » : (ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ : أَنَّ الْغَاسِلَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْوَرِثَةِ فِي الْفَتْقِ وَإِنْ نَقَصَتْ بِهِ الْقِيَمَةُ ، وَفِيهِ مَا فِيهِ وَإِنْ أَمَكْنَ تَوَجُّيْهِهَ بِأَنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَيِّتِ ؛ وَهِيَ سِتْرُهُ عَنِ الْعِيُونِ فَكَانَ كَالثَّوبِ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي الْكَفَنِ .

نعم ؛ يَنْبَغِي أَنْ مُحَلَّهُ : حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَرِثَةِ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ ، وَلَا . . لَمْ يَجْزِ فَتَقُهُ الْمُنْقَصُ لِقِيَمَتِهِ وَإِنْ اقْتَضَى التَّشْبِيهُ بِالثَّانِي وَالثَّلَاثِ خِلَافَهُ ؛ وَيُؤَيِّدُ هَذَا دَرَجَةُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ فِي « الْقَوْتِ » : إِنْ نَقَصَتْ بِهِ الْقِيَمَةُ . . نَزَعَ وَسْتَرَ وَغَسَلَ ، وَنَقَلَ فِي « التَّوَسُّطِ » عَنْ غَيْرِهِ) ، تَأْمَلْ .

قوله : (فَإِنْ تَعَذَّرَ غَسَلُهُ فِيهِ) أي : فِي الْقَمِيصِ ؛ لِعَدَمِ وَجُودِهِ أَوْ عَسَرَ غَسَلُهُ فِيهِ كَمَا فِي

(١) القاموس المحيط (٣/٣٣٤) ، مادة : (خلق) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (سَخِف) .

ستر ما بين سرته وركبته مع جزء منهما . وَأَنْ يُغَسَّلَ (فِي خَلْوَةٍ) بَلَاً يَدْخُلَ عَلَيْهِ غَيْرُ الْغَاسِلِ وَمَعِينُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَدَنُهُ مَا يُخْفِيهِ ، وَلِلْوَلِيِّ الدُّخُولُ وَإِنْ لَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ يُعِنْ

« العباب »^(١) ولو فتح الدخول لضيقة جداً مثلاً كما قاله الجمهور أو لم يرد غسله فيه .
قوله : (ستر ما بين سرته وركبته) أي : الميت ، وعبرة « التحفة » : (فإن فقد) وجب ستر عورته^(٢) .

قوله (مع جزء منهما) أي : السرة والركبة ، قال السيد عمر البصري : (وواضح : أنه يندب ستر ما زاد على العورة ؛ لأن ستره جميعه مطلوب) .

قوله : (وأن يغسل في خلوة) أي : ويسن أن يغسل في موضع خال كما في الحياة .
قوله : (بَلَاً يَدْخُلُ عَلَيْهِ غَيْرُ الْغَاسِلِ وَمَعِينُهُ) أي : في الصب ونحوه .
قوله : (لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَدَنُهُ مَا يُخْفِيهِ) أي : من العيوب ، قال في « حواشي الروض » : (أو قد اجتمع في موضع من بدنه دم ، أو التوى عنقه لعارض فيظن من لا يعرف أنه عقوبة)^(٣) .

قوله : (وَلِلْوَلِيِّ الدُّخُولُ) أي : عليه ، قال الزركشي : ويجب تقييده بما إذا لم يكن بينهما عداوة ، وإلا فكالأجنبي ؛ أي : فيكون حضوره خلاف الأولى ، ويؤخذ من الحديث الآتي : أن المراد بـ (الولي) : أقرب الورثة ، لكن بشرط أن توجد فيه الشروط الآتية في الغاسل .
وعليه : فهل يقدم الابن على الأب ، أو الجد على العم ، أو يستويان ؛ إذ كل منهما أدلى بواسطة ، ومن الأقرب من أدلى بجهتين على من أدلى بجهة ؛ كالشقيق على الأخ لأب ، وهكذا في العمومة ، وقضية التعبير بـ (الأقرب) : تقديم الأخ للأُم والعم من الأم على ابن العم لأبوين أو لأب وإن كان ابن العم له عصوبة ، وينبغي أن يراد بـ (الورثة) : ما يشمل ذوي الأرحام . من « ع ش »^(٤) .

قوله : (وَإِنْ لَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ يُعِنْ) أي : لأن الولي حريص على مصلحة الميت ، وقد تولى غسله صلى الله عليه وسلم عليّ والفضل بن العباس ، وأسامة بن زيد يناول الماء ، والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره^(٥) ، وفي « التحفة » : (والعباس يدخل عليهم ويخرج)^(٦) ، وفي بعض الروايات

(١) العباب (١/٣٣٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١٠١/٣) .

(٣) حواشي الرمي على شرح الروض (١/٢٩٩) .

(٤) حاشية الشيرازي (٢/٤٤٠) .

(٥) سنن ابن ماجه (١٤٦٧) عن سيدنا علي رضي الله عنه ، وانظر « التلخيص الجبير » (٣/١١٦٠) .

(٦) تحفة المحتاج (١٠٠/٣) .

وَالْأَفْضَلُ - كما في « الأم » - أَنْ يَكُونَ (تَحْتَ سَقْفٍ) لِأَنَّهُ أَسْتَرُ ، وَأَنْ يَرْفَعَ (عَلَى) (نَحْوِ) (لَوْحٍ) أَوْ سَرِيرٍ مَهْيَأٍ لَذَلِكَ ؛ لِثَلَاثِ يَصْبِيهِ الرَّشَاشُ

زيادة قثم بن العباس وشقران مولاة صلى الله عليه وسلم^(١) ، قال ابن دحية : (لم يختلف في أن الذين غسلوا النبي صلى الله عليه وسلم علي والفضل ، واختلف في العباس وأسامة وقثم وشقران) وقد جمعهم بعض الفضلاء في قوله :

عليّ وعباسٌ وفضلٌ أسامةٌ وشقرانٌ قد فازوا بغسل نبينا^(٢)

روى البزار والبيهقي وغيرهما عن علي كرم الله وجهه : (أوصاني الذي صلى الله عليه وسلم ألا يغسله أحد غيري ؛ فإنه لا يرى أحد عورتي إلا طمست عيناه)^(٣) ، زد ابن سعد : قال علي : (فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء الستر معصوبي العين) ، قال علي كرم الله وجهه : (فما تناولت عضواً إلا كأنما نقله معي ثمانون رجلاً حتى فرغت من غسله)^(٤) ، ويجمع بين الرواية الأولى وهذه بأن الفضل كان يعين علياً تارة ويصب الماء أخرى فلا تنافي قوله : (والأفضل كما في « الأم ») أي : وإن خالف فيه جمع .

قوله : (أن يكون تحت سقف) أي : ليس فيه نحو كوة يطلع عليه مه ، وتعبيره بـ (الأفضل) قال (ع ش) : (هو مساو لقول غيره : « والأولى : أن يكون . . . » إلخ ، ومثله « ويستحب » فالألفاظ الثلاثة مترادفة ، خلافاً لمن فرق بينها) انتهى^(٥) .

قوله : (لأنه أستر) أي : للميت ؛ لأن الحي يحرص على ذلك ، وكما يستتر عند الاغتسال في الحياة فيستر عنده بعد موته ، ويسن كما قاله السبكي : أن يغطي وجهه بخرقه من أول ما يضعه على المغتسل ، وقد ذكره المزني عن الشافعي رضي الله عنهما ، قال (ع ش) : (لأن الميت مظنة التغير ولا ينبغي إظهار ذلك)^(٦) .

قوله : (وأن يرفع على نحو لوح) أي : والأفضل : أن يرفع الميت على . . . إلخ .

قوله : (أو سرير مهياً لذلك) أي : لغسل الميت .

قوله : (لثلاث يصبه الرشاش) تعليل لأفضلية الرفع ، وروي : أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٦٠ / ١) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وابن سعد في « الطبقات » (٢٤٢ / ٢) .

(٢) انظر « التجريد لنفع العبيد » (٤٥٣ / ١) .

(٣) مسند البزار (١٣٥ / ٣) ، دلائل النبوة (٢٤٤ / ٧) .

(٤) الطبقات (٢٤٢ / ٢) .

(٥) حاشية الشيراملسي (٤٤٣ / ٢ - ٤٤٤) .

(٦) حاشية الشيراملسي (٤٤٤ / ٢) .

يَسْتَقْبِلُ بِهِ الْقِبْلَةَ ، ويرْفَعُ مِنْهُ مَا يَلِي الرُّأْسَ ؛ لِيَنْحَدَرَ الْمَاءُ عَنْهُ ، (وَيَغْضُ الْغَاسِلُ وَمَنْ مَعَهُ بَصَرُهُ)
وَجُوباً عَمَّا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَجِزءٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجاً أَوْ زَوْجَةً وَلَا شَهْوَةً ،

غسل على سرير^(١) ، وأن هذا السرير استمر بعده موجوداً إلى أن غسل عليه يحيى بن معين الحافظ
الجليل الناقد ، وحمل عليه سنة ثلاث وثلاثين ومئتين^(٢) ، قال القليوبي : (ويندب رفعه إن خيف
الرشاش)^(٣) .

قوله : (ويستقبل به القبلة) أي : مستلقياً كالمحتضر إذا استلقى في أنه يستقبل به القبلة ؛ لأنها
أشرف الجهات ، واستلقاؤه أمكن لغسله ، وبه فارق أفضلية الإضجاع هناك ، وسيأتي في الشرح
حرمة كبه على وجهه مع الفارق بينه وبين الحي .

قوله : (ويرفع منه ما يلي الرأس) يعني : منكبيه .

قوله : (لينحدر الماء منه) أي : لينزل الماء عن الرأس ولا يقف تحته .

قوله : (ويغض الغاسل ومن معه) أي : من المعينين له والولي .

قوله : (بصره وجوباً عما بين السرة والركبة وجزء منهما) أي : لأنها عورة سواء كان ذكراً أو
أنثى فيحرم نظرها كما في : التحفة » وغيره^(٤) ، قال (ع ش) : (ظاهره : ولو لحاجة ، بل ولو
ضرورة ، ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج في إزالتها إلى النظر فيه) ، فليتأمل^(٥) .

قوله : (إلا أن يكون زوجاً أو زوجة) أي : أو سيداً فجائز مطلقاً ؛ إذ ليس شيء من أحدهما
عورة في حق الآخر ، وفي هذا : جواز نظر كل من الزوجين إلى عورة الآخر حيث لا شهوة ، وبه
صرح في « التحفة » هنا^(٦) ، لكن ذكر في (النكاح) منها منع نظره إلى ما بين سرتها وركبتها ،
وحمل الرملي ما هناك على ما كان بشهوة ، فليراجع^(٧) .

قوله : (ولا شهوة) أي : بخلاف ما إذا كان بشهوة . . فيحرم حتى من أحد الزوجين ، وكذا
النظر إلى غير العورة ، وعارة « الروض » مع « الأسنى » : (وحرم النظر إليه إلى ما بينهما ؛ لأنه

(١) أخرجه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٧٧٠٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣٠٦/٢٤ - ٣٠٧) عن سيدتنا
سيرين القبطية رضي الله عنها .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣١٦/١ - ٣١٧) .

(٣) حاشية قليوبي (٣٢٣/١) .

(٤) تحفة المحتاج (١٨٤/٣) .

(٥) حاشية الشبرايملي (٢٠/٣) .

(٦) تحفة المحتاج (١٨٤/٣) .

(٧) تحفة المحتاج (٢٠٧/٧) ، نهاية المحتاج (٢٠٠/٦) .

وندباً فيما عدا ذلك ؛ فنظره بلا شهوة خلاف الأولى (إلا لحاجة) إلى النظر ؛ كمعرفة المغسول من غيره ، والمَسُّ كالتَّظَرُّرِ فيما ذُكِرَ

عورة وإلى غيره إن كان بشهوة ، إلا في حق الزوجين حيث لا شهوة . . .) إلخ^(١) .

قوله : (وندباً فيما عدا ذلك) أي : ويغض بصره ندباً فيما عدا ما بين السرة والركبة .

قوله : (فنظره) أي : الغاسل لما عدا ذلك ، قال في « الغرر » : (وأما غير الغاسل من معين وغيره . . فتكره له الرؤية إلا لضرورة) انتهى^(٢) ، ومثله في « التحفة »^(٣) ، وبه تعلم ما في كلامه هنا ، فتأمل إن كنت من أهله .

قوله : (بلا شهوة خلاف الأولى) أي : لا مكروه ، هذا ما في « المجموع »^(٤) ، لكن الذي في « الروضة » الكراهة^(٥) ، ومقتضى « التحفة » اعتماد هذا ، وعبارتها مع المتن : (ولا ينظر الغاسل ولا يمس من غير خرقه شيئاً من بدنه ، فيكره ذلك كما في « الروضة » وغيرها ؛ لأنه قد يكون به ما يكره اطلاع أحد عليه ، وربما رأى ما يسيء ظنه به ، وصحح في « المجموع » : أنه خلاف الأولى ، ويؤيد الأول - أي : ما في « الروضة » - الخلاف في حرمة (انتهى^(٦)) ، وكذا اعتمده الرملي والخطيب^(٧) .

قوله : (إلا لحاجة إلى النظر ؛ كمعرفة المغسول من غيره) أي : كأن أراد معرفة المغسول من غيره . . فلا كراهة ولا خلاف الأولى ؛ لعذره .

قوله : (والمس كالتَّظَرُّرِ فيما ذكر) أي : من التفصيل كما قاله في « المجموع »^(٨) ، هذا كله في غير الصغير والصغيرة اللذين لا يشتهيان ، أما فيهما . . فيجوز النظر والمس إلى جميع بدنهما إلا الفرج ، وإن رأى الغاسل من بدن الميت ما يعجبه من استنارة وجهه وطيب ريح ونحوهما . . ذكره ندباً ؛ ليكون أدعى إلى كثرة المصلين والدعاء ، أو رأى ما يكرهه من سواد وجهه أو نتن أو انقلاب أو نحوها . . حرم ذكره ؛ لأنه غيبة لمن لا يتأتى الاستحلال منه .

(١) أسنى المطالب (٢٩٩/١) .

(٢) الغرر البهية (٢١٨/٣) .

(٣) تحفة المحتاج (١٨٤/٣) .

(٤) المجموع (١٢٦/٥) .

(٥) روضة الطالبين (٩٩/٢) .

(٦) تحفة المحتاج (١٨٣/٣) .

(٧) نهاية المحتاج (٢٠/٣) ، مغني المحتاج (٥٣٢/١) .

(٨) المجموع (١٢٦/٥) .

(وَ) يُسْنُ (مَسْحُ بَطْنِهِ) بِيَدِهِ الْيَسْرَى (بِقُوَّةٍ لِيُخْرِجَ مَا فِيهِ) لَثَلًا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ غَسْلِهِ أَوْ تَكْفِينِهِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ (بَعْدَ إِجْلَاسِهِ) عِنْدَ وَضْعِهِ عَلَى الْمَغْتَسِلِ بِرَفْقٍ

وفي « صحيح مسلم » : « من ستر مسلماً . . ستره الله في الدنيا والآخرة »^(١) ، وفي « سنن أبي داود » و « الترمذي » : « اذكروا محاسن موتاكم ، وكفوا عن مساوئهم »^(٢) ، وفي « المستدرک » بإسناد صحيح : « من غسل ميتاً فكنم عليه . . غفر الله له أربعين مرة »^(٣) أي : لو أذنبها ، إلا لمصلحة في الصورتين . . فيسر الخير في نحو متجاهر بفسقه أو بدعة ؛ لثلا يغتر به ، ويظهر الشر فيه ؛ لينزجر عن طريقته غيره ، بل بحث وجوب الكتم في الأول ، وهو متجه إن ترتب عليه ضرر .

غريبة : حكي : أن امرأة بالمدينة في زمن الإمام مالك بن أنس غسلت امرأة فالتصقت يدها على فرجها ، فتحير الناس في أمرها : هل تقطع يد الغاسلة أو فرج الميتة ؟ فاستفتي مالك في ذلك فقال : سلوها ما قالت لما وضعت يدها عليها ، فسألوها فقالت : قلت : طالما عصي هذا الفرج ربه ، فقال مالك : هذا نذف فاجلدوها ثمانين تخلص يدها ، فجلدوها ذلك فخلصت يدها ، فمن ثم قيل : لا يفتى ومالك بالمدينة رضي الله تعالى عنه .

قوله : (ويسن مسح بطنه) أي : الميت .

قوله : (بيده اليسرى بقوة) أي : بنوع قوة فيمر يساره على بطنه إمراراً بليغاً ؛ أي : مكرراً المرة بعد المرة مع نوع تحامل ، لا مع شدته بحيث لو كان حياً لأضره التحامل ؛ لأن احترام الميت واجب ، قاله الماوردي . « تحفة » بزيادة^(٤) .

قوله : (ليخرج ما فيه) أي : في بطن الميت من الفضلات .

قوله : (لثلا يخرج منه شيء بعد غسله أو تكفينه) أي : فينجس بدنه أو كفنه .

قوله : (ويكون ذلك) أي : مسح بطنه . . إلخ .

قوله : (بعد إجلاسه عند وضعه) أي : الميت .

قوله : (على المغتسل برفق) راجع لكل من الإجلال والوضع ، وعبارة « التحفة » مع المتن : (ويجلسه الغاسل برفق على المغتسل المرتفع مائلاً إلى ورائه إجلاساً رقيقاً . .) إلخ^(٥) .

(١) صحيح مسلم (٢٦٩٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (٤٩٠٠) ، سنن الترمذي (١٠١٩) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) المستدرک (٣٥٤ / ١) عن سيدنا أبي رافع رضي الله عنه .

(٤) تحفة المحتاج (١٠١ / ٣) .

(٥) تحفة المحتاج (١٠١ / ٣) .

(مائلاً) إلى ورائه قليلاً ، ويُسندُ ظهره إلى ركبته اليمنى ، ويضع يده اليمنى على كتفه ، وإبهامه في نقرة قفاه ، ثم يمسح بطنه كما ذكر ، ويكون ذلك (مع فوح مَجْمَرَةٍ بالطيب ،)

قوله : (مائلاً إلى ورائه قليلاً) أي : لأن اعتداله قد يحبس ما يخرج منه ، قاله في « التحفة »^(١) ، لعل المراد به : الجلوس بلا ميل ، ويحتمل أن المراد : استلقاؤه ، عبارة « النهاية » و « المغني » : (ليسهل خروج ما في بطنه) شرواني^(٢) .

قوله : (ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى) إلى قوله (بطنه) : فيه ضمائر مشتتة المرجع ؛ فإن ضمير (ظهره) للميت ، وضمير (ركبته) للمغسل ، وضمير (يده) له أيضاً ، وضمير (كتفه) للميت ، وضمير (إبهامه) للمغسل ، وضمير (قفاه) و (بطنه) للميت . تأمل .

قوله : (ويضع يده اليمنى على كتفه) بفتح الكاف وكسر التاء ، ويجوز سكونها مع فتح الكاف وكسرها ، وهي مؤنثة ، والجمع كتفة كعنبه وأكتاف كأصحاب .

قوله : (وإبهامه في نقرة قفاه) بالقصر وجوز الفراء المد ، وهي : مؤخر العنق كما في « المصباح » قال : (ونقرة القفا : حفرة في آخر الدماغ)^(٣) ، وفي « القاموس » : (النقرة : منقطع القمحودة في القفا)^(٤) .

قوله : (ثم يمسح بطنه كما ذكر) أي : بيده اليسرى بقوة . . . إلخ .

قوله : (ويكون ذلك) أي : مسح بطنه بالقوة .

قوله : (مع فوح مَجْمَرَةٍ بالطيب) أي : مع انتشار رائحة الطيب في المَجْمَرَةِ ، قال في « المصباح » : (فاح المسك يفوح فوحاً - أي : وفوحاناً - وفاح يفيح فيحاً - أي : وفيحاناً - أيضاً : إذا انتشرت ريحه ، قالوا : ولا يقال : « فاح » إلا في الريح الطيبة خاصة ، ولا يقال في الخبيثة والمنتنة : فاح ؛ بل يقال : هبت ريحها)^(٥) ، قال : (والمجمر بكسر الأول : هي المبخرة والمدخنة ، قال بعضهم : والمجمر بحذف التاء : ما يبخر به من عود وغيره ، وهي لغة أيضاً في المَجْمَرَةِ)^(٦) .

(١) تحفة المحتاج (١٠١/٣) .

(٢) حاشية الشرواني (١٠١/٣) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (نقر) .

(٤) القاموس المحيط (٢٠٧/٢) ، مادة : (نقرة) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (فوح) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (جمر) .

وَكثْرَةَ صَبٍّ) مِنْ الْمُعِينِ ؛ لِتَخْفَى الرَّائِحَةُ ، بَلْ يُسْنُ التَّبَخِيرُ عِنْدَهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ؛ لِاحْتِمَالِ ظَهْوَرِ شَيْءٍ مِنْهُ فَتَغْلِبُهُ رَائِحَةُ أَلْبَنُورٍ . (وَ) بَعْدَ ذَلِكَ (غَسْلُ سَوْءَتَيْهِ) أَيِ : قُبْلِهِ وَدُبْرِهِ ، (وَالنَّجَاسَةِ) الَّتِي حَوْلَهُمَا ، كَمَا يَسْتَنْجِي الْحَيُّ

قوله : (وكثرة صب من المعين) أي : فيكثر المعين صب الماء عليه .

قوله : (لتخفى الرائحة) أي : مما تخرج منه ، فهذا التعليل لفوح الطيب وكثرة الصب معاً .

قوله : (بل يسن التبخر عنده) أي : الميت .

قوله : (من حين الموت) أي : كما نقله العمراني عن بعض الأصحاب^(١) ، وظاهر إطلاقهم هنا كالذي قبله : ولو كان الميت محرماً ، لكن سيأتي حرمة تطييبه ، ولعل ما هنا مقيد بغيره ، ويحتمل خلافه ويفرق ، فليحرق وليراجع ، ثم رأيت في « الروض » التصريح به حيث قال : (ولا بأس بالتجمير عند غسله) أي : المحرم ؛ كما لا بأس بجلوسه عند العطار ، وما ذكره من أنه يكره له أن يجلس عند العطار بقصد الرائحة لا يتأتى هنا ؛ للحاجة إلى ذلك هنا بخلاف ما هناك . « أسنى »^(٢) .

قوله : (لاحتمال ظهور شيء منه) أي : من الميت .

قوله : (فتغلبه رائحة لبخور) يعني : ربما ظهر منه شيء من الفضلات فتغلبه رائحة البخور ، قال (ع ش) : (يؤخذ من ذلك : أنه لو كان في محل وحده . لا يسن ذلك ما دام وحده ، إلا أن يقال : الملائكة تحضر عند الميت فتنزل الرحمة عندهم وهم يتأذون بالرائحة الخبيثة . فلا فرق بين كونه خالياً أو لا)^(٣) .

قوله : (وبعد ذلك) أي : مسح بطنه بالقوة وإخراج ما فيه من الفضلات ، وبعد أن يضع الميت مستلقياً كما كان أولاً كما صرح به غيره .

قوله : (غسل سوءتيه ؛ أي : قبله ودبره) أي : الميت ، وعبارة « الروض » و« شرحه » : (ثم يضعه مستلقياً كما كان أولاً يغسل - وفي نسخة : فيغسل - دبره ومذاكيره ؛ جمعوا الذكر - وإن لم يكن متعدداً - باعتباره مع ما يتصل به بعد إطلاق اسمه على الكل ، فيغسل جميع ذلك ، وعانته)^(٤) .

قوله : (والنجاسة التي حولهما) أي : القبل والدبر .

قوله : (كما يستنجي الحي) تشبيه لغسل السوءتين .

(١) البيان (٤٣/٣) .

(٢) أسنى المطالب (٣٠٤/١) .

(٣) حاشية الشيرازي (٤٠٤/٢) .

(٤) أسنى المطالب (٣٠٠/١) .

(بِخِرْقَةٍ) يَلْفُهَا عَلَى يَدِهِ الْيَسْرَى ؛ لثَلَا يَمَسُّ الْعَوْرَةَ ، وَيَلْفُهَا نَدْبًا لِيُغْسَلَ نَجَاسَةَ سَائِرِ الْبَدَنِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ ،

قوله : (بخرقه يلفها على يده اليسرى) أي : معدة من قبل ؛ إذ السنة أن يعد الغاسل قبل الغسل خرقتين نظيفتين إحداهما للسوءتين والأخرى لباقي البدن كما صرح به الشيخ أبو حامد وغيره ، وبعد استعمالها في غسل السوءتين يلقي الخرقه لتغسل ، ويغسل يده بالأشنان ونحوه والماء إن تلوث كما قاله الرافعي^(١) ، ثم إن الجمهور قالوا : إنه يغسل السوءتين معاً بخرقه واحدة ، وقال الإمام والغزالي : (إنه يغسل كل سوءة بخرقه واحدة)^(٢) ولا شك أنه أبلغ في النظافة ، لكن الجمهور رأوا أن الإسراع في هذا المحل والبعد عنه أولى ، ولذا : اعتمد المحققون كالشارح والرملي ما قالوه ، تأمل^(٣) .

قوله : (لثلا يمس العورة) تعليل للفقرة المذكورة ، وبه يعنى : أنه واجب ، قال في « التحفة » : (لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لأحد الزوجين ، بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولو للعورة ؛ لأنه أخف)^(٤) ، قال (سم) : (حاصل كلام الشارح هنا : جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك ، لكنه كغيره ذكر في « باب النكاح » ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ، وحمله الرملي على ما إذا كان هناك شهوة)^(٥) ، قال بعضهم : (ولعل الأولى : حمله على ما إذا لم يكن غاسلاً ولا معيناً له) ، فليتأمل^(٦) .

قوله : (ويلفها ندباً) أي : يلف الخرقه بيده اليسرى أيضاً ندباً هنا ، بخلاف ما قبله فإنه واجب كما تقرر .

قوله : (لغسل نجاسة سائر البدن) أي : مما عدا نجاسة السوءتين وما بين السرة والركبة ؛ لما سيأتي عن « التحفة » .

قوله : (كما اقتضاه كلامه) أي : المصنف حيث قال آنفاً : (وغسل سوءتيه . . . والنجاسة . . . بخرقه) فإنه يقتضي عدم الفرق بين نجاسة السوءتين وغيرهما ، أو يقتضي أن الخرقه واحدة لكل ، والأول معتمد والثاني ضعيف ، لكن بقطع النظر عن قول الشارح المار : (التي

(١) الشرح الكبير (٣٩٨/٢) .

(٢) نهاية المطلب (٨/٣) ، الوسيط (٣٦٤/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (١٠١/٣) ، نهاية المحتاج (٤٤٤/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٠١/٣ - ١٠٢) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٠٢/٣) .

(٦) انظر « حاشية الشرواني » (١٠٢/٣) .

وَيَغْسِلُ قَدْرَهُ أَيْضاً لَكِنْ إِنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا بِالْخِرْقَةِ الثَّانِيَةِ لَا بِالْأُولَى ، خلافاً لما اقتضاهُ كَلَامُهُ . (ثُمَّ أَخَذُ) خِرْقَةً (أُخْرَى) وَلَفَّهَا عَلَى يَدِهِ الْيَسْرَى

حولهما) كما سيأتي بيانه : تأمل .

قوله : (وَيَغْسِلُ قَدْرَهُ أَيْضاً) أي : كالنجاسة ، عبارة « التحفة » : (وَيَغْسِلُ مَا بَقِيَ عَلَى بَدَنِهِ مِنْ قَدَرٍ طَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ ، وَيَجِبُ لَهَا - أي : الخرقه - في العورة كما عرف)^(١) .

قوله : (لَكِنْ إِنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا) أي : غسل نجاسة سائر البدن وقدره .

قوله : (بِالْخِرْقَةِ الثَّانِيَةِ لَا بِالْأُولَى) أي : بل يلقيها أولاً قبل لف الثانية ، ويغسل يده بماء وأشنان أو نحوه إن تلوثت كما مر .

قوله : (خلافاً لما اقتضاهُ كَلَامُهُ) أي : المصنف كابن المقري في « الإرشاد » من أن الخرقه واحدة للكل ، وهو خلاف المعتمد ، لكن قد أول الشارح كلام « الإرشاد » بما يوافق المعتمد في ذلك ، وكذلك هنا حيث قل عقب قول المصنف : (والنجاسة التي حولهما) : ثم قال : (ويلفها ندباً لغسل سائر النجاسة . . .) إلخ .

والحاصل : أن الغاسل يعد الخرقتين النظيفتين واحدة للسوءتين وأخرى لبقية البدن كما مر عن الشيخ أبي حامد وغيره ، تأمل .

قوله : (ثُمَّ أَخَذَ خِرْقَةً أُخْرَى . . .) إلخ ؛ أي : ثم بعد إلقاء الخرقه وغسل يديه بماء ونحو أشنان أخذ . . . إلخ ، ومقتضاه : أن الغاسل يعد ثلاث خرق ، لكن الذي يصرح به كلام الأصحاب : أنهما خرقتان لا غير ، وأن التي يلفها على إصبعه للاستياك هي الثانية ، فهو الأوجه ، خلافاً لما يقتضيه صنيعه ، إلا أن يؤول بأن مراده : بعضاً من تلك الخرقه الثانية نظيفاً لم يصبه شيء من القدر ، قاله السيد عمر البصري ، وقد يجاب بما قاله الكردي هنا : (إن هذه خرقه ثالثة لطيفة تكون على إصبعه السبابة من يده اليسرى)^(٢) ، فما قاله الأصحاب في الخرقه الكبيرة التي لليد فلا يخالف كلامه كلامهم ، فليتأمل .

قوله : (وَلَفَّهَا عَلَى يَدِهِ الْيَسْرَى) أي : كما يقتضيه كلامهم ، وصرح به الخوارزمي ، وقال الأسنوي : إنه متجه ؛ ويؤيده : أن المتوضىء يزيل ما في أنفه بيساره ، قال : لكن رأيت في نسخة معتبرة من « المحرر » التعبير باليمنى ، قلت : وبها عبر القمولي في « بحر » و « جواهر » ، لكن

(١) تحفة المحتاج (١٠٢/٣) .

(٢) المواهب المدنية (١٠٣/٣) .

(لَيْسُوكَهُ بِهَا) بسبابتِهِ مَبْلُولَةٌ بِالْمَاءِ ، وَلَا يَفْتَحُ أَسْنَانُهُ ؛ لَثَلًا يَسْبِقُ أَلْمَاءُ إِلَى جَوْفِهِ فَيَسْرِعُ فَسَادُهُ ، ثُمَّ يُنْظَفُ بِخَنْصَرِهَا مَبْلُولَةٌ أَنْفُهُ ، (وَيُخْرِجُ) بِهَا (مَا فِي أَنْفِهِ) مِنْ أَدَى ،

لم أر ذلك في « المحرر » . « أسنى » ، وفي « التحفة » مثله^(١) .

قوله : (ليسوكه بها) أي : بالخرقة المذكورة فيمرها على أسنانه بشيء من الماء كما في سواك الحي .

قوله : (بسبابتِهِ مَبْلُولَةٌ بِالْمَاءِ) أي : بسبابة يده اليسرى كما استظهره في « الأسنى » قال : وإنما سوكه باليسرى مع أن الحي يتسوك باليمنى ؛ خروجاً من خلاف من قال بنجاسة الميت ، ولأن القدر ثم لا يتصل باليد ، بخلافه هنا^(٢) أي : فإن الإصبع هنا مباشر للقدر من وراء الخرقة ، بخلافها هناك ، وقياسه : أن الخرقة هنا لو كشفت ؛ بحيث تمنع نفوذ شيء إلى الإصبع . . سن كونه باليمنى ، وكذا لو سوكه بعود ، ولو قلنا بحصول السواك في الحي بالإصبع ، أو أراد لف خرقة للاستياك بها والأذى ينفذ منها إليها . . سن كونه باليسرى ، تأمل .

قوله : (وَلَا يَفْتَحُ أَسْنَانُهُ) أي : الميت ؛ أي : لا يسن فتحها إذا كانت متراسة .

قوله : (لَثَلًا يَسْبِقُ الْمَاءُ إِلَى جَوْفِهِ فَيَسْرِعُ فَسَادُهُ) أي : الميت ، لم يخالف وفتح : فإن عد إزراء أو وصل الماء لجوفه . . حرم ، وإلا . . فلا .

نعم ؛ لو تنجس فمه وكان يلزمه طهره ولو كان حياً توقف على فتح أسنانه . . اتجه فتحها وإن علم سبق الماء إلى جوفه . (ع ش)^(٣) .

زاد غيره : ولا تكسر أسنانه لو توقفت إزالة النجاسة على كسرها ؛ لما قالوه فيمن مات غير مختون وتحت قلفته نجاسة توقفت إزالتها على قطع القلفة ، وسيأتي تحريرها^(٤) .

قوله : (ثُمَّ يَنْظَفُ بِخَنْصَرِهَا) أي : اليد اليسرى وعليها الخرقة .

قوله : (مَبْلُولَةٌ) أي : بالماء حال من الماء .

قوله : (أَنْفُهُ) أي : الميت مفعول (ينظف) ، فهو من التنظيف .

قوله : (وَيُخْرِجُ بِهَا) أي : بخنصره اليسرى (مَا فِي أَنْفِهِ مِنْ أَدَى) أي : ما في منخريه من

الوسخ ، والمنخرين : ثنية منخر بفتح الميم والخاء وكسرهما وضمهما وفتح الميم وكسر الخاء ،

(١) أسنى المطالب (١/٣٠٠) ، تحفة المحتاج (٣/١٠٢) .

(٢) أسنى المطالب (١/٣٠٠) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٢/٤٤٥) .

(٤) انظر « تحفة الحبيب » (٢/٢٣٧) .

(ثُمَّ وَضَّأَهُ) ثلاثاً ثلاثاً كَالْحَيِّ ، بمضمضة واستنشاقٍ ، وَيُمِيلُ فِيهِمَا رَأْسَهُ ؛ لِثَلَاثَ يَسْبِقَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ ،

وهي أشهرها ، ويقال : مخور كعصفور ، ففيه خمس لغات ، نظمها بعضهم بقوله : [من الرجز]
افتح لميم بنخر وخائِهْ وأكسرهما وضم أيضاً معلنا
وزد كمجلس وعصفور وقل خمس بـ « قاموس » أتت فأتقنا
لكن قول الناظم : (نعصفور) ليس في « القاموس » ، بل الذي فيه (كُمْلُومُل) أي : بضم الميمين .

نعم ؛ هو في « المصباح » ، فلو قال : (بمصباح) بدل (بقاموس) .. لكان أوفق وإن كان المآل واحداً ، وهو : خرق الأنف ، والجمع : مناخر ، وأما ما اشتهر من كسر الميم وفتح الخاء .. فقال الشارح : له نره ، فليراجع .

قوله : (ثم وضَّأَهُ) أي : ثم بعد ذلك كله ، وهذا يشمل الاستنجاء المذكور بقوله : (وغسل سوءتيه ...) إلخ ، قال (سم) : (وينبغي : أن تأخير الوضوء عنه على وجه الندب ، فيجوز تقديمه عليه كما في الحي السليم)^(١) ، وذلك لخبر أم عطية رضي الله عنها : « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » رواه الشيخان^(٢) .

قوله : (ثلاثاً ثلاثاً كَالْحَيِّ بمضمضة واستنشاق) أي : وغيرهما ، والأوجه كما بحثه الزركشي : أنه ينوي بالوضوء المسنون ، كذا في « النهاية »^(٣) ، ويستفاد منه : أنه لا بد في وضوء الميت من النية ، بخلاف الغسل فإنها مندوبة فيه كما مر ، وهو الذي اعتمده جمع ، منهم : الزيادي ، وقرره (سم) أولاً لا آخرأ ، فلا يصح ؛ يعني : الوضوء بغير نية .

والحاصل : أن الغسل واجب والنية فيه سنة ، والوضوء سنة والنية فيه واجبة على المعتمد فيهما ، وبه يجاب عن اللغز المشهور^(٤) .

قوله : (ويميل فيهما) أي : في المضمضة والاستنشاق .

قوله : (رأسه) أي : الميت .

قوله : (لثلاثا يسبق الماء إلى باطنه) تعليل لإمالة رأسه فيهما ، وبه يتجه قول الماوردي : (ولا

(١) حاشية ابن قاسم على التخت: (١٠٣ / ٣) .

(٢) صحيح البخاري (١٦٧) ، صحيح مسلم (٤٢ / ٩٣٩) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٤٥ / ٢) .

(٤) وهو : لنا شيء واجب ونية سنة وشيء سنة ونية واجبة .

ولا يكفي عنهما ما مرَّ ؛ لَأَنَّهُ كَالسَّوَاكِ ، ويتبعُ بعودِ لَيِّنٍ ما تحت أظفاره وظاهر أذنيه وصماخيه .
(ثُمَّ) بعدَ ذلكَ (غَسَلُ رَأْسِهِ ثُمَّ لِحْيَتِهِ بِالسَّدْرِ) ولا يعكسُ ؛ لَثَلَا يَنْزِلُ الْمَاءُ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى لِحْيَتِهِ
فيحتاجُ إِلَى غَسْلِهَا ثَانِيًا ، وَيُسْرَحُهُمَا

يبالغ فيهما^(١) ، بخلاف الحي ؛ أي : فلا يندب في وضوء الميت المبلغة فيهما ، بخلاف الحي
غير الصائم كما مر في بابه .

قوله : (ولا يكفي عنهما) أي : عن المضمضة والاستنشاق .

قوله : (ما مر) أي : آنفاً في قوله : (ثم أخذ أخرى ليسوكه بها) ثم قول الشارح : (ثم ينظف
بخنصرها مبلولة أنفه ...) إلخ .

قوله : (لأنه كالسواك) تعليل لعدم كفاية ما مر ؛ يعني : أن ما مر بمزلة السواك ، وهذا ظاهر
بالنسبة للمضمضة لا للاستنشاق ، ولذا زاد غيره : وزيادة في التنظيف ، تأمل .

قوله : (ويتبع بعود لين ...) إلخ ؛ أي : وجوباً إن علم أن تحتها ما يمنع من وصول الماء ،
وإلا ... فندباً ، ولا فرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيماً أو لا . (ع ش)^(٢) .

قوله : (ما تحت أظفاره) أي : من اليدين والرجلين ، ولا يقلدها ، وذكر السبكي : أن
الأولى : أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ؛ ليحصل لما تحتها تكرار الغسل .

قوله : (وظاهر أذنيه وصماخيه) أي : الأذن ، والأنسب : صماخيها بالثنائية ، واستفيد مما
ذكر السبكي آنفاً : أن الأولى هنا : في أول غسله أيضاً ، تأمل .

قوله : (ثم بعد ذلك) أي : توضئة الميت .

قوله : (غسل رأسه ثم لحيته بالسدر) أي : أو الخطمي أو نحوهما كما سيأتي .

قوله : (ولا يعكس) أي : لا يغسل لحيته قبل رأسه .

قوله : (لثلا ينزل الماء من رأسه إلى لحيته) أي : فإنه عند غسله ينزل ماء الرأس إلى اللحية بعد
غسلها .

قوله : (فيحتاج إلى غسلها ثانياً) يعني : يحتاج إلى إعادة غسل اللحية ثانياً ؛ لأن رأسه مرتفع
ينحدر الماء عنه كما سبق في كلام الشارح . كردي^(٣) .

قوله : (ويسرحهما) أي : شعر رأسه ولحيته إن تلبد ، فهو شرط لتسريحهما مطلقاً كما هو

(١) الحاوي (١٧٠/٣) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٤٥/٢) .

(٣) المواهب المدنية (٤٠٤/٣) .

بِمَشْطٍ بَرَفَقٍ . (ثُمَّ غَسَلُ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ) بَأَنْ يَغْسَلَ شِقَّهُ (الْأَيْمَنَ) مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ مِنْ عُنُقِهِ إِلَى قَدَمِهِ ،
(ثُمَّ الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ ،

ظاهر كلام « المجموع » وغيره ، وجرى عليه جماعات ، وهو المعتمد ، والأوجه كما هو قضية كلامهم : تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعاً للغسل ، ونقله الزركشي عن بعضهم . « نهاية »^(١) .

وانظر معنى الإطلاق في كلامه ، ولعل المراد به : أنه لا فرق بين كونه محرماً وغيره ، وأن مقابل المعتمد : يفصل بين المحرم وغيره ، ويحتمل أن المراد بالإطلاق : سواء كان واسع الأسنان أولاً ، وهو الذي اقتضاه « الروض » . (ع ش)^(٢) .

قوله : (بمشط برفق) يعني : يكون التسريح بمشط واسع الأسنان ؛ لئلا ينتف الشعر ، ويكون برفق ليقل الانتفاف أو يندم ، فلو سرحهما بضيق الأسنان أو بغير رفق ؛ بحيث انتف كل الشعر أو أكثره . . حرم ذلك كما بحذ (سم) لأنه يعد إزراء للميت ، والإزراء به حرام^(٣) ، وإن سقطت شعرة من رأسه أو لحيته وكذا من شعر غيرهما . . ردها إليه ندباً في كفه لتدفن معه إكراماً له ، ولا ينافي هذا ما يأتي : أن نحو الشعر يصل إلى عليه ويغسل ويدفن وجوباً في الكل ؛ لأن ما هنا من حيث كونه معه وذاك من حيث ذاته . انتهى^(٤) .

قال في « القاموس » . (المشط مثلثة وكتف وعنق وعتل ومنبر - أي : ممشط - : آلة يتمشط بها)^(٥) .

قوله : (ثم غسل ما أقبل منه) أي : من الميت .

قوله : (بَأَنْ يَغْسَلَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ) بكسر الشين المعجمة ؛ أي : نصفه الأيمن ؛ أي : جانبه .

قوله : (مما يلي وجهه من عنقه إلى قدمه) أي : أعلى عنقه إليه ، قال البجيرمي : (وسكت عن الوجه ، ولو قال : من منبت شعر رأسه . . لدخل ، ولعله إنما سكت عنه ؛ لأنه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسله) انتهى^(٦) ، لكن سيأتي في الشرح : أن الوجه لا يعاد غسله .

قوله : (ثم الأيسر كذلك) أي : يغسل شقه الأيسر مما يلي وجهه من عنقه إلى قدمه .

(١) نهاية المحتاج (٤٤٥/٢ - ٤٤٦) .

(٢) حاشية الشيرازي (٤٤٥/٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التذكرة (١٠٣/٣) .

(٤) انظر « تحفة المحتاج » (١٠٣/٧) .

(٥) القاموس المحيط (٥٦٧/٢) ، مادة : (مشط) .

(٦) التجريد لنفع العبيد (٤٥٥/١) .

(ثُمَّ) يُحَوَّلُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيَغْسِلُ مِنْهُ (مَا أَدْبَرَ) بِأَنْ يَغْسَلَ شِقَّهُ (الْأَيْمَنَ) مِمَّا يَلِي أَلْفًا مِنْ كَتِفِهِ إِلَى قَدَمِهِ ، (ثُمَّ) يُحَوَّلُهُ لِلْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ (الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ ، وَلَا يُعِيدُ غَسْلَ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ ؛ لِحَصُولِ الْفَرَضِ بِغَسْلِهِمَا أَوَّلًا ، بَلْ يَبْدَأُ بِصَفْحَةِ عُنُقِهِ فَمَا تَحْتَهَا . وَيَحْرُمُ كَبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ ؛ احْتِرَامًا لَهُ ،

قوله : (ثم يحوله إلى شقه الأيسر) أي : إلى جنبه الأيسر . « روض »^(١) .

قوله : (فيغسل منه ما أدبر) أي : ما كان من جهة دبره ؛ أي : ورائه .

قوله : (بأن يغسل شقه الأيمن مما يلي القفا من كتفه إلى قدمه) يقتضي خروج القفا ، فمقتضاه : أنه لا يسن تكرار غسله ، فالأولى : أن يقول : من أول قفاه ؛ لبدخل القفا . بجيرمي^(٢) .

قوله : (ثم يحوله للأيمن) أي : إلى الجنب الأيمن .

قوله : (فيغسل الأيسر كذلك) أي : شقه الأيسر مما يلي القفا من كتفه إلى قدمه ، ومر عن البجيرمي ما فيه ؛ وذلك لأمره صلى الله عليه وسلم بالبداة بالميامن في خبر أم عطية رضي الله عنها رواه الشيخان^(٣) ، وقدم الشقان للذان يليان الوجه ؛ لشرفهما ، وقيل : يغسل شقه الأيمن من مقدمه ثم من ظهره ، ثم يغسل شقه الأيسر من مقدمه ثم من ظهره ، وكل سائغ محصل للسنة ، والأول أولى كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه والأكثر ، وصرح به انووي في « الروضة » لقلة الحركة فيه^(٤) .

قوله : (ولا يعيد غسل رأسه ووجهه) أي : ولحيته .

قوله : (لحصول الفرض بغسلهما أولاً بل يبدأ بصفحة عنقه فما تحنها) لتعليل لعدم الإعادة ، وهذا ظاهر بالنسبة للرأس واللحية لا الوجه فإنه لم يغسل أولاً ، إلا أن يقل بما مر عن البجيرمي من أنه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسل الوجه ، فليتأمل .

قوله : (ويحرم كبه على وجهه) أي : إلقاء الميت على وجهه ، قال غي « المصباح » : (كبيت زيداً كباً : ألقيته على وجهه ، فأكب هو بالألف وهو من النوادر التي تعدى ثلاثيها وقصر رباعيها ، وفي التنزيل : ﴿ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ ، ﴿ أَمَّنْ يَتَشَى مُكَبًّا عَلَى وَجْهِهِ ﴾^(٥) .

قوله : (احتراماً له) أي : للميت ، وهو واجب ؛ ففي كبه ازدراء به ، قال (ع ش) :

(١) انظر « أسنى المطالب » (٣٠١/١) .

(٢) التجريد لنفع العبيد (٤٥٥/١) .

(٣) صحيح البخاري (١٦٧) ، صحيح مسلم (٤٢/٩٣٩) .

(٤) روضة الطالبين (١٠١/٢) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (كب) .

وإنما كرهَ للحَيِّ ذلكَ ؛ لأنَّ الحقَّ لَهُ . وهذه الغَسْلَةُ بكَيْفِيَّتِهَا المذكورة يُندُبُ أَنْ تكونَ (بِالسَّدْرِ)
أَوِ الخَطْمِيِّ أَوْ نحوِهِما ،

(ومعلوم : أن محل الحُرمة حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك ، وإلا جاز ، بل وجب)^(١) .

قوله : (وإنما كره للحَيِّ ذلك) أي : الانكباب على الوجه سواء الذكر والأنثى ، ولم يحرم .

قوله : (لأن الحق له) أي : لنفسه ، وليس فيه ازدراء بالغير ، قال السيد عمر البصري :

(ويؤخذ من تعليلهم : أنه يحرم فعله بالغير حيث لم يعلم رضاه ، فليتأمل) انتهى ، وفي
« الأسنى » ما يفهمه أيضاً ؛ فإنه قيد الكراهة بحق نفسه^(٢) ، وإذا رأى غيره ذكراً أو أنثى نام مكباً
على وجهه . . . سن إيقاظه ؛ لأنها ضجعة يبغضها الله تعالى .

قوله : (وهذه الغساة بكيفيتها المذكورة) أي : من قوله : (ثم غسل ما أقبل منه . . .) إلخ
لا ما يشمل غسل رأسه وحيته ؛ لأن كلام الشارح هذا للدخول على قول المتن : (بالسدر) وقد
تقدم ذكره في غسلهما ، لمؤأريد ما يشمل ذلك . . . للزم التكرار في كلام المتن ، على أن الشارح قد
ذكر آنفاً أن غسل الرأس والوجه لا يعاد في ذلك ، فليتأمل .

قوله : (يندب أن تكرر بالسدر أو الخطمي) أما السدر . . . فورق النبق ، وأما الخطمي بكسر
الخاء المعجمة وسكون طاء وتشديد الياء وحكي فتح الخاء وكذا ضمها على ما في « النهاية »
و« المغني »^(٣) . . . فقليل . هو شجرة القرينا بلغة اليمن ، وهي شبه الملوخيا ، وقيل : ورق
الخبزي ، وقال الكردي : (والمعروف عند أهل المدينة : أنه المعروف بورد الحمار يزرعونه في
نحو المراكب للتنزه برؤية زهره ويسمونه بالخطمي)^(٤) ، وفي « القاموس » : (نبات محلل منضج
ملين ، نافع لعسر البول ، الحصى والنسا ، وقرحة الأمعاء والارتعاش ، ونضج الجراحات وتسكين
الوجع ، ومع الخل للبهق روجع الأسنان مضمضة ، ونهش الهوام ، وحرق النار وخلط بزره بالماء أو
سحيق أصله يجمدانه ، ولعابه المستخرج بالماء الحار ينفع المرأة العقيم والمُقْعَد)^(٥) والله أعلم .

قوله : (أو نحوهما) أي : كالصابون والأشنان من الأشياء المنظفة ؛ لأن المقصود بذلك :
التنظيف والإنقاء ، ولكن السدر أولى ؛ لوروده في الخبر ، ولأنه أمسك للبدن وأقوى للجسد .

(١) حاشية الشيرازي (٤٤٦/٢) .

(٢) أسنى المطالب (٣٠١/١) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٤٦/٢) ، مغني المحتاج (٤٩٧/١) .

(٤) الحواشي المدنية (٦٩/٢) .

(٥) القاموس المحيط (١٥٢/٤) ، مادة : (خطم) .

(ثُمَّ) إِذَا فَرَّغَ مِنْ غَسْلِ جَمِيعِ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ وَنَحَوِ السِّدْرِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ.. (أَزَالَهُ) أَيِ :
السِّدْرَ أَوْ نَحْوَهُ بَصَبَ الْمَاءِ الْخَالِصِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ . (ثُمَّ) إِنْ لَمْ تَحْصُلِ النَّظَافَةُ بِنَحْوِ السِّدْرِ

قوله : (ثم إذا فرغ) أي : الغاسل .

قوله : (من غسل جميع بدنه) أي : الميت .

قوله : (بالماء ونحو السدر على الكيفية المذكورة) أي : في غسل الرأس واللحية وغسل بقية
البدن من تقديم ما أقبل منه على ما أدبر .

قوله : (أزاله ؛ أي : السدر أو نحوه) أي : وجوباً .

قوله : (بصب الماء الخالص) أي : المعبر عنه بماء قراح بفتح القاف وتخفيف الراء ؛ وهو
الخالص من الماء ؛ أي : الذي لم يخالطه كافور ولا حنوط ولا غيرهما كما في « المصباح »^(١) .

قوله : (من رأسه إلى قدمه) أي : الميت ، وهذه الغسلة تسمى بالمزيلة ، قال الشيخ عميرة
البرلسي : (اعلم : أن لك في غسل الميت كيفيتين :

إحداهما : غسله بالسدر ثم يزال .. وهكذا ثانياً وثالثاً ، ثم يغسل ثلاثاً بالماء القراح ؛ واحدة
للوأجب وثلثان للتلثيث ، فالجملة تسعة .

الثانية : واحدة بالسدر والأخرى مزيلة وأخرى بالقراح ، ثم تعاد الثلاث هكذا ثانياً وثالثاً ،
فالجملة تسع أيضاً ، فالكيفية الأولى في كلام السبكي واقتصر عليها الأسنوي ، وحديث أم عطية
رضي الله عنها قريب منها^(٢) ، والثانية في كلام السبكي وتبعه شيخنا في « المنهج »... إلخ^(٣) ،
والجلال المحلي في « شرح المنهاج » جعل الثلاثة حاصلة من خمسة ؛ بأن يغسل بماء وسدر ثم
مزيلة ، ثم يتبع ذلك بثلاثة من الماء القراح ، وهو الذي في « الروضة »^(٤) ، وسيأتي عن الكردي أن
الشارح هنا على هذه الطريقة ، وفي « التحفة » على الطريقة الأولى والثانية ، تأمل .

قوله : (ثم إن لم تحصل النظافة بنحو السدر) أي : كالخطمي والصابون وغيرهما ، ومر آنفاً
أن السدر أولى ، واقتضى كلام « الروضة » الجمع بينهما ، قيل : إنه غريب ، ويمكن أن يحمل على
ما إذا لم تحصل النظافة إلا به فلا غرابة إذن .

(١) المصباح المنير ، مادة : (قرح) .

(٢) أخرجه البخاري (١٢٥٤) ، ومسلم (٤٠/٩٣٩) .

(٣) حاشية عميرة (٣٢٤/١) .

(٤) كنز الراغبين (٣٢٤/١) ، روضة الطالبين (١٠٢/٢) .

في الكيفية الأولى على خلاف الغالب .. جعله في كل غسلة من غسلات التَّنْظِيفِ . فإذا حصل النِّقَاءُ .. (صَبَّ) وجوباً (أَلْمَاءَ) الخالص ، ويُسنُّ حينئذٍ ثانية وثالثة بالماء الخالص كغسل الحي .

قوله : (في الكيفية الأولى على خلاف الغالب) أي : بأن كان في جسده أوساخ متراكمة لا تزول إلا بتكرير ذلك .

قوله : (جعله) أي : نحو السدر .

قوله : (في كل غسلة من غسلات التَّنْظِيفِ) أي : فلا يكون السدر مختصاً بالأولى ، عبارة « الأسنى » : (قال السبكي : ولا وجه لتخصيص السدر بالأولى ، بل الوجه : التكرير له إلى أن يحصل النقاء على وفق الخبر ، والمعنى يقتضيه ، فإذا حصل النقاء .. وجب غسله بالماء الخالص ، وتسبب بعدها ثانية وثالثة كغسل الحي ، فإن استعمل الخالص بعد كل غسلة من غسلات التَّنْظِيفِ .. كفاه ذلك عن استعماله بعد تمامها ، ويكون كل مرة من التَّنْظِيفِ واستعمال الماء الخالص بعده غسلة واحدة ، وكلامه الأخير بيان لكلام الأصحاب الآتي في كلام المصنف وأصله ، وأما كلامه الأول .. فقال ابنه في « التوشيح » : قد لا يجعل ذلك خلافاً ، ويقال : إنما خصصت الأولى بالذكر ؛ لحصول نقاء بها غالباً ؛ أي : فيكون الآخر بياناً لكلامهم ، فيتخير الغاسل بين الكيفيتين) انتهى^(١) ، وبه يعلم : أن كلام الشارح إشارة لهذا ، فليتأمل .

قوله : (فإذا حصل النقاء) بفتح النون ؛ أي : النظافة .

قوله : (صب وجوباً لماء الخالص) أي : عما يسلبه الطهورية كما سيأتي في الشرح ، قال في « التحفة » : (وهل السنة في صبه أن يجلس ثم يصب عليه جميعه ، أو يفعل فيه ما مر في غسلة السدر من التيامن والتياسر والتحريف السابق ؟ لم أر فيه تصريحاً ، ولو قيل : تحصل السنة بكل والأخيرة أولى .. لاتجه) انتهى^(٢) ، ومر في غسلة السدر قول : أنه لو غسل شقه الأيمن من مقدمه ثم من ظهره ثم الأيسر من مقدمه ثم من ظهره .. حصل السنة ، فافهم .

قوله : (ويسن حينئذ) أي : حين إذ صب الماء الخالص بعد النقاء من نحو السدر .

قوله : (ثانية وثالثة بماء الخالص) أي : فإن لم تحصل النظافة بها .. زيد حتى تحصل بقدر الحاجة ، بخلاف طهارة الحي لا يزيد فيها على الثلاث ، والفرق : أن طهارة الحي محض تعبد ، وهنا المقصود النظافة ، ولا فرق في طلب الزيادة في النظافة بين الماء المملوك والمسبل وغيرهما .

قوله : (كغسل الحي) تشبيه في سن التثليث ، قال في « التحفة » : (ويسن وتر إن حصل

(١) أسنى المطالب (١/٣٠١) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/١٠٤-١٠٥) .

وَيُسْنُ أَنْ يَتَحَرَّى الْمَاءَ (الْبَارِدَ) لِأَنَّهُ يَشْدُ الْبَدَنَ وَالْمَسْخَنُ يَرْخِيهِ . نَعَمْ : إِنْ أَحْتِيجَ إِلَيْهِ لِنَحْوِ وَسْخٍ وَبَرْدٍ . . . كَانَ الْمَسْخَنُ أَوْلَى ، وَلَا يَبَالِغُ فِي تَسْخِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْرِعُ الْفَسَادَ ، وَالْمَاءُ الْمَلْحُ

- أي : الإنقاء - بشفع ، وإن حصل بهن ؛ أي : الثلاثة . . لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما ؛ أي : الشيخين ، وقال الماوردي : هي أدنى الكمال ، وأكمل منها : خمس فسبع ، والزيادة إسراف (انتهى^(١)) .

قال (ع ش) : (ظاهر قوله : « فسبع » : أن هذه أولى بقطع النظر عن الإنقاء ، وعليه : فما صورة السبع ؟ ولعل صورتها بأن حصل الإنقاء بالسادسة . . فيسن سابعة لا إيتار) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (ويسن أن يتحرى الماء البارد) أي : الغير الشديد ؛ لما سيأتي .

قوله : (لأنه يشد البدن) بضم الشين من باب رد ؛ أي : يقويه .

قوله : (والمسخن يرخيه) أي : البدن ، ويرخي بضم الياء وسكون الراء : من الإرخاء .

قوله : (نعم ؛ إن احتيج إليه) أي : المسخن ، وهذا استدراك من محذوف مفهوم من سن تحري البارد .

قوله : (لنحو وسخ وبرد) أي : شدتهما كما عبر به في « التحفة »^(٣) ، قال بعضهم : (وكذا لو كان الغاسل يتأذى بشدة برده)^(٤) .

قوله : (كان المسخن أولى) أي : من البارد ، وأما في الوسخ . . « ظاهر ، بل لو توقف إزالة النجاسة عليه . . وجب ، نظير ما مر عن (ع ش) في التلين بالدهن ، وأما في البارد الشديد . . فلأن الميت يتأذى بما يتأذى به الحي .

قوله : (ولا يبالغ في تسخينه) أي : الماء .

قوله : (لأنه يسرع الفساد) أي : فساد الميت ، قال الأذرعي : قيل : لا يكره غسله بالشمس ، وفيه نظر ؛ لأن الغاسل يباشره ، وصرح البندنجي بالكراهة ، وهو ظاهر إطلاق الأصحاب هنا . « حواشي الروض »^(٥) .

قوله : (والماء الملح) هو بفتح الميم وكسر اللام اسم فاعل ، ويقال أيضاً : مالح بالألف ،

(١) تحفة المحتاج (١٠٥/٣) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٤٦/٢) .

(٣) تحفة المحتاج (١٠١/٣) .

(٤) انظر « فتوحات الوهاب » (١٤٥/٢) .

(٥) حواشي الرملي على شرح الروض (٣٠٠/١) .

أَوَّلِي مِنَ الْعَذْبِ . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُغَسَّلَ بِمَاءٍ زَمَزَمَ ؛ لِلْخِلَافِ فِي نَجَاسَةِ أَلْمِيتِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُبْعَدَ إِنَاءُ الْمَاءِ.....

وقد استعمله الشافعي رضي الله عنه في قوله : (كل ماء من بحر عذب أو مالح فالتطهير به جائز)^(١) ، واعترضه بعضهم بأنه لحن منه ، وإنما يصح ماء ملح بغير ألف ، ورد بأنه مخطيء في اعتراضه ؛ فقد قال الشاعر :

فلو تفلت في لبحر والبحر مالح لأصبح ماء البحر من ريقها عذبا^(٢)
وأنشد ابن فارس :

وماء قوم مالح وعذب
إلخ ، بل فيه أربع لغات : ملح ، ومالح ، ومليح ، وملاح ، فاعتراضه عليه إنما نشأ عن فهمه القصير السقيم ، على حد قوله :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم
ولكن تأذ الآذان منه على قدر القريحة والفهوم^(٣)
قوله : (أولي من العذب) أي : كما نقله الزركشي عن الصيمري والماوردي وأقره ، ومحل ذلك : إذا كان أصالة ، فلا يندب كما قاله (ع ش) مزج العذب بالملح^(٤) .

قوله : (ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم) أي : فيكون الغسل به خلاف الأولى . (ع ش)^(٥) .
قوله : (للخلاف في نجاسة الميت) أي : ولم يراع نظيره في إدخاله المسجد للصلاة عليه ؛ لأن مانعه مخالف للسنة الصحيحة كما يعلم مما يأتي ، « تحفة »^(٦) ، على أنه عنده يطهر بالغسل ؛ ففي « رحمة الأمة » ما صه : (والمشهور عن مالك والشافعي وأحمد : أن الآدمي لا ينجس بالموت ، وقال أبو حنيفة : ينجس بالموت ، فإذا غسل . . طهر ، وهو قول للشافعي ورواية عن أحمد) انتهى^(٧) ، وسيأتي حكم الصلاة عليه في المسجد .

قوله : (وينبغي أن يبعد إناء الماء) بضم الياء المثناة وسكون الباء الموحدة : من الإبعاد ، وبه

(١) مختصر المزني (ص ١) .

(٢) البيت لمجنون ليلي ، وهو في « ديوانه » (ص ٣٢) .

(٣) البيتان للمنتبي ، وهما في « ديوانه » (١٢٠ / ٤) .

(٤) حاشية الشبرايملي (٤٤ : ٢) .

(٥) حاشية الشبرايملي (٤٤ : ٢) .

(٦) تحفة المحتاج (١٠١ / ٣) .

(٧) رحمة الأمة (ص ٨١) .

عَمَّا يَقْدَرُهُ مِنَ الرِّشَاشِ وَغَيْرِهِ مَا أَمَكْنَ . وَيَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّى فِي إِزَالَةِ نَحْوِ السِّدْرِ أَلْمَاءَ (الْخَالِصَ)
عَمَّا يَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةَ ؛ لَمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْكِتَابِ . نَعَمْ ؛ يُسْنَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ غَسَلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ الَّتِي بِالْمَاءِ
الْخَالِصِ فِي غَسَلِ غَيْرِ الْمُحْرَمِ (مَعَ قَلِيلِ كَافُورٍ) وَهُوَ فِي الْأَخِيرَةِ أَكْثَرُ ؛

عبر في « التحفة »^(١) ، ويجوز فتح الباء مع تشديد العين من التباعد .

قوله : (عما يقدره من الرشاش) أي : الحاصل من الغسل .

قوله : (وغيره ما أمكن) أي : لتكون النفس أطيّب ، ويكون ذلك الإناء كبيراً كالحب ، والماء
كثيراً ؛ لثلاث يتأثر بالماء المستعمل ، قال في « الأسنى » عن « المجموع » : (ويعد معه إناءين
آخرين صغيراً ومتوسطاً ؛ فيغرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسله بالمتوسط)^(٢) .

قوله : (ويجب أن يتحرى في إزالة نحو السدر) أي : الذي في جسد الميت .

قوله : (الماء الخالص عما يسلبه الطهورية) أي : طهورية الماء من الأشياء المغيرة للماء .

قوله : (لما مر أول الكتاب) أي : من أن الماء إذا تغير تغيراً ضاراً بما على البدن من
المغيرات . . سلبه الطهورية . كردي^(٣) .

قوله : (نعم ؛ يسن أن يكون كل غسلة . . .) إلخ ، استدراك على قوله : (ويجب أن
يتحرى . . .) إلخ .

قوله : (من الثلاث التي بالماء الخالص) ظاهر صنيعه : ولو فرقها ، وهو كذلك كما سيأتي عن
الكردي ، لكن لا يخلو عن نظر ؛ لأن أثر الكافور فيما عدا الأخيرة يزول بغسلة السدر الآتية ، اللهم
إلا أن يمنع ذلك ، والحديث صريح في الأخيرة فقط ، فليتأمل .

قوله : (في غسل غير المحرم) أي : أما المحرم إذا مات قبل تحلله الأول . . فيحرم وضع
الكافور في ماء غسله ، فإن مات بعد تحلله الأول . . كان كغيره في طلب الطيب .

قوله : (مع قليل كافور) أي : مخالط ، وهو المسمى بالطيار بحيث لا يغير الماء تغيراً ضاراً أو
كثيراً مجاوراً ؛ لما مر : أنه نوعان . « تحفة » بزيادة^(٤) .

قوله : (وهو) أي : وضع الكافور اليسير .

قوله : (في الأخيرة أكد) أي : من المرة الأولى والثانية .

(١) تحفة المحتاج (١٠١/٣) .

(٢) أسنى المطالب (٣٠٠/١) .

(٣) الحواشي المدنية (٧٠/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٠٦/٣) .

لِما صَحَّ مِنْ أَمْرِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِه فِيهَا وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَقْوِي الْبَدْنَ وَيُدْفَعُ الْهُوَامَ . وَخَرَجَ
بِـ (أَلَيْسِيرِ) : الْكَثِيرُ بَحِثٌ يَفْحَشُ التَّغْيِيرُ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَسْلُبُ طَهْرِيَّةَ الْمَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلْباً

قوله : (لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به فيها) أي : بوضع الكافور في ذلك وأكديته في
المرّة الأخيرة ؛ فقد روى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضي الله
عنها : « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن
رأيتن ذلك بماء وسدر ، اجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور »^(١) ، وفي رواية للبيهقي :
« فإذا كان في آخر غسلة من الثلاث أو غيرها . . فاجعلي فيه شيئاً من كافور . . . » إلخ^(٢) .
قوله : (ويكره تركه) أي : وضع الكافور كما نص عليه « الأم »^(٣) .

قوله : (لأنه يقوي البدن ويدفع الهوام) ظاهر صنيعه : أنه تعليل لكرهه تركه ، ولا يخفى
ما فيه ، والذي في غيره : أنه تعليل ثان لأصل وضع الكافور في ذلك ، ولعل الواو سقطت من بعض
النسخ ، والأصل : ولأنه . . . إلخ ، فيكون معطوفاً على قوله المار : (لما صح . . .) إلخ ، قال
الحافظ في « الفتح » : (ظاهره - أي : الحديث المار - : جعل الكافور في الماء ، وهو كذلك ،
والحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لمن يحضر من الملائكة وغيرهم : أن فيه تجفيفاً
وتبريداً وخاصة في تصليب بدن الميت ، وطرد الهوام عنه ، وردع ما يتحلل من الفضلات ، ومنع
إسراع الفساد إليه ، وهو أقوى الروائح الطيبة ، وهذا هو السر في جعله في الأخيرة ؛ إذ لو كان في
الأولى مثلاً . . لأذهب الماء ، وهل يقوم المسك مثلاً مقام الكافور ؟ إن نظر إلى مجرد التطيب . .
فنعم ، وإلا . . فلا ، وقد يقال : إذا عدم الكافور . . كان غيره مما يقوم مقامه مثله ولو بخاصية
واحدة مثلاً) ، تأمل^(٤) .

قوله : (وخرج باليسر الكثير) أي : فلا يسر .

قوله : (بحيث يفحش التغير به) أي : بالكافور الكثير تغيراً كثيراً يمنع إطلاق اسم الماء
عليه .

قوله : (فإنه يسلب طهورية الماء إن لم يكن صلباً) بضم الصاد ، وأما الصلب الذي لا يتحلل
في الماء عينه . . فإنه مجاز لا يضر التغير به مطلقاً .

(١) صحيح البخاري (١٢٥٤) ، صحيح مسلم (٤٠ / ٩٣٩) عن سيدتنا أم عطية رضي الله عنها .

(٢) السنن الكبرى (٥ / ٤) .

(٣) الأم (٦٤٢ / ٢) .

(٤) فتح الباري (١٢٩ / ٣) .

وَعِلْمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ نَحْوَ السِّدْرِ مَا دَامَ الْمَاءُ يَتَغَيَّرُ بِهِ يَمْنَعُ الْحُسْبَانَ عَنِ الْوَسْلِ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ ،
فَيُغْسَلُ (مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ)

قوله : (وعلم مما تقرر) أي : من قوله : (ثم إن لم تحصل النظافة ...) إلى قوله : (فإذا حصل النقاء ...) إلخ .

قوله : (أن نحو السدر ما دام الماء يتغير به) أي : تغيراً صاراً ، عبارة « التحفة » : (ولا يسقط الفرض بغسلة تغير ماؤها بالسدر تغيراً كثيراً ؛ لأنه يسلبه الطهورية كما مر سواء المخالطة له وهي الأولى والمزيلة له وهي الثانية في كل من الثلاث)^(١) .

قوله : (يمنع الحسبان عن الغسل الواجب والمندوب) أي : فلا تحسب الأولى والثانية من كل من الثلاث ؛ لتغير الماء بما معه تغيراً كثيراً يمنع إطلاق اسم الماء عليه ، وإنما تحسب منه غسلة الماء الخالص ، فتكون الأولى من الثلاث به هي المسقطة للواجب ؛ إذ ار حسبت كل منهما . لما احتيج للزيادة على المحسوبة .

والحاصل : أنه لا دخل لماء السدر المخالطة والمزيلة في الغسل ؛ معني : أنه يمنع الاعتداد به ، قال السيد عمر البصري : (يؤخذ من ذلك : مسألة كثيرة الوقوع ويغسل عنها ؛ وهي ما إذا كان على شخص غسل واجب فيدلك بدنه بنحو أشنان ثم يفيض الماء عليه ناوياً رفع الجنبه مثلاً . فلا ترتفع ؛ لأن الماء يتغير بما ذكر التغير المضر ، على أن في ذلك مانعاً آخر ؛ وهو وجود الصارف الذي يتعين معه استدامة النية في الطهارة كما يؤخذ مما تقرر في « الوضوء » ، وليتفطن لذلك فإنه مهم وكثيراً ما يغفل عنه) .

قوله : (فيغسل) تفريع على (يمنع الحسبان ...) إلخ .

قوله : (من قرنه إلى قدمه) بفتح القاف وسكون الراء بالنون بي آخره ، وهذه عبارة « الروضة » ونسخة من « المنهاج »^(٢) ، وهو : جانب الرأس ، وفي بعض : (فرقه) بفاء مفتوحة فراء ساكنة فقف ، وهي عبارة أكثر نسخ « المنهاج »^(٣) ، قال في « التحفة » : (وفسر الفرق في « القاموس » بالطريق في شعر الرأس ، وظاهر : أن المراد من العبارتين واحد ، وهو : الصب من أول جانب الرأس المستلزم لدخول شيء من الفرق ؛ إذ المراد بتلك الطريق : المحل الأبيض في

(١) تحفة المحتاج (٣/١٠٥) .

(٢) روضة الطالبين (٢/١٠١) .

(٣) منهاج الطالبين (ص ١٤٩) .

بعد الغسلة المزيله له (ثلاثاً) بالماء الخالص ، متوالية كما قدمته وهو الأولى ، أو متفرقة ؛ بأن يستعمل الماء الخالص

وسط الرأس المنحدر عنه اشعر في كل من الجانبين) ، تأمل (١) .

قوله : (بعد الغسلة المزيله له) أي : لنحو الصدر ، وفي بعض نسخ الشرح : (بعد الغسلة الأولى المزيله له) بزيادة الأولى ، ولكن حذفها أحسن ؛ لأن المزيله ثانية لا أولى وإن أمكن التأويل بأن أوليتها نسبية . كردي (٢) .

قوله : (ثلاثاً بالماء الخالص متوالية كما قدمته) أي : في قوله : (وتسئ حينئذ ثانية وثالثة بالماء الخالص كغسل الحي) .

قوله : (وهو الأولى) أي : فحاصل ما ذكره هنا كما قاله الكردي : أنه يسئ ثلاث غسلات ، وأنه حيث حصل النقاء برة واحدة بالصدر . . تحصل الثلاث بخمس غسلات ؛ الأولى بالصدر ونحوه ، والثانية مزيله ، وهاتان غير محسوبتين ، ثم ثلاث بالماء القراح وهن المحسوبات ويكون معهن قليل كافور ، وإن لم يحصل النقاء برة من نحو الصدر . . سن زيادة ثانية وثالثة . . . وهكذا إلى أن يحصل الإنقاء ، ويزيله عقب كل مرة بغسلة ثانية ، ثم إن أراد . . عقب كل غسلة بماء قراح ، وإن أراد . . آخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثاً ، وهذه هي الأولى على ما قاله هنا (٣) ، ومر عن المحلي ما يوافقه ، وسيأتي عن « التحفة » خلاف هذا .

قوله : (أو متفرقة) عطف على (متوالية) فهو مخير بينهما ، قال في « التحفة » ما ملخصه : (يستحب في كل من الثلاث ثلاث غسلات ، وفي كل غسلة منها ثلاث ؛ واحدة بنحو صدر ، ثم ثانية مزيله ، ثم ماء خالص من قرنه إلى قدمه ، أو ثلاث بالصدر وعقب كل واحدة منها مزيله ، ويؤخر الثلاث بالماء الخالص إلى عقب الست ، فهي تسع غسلات على كلا التقديرين ، لكنه مخير في القراح بين أن يفرقه ؛ بأن يجعله عقب ثنتي الصدر في كل غسلة ، وأن يواليه ؛ بأن يغسل الست التي بالصدر ثم يوالي الثلاث القراح المحصل أولاها للفرض وثانيها وثالثها لسنة التثليث (٤) ، زاد في « النهاية » بعد ذكر مثله : (وهذه أولى فيما يظهر) (٥) أي : لقلة الحركة فيها .

قوله : (بأن يستعمل الماء الخالص . . .) إلخ ، تصوير للتفريق .

(١) تحفة المحتاج (١٠٤/٣)

(٢) الحواشي المدنية (٧٠/٢) .

(٣) الحواشي المدنية (٦٩/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٠٤/٣)

(٥) نهاية المحتاج (٤٤٧/٢)

بعدَ تمامِ كُلِّ غَسَلَةٍ مِنْ غَسَلَاتِ التَّنْظِيفِ ، ويكونُ كُلُّ مَرَّةٍ - مِنْ التَّنْظِيفِ وَاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْخَالِصِ بَعْدَهُ - غَسَلَةٌ . (ثُمَّ) بعدَ فراغِهِ مِنْ غَسَلِهِ (يَنْشِفُهُ بِثَوْبٍ) معَ الْمَبَالِغَةِ فِي ذَلِكَ ؛ لثَلَاثَ تَبَتُّلٍ أَكْفَانُهُ فَيُسْرِعَ فسادَهُ ، وبِهِ فارقَ نَدَبِ تَرْكِ التَّنْشِيفِ فِي طَهْرِ الْحَيِّ

قوله : (بعد تمام كل غسلة من غسلات التنظيف) أي : بأن يغسل أولاً بنحو السدر ، ثم المزيلة له ، ثم بعد تمام ذلك الماء الخالص . كردي^(١) .

قوله : (ويكون كل مرة من التنظيف) أي : الذي فيه السدر ومزيله .

قوله : (واستعمال الماء الخالص بعده) أي : بعد التنظيف .

قوله : (غسلة) أي : واحدة بالنصب خبر (يكون) ، ويكرر ذلك إلى تمام الثلاث ، ثم إن لم يحصل الإنقاء بذلك . . زاد كما مر إلى أن يحصل ، فإن حصل بوتر . . فذاك ، وإلا . . زاد واحدة ، واستحب المزمي إعادة الوضوء مع كل غسلة ، قال في « النهاية » : (وفيه نظر ، بل ظاهر كلامهم يخالفه)^(٢) ، وعد أبو بكر الخفاف من السنن : تشهد عند غسله ، قال الأذري : وكأن مراده : عند فراغه منه ، ويكون كالثائب عنه ، قال : ويحسن أن يزيد : اللهم ؛ اجعله من التوابين ومن المتطهرين ، أو يقول : اجعلني وإياه ، قال في « الأسنى » : (أن يأتي في الوضوء بذلك وبدعاء الأعضاء ؛ أي : على القول بسنته)^(٣) .

قوله : (ثم بعد فراغه من غسله) أي : الميت .

قوله : (ينشفه بثوب) أي : ندباً .

قوله : (مع المبالغة في ذلك) أي : في تنشيفه .

قوله : (لثلاث تبتل أكفانه) تعليل لطلب التنشيف والمبالغة فيه .

قوله : (فيسرع فسادهُ) أي : الكفن ، قال الشوبري : (يؤخذ منه : أن الأرض التي لا تبلى أصلاً أو لا تبلى سريعاً أفضل ، وهو كذلك ؛ لأن الشارع نظر إلى عدم الإسراع إلى البلى ؛ لأنَّ تنعم الروح مع البدن أكمل من تنعمها دونهُ)^(٤) .

قوله : (وبه) أي : بهذا التعليل .

قوله : (فارق ندب ترك التنشيف في طهر الحي) أي : وضوئه وغسله إلا من عذر ، وعبارته مع

(١) المواهب المدنية (٤٠٩/٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٤٤٧/٢) .

(٣) أسنى المطالب (٣٠١/١) .

(٤) انظر « فتوحات الوهاب » (١٤٧/٢) .

وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ تَنْشِيفُهُ (بَعْدَ إِعَادَةِ تَلْبِيئِهِ) أَي : تَلْبِيْنٍ مَفَاصِلِهِ عَقَبَ الْفَرَاغِ مِنْ غَسَلِهِ ؛ لِيَقْبَلَ لَيْنُهَا .
(وَيُكْرَهُ أَخْذُ شَعْرِهِ) أَي : أَلْمِيَتْ غَيْرَ الْمُحْرِمِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُزَالُ فِي الْفَطْرَةِ وَأَعْتَادَ إِزَالَتَهُ حَيًّا ؛ . .

المتن في الوضوء : وترك التنشيف بثوب إلا لحر وبرد وخوف نجاسة بلا عذر وإن لم يبالغ فيه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بمنديل بعد غسله من الجنابة فردّه^(١) ، ويتأكد سنه في الميت ، وإذا خرج عقب الوضوء في هبوب ريح بنجس ، أو ألمه شدة نحو برد ، أو كان يتيمم . . . إلخ .

قوله : (ويسن أن يكون تنشيفه) أي : الميت .

قوله : (بعد إعادة تلبينه ؛ أي : تلبين مفاصله) أي : بالكيفية السابقة في تلبينها عقب موته ؛ من رد أصابعه إلى بطن كفه ، وساعده إلى عضده ، وساقه إلى فخذه ، وفخذه إلى بطنه ثم مدها .

قوله : (عقب الفراغ من غسله) أي : فالتلبين قبل التنشيف .

قوله : (ليقبَلُ لينها) أي : المفاصل ؛ لأنها لانت بالماء فيتوخى بالتلبين بقاء لينها فيسهل التكفين ، ولو خرج بعد الغسل وقبل الإدراج في الكفن نجس ولو من الفرج أو وقع عليه نجس في آخر غسله أو بعده . . . وجب إزالته فقط من غير إعادة غسل أو غيره ؛ لسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة بإزالة الخارج ، ولو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله . . . صح - كما قاله (سم) - غسله وصحت الصلاة عليه ؛ لأن غايته : أنه كالحي السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه .

قال (ع ش) : (وقضية التشبيه بالسلس : وجوب حشو محل الدم بنحو قطنه وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده ، حتى لو أخرت لا لمصلحة الصلاة . . . وجبت إعادة ما ذكر ، وينبغي أن من المصلحة كثرة المصلين ؛ كما في تأخير السلس لإجابة المؤذن وانتظار الجماعة)^(٢) ، ولا يصير الميت جنباً بوطء أو غيره ولا محدثاً بمس أو غيره ؛ لانتفاء تكليفه .

قوله : (ويكره أخذ شعره ؛ أي : الميت) أي : كما نقله في « المجموع » عن « الأم » و« المختصر »^(٣) .

قوله : (غير المحرم) سيأتي مقابله .

قوله : (وإن كان مما يزال في الفطرة) أي : كشعر الإبط والعانة وغيرهما .

قوله : (واعتاد إزالته حياً) أي : كشعر الرأس .

(١) أخرجه البخاري (٢٥٩) . ومسلم (٣٨ / ٣١٧) عن سيدتنا ميمونة رضي الله عنها .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٧٣ / ٢) .

(٣) المجموع (١٣٧ / ٥) .

لأنَّ أجزاء الميت محترمة ؛ فلا تنتهك بذلك ، ومن ثمَّ لم يُختن الأَقْلَفُ نَعَمْ ؛ لو لَبَدَ شعره بنحو صَمَغٍ ولم يصل الماء إلى أصوله

قوله : (لأن أجزاء الميت محترمة) تعليل للكرهية ، عبارة « التحفة » : (لأنه محدث ، وقد صح النهي عن محدثات الأمور التي لم يشهد الشرع باستحسانها ، وزعم أنه تنظيف يعارضه احترام أجزاء الميت ...) إلخ^(١) ، والمراد من المحدث هنا : ما لم يوافق قواعد الشرع .

قوله : (فلا تنتهك بذلك) أي : بأخذه ، ولم يثبت فيه شيء ، بل ثبت الأمر بالإسراع المنافي لذلك ، ولأن مصيره إلى البلى .

قوله : (ومن ثم) أي : من احترام أجزاء الميت .

قوله : (لم يختن الأَقْلَفُ) أي : على الصحيح في « الروضة »^(٢) وإن كان بالغاً ؛ لأنه جزء فلا يقطع ؛ كيده المستحقة في قطع سرقة وقود ، وجزم في « الأنوار » و « اعباب » بحرمة ذلك^(٣) ؛ أي : وإن عصي بتأخيرها ولم يمكن غسل ما تحت القلفة إلا بقطعها ، ويفرق بينه وبين ما سيأتي في الشعر المتلبد بأن هذه جزء والانتهاك في قطعه أكثر من إزالة الشعر ، وحيث : فيمم الميت ويصلى عليه كما في « التحفة »^(٤) ، خلافاً للرملية فاعتمد الدفن حالاً من غير تبمم ولا صلاة^(٥) ، والذي ينبغي العمل به ما في « التحفة » لأن في دفنه بلا صلاة عدم احترام للميت خصوصاً ، والمقصود من الصلاة عليه الدعاء والشفاعة ، تأمل .

قوله : (نعم ؛ لو لبد شعره) استدراك على كراهة أخذ شعره . ولبد بتشديد الباء ففي « المصباح » : (ولبد من باب تعب بمعنى : لصق ، ويتعدى بالتضعيف فيقال : لبدت الشيء تلييداً : ألزقت بعضه ببعض حتى صار كاللبد)^(٦) أي : ما يتلبد من نحو صمغ .

قوله : (بنحو صمغ) هي ما يتحلب من شجر العضاء ونحوها ، الواحدة صمغة ، والجمع : صموغ ، مثل : تمر وتمرّة ، قال في « النهاية » : (أو كان به قروح مثلاً وجمد دمها)^(٧) .

قوله : (ولم يصل الماء إلى أصوله) أي : الشعر .

(١) تحفة المحتاج (١١٣/٣) .

(٢) روضة الطالبين (١٠٨/٢) .

(٣) الأنوار (١٦٦/١ - ١٦٧) ، العباب (٣٣٦/١) .

(٤) تحفة المحتاج (١١٣/٣) .

(٥) انظر « حاشية الشبرايمسي » (٤٥٥/٢) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (لبد) .

(٧) نهاية المحتاج (٤٥٥/٢) .

إِلَّا بِهَا . . وَجِبَتْ إِزَالَتُهُ . أَنَا الْمَحْرَمُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ تَحْلُلِهِ الْأَوَّلِ . . فَيَجِبُ أَنْ يَبْقَى أَثَرُ إِحْرَامِهِ ، . .

قوله : (إلابها) أي : بإزالته .

قوله : (وجبت إزالته) أي : كما صرح به الأذرعى في « القوت » واستظهره الرملي^(١) ، وينبغي أن يرفق بها بحيث لا يعد إزراء بالميت ، ومثل ذلك كما بحثه (ع ش) : ما لو انشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق . . فتجب خياطته ، وتجوز إذا ترتب على عدمها مجرد خروج أدمعائه وإن أمكن غسله ؛ لأن في خروجها هتكاً لحرمته والخياطة تمنعه ، ولو كان ببدن الميت طبوع يمنع من وصول الماء . . فهل تجب إزالة الشعر حينئذ ، أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب : الثاني ؛ قياساً على أنه يعفى عن الطبوع في الحي ، ويكتفى بغسل الشعر وإن منع الطبوع وصول الماء إلى البشرة ، ولا يجب التيمم عنه ، وينبغي العفو هنا بالنسبة لجميع الشعر كاللحية وغيرها وإن خصه بعضهم هنا بالشعر الذي في إزالته مثله ، لا نحو شعر الإبط ، ويفرق بأن في إزالة الشعر من الميت هتكاً لحرمته في سائر البدن ، فلي تأمل^(٢) .

قوله : (أما المحرم) مقابل لقوله : (غير المحرم) .

قوله : (إذا مات قبل تحلله الأول) يعني : قبل فعل التحلل الأول للحج وقبل فعل تحلل العمرة ولو بعد دخول وقته كما أطلقوه ، خلافاً لمن ألحقه بفعله ؛ لأن العبرة بحاله في الحياة ، ودخول وقته لا يبيح شيئاً من المحرمات ، أما لو مات بعد تحلل الحج الأول . . فيكون كغيره في الطيب وغيره .

قوله : (فيجب أن يبقى أثر إحرامه) أي : لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته ناقته فمات : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » رواه الشيخان^(٣) ، نص على حكمين من أحكام الإحرام ، ونبّه : على أن العلة الإحرام فوجب اطراد جميع أحكامه ، ووقع في « صحيح مسلم » في هذا الحديث : « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه »^(٤) ، قال البيهقي : (ذكر الوجه غريب ، وهو وهم من بعض الرواة)^(٥) ، وقال في « الشامل » : (إنه محمول على ما لا بد من كشفه من الوجه) .

(١) نهاية المحتاج (٤٥٥/٢) .

(٢) حاشية الشيرازي (٤٥٥/٢) .

(٣) صحيح البخاري (١٢٦٥) ، صحيح مسلم (١٢٠٦) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) صحيح مسلم (٩٨/١٢٠٦) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٥) السنن الكبرى (٣٩٣/٣) .

فلا يجوزُ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمَحْرَمِ ، بخلافِ الْمُعْتَدَةِ عَنْ وَفَاةٍ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ نَحْوِ الطَّيِّبِ عَلَيْهَا إِنَّمَا كَانَ لِلتَّفَجُّعِ وَقَدْ زَالَ بِالْمَوْتِ

قوله : (فلا يجوز أن يفعل به) أي : بالميت المحرم قبل التحلل المذكور .

قوله : (شيء مما يحرم على المحرم) أي : الحي ؛ فلا يجوز تطييبه ، ولا خلط ماء غسله بكافور ونحوه ، ولا أخذ شعره ولا ظفره وإن لم يبق عليه غير الحلق كما اقتضاه إطلاقهم ، واعتمده الزركشي وغيره ؛ لأن مبنى النسك على أن الغير لا ينوب في بقيته ؛ كما لو كان عليه طواف أو سعي .

نعم ؛ لو تعذر غسله إلا بحلقه لتلييد رأسه وجب حلقه كما اعتمده في « التحفة »^(١) ، وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره إلا بقلمه .

ومن طيبه أو ألبسه أو أزال نحو شعره . . . عصى ، ولكن لا فدية كمن قطع عضو ميت ؛ لأن أجزاءه غير مضمونة ، وقضية ذلك : أنه لا فدية في حلق شعر المحرم ولا في تقليم ظفره ، وهو كذلك على الأوجه ، خلافاً للغزي في قوله : يفدى عنه من تركته ؛ كما لو حلق رأس المحرم وهو ساكت ، وللبلقيني في قوله : وجوبها على الفاعل لذلك ؛ كما لو حلق شعر نائم ، وفرق بينهما بأن النائم بصدد عوده إلى الفهم ، ومن ثم ذهب جمع إلى أنه مكلف ، بخلاف الميت ، تأمل .

قوله : (بخلاف المعتدة عن وفاة) أي : فإنه لا يحرم تطييبها في الأصح ، قال (ع ش) : (وينبغي كراهته ؛ خروجاً من الخلاف)^(٢) أي : فإن مقابل الأصح يقول : بحرمة ؛ قياساً على المحرم .

قوله : (لأن تحريم نحو الطيب عليها) أي : على المعتدة عن الوفاة ، وأراد بـ(نحو الطيب) : الزينة .

قوله : (إنما كان للتفجع) أي : على موت زوجها .

قوله : (وقد زال بالموت) أي : فزال المعنى المحرم للطيب عليها ، وأيضاً : فتحريم الطيب عليها إنما كان للاحتراز عن الرجال وهذا يزول أيضاً بالموت ، بخلافه في المحرم ؛ فإنه كان لحق الله تعالى ولا يزول بالموت ، قال السيد عمر البصري : (يظهر : أن الحكمة في مشروعية الإحداد : تنفير الأجانب عن التطلع للمفارقة ، فوجب في معتدة الوفاة ؛ لعدم وجود من يدافع عن

(١) تحفة المحتاج (١١٢/٣) .

(٢) حاشية الشيرازي (٤٥٤/٢) .

(وَأَوَّلَىٰ يَغْسِلُ الرِّجَالَ الرِّجَالُ) فيَقْدَمُونَ حَتَّىٰ عَلَى الزَّوْجَةِ ، وَأَوَّلَاهُمْ بِهِ أَوَّلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

النسب ، وسن في البائن : لوجوده ، ولم يشرع في الرجعية ؛ لعدم التطلع لها غالباً مع كونها زوجة في كثير من الأحكام .

قوله : (والأولى بغسل الرجال : الرجال) هذا شروع في بيان الغاسل للميت .

قوله : (فيقدمون حتى على الزوجة) أي : يقدم الرجال في غسل الرجال على جميع النساء حتى... إلخ وجوباً بالنسبة للمرأة الأجنبية وندباً بالنسبة للمرأة المحرم ، فالأولوية مستعملة للمعنيين ، وكذا يقال فيما يأتي ؛ لأنهم به أليق .

قال في « النهاية » : (والقياس : امتناع غسل الرجل للأمرد إذا حرمننا النظر له إلحاقاً له بالمرأة)^(١) ، قال (ع ش) : (ظاهره : وإن لم يوجد غيره ، وينبغي أن يقال : إن لم يوجد إلا هو... جاز له ، ويكف نفسه ؛ قياساً على ما قالوه في الشهادة : يجوز للأجنبي النظر للشهادة ، بل يجب عليه وإن خاف الفتنة إن تعين ، ويكف نفسه ما أمكن ، إلا أن يفرق بأن للغسل بدلاً ، بخلاف الشهادة ؛ فإنه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا بدل لها ، وهو الأقرب) انتهى^(٢) .

قال الشرواني : (ولو قيل : إن الأقرب : هو الأول ؛ تجنباً عن إزرائه وعملاً بإطلاقهم... لم يبعد) انتهى^(٣) ، على أن الشارح قال في « التحفة » : (ولو أمرد ؛ لما يأتي في الختني ، ولأنه من الجنس)^(٤) ، فما قاله (ع ش) بناء على معتمد الرملي .

قوله : (وأولاهم به) أي : أولى الرجال بغسل الرجال إذا اجتمع في غسله من أقاربه من يصلح لغسله ، قال بعضهم : (هذه الأولوية للندب ، وهذا تفصيل لأولوية الوجوب السابقة ، فلما بين أن الرجل يلي غسل الرجل لا غيره من النساء غير المحارم... أراد أن يبرز رتبة الرجال بعضهم مع بعض)^(٥) .

قوله : (أولاهم بالصلاة عليه) أي : غالباً ، وسيأتي بيانه .

والحاصل : أنه يقدم رجال عصابة النسب ، فالولاء ، فالوالي ، فذوو الأرحام ، ومن قدمهم على الوالي... حمل على ما إذا لم ينتظم بيت المال .

(١) نهاية المحتاج (٤٤٨/٢ ، ٤٤٩) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٤٨/٢) .

(٣) حاشية الشرواني (١٠٧/٣) .

(٤) تحفة المحتاج (١٠٧/٣) .

(٥) انظر « فتوحات الوهاب » (١٥٢/٢) .



نَعَمْ ؛ الْأَفْقَهُ هُنَا أَوْلَى مِنَ الْأَسَنِ ، وَالْأَوْلَى بَعْدَ الرِّجَالِ الْأَقْرَبِ الرِّجَالُ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجَةُ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ ،

قال في « النهاية » : (إنما جعل الولاء في الذكور وسطاً وأخروه في الإناث ؛ لأنه في الذكور من قضاء حق الميت ؛ كالتكفين والدفن والصلاة ، وهم أحق به منهن ؛ لقوتهم ، ولهذا : يرثون بالاتفاق ، ويؤدون ديونه ، وينفذون وصاياه ، ولا شيء منها لذوي الأرحام مع وجودهم ، وقدمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء ؛ لأنهن أشفق منهن ، ولضعف الولاء في الإناث ، ولهذا : لا ترث امرأة بالولاء إلا عتيقها أو متميماً إليه بنسب أو ولاء)^(١) .

قوله : (نعم ؛ الأفقه هنا) أي : في (باب الغسل للميت) .

قوله : (أولى من الأسن) أي : ومن الأقرب أيضاً ، قال في « التحفة » : (والفقيه ولو أجنبياً أولى به من غير فقيه ولو قريباً ، عكس الصلاة على ما يأتي فيها ؛ لأن المقصد هنا إحسان الغسل ، والأفقه والفقيه أولى به ، وثم الدعاء ، ونحو الأسن والأقرب أرق ؛ فدعؤه أقرب للإجابة)^(٢) .

قوله : (والأولى بعد الرجال الأقارب) أي : العصبية وذوي الأرحاء الأقرب فالأقرب ؛ فيقدم أبو الأم ، ثم الأخ للأم ، ثم بنو البنات كما في « الذخائر » ، وهو المعتمد ، ثم الخال ، ثم العم للأم ، وجعلهم هنا وفي الصلاة الأخ للأم من ذوي الأرحام مخالف لما في الإرث . (ح ل) .

قوله : (الرجال الأجانب) أي : لأنهم به أليق .

قوله : (ثم الزوجة) أي : لأن منظورها أكثر ، وكلامهم يشمل الزوجة الأمة ، وذكر ابن الأستاذ فيها احتمالين ، أحدهما : لا حق لها ؛ لبعدها من المناصب والولايات ؛ ويؤيده : قول ابن كج : والمملوك ليس بولي في الصلاة على الميت ولا في غيرها ؛ لنقصه بالرق ، قال (ع ش) : (لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة ، وأي فرق بين الذكر والأنثى الرقيقين حتى يقال : إن الزوجة الأمة لا حق لها ؛ لبعدها عن المناصب والولايات ، بخلاف العبد مع أنه لا حق له في المناصب والولايات أيضاً ؟ ولعل الفرق : أن العبد من جنس الرجال ؛ فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الأمة) ، تأمل^(٣) .

قوله : (وإن نكحت غيره) أي : بأن وضعت الحمل عقب موت زوجها فتزوجت آخر قبل غسل

(١) نهاية المحتاج (٢/٤٥٢ ، ٤٥٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/١١٠) .

(٣) حاشية الشيرازي (٢/٤٥٢) .

ثُمَّ النِّسَاءُ الْمَحَارِمُ . (وَ) الْأُولَى (بِالْمَرْأَةِ) أَنْ يَغْسِلَهَا (النِّسَاءُ) لَكِنَّ الْأُولَى مِنْهُنَّ ذَاتُ الْمَحْرَمَةِ ؛ وَهِيَ : مَنْ لَوْ فُرِضَتْ ذَكَرًا . حَرَّمَ تَنَاكُحَهُمَا ، وَتَقَدَّمَ نَحْوُ الْعَمَّةِ عَلَى نَحْوِ الْخَالَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاتُ مَحْرَمَةٍ . قُدِّمَتِ الْقُرْبَى الْقُرْبَى ،

زوجها الميت . . فلا أثر لا قضاء عدتها بالوضع عقب موته ولا لنكاحها غيره ؛ لأنه حق ثبت لها فلا يسقط كالميراث .

قوله : (ثم النساء المحارم) أي : لو فور شفقتهم ، فإن استوت اثنتان منهن في القرب . . فكُنْظيره في النساء الآتي .

قوله : (والأولى بالمرأة : أن يغسلها النساء) أي : فهن أحق بها من الرجال ؛ إلحاقاً لكل بجنسه .

قوله : (لكن الأولى منهن : ذات المحرمية) يعني : أن الأولى بغسل المرأة : نساء القرابة وإن كن غير محارم كبنت عم ؛ لأنهن أشفق من غيرهن وأولاهن ذات رحم محرم ، قال العلامة الزيادي : (وربما يؤخذ من عمومته : أن بنت العم البعيدة إذا كانت أماً من الرضاع أو اختاً . . تقدم على بنت العم القريبة ، لكن الظاهر : أن المراد : المحرمية من حيث النسب ، ولذا لم يعبر المصنف بالرضاع هنا بالكلمة) انتهى ، وسيأتي عن « التحفة » ما يخالفه .

قوله : (وهي) أي : ذات المحرمية .

قوله : (من لو فرضت ذكراً . . حرم تناكحهما) أي : بالقرابة ؛ كأُم وبنت وبنت ابن وبنت بنت لا كبنت العم .

قوله : (وتقدم نحو العمة على نحو الخالة) يعني : أنه إن استوت اثنتان في المحرمية . . فالتى في محل العصوبة لو كانت ذكراً قدمت ؛ فالعمة مقدمة على الخالة ، فإن استوتا . . قدمت القربى فالقربى ، فإن استوتا . . ذم بما يقدم به في الصلاة على الميت ، فإن استوتا في الجميع ولم تتشاحا . . فذاك ، وإلا . . أقرع بينهما ، ويؤخذ من ذلك كما قاله في « الإيعاب » : أن الحرة البعدى مقدمة على الرقيقة البعدى .

قوله : (فإن لم يكن ذات محرمية) يعني : بأن عدمت المحرمية ؛ كبنت عم وبنت عمة وبنت خال وبنت خالة .

قوله : (قدمت القربى فالقربى) أي : كبنت عم وبنت عم أب وبنت عم جد فتقدم الأولى ، قال في « حواشي الروض » : (فإن استوتا في القرب . . قدمت التي في محل العصوبة على قياس

ثُمَّ ذَاتُ الْوَلَاءِ ، ثُمَّ مُحَارِمُ الرِّضَاعِ ، ثُمَّ مُحَارِمُ الْمَصَاهِرَةِ ، ثُمَّ الْأَجْنِيَّاتُ ، وَالْحَائِضُ كَغَيْرِهَا ؛ إِذْ لَا كِرَاهَةَ فِي تَغْسِيلِهَا . ثُمَّ بَعْدَ النِّسَاءِ الزَّوْجُ

ما مر ؛ كَبِنْتَ الْعَمَةَ مَعَ بِنْتِ الْخَالَةِ (١) .

قوله : (ثُمَّ ذَاتُ الْوَلَاءِ) أي : كما نص عليه الشافعي ، وجزم به في « المجموع » (٢) ، قال (ع ش) : (أي : صاحبة الولاء ؛ بأن كانت معتقة ، أما العتيقة . . فلا حق لها في الغسل) (٣) .

قوله : (ثُمَّ مُحَارِمُ الرِّضَاعِ ثُمَّ مُحَارِمُ الْمَصَاهِرَةِ) أي : وفاقاً لبحث لأذري في الأولى ولبحث البلقيني فيهما ، وخلافاً للأسنوي في الأولى ، وعبارة « التحفة » : (ولا ترجيح بزيادة إحداهن بمحرمة رضاع ؛ إذ لا مدخل له هنا أصلاً ، قاله الأسنوي ، لكن خالسه البلقيني فبحث الترجيح بذلك حتى في بنت عم بعيدة ذات رضاع على بنت عم قريبة ليست كذلك وبمحرمة المصاهرة ، ووافقه الأذري على الأول) انتهى (٤) .

وهو مقتضى المدرك الذي من جهته اعتبرت المحرمة ؛ وهو النظر ، ويوجه تقديم الرضاع على المصاهرة بأن المحرمة به أقوى ؛ لما ورد : أن اللحم يتربى من اللبن ؛ فكأنه حصل جزء من المرضعة في بدن الرضيع ، ولا كذلك المصاهرة ، تأمل .

قوله : (ثُمَّ الْأَجْنِيَّاتُ) أي : لأنهن بالأنثى أليق من الرجال .

قوله : (وَالْحَائِضُ كَغَيْرِهَا) أي : فلا فرق بين كون المقدمة حائضاً أم لا .

قوله : (إِذْ لَا كِرَاهَةَ فِي تَغْسِيلِهَا) أي : الحائض للميت ، فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل ، ومثلها الجنب ، لهذا ما في « الروضة » (٥) ، قال الأذري : (وفيه مع لاغتناء بغيرهما نظر ، وقد صح : أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب (٦) ، وحدث الحيض - أي : وانفاس - أغلظ (٧) .

قوله : (ثُمَّ بَعْدَ النِّسَاءِ الزَّوْجُ) أي : لأن منظوره أكثر ، وجاز غسله لها ؛ لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها : « ما ضرك لو مت قبلي . . لغسلتك وصليت عليك ودفنتك »

(١) حواشي الرملي على شرح الروض (٣٠٣/١) .

(٢) المجموع (١١٦/٥) .

(٣) حاشية الشيراملسي (٤٥٢/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١١١/٣) .

(٥) روضة الطالبين (١٠٨/٢) .

(٦) أخرجه ابن حبان (١٢٠٥) ، والحاكم في « المستدرک » (١٧١/١) .

(٧) انظر أسنى المطالب (٣٠٣/١) .

وإن نكح أختها أو أربعا سواها ، وينبغي أن يتقي المس بخرقه يلقها على يديه ، ثم رجال المحارم

رواه النسائي وابن حبان وسمحه^(١) ، وتمام الحديث كما قاله الشهاب الرملي : (إذا كنت تصبح عروساً) ، وكان علي غسل فاطمة رضي الله عنهما ولم ينكره أحد^(٢) ، وما روي من إنكار ابن مسعود عليه لم يثبت نقله ، وللقياس على عكسه ؛ فإنها تغسل الزوج إجماعاً ، قالت عائشة رضي الله عنها : (لو استقبلت من أمري ما استدبرت . . ما غسل رسول الله إلا نساؤه) رواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم^(٣) ، وأوصى أبو بكر رضي الله عنه بأن تغسله زوجته أسماء بنت عميس ففعلت ولم يخالفه أحد^(٤) .

قوله : (وإن نكح أخيها أو أربعا سواها) أي : لأن حقوق النكاح لا تنقطع بالموت ؛ بدليل التوارث ، والأولى أن يقول : وإن نكح من يحرم جمعها معها ، قال في « البهجة » : [من الرجز] فالزوج حتى من سواها أربعا ينكح والناكح من لم تجمعها^(٥)

قوله : (وينبغي أن يتقي المس) أي : لئلا ينتقض وضوء الغاسل فقط ، أما وضوء المغسول بل طهره مطلقاً . فلا ينتقض وإن نقضنا طهر الملموس الحي ؛ لأن الشرع أذن فيه للحاجة ، ولأن الميت غير مكلف ، فهذا ليس تكراراً مع ما قدمه من لف الخرقه على يده الشامل لأحد الزوجين ؛ إذ ذاك بالنظر لكرهية اللمس وهذا بالنظر لانتقاض الطهورية ، ومر عن « التحفة » حرمة مس شيء من العورة ، فيحمل ما هنا من النذب على مس غير العورة ، تأمل .

قوله : (بخرقه يلفها على يديه) أي : الزوج الغاسل ، وكذا الزوجة الغاسلة فيما مر ؛ ففي « الأسنى » : (بلا مس مها له في هذه ومنه لها فيما قبلها ؛ كأن يلف الغاسل منهما على يده خرقه)^(٦) ، قال في « فتح الجواد » : (ومثله كل من ينتقض بلمس الميت ؛ كالسيد مع أمته)^(٧) .
قوله : (ثم رجال المحارم) أي : بخلاف غيرهم ؛ كابن العم فإنه كالأجنبي لا حق له في ذلك

(١) السنن الكبرى (٧٠٤٣) ، صحيح ابن حبان (٦٥٨٦) .

(٢) أخرجه الشافعي في « مسند » (ص ٤٦٢) ، والبيهقي (٣/٣٩٦) ، والدارقطني (٧٩/٢) عن سيدتنا أسماء بنت عميس رضي الله عنها .

(٣) سنن أبي داود (٣١٤١) . المستدرک (٣/٥٩-٦٠) .

(٤) أخرجه البيهقي (٣/٣٩٧) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٥) بهجة الحاوي (ص ٤٧) .

(٦) أسنى المطالب (١/٣٠٢) .

(٧) فتح الجواد (١/٢٢٩) .

بترتيبهم الآتي في الصلاة . وشرطُ المقدّم : الحرّيّة ، والأتّحادُ في الدّين ،

وإن كان له حق في الصلاة ، فتعبيره بـ (رجال المحارم) كصاحب « البهجة » حيث قال : [من الرّجاء] ثم الرجال من محارم المرء رتب على ما في الصلاة ذكره^(١) أولى من تعبیر غيره بـ (رجال القربة) ، وقضية كلام الغزالي : تجوز غسلهم مع وجود النساء الأجنبية ، وهو ظاهر ؛ بناء على أن الترتيب بينهما مستحب لا واجب ، خلافاً للجويني ومن تبعه ، وبالأول صرح ابن جماعة شارح « مفتاح ابن القاص » ، قال الأذري : والذي يقوى عندي وأكاد أجزم به أن الأكثرين عليه ؛ ويؤيده : إطلاقهم أن للزوج أن يغسل زوجته وإن نكح أختها ، وأنه يكره تغسيل الذمية زوجها المسلم ، واستدلّاهم على تغسيل الزوجة زوجها بتغسيل أسماء بنت عميس أبا بكر رضي الله عنهما مع أنه كان له عصبه ، وعلى عكسه بتغسيل علي فاطمة رضي الله عنهما مع وجود النساء ، قال : ولا شك في بُعد تعصية الأب بغسل ابنته مع وجود أجنبية أو الأم ابنها مع وجود أجنبي ، وذكر البلقيني نحوه^(٢) .

قوله : (بترتيبهم الآتي في الصلاة) أي : إلا فيما مر من تقديم الأفق هنا على الأسن ، ويجوز للأقرب إثارة الأبعد إن كان من جنسه ، بخلاف ما إذا لم يكن من جنسه . فليس للرجال التفويض للنساء ولا عكسه وإن كان المعتمد : أن الترتيب مستحب كما تقرر ؛ لأن فيه تفويت حق الميت ، بخلاف ما إذا كان من الجنس ، وإيضاحه : أن المفوض وإن رضي بنقل حقه إلى غيره لكنه فوت به حق الميت بتفويضه غسله لغير جنسه مع كون مراعاة حق الميت فيه متعلقة به ، تأمل .

قوله : (وشرط المقدّم) أي : شرط كونه أولى بالتقديم على غيره مذكر ، وعليه : فلا يمتنع على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك ، لكن ينبغي تراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط . (ع ش)^(٣) .

قوله : (الحرية) أي : الكاملة ، فلا حق للعبد فيه ؛ لنقصه بالرق .

قوله : (والاتّحاد في الدين) أي : المسلم بالمسلم والكافر بالكافر ؛ فالمسلم الأجنبي أولى بالمسلم من الكافر القريب ، والكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم القريب ، فأقارب الكافر الكفار أولى بتجهيزه من غسل ونحوه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ، فإن تركوه . . . تولاه المسلم ، قال الأذري : (والظاهر : أن المراد : الحر ، أما الرقيق . . . فلعل سيده المسلم

(١) بهجة الحاوي (ص ٤٧) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » (٣٠٢/١-٣٠٣) ، و« حواشي الرملي على شرح الروض » (٣٠٢/١-٣٠٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٤٥٣/٢) .

وعدمُ القتلِ المانع للإرث ، وعدمُ العداوةِ والصُّبا والفِسقِ . ويُغسلُ السَّيِّدُ أُمَّتَهُ ولو مكاتبَةً وأُمَّ وَلَدٍ حيثُ لم تكنْ مَرْجُوعَةً ، ولا معتدَّةً أو مستبرأةً ، ولا مشتركةً ، ولا مبعوضةً ، وإلَّا

ولِيُّ بِهِ) ، قال في « الأسنى » : (وقد يتوقف فيما قاله)^(١) .

قوله : (وعدم القتل السانع للإرث) أي : ولو بحق ، ومعلوم : أن كل من له دخل في القتل . . لا يرث فلا حق له في الغسل ، بل عداه السبكي إلى غيره حيث قال : ليس لقاتله حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه ، وهو قضية كلام غيره ، ونقله ابن الرفعة في « الكفاية » عن الأصحاب بالنسبة للصلاة ، وخرج بقوله : (المانع للإرث) : المفتي وراوي الخبر فيغسل ؛ لأنه يرث .

قوله : (وعدم العداوة) أي : بينه وبين الميت ، وهذا ما بحثه الزركشي حيث قال : وينبغي أن يشترط ألا يكون بينهما عداوة ، بل هو أولى من القاتل بحق . « أسنى »^(٢) .

قوله : (والصبا والفِسق) أي : عدمهما ، خلافاً لما اقتضاه كلام الرافعي : أنهما لا يؤثران ؛ فقد نظر فيه الأذري قال : لأنه - أي : الغسل - أمانة ، وليس ؛ أي : الصبي ولو مميزاً والفاسق من أهلها ، وقد جزم الصيمري بأنه لا حق لهما في الصلاة ، فينبغي أن يكون هنا كذلك ، بل أولى ؛ لأنهما لا يوثق بهما للخلوة غالباً ، بخلاف الصلاة .

قوله : (ويغسل السيد أُمَّتَهُ ولو مكاتبَةً وأُمَّ وَلَدٍ) أي : ومدبرة وذمية كالزوجة ؛ لأنهن مملوكات له فأشبهن الزوجة ، بل أولى ؛ فإنه يملك الرقبة والبضع جميعاً ، وكتابة المكاتبَةِ ترتفع بموتها فيجوز للسيد ما ذكر ، قال في « حواشي الروض » عن الناشري : (هذا إذا لم يوجد من قرابة الأمة أحد ، فإن وجد . . فينظر : فإن كانوا رجالاً . . فهو كالزوج ، وإن كن نساء . . بني على أن الرق هل يبطل بالموت أو لا ؟ فإن لم يبطل . . فهو كالزوج معهن ، وإن بطل . . فينبغي تقديمهن عليه ، هذا ما ظهر)^(٣) .

قوله : (حيث لم تكن مَرْجُوعَةً ولا معتدَّة) أي : ولو من شبهة ، وكما لا يغسل زوجته المعتدة عن شبهة لا تغسله . (ع شر)^(٤) .

قوله : (أو مستبرأة ولا مشتركة ولا مبعوضة) أي : ولو كان بعضها الحر جزءاً يسيراً .

قوله : (وإلا) أي : بأن كانت الأمة مَرْجُوعَةً أو معتدَّة . . إلخ .

(١) أسنى المطالب (٣٠٤/١) .

(٢) أسنى المطالب (٣٠٣/١) .

(٣) حواشي الرملي على شرح الروض (٣٠٢/١) .

(٤) حاشية الشيراملسي (٤٤٩/٢) .

أمتنع عليه تغسيلها ، وليس لأمة تغسيل سيدها مطلقاً ؛ لانتقال ملكه عنها . ولكل من الرجال والنساء تغسيل صغير وصغيرة لم يبلغا حد الشهوة ، وتغسيل الخنثى الذي لا محرم له ؛ للحاجة ، ولضعف الشهوة بالموت ،

قوله : (امتنع عليه تغسيلها) أي : لتحريم بعضهن عليه ، وقضيت : أن كل أمة تحرم عليه كوثنية كذلك ، وهو المعتمد كما بحثه الشرف البارزي وإن قال الأسنوي : (مقتضى إطلاق « المنهاج » جواز ذلك ، واستشكل ما ذكر في المستبرأة بأن الصواب خلاف ذلك ؛ لأنها إن كانت مملوكة بالسبي . . فالأصح : حل غير الوطء من التمتع تغسلها أولاً ، أو غيره . . فلا يحرم الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر إليها بلا شهوة كما ذكر في بابه فلا يمتنع عليه غسلها)^(١) ، وأجيب بأن تحريم الغسل ليس لما ذكر ، بل لتحريم البضع كما صرح به النوري في « المجموع »^(٢) ، فحينئذ : الصواب : أنها كالمعتدة ؛ بجامع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي ، تأمل .

قوله : (وليس لأمة تغسيل سيدها) أي : يحرم عليها ذلك .

قوله : (مطلقاً) أي : سواء كانت مزوجة أم لا قنة أم أم ولد أم مدبرة أو مكاتبة .

قوله : (لانتقال ملكه عنها) أي : بإرث أو عتق ، ويفارق النكاح بقاء حقوقه كما مر ، ولأن المكاتبة كانت محرمة عليه .

قوله : (ولكل من الرجال والنساء) أي : يجوز لهم ولهن ، لا أنهما يجتمعان على ذلك .

قوله : (تغسيل صغير وصغيرة لم يبلغا حد الشهوة) أي : لحل النظر والمس لهما حينئذ .

قوله : (وتغسيل الخنثى) أي : ولكل من الرجال والنساء تغسيل الخنثى الكبير ، وبالأولى الصغير ، فهو عطف على (تغسيل صغير) .

قوله : (الذي لا محرم له) أي : للخنثى ، وكذا من جهل ذكر أو أنثى ؛ كأن أكل سبغ ما به يتميز أحدهما عن الآخر .

قوله : (للحاجة) تعليل للجواب واستصحاباً لحكم الصغير ، وهذا ما صححه في « المجموع » ونقله عن الأصحاب ، خلافاً لظاهر كلام « الروضة » من أنه يتيمم حينئذ ؛ كما لو لم يحضر الميتة إلا أجنبي^(٣) .

قوله : (ولضعف الشهوة بالموت) أي : بموت الخنثى ، ويفرق بينه وبين الأجنبي حيث حرم

(١) المهمات (٤٦٢/٣) .

(٢) المجموع (١١٧/٥) .

(٣) المجموع (١٢١/٥) ، روضة الطالبين (١٠٥/٢) .

وبه فارق حُرمةَ نظَرِ الْفَرِيقَيْنِ لَهُ وَهُوَ حَيٌّ . (وَحَيْثُ تَعَدَّرَ غُسْلُهُ) بَأَن أَدَّى إِلَى تَهْرِيهِ . . يُمَّمْ
وجوباً ، بخلاف ما إِذَا أَدَّى إِلَى إِسْرَاعِ فُسَادِهِ بَعْدَ الدَّفْنِ . . فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ . (أَوْ لَمْ يَحْضُرْ) فِي الْمَرْأَةِ
(إِلَّا) رَجُلٌ (أَجْنَبِيٌّ ،)

على المرأة تغسيله وبالعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الأنوثة ، بخلافه ثم .
قوله : (وبه) أي : بالتعليل بضعف الشهوة بالموت .

قوله : (فارق حرمة نظر الفريقين له) أي : نظر الرجل والمرأة للخنثى الكبير .

قوله : (وهو حي) أي : في حالة الحياة ، قال الماوردي : (يندب أن يغسل ؛ أي : الخنثى
في ظلمة ، وأن يكون مغسلة أوثق)^(١) ، والأسنوي : حيث قلنا : إن الأجنبي يغسل الخنثى . .
فليتجه : اقتصاره على غسلة واحدة ؛ لأن الضرورة تندفع بها ، وفي « التحفة » : (ويغسل من فوق
ثوب ، ويحتاط الغاسل ندباً في النظر والمس)^(٢) .

قوله : (وحيث تعذر غسله) أي : الميت سواء الذكر وغيره .

قوله : (بَأَن أَدَّى إِلَى تَهْرِيهِ) أي : لنحو حرق أو لدغ ، أو خيف على الغاسل ولم يمكنه
التحفظ ، أو فقد الماء ، فَن وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ تَيْمِمِهِ . . وَجِبَ غُسْلُهُ وَإِعَادَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ . كردي^(٣) .

قوله : (يمم وجوباً) أي : بحائل كما هو ظاهر ، وهل تجب فيه النية أم لا ؟ استقرب (ع ش)
الوجوب قال : (لأن الأصل في العبادة : أنها لا تصح إلا بالنية ، لكن نقل الشوبري عن الشارح : أنه
جزم في « الإيعاب » بعدم رجوب النية كالغسل)^(٤) ، ووافقه الحلبي فقال : ولا يجب في هذا التيمم
نية ؛ إلحاقاً له بأصله ، قاله بعضهم : فالخلاف هنا مبني على الخلاف في نية غسل الميت ، فليتأمل .
قوله : (بخلاف ما إِذَا أَدَّى) أي : غسله .

قوله : (إِلَى إِسْرَاعِ فُسَادِهِ بَعْدَ الدَّفْنِ) أي : لقروح كانت به أو نحوها .

قوله : (فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ) أي : وجوباً ؛ لأن الجميع صائر إلى البلى .

قوله : (أَوْ لَمْ يَحْضُرْ فِي الْمَرْأَةِ) أي : المشتبهة وإن لم تبلغ .

قوله : (إِلَّا رَجُلٌ أَجْنَبِيٌّ) أي : ذكر كبير واضح كما في « التحفة »^(٥) ، قال (سم) :

(١) الحاوي (١٨١ / ٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١١٠ / ٣) .

(٣) الحواشي المدنية (٧١ / ٢) .

(٤) حاشية الشيرازي (٤٥٠ / ٢) .

(٥) تحفة المحتاج (١٠٩ / ٣) .

أَوْ) فِي الرَّجُلِ إِلَّا أَمْرًا (أَجْنَبِيَّةً.. يُمَمِّ) وَجُوبًا أَيْضًا ؛ لِحُرْمَةِ النَّظَرِ حِينَئِذٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْ بَدَنِ الْمَيِّتِ .

(مفهومه : أن الخنثى ولو كبيراً إذا لم يوجد إلا هو . . يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ، ولم يصرح به ، وقد يوجه بالقياس على عكسه)^(١) أي : من أن لهما تغسيله كما مر ، وكذا مفهوم قوله : (كبير) : أن الصغير ذكراً كان أو أنثى يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ، وقد يوجه على عكسه المار أيضاً .

قوله : (أَوْ فِي الرَّجُلِ إِلَّا أَمْرًا أجنبية) أي : أو لم يحضر في الميت الرجل إلا أجنبية كبيرة واضحة .

قوله : (يمم وجوباً أيضاً) أي : في الأصح فيهما ، ومقابله يقول : يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه ، فإن اضطر إلى النظر . . نظر للضرورة ، وأطال الأذرع وغيره في الانتصار له مذهباً ودليلاً ، ولعل الأولى في هذه الأمان العمل به ؛ تجنباً عن التعيير والإزراء .

قوله : (لِحُرْمَةِ النَّظَرِ حِينَئِذٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْ بَدَنِ الْمَيِّتِ) تعليل لجوب التيمم في الصور المذكورة كلها ، فيلحق فقد الغاسل شرعاً بفقد الماء ؛ إذ الغسل متعذر شرعاً لوقفه على النظر أو المس المحرم ، ويؤخذ من التعليل كما في « التحفة » وغيرها : أنه لو كان في ثياب سابعة وبحضرة نهر مثلاً وأمكن غمسه به أو صب ماء عليه يعمه ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر . . وجب ، وهو ظاهر ، وظاهر كلام المتن كغيره : أنه يمم وإن كان على بدنه حيث ؛ لما تقرر من تعذر إزالته ، ومحل توقف صحة التيمم والصلاة على إزالة النجس حيث مكنت كما مر في (باب التيمم) ، أفاده في « التحفة »^(٢) .

قال (سم) : (ولو حضر من له غسلهما بعد الصلاة . . وجب الغسل ؛ كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجده . . فتجب إعادة الصلاة ، هذا هو الأظهر ، ويجري الخلاف في المصلين ؛ لأنها خاتمة طهارته) .

قال (ع ش) : (خرج بقوله : « بعد الصلاة » : ما لو حضر بعد الدفن . . فلا ينبش ؛ لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل ، وليس هذا كما لو دفن بلا غسل . . فإنه ينبش لأجله ؛ وذلك لأنه لم

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٠٩/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١٠٩/٣) .

(فَضْلٌ)

في الْكَفْنِ

(وَأَقْلُ الْكَفْنِ) الواجب ، (ثَوْبٌ) لحصولِ السَّتْرِ بِهِ ،

يوجد ثم غسل ولا بدل له ، وينبغي أن مثل الدفن إدلاؤه في القبر ، فتنبه له فإنه دقيق ، ونقل عن بعضهم في الدرس خلافه ، فليحرر^(١) .

ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلمة أجنبية . . غسله الكافر ؛ لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسلمة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في الكفن)

أي : في كيفية تكفير الميت وحمله وتوابعهما ، والكفن بفتحيتين : ما يلف به الميت ، والجمع : أكفان ، قال في « المصباح » : (وكَفَّنْتَهُ في برد ونحوه تكفيناً وكَفَّنْتَهُ كَفْنًا من باب ضرب لغة)^(٢) .

ولا يندب أن يعد الإنسان لنفسه كفناً ؛ لثلا يحاسب على اتخاذها ، إلا أن يكون من جهة حل أو أثر ذي صلاح . . فحسن إبداده ، لكن لا يجب تكفينه فيه على ما اقتضاه كلام جمع ، بل للوارث بداله ، لكن مقتضى بناء اقاضي على - اقض ديني من هذا - الوجوب ، وفي كلام الرافعي إشارة إليه ، وهو المعتمد وإن رجع الزركشي الأول ؛ قياساً على ثياب الشهيد للفرق الظاهر بينهما ؛ إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث ، بخلاف ما هنا ، تأمل .

قوله : (وأقل الكفن اواجب ثوب) أي : واحد لرجل أو امرأة مسلم أو ذمي ، فحكم الذمي في الكفن حكم المسلم ، حتى لو مات ولا وارث له . . يكفن بثلاثة أثواب وإن كان ماله شيئاً حيث لا دين عليه ولا وصية بإسقاط شيء منها . من « الجمل »^(٣) .

قوله : (لحصول الست به) أي : بالثوب الواحد ، قال في « المغني » : (وهو ما يستر العورة وجميع البدن ، إلا رأس المحرم ووجه المحرمة وجهان ، أصحهما في « أصل الروضة » « المجموع » و« الشرح الصغير » : الأول ؛ فيختلف قدره بالذكورة والأنوثة كما صرح به لرافعي ، لا بالرق والحرياً كما اقتضاه كلامهم ، وهو الظاهر في « الكفاية » ، وصحح النووي في

(١) حاشية الشيراملسي (٤٥١/٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (كفن) .

(٣) فتوحات الوهاب (١٥٨/٢) .

فلا يكفي ما يصفُ البَشْرَةَ مع وجود غيره ، لا في الرَّجُل ولا في المرأة . ويجبُ كونهُ ممَّا يُباحُ لهُ لبسُهُ في الحياة ؛ كالتحرير للمرأة وغير المكلف ، بخلافه في البالغ . ولا يكفي بالطين هنا

« مناسكه » الثاني ، واختاره ابن المقري في « شرح الإرشاد » كالأذرعى تعال لجمهور الخراسانيين ، وجمع بينهما في « روضه » فقال : وأقله : ثوب يعم البدن ، والواجب : ستر العورة ؛ فحمل الأول على أنه حق الله تعالى ، والثاني حق الميت ، وهو جمع حسن) انتهى^(١) ، وسيأتي ما يوافقه .

قوله : (فلا يكفي ما يصف البشرة) أي : بأن يعرف به بياضها من سوادها كزجاج ومهلل النسيج ؛ لأن مقصود الكفن الذي هو الستر لا يحصل بذلك ؛ كالأصابع التي لا جرم لها من نحو حمرة أو صفرة وإن سترت اللون ؛ لأنها لا تعد ساتراً كما مر .

قوله : (مع وجود غيره) أي : بخلاف ما إذا لم يوجد إلا ما يصف لون البشرة . . فإنه يجب التكفين به ؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور .

قوله : (لا في الرجل ولا في المرأة) أي : ولا في الخنثى صغيراً ولا كبيراً .

قوله : (ويجب كونه) أي : الكفن .

قوله : (مما يباح له لبسه في الحياة) أي : مما يجوز له لبسه في حياته لا لحاجة ، فلا يكفن بالحري من لبسه لحكة أو قمل .

قوله : (كالتحرير للمرأة وغير المكلف) أي : فيجوز التحرير للمرأة والصبي والمجنون ، لكن مع الكراهة كما في « التحفة » و« النهاية »^(٢) ، ومثل التحرير المزعر بالمعنى السابق في (اللباس) وهو ما ينطلق عليه المزعر والمعصر بالأولى .

قوله : (بخلافه في البالغ) أي : الذكر البالغ والخنثى كذلك فيمتنع التحرير والمزعر ، وبحث الأذرعى حله إذا لم يجد غيره ، وظاهر : أن مراده بالحل : ما يشمل الوجوب ؛ إذ لا خفاء فيه حينئذ ، ولقتيل المعركة إذا لبسه بشرطه ؛ بأن يحتاج إليه للحرب وكاز عليه حالة الموت ، لكنه خالفه في موضع آخر . « تحفة » بزيادة^(٣) .

قوله : (ولا يكفي بالطين هنا) أي : في التكفين كما صرح به الجرجاني وبحثه الأسنوي

(١) مغني المحتاج (١/٥٠١) .

(٢) نهاية المحتاج (٢/٤٥٥) ، تحفة المحتاج (٣/١١٣) .

(٣) تحفة المحتاج (٣/١١٤) .

عند وجود غيره ولو حشيشاً ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِزْرَاءِ بِالْمَيْتِ ، ولا يجوزُ التَّكْفِينُ فِي مُتَنَجِّسٍ بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ عِنْدَ وَجُودِ طَاهِرٍ غَيْرِ حَرِيرٍ وَنَحْوِهِ . أَمَّا الطَّاهِرُ الْحَرِيرُ وَنَحْوُهُ . . . فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْمُتَنَجِّسُ ،

واعتمده المتأخرون ، زاد في « النهاية » : (وإن اكتفي به في الحياة)^(١) .

قوله : (عند وجود غيره ولو حشيشاً) أي : بخلاف ما إذا لم يوجد غيره . . فإنه يجب التكفين به كما سيأتي قريباً .

قوله : (لما فيه من الإزراء بالميت) تعليل لعدم الاكتفاء بالطين ، قال (سم) : (هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريعاً لكنه ساتر في الحال ؟ فيه نظر ، ويحتمل الجواز بشرط ألا يعد إزراء بالميت) انتهى ، قال في « المصباح » : (وأزرى بالشيء إزراء تهاون به)^(٢) .

قوله : (ولا يجوز التَّكْفِينُ فِي مُتَنَجِّسٍ بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ) أي : يحرم ذلك وإن جاز لبسه خارج الصلاة في الحياة ، قال في « الإيعاب » : (وخرج بالمتنجس نجس العين ، فيقدم الحرير عليه فيما يظهر ؛ لأنهما وإن حرما في الحياة لكن حرمة نجس العين أغلظ ؛ كما يعلم مما مر في « باب اللباس » ، ثم رأيت الأذري أشار لذلك وأبدى احتمالاً في حله إذا لم يجد غيره ، ثم قال : ويجب أن يكون جلد المغلظ كالعدم مطلقاً) .

قوله : (عند وجود طاهر) أي : بخلاف ما إذا لم يوجد الثوب الطاهر . . فيكفن في المتنجس ، ولينظر في هذا مع ما يأتي أن شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ، وأجيب بأنه يصلح عليه أولاً ثم يكفن فيه ، الكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو الإذخر أو الطين ، إلّا . . فبعد تطهيره وتكفنيه ، فيه ، أو بعد ستره بنحو الإذخر أو الطين ثم يكفن في المتنجس ، أو قبل جميع ذلك ؛ لصحة الصلاة عليه قبل الستر والتكفين . (سم)^(٣) .

قوله : (غير حرير ونحوه) أي : المزعر ، وكذا المعصفر عنده .

قوله : (أما الطاهر الحرير ونحوه . . فيقدم عليه المتنجس) هذا معتمد الشارح كشيخه وفاقاً للبغوي والقمولي ، والذي اعتمده الرملي والخطيب : تقديم الحرير ، قال في « النهاية » : (المذهب : تكفينه في الحرير لا المتنجس ، وتعليهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه كصلاته نفسه صريح فيه ، والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود الحرير ،

(١) نهاية المحتاج (٤٥٦/٢)

(٢) المصباح المنير ، مادة : (رى) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحف (١١٤/٣) .

وَلَوْ تَعَذَّرَ الثَّوبُ . . وَجَبَ الْحَشِيشُ ثُمَّ الطِّينُ . وَيَكْفِي بِالنَّسْبَةِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى

وبين ستر العورة خارج الصلاة بالمتنجس دون الحرير . . واضح (١) أي : وهو أن في تكفينه بالنجس إزاء به من المكفن ، بخلاف المباشر لنفسه ، وعليه : فيقتصر التكفين في الحرير على ثوب واحد ؛ لأنه إنما يجوز للضرورة وهي تندفع بالواحد ، لكن استقرب (ع ش) وجوب الثلاثة ؛ لأن الحرير يجوز في الحي لأدنى حاجة كالجرب والحكة ، ولدفع القمل ، وللتجمل على ما مر ، وههنا أولى ، فليتأمل (٢) .

قوله : (ولو تعذر الثوب) أي : ولو متنجساً وحريراً ، عبارة « التخصة » : (ويحرم في جلد وجد غيره ؛ لأنه مزر به ، وكذا الطين والحشيش ، فإن لم يوجد ثوب . . وجب جلد ، ثم حشيش ، ثم طين فيما يظهر) (٣) .

قوله : (وجب الحشيش ثم الطين) مقتضاه : وجوب تعميمه بنحو طين ؛ لوجوب التعميم في الكفن ، ولو لم يوجد إلا حُب . . فهل يجب التكفين فيه بإدخال الميت فيه ؛ لأنه ساتر ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الوجوب ، قال الرملي : ويتجه : تقديم نحو الحناء المعجون على الطين ؛ لأن التطين مع وجوده إزاء به . (سم) (٤) .

قوله : (ويكفي بالنسبة لحق الله تعالى) اعلم : أن حاصل ما اعتمده في كتبه : أن الكفن فيه أربعة حقوق :

أحدها : حق الله تعالى ؛ وهو ساتر العورة ، وهذا لا يجوز لأحد إسقاطه مطلقاً .
الثاني : حق الميت ؛ وهو ساتر بقية البدن ، فهذا يجوز للميت الإيعاء بإسقاطه دون غيره حتى الغرماء .

الثالث : حق الغرماء ؛ وهو الثاني والثالث ، فهذا يجوز لهم عند استغراق ديونهم منعه لا الورثة .
الرابع : حق الورثة ؛ وهو الزائد على الثلاث ، فلهم المنع منه ، ووافقه الرملي في هذه المذكورة مما عدا الثاني فإنه اعتمد فيه : أن فيه حقين : حق الله تعالى ، وحق الميت . فإذا أسقط الميت حقه بقي حق الله تعالى . . فليس لأحد عنده إسقاط شيء من سابغ جميع البدن ؛ نظراً لحق الله فيه ، تأمل (٥) .

(١) نهاية المحتاج (٢/٤٥٩) .

(٢) حاشية الشيرازي (٢/٤٥٩) .

(٣) تحفة المحتاج (٢/١١٤) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣/١١٤-١١٥) .

(٥) نهاية المحتاج (٣/٤٥٨) .

ثوبٌ (سَاتِرٌ لِلْعَوْرَةِ) فقط ؛ وهي : في الذِّكْرِ ما بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ،

قوله : (ثوب ساتر لعورة فقط) أي : عورة الصلاة ، وهذا ما صححه الرافعي في « الشرح الصغير » والنووي في كتبه ، إلا « الإيضاح » ونقله عن الجمهور ؛ كالحلي ، ولخبر « الصحيحين » عن خباب : (أن مصعب بن عمير كفنه النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد بنمرة ، كان إذا غطى بها رأسه .. بدت رجلاه ، وإذا غطى بها رجله .. بدا رأسه ، فأمرهم أن يجعلوا على رجله الإذخر)^(١) .

قال النووي : (واحتمال أنه لم يكن له غير النمرة مدفوع ؛ بأنه بعيد ممن خرج للقتال ، وبأنه لو سلم ذلك .. لوجب تميمه من بيت المال ثم من المسلمين)^(٢) ، قال في « الأسنى » : (وقد يقال : قد أمرهم بتميمه الإذخر وهو ساتر ، ويجب أن التكفين به لا يكفي إلا عند تعذر التكفين بثوب كما صرح به الجرجاني ؛ لما فيه من الإضرار بالميت) انتهى^(٣) .

قوله : (وهي) أي : العورة .

قوله : (في الذكر ما بين السرة والركبة) أي : سواء كان بالغاً أم صغيراً حراً أم عبداً ، واستشكله الأسنوي في « لمهمات » بقولهم في (النفقات) : لا يحل الاقتصار في كسوة العبد على ستر العورة وإن لم يتأذ بحر أو برد ؛ لأنه تحقير وإذلال ، فإذا امتنع ذلك في الحي الرقيق .. فامتناعه في الميت الحر بطريق الأولى ؛ لأن الناس يتكفون للميت ما لا يتكفون للحي ، ويعدون ترك ذلك إضراراً للميت لكونه خاتمة أمره^(٤) .

وأجيب بأنه لا فرق بين المسألتين ؛ إذ عدم الجواز في تلك ليس لكون ستر ما زاد على ستر العورة حق الله تعالى ، بل لكونه حقاً للعبد ، حتى إذا أسقطه .. جاز ذلك كتنظيره هنا كما سيأتي ، وأيضاً : فإن ما ذكره غير لازم ؛ لوجوه :

منها : أن الميت يحصل له الستر مع ذلك بالتراب فلا ضرر عليه ، بخلاف العبد ؛ فإنه لا شيء يستر ببقية بدنه .

ومنها : أن في ثوب العبد حقاً لله أيضاً ؛ وهو التجميل للصلاة ؛ فقد نهى صلى الله عليه وسلم أن

(١) صحيح البخاري (٤٠٤٦) ، صحيح مسلم (٩٤٠) .

(٢) المجموع (١٤٨/٥) .

(٣) أسنى المطالب (٣٠٦/١) .

(٤) المهمات (٤٦٨/٣-٦٩) .

وفي المرأة ولو أمة والخثي : غير الوجه والكفين . أمّا بالنسبة لحق الميت . . فيجب ثوب يعم به جميع البدن

يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء^(١) .

ومنها : ما عدا العورة من البدن يستر مروة ، ولهذا : تسقط الجمعة عمن لم يجد ما يستر بقية بدنه وإن وجد ساتر العورة ؛ لأن ذلك محل بالمروءة ، وليس للسيد أن يفعل بعبد ما يخل بها ، وهذه المعاني مفقودة في الميت ، تأمل .

قوله : (وفي المرأة ولو أمة والخثي) أي : والعورة في المرأة . . إلخ ، فيختلف قدر الواجب بذكورة الميت وأنوثته لا برقه وحرته كما اقتضاه كلامهم ، وهو الظاهر في « الكفاية » لزوال الرق بالموت^(٢) ، كما ذكره الرافعي في (كتاب الأيمان)^(٣) ، ولا ينافية ما مر من جواز تغسيل السيد لها ؛ لأن ذلك ليس لكونها باقية في ملكه ، بل لأن ذلك من آثار الملك : كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع زوال عصمتها عنه ، ولهذا : جاز له نكاح نحو أختها وأربع سواها .

ولا يقال : إن الاختصار في ستر عورة الأمة على ما بين السرة والركبة أثر من آثار الرق فالتفرق بين أثر وأثر تحكم ؛ لإمكان الفرق بأن في اتباع الأثر هنا ربما يعد إضرار لميت ، بخلافه فيما مر ، ولا يقال أيضاً : إنما جاز للزوج لبقاء آثار الزوجية كالتوارث وبموت الأمة لم يبق شيء من آثار الملك ؛ لأننا نقول : وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهما سواء في ذلك ، فليتأمل .

قوله : (غير الوجه والكفين) أي : فالواجب في كفن المرأة ما يسر جميع بدنها إلا وجهها وكفيها حرة كانت أو أمة كما تقرر ، وقد صرح النووي في « المجموع » باستثناء الوجه والكفين^(٤) وإن فرضه في الحرة ، وأما وجوب سترهما في الحياة . . فليس لكونهما عورة ، بل لكون النظر إليهما يوقع غالباً في الفتنة .

قوله : (أمّا بالنسبة لحق الميت) مقابل قوله السابق : (بالنسبة لحق الله تعالى) .

قوله : (فيجب ثوب) أي : واحد .

قوله : (يعم به جميع البدن) أي : فالزائد على ساتر العورة من السابق حق مؤكد للميت قدم به على الغرماء كالورثة ، فيأثمون بمنعه وإن لم يكن واجباً في التكفين ؛ نظراً لحق الله تعالى ، قال في

(١) أخرجه البخاري (٣٥٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) كفاية النبيه (٤٩/٥) .

(٣) الشرح الكبير (٢٧٨/١٢) .

(٤) المجموع (١٥٩/٥) .

لا رأسَ الْمُحْرِمِ ووجهَ الْمُحْرِمَةِ ؛ تَكْرِيمًا لَهُ وَسِتْرًا لِمَا يَعْضُ مِنْ التَّغْيِيرِ . فَالْحَاصِلُ : أَنَّ مَنْ خَلَّفَ مَالًا ، وَسُتْرَتْ عَوْرَتُهُ وَلَمْ يُوصِ بِتَرْكِ الزَّائِدِ . . . سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْأُמَّةِ ، وَبَقِيَ حَرَجُ تَرْكِ الزَّائِدِ عَلَى الْوَرِثَةِ ،

« شرح المنهج » : (وما في « المجموع » عن الماوردي وغيره من الاتفاق على وجوب ساتر كل البدن فيما لو قال الورثة : يكفن به ، والغرماء : بساتر العورة . . ليس لكونه واجباً في التكفين ، بل لكونه حقاً للميت يتقدم به على الغرماء ولم يسقطه ، على أن في هذا الاتفاق نزاعاً كما قاله ابن الرفعة ، وبتقدير صحته فهو مع حملته على ما قلنا مستثنى ؛ لتأكد أمره - أي : لقوة الخلاف في وجوبه - وإلا . . فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب) ، فليتأمل^(١) .

قوله : (لا رأس المحرم ووجه المحرمة) أي : أما هما . . فلا ؛ لحرمة سترهما كما مر .

قوله : (تكريماً له وستراً لما يعرض من التغير) تعليل لوجوب تعميم البدن بالكفن .

قوله : (فالحاصل : أن من خلف مالا) أي : ترك مالا ، قال في « المصباح » : (وخلف الرجل الشيء بالتشديد : تركه بعده)^(٢) .

قوله : (وسترت عورته) أي : في تكفينه من ذلك المال .

قوله : (ولم يوص بترك الزائد) أي : عن ساتر العورة ، وأما إذا أوصى به . . فلا حرج على أحد من الورثة فضلاً عن غيرهم ؛ لأنه حقه فله إسقاطه ، قال في « التحفة » : (فإن قلت : ظاهر كلام بعضهم : أن وصيته لا تنفذ بإسقاطه وإن قلنا : إنه حقه ؛ لأن إسقاطه له مكروه والوصية به لا تنفذ . . قلت : كون وصيته بإسقاطه مكروه ممنوع ؛ كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة أو الغرماء ما لا يخفى ؟ ! وبـ يندفع ما يقال : إنه مزر به ، فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالحال ؟ !)^(٣) .

قوله : (سقط الحرج عن الأمة) أي : الإثم عنهم للقيام بحق الله .

قوله : (وبقي حرج ترك الزائد على الورثة) أي : إذ هم الآخذون للتركة فحق الميت متوجه عليهم ، وعبارة « التحفة » : (وعلى ما تقرر من تأكده وتقدمه به يحمل قول بعض من اعتمد الأول - أي : القول بأن أقل الكفن ساتر العورة - : أنه واجب لحق الميت ؛ أي : لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به ، وإلا . . لم يبق خلاف في أن الواجب ساترها أو السابغ ،

(١) فتح الوهاب (٩٣/١) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (خلف) .

(٣) تحفة المحتاج (١١٧/٣) .

بخلاف ما إذا أنتفى ذلك ، ومن ثم جاز للميت منع الزائد ، بأن أوصى بساتر عورته فقط ؛ لأنه حقه ،

فعلم : أن بالساتر يسقط حرج التكفين عن الأمة ، ويبقى حرج منع -نق الميت على الورثة أو الغرماء ، ومن كونه حقه يحمل تصريح آخرين بأنه يسقط بإيصائه كما يأتي (١) .

قوله : (بخلاف ما إذا انتفى ذلك) أي : بأن لم يخلف شيئاً . فإن الحرج لا يسقط عن الأمة إلا بثوب واحد ساتر لجميع البدن ، أفاده الكردي ، فليتأمل (٢) .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل كون الزائد عن ساتر العورة حقاً للميت فقط .

قوله : (جاز للميت منع الزائد) أي : عن ساتر العورة ، لهذا ما اعتمده الشارح كشيخه ، وخالفهما الرملي حيث قال في « النهاية » : (ولو أوصى بساتر العورة . لم تصح وصيته ويجب تكفينه بساتر لجميع بدنه ؛ لأن الاختصار على ذلك مكروه وإن قلنا بجوازه ، والوصية لا تنفذ بالمكروه) (٣) .

قال (سم) : (أورد عليه صحة إيصائه بترك الثوب الثاني والثالث مع أنه خلاف الأفضل ، فأجاب بأن خلاف الأفضل ليس مكروهاً في الاصطلاح ، وأقول : هذا لا يفيد ؛ لأنه مكروه عند المتقدمين ، ومجرد اصطلاح المتأخرين على خلافه لا يفيد ، وإرادة الأصحاب في قولهم : لا يصح بالمكروه : الكراهة الشديدة دون الخفيفة التي سماها المتأخرون خلاف الأولى . . بعيدة ، ويجب أن المكروه عند المتقدمين هو خلاف الأولى ؛ وهو النهي بغير المقصود ، وخلاف الأفضل أعم ، وفيه نظر ؛ لأن الأفضل مأمور به والأمر به يتضمن النهي عن تركه فتركه خلاف الأولى) ، فليتأمل .

قوله : (بأن أوصى بساتر عورته فقط) أي : فإنه يكفن بساترها لا بساتر كل البدن على الأصح ، « شرح المنهج » (٤) أي : لا يجب ذلك ، وسقط الحرج عن الورثة كباقي الأمة .

قوله : (لأنه حقه) أي : محض حقه بمثابة ما يجمل الحي فله منع ، قال في « التحفة » : (وقول الشافعي رضي الله عنه : « إذا غطى من الميت عورته فقط . سقط الفرض ، لكنه أخل بحقه » : صريح فيما قرره : أنه - أي : الزائد عن ساتر العورة - واجب للميت كما أفاده قوله :

(١) تحفة المحتاج (١١٦/٣) .

(٢) الحواشي المدنية (٧١/٢) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٥٧/٢) .

(٤) فتح الوهاب (٩٣/١) .

وليس له الإيصاء بترك التكفين من أصله ؛ لأنه حق الله تعالى . ولغريم استغرق دينه التركة منع الزائد على الأقل وإن رضي به الورثة ؛
 .

« لكنه أخل بحقه » ، لا للخروج عن عهدة التكفين كما أفاده قوله : « سقط الفرض » .

وفي « المجموع » عن المتولي : القطع بالاكْتفاء بستر العورة ، ثم القطع بأن الزائد لا يسقط بإسقاطه ؛ لأنه واجب لحق الله ، وفيه تناقض ؛ لأن القطع الأول يسلب كون الزائد حقاً لله تعالى والقطع الثاني يثبت ، إلا أن يكون قوله : « لحق الله » ليس من كلام المتولي - أي : بل من ملحقات « المجموع » بحسب ما فهمه منه ، وقول المتولي : « واجب » المراد به : حق مؤكد للميت - فإنه لا تناقض فيه) ، فليتأمل (١) .

قوله : (وليس له الإيصاء بترك التكفين من أصله) أي : حتى سائر العورة ؛ فإن وصيته بإسقاطه لا تنفذ ، بخلافها بما زاد عليه فإنه تنفذ كما مر آنفاً ، خلافاً لما في « المجموع » عن جمع - أي : منهم صاحب « التقريب » والإمام والغزالي - فإنه إنما يأتي على الضعيف : أن الواجب ستر جميع البدن لحق الله تعالى (٢) ؛ فقوله : (لحق الله) صريح في البناء على هذا الضعيف ؛ لما تقرر في التفريع على الأول الذي أسححه : أن الزائد حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به نقله الاتفاق السابق ، وما مر عن الشافعي رضي الله عنه ، هذا بناء على معتمد الشارح ، واعتمد الرملي ما في « المجموع » كما مر نقله عنه (٣) .

قوله : (لأنه حق الله تعالى) أي : فلا يسقط بالإسقاط بالوصية فضلاً عن منع الوارث والغريم .

قوله : (ولغريم استغرق دينه التركة منع الزائد على الأقل) وهو السائر لجميع البدن لا سائر العورة ، فالمراد به (الزائد) هنا : الثوب الثاني والثالث ؛ كما علم مما مر .
 قوله : (وإن رضي به الورثة) أي : بأن اختلف الغريم فقال : يكفن في ثوب واحد فقط ، والوارث فقال : في ثلاثة مثلاً . . فإن الغريم هو المجاب فيكفن في ثوب فقط لا في ثلاثة ، بخلاف ما لو قال الغريم : يكفني بسائر العورة ، والوارث : بسائر جميع البدن . . فإنه يكفن بسائر جميع البدن اتفاقاً كما مر عن الماوردي .

قالا في « الإمداد » و « النهاية » : (ولو اتفقت الغرماء والورثة على ثلاثة . . جاز بلا خلاف ؛

(١) تحفة المحتاج (٣/١١٦) .

(٢) المجموع (٥/١٤٨) .

(٣) نهاية المحتاج (٢/٤٥٧) .

لأنَّه أَحوجُ إلى براءة ذمَّتِهِ مِنَ التَّجْمُلِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ لِلوَارِثِ الْمَنعُ مِنْ ثَلَاثِ لِفَائِفَ ؛ لِأَنَّ الْمَنفَعَةَ تَعُودُ لَهُ لَا لِلْمَيِّتِ ،

أي : ولا نظر لبقاء ذمته مرتبهة بالدين ؛ لأن رضاهم قد يقتضي فك ذمته ^(١) ، قال (ع ش) :
(فيه نظر ؛ لأن مجرد الرضا لا يقتضي براءة ذمته ومقتضى عدم البراءة ألا تنفك ، إلا أن يجاب بأن رضاهم وإن لم يقتض براءة الذمة فيه رضا ببقائه في الذمة ، ويجوز أن مجرد الرضا كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وإن كان الحق باقياً) ، فليتأمل ^(٢) .

قوله : (لأنه) أي : الميت ، تعليل لجواز منع الغريم الزائد على الأول .

قوله : (أحوج إلى براءة ذمته من التجميل) أي : مع حصول الستر بأقل ، وهذا بخلاف الحي المفلس تترك له ثياب تجمله ؛ لأنه يحتاج إلى التجميل .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل التعليل بالاحتياج إلى براءة الذمة .

قوله : (لم يكن للوارث المنع من ثلاث لفائف) ظاهره : وإن كان محجوراً عليه ، وهو كذلك ؛ ففي « التحفة » : (ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها أو أكثر اتفقوا على ثوب واحد أو كان فيهم محجور عليه . فالثلاثة ، ولهم الزيادة عليها ، إلا إن كان فيهم محجور عليه أو الورثة والغرماء المستغرقون في سائر العورة والبدن . فسائر البدن ؛ لما مر : أنه حقه يتقدم به عليهم ؛ لتأكد أمره بقوة الخلاف في وجوبه وإن أسقطه ، وبهذا فارق إجابتهم في منع سائر المستحبات ، وإذا قلنا بإيجاب الغرماء والورثة على السابغ كما تقرر . فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء ، بل للورثة ، ولذا : قال في « البهجة » :

والمنع من ثاب وثوب ثالث له وللغريم لا للوارث ^(٣)

فإذا اتفقوا على ثوب . . أجبرهم الحاكم على الثلاثة ؛ لنظير ما تقرر : أنها حقه بالنسبة لهم فقدم عليهم ما لم يسقطها لا لكونها واجبة من حيث التكفين ، وفارق الغرماء الورثة هنا بأن حقه في الثلاث أضعف منه في السابغ ، فلم يمنع الغرماء تقدماً لبراءة ذمته ، ومنع الورثة ؛ لأنه لا معارض لحقه ^(٤) .

قوله : (لأن المنفعة تعود له لا للميت) يعني : أن منفعة المنع من ثلاث تعود للوارث نفسه

(١) نهاية المحتاج (٤٥٨/٢) .

(٢) حاشية الشيرازي (٤٥٨/٢) .

(٣) بهجة الحاوي (ص ٤٨) .

(٤) تحفة المحتاج (١١٩/٢) .

وَلَهُ الْمَنْعُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَلَوْ فِي الْمَرْأَةِ

لا للميت ، بخلاف منع الغريم منها ؛ فإن منفعته تعود للميت ببراءة ذمته من الدين ، وعبرة « النهاية » : (وحاصل ذلك : أن الكفن بعد ما مر من مراتبه بالنسبة للغرماء سائر جميع بدنه ، وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها ؛ تقديماً لحق المالك ، وفارق الغريم ؛ بأن حقه سابق ، وبأن منفعة صرف ائمال له تعود إلى الميت ، بخلاف الوارث فيهما)^(١) .

قال (سم) : (فإن قلت : تحصل مما تقرر : أنه يجب التكفين في ثلاثة أثواب حيث لا غرماء تمنع من ذلك ، وهذا يذفي قولهم : إن الأفضل : ثلاثة أثواب . . قلت : كونه أفضل باعتبار الجملة ، ويكفي تحقق الأفضلية في بعض الصور ؛ كما لو كان هناك غرماء . . فيقال لهم : الأفضل : أن تكفونه في ثلاثة ، أو لم يكن له تركة وكفنه بعض الناس . . فيقال له : الأفضل : أن تكفنه في ثلاثة . . وهكذا وفقاً للرمل ، على أنه يمكن أن يقال : إن المراد بكون الثلاثة أفضل : أن الاقتصار عليها أفضل ؛ كما يشعر به قولهم : ويجوز رابع وخامس ، فالأفضلية من حيث الاقتصار وإن كانت في نفسا واجبة) ، فليتأمل .

قوله : (وله) أي : يجوز للوارث .

قوله : (المنع من الزائد على ثلاثة ولو في المرأة) أي : بالاتفاق كما حكاه الإمام^(٢) ، وبه علم كما قاله في « الأسنى » : أن الخمسة الآتية ليست متأكدة في حق المرأة كتأكد الثلاثة في حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر على الثلاثة ، وبه صرح في « الروضة »^(٣) ، ولو قال وارث : أكفنه من مالي ، وقال آخر : من التركة . . أجيب الثاني ؛ دفعاً لمنة الأول عنه ، وبحث الأذرعى : أن الحاكم يعتبر الأصلح ؛ فيجيب المتبرع لاستغراق دين أو خبث التركة أو قلتها مع كثرة أطفاله ، وهو وجيه جداً ، أو قال وارث : أكفنه من المسبلة ، وآخر : من ماله . . أجيب الأول على ما بحثه لزرکشي ، لكن الأوجه ما نقله الأذرعى عن السرخسي : أنه يجاب الثاني ؛ دفعاً للعار عنه ، وكذا قول واحد : من مالي ، وآخر : من بيت المال^(٤) .

ولا يكفن فيما يتبرع به أجنبي عليه إلا إذا قبل جميع الورثة ، وليس لهم إبداله إن كان ممن يقصد كفيته لصالحه أو علمه . . فيتعين صرفه إليه ، فإن كفنه في غيره . . ردوه وجوباً لمالكه ، وإن لم

(١) نهاية المحتاج (٤٥٨/٢) .

(٢) نهاية المطلب (٢١/٣) .

(٣) أسنى المطالب (٣٠٨/١) .

(٤) انظر « تحفة المحتاج » (٣/ ١٢٠) .

(وَيُسَنُّ لِلرَّجُلِ ثَلَاثُ لَفَائِفَ) يَسْتَرُ كُلُّ مِنْهَا جَمِيعَ الْبَدَنِ ؛

يقصد تكفينه لذلك .. كان لهم أخذه وتكفينه في غيره .

ويؤخذ من ذلك كما قاله (ع ش) : حكم ما يقع كثيراً من أنه إذا مات شخص يؤتى له بأكفان كثيرة .. من أنه يكفن في واحد منها ، والفاضل يرد له لملكه ما لم يتبرع به المالك للوارث ، أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت ، فلو أراد الوارث تكفينه في الجميع .. جاز إن دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك ؛ كنحو اعتقادهم صلاح الميت ، وإلا .. كفن في واحد باختيار الوارث ، وفعل بالباقي ما مر من استحقاق المالك له ، إلا أن يتبرع به .. إلخ .

ولا يكفي في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من أن من دفع شيئاً لنحو ما ذكر .. لا يرجع فيه ، بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدمه ، فليتنبه^(١) .

قوله : (ويسن للرجل) أي : الذكر بالغاً كان أو صبيّاً أو محرماً ، قال (ع ش) : (أو ذمياً كما هو ظاهر إطلاقه)^(٢) .

قوله : (ثلاث لفائف) أي : ليس فيها قميص ولا عمامة ، واللفائف : جمع لفافة بفتح اللام أفصح من كسرها ، كذا قيل ، لكن في « المصباح » الاقتصار على الكسر حيث قال : (واللفافة بالكسر : ما يلف على الرجل وغيره ، والجمع : لفائف)^(٣) ، وكذلك في « القاموس »^(٤) ، وهو الذي تلقينته من المشايخ ، وقولهم : (لفائف) هل يعتبر له مفهوم ، حتى لو أراد الورثة لا على هيئة اللفائف .. لا يجابون ، أو لا يعتبر له المفهوم .. فيجابون ؟ قال لكمال بن أبي شريف في « الإيساع » : الظاهر : الأول ؛ نظراً إلى تنقيص الميت والاستهانة به لمخالفته السنة في كفنه .

قوله : (يستر كل منها جميع البدن) أي : غير رأس محرم ووجه محرمة كما سيأتي ، ويجوز - بلا كراهة ، لكنه خلاف المستحب - رابع وخامس برضا الورثة المطبقين التصرف ؛ فقد روى البيهقي : (أن ابن عمر رضي الله عنهما كفن ابناً له في خمسة أثواب ؛ قميص وعمامة وثلاثة لفائف)^(٥) ، ويجوز أكثر من ذلك ، لكن مع الكراهة كما أطلقوه ، قال في « المجموع » : (ولو قيل بتحريمها .. لم يبعد ؛ لأنه إضاعة مال إلا أنه لم يقل به أحد) انتهى^(٦) .

(١) حاشية الشيراملسي (٤٦٠/٢) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٤٥٩/٢) .

(٣) المصباح المنير ، مادة : (لفف) .

(٤) القاموس المحيط (٢٨٣/٣) ، مادة : (لفف) .

(٥) السنن الكبرى (٤٠٢/٣) .

(٦) المجموع (١٥٠/٤) .

لِما صحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كُفِّنَ فِيهَا) وكالرجل غيره إِذَا كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةٍ . . . فالأفضلُ أَنَّ تكونَ لفائفٌ . (وَ) يُسَنُّ (لِلْمَرْأَةِ) والخنثى (خَمْسَةٌ : إِزَارٌ) يُشَدُّ عَلَيْهَا ؛

قال الأذرعي : (جزم ابن يونس بالتحريم ، وهو قضية أو صريح كلام كثيرين فهو الأصح) ، وعبارة الغزالي : (والزيادة على الخمسة ممنوعة)^(١) .

قوله : (لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كفن فيها) أي : في الثلاث ؛ فقد روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة)^(٢) أي : أنهما ليسا في كفنه صلى الله عليه وسلم أصلاً كما قاله الشافعي رضي الله عنه ، و (سحولية :) نسبة إلى سحول قرية في اليمن .
قوله : (وكالرجل غيره) أي : المرأة والخنثى .

قوله : (إذا كفن في ثلاثة . . . فالأفضل : أن تكون لفائف) أي : يستر كل منها جميع البدن إلا وجه المحرمة ، ومن كفن من الذكر وغيره بثلاثة . . . فهو لفائف متساوية في عمومها لجميع البدن ثم في عرضها أو طولها ؛ أي : الأفضل فيها ذلك ، فلا ينافي ما يأتي أن الأولى أوسع ؛ لأن المراد : إن اتفق فيها ذلك كما يأتي ، ليس فيها قميص ولا عمامة للرجل ، ولا إزار ولا خمار للمرأة ؛ لما تقرر من الاتباع ، وقيل : الثلاثة متفاوتة ؛ فالأسفل من سرتة إلى ركبته وهو المسمى بالإزار ، والثاني من عنقه إلى كعبه . والثالث يستر جميع بدنه .

قوله : (ويسن للمرأة والخنثى خمسة) أي : لكنها غير متأكدة كتأكد الثلاثة كما مرت الإشارة إليه .

والحاصل كما أفاده الجيرمي : أن الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء ، فلا تجوز إلا برضا الورثة ، ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليه ، وأن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء ، فتجبر الورثة عليها ، ولا تتوقف على رشدهم^(٣) .

نعم ؛ الأفضل كما يفاده كلام المصنف وصرح به غيره في الذكر : الاقتصاد على الثلاثة ، وفي غيره الأفضل : خمسة ، فيتأمل .

قوله : (إزار يشد عليها) أي : على المرأة وعلى الخنثى ، فلو قال : عليهما . . . لكان أوفق ، وهذه الأولى .



(١) الوسيط (٣٧١/٢) .

(٢) صحيح البخاري (١٢٦٤) ، صحيح مسلم (٩٤١) .

(٣) التجريد لنفع العبيد (٤٦٦/١) .

وهو : ما يسترُ العورة ، (ثُمَّ) بعد شدِّ الإزارِ يُندبُ (قَمِيصٌ) يُجعلُ فوقَهُ ، (ثُمَّ) بعد لبسِ أقميصٍ يُندبُ (خِمَارٌ) يُغطَّى بهِ الرأسُ ،

قوله : (وهو) أي : الإزار ، ويقال أيضاً : المئزر .

قوله : (ما يستر العورة) أي : ما بين سرتها وركبتها كما في « التحفة »^(١) ، قال (سم) : (تصريح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللفائف إذا كفت في خمسة التعميم)^(٢) .

قوله : (ثم بعد شد الإزار) أي : عليهما .

قوله : (يندب قميص يجعل فوقه) أي : الإزار ، وهذه الثانية ، ولم أر لأئمتنا رحمهم الله تعالى شيئاً في بيان قميص الميت ، وظاهر الإطلاق مع السكوت : أنه كقميص الحي ، فليراجع . نعم ؛ رأيت في « شرح الكنز » للزين بن نجيم الحنفي ما نصه : والقميص : من المنكب إلى القدم بلا دخاريص ؛ لأنها تفعل في قميص الحي ليتسع أسفله للمشى ، وبلا جيب ولا كمين ولا تكف أطرافه ، والمراد به (الجيب) : الشق النازل على الصدر . انتهى ، وهذا هو الذي عليه العمل ، إلا أن قوله : (لا تكف أطرافه) هل المراد به : عدم كفه الجنين بعضهما على بعض ، أو عدم كف الذيل ؟ محل تأمل . انتهى بصري .

قال الشرواني : (الظاهر : أن المراد : ما يشمل ذينك جميعاً ، فلا يكف شيء منهما كما عليه العمل) انتهى^(٣) .

وفي « باعشن » : (وإطلاقهم يقتضي أنه كقميص الحي ، بل صرح به الشرقاوي وغيره ، فما اعتيد في جهتنا من جعله إلى نصف الساق وبلا أكمام منكر شديد التحريم) انتهى^(٤) ، وفيه نظر لا يخفى .

قوله : (ثم بعد لبس القميص) أي : على بدنهما .

قوله : (يندب خمار يغطى به الرأس) أي : كخمار المرأة الحية . وهذه الثالثة ، قال في « المصباح » : (الخمار : ثوب تغطي به المرأة رأسها ، والجمع : خمر ، مثل : كتاب وكتب ، واختمرت المرأة وتخمرت : لبست الخمار)^(٥) .

(١) تحفة المحتاج (١٢١/٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٢١/٣) .

(٣) حاشية الشرواني (١٢١/٣) .

(٤) بشرى الكريم (ص ٤٥٤-٤٥٥) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (خمر) .

(ثُمَّ) بَعْدَ ذَلِكَ تُنْدَبُ (لُغَا فَتَانِ) تَلَفٌ فِيهِمَا ؛ لِلاتِّبَاعِ فِي الْأُنْثَى ، وَقِيَـسَ بِهَا الْخُنْثَى ؛ أَحْتِيَاطًا لِلِلسْتَرِ . (وَالْبَيَاضُ) أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ ؛

قوله : (ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ) أي : تغطية رأسها بالخمار .

قوله : (تَنْدَبُ لِفَا فَتَانِ) أي : فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ خَمْسَةً ، وَفِي قَوْلِ : ثَلَاثُ لِفَائِفٍ وَإِزَارٍ وَخِمَارٍ ، وَاللِّفَافَةُ الثَّلَاثَةُ بَدَلُ الْقَمِيصِ ؛ لِأَنَّ الْخَمْسَةَ لَهَا كَالثَّلَاثَةِ لِلرَّجُلِ ، وَالْقَمِيصُ لَمْ يَكُنْ فِي كَفَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قوله : (تَلَفٌ فِيهِمَا) أي : فِي اللَّفَافَتَيْنِ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (وَيَشُدُّ عَلَى صَدْرِ الْمَرْأَةِ ثَوْبٌ ؛ لثَلَا تَضْطَرُّ بِثَدْيَاهَا عِنْدَ الْحَمْلِ فَتَنْتَشِرُ الْأَكْفَانُ) .

قَالَ الْأُئِمَّةُ : وَهَذَا ثَوْبٌ سَادِسٌ لَيْسَ مِنَ الْأَكْفَانِ ؛ يَشُدُّ فَوْقَهَا ثُمَّ يَحُلُّ عَنْهَا فِي الْقَبْرِ كَبْقِيَةِ الشَّدَادَاتِ الْآتِيَةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ الْمَذْكُورِ : أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ كَوْنُهُ سَاتِرًا لِجَمِيعِ الثَّدْيَيْنِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَعْمَ الْبَدَنَ وَلَا مَعْظَمَهُ .

نَعَمْ ؛ لَا يَكْتَفِي بِنَحْوِ عَصَابَةٍ قَلِيلَةٍ الْعَرَضُ وَإِنْ مَنَعَ انْتِشَارَ الثَّدْيَيْنِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ (ع ش) لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا يَعِدُّ إِزْرَاءً ؛ فَالْمُسْنُونُ لَا يَدُّ وَأَنْ يَكُونَ سَاتِرًا لِجَمِيعِ صَدْرِ الْمَرْأَةِ لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي عَدَمِ ظَهْرِ الثَّدْيَيْنِ ، وَظَاهِرٌ : أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِيمَنْ يَخَافُ مِنْ اضْطِرَابِ ثَدْيَيْهَا لِكِبَرِهِمَا كَمَا هُوَ الْغَالِبُ ، وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَيْسَ لَهَا ثَدْيٌ يَنْتَشِرُ . . فَلَا يَسُنُّ لَهَا ذَلِكَ ، تَأْمَلُ ^(١) .

قوله : (لِلاتِّبَاعِ فِي الْأُنْثَى) دَلِيلٌ لِسَنِّ الْخَمْسَةِ بِأَنْوَاعِهَا فِي الْأُنْثَى ؛ فَقَدْ أُعْطِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَاسِلَاتُ ابْنَتِهِ ثُمَّ كَلْثُومٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْحَقَّ ثُمَّ الدَّرْعُ ثُمَّ الْخِمَارُ ثُمَّ الْمَلْحَفَةُ ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدَ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ^(٢) ، وَالْحَقُّ بِكَسْرِ الْحَاءِ : الْإِزَارُ ، وَالدَّرْعُ : الْقَمِيصُ ، وَالْمَلْحَفَةُ : اللَّفَافَةُ ، وَكَذَا الثَّوْبُ الْمَذْكُورُ مَعَهَا .

قوله : (وَقِيَـسَ بِهَا) أي : بِالْأُنْثَى .

قوله : (الْخُنْثَى ؛ أَحْتِيَاطًا لِلِلسْتَرِ) أي : فَيَسُنُّ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ ، قِيلَ : وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ رَجُلًا ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فِي حَقِّهِ خِلَافُ الْأَكْمَلِ فِي حَقِّ مَنْ تَحَقَّقَتْ رَجُولِيَّتُهُ .

قوله : (وَالْبَيَاضُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ) أي : مِنْ بَقِيَةِ الْأَلْوَانِ ، وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ الْبَيَاضِ الْآنَ . . لَمْ يَبْعُدْ ؛ لِمَا فِي التَّكْفِينِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْإِزْرَاءِ ، لَكِنْ إِطْلَاقُهُمْ يَخَالِفُهُ ، وَيَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَإِنْ أَوْصِيَ بِغَيْرِ الْأَبْيَضِ ؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَالْوَصِيَّةُ بِهِ لَا تَنْفِذُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْمَذْكُورِ : وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ

(١) حاشية الشيرازي (٢/٤٥٩-٤٦٠) .

(٢) سنن أبي داود (٣١٥٧) عن سيدتنا ليلي بنت قانف رضي الله عنها .

لَمَّا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ ، (وَالْمَغْسُولُ) أَفْضَلُ مِنَ الْجَدِيدِ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ لِلْبَلَى ، وَالْمَرَادُ بِهِ (إِحْسَانِ الْكَفَنِ) فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ : بِيَاضُهُ وَنِظَافَتُهُ ، وَسَبْوْغُهُ وَكَثَافَتُهُ

ذمياً ، إلا أن يقال : إن الخطاب في الخبر الآتي في (موتاكم) للمسلمين فلا يشمل الذميين ، لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه . من « ع ش »^(١) .

قوله : (لما صح من الأمر به) أي : بالبياض ؛ فقد مر في (النعمة) حديث الترمذي : « البسوا من ثيابكم البياض ، وكفنوا فيها موتاكم » قال : حديث صحيح^(٢) ، ومر قريباً : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في بيض)^(٣) .

قوله : (والمغسول أفضل من الجديد) أي : كما ذكره في « الروضة » وغيرها^(٤) ، قال في « التحفة » : (واعترض بأن المذهب نقلاً ودليلاً : أولوية الجديد ، ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم ، والظاهر : أنه باتفاقهم ، وظاهر كلامهم : أجزاء اللبس وإن لم تنق فيه قوة أصلاً ، وسيأتي ما فيه)^(٥) .

قوله : (لأن ماله للبلَى) بكسر الباء مع القصر ، ويجوز فتحها مع الدال ، وفي « البخاري » عن عائشة رضي الله عنها : (نظر أبو بكر رضي الله عنه إلى ثوب كان يمرض فيه فقال : اغسلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفنوني فيها ، فقلت : إن هذا خلق ، قال : الحي حق بالجديد من الميت ؛ إنما هو للمهلة)^(٦) أي : لدم الميت وصديده ونحوه .

قوله : (والمراد بإحسان الكفن . . .) إلخ ، هذا جواب عما يقال : كيف حكموا بأفضلية المغسول على الجديد مع ورود الأمر بإحسان الكفن في الحديث الصحيح . . . إلخ .

قوله : (في خبر مسلم) أي : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا كفن أحدكم أخاه . . فليحسن كفنه » ، وفي الحديث قصة^(٧) .

قوله : (بياضه ونظافته ، وسبوغه وكثافته) أي : الكفن ، وعبارة « شرح مسلم » عن العلماء : (المراد : نظافته ونقاؤه ، وكثافته وستره وتوسطه ، وكونه من جنس لباسه في الحياة غالباً لا أفر

(١) حاشية الشبرايملي (٢ / ٤٦٠) .

(٢) سنن الترمذي (٩٩٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه البخاري (١٢٦٤) ، ومسلم (٩٤١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٤) روضة الطالبين (٢ / ١٠٩ - ١١٠) .

(٥) تحفة المحتاج (٣ / ١٨٥ - ١٨٦) .

(٦) صحيح البخاري (١٣٨٧) .

(٧) صحيح مسلم (٩٤٣) .

لا ارتفاعه ؛ إذ تكره المغلاة فيه للنهي عنه . نعم ؛ إن كان الوارث محجوراً عليه أو غائباً . . .

عنه ولا أحقر^(١) ، قال أبي « التحفة » : (وقيل : المراد بتحسينها : كونها من حل)^(٢) ، قال (سم) : (يتجه : اعتبار الأمرين)^(٣) .

قوله : (لا ارتفاعه) أي : ليس المراد بإحسانه : السرف فيه والمغلاة ونفاسته ، قال في « الأسنى » : (وأما خبر أبي داود عن أبي سعيد رضي الله عنه : أنه لما حضره الموت دعا بثياب جدد فلبسها ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها قبل أن يحشر » رياناً حافياً^(٤) جمعاً بين الأخبار . . فلا دلالة فيه على أولوية الجديد) انتهى^(٥) .

قوله : (إذ تكره المغلاة فيه) أي : في الكفن بارتفاع ثمنه عما يليق به وإن اعتاد الجياد في حياته كما قاله البرماوي .

قوله : (للنهي عنه) أي : المغلاة فيه بلفظ : « لا تغالوا في الكفن ؛ فإنه يسلب سلباً سريعاً » رواه أبو داود بإسناد حسن^(٦) ، قال البرماوي : (يبلى في القبر كما تبلى الأجساد ، فإذا أعيدت لأجساد . . عادت الأكفان ، وعند القيام من القبور والذهاب يحصل التباهي بالأكفان ، فإذا وصلوا إلى المحشر . . تساقطت الأكفان وحشروا حفاة عراة غرلاً ؛ أي : غير مختونين) انتهى .

بقي أن هذا الحديث يافي حديث : « حسنوا أكفان موتاكم ؛ فإنهم يتزاورون في قبورهم » رواه ابن عدي في « الكامل »^(٧) إذ ظاهره : استمرار الأكفان حال تزاورهم وهو لا نهاية له ، قال (ع ش) : (يمكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التي نشاهدها ؛ كتغير الميت ، وأنهم إذا تزاوروا . . يكون على صورته التي دفنوا بها ، وأمور الآخرة لا يقاس عليها ، وفي كلام بعضهم ما يصرح به) ، فليتأمل^(٨) .

قوله : (نعم ؛ إن كان الوارث محجوراً عليه أو غائباً) أي : أو كان الميت مفلساً .

(١) شرح صحيح مسلم (١١ / ٧) .

(٢) تحفة المحتاج (١٨٥ / ٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٨٥ / ٣) .

(٤) سنن أبي داود (٣١١٤) .

(٥) أسنى المطالب (٣٠٦ / ١) .

(٦) سنن أبي داود (٣١٥٤) من سيدنا علي رضي الله عنه .

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٤ / ٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٨) حاشية الشيراملسي (١ / ٣ - ٢٢) .

حَرَمَتِ الْمَغَالَاةُ فِيهِ مِنَ التَّرَكَةِ . (وَ) الثَّوْبُ (الْقَطْنُ أَفْضَلُ) مِنْ غَيْرِهِ - كَمَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ - لِأَنَّ كَفَنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ كَذَلِكَ

قوله : (حرمت المغالاة فيه من التركة) أي : كما بحثه الأذري وجزم به الزركشي في « الخادم » ، قال البغوي : (ولو كفنه أحد الورثة من التركة وأسرف .. فعليه غرم حصة بقية الورثة ، فلو قال : أخرجوا الميت وخذوه .. لم يلزمهم ذلك ، وليس لهم نبش الميت إذا كان الكفن مرتفع القيمة ، وإن زاد في العدد .. فلهم النبش وإخراج الزائد) ، قال لأذري : (والظاهر : أن المراد : الزائد عن الثلاثة) .

قال (سم) : (فإن قلت : ما الفرق بين مرتفع القيمة والزيادة على ثلاث حتى جاز النبش في الثاني دون الأول ؟ قلت : الزيادة في الثاني أصل متميزة في نفسها ، بخلاف الأولى ؛ فإنها تابعة وغير متميزة ، تأمل) انتهى .

قوله : (والثوب القطن) أي : المنسوج من القطن الصرف .

قوله : (أفضل من غيره كما قاله البغوي) أي : ولو في المرأة ونحو الصبي ؛ لأنه يكره الحرير لهما كما مر ؛ لأنه سرف لا يليق بالحال ، بخلافه في الحياة .

قوله : (لأن كفنه صلى الله عليه وسلم كان كذلك) أي : من القطن كما في « البخاري » وغيره عن عائشة بلفظ : (من كرسف)^(١) ، وهو : القطن ، ويعتبر في الكفن المباح حال الميت ؛ فيكفن الموسر من جياذ الثياب ، والمتوسط من أوسطها ، والمعسر من خشنها - أي : ولا عبرة بإسرافه وتقتيره قبل موته - كذا صرح به جمع ، منهم : الأستاذ أبو منصور والدارمي وغيرهما .

قال في « الأسنى » : (وينبغي حمله على ما إذا لم يكن عليه دين مستغرق ، وإلا .. فينبغي اعتبار تقتيره كما اعتبروه في المفلس ، ويحتمل الفرق بتعذر كسب الميت ، بخلاف الحي يمكنه كسب ما يليق به) انتهى^(٢) .

وهذا هو المعتمد ، ويوجه أيضاً بأن هذا خاتمة أمر الميت فروعياً فيه ما لم يراع في حق الحي ، قال في « التحفة » : (ويفرق بينه وبين نظيره في المفلس بأن ذلك يناسبه إلحاق العار به الذي رضي له نفسه ؛ لعله ينزجر عن مثل فعله ، بخلاف الميت)^(٣) .

(١) صحيح البخاري (١٢٦٤) .

(٢) أسنى المطالب (٣٠٦/١) .

(٣) تحفة المحتاج (١٢١/٣) .

(وَيُيَخَّرُ) ندباً الكفن لغير المحرم ، ويُندبُ أَنْ يُيَخَّرَ ثلاثاً ، وَأَنْ يَكُونَ التَّبْخِيرُ (بِعُودٍ) وَأَنْ يَكُونَ الْعُودُ غَيْرَ مُطَيَّبٍ بِالْمِسْكِ . ثُمَّ بَعْدَ تَبْخِيرِهِ تُبْسَطُ أَحْسَنُ اللَّفَافِ وَأَوْسَعُهَا

قوله : (ويبخر ندباً الكفن لغير المحرم) أي : أما هو . . فلا تبخر أكفانه ؛ لما مر في خبر الذي وقصته ناقلته .

قوله : (ويندب أن يخبر ثلاثاً) أي : لخبر : « إذا جمرتم الميت . . فجمروه ثلاثاً » رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم^(١) .

قوله : (وأن يكون التبخير بعود ، وأن يكون العود غير مطيب بالمسك) صرح بالأول في « الروضة »^(٢) ، وبالثاني في « المجموع »^(٣) .

قال في « البويطي » : (ولو تطوع أهله فجعلوا فيه المسك والعنبر . . فلا بأس) .
قال في « الأسنى » : (وقضية ما ذكر : أن العود أولى من أنواع الطيب ، وهو كذلك ؛ فقد قال البغوي : إنه أولى من المسك ، والمتولي : إنه أولى من الند المعمول) انتهى^(٤) .

وفي « التحفة » بعد الجزم بأولوية العود على المسك : (وقال ابن الصلاح : بل هو - أي : المسك - أولى ؛ لأنه أطيب الطيب ، وقد أوصى علي كرم الله وجهه كما جاء بسند حسن أن يحنط بمسك كان عنده من فضلة حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٥) .

قوله : (ثم بعد تبخيره) أي : الكفن كله ثلاث مرات .

قوله : (تبسط أحسن اللفائف وأوسعها) أي : كما يظهر الحي أحسن ثيابه وأوسعها ، والمراد : أوسعها إن اتفق ؛ لما مر : أنه يندب أن تكون متساوية ، أو المراد بتساويها : شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت . واستوجهه في « الأسنى » قال : (بقرينة كونه في مقابلة وجه قائل بأن الأسفل يأخذ ما بين سرتة وركبته ، والثاني من عنقه إلى كعبه ، والثالث يستر جميع بدنه)^(٦) ، قال في « التحفة » : (ويظهر فيما إذا تعارض الحسن والسعة : تقديم السعة)^(٧) .

قال السيد عمر البصري : (لعل محله فيما إذا ضاق الحسن ؛ بحيث لو جعل أعلى . . لم يمكن

(١) المستدرک (٣٥٥/١) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (١١٣/٢) .

(٣) المجموع (١٥٤/٥) .

(٤) أسنى المطالب (٣٠٩/١) .

(٥) تحفة المحتاج (١٢٦/٣) .

(٦) أسنى المطالب (٣٠٩/١) .

(٧) تحفة المحتاج (١٢٦/٣) .

ويُذَرُّ عَلَيْهِ حَنُوطٌ ،

لفه على الآخر، أما إذا أمكن لفه على المتسع الذي هو دونه في الحسن . فينبغي أن يتعين تقديم الأحسن، كما يؤخذ من تعليلهم: جعل الأوسع أعلى بإمكان لفه على الضيق، بخلاف العكس، بل قد يقال: يؤخذ من ذلك: أن محل ما ذكر من تقديم المتسع مطلقاً حيث لم يمكن لف الضيق عليه، أما إذا أمكن لف كل منهما على الآخر . فلا ترجيح إلا بنحو حسن، فليتأمل، وفي (سم) ما يوافقه^(١).

قوله: (ويذر عليه حنوط) بفتح الحاء المهملة بوزن رسول، ويقال له: حنط بكسرهما بوزن كتاب؛ وهو أنواع من الطيب تجمع للميت ولا تستعمل في غيره، قال الأزهري: (ويدخل فيه الكافور وذريعة القصب والصندل الأحمر والأبيض)^(٢).

واعلم: أن هذا التحنيط مستحب على المعتمد، وقيل: واجب.

وعلى الأول قال في «التحفة»: (لا يتقيد بقدر ولا يفعل إلا برضا الغرماء، لكن في المجموع) عن «الأم»: أنه من رأس التركة، ثم مال من عليه مؤنته، وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه، وجزم به في «الأنوار»، وظاهر ذلك مفرع حتى على النذب، ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح فيه غالباً مع مزيد المصلحة فيه للميت.

ولا ينافيه قول «الأم» بعد ذلك بسطرين: ولو لم يكن حنوط ولا دافور في شيء من ذلك . رجوت أن يجزىء؛ لأن هذا في الإجزاء المنافي للوجوب، والأول في أنه مع ندبه لا يفتقر لرضا وارث ولا غريم.

ولا يجزىء غير الحنوط في الكافور عند جمع، ويجزىء عند آخرين، ولا في العنبر والمسك عند الجميع، وأفتى ابن الصلاح بأن ناظر بيت المال ووقف الأكفان لا يعلى قطناً ولا حنوطاً؛ لأنه من قبيل الثياب المستحسنة التي لا تعطى على الأظهر؛ أي: إلا إن اطرده لك في زمن الواقف وعلم به؛ لأنه حينئذ كشرط الواقف كما ذكره في بابه.

وعلى القول بالوجوب يكون من رأس المال، ثم على من تلزمه مؤنته، ويتقيد بما يليق به عرفاً للإجماع الفعلي عليه، لكن يرد بأن هذا لا يستلزم الوجوب، ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس حال حياته، فيترك له الكسوة وجوباً دون الطب (انتهى ببعض تصرف وزيادة)^(٣).

(١) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣/١٢٦-١٢٧).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص ٨٨).

(٣) تحفة المحتاج (٣/١٨٦).

ثم يُسَطُّ فوقهُ الثَّانِي ويُذَرُّ عليه الحنوطُ ، ثُمَّ الثَّالِثُ كذلك ؛ لئلاَّ يسرعَ بلاها من بللٍ يُصَيِّبُهَا . ثُمَّ يوضعُ المِيتُ على الثَّالِثِ برفقٍ مستلقياً على قفاهُ ، ثُمَّ يُلصَقُ بجميعِ منافذهِ ومواضعِ السُّجودِ

قوله : (ثم يسط فوقه الثاني) أي : وهو الذي يلي الأول حسناً وسعة .

قوله : (ويذر عليه الحنوط ، ثم الثالث كذلك) أي : يسط فوق الثاني ويذر عليه الحنوط ، فالثاني بالنسبة للثالث كالأول بالنسبة إليهما في الحسن والسعة كما تقرر .

قوله : (لئلا يسرع بلاها) أي : الأكفان ، تحليل لسن ذر الحنوط عليها .

قوله : (من بلل يصيبها) كذا علله الماوردي^(١) ، وكأن وجهه مع كونه يقي الأكفان كما قاله الكردي : أنه يتشرب البلل فلا يدعه يتجاوزهُ إلى غيره من الأكفان^(٢) ، ويزاد على ما يلي الميت من الأكفان كافور ؛ لدفع الهرام ، والمراد : زيادته على ما يجعل في أصول الحنوط ، قال في « النهاية » : (ويسن الإكثار منه كما قاله الإمام وغيره ، بل قال الشافعي رضي الله عنه : وأستحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور ؛ لأنه يقويه ويشده ، ولو كفن في خمسة . . جعل بين كل ثوبين حنوط كما في « المجموع »)^(٣)

قوله : (ثم يوضع الميت على الثالث) أي : فوقه .

قوله : (برفقٍ مستلقياً على قفاه) أي : الميت ، قال في « المغني » : (وهل تجعل يدها على صدره اليمنى على اليسرى أو يرسلان في جنبه ؟ لا نقل في ذلك ؛ فكل من ذلك حسن محصل للغرض) انتهى^(٤) ، ومثل في « النهاية »^(٥) أي : فهما في مرتبة واحدة هنا ، ويفرق بينه وبين المصلي حيث كان جعلهما على صدره ثم أولى من إرسالهما ؛ لأن جعلهما على صدره ثم أبعد عن العتب بهما ، ولما قيل : إن إشارة إلى حفظ الإيمان ، وكلاهما لا يتأتى هنا . (ع ش)^(٦) .

قوله : (ثم يلصق بجميع منافذه) أي : وهي العين ، والأنف ، والفم ، والأذن ، والدبر ، والقبل ، وكذا الجراحات النافذة .

قوله : (ومواضع السجود) أي : السبعة السابقة ، وهي : الجبهة ، والأنف ، والركبتان ، وباطن الكفين ، والقدمين .

(١) الحاوي (١٨٦/٣) .

(٢) المواهب المدنية (٤٢٤/٣) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٦٤/٢) .

(٤) مغني المحتاج (٥٠٤/١) .

(٥) نهاية المحتاج (٤٦٤/٢) .

(٦) حاشية الشيرازي (٤٦٤/٢) .

منهُ قَطْنٌ حَلِيْجٌ مَعَ كَافُورٍ وَحَنُوطٍ دَفْعاً لِلْهُوَامِ عَنْ ذَلِكَ ، وَيُدَسُّ الْقَطْنُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ ، وَيُكْرَهُ إِدْخَالُهُ بَاطِنَهُ إِلَّا لِعَلَّةٍ يُخَافُ خُرُوجَ شَيْءٍ بِسَبَبِهَا

قوله : (منه) أي : من الميت .

قوله : (قطن حليج) نائب فاعل (يلصق) أي : قطن منزوع الحب ، قال في « المصباح » : (حلجت القطن حلجاً من باب ضرب ، والمحلج بكسر الميم : خشبة يخلج بها حتى يخلص الحب من القطن ، وقطن حليج ؛ بمعنى : محلوج)^(١) .

قوله : (مع كافور وحنوط) من عطف الكل على الجزء ؛ لإفادة وضع الكافور صرفاً ، أو للاهتمام بشأنه ؛ لئلا يغفل عنه ، مع أنه يقوي الميت ويصلبه ، ومن ثم ندب تعميم البدن به كما مر .

قوله : (دفعاً للهوام عن ذلك) أي : المنافذ ، وإذهاباً للروائح الكريهة ، وهذا تعليل لسن إصاق المنافذ بالقطن المذكور ، وأما مواضع السجود . . فلإكرام لها ، قال في « الأسنى » : (ويستحب جعل الحنوط في لحيته ورأسه كما نص عليه الشافعي والأصحاب)^(٢) .
قوله : (ويدس القطن) أي : الحليج عليه حنوط وكافور أيضاً .

قوله : (بين أليتيه) أي : الميت ، والأفصح : ألييه كما مر ؛ حتى يتصل بالحلقة ليرد الخارج بتحريكه ، أفاده في « الأسنى »^(٣) .

قوله : (ويكره إدخاله باطنه) أي : باطن دبره ، بل قال الأذرعى : ظاهر كلام غير الدارمي : تحريمه ؛ لما فيه من انتهاك حرمة . انتهى ، ويجاب بأنه لعذر فلا انتهاك . « تحفة »^(٤) .

قوله : (إلا لعلة يخاف خروج شيء بسببها) أي : فلا يكره إدخاله باطن دبره ، عبارة « الأسنى » : (قال المتولي : إلا أن تكون به علة يخاف أن يخرج منه شيء عند تحريكه . . فلا بأس بذلك) انتهى^(٥) ، ثم يوثقه بخرقه مشقوقة الطرفين ؛ يجعل وسطها تحت ألييه وعانته ويشد ما يلي ظهره على سرتة ويعطف الشقين الآخرين عليه ، أو يربط الطرفين في فخذه ؛ بأن يشد شقاً من كل رأس على فخذه ومثله على الآخر .

(١) المصباح المنير ، مادة : (حلج) .

(٢) أسنى المطالب (٣١٠/١) .

(٣) أسنى المطالب (٣١٠/١) .

(٤) تحفة المحتاج (١٢٧/٣) .

(٥) أسنى المطالب (٣١٠/١) .

ثُمَّ يُلَفُّ عَلَيْهِ الثَّوبُ الَّذِي يَلِيهِ ، فَيُضَمُّ مِنْهُ شَقُّهُ الْأَيْسَرُ عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْمَنُ عَلَى الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ يُلَفُّ الثَّانِي كَذَلِكَ ، ثُمَّ الثَّلَاثُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ تُرْبَطُ الْأَكْفَانُ ، ثُمَّ تُحَلُّ فِي الْقَبْرِ

قوله : (ثم يلف عليه الثوب الذي يليه) أي : وهو الأعلى .

قوله : (فيضم منه شقه الأيسر) أي : شق الثوب الأيسر .

قوله : (على شقه الأيمن) أي : شق الميت الأيمن .

قوله : (ثم الأيمن على الأيسر) أي : ثم يضم شق الثوب الأيمن على شق الميت الأيسر كما فعل الحي بالقباء .

قوله : (ثم يلف الثاني كذلك ، ثم الثالث كذلك) أي : مثل الأول ، فلولف الجميع عليه مرة واحدة . . كفى ؛ كما في « الحلبي » حيث قال على قول « المنهج » : (وتلف عليه اللفائف) ما نصه : (هل المراد : دفعة ، أو واحدة واحدة ؟ قلت : ظاهر كلامهم : الحصول بكل منهما . .) إلخ ، ثم يجتمع الفاضل منها عند رأسه جمع العمامة ثم يردده على وجهه وصدره إلى حيث يبلغ ، ويرد الفاضل من رجله على قدميه وساقيه ، وليكن فاضل الرأس أكثر كالحي ، ولخبر مصعب السابق .

قوله : (ثم تربط الأكفان) أي : بشداد يشده عليها ؛ لئلا تنتشر عند الحمل ، إلا أن يكون سحرماً كما صرح به الجرجاني في « تحريره » ، وعلاؤه في « النهاية » و« المغني » بأنه شبه بعقد الإزار^(١) ، قال الشرواني (وفيه دلالة على أن استثناء المحرم على سبيل الندب لا الوجوب ، ويندفع بذلك تردد السيد المصري في قول « التحفة » : ولا تشد عليه أكفانه - أي : المحرم - مما نصه : إن كان المراد : لا يندب . . فمحتمل ، أو لا يجوز . . فمحتمل تأمل إذا كان بنحو خيط أو في محل التكة ، واعتراض « سم » بما نصه : قد يقال : مطلق الشد لا يمتنع على المحرم ؛ فإنه لا يمتنع أن يلف على بدنه ثوباً ويغرز طرفه فيه ، وإنما الممتنع نحو العقد والربط فهلا طلب الشد فيه بغير نحو العقد والربط) ، فليتأمل^(٢) .

قوله : (ثم تحل في القبر) يعني : إذا وضع الميت في القبر . . نزع الشداد عنه ؛ تفاؤلاً بحل الشدائد عنه ، ولأنه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود كما نص عليه ، ولا فرق في ذلك كما في « النهاية » بين الميت الصغير والكبير^(٣) ، وقد يقال : العلة منتفية في حق الصغير ، وأجيب بأن

(١) نهاية المحتاج (٢/٤٦٤) . مغني المحتاج (١/٥٠٤) .

(٢) حاشية الشرواني (٣/١٢٧) .

(٣) نهاية المحتاج (٢/٤٦٤) .

والتكفينُ يجبُ على مَنْ كانَ عليه نفقتهُ حياً ؛ كزوجته غيرِ النّاشِزةِ

التفاؤل بزيادة الراحة له بعد ، فنزل ما انتفى عنه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة^(١) .

قال الشيخ البرلسي : (الظاهر : اختصاص نزع الشداد بشداد اللفاف ، دون شداد الألبين السابق ونحوه)^(٢) ، وجزم به القليوبي ، ثم قال : (وقيل : جميع ما فيه تعقد ؛ بدليل قولهم : لأنه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود)^(٣) ، قال (ع ش) : (والأولى : أن الذي ينزع الشداد عنه هو الذي يلحده إن كان من الجنس ، فإن كان امرأة . . فالأولى : أن الذي يلي ذلك منها النساء)^(٤) .

قوله : (والتكفين) أي : مع سائر مؤن التجهيز ؛ فقد عبر في « لمنهج » بقوله : (ومحل تجهيزه . . .) إلخ ، قال في « شرحه » : (وتعبيري بالتجهيز أعم من تعبيره بالتكفين)^(٥) .

قوله : (يجب على مَنْ كان عليه نفقته حياً) أي : عند عدم التركة في غير الزوجة ، وإلا . . فهو في أصل التركة غير المرهون والجاني جناية توجب مالاً يتعلق بربقته ، أو قوداً وعفي على مال ، وغير المتعلق بزكاة ، أو رجوع لفلس ؛ بأن اشترى شيئاً في ذمته ومات مفلساً ، ولم يتعلق به حق لازم ككتابة ، أما هذه الأشياء ونحوها مما يتعلق بعينه حق . . فهي مقدمة على مؤن التجهيز ؛ لتأكد تعلق الحق ، ويقدم ما هنا على الدين الذي في ذمته ؛ لاحتياجه إليه ، وقد ذكروا في الفرائض ترتيب ذلك ، قال في « البهجة » :

| | |
|------------------------------|-------------------------------------|
| يخرج من تركة الميت حق | بالعين كالزكاة والرهن اعتلق |
| والعبد يجني والمبيع مات مَنْ | كان اشتراه مفساً ثم مؤن |
| تجهيزه والدفن بالمعروف | ثم ديوناً لذمته توفي ^(٦) |

ثم إن لم يكن له تركة . . فعلى مَنْ عليه نفقته . . . إلخ .

قوله : (كزوجته غير الناشزة) أي : بخلاف الناشزة لا يجب على الزوج مؤن تجهيزها .

قال في « التحفة » : (ويبحث جمع : أنه يكفي - أي : في تكفين لزوج - ملبوس فيه قوة ، وقال بعضهم : لا بد من الجديد كما في الحياة ، والذي يتجه : إجزاء قوي يقارب الجديد ، بل إطلاقهم أولوية المغسول على الجديد يؤيد الأول ، وهل يجري ذلك في الكفن من حيث هو ، أو

(١) حاشية الشيراملسي (٤٦٤/٢) .

(٢) حاشية عميرة (٣٢٩/١ - ٣٣٠) .

(٣) حاشية قليوبي (٣٢٩/١) .

(٤) حاشية الشيراملسي (٤٦٤/٢) .

(٥) فتح الوهاب (٩٤/١) .

(٦) بهجة الحاوي (ص ١٣٤) .

وَالصَّغِيرَةِ وَكَخَادِمَتِهَا وَإِنْ كُنْتَ مُوسِرَةً رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِثًا حَامِلًا

يفرق بأن ما للزوجة معاوضة فوجب أن يكون كما في الحياة ، وهي فيها إنما يجب لها الجديد ، بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر ؟ للنظر في ذلك مجال .

والأوجه : الأول كما بصرح به قولهم : إن من لزمه تكفين غيره . . لا يلزمه إلا ثوب واحد ، وإنها إمتاع لا تمليك ، وإنها لا تصير ديناً على المعسر ، وإن العبرة بحال الزوج دونها ، بخلاف الحياة في الكل ، بل نقل عن أكثر الأصحاب وانتصر له جمع أن كفنها لا يلزم الزوج مطلقاً ، وحينئذ : فلا فرق بينها وبين غيرها فيما ذكر ^(١) .

قوله : (والصغيرة) أي : وغير الصغيرة التي لا تطبق الوطء ، فهو معطوف على (الناشئة) ، ومراده : بيان من تلزمه نفقتها من الزوجات ممن لا تلزم نفقتها ، قاله الكردي ^(٢) ، وبه يتجه عدم إلحاق القرناء والرتقاء والمريضه التي لا تحتل الوطء بها ؛ لأن نفقتهم واجبة على الزوج .

قوله : (وكخادمتها) معطوف على (كزوجته) ، ولذا أعاد الكاف ، فيجب على الزوج أيضاً تجهيز خادم الزوجة على أوسع الوجهين ، لهذا إذا كانت مملوكة لها ، فإن كانت مكترة لها أو أمته أو غيرها . . فلا يخفى أن الأولى لا تجب فيها إلا الأجرة ، والثانية يجب فيها عليه لكونها ملكه لا لكونها خادمة ، والثالثة وهي المتطوعة بالخدمة لا يجب عليه أيضاً ، ومعلوم : أن التي أخدمها إياها بالاتفاق عليها كأمتها .

قوله : (وإن كانت موسرة رجعية) أي : سواء كانت حاملاً أو لا .

قوله : (أو بائثاً حاملاً) أي : من الزوج ؛ لوجوب نفقتهم عليه في الحياة ، قال في « التحفة » : (نعم ؛ إن أعسر . . جهزت من أصل تركتها لا من خصوص نصيبه منها كما اقتضاه كلامهم ، وقال بعضهم : بل من نصيبه منها إن ورث ؛ لأنه صار موسراً به ، وإلا . . فمن أصل تركتها مقدماً على الدين ، وهو متجه من حيث المعنى ، وإذا كفنت منها أو من غيرها . . لم يبق ديناً عليه ؛ للسقوط عنه بإعساره مع أنه إمتاع ، وبه فارق الكفارة ، ويظهر ضبط المعسر بمن ليس عنده فاضل مما يترك للمفلس ، ويحتمل بمن لا تلزمه إلا نفقة المعسر .

فإن لم تكن لها تركة وهو معسر أو لم تجب نفقتها عليه حية . . فعلى من عليه نفقتها فالوقوف فبيت المال فالأغنياء .

فلو غاب أو امتنع وهو موسر وكفنت من مالها أو غيره : فإن كان بإذن حاكم يراه . . رجع عليه ،

(١) تحفة المحتاج (١٢٤/٣) .

(٢) المواهب المدنية (٢٤/٣) .

نعم ؛ يجب على الأب تجهيز ولده الكبير ، وعلى السيد تجهيز مكاتبه ؛ وإن لم يلزمهما نفقتهما حينئذ . وليس على الولد تجهيز زوجته أبيه وإن لزمه نفقتها حينئذ ،

والإلا . فلا كما بحثه الأذري ، وقياس نظائره : أنه لو لم يوجد حاكم . . كفى المجهز الإشهاد على أنه من مال نفسه ليرجع به .

ولو أوصت أن تكفن من مالها وهو موسر . . كانت وصية لوارث - أي : فتتوقف على إجازة الورثة - لأنها أسقطت الواجب عنه ، وإنما لم يكن إيصاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك ؛ لأنه لم يوفر على أحد منهم بخصوصه شيئاً حتى يحتاج لإجازة الباقيين (تأمل^(١)) .

قوله : (نعم ؛ يجب على الأب تجهيز ولده الكبير) أي : البالغ القادر على الكسب ولم يكن له تركه ؛ استدراك على مفهوم قوله السابق : (يجب على من كان عليه نفقته حياً) .

قوله : (وعلى السيد تجهيز مكاتبه) أي : ويجب على السيد . . إلخ ، فهو عطف على (الأب) استدراك أيضاً على ذلك .

قوله : (وإن لم يلزمهما نفقتهما حينئذ) أي : لم يلزم الأب نفقة ولده حياً ، ولم يلزم السيد نفقة المكاتب كذلك ؛ وذلك لعجز الولد وانفاسخ الكتابة بالموت .

قال في « التحفة » : (وتجهيز المبعوض في ملكه وعلى سيده بنسبة الرق والحرية إن لم تكن مهياة ، وإلا . . فعلى ذي النوبة)^(٢) ، وعبارة « النهاية » : (وأما المبعوض : فإن لم يكن بينه وبين سيده مهياة . . فالحكم واضح ، وإلا . .) إلخ^(٣) .

قال (ع ش) : (قول الرملي : فالحكم واضح ؛ أي : في أنها عليهما ، فعلى السيد نصف لفافة ؛ لأن الواجب عليه بقطع النظر عن التبعض لفافة واحدة وفي مال المبعوض لفافة ونصف ، فيكمل له لفافتان فيكفن فيهما ، ولا يزداد ثالثة من ماله ، وبقي ما لو اختلف . . هل موته في نوبة السيد أو نوبته ؟ وينبغي أنه كما لو لم تكن مهياة ؛ لعدم المرجح) فتأمله^(٤) .

قوله : (وليس على الولد تجهيز زوجته أبيه) أي : لا يجب على الولد . . إلخ ، وهذا في قوة الاستدراك على منطوق : (يجب على من كان عليه نفقته حياً) .

قوله : (وإن لزمه نفقتها حية) أي : لأنها إنما وجبت عليه لضرورة الإعفاف وقد زالت بموتها ،

(١) تحفة المحتاج (٣ / ١٢٥ - ١٢٦) .

(٢) تحفة المحتاج (٣ / ١٢١ - ١٢٢) .

(٣) نهاية المحتاج (٢ / ٤٦١) .

(٤) حاشية الشيرازي (٢ / ٤٦١) .

وإنما يجب عليه تكفينٌ بغيرِ بثوبٍ يعمُّ فقط . نَعَمْ ؛ تحَرُّمُ الزِّيَادَةُ عليه

فإن كانت غنية . . فمن مالها ، وإلا . . فعلى من عليه نفقتها من قريب وسيد ، ثم في وقف الأكفان ، ثم في بيت المال ، فعلى أغنياء المسلمين كغيرها ، وإنما قدم الوقف على بيت المال وإن كان كل منهما جهة مصرف لما ذكر ؛ لأن تعلق حق الميت بالموقوف للكفن أقوى وأتم من تعلقه بما في بيت المال الصالح له ولغيره ، ويقدم الموصى به على الوقف ؛ لأن الوصية تملك فهي أقوى من الوقف .

قال في « النهاية » : (ولو مات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تفي إلا بتجهيز أحدهما فقط . . فهل يقدم الميت الأول ؛ لسبق تعلق حقه ، أو الثاني ؛ لتبين عجزه عن تجهيز غيره ؟ الأوجه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى : الثاني)^(١) ، قال (ع ش) : (ظاهره : وإن خيف تغير الأول ، وهو ظاهر ؛ لأنه تبين أن تجهيزه ليس واجباً عليه لعجزه)^(٢) .

قوله : (وإنما يجب عليه) أي : على من كان تجب عليه نفقته حياً المذكور .

قوله : (تكفين الغير بثوب يعم فقط) أي : يعم جميع البدن فقط لا الثاني والثالث ، قال (سم) : (ظاهر كلامهم : أنه إذا كان الزوج موسراً . . لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركة الزوجة ، ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه ؛ لأن الوجوب لم يلاقها ، بل لاقاه ابتداء وهو لا يجب عليه إلا ثوب واحد ، لا يقال : بل لاقاها لكن الزوج تحمل عنها كالفطرة ؛ لأننا نمنع ذلك ، ويؤيد المنع : أنه لو لاقاها الوجوب . . لوجب الأثواب الثلاث على الزوج ، وليس كذلك .

نعم ؛ لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط . . كمل من تركتها ، وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث ؛ لأن الوجوب في هذه الحالة لاقاها في الجملة ، قال : ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث . . فالقياس : صحة الوصية واعتبارها من الثلث ؛ لأنها تبرع ، وليست وصية لوارث ؛ لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج ، وإنما لم تكن من رأس المال ؛ لعدم تعلق الكفن مطلقاً بالتركة مع وجود الزوج الموسر)^(٣) .

قوله : (نعم ؛ تحرم الزيادة عليه) أي : على الثوب الواحد ، والأنسب : بل تحرم . . إلخ بدل (نعم) كما صنع به غيره .

(١) نهاية المحتاج (٤٦١ / ٢) .

(٢) حاشية الشيراملسي (٤٦١ / ٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٢٦ - ١٢٥ / ٣) .

إِنْ كُفِّنَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ مِمَّا وَقَفَ لِلتَّكْفِينِ . وَأَعْلَمَ أَنَّ حَمْلَ الْجَنَازَةِ مِنْ وَظِيفَةِ الرِّجَالِ

قوله : (إن كفن من بيت المال) أي : كما يعلم من كلام « الروضة » ، فيحرم على ولي الميت أخذه ، وإذا اتفق ذلك . . فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال ، لكنه طريق في الضمان ، ولا يجوز لواحد منهما نبشه لتقصيرهما بالدفن ، وليس ذلك كالمغصوب الآتي ؛ لأن المالك ثم لم يرض بالدفن فيه . (ع ش)^(١) .

قوله : (أو مما وقف للتكفين) أي : كما أفتى به ابن الصلاح قال : (ويكون سابقاً ، ولا يعطى القطن والحنوط . . .) إلخ^(٢) ، قال في « الأسنى » : (وظاهر قوله : « ويكون سابقاً » : أنه يعطى وإن قلنا : الواجب ستر العورة ، وقد يتوقف فيه)^(٣) ، ويجب بأن ستر جميع البدن أكد من الحنوط ونحوه ، فأعطي جميعه وإن لم يجب ؛ لأن في تركه نوع إضرار بالميت ، ولقوة الخلاف في وجوبه . انتهى^(٤) .

على أن ابن الأستاذ قال : (إن قيد الواقف بالواجب أو الأكمل . . اتبع ، وإن أطلق واقتضت العادة شيئاً . . نزل عليه) انتهى .

ويؤيد هذا : قولهم في الوقف : إن العادة المطردة في زمن الواقف إذا علم بها بمنزلة شرطه . . فلا يبعد . كما قاله الكردي في « الكبرى » - جريان هذا التفصيل في كلام ابن الصلاح ؛ فيحمل على ما إذا أطلق الواقف على تجهيز الموتى ولم تطرد العادة في زمان الواقف بدخول الحنوط ونحوه ، فتأمل^(٥) .

قوله : (واعلم : أن حمل الجنائز) هذا شروع في بيان كيفية الحمل ودخول على المتن .

قوله : (من وظيفة الرجال) أي : فلا يتولاه إلا الرجال وإن كان الميت امرأة ؛ لضعف النساء غالباً ، وقد ينكشف منهن شيء لو حملن فيكره لهن حمله لذلك ، ومثلهن الخنثى كما هو ظاهر ، وكذا المراهقون كما بحثه في « فتح الجواد » وعلمه بأن تفويض ذلك إليهم وحدهم فيه إضرار به ؛ إذ من شأنهم العجز والاستهتار ، ومحل ذلك حيث وجد غيرهن ، وإلا . . تعين عليهن كما هو ظاهر^(٦) .

(١) حاشية الشبراملسي (٤٥٨/٢) .

(٢) فتاوى ابن الصلاح (٢٥٩/١) .

(٣) أسنى المطالب (٣٠٩/١) .

(٤) انظر « المواهب المدنية » (٤٢٧/٣) .

(٥) المواهب المدنية (٤٢٧/٣) .

(٦) فتح الجواد (٢٣٢/١) .

إِنْ أُرِيدَ اَلْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا . وَكَيْفِيَّةُ الْأَوَّلِ : أَنْ يَحْمَلَهُ ثَلَاثَةٌ . يَضَعُ أَحَدُهُمُ الْخَشْبَتَيْنِ اَلْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِيهِ ، وَيَأْخُذُ اِثْنَانِ بِاَلْمُؤَخَّرَتَيْنِ ، (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمِلَ الْجَنَازَةَ) عِنْدَ عَجْزِ اَلْمَتَقَدِّمِ عَنْ حَمْلِ اَلْمَقْدَمَتَيْنِ - كَمَا ذَكَرَ - (خَمْسَةٌ) بِأَنْ يُعِينَهُ اِثْنَانِ ،

ضعيف^(١) ، وكذا فعله عثمان وأبو هريرة وابن الزبير رضي الله عنهم في أموات حملوهم^(٢) ، ومقابل الأصح يقول : الترييع أفضل ؛ لأنه أصون للميت ، بل حكي وجوبه ؛ لأن ما دونه إزراء بالميت ، وفي وجه ثالث : هما سواء ؛ لحصول المقصود بكل منهما .

قوله : (إِنْ أُرِيدَ اَلْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا) أي : الحمل بين العمودين والترييع ، وإلا . . فالجمع بين الكيفيتين أفضل كما سيأتي في كلامه .

قوله : (وَكَيْفِيَّةُ الْأَوَّلِ) أي : الحمل بين العمودين .

قوله : (أَنْ يَحْمَلَهُ ثَلَاثَةٌ) أي : عند قدرتهم عليه .

قوله : (يَضَعُ أَحَدُهُمُ الْخَشْبَتَيْنِ اَلْمَقْدَمَتَيْنِ) أي : وهما الخشبستان الشاخصتان .

قوله : (عَلَى عَاتِقِيهِ) أي : والخشبة المعترضة بين المقدمتين على كتفيه ، والعاتقان : تشنية

عائق ما بين المنكب والعنق يذكر ويؤنث ، والجمع : عواتق .

قوله : (وَيَأْخُذُ اِثْنَانِ بِاَلْمُؤَخَّرَتَيْنِ) أي : أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ، وإنما

كان المؤخرتان لرجلين ؛ لأن الواحد لو توسطهما . . كان وجهه إلى الميت فلا ينظر إلى الطريق ، وإن وضع الميت على رأسه . . لم يكن حاملاً بين العمودين ، ويؤدي إلى ارتفاع مؤخرة النعش وتنكيس الميت غالباً .

ويؤخذ من هذا كما قاله السيد عمر البصري : أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن

يكون إلى جهة الطريق سواء القبلة وغيرها ، فافهم .

قوله : (وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَحْمِلَ الْجَنَازَةَ) أي : بين العمودين .

قوله : (عِنْدَ عَجْزِ اَلْمَتَقَدِّمِ عَنْ حَمْلِ اَلْمَقْدَمَتَيْنِ) أي : لثقل الميت أو النعش مثلاً .

قوله : (كَمَا ذَكَرَ) أي : في الكيفية المذكورة آنفاً .

قوله : (خَمْسَةٌ ؛ بِأَنْ يُعِينَهُ) أي : المتقدم .

قوله : (اِثْنَانِ) أي : آخران .

(١) الأم (٦٠٣-٦٠٢/٢) .

(٢) أخرجهما الشافعي في « مسنده » (ص ٤٥٦-٤٥٧) .

فيضع كل واحد منهما واحدة من المقدمتين على عاتقه ، والثلاثة الباقيون على الكيفية السابقة ، فحاملوها بلا عجز ثلاثة ، وبه خمسة ، فإن عجزوا . . فسبعة أو تسعة أو أكثر أوتاراً بحسب الحاجة . والتربيع : أن يحمله أربعة ، كل واحد بعمود ، فإن عجزوا . . فستة أو ثمانية أو أكثر ، أشفاعاً بحسب الحاجة ،

قوله : (فيضع كل واحد منهما واحدة من المقدمتين) أي : الخشبتين الشاخصتين .

قوله : (على عاتقه) أي : ولا يحملانها على رأسه ، وهذا معنى قول « البهجة » : [من الرجز] وحيث لم ينهض بما قد صنعه فائنان خارج العمودين معه^(١)

قوله : (والثلاثة الباقيون على الكيفية السابقة) أي : من وضع أحدهم المقدمتين على عاتقيه وأخذ اثنين بالمؤخرتين أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الجانب الأيسر .

قوله : (فحاملوها) أي : الجنازة على هذه الهيئة ؛ أعني : بين العمودين .

قوله : (بلا عجز ثلاثة وبه) أي : بالعجز بثقل الميت مثلاً .

قوله : (خمسة ، فإن عجزوا . . فسبعة أو تسعة أو أكثر) أي : أحد عشر فما فوقها .

قوله : (أوتاراً بحسب الحاجة) أي : أخذاً مما يأتي في كيفية التربيع ، قال في « المغني » :

(ومن أراد التبرك بالحمل بالهيئة بين العمودين . . بدأ بحمل العمودين من مقدمها على كتفيه ، ثم بالأيسر من مؤخرها ، ثم يتقدم ؛ لثلاثي خلفها فيأخذ الأيمن المؤخر)^(٢) .

قوله : (والتربيع) أي : كيفية الحمل على هيئة التربيع ، فهذا مقابل لقوله السابق : (وكيفية الأول) .

قوله : (أن يحمله أربعة كل واحد بعمود) أي : بأن يضع أحد المتقدمين العمود الأيمن على عاتقه الأيسر ، والآخر العمود الأيسر على عاتقه الأيمن والمتأخران كذلك ، فيكون الحاملون أربعة كما ذكره ؛ اثنان متقدمان واثنان متأخران ، ومن ثم سميت هذه الهيئة بالتربيع .

قوله : (فإن عجزوا) أي : الأربعة .

قوله : (فستة أو ثمانية أو أكثر أشفاعاً بحسب الحاجة) أي : والزائد عن الأصل الذي هو الأربعة يحمله من الجوانب ، أو يزيد عمداً معترضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر رضي الله عنهما لبدانته وسمته ، ومن أراد التبرك بالجمع بين الجوانب الأربعة بهذه الهيئة . . بدأ بالعمود الأيسر من مقدمها ؛ بأن يضعه على عاتقه الأيمن ؛ لأن فيه البداءة بيمين الحامل

(١) بهجة الحاوي (ص ٤٨) .

(٢) مغني المحتاج (١/٥٠٥) .

وَيُكْرَهُ الْأَقْتَصَارُ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ إِلَّا فِي الطِّفْلِ . وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْكِفَيْتَيْنِ - بَأَنْ يُحْمَلَ تَارَةً بِالْهَيْئَةِ الْأُولَى وَتَارَةً بِالْهَيْئَةِ الثَّانِيَةِ - أَفْضَلُ مِنَ الْأَقْتَصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا

والمحمول ، ثم بالأيسر من مؤخرها كذلك ، ثم يتقدم بين يديها ؛ لثلاثي خلفها فيبدأ بالأيمن من مقدمها على عاتقه الأيسر ثم بالأيمن من مؤخرها كذلك .

قوله : (ويكره الاقتصار على واحد أو اثنين) أي : لأنه مخالف السنة ، قال ابن الصلاح : (أما حملها على رأس اثنين . . فشيء لا يعرف ، وبقيت ثلاثين سنة لم أجد ذلك منقولاً عن أحد من الأئمة إلى أن رأيته في « الاستذكار » للدارمي) انتهى ، نقله البجيرمي عن « شرح الديميري على المنهاج »^(١) .

قوله : (إلا في الطفل) أي : الذي جرت العادة بحمله على الأيدي فإنه لا يكره كما مر ؛ لعدم الإضرار فيه .

قوله : (والجمع بين الكيفيتين) أي : كيفية الحمل بين العمودين وكيفية بهيئة الترتيب .
قوله : (بأن يحمل تارة بالهيئة الأولى) أي : وهي الحمل بين العمودين بأحوالها بلا عجز وبه .
قوله : (وتارة بالهيئة الثانية) أي : الحمل بهيئة الترتيب كذلك .

قوله : (أفضل من الاقتصار على أحدهما) أي : كما نص عليه الشاذلي رضي الله عنه وصرح به كثيرون كما في « المجموع »^(٢) خروجاً من الخلاف في أيهما أفضل ، وتفسير صفة الجمع بينهما بما ذكر هو ما في « الروضة » عن بعضهم^(٣) ، ونقله في « المجموع » عن الرافعي وغيره بعد قوله : وصفة الجمع بينهما ما أشار إليه الماوردي وصرح به غيره : أن يحملها خمسة أو أربعة من الجوانب وواحد بين العمودين^(٤) .

والظاهر كما قاله في « الأسنى » : أن كلام الماوردي بالنسبة إلى الجنائز ؛ إذ الأفضل : حملها بخمسة دائماً ، وكلام الرافعي بالنسبة إلى كل من مشيعيها ؛ فيحمل تارة كذا وتارة كذا ، فيكون للجميع كيفيتان : كيفية بالنسبة إلى الجنائز ، وكيفية بالنسبة إلى كل أحد ، ومن أراد التبرك بحملها بالهيئتين . . أتى فيما يظهر بما أتى به في الأولى ، ويحمل المقدم على كتفيه مقدماً أو مؤخراً كما بحثه التقى السبكي ، غير أنه جعل حمل المقدم على كتفيه مؤخراً ، وهو ليس بقيد ، بل الأفضل

(١) تحفة الحبيب (٢/٢٥٨) .

(٢) المجموع (٥/٢٢٧) .

(٣) روضة الطالبين (٢/١١٥) .

(٤) المجموع (٥/٢٢٧) .

(و) يُنْدَبُ لِكُلِّ مُشِيْعٍ قَادِرٍ (الْمَشِي) لِلاتِّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ لغيرِ الْمَعْدُورِ بِنَحْوِ مَرَضٍ رُكُوبُهُ فِي ذَهَابِهِ مَعَهَا دُونَ رَجُوعِهِ ، وَيُنْدَبُ حَتَّى لِلرَّاكِبِ

تقديمه ، وعليه اقتصر في « الغرر » ، فيجعل العمود الأيمن من المقدم على عاتقه الأيسر مرة ، والعمود الثاني من المقدم أيضاً مرة ، وعلى عاتقه الأيمن مرة ، ويقدم أيهما شاء ، ولكن الأفضل : تقديم اليمين ، وإذا أراد حل الثاني . . تقدم بين يديها ثم أخذه بالكيفية السابقة ، تأمل^(١) .

قوله : (ويندب لكل مشيع قادر) أي : على المشي .

قوله : (المشي ؛ للاتباع) أي : رواه أبو داود وغيره ، وسيأتي لفظه .

قوله : (ويكره لغير المعذور بنحو مرض) أي : وضعف ، وكذا بعد المقبرة على ما قاله الماوردي^(٢) ، وظاهره : أنه لا كراهة حينئذ وإن أطاق المشي بلا مشقة ، وقد يوجه بأن من شأن البعيد أن فيه نوع مشقة ، أدا لو فرض انتفاؤها قطعاً . فلا يتوجه إلا الكراهة .

قال في « التحفة » : . وهل مجرد المنصب هنا عذر قياساً على ما في رد المبيع وغيره ، أو يفرق ؟ كل محتمل ، والفرق أوجه ، فإن قلت : يعكر عليه ما مر : أن فقد بعض لباسه اللاتق عذر في الجمعة . . قلت : يفرق ، بأن أهل العرف العام يعدون المشي هنا حتى من ذوي المناصب تواضعاً وامتنالاً للسنة ، فلا تنخره به مروءاتهم بل تزيد ، ولا كذلك في حضورهم عند الناس لغير لباسهم اللاتق بهم^(٣) .

قوله : (ركوبه في ذهابه معها) أي : مع الجنازة ؛ لخبر : أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ناساً ركبناً في جنازة فقل : « ألا تستحيون ؛ إن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب ؟ ! » رواه الترمذي وقال : روي عن ثوبان موقوفاً^(٤) .

قوله : (دون رجوعه) أي : عن الجنازة فلا يكره الركوب فيه ؛ لخبر أبي داود : أنه صلى الله عليه وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركب ، فلما انصرف . . أتى بدابة فركب ، فقيل له ، فقال : « إن الملائكة كانت تمشي فلم أكن لأركب وهم يمشون ، فلما ذهبوا . . ركبت »^(٥) .

قوله : (ويندب حتى للراكب . .) إلخ ، كما في « الروضة » و« المجموع »^(٦) ، وقال

(١) انظر « أسنى المطالب » (٣١١ /) ، و« الغرر البهية » (٢٥٨ / ٣) .

(٢) الحاوي الكبير (٢١٢ / ٣) .

(٣) تحفة المحتاج (١٣٠ / ٣) .

(٤) سنن الترمذي (١٠١٢) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه .

(٥) سنن أبي داود (٣١٧٧) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه .

(٦) روضة الطالبين (١١٥ / ٢) ، المجموع (٢٣٥ / ٥) .

الْمَشْيُ (قُدَّامَهَا) وَكَوْنُهُ (بِقُرْبِهَا) بِحَيْثُ يَرَاهَا لَوْ أَلْتَفَتَ ؛

الرافعي في « شرح المسند » تبعاً للخطابي : (أما ذهاب الراكب خلفها . فأفضل بالاتفاق)^(١) ودليله خبر : « الراكب يسير خلف الجنازة ، والماشي عن يمينها وشمالها قريباً منها ، والسقط يصلئ عليه ويدعئ لوالديه بالعافية والرحمة » رواه الحاكم عن المغيرة وقال : صحيح على شرط البخاري^(٢) ، ولأن سير الدابة يؤذي المشاة ، نبه على ذلك الأذرعى ثم قال : (فيتعين المصير إليه) انتهى .

قال في « الأسنى » : (ودليله قوي ، لكن قال الأسنوي : دعوى لاتفاق خطأ ؛ إذ لا خلاف عندنا أنه يكون أمامها كما ذكره في « الشرحين » ، وصرح به جماعة ، منهم : الماوردي والإمام ، والذي أوقع الرافعي في ذلك هو الإمام الخطابي رحمهما الله تعالى)^(٣) .

قوله : (المشي قدامها) أي : الجنازة ولو كان بعيداً ، ولو مشى خلفها . . كان قريباً منها فيما يظهر ، وبقي ما لو تعارض عليه الركوب أمامها مع القرب والماشي أمامها مع البعد . . هل يقدم الأول أو الثاني ؟ فيه نظر ، والأقرب : الثاني ؛ لورود النهي عن الركوب .

وقال الشيخ عميرة : (لو تعارضت هذه الصفات . . فانظر : ماذا يراعئ) انتهى ، والأقرب : مراعاة الأمام وإن بعد . (ع ش)^(٤) ، وسيأتي على الأثر عن القليوبي ما يوافقه .

قوله : (وكونه بقربها) أي : ويندب كون الماشي قريباً من الجنازة لا بعيداً عنها ، وأفاد صنيعة : أن القرب منها سنة مستقلة ، وهو كذلك ، والحاصل : الذي ينبغي أن يقال : إن المشي أفضل ولو خلفها أو بعيداً من الركوب ولو أمامها أو قريباً ، وأنه أمامها أفضل منه خلفها ولو مشى بالقرب ، وبهذا يجب عما ذكره بعضهم : ماذا يراعئ عند تعارض هذه المذكورات . قليوبي ببعض تصرف^(٥) .

قوله : (بحيث يراها لو التفت) أي : إليها ، وهذا تصوير للقرب من الجنازة وضبط له ، والمراد : الرؤية الكاملة ، واعترضه الزركشي كالأذرعى بأن الرؤية تحصل به مع البعد عنها قال : فالمتجه : أن يقال : إن كان بحيث ينسب إليها وأنه معها . . حصل له فضيلة التشيع ، وإلا . . فلا ؛

(١) شرح مسند الشافعي (٢٢٧/٤) .

(٢) المستدرک (٣٦٣/١) .

(٣) أسنى المطالب (٣١١/١) .

(٤) حاشية الشيراملسي (٤٦٧/٢) .

(٥) حاشية قليوبي (٣٣٠/١) .

لِلاتِّبَاعِ . (وَ) يُنْدَبُ (الْإِسْرَاعُ بِهَا) بَيْنَ الْمَشْيِ الْمَعْتَادِ وَالْحَبَبِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ ،

ويؤيده : قول « المجموع » : (إن تقدمها بحيث ينسب إليها ؛ بأن يكثر تابعوها . . فله فضيلة اتباعها . . .) إلخ^(١) .

ورد الشارح الاعتراض المذكور بأنه اشتباه ؛ لأن الكلام في مقامين : مقام التشيع ، وضابطه : ما ذكره في « المجموع » من أن يكون ينسب إليها وأنه معها ، ومقام قرب المشيع ، وضابطه : ما ذكر في هذا الشرح^(٢) .

ولو مشى خلفها . . حصل له فضيلة أصل المتابعة وفاته كمالها ، ولو تقدم إلى المقبرة . . لم يكره ، ثم هو مخير : إن شاء . . قام حتى توضع الجنازة ، وإن شاء . . قعد .

قوله : (للاتِّباع) أي : فقد روى أصحاب « السنن » الأربعة عن ابن عمر رضي الله عنهما : (أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما يمشون أمام الجنازة) وصححه ابن حبان^(٣) ، قال في « الأسنى » : (ولأنه شفيع ، وحق الشفيع أن يتقدم ، وأما ما روي مما يخالف ذلك ؛ كخبر : « امشوا خلف الجنازة »^(٤) . . فضيف^(٥)) ، ومر دليل القرب منها في خبر الحاكم عن المغيرة .

قوله : (ويندب الإسراع بها) أي : بالجنازة .

قوله : (بين المشي المعتاد والخب) بفتحيتين : قال في « المصباح » : (وخب في الأمر خبياً من باب طلب : أسرع الأخذ فيه ، ومنه : الخب لضرب من العَدُو ؛ وهو خطو فسيح دون العَنَقِ)^(٦) .

قوله : (إن لم يضره) تقييد لندب الإسراع بها ، فإن ضره . . فالتأني أفضل .

قوله : (لما صح من الأمر به) أي : بالإسراع ، فهو دليل له ، والحديث رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ : « أسرعوا بالجنازة ، فإن تك صالحة . . فخير تقدمونها

(١) المجموع (٢٣٥ / ٥) .

(٢) فتح الجواد (٢٢٣ / ١) .

(٣) سنن أبي داود (٣١٧٩) ، سنن الترمذي (١٠٠٧) ، المجتبى (٥٦ / ٤) ، سنن ابن ماجه (١٤٨٢) ، صحيح ابن حبان (٣٠٤٥) .

(٤) ذكره ابن عبد البر في « التمهيد » (٩٩ / ١٢ - ١٠٠) .

(٥) أسنى المطالب (٣١١ / ١) .

(٦) المصباح المنير ، مادة : (جب) .

وَلَوْ خِيفَ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ . . زَيْدٍ فِي الْإِسْرَاعِ . وَيُنْدَبُ سِتْرُ الْمَرْأَةِ بِشَيْءٍ كَالْخِيَةِ

إليه ، وإن تك سوى ذلك . . فشر تضعونه عن رقابكم»^(١) أي : عن قرب رقابكم ، وهو : الأكتاف ، ومعناه : أنها بعيدة عن الرحمة فلا مصلحة لكم في مصاحبته ، ومنه يؤخذ : ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين ، وإنما حمل الإسراع في الحديث على ما ذكر ؛ لأن فوق ذلك يؤدي إلى انقطاع من معها من الضعفاء ، أو مشقة الحمل لها ، أو انتشار أكفان لميت ونحو ذلك .

قوله : (ولو خيف عليه تغير) أي : وانفجار أو انتفاخ .

قوله : (زيد في الإسراع) أي : فوق الخبب وجوباً كما هو ظاهر ، سئل الشيخ أبو علي النجاد عن وقوف الجنائز ورجوعها فقال : يحتمل متى كثرت الملائكة بين يديها . . رجعت أو وقفت ، ومتى كثرت خلفها . . أسرعت ، ويحتمل أن تكون للوم النفس للجسد ، ولوم الجسد للنفس يختلف حالها تارة تتقدم وتارة تتأخر ، ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها ليمت أجل بقائها في الدنيا ، وسئل أيضاً عن خفة الجنائز وثقلها فقال : إذا خفت . . فصاحبها شهيد ؛ لأن الشهيد حي والحي أخف من الميت ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عَدَرَبِهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ الآية^(٢) ، والله أعلم .

قوله : (ويندب ستر المرأة) أي : كبيرة كانت أو صغيرة ، ومثلها الحنث كما هو ظاهر .

قوله : (بشيء كالخيمة) أي : أو القبة والمكبة ؛ لأن ذلك أسترها ، ولإيصال أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها به ، وكانت قد رآته بالحبشة لما هاجرت ، فقال عمر رضي الله عنه : (نعم خباء الظعينة) ، قيل : هي أول من حملت كذلك^(٣) ، لكن روى البيهقي : أن السيدة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه^(٤) ، فإن صح هذا . . فهو قبل السيدة زينب بنت جحش بمدة كثيرة ، إلا أن يقال : لا ينافي هذا ما قبله ؛ لأن المراد : أن زينب أول من فعل به ذلك الذي رآته بالحبشة ، وفاطمة - الظاهر : أنها - إنما علمت ذلك من زينب فاستحسنته وأمرت به ، وأما زعم أن ذلك أول ما اتخذ في جنازة زينب بنته صلى الله عليه وسلم بأمره . . فباطل كما قاله النووي في « المجموع »^(٥) .

(١) صحيح البخاري (١٣١٥) ، صحيح مسلم (٩٤٤) .

(٢) انظر « حاشية الشيرازي » (٤٦٦ / ٢) .

(٣) انظر « الطبقات الكبرى » لابن سعد (١٠٨ - ١٠٦ / ١٠) .

(٤) السنن الكبرى (٣٤ / ٤) .

(٥) المجموع (٢٢٩ / ٥) .

وَيَتَأَكَّدُ تَشْيِيعُ الْجَنَازَةِ لِلرِّجَالِ ، وَيُنْدَبُ مَكْتَهُمْ إِلَى أَنْ يُدْفَنَ ، (وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِيهَا) بِالتَّحْدِثِ فِي
أُمُورِ الدُّنْيَا ،

قوله : (ويتأكد تشييع الجنازة للرجال) أي : لما مر من حديث البراء بن عازب قال : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز) متفق عليه^(١) ، وخرج به (الرجال) : النساء كما سيأتي ، ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر فلا كراهة فيه - خلافاً للرويانى - لخبر أبي داود وغيره بسند حسن : (أنه صلى الله عليه وسلم أمر علياً كرم الله وجهه أن يوارى أبا طالب)^(٢) ، ويجوز له زيارة قبره أيضاً ، وكالقريب زوج ومالك .

قوله : (ويندب مكتهم إلى أن يدفن) أي : للخبر المتفق عليه : « من شهد الجنازة حتى يصلى عليها . . فله قيراط ، ومن شهدا حتى تدفن - وفي رواية للبخاري : حتى يفرغ من دفنها - فله قيراطان » ، قيل : وما القيراطان ؟ قال : « مثل الجبلين العظيمين »^(٣) ، ولمسلم : « أصغرهما مثل أحد »^(٤) ، وعلى ذلك تحمل رواية مسلم : « حتى توضع في اللحد »^(٥) .

وفي حديث الطبراني مرفوعاً : « من تبع جنازة حتى يقضى دفنها . . كتب له ثلاثة قرايط »^(٦) . ويندب أن يقف على القبر بعد الدفن ويستغفر الله له ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الرجل . . يقف عليه ويقول : « استغفروا لأخيكم واسألوا الله له التثبيت ؛ فإنه الآن يسأل » رواه أبو داود بإسناد جيد^(٧) . ولأن عمرو بن العاصي رضي الله عنه قال حين حضرته الوفاة : (فإذا دفنتموني . . فشنوا علي التراب شنأ ، ثم أقيموا حول قبري قدر ما تنحرجزور ويقسم لحمها ؛ حتى أستأنس بكم وأعلم ماذا أراجع به رسل ربي) رواه مسلم^(٨) ، قالوا : ويستحب أن يقرأ عنده شيء من القرآن ، وإن ختموه . . كان أفضل ، وسيأتي ندب تلقين الميت حينئذ .

قوله : (ويكره اللغط فيها) أي : في الجنازة ؛ أي : في المشي معها ، واللغط بفتح الحاء : هو الكلام فيه جلبة واختلاط .

قوله : (بالتحدث في أمور الدنيا) أي : بل ولو بالذكر والقراءة كما في « التحفة »

(١) صحيح البخاري (١٢٣٩) ، صحيح مسلم (٢٠٦٦) .

(٢) سنن أبي داود (٣٢١٤) عن سيدنا علي رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (١٣٢٥ / م) ، (٤٧) ، صحيح مسلم (٩٤٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم (٥٣ / ٩٤٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) صحيح مسلم (٥٢ / ٩٤٥) ، عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) المعجم الأوسط (٩٢٨٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٧) سنن أبي داود (٣٢٢١) عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٨) صحيح مسلم (١٢١) .

بلِ السُّنَّةُ : أَلْفَكُرُّ فِي الْمَوْتِ وَمَا بَعْدَهُ

وغيرها^(١) ؛ لما روى البيهقي من أن الصحابة رضي الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز وعند الذكر^(٢) ، وكره الحسن وغيره قول المنادي مع الجنازة : استغفروا لأخيكم - أي : ومثله قوله : وحدوا الله - وسمع ابن عمر رضي الله عنهما قائلاً يقول : استغفروا له غفر الله لكم ، فقال : (لا غفر الله لك) رواه سعيد بن منصور في « سننه » .

قال (سم) : (فرضوا كراهة رفع الصوت بالذكر والقراءة في حال السير ، وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضعه في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ، ولا يبعد أن الحكم كذلك .

قال : ويستفاد من قول ابن عمر : جواز التأديب والزجر بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق ، لكن في جواز ذلك لغير العالم نظر)^(٣) .

وأول السيد البصري قول ابن عمر المذكور بما نصه : كأن مراده رضي الله تعالى عنه لا يستغفر له : ألا يشتغل به الآن باللسان جهراً لكونه بدعة ، ثم ابتداء الدعاء بقوله : غفر الله لك أملك بالبدعة ، فكان الظاهر : الإتيان بالواو ، ولعل الحكمة في تركها : خروجه مخرج الزجر ، قال : ثم الظاهر : أنه حيث غلب على الظن أن اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية ؛ كنحو غيبة نزول الكراهة . انتهى ، واستحسن بعضهم تأويله المذكور جداً^(٤) ، وما بحثه مرافق لما نقله عن ابن زياد مما نصه : (قد عمت البلوى بما شاهدناه من اشتغال غالب المشيعين بالحديث الديني ، وربما أداهم ذلك إلى الغيبة وغيرها من المحرم ، فالذي اختاره : أن شغل أسماعهم بالذكر المؤدي إلى ترك الكلام أو تقليده أولى من استرسالهم في الحديث الديني ؛ ارتكاباً لأخف المفسدين . . .) إلخ ، فليتأمل .

قوله : (بل السنة الفكر في الموت وما بعده) أي : فيما يلقاه الميت وما يكون مصيره وحاصل ما كان فيه ، وأن هذا آخر الدنيا ومصير أهلها ، وليحذر كل الحذر من الحديث بما لا فائدة فيه ؛ فإن هذا وقت فكر وذكر يقع فيه الغفلة واللهو والاشتغال بالحديث الفارغ ؛ فإن الكلام بما لا فائدة منه عنده في جميع الأحوال ، فكيف في هذا الحال ؟ ! .

(١) تحفة المحتاج (١٨٧/٣) .

(٢) السنن الكبرى (٧٤/٤) عن قيس بن عباد رحمه الله تعالى .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٨٧/٣ - ١٨٨) .

(٤) انظر « حاشية الشرواني » (١٨٧/٣) .

وَيُكْرَهُ الْقِيَامُ لِمَنْ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ وَلَمْ يُرِدِ الْذَّهَابَ مَعَهَا ، وَالْأَمْرُ بِهِ مَنْسُوخٌ

واعلم : أن الصواب والمختار وما كان عليه السلف رضي الله عنهم : السكوت في حال السير مع الجنازة ، فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك ، والحكمة فيه ظاهرة ، وهي : أنه أسكن لخطره وأجمع لفكره فيما يتعلق بالجنازة ، وهو المطلوب في هذا الحال ، فهذا هو الحق ، ولا تغترن بكثرة من يخالفه ؛ فقد قال أبو علي الفضيل بن عياض رضي الله عنه ما معناه : الزم طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين ، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين ، وقد رويناه في « سنن البيهقي » ما يقتضي ما قلته . . . إلخ . « أذكار النووي »^(١) .

قوله : (ويكره القيام لمن مرت به جنازة) أي : خلافاً للمتولي فقال باستحبابه وإن اختاره النووي في شرحي « المذهب » و« مسلم » للأحاديث الصحيحة فيه^(٢) ، لكن سيأتي الجواب عنها .
قوله : (ولم يرد الذهاب معها) أي : مع الجنازة كما صرح به في « الروضة »^(٣) ، بخلاف ما إذا أراد الذهاب معها . . فلا يكره له ذلك .

قوله : (والأمر به منسوخ) يعني : أن ما ثبت في الأحاديث الصحيحة : أنه صلى الله عليه وسلم أمر من مرت به الجنازة بالقيام ، وكذا من يتبعها بالألا يقعد عند القبر حتى توضع^(٤) . . منسوخ عند الشافعي رضي الله عنه والجمهور ، والناسخ له ما رواه البيهقي عن علي كرم الله وجهه قال : (قام النبي صلى الله عليه وسلم مع الجنازة حتى توضع وقام الناس معه ، ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقعود) ، ورواه مسلم بنحوه^(٥) ، وفي رواية للبيهقي : أن علياً كرم الله وجهه رأى ناساً قياماً ينتظرون الجنازة أن توضع فأشار إليهم بدرة أو سوط أن اجلسوا ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلس بعدما كان يقوم^(٦) ، واختار النووي في شرحي « المذهب » و« مسلم » استحباب القيام وفاقاً للمتولي كما تقرر ، قال - أعني : النووي - : (فقد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام ، ولم يثبت في القعود شيء إلا حديث علي رضي الله عنه ، وليس صريحاً في النسخ ؛ لاحتمال أن القعود فيه لبيان الجواز)^(٧) ، قل الأذرعى : (وفيما اختاره نظر ؛ لأن الذي فهمه علي رضي الله عنه الترك

(١) الأذكار (ص ٢٧٥) ، السنن الكبرى (٧٤/٤) .

(٢) المجموع (٢٣٦/٥) ، شرح مسلم (٢٩-٢٧/٧) .

(٣) روضة الطالبين (١٦/٢) .

(٤) أخرجه البخاري (١٣١٠) ، ومسلم (٧٧/٩٥٩) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) السنن الكبرى (٢٧/٤) ، صحيح مسلم (٩٦٢) .

(٦) السنن الكبرى (٢٨/٤) .

(٧) المجموع (٢٣٦/٥ - ٢٣٧) .

(وَ) يُكْرَهُ (إِتْبَاعُهَا بِنَارٍ) وَلَوْ فِي مِجْمَرَةٍ ، وَأَنْ يُجْمَرَ عِنْدَ الْقَبْرِ . (وَ) يُكْرَهُ (أَتْبَاعُ النِّسَاءِ) لِلْجَنَازَةِ

مطلقاً ، وهو الظاهر ، ولهذا : أمر بالقعود من رآه قائماً واحتج بالحديث (أي : فالمعتمد : كراهة القيام بالقيد المذكور .

قوله : (ويكره إيتباعها بنار) بسكون التاء ؛ أي : جعل النار مصاحبة لها ولو أمامها ، وظاهر إطلاقهم : ولو كان الميت كافراً ، ولا مانع منه ؛ لأن العلة موجودة فيه .

قوله : (ولو في مجمرة) أي : فلا فرق بين كونها في مجمرة أو في غيرها ، وقول الشيخ نصر : (لا يجوز أن يحمل معها المجامر والنار) : فإن أراد التحريم . . فهو شاذ ؛ لنقل ابن المنذر الإجماع على الكراهة^(١) .

قوله : (وأن يجمر عند القبر) أي : ويكره أن . . . إلخ ، فهو عطف على (إيتباعها) فكل منهما مكروه ؛ وذلك لخبر أبي داود : « لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار »^(٢) ، ولأنه يتفاءل بذلك فال سوء .

روى مسلم : أن عمرو بن العاصي قال : (إذا أنا مت . . فلا تصحبني نار ولا نائحة)^(٣) . وروى البيهقي عن أبي موسى : أنه أوصى أنه لا تتبعوني بصارخة ولا مجمرة ، ولا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً^(٤) .

نعم ؛ لو احتيج إلى الدفن ليلاً في الليالي المظلمة . . فالظاهر : أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ، ولا سيما حالة الدفن لأجل إحسان الدفن وإحكامه : ويؤيده ما مر في التجمير عند الغسل .

قوله : (ويكره اتباع النساء للجنازة) أي : مشيهن معها وتشيعهن ، فهو بتشديد التاء المثناة الفوقية ، بخلافها فيما مر آنفاً فإنه بسكونها ؛ ففي « المختار » : (تبعه من باب طرب وسلم : إذا مشى خلفه ، أو مر به فمضى معه ، وكذا اتبعه ، وهو افتعل ، وأتبعه على وزن أفعل : إذا كان قد سبقه فلحقه وأتبع غيره ، ويقال : أتبعته الشيء فتبعه . . .) إلخ^(٥) ، وفي « المصباح » مثله قال :

(١) الإجماع (ص ٥١) .

(٢) سنن أبي داود (٣١٧١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح مسلم (١٢١) .

(٤) السنن الكبرى (٣٩٥ / ٣) .

(٥) مختار الصحاح ، مادة : (تبع) .

إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ حَرَاماً ، وَإِلَّا . . . حَرَمَ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ

(وأتبع زيدا عمراً بالألف : جعلته تابِعاً له . . .) إلخ^(١) ، فلو قرئ هنا بسكون التاء . . لأوهم أن التابع غيرهن بأمرهن وليس مراداً قطعاً ، بل هن التابعات للجنائز ، فليتأمل .

قوله : (إن لم يتضمن حراماً) تقييد للكرهية ، وبه صرح في « الروضة »^(٢) وذلك لخبر « الصحيحين » عن أم عطية رضي الله عنها قالت : (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا)^(٣) أي : نهياً غير محتتم ، فهو نهى تنزيه .

قوله : (وإلا) أي : بأن تضمنت حراماً ؛ كأن كانت مكشوفة أو مع الصياح والنوح مثلاً .

قوله : (حرم) أي : تباعهن لها .

قوله : (وعليه) أي : على ما تضمن الحرام .

قوله : (يحمل ما ورد . . مما يدل على التحريم) أي : تحريم اتباعهن للجنائز ؛ كحديث أنس رضي الله عنه عند أبي يعلى قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة ، فرأى نسوة فقال : « أتحملن ؟ » قلن : لا ، قال : « أتدفنه ؟ » قلن : لا ، قال : « فارجعن مأزورات غير مأجورات »^(٤) .

وفي « البخاري » الترجمة بـ (باب حمل الرجال الجنائز دون النساء) ثم ذكر حديث : « إذا رفعت الجنائز واحتملها الرجال . . » الحديث^(٥) ، وفيه إشكال من حيث كونه خبراً ، فكيف يكون حجة في منع النساء ؟ ! وأجيب بأن كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع لا مجرد الإخبار عن الواقع ، وإنما لم يخرج حديث أنس المذكور لعل لكونه ليس على شرطه ، ولذا : قال في « الأسنى » : (وأما ما رواه ابن ماجه وغيره مما يدل على التحريم . . فضعيف^(٦) ، ولو صح . . حمل على ما يتضمن حراماً) انتهى^(٧) .

فَكَانَ ذَلِكَ

قال البندنجي : (يستحب لمن مرت به جنازة أن يدعو لها ويشني عليها إن كانت أهلاً لذلك ، وأن يقول من رآها : سبحان الحي الذي لا يموت ، أو سبحان الملك القدوس) انتهى .

(١) المصباح المنير ، مادة : تبع .

(٢) روضة الطالبين ١١٦/٢ .

(٣) صحيح البخاري (١٢٧٨) ، صحيح مسلم (٩٣٨) .

(٤) مسند أبي يعلى (٤٠٥٦) .

(٥) صحيح البخاري (١٣١٤) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٦) سنن ابن ماجه (١٥٧٨) .

(٧) أسنى المطالب (٣١٢/١) .

(فَضْلٌ)

في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها

وروى الطبراني عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من رأى جنازة فقال : الله أكبر صدق الله ورسوله ، هذا ما وعد الله ورسوله ، اللهم ؛ زدنا إيماناً وتسليماً . كتب الله له عشرين حسنة » ، ويستحب أن يكرره ثلاثاً كما أفاده (ع ش) على « النهاية »^(١) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها)

قيل : إن الصلاة على الجنازة من خصائص هذه الأمة ، ونظر فيه بما في خبر الحاكم وغيره بإسناد حسن بل صحيح عند الحاكم : « أن آدم لما حضره الموت . . نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه ، ولما مات . . غسلته الملائكة بالماء والسدر ثلاثاً ، وجعلوا في الثالثة كافوراً ، وكفونه في وتر من الثياب ، وحفروا له لحداً ، وصلوا عليه وقالوا لولده : هذه سنة ولد آدم من بعده »^(٢) ، وفي رواية : « أنهم قالوا : يا بني آدم ؛ هذه سنتكم من بعده فكذاكم فافعلوا »^(٣) .

قال في « التحفة » : (وبهذا تبين أن الغسل والتكفين والصلاة والدفن والسدر والحنوط والكافور والوتر واللحد من الشرائع القديمة ، وأنه لا خصوصية لشرعنا بشيء من ذلك ، فإن صح ما يدل على الخصوصية . . تعين حمله على أنه بالنسبة لنحو التكبير والكيئية .

قال : هل شرعت صلاة الجنازة بمكة أو لم تشرع إلا بالمدينة ؟ لم أر في ذلك تصريحاً ، وظاهر حديث : أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها بشهر^(٤) كما قاله ابن إسحاق وغيره ، وما في « الإصابة » عن الواقدي : أن الصلاة على الجنازة لم تكن شرعت يوم موت خديجة رضي الله عنها ، وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح . . أنها لم تشرع بمكة بل بالمدينة^(٥) .

(١) حاشية الشيرازي (٤٦٧/٢) .

(٢) المستدرک (٥٤٥/٢) عن سيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه .

(٣) انظر « نصب الراية » (٢٥٦/٢) .

(٤) أخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٣٠٩/٥) .

(٥) تحفة المحتاج (١٣٢/٢) .

(أَرَكَا نُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ سَبْعَةٌ : الْأَوَّلُ : النَّيَّةُ كَثِيرَهَا) فيجب فيها ما يجب في نيّة سائر الفروض ، فمن ذلك : قَرْنُ النَّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ الْأَوَّلِي ، وَالتَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ

قال (ع ش) : (وإنما قال : وظاهر... إلخ ؛ لاحتمال أنها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة)^(١) ، والله أعلم .

قوله : (وما يتعلق بها) أي : بالصلاة عليه ، فالضمير راجع للمضاف إليه ؛ وذلك كالشروط وبيان الأحق بالإمامة فيها وغيرهما مما يأتي .

قوله : (أركان الصلاة عليه) أي : على الميت المحكوم بإسلامه غير الشهيد ، قاله في « التحفة »^(٢) ، وخرج بقوله : (المحكوم بإسلامه) : أطفال الكفار وإن كانوا من أهل الجنة كما مر .

قوله : (سبعة : الأول : النية كغيرها) أي : من بقية الصلوات ، ولخبر : « إنما الأعمال بالنيات »^(٣) .

قوله : (فيجب فيها) أي : في نية صلاة الجنابة .

قوله : (ما يجب في نية سائر الفروض) أي : جميع ذلك ؛ ففي « الإيعاب » : (واستفيد من التشبيه : أنه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم إلا ما استثنى ، فمن ذلك : نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق المرأة وإن وقعت لها نفلاً ، واقتراها بتكبير الإحرام ، وأنه يسن هنا ما يسن ثم ، وفي الإضافة هنا الوجهان المعروفان ، ومع كونها نفلاً منهما يجب فيها القيام للقادر ، ولا يجوز الخروج منها على الأوجه) انتهى .

قوله : (فمن ذلك) أي : مما يجب في نية سائر الفروض .

قوله : (قرن النية بالتكبير الأولي) أي : وهي تكبير الإحرام مقارنة حقيقية في أصل المذهب ، أو مقارنة عرفية على مختار الإمام والغزالي ومن وافقهما كما مر تحريره ثم .

قوله : (والتعرض للفرضية) أي : ولو في صلاة امرأة مع رجال ، وكذا في حق الصبي عند الشارح ؛ لوجوب نية الفرضية عليه في مكتوباته عنده وفاقاً لـ « الروضة » و « أصلها »^(٤) ، وأما عند الرملي . . فقياس ما اعتمده ثم : عدم الوجوب هنا^(٥) ، قال (ع ش) : (وقد يفرق بين ما هنا وبين

(١) حاشية الشيراملي (٤٦٨/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (١٣١/٣) .

(٣) أخرجه البخاري (١) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) روضة الطالبين (١٢٤/٢) ، الشرح الكبير (٤٣٤/٢) .

(٥) نهاية المحتاج (٤٦٨/٢) .



وإن لم يقل : فرض كفاية ، وعلى المأموم نية الاقتداء أو نحوه ،

المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم «قويت مشابقتها للفرض ، فيجوز أن تنزل منزلة الفرض ، فيشترط فيها نية الفرضية ؛ أي : حتى عده ، بخلاف المكتوبة منه فإنها لا تسقط الحرج عن غيره ، ولا هي فرض في حقه ، فقويت جهة التولية فيها فلا يشترط فيها نية الفرضية»^(١) .

قال (سم) عن الرملي فيما لو كان مع النساء صبي : (يجب عليهن أمره بها ، بل وضربه عليها ، ويجب عليهن أمره بنية الفرضية وإن لم تشترط نية الفرضية في لمكتوبات الخمس)^(٢) ، قال (ع ش) : (وهو ظاهر في أنه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم .. أنه لا بد من نية الفرضية لإسقاط الصلاة عنهم ، فليراجع)^(٣) .

قوله : (وإن لم يقل فرض كفاية) أي : لم يتعرض له في نيته فإنه يحزى ؛ إذ هو غير شرط ، كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين بل ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وإن عرض تعيينها ؛ لأنه عارض ، وقيل : تشترط نية فرض الكفاية لتمييز عن فرض العين ، رد بأنه يكفي مميزاً بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما .

وإيضاحه : أن الفرض المضاف للميت معناه : فرض الكفاية ، وإضافة لإحدى الصلوات الخمس معناه : الفرض العيني ؛ فكأن الفرض موضوع للمعنيين بوضعين ، والألفاظ متى أطلقت أو لوحظت .. حملت على معناها الوضعي ، وهو : الكفاية في الجنائز والعيني في غيرها ، وبهذا يجاب عما أورده بعضهم على ذلك بأنه إن أراد بحسب الواقع .. فلا يفيد ، وإلا .. لم يجب تعيين بأنه فطر أو أضحى ، بل لم يجب تعيين في معينة مطلقاً ، أو بحسب الملاحظة للناوي .. ثبت ما ادعاه صاحب القيل المذكور ، فليتأمل .

قوله : (وعلى المأموم) أي : يجب عليه .

قوله : (نية الاقتداء أو نحوه) أي : أو الجماعة أو الائتمام كما مر في (صفة الأئمة) ، ولا يقدح اختلاف بين نية الإمام والمأموم ، فلو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكسه .. جاز ؛ كما لو اقتدى في الظهر بالعصر أو بالعكس ، ويجوز أيضاً اختلافهما في المصلى عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الأولى .

(١) حاشية الشيرازي (٤٦٨/٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الغرر (٣٠١/٣) .

(٣) حاشية الشيرازي (٤٦٨/٢-٤٦٩) .

ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته ، بل الواجب أدنى تمييز ؛ كقصد من صلى عليه الإمام

والحاصل : أنه لو نوى المأموم الصلاة على غير من نواه الإمام جاز ، فيتضمن حينئذ تسع صور ؛ لأنه إما أن ينوي إمام حاضراً فقط ، أو غائباً فقط ، أو غائباً وحاضراً ، ومثله المأموم ، فالثلاثة في ثلاثة بتسع وكلها صحيحة ، تأمل .

قوله : (ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته) أي : بل إن عين وأخطأ ؛ كأن صلى على زيد أو على الكبير أو الذكر من أولاده فبان عمراً أو الصغير أو الأنثى لم تصح إلا مع الإشارة كما مر في (باب الجماعة) ، قيل : استثنى من ذلك صلاة الغائب فلا بد فيها من تعيينه بقلبه ، ووجهه بعضهم بأنه لا بد في كل يوم من لموت من أقطار الأرض وهم غائبون فلا بد من تعيين الذي يصلي عليه منهم ، ولذا اعتمده جمع من المتأخرين ، لكن سيأتي على الإثر عن « التحفة » رده .

قوله : (بل الواجب أدنى تمييز) أي : مميز ، واستفيد من هذا : أنه يكفي في الجمع قصدهم وإن لم يعرف عددهم ، قال الروياني : (ولو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح ؛ أي : لوجود الإبهام المطلق في كل من البعضين ، قال : ولو اعتقد أنهم أحد عشرة فبانوا عشرة أعاد الصلاة على الجميع ؛ لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين ، ولو اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأظهر : الصحة)^(١) .

قال : (ولو صلى على حي وميت صحت على الميت إن جهل الحال ، وإلا فلا ؛ أي : لتلاعبه فهو كمن صلى الظهر قبل الزوال ، أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ؛ أي : فيهما ، ولو أحرم باصلاة على الجنائز ثم حضرت أخرى وهو في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم يصلي على الثانية ؛ لأن ، لم ينوها أولاً ، بل لو نواها أثناءها عامداً عالماً بطلت صلاته ؛ لأنه أتى بما ينافي نية الأولى ؛ لأن نية الثاني متضمنة لقطع النية الأولى)^(٢) كما صرح به في « الإيعاب » .

قوله : (كقصد من صلى عليه الإمام) تمثيل لأدنى التمييز ، وظاهره : أنه لا فرق بين الحاضر والغائب ، وهو كذلك كما اعتمده الشارح في كتبه ، قال في « التحفة » : (واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب ؛ أي : باسمه ونسبه ، وإلا كان استثناءهم فاسداً يردّه تصريح البغوي الذي جزم به في « الأنوار » وغيره بأنه يكفي فيه أن يقول : على من صلى عليه الإمام وإن لم يعرفه ؛

(١) بحر المذهب (٣/٣٥٦) .

(٢) بحر المذهب (٣/٣٥٥) .

(الثاني) من الأركان : (أربع تكبيرات) منها تكبيرة الإحرام ؛ للاتباع ، ولا يضر الزيادة عليها ،

ويؤيده بل يصرح به قول جمع واعتمده في « المجموع » وتبعه أكثر المتأخرين : بأنه لو صلى على من مات اليوم في أقطار الأرض ممن تصح الصلاة عليه .. جاز ، بل ندب ، قال في « المجموع » : لأن معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطاً ، ومن ثم عبر الزركشي بقوله : وإن لم يعرف عددهم ولا أشخاصهم ولا أسماءهم .. فالوجه : أنه لا فرق بينه وبين الحاضر ^(١) .

قال الكردي : (وذكر في « الإمداد » ما يفيد أن الخلف لفظي ، والحاصل : أنه إذا نوى الصلاة على ما صلى عليه الإمام .. كفى عن التعيين عندهما ؛ أي : الشارح وغيره ، وحيث صلى على بعض جمع .. لا يصح إلا بالتعيين عندهما أيضاً ، ولو صلى على من مات اليوم في أقطار الأرض ممن تصح الصلاة عليه .. جاز عندهما ، بل ندب ، قال الأمر إلى أنه لا خلف بينهما .

قال في « الإيعاب » : لا بد من قوله : صليت على من تجوز الصلاة عليه ، المستلزم لاشتراط : تقدم غسله ، وكونه غير شهيد ، وكونه غائباً الغيبة المجوزة للصلاة ، وحينئذ : فإن تذكر هذا الإجمال ونواه .. فواضح ، وإلا .. فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة) تأمل ^(٢) .

قوله : (الثاني من الأركان) أي : السبعة .

قوله : (أربع تكبيرات) عبر الغزالي رحمه الله كل تكبيرة ، قال في « الأسنى » : (ولا خلاف في المعنى) ^(٣) .

قوله : (منها) أي : من الأربع .

قوله : (تكبيرة الإحرام ؛ للاتباع) أي : رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعدما دفن فكبر عليه أربعاً) ^(٤) ، وللإجماع كما في « المجموع » وغيره ^(٥) .

قوله : (ولا يضر الزيادة عليها) أي : على الأربع وإن نوى بتكبير الركنية ، خلافاً لجمع متأخرين .

نعم ؛ لو زاد على الأربع عمداً معتقداً البطلان .. بطلت كما ذكره الأذري ، ولا يمنع منه كون

(١) تحفة المحتاج (٣/١٣٣) .

(٢) المواهب المدنية (٣/٤٣٥-٤٣٦) .

(٣) أسنى المطالب (١/٣١٨) .

(٤) صحيح البخاري (١٣١٩) ، صحيح مسلم (٩٥٤) .

(٥) المجموع (٥/١٨٤) .

سواءُ الْخَمْسُ وما فوقها . (الثَّالِثُ : قِرَاءَةُ « الْفَاتِحَةِ ») لِعُمومِ خَيْرٍ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »

اعتقاده خطأ ، ووجه البطلان : أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية ، وأيضاً : فهو حينئذ متلاعب .

قوله : (سواء الخمس وما فوقها) أي : لثبوت ذلك في « صحيح مسلم »^(١) ، ونقل في « شرحه » عن القاضي عياض : أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر أربعاً وخمساً وسبعاً وثمانياً ، حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعاً ، واستمر على ذلك بعده^(٢) ، ولأنها ركن قولي وزيادته لا تضر ؛ كتكرير (الفاتحة) بقصد الركنية ، وأما تشبيه التكبيرة بالركعة فيما يأتي . . فمخلة بقرينة المقام في المتابعة ؛ حفظاً على تأكيدها ، وظاهر قوله : (وما فوقها) : عدم الضرر بها ولو كثر الزائد جداً ، وهو كذلك ؛ لما تقرر .

ولو خمس إمامه . . لم يتابعه ندباً في الأصح ؛ لأن ما فعله غير مشروع ، وفارق هذا ما مر في تكبير العيد ؛ بأن ذلك فيه خلاف محترم باق إلى الآن ، بخلاف الزيادة على الأربع هنا ، ومن ثم : لو كبر زيادة على السبع . . لم يتابعه ؛ لأنه لا قائل به ، وله انتظاره ليسلم معه ، وهو الأولي ، وله أن يسلم في الحال بعد نية المفارقة ، وإلا . . بطلت ؛ لأنه سلام في أثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام الصلاة .

قوله : (الثالث) أي : من الأركان السبعة .

قوله : (قراءة « الفاتحة ») أي : فبدلها من القراءة فالذكر فالوقوف بقدرها ، قال (سم) : (انظر : هل يجري نظير ذلك في الدعاء للميت ، حتى إذا لم يحسنه . . وجب بدله فالوقوف بقدره ، وعلى هذا : فالمراد بـ « بدله » : قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معية ؟ فيه نظر ، والمتجه : الجريان)^(٣) ، قال (ع ش) : (والمراد بالدعاء المعجوز عنه : ما يصدق عليه اسم الدعاء ، ومنه : اللهم ؛ اغفر له ، أو ارحمه ، وحيث قدر على ذلك - أي : ولو بالترجمة - أتى به) تأمل^(٤) .

قوله : (لِعُمومِ خَيْرٍ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِ(فاتحة الكتاب) ») أي : رواه الشيخان^(٥) ،

(١) صحيح مسلم (٩٥٧) عن سيدنا زيد بن أرقم رضي الله عنه .

(٢) شرح صحيح مسلم (٢٣ / ٧) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٣٥ / ٣ - ١٣٦) .

(٤) حاشية الشبرايملي (٤٧٢ / ٢) .

(٥) صحيح البخاري (٧٥٦) ، صحيح مسلم (٣٩٤) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

ولا تتعين في الأولى - كما أفهمه كلام المصنف - بل تجزئ في الثانية أو غيرها

وفي « البخاري » : أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ بها في صلاة الجنازة وقال : (لتعلموا أنها سنة)^(١) ، وفي رواية : قرأ به (أم القرآن) فجهر بها وقال : (إنما جهرت لتعلموا أنها سنة)^(٢) أي : القراءة طريقة شرعية وهي واجبة ، وهذا هو المراد ، وليس المراد به : الجهر بها ؛ وإلا . . لقال : إنه ، وهذا كقول الصحابي : (من السنة كذا) فيكون مرفوعاً .

قوله : (ولا تتعين في الأولى) أي : عقب الأولى ، وظاهر : أنه لا يجوز قراءة بعض (الفاتحة) عقب الأولى مثلاً وباقيها عقب غيرها ؛ لعدم وروده .

قوله : (كما أفهمه كلام المصنف) أي : حيث لم يقيد بها ، وجزم به في « المنهاج » و« المجموع »^(٣) ، وكذا صاحب « البهجة » حيث قال : [من الرجز]

وسورة الحمد عقيب الأوله قلت وليست بعد غير مبطله^(٤)

قوله : (بل تجزئ في الثانية أو غيرها) أي : فيجوز إخلاء التكبيرة الأولى عن (الفاتحة) وجمعها مع الصلاة على النبي في الثانية ، ومع الدعاء في الثالثة والإتيان بها في الرابعة .

قال (ع ش) : (يؤخذ من هذا : جواب حادثة وقع السؤال عنها . وهي : أن شافعيًا اقتضى بالمكي وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي « الفاتحة » في صلاته بعد الأولى - أي : مثلاً - فلما سلم . . أخبره المالكي بأنه لم يقرأ « الفاتحة » .

وحاصل الجواب : صحة صلاة الشافعي ؛ إذ غاية أمر إمامه أنه ترك « الفاتحة » ، وتركها قبل الرابعة له لا يقتضي البطلان ؛ لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة ، لكنه لما سم بدونها . . بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه ، وهو لا يضر)^(٥) .

قال الرشدي : (وهي فائدة جلييلة يحتاج إليها في الصلاة خلف المخاف ، وظاهر : أن الحكم جار فيما لو كان الإمام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنازة كالحنفي ؛ إذ لا فرق نظراً إلى ما وجه به الشيخ أبقاء الله ؛ أي : ولا نظر إلى عدم اعتقاد الإمام فرضية « الفاتحة » ، وإلا . . لم تصح الصلاة خلفه مطلقاً ؛ لأنه لا يعتقد وجوب البسملة ، وأما ما يقال : إنه حيث كان الإمام لا يرى قراءة

(١) صحيح البخاري (١٣٣٥) .

(٢) أخرجه الحاكم (٣٥٧/١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) المجموع (١٨٨/٥) ، ومنهاج الطالبين (ص ١٥٢) .

(٤) بهجة الحاوي (ص ٤٩) .

(٥) حاشية الشيراملسي (٤٧٢/٢) .

على تناقض فيه . (الرابع : الْقِيَامُ لِلْقَادِرِ) عليه ،

« الفاتحة » فكأنه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي . . فقد يجاب عنه بأن ذلك لا يضر حيث كان ناشئاً عن عقيدة (فتأمل^(١)) .

قوله : (على تناقض فيه) أي : في أجزاء (الفاتحة) بعد غير الأولى ؛ فقد جزم النووي في « التبيان » تبعاً للجمهور بتعينها في الأولى^(٢) ، وهو ظاهر نصين للشافعي رضي الله عنه ، وانتصر له الأذرع وغيره ، واعتمده شيخ الإسلام في كتبه .

قال في « الأسنى » بعـ . كلام طويل : (والمدرك هنا الاتباع ، ولا خفاء أن تعيينها في الأولى أولى من تعيين الدعاء في الثالثة . . .) إلخ^(٣) ، لكن الذي اعتمده تلامذته كالشارح والرملي : الأول ؛ وهو الإجزاء بعد نسي الأولى^(٤) .

قال في « الإيعاب » : (فإن قلت : تعيينها في الأولى إما أولوي أو مساو لتعين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة . . قلت : التساوي ممنوع فضلاً عن الأولوية ؛ لأن القصد الأعظم من هذه الصلاة إنما هو الدعاء كما صرحوا به ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسيلة لقبوله ، وأما القراءة . . فأمر تابع هنا ، لكنها في ذاتها أشرف ، فنظروا إلى هذين فجعلوها بعد الأولى ندباً نظراً للثاني ، لا وجوباً نظراً للأول ؛ حتى يتميز المقصود ، ووسيلته بأن لهما محلين مخصوصين ؛ ليدل ذلك على مزيد الاعتناء بالمقصود دون غيره ، ولا بدع في أنه قد يعرض للمقصود الذاتي ما يصيره تابعاً ؛ ويدل لذلك : أنهم لم يوجبوا للرابعة ذكراً ؛ لأنه لم يبق لإيجابه مقتض ، وبهذا يجاب عما قيل : ليس لتخصيص الدعاء بالثالثة دليل واضح ، وما قيل بمثله في الصلاة في الثانية) فتأمل .

قوله : (الرابع) أي : من الأركان السبعة .

قوله : (القيام للقادر عليه) أي : ولو صبياً أو امرأة صلياً مع الرجال ، قال في « العباب » : (وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلاً)^(٥) ، قال في « الإيعاب » : (وإنما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياساً على ما لو صلى الظهر مثلاً ثم بلغ في وقتها ، ومع كونها نفلاً منهما تجب فيها نية الفرضية والنيام للقادر كما مر أول الفصل ، ولا يجوز الخروج منها على الأوجه كما

(١) حاشية الرشيدى (٤٧٢/٢ - ٤٧٣) .

(٢) التبيان (ص ١٤٦) .

(٣) أسنى المطالب (٣١٩/١) .

(٤) انظر « تحفة المحتاج » (١٣٦/٣) ، و « نهاية المحتاج » (٤٧٢/٢) .

(٥) العباب المحيط (٣٥١/١) .

بخلاف العاجز عنه يقعد ، ثم يضطجع ، ثم يستلقي ، كما في سائر الصلوات المفروضة .
(الخامس : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) لفعل السلف والخلف .

مر ، والمراد بعدم الجواز في حق الصبي : أن وليه يمنعه منه كما يمنعه من الخروج من المكتوبات^(١) .

قوله : (بخلاف العاجز عنه) أي : عن القيام فيسقط عنه وجوب القيام .

قوله : (يقعد ثم يضطجع ثم يستلقي كما في سائر الصلوات المفروضة) أي : فيأتي هنا ما مر ثم ، وأما إلحاقها بالنفل في التيمم . فلا يلزم منه ذلك هنا ؛ لأن القيام هو المقوم لصورتها ففي تركه محو لصورتها ، وبه يرد ما قيل : يجوز القعود مع القدرة كالنوافل ؛ لأنها ليست من الفرائض الأعيان ، فإن تعينت . . وجب القيام ، وإلا . . فلا ، قال الحافظ في « الفتح » : (وإنما لم يكن فيها ركوع ولا سجود ؛ لثلايتهم بعض الجهلة أنها عبادة للميت فيضل بذلك)^(٢) .

قوله : (الخامس) أي : من الأركان السبعة .

قوله : (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي : بخلاف الصلاة على الآل فلا تجب على الصحيح كغيرها .

نعم ؛ تسن ، وظاهر : أن كيفية صلاة التشهد السابقة أفضل هنا أيضاً ، وأنه يندب ضم السلام للصلاة كما أفهمه قولهم ثم ، إنما لم يحتج إليه ؛ لتقدمه في التشهد وهنا لم يتقدم فليس خروجاً من الكراهة ، ويفارق السورة بأنه لا حد لكمالها ؛ فلو نذبت . . لأدت إلى ترك المبادرة المتأكدة ، بخلاف هذا ، ويندب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقب الصلاة والحمد قبلها ، ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة . . فاته الأكمل . « تحفة » فليتأمل^(٣) .

قوله : (بعد التكبيرة الثانية) أي : عقبها ، فلا تجزئ بعد غير الثانية ، وهذا هو المعتمد سواء قلنا : إن (الفاتحة) تعين عقب الأولى أو لا تتعين ، فليس هذا مبنياً على الخلاف في تعين (الفاتحة) بعد الأولى ، فلو قصد ألا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وكبر الثالثة . . بطلت صلاته ؛ لأنه بشروعه في الثالثة تحقق ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فأشبه ما لو ترك (الفاتحة) عمداً ثم ركع .

قوله : (لفعل السلف والخلف) دليل لركنية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وكونها

(١) انظر حاشية الشيرازي (٤٧٥ / ٢) .

(٢) فتح الباري (١٩٢ / ٣) .

(٣) تحفة المحتاج (١٣٦ - ١٣٧ / ٣) .

(السادس : الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ) بخصوصه وَلَوْ طِفْلاً فيما يَظْهَرُ ؛ كـ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ) أَوْ (اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) أَوْ نحو ذلك

بعد الثانية ، وروى الحاكم وصححه على شرط الشيخين عن أبي أمامة : أن رجالاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم أخبروه أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز من السنة^(١) ؛ أي : الطريقة الشرعية ، وهي واجبة ، وروى الدارقطني والبيهقي عن عائشة حديث : « لا يقبل الله صلاة إلا بطهور ، والصلاة علي » إلا أنهما ضعفاه^(٢) .

قوله : (السادس) أي : من الأركان السبعة .

قوله : (الدعاء للميت بخصوصه) أي : بأقل ما ينطلق عليه الاسم ، وظاهر : تعيين الدعاء له بأخروي ، لا بنحو : اللهم ؛ احفظ تركته من الظلمة ، قال بعضهم : (فلا يكفي بدنيوي ، إلا إن آل إلى أخروي نحو : اللهم ؛ اقض عنه دينه)^(٣) أي : لأنه به ينفك حبس نفسه .

قوله : (ولو طِفْلاً فيما يظهر) أي : لأنه وإن قطع له بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء له كالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ثم رأيت الأذرعى قال : يستثنى غير المكلف ، فالأشبه : عدم الدعاء له ، وهو عجيب منه ، ثم رأيت الغزي نقله عنه وتعقبه بأنه باطل ، وهو كما قال ، وليس قوله : اللهم ؛ اجعله فرطاً... إلخ مغنياً عن الدعاء له ؛ لأنه دعاء باللازم ، وهو لا يكفي ؛ لأنه إذا لم يكف الدعاء له بالعموم الذي مدلوله كلية محكوم بها على كل فرد فرد مطابقة... فأولى هذا ، قاله في « التحفة »^(٤) ، وخالفه في « النهاية » و« المغني » وغيرهما فافتوا بذلك^(٥) .

قوله : (كاللهم ؛ اغفر له ، أو اللهم ؛ ارحمه ، أو نحو ذلك) هذا بيان لأقل الدعاء ، وأما أكمله... فما التقطه الشافعي رضي الله عنه من أخبار بعضهم باللفظ وبعضهم بالمعنى واستحسنه الأصحاب ، وهو : اللهم ؛ هذا عبدك... إلخ ، وهو مسطور في « مختصر أبي شجاع » وغيره^(٦) ، ويقول قبله : اللهم ؛ اغفر لحينا وميتنا... إلخ ، واللهم ؛ لا تحرمنا أجره... إلخ ، وقدم هذا على ذلك ؛ لثبوت لفظه في الحديث ، وأكمل من هذا كله ما في « صحيح مسلم » عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة

(١) المستدرک (٣٦٠ / ١) .

(٢) سنن الدارقطني (٣٥٥ / ١) .

(٣) انظر « حاشية الشرواني » (١٣٧ / ٣) .

(٤) تحفة المحتاج (١٣٧ / ٣) .

(٥) نهاية المحتاج (٤٧٩ / ٢) ، مغني المحتاج (٥١١ / ١) .

(٦) الغاية والتقريب (ص ٤٨ - ٤٩) .

يقول : « اللهم ؛ اغفر له وارحمه ، واعف عنه وعافه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بماء وثلج وبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وقه فتنة القبر وعذاب النار » ، قال عوف : فتمنيت أن لو كنت أنا الميت (لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١)) ، ولهذا أصبح دعاء الجنائز ، وفي الباب أخبار آخر .

قال في « التحفة » : (وظاهر : أن المراد بالإبدال في الأهل والزوجة : إبدال الأوصاف لا الذات ؛ لقوله تعالى : ﴿ الْحَقَنَّا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ، ولخبر الطبراني وغيره : « أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين ») ^(٢) .

وقال في « الأسنى » : (وصدق قوله فيه : « وأبدله زوجاً خيراً من زوجته » فيمن لا زوجة له ، وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة . . بأن يراد في الأول : ما يعم الفعلي والتقديري ، وفي الثاني : ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئة) ^(٣) ، ومراده كما قاله (سم) : أنه أراد في هذا الدعاء بالإبدال : الأعم من الفعلي والتقديري ؛ لأجل أن يتناول الأول ؛ فإن الإبدال فيه تقديري ، ومن إبدال الذات وإبدال الصفة ؛ لأجل أن يتناول الثاني ؛ فإن الإبدال فيه إبدال صفة لا ذات .

والحاصل : أن المراد : الأعم من الإبدال بالفعل ؛ كما فيمن له زوجة ، وبالتقدير : فيمن لا زوجة له ، ومن إبدال الذات : فيمن طلقت زوجته وماتت في عصمة غيره ، وإبدال الصفة ؛ كما فيمن ماتت في عصمة زوجها ^(٤) .

قال في « التحفة » : (وصح : أن المرأة لآخر أزواجها ، روته أم الدرداء لمعاوية لما خطبها بعد موت أبي الدرداء ^(٥) ، ويؤخذ منه : أنه فيمن مات وهي في عصمته ولم تتزوج بعده ، فإن لم تكن في عصمة أحدهم حين موته . . احتمل القول بأنها تخير وأنها للثاني ، ولو مات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم ماتت . . فهل هي للأول أو للثاني ؟ ظاهر الحديث : أنها للثاني ، وقضية المدرك : أنها للأول ، وأن الحديث محمول على ما إذا مات الآخر وهي في عصمته ، وفي

(١) صحيح مسلم (٨٦ / ٩٦٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١٤٠ / ٣) ، والحديث في « المعجم الكبير » (٣٦٧ / ٢٣) عن سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها .

(٣) أسنى المطالب (٣٢٠ / ١) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٤٠ / ٣) .

(٥) أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣١٥٤) عن سيدتنا أبي الدرداء رضي الله عنه .

(بَعْدُ) (التَّكْبِيرَةُ) (الثَّلَاثَةُ) لِفَعْلٍ مَنْ ذَكَرَ ؛ وَلِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى أَلْمَيْتِ .. فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ »

حديث رواه جمع لكنه ضعف : المرأة منا ربما يكون لها زوجان في الدنيا فتموت ويموتان ويدخلان الجنة ، لأيهما هي ؟ قال : « لأحسنهما خلقاً كان عندها في الدنيا » ^(١) .

قوله : (بعد التكبيرة الثالثة) أي : عقبها ، فلا يجزىء بعد غيرها جزءاً .

قوله : (لفعل من ذكر) أي : السلف والخلف ، وهذا دليل لكون الدعاء بعد الثالثة ، قال في « المجموع » : (وليس لتخصيصه بها دليل واضح) انتهى ^(٢) ، ومع ذلك تابع الأصحاب على تعيينها دون الأولى لـ (الفاتحة) ، وقال غيره : وكذا ليس لتعين الصلاة في الثانية ذلك ، ومر عن « الإيعاب » الجواب عنهما ، بل قال (سم) : (يمكن أن يقال : له دليل واضح ؛ وهو ما صح عن خبر أبي أمامة : من السنة في صلاة الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بـ « أم القرآن » مخافته ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يخص الدعاء للميت ويسلم ^(٣) ؛ وذلك لأن الظاهر منه : أنه أراد بكل جملة ذكرها : أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره ، لا أن تلك الجمل توالى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة مثلاً فقط ، فقوله فيه : « ثم يصلي . . . » إلخ ؛ معناه : بعد الثانية ، فيكون قوله : « ثم يخص الدعاء . . . » إلخ ؛ معناه بعد الثالثة) ، فليتأمل ^(٤) .

قوله : (ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) هذا دليل لأصل الدعاء ، فكان الأولى تقديمه على قوله : (بعد الثالثة) ، والحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ^(٥) .

قوله : (إذا صليتم على الميت . . فأخلصوا له الدعاء) أي : بما يتعلق بالآخرة .

قال العلقمي : (الدعاء للميت ليس فيه لفظ محدود عند العلماء ، بل يدعو المصلي بما تيسر له ، والأولى : أن يكون بالأدعية الماثورة في ذلك ، والدعاء في الصلاة للميت هو الركن الأعظم ، وأقله : ما يقع عليه الاسم ؛ لأنه المقصود الأعظم من الصلاة وما قبله كالمقدمات ، وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم : « أخلصوا له الدعاء » ، وإخلاص الدعاء له ألا يخلط معه غيره ؛ وفيه

(١) تحفة المحتاج (١٤١/٣) ، والحديث أخرجه البزار في « مسنده » (١٨٣/١٣) عن سيدتنا أم حبيبة رضي الله عنها .

(٢) المجموع (١٩٢/٥) .

(٣) أخرجه النسائي في « المجتبى » (٧٥/٤) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٣٧/٣ - ١٣٨) .

(٥) سنن أبي داود (٣١٩٩) ، سنن ابن ماجه (١٤٩٧) ، السنن الكبرى (٤٠/٤) ، صحيح ابن حبان (٣٠٧٦) .

(السَّابِعُ : أَلْسَلَامٌ) كغيرها في جميع ما مرَّ في صفة الصَّلَاةِ ، ويجبُ أَنْ يَكُونَ بعدَ الرَّابِعَةِ ، . . .

وجوب الدعاء للميت بخصوصه . . .) إلخ .

قوله : (السابع) وهو آخر الأركان السبعة .

قوله : (السلام) أي : لخبر أبي أمانة السابق آنفاً ، وعموم خبر : « تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم »^(١) السابق في (صفة الصلاة) .

قوله : (كغيرها) أي : حال كونه ؛ أي : وهو كسلام غير صلاة الجنائز ؛ فالأول على مذهب من يجوز مجيء الحال من الخبر ، والثاني على مذهب الجمهور من عدم جوازه .

قوله : (في جميع ما مر في « صفة الصلاة ») أي : وجوباً وندباً ، إلا (وبركاته) . . . فسنة هنا فقط على ما مر فيه ، قاله في « التحفة »^(٢) ، والذي مر ثم : دون (وبركاته) إلا في الجنائز ، واعتراض بأن فيه أحاديث صحيحة ، وقال في « الإمداد » ثم : (دون وبركاته على المنقول ، لكنها ثبتت في عدة طرق) ، وفي « الإيعاب » هنا : نعم ؛ يسن هنا لا ثم (وبركاته) .

قال الكردي : (ويتلخص من ذلك : ندب « وبركاته » في غير الجنائز ، والمختار من حيث الدليل : ندبها ، وأما الجنائز . . . فالمعتمد عند الشارح : ندبها فيها . وعند الخطيب والجمال الرملي : عدم ندبها مطلقاً)^(٣) .

قوله : (ويجب أن يكون) أي : السلام .

قوله : (بعد الرابعة) أي : التكبيرة الرابعة ، فلو سلم قبلها . . . بطلت صلاته على تفصيل مر بيانه ، ومر أيضاً : أنه لا دخل لسجود السهو هنا ، ويلتفت في السلام ، ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وإن قال في « المجموع » : (إنه الأشهر)^(٤) ، ويكبر المسبوق ويقرأ (الفاتحة) وإن كان الإمام في تكبيرة غيرها كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ؛ لأن ما أدركه أول صلاته فيراعي ترتيبها .

ولو كبر الإمام وهو في (الفاتحة) . . . تركها وتابعه في الأصح ؛ كما لو ركع الإمام والمسبوق في أثناء (الفاتحة) ، ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعينها بعد الأولى لفوات محلها الأصلي هنا ؛ إذ الأكمل : قراءتها فيها فيتحملها عنه الإمام .

(١) أخرجه الحاكم (١٣٢/١) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) تحفة المحتاج (١٣٥/٣) .

(٣) المواهب المدنية (٤٤٠/٣) .

(٤) المجموع (١٩٦/٥) .

ولا يجب فيها ذكرٌ ، لكن يُسنُّ تطويلُ الدُّعاءِ فيها . (وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ) حَذْوُ مَنْكِبَيْهِ (فِي) كُلِّ مِنْ (التَّكْبِيرَاتِ)

ولو سلم الإمام عقب تكبير المسبوق.. لم تسقط عنه القراءة ، وإذا سلم الإمام.. تدارك المسبوق وجوباً باقي التكبيرات بأذكارها وجوباً في الواجب وندباً في المندوب كما يأتي في الركعات بالقراءة وغيرها ، وخالفت تكبيرات العيد حيث لا يأتي بما فاتته منها ؛ فإن التكبير هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الإخلال بها ، وفي العيد سنة فسقطت بفوات محلها ، تأمل .

قوله : (ولا يجب فيها) أي : في الرابعة ؛ أي : بعدها بالاتفاق .

قوله : (ذكر ، لكن يسن تطويل الدعاء فيها) أي : في الرابعة ؛ فعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما : أنه كبر على جنازة ابنة له أربع تكبيرات ، فقام بعد الرابعة كقدر ما بين التكبيرتين يستغفر لها ويدعو ، ثم قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا)^(١) ، وفي رواية : كبر أربعاً فمكث ساعة حتى ظننا أنه سيكبر خمساً ، ثم سلم عن يمينه وعن شماله ، فلما انصرف.. قلنا له : ما هذا ؟ فقال : (إني لا أزيدكم على ما رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع) أو (هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه الحاكم وصححه والبيهقي في « الكبير »^(٢) .

قال الشافعي رضي الله عنه : (يقول في الرابعة : اللهم ؛ لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده) ، زاد جمع : واغفر لنا وله ، وكان المتقدمون يقولون فيها : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ ﴾ إلخ ، ولم يحك عن نص الشافعي ، لكن استحسنته ابن أبي هريرة والنووي ، ونقل عن بعضهم أنه يقرأ في الرابعة : ﴿ الَّذِينَ يَجْلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ ، حتى قال الشيخ البابلي بورود هذه في بعض الأحاديث ، لكن نقل (ع ش) عن الشارح كراهة قراءة آية : ﴿ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ الآية هنا ؛ كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات ، قيل : وضابط التطويل في ذلك : أن يلحقها بالثانية ؛ لأنها أخف الأركان ، وتعقبه في « التحفة » بأنه تحكم غير مرضي ، بل ظاهر كلامهم : إلحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها^(٣) .

قوله : (ويسن رفع يديه حذو منكبيه) أي : ويأتي في كيفيته ما مر في (صفة الصلاة) .

قوله : (في كل من التكبيرات) أي : الأربع وإن اقتدئ بمن لا يرى الرفع كالحنفي فيما يظهر ؛ لأن ما كان مسنوناً عندنا لا يترك للخروج من الخلاف ، وكذا لو اقتدئ به الحنفي للعلة المذكورة ،

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٠٣) .

(٢) المستدرک (١ / ٣٦٠) ، السنن الكبرى (٤ / ٤٣) عن سيدنا عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه .

(٣) تحفة المحتاج (٣ / ١٤٢) .

وَوَضَعَ يَدَيْهِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ تَحْتَ صَدْرِهِ ، (وَالْإِسْرَارُ) لِلْقِرَاءَةِ وَلَوْ لَيْلًا ؛ لَمَّا صَحَّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ)

فلو ترك الرفع . . كان خلاف الأولى على ما هو الأصل في ترك السعة ، إلا ما نصوا فيه على الكراهة ، وأما ترك الإسرار . . فقياس ما مر في (الصلاة) من كراهة الجهر في موضع الإسرار كراهته هنا . (ع ش) فليتأمل^(١) .

قوله : (ووضع يديه) أي : يسن .

قوله : (بين كل تكبيرتين تحت صدره) أي : وفوق سرته ، ويأتي في إرسالهما ما مر ثم .

قوله : (والإسرار للقراءة ولو ليلاً) أي : سن الإسرار . . . إخ ، وقيل : يجهر ليلاً بـ (الفاتحة) خاصة ؛ لأنها صلاة ليل ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء . . فيندب الإسرار بهما اتفاقاً ، واتفقوا على الجهر بالتكبير والسلام للإمام والمبلغ لا غيرهما ، نظير ما سبق في (الصلاة) ، فتقييده بالقراءة ؛ أي : (الفاتحة) لأجل الخلاف ، فتأمل .

قوله : (لما صح عن أبي أمانة رضي الله عنه) دليل لسن الإسرار .

قوله : (أن ذلك من السنة) أي : الإسرار بـ (الفاتحة) من الطريقة النبوية ، والحديث رواه عبد الرزاق والنسائي بإسناد صحيح عنه - أي : أبي أمانة سهل بن حنيف - بلفظ : (من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ، ثم يقرأ بـ « أم القرآن » مخافتة ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يخلص الدعاء للميت ، ثم يسلم)^(٢) .

قالا في « النهاية » و « المغني » : (وما ورد في خبر ابن عباس من أنه يجهر بالقراءة . . أوجب بأن خبر أبي أمانة أصح منه ، وقوله فيه : « إنما جهرت لتعلموا أنها سنة » قال في « المجموع » : يعني : لتعلموا أن القراءة مأمور بها) انتهى^(٣) ، وفيه نظر ؛ لأن خبر ابن عباس في « البخاري » وخبر أبي أمانة ليس فيه ، على أنه إنما يحتاج إلى الجواب المذكور كما قاله (ع ش) إذا لم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على استحباب الجهر ، ولكن قوله : (إنما جهرت لتعلموا أنها سنة) أي : مسلوكة على سبيل الوجوب يدل على أن الجهر ليس سنة ؛ فلو كان كذلك . . لما احتاج للاعتذار عنه ، إلا أن يقال : يجوز أنه إنما قال ذلك دفعاً لتوهم عدم وجوب القراءة في صلاة الجنائز كما

(١) حاشية الشيرازي (٤٧٥/٢) .

(٢) مصنف عبد الرزاق (٦٤٢٨) ، المجتبى (٧٥/٤) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٧٥/٢) ، مغني المحتاج (٥٠٩/١) .

(وَالْتَعَوُّذُ) لِـ (الْفَاتِحَةِ) لِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِهَا وَلَا تَطْوِيلَ فِيهِ ، (دُونَ الْإِسْتِفْتَاكِ) وَالسُّورَةِ وَإِنْ صَلَّى عَلَى غَائِبٍ ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ مَا أَمَكْنَ

أشار إليه فيما نقله عن «المجموع» ، فليتأمل^(١) .

قوله : (والتعوذ لِـ الفاتحة) أي : يسن التعوذ لها ، ويسر به قياساً على سائر الصلوات .

قوله : (لأنه من سننها) أي : (الفاتحة) فطلب قياساً على التأمين .

قوله : (ولا تطويل فيه) أي : في الإتيان بالتعوذ ، بخلاف الإتيان بالاستفتاح والسورة ؛ فإن فيه تطويلاً منافياً للتخفيف هنا ، وترك ذكر سن التأمين هنا وإن ذكره غيره ؛ اكتفاء بما قدمه في (صفة الصلاة) من أنه سنة لقراءة (الفاتحة) ، وذكروا ثم : أنه تحسن زيادة (رب العالمين) و(رب اغفر لي) ، وهل يسن هنا أيضاً ؟ فحرر .

قوله : (دون الاستفتاح والسورة) أي : فلا يسنان هنا في الأصح ؛ لطولهما في الجملة .

قوله : (وإن صلى على غائب) أي : أو على قبر ، لهذا هو المعتمد خلافاً لابن العماد حيث قال : (هذا إذا صلى على حاضر ، فإن صلى على غائب . . اتجه حينئذ الإتيان بدعاء الاستفتاح ؛ لأنه إنما لم يشرع في الجيزة لأجل التعجيل بدفن الميت وذلك مفقود في الصلاة على الغائب ، وكذلك في الصلاة على القبر)^(٢) ، وفي «التفقيه» للريمي استحباب قراءة السورة لمن صلى على القبر أو صلى على الغائب ؛ لفقد علة التعجيل بدفن الميت .

قوله : (لأن مبناه) أي : صلاة الجنائز ، تعليل للغاية .

قوله : (على التخفيف ما أمكن) أي : بحسب الأصل ، فالأوجه : عدم الفرق بين الحاضر والغائب ؛ ويؤيده كما قاله في «حواشي الروض» ما تقدم : أن إمام الكسوف يطول فيها وإن كان خلفه محصورون لم يرضوا بالتطويل أو غير محصورين^(٣) ، ووقع في «التحفة» هنا أنه قال : («دون الافتتاح» والسورة ، إلا على غائب أو على قبر على ما مر)^(٤) أي : في (صفة الصلاة) ، والذي مر ثم لفظه : (ما عدا صلاة الجنائز ولو على غائب أو على قبر على الأوجه) انتهى^(٥) .

وبه تعلم : أن الشارح اعتمد في «التحفة» عدم السن فيهما ، خلافاً لما نسب إليه خلافه ، فليتفطن .

(١) حاشية الشبراملسي (٤٧٥/٢) .

(٢) القول الثام في أحكام المأموم والإمام (ص ٥٦) .

(٣) حواشي الرملي على شرح أروض (٣١٩/١) .

(٤) تحفة المحتاج (١٣٨/٣) .

(٥) تحفة المحتاج (٢٩/٢) .

وتسن الجماعة فيها ، وكونها بثلاثة صفوف ؛ لخبر مسلم : « ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً . إلا شفّعهم الله فيه »^(١) ، وخبر أبي داود وغيره بإسناد صحيح : « ما من مسلم يموت فيصلّي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين . . إلا أوجب »^(٢) أي : غفر له كما في رواية الحاكم^(٣) .

وإنما صلت الصحابة رضي الله عنهم على النبي صلى الله عليه وسلم أفراداً كما رواه البيهقي وغيره ؛ لعظم أمره وتنافسهم في أنه لا يتولى الإمامة في الصلاة عليه أحد ، ولأنه لم يكن قد تعين إمام يؤم القوم ؛ فلو تقدم واحد في الصلاة . . لصار مقدماً في كل شيء وتعين للخلافة .

قال بعضهم : (والثلاثة - أي : الصفوف - بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية ، وإنما لم يجعل الأول أفضل ؛ محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة)^(٤) ، قال في « التحفة » : (وهو ظاهر ، إلا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة . . فالأفضل له كما هو ظاهر : أن يتحرى الأول ؛ لأننا إنما سوينا بين الثلاثة لثلاث يتركوها بتقديم كلهم للأول ، وهذا منتف هنا ، ولو لم يحضر إلا ستة بالإمام . . وقف واحد معه واثنان صفّاً واثنان صفّاً)^(٥) .

وتستحب الصلاة على الجنازة في المسجد ؛ لخبر مسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على ابني بيضاء سهيل وأخيه)^(٦) أي : سهل ، ولأنه أشرف من غيره ، وزعمُ أنهما كانا خارجه لا يُلْتَفَت إليه ؛ لأنه خلاف الظاهر المتبادر ، ولما تقرر في الأصول : أن الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي كالصلاة هنا يكون لهما ، بخلافه بعد غير الحسي يكون للمفاعل فقط .

وأما خبر : « من صلى على جنازة في المسجد . . فلا شيء له » . . فضعيف كما صرح به الإمام أحمد وابن المنذر والبيهقي^(٧) ، والذي في الأصول المعتمدة : « فلا شيء عليه » ، ولو صح الأول . . وجب حمله على هذا ؛ جمعاً بين الروايات ، وقد جاء مثله في القرآن ؛ كقوله تعالى :

(١) صحيح مسلم (٩٤٨) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) سنن أبي داود (٣١٦٦) ، سنن الترمذي (١٠٢٨) ، المستدرک (٣٦٢/١) عن سيدنا مالك بن هبيرة رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (٣١٦٦) ، سنن الترمذي (١٠٢٨) ، المستدرک (٣٦٢/١) عن سيدنا مالك بن هبيرة رضي الله عنه .

(٤) انظر « أسنى المطالب » (٣٢٣/١) .

(٥) تحفة المحتاج (١٩١/٣) .

(٦) صحيح مسلم (١٠١/٩٧٣) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٧) مسند الإمام أحمد (٤٤٤/٢) ، الأوسط لابن المنذر (٤١٦/٥) ، السنن الكبرى (٥٢/٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(وَيُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوطُ الصَّلَاةِ) لِأَنَّهَا صَلَاةٌ ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً

﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ ، وقد صلى عمر بن الخطاب والصحابه على أبي بكر رضي الله عنهم في المسجد ، وأوصى عمر بالصلاة عليه فيه فنفذوها ، وكل من هذين في معنى الإجماع .

نعم ؛ إن خيف تلويث المسجد منه . . حرم ، والله أعلم .

قوله : (ويشترط فيها) أي : في صلاة الجنائز .

قوله : (شروط الصلاة) أي : غيرها من بقية الصلاة ؛ كستر وطهارة واستقبال .

قوله : (لأنها صلاة) أي : تسمى بها وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود ، ولذلك يسن ويكره كل ما مر لها مما يمكن مجيئه هنا ، قال في « التحفة » : (نعم ؛ بحث بعضهم : أنه يسن هنا النظر للجنائز ، وبعضهم : النظر لمحل السجود لو فرض ؛ أخذاً من بحث البلقيني ذلك في الأعمى والمصلي في ظلمة ، وهذا هو الأوجه)^(١) .

ويسقط الفرض فيها بواحد ؛ لحصول الفرض بصلاته ، ولأن الجماعة لا تشترط فذلك العدد كغيرها ولو صبيّاً مميّزاً مع وجود الرجال ، ولأنه من جنسهم ، ولأنه يصلح أن يكون إماماً لهم ، وفارق ذلك عدم سقوط المرض به في رد السلام بأنه شرع في الأصل للإعلام ؛ بأن كلاً منهما سالم من الآخر وآمن منه ، وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته ، لا بامرأة مع وجود رجل ولو صبيّاً ؛ لأنه أكمل منها ودعاؤه أقرب إلى الإجابة ، ولأن في ذلك استهانة بالميت .

لا يقال : كيف لا يسقط بالمرأة مع وجود الصبي مع أنها المخاطب بها دون الصبي ؛ لأننا نقول : قد يخاطب الشخص بشيء ويتوقف فعله على شيء آخر ؛ لا سيما فيما يسقط عنه بفعل غيره ؛ فليتأمل .

قوله : (ويشترط أيضاً) أي : كما يشترط فيها شروط الصلاة غيرها ، فهو شرط زائد على ذلك ، وكذا يشترط عدم التقدم على الميت الحاضر ولو في القبر ، وأن يجمعهما مكان واحد ، وألا يزيد ما بينهما على ثلاث مئة ذراع تقريباً تنزيلاً للميت منزلة الإمام .

نعم ؛ لا يضر وضع الخشبة المعروفة على الجنائز وإن كان خارج المسجد حال الصلاة ، بخلاف الاقتداء بالإمام يضر الباب المغلق بين الإمام والمأموم ؛ لأن من شأن الإمام الظهور ، ومن شأن الميت الستر ، وكذا لا يضر لو وضع الميت في بيت مقفل وصلي عليه ؛ قياساً على جواز الصلاة بعد الدفن وإن كان قياس ما ذكره في (باب القدوة) الضرر ، وكذا لو وضع الميت في

تَقْدُمُ غَسْلِ الْمَيِّتِ ، أَوْ تَيْمُمِهِ بِشَرْطِهِ

تابوت مقفل ، والفرق بين ما هنا وما في (باب القدوة) كما في « حواشي الروض » : أنه إنما امتنع في (باب القدوة) لكون المأموم لا يشاهد الإمام ويخفى عليه أحواله ، وأحوال الميت غير مفتقر إليها ؛ لأنه ليس له انتقالات ولا حركات يقتدئ به فيها^(١) .

وبه يعلم : أنه لا يضر غطاء النعش وإن كان مشدوداً سواء كان داخل المسجد أو خارجه ، خلافاً لمن زعم عدم صحة الصلاة عليه حينئذ إذا كان خارج المسجد ؛ تمسكاً بقولهم : تنزيلاً للميت منزلة الإمام ، وغفلة عن قولهم : إن شأن الإمام الظهور ، وشأن الميت الستر ، وعن الفرق الذي نقلته عن « حواشي الروض » .

ثم رأيت نقلاً عن الحفني أنه قال : (وحاصل المعتمد في غطاء النعش : أنه لا يضر في المسجد مطلقاً وإن سمر ، وفي غيره : لا يضر إلا إن سمر ، فلا يضر الربط بالحزام) ، ونقلاً عن الرملي أنه قال : (إذا كان الميت في سحلية مسمرة عليه . . لا تصح الصلاة عليه ، فإن لم تكن مسمرة ولو بعض ألواحها التي تسع خروج الميت منه . . صحت الصلاة . .) إلخ^(٢) ، وهذا شامل لما لو كان بها شداد ولم يحل ؛ إذ ظاهره : أنه لا يضر إلا التسمير فإنه المضر .

نعم ؛ إن كانت السحلية على نجاسة أو كان أسفلها نجساً . . وجب الحُل كما أفاده الجمل^(٣) ، وهو ظاهر ، فتأمل ذلك كله فإنه مهم أي مهم .

قوله : (تقدم غسل الميت) أي : لأنه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن الصلاة على الميت كصلاة نفسه ، قال في « التحفة » : (وقول ابن جرير كالشعبي : « تصح بلا طهارة » . . رد بأنه خارق للإجماع ، وابن جرير وإن عد من الشافعية لا يعد تفرده وجوباً لهم كالمزني^(٤)) .

قوله : (أو تيممه) أي : أو تقدم تيمم الميت .

قوله : (بشرطه) أي : التيمم ؛ وهو فقد الماء حساً أو شرعاً ، ويشترط طهارة كفته أيضاً إلى فراغ الصلاة عليه ، فلو مات بهدم أو نحوه ؛ كأن وقع في بئر أو بحر عميق وقد تعذر إخراجه منه وطهره . . لم يصل عليه ؛ لفوات الشرط ، هذا ما نقله الشيخان عن المتولي وأقره^(٥) ، قال في

(١) حواشي الرملي على شرح الروض (٣١٧/١) .

(٢) انظر « حاشية الشيرازي » (٤٨٣/٢) .

(٣) فتوحات الوهاب (١٨٠/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٤٦/٣) .

(٥) الشرح الكبير (٤٤٥/٢) ، المجموع (١٧٧/٥) .

لا تكفينه ، لكن تكره الصلاة عليه قبل التكفين

« المجموع » : (إنه لا خلاف فيه)^(١) ، لكن اعترضه جمع من المحققين .

قال في « المغني » نقلاً عن بعض المتأخرين : (ولا وجه لترك الصلاة عليه ؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، ولما صح : « وإذا أمرتكم بأمر . . فأتوا منه ما استطعتم »^(٢) ، ولأن المقصود من هذه الصلاة الدعاء والشفاعة للميت ، وجزم الدارمي وغيره أن من تعذر غسله . . صلي عليه ، قال الدارمي : وإلا لزم أن من أحرق فصار رماداً أو أكله سبع . . لم يصل عليه ، ولا أعلم أحداً من أصحابنا قال بذلك ، ويسط الأذرع في الكلام في المسألة ، والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل ، لكن الذي تلقيناه عن مشايخنا الأول)^(٣) .

قال الشرواني : (وينبغي تقليد ذلك الجمع ، لا سيما في الغريق على مختار الرافعي فيه ؛ تحرزاً عن إزراء الميت وجراً لخواطر أهله)^(٤) ، والله أعلم .

قوله : (لا تكفينه) أي : لا يشترط تقدم تكفين الميت على الصلاة ، ولا تحرم ولو بدون ساتر العورة ، بل قال (ع ش) : (الأولى : المبادرة بالصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس كدم ونحوه)^(٥) .

قوله : (لكن تكره الصلاة عليه) أي : الميت .

قوله : (قبل التكفين) أي : لما فيه من الإزراء بالميت فتكفينه ليس بشرط في صحتها كما تقرر ، قال في « شرح المنهج » : (والقول به مع اشتراط تقدم غسله ، قال السبكي : يحتاج إلى دليل مع أن المعنيين السابئين - أي : المنقول والتنزيل منزلة صلاة نفسه - موجودان فيه ، ويفرق بأن اعتناء الشارع بالطهر أقوى منه بالستر ؛ بدليل : جواز نبش القبر للطهر لا للتكفين ، وصحة صلاة العاري العاجز عن الستر بلا إعادة ، بخلاف صلاة المحدث)^(٦) .

قال في « التحفة » : (ووقع للأسنوي أنه فهم من كلام الرافعي وجوب استقباله - أي : الميت - القبلة ؛ تنزيلاً له منزلة الإمام كما نزلوه منزلته في منع التقدم عليه ، ورد بأنه تخيل فاسد ؛ إذ الميت غير مصبل ، فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة ؟! وكلام الرافعي لا يفهمه ؛ وإنما المراد منه : أن

(١) المجموع (١٧٧/٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) مغني المحتاج (٥٣٥/١) .

(٤) حاشية الشرواني (١٨٩/٣) .

(٥) حاشية الشيرازي (٢٥/٣) .

(٦) فتح الوهاب (٩٦/١) .

(وَيُصَلِّي) جَوَازاً مَنْ يَأْتِي (عَلَى الْغَائِبِ) عَنْ عِمَارَةِ الْبَلَدِ أَوْ سُورِهَا ، (وَ) عَلَى (الْمَدْفُونِ) فِي الْبَلَدِ ؛

كون الحاضر في غير جهة إمام المصلي ابتداء مانع (١) .

قوله : (وَيُصَلِّي جَوَازاً مَنْ يَأْتِي) أي : من كان من أهل فرض الصلاة على الميت يوم الموت .

قوله : (عَلَى الْغَائِبِ) أي : الميت الغائب ، خلافاً للإمام أبي حنيفة والإمام مالك رضي الله عنهما ؛ فإنهما قالا بعدم صحة الصلاة على الغائب (٢) .

قوله : (عَنْ عِمَارَةِ الْبَلَدِ أَوْ سُورِهَا) أي : بأن يكون بمحل بعيد عن البلد ؛ بحيث لا ينسب إليها عرفاً ، أما الحاضر بالبلد وإن كبرت . فلا يصلّي عليه ؛ لتيسر الحضور ، وشبهوه بالقضاء على من بالبلد مع إمكان إحضاره ، فلو كان الميت خارج السور قريباً منه . فهو كداخله ، نقله الزركشي عن صاحب « الوافي » وأقره ؛ أي : لأن الغالب أن المقابر تجعل خارج السور ، وعبارته : من مكان خارج السور ؛ إن كان أهله يستعير بعضهم من بعض . لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس .

قال في « التحفة » : (وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْأَسْنَوِيِّ : ضَبَطَ الْقُرْبَ هَذَا بِمَا يَجِبُ الطَّلَبُ - أَيِ : لِلْمَاءِ - مِنْهُ فِي التَّيَمُّمِ ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ أُرِيدَ بِهِ حَدُّ الْغَوْتِ لَا الْقُرْبَ) (٣) .

قال في « النهاية » : (وَلَوْ تَعَذَّرَ مِمَّنْ فِي الْبَلَدِ الْحُضُورَ لِحَسَبِ أَوْ مَرَضٍ . . . لَمْ يَبْعُدْ جَوَازَ ذَلِكَ كَمَا بَحْثُهُ الْأَذْرَعِيُّ ، وَجَزَمَ بِهِ بَنُ أَبِي الدَّمِ فِي الْمَحْبُوسِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلَّلُوا الْمَنْعَ بِتَيَسُّرِ الذَّهَابِ إِلَيْهِ ، وَفِي مَعْنَاهُ إِذَا قُتِلَ إِنْسَانٌ بَبَلَدٍ وَأُخْفِيَ قَبْرُهُ عَلَى النَّاسِ) (٤) ، ولذا : استوجه (سم) أن المعتبر المشقة وعدمها ؛ فحيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه . . . صحت ، وحيث لا ولو خارج السور . . . لم تصح (٥) .

واستفيد من قول « النهاية » : (وَلَوْ تَعَذَّرَ) أن العبرة في المشقة بالنسبة لمريد الصلاة ؛ كما يفهم من تمثيله للعذر بالمرض ، فليتأمل (٦) .

قوله : (وَعَلَى الْمَدْفُونِ فِي الْبَلَدِ) أي : ويصلّي جوازاً على الميت المدفون فيه بشرط ألا يتقدم

(١) تحفة المحتاج (٣/١٤٦-١٤٧) .

(٢) انظر « مجمع الأنهر » (١/٢٧٢) ، و « حاشية الدسوقي » (١/٤٢٧) .

(٣) تحفة المحتاج (٣/١٤٩) .

(٤) نهاية المحتاج (٢/٤٨٥) .

(٥) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣/١٥٠) .

(٦) انظر « حاشية الشبراملسي » (٢/٤٨٥) .

لَمَّا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ مَوْتِهِ بِالْحَبَشَةِ ،)

على القبر كما مر ، بخلاف الصلاة على الغائب لا يشترط كون الميت في جهة القبلة ، قال (ع ش) : (وظاهر إطلاقهم : أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها ، وهو في المنبوشة مشكل ؛ للعلم بنجاسة ما تحت الميت ، فلعل المراد غيرها)^(١) ، لكن في « القليوبي » : (نعم ؛ لا يضر اتصال النجاسة به في القبر ؛ لأنه كانفجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه) فليتأمل^(٢) .

قوله : (لما صح : أنه صلى الله عليه وسلم . . .) إلخ ، دليل لجواز الصلاة على الغائب ، والحديث في « الصحيحين »^(٣) وغيرهما من بقية « الصحاح » الست بألفاظ مختلفة متقاربة ، معناها ما ذكره الشارح هنا .

قوله : (صلى على النجاشي) بفتح النون : اسمه أصحمة ، ومعناه : عطية ، قال في « شرح مسلم » : (والنجاشي : لب من ملك الحبشة ، وأما أصحمة . . فهو اسم علم لهذا الملك الصالح الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قالوا ما حاصله : إن كل من ملك المسلمين يقال له : أمير المؤمنين ، ومن ملك الحبشة : النجاشي ، ومن ملك الروم : قيصر ، ومن ملك الفرس : كسرى ، ومن ملك الترك : خاقان ، ومن ملك مصر : العزيز ، ومن ملك القبط : فرعون ، ومن ملك اليمن : تبع ، ومن ملك حمير : القيل بفتح القاف ، وقيل : القيل أقل درجة من الملك)^(٤) .

قوله : (بالمدينة) متعلق بـ (صلى) .

قوله : (يوم موته بالحبشة) أي : موت النجاشي بأرض الحبشة ، قال في « الإيعاب » : (وزعم أن الأرض انطوت حتى صارت الجنازة بين يديه صلى الله عليه وسلم لا يلتفت إليه ؛ وإلا . . لم يوثق بشيء من ظواهر الشرع ؛ لاحتمال خرق العادة في كل قضية ، مع أنه لو وقع . . لتوفرت الدواعي على نقله . . .) إلخ ؛ أي : وكان أولى بالنقل من الصلاة ؛ لأنه معجزة ، وأيضاً : فإن رؤيته إن كانت لأن أجزاء الأرض تداخلت حتى صارت الحبشة بباب المدينة . . لوجب أن تراه الصحابة رضي الله عنهم أيضاً ، ولم ينقل وإن كانت ؛ لأن الله تعالى خلق له إدراكاً ، فلا يتم على مذهب المخالف ؛ لأن البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وإن رآه ، وأيضاً : وجب أن تبطل



(١) حاشية الشبراملسي (٤٨٦/٢ - ٤٨٧) .

(٢) حاشية قليوبي (٣٣٤/١) .

(٣) صحيح البخاري (١٣٣٤) ، صحيح مسلم (٩٥٢) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٤) شرح صحيح مسلم (٢٣/٧) .

فخرج بهم إلى المصلّى ، وصف بهم وكبر أربع تكبيرات (وذلك في رجب سنة تسع ، وأنه :
(صلى على القبر)

صلاة الصحابة ، أفاده في « النهاية »^(١) .

قوله : (فخرج بهم إلى المصلّى) أي : خرج النبي صلى الله عليه وسلم بالصحابة رضي الله عنهم بعد إخباره إياهم بموت النجاشي إلى مصلّى الجنائز .

قوله : (وصف بهم) أي : صفين ؛ ففي رواية جابر بن عبد الله عن مسلم : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أخاً لكم مات ، فقوموا فصلوا عليه » ، قال : فقمنا فصفنا صفين)^(٢) .

قوله : (وكبر أربع تكبيرات) أي : مع تكبيرة الإحرام ، وعلى هذا استقر الإجماع كما مر .

قوله : (وذلك) أي : صلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي رضي الله عنه .

قوله : (في رجب) ممنوع من الصرف ؛ لأنه من سنة معينة .

قوله : (سنة تسع) أي : من الهجرة ، وفي هذه السنة كانت غزوة تبوك ، وحج أبو بكر رضي الله عنه ، وكثرت الوفود على النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمت سنة الوفود ، وتفصيل ذلك في السير .

قوله : (وأنه صلى على القبر) أي : ولما صح : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى على القبر) ، فهو عطف على (أنه) الأول ، ودليل على جواز الصلاة على المدفون ؛ ففي « الصحيحين » عن أبي هريرة : أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شاباً ، ففقدتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عنها أو عنه ، فقالوا : مات ، قال : « أفلا كنتم آذنتموني ؟ ! » قال : فكأنهم صغروا أمرها أو أمره ، فقال : « دلوني على قبرها » فدلوه ، فصلى عليها ثم قال : « إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم » ، هذا لفظ مسلم ، وفي « البخاري » نحوه^(٣) .

وروى النسائي بإسناد صحيح : (أنه صلى على قبر مسكينة يقال لها : أم محجن دفنت ليلاً)^(٤) ، قال في « الإيعاب » : (هل المصلي على القبر يكره له أيضاً : لأنها صلاة في المقبرة ، أو تستثنى هذه ؛ لأن الذي في الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى على القبر بين القبور ؟ وهذا

(١) نهاية المحتاج (٤٨٥ / ٢) .

(٢) صحيح مسلم (٦٦ / ٩٥٢) .

(٣) صحيح البخاري (٤٦٠) ، صحيح مسلم (٩٥٦) .

(٤) المجتبى (٦٩ / ٤) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه .

وإنما يصلي على مَنْ دُكِرَ (مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ)

هو الذي يتجه ؛ لصحة الأحاديث ، وللضرورة المحوجة إليه) .

قوله : (وإنما يصلي على مَنْ دُكِرَ) أي : الغائب والمدفون ، وقد اتفق كل من أجاز الصلاة على الغائب أنها تسقط فرض الكفاية ، إلا ما حكى عن ابن القطان ؛ أي : في « فروعه » قال بعدم الإسقاط في الغائب ، قال الأذرعى : (فيحتمل أن يكون ذلك فيما إذا كان بموضع يتوجه الفرض على أهله ، لا كدار الحرب ، والبادية إلا أن يقال : المخاطب به أقرب المسلمين إليه دون من بعد) . قال في « الغرر » : (الأوجه : حمل ذلك على ما إذا لم يعلم أهل موضعه بصلاة الغيبة ، فإن علموا بها . سقط الفرض عنهم ؛ لأن فرض الكفاية إذا قام به بعض الأمة . سقط عن الباقيين ، ثم رأيت الزركشي رجحه ؛ أي : حيث قال بعد نقل كلام ابن القطان : ووجهه : أن فيه إزرأ وتهاونا بالميت ، لكن الأقرب : السقوط ؛ لحصول الغرض)^(١) .

وفي « التحفة » ما نصه : (ولا تسقط هذه الفرض عن أهل محلة ، كذا أطلقوه ، وظاهره : أنه لا فرق بين أن يمضي زمن يقصرون فيه بترك الصلاة وأن لا ، ويمكن بناء ذلك على أن المخاطب بذلك أهله أولاً أو الكل ، ومر أن الأرجح : الثاني ، وحينئذ : عدم السقوط مع عدم تقصيرهم ومع استواء كل من علم بموته في الخطاب لتجهيزه فيه نظر ظاهر) انتهى^(٢) .

ولذا قال جمع : وظاهر : أن محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون .

قوله : (من كان ...) إلخ ، فاعل (يصلي) .

قوله : (من أهل فرض الصلاة عليه) أي : على الميت الغائب والمدفون وإن بلي الميت حال الصلاة كما بحثه في « الإغاب » ، وذكر في « التحفة » ما يفيد حيث قال : (قيل : يشترط بقاء شيء من الميت . انتهى ، وفيه نظر ؛ لأن عجب الذنب لا يفنى كما هو مقرر في محله)^(٣) .

وفي « النهاية » : (عدم من ذلك : جواز الصلاة على القبر أبداً بالشرط الذي ذكرناه ، ولا يتقيد بثلاثة أيام ولا بمدة بقائه قبل بلائه ولا بتفسيخه)^(٤) ، وذكر في « المغني » أن في المسألة أوجهاً خمسة ، وعبارته : (وإلى متى يصلي عليه ؟ فيه أوجه :

أحدها : أبداً ، فعلى هذا : تجوز الصلاة على قبور الصحابة فمن بعدهم إلى اليوم ، قال في

(١) الغرر البهية (٣٠٢/٣ - ٣٠٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١٥٠/٣) .

(٣) تحفة المحتاج (١٥٠/٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٤٨٦/٢) .

يَوْمَ الْمَوْتِ) أي : وقته ؛ لأنَّ غيرَهُ متنفِّلٌ وهذه لا يتنفَّلُ بها ،

« المجموع » : وقد اتفق الأصحاب على تضعيف هذا الوجه .

ثانيها : إلى ثلاثة أيام دون ما بعدها ، وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه .

ثالثها : إلى شهر ، وبه قال أحمد رضي الله عنه .

رابعها : ما بقي منه شيء في القبر ، فإن انمحقت أجزاؤه . . لم يصل عليه وإن شك في

الانمحاق ؛ فالأصل البقاء .

خامسها : يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه يوم موته . وصححه في « الشرح

الصغير » ^(١) .

قوله : (يوم الموت ؛ أي : وقته) أي : بأن يكون المصلي حينئذ مكلفاً مسلماً طاهراً ، قيل :

ينافيه سقوطها بالميز ولو مع وجود الرجال ، ويرد بأن هذه فيمن لم يدفن وذاك فيمن دفن أو كان

غائباً ، فلا يصلي عليه إلا من خوطب بالصلاة عليه حالة موته ؛ لأن الصلاة على القبر على خلاف

الأصل ؛ لأنه صلي عليه وانقضى أمره ، فلم تسخ إلا لمن كان موصوفاً بذلك يوم موته ، وأما قبل

دفنه . . فهو محل للصلاة عليه فأجزأت حتى من المميز مع وجود الرجال ، أفاده الشارح ،

فليتأمل ^(٢) .

قوله : (لأن غيره) أي : غير من كان من أهل . . . إلخ ، وهذا تعليل لمفهوم التقييد بذلك ،

وعبارة غيره : لأنه يؤدي فرضاً خوطب به ، وأما غيره . . فمتطوع ، وهذه الصلاة لا يتطوع بها ^(٣) .

قوله : (متنفِّل) أي : لكونه غير مكلف .

قوله : (وهذه) أي : صلاة الجنائز .

قوله : (لا يتنفَّل بها) كذا عللوه به ، ومعناه كما قاله الزركشي : لا تفعل مرة بعد أخرى ؛

أي : من صلاها . . لا يعيدها ؛ لعدم ورودها شرعاً ، بخلاف الفرائض فإنها تعاد وإن وقعت الأولى

نفلاً ؛ كصلاة الصبي ، ولكن لو أعاد صلاة الجنائز . . وقعت له نفلاً فهي خارجة عن القياس ؛

لأنهم قالوا : إن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة . . لا تتعقد ، بل قيل : إن هذه الثانية تقع فرضاً كصلاة

الطائفة الثانية ، ويوجه انعقادها هنا بأن الصلاة على الميت المقصود ههنا الدعاء والشفاعة ، وقد

لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض يقيناً .

(١) مغني المحتاج (٥١٤/١) .

(٢) حاشية فتح الجواد (٢٤٠/١) .

(٣) انظر « مغني المحتاج » (٥١٥/١) .

فتمتنعُ على الكافرِ والحائضِ وقتَ الموتِ ، وعلى مَنْ بلغَ أو أفاقَ بعدهُ وقبلَ الغسلِ

وقال الإمام النووي : (معنى التعليل المذكور : أنه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة ، بخلاف صلاة الظهر - أي : مثلاً - يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ، قال : لكن ما قالوه يتنقض بصلاة النساء مع الرجال ؛ فإنها نافلة لهن مع صحتها) ، هذا كلامه^(١) ، ويمكن الجواب عن ذلك بأن محل كلامهم إذا كان عدم الطلب لها لذاتها وهنا ليس كذلك ، بل لأمر خارج ؛ وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها من أنه لا يتنفل بها ، ويمكن أن يجاب أيضاً بأن النساء من أهل الفرض بتقدير انفرادهن وذلك لم يكن كذلك ، فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ .

ولا ينافي هذا لزومها لمن أسلم أو كلف قبل الدفن وليس ثم غيره ؛ لأن هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيرها ، وقد يقال : وتلك كذلك ، ويرد بأن الشأن كثرة وجود المكلفين بالنسبة لصلاة الغائب والمدفون دون الحاضر الغير المدفون .

هذا ؛ واعترض بعضهم قول النووي : (بخلاف الظهر . . .) إلخ ، بأنه خطأ صريح ؛ فإن الظهر لا يجوز للإنسان ابتداء فعله من غير سبب ؛ لأنه تعاطي عبادة لم يؤمر بها وهو حرام .

والأسباب التي يؤدّي بها الظهر ثلاثة : الأداء ، والقضاء ، والإعادة ، ورد هذا الاعتراض بأن ما قاله هذا المعترض هو الخطأ الصريح ؛ فإنه مخطئ في فهم كلام النووي ، وإنما يرد ما قاله أن لو قال النووي في ذلك : يؤتى بها ، وليس كذلك^(٢) ، وإنما قال : يؤتى بصورتها . . . إلخ ، فما ذكره هذا المعترض لا يرد على كلام النووي أصلاً ، فتأمل فإنه دقيق .

قوله : (فتمتنع) أي : الصلاة على الميت الغائب أو المدفون ، هذا تفريع على المتن .

قوله : (على الكافر والحائض وقت الموت) أي : موت الغائب أو المدفون ، هذا ما صرح به المتولي ، وهو ظاهر كلام الأصحاب ، واعتمده جمع من المتأخرين ، وعلله في « الغرر » بأنهما ليسا من أهل الفرض ، بل ولا من أهل الصلاة يومئذ ، لكن رأى الإمام إلحاقهما بالحدث ، وتبعه الغزالي في « الوسيط »^(٣) ، قال في « الإمداد » : (وهو متجه في الكافر ؛ لأنه مخاطب بها فهو كالمحدث ، بخلاف الحائض) أي : فالكافر من أهل فرضها مخاطب بالفروع ، ويمكن أن يسلم ويصلي ؛ نظير المحدث يتضرأ ثم يصلي عليهما ، فليتأمل .

قوله : (وعلى مَنْ بلغَ أو أفاقَ بعده وقبل الغسل) هذا ضعيف وإن اقتضاه كلام الشيخين ؛ فقد

(١) المجموع (٢٠٣/٥) .

(٢) انظر « حواشي الرمل على شرح الروض » (١/٣٢٢-٣٢٣) .

(٣) الغرر البهية (٣/٣٠٥) .

(إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فلا تجوزُ الصَّلَاةُ على قبره ؛ كسائر قبور الأنبياء عليهم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛

نوزعا فيه ، وجزم بعضهم بأن تكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كهو عند الموت^(١) .

وفي « الأسنى » ما نصه : (قال في « المهمات » : واعتبار الموت يقضي أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل .. لم يعتبر ذلك ، والصواب : خلافه ؛ لأنه لو لم يكن ثم غيره .. لزمته الصلاة اتفاقاً ، وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع .. فإنهم يأثمون ، بل لو زال إجماع بعد الغسل أو الصلاة عليه وأدرك زمناً يمكن فيه الصلاة .. كان كذلك)^(٢) ، قال الشيخ الخطيب : (وهذا كلام متين ، فينبغي الضبط بمن كان من أهل فرضها وقت الدفن ؛ لثلا يرد ما قال)^(٣) ، وجزم الرملي في « النهاية » بذلك كله^(٤) .

قوله : (إلا النبي صلى الله عليه وسلم) استثناء من جواز الصلاة على لمدفون .

قوله : (فلا تجوز الصلاة على قبره) أي : ولا تصح ، وأما صلاة غير الجنابة .. فتقدم في (فصل مكروهات الصلاة) : أنها تحرم إذا كان المصلي متوجهاً قبر نبي ، وتركه إذا كان متوجهاً قبر غيره ، ولا تبطل فيهما ، ومحل الحرمة والكراهة حيث قصد التعظيم والتبرك ، وإلا .. فلا حرمة ولا كراهة . جمل^(٥) .

قوله : (كسائر قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) أي : غير سيدنا يسى صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه ، قال في « التحفة » : (ففيه يجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على قبره ؛ كما يصرح به تعليلهم المنع لو لم يكن من أهلها حين موته ، وقول بعضهم في صحابي حضر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم : لا تجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها حين موته .. يرده علتهم المذكورة ، فلا نظر لتعليله بخشية الافتتان على أنه لا خشية فيه ، واستدلالة بأحاديث فيها أنه صلى الله عليه وسلم لا يبقى في قبره ليس في محله ؛ لأن تلك الأحاديث كلها غير ثابتة ، بل الثابت في الأحاديث الكثيرة الصحيحة : أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أحياء في قبورهم يصلون وحياتهم لا تمنع ذلك ؛ قياساً على ما قبل الدفن ؛ لأنها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح

(١) تحفة المحتاج (١٥١/٣) .

(٢) أسنى المطالب (٣٢٣/١) .

(٣) مغني المحتاج (٥١٥/١) .

(٤) نهاية المحتاج (٤٨٦/٢) .

(٥) فتوحات الوهاب (١٨١/٢) .

لَلَّعْنَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا تَتَّخِذُهُمْ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ؛

والبدن . . إلا أنها ليست حقيقة من كل وجه (١) .

قوله : (للعنة صلى الله عليه وسلم اليهود والنصارى . .) إلخ ، دليل لذلك ، والحديث رواه الشيخان بلفظ : « لعن الله اليهود والنصارى ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » (٢) ، قال الحافظ السيوطي : (هو في اليهود واضح ، وفي النصارى مشكل ؛ إذ نبهم لم تقبض روحه ، إلا أن يقال بأن لهم أنبياء غير رسل : كالحواريين ومريم في قول ، أو الجمع في قوله : « أنبيائهم » بإزاء المجموع اليهود والنصارى ، أو المراد : الأنبياء وكبار أتباعهم فاكتمل بذكر الأنبياء ؛ ويؤيده : رواية مسلم : « قبور أنبيائهم وصلواتهم » (٣) ، أو المراد بالاتخاذ : أعم من الابتداء والاتباع ، فالمراد : اليهود ابتدعوا وانصارى اتبعوا . (ع ش) (٤) .

قوله : (لاتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد) أي : قبلاً بصلاتهم إليها ، كذا قالوا في الاستدلال بهذا الحديث ، قال في « التحفة » : (وحينئذ : ففي المطابقة بين الدليل والمدعى نظر ظاهر ، إلا أن يقال : إذا حرمت إليه . . فعليه كذلك ، وفيه ما فيه) انتهى (٥) ؛ أي : من النظر ، قال (سم) : (لك أن تقول : بل الصلاة عليه صلاة إليه .

نعم ؛ قد يقال : الاتخاذ لا يشمل الفعل مرة مثلاً) انتهى (٦) ، وفيه وقفة ظاهرة ؛ لأن المراد بـ (الصلاة إليه) : جعله قبلة وتعظيمه كتعظيم المعبود الحقيقي ، بخلاف الصلاة عليه كما لا يخفى .

والحاصل : أن الدليل في الصلاة إليه كما فسروا به الحديث ، والمدعى : هو الصلاة عليه صلاة الجنائز ، وفي قياس الصلاة عليه على الصلاة إليه نظر ؛ إذ في الصلاة التعظيم الذي لا يوجد في الصلاة عليه ؛ يدلك عليه : أنه يصلى على الفسقة وغيرهم ممن لا يلاحظ فيه التعظيم ، وأما المنع من الصلاة إليه . . فهو خاص بالأنبياء ، فالتنظير في الاستدلال باق وإن كان المذهب المنع كما تقرر ، فليتأمل .

(١) تحفة المحتاج (١٥٢/٣) .

(٢) صحيح البخاري (١٣٩٠) ، صحيح مسلم (٥٢٩) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٣) صحيح مسلم (٥٣٢) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه .

(٤) حاشية الشبراملسي (٤٨٧/٢) .

(٥) تحفة المحتاج (١٥٢/٣) .

(٦) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٥٢/٣) .

ولأنّا لم نكن أهلاً للفرض وقت موتهم . (وأولى الناس بالصلاة عليه) أي : ألميت (عصبائه)

قوله : (ولأنّا لم نكن أهلاً للفرض وقت موتهم) أي : الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهذا تعليل ثان لذلك ، وهذا هو المطابق للمدعى ، ويؤخذ من هذا : جواز الصلاة على قبر سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم بعد وفاته ودفنه لمن كان من أهل الفرض وقتئذ ، وهو المعتمد كما مر عن « التحفة » وإن قال الرملي : (الأوجه كما اقتضاه كلامهم : المنع فيه كغيره ؛ بناء على أن علة المنع النهي . . .) إلخ^(١) .

قوله : (وأولى الناس بالصلاة عليه ؛ أي : الميت) يعني : بإمامة الصلاة على الميت ، قال في « التحفة » : (يحتمل أنه - أي : الأولوية - هنا بمعنى : « أحق » فيكون الترتيب واجباً ، وهو نظير ما مر في « الغسل » بما فيه ، ويحتمل أنه على ظاهره فيكون الترتيب للندب ، وهو نظير ما يأتي في « الدفن » ، وعليه : يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت ، فكلما كان المطلع أقرب . . . كان أحب للميت ؛ لأنه مظنة للستر أكثر .

فإن قلت : الإمامة ولاية يتفاخر بها فمقتضاها وجوب الترتيب فيه بالأولى ولا كذلك الغسل . . قلت : لكن لما قوي الخلاف وكثر القائلون بأنه لا حق له فيها . . ضعفت ولايته ، ثم رأيت في « الروضة » عبر بأنه لا بأس بانتظار ولي غاب ، وظاهره : أنه لا فرق بين كونه أذن لمن يؤم قبل غيبته وأن لا ، فيكون ظاهراً في الثاني^(٢) أي : الندب .

قال (سم) : (لا يبعد على هذا أنه لو تقدم غير الأولى مع رغبته في الإمامة وعدم رضاه بتقدم غيره . . حرم ؛ لأن فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ، ولا ينافية ما في « الذخائر » فيما لو احتيج للإقراع من أنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة . . جاز قطعاً ؛ لإمكان حمله على غير ما ذكر^(٣) ، قال الشرواني : (ويمكن حمله أيضاً على سقوط الفرض لا على عدم الإثم)^(٤) .

قوله : (عصبائه) أي : الميت ، جمع عصة ، قال في « المصباح » : (وهي القرابة الذكور الذين يدلون بالذكور ، هذا معنى ما قاله أئمة اللغة ، وهو جمع عاصب مثل : كفره جمع كافر ، وقد استعمل الفقهاء العصة في الواحد إذا لم يكن غيره ؛ لأنه قام مقام الجماعة ، والشرع جعل

(١) نهاية المحتاج (٤٨٧/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (١٥٣/٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٥٣/٣) .

(٤) حاشية الشرواني (١٥٣/٣) .

لأنَّهم أقرب وأشفق ؛ فيكون دعاؤهم أقرب للإجابة ، ويُقدَّم منهم الأقرب فالأقرب ؛ كالأب ، ثمَّ أبيه وإن علا ؛ لأنَّ الأصول أشفق ، ثمَّ الابن ، ثمَّ أبْنُهُ وإن سفلَ ،

الأنثى عصبه في مسألة الإتيان وفي مسألة من الموارث ، فقلنا بمقتضاه في مورد النص ، وقلنا في غيره : لا تكون المرأة عصبه لا لغة ولا شرعاً . . . (إلخ ^(١)) .

قوله : (لأنهم أقرب وأشفق) تعليل لأولية العصبه بذلك .

قوله : (فيكون دعاؤهم أقرب للإجابة) أي : وهي المقصودة بالصلاة على الميت ، وأيضاً : فالصلاة من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن فكان وليه أولى به .

قوله : (ويقدم منهم) أي : العصبات .

قوله : (الأقرب فالأقرب كالأب) أي : أو نائبه كما زاده ابن المقرئ في « الروض » ^(٢) ، قيل : حيث كان الأب غائماً معذوراً في غيبته ، قال في « النهاية » : (لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلاً للصلاة . . . فله الاستنابة فيها حضر أو غاب ولا اعتراض للأبعد ، صرح به العمراني ، فما وقع للأسنوي مما يخالفه لا اعتماد عليه ، وكغير الأب أيضاً نائبه) ^(٣) .

ولو غاب الأقرب ولا نائب له ولو غيبة قريبة . . . قدم البعيد ، ويفرق بينه وبين نظيره في النكاح بأن ولاية النكاح أقوى من ولاية الصلاة هنا ؛ للقطع بأن الترتيب في تلك للوجوب ، وأنه لو تصرف البعيد وزوج . . . فتزويجه غير صحيح ، بخلافها هنا ؛ للتردد في أن الترتيب في تلك للوجوب أو للندب ، وعلى القول بأنه للوجوب لو تقدم البعيد أو الأجنبي . . . فتصح صلاته والاقتداء به وإن كان متعدداً كما هو واضح ، ونقل عن « المجموع » أيضاً ، فلضعف الولاية هنا قلنا بالانتقال للأبعد بمجرد الغيبة من غير إنابة ، بخلاف النكاح ، على أنه يكفي في الفرق بينهما بأن دعاء القريب أقرب إلى الإجابة ومصلحة النكاح غير خافية على القاضي ، فتأمله .

قوله : (ثم أبيه وإن علا ؛ لأن الأصول أشفق) أي : من الفروع .

قوله : (ثم الابن ثم ابنه وإن سفل) بتثليث الفاء ، وخالف ذلك ترتيب الإرث ؛ حيث قدموا هنا الأب والجد على الابن ؛ وهناك قدموا الابن من حيث العصوبة بأن معظم الغرض الدعاء للميت ، فقدم الأشفق ؛ لأقربيه ددائه للإجابة ^(٤) .

(١) المصباح المنير ، مادة : (عصب) .

(٢) انظر « أسنى المطالب » (١ / ٣١٦) .

(٣) نهاية المحتاج (٢ / ٤٨٨) .

(٤) انظر « مغني المحتاج » (١ / ٥١٦) .

ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ أَبْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ ، ثُمَّ أَبْنُ الْأَخِ لِأَبٍ ، ثُمَّ عَمٌّ ، ثُمَّ أَبْنُ عَمٍّ كَذَلِكَ ،
وهكذا

قوله : (ثم الأخ الشقيق ، ثم لأب) أي : لأن الأول أشفق من الثاني ، قال جمع : (لزيادة
قربه ، وفيه إشعار إلى أن اصطلاحهم هنا غير اصطلاحهم في الفرائض ؛ لأنهم يجعلون ثم الشقيق
والأخ من الأب مستويين في القرب ، لكن الأول أقوى فيقدم للقوة) .

قال في « التحفة » : (والأُم وإن لم يكن لها دخل هنا صالحة للترجيح ؛ لأن المدار على
الأقربى الموجبة لأقربى الدعاء ، لا يقال : هي حاصلة مع كون الأقرب مأموماً ؛ لأن الإمام ربما
يعجله عما يفرغ وسعه فيه من الدعاء لقربه بمجامع الخير ومهماته ، ومن تدبر ذلك وتأمله . . علم
أن الأقربى يزداد بها انكسار القلب المقتضي لزيادة الخشوع المقتضية للكمال ، وهو في الإمام أكد
منه في المأموم)^(١) .

قوله : (ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب) أي : وإن سفل ، ويقدم ابن الأخ لأب على
ابن ابن الأخ لأبوين كما هو ظاهر .

قوله : (ثم عم ، ثم ابن عم كذلك) يعني : فيقدم عم شقيق ، ثم لأب ، ثم ابن عم كذلك ،
ثم عم الأب ، ثم عم الجد .

قوله : (وهكذا) أي : على ترتيب الإرث ، كذا عبر به جماعة ، منهم : ابن الوردي في
« بهجته » حيث قال :

ثم بقايا العصبات قدم مرتباً بالإرث ثم الرحم^(٢)
ويرد عليهم ما ذكره الشارح بقوله : ولو اجتمع . . . إلخ ، قال الكردي : (فإن أخ الأم في
الإرث لا يقدم على الآخر ، بل يأخذ السدس بأخوة الأم والباقي يكون بينهما بالسوية . . .)
إلخ^(٣) ، وعبر ابن المقرئ في « الإرشاد » بقوله : (ثم عصبات بترتيب ولاية . . .)^(٤) أي : في
النكاح كما في « شرحه » ، ثم ذكر ما ذكر ثم قال : (وهذا يرد على من عبر هنا بترتيب
الإرث . . .) إلخ^(٥) .

(١) تحفة المحتاج (١٥٤/٣) .

(٢) بهجة الحاوي (ص ٤٩) .

(٣) المواهب المدنية (٤٤٩/٣) .

(٤) الإرشاد (ص ٤٥) .

(٥) فتح الجواد (٢٣٦/١) .

ولو اجتمع أبنا عم ، أحدهما أخ لأُم . . قُدِّمَ ؛ لِتَرْجُحِهِ بِقَرَابَةِ الْأُمِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَخْلٌ هُنَا . (ثُمَّ ذَوُّو الْأَرْحَامَ)

وفي (النكاح) من « التحفة » ما ملخصه : (ويقدم مدل بأبوين على مدل بأب لم يتميز بما هو أقوى من ذلك في سائر المنازل ، وخرج بقولي : « لم يتميز . . . » إلخ ، ابنا عم أحدهما لأبوين والآخر لأب لكنه أخوها لأُمها ، فهو الولي ؛ لإدلائه بالجد والأُم ، والأول إنما يدل بالجد والجدة . . .) إلخ^(١) .

قوله : (ولو اجتمع ابنا عم) أي : للميت .

قوله : (أحدهما أخ لأُم) أي : دون الآخر ، وصورة ذلك : أن يأتي شخص بابن من امرأة ثم يأتي أخوه منها بابن ولأحدهما ابن من امرأة أخرى فابناه ابنا عم ابن الآخر وأحدهما أخوه لأُمه ، تأمل .

قوله : (قدم) أي : الأحد الذي له أخوة الأُم .

قوله : (لترجحه بقربة الأُم) أي : لما مر أن المدار على الأقربة الموجبة لأقربة الدعاء كحزن القريب وشفقته .

قوله : (وإن لم يكن لها) أي : للأُم .

قوله : (دخل هنا) أي : في إمامة الرجال ، لكن لها مدخل في الصلاة في الجملة ؛ لأنها تصلي مأمومة ومنفردة وإمامة للنساء وعند فقد الرجال فقدم بها ، ثم بعد عصابات النسب يقدم المعتق ثم عصابته النسبية . . . وهكذا ، ثم السلطان أو نائبه عند انتظام بيت المال ، ثم ذوو الأرحام ، كذا ذكره جمع ، وقال بعضهم : (الأوجه : تقديم ذوي الأرحام عند أمن الفتنة على الإمام ولو مع الانتظام نظراً لليلة ، وهو : أن دعاء الأقرب أقرب للإجابة) انتهى^(٢) ، وقد يومىء إليه قول الشارح الآتي : (ولا حق هنا للوالي . . .) إلخ ، تأمل .

قوله : (ثم ذوو الأرحام) جمع رحم بفتح الراء وكسرهما مع سكون الحاء وكسرهما ، وهو لغة : موضع تكوين الولد ، ثم سميت القرابة به ، فهو خلاف الأجنبي ؛ فقد قال الراغب في « مفرداته » : (الرحم : رحم المرأة ، وامرأة رحوم : تشتكي رحمها ، ومنه استعير الرحم للقرابة ؛ لكونهم خارجين عن رحم واحد)^(٣) .

(١) تحفة المحتاج (٢٤٧/٧) .

(٢) انظر « حواشي الرملي على شرح الروض » (٣١٦/١) .

(٣) مفردات ألفاظ القرآن (ص ٣٤٧) .

الأقرب فالأقرب ، فيقدم أبو الأم ، ثم بنو البنات - على ما في « الذخائر » - ثم الأخ للأم ، ثم الخال ، ثم العم للأم

وقال في « المحكم » : (والرحم أسباب القرابة ، وأصلها : الرحم الذي هو منبت الولد) انتهى^(١) .

وبذلك علم : أن إطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوي لكنه صار حقيقة عرفية ، ولا تغتر بما في « القاموس » مما صريحه : أن أصل القرابة معنى للرحم^(٢) ؛ فإنه وهم في ذلك ، ومثله كثير كما نبه عليه الشارح في « التحفة » وقد نقلت عبارته في (الجماعة) .

قوله : (الأقرب فالأقرب) نظراً لمزيد الشفقة ؛ إذ من كان أشفق . . كان دعاؤه أقرب للإجابة .
قوله : (فيقدم أبو الأم) تفريع على قوله : (الأقرب فالأقرب) .

قوله : (ثم بنو البنات على ما في « الذخائر ») أي : وهو المعتمد كما في « النهاية »^(٣) ، خلافاً لما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما من تأخير بني البنات عن الأخ للأم ، ووجه ما في « الذخائر » كما قاله في « التحفة » : أن الإدلاء بالبنوة أقوى منه بالأخوة^(٤) .

قوله : (ثم الأخ للأم ثم الخال) هو أخ الأم ، ووجه في « التحفة » تأخير الأخ للأم عن أبي الأم هنا بأنه وإن كان وارثاً لكنه يدلي بالأم فقط ، فقدم عليه من هو أقوى في الإدلاء بها ؛ وهو أبو الأم^(٥) ، وبه يعلم وجه جعل الأخ للأم من ذوي الأرحام وإن كان في الإرث من ذوي الفروض ؛ وهو أنه يدلي بالأم فقط ، ولا دخل للإدلاء بها فقط في العصبات ، تأمل .

قوله : (ثم العم للأم) أي : وبقية ذوي الأرحام يترتبون بالقرب إلى الميت كأولاد الأخوات وأولاد بنات العم وأولاد الخالة ؛ فيقدم أولاد الأخوات وأولاد بنات العم ، ثم أولاد الخال ، ثم أولاد الخالة ؛ لأن بنات العم بفرضهن ذكوراً يكونون في محل العصوبة ، وبنات الأخوات لو فرضت أصولهن ذكوراً . قدموا على غيرهم ؛ فتتزل بناتهن منزلتهن بتقدير الذكورة ، وبنات الخال لذكورة من أدلين به المقتضي لتقديمه على أخته ، ويؤيد هذا الترتيب ما روجه به الشارح تقديم أولاد البنات كما مر : أن الإدلاء بالبنوة أقوى منه بالإخوة ، أفاده (ع ش)^(٦) .

(١) المحكم (٢٥٥/٣) ، مادة : (رحم) .

(٢) القاموس المحيط (١٦٥/٣) ، مادة : (رحم) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٨٩/٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٥٤/٣) .

(٥) تحفة المحتاج (١٥٤/٣) .

(٦) حاشية الشبراملسي (٤٨٩/٢) .

ولا حقّ هنا للوالي ولا لإمام المسجد ، وكذا لا حقّ للزوج أو السيّد إن وجد أحد من الأقارب ،
إلا . . . قدّم على الأجانب . ولا لامرأة مع ذكر ، وإلا . . . قدّمت بترتيب الذكر السابق ،

قوله : (ولا حق هنا) ي : في إمامة صلاة الجنائز .

قوله : (للوالي ولا لإمام المسجد) هذا هو القول الجديد ، وأما القديم . . فيقول بتقديم الولي
ثم إمام المسجد ثم الوالي تسائر الصلوات ، وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، وبه قال ابن المنذر وأكثر
العلماء ، وفرّق الجديد بأن صلاة الجنائز من حقوق الميت فكان وليه أولى بها ، وأيضاً : فإن
لمقصود منها الدعاء للميت ، ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة ؛ لتألّمه وانكسار قلبه وشفقته فكان
تقديمه وجه مسوغ ، ومحل الخلاف كما قاله صاحب « معين أهل التقوى » اليمني : عند أمن
لفتنة ، وإلا . . قدم الوالي ينحوه على الولي قطعاً^(١) .

قوله : (وكذا لا حق للزوج) أي : كما أشعر سكوت المصنف كغيره عنه فلا مدخل له في
الصلاة على زوجته ؛ بخلاف الغسل والتكفين والدفن فله حق فيها .

قوله : (أو السيد) هذا هو المعتمد من تردد للأذرعى فيه فإنه قال : وفي تقديم السيد على
أقارب الرقيق الأحرار نظر يلتفت إلى أن الرق هل ينقطع بالموت أو لا ؟ قال في « النهاية » :
(وقضية ما نقل عن الرافعي من زواله به : تقديمهم عليه)^(٢) ، قال (ع ش) : (معتمد)^(٣) .

قوله : (إن وجد أحد من الأقارب) تقييد لعدم استحقاق الزوج والسيد الإمامة هنا .

قوله : (وإلا . . قدم على الأجانب) أي : لأن الزوج والسيد أشفق منهم .

قوله : (ولا لامرأة مع ذكر) أي : ولا حق لها معه ولو أجنبياً فيقدم عليها ، قال الأذرعى : هل
يكون ولي المرأة أولى بالصلاة على أمتها كالصلاة ، أو لا ؛ لأن المدار في الصلاة على الشفقة ؟ فيه
احتمالان ، والمتجه : الاول ، وليس في هذا ما يقتضي أن السيد مقدم عليهم فيما مر عند
خلافه ؛ لما في « الإيسعاد » : لأن مفاد هذا التردد مجرد ثبوت الحق وعدمه ، ولا يلزم من ثبوت
الحق تقدمه على أقاربها الأحرار ؛ لجواز أنه إذا فقدت أقاربها . . هل يقدم على الأجانب أو لا ؟
تأمل .

قوله (وإلا) أي : وإن لم تكن المرأة مع ذكر .

قوله : (قدّمت بترتيب ، الذكر السابق) أي : فتقدم الأم ثم الجدة ثم البنت . . . وهكذا ،

(١) انظر « مغني المحتاج » (١ / ٥١٦) .

(٢) نهاية المحتاج (٢ / ٤٨٩) .

(٣) حاشية الشيرازي (٢ / ٤٩٠) .

ولا لِقَاتِلٍ وَعَدُوٌّ وَنَحْوِ صَبِيٍّ . وَلَوْ أَسْتَوَى اثْنَانِ فِي دَرَجَةٍ . قُدِّمَ الْعَدْلُ ، الْأَسْنُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى أَفْقَةٍ مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ؛

قيل : هذا مردود ؛ بأن الأوجه : أنه لا حق للنساء في الإمامة ؛ إذ لا تستحب لهن الجماعة ، وأجيب بأن الذي عليه النووي استحباب الجماعة لهن ، فلو سلم عدم استحبابها لهن . . يجوز لهن فعلها ، ويكفي في ذلك الحكم هذا الجواز ، فمتى أردنها . . قدم نساء القرابة بترتيب الذكور ؛ لوفور الشفقة كما في الرجال ، ويؤخذ من قوله : « بترتيب الذكور » : أن الزوجة تقدم على الأجنبية كالزوج ، وتقدم عليها نساء الأقارب كما تقدم الأقارب من الرجال على الزوج ، قال في « التحفة » : (وظاهر : تقديم الخشئي عليها في إمامتهن)^(١) .

قوله : (ولا لِقَاتِلٍ) أي : ولو كان خطأ أو قاتلاً بحق ؛ قياساً على عدم إرثه .
قوله : (وعدو ونحو صبي) أي : قياساً على الغسل ، نعم ؛ يقدم مميز أجنبي على امرأة أجنبية قاله البرماوي .

قوله : (ولو استوى اثنان في درجة) أي : كابنين أو أخوين أو ابني عم وليس أحدهما أخاً لأم وكل أهل للإمامة ، وخرج بهذا القيد : غير الأهل لها ، نحو : الفاسق والمبتدع فلا حق لهما في الإمامة مع وجود العدل ، وإلا . . قدم الأقرب كما هو ظاهر ، قال في « التحفة » : (والذي يتجه : أنه لا يقدم نائبه ، وإنما قدم في إمامة الصلاة في ملك نحو امرأة نائبها ؛ لأنه ليس لمعنى في ذاتها بل خارج عنها وهو الملكية وذلك غير موجود هنا) تأمل^(٢) .

قوله : (قدم العدل الأسن في الإسلام) أي : وإن كان شاباً .
قوله : (على أفقه منه) أي : أو نحوه كالأقرب ، وهذا هو المنصوص عليه في « المختصر »^(٣) .

قوله : (بخلاف ما مر في سائر الصلوات) أي : فإن الأفقه مقدم على الأسن كما نص عليه أيضاً^(٤) ؛ فمن الأصحاب من خرج من كلا المسألتين قولاً في الأخرى فهنا في قول مخرج : أن الأفقه والأقرب مقدمان على الأسن العدل ، وثم كذلك ، لكن الجمهور قرروا النصين ولم يخرجوا ذلك وفرقوا بينهما بما ذكره الشارح هنا .

(١) تحفة المحتاج (٣/١٥٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/١٥٥-١٥٦) .

(٣) مختصر المزني (ص ٣٨) .

(٤) مختصر المزني (ص ٢٣) .

لأنَّ الغرضَ هنا الدُّعاءُ ، ودعاءُ الأسنِّ أقربُ إلى الإجابةِ ، ويُقدَّمُ العدلُ الحرُّ الأبعدُ على القنِّ الأقربِ ، والأفقه والأسنُّ : لأنَّهُ أليقُ بالإمامةِ

هَذَا ؛ والتخريج عندهم : أن يجيب الشافعي رضي الله عنه بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصح للفرق بينهما ، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى ، فيحصل في كل صورة منهما قولان : منصوص ، ومخرج ؛ المنصوص في هذه المخرج في تلك ، والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه ، فيقال : فيهما قولان بالنقل والتخريج ، والغالب في مثل هذا عدم إطباق الأصحاب على التخريج ، بل منهم من يخرج ومنهم من يبدي فارقاً بين الصورتين كما في مسألتنا التي نحن فيها ، والأصح : أن القول المخرج لا ينسب للشافعي رضي الله عنه ؛ لأنه ربما روجع فيه فذكر فارقاً ، فتأمله فإنه مهم .

قوله : (لأن الغرض هنا الدعاء) أي : للميت ، تعليل لتقديم العدل الأسن هنا على نحو الأفقه ومخالفته لما مر ، وبه يفرق بينهما .

قوله : (ودعاء الأسن أقرب إلى الإجابة) أي : لأنه أشفق ، وفي الحديث : « إن الله يستحي أن يرد دعوة ذي الشيبة في الإسلام »^(١) ، وأما سائر الصلوات . . فحاجتها إلى الفقه أهم ؛ لوقوع الحوادث فيها أكثر ، ومقتضى كلامهم : تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه ، وهو ظاهر والعلة المذكورة لا تنافيه ؛ إذ محلها في المتشاركين في الفقه فكان دعاء الأسن أقرب ، بخلافه هنا ؛ فإن الأسن ليس دعاؤه أقرب لعدم مشاركته للفقيه في شيء ، قال في « النهاية » : (ولو كان أحد المستويين درجة زوجاً . . قدم وإن كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البويطي ، فقولهم : لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركته لهم في القرابة)^(٢) .

قوله : (ويقدم العدل الحر الأبعد) أي : البالغ كعم حر .

قوله : (على القن الأقرب والأفقه والأسن) أي : كأخ قن ، وعلى المبعض أيضاً ، وينبغي أن يقدم في المبعضين أكثرهما حرية ، وأن يقدم المبعض البعيد على الرقيق القريب . (ع ش)^(٣) .
 قوله : (لأنه) أي : العدل الحر الأبعد .

قوله : (أليق بالإمامة) أي : من القن المذكور ، زاد في « التحفة » : (ودعاؤه أقرب للإجابة)^(٤) ،

(١) أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٥٢٨٢) ، وانظر « التلخيص الحبير » (١١٩٨ / ٣) .

(٢) نهاية المحتاج (٤٩٠ / ٢)

(٣) حاشية الشيرازي (٤٩١ / ٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٥٦ / ٣) .

لأنَّهَا ولايةٌ . فإنِ استَووا في جميع ما ذَكَرَ وغيره ؛ كَنَظَافَةِ الثَّوبِ وَالْبَدَنِ ، وَتَشَاخُوا . . قُدِّمَ وَاحِدٌ بِقُرْعَةٍ

ومر عن السيد البصري التوقف فيه ؛ بأنه إن ثبت فيه نقل . . فواضح ، وإلا . . فمحل تأمل .
قوله : (لأنها ولاية) أي : والحر أكمل ، وقيل : العبد أولى ، وقيل : هما سواء ؛ لتعارض المعنيين .

قال في « النهاية » : (ويقدم الرقيق القريب على الحر الأجنبي ، والرقيق البالغ على الحر الصبي ؛ لأنه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ، ولأن الصلاة خلفه مجمع على جوازها ، بخلافها خلف الصبي ، قاله في « المجموع » ، وفيه : أن التقديم في الأجانب معتبر كما في القريب بما يقدم به في سائر الصلوات ^(١) .

قال (ع ش) : (قد يقتضي أنه في الأجانب يقدم الأفقه على الأسن ، وقياس ما في القريب خلافه) ^(٢) .

قوله : (فإن استووا في جميع ما ذكر) أي : من الصفات المرجحة المتقدمة .
قوله : (وغيره كَنَظَافَةِ الثَّوبِ وَالْبَدَنِ) أي : وحسن الذكر مما مر بيانه في الجماعة ؛ بأن اجتمعوا في درجة واستوت خصالهم .

قوله : (وتشاخوا) أي : بخلاف ما إذا تراضوا بواحد معين . . فإنه المقدم كما هو ظاهر ، قال في « القاموس » : (الشح مثلثة : البخل والحرص ، والمشاحة : الضنة ، وتشاحا على الأمر : لا يريدان أن يفوتهما ، والقوم في الأمر شح بعضهم على بعض : حذر فوته) ^(٣) .

قوله : (قدم واحد بقُرْعَةٍ) أي : قطعاً للتراع ، لكن لو تقدم غير من خرجت له القرعة . . جاز قطعاً ، بخلاف نظيره في النكاح ؛ ففيه خلاف ، والفرق : أنه لو صلى الأجنبي . . صح وإن كان الولي حاضراً ، بخلافه في النكاح .

ويؤخذ من هذا : أنه لو تقدم أجنبي على وليها مع حضوره وعدم إذنه . . جاز ، فإن اجتمع جنائز ورضي الأولياء بواحد معين منهم أو من غيرهم . . فله جمعهم بصلاة واحدة ذكوراً كانت الجنائز أم إناثاً أو البعض والبعض ؛ لأن المقصود منها الدعاء ، ويمكن جمعها فيه ، ولخبر البيهقي بإسناد حسن : أن ابن عمر رضي الله عنهما صلى على تسع جنائز رجال ونساء ؛ فجعل الرجال مما

(١) نهاية المحتاج (٤٩١/٢) .

(٢) حاشية الشيرازي (٤٩١/٢) .

(٣) القاموس المحيط (٤٦٦/١) ، مادة : (شح) .

وَلَوْ أَوْصَى الْمَيِّتُ بِالصَّلَاةِ لَغَيْرِ الْمَقْدَمِ وَإِنْ كَانَ صَالِحاً . . لَغَا ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ الْقَرِيبِ كَالْإِرْثِ

عليه والنساء مما يلي القبلة^(١) ، وفي « سنن أبي داود » بإسناد صحيح : أن سعيد بن العاصي صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ؛ فجعله مما يليه وجعلها مما يلي القبلة ، وفي القوم نحو ثمانين من الصحابة رضي الله عنهم فقالوا : هذه السنة^(٢) ، ولكن الأفضل : إفراد كل بصلاة ؛ لأنه أكثر عملاً وأرجى للقبول مع أنه ليس فيه تأخير كثير ، ويفرق بين أولوية الإفراد هنا وأولوية الجمع في اختلاط المسلمين بالكفار بأن الإفراد فيه تعظيم ، وهو لا يلانم حال الشك في السبب المحرم للصلاة بخلافه هنا ، تأمل .

قوله : (ولو أوصى الميت بالصلاة) أي : بإمامتها ، وهذا مرتبط بقول المتن السابق : (وأولى الناس . . .) إلخ .

قوله : (لغير المقدم وإن كان صالحاً) أي : سواء أقرابه أم غيرهم .
قوله : (لغا) أي : فلا يجب تنفيذها وإن كان الأولى التنفيذ كما سيأتي ، وأما ما ورد من أن أبا بكر الصديق وصى أن يصلي عليه عمر فصلى ، وأن عمر وصى أن يصلي عليه صهيب فصلى ، وأن عائشة أوصت أن يصلي عليها أبو هريرة فصلى ، وأن ابن مسعود وصى أن يصلي عليه الزبير فصلى رضي الله عنهم . . فكل ذلك محمول على أن أولياءهم أجازوا الوصية .
قوله : (لأنها) أي : الصلاة ؛ أي : إمامتها .

قوله : (حق القريب كالإرث) أي : فلا يملك الميت إسقاطها ، ولا ينافي هذا التعليل ما مر أنها من حقوق الميت ؛ لأن الولي يخلفه فيها قهراً عليه ، لكن يندب هنا لقريب لا يماثل الموصى بذلك في صفات الكمال تقديمه ؛ رعاية لحق الميت لتمييز الموصى إليه حينئذ عن الولي ، ولذا قال بعضهم : (التشبيه بالإرث في مطلق عدم التنفيذ وإن كان الأولى هنا التنفيذ ، والوصية بإسقاط الإرث لا يجوز تنفيذها أصلاً)^(٣) .

تَبَيُّنٌ

يقف ندباً الإمام والمنفرد عند رأس ذكر وعجز غيره من أنثى وخثنى ؛ للاتباع ، رواه في الأول أبو داود والترمذي وحسنه^(٤) ، وفي الثاني في الأئني الشيخان^(٥) ، وقيس بها الخثنى ، قال جمع :



- (١) السنن الكبرى (٣٣/٤) .
- (٢) سنن أبي داود (٣١٩٣) .
- (٣) انظر « فتوحات الوهاب » (١٨٧-١٨٦/٢) .
- (٤) سنن أبي داود (٣١٩٤) ، سنن الترمذي (١٠٣٤) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .
- (٥) صحيح البخاري (١٣٣٢) ، صحيح مسلم (٩٦٤) عن سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(وَلَا يَغْسَلُ الشَّهيدُ)

(ويوضع رأس الذكر لجهة يسار الإمام ويكون غالبه لجهة يمينه ، خلافاً لما عليه عادة عمل الناس الآن ، ويكون رأس الأنثى والخنثى لجهة يمينه على عادة الناس .

والحاصل : أنه يجعل معظم الميت عن يمين المصلي ، فحينئذ يكون رأس الذكر جهة يسار المصلي ، والأنثى بالعكس ، هذا إذا لم تكن عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أما إذا كانت هناك .. فالأفضل : جعل رأسها على اليسار كرأس الذكر ليكون رأسها جهة القبر الشريف سلوكاً للأدب كما قاله بعض المحققين ^(١) .

وحكمة المخالفة المذكورة : المبالغة في ستر المرأة ، والاحتياط في الخنثى .

قال في « التحفة » : (ولو حضر رجل وأنثى في تابوت واحد . فهل يراعى في الموقف الرجل ؛ لأنه أشرف ، أو هي ؛ لأنها أحق بالستر ، أو الأفضل بقربه للرحمة ؛ لأنه الأشرف حقيقة ؟ كل محتمل ، ولعل الثاني أقرب) ^(٢) ، قال (سم) : (اعتمده الرملي) ^(٣) .

وبقي احتمال رابع في غير من في التابوت ، وهو : مراعاتهما ؛ بأن تجعل عجيذة المرأة بإزاء رأس الذكر ويحاذيهما ، والمتجه إليّ : ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ، هذا كله في غير المأموم ، أما هو .. فهو يقف في الصف حيث تيسر .

نعم ؛ لو كان واحداً . فالذي استوجهه (سم) : أن المطلوب وقوفه عن يمين الإمام ، ولو تعدد المأموم وقاموا صفّاً خلف الإمام : فمن تيسر له الوقوف بإزاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر عن يمين الإمام .. لم يبعد وقوفه بإزاء ما ذكر كالإمام ؛ لأن فيه زيادة في المعنى المقصود بالوقوف بإزاء ما ذكر كالستر في المرأة ، فليتأمل ^(٤) .

قوله : (ولا يغسل الشهيد) فعيل بمعنى مفعول أو فاعل ، سمي به : لشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم له بالجنة ، أو لأنه يشهد الجنة ، أو لأن ملائكة الرحمة تشهد قبض روحه ، أو لأن دمه يشهد بقتله حين يبعث وهو يسأل ، أو لأن روحه تشهد دار السلاط وروح غيره لا تشهدا إلا يوم القيامة ، أو لأنه حي فكانت روحه شاهدة ؛ أي : حاضرة ، أو لأنه يشهد عند خروج روحه ما أعد الله تعالى له من الكرامة ، أو لأن دمه يشهد له بالأمان من النار ، أو لأنه يشهد له بإبلاغ

(١) انظر « حاشية الشرواني » (١٥٦/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١٥٦/٣ - ١٥٧) .

(٣) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٥٧/٣) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٥٧/٣) .

وَلَوْ حَائِضًا مَثَلًا ، (وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ) أَي : يَحْرُمُ غَسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَمَرَ فِي قَتْلِي أَحَدٍ بِدَفْنِهِمْ بِثِيَابِهِمْ ، وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ ،)

الرسول ، أو لأنه يشهد له بكونه شهيداً ، قال بعضهم : (وهذه المعاني بعضها مختص بمن قتل في سبيل الله وبعضها يعم غيره) .

قوله : (ولو حائضاً مثلاً) أَي : أو نفساء أو جنباً ، وأشار بـ (لو) إلى خلاف فيه ؛ ففي « التحفة » مع المتن : (ولو استشهد جنب .. فالأصح : أنه لا يغسل عن الجنابة فيحرم غسله ؛ لأن الشهادة تسقط غسل الموت فكذا غسل الحدث ، ولأن الملائكة غسلت حظلة - أي : ابن الراهب - رضي الله عنه لاستشهاده يوم أحد جنباً لخروجه عقب سماعه الدعوة وهو مع أهله إليها كما صح - أي : في صحيحي « ابن حبان » و « الحاكم »^(١) - ولو وجب غسله .. لم يسقط بفعل الملائكة كما مر) انتهى^(٢) .

ومقابل الأصح : أنه يغسل ؛ لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت ، وهذا الغسل كان واجباً قبله ، وأجاب الأول بأنه سقط به كغسل الموت كما مر ، ولا يصلّي عليه على الوجهين .
قوله : (ولا يصلّي عليه) أَي : على الشهيد الصلاة المخصوصة ، بخلاف مجرد الدعاء كما سيأتي .

قوله : (أَي : يحرم غسله والصلاة عليه) أَي : وإن لم يؤد غسله لإزالة دمه ، قال المحلي : (وقيل : يجوز غسله إن لم يكن عليه دم الشهادة ، وقيل : تجوز الصلاة عليه وإن لم يجز غسله ، وتترك للاشتغال بالحرب ...) إلخ^(٣) .

قوله : (لما صح : أنه صلى الله عليه وسلم ...) إلخ ، دليل للمتن ، والحديث رواه البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما^(٤) .

قوله : (أَمَرَ فِي قَتْلِي أَحَدٍ) أَي : وكانوا نحو سبعين ، منهم : سيدنا حمزة ومصعب بن عمير وعبد الله والد جابر رضي الله عنهم .

قوله : (بدفنه بـثيابهم) الذي في غيره : (بدمائهم) ، فليراجع .
قوله : (ولم يغسلهم) أَي : وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كأهل بدر .. فالظاهر : أنه

(١) صحيح ابن حبان (٧٠٢٥) ، المستدرک (٢٠٤/٣) عن سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

(٢) تحفة المحتاج (١٦٥/٣) .

(٣) كنز الراغبين (٣٣٨/١) .

(٤) صحيح البخاري (١٣٤٣) .

وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) . وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ إِبْقَاءُ أَثَرِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ ،

لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه ، ولعل حكمة ذلك : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتقيدون بأمرهم ، وأما أحد .. فلشدة ما حصل للمسلمين فيها بأمره النبي صلى الله عليه وسلم فنقل . (ع ش)^(١) .

قوله : (ولم يصل عليهم) بالبناء للفاعل ، وفي رواية : (ولم يصل) بفتح اللام مبنياً للمفعول ، روى أحمد : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تغسلوهم ؛ فإن كل جرح أو كلم أو دم يفوح مسكاً يوم القيامة »^(٢) ، قال الشافعي رضي الله عنه : (جاءت الأحاديث من وجوه متواترة أنه لم يصل عليهم)^(٣) .

أما حديث : أنه صلى عليهم عشرة عشرة ، وفي كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة .. فضعيف جداً ، بل قال الدميري : (خطأ ؛ لأن شهداء أحد كانوا اثنين وسبعين ، فلا تزيد الصلاة على سبع أو ثمان ، ولا تزيد التكبيرات على اثنتين وثلاثين تكبيرة ؛ لأن عندنا وعندهم - أي : المخالفين لنا - التكبيرات أربع ؛ قال الشافعي رضي الله عنه : ينبغي لمن روى هذا الحديث أن يستحي على نفسه)^(٤) .

وأما ما في « الصحيحين » : أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلّى على قتلى أحد صلاته على الميت^(٥) ، وللبخاري : بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء والأموات^(٦) . فالمراد كما قاله النووي جمعاً بين الأدلة : أنه دعا لهم كالمدعاء للميت^(٧) ، نظير قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ أي : ادع لهم ؛ ويؤيده : الاتفاق بيننا وبين المخالف ؛ لأن عندنا لا يصلّى على الشهيد وعند المخالف لا يصلّى على القبر بعد ثلاثة أيام ، تأمل .

قوله : (والحكمة في ذلك) أي : في حرمة غسل الشهيد والصلاة عليه .

قوله : (إبقاء أثر الشهادة عليهم) أي : الشهداء ، وهذا راجع لعدم الغسل ، قال بعضهم : وفيه : أن هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم ، وأجيب بأن الحكمة لا يلزم إطرادها ،

(١) حاشية الشبرايملي (٤٩٧/٢) .

(٢) مسند الإمام أحمد (٢٩٩/٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) الأم (٥٩٧/٢) .

(٤) النجم الوهاج (٦٩/٣) .

(٥) صحيح البخاري (١٣٤٤) ، صحيح مسلم (٢٢٩٦) عن سيدنا عقبة بن عامر رضي الله عنه .

(٦) صحيح البخاري (٤٠٤٢) عن سيدنا عقبة بن عامر رضي الله عنه .

(٧) المجموع (٢٢٠/٥) .

وَالْتَعْظِيمُ لَهُمْ بِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ دَعَاءِ غَيْرِهِمْ ، (وَهُوَ) أَي : الشَّهِيدُ الَّذِي لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ

قال : وحيث كانت الحكمة ما ذكر . فلا يرد ما يقال : إن الأنبياء والمرسلين أفضل من الشهداء مع أنهم يغسلون ويصلى عليهم ، حتى يجاب بأن الشهادة فضيلة تنال بالاكْتِسَابِ فرغب الشارع فيها ، ولا كذلك النبوة والرسالة ^(١) .

قوله : (والتعظيم لهم) عطف على (إبقاء أثر الشهادة) .

قوله : (باستغنائهم عن دعاء غيرهم) أي : فلا يتوهم النقص فيهم ، وبه فارقوا الأنبياء والمرسلين ؛ لأن كل أحد يقطع بأنهم غير محتاجين لذلك ، وأن القصد بذلك زيادة الزلفى لهم فقط فلا يحتج لإظهار استغناء ، وفي ذلك حث على الجهاد الذي جبلت النفوس على حب البقاء المنافي لطلبه غالباً ، وليس في ترك ذلك في حق الأنبياء حث ؛ لأن مرتبتها لا تنال بالاكْتِسَابِ ، قال في « البردة » :

تبارك الله ما وحي بمكتسب ولا نبي على غيب بمتهم ^(٢)

وقال اللقاني :

ولم تكن نبوة مكتسبة ولو رقى في الخير أعلى عقبة ^(٣)

وقال بعضهم : (الحكمة في ذلك : أن الترك علامة ؛ لأننا لا نعلم فضله إلا بعدم الغسل والصلاة ، بخلاف الأنبياء ؛ فإن فضلهم معلوم قبل الغسل والصلاة ، فلو غسلناه وصلينا عليه . . لسأوى غيره ، قال : وهذا أظهر وإن كان يرجع للأول) فليتأمل ^(٤) .

قوله : (وهو ؛ أي : الشهيد . .) إلخ ، هذا بيان لضابط الشهيد هنا .

قوله : (الذي لا يغسل ولا يصلى عليه) خرج بهذا القيد : شهيد الآخرة فقط فإنه يغسل ويصلى عليه وجوباً كغير الشهيد ، قال في « الإمداد » : الميت إما شهيد أو غيره ، والشهيد إما شهيد الآخرة فقط ، وهو : كل مقتول ظلماً ، أو ميت بنحو بطن كالمستسقي وغيره - خلافاً لمن قيده بالأول - أو طعن ، أو غرق ، أو غربة وإن عصى بركوبه البحر أو بغرته كما قاله الزركشي ، خلافاً لمن قيدهما بالإباحة ، أو طلق ولو من حمل زناً ؛ قياساً على ذلك .

ثم رأيت استثنى الحامل بزناها ، وفيه نظر ، وأي فرق بينها وبين من ركب البحر ليشرب الخمر

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (١٩٢/٢) .

(٢) البردة (ص ٢٤) .

(٣) مجموع أمهات المتون (ص ١٤) .

(٤) انظر « فتوحات الوهاب » (١٩٢/٢) .

(مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ) أو كافرٍ واحدٍ ،

ومن سافر آبقاً أو ناشزة ؟ والذي يتجه : أن يقال : إن كان سبب الموت ، معصية ؛ كأن تسببت في إلقاء الحمل فماتت أو ركب البحر فسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن فغرق .. لم تحصل الشهادة ؛ للعصيان بالسبب المستلزم للعصيان بالمسبب ، وإن لم يكن السبب معصية .. حصلت الشهادة وإن قارنها معصية ؛ لأنه لا تلازم بينهما .

أو عشق وقيد الزركشي بالعفة والكتمان ؛ لخبر فيه - أي : وهو : « من عشق فعف وكت فمات .. مات شهيداً » - لكنه موقوف على ابن عباس^(١) ، وممن يتصور إباحة نكاحه لها شرعاً ويتعذر الوصول إليها ؛ وإلا .. فعشق المرد معصية ، فكيف تحصل بها رجة الشهادة ؟! وهو ظاهر في عشق اختياري ، أما لو فرض حصول عشق اضطراري له .. فيبغي حصول الشهادة ؛ إذ لا معصية به حينئذٍ ، ومعنى العفة : ألا يكون في نفسه إذا اختلى بمعشوقه حصل بينهما فاحشة ، بل عزمه على أنه وإن خلا به لا يقع منه ذلك ، والكتمان : ألا يذكر ما به لأحد ولو معشوقه .

وأما شهيد الدنيا فقط .. فإنه لا يغسل ولا يصل على عليه ، وهو : من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه ، وأما شهيدهما .. فهو من قتل كذلك لكن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، وحيث أطلق الشهيد عند الفقهاء .. انصرف لأحد الأخيرين ؛ تعظيماً لأمر القتال وترغيباً فيه^(٢) ، وقد ذكر المصنف رحمه الله حكمهما بقوله : (ولا يغسل ...) إلخ .

قوله : (من مات) أي : مسلم مات ... إلخ ولو امرأة أو رقيقاً أو دميغيراً أو مجنوناً .
قوله : (في قتال الكفار أو كافر واحد) أي : فالجمع في كلام المتن ليس بقيد ، وعبارة « المنهج » : (وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء حرب كافر بسببها) ، قال في « شرحه » : (وتعبري بما ذكر أعم من قوله : « من مات في قتال الكفار »)^(٣) .

قال في « التحفة » : (خرج بقوله : « قتال » : قتلهم لأسير صبراً ليس بشهيد على الأصح ، بخلاف ما لو انكسروا واتبعناهم لاستثناهم فعاد واحد منهم وقتل واحداً منا .. فإنه شهيد على الأوجه)^(٤) .

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في « تاريخه » (٢٩٥ / ١١) .

(٢) انظر « المواهب المدنية » (٤٥٧ / ٣) .

(٣) فتح الوهاب (٩٨ / ١) .

(٤) تحفة المحتاج (١٦٤ / ٣) .

وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ (سَبَبِهِ) وَلَوْ بَرَمَحَ دَابَّةً لَنَا أَوْ لَهْمٌ ، أَوْ سِلَاحُهُ أَوْ سِلَاحُ مُسْلِمٍ آخَرَ خَطَأً ، أَوْ تَرَدَّى بِوَهْدَةٍ أَوْ جَبَلٍ ،

قوله : (ولم يبق فيه حياة مستقرة) صادق بمن مات ؛ لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع ، فتصدق بأن لم تكن فيه حياة أصلاً ، أو فيه حياة غير مستقرة .

قوله : (بسببه) أي : القتال في دارنا أو دارهم ، ومنه - كما قاله (ع ش) - ما قيل : إن الكفار يتخذون خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين ؛ فيتخذون سرداباً تحت الأرض يملؤونه بالبارود ، فإذا مر به المسلمون .. أطلنوا النار فيه فخرجت من محلها وأهلكت المسلمين^(١) .

قوله : (ولو برمح دابة لنا أو لهم) أي : للكفار ، قال في « المختار » : (رمحه الفرس والحمار والبغل : ضربه برجله من باب قطع)^(٢) أي : فالرمح ؛ بمعنى : الرفس بالسین ، ففيه أيضاً : (رفسه : ضربه برجله ، وبابه ضرب)^(٣) .

قوله : (أو سلاحه) أي : سلاح نفسه ؛ بأن عاد إليه ؛ ففي الصحيح : أن عامر بن الأكوع رضي الله عنه عاد إليه سيفه فقتله ، وقال صلى الله عليه وسلم في حقه : « إن له لأجرين ؛ إنه لجاهد مجاهدة قل عربي مشى به مثله »^(٤) وذلك حين تكلم بعض الصحابة فيه وزعموا أن عامراً أحبط عمله رجل مات بسلاحه فرده النبي صلى الله عليه وسلم بذلك .

قوله : (أو سلاح مسلم آخر خطأ) أي : بخلافه عمداً ؛ حيث لم يستعن الكفار به على قتالنا ، وإلا .. فعمده كخطئه ، فيكون مقتوله شهيداً ؛ ففي « سم » : (ولو استعان الكفار علينا بمسلمين .. فمقتول المستعان بهم شهيد ؛ لأن هذا قتال كفار ، ولا نظر إلى خصوص القاتل ، أو استعان البغاة علينا بكفار . فمقتولهم شهيد دون مقتول البغاة ، نقله في « الخادم » عن القفال ، والفرق بين هذه والتي قبلها : أن مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجباً للشهادة ، بخلاف هذه) انتهى .

ثم ظاهر كلام الشارح : أنه لا فرق في ذلك بين أن يقصد كافراً فيصيبه أو لا ، ولا مانع منه . (ع ش)^(٥) .

قوله : (أو تردى بوهدة أو جبل) عطف على مدخول الغاية ، قال في « القاموس » : (ردئ

(١) حاشية الشبراملسي (٤٩٨/٢) .

(٢) مختار الصحاح ، مادة : (رمح) .

(٣) مختار الصحاح ، مادة : (رفس) .

(٤) أخرجه البخاري (٤١٩٦) ، ومسلم (١٨٠٢) عن سيدنا سلمة بن الأكوع رضي الله عنه .

(٥) حاشية الشبراملسي (٤٩٨/٢-٤٩٩) .

أَوْ جُهْلَ مَا مَاتَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرٌ دَمٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ الْقِتَالِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبِهِ ، أَوْ جُرْحٍ فِيهِ وَمَاتَ بِهِ وَبَقِيَ فِيهِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ؛

في البئر : سقط كتردي^(١) ، قال : (والوهدة : الأرض المنخفضة كالوهد ، الجمع : أوهد ووهاد ووهدان)^(٢) .

قوله : (أَوْ جُهْلَ مَا مَاتَ بِهِ) أي : السبب الذي مات هو به هل قتله الكافر أو غيره ؛ بأن انكشف عنه الحرب وشك أَمَاتَ بسببها أو غيره .

قوله : (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرٌ دَمٍ) أي : أو ضرب ، فلا فرق بين أن يوجد به ذلك وأن لا .

قوله : (لِأَنَّ الظَّاهِرَ : أَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ الْقِتَالِ) أي : كما جزم به الشيخان ، فإن قيل : ينبغي أن يخرج ذلك على قولي الأصل والغالب ؛ إذ الأصل : عدم الشهادة ، والغالب أن من يموت بالمعترك أنه مات بسبب من أسباب القتال . . أجب بأن السبب الظاهر يعمل به ويترك العمل ؛ كما مر في مسألة الظبية من أنا إذا رأينا ظبية تبول في الماء ورأيناه متغيراً . فالحكم بنجاسة الماء ، مع أن الأصل : طهارة الماء . « مغني » و « نهاية »^(٣) .

قوله : (بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبِهِ) أي : القتال .

اعلم : أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاثة قيود : الموت حال القتال ، وكونه بقتال كفار ، وكونه بسبب القتال ، فذكر الشارح هذا هنا إلى قوله : (ويجب أن يزال . . .) إلخ محترز هذه القيود ، غير أن فيه فروعاً لا يخفى عليك استخراجها .

قوله : (أَوْ جَرَحَ فِيهِ) أي : في القتال .

قوله : (وَمَاتَ بِهِ) أي : بسبب الجرح .

قوله : (وَبَقِيَ فِيهِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ) أي : القتال سواء أطل الزمان أم قصر .

قوله : (حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ) أي : بخلاف ما إذا انقضى القتال وحركة المجروح فيه حركة مذبوح . .

فإنه شهيد قطعاً ، قيل : الحياة المستقرة : هي حركة اختيارية يجوز أن يبقى معها يوماً أو يومين ثم يموت ، قال شيخنا رحمه الله : (المعتمد : أنها حركة اختيارية توجد فيه عند انقضاء القتال سواء قطع بموته بعد يوم أو يومين أم لا) تأمل^(٤) .

(١) القاموس المحيط (٤٨٢/٤) ، مادة : (ردي) .

(٢) القاموس المحيط (٦٥١/١) ، مادة : (وهد) .

(٣) نهاية المحتاج (٤٩٩/٢) ، مغني المحتاج (٥٢٠/١) .

(٤) إغاثة الطالبين (١٣٧/٢) .

فإنَّهُ ليسَ لَهُ حُكْمُ الشَّهِيدِ فيما ذُكِرَ وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِهِ بَعْدُ ؛ كَمَنْ مَاتَ فَجَاءَةً فِيهِ أَوْ بِمَرَضٍ ، أَوْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْبَغْيِ ، أَوْ اغْتَالَهُ مُسْلِمٌ مُطْلَقاً أَوْ كَافِرٌ فِي غَيْرِ قِتَالٍ

قوله : (فإنه ليس له) أي : لمن مات بغير سبب القتال . . . إلخ .

قوله : (حكم الشهيد فيما ذكر) أي : في الغسل والصلاة وإن كان له في الآخرة ثواب الشهيد فهو من شهداء الآخرة ؛ أما الأول . . فلأن الأصل : وجوب الغسل والصلاة عليه ، خالفنا فيما إذا مات بسبب من أسباب القتال ؛ ترغيباً للناس فيه ، فبقي ما عداه على الأصل ، وهذا هو المذهب ، وقيل : إنه شهيد ؛ لأنه مات في معركة الكفار ، وأما الثاني . . فلأنه عاش بعد انقضاء الحرب فأشبهه موته بسبب آخر ، وهذا هو الأظهر ، ومقابله : يلحقه بالميت في القتال .

قوله : (وإن قطع بموته بعد) مثله في « التحفة »^(١) ، وكتب عليه السيد عمر البصري : (كذا في « أصله » رحمه الله تعالى ، والأول كما في « المحلي » و« المغني » و« النهاية » ترك « إن » لإيهامها جريان الخلاف فيمن لم يقطع بموته ، وليس كذلك كما سيصرح به ؛ أي : فإنه قال : « أما من هو متوقع الحياة حينئذ . . فغير شهيد جزماً » (انتهى) .

ويمكن الجواب عنه بجعل (إن) وصلية والواو للحال ، تأمل .

قوله : (كمن مات فجأة فيه أو بمرض) تمثيل للموت لا بسبب القتال ، والفجأة : بضم الفاء والمد أو بفتح الفاء وسكون الجيم مقصورة : البغته .

قوله : (أو قتله أهل البغي) أي : بأن مات أحد من أهل العدل في قتال البغاة . . فإنه غير شهيد في الأظهر ؛ لأنه قتل مسلم ، ولأن أسماء بنت أبي بكر الصديق غسلت ابنها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم ولم ينكره عليها أحد ، وصحح السبكي مقابل الأظهر : أنه شهيد ؛ لأنه كالمقتول في معركة الكفار ، ولأن علياً كرم الله وجهه لم يغسل من قتل معه ، أما إذا كان المقتول من أهل البغي . . فليس بشهيد جزماً .

قوله : (أو اغتاله مسلم) أي : قتله غيلة ، قال في « المصباح » : (غاله غولاً من باب قال : أهلكه ، واغتاله : قتله على غرة ، والاسم : الغيلة بالكسر)^(٢) .

قوله : (مطلقاً) أي : سواء كان في القتال أم في غيره .

قوله : (أو كافر في غير قتال) أي : بخلاف ما إذا اغتاله كافر في القتال . . فإنه شهيد ، قال في

(١) تحفة المحتاج (٣/ ١٦٤) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (غول) .

وَيَجِبُ أَنْ يُزَالَ عَنْهُ نَجَسٌ غَيْرُ دَمٍ وَإِنْ حَصَلَ بِسَبَبِ الشَّهَادَةِ ، وَدَمٌ حَصَلَ بِغَيْرِ سَبَبِهَا وَإِنْ أَدَّتْ إِزَالَهَ ذَلِكَ إِلَى إِزَالَةِ دِمَهِهَا ؛

« تجريد العباب » : (لو دخل حربي بلاد الإسلام فقاتل مسلماً فقتله . . فهو شهيد ، ولو رمى مسلماً إلى صيد فأصاب مسلماً في حال القتال . . شهيد ، قاله القاضي حسين) انتهى ، وأقره (سم)^(١) ، لكن قوله : (كأن أصابه سلاح مسلم . .) إلخ ، وكذا ما مر عن (ع ش) كالصريح في خلافه .

قال ابن الأستاذ : (لو كان المقتول في حرب الكفار عاصياً بالخروج . . ففيه نظر ، والظاهر : أنه شهيد ، أما لو كان فاراً حيث لا يجوز الفرار . . فالظاهر : أنه ليس بشهيد في أحكام الآخرة) ، تأمل^(٢) .

قوله : (ويجب أن يزال عنه) أي : عن الشهيد .

قوله : (نجس غير دم) أي : غير دم الشهادة ؛ بأن يغسل ، وظاهر : أن المراد : النجس الغير المعفو عنه ، أما دم الشهادة . . فتحرم إزالته ؛ لإطلاق النهي عن غسل الشهيد ، ولأنه أثر عبادة ، وإنما لم تحرم إزالة الخلوف من الصائم مع أنه أثر عبادة ؛ لأنه المفوت على نفسه ، بخلافه هنا ، حتى لو فرض أن غيره أزاله بغير رضاه . . حرم عليه ذلك ؛ كما مر في (فصل السواك) .

قوله : (وإن حصل بسبب الشهادة) أي : كالبول والغائط نشأ خروجهما عن القتل ، وعبرة « التحفة » : (هل للنجاسة الحاصلة من أثر الشهادة حكم دمه ، أو يفرق بأن المشهود له بالفضل الدم فقط ، ولأن نجاسته أخف ؟ في كلامهم شبه تناف في ذلك ، لكنه إلى الثاني أميل)^(٣) ، ومثله في « النهاية »^(٤) ، قال (ع ش) : (معتمد)^(٥) .

قوله : (ودم حصل بغير سببها) أي : الشهادة فيجب إزالته حيث كان غير معفو عنه كما مر .

قوله : (وإن أدت إزالة ذلك) أي : النجس غير دم الشهادة .

قوله : (إلى إزالة دمه) أي : الشهادة ، وأشار بـ (إن) هنا وفيما قبله إلى خلاف فيهما ؛ ففي « المحلي » عن « الروضة » كـ « أصلها » : (ولو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة . . فالأصح : أنها

(١) انظر « فتوحات الوهاب » (١٩٢ / ٢) .

(٢) انظر « فتوحات الوهاب » (١٩٢ / ٢) .

(٣) تحفة المحتاج (١٦٥ / ٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٥٠٠ / ٢) .

(٥) حاشية الشيرازي (٥٠٠ / ٢) .

لأنه ليس من أثر العبادة . ويُندب أن يُنزَع عنه آلة الحرب ونحوها ،

تغسل ، والثاني : لا ، والثالث : إن أدى غسلها إلى إزالة أثر الشهادة . . لم تغسل ، وإلا . . غسلت (١) .

قوله (لأنه) أي : النجس المذكور ، تعليل لقوله : (ويجب . .) إلخ .

قوله : (ليس من أثر العبادة) أي : فلا يحرم إزالته ، بل تجب .

نعم ؛ قال بعضهم : (ولا يجوز غسل المعفو عنه إن أدى إلى إزالة دم الشهادة على المعتمد) (٢) ، بخلاف إزالة ذلك بغير الغسل بل بنحو عود فإنه لا يحرم ، لكنه مكروه كما في « العباب » (٣) ، ووجه : أن الغسل يزيله بالكلية عيناً وأثراً ، وإزالته بنحو عود يزيل العين دون الأثر ، على أن بعضهم قال : (يمكن حمله على حك لا تحصل به الإزالة رأساً ، وإلا . . فالكراهة للتحريم) فليتأمل (٤) .

قوله : (ويندب أن ينزع عنه) أي : عن الشهيد كما صرح به الماوردي وغيره (٥) ، قال (ع ش) : (ولو فرض أنه يعد إزاء . . لا التفات إليه ؛ لورود الأمر به) (٦) .

قوله : (آلة الحرب) أي : كدرع ومغفر .

قوله : (ونحوها) أي : آلة الحرب مما لا يعتاد له غالباً ؛ كخف وفروة وجبة محشوة كسائر الموتى ، قال في « البهجة » :

والوجه في ثوب القتال النزع خف وجلد وفرا ودرع (٧)

وفي « أبي داود » في قتل أحد رضي الله عنهم الأمر بنزع الحديد والجلود وردمهم بدمائهم وثيابهم (٨) ، قال في « التحفة » : (ويظهر : أن محله - أي : الندب - حيث كان ملكه ورضي به وارثه الرشيد ، وإلا . . وجب نزعه) (٩) ، ومثله في « النهاية » (١٠) .

(١) كنز الراغبين (٣٣٩ / ١) .

(٢) انظر « تحفة الحبيب » (٢٥٠ / ٢) .

(٣) العباب (٣٤٦ / ١) .

(٤) انظر « حواشي الرمل على شرح الروض » (٣١٥ / ١) .

(٥) الحاوي الكبير (٢٠١ / ٣) .

(٦) حاشية الشبرايملي (٥٠٠ / ٢) .

(٧) بهجة الحاوي (ص ٤٨) .

(٨) سنن أبي داود (٣١٣٤) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٩) تحفة المحتاج (١٦٦ / ٣) .

(١٠) نهاية المحتاج (٥٠٠ / ٢) .

وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثِيَابِهِ الْمَلَطُخَةِ بِالْدَمِ . (وَلَا) يُصَلَّى (عَلَى السَّقَطِ)

قوله : (وَأَنْ يُكْفَنَ) أي : ويندب أن... إلخ ، فهو عطف على : (أَنْ يَنْزَع) .
قوله : (فِي ثِيَابِهِ الْمَلَطُخَةِ بِالْدَمِ) أي : لخبر أبي داود بإسناد حسن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : (رَمَى رَجُلٌ بِسَهْمٍ فِي صَدْرِهِ أَوْ حَلَقَهُ فَمَاتَ ، فَأُدرِجُ فِي ثِيَابِهِ كَمَا هُوَ وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(١) ، والمراد : ثيابه التي مات فيها واعتيد لبسها غالباً وإن لم تكن ملطخة بالدم ، لكن الملطخة به أولى كما ذكره في « المجموع »^(٢) ، فالتقييد في كلام الشارح غيره ؛ لبيان الأكمل ، قال في « البهجة » :
[من الرجز]

وكفن الشهيد في ثيابه ملطخات قلت ذا أولى به^(٣)

وعلم بكونها أولى : أنه لا يجب تكفينه فيها كسائر الموتى ، وفارق الغسل بإبقاء أثر الشهادة على البدن والصلاة عليه بإكرامه ، والإشعار باستغنائه عن دعاء الغير كما مر ، فإن لم تكن ثيابه سابعة.. تتمم ندباً إن سترت العورة ، ووجوباً إن لم تسترها على ما مر .

ولو أراد الورثة نزعها وتكفينه في غيرها.. جاز سواء كان عليها أثر شهادة أم لا ، بخلاف ما لو طلب بعض الورثة النزع وامتنع بعضهم.. فإن الأوجه : ألا يجاب طالب النزع حيث لاقت به ؛ رعاية لمصلحة الميت ، نظير ما مر في الثلاثة .

فإن قلت : أصل التكفين واجب ، بخلاف تكفين الشهيد بثيابه.. أجيب بأن الذي استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق الميت ، وأنه عند التنازع يفعل به الأكمل ، وهو هنا عدم النزع ، تأمل^(٤) .

قوله : (وَلَا يُصَلَّى عَلَى السَّقَطِ) بثلاث السين والكسر أفصح : من السقوط .

واعلم : أن للسقط أحوالاً ، حاصلها : أنه إن لم يظهر فيه خلق آدمي.. لا يجب فيه شيء .

نعم ؛ يسن ستره بخرقه ودفنه ، وإن ظهر فيه خلقه.. وجب فيه ما سوى الصلاة ، أما هي.. فممتنعة ، فإن ظهر فيه أماراة الحياة.. فالكبير ، وقد نظم بعضهم ذلك بقوله :
[من الرجز]

والسقط كالكبير في الوفاة إن ظهرت أماراة الحياة

أو خفيت وخلقه قد ظهرا فامنع صلاة وسواها اعتبارا

(١) سنن أبي داود (٣١٣٣) .

(٢) المجموع (٢١٨/٥) .

(٣) بهجة الحاوي (ص ٤٨) .

(٤) انظر « حاشية ابن قاسم على التحفة » (١٦٥/٣) .

أَي : تَحْرُمُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ (إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ الْحَيَاةِ) بِصِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ (كَالْإِخْتِلَاجِ) بَعْدَ انْفِصَالِهِ ،

أو اختفى أيضاً ففيه لم يجب شيء وستر ثم دفن قد ندب^(١)

قوله : (أي تحرم الصلاة عليه) أي : السقط بقيد الآتي ؛ لأنه جماد ، ولا يجب غسله .

قوله : (إلا إذا ظهرت أمارات الحياة) أي : علامتها .

قوله : (بصياح أو غيره كالاختلاج) أي : الاضطراب ؛ ففي « المصباح » : (واختلج العضو : اضطرب)^(٢) ، قال (ع ش) : (ولو دون أربعة أشهر إن فرض)^(٣) .

قوله : (بعد انفصاله) هذا قيد في الاختلاج فقط ، وأما الصياح .. فهو يفيد يقين الحياة وإن كان قبل تمام الانفصال بالنسبة لنحو الصلاة عليه لا أنه أمارات ظهورها وإن أوهمه كلام الشارح ؛ حيث جعل الصياح من أمارات الحياة وقيد به بعد الانفصال ؛ ففي « الإمداد » : (وإن علمت أمارات الحياة بصياح أو غيره ، أو ظهرت ؛ كأن اختلج بعد انفصاله ...) إلخ .

وإنما لم ينبه هنا على أن الصياح يفيد يقين الحياة ؛ لأن الحكم لا يختلف على الراجح بظهور يقين الحياة أو أمارتها بعد التقييد بعد الانفصال في صورة ظهور الأمارات ، وإنما احتاج للفرق بينهما من تعرض لذكر الأقوال الضعيفة ، على أنه قد نبه على ذلك بقوله الآتي : (لتيقن حياته ...) إلخ ، وقد جرى الشارح تبعاً لشيخه على اعتبار وجود أمارات الحياة بعد الانفصال .

قال في « التحفة » بعد كلام : (فإفتاء بعضهم في مولود لتسعة لم يظهر فيه شيء من أمارات الحياة بأنه يصلح عليه .. إنما يأتي على الضعيف ، وزعم أن النازل بعد تمام أشهره لا يسمى سقطاً لا يجدي ؛ لأنه بتسليمه يتعين حمله على أنه لا يسماه لغة ؛ إذ كلامهم هنا مصرح بأنه لا فرق في التفصيل الذي قالوه بين ذي التسعة وغيره .

ثم رأيت عبارة أئمة اللغة : وهي السقط الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه ، وهي محتملة لأن يريدوا : قبل تمام خلقه ؛ بأن يكون قبل التصوير أو قبل نفخ الروح فيه أو قبل تمام مدته ، وحيثئذ : يحتمل أن المراد بـ « مدته » : أقل مدة الحمل أو غالبها أو أكثرها ، وحيثئذ : فلا دلالة في عبارتهم هذه بوجه ، ثم رأيت شيخنا أفتى بما ذكرته (انتهى)^(٤) ، وأراد بالبعض السابق : الشهاب الرملي ،

(١) انظر « تحفة الحبيب » (٢٥٠ / ٢) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (خلج) .

(٣) حاشية الشيرازي (٤٩٦ / ٢) .

(٤) تحفة المحتاج (١٦٣ / ٣) .

فيجبُ حينئذٍ غسلُهُ وتكفينُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ودفنُهُ ؛ لتيقنَ حياته ، أو ظهورَ أماراتها ، وصحَّ : ..

واعتمده ولده كما في « النهاية » ، فانظرها^(١) .

قوله : (فيجب حينئذٍ) أي : حين إذ ظهرت أماراة الحياة ، فهو تفریع على الاستثناء المذكور في المتن .

قوله : (غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) أي : السقط فهو كالكبير في هذه الأمور ، حتى الصلاة اتفاقاً فيما إذا تيقن حياته بنحو الصباح ، وعلى الأظهر فيما إذا ظهرت أماراة حياته باختلاج ؛ ففي « المغني » ما ملخصه : (والسقط إن علمت حياته بأن استهل أو بكى .. فحكمه كالكبير ؛ لتيقن موته .

وإن لم يستهل أو لم يبك : فإن ظهرت أماراة الحياة كاختلاج أو تحرك .. صلي عليه في الأظهر ؛ لاحتمال الحياة بهذه القرينة الدالة عليها ، وللاحتياط ، والثاني : لا ؛ لعدم تيقنها ، وقطع في « المجموع » بالأول ، ويجب دفنه قطعاً ، وكذا غسله ، وقيل : فيه القولان^(٢) .

قوله : (لتيقن حياته) أي : السقط ، وموته ، تعليل للوجوب ؛ وذلك فيما إذا صاح أو بكى . قوله : (أو ظهور أمارتها) أي : الحياة فيما إذا اختلج أو تحرك ، وإنما جعل نحو الصباح مفيداً للعلم والاختلاج من قبيل الأماراة المفيدة للظن ؛ لأن الأول أقوى ، ولذا : وقع الخلاف في الثاني دون الأول كما تقرر ولم يقيد بكونه بعد الانفصال ، ومن قيده .. فليس في محله ؛ كما في « التحفة » قال : (لأن هذا مستثنى من أنه إذا انفصل بعضه .. لا يعطى حكم المنفصل كله ، وكذا حز رقبته حينئذٍ فيقتل حازه ، وفي « الروضة » وغيرها : أخرج رأسه وصاح فحزه آخر .. قتل ؛ لأننا تبينا بالصباح حياته ، وما عدا هذين فحكمه فيه حكم المتصل) انتهى^(٣) .

وقضية ذلك : أنه لو مات بعد الصباح ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه .. يجري في النازل ما ذكره فيما لو وجد عضو مسلم صلي عليه ، وهو ما مال إليه (سم) قال : (ويدخل فيما عداهما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه .. فتتقضي به العدة) فليتأمل وليراجع^(٤) .

قوله : (وصح ..) إلخ ، تعليل ثان للوجوب ؛ وإنما أخره لما سيأتي .

(١) نهاية المحتاج (٤٩٥/٢ - ٤٩٦) .

(٢) مغني المحتاج (٥١٩/١) .

(٣) تحفة المحتاج (١٦٢/٣) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٦٢/٣) .

« إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ . . وَرَثَ وَصَلِي عَلَيْهِ » . (وَيُغَسَّلُ) وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ وَجُوباً (إِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ)

قوله : (إذا استهل الصبي) من الاستهلال ، قال في « المصباح » : (أهل المولود إهلالاً : خرج صارخاً بالبناء للفاعل ، واستهل بالبناء للمفعول عند قوم ، وللفاعل عند قوم كذلك)^(١) .

قوله : (ورث وصلي عليه) أي : الصبي المستهل ، وما ذكر من صحة هذا الحديث تبع فيه الحاكم أبا عبد الله فإنه قال فيه : إنه على شرط الشيخين^(٢) ، وقد ضعفه النووي في « المجموع »^(٣) ، والأمر كذلك ؛ لأن في سنده إسماعيل المكي عن أبي الزبير وهو ضعيف ، وقد جزم النسائي وغيره بأن الدوقوف أصح^(٤) ، وقال الدارقطني في « العلل » : (لا يصح رفعه)^(٥) ، ورواه ابن ماجه من طريق الربيع بن بدر وهو ضعيف أيضاً^(٦) ، ورواه ابن أبي شيبة من طريق أشعث بن سوار عن أبي الزبير موقوفاً^(٧) .

وبالجملة : فقول الحاكم : (إنه على شرط الشيخين) معترض بأن أبا الزبير ليس من شرط البخاري ، وقد عنعن فهو علة هذا الخبر إن كان محفوظاً عن سفيان .

نعم ؛ للحديث طرق ؛ فلعل من صححه نظر إلى تعدد طرقه ، ولذا : قال في « التحفة » : (للخبر الصحيح على كالم فيه . . .) إلخ^(٨) ، واستدل شيخ الإسلام في « الأسنى » و« شرح المنهج » بخبر : « الطفل يصل على عليه » قال فيهما : (رواه الترمذي وحسنه)^(٩) .

قوله : (ويغسل ويكفن ويدفن وجوباً) أي : بخلاف الصلاة فإنها لا تجوز كما سيأتي في كلام الشارح فضلاً عن الوجوب .

قوله : (إن بلغ أربعة أشهر) أي : أو أكثر منها كما صرحوا به في قولهم : فإن بلغ أربعة أشهر فصاعداً ولم تظهر أماراة الحياة فيه . . حرمت الصلاة عليه . « تحفة »^(١٠) .

(١) المصباح المنير ، مادة : (هـ) (هـ) .

(٢) المستدرک (٣٦٣ / ١) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) المجموع (٢٠٩ / ٥ - ٢١٠) .

(٤) السنن الكبرى (٦٣٢٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) علل الدارقطني (٣٨١ / ١٣) .

(٦) سنن ابن ماجه (١٥٠٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (١١٧٢٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٨) تحفة المحتاج (١٦٢ / ٣) .

(٩) أسنى المطالب (٣١٣ / ١) ، فتح الوهاب (٩٨ / ١) ، والحديث في « سنن الترمذي » (١٠٣١) عن سيدنا المغيرة بن

شعبة رضي الله عنه .

(١٠) تحفة المحتاج (١٦٢ / ٣ - ١٦٣) .

أي : مئة وعشرين يوماً حد نفخ الرُّوح فيه ولم تظهر فيه أماره حياة ،

قوله : (أي : مئة وعشرين يوماً) أي : فالمراد بالأشهر هنا : العددية لا الهلالية ، على أن العبرة هنا ظهور خلق الآدمي فيه ؛ ففي « الأسنى » : (ما نيط به ما ذكر من الأربعة أشهر وما دونها جري على الغالب من ظهور خلق الآدمي عندها ، وإلا . . فالعبرة إنما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كما يفيد كلام « الأصل » ، وعبر عنه بعضهم بزمان إمكان نفخ الروح وعدمه ، وبعضهم بالتخطيط وعدمه ، وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما قلنا) انتهى^(١) ، ومثله في « التحفة » وغيرها^(٢) .

قوله : (حد نفخ الروح فيه ، ولم تظهر فيه أماره حياة) أي : وهو : حد . . إلخ ، فهو خبر مبتدأ محذوف ؛ وذلك لخبر « الصحيحين » : « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يؤمر الملك فيكتب رزقه وأجله وأثره وشقي أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح »^(٣) ، وكأنهم أخذوا تعقب نفخ الروح للأربعينيات السابقة من سياق الخبر ؛ وإلا . . فد(ثم) لا يقتضي التعقيب ، قال في « التحفة » من غير هذا الموضع : (وقدم على خبر مسلم الذي فيه : « إذا مر بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة . . بعث الله إليها ملكاً فصورها »^(٤) لأنه - أي : الحديث الأول - أصح .

وجمع ابن الأستاذ بأن بعثه في الأربعين الثانية للتصوير ، وبعد الأربعين الثالثة لنفخ الروح فقط ، قيل : وهو حسن ، لكن يلزم عليه أن لا دلالة في الخبر . انتهى .

ويجاب بأن ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية ، ثم يستمر يظهر شيئاً فشيئاً إلى تمام الثالثة ، فحينئذ : يرسل الملك لتمامه وللفنخ ، أو الأمر يختلف باختلاف الأشخاص ، وأخذوا بالأكثر ؛ لأنه المتيقن ، وحينئذ : فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ، ثم رأيت الرافعي وآخرين صرحوا بأن الولد يتصور في ثمانين ، وحمل على مبادئ التصوير ، ولا ينافي ما ذكرته ؛ لأن الثمانين مبادئ ظهوره وتشكله ، والأربعة أشهر تمام كماله ، وابتداء الأربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخفي^(٥) .

قال : (اختلفوا في التسبب لإسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مئة وعشرون يوماً ؟

(١) أسنى المطالب (١/٣١٣-٣١٤) .

(٢) تحفة المحتاج (٣/١٦٣) .

(٣) صحيح البخاري (٣٢٠٨) ، صحيح مسلم (٢٦٤٣) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم (٢٦٤٥) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٥) تحفة المحتاج (٨/١٥١) .

ولا تجوزُ الصَّلَاةُ عليه ؛ لِأَنَّ نحوَ الغسلِ أوسعُ باباً منها ؛ إِذِ الدُّمِيُّ يُفَعَّلُ بِهِ ما ذُكِرَ إِلَّا الصَّلَاةَ .

والذي يتجه وفقاً لابن العباد وغيره : الحرمة ، ولا يشكل عليه جواز العزل ؛ لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جماد لم يتهيأ للحياة بوجه ، بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذه في مبادئ التخلق ، ويعرف ذلك بالأمارات . . .) إلخ ، فتنبه^(١) .

قوله : (ولا تجوز الصلاة عليه) أي : على السقط المذكور ، وهذا هو الأظهر ، قال في « التحفة » : (لمفهوم الخبر - أي : السابق آنفاً - وبلوغ أوان النفخ لا يستلزم وجوده ، بل وجوده لا يستلزم الحياة ؛ أي : الكاملة ، وكذا النمو لا يستلزمها ؛ بدليل ما قبل الأربعة ، ومن ثم قال بعضهم : قد يحصل النمو للتسعة مع تخلف نفخ الروح فيه لأمر أَرَادَهُ اللهُ تعالى . انتهى .

ولك أن تقول : سلمنا النفخ فيه هو لا يكتفى بوجوده قبل خروجه ، وإذا قال جمع بأن استهلاكه الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتد به . . فكيف به وهو كله في الجوف ؟! ومن ثم تعين أن الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لو فرض العلم بها منه) فتأمل^(٢) .

قوله : (لأن نحو الغسل) أي : من التكفين والدفن ، تعليل لعدم جواز الصلاة بإبداء فرق بينها وبينه ، عبارة غيره : لعدم ظهور حياته ، وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع باباً منها .

قوله : (أوسع باباً منها) أي : من الصلاة ، ولأنه لم يثبت له حكم الأحياء في الإرث فكذا في الصلاة عليه .

قوله : (إذ الدمي يفعل به ما ذكر إلا الصلاة) أي : جوازاً في الغسل وجوباً في التكفين والدفن .

وإيضاحه : أنه تحرم الصلاة على الكافر مطلقاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا ﴾ ، ولأن الكافر لا يجوز الدعاء له بالمغفرة ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ ، ولا يجب غسله على أحد ؛ لأنه كرامة وتطهير وليس هو من أهلها ، لكنه جائز ؛ إذ لا مانع ، ولأنه صلى الله عليه وسلم (أمر علياً رضي الله عنه فغسل والده وكفنه) رواه أبو داود والنسائي والبيهقي وضعفه^(٣) .

(١) تحفة المحتاج (٢٤١/٨) .

(٢) تحفة المحتاج (١٦٣/٣) .

(٣) سنن أبي داود (٣٢١٤) ، المعجني (١١٠/١) ، السنن الكبرى (٣٠٥/١) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغِ الْأَرْبَعَةَ . . فلا يجب فيه شيءٌ من ذلك ، لكن يُندبُ أَنْ يُوَارَى بِخِرْقَةٍ ، وَأَنْ يُدْفَنَ .

ويجب تكفين الذمي ودفنه في الأصح من بيت المال ، فإن فقد . . فعلى المسلمين ، هذا إذا لم يكن له مال ولا من تلزمه مؤنته ؛ وذلك وفاء بدمته كما يجب إطعامه وكسوته حياً حيثئذ ، أما إذا كان له مال . . فهو في تركته ، أو من تلزمه مؤنته . . فعليه ، ومثل الذمي في ذلك المعاهد والمؤمن ، خلافاً لما يوهمه كلامه ، وخرج بهم : الحربي والمرتد فلا يجب تكفينهما قطعاً ولا دفنهما على الأصح ، بل يجوز إغراء الكلاب عليهما ؛ إذ لا حرمة لهما بالكلية ، وقد ثبت الأمر بإلقاء قتلى بدر في القليب بهيئتهم .

نعم ؛ الأولى : دفنهما ؛ لثلاث تآذى الناس برائحتهما ، تأمل .

قوله : (أما إذا لم يبلغ الأربعة) أي : الأربعة أشهر ، فهو مقابل لقول المتن : (إن بلغ . . .)

الخ .

قوله : (فلا يجب فيه) أي : في السقط الذي لم يبلغ أربعة أشهر ، لكن مر أن العبرة بعدم ظهور خلق الآدمي هنا كَثَمٌ ، وإنما لم يبين ما به الاعتبار ؛ نظراً للغالب من ظهور الخلق عند الأربعة وعدمه قبلها ، فلا تغفل .

قوله : (شيء من ذلك) أي : من الغسل والتكفين والدفن ، ومن باب أولى الصلاة ، بل لا تجوز كما مر آنفاً .

قوله : (لكن يندب أن يوارى بخيرقة) أي : يستر السقط المذكور بها قال في « المصباح » : (وواراه مواراة : ستره)^(١) .

قوله : (وأن يدفن) أي : ولا يندب غيرهما ، ومثل هذا السقط العلقه والمضغة في الدفن لا في الستر المذكور ، فتدفنان ندباً من غير ستر كما في « فتح الجواد » وغيره^(٢) .

تَبَيُّنٌ

لو اختلط من يصلى عليه بغيره ولم يتميز ؛ كمسلم بكافر ، وغير شهيد بشهيد ، وسقط لا يصلى عليه بسقط يصلى عليه . . وجب تجهيز كل بتطهيره وتكفينه والصلاة عليه ؛ لأنه لا يتحقق الإتيان بالواجب إلا بذلك ، كذا قالوه .

وعورض بأن هذا تردد بين واجب ؛ نظراً لاحتمال الفريق الأول ، وحرام ؛ نظراً لاحتمال

(١) المصباح المنير ، مادة : (وري) .

(٢) فتح الجواد (١ / ٢٣٤) .

(فَضْلٌ) في الدفن

الفريق الثاني ، فليقدم الحرام على القاعدة ، ورده في « التحفة » بأنه لا يكون حراماً إلا مع العلم بعينه ، وأما مع الجهل به . . فلا ، على أن ذلك لا يرد في الصلاة أصلاً ؛ لأنه يخصها بالمسلم وغير نحو الشهيد في نيته ، ولا في غسل الكافر ؛ لإباحته^(١) ، ويصلي على الجميع صلاة واحدة ، وهو أفضل ، وليس هنا صلاة على كافر وشهيد حقيقة والنية جازمة .

ويجوز أن يُصلّى على واحد فواحد بقصد من يصلي عليه في الكيفيتين ، ويغفر التردد في النية في الصورة الثانية ؛ للضرورة ، لا يقال : أي : ضرورة إليها مع إمكان الأولى ؛ لأننا نقول : قد تشق بتأخير من غسل إلى فراغ الباقي ، بل قد يتعين الثانية إن أدى التأخير إلى تغير ، كما أن الأولى تتعين لو تم غسل الجميع وكان الأفراد يؤدي إلى تغير المتأخر ، ويقال في المثال الأول : اللهم ؛ اغفر للمسلم منهم في الكيفية الأولى ، أو يقول فيه : اللهم ؛ اغفر له إن كان مسلماً في الصورة الثانية .

قال في « التحفة » : (ولا يقول في اختلاط نحو الشهيد بغيره : اللهم ؛ اغفر له إن كان غير شهيد ، بل يطلق)^(٢) أي : كما نبه عليه البلقيني ؛ إذ لا مانع من الدعاء للشهيد فيكون تأكيداً في حقه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(فصل في الدفن)

أي : للميت ، يقال : دفنت الشيء دفناً من باب (ضرب) : أخفيت تحت أطباق التراب ، فهو دفين ومدفون ، والدفن بالمقبرة أفضل ؛ لكثرة الدعاء له بتكرير الزائرين والمارين ، ودفنه صلى الله عليه وسلم بحجرة عائشة رضي الله عنها ؛ لأن من خواص الأنبياء أنهم يدفنون حيث يموتون ، وإفتاء القفال بكراهة الدفن بالبيت ضعيف ، وبحث الأذرعى ندب غير المقبرة لنحو شبهة بأرضها أو ملحوة أو نداوة ، أو لنحو مبتدعة أو فسقة فسقاً ظاهراً بها .

وندب دفن الشهيد بمحله - أي : ولو بقرب مكة ونحوها مما يأتي - لأن قتل أحد نقلوا للمدينة

(١) تحفة المحتاج (١٨٨/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١٨٩/٣) .

ويجبُ تقديمُ الصَّلَاةِ عليه . (وَأَقْلُ الدَّفْنِ حُفْرَةٌ تَكْتُمُ رَائِحَتَهُ)

فأمر صلى الله عليه وسلم بردهم لمضاجعهم فردوا إليها صححه الترمذي^(١) .
ويحرم نقل الميت قبل أن يدفن من بلد موته إلى بلد آخر ليدفن وإن لم يتغير ؛ لما فيه من تأخير دفنه ومن التعريض لهتك حرمة ، قال الأسنوي : (والتعبير بالبلد لا يمكن الأخذ بظاهره ، بل الصحراء كذلك ، فحيثئذ : ينتظم منها مع البلد أربع مسائل)^(٢) ، وقال جمع منهم البغوي : (لا يحرم النقل المذكور ، بل مكروه فقط ؛ إذ ليس له دليل على التحريم ، إلا أن يكون بقرب حرم مكة أو المدينة أو بيت المقدس .. فلا يحرم ولا يكره ، بل يندب ؛ لفضلها)^(٣) .

قال المحب الطبري : (لا يبعد أن تلحق القرية التي فيها صالحون بالأماكن الثلاثة) ، قال جمع منهم الزركشي : (وعليه : فيكون أولى من دفنه مع أقاربه في بلده ؛ أي : لأن انتفاعه بالصالحين أقوى منه بأقاربه) ، ثم محل عدم الحرمة حيث لم يخش تغيره وبعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وإلا .. حرام ؛ لأن الفرض تعلق بأهل محل موته فلا يسقطه حل النقل ، وسيأتي النقل بعد الدفن .

قوله : (ويجب تقديم الصلاة عليه) أي : على الدفن ، فإن دفن بلها .. أثم كل من علم به ولم يعذر ، ولكن تسقط بالصلاة على القبر ؛ لأنه لا ينبش للصلاة عابه كما يؤخذ من قولهم : وتصح بعد الدفن ، قال السيد عمر البصري : (وهل يسقط بفعالها على القبر الإثم ؟ الظاهر : نعم) ، قال الشرواني : (والظاهر : أن الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط دوام الإثم لا أصله)^(٤) .

قوله : (وأقل الدفن حفرة ..) إلخ ؛ يعني : أن أقل ما يحصل به الواجب منه في دفن الميت حفرة .. إلخ بضم الحاء المهملة وسكون الفاء : ما يحفر في الأرض ، والجمع : حفر كغرفة وغرف ، والحفيرة مثلها ، والجمع : حفائر .

قوله : (تكتُم رائحته) أي : تمنع بعد طمها ظهور رائحة الميت ، المراد كما قاله الشوبري : منعها عن عند القبر بحيث لا يتأذى بها تأذياً لا يحتمل عادة ؛ لأن ملوحة اشتراط منع القبر لها دفع الأذى ، والأذى إنما يتحقق بما ذكر من أن تظهر منه رائحة تؤذي من قريب منه عرفاً إيذاء لا يصبر عليه عادة ، فليتأمل^(٥) .

(١) سنن الترمذي (١٧١٧) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) المهمات (٥١٣/٣) .

(٣) انظر « مغني المحتاج » (٥٤٤/١) .

(٤) حاشية الشرواني (١٥٠/٣) .

(٥) انظر « فتوحات الوهاب » (١٩٥/٢) .

وَتَحْرُسُهُ عَنِ السَّبَاعِ) لَأَنَّ حِكْمَةَ الدَّفْنِ صَوْنُهُ عَنِ انْتِهَاكِ جِسْمِهِ ، وَانْتِشَارِ رَائِحَتِهِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلتَّأْذِي بِهَا وَاسْتِقْذَارِ جِيْفَتِهِ ، فَاشْتَرَطَتْ حَفْرَةً تَمْنَعُهُمَا ،

قوله : (وتحرسه عن السباع) أي : تحفظ الميت عن نبش السباع وأكلها إياه ، قال في « المصباح » : (حرسه يحرسه من باب قتل : حفظه)^(١) ، وما ذكره المصنف بيان لضابط الدفن الشرعي ، واستفيد منه كما قاله (ع ش) : (أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلاً ولا يدخله من يتأذى بالرائحة ، بل وإن لم تكن له رائحة أصلاً ؛ كأن جف)^(٢) ، وسيأتي عن (سم) ما يوافقه .

قوله : (لأن حكمة الدفن) تعليل لاشتراط الأمرين : كتم الرائحة ، والحراسة عن السباع . قال البرماوي : (واختلف في أول من سن الدفن ، فقيل : الغراب لما قتل قابيل أخاه هابيل ، وقيل : بنو إسرائيل ، وليس بشيء ، وفي التنزيل : ﴿ ثُمَّ أَنَاثُوا فَاقْبَرُوهُ ﴾ أي : جعل له قبراً يوارى فيه إكراماً له ، ولم يجعله مما يلقي على وجه الأرض تأكله الطيور والوحوش)^(٣) .

قوله : (صونه عن انتهاك جسمه) أي : الميت بأكل السباع إياه ، فهذا راجع لقوله : (وتحرسه عن السباع) .

قوله : (وانتشار رائحته) أي : وصونه عن انتشارها ، فهو عطف على (انتهاك) ، وهذا راجع لقوله : (تكتم رائحته) ، وهذا يفيد كما قاله (سم) : (أنه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وإن لم يتأذ به أحد ؛ لأن فيه انتهاك حرمة)^(٤) .

قوله : (المستلزم للتأذي بها) أي : تأذي الناس بالرائحة .

قوله : (واستقذار جيفته) أي : الميت ، قال في « المصباح » : (الجيفة الميتة إذا أُنْتَت ، والجمع : جيف ، مثل : سدره وسدر ، سميت بذلك ؛ لتغير ما في جوفها)^(٥) .

قوله : (فاشتراط حفرة تمنعهما) أي : الرائحة والسباع ، أو انتهاك جسمه وانتشار الرائحة ، والمآل واحد فقد قال الراعي : (والغرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن ؛ أي : بيان ما أَرَادَهُ الشَّارِعُ مِنَ الدَّفْنِ ، وإلا . . . بيان وجوب رعايتهما ، فلا يكفي أحدهما) انتهى^(٦) .

(١) المصباح المنير ، مادة : (حرس) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٣/٣) .

(٣) انظر « فتوحات الوهاب » (١٩٥/٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على التحفة (١٦٧/٣) .

(٥) المصباح المنير ، مادة : (جيف) .

(٦) الشرح الكبير (٤٤٧/٢) .

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَكْفِ الْفَسَاقِي وَإِنْ مَنَعَتِ الْوَحْشَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكْتُمُ الرَّائِحَةَ

وظاهر : أنهما غير متلازمين ؛ كالفساقي التي لا تكتُم الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها) كما سيأتي على الأثر ، وكأن اعتادت سباع ذلك المحل الحفر عن الموتى ، قال في « التحفة » : (فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه كما هو ظاهر ، فإن لم يمنعها البناء كبعض النواحي .. وجب صندوق كما يعلم مما يأتي)^(١) ، فهو مستثنى من قولهم : بكرة الدفن فيه للضرورة ، وعبارته فيه : (أو بها سباع تحفر أرضها وإن أحكمت أو تهري ؛ بحيث لا يضبطه إلا التابوت فلا يكره للمصلحة ، بل لا يبعد وجوبه في مسألة السباع إن غلب وجودها ومسألة التهرى ...) إلخ ملخصاً^(٢) .

قوله : (ومن ثم) أي : من أجل اشتراط منع تينك .

قوله : (لم تكف الفساقي وإن منعت الوحش) أي : فإنها بيوت في الأرض ، وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمة الدفن فيها ، مع ما فيها من اختلاط الرجال بالنساء وإدخال ميت على ميت قبل بلاء الأول ، ومنعها للسبع واضح ، وعدمه للرائحة مشاهد ، فقول الرافعي المذكور آنفاً يتعين حملة على أن التلازم بينهما باعتبار الغالب ؛ فبالنظر إليه الجواب ما ذكره أولاً ، وبالنظر إلى عدمه الجواب ما ذكره ثانياً ، فجزم شارح بالأول فيه تساهل . « تحفة » فليتأمل^(٣) .

قوله : (لأنها) أي : الفساقي ، تعليل لعدم كفايتها في الدفن .

قوله : (لا تكتُم الرائحة) أي : ولأنها ليست على هيئة الدفن المعهود شرعاً ، بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض ؛ فهي لا تتقاعد عن المغارات التي في الجبال ، وهي لا تكفي في الدفن ، ويؤخذ من التعليل الثاني : أنها لا تكفي وإن فرض منعها الرائحة ؛ وكأن صورة وضعها أنها محفورة في الأرض قبل بنائها ، وأولى منها بعدم الاكتفاء ما لو كانت مبنية على وجه الأرض .

نعم ؛ قال في « النهاية » : (معلوم : أن ضابط الدفن الشرعي ما مر ، فإن منع ذلك .. كفى ، وإلا .. فلا سواء كانت فسقية أو غيرها)^(٤) ، قال (ع ش) : (أي : حيث قيل بجواز الدفن فيها) فليتأمل^(٥) .

(١) تحفة المحتاج (١٦٧/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (١٩٤/٣) .

(٣) تحفة المحتاج (١٦٧/٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٤٣٠/٣) .

(٥) حاشية الشبراملسي (٤/٣) .

وخرج به (الحفرة) : ما لو وُضع على وجه الأرض وبُني عليه ما يمنعهما ؛ فإنه لا يكفي إلا إن تعذر الحفر ، كما لو مات بسفينة والساحل بعيد ، أو به مانع ؛ فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ، ثم يجعل بين لوحين ،

قوله : (وخرج بالحفرة) أي : المذكورة في المتن .

قوله : (ما لو وضع) أي : الميت .

قوله : (على وجه الأرض وبني عليه ما يمنعهما) أي : الرائحة والسباع ؛ بأن وضع عليه أحجار كثيرة أو تراب أو نحو ذلك مما يكتم رائحته ويحرسه عن السباع .

قوله : (فإنه لا يكفي) أي : لأنه ليس بدفن ، قال (ع ش) : (وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم بني عليه ما يمنع ذلك . . فلا يكفي هذا كله)^(١) ، وانظره مع قول (سم) : (الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بنائها ؛ فحيث منعت ما ذكر . . كفت ، فالفساقي إن كانت بناء في حفر . . كفت إن منعت ما ذكر ، وإلا . . فلا خلافاً لإطلاق ما يأتي)^(٢) .

قوله : (إلا إن تعذر الحفر) أي : فإن ذلك يكفي في الدفن ؛ للضرورة .

قوله : (كما لو مات بسفينة . .) إلخ ، تنظير في كفاية غير الحفر الذي تضمنه الاستثناء المذكور ، قال (ع ش) : (أو كانت - أي : الأرض - خوّارة ، أو ينزع فيها ما يفسد الميت وأكفانه)^(٣) .

قوله : (والساحل بعيد أو به مانع) أي : بخلاف ما إذا كان الساحل قريباً ولا مانع هناك . . فيؤخره وجوباً إليه للدفن ، وعبرة « الأسنى » مع المتن : (لو مات في سفينة وأمكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع . . لزهم التأخير ليدفنه فيه . .) إلخ^(٤) .

قوله : (فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه) أي : على الميت اتفاقاً ؛ ففي « الأسنى » عن « الروضة » : (وإذا ألقوه بين لوحين أو في البحر . . وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف)^(٥) .

قوله : (ثم يجعل بين لوحين) لئلا ينتفخ .

(١) حاشية الشبراملسي (٤ / ٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على التحة (١٦٧ / ٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٤ / ٣) .

(٤) أسنى المطالب (٣٣٢ / ١) .

(٥) أسنى المطالب (٣٣٢ / ١) .

ثُمَّ يُلْقَى فِي الْبَحْرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُثَقَّلَ لِيَنْزَلَ إِلَى الْقَرَارِ . (وَأَكْمَلُهُ) قَبْرٌ وَاسِعٌ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ

قوله : (ثم يلقى في البحر) أي : لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كفاراً ؛ لاحتمال أن يجده مسلم فيدفنه . « نهاية »^(١) .

قوله : (ويجوز أن يثقل) أي : بنحو حديد ؛ يعني : أنه لو لم يجعل بين لوحين بل ثقل بشيء ثقيل . . لم يأتوا به ، وأشعر تعبيرهم بالجواز هنا أن الأولى أولى .

قوله : (لينزل إلى القرار) أي : وإن كان أهل البر مسلمين ، ويؤخذ مما تقرر : أنه لا يجوز إلقاؤه في البحر بلا جعله بين اللوحين وبلا تثقيب ، أفاده (ع ش)^(٢) .
قوله : (وأكمله) أي : الدفن .

قوله : (قبر واسع) أي : وعميق ؛ فالأول الزيادة في الطول والعرض ، والثاني الزيادة في النزول ، وهو بالعين المهملة ، قال تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ ، وحكى ابن مكى : أنه يقال : (غميق) بالغين المعجمة ، وأنه قرئ به شاذاً^(٣) ، قال (ع ش) : (وينبغي أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزل القبر ومن يدفنه لا أزيد من ذلك ؛ لأن فيه تحجيراً على الناس)^(٤) .

قوله : (لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك) أي : بالتوسعة والتعميق أيضاً ؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد : « احفروا وأوسعوا وأعماقوا » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح^(٥) .

قال (سم) : (فإن قلت : ما حكمة التوسيع والتعميق ؟ قلت : يجوز أن يقال : التوسيع - مع أن فيه إكراماً للميت فإن في إنزال الشخص في المكان الواسع إكراماً له ، وفي إنزاله في المكان الضيق نوع إهانة له - أرفق للميت وبمن ينزله القبر ؛ لأنه إذا اتسع . . أمكن أن يقف فيه المنزل إذا تعدد للحاجة ، وأمن من انصدام الميت بجدران حال إنزاله ونحو ذلك ، والغرض كتم الرائحة والسبع ، والتعميق أبلغ في حصول ذلك ، فإن قلت : هلا طلب زيادة على قامته وبسطة ؟ قلت : القامة والبسطة أرفق بالميت والمنزل ؛ لأنه يتمكن من تناوله بسهولة ممن على شفير القبر ، بخلافه

(١) نهاية المحتاج (٤ / ٣) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤ / ٣) .

(٣) تنقيف اللسان (ص ٧٠) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٤ / ٣) .

(٥) سنن الترمذي (١٧١٣) عن سيدنا هشام بن عامر رضي الله عنهما .

وضابطُ ارتفاعهِ الْأَكْمَلِ (قَامَةٌ وَبَسْطَةٌ) أَي : قدرُهُما مِنْ معتدلِ الْخِلْقَةِ (وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ)
بذراعِ أَلِيدٍ ؛ وَهِيَ : نحو ثلاثة أَذْرُعٍ وَنِصْفٍ بِالذَّرْعِ الْمَعْتَدِلِ الْمَعْهُودِ

مع الزيادة ، فليتأمل (١) .

قوله : (وضابط ارتفاعه الأكمل) أي : وهو المعبر عندهم بالتعميق .

قوله : (قامة وبسطة) أي : لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصى بذلك ولم ينكر عليه أحد (٢) ، ولأنه أبلغ في المقصود من منع ظهور الرائحة والسبع ، قال في « القاموس » : (قامة الإنسان وقيمته وقومته وقوميته وقوامه : شطاظه ؛ أي : طوله ، والجمع : قامات وقيم كعنب ، وهو قويم) (٣) ، قال : (ويسط يده : مداها) (٤) أي : منشورة .

قوله : (أي : قدرهما من معتدل الخلقة) أي : بدناً ويداً ؛ بأن يقوم في القبر ويسط يديه مرفوعتين غير قابض لأصابعهما ، وليس المراد : البسط إلى جهة الأمام .
قوله : (وذلك) أي : القامة والبسطة ؛ أي : قدرهما .

قوله : (أربعة أذرع ونصف) هذا ما صححه النووي (٥) ، خلافاً للرافعي في قوله (إنهما ثلاثة أذرع ونصف) تبعاً للمحاسلي (٦) ، وسيأتي الجمع بينهما .

قوله : (بذراع اليد) أي : وهي شبران ؛ فيكون ذلك تسعة أشبار .

قوله : (وهي) أي : الأربعة أذرع والنصف .

قوله : (نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل المعهود) أي : في العمل ؛ وهو ذراع وربيع بذراع اليد كما مر في (باب الطهارة) ، وفي هذا إشارة إلى الجمع بين كلام الشيخين ؛ فكلام النووي محمول على ذراع اليد ، وكلام الرافعي على الذراع المعروف بذراع النجار ، فلا مخالفة بينهما ، ونظر فيه بأن الزائد في ذراع العمل ثلاثة أرباع ونصف ربع وذلك لا يبلغ ؛ لأنه ناقص نصف ربع ، وأجيب بأن مراد من عبر بأربعة أذرع ونصف : أنها على التقريب قال : يضر نقص نصف ربع ، فلا مخالفة على هذا ، وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا المراد بقوله هنا : (نحو ثلاثة . . .) إلخ ، فزاد لفظة (نحو) تأمل .

(١) انظر « حاشية الشبراملسي » (٤/٣) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » (١١٧٨٤) .

(٣) القاموس المحيط (٢٣٨/٤) ، مادة : (قوم) .

(٤) القاموس المحيط (٥١٧/٢) ، مادة : (بسط) .

(٥) روضة الطالبين (٣٢/٢) .

(٦) الشرح الكبير (٤٤٧/٢) .

(وَيَحْرُمُ نَبْشُهُ) أَي : الْقَبْرِ

ثم يحفر ندباً للحد في جانبه القبلي مائلاً عن الاستواء من أسفله ويوسع أو يشق في وسطه ويبني جانبه ، ولكن للحد أفضل في الأرض الصلبة ، ويوضع الميت عند رجل القبر ، ويسل من جهة رأسه برفق ، وينزله القبر أولاًهم بالصلاة عليه .

نعم ؛ الزوج أحق من غيره ، ويدخله والقبر مستور للمرأة أكد قائلاً : باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اللهم ؛ أسلمه إليك الأشقاء من ولده وأهله وقرباته وإخوانه ، وفارقه من يحب قربه ، وخرج من سعة الدنيا والحياة إلى ظلمة القبر وضيقه ، ونزل بك وأنت خير منزل به ، إن عاقبته .. فبذنبه ، وإن عفوت عنه .. فأنت أهل العفو ، أنت غني عن عذابه ، وهو فقير إلى رحمتك ، اللهم ؛ اشكر حسنته ، واغفر سيئته ، وأعذه من عذاب القبر ، واجمع له برحمتك الأمن من عذابك ، واكفه كل هول دون الجنة ، اللهم ؛ اخلفه في تركته في الغابرين ، وارفعه في عليين ، وعد عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين .

ويسن أن يوضع الميت على يمينه ، وأما التوجه إلى القبلة .. فواجب ، وأن يسند وجهه إلى جداره وظهره بنحو لبنة ، ويسد فتحة بنحو لبن ، ثم يحثو كل من على شفير القبر ثلاث حثيات ، ويقول ندباً في الأولى : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ ، اللهم ؛ لقنه عند المسألة حجته ، وفي الثانية : ﴿ وَفِيهَا نَعِيدُكُمْ ﴾ ، اللهم ؛ افتح أبواب السماء لروحه ، وفي الثالثة : ﴿ وَبِهَا نُفَرِّجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ ، اللهم ؛ جاف الأرض عن جنبه ، ثم يدفن بالمساحي ، وألا يزداد في القبر على ترابه ، وأن يرفع قدر شبر ، وتسطيعه أفضل من تسنيمه ، وأن يرش القبر بالماء ، ويوضع عليه حصي وعند رأسه صخرة أو خشبة ، ويستحب أن يلحن الميت بعده ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ نُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ولخبر الطبراني بذلك ^(١) ، وهو وإن كان ضعيفاً لكن له شواهد تعضده ، بل قال بعضهم : حديث : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » ^(٢) دليل له ؛ لأن حقيقة الميت : من مات ، وأما قبل الموت - أي : وهو ما جرى عليه الأصحاب - فمجاز .

وفي « حاشية شيخنا » عن البرماوي رحمهما الله تلقين طويل بليغ ينبغي الاعتناء به ، فاحفظه ^(٣) .

قوله : (ويحرم نبشه ؛ أي : القبر) أي : بعد الدفن ، قال في المصباح : (نبشته نبشاً من باب

(١) المعجم الكبير (٢٥٠/٨) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم (٩١٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) إعانة الطالبين (١٤٠/٢) .

(قَبْلَ بَلَاءٍ) أَلْمِيتَ لِإِدْخَالِ مِيتٍ آخَرَ فِيهِ ،

قتل : استخرجته من الأرض ، ونبشت الأرض نبشاً : كشفتها ، ومنه نبش الرجل القبر ، والفاعل نباش للمبالغة ^(١) .

قوله : (قبل بلاء الميت) بفتح الباء مع المد ؛ ففي « المصباح » : (بلي يلبى من باب تعب : بلى بالكسر والقصر ، وبلاء بالفتح والمد ، وبلي الميت : أفنته الأرض) ^(٢) ، والمراد كما في « التحفة » وغيرها : بلاء جميع أجزاء الميت الظاهرة عند أهل الخبرة بتلك الأرض ^(٣) ، وخرج بـ (الظاهرة) : عجب الذنب ؛ فإنه عظم صغير جداً لا يحس ، أما بعد البلاء عندهم . . فلا يحرم نبشه ، بل تحرم عمارته وتسوية التراب عليه إذا كان في مقبرة مسبلة ؛ لئلا يمتنع الناس من الدفن فيه لظنهم بذلك عدم البلاء .

قال الموفق بن حمزة الحموي في « مشكل الوسيط » : (إلا أن يكون المدفون صحابياً أو من اشتهرت ولايته . . فلا يجوز نبشه عند الانمحاق) ^(٤) ، قال ابن شهبة : (وقد يؤيده ما ذكره الشيخان في الوصايا : أنه يجوز الوصية بعمارة قبور الأنبياء والصالحين ؛ لما فيه من إحياء الزيارة والتبرك ؛ فإن قضيته : جواز عمارة قبور الصالحين ، مع جزمهما هنا بأنه إذا بلي الميت . . لم تجز عمارة قبره وتسوية التراب عليه في المسبلة) ، قال في « الأسنى » : (والمراد بعمارته : حفظها من الدراسة لا تجديد بنائها) فلي تأمل ^(٥) .

قوله : (لإدخال ميت آخر فيه) أي : في ذلك القبر ، وهو حرام أيضاً قبل البلاء حيث لا ضرورة ؛ لما فيه من هتك حرمة الأول ، قال في « المغني » : (وأما إذا جعل في القبر في لحد آخر من غير أن يظهر من السيت الأول شيء كما يفعل الآن كثيراً . . فالظاهر : عدم الحرمة ، ولم أر من ذكر ذلك) ^(٦) .

ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر . . طمه وجوباً ما لم يحتج إليه ، أو بعده . . نحاه ودفن الآخر ، فإن ضاق ؛ بأن لم يمكن دفنه إلا عليه . . فظاهر قولهم : (نحاه) : حرمة الدفن هنا حيث

(١) المصباح المنير ، مادة : (بش) .

(٢) المصباح المنير ، مادة : (بلي) .

(٣) تحفة المحتاج (٢٠٣ / ٣) .

(٤) شرح مشكلات الوسيط (٣٩٠ / ٢) .

(٥) أسنى المطالب (٣٣١ / ١) .

(٦) مغني المحتاج (٥٢٦ / ١) .

أو لغير ذلك ؛ احتراماً لصاحبه (إِلَّا لِمَضْرُورَةٍ) كَأَن دُفِنَ بِلا طَهَارَةٍ ، أو لغير الْقِبْلَةِ ،

لا حاجة ، وليس يبعد ؛ لأن الإيذاء هنا أشد^(١) .

قوله : (أو لغير ذلك) أي : كالنقل ولو لنحو مكة ، وبحث بعضهم جوازه لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا أوصى به ، ووافقه غيره فقال : بل هو قبل التغير واجب ، وفيهما نظر ، وعلى كل : فلا حجة فيما رواه ابن حبان : أن يوسف صلى الله على نبينا وعليه وسلم نفل بعد سنين كثيرة من مصر إلى جوار جده الخليل صلى الله عليهما وسلم وإن صح أن الناقل له موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم^(٢) ؛ لأنه ليس من شرعنا ، ومجرد حكايته صلى الله عليه وسلم له لا تجعله من شرعه . « تحفة »^(٣) ، زاد في « النهاية » : (والأوجه : عدم نقله بعد دفنه مطلقاً كما قاله في « العباب » ، ولا أثر لوصيته)^(٤) .

قوله : (احتراماً لصاحبه) أي : القبر ، تعليل للحرمة ؛ ففي النيش هتك لحرمة ، قال (سم) عن الرملي : (وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيها إن كان هناك هتك لحرمة من بها ؛ كأن تظهر رائحته ؛ كأن كان قريب عهد بالدفن ، وكذا إن لم يكن هناك هتك إلا لحاجة ؛ كأن لم يتيسر له مكان) .

قوله : (إلا للضرورة) استثناء من حرمة النيش ، قال في « التحفة » : (فيجب)^(٥) .

قوله : (كأن دفن بلا طهارة) أي : وهو ممن يجب طهره كما هو ظاهر ، تمثيل للضرورة إلى النيش ، وأشار بالكاف إلى عدم انحصارها فيما ذكره ، والمراد بـ (الطهارة) : الغسل أو التيمم بشرطه ، ويفهم منه كما قاله (ع ش) : (أنه إذا يمم قبل الدفن . . لا يجوز نبشه للغسل وإن كان تيممه في الأصل لفقد الغاسل أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده ، وهو ظاهر)^(٦) ، بل نقل في « حواشي الروض » عن الغزي : (يستثنى من دفن بلا غسل ولا تيمم لفقد الطهورين . . فإنه لا ينبش للغسل ، لهذا هو الظاهر) انتهى ، وأقره^(٧) .

قوله : (أو لغير القبلة) أي : أو كان دفن لغير جهة القبلة وإن كان رجلاه إليها كما في

(١) انظر « تحفة المحتاج » (١٧٣/٣ - ١٧٤) .

(٢) صحيح ابن حبان (٧٢٣) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٣) تحفة المحتاج (٢٠٣/٣) .

(٤) نهاية المحتاج (٣٩/٣) .

(٥) تحفة المحتاج (٢٠٣/٣) .

(٦) حاشية الشيراملسي (٣٩/٣) .

(٧) حواشي الرملي على شرح الروض (٣٣٢/١) .

أو في ثوبٍ مغصوبٍ أو أرضٍ مغصوبةٍ ، أو سقط في القبرِ متموّلٌ . . فيجبُ النَّبَشُ في الأولين . . .

« التحفة » و « النهاية » ، خلافاً للمتولي كما سيأتي نقله^(١) .

قوله : (أو في ثوبٍ مغصوبٍ أو أرضٍ مغصوبةٍ) أي : وطلبهما مالكهما فينبش ليصل المالك لحقه ، ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسن في حقه الترك فإن لم يطلب المالك ذلك . . حرم النبش كما جزم به ابن الأستاذ ، وما اقتضاه قول « التحفة » : (ما لم يسامح المالك)^(٢) من وجوب النبش فيما لو سكت عن الطلب . . ففيه نظر ؛ لأن في إخراج الميت إزاء والمسامحة جارية بمثله ، فالأقرب كما قاله (ع ش) : (عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطلب)^(٣) .

نعم ؛ يتجه فيما إذا كان المالك محجوراً عليه وممن يحتاط له ، فليتأمل .

قوله : (أو سقط في القبر متموّل) أي : أو كأن سقط . . إلخ ، فهو عطف على (دفن بلا . .) إلخ وإن كان قليلاً أو من التركة ، قال في « المغني » : (وقيد في « المذهب » بطلب مالكة ، وهو الذي يظهر اعتماده ؛ قياساً على الكفن ، والفرق بأن الكفن ضروري للميت لا يجدي ، وأما قوله - أي : النووي - في « المجموع » : ولم يوافقوه عليه . . فقد رد بموافقة صاحبي « الانتصار » و « الاستقصاء » له .

وقال الأذرعى : وفي كلام الدارمي إشارة إلى موافقته ، ولم أر للأئمة ما يخالفه ، قال : ولم يبين المصنف - أي : النووي - أن الكلام هنا في وجوب النبش أو في جوازه ، ويحتمل أن يحمل كلام المطلقين على الجواز وكلام « المذهب » على الوجوب عند الطلب ، فلا يخالف إطلاقهم (انتهى « مغني » بزيادة^(٤)) ، واعتمد الشارح والرملي إطلاق الوجوب سواء طلبه مالكة أو لا^(٥) ، وسيأتي عبارة « التحفة » .

قوله : (فيجب النبش في الأولين) أي : فيما إذا دفن بلا طهارة وفيما إذا دفن لغير القبلة سواء كان منكباً على وجهه أو مستلقياً ، قال في « الأسنى » : (ومحلّه في الاستلقاء كما قاله الأذرعى : إذا جعل عرض القبر مما يلي القبلة كالعادة ، وإلا . . فقد قال المتولي : يستحب جعل عرض القبر مما يلي القبلة ، فإن جعل طوله إليها بحيث إذا وضع فيه الميت تكون رجلاه إلى القبلة : فإن فعل

(١) تحفة المحتاج (٢٠٤/٣) . نهاية المحتاج (٤٠/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٠٤/٣) .

(٣) حاشية الشبراملسي (٣٩/٣) .

(٤) مغني المحتاج (٥٤٤/١-٥٤٥) .

(٥) تحفة المحتاج (٢٠٣/٣-٢٠٤) ، نهاية المحتاج (٤٠/٣) .

ما لم يتَغَيَّرْ ، وفي الثالثة وإن تَغَيَّرَ ،

لضيق مكان .. لم يكره ، وإلا .. كره ، لكن إذا دفن على هذا الوجه .. لا ينبش .

وظاهر كلامه : أن الكراهة فيما ذكر للتنزيه ، وتعقبه الأذرعى فقال : ينبغي تحريم جعل القبر طولاً بلا ضرورة ؛ لأنه يؤدي إلى انتهاك حرمة وسب صاحبه لاعتقاد أنه من اليهود أو النصارى ؛ فإن هذا شعارهم ، وفي كون ما قاله موجباً للتحريم نظر ، لا إن وضع على يساره .. فلا ينبش ، وذلك مكروه) انتهى بنقص يسير^(١) .

قوله : (ما لم يتغير) أي الميت فيهما ، قال الماوردي : التغير : حصول الرائحة ، وهو المنصوص ، وقال أبو الطيب : إنه التقطع ، قال في « الإيعاب » : (ويتجه : أن المراد بالتغير هنا وفي جميع المسائل : التقطع ونحوه ؛ كالتن الشديد) انتهى ، وإنما نبش حينئذ ؛ لأنه واجب لم يخلفه شيء فاستدرك ، فإن تغير .. كذلك حرم النبش ؛ لتعذر تطهيره ، فسقط كما يسقط طهر الحي عند تعذره .

قوله : (وفي الثالثة) أي : ويجب النبش في الصورة الثالثة ؛ وهي كما إذا دفن في ثوب مغصوب ، وكذا ما بعده ، فلو قال : وفيما عدهما ؛ أي : الأوليين .. لكان أولى .
قوله : (وإن تغير) أي : الميت ، قال في « التحفة » : (وإن غرم الورثة مثله أو قيمته ما لم يسامح المالك .

نعم ؛ إن لم يكن ثمة غير ذلك الثوب أو الأرض .. فلا ؛ لأنه يؤخذ من مالكة قهراً^(٢) ، قال (ع ش) : (ويعطى قيمته من تركة الميت إن كانت ، وإلا .. فمن منفعه إن كان ، وإلا .. فمن بيت المال ، فمياسير المسلمين إن لم يكن هو منهم)^(٣) .

قال في « التحفة » في مسألة وقوع المال : (ولو من التركة وإن قل وتغير الميت ما لم يسامح مالكة أيضاً ، قال : وفارق تقييدهم نبشه وشق جوفه لإخراج ما ابتلعه لغيره بالطلب - أي : كما سيأتي - بأن الهتك والإيذاء والعار في هذا أشد وأفحش ، وأيضاً : فكثير من ذوي المروءات يستبشعه فيسامح به أكثر من غيره...) إلخ^(٤) ، ومر عن « المغني » اعتماد عدم النبش بلا طلب المالك في مسألة وقوع المال فيه .

(١) أسنى المطالب (٣٢٦/١) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٠٤/٣) .

(٣) حاشية الشيراملسي (٣٩/٣) .

(٤) تحفة المحتاج (٢٠٤/٣) .

بخلاف ما لو دُفِنَ بلا كفٍ أو في حرير ؛ فإنه لا يُنبَشُ ؛ لحصول السَّترِ المقصودِ مِنَ الكفنِ ،
وحرمة الحريرِ لحقِّ الله تعالى . ولو أبتلعَ
.....

قوله : (بخلاف ما لو دُفِنَ بلا كفٍ) أي : في الأصح ، قال في « المغني » : (والثاني :
ينبش ؛ قياساً على الغسل بجامع الوجوب)^(١) .

قوله : (أو في حرير) أي : أو دُفِنَ في كفٍ حرير ، خلافاً للرافعي حيث قال : (والكفن
الحرير كالمغصوب)^(٢) ، قال النووي : (وفيه نظر ، وينبغي القطع فيه بعدم النبش)^(٣) ، قال في
« المغني » : (وهذا هو المعتمد)^(٤) .

قوله : (فإنه لا ينبش) أي : يحرم نبشه لأجل التكفين في الأول أو لإبدال الحرير بغيره في
الثاني .

قوله : (لحصول الستر المقصود من الكفن) تعليل لعدم النبش في الأول ؛ يعني : أن الغرض
من التكفين الستر للميت وقد حصل بالتراب ، قال في « النهاية » : (مع ما في نبشه من هتك)^(٥)
أي : فالإكتفاء بالتراب أولى من هتك حرمة بالنبش .

قوله : (وحرمة الحرير لحق الله تعالى) أي : فيتسامح فيه ما لا يتسامح في غيره ، فلا يقاس
بالمغصوب ؛ لبناء حق الله تعالى على المسامحة ، قال في « التحفة » : (ودفنه في مسجد كهو في
المغصوب فينبش ويخرج مطلقاً على الأوجه)^(٦) ، قال (سم) : (ضيق على المصلين أم لا)^(٧) ،
قال الشرواني : (ينبغي ونحوه - أي : المسجد - كالمدرسة والرباط ، وينبغي أيضاً : أن يستثنى
ما لو بنى مسجداً وعين جانباً منه لدفن نفسه فيه مثلاً ، واستثناءه عند قوله : جعلته مسجداً مثلاً ،
فليراجع)^(٨) .

قوله : (ولو أبتلع ...) إلخ ؛ أي : الميت ، وهذا من أمثلة الضرورة إلى نبشه ، فلو قال :
وكان أبتلع ... إلخ معطوفاً على (كان دُفِنَ) .. لكان أولى ، قال في « المصباح » : (بلغت

(١) مغني المحتاج (١ / ٥٤٥) .

(٢) الشرح الكبير (٢ / ٤٥٧) .

(٣) المجموع (٥ / ٢٦٢) .

(٤) مغني المحتاج (١ / ٥٤٤) .

(٥) نهاية المحتاج (٣ / ٤٠) .

(٦) تحفة المحتاج (٣ / ٢٠٤) .

(٧) حاشية ابن قاسم على التحفة (٣ / ٢٠٤) .

(٨) حاشية الشرواني (٣ / ٢٠٤) .

مالاً لغيره.. وجب النّش وشقّ جوفه

الطعام بلعاً من باب تعب ، والماء والريق بلعاً بسكون اللام ، وبلعته بلعاً من باب نفع وابتلعته ، والبلعوم : مجرى الطعام في الحلق ؛ وهو المريء مشتق من البلع فالميم زائدة ^(١) .

قوله : (مالاً لغيره) أي : فخرج به ما لو ابتلع مال نفسه .. فلا ينش قبره لإخراجه لاستهلاكه له قبل موته إلا بعد بلائه وإن ابتلعه سفهاً في مرض موته كما هو في « الإيعاب » عن اقتضاء إطلاقهم ، خلافاً للأذرعى في قوله : إذا ابتلع مال نفسه حينئذٍ . فللغرماء الشق ما لم يغرم مثله الوارث ، أو غيره بدله ، على أنه في موضع آخر نظر في ذلك ، وعبارة (ع ش) : (يؤخذ منه - أي : التعليل - : أنه لا يشق وإن كان عليه دين ؛ لإهلاكه قبل تعلق الغرماء به) ^(٢) .

قوله : (وجب النّش وشقّ جوفه) أي : وأخرج منه المال ورد لمالكة ، قال في « الإمداد » : (ولم يضمن مثله أو قيمته وارث أو غيره على ما نقلناه عن صاحب « العدة » ، لكن نقلاً عن القاضي أبي الطيب أنه لا ينش بحال ، ويجب الغرم في تركته ، قال في « المجموع » : والتقييد غريب ، والمشهور للأصحاب : إطلاق الشق من غير تقييد ، ونظر فيه الزركشي بأن صاحب « البحر » حكى الاستثناء عن الأصحاب وقال : لا خلاف فيه) .

قال في « حواشي الروض » : (وجزم به ابن دقيق العيد ، قال الأذرعى : وهو حسن ؛ مراعاة للميت وحفظاً لحق المالك ، ويقوى الجزم به حيث لا غرض إلا المالية فقط) ^(٣) ، زاد في « الإيعاب » : (وظاهر : أن القيمة المفروضة هنا للحيلولة ، فلو شقه بعد غرمها أو بقي إلى بلاه .. رده إلى صاحبه وأخذت منه كما أفاده كلام الروياني) ^(٤) .

واعتمد في « فتح الجواد » و « التحفة » وشيخ الإسلام : عدم التقييد ^(٥) ، وعبارته في « شرح المنهج » : (نش وشقّ جوفه وأخرج منه ورد لصاحبه ولو ضمنه الورثة كما نقله في « المجموع » عن إطلاق الأصحاب راداً به على ما في « العدة » من أن الورثة إذا ضمنوا .. لم يشق ؛ ويؤيده - أي : ما في « المجموع » - ما اقتضاه كلامها من أنه يشق حيث لا ضمان وله تركة ، وفي نقل الروياني عن الأصحاب ما يوافق ما فيها تجوّز) انتهى ^(٦) ؛ أي : تساهل في النقل ، فالتحقيق فيه

(١) المصباح المنير ، مادة : (بلع) .

(٢) حاشية الشبراملسي (٤٠ / ٣) .

(٣) حواشي الرمل على شرح الروض (٣٣٢ / ١) .

(٤) انظر « المواهب المدنية » (٤٦٧ / ٣) .

(٥) فتح الجواد (٢٤٥ / ١) ، تحفة المحتاج (٢٠٤ / ٣) ، فتح الوهاب (١٠١ / ١) .

(٦) فتح الوهاب (١٠١ / ١) .

إِنْ طَلَبَ الْمَالِكُ ، وَكَذَا يَجِبُ شَقُّ جَوْفِ مَنْ مَاتَ وَفِيهِ جَنِينٌ رُجِيَتْ حَيَاتُهُ

عنهم ما نقله النووي من الإطلاق ولو مع ضمان الورثة ، ووجه التأييد الذي ذكره : أنه إذا شق جوفه مع وجود التركة . . فكذا يشق مع ضمان الورثة ، لكن قد يقال : إنه لا تأييد فيه ؛ لأن الضمان أقوى وأثبت من التركة ؛ بدليل أنها معرضة للتلف ، بخلاف ما في الذمة الذي كان سببه الضمان ، ولعله لهذا اعتمد الرملي ما في « العدة » : أنه متى ضمنه أحد من الورثة أو غيره . . حرم النيش وشق جوفه^(١) ؛ ويؤيده غرض صيانة الميت عن انتهاك حرمة ، فليتأمل .

قوله : (إن طلب المالك) أي : بخلاف ما إذا لم يطلبه . . فإنه يحرم نيشه ، ومر عن « التحفة » الفرق بين التقيد بالطلب هنا وعدمه فيما إذا وقع مال فيه . . حيث لم يقيد به على معتمده بما حاصله : أن ما هنا فيه بشاعة بشق نحو جوفه فاحتيط بالطلب ، بخلافه ثم ، قال في « الأسنى » عن البغوي : (ولو كفنه أحد الورثة من التركة وأسرف . . فعليه غرم حصة بقية الورثة ، فلو قال : أخرجوا الميت وخذوه . . لم يلزمهم ذلك ، وليس لهم نيش الميت إن كان الكفن مرتفع القيمة ، وإن زاد في العدد . . فلهم النيش وإخراج الزائد ، قال الأذرعى : والظاهر : أن المراد : الزائد على الثلاث) انتهى^(٢) ، ومثله في « النهاية » و« الإمداد »^(٣) .

قوله : (وكذا يجب شق جوف من مات وفيه جنين) أي : ولو من زناً كما هو ظاهر ، وكذا يجب النيش بعد الدفن كذلك ، وعبرة « التحفة » : (أو دفنت وبطنها جنين ترجى حياته ، ويجب شق جوفها لإخراجه قبل دفنها أو بعده . .) إلخ^(٤) .

قوله : (رجيت حياته) أي : الجنين بقول القوابل لبلوغه ستة أشهر فأكثر فيجب شق جوفها والنيش له ؛ لأن مصلحة إخراج أعظم من مفسدة انتهاك حرمتها ، وهو في القبر أولى .
نعم ؛ الوجه : لا يجوز تأخيرها إليه إلا إن غلب على الظن بقول الخبراء سلامته لو أخر إليه ، فإن لم ترج حياته . . أخر دفنها وجوباً حتى يموت الجنين ولو تغير ؛ لئلا يدفن الحمل حياً .

قال في « النهاية » : (وقول « التنبيه » : ترك عليه شيء حتى يموت . . ضعيف ، بل غلط فاحش ، فليحذر) انتهى^(٥) ، ومع ذلك كما قاله (ع ش) : (لا ضمان فيه مطلقاً بلغ ستة أشهر أو

(١) نهاية المحتاج (٤٠/٣) .

(٢) أسنى المطالب (٣٣٢/١) .

(٣) نهاية المحتاج (٤١/٣) .

(٤) تحفة المحتاج (٢٠٥/٣) .

(٥) نهاية المحتاج (٤٠/٣) .

وَيُنْبَشُ أَيْضاً إِنْ لَحِقَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ نَحْوُ نَدَاوَةٍ أَوْ سَيْلٍ ، أَوْ دُفِنَ كَافِرٌ بِالْحَرَمِ

لا ؛ لعدم تيقن حياته ^(١) .

وأول الشارح في « الإمداد » قول « التنبيه » بأن المراد : يترك عليه شيء من الرِّمال حتى يموت ثم يدفن ، وعليه : فلا ضعف فيه فضلاً عن التغليب ^(٢) ، وهذا التأويل هو المتعين خصوصاً مع النظر لجلالة مؤلفه ؛ إذ هو الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وهو مَنْ هو ، وقد قال المدقق القاضي عضد الدين الإيجي في « المواقف » : (ولا تظنن بكلمة خرجت من فم أخيك سوءاً ما أمكنتك لها محمل صحيح) ^(٣) ، هذا كلام المدقق في عموم الإخوان فكيف في ذاك ، وهو ركن من أركان أئمتنا ، رحم الله الجميع ونفعنا بهم .

قوله : (وينبش أيضاً) أي : كما ينبش لما تقدم .

قوله : (إن لحقه) أي : الميت أو القبر .

قوله : (بعد الدفن نحو ندادة أو سيل) أي : فينبش لنقله ، قال (ع ش) : (ولو قبلها عند ظن حصولها ظناً قوياً ، ولو علم قبل دفنه حصول ذلك له . . وجب اجتنابه حيث أمكن ولو بمحل بعيد) ^(٤) .

قوله : (أو دفن كافر بالحرم) أي : حرم مكة ، وهذه ذكروها في (باب الجزية) ، قال في « البهجة » :

[من الرجز]

ومن دخول حرم الله مُنِعَ ولرسولهم نَدَبْنَا مستمع
ونخرج المريض والمدفونا من حرم الله ويمنعوننا ^(٥)

وحاصل ما ذكره : أن الكافر يمنع من دخول الحرم ولو لمصلحة عامة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ أي : أرض الحرم ، فإن دخل ومات فيه . . لم يدفن فيه ؛ تطهيراً للحرم عنه ، فإن دفن . . نبش وأخرج منه ؛ لأن بقاء جيفته فيه أشد من دخوله له حياً ، ومحل ذلك ما لم يتهرّ ويتقطع ، وإلا . . ترك كما في « التحفة » ^(٦) ، ولأفضلية حرم مكة وتميزه بما

(١) حاشية الشبراملسي (٤٠/٣) .

(٢) انظر « المواهب المدنية » (٤٦٨/٣) ، و« شرح التنبيه » للسيوطي (٢١٨/١) .

(٣) المواقف (ص ١٤٧) .

(٤) حاشية الشبراملسي (٤٠/٣) .

(٥) بهجة الحاوي (ص ٢٢٨) .

(٦) تحفة المحتاج (٢٨٣/٩) .

أو احتيج لمشاهدته للتعليق على صفة فيه ،

لم يشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوباً ، بل ندباً حرم المدينة ، وصح : أنه صلى الله عليه وسلم أنزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول (براءة) سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في أمر المسيح وغيره .

قوله : (أو احتيج لمشاهدته) أي : الميت المدفون .

قوله : (للتعليق على صفة فيه) أي : كأن علق الطلاق أو النذر أو العتق بصفة . . فينبش للعلم بها أو عدمه ، فإذا علق طلبة بولادة ذكر وطلقتين بولادة أنثى ؛ فولدت ميتاً أو مات ودفن قبل معرفته أو بشر بولد فقال : إن كان ذكراً فله علي كذا ، أو فعبدني حر ، أو أنثى فلا . . فإنه ينبش .

قال في « النهاية » : (أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته وأن هذا الولد ولده منها وطلب إرثه منها ، وادعت امرأة أنه زوجها وأن هذا الولد ولدها منه وطلبت إرثها منه وأقام كل بينة . . فإنه ينبش ، فإن نبش فبان خثى . . قدمت بينة الرجل)^(١) ، وقالوا في « المغني » و « الإيعاب » : (تعارضت البيتان على الأصح ويوقف الميراث ، وقال العبادي في « الطبقات » : إنه يقسم بينهما)^(٢) .

قال الكردي في « الكبرى » : (والمعتمد : ما في « النهاية » ، وقوله : وطلب إرثه منها ؛ أي : إرث ولده منها ، هكذا ينبغي أن يفهم كلامها ؛ لأن الرملي يرى عدم صحة تزوج الخثى وتزويجه وإن تبين بعد ذلك ذكوره أو أنوثته ، والزوجية لا إرث بها إلا في العقد الصحيح كما صرحوا به ، والخثى إنما تحققت أنوثته بعد وضع الحمل المتراخي عن عقد النكاح ، وأما عند الشارح . . فالمعتمد عنده : أنه إذا تبين أنوثته بالوضع . . يحكم بصحة عقده ، وعليه : فيصح أن يكون المراد : وطلب إرثه - أي : الزوج نفسه - من زوجته الخثى .

وقول « المغني » و « الإيعاب » : تعارضت البيتان . . إلخ أجيب بأن لا تعارض ؛ لأن بينة ولادة الخثى معها يقين مشاهدة وضعه ، بخلاف بينة الولادة فاعتمادها ظاهر الحال ؛ إذ الإلحاق بالأب أمر حكمي والمشاهدة أقوى منه ، وقد صرح الشارح نفسه في « الإيعاب » به حيث قال : وإذا حكمنا بأنوثته لأجل ولادته وقد تقدم الحكم بذكوره لأجل ميله أو غيره ، فإن كان تزوج قبل ذلك مستنداً إلى الحكم السابق بذكوره وولدت امرأته ثم ولد . . بان أنه امرأة ، وبان أن حمل امرأته من

(١) نهاية المحتاج (٤٠/٣) .

(٢) مغني المحتاج (٥٤٥/١) .

أَوْ لَكُونِ الْقَائِفِ يَلْحَقُهُ بِأَحَدِ الْمَتَنَازِعِينَ فِيهِ .

غيره ، وبأن أيضاً فساد نكاحه ، ذكره في « البحر » وأقره الزركشي وجزم به غيره... (إلخ ، فلي تأمل ^(١) .

قوله : (أَوْ لَكُونِ الْقَائِفِ) عطف على (للتعليق) ، والقائف لغة : متتبع الآثار ، والجمع : قافة كبائع وباعة ، وشرعاً : من يلحق النسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به ، وكانت العرب تحكم بالقيافة وتفخر بها وتعدّها من أشرف علومها ، وقد أقرها الشارع : ففي « الصحيحين » : أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها ذات يوم مسروراً وقال لها : « ألم تري أن مجزراً المدلجي دخل علي فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » ^(٢) ، قال أبو داود : كان أسامة أسود وزيد أبيض ^(٣) ، قال الشافعي رضي الله عنه : (فلو لم يعتبر قوله... لمنعه من المجازفة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يُسرّ إلا بحق) ^(٤) .

وللقائف شروط مذكورة في محله ، منها : الخبرة ؛ لحديث : « لا حكيم إلا ذو تجربة » ^(٥) . وأما كونه من بني مدلج... فليس بشرط ؛ لأن القيافة نوع من العلم فكل من علمه... عمل بعلمه ، قال الماوردي : (المعتبر في القيافة التشابه من أوجه : أحدها : في تخطيط الأعضاء وأشكال الصور .

والثاني : في الألوان والشعور .

والثالث : في الحركات والأفعال .

والرابع : في الكلام والصوت والحدة والأناة ، ثم ينظر : فإن كان فيه شبه من أحد المتنازعين فقط... ألحق به سواء أشبهه من وجه أو وجوه ظاهراً كان أو خفياً... (إلخ ما أطال ^(٦) .

قوله : (يلحقه بأحد المتنازعين فيه) أي : الميت المدفون ؛ بأن ادعى كل منهما أنه ولده مثلاً... فينبش ليلحقه القائف بأحدهما ، وينبش أيضاً فيما إذا اختلفت الورثة في أن المدفون ذكر أو أنثى ؛ ليعلم كل من الورثة قدر حصته ، وتظهر ثمرة ذلك في المناسخات ، أو زعم الجاني شلل

(١) المواهب المدنية (٣/٤٦٨-٤٦٩) .

(٢) صحيح البخاري (٦٧١) ، صحيح مسلم (٣٩/١٤٥٩) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٣) سنن أبي داود (٢٢٦٧) .

(٤) الأم (٦٠٦/٧) .

(٥) أخرجه الترمذي (٢٠٣٣) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٦) الحاوي (٤٢١/٢١) .

العضو ولو إصبعاً . فإنه ينبش ليعلم كما ذكره ابن كج^(١) .

قال في « التحفة » : (ويظهر في الكل : التقيد بما لم يتغير تغيراً يمنع الغرض الحامل على نبشه ، وأنه يكتفى في التغير بالظن نظراً للعادة المطردة بمحله ، أو لما كان فيه من نحو قروح تسرع إلى التغير) انتهى^(٢) .

جاءت

نسأل الله حسنها

تسن مؤكداً أن يعزى أهل الميت ولو بالمكاتبات والمراسلات ؛ لخبر : « من عزى مصاباً . . فله مثل أجره »^(٣) ، وخبر : « من عزى ثكلى . . كُسي برداً »^(٤) رواهما الترمذي ، وخبر : « ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبته . . إلا كساه الله عز وجل من حلال الكرامة يوم القيامة » رواه ابن ماجه والبيهقي بإسناد حسن^(٥) .

نعم ؛ يكره لأهل الميت الجلوس لها بمكان تأتيمهم فيه الناس ؛ لأنه بدعة ، ولأنه يجدد الحزن ويكلف المعزى ، قال الزركشي : (والمكروه الجلوس لها اليوم أو اليومين ، بخلاف جلوس ساعة الإعلام) ، وعلى هذا : فالوقوف لها عند القبر بعد الدفن لا بأس به ؛ لأن فيه تخفيفاً على قاصديه ومن معه من المشيعين ، وقال الأذري : (الحق : أن الجلوس لها على الوجه المتعارف في زماننا مكروه أو حرام) انتهى ، ويستحب لجيران أهل الميت أن يصنعوا لهم طعاماً يكفيهم يومهم وليلتهم ؛ لخبر : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً ؛ فقد جاءهم ما يشغلهم » رواه الترمذي وغيره بإسناد صحيح^(٦) .

ويسن أن يحرضهم على الأكل منه ، بل لا بأس كما في « التحفة » و « النهاية » بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرون بقسمه^(٧) ، ومثل الجيران أقاربه الأبعد ، ويحرم تهيئته لنحو النائحة ؛ لأنه إعانة على المعصية .

(١) انظر « نهاية المحتاج » (٤٠/٣) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٠٦/٣) .

(٣) سنن الترمذي (١٠٧٣) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٤) سنن الترمذي (١٠٧٦) عن سيدنا أبي برزة رضي الله عنه .

(٥) سنن ابن ماجه (١٦٠١) ، السنن الكبرى (٥٩/٤) عن سيدنا عمرو بن حزم رضي الله عنه .

(٦) سنن الترمذي (٩٩٨) عن سيدنا عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما .

(٧) تحفة المحتاج (٢٠٧/٣) ، نهاية المحتاج (٤٢/٣) .

قال في « التحفة » : (وما اعتيد من جعل أهل الميت طعاماً ليدعوا الناس عليه بدعة مكروهة كإجابتهم لذلك ؛ لما صح عن جرير : كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد دفنه من النياحة^(١) ، ووجه عدّه منها ما فيه من شدة الاهتمام بأمر الحزن ، ولا يحل فعل ما للنائحات أو المعزين من التركة إلا إذا لم يكن عليه دين وليس في الورثة محجور ولا غائب ، وإلا . . أثموا وضمنوا^(٢)) .

وفي « البجيرمي » عن القليوبي : أن مثل ذلك ما يعمل للمقرئين من الأطعمة وغيرها كالسبح والجمع فهو حرام أيضاً ، وكذا الكفارة المعروفة^(٣) ، وفي « الجمل » مثله ، وذكر الأربعين أيضاً ، فليتنبه^(٤) .

وتسن زيارة القبور للذكر لا غيره إلا قبر النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي ؛ للخبر الصحيح : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ؛ فإنها تذكر الآخرة »^(٥) ، وتحصل بالحضور عنده ، ويسن أن يقرب منه كما كان عند حياته ، وأن يسلم عليه ؛ لخبر : « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه . . إلا عرفه ورد عليه السلام » صححه عبد الحق ، فيقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، اللهم ؛ لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم ، اللهم رب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة ؛ أنزل عليها رحمة منك وسلاماً مني .

وأن يقرأ من القرآن ما تيسر ، ومر : أن الأفضل : (يس) ، وأن يدعو للميت بعد استقباله للقبلة ، وأن يهدي ثواب القراءة له وللمسلمين .

وورد عن بعض السلف : أن من قرأ (سورة الإخلاص) إحدى عشرة مرة وأهدى ثوابها لحياته . . غُفر له ذنوبه بعدد الموتى فيها ، وعن علي كرم الله وجهه : (أنه يعطى من الأجر بعدد الأموات) ، وفقنا الله لذلك ولجميع الخيرات ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٠٤/٢) .

(٢) تحفة المحتاج (٢٠٧/٣-٢٠٨) .

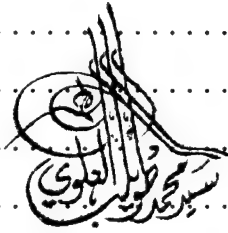
(٣) تحفة الحبيب (٢٧٥/٢) .

(٤) فتوحات الوهاب (٢١٦/٢) .

(٥) أخرجه مسلم (٩٧٧) ، والترمذي (١٠٥٤) عن سيدنا بريدة بن الحصيب رضي الله عنه .

محتوى الكتاب

| | |
|-----|---|
| ٥ | فصل : في صفات الأئمة المستحبة |
| ٣٦ | فصل : في بعض السنن المتعلقة بالجماعة |
| ٧٠ | باب : كيفية صلاة المسافر |
| ٩٠ | فصل : فيما يتحقق به السفر |
| ١٢٤ | فصل : في بقية شروط القصر ونحوه |
| ١٣٥ | فصل : في الجمع بالسفر والمطر |
| ١٧٠ | باب : صلاة الجمعة |
| ٢٠١ | فصل : للجمعة شروط زوائد على شروط غيرها |
| ٢٧٣ | فصل : في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة |
| ٢٩٦ | فصل : في سنن الجمعة |
| ٣٧٧ | باب : كيفية صلاة الخوف |
| ٣٩٧ | فصل : في اللباس |
| ٤٤٨ | باب : صلاة العيدين |
| ٤٩٠ | فصل : في توابع ما مر |
| ٥٠٩ | باب : صلاة الكسوف |
| ٥٣٢ | باب : صلاة الاستسقاء |
| ٥٦٢ | فصل : في توابع ما مر |
| ٥٧٣ | فصل : في تارك الصلاة |
| ٥٨٧ | باب : الجنائز |
| ٦٣٤ | فصل : في بيان غسله وما يتعلق به |
| ٦٨١ | فصل : في الكفن |
| ٧٢٢ | فصل : في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها |
| ٧٧٧ | فصل : في الدفن |
| ٧٩٧ | محتوى الكتاب |





العلامة الترمسي

كتاب
الرياض
المتين
في
الحدائق
النبوية
التي
في
الرياض
المتين

أدب الدنيا